





١٠٧٥

كفاية اللبيب في حل شرح  
ابي شجاع الخطيب

حسن علي المدايني

٢١٧٢  
٢٠٥



٢١٧٢

ك . م

كفاية اللبيب في حل شرح أبي شجاع للخطيب تأليف

المدايني، حسن بن علي - ١١٧٠ هـ . بخط مصطفى

الفاقي - ١٢٧١ هـ .

٥٠٢ ق ٢٥ س ٢٢٢x٦٥٦ سم

١٠٧٥

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد .

الازهرية ٢ : ٦٠٠ ، هدية العارفين ١ : ٢٩٨

١ - المذهب الشافعي، فقه المذاهب الاسلامية المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح أبي شجاع .



هذه حاشية المذابي  
على شرح المخطوط

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب **كتاب لطيفة البصير في حل شرح ابن القيم**  
اسم المؤلف **هريز بن علي المرابطي**  
تاريخ النسخ **١٢٧١ هـ**  
عدد الأوراق **٥٠٣** القياس **٣٥٨٢**  
ملاحظات **نقطة شافعي**  
**٢١٧/٢**

٥٠٣



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي فقه في دينه من اصطفاة من عباده المؤمنين والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهذه حواشي  
على الأقسام جمعها حال المطالعة خوف الصياح وسميتها بحاشية اللبيب  
في حل شرح أبي سجع الخطيب نعم الله تعالى بها ما لا يحصى باصنافها  
بسم الله الرحمن الرحيم الله بالجملة اقتداء بالكتب السماوية  
التي اشرافها الكتاب العزيز لما نقل عن أبي بكر التوسيع من اجماع علماء كل ملة  
على ان الله تعالى افتتح كل كتاب بسم الله الرحمن الرحيم الدال على خبر بسم الله  
الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولا ينفك خصوصية لبيبا واشتهر بها  
المختص اللفظ العربي بهذا الترتيب وأما ما في القاموس سليمان فهو تسمية  
على ما في كتابه بلقيس اذ لم عربي واذا كان كل كتاب نزل من السماء عربيا  
لتغير كل شيء عن كتابه بل ان قومه ولا ينفك امره عليه الصلاة  
والسلام يكتب باسمك اللهم الى نزول بسم الله مجراها ومرساها  
فامر بكتب بسم الله الى نزول قرا دعوا الله او دعوا الرحمن فامر بكتب  
بسم الله الرحمن الى نزول اية الفصل فامر بكتبها بتمامها فانه يقتضي  
عدم افتتاح القرآن بها لاحتمال عدم علمه بافتتاح القرآن بها  
قبل الامر بذلك لكنه بعيد وكيف لا يخرج عدم علمه الى نزول اية الفصل  
ولا ينفك ايضا ان معاني الكتب مجموع في القرآن ومعانيه في الفاتحة  
ومعانيها في الجملة فان هذا يقتضي اختصاص القرآن بها لان  
المختص اللفظ العربي على هذا الترتيب كما مر فظهر ان قوله  
اقتداء بالكتاب العزيز لا يقتصر على الاشراف او الجمع وشيخاها  
وعملها بل هو المرفوع كل امر ذي بال اخذ بنشر احاديث اظهر للعلماء  
فضلا فتشبه الفصل بالاعلام اي الرايات بقرينة نشر قاف  
النشر عند الطبري واطلق اسمها عليه على طريق الاستعارة المحر  
والجامع الظهور والشهرة والاهتداء ويكون النشر ترسيخا وتعل

جمع القلة في اعلامها مكان جمع الكثرة بقرينة المقام الصراط المستقيم  
ان اريد به اجسر الحمد ودعى من جنس الادق من الشعر لاحد من  
السيف فهو حقيقة وكذا تشديد الاقدام اي الارجل على عدد ص  
نزل لها في التاريخ انه يكون ثقت بمعنى ثبت على سبيل الاستعداد  
السبية فان ذلك في يوم القيامة واذا اريد به الدين الحق وهو دين  
الاسلام فهو استعارة مفرقة على حذف مضاف وتشديد الاقدام كناية  
عن القوة او جعل لهم قوة على اقامة الدين الحق والقيام به وجعل  
مقام العلم اى جعل صفة العلم اشرف الصفات فلا حاجة الى حذف  
المضاف او جعل مقام اي مرتبة اهل العلم اعلا المقامات اى الدواب  
هو على حذف مضاف ثم ان اريد بالعلم المقدر بجعل اللفظ قاعلي  
بمعنى عالي وان اريد به الجنس قاعلي بانه لا يتناول للعلم  
المقتضى له تعالى اه وصفا فضل العلماء من وضع الظاهر  
موضع المصداق اظهر الشرف واستندار الذكر ههنا على حد  
سعاد التي اثنان حب سعاد واعراضها عنك استمر وزاد  
الحج جمع محبة وقرب جمع قربه كقرب جمع غرفة والحجزة هي الدنيا  
وهو ما يتوكل بيمين النظر في العلم ووطن وعند المناطق  
هو لقياس وهو قول مولف من اقوال مني سلمت لزم عنها لذاتها  
قولا اخر الذي يسهل ليد الدين فخرجت العقيدة والدين لغة  
الجزا والطائفة واصطلاحا ما شرعه الله من الاحكام على لسان  
نبيه او نبيه او من الرعي سابق لدوي القول باخبارهم  
المجود الى ما هو خير لهم بالذات الاحكام جمع حكم وهو لغة  
اثنان امر لا مرا وتقدم عنه واصطلاحا خطاب الله المتعلق  
بفعل المكلف من حيث انه مكلف اي كلامه القائم بذاته المتعلق بالعباد  
كعلقا تخيريا كالمكلف بالكلين او تعلقا معنويا كالمكلف بفعل  
المكلفين فانه متعلق بهم بمعنى انهم اذا كفوا حوطوا به على سبيل



التحريش بوري واعلم ان الموافقة للواقع ان تقدم معرفة الاحكام على اقامة  
الحج لكنه عكس للسيرج وادع بالاداء المهمة ولو ابدلها بالاداء  
المعجزة فقال داورع العارفين اي المهمم لكان اولي اذ الودعية من شأنها  
الزدي كما قيل

وما اثيري الا كالشهاب وصوبه يحور ماد البعد فهو ساطع  
وما الماد والاهلوان الا ودايع ولا بد يوم ان تزد الودايع  
العارفين جمع عارف وهم علماء الحقيقة وبالضرورة يلزم ما علم  
الشرعية لما صرحوا به من قولهم حقيقة بلا شريعة باطلت هو من عطف  
الخاص على العام لان العارفين من جملة العلماء في حاشية شهاب  
افندي والعارف عند اهل السكوت من الشريعة الله ذاته واسما  
وصفاته وافعاله واما في اللغة والعرف فاشهر من ان يذكر

لطائف سره لطيفة وهو ما يطلعون عليه من اسرار الله الحقيقة على  
غيرهم الحاضرة اي المشاهدة اي مشاهدة تعالى يلقونهم من  
الحضور وهو الشهود والالهام اي واهل الالهام وهو القا  
معنى في القلب بطريق الغيب اي من غير نظر واستدلال ووقف  
من التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة في العبد اي اقدروهم على  
القيام بخدمته اي طاعته وأجروا الذي انما في النوم الذي  
واغتر من بان النام لا احاسن له فلا ذلة في النوم واجيب  
بان المراد بالنوم الغفلة والمراد بالراحة التي تحصل للجسد  
عند سباته والناسية عن النوم لذة قربة اي القرب المعنوي  
وهو راقبة تعالى بالخوف والاحسان والاسد هو سرور القلب  
بما يد عليه من العارف الربانية وفيه استقامة صليبه حيث  
شبه القرد بفعل سببها مضمرة النفس واللذة الحسية  
كجبل واذاق ترشح او عكس على جزيل الانعام من اضافة  
الصفة للموصوف اي الانعام الجزيل اي الكثير سبحانه وتعالى

جملة اعتراضية بين الفعل ومنفعتهما لا محل لهما من الاعراب وقايد  
التبرك الملك بكر اللام هو المتصرف بالامر والهي وهو البلغ من  
المالك لاستعاره بالسلطنة العلامة صيغة مبالغة بالنظر الي  
كثرة متعلقاته وعموم اللواحيان والجايزان والاستحالات  
وان كان علمه تعالى واحدا صلى الله عليه وسلم جملة معترضة  
بين اسم الله وحبرها ورسوله اي الى الاسد والجن بل والي  
كافة الخلق من ملك وحجر ومد ربلي والي قصد وقولم ربه يرسل  
الى الملائكة اي تكليف فلا يشق التشريف واعلم انه لم يرسل الي  
الجن غير نبينا صلى الله عليه وسلم واما ايماءهم بالمقارنة كانت  
نبرعهم وسليمان كان حاكما فيهم لارسلوا اليهم وصيغة فعيل  
بمعنى مفعول اي مختاره من اخلق وخليفته اثره على خليفته  
جيبه الذي بلغ رعايته للسيرج اجوري امام كل امام اي  
القدم على كل مقدم وعلى الله هو عطف على عليه وجر  
الصلة النخلة هي ضمن الشهادة ولو اخرج جملة الصلاة عن جملة  
الشهادة لكان موافقا المعروف المألوف قال الطبيب اي  
ذوي النسب العريق او الذكر الحسن الطاهر اي  
الحالين من النقايب الحية والمعنوية صلاة وسلاما  
مقبولان على انهما مفعول مطلق سبب للنوع دايين اي  
من حيث تواليهما اليوم الدين اي يوم الجزا وهو يوم  
القيامة والمراد اي بين الاله ان ينقطع نواهما عند يوم الدين  
فما لم وبعد الواعظ عن اما ومن ثم لا يج بينهما وما  
وقع في المحتاج من قوله واما بعد قالوا وعاطفة فقتة على فقتة  
جليه وبعد ظرف زمان او مكان مبنية على الفم عند حذف  
المضاف اليه ونية معناه سببها بالغايات في محل نصب على الظرفية  
والعارفية بكي او اما بنا على انه من نواحي الشرط او يقول بنا



على انه من تواجيز الجزاء ورجح السعد واصل يقول يقول كيف  
فغير اي محتاج رحمة اي احسان او ارادة احسانا ربه سيالي معناه  
القريب اي قربا مستويا بالحفظ والعلم باحوال العبد  
المحب دعاء من دعاه محمد بدر من فقير او عطف بيان ان  
مخفف اي بكره عزة ان لا يهاك بكية بالقول فالجمل في محل نصب  
مفعول القول الامام اي المقدم على غيره العالم اي المصنف  
بالعلم العلامة الثانية تأكيد المبالغة او لتقليل الوصفية  
والاسمية ومنه العمامة اجبر فتح احوال العالم وكبرها  
اي الذي هو المداد في الشفيع به شهادة الدنيا والدين لقب  
وقدمه على الاسم على طريقة الوجودين احمد بالجواب لفتح يد لا  
من الامام او عطف بيان الامعها بالبا والعام فتح الهمزة  
او كرها التمهيد بالنصب لفتح المحض والجرف لا احمد  
وبالرفع لفتح مقطوع اي هو الشاير السبع لفتح تحقير فقط  
لما كان في جملة خبر ان واسم كان ضمير يعود الى مختصر  
وخبرها هو البع اي احسن وفي الفقه متعلق بصف قد مر  
للمجمع وجملة صنف في محل جرف لفتح اي ان المختصر المصنف  
في الفقه كثيرة وهذا من احسنها واجمع موضوع له فيه عني  
مقدار حجم الف اي اكثر جمعا لسابل من كل كتاب وصح للتصنيف  
اي لسابل التصنيف في الفقه مولف على مقدار حجم ذلك المختصر  
قال في غير له عايد على التصنيف الماحود من لفظ صنف  
على احد اعدوا هو اقرب والصغير في قوله راجع للفقه وصغير  
حجم راجع للمختصر واللام في له صلة موضوع وقوله فيه متعلق  
به ايضا او بالصغير في له بناء على ان ضمير المصدر يعمل كانه قوله وما  
هو عنها بالحدث المترجم او متعلق بقوله الف كقوله على مقدار  
حجم ويصح ان يكون ضمير له لا في سجع بل هو اولي والمعنى ان  
المولف

المولف له كتب موضوع في الفقه مولف على قد رحمه هذا المتن لكن  
هذا المتن اجمعها اي اكثر جمعا لسابل منها المتخرجون لما اشار  
به الى ان السابل ما وله قال في السلم  
امر مع استقلاله وعكسه دعا وفي التاوي قال الناس وقفنا  
ولا يرد عليه قول بعض المتقدمين ان السجل يخص بتردد الى متلد ومن  
دونه ويكمل له دونه وقد قال ذلك نواضعا اذا صرح  
مفعول التمس اي التمس من وضع شرح على ذلك المختصر  
اي كالف شرح عليه فتيه الله والمثل بركب ومركوب كجامع  
شدة التمكن على طريق الاسعارة بالكناية وانبات الوضع تحيل  
او شبه مزج الت بالمتن باستلزامه على جسم واطلف الوضع  
عليه ثم التفت منه اضع هو اسعارة بعبية وان له الكف  
والاظهار واصطلاح الفاظ مخصوصة دالة على معاد مخصوص  
ما اشكل فيه اي ما خفى منه ويفتح ما غلق اي ما  
صعب فهمه وفي الكلام اسعارة بعبية في يفتح واغلق ترشح  
او اسعارة مكسبة في ما فاتها واقعة على السابل واغلق تحيل  
ويفتح ترشح او عاكس وعطف هذه الجملة على ما قبلها خاص  
على عام او مرادفا واخطب مقام اطباب صامحا من ضمير  
اضع واسم الاشارة عايد على الت والاولي ان يرجع الى الافتتاح  
والفتح لان الكل من مفعول الت والمراد بالضم وضع السابل  
في اماكنها من الفوائد من السبعين ومفعول صامحا محذوف  
اي صامحا وذلك ان الت هو بعض الفوائد ويصح ان تكون  
من زائدة في الاتيان على قلته والى الفوائد والمواعد للجنس  
فلم يرد انه لم يدكر جمعها والفوائد جمع فائدة وهي ما استفيد  
من علم او مال او الفوائد جمع قاعدة وهي قضية كلية يتوقف  
بها احكام جزيان موضوعها والبيان والاشارة المسجادات



للمبالغة أي العوائد البالغة في الجودة أي الحسن والمراد السائل المستحسن  
وعطف العوائد على العوائد عطف خاص على عام المحرران أي  
المهذبان فاستحزنا معطوف على التثنية وهذا يقتضي أن  
الاستحارة عقب الالتباس لكن ينافيه قوله بعد أنا صلديك  
فإنه يقتضي كحل الصلاة بين الالتباس والاستحارة فإذا المراد  
بقوله فاستحزنا دعوة بدعائها الاستحارة وطلبت منه تعالى  
ما هو خير لأن ما سألوه وإن كان خيرا فقد يكون غيره من  
الخير أن أفضل منه لكونه أم قال تعقيب ذلك على أحد نزوح زيد  
فإن تولد له أو الفاعل نعم مراده بصلاة الركعتين صلاة الاستحارة  
غير صلاة لأنه جعل مدتها بعد صلاة الركعتين في مقام الأماصة  
ولم يذكرها صلاة مدة من الزمان لعل فائدة ذلك التثنية  
أي مران كثيرة فلا يقال إن هذا معلوم وإرضاءه أي إعطائه ما  
يرضيه به متعقبه أي محل تردده والتوحي محل الإقامة  
فما الشرح أي ما اطمأن وركن قلبه لذلك أنه ضم القلب  
صدرا مجازا مرسلان تسمية الظاهر باسم المحل شرعة في ثم  
أراد به ما يشمل الخطبة لأنها مقدمة عليه تقر به العين  
أو الرعيان أي يحصل به سرور وفرح لمن يطلع عليه فأراد بالآ  
عين الذاتية مجازا مرسلان إطلاق الجز على الكل وهو بالآ  
عين لأنها أقوى أسباب الإطلاع فهو شامل للماعي ومعناه في  
الأصل يتردد به دموع أعينهم فليكن من سرورهم به فأن دموع  
السرور بارده ودموع الحزن حارة فليكن من برد العين  
السرور وهو كناية اصطلاحية والرعيان جمع رعية وهذه الألفاظ  
على الظاهر طلبا لجأه معاليه راجيا حارس الناحية شرعية  
بذلك أي أنت جزيل الأجر من إصافه الصفة للموسو  
أي الأجر جزيل أي الكثير وعطف الثواب الذي هو مقتدر من

الجزا

الجزا لا يعلمه إلا الله تعالى وعطف تعبير أجاز أي أترك فيه الأجاز  
المحل أي تقليل اللفظ المصروف لدفع ما يقال الأجاز لا يوصف  
بالأجلاد وجملة أجاز صفة أو السببية والأطباء  
أي الأكثرا فالدفع ما يقال الأطباء لا يوصف بالمل كذا كتب  
البيان المحل أي الموقفة في السامد أي بل كان بين ذلك قوا ما  
حرصا على أجاز قاصده مؤد مصفا وقطع أي كل من  
فقدته والحصول هو عطف على ثم قد ليكن به علة  
للقرب أو الحصول أو علة تالية لأجاز أي بعد مقتضيه بقوله  
حرصا المتبدي وهو من لم يحصل إلى تصويره أو تلبسه  
والتوسط من وصل إليه دون استباط السائل وبعده  
المتبدي وسكت عنه توأما وهما لنفس عدا المطالبة  
هي الصواب وفي نسخة عن المطالبة وهي سكت قلم بولسنة  
قوله في غيره لأن المطالبة لا تتوقف على شيء لكونه فيه قال  
مولد كعلة ليكنو وأعلامان الأمل والرجاء بالدمع واحد وهما  
أحق من الطمع لأن كلاهما يعلق القلب برغوة فيه مع الأحذ  
في أسبابه فأن لم يأخذ في الأسباب قطع عمدة ومرجعا  
قارن العدة ما يعتد عليه في الأفتا والعمل أي في محل الاتفاق  
والاختلاف والمرجع ما يرجع إليه عند الاختلاف فهو من عطف  
الخاص على العام وقال بعضهم عطف تعبير الأكرم لوقال  
الكريم كما في بعض النسخ لوافق الاسم الشريف فالكريم  
وارد والأكرم غير وارد فكل من صنف أجازا أي ليس كل كذا  
تأليف متملا على الأمور الجيدة الحسنة السالمة من المنقذ وهذا  
جواب عما يقال إن هذا الكتاب عليه شروح كثيرة فلا حاجة للشرح  
وفي تخفيف العنا وتبديدها والمفضل مواهب  
أي حصول الفضائل لأهلها ليس من قوائم وعزمهم بل هو أعطا

فإن تولد له أو الفاعل نعم مراده بصلاة الركعتين صلاة الاستحارة غير صلاة لأنه جعل مدتها بعد صلاة الركعتين في مقام الأماصة ولم يذكرها صلاة مدة من الزمان لعل فائدة ذلك التثنية أي مران كثيرة فلا يقال إن هذا معلوم وإرضاءه أي إعطائه ما يرضيه به متعقبه أي محل تردده والتوحي محل الإقامة



من الله تعالى غير مقابيل والناس اذ اي حصول انواع العلوم للناس  
على قدر مراتبهم والناس يتفاوتون في هذه الاجلّة مفسرة للجملة  
التي قبلها فاذ قلت لما قصر على المقابيل وهي المزايا الذاتية  
القاصرة مع انهم ايضا يتفاوتون في المواضع وهي المزايا المتعدية  
قلت اجيب بان في كلامه اكتفاء على حد سرائيل نعمتكم الحراي والبرداو  
ان التعريف بين المقابيل والمواضع اصطلاح حادث ولا فرق بينهما  
في اللغة بما تركه الاوائل لوقال بما لم تذكره الاوائل لكان السب  
اذا ترك فرع عن معرفة المتروك وليس مرادوا لعل انهم راعى المثل  
المذكور قال وكلم ترك الاول للاخر والى هذا السار الشارح

الكامل الماهر بقوله

والى وان كنت الاخير زمانه لان بالان سيطر الاوائل  
وكلم في كلامه خبرية تشكيكية ولا ينافي الاثبات بقدر التقليل فما  
قبله لان المعنى ان الاوائل لم تدرك اشيا كثيرة فظهر بيقين  
المتأخرون وكلم الله على خلقه اي المومنين بدليل الجمع  
البعدي فاذ النعم خاصة بالمومنين والحوادي الحاسد  
فالبا لعمري ليس مرادة لا يوداي لا يحصل له سيادة وسببه  
ان الحاسد كانه يجب احكامه العبد للبحر وولد اقبل من  
المقارب الاقل من بات واحدا الذي على من اسات  
الادب اسات على الله في فعله كالكلمة ترضى في ما وهب  
والمراد احد المذموم وهو من روار نعمه المير عنه  
بالاقتناع في حاله يشعر بان له كونه من قمع به عن غيره والقناعة  
اعراضا وصافا الانسان والنصف بها اعراضا للناس كما قال الامام  
الشافعي عزير النفس من لزم القناعة اذ لو جرد اي ذاته  
فلا ينجى منه الا الياء باللام بعد الميم او بالنون اي من  
التجاليه كفاه ومن كفاه من الكرويه لا ينفذ واحد على اذاه قال

والاولي اذ يفسر المجازية اخرى بل لغزاي لا مفر من الله لا اليه والمحابا لان  
اخره مونا وغير مونا بالجملة اي لا حاجة من عند الله الا اليه اي منه  
تعالى ولا اعتمادا في هذا الموضع وغيره وهو حسي ونعم الوكيل  
اعترض بان جملة نعم الوكيل انتائية لان المدح وجملة وهو حسي خبرية  
ولا يعطف الا على الخبر واجيب بان الواو استئنافية او اعتراضية  
على جواز الاعتراض في الاخر وان جملة وهو حسي انتائية الصم  
او ان نعم الوكيل معمول قول محذوف معطوف على حسي اي ومقول فيه  
نعم الوكيل السرب الفعج مصدر وبالسرب المني السائر بسير الله  
الرحمن الرحيم الكلام على البسملة مخبر في اربعة مقاصد الاول في الباء  
وفيه اربع مباحث الاول في متعلقها الثاني في معناها الثالث في حكمة  
كبرها الرابع في سبب تطويلها المقصد الثاني في اسم وفيه خمس  
مباحث الاول في معناه وما يتبعه الثاني في بيان ان الاية بالباء  
مع استتمها على لفظ اسم الباء الذي ذكر الله الثالث في اشتقاقه الرابع  
في الغاية الخامسة في موجب حذف الفه خطأ المقصد الثالث في لفظ  
الله وفيه اربع مباحث الاول في علميته وسماه الثاني في اصله الثالث  
في انه هل هو عربي او معرب الرابع في اختلاف في الاسم الاعظم  
هل هو او غيره المقصد الرابع في الرحمن الرحيم وفيه مباحث الاول  
في لفظها نوحها واشتقاقا الثاني في علمه تقدم الله عليهما وتقدّم  
الرحمن منهما على الرحمن المقصد تلك العلة لبيان معناها وغيره  
وهذا ان يكونه فعلا وخصا وموحدا وفي اذ كل اذ تعليل  
لكونه خاصا واما كونه فعلا فلان الامر في الافعال واما كونه موحدا  
فلان على الاختصاص كما في اياك نعبد واياك نستعين والظاهر  
ان من قمر الافراد قادر على جعل وجهه الاولوية ان البدي يتقصر  
خصيص التبرك باول الفعل دون باقيه واولف نعم جميعه كما كان  
اولي فيين البدي واولف هموم وخصوص من وجه انه في وذكر ان







فاستعمل فيها ولم يستعمل في غيرها لعدم وجود معناه في ذلك الغير كالألوه  
 من الأعلام الغالبة غلبة فقد يريه لكنها لم تستعمل في حد الشخص بمعنى  
 أنه لو فرض وجوده في موضوعه بما ذكره لساغ استعماله فيها لغيره فهو  
 متبادر عليه الجنس خصوصاً في تعيين واختصاص ما له يجب الاستعمال  
 في ثم يفرق في هذا الأصل بالحدود والنقوص والادعاء والتخيم  
 ثم يذكر الاختصاص بالذات العلية فصارت الله وتوحيده على الذات  
 بالعلية المتدبرية كذا الله انتهى إلى حد الشخص وهو عبارة عامة  
 الجنس خصوصاً في تعيين واختصاص الشخص بمعنى أنه لو فرض وجود  
 ذات موضوعه بأنها المعبود كجاء الذي هو معنى أصله لا يسوي في التقاليد  
 فيها لغة فقد علم أن كلام الله والله علم بالعلية المتدبرية على  
 الذات العلية لكنها انتهت في الثاني إلى حد الشخص ولم تستعمل في الآ  
 وفي الأول وفي ثم ذكر صاحب الكتاب أن الحق في الأول فقال معبود  
 كجاء وعرفته في الثاني فقال المعبود بالحق وأما الله فهو اسم خاص  
 المعبود كجاء أو باطل واستعمل فيها ولم يغلب على واحد منهما وادعى  
 الإمام الباقر في الله مخصوص بالذات العلية أيضاً قال وأطلق في  
 على غيرها من ثقت الكفار قال بعضهم وهو حسن لكنه يخالف كلامهم  
 وعليه يكون من الأعلام الغالبة بالعلية الحقيقية اه بالحرف  
 وذكر ابن مالك في شرح التفسير أن من الأعلام الخاصة التي قارنت  
 له وصفها وليس أصله الله وفعل الله صفة في كلام ابن حجر أنه  
 صفة مستقاة وغالب باعتبار أصله وعلم جامد خاص باعتبار  
 هو فهو موكب بالنظر لا أصله جري بالنظر لنفسه وهو جمع للأقوال  
 وبالجملة فكما تحيرة الأقسام وهام في ذاته وصفاته تحيرة في اللفظ  
 الدال عليه والله أعلم وقد روي في النظم من في النظم في ما فعل الله  
 بك تحيرة كثير جعل اسم لعرف العارف وروي الأشعري في النظم  
 في ما فعل الله بك قار عرفت قال بماذا قال يقول بعلمه

الله اه عرفت أي من وضع العرب وتلا تسمية في كلام بعضهم وتسميته  
 بـ لا تلتل تسمية والرحمن الرحيم ذكرهما بدون عطف على الحكاية  
 أي حكاية اللفظ الواحد في البسملة ولا بد من إرادة العطف لصحة الآ  
 حبار من مصدر رحم بعد كثرة التكرار اللازم أو جعله لازماً  
 بنقله إلى فعل بالضم ابلغ فيه بنا فعل التفضيل من الداعي دلالة  
 من بالغ لأن زيادة البناء هذه القاعدة مشروطة بشرط  
 ثلاثة أن يكون ذلك في غير الصفات الجلية فخرج كونه وهم لأن  
 الصفات الجلية لا تتفاوت وأن تجد اللفظان في النوع فخرج حد  
 وحاذروا أن تجد في الاستحقاق فخرج زمن وزمان والخاص  
 مقدم على العام اعترض بأن هذا محله فيما مدلوله وما مدلوله عام  
 كقوله وعالمه فنقول زيد فقوله عالمه ولا نقول زيد عالمه وقوله  
 لأن تذكر العام بعض الخاص فائدة بخلاف قوله وما هنا ليس كذلك  
 فإن الرحمن والرحيم وصفان أحدهما خاص بموصوف والآخر عام  
 بطريق عليه وعلى غيره ثم أجاب عن ذلك الموصوف الخاص وصار  
 المراد منهما موصوفاً واحداً وهو الله تعالى فلا يظهر في ذلك  
 لتقديم الخاص على العام من تلك الحثية إذ ليس في الرحيم ما في الرحمن  
 وزيادة حتى يكون عاماً والرحمن خاصاً خصوصاً من حيث  
 الإطلاق فكان وكان الأول المقيل بأن الرحمن لما كان خاصاً صار  
 كالعلم وإذا لم يصل إلى الحد العامية فتاب إليه العلم بخلاف الرحيم  
 فإن كان هذا مراداً له وعبره فالأمر ظاهر إذ لا يقال  
 صوابه إذ لم يعلم يقيل قال أي لأن الدليل على الاختصاص كون  
 أهل اللسان لم يقولوه لا كونهم لا يقال وجوابه أن المعنى من كونه  
 يقال هو كونه لم يقيل فلا تنصوب اه إذا فسر هذا عرفت  
 أنه قوله إذ لا يقال أي قوله لا موافقاً للغة فاستعمل في غيره تعالى  
 مخالف للغة استعمالاً وقياساً ومن ثم قرن بلفظ الجلالة في قوله



تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واجيب عن قول اهل اليمامة  
 في سننهم انهم يمانون بانه من تقننهم في كونه وفي كلام شيخ الاسلام  
 ان المنع من اطلاق لفظ الرحمن على غيره تعالى شرعي طاعة الاسلام  
 كما هو المعنوم من كلام الفراء ابن عبد السلام هو عليه فلا يشك  
 قول اهل اليمامة وم يكون قوله ادلائقا او شرعا وسماي  
 كل الكتب او سوي القرآن لئلا يلزم عليه طرفة التي في نفسه  
 وكذا يقال فيما بعده فتستثنى الفاحشة من القرآن والبسملة من  
 الفاحشة واليمان بالبسملة وقد يجاب بان الشيخ مع غيره غيره في نفسه  
 في بقتلهما اي اول جزاء بوضع عند ارادة رسمها مروي  
 قيل ومعناه ان ذاته تعالى فقط الوجود المستمد منها كل موجود  
 له اي المم والباقى البسملة متعلقه ببد او في الحد له متعلقه  
 محذوف فاني ثم تنزه او اتبع ليلام ما بعده وتم للترتيب الذكرى قال  
 وفي قوله للترتيب الذكرى نظر والبسملة واحدة من باب النحت  
 اي بد اسم البسملة واحدة او بما هو ما يحق فان منه اقتداء  
 على الجمع بين الامرين والترتيب بينهما وعلا هو عليه لا ينفذ  
 بالبسملة فقط بل دليل ما بعده قال لو فيه نظر ولما كان الكتاب  
 لا امر فيه وكان املا واما ما قال اقتداء او لما كان الحديث متفصلا  
 للامر قاله جابره عملا اي امثالا خير بالتسوية وهذا هو  
 وتركه ذي معنى صاحب نفع امر وبار مصافق اليه والبار  
 له معيان في اللغة احدهما القلب يقال فلان لم يرد يحط بياي اي  
 بقلبه والثاني الحال والثالث وهو المناسب هنا ولذا اقتصر  
 عليه ثم ويصح ارادة الاول ايهم ويكون في الكلام اسما  
 بالكناية حيث شبه الامر بذي قلب يجامع الالهام له والاعتناء  
 به والشرق واليبس له بالتحصيل اي حالهم به شرها بان لا  
 يكون محرما ولا مكروها ولا ذكرا محض ولا جعل الشارع له مبدءا

بغير

بغير البسملة فخرج المحرم فحرم عليه على المعتد والمكروه فتكره عليه  
 اي هو اقطع من باب التشبيه بالبيع اي كقطع وقيل من قبل  
 الاسمازة المرحية غير كأم بغير لافق هو نكت موكد  
 قليل البركة وانتم حاشا فلا يرد على منطوق الحديث ومعنومه  
 بالحد اي بالرفع فان التعارض لا يحصل الا بشرط خمسة  
 رفع الحدوث وتساوي الروايتين وتوحيده رواية البسملة بياي ويكون  
 الباسملة بيد او ان يرد بالابتداء فاما واحد او هو لا يترك  
 الحقيقة وانارة عطف على علا هو عليه لقوله وجه قوله  
 فالحقيقة حصل بالبسملة ولم يقاس للقرآن العزيز ليس  
 حقيقيا اي لغة فلا ينافي انه حقيقة عرفية كما قاله في الاختار  
 حقيقة او حكما او يقال الاختيار هو انه ليدخل الحد  
 على صفاته تعالى الذاتية سواء قلنا ان ان قلنا  
 بالمعصاة ام بالمعاضل فالامر ان سواء حمزة التولية المصريح  
 بها في قوله ان قلنا كاو المدة بمعنى ان وسواخر مبدءا محذوف  
 والجملة جواب الشرط واما امرنا كذا لان كلام من ام واولا يجب  
 التولية ومحتمل بمعنى الواو بغير ام بالمعاضل وفي نسخة  
 او بالمعاضل ان قلنا باري ابن عبد السلام في هذا الكلام  
 اما يحتاج اليه لو كان المقييد بالجميل في المحمود به كقوله الشان  
 جميل على الجميل كقوله ان قوله جميل مستدرك لان الشان لا يكون  
 بغير جميل واما حيث كان نصا مرصحا في المحمود عليه كما يفيد قوله  
 على الجميل فلا بد منه سواء قلنا باري ابن عبد السلام في معنى الشان لا  
 قلنا انتم انتم عليه المحمود عليه بالمحمود به تعالى شيخ الاسلام  
 فالحاصل انما يحتاج لقوله على الجميل ولو قلنا المتأخرين بالخير وعبارة  
 الخلية على متن البسملة وانتم توهم ان قوله في المقربين على الجميل  
 الاختياري وقوله محمدا به لا عليه وان قلنا فيه بمعنى المافقار والجميل

بغير



اي وخرج بالجل التالسان على غير الجمل اي بالبيع ان قلنا ان والحق  
 الحقيق الذي لا يتنازع فيه ان قوله في التقرين على الجمل وقع محمدا  
 عليه لانه فلا حاجة الى هذا الذي ذكره اذ يلزم على كونه محمدا  
 ان يكون الصواب لا بد ان المحمود به لا بد ان يكون اختياريا وله يذهب  
 الى ذلك الا لجلال الدواني وان يكون ساكن في التقرين على المحمود عليه  
 حقيقة الماهية اي ماهية الشئ اي بيان اجزائ حقيقتها لا للاحتراز  
 عن من يجوزه وهو ان يفوزوا بقاءه ما كان على جهة الا  
 ستمزبان لا يعتقد احادكم المحمود قالوا عليه والراجح عدمه  
 عدم شرط اعتقاد الجنان بل لو اعتقد احادهم عدم انصاف  
 المحمود بما اني به عليه كان حاد كما تقدم قالوا على ظهور قصد  
 التقليم بالذات اي بما يقصد به التقليم فليامع عدم الايمان بما يخالفه  
 ظاهرا والحرية عطف بقرينة ذوق الكهول من كلام  
 الملايكه للكافر في النار ووصفه بالمرءة والكرم باعتبار ما كان  
 فيه في الدنيا فلو كان في الدنيا لولا انه عسار ما كان فيه من الدنيا  
 كاذبا ووجه من هو نفعه ويرد بان الحرية دافعة لذلك  
 فعل بالمعنى الشامل للقول والاعتقاد ويبنى اي يشهد  
 ويدرج تحت لواطع عليه من حيث انه نوع كحسية تليق  
 ويحذف في الاول حذف لانه من عطف الخاص فيحتاج لتسوية  
 ولا ينفرد بكونه باعتقاد فقط وخدمته عطف مرادف والاركان  
 الجورج غير اللسان والضمير المحي اي القلب لانه محل الضمير  
 هو من اطلاق الحاد اي الضمير واردة الخلق هو المدعوف  
 اي بعد الدال الاحامد بالتأخر قالوا والشيخ في الاجموري  
 اذ ان الحمد والشكر متهما بوجه له عقل اللبيب يوافق  
 فكل مدعي عرف احضار جميعها وفي لغة المدعوف ان يرد  
 عموم بوجه في سوا هذه نسبة قد يربس سائر ان هو عارف



٩  
 بيان ان التكرار الاصطلاحي بينه وبين التلاوة قبله اعني الحديث والتكرار  
 المعنوي عموم ومخصوص مطلق هذه ثلاث سب وبهذا التكرار المعنوي  
 واحد المعنى الترد في هذه نسبة رابعة وبهذا التكرار المعنوي والاصطلاح  
 في وكذا اي واحد والتكرار المعنوي بين العموم والخصوص والوجه  
 في بيان في تالسان في مقابلة احاد وينفرد احد الاصطلاح والتكرار  
 في تالسان في مقابلة احاد وينفرد احد الاصطلاح والتكرار  
 المعنوي في تالسان في مقابلة احاد وينفرد احد الاصطلاح والتكرار  
 فثبت التكرار في تالسان في مقابلة احاد وينفرد احد الاصطلاح والتكرار  
 من احد المعنوي مطلقا اي خصوص ما مطلقا فكل تكرار عرق  
 حد معنوي ولا عكس لاختصاص مطلق التكرار العرفي بالله تعالى  
 ولا اعتبار عموم الا لان فيه هو الحق الذي ذكره نبي الاسلام  
 في البهجة سوا نظر شرط الخدام لاختلافها ففصل في من السبيل  
 فانظر مع ما كتب عليه مطلقا او اختياريا او غيره  
 ما يدل من فعل او غيره مما مر من المضائق والمواضع  
 وكل شمل الاخر عند الاطلاق هما كالفقير والساكن ان اجتماعا  
 افترقا وان افترقا اجتماعا في خبر الكلام خصوص هذا  
 على بقوله الثانية معنى خبرية لفظ اي لفظ اللفظ الخبر  
 اي الاخبار بان احد محقق له وقوله ان الثانية معنى اي مستقلة  
 في الاثام اجاز اي المقصد بها التالسان في الجاهل وهذه  
 مرادهم بقوله استدلالا على ذلك اي على كونهما للثلاث  
 كخصوص احد بالشكل بها كما هو شأن الاثان ان يكون مقارنا  
 للفظ بخلاف الخبر فان معناه يكون سابقا على لفظ وقوله مع  
 الاذهان بمدلولها من جملة المدلول على كونهما للثلاث اي لادخالها  
 لا يزداد في مدلول الاثان بخلاف الخبر وطاهر كلامها اذا جازت  
 خبرية معناه لا يحصل بها احد وهو كذلك اي وصفا فلا ينافي

في هذا الكلام  
 في هذا الكلام  
 في هذا الكلام



يافيه ما يفيد ه كلام السيد من ان الحد يحصل بها اذا جعلت حرة  
 لتقاوم من لانه يجوز ان يكون له ذلك باللازم هنا وكونها مستقلة في  
 الانسان بما هو المتبادر وجوز ان يكون موثقا لانه لا ينفك  
 الشارع عن الخبر وجعلها للانسان كعت واستر لانه في حقيقة بشرية  
 حلي مع الادعاء لا وجه له لما في الجملة وهو ان الوصف بالحيث  
 العلوم انتقاوه عن المحمود اذا قارنه المقطع حمد الله ابرهري وهذا  
 سببها ما ذهب اليه الاكثر من ان شرط في احد قصد المقطع وان لم  
 يفتقد انصاف المحمود بصفاته المأد وكلام الله مبني على انه لا بد من  
 الاعتقاد واعا سم ان الكلام خبر وان الانسان كلام يحصل  
 منه مدلول في الخارج به نحو انك طالع وقم والخبر كلام يحصل منه مدلول  
 في الخارج فغيره ويكون حكاية عنه وهذا المعقول يفهم الانسان  
 مدلوله والخبر يسمي مدلوله والحد في الحقيقة مختص بالله ولا  
 ينافي ما تقدم في بيان النسب من ان الحد اللغوي يتعلق بالله وبغيره  
 والشكر المعرف خاص به تعالى كما افادته الجملة ان يكون المتبادر  
 معوقا بالجنسية لا يكونها معرفة الطرفان كما توهم لان الخبر مجموع  
 الجار والمجرور وحده او مع المتعلق وحده وهو اسم فاعل كسر  
 او فعل لا يوصف بشئ ولا يفرق في العهد العاقل فمقدم مرجعه في علم  
 المخاطب فلا فرق منه لغيره راجع للافعال الثلاثة اول وفيه نظر  
 فان الله ذكر متعلقا بكونها للجنس هو خاص بكونها للعهد  
 واولى الثلاثة الجنس لانه كدعوة الشئ بيمينه فانه يفيد الحكم بالبره  
 العقلي وبما ان اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية لامه الداخلة  
 على الخبر يستلزم اختصاص افراد به تعالى اذ لو وجد فرد منه لغيره  
 لتب الجنس له في نفسه باجرو يجوز قطعه الى الرقة او المصب  
 2 غير القرآن اي عن بيت لا قرانا لان القرأة سنة متبعة وما للقياس  
 2 الاخرة مدخل معناه اي مع ما اضيف اليه المثل لك اي الاقيد

كامل

اعضا الوضوء والراس ثم الشق الايمن كما يفعل من لفعل كل بدنه كما يفعل  
 من لفعل كل بدنه او كواحد الما الذي يكفيه جميع بدنه فانه لا يجب عليه ترتيب  
 ويكون السجدة قبل التيم فلا يقدم التيم ليدل على ان التيم ومعه ما طاهر يتيم  
 اما مال لا يصلح للفعل اي والواجب له حدته اصغرا لانه الذي يتوهم  
 فيه كفاية السجدة والبرد لبعض اعضاءه وهو الراس اما من واجب الفصل  
 وهو ذو الحدث الاكبر فوجد انه البرد والثلج كالعدم قطعاً اذ لا دخل لهما  
 في رفع حدته لانه لا مسح فيه باليد لا يجب انظر ما وراعي الوجوب  
 وراية بخط بعضهم اي لكنه يستحب بان يتيم عن الوجه واليد فانه من الجلية  
 اذ لا يمكن ههنا اي في احدثه الا صغر تقدم مسح الراس فقيته  
 انه لو وجد ما يكو وجهه ويديه فمات مسح بالثلج او البرد ولا يجزئيه  
 التيم ههنا الراس وهو كذلك بل يستعمل في الراس ويتيم عن الرجلين  
 ومن به نجاسة الكف فالدق هذه الحاجة اليه او هو مضراها اي لانه ليس مما  
 نحن فيه وجوابه انه ذكر توطئة للصورة الثانية وهي ما لو احتاج للملازمة  
 حيث وجد وكان لا يمسح الا احده مما فانه يعرفه للبحث ويتيم عن احدث  
 شرا الما اي بقدره وعرض وكذا التراب اي ولو لم يحل للزمن  
 فيه العفوا فيما يظهره من ريق من مثل راحة الماء والتراب  
 ولا يجب شراوه بزيادة على ذلك وان قلت نعم اذ يجب منه لاجل بزيادة للثقة  
 بذلك الجبل وكان هذا الى وصوله محلا يكون عيا فيه وجب الشرا  
 في الرخص اي التي منها التيم لدين عليه ولو موجد لاجل في وصوله  
 الرخصة او بعده ولا مال له فيه والاوجب شراوه فيما يظهر ولا فرق بين  
 ان يكون الدين لله تعالى او لادبي ولا بين ان يستلف بذنه او بعين من  
 ماله كعين اعارها غيره فلهما التيم بآذنه وخرج بقوله عليه ما لو  
 كان الدين على غيره محترم من نفسه وغيره لا يجب عليه  
 الشرا بل يبيعه ولو بعد الشرا لذلك ولو وهب له ما كان المراد  
 بالمهبة وما معها ما يعم القبول والسؤال فيجب عليه واعارة الما واجارة



كذلك قال وفيما قاله نظر لان شرط المعاد ان يستمع به مع تقاضيه وكذا  
 الوجوه انهم الا ان يصوبها اذا قال له المعير الوجوه فوضاه واحمد فيجب  
 عليه ذلك ولا يبعد فيه اه وهبارة ابن قاسم والحاصل ان المايك فيه خمسة  
 امور الشرا والاحارة والاعارة والهبة والغرض وفي الالة الثلاثة الاولى  
 فقط واما التي فلا يجب فيها من ذلك اه وقد يقال ما المانع من ان يجب  
 فيه الاغراض وقد يقال فيه من ان يصوبها بعبارة الرخصة  
 واما ان يوهيه او يقرض منه يجب قبوله لا الموض  
 وان يعير يواودلوا وحيا قوله خلاف ما لو وهبها اه  
 وبشرط قصد التراب وفي الروضة ان الركن كايان وشروط التراب  
 حسنة ان يكون طاهرا طهورا ناسفا له غير ان يخلط بغيره على مضمو  
 اي الوجه واليد في فردده اخرج ما واخذه عن المضمون وان اعاده  
 فانه يكون قد انتفا العقيد الا ان يكون لا انتفا النقل لا العقيد  
 وعبارة م ر مجرد العقيد المذكور هي كافي وعبارة في المهرج لانه لم  
 يقصد التراب وادعيا التراب انا ما قصد التراب هو وقفته ان لو قصد  
 التراب بوقوفه في مهب التراب كفي وليس كذلك بل لابد من تحريك وجهه  
 ليحقق نقل التراب كما صرح به الرمي باذنه وتوكل المادون  
 صيا او كافر او خافيا او نفسا حتى لا يفسد اما اذا لم يادون فلا  
 يصح الانتفا فقصد م ر فقول قل وان لم يادون لذلك الغير كمن  
 قال المي فلو نوي الاذن ونقل المادون فاحد احد هما بعد اخذ  
 التراب وقل المي لم يفسد كما ذكره القاضى حبي في فتاويه وهو  
 المعتمد اما الله ان فلا يغير ناقلا واما المادون فلا يفسد مستح وكذا  
 لا يفسد حتى في الحالة المذكورة جمع في رضية بمعنى مفروضة  
 هنا اي في هذا الكتاب والاولى ما في المهرج انك اي من عدها حنة  
 وهو ضعيف والاولى ما في الروضة اذ المهرج انك كلام من التراب  
 والعقد ركن في سبعة واما هذا العقيد ركن وان كان لازما

لنقل

لنقل لان المراد بالعقد ان يصح النقلية التي لانه لا فرق ما بين المقابر  
 بذاته والمقابر لزوما وقد نظم بعضهم الاكان السبعة بقول  
 تراب ونقل ثم قصد ونية وسبح لوجه ثم ايد مرسا  
 وفي سبعة عدل لا كان قصد ومنها الاجار فاختط لتأديا  
 الركن الاول وهو الذي كسلك هذه الطريقة في الاكان  
 لانه قدم ان الاولى ما في المهرج من زيادة النقل هي ما في المهرج  
 المترون بالسنة من المترون بها ما لو ضرب بصر لبيده ورفعها من غير  
 سيرة ثم نوي قبل مائة التراب لوجهه فانه يكون لان هذا العقد نقل كما  
 لو لم ينقل البتة الا من هذا الحد قادر الاستوى ولو كانت يده حيلة  
 ونوي عند غسل وجهه رفع الحد احتاج الى نية اخرى عند التبع لانه  
 لم يندرج في السنة الاولى او السنة الثانية فلا ابن قاسم للفظ  
 الية فاما امرن بالنيمة وهو العقيد والنقل طريقته في المهرج وعبارة  
 في المهرج لقوله تعالى فيهم واصعيدا طيبا اي اقصدوه باذن نقلوه الى  
 المضمون او من مضمون ورده اليه ومسح به كونه بالنيمة الاكتفاء بالنية  
 فيما لو نقله من بعض المضمون الى بعض الاخر ابن قاسم فبان ان  
 بالنسب خبر بان على الله من اخوان كان كما ذكره السيوطي في هذا هو  
 الذي يظهر لان موجهها واحد وهو التيم ولو اجنب  
 ان تفرع على ما قبله فكان حنة المقبر بالغا كما عبر به غيره وهذه  
 السيلة ذكرها في الروضة وذكرها اطلاقا السيوطي في قوله  
 المي عيبا ان سخطا سافرا الى غير عميان تباح له الرخص  
 اذا ما توفنا للصلاة احادها وليس سيد الله بالتراب خص

### والحوال

لقد كان هذا الحجة تاسيا وصلى مرارا بالوضوء الى نص  
 كذا مرارا بالنيمة يا فتى عليك كتب العلم يا خير من فخص  
 ففنا اليه فيها توفنا واجب وليس سيد الله بالتراب خص



لان مقام النفل قام بغير خلاف وهو ما كثر قايه يخص  
 وذا انعم الله وهو انما قد فيا رب سائله من اهلهم والنقص  
 تمام وهو ان نية الاستباحة تساملة اي مباحة للحدثين ولا تكفي  
 نية رفع الحدث او هو شامل لما لو كان مع النية على بعض الاعضاء وان  
 قال بعضهم انه يرفعهم ر لا النية لا يرفعهم نوي باحدث  
 المنع من الصلاة ويرفعه رفعاً عاماً بالنسبة لفرضه ونوافل جاز كما هو  
 ظاهراً لانه نوي الواقع لانه في معنى الاستباحة وان لم يلاحظها  
 او النية المفروضة لم يكن محل ما لم ينعف للصلاة وما لم يكن بدلاً  
 عن فعل الجملة مع كونها لا يسجد بها هو اذا اقبل للجمعة سبابة  
 عليه حدثان اصغروا كبراً فان نواهها ارتفعاً واحده فامسك له دون  
 الاحزة الذي في كلام الرافع بعيد انه ان نوي رفع الحدث الاكبر ارتفع  
 الاصغر وان نواه في نية ابن قاسم فلو غرت قبل السج لم يكن  
 صنف قال الاسوي والمحقق كعمد على شرة امرأة  
 تنقض اي ينعض ثوباً وضوءه اي ولم ينو بعد رفع يديه عنها وقبل  
 سج وجهه والا كقول قال في سج اي التراب والافلاحة  
 مصوراً بالنفل الثانية اما في الاولى فلا يضر عاقبة انه يفتقر الى تجديد  
 النية قبل مما في الوجه كما مر وعبارته اج اي والا لكان ههنا مانع مما ذكر  
 فلا ينعج ويحل عدم الصحة اذا لم ينو بعد معارفه لثوبها وان نوي  
 بعد مفارقة ذلك سج كانه لم ينو الا من هذا الحد ما يباح له اي  
 الشخص بنية اي النية وان نوي استباحة فرضه ونفل  
 اي اي الفرض والنفل اي فرضاً فقط اذ لكان محل اذا اصابه  
 للصلاة اما نوي فرضاً واطلق كان نوي استباحة فرضه ولم يزد  
 عما ذكر فانه يسجد ما بعد الصلاة لتزليله على اقل درجات الفرض  
 وهو تمكين الحبل وحمل نحو المصحف في نذره او خاف عليه من نحو  
 كافر هذا هو الا حوط فلا يقال ان التسويين يكونان للتعظيم وهذا  
 اذا

اذا انكر الفرض كان كذا اما لو عرفه كان نوي استباحة الفرض قائماً محل  
 على فرض الصلاة لا اذ انكره اذ ذكر ذلك كله ابن قاسم والخط عليه كلامه  
 ثم قاد وما الطواف في غير ان طواف الوداع منه كفرض العين وقا  
 لما ظهر للملزمة ثم رو نقل عن تقرير الزياوي انه ان نوي استباحة فرض  
 فقط استباحة مع صلاة الجسار اه وقد علمت ما قرره ابن قاسم  
 اه واج وكلامه يميل الى اعتماد ما تقدم عن ابن قاسم صلى به النفل مثل  
 النفل صلاة الجسار لانه شبه النفل في جوار تركها وعبارته انه من وان  
 او نوي نقلاً او الصلاة فله غير فرض عيني من النوافل وفروض الكفا  
 وغيرها كس المصحف ولا يصلي به الفرض في الكفا  
 اما في الاولى اي نية النفل جاز له فعل النية ولو متكرراً التبر  
 يكون في نذر الوترين واحد وكذا الصحيح وكذا ذلك قال الشيخ  
 الباوي نقلاً عن صاحب نون التراويح وجب عليه عشر نيات  
 لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجمع كمصلاة واحدة من هذه الجهة  
 ولو نذر الصلوة او الوترين في وقت واحد حيث لم يندرس السلام من  
 عدد معين فاذ نذره وجب النية بحدوده في فتاوى الرملي ما يوافق  
 خلافاً لابن حجر في المبدأ والمراجع كالنية للنفل فلا يصلي به  
 الفرض وخطبة الجمعة حكم الفرض العيني وان كانت فرضاً كفائياً  
 بخلافها الى انها بدر ركعتين فلا يجمعها مع فرض عيني بنية واحد ولو  
 نية لها ولم يفعلها جاز ان يفعل بذلك النية الفرض العيني  
 مع الوجه اي حنابلة الصادق بالواحد والتقدم ذكر الوضوء  
 او وضوء بعد فيه نظر فعمل الراجح انه لا يندب النية بدلاً عن تجديد  
 الوضوء لكن في الرملي كما وعبارته التارج وقد يلزم ان من  
 طلب تجديد الوضوء وقدم المائتين فاشبه الوضوء وقضيته  
 اذ التمكن يجب فيه الترتيب وهو ظاهر اذ نية البدل لا يجب  
 في حاله حتى يكون كالنفل واما طاهر حبره في فواقه حال

يان  
 غير



بكثرة اليأس والاحتمال والالتفات في صلاة التراب ومثل ذلك لا يكفي  
 فلو لم يبدعه قد شكك في هذه عدم وجوب ترتيب الغسل  
 لأن مسح الوجه باليمين ثم باليسار يستغنى عن ترتيب الغسل في  
 مسح الوجه باليمين تغل بها اليأس رفعها اليأس أو به منها أن وصفه  
 عليها وكذا في مسح اليدين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر لا  
 أن يصورهما أو وضع اليمنى على الوجه واليسار على اليمنى دفعة  
 واحدة ثم رتب مسح الأيدي إذا لم يرفعها لا شك في صورته  
 قوله في المباح قلت لا مسح وجوبه شرعي وإن كان يجرى بغيره فلهذا  
 بوضعها دفعة واحدة على الوجه وأيدي اليدين يرتب ترتيبهما في دفعتهما  
 الاستحالة لا يضر مسح يمينه إذا راجع لكل من الصورتين قبله ومن  
 أنه لم يوجد ترتيب بين الغسلين من الأرض وعدم الترتيب في بل لا بد من  
 الثانية بالنسبة للمكان وثبت في قصد التراب إذا لا يخفى أن  
 يكون التراب عليه بعد اعتداده له والذي اعتدته تتجاف عنه فلو صورته  
 خلافه لانه لا عبرة بقصد الأعضاء وأجود أن يحرر إذا كان حرفة على  
 مسح اليدين كالحات يضررتين ولا يفتقر إلى كون هذبة وجهه ويذكر  
 للوجه وحرمة للبدن فلو مسح بعض واحدة وحده وبعض الآخر المتصور  
 مع الأخرى اليد أو عكسها ولو احتاج إلى زيادة على الغسلتين وجب غير مسح  
 الزيادة والمراد بالغسل الغسل كامر وسألي ولا يخفى أن الحديث الذي  
 ذكره دال على الوجوب بأوليه على الذب بأخذه قال ولو لم يجد  
 حذرا كرايا إذا فقد الذكر ما أو اطلق ما إذا فقد القرائن  
 ولو مسح الذكر فحرام كما مر والواحد هذا محل في السلام  
 صاحب الحرورية في قول الوالدة في طهره كما سيذكره آثار  
 بتقديره أي التراب ما وجب الوالدة وجب أيضا وصلى  
 السلام وتيمم وعلم أنه إذا فارق وقت الغرضة بقيها أي  
 المقام المذكور في المتن وهو الوالدة بين الوجه واليدين والثاني

قوله فان كان  
 ينظر في هذا  
 فإنه لا يحصل  
 الاستحالة  
 واحدة  
 في بل لا بد من  
 في حرفة  
 وجهه ويذكر  
 المتصور  
 غير مسح  
 الذي  
 بادء الغرضة  
 بالوقت  
 في السلام  
 في التيمم

بين التيمم والصلاة أو ما يقوم مقامهما أي الكفاية من حرفة  
 وكيفية أو صفيرا لتسمية التيمم وحسن الكفاية فالتيمم مقام  
 التيمم النفع ومقام الكفاية الحرفة أو ما في غير كفاية العبارة  
 إذا كان كثيرا بالنفع أو النفع بحيث يقع قد راجح ما التراب من  
 أهمها التيمم فالأجابه أن لا يفعل حتى يفرغ من الصلاة كما نص عليه  
 في الامم وليس أيضا عدم كذا المسح كما يعلم من سن تحفيف التيمم  
 في أول الطريق أي في أول كل من الطريقين أما في الأول فلأنه إذا  
 العبارة وأما في الثانية فليست بالواصل هو المسح بما على المسح  
 وتحليل أصابعه إذا فرغ في الثانية والأوجيب يطل التيمم أي يسهل  
 به ثلاثة أثنى الأول والثالث جاريا في التيمم لعقد الماويله  
 وأما الثاني فخاص بمن يتم لعقد الما روية الماكن الماويله  
 البصر فقط بل المراد العلم فدخل الأيدي ولو كان الماقللا وأن لم يكن  
 نظما رية الطهور الحاجة لتقيده بالعمود أو روية الماويله  
 مطلقا ويرد بان قوله الذي وإن لم يفرغ من كفاية التيمم لذلك  
 في غير وقت الصلاة أي قبل التلطف بالمرأى كروا سيذكره الما  
 لغا ولا فرق في الصلاة بين الغرض والغسل وإذا كانت الصلاة تسقط  
 بالتيمم أو ما وجب في وقتها أي في وقت التيمم كروا الأداة أو ما وجب  
 وفي ابن قاسم ما هو مخرج في بطلان التيمم بروية الما مطلقا أي سواء كان من  
 كروا الأداة أم لا فراجح أن هذا لما يترتب التيقن الذي هو الروية  
 أي العلم كما قاله المصنف خلاف التيمم وأنه شرط الأمن على خروج الما  
 قد أهو وصف الوقت بحيث لو توضأ خرج الوقت لانتفاء البيع في التيقن  
 حج أي يسهل وكذا قوله الما ومثل الآية والرسالة الجبل وكوه  
 أي شرط الأمن على الوقت ولو كان المحل يطمئنه وجود الما في شرط  
 أن يكون في حد الموت نظر للعلل وهي قوله لو وجد طلبه إذا لا يجب  
 طلبه إذا توهم في حد الموت كما مر روية سراج ما لم يتيقن عند

ب



عند رويته ابتداء السراة والافلا بطلان فزع قال في الجواهر لو قال الواحد  
جمع نيموا الحكم هذا الماء وحيث لكم وهو كذا واحد فقط بطلان نيم  
الكل والظاهر عدم توقف البطلان على القبول انما قاسم فزع اخذ  
نام مقلدا سيم ويرى جازي نومه ويبرئ منه حتى وصل الى محل لا يلزمه  
طلبه هل نيمه لتقصيره او لا لعدم علمه باختار الرمي عدم البطلان  
لعدم علمه لا لو كان هناك برخصه ولا قصا عليه وقد يقال بالبطلان  
وقد يفرق بين قصر النائم على الماء الحقيقي في غرضه مطبقه  
بقربه اي عند الموت وادونه فيما يظهر منه انه هو المراد بالمقرب  
كما قال ابن حجر عذري لما يسب ما لا وهو علمه حيث عدم  
رضاه فان كان نيمه حضوره او لم يعلم من حاله شيء بطل نيمه  
لوجود السواء عند الرمي لقاربه المانع لعل المراد بالمقاربه  
عدم التاخر فيفقد بالتقدم وبقوله عذري خاطر ما مثل  
ما لو قال بعد من نيم جاز ما فانه يبطل نيمه لوجوب البحث عن  
صاحب الماء في كل صاحب الماء وهو جازي للجزئتنا والمنا بطلانه  
اذ تقدم المانع لم يبطل النيم بخلاف ما أخرجه عذري ما لمعطس  
او للوضوء فانه يبطل الرمي عذري ما ورد وكذا عذري  
ما نحن او سئل قبل الشروع فيها اي الكبير والهيبة  
كالهيئة كعطس ما شرعي وسب ما شرعي  
فان وجدته وصلاة اخذ هذا من المني المار في غير وقت الصلاة  
اي فان وجدته ولو في حد المقرب وان صاف الوقت ولا ينافي هذا  
ما تقدم في وجود الطلب في حد المقرب من الذي شرط من خروج  
الوقت لا ذلك معروض فيما سيقط فريضه بالنيم بخلاف ما لا  
سيقط فريضه بالنيم فيجب الطلب وان خرج الوقت من حوي  
وخرج بوجوده توفقه في الصلاة فلا يبطل به الصلاة مطلقا  
ويبطل بغيرها كقراءة وطواف ووطي في لو انظر لوري الماء  
في الصلاة



في الصلاة وتلك هل هذا الحكم ما يلب فيه الفقد او الوجود فهل  
يبطل للمرة دام لا لاننا نكتفي بالانقضاء وشكنا في البطلان كل محتمل  
وفي القبول على الحاي وجود العضان ان قارن مثل المحرم فظاهر  
بطلانها فاحمد والحاصل ان روية الماء وتوفقه والفقد على محتمل  
وزاد العلة كارة تكون مع حاييل وكارة تكون بلا حاييل واذا  
كانت مع حاييل فارة يتقدم علة وكارة يتاخر وكارة تقارن منه  
ست عشرة صورة وعلى كل ما ان يكون قبل الصلاة او فيها وهي  
تسقط بالنيم ام لا فاحتمل ثمانية واربعون صورة فان تقدم علم  
الحاييل او قارن فلا بطلان مطلقا واما اذا كان بلا حاييل او حاييل  
متاخر فارة يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة وكارة يكون بعد  
التلبس بها فانه كان قبل التلبس بها بطل مطلقا وان كان بعد  
التلبس بها لم يبطل في التوفقه مطلقا واما في غيره فينظر ان كانت  
الصلاة يسقط فرضها بالنيم لم يبطل والابطال بطلان النيم  
با نصح الحكم من ذلك ان المبره في الصلاة لا يعمل النيم والعبارة  
المعروفة من الصلاة فقط لاجمع العام في استظهره ان قاسم ونعمه  
عند الاجوري في هذا الباب لم يبطل نيمه فلا تبطل الصلاة  
والنقل هذا يقتضي ان النقل يتقلب به العضاء وعدمه وفيه  
بعد ولعل المراد انه يسقط طلبه في محل يلب فيه الفقد كعبد  
وونزفله تمامها لكن يبطل النيم بسلامه منها ولا يسجد للسمه وان  
سلم ناسيا زيادي ثم نوى الاقامة صح في ان نية الاقامة  
بعد روية الماء ليس قيد ابل نية الاقامة مع روية الماء كذلك تبطل  
في الاوجه ان قاسم وظاهره ان نية الاقامة تفرعها سو كان  
مستقلا ما كذا ام لا ويؤرق بينه وبين ما يأتي في قطع الفرع حيث  
اشترطوا فيه الاستقلال بسمه باب الفرع باب النيم اذا انقصر  
جائز وان لم يكن ضرورة وهذا لا نيم الاخر ضرورة فادلى شيء



بطلت لما كان في حاله عند روية المايح الروية وبالأولى في التمام بعد  
 الروية بحولها من ان الإقامة بالفعل وفي الإقامة وفي التمام ان كانت بعد  
 روية المايح بطلت التيمم وان كانت قبل روية المايح بطلت في التمام  
 اي ان استعمل التيمم بان كانت قبل فليست فيه العتد او استعمل الامران  
 وشغل التيمم كما في من المصلحة فيمنع من تيمم لمنع على التيمم المذكور  
 قال في التيمم ولو سقطت جبرته عن عضو في الصلاة بطلت صلاته  
 وان لم ير الخطأ وكان بعد البراءة في الجموع وشكل ما مر من ان لا يبطل  
 تيمم برفع المصوب عند تيمم البراءة في الصلاة بان يبطل الصلاة في  
 بطلان التيمم بل لا يتردد في بطلان التيمم فيظفر ان وجد عضو به بطل تيمم  
 اي في الافلا وعلى هذا الوجه في المصلحة بان لا يتردد في البراءة وطا التردد  
 اي او مضي ركن البطل الصلاة ولا يخفى بعد هذا الجواب بالتغير بالحق  
 وما بعد البراءة الجواب الممدد بان بطلانها انما هو لوجود غسل ما اخذه  
 الجبر من الصحيح بمقوله كوجود ان المصفر في على الغائب  
 والا فقل الحاضر على حدث اية واخذ من الصحيح ما لا بد منه  
 للاستتار وقطع الصلاة فزمكانت او ففلا وعبارة الرماي  
 في شرحه يقتضي استوفاضه وقبله بطلان قوله الاجروري خلافا لما  
 قاله المرحوم من ان الافضل قبلها الا اذا صاقت وقتا كان لا  
 يقع ما يقع فيها ولو لم يتك حاصلا انه لو لم يتك وكان المحل  
 فيلب فيه العتد او استوف الامران ووجدت المأفان كان في الصلاة  
 او بعد هاتلا يحفظه ولا إعادة الصلاة وان كان قبل الصلاة بطل  
 التيمم وهذا هو عليه واذ كان المحل فيلب فيه وجود المايح ان الصلاة  
 او قبله او بعد هاتلا كان قبل الدفن وجب الفاء والصلاة او بعد  
 الدفن فلا يجب بنية وغسل وجب إعادة الصلاة في بوجه بالوضوء  
 وما قاله ايمن وجود إعادة غسل الصلاة في الحضر والبراءة  
 محل فيلب فيه وجود المايح وقوله ويحتمل ان لا يجب في الحضر

قوله فليمن

فليمن له وهو كذلك على الراجح قوله الذي لم ينفذ رابا بالاطلاق  
 في السنة وتوكل ركنين مفعول لا يحاوره قبل قيامه هذا يقتضي  
 انه اذا اراد بعد يومه ليحور ثلثة اعمها لكن قال في العمل المراد بقوله قبل  
 قيامه قبل التمسك بها فراجع اهـ ويبقى ان يلحق بالقيام التمام المحل الذي  
 تكفي فيه القراءة فان يؤدى ركنه كهدا يحترق قوله الذي لم ينفذ رابا  
 ولا يرد عليه نعم منه انه يحوز له الغرض بالسنة وهو كذلك  
 بخلاف الوضوء اي وضوء السلم وكذا الغسل اما وضوءه وعن صاحب  
 الضرورة في التيمم فيبطلان بآلده على المعتد وصاحب الجبابر  
 اي والجبرة او اللام للحن فيصدق بالواحد والمقتداه اجروا  
 وعناية ابن قاسم والجبرة او ارادها كصاحب الحسن والثقة  
 اي وكذا الشوق وتزلي ما يدخل فيها من الدهن منزله الجبر حتى  
 يجب المسح على ظاهره بالمالح ما قطر منها من وصولها لها  
 ويجب مسح كل ما في الجبرة وما احق بها مما تقدم اذا خذت من الصحيح  
 في التيمم ولا يخفى مع هذا في خلاف التراب اعلم منه ان  
 الجبرة لو عتد التيمم سقط التيمم اذا لم يمسح بها بالتراب فيعلم  
 كفا قد الظهورين ويبيد في هذه الصورة سقط التيمم فاحفظ ذلك  
 فلا يوتر من ورا حائل خلاف المأفان يؤثر من ولايه في كونه  
 الحفر على وان كانت في محله اي التيمم لكن ابن قاسم خلاف  
 الحفر فيها اي في ورود المأفان وتزكك الحضانة وكونه حائض  
 وقت وذا ولادة وبشرطه ان لا يكون ما ذكره  
 وهو الاعتداد بالسجعة مع عدم إعادة الصلاة في اخذ بقدره  
 سماع ووضعها على طهر وعمل الصحيح ويتم هذا الجرح وسع  
 على الجبرة بشرطه مع ولا إعادة وهذا التقدير يدفع ما لبعضهم  
 ها فليمن على ج وفاع تما لا وفي شرطه لوجود مسح الساتر ان  
 اذا خذ من الصحيح في التيمم يترط لعدم وجوب الغسل ان لا يخذ



من الصحيح ان لا يثبت له الاستقامت لكن ليس الكلام الا في المقصود  
 وعدمه باقعه انما يكون في امتداد افعالي لا في الامكنة ليس هو لا  
 بالتشكيك على امتداد افعالي ان لا يكون له السج وهو كذلك  
 فان ابن حجر كان قايما انه لا يجب مسح الزاوية على ما اخذته من الصحيح  
 لا بقدر ان مسحها انما هو بدعي لا يثبت له من جهة الجرح لا بد له  
 النيم لا غير فوجوب مسح كل ما مشكل الا ان يجاد بان تجليد ذلك  
 لما شئت امر من واعنه وادعوا لكل احتياطا وعصا به كالصوف  
 فيقال فيما يجب مسحها لا بد لها اخذته حيث كان بقدر الاستحسان  
 ولا قضاء ان وضع على ظهر كاسيائي ولما بين جان الجدر  
 معلوم ان ما بين الجدران صحيح لكن اذا خاف من غسله محذور فيتم في  
 النيم منه وعن الجان فان وضع عليه بالتراسح بالاسم  
 المصوق السارد ان يقول العصابة نزعها من المصوق مسح  
 اي المصوق ويقع عند هذا الدم اي ويفرق بينه وبين دم حلف  
 الناس اذا خلط باجنبي وهو المخلوق باد هذا ما لها رقة عند  
 خلاف ذلك لغرضه تنطق بقوله يتم الاورد وعبارة النيم ومن يتم  
 لغرضه اخر وليس يجد ثمره عند غلا ولا سجا طهارة العليل هي  
 النيم وانما يعيد النيم من وضع الظاهر موضع المصغر لضعفه  
 وتكثيره يتم واحد وان كان في الاصل متعدد كما اذا كان في وجه واحد  
 وفي يديه كذلك وفي رجله وعنه راسه فيجب عليه اربع نيمات فاذا  
 ارد فرضا اربع نيمات واحد الذي وجوب القدر او امره ان للترتيب  
 والترتيب الان لا نقط وهذا هو المعتمد فاحفظه واحذر خلافه  
 بخلاف من سعى لاعتقاده لغيره ويعيد على ما بعد هذا والاشع  
 وجوب يخرج في جوار السجالة او يذبه وان حصل له ضرر وليس  
 كذلك وكيف يحتاج جوار السجالة لغيره من لفظ وجوب قوله الذي وجب  
 النيم وعبارة ابن قاسم وخرج بمصاحبه الجبار بغيره بان كان العليل

مكثورا

مكثورا فيجب عليه غسل الصحيح والتميم عن محل العلة ولا يجب مسح بالاسم  
 ويجب مسح بالتراب ان كان محل النيم ما لم يحدد من شامرا في حديث  
 عمر وابن العاصي عبارة مرفا روي عنه انه قال احكما احتثت في ليلة باردة  
 وعزفة دان السلاسل فاستفتت ان اغتسل فاهلك فتمت وصليت  
 بامحيا في الصبح فذكر واذنك للمني على الله عليه وسلم فقال يا عمر وصليت  
 بامحيا لك وانت حطب فاجابته بالذي سفتي من الاعتذار وقلت اني سمعت  
 الله يقول ولا تغسلوا انفسكم ان الله كان ذكركم رحما ففتحك صلى الله عليه  
 وسلم ولم يقل شيئا فاذ ان حجر قوله صلى الله عليه وسلم لعمر وصرخ في  
 تقديره على امامته فاذ قيل يلزم الاهداء استشكل بان من يلزمه  
 لا يصح امامته او بعدم لزومها المشكل بان التيمم للبرد يلزمه الاهداء وقد  
 يجاد بانه انما يعيد صحة صلاته وامامته صلاتهم حلقها خلفه هي واقفة  
 حال محتمل انهم لم يعلموا بوجوب الاهداء حالة الاقفة انما اقرؤهم  
 لذلك وجه فلا اشكال اصطلاحه في رواية لهما انه لا يداود وان حيان  
 وتلطف له فاذ بقدر غسل وامسح من الماء افاضه وجب  
 خلاف ما اذا لم يكن الاسم بالاسم فاذ بقدر اي غسل  
 الصحيح عصوا المحدث بالشمعة فهما اي في بعض ما لا كلام  
 والاوجب يتم كايي بعدد العسل كوجه واليدين او الرجلين واليد  
 واليدين وكذا الوضوء الوجه وبعض اليدين ثم يوجه العمل وجهه ويديه  
 كراهة يتم واحد من ذلك سقوط الترتيب بين يده وبه اقول الشهاب  
 الدمي والاصل انه متى وجب الترتيب بعد النيم والافلا تامل  
 فان قلت الراس فاربعة نيمات هذا اذا لم يبق من الصحيح شيء اي تمت  
 الحراثة الراس اما اذا بقي منه شيء بقدر ما تستمسك به فانه يكفي مسح  
 اجبره اي جمعها ولا يطلب والحالة هذه يتم لاد الراس يكفي مسح  
 بعضه ومسح اجبره به عن المقدار الذي استمسك به وهو كاف في  
 طهر المصوب بل ان لو لطف ومسح بعض المصوب القدر المذكور



كذا واليتم بد رعا القليل وهو لا يجب وقوله ان اليد الجبيرة العضو واجب  
 سميما واليتم موقوف في عضو يجب سميما استيعابه اه حقت ذلك  
 الغرامة القياسية وذكره الشيخ الزيات في الخشيد اج فاربعة اي  
 في الطهارة الاولى فلو صلح فرضا ولم يجدن واراد اخر كاه ييم واحد  
 كما مر سقوط الترتيب بسقوط العمل اي فصل الصحيح فان كان  
 حدثه البركاه ييم واحد وان تعدد محل العمل وتعددت الجبابر اذ لا  
 ترتيب في طهره ان قاسم اذ كان وضعها على طهر يي كما مل من الخدين  
 كالخف لا طهر المصنوع وحده والحاصل ان الجبيرة ان كانت في العضا  
 اليتم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت في غيرهما فان لم تأخذ من الصحيح  
 شيئا فلا اعادة مطلقا وان كانت في غيرهما اعدت زيادة على قدر  
 الاستحسان فان وضعها على طهر ولم يسهل نزعها فلا قضاء والا بان  
 وضعها على حدث او سهل نزعها وجب القضاء على محل اليتم اي في  
 الوجه واليد والرجل والاطراف الجوارض لا ذكر وهو مقصود  
 البدل والبدل وان وضعها على حدثه كحجر الزمان شرط  
 الواضع بالاضافة البيانية وكذا يجب القضاء ان اكتمل النزع فلا  
 هرة صحيحة اليتم والحالة هذه مع وجود العضا وليس مراد اقلل المراد  
 وجب القضاء لتمامه حيث وجب النزع واعلم انه لا يجب النزع اذا  
 امن الا اذا حدثت شيئا من الصحيح او كانت في اعضا اليتم والا فلا يجب  
 النزع وان امن لان وجودها حكم كدها وكان وضعها على طهر  
 قد به لغيره وجوب القضاء اذا وضعت على حدث بالاولى فرع قال  
 في الروضة وغيرها لو غسل الخشب الصحيح وييم عن الحجر عليه في غير  
 اعضا الوضوء ثم حدث قبل ان يغسل في وقت الوضوء لا اليتم لان  
 ييمه عن اعضا الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث ولو صلى فرضا ثم حدثت نوضا  
 للسفل ولا ييمه من نزع اليتم في الاسلام فلو وجد خابية ما  
 سبل كدهه تقدمت بما فيها نظر للمالك علم من لا كفا بذلك

في النع ولا يتوقف على تحقق كونه للشرب ولو شرب الماء ليس قيدا  
 بل مثله اضلال من الماء شيئا ذاك الاستغناء اضلالها ويؤخذ من  
 القليل بالتقصير انه لو ورد ما ولم يعلم به انه لا يجب عليه الاعادة  
 منعه وما سبه بمؤد المتى في الجبيرة ولا اعادة عليه وما فيه الا  
 عادة فاستطرد اي كما لو شرب ما نرا العورة وهذا مستثنى  
 من حديث رقة عن امير الخطا والسيان كما استثنى منه غرامة  
 المتلف بان يحيم الرفعة اذ ويؤخذ منه كما قاله الشيخ انه لو  
 التمس محيما كان محيما بعض الامرا كان يحيم الرفعة رمالي لا فضلا  
 بان تاه عنها فروع هي خمسة الاول اطلاق الماء الثاني التقرف فيه ييم  
 او هبة الثالث مروره به الرابع تمارض حاجة العطشان وحاحه اليك  
 وان تركت اليك الخامس الايضاح وتجر محيما اي في الما قلم يد الطهور  
 من غيره لما مر اي لانه ييم وهو فاقد لما ولو باعد احصا لانه  
 اذ التقرف فيه قبل الوقت فلا محذور وان تقرف فيه بعد الوقت لا احتياج  
 فذلك ان اولا احتياج فلا ييم تقرفه ولا ييمه مادام قادرا على الرجاء  
 وهو بان فان تلف وييم بعد التلف صح ييمه ولا قضاء وان عجز صح ييمه  
 وقفي الصلاة الى فوقه وقتها قال الشيخ عبد الرمن ونع ما لو كان  
 معه حبة رطل مثلا احتاج منها للطهارة قد رطلين فقط فباع الحبة  
 هل ياتي فيه قول لا تقربك الصنفه فيصح فيما لا يحتاج اليه ويغسل فيما  
 يحتاج اليه او لا ييم في الجميع نظر الى ان ما الطهارة لا ينضبط قال بعض  
 بالثاني وقال شيخنا بالاول لان ما الطهارة منضبط كما هو الفرض  
 وهذا فارق اي ييمه للطهارة لان من لم يمتد كفاية لا يتيقن انها احيانا ما  
 اذ الديون لا تنقلب بالاحيان وعليه ان يترده عطف على قوله  
 السابق لم ييمه ولا عيب فلا ييمه ييمه هذا صريح في وجوب  
 قضا الصلاة مطلقا اي سواء الى فوقها ووقتها وما بعد ها كما هو  
 صريح صحة عدم اليتم ووجوب الاب كرد ادو خطا هرة انه لا فرق بين



ليعاد كذا يوصو واحد فقط او اكثر ووجه وجوده معه عند كل يوم سم  
 ما قد ر عليه وكان في حد القرب فان كان بعد البعد صح التيمم ولا  
 فضا فان هجر عن السجدة اى واحد له باق بدليل ما يلى من  
 قوله ولو تلف اى ولو قد ر على كميل الما الذي تصرف فيه قبل الوقت  
 يسع جاري ب شرط الحيا للبايع وهبه لغيره لم الاصل الرجوع فيه  
 اى يجب عليه عند احتياجه له نظما له ولم البايع فتح البيع في  
 القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له حيا وبيت للمتردد احياء في  
 البايع لتزقي الصفقة عليه قبل دخوله وقتها اى وقت ما  
 سواها ولا يفسخ تلك الصلاة اى في تطرفه اجمع قل ولعل  
 وجه هذا النظر ان ما فعل في الوقت لا يكون فضا فكان ينبغي ان يقول  
 ولا يفسخ وانما هذا الحكم عام فان كل صلاة فعلت باليتم ووجبت اى  
 دما قاما معا دما او باليتم الذي سقط به فامل ولو تلف اى  
 تلف غيره واما سببه فهو انه لم يتم وصلى ولو تلفت اى ان  
 قوله في سبب ر عليه ان يترده مفيدا باليقين هذا محرزة وكانت  
 الاو في السبب بالغا فيقول ولو تلف اى كما هو في بعض النسخ لانها  
 اوضح من الواو واج لما سبق اى انه يتم وهو فاقدها  
 ويوم باق الوقت كحده هو الغرم الثالث وبعد عه اى بان  
 صار قوف حد القرب السابق عام اى لا يتم وهو فاقدها  
 عطش كبر الخطا بتمه لا يملك احاصل انه ان وقع الغرم  
 محل لا قيمة للمافيه وجبت فيتم محل الشرب او الاتلاف او محله فيه  
 قيمة وجبت مثل لانه مثله قل وخرج يخطهم ما لوا حاجوه الى الطهارة  
 وتو الصلاة على ذلك الميت قاليت مقدم عليهم فان فضل عن كفاية  
 شرب وجب حفظه للوارث ويتيمون فان نظروا له امنوا وصنوه  
 للوارث توبرر ولو كان متليا اى واحدا له متلى ولو قالوا  
 للحار وهو عليه فامل كابر المتليا اى ما لم يكن لتقل مؤنة

والاعرم القيمة محل الاتلاف مرحوي لانه ذلك اى الغنى وكذا  
 اى كس ثم الشخص بعد الميت اى سواد الحاسة المنقطعة وغيرها  
 خلا فالمعنى التاخرين اذ مانع الحاسة منه واحد بخلاف كونه حيا على  
 حب لانه مانع الحفظ رايد على مانع الحيا رملى فان اختلفا اى  
 الحائض والميت نعم ان كذا وكذا الوتقد واجب او الحائض  
 او الميت من كعبه قدم ويتيم المذور لانه هذا شروع في البحث  
 الخامس من مباحث التيمم وهو ختامها لكل فريضة عينية ولو  
 مندورة من الصلوات او الطواف وتوميبا كما سيد كرهه التارح  
 وبين صلاة الجمعة وخطبتها واما جمع بين الخطبتين فيتم واحد  
 مع انما فرضنا ان يكونهما في حكم شئ واحد فخرج لو تم للخطبة وخطب  
 ولم يصل بمحل الخطبة ثم انقل محل اخر هل له ان يخطب فيه بذلك التيمم  
 فان ابن قاسم له ان يخطب ان زاد على الاربعين في هذا المحل الثاني وان  
 كان من الاربعين في الاول ايجوري اذ قل لا وجه للاشيان باذ  
 في السنة اى عند استخار الرملى فلو اتمم اى الصبي لا يجب  
 عليه اليه الفريضة كاسيا اذ بلغ اى اذ اشرع فيها بعد البلوغ  
 فلو بلغ في انما احرازه لان فرضتها طارئة كما ذكره م ر في فتاويه  
 وخرج بما ذكر اى بتقييد الفريضة بان الصلاة والطواف  
 وخطبة الجمعة بين فرض اخر صوابه مع فرض اخر لان بين لا  
 بضاف الا لمقدد والندراي للصلاة والطواف دون غيرها  
 فانه لا يكون كفرض العين فلو نذر سجدة التلاوة مثلا وسجدة  
 الشكر والتلاوة سورة والمكت في المسجد كان له جمع الجميع بليهم واحدا  
 اى قواما كبر التماس وفتحها والكرا فصح مرحوي نحي فتح  
 اوله من محي ويقال نحو بالوا وكذا القرآن العزيز مات من التوا  
 اى والخطبة كما روي جمع بينهما وبين فرض ان يتم ببيت كاسف  
 لانه التوا قل اى ولا انما في حكم صلاة واحدة الا ان الله اذا احرم بركعة



له ان يجعل ما يركب بالسيوف والمكين في النفل المطلق لان ابدائها  
 نفل بل كما نفل وان حرم عليه الخروج منها قال لان فرضه الاولي  
 اي والثانية نفل فان قلت اذا صلح او لا واحد وان اراد ان يعيد وقم  
 انما نافلة هل يكفي في نية التيمم ان يروي السباحة الصلوة والابد  
 من نية السباحة فرض الصلوة قلت وان التوبى لا بد من نية  
 العرضية كحالة الصورة الاولي اواج اجيب بان هذا كما  
 كاشفة في هذا الجواب علم مما قيل فلا حاجة اليه فتأمل قال  
 اولى بمختلفين صلح للامنين بشيخ اوصلي اربعاً الى الطرعية  
 الاولي لان العاصي والثانية لان الحداد وهي السجدة للافتياد  
 ووجه البراهين لان الميسين اما المصح والفرج او احدهما  
 مع احدي الثلاثة الاخر او هما من الثلاثة وعلى كل تعدد يصلي كل  
 منهن تيمم وفي ثلاث صلوات تيمم ثلاث تيمم ان يصلي كل منها  
 ثلاثاً لان ما يطهر الى تيمم بعدد المني ويصلي كل تيمم عدد غير التيمم  
 مع زيادة صلاة ويترك البدن بها في كل مرة فيصلي الظهر والعصر و  
 المغرب تيمم والمغرب والمغرب والفت تيمم تان والمغرب والعشا  
 والمصباح باخر وضبطه في التيمم العاصي بان يركب المني في التيمم فيه  
 ويريد على الحاصل قدر التيمم تيمم التيمم في نفسه وتقطع الحاصل  
 من الجمل فالباقى عدد الصلوات في مقدار التيمم تيمم في حصة  
 يحصل عشرة تريد عليها اثنين ونفسها وتقطع الحاصل من ههنا  
 وهو اربعة من اصل الجمل وهو اثني عشر يبقى ثمانية فتأمل  
 وانما يعيد بالتيمم في محل اخر هذا ان وجدته خارج الوقت اما اذا وجد  
 التراب في الوقت اعاد مطلقاً اواج في سفر معصية متعلق  
 بكل من فقد وجع وظاهره استوائهما وليس كذلك فان التيمم  
 للمقدّم به وجود الاهداء والمخرج باطل ففصل  
 في ازاله الخاسرة الاولى في بيان الخاسرة وازالتها ففصل

عبارة

عبارة التيمم قد يقال انما اقتصر على ازاله لانه يلزم منها بيان  
 الخاسرة مستعداً لكونه ما يعظم قبل انه التوبى بانها كل عين  
 حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهوله التيمم لحرمتها  
 ولا الاستعداد لها ولا لغيرها في بدن او فعل يخرج بالاطلاق ما  
 يباح قبله كغسل اليدين ان السجدة فان قيلها يباح بلا ضرورة وبحالة  
 الاختيار حالة الضرورة فباح فيها تناول التيمم وسهولة التيمم دون  
 التاكيد ونحوها فباح تناولها معها وان سهل تيممه خلافاً لبعض  
 المتأخرين نظراً الى ان تيمم غير التيمم ولا يجب حرمانه ولا يجب عليه  
 عمله وقياس ذلك ان ما حرم بترجى ونحوه لا يجب العمل  
 بالكل ولا يجب فعله منه اذ لا يلزم من الخاسرة التيمم وهذا  
 المقيد والذي قبله ووجه ما قوله حالة الاختيار مع سهوله التيمم لادخال  
 لا للاخراج ووجه فقوله وحجج بحالة الاختيار اي خرج عن الاعتبار  
 في تأخير الحرمة فلا منافاة وخرج بلا حرمة ما حرم الا في حالة وان  
 حرم تناولها مطلقاً اي كثر او قل من تعدد وغيره في حال الاختيار  
 اي لكان لا يخاسر بل حرمة اي احترامه ولا يرد عليه نحو الخمر في ان  
 يحرم تناولها مع عدم احترامه اذ الحرمة تشاع ملاحظة الاوصاف الذاتية  
 والعرضية ومعلوم ان الاولى لازمة للجنس من حيث هو فاحرمته  
 الذاتية تأبى للحرمة فكان طاهر حياً وميتاً حتى يتبع السوء جزاء  
 منه في الاستحباب كما مردودنا حرمة العرضية بسبب الايمان ونحوه  
 كعدم الذمة فلم تثبت له ولذا لم يحرم وتم تعظيم فاهذا اجازة على  
 الكلاب على جيفة وخرج بلا الاستعداد لها ما حرم تناولها لما تقدم بل  
 لا استعدادها كحائط ومع وغيره مما من استعداد بانها على حرمة كلها وهو  
 الامم وبلا لغيرها في بدن او فعل ما حر العمل كالايون والزعفران  
 او البدن كالحيطان والترات وسائر اجزاء الارض وان كان قلباً لا  
 بالسيوف ونحوه ذلك ولو شك في شيء هل هو مباح ولا ينبغي الخلل لان







والدوام والصلاة بالعمليّة الدالة على الجِدِّ دأيا لحدوث حدوث  
حلاوة السيولة بالثابتة وهي الصلاة أي الرحمة من الله بخلاف المحمود  
به في الأول وهو المكية أجد واستحقاقه لثبوته الزلا والبدأ وأورد  
المسألة بحقله الموحين فإنه أن قدرا المتعلق فعلا كانت فعلية وإن  
قدرا ما كانت اسمية لحصوله المقصود بكل منهما وقصد الاختصار  
جدا في المتعلق أو مجرد التعلق والراعي الفصل بين جملة البعثة والجملة  
حيث لم يعطف بينهما على استقلال كل ما المقصودية والعطف في جملة  
الصلاة ليس بها غير ما يتعلق به تعالى بالتبعية المقصودية الذاتية  
وعندية الصلاة على وإن كان الدعاء على الشر وباللهم للخير لضمها  
مع الأنزالي أي أنزل على محمد رمة أو معنى العطف أي اعطف على محمد  
سيدنا أي بن آدم فهو سيد غيرهم بالأول والبراد الخلق والسيد

لهم من فاقه غيره ذكر ما وحده قال الشاعر

بدر وحم ساد و قوم الفخ وكونك اياه عليك سيد

المضاف الى المفعول في الرسالة لانه اذا حث  
 الصلاة عليه بسبب النبوة فاستحقاقها بسبب الرسالة اولى  
 ولو افقه قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية ولان  
 النبوة قبل الرسالة على ما قيل وان كان الراجح انهما مقترنان  
 ولان النبوة افضل من الرسالة على طريفة ابن عبد السلام لقوله  
 عليه لقوله قرن حمد الله مفعول يقدم والتعاطف تقدير ان  
 عطف عام عليه واذا ارد احد محال الكراهة بشرط ثلاثة ان  
 يكون الافراد متما واذ يكون في غير ما ورد فيه الافراد وان يكون  
 لغرض واحد الجهر فانه اذا اظهره اقتصر على السلام فلا كراهة  
 اليها اي بصيغة السلام وفي نسخة به ومنه يقال في قوله واستغفرها  
 ويخرج بذلك من الكراهة هو وجه الراجح خلافاً لما يخرج الا  
 اذا اتى بها لفظاً واحداً ولو تلفظ باحدهما وحط الآخر وتلفظ باحدهما

فما

فقط او خط احدهما فقط كاذم كروها في المورد التلاذله اجوري وكذا  
قوله اذا اللفظ باحدهما وكسبه وتلقظ بالاخر وتدر كسبه فاضف المعاري  
زعم الشافعي ان اللفظ فقط او خط فقط او اللفظ فقط او خط فقط  
فلا تراهه واحيب عن الشافعي ما مراده الخرج من كراهة الافراد اللفظ  
فقط لان محاولته اجواب عن الافراد اللفظية ممكن دون الافراد الخطية  
ولنظروا الدليل على كراهة الافراد لا يقال دليل ذلك الآية وهي يا ايها  
الذين امنوا اسلوا عليه واصلوا قلوبكم اليه لان القول لا دلالة فيه على ان  
يجوز بينهما عرفا اي ومن الجنب بل واصلوا الجوانب كما عرفت

جمع بينهما عرفا اي ومن الجن بل وسائر الحيوان ان يحا عبد به حجر  
واما المحمدا ان فورد ان الاحجار رطبة عليه ولم يرد انها ملسة عليه

ولما عرفت منه فادخلت هل ادخل الصلاة والسلام يوم لا فاجواب

ادله مجملين والطود من الله تعالى لا فضل له الا واما قوله تعالى

فقطه الريا وطاهر كلامه اذ الصلاة لقط مشرك بعد الثلاثة

وَالْحَقِيقَةُ أَسْمَاهَا الْعَطْفُ وَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ مُؤَنِّبٌ مَوْلَى إِلَيْهِ لَا يَلُوحُ

نقد الموضوع اللامع على الاستزاد خلاف الامر كما في الفن ودماء

عطفًا على عامه اليهودي كلما ذكر حديث رعم أنف رجل ذكره

عنده فلم يعمل علي ٢ كل مجلس حدني ايا مجلس اجتمع فقام وحمد

صلوا على الانبياء عليهم حسرة وثأمة يوم القيامة وكان ذلك المجلس

النس من جهة 2 ووسط هذه المقطع مد رجه من كلام الراوي

علم ای لا وصف      مقولای لامر محلی      المصنف ای افضل

المرد العين قاذ الصنف ما نذر احد اصوله وهو الميراث من اعم مقبول

الفيل الفيل الصف وهو جود وهو لسر دالانا هو مورا د

بالقوة والبرهان في تفوقها على غيرها وهو ليس بالسديد

ثم انما هذا العلم من علوم الحكماء ولا يرد الى العلم

علي محمود الاحمد لان السماء دعاني لوفيقه ولم يردوا لي عاقبة

ساجدنا محمد و محمد الله و محمد



متعلق بالهمام من تعلق السبب بالسبب هو لعل المعنى انه الهم التسمية  
 مجرد بسبب انه تعالى اوقع في قلبه انه كثير الى واذن يومئذ الواد  
 للمطف واذ للشرط والغاية لغيم الشبهة خلافا لما جعل ان رايده والواد  
 فجار ولا عكس بالمعنى القوي فان نظروا ان الملك يوصف بالرسالة  
 كاذبين النبي والرسول العموم والخصوص والوجهي وعلى انه اسم جمع بالتقاء  
 مومناي اكد بالتقليب فيما فليعمل ببيان بناء هاشم والطلب  
 التوسان دون اولاد السنان وفيما صدى امة الاجابة القيا وغيرهم  
 متعلق فابدا لثا ططا وادعت واسم تشبيه على الاصح اي  
 اسم عبد المطلب تشبيه وهذا الخلف لما ذكره في السر ان اشبه انما هو  
 اسم عبد المطلب وقيل له عبد المطلب لان عبد المطلب احاهاشم ابن عبد  
 مناف لما جاءه من المدينة صغيرا اردفه خلفه وكان يسميه ربه فصار كما  
 سأل عنه يقول هذا عبيدي حيا ان يقول يقول ابن اخي فلما دخل مكة  
 احسن من حاله واظهر انه ابن اخيه وفي انما هو اسم عبد المطلب  
 لان والده هاشم لما حضرته الوفاة قال لاهل المطلب ادرك عبدك  
 بكرب ذوبية اي جانيه راسد بالهمزة تشبيه ذوابه وهو قطعة  
 من الشعر جمع صاحب الدراج انه اسم جمع والمولاه في ركب وراكب  
 ولو غير مبدل لانه شرط ان يكون من جنس العقلا في  
 حياته او حياه كل منهما اي حياه النبي والمجمع نقطة لانما هو  
 ساعة اي زمانا والصغير والمجنون كن حنك صل الله عليه  
 وسلم او بالبحر حمره وفي بعض النسخ وصي ابه بفتح الصاد وكسرهما  
 تطلق على الصد راي الماشرة وعلى الاصحاب وهو المراد اما بعد  
 اما حرف فيه معنى الشرط للتوكيد دائما والتفصيل غالبا وهي هنا  
 من غير الغالب وسياتي كونه وجهها للتاكيد وبعد ظرف زمان او مكان  
 2 محل نصب على الظرفية بحيث على النظم حذف المضاف اليه ونسبة  
 معناه ومحله اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فالما تقدم

في قوله تعالى واذن يومئذ الواد للمطف

نوت

نوت معناه اول كذا في التصرح ووجهه ان الاسم المعروف جري والاصناف  
 تقتضي البناء لشبهه بالحرف بخلاف النكرة لم توتر اضافة اليها  
 لشيوعها في ساقطة اي مع لفظة فقد في اول الكلام  
 اي معطوغة عن الاضافة واما لوقار اما بعد حمد الله فلا مانع وقوله  
 ولا يجوز اي صاعدة والافيجور الا شيان هما في اول الكلام شرعا والمراد  
 لا يحسن يستحسن او المعنى نفسه هذان القولان متباينان  
 على انهما من نواع الشرط فان جعلت من نواع الجواز فاعامل فيها  
 ما بعد النفا وقد جري خلافا في اول من نطق بها وقد نظير بعلمهم في قوله  
 جري الخلف اما بعد من كاذبا ديا بها سيع اقوال الود او اقرب  
 لفعل خطابهم فيقولون فسمهم فسمي اذ الود فليكن فيعرب  
 والاصل هما لكن كذا في عاصبت او الاسمية لازمة للتبني او لكن  
 شرط والمال لازمة له على ما في نقيضت اما من الابد والشرط  
 لزما النفا ونصوق الاسم اقامة للارم وهو النفا ونصوق ونصوق  
 الاسم مقام المعلوم وهو الابد والشرط وبقا لا نره في الجملة اي  
 لا من كروجه والاكاث اما انما مع انها حرف ومعنى هذا التعليل  
 ان يوجد من في الكون هذا المختص اذ او فقد سأل الى الكون  
 لا يخلو عن شيء والمعلق عليه اذا كان محققا كان المعلق به محققا  
 اي طلب به تقدم اذا الطلب ثلاثة اق ام امر من الاعلا اخ  
 جمع صديق فيل بمعنى فاعل فان معناه الصادق المودة م  
 وهو اخ من الجيب فاذا الجيب ذو الود والخليل صافي الود  
 لكن تقدم لنا ان الجيب البني حفظهم اي حرسهم من كل مكروه والضمير  
 للصادق والمبعض وفي نسخة رحمهم الله ومعناها واحد اذ من رحمته  
 حرسه من كل مكروه وهكذا خلافا لاولي السبب لعمومها دينا  
 واخرى وكثر معناه فيه نظير الوجود حذفه للقطع بعلمه تعالى  
 بعض المختصين في لفظة بل هذا المختص كذا في الاسم ومعناه

٢٠



ضيف في علم الفقه اذ قلنا الختم اسم للالفاظ المخصوصة على الراجح  
 وعلم الفقه هو معرفة احكام الخواص بقا واستباطا ولا معنى للمطرفة  
 اجيب بان العلم مختص بالاعمال الفقهية وفيه الدار والدول بالمطروق  
 والظرف تنبيهها بغيره في الفقه على طريق الاستعارة المكينة والجامع  
 بينهما شدة التكن وفي قرية الاستعارة السماعية بخلافه اذ قوله في الفقه  
 صفة مختصة بوجه قاعدة اذ الظرف بعد التكرار صفة خلاف  
 لقوله ان له حاله ويجوز ان يكون ظرفا لقوله متعلقا باعمال كالالات  
 فيه استعارته مستغن عنه عن الالات فانه يمكن الاقتصار عليه  
 كمنهجه الاحكام ولذا قلنا كالات بالالف وقوله له حال من  
 الالات اي كالات له لان به اي لا يغيره نظاهر الالات  
 تغيره بتفاوت الايات عن الله تعالى والاحبار عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم والافاري عن الصحابة والتابعين  
 وتوافق عطف تغيره على تطابقه على فضيلة التماس  
 لا ينفذ كونه في الفقه ولو من المتابع فاللجب اقتباسه  
 اي استناده وعطف الاجتهاد على كمال عطفه اذ او تقير  
 او عطف خاص لا مقام الخطب محل الطاب انما خفي الله اذ اي  
 لا يخاف الله اي خوفه كماله الا العلماء اي من علم جبروته وعزته  
 قاله ابن عباس كما قال القائل  
 على قد راعى المريد عظم خوفه فلا عالم الا من الله خائف  
 ومن مكر الله بالله جاهل وخائف مكر الله بالله عارف  
 وقال مقاتل اشد الناس حمية اعلم بالله وقال مسروق كفى  
 حمية الله علما وكفى بالاعترار بالله جهلا وقال مجاهد  
 والشعبي العالم من خاف الله تعالى وقاله ابن عباس من خشي  
 الله فهو عالم والعالم من عقل عن الله تعالى فعمل بطاعته  
 واجتناب سخطه وفي قراءة شاذة برفع الاسم المكرم على الفاعلية

ونصف

ونفس العلماء وهو اعظم مدحهم واقوي دليل على رفعتهم نفعه  
 في الدين تتمه وانما انما قاسم والله يعطيه ولو نزل امر هذه الاممة  
 مستقيما حتى تقوم الساعة قاله البرماوي في ثم الغيبة لان نفع  
 اللام الموطئة للقيم وان وصلتها في تاويل مصدر مبتدأ وخبر اي  
 والله لهداية الله بك رجلا مثلا فذكره وصف طري لا احراج  
 الهداة والاقتصار على الواحد من الاقتصار على اقل نبي اي هدايته  
 بتعلمه مسيلة في دية وقوله من محمد الميم من اضافة الصفة للموصوف  
 اي من المصدق بالنسخ المحرر يكون الميم جمع احمر وبضمها جمع حار وليس  
 مرادها وخص احمر بالذكر لانها الحروف العربية يتبع بها الناس  
 للفاعل او للمفعول فيعمل المعلم والتليم والتأليف والتأسيه  
 ومقابلته الكتب تصححها بالحقها قال صاحب الاسم ولو  
 قاسمها الولد شامل للذكر والانثى يدعو له اي يكون سببا  
 فيه لسمي ما لو كان الدعا لاجل الولد كعب بالعلم البارز اليق  
 في المفعول وان يدعو عليه فاعل اي كعب المعلم في الشرف ادعاه من  
 لا يحسن بحسنه ارجح دمة اي حنة قاله المناسبتا لمقابلته  
 بالشرف والحنة لازمة للدم حين من المال انه واذ كان العلم  
 حراما من كل شيء لان النفوس مجبولة على حب العلم كبرسك  
 اي يكون سببا في دفع المكروه عنك وانت تحرس المال اي  
 تقوته عن التلف والعلم يزكو باليقين او يزيد بالانفاق  
 اي بالتسليم والافاق فيه تشبيه ذلك بالانفاق اذ عرف المال  
 في وجوه الخير واطلاقه عليه فقيه استعارة تفرجحة اصلية  
 قال الشاعر

من حاز العلم وذكره صحت دنياه واخرته  
 قادم للعالم مذكرة حياة العلم مذكرة  
 من لا يحب العلم يفتن العلم واهله واستماعه



فلا يكن أي عن معرفة من لا يجب العلم إذا لم يكن يعرفه فإذا كان  
يعرفه لا يجد صدقاً فوق له ولا صدقة محتاج اليه وهو تاسيس لان  
العلم إذا لم يكن يعرفه فلا تأخذ في السباب معرفة وإذا كنت تعرفه  
فاجتنبه ولا تأخذ بتجده صدقاً وهذا التقدير الذي دفع ما يعترض  
هنا من جملة نفيها ومن جعل عطف الحداق على المعرفة تأكيد  
ومعيار الجاهل لا يورثها وفيه استعانة مكيدة وتخييل طلب  
العلم أي الواجب عينا أو كناية هذا هو العلمك وأخذ بعضهم بالأطلا  
من عبادة سنن سنة أي الشافعية كما رأيت في المدار  
أو نحو ذلك كالأخبار يوم مذكوم خبر من في قوله في إرادته أي  
من كان يريد بعلمه حرث الآخرة أي توافقه فله ثواب الآخرة  
بالزرع وأطلق اسم علمه في عبارة مخرجة والجامع أن كل فائدة  
تعمل في فائز بالعلم والزرع بالبذر ولذلك قيل الدنيا  
مزرعة للآخرة والحرث في الأصل القاء البذر في الأرض ويقال  
للزرع الحاصل منه كالماء البياض ويؤثر في الأصل إشارة إلى ما  
استمر ومار حقيقة عرفية في تكريب الأرض بزرعه أي بالتصنيف  
أي بضمه له لم يرح بفتح الياء والراء وفتح الياء وكسر الراء  
ويضم الياء وكسر الراء من راح يراح أو راح يرح أو راح يرح ثلاثة أي لهم  
يتسم بجرها كناية عن عدم دخولها في السابقين أو محمول  
على الزجر المضم مطلقاً أي المادق وما لم يدق وقيل هم مادق  
فتطوع عليه فلا يتأثر من أن السما فوقنا مثلاً معرفة الأحكام  
أحوال أن أخرج بالأحكام معرفة الدواب والصفات كالمصور  
الإنسان والبياتن وأخرج بامتنان الحوادث في العلوم العقلية  
المستقرة في نفسها كالمعلم بأن الواحد نصف الاثنين والخمسة  
كالعلم بأن النار محرقة والاعتقادية كالعلم بأن الله واحد وأخرج  
بقوله أيضاً كعلم خبره واليه با على أنه لا يجتهد أو أنه يجتهد لكن

يتقلب

وقال الأصموني في بيان العموم والخصوص في الأصول

يتقلب مرورياً ولعل المراد بأحوال الأفعال ونصب نصاً على لزوم  
الخافض وعلى تغير العقدة بمعرفة أن يكون قول الشارح في علم العقدة  
من الامتداف البيانية أن أريد بالعلم الأدراك كما أريد السائل  
فالعقد في سائل معرفة أحكام أحوال أن وهو صحيح على  
مذهب حار من العقدة أي حال كونه العقدة جارية على مذهب أي طريقة  
ورأي الإمام الشافعي أو حال من المخترع أي حال كونه المختصر  
دال على مذهب أي على بعض في أي مذهب وهو بد من العقدة  
قار سم فإن قلت كان لكونه لا يتناول مختصراً على مذهب الإمام الشافعي  
فلم زاد قوله في العقدة قلت إشارة لدخول مختصره من وجهين عموم  
كونه في العقدة وخصوص كون مذهب الشافعي ودخول عموم العقدة  
وخصوص كون مذهب الشافعي على أن مذهب الشافعي قد يكون  
في غير العقدة والذهب لغة مكاد الذهب وهو الطيف واصطلاحاً  
الأحكام التي اشتملت عليها السائل شبه مكاد الذهب بجامع أن  
الطيف يوصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو  
بجامع أن الأقدام تتردد في الطريق والافكار تتردد في تلك  
الأحكام ثم أطلق عليها الذهب فهو إشارة مخرجة وهله  
أصلية أو بعبارة قولنا هذا الأمر بحر المعنى الأصلي والأفهم  
حقيقة عرفية وفي كلام الشافعي تغير أعزاد المتن فإذا الإمام عليه  
بحر ورواه في حال الشارح مرفوع من الأحكام في السائل من  
طريقه المعنى في الكل فإن السبيل عبارة عن مجموع الاستدلال  
والخبر والسبيل بينهما التي هي الحكم والطرف بين الطاء والراء أو  
بضم الطاء وفتح الدال جمع طريقة على الثاني خبر الأمة أي عالمها وسلطان  
الأيمة أي أئمة مذهب أي الفرق فهم بالأمروالهي فرق السلطان  
ح ج د المنع أي الثالث وهو الأدب الدال على الإمام الشافعي ابن عمر  
المصطفى صلى الله عليه وسلم مروي ابنه هاشم لا يخفى أنها تسمى







اجزوي است مطاع فيه السكارة بالكناية وحيل ما لمعت نهون  
 ان يتوهم طمعها واصدريه ظفيرة واجبت النوع اي الشخص  
 القنوع وعلم هذا القنوع مفتوحة والاطهر انه مصدر فتح بكسر الهمزة  
 كرمي وزنا ومعنى هو يجمع القنوع بمعنى الفناء ولا يرد عليه ان القنوع  
 مصدر فتح كاد وزنا ومعنى ولا يجمع هذا لان القنوع كقول الشاعر  
 السكارة عروضة في السجدة عروضة والعرض بكسر الهمزة محل الهم والدم والدمج  
 من الانسان علمه من ان اي استحقاق من الخلق به وعلاؤه هون  
 اي ذله وهو عظم سبب او سبب تامل تحت اي ملان  
 ويكون ان هو حل معي والافقولة في غاية الكسفة تحرق افقولا كالب  
 قاسم كاني اذ انحصرت لك اذ اولي وفي غاية الاختصار اي في اخر  
 مراتبه اي بالنسبة الى طول منه حيث اريد بالغاية اخر مراتب الا  
 حصار اي ليس فوقه احقر منه بالحد فلا حاجة لهذا ان لا يجمع كما  
 قاله قول وعالية التي ان هذا التبرير صحيح ونفسه الا انه غير  
 مناسب هنا اذ المراد هنا لتفصيل الالفاظ فليصل الى امره فالأضافة  
 بيانية اي في غاية هي الاختصار وقد يقال يجمع ان يراد ما قاله الش  
 ويكون المراد بالغاية قرد درسد على التعليل وسهولة حفظه على المبتدي  
 فان هذا الترتيب على الاختصار او يراد القفاة الكلام يكون في اقل  
 رتب الاختصار فقط اعتراف قول اي القصر بكسر فتح  
 تعالير لمظن ان صوابه كما يرصد ان اذ تعالير اللفظ لا شك فيه  
 حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد اخرى سم حذف طوله  
 وهو الاضباب فترك التكرار اختصار وترك الاضباب اجازة سم  
 وقد علم مما تقرر ان كليم العرف من المظن اذ هو يقتضي التقاير  
 الذي اشار اليه المؤلف بقوله وظاهر كلامه ان التقاير علم العرف  
 من تعالير المضاف اليه فتعاليير فيرد على التعليل ان كان قلت هذا  
 ساق لقوله في غاية الاختصار ان اجيب عن ذلك بان مع ذلك

عبارة

عبارة واضحة فلذا قال انه لوصوع عبارة فهو جواب عن ذلك فامل  
 اي المبتدي في التعليل وقال ابن قاسم اي مراد التعليل درسد  
 اي قرأته اي سبب اختصاره ان هذا اللفظ عند قوله لوصوع عبارة  
 وعدو به الفاظه اي خلاصا وتما فيه السكارة مكنية وحيل  
 اي ليس على المبتدي اي وهو غير بالاولي وحسن المبتدي لانه استدلنا  
 به من غيره حفظه لفظه صوتا لشيء عن الصياح واصطلاحا  
 السكارة عن طريق قلب وعبارة اخرى ان تمام صورة الفاظه في القوة  
 التخييلة حرفا المقارنة كقاعدة ان المعارع يجمع اوله ان  
 كان ما في رابعها ويفتح في غيره قال العربي في نظمه لاجرومية  
 واقتحوا مضارعا بواحد من احرف اربعة زوايد  
 وهو يفتح ثم ياء ثم تاء يجمعها قول البيت يا فتى  
 وحيث كانت رابعها يفتح وفيها ياء ما سواها ملتمزم  
 فيقرب بفتح اوله مضارع قرب الثلاثي ويسهل منه لانه مضارع  
 ليسهل من التثنية اذ جمع تسمية بمعنى المرة من التثنية اوجع تسم  
 على غير قياس والتثنية لفظ التقريب واصطلاحا ضم قيود الى امر  
 مشترك لتفصيل امور متعددة هي اقام لذلك الامر المشترك  
 لما يحتاج ان على حذف مضاف اي لتفصيل او لمحل ما يحتاج فان  
 التثنية ليس للحكم بل للمحس كالمثلا فقامع ش اي مضبوط  
 احصا رايه بيانه اي ان كان المبتدري اي يجمع الاضدقا  
 الا انه اقام الصفة مقام الموصوف اي الى تصريف ان فيه اشارة  
 الى انه اجابهم بالشرع لا باعطائه بان كان قد الفه ولا مجرد الوعد  
 والعزم حار من ضمير العاقل اي وهو التام من اجتهد ويصح من  
 حيث المعنى من ضمير المفعول اي مراد الاول ان يقول راجيا كما  
 قاله ابن قاسم على تصريف ان تعلق بالجر قال ابن قاسم بان على  
 الاجابة اليه فانها حار ايضا لان المراد من ديوى من ثناء وغيره اي



ملحقا بالاول ما لا يمتنع الا ان الرتبة مفسرة بذلك ولعله مفسره بما قاله  
 المتقدمين بالي من فضل فيرد على الغزالي حيث قالوا بوجود فضل  
 الصلاح والاصح تتره الله عن ذلك وقولهم ان الصلاح واجب  
 عليه زور ما عليه واجب قال سموا حقا عند الشاعرة الله تعالى  
 لا يجب عليه شيء حتى ان الله تعالى انا به العاصي وتعميد ابد اولو كافر الكنه  
 لا يبع ولم يقدريه الطبع ابد اولو ملكا اورسولا بلا فح في ذلك ولكن  
 ايم لا يقع في حجة وتعالى عما يصحوناه جوفه على معلق  
 بفضل محمود لا بسبب محمود او مع حصول التوفيق اي  
 توفيق فالله يبدل من الضمير بيا على جوارحه وعبارة اسم في حصول  
 التوفيق ولم يذكر لفظ الاغاثة هو خلق قدرة الطاعة في العبد  
 والشراد بالقدرة العوض المقارب للفعل فلا حاجة الى زيادة وتسمي  
 سببا اخبر اليه لا خارج الكافر ولذا قال سم خلق قدره الطاعة في  
 العبد المقارن لها فاني **في التوفيق** المتعلق بالتعلم كما قاله  
 القاضى حين اربعة سنده العناية ومعلم ذو الفجدة وذو الفريجة  
 والسو الطبعية اي خلقها عن الميل الى غير ذلك اه وقال بعضهم  
 بل منظومة في بيتين وهما

اخي لو نال العالم الاستد سائليك عنها مبريا بيان  
 ذكا وحرص واجتهاد وبلغه وهما استاذ وطول زمان  
 باد بغير يد على انما صدك فيه بقول الصواب بهذا النظر  
 واللايق تشرح بقول سم وهو حكم المطابق للواقع بان يري رقتي  
 موافقة ما هو منه هب الشافعي في الواقع اه فاذكره تغير التوفيق  
 فقط بل لا ياسب الا لو قال الم التوفيق لانما مفسر كذا فيسخ ان يري  
 على ما ذكره مع مطابق ما هو منه هب الشافعي في الواقع كريمة  
 اي معطى حواد او كثر اجود اي المعطى من باب الترخ والحواد  
 بتخفيف الواو وارادوا ما يبتد يد لها فلم يرد انه يفتح الهمزة

على

على تقدير اللام وكسرهما على الاسيناف على ان لا يتعلل بتقدير اي  
 قادر وهو قيل بمعنى فاعل ولا يجوز فيه ان يكون بمعنى مفعول كبقية  
 السحابة تعالى التي هذا الوزن كرجم اي قادر على ما يشاء اي يريده  
 فعليه حذو المفعول اي من الممكنات لان القدرة لا تتعلق بالواجبات  
 والحيلالات والشيء والارادة بمعنى وهما لغة ضد الكراهة واصطلا  
 صفة اذنية متعلقة في الارز بتخصيص احوال باوقات حدونها  
 وبعبارة اخرى هي صفة في الحي توجب تخصيص احد القدرتين  
 في احد الاوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة الى كل الاوقات  
 وقد بينا ان يكون ذلك للنعم بما لفقوا اذا وضع لك شخص رغبتين  
 متساويتين في الاجزاء الصغائر وقال خذ احد هذين الرغبتين  
 فاخذ احدهما دون الاخر تخصيص لاحد القدرتين وهو الماخوذ  
 هو الاخر مع استواء نسبة القدرة الى الكل ولي ذلك الا بالارادة  
 عند تعللها به تعللا صلو حيا او تجزيرا على وفق الارادة

التامية المنظومة في قوله  
 حياة وعلم قدرة وارادة كلام والبصار ومع البقا  
 صفاته لان الله جل جلاله لا في الاشياء خبر ذي العلم والتو  
 وهو سبحانه وتعالى لكان الاول وانه لانه معطوف على خبر  
 ان السابق بعبارة متعلق بلطف وحذو متعلق خبر وليس  
 من باب السارح لما حرر العامل وقد عرفت ان لطيف معطوف على تقدير  
 الواقع خبر لان الانسان خرج الملك والجن فلا يقارن لهما عباد  
 لكانا اربابا لانسان من ناس جميع ترك دخل وهو ارادو للعباد  
 جموع اخر نظمه ابن مالك في قوله

عباد عبيد جمع عبد وعبد اعباد معبود امميدة عبد  
 كذلك عبدان وعبدان اثنا كذلك العبد وادد ان شئت الله  
 فقد راعى الوصف لا تدعى الحي لا يصغى عند المد او غيره



وصلى عليه بعد هذه الحظرة القدسية والراد بالاسماء الصغرى وقيل هذا البيت  
 يا قوم قلوبكم عند زهرا يعرفها السامع والراي  
 لا تدعني الا بيا عبيدها فانه اشرف اسماء  
 الراقدة والرفقة قال الجوهري الراقدة الشدة الرحمة والرفقة  
 ضد العنف والعصمة اي الحفظ واختلفوا في جواب سوال  
 العصمة والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد التوقي عن جميع المعاصي  
 والردايل في جميع الاحوال اصح لانه سوال مقام النبوة او الحفظ  
 من الشيطان والحق من افعال السوء فهذا الالباس به ويغني الكلام  
 حال الاطلاق والوجه عندي الجوار لعدم يقينه للبعد ورواياته  
 الوجه الجارم بان خلفه كالتفكير للتوفيق ولم يفسر العصمة  
 ولطاهر انما مرادفة للتوفيق وقد يقال لم يفسرها لانه لم يذكرها  
 انهم بالظن في نسخة بالظن وكل هذا صحيح لانه من هذا الوصف  
 فينصب اذ هو من التشبيه بالصفاء ومن وصفه المنادي فيسبق على  
 بناءه على الصم ثم ان قول المص وعبادة لطيف خير مقتبس من قوله  
 تعالى الله لطيف بعباده ثم ان تفسير اللطيف بالتوفيق والعصمة اخذ  
 بالومنين وان فسر بالعام يشمل الكافرين ايضا بان لا يتسلم جوعا وخو  
 بما صمهم ووجع بعض النسخ وبالا جابة جديد وتكم كلها عليه ثم بما  
 يسبق مرصعة فوق كل لطيف فوقية معنوية ورضي اي  
 اجعلني راضيا بما اتيت به على واعطى ما يرصع في دنياي واخرتي  
 من محاسن هذا الكتاب اي مننا لانا المذكور محاسن التوفيق  
 قد قرأه بكبر العاقبة في صيافة وكرامة وفي بعض النسخ قرأه

### كتاب بيان احكام الطهارة

بعد الايمان لانه من اعمال القلب ولانه لا يكون الا واجبا  
 ولا كذا الصلاة فانها بدنية وتكون تقلا ومن اعظم كان  
 الاول السخط من لم يتوجه البداه بالطهارة وانما كانت الطهارة

اعظم

اعظم شروط الصلاة لانها مزية عند العقيد على بقية الشروط من حيث ان  
 فاقدا لظهوره في حكم عليه الاعادة عند العذر في احداهما بخلاف فاقدا  
 السرة فان صلاته تقية عن العضا ومن صلح قلنا نحو الوقت وان  
 لم منه الاعادة لا يحكم على صلاته بالبطان بل يصح له تقلا مطلقا بخلاف  
 من صلح طائفا بالطهارة فبان خلافا في شيئين بطلانها ومصلحة في فعل السرة  
 لا يقتضي حقة العيلة فهذا مما يدل على اعظمية الطهارة بخلاف احداث  
 الذي ذكره فانه لا يدرك لثاقلة الهم الا ان يقال تسعدا لا عظمية من  
 الحصر المذكور فيه على حد الج عرفة ثم قوله مفتاح الصلاة الطهور  
 السكارة مكينة وتخييل حيث تبدأ الصلاة بالتحل والتلف في توقف الوصول  
 اليه الا بشي كالفتح يتبها صمرا في النفس على طريق الاسفارة المكينة  
 وانباء المفتاح تحيل والطهور بضم الطاء العقل وهو المراد هنا اما  
 بفتحها فالما الذي يظهر به بد اجواب لما واهل ان احكام الشرع  
 اما ان تتعلق بعبادة او بعالمه او بمناكم او بحايه واهلها العبادة  
 لتعلقها بالدين ثم المعاملة لشدة الحاجة اليها لتعلقها بالاكل والشرب  
 وكونهما في المناكم لانهما دونها في الحاجة ثم الحايه لانهما غايبا انما نفع  
 بعد الفزع من شهوة البطن والعرج وبقوتها على هذا الترتيب  
 وربوا العبادة بعد الشهادة في المجوزة عنها في علم الكلام على ترتيب  
 خبر في الاسلام على حسن واختاروا رواية تقديم الصوم على الحج على  
 رواية تقديم الحج لاد وجوب الصوم قوري كل عام يتكرر واقراء من  
 يلزمه اكثر بيان احكام لو اوجبت على كل طهره لكان اول فان  
 المم كما ذكر احكام الطهارة من الوجوب والاستحباب ذكر نفسها حيث  
 بين الوضوء بيان اركانها وهكذا وكان يقول لانه كتابا في طهارة واحكامها  
 وما يتعلق بها اعلم ان الكتاب اذا حاصله اذا التراجع  
 المشهورة تحت الكتاب والمفضل والبيان والعرج والسيرة وكله  
 مع لغوي ومعنى اصطلاح في تلك عشرة كاملة واجمع عطف مرادف

في  
 قوله



مراد في عام على خاص لان كل من في جم ولا عكس لاخذ الصافي معنوم  
 المصنوع دون اجم لما فيه اي الخط المراد وهو الكتاب والكتابة  
 ينتق من مجرد وهو الكتب واجيب بحجاب بان وهو ان المراد  
 بالاشتقاق مطلق لاخذ ويمر منه بالاكبر انظر ثم رث ان الكتب  
 مصدر مقس كالكل ياكل الكلا والكتاب والكتاب مصدر راف على غير  
 قياس من العلم اي من داله او ما يفيد من هو على حذف معناه  
 لبيان الشهور من ان اسمها الراجح اسمها للمعاطاة باعتبار رد لا  
 لها على العاقبة فان جم بين الثلاثة ان اي هذا ان يجمع بينهما  
 اي ما تقدم من ان تلك الجملة سمع باسمها اذ المجمع بين الثلاثة فان جم  
 بينهما ان هو تفضل العمل السابق لاعتراض عليه بانه ينافي ما قبله  
 والبيان انه ان والفرع لغة بانه على غيره واصطلاحاً اسم جملة  
 مختصة من العلم شتمه على ما يلغى بالواو السيلة لغة مطلق السوار  
 واصطلاحاً مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وهو تطلق على  
 المحور والموضوع والحكم وعلى الحكمة فقط من حيث انه سئل عنه  
 اما من حيث انه يطلب بالادلة في طلب ومن حيث انه يبحث عنه في بحث  
 ومن حيث انه يدعي فدي ومن حيث انه يخرج بالجملة فتجده  
 والكتاب هنا احترهما اذ اخرج بالمبتدأ مثلاً مضاف بانه في صفة  
 خبر ويصح ان يكون الكتاب مرفوعاً بعد اجره محذوف او مفعولاً  
 بفعل محذوف او مجرور بحرف جر عند الكوفيين مضاف الى  
 محذوف في قوله كانه مضاف الى بيان وبيان مضاف الى احكام  
 والخصوص من الاداس هو من عطف المرادف او العام بعد اها  
 صقد كالاخص اي كالاخصان النجبة وتقرها اي تويغها  
 فيه اي تويغها ان اي تويغها فيه اي تويغها ان اي تويغها ان  
 هذا باعتبار الوصف فان لها اطلاقاً في عند الفقهاء تطلق على العمل  
 محاراً عند هم من اطلاق السبب في السبب وتطلق على الوصف

السبب على العمل الذي هو ان حقيقته فويغها الاول باعتبار الوصف  
 وقوله الا وفيه فعل اي باعتبار العمل لكن كل من تويغها خاص بالعمارة  
 الواجبة في ان يراذ او ما فيه نواب مجرد هل الدامية والمجوزة  
 اي من الحيض والنقاس لجلان خيلها ما ليس قيدا وكذا قوله المسام  
 والبيان المون في الحيلان في غالب السج ولا وجه له فالصواب حد في  
 لانه منصوب بان مصره جواراً بعد لام القليل وسألي ان ما هذا  
 الفعل عمل وقيدته بن جرج عن يعقوب توقف العمل على الفعل فان  
 نازح خرج الحق الذي لا يعقد توقف العمل على الفعل بل على الانقطاع  
 فقط فلا يكون الماسق ولا يخرج ما لو غلب الكافر ذكراً او انثى من  
 الجنابة فان انا لا يكون مستحلاً لعدم توقف حل التمتع عليه وقد  
 يقال ان ضعيف والمعمد انه عمل شرعي لانه اراد المانع من الوطء المرتب  
 على حدث الحيض والنقاس بل هو تكملة لبيت قد تعار هو مع  
 كونه تكملة اراد المانع من الصلاة عليه المرتب على الموت الذي في حكم  
 الحدث فهو داخل في التعريف لان المراد ارتفاع المانع المرتب على الحدث  
 او ما هو في حكمه وتقسيم نوابه المانع وقار وتقسيم الطهارة  
 كان او لا يعقد ان التقسيم لذلك اهم من الطهارة المعرفة بما تقدم  
 كاحد اي كالتزهر من الحداي ثم الواجب ان اراد به ما تاكد عليه  
 فيتم العمل العرفي والحقيل يدل ما قدره في الدين او بغير غلب  
 الواجب شرفه والمراد بالعمارة وكلامه ما عر من الاقيان في شمل  
 الطهارة الطارية على الجلد المدبج والحرمة المخللة وبين المراد الدائمة  
 بالاعيان بطريق الامثلة المذكورة في قوله والحيوان طاهر  
 معرفة حدودها اي اسمها بستر بل سألها عليها وقولوا سألها  
 اي طلب الجاه والمال بالطمع وطهرها ترك ذلك وعطف عليها  
 مراد في وقوله كاحد وهو في زوال نعمة الغير سواء ائتمها لنفسه  
 او لا يستوان ذلك ما لا كانت الخ كافر او فاسق يستيق



بهما مع الله تعالى والعجب وهو قيام النفس الوادي الى حروبها  
 عن الامور الشرعية كان يجب العباد بعبادته والاعمال بعبادته والطبع  
 بطاعته والرياء ان يقصد بعبادته الناس والكبر بطراحه ايمرده على  
 قائله وعرض خلف بالعباد او بالظلمة احقارهم والعزق بين  
 العجب والكران العجب يتحقق بنفس العجب ولو لم يوجد شخص  
 سواه بخلاف الكبر فانه لا يتحقق الا بالنسبة للغير الباه اصلها  
 مواه فليت الواويا كبر الميم قبلها كالقيام والقيام على الافق  
 ومقابلته مع التوكل وتركه ثم ادلت الهاء عمدة اي فصول  
 على الكلمة اعلا لان وقد العزق ذلك من الواو اذ يقول  
 ابن العنبر جات على اعلا اي قد حصل  
 فاجابه نعم ما يليق بانه يجابه الذي سالا  
 قوله ومن عجيب لطف الله اي كثرة رافعة بعبده قد فود  
 يجوز اي يصح ويحل فهو من استعمال المتكرر في معنيين او مجمل ويحل  
 فلهما احتياط والمبادر من الحلال المستوي الطرفين وسياق ان  
 هذه المياه على اربعة اقسام منها المكروه ومنها الحرام فيا في الحلال  
 واجابهم بان الحلال باعتبار ذاته او جملة افراده فلا يباح خروج  
 بعض الافراد عن ذلك الظاهر هو مصدر والمراد احاطة  
 به فانه الذي يتعلق به الحكم به وفيه نظر ولو علم بان المطلوب  
 الحذره بالعين الحاصر بالمصدر لا الفعل لكان اولى بكل منهما  
 دفع به ما يوهمه كلام المتن من انه لا بد من اجتماعهما ونوقال  
 مجموعهما الصادق بالغرر منها وحده او مع غيره منها لكان اولى  
 واخذنا ذكر هذا هنا تحميلا للفايدة والافضل ذكره  
 نوافق الوضوء امر اعتباري اي غير محسوس وقيل  
 ان اهل البصائر شاهدون بغير قيامه بالاعضاء وصغابه وهو  
 مانع من صحة الصلاة وغيرها ولو مع اجزاء والبيان والتقدير

بالجنية

بالجنية لا دخال الصريح وجود الحد لما قد الظهورين قول حيث لا رخص  
 حيثية تقيد كاعلم من كلامه قول عا ذللك اي الام المذكور وهو الامر  
 الاعتباري وخرج بها ما في نوافق الوضوء في جعل الميم صفة له بخلاف  
 اي لان الميم ناسخ عنه يوجد عنده وهو من الشارع فهو صفة للشارع  
 لانه الذي لا يرفع الا بالعبارة التي جرد لان الميم مرتبة على ذلك وكذا التيم  
 يرفع هذا الا يرد لانه رفع خاص بالسبب لفرق واحد وكلامنا في الرفع العام  
 وهذا خاص بالما الاصغر فعمل تقيد ليس على يابه وكذا الاكبر  
 والحبث لذكره هنا استطراد والافضل بابا الخامس وفي الزرع  
 مستقدر دخل فيه الطاهر وقوله يمنع مخرج له كقول الصبي الكافي  
 هذا الما سققا وفيما بعده للميل وانما نقول لكان يسوغ ان يقدم  
 على هذا المتاع المظهر لغير الما ثم يرتب عليه قوله وانما نقول الما لانه  
 لم يتقدم في كلامه ولا كلام المتن ما يدل على الحصر فيه الامر اي وهو  
 ذو الحوية العا لا اليمين فانه راس الخواص والاعراف مستوجب  
 الى الاعراب وهم سكان البوادي ووقفت السيرة الى اجمع دون الواحد  
 قيل لانه جري مجري العلم على القبيلة كائنا وقيل لونه وب الواحد وهو  
 عرب فقيل عرب في شبه العرب فان العرب كل من ولده اسماعيل عليه  
 السلام سواء كان ساكنا بالبادية او بالقرى وهذا غير المتعين الاول  
 وخرج الناس له من باب المبادرة الى الكار التلو عند من يقتضيه من اسرار  
 وفيه تزييل المسجد عن الاحاس كلها ومنها التي على الهاء عليه وسلم الصلاة  
 والسلام الناس عن زجره لانه اذا قطع عليه البول ادى الى ضرر بينه  
 والفسده التي حصلت ببوله لا ينضم اليها فسده واخرى وهي فريضة  
 ليلا يجتمع مسند نان وايضا فانه اذا ارجم مع جرمه الذي ظهر منه قد  
 يودي الى نجس كما ذكر من المسجد ترشش البول بخلاف ما اذا  
 تركه حتى يفرغ فاذا ترشش لا يفسد في هذا الابانة عن رجل اخذ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفضه ولفظه باجاءه وبين



الارواح والعرباء العموم والخصوم الوجه كما يعلم من تفسير العرب بانهم سكان  
البادية من العرب او العرب ونسب العرب بانهم من واد اسماعيل عليه الصلاة  
والسلام من سكان اظهر او البوادي ذنوب على حدق مصاف اي  
مطروقة ذنوب حاركونه بعض الما من تبعية ودم مع مدخولها في محل  
نصب على الحاد وحي الحار من النكدة قليل الممة المثلثة ما وبطلفت  
الذنوب على الدنوة فاعرفه في الحديث بقوله من ما والامري  
في الحديث وقوله كما راي في الآية ثاوجب على البوادي فيه جوار  
ان يكون الامريه جوار ان يكون حاصد في الواح اوله المتبر اذا ك  
فلا يتا في روال الحب بغيره ثوبري على النهج ثا مية من الرقة اك اي  
في سقوله المنة ومنه اطلق الامام في الفقه يفرق الامام الحرمي  
المنه لا توجد في غيره بدليل انه لا يدرب للمصاف منه ثقل باطلايه مجلوف  
المصاف من غيره ومن ثم قال بعض الحكماء لولده وما يظهر فيه ثوب  
خرقة او ثوبه لانهم متفان وقال الدار في باله لون ويرى ومع ذلك  
لا يجب عز روية ثاوراه وعلى انه لولون ففعل البيض وقيل السود  
او المعقون نحو جوزيج كذا اي يصح الى الافعال نحو الصلاة اي  
تحل وهوها بمعنى الامر اي اذ هذا العمل مستثنى واجوار فيه  
بمعنى الصفة واخر ما فلا يرد اننا تعلم بوقيل فكيف يكون بمعنى الصفة  
وقد يقال هل لا جعل بمعنى الحل المستلزم للصحة فليست امل لطلاع  
قادر لو قال للمعاليه عبارة فاسدة كذا اوله لاد المعصيان قد كجام  
الصحة اه وقد يقال هذا ممنوع لاد ان رب الحرة على عدم الصحة  
وعلى الحرة بقوله لاد تفرد ك سعيه الاحسن سعة باننا  
لان سدوده جمع ما وهو مد كرع من ما السما من اضافة الحار للحل  
قادر لاد بالسما المطر بجار على حد اذ ان لاد السما بارض قوم كانت  
الاصافة بياينة كما هو الاصح لاد في غير الجفة التي تمت  
اعناه صلى الله عليه وسلم اماه ولا خلاف في كونها افضل من السموات

والارض والعرش والكرسي ومثله ساير الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
اي يترد من كل منهما اي يترد على المقادير من الحرم اوله ومن السحاب  
نايا وتوبين القولين قال السيوطي وفي الحديث اذ المطر غمر شجرة في الجنة  
فتفتق له ارجاءها فخرج فسجد القادر على كل شيء قادر وفي الحديث  
ايضا من ساعة من ليل ونهار الا والسما تنظر الا اذا الله يعرفه حيث  
شا اه وافضل السموات التي فيها العرش وافضل الارضين التي نحن  
عليها قال في فتح الباريد وحاصل جواب ابن عباس لسائله عن خلف  
الارض والسما انها تقدم له ليد اخلق الارض في يومين غير مدحوه ثم  
خلق السما في يومين فذلك اربعة ايام ثم دعي الارض بعد ذلك  
وجعل فيها الارياسي وغيرها في يومين فذلك اربعة ايام للارض  
المالح بالرفع ففت للبحر قاله اسم للما الكثير وقد يرا د به مكان الما  
هو الطهور ماوه اك اوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله انكركم البحر وتخل معا الما  
القليل فان توفيتا به عطشنا فتتوضا الما البحر فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماوه اخل ميتة والطهور ههنا  
بفتح الط لانه اسم لما الذي يظهر به والطهور فيضم الط اتم لفعل  
الظهار هذا هو المشهور وجعل سيوية الطهور بانفتح مصدر  
واخل بمعنى الحلال كالحرم بمعنى الحرام والميتة هنا بفتح الميم لاد الما  
العين الميتة واما الميتة بكسر الميم فهي ميتة الموت ولا معنى لها هنا الا بكلف  
والميتة بالتحفيف والتشديد بمعنى واحد في موارد الاسماء وفعل  
بعضهم بينهما وقد ذكر بعضهم في اعراب قوله عليه الصلاة والسلام هو  
الطهور ماوه نحو عشرين وجها وكثير منها تكلف او اصمار لانظر سر  
الدلالة عليه فتركها الكرها واقترن على اربعة اوجه الاول ان يكون هو  
مبتدا والطهور مبتدا ثان خبره ماوه والجملة من هذا الناح وخبره  
جم الاو والثاني ان يكون هو مبتدا والطهور خبره وماوه بدل



انما ادعى هذا الوجه بحت دقة الثالث ان يكون هو صيغرات ان والظهور  
 ماوه سبدا وخرولا ينع من هذا تقدم ذكر الجرد في السواد لانه اذا قصد  
 الاستيفاء وعدم العادة الصمغ في قوله هو على البحر صرح هذا الوجه وهذا  
 كما قالوا قل هو الله احد انه صمغرات ان مع ما روي من تقدم ذكر الله  
 تعالى في سواد الشريك حيث قالوا السب شاربك الرابع ان يكون هو  
 سبدا والظهور خبره وماوه فاعطى لانه قد اعتمد على عامله لكونه خبرا  
 اه وان قلت ما البحر هل خلقا ليا او كما في اصل خلقه عذابا صا ملحيا  
 ليل لا ينفذ قلت بخلاف الثاني والدليل عليه قولهم ان جميع المياه من  
 من السموات نزلت على الارض ان الله انزل من السماء ماء فاكس يابيع في  
 الارض وانما قسمها الفعيا على ما في هذه عادة والماء المنزل من السماء هذب  
 ويدل عليه ما ذكر في عالم المنزل ان قابيل لما قتل هابيل وادم ح بمكة  
 استنكس الشجر ونفيرا الاطعمه ونحفت العواكر ومرا ما وعبرن الارض  
 وعن علي تغير الارض يومئذ وطعوم النمار وصوا الشمس ونور  
 العرور وريح الرياح وعذوبة الماوت المورج على الثاني  
 وعن بعضهم على المنزلي واجيب بانه يمكن ان ان فوقها التبت  
 في تغيرا وغيره وقالها المنزلي بعده والمعرض هو الغرا وغيره  
 وقالها المنزلي بعده والمعرض هو الغرا وغيره وقالها وهو  
 في المعرض على الثاني محض في العرضه وذكر البيت من ان السنتها  
 على خطاه وقعه اي وجده ببعهم ورداته قال وكمن غائب  
 اخذ بعده ولكن تاحذ الا ان منه على قد رالفزكية والغوم  
 اي المظبية بالرفع لفت لما في الهجر جري الما كما في القاموس بقاعة  
 بالمدينة وكذا ابر رومة والعمد الكراهه ضيف بل الممد انه  
 خلا الاول وانظر هرا دمنه الما التابع من اصابعه صل الله عليه  
 وسلم في ادمه ايا بادروا وكذا قوله رجوه وانما صرح الاستدلال  
 به لان من له لا يفعل من قبل الراي ورايت بها من اي الي صل الله عليه

وله

وسلم انه وفيه ان فضلا الي صل الله عليه وسلم طاهرة فليحرر  
 حين قتل اي قتل الجحاج وصلبه مدة طويلة او صاله اي اعصاوة ولعله  
 من الصلب فليراجع بما رزم متعلق بفتك او الجوا ليه  
 اي صورنا على صورة الجواند وليس حيوانا لانه لم ينع الى الماعد وعرض  
 احراره كقول قال ابد جحر فان تحقق كونه حيوانا كان ما في بطنه نجسا  
 لانه في كالتا في من بين اصابعه صل الله عليه وسلم وهو الجحاج عذو  
 على النراج وقيل تكثير موجود فيع انه هل هو من ذل الاصابع الشريفه  
 او من خارج والنراج الاول مطلقا لا يقسم  
 وفضل المياه ما قد ينع من بين اصابع النبي المتبع  
 يليه ما رزم في الكوش فيل حرم في الايام  
 ثم يرضى له الجود فيه نظر لانه يقضي الحاد وما وعل الزوق بينهما  
 على هذا الجوان الاول وصف حادة الثاني في حاشية الاحويدي ما نصه  
 وكلام ابن الرفعه هو المعول عليه فان الماء نزل ما فيا ان الماء النجس يرضى  
 له الجود وسخر والبرد يرضى له الجود ويما في عقب وقوعه على الارض  
 وهذا السرير ليدفع الاعتراض على انه فلا يرد ان على المصاي  
 لا يرد عليه حيث ذكرهما مع دخولهما في الماء واهل ادم اذ مراد المماكل  
 منها كما في عليه ابن قاسم قال الرمي ويجوز رفع الحدن بالماء ولو لم يجز  
 او برد ان سأل في معبود والاخراج اموج اي كالرأس وما ينبغي  
 ملحا او جيرا او نحو هذه او يسوخ الارض ويلزم محذنا وكفه اذ ان  
 برد وكفه وصلاح ما ان تقين وضاق الوقت ولم تزد مونة على ثقل  
 الماهناك اه ولما الرزع وهو البذ او ما قيل انه نفس دانه وود  
 اذ لا دليل عليه لانه لا يخرج كذا حوله في الماء ثم المياه الحما  
 فزع ما تقسم المياه بحسب ما فيها المضاف في اليها شرع في تقسيمها  
 بحسب اوصافها فقامت اكوتم للترييب الذكر في الامور والاعمال  
 المذكورة كالشارح اليه الشارح بقوله المذكورة على رتبة اقام



الاول حذف على او المعنى مستحمة على الرتبة اقام وهو من تقسيم الكلي  
الى جزئية فالتقسيم باعتبار صحة الطهارة وعدمها والكراهة ونفيها  
والاخر في الحقيقة ظاهر وظاهر وحس لكنه تقسيم اعتباري كما ذكره  
ابن قاسم فلا ياتي في ادخال بعض الاقسام فان الشمس مطلقا كما هو  
لازم لاحكام المطهر به بناء على ظاهر المتن من عدم تقييد القسم الاول  
بغير الشمس اما اذا قيد بذلك فلا بد ادخاله لان التعاير من باعتبار مقابلة  
غير الشمس من مطهر في مجزئة الطهارة الشرعية من  
رفعة حدث وازالة نجس وغيرها استيعابا لثواب فعل مكرره  
بامتناعه هو وما بعده منطلق بقيد لا فائدة ببيان التواعد  
كقوله صلى الله عليه وسلم جوابا لامرأة سألت هل على المرأة من غسل  
اذا هي احتلمت اذا اراد الله المدا بالروية العلم لان القيد  
على حذف مضاف اي ذي القيد اي بدو ولا اي القيد الغير اللازم  
بما ذكرنا في قول الله وهو ما يقع عليه اسم بالاعتقاد وحاصله  
ما اتا به الى اليه الى من اقصره في تعريف المطلق على ذلك ورد عليه  
المتغير بما في المقروء ومن زاد في ان حصة الشروع لا يرد عليه وحا  
صل الجواب ان من اقصر على ذلك باسم كونه غير مطلق لكنه اعطف  
حكمه في الظاهرية الضرورية او يقال المراد انه مطلق في ان طهارة الشروع  
كما قاله الرافعي والحاصل انه اعترف من على التعريف بانه غير جامع لعدم  
شموله الماء المتغير في القروح وجوه وغير مانع لاحوال المتحل والماء  
القليل المتنجس بمجرد اتصال الجاسة واجيب بان المراد ما يسهل  
سلا فيد عند اهل العرف واللسان العالمين باحوال المياه  
ومطهر بضم اوله مع ضم ثالثة او فتح ثا حصر سيلوا المان طول  
المكث ولا فرق بين ان يكون بمرة او مرة اوله ان اخذ ودق ثم طرح  
طرايا في اهور سبي ليرفع عما ذكره في القيد اللازم وهو التقدير  
فان من رآه يقول هذا ما متغير مع انه مطلق ضعيف وقوله عاي  
ان

ان المراد قوله معمد واهل اللسان اهل اللغة واهل العرفه هم حملة المعتمد  
الشرع لانه غير مطلق اي عند العالم بحاله لانه قيد فيما يسمى مطلقا  
السؤال فيه اشارة الى انه الاحكام انما تنقلب بافعال المكلفين  
شرعا اي وطبا ومنه التردد قايما وسهوا للبل في العبادة ككره طبيا  
لا شرعا والمؤم قبل الفاتحة كره شرعا لا طبيا ومما يند شرعا الفطر  
على التمر وغير ذلك فان رآه يقول شرعا للرد على من قال الكراهة  
طبية فقط وقاية خلاف القواب وعدمه فان قلنا شرعية النسيب  
ثاركة امتثالا وان قلنا ارتدادية اي طبية فقط فلا ولهم هذا قال السبكي  
الحقيق ان فاعل الارشاد مجرد عن منه لا يتبادر ليجرد الامتثال بشار  
ولها يتبادر ثوابا الفرض من ثواب من محقق ففقد الامتثال بشارها  
مفعول مطلق على حذف مضاف اي كراهة تزيه وهو ما طلب تركه طلبا  
غير جارم في الطهارة ليس قيد كما سيدكره اي المتضمن  
فيه اشارة الى انه لا يشترط في الكراهة فعل فاعل ولا المقدس سواء  
داوم على الاستمرار او لا خلافا لمن قيد الكراهة بالداومة ولا فرق بين  
القليل والكثير مطلقا او مكثورا لكن المكثورة اشد كراهة عند عمر  
لعلم ان فاعل طلع على ان عمر رواده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم  
تقلدهما اجتهادا حتى يتاى الاستدلال به ولو استدلت ان ارجح ما روى  
عنه عائشة انها سخط ما في الشمس له صلى الله عليه وسلم فقال لا تنفعا  
يا حيران انه يورث البرص وان كان ضعيفا بذكره ثم يقول به جبر عمر كان  
اولي ولضعفه لم يقل بل حرمه كرهه الافتقار به وقس بال  
عبدالباقي انواع الاسواق فيلاد حارة في البلد وروى القطر  
ومحله في بلد خالقة وضع القطر شارح ان في الشام والافاقية القطر  
كالحجارة في اي وتغسله الشمس من حالته الى حاله اذ في اي وظهوره  
السكونه حيث فصلت الزهومة قال ابن قاسم واشترط بعضهم ان  
لغوا الشمس وقت احرا حرا راغى وقت الشتاء ليس سباعا

صواعق هذا



على الوجه الصحيح وهو ان ترط كون في الصيف الصافي جوارا ان يكون  
 مخالفة هذا الوجه الصحيح في اعتبار قيد الصافي لا سطق الصيف فان  
 الصافي احضرت وقد تردد ان قاسم في المراد بوقت الحر على هذا اهل  
 هو وسط النهار او اوله واخره لانه معلوم ان الشمس كوكب ناري  
 فلا تغفل في ان فيه نظرو قد يقع اعتبار ما يظهر به السخونة الموثرة  
 في الزهومة في عدم اعتبار السخونة اذا ظهرت بشدة الشمس في بعض  
 ايام الشتاء نظروا حاصل ان ظهور السخونة بحيث تغفل الزهومة  
 لا بد ان يكون في زمن حر الشمس لا سطقا سطقا اي الى تحت  
 بالطارق اي تها ذلك وان لم يطرأ بالفعل جيل او بركة من نحو حد يد  
 او خامس في البدن عليه من شرط رايه وهو ان يتوالى اليدين  
 ظاهرا وباطنا لا في غيره كقوب ويزاد خامس ان يكون لتشميسه  
 وقت الحرا من النهار في الكيفية وسادس وهو ان يجد عايره وسابع  
 وهو ان يكون الوقت سماعا وناكثا وهو ان لا يخاف من صدره  
 وحاصل ما يؤخذ من كلام ابن قاسم ان الشمس وضعت الكراهة وترفع  
 اذا اقتد عيره والحق الوقت فيكون سابعه ويحرم اذا حبره عدل بطرق  
 ويكاد صاف الوقت ولم يجد عيره ولم يجره عدل بطرقه واما المذهب  
 فلا يتصور فيه تعلو الما فطنة ذلك انه لو خرق الاكامن اسفل  
 انه لا يكره والا وجه خلاف لاد الزهومة مما رجح جميع احوال الما فاد بقله  
 تعلو الما فظهوره فلا يناج انها مبيد في جميع اجزائه فيحصل  
 البرص اي ما حدوته او زيادته او استحكامه شي بريق النجس فيكره للاب  
 ايضا لانه يزداد برصه في كل ثوب لم يلبس حار حار رطبا  
 واد بعد العلة المذكورة وهي خوف البرص للمعد رصفة  
 للسحق تأثيرها اي النار باردة كانت ام معتدلة كمصر  
 لصما جوهره ولا فرق بينهما اي في المفدين وفي السطح من غيرهما  
 بين ان يصد الاول او الما فوه باحدة هما والا وجه فيه ان يقال ان كثر القوة

حيث

٢٢  
 حيث يقع انفصال شيء من اصل الاكراهة والاكراهة حيث انفصل من شيء  
 هو تركه في ذلك في الانا فيكون ان يقال ان كان الصدا لا يمنع انفصال الزهومة  
 ثبتت الكراهة والافلا بعد ان يرد بانها سها وان ابرد فلا كراهة  
 فلو بردت سخن ناي بالشمس في انا غير سطقه كذا في محتمل ثبوت الكراهة  
 لان الزهومة لم تزل بالترديد بل زالت تأثيرها المشرط بالسخونة  
 وقد وجدنا السخونة ويوجد من قولهم وان فتح المايح الشمس بالنار  
 اي قبل ان يبرد لم تزل الكراهة اذا الما الشمس اذا سخن بالنار لا تزل  
 الكراهة وهو كذلك ما يعاكره اذا سخن حار حارته وكذلك الميت  
 معتمد في غير الادوية على وسعيا كالحل اي البق وغيرها  
 لان مره مظهره فطنة حوار الاستعمال مع الكراهة اذا قلن  
 الضرر وليس كذلك بل يحرم استعماله كما في كذا في سبغ الشبير بالزهومة  
 اذا الكراهة في التوهمة فقط اما اذا تحت الضرر او طه بوقت او بعد  
 رواية فانه يحرم اي عند صيف الوقت اي حيث لا ضرر ولا افعار  
 وينقل للتيمم واذا قلنا بالوجوب هل يقتصر على فكره ما اراد  
 عليها والفعل المكون والوضوء المجرد لعدم وجوب ذلك فيه نظر  
 ونجى المايح ابن قاسم ويكره ايضا اي في جميع اعم الكراهة في  
 الشمس غير مراده لثقلها في غيره في الطهارة ليس قيد اقتد  
 على الكراهة في المذهب جواز الضرر لثقله الاسباع اي كماله  
 وكذا مياها غود الابر الماشقة فلا كراهة لاستعمالها بالمياه  
 ليس قيد اي التراب والاحجار كذلك ان جرد قائل في شمس العباب  
 ويتردد النظر في سحرها والاولى الكراهة التي وضع فيها الحجر  
 وهي يردروا ان يفتح الدوا كائنا والواضع الحجر هو لبيد ابن  
 الاحصم اليهودي وكذا يكره ما يبر بهون كاجله تعالى في شرح  
 الرمي وهو الشمس وتشد يد احرارة وتشد يد البرودة وما ديار  
 غود الابر الماشقة وما ديار قوم لوط وما يبر بهون وما ارض بابل



وما يرد رويان وهو ان القليل اذا لم يبلغ قلته فان بلغها جازف ولو  
سقط او سقطا ولا تقدر عادة بوقار العمل في فرض الخيانت  
الطرف صلة المتعلق بنوطه لموسقفا به اي ما حصل استواء في فرض فاما  
لاستقرار موقوف والغرض طرف لكن يرد عليه ان الغرض هو استقرار المال ايضا على  
وجه مخصوص فيلزم عليه طريقة الشيء في نفسه واجيب بان الاستقرار المظروفة  
هو الغرض العام والموقف هو الاستقرار الشرعي الخاص فهو من طريقة العام  
في الخاص فاما عر حدة او ان التجسد كالسوق على ما حسن به في كل  
فلا يستعمل التراب السهل في عمل خاصة كوكب مرة ثانية على المرح عند كتمان  
وان حرمي انما اعني نفي الاسلام في شرعي الروضة والوجه على جواز استئجاره  
مرة ثانية كجر الاستئجار بعد غلته وحفاقة وكذا واديه لظهور الفرق وهو  
ان الذي من بان الاحالة والجر ليس رافعا فليتامل في احوال وذكر حكم التراب  
هذا السطرادي في مرضه في بعض النسخ في مرضه وفيها نظر لان  
جاء بعاش بعد المني صلى الله عليه وسلم من وصو به بفتح الواو  
المال الذي نوصى به بالفضل لانه الكلام في العمل ثم يجمعوا السهل قال  
ابن حجر وقد ينظر فيه بان حصل المال القليل قبل الوقت لا يجب عدم الجمع  
بحتم ان يكون ذلك هي واقفه حاله عليه احتمله اه اي وقايح الاحوال  
اذ الطراف فيها الاحتمال كما هو انوب الاجار وسقط بها الاستدلال  
واجيب بان الاحتمال البعيد لا يؤثر في وقايح الاحوال انتهى لانه  
مستفاد فيكونه شره خلافا لما في احوالهم كخو اذ وانما مثل بالخلف  
لانه وصوه حاله عن الميت قاله في قوله انتم بتركه للوصول للميت فانه  
لا يات بترك الميت لاعتقاده عدم وجوبها قال بعض المتأخرين بخلاف العا  
اذا نوصى بالميت فليس ماوه مستقلا وفيه في الموت في فرع لو نوصى بالخلف  
بلانية مقبلة ولا تقليد كما ماوه غير مستقلا كما قاله الاذ في اه كصبي  
مير نوصى ونوي او غير ما يرد ومجود كذلك كان وصاه وليه بطواف حين  
احرم عنه ينوي عنه ادلا بد لعملة صلتهما اي اخنو والماي

س فرجا او اني مخالف ومنه ان يعلم انه لم يوف الوضوء دون الطهارة  
واحيا طافي البابين ولان الحكم بالاستقرار يوجد من غير نية مقبلة كقوله  
ار الله الحياسة وعمل الحية وانتم من العمل خلاف الاقدار لا بد  
فيه من نية مقبلة ونية الامام المذكور في ما ذكر غير مقبلة في كل المأموم  
تم روي من السوال الاولي مع الظهور لانه الممنوع لا مطلقا استقاله  
كالاخفى وهو الاصح معتمد وقيل مطلقا ضعيف كالقول  
المسوق اذ ايوان لدره على المعتمد ويلغز ويقال لنا عمل واجب او وضو  
واجب وماوه غير مستعمل فاذا اعتل عمل الجمعة مثلا فله ان يتوضا  
بالماء الذي اعتل به ويصل الجمعة واورده على صاحب السوال اي بانه ما ادى  
به ما لا بد منه فانه لا يستعمل واحدا من هذه الثلاثة فلا يستعملها وتقدم  
اذا الجبل ليس قيد او كذا قوله المسلم بعد مسح الخفاف داخل الخفا كارجح  
به في بعض كتبه اه عني وما عمل به الوجه اي وباقي الاعضاء وضو  
كان يتم بضرورة ثم نوصى فانه من ذلك ان الوجه ليس بقيد قبل بطلان  
التيتم قيد بذلك ليصح تصويره بكونه المستقلا في امر مستغنى عنه  
فانه اي الما ان الثلاثة لا ترفع واجيب عن الاول انه اي بل يرفع احد  
لانه لم يستعمل في فرض وجب ان قاسم ان مستقلا ايضا لانه سعادته زيادة  
على مدة اخف مرحوي لم يوتر فلا يكون الما مستقلا اجوري  
وهو رفع احد اي عن الوجه المستغنى به اكثر من فريضته اي مع  
الاتيان ببقية عمل الاعضاء بعد بطلان بنية وقيله اه قال وعن  
الثالث وهو عمل الحب الممنوع عنه في كل ما يستقر ما به نظر الجسد  
قال اصله اي لان الاصل في الحب وجوده عليه ولا نظر لطرد  
الممنوع والحالة هذه الما دام مترددا على الممنوع لا ثبت لحم  
الاستقرار ما بقيت احاجة او الاستقرار هكذا ذكر ان هذه العبارة ولا  
يخفى ان محله في الممنوع المنفرد في احد الاصغر فلو عرف بكيفية من ما  
كثير وفصل ما عنه فان كان جسا مثلا ونوي رفع الجانية ارتفع



كيف ما اذ لم يقصد واحد منهما اوله ان يفصل ما بينهما ما شاء من بقية ليد  
 او احدهما وبقية بده من غير انفصال بينهما فان كان محدثا وكان بعد  
 غلبه وجهه ولم يقصد رفع احد من عندهما مع ارتفاع حدث كذا الجيت  
 سوفقد ما واو اطلق نظر الطلب فعد بها وله اتمام عملها بما في كفه  
 بلا انفصال وان قصد اليسر ووجهها ارتفاع حدث ما لا في الما منها  
 وله اتمام عملها به وان قصد ههنا مع ارتفاع حدث عمالا في الما منها  
 ولا يصح ان يرفع به بقية واحدة منهما لان ما كل منهما مستقل بالنسبة  
 الى الاخرى اه وان كان الما قليلا وعرفهما قبل بنية الفل او بعد ههنا  
 تاويا الاعتراف ايم فالباقي طويلا جري في الما الذي في كفه ما تقدم  
 وسيا في ما لو عرف الكف واحدة ونقيده بدوام الاحتياج اليه مضر  
 او لا حاجة اليه قال قلت الظاهر ان التقيد صحيح محتاج اليه  
 فان الشخص اذا عمل عضوه مرة ولم يبق منه لعله فان الما الباقي  
 بمصوه مستقل لانفصال الحاجة ثم لا يتبع من على الرمي قال ما يصح  
 ودوام ما بان لا يفصل الما عن متعته الى ما لا يغلب فيه التقادف لا جرم  
 ارتفاع حدثه كما يعلم من القريع اه ثم ظهرا ان احق كلام القليوبي لان  
 ما ذكره من يتبعه قوله التام ما دام متردافا فليست امس ولو من غير  
 جنبه كان كان الاول حيفا والثاني حابة وكان احب تاويا او احده  
 حدثا اصغر وهو واحد الما اي قبل ان يخرج راسه منه فيعيد الانفاس  
 ويجزيه عن القول المتمد قاسم وهو ظهري اذ كان الطاري حابة  
 واما اذا كان حدثا اصغر فبقية نظر لاد الما مستقل عن بعض اعضاء  
 الوصف الكي على توجهه اي ما قاله ابن حجر بانه لما سقط فيه الترتيب  
 اي كونه بالانفاس لم ينظر لانفصاله عن بعض الاعضاء وقد علمت ان  
 المتمد كلام من ان الشروط ان يحصل له ذلك احدث الطاري قبل  
 اخراج راسه من الما رادع من اي او بعض عضوه من اعضا وصوبه  
 ولو نوي حيان حاصله ان الصور يستلها اما ان

في قوله  
 ان يفصل ما  
 بينهما ما شاء  
 من بقية ليد  
 في قوله  
 ان يفصل ما  
 بينهما ما شاء  
 من بقية ليد  
 في قوله  
 ان يفصل ما  
 بينهما ما شاء  
 من بقية ليد

يؤيا

يؤيا معا او مرتبا او يشك في العينة والترتيب وكل من هذه الثلاثة اما تمام  
 بالانفاس او قبل تمام الانفاس في يؤيا معا بعد تمام الانفاس او يشك في  
 العينة كذلك ارتفاع حدث عن جميع بدنها او يؤيا معا او يشك قبل تمام  
 الانفاس ارتفاع حدث عن اجز الملاح كلما فقط او يؤيا مرتبا بعد  
 تمام الانفاس او قبل ارتفاع حدث الساق وله رفع حدثا بطرا عليه  
 قبل رفع راسه في الاول وتمام وتمام وتمام بالانفاس دون الا  
 غير اذ في الثانية بعد تمام الانفاس اي انفاسهما والا ارتفاع عن  
 الملاح كلما فقط كما سيذكره وقياسه انه لو كان قبل انفاس احدهما  
 لم يرفع عن باقية وحده واجد في الثانية اي الانفاس  
 بطرا وان احاقا بالعينة الخفية اي بطر جميع بدنها ان كان بعد تمام  
 الانفاس وبعض كل منهما اذ كان قبله واما المتردد في هذا تقدم  
 بعضه في قوله اما مكم ما دام مترددا في واحدة نوطيته لما بعده  
 ان لم يتغير قيد في الاخير طويلا مظهر صار الما  
 مستحلا يؤخذ منه ان الحبيب لو نزل في الما القليل ونوي رفع الحبابية  
 قبل تمام الانفاس ثم اعترف الما بانها او نحوه وصيغته راسه او غيره لا يخرج  
 للدفع حابة ذلك المصو اليه اعترف له بلا خلاف كما صرح به المتوفي  
 والدوياني وغيرهما لانه الفصل اه كخط الميدي التقادف وهو  
 جريان الما على الانصاف او روي في التقيد بقوله على الاتصال نظر  
 فانه مناف لقوله وانخرقة الهوا وكذا الميدي على التقادف اي المدافع  
 وعكسه اي بالنسبة للمنوط من راسه الى صدره لا يجب وانخرقة  
 لتشد يد الما ولو عرف ذلك الممد بالعرف وجود الما في عضوه برفع  
 حدثه ففعل ذلك ما لو كان من انا فيله ما او اخذ بيده من الخفيلة  
 قال ابن قاسم واذا اخذ بيده من الخفيلة ثم تزلزل ثم استدار راسه  
 الاعتراف لانه يلزم عليه ان يفصل ساعد اليمين بارتفاع حدث الكع المار  
 فقط ليعا اذا اخذ الما في يده ان يقصد اهانة اليمين باليسر ووافي التمام



المرتب بانه في الحقيقة لا يترط ذلك وقد علمت ان ما قاله ابن قاسم هو  
الجاري على القول بعد غير ان الناس لا يخافون الرمي اهو اجوري  
ان لم يرد ذلك وعليه يحمل ما قبله فالمعتبر ابدية او جدة والا فملاذ  
قادر من ما قبل منطلق بغير باقي يده اي في المحدث او باقي يده  
في الجنب قادر اجراه اي وصورة السيلة انه ادخل احدي يديه بها  
هو الغرض اما لو ادخلها ما قبل ليس له ان يقبل بما فيها باقي احدها  
فقد انفصل ما قبل به عن الاخرى وذلك نصيره مستقلا ومنه يعلم  
وصوع ح ما ذكره ابن قاسم في شرحه على ان شجاع من انه يترط الصحة  
الوصو من الحقيقة المروقة نية الاعتراف بعد غسل الوجه بان يقصد  
ان اليد اليسرى معينة لليمنى في اخذ الماء فان لم يصب ذلك ارتفع حدث  
المؤمن بما قبل له ان يقبل ما بعد احدها بما بل يصيبه ثم ياخذ غيره لمثل  
الساعد كذلك فعل عن اقنا الرمي ما يخالفه وان اليدين كالعضو الواحد  
فان المؤمن اذا غسل به الساعد لا يبعد من غسله عن العضو وفيه نظر  
لا يخفى ومنه الحقيقة الوضوء بالصبي من البريق او كونه اعم من ذلك  
فقد فعل اي قبل من الامر الما قبله بخلاف ذلك فانه غلط ظاهر  
ابن قاسم في شرحه ومروي ولا يخفى مع السوء في شرحه على الرمي ولعلم انه  
لا بد ان يكون نية الاعتراف عند او بحاسة الماء فان تأخرت فلا اثر لها  
كما هو ظاهر ولا تفرق عن ذكر خلاف ذلك لانه ابن قاسم على المهجة قلت  
وكذا الموقد من ولم يستح بها عند الاعتراف ثم قال ابن قاسم  
وفي الجنب بعد نية لا بد منه كعضو واحد قادر ان يوي على الجنب  
وجب عليه نية الاعتراف قبل ان تقع يده في الماء ولو اعترف بحق المضم  
المضمضه وغسل يده خارج الا نية على الجنب كما يجب عليه نية  
الاعتراف ولو عرف الماء او لا ثم يوي رجه الجنب ارتفعت عنه كذوله  
بما ادخلها بعد ذلك في الماء بلحرف وقد ورد بعض الطلبة على  
لقد تم يتفعل جز من البدن مع استراطهم ذلك فليحذر ومنه انما

العمل

المستعمل المتغير اي مثله في الحكم عليه بانه غير طهور اذا قول الله المتغير  
عطف على المستعمل طهر اخرج المتغير بالحرارة والبرودة فلا يضر منه  
ان المتغير قيد اوله وخالفه قيد ثان والطاهر ان قيد ثالث والمتغير  
عنه ما رابع ومع اطلاق الحاشي وسنوع زيادة ان يكون المتغير بغير  
اي شيء اثاره الى ان ما ذكره موصوفه ويصح ان يكون موصولة  
او مصدرية اي الذي خالفه او مخالطة الطاهر ان من الاعيان  
خرج الدوايح كالخجور قل التي لا يمكن فصلها عن المتغير لكونها مخالطة  
وملح جمل اي اذا لم يكن بمفرده او ممره كما هو معلوم لو طلع  
ظاهره ولو كان الحلف بالطلاق فنزله في اي المتغير المذكور ولو  
نقدير ومنه المخرج بالسكوا مع ش ولم يقع التزاه الى الموكل  
مطلقا اي سواء استترى بغير ما دفعه ام لا وسواء دفعه في الثمن او لا  
ولا يقع التزاه للموكل ان استترى بغير الثمن فان استترى في الذمة  
وفى الموكل وان نفذ الثمن وتسمى الموكل كونه المصير في مصير  
المسب اي من المواد الاذن بفتح الذال المعجمة وهو المسمى  
باللبان المذكور وقيل غير ذلك بان ترفع عليه اي جوارا فله  
هجم شخص وتوضا كان وضوه صحيح اسم اذا اصل عدم الضرر  
وظاهر جازي ذلك فيما اذا كان الواقع كجاء ما كثره اجوري  
جميع هذه الصفات بمعنى ذلك فمن واحدة فان تغير صغر  
والا فتعد من اخرى بعدها وهكذا وليس المراد انه لا يضر الا اذا تغير  
مجموع الاوصاف الثلاثة اهو اجوري والحاصل ان الواقع في المسأ  
سواء كان ظاهرا او خبا اذا وقع في جميع الصفات قد رت الجميع  
ان لم يحكم بالتغير بالاولى والثانية وان واقع في بعض الصفات  
وخالف في البعض ولم يتغير بالمعنى الخالف قد رما يتبع من الصفات  
قال ابن قاسم وبما تقرر علم انه لا يضر تغير ما القرب بغيرهما لانه  
بحا وراو مخالطة في غير الماء هو حوي لا المناسب للواقع فيه فقط



او انه لا يقتصر على فرض المناسب لواقع في الما فقط كما يقتصر في سيلة  
 احكام ما الورد المنقطع الراجحة على فرض تغير الترخيم ثم ظهوره من كلامه عن  
 خلاف هذا وان المراد بفرض المناسب ان يكون ما ورد له راجحة في اجماع  
 وعبرة استقام وقولهم محالنا وسطا او انما صرح في انه لا يتغير الخليل  
 بنفسه وانما يتغير بتغير حبه وهو كذا لكاه يصرح به الجوع انه باحرف  
 فلفظه فيقدربا لا شك كما ذكره قال ابن حجر ثم ان وافق في الصفات  
 قد رناه بخلافه فيكون فيها كونه لا يجر وريح المسك وطعم الخل او في صفة  
 قد رناه بخلافه فيكون فيها كونه لا يجر وريح المسك وطعم الخل او في صفة  
 ولا يتغير الصفات الا اذا اختلف الواقع عن صفة وكذا موافقا لما كما  
 تقرر ولم يتصور الصفات بعدم والحدوث فليست امل او اجزور  
 وفي فرض الطعم نظرا لانه موجود ولا يتغير في حجر لا في تكثير الماي  
 لا في حالة تكثير الما فلا يفرض محالنا لان الما الكثير لا يتاثر بالاستواء  
 فلو ضم الى ما قليل او يوحده منه ان ما الفاني الملية  
 للوقوف الان في المساجد والمدارس مثلا ظهور كثره الما المتعمل  
 الواقع فيها بكثرة التوضيين ولا نقدره محالنا وواقع في الدروس  
 فهو وبيان ولا يميز انه هو محتمل في قود التاريخ السابق لتغير  
 مع اطلاق اسم الما عليه لم يظهر صفي في الحالين هما  
 الشك البداهة كثره التغير هو ظهور والشك في بقا التغير الكثير  
 بعد زوال بعضه والاصل في الاول عدم الكثرة وفي الثاني بقا التغير  
 هو ظهور والشك في بقا التغير الكثير قاله الاذري وحالته

الرمي

الرمي وقال بالظاهرة في الحالة الدائمة ولا يميز تغير هذا من غير  
 قوله السابق فيبقى الما بعد وطالب ثبت نفسه بخلاف ما لو  
 الخ في الما فتنت كما ذكره سيذكره وما في مقدره ومعه لكونه  
 طرح ما يتغير بما في غيره على ما غير متغير بتغير به سلب الظهورية  
 لا يستفاد كل منهما عن خلطه بالآخر ويلفقه فيقال انما اذا لم يجر  
 التغير بهما الترادد الاحتمال وهذا هو المقصد كما تقدم في قوله  
 عند افتنا والده خلافا لابن حجر وهو مشهوره بسيلة الى انما الحرف  
 وان كانت ربيعة كانت غاية لا يما متحملة على رطوبة تتخلل في  
 الما بخلاف غيرهما فانما تتبدية اليوسفة فلا تتاثر بها ونفت  
 اي قبل الطرح او بعده وعبارتها الرمي وخلاف طرح الورق الميت فانه يصير  
 الميت وبقية ان غير الميت اذا طرح ثم نقت لا يميز وعبارتها حجر فيما يصير  
 ورق طرح ثم نقت ع ش ودونها ولوا في بلادق وغيرها ولم يفت  
 فلا يميز لانه محاور وان نقت في معنوم قوله ودق تفصيل هذا على  
 ما في ابن قاسم على الكتاب لكن عبارة في الرمي وانما كثره وهو ما  
 انه اذا طرح محجج من غير دق ولا نقت ثم نقت وغيره لا يميز وقياس  
 ما تقدم في الاوراق الممزوجة من ابن حجر الرمي وعن الجواب باد الطيب  
 البعد نقت منها ع ش واحترز كصر في هذا الميظ احترز لا في  
 كلام الما بخلاف القيود التي رادها هو لم يصرح فيها بهذا العنوان للفرق  
 بين الما وغيره وكان ينبغي ان يميز قوله كان قاسم واحترز بقوله من  
 الطاهر ان عا التغير بحسن وساقى لكه الكمي بقوله عن الجوار الطاهر  
 كعود ودهن في ميلاد الكتاب وهو ان تحت النقصا عين منه  
 حصل بها التغير كثيرا والافلا لا يميز طيبين يفتح الياء وكسرها  
 صلبا احترز به عن غير الصلب فانه محالط مر حوي لا مكان  
 ففصله هو مبني على تعريف الجوار بما يمكن فصله وقيل هو ما يتغير في رأي  
 العين فالحالط ما لا يمكن فصله لاحالا ولا ما لا يخرج الترادد لانه عين



فعله بعد رسوله على الاول او ما لا يتغير في رأي العين فدخل الزاد في الخلف  
 لا لا يتغير في رأي العين والحق ان الزاد له حالتان حالة القاطع وحالة رسوبه  
 بما ورثه عن نفسه ووجهه من رمايه منده اه عبادي بعض المتأخرين  
 اراد بفتح الاسلام اي شخص انما ربه الى ان الله شبه المتجس  
 بالجنس بحاج حرمه الشواكل فيما مع الشرح استواء فيه واطلقة اي  
 الجنس عليه اي على الجنس وهو استعارة مصرحها حلة فيه فار  
 ابن قاسم احقر فيقول حلة في الشق الثاني وهو الكثير عن التغير كجيفة  
 خارجة عنه فلا اثر له في الشق الاول لو كان اما واردا فلا يوجب بعد  
 ظهر الحمل ولم يتغير ولا زاد ولا نقص بعد اعتبار ما اخذه الحمل من الماء واعطاه  
 من الوسخ الطاهر كما سيأتي في فصل الخامسة خاصة اي متجدد  
 جامدة او مائعة كثيرة او قليلة او كثيرة غير ان ام لم تتغيره كما ياتي في  
 تذكر بالبر ليس قيد اقل الصواب حذفه اذا لم يرد او طعم كذلك فاجبه  
 في لو قد يقال هو احقر زعم الا انه لم يرد ولو من غلط على الاوجه  
 كما وافق عليه الرمي سم دودا القليلين ولو بلغ ما يبيع فان حكمه  
 القليلين باق ثلاثة اطار بل متى زاد النقص عن رطلين في صدر  
 فالاولي ان يقول بالثلاثين رطلين او كان اقل من زيادة كان اذا التغير  
 كما هي بعد هذا كثيرا اي سواء كان في محل واحد او حال متغيرة مع  
 الانصاف بحيث لو حركت حلة منها حركت كما عرفت في الاخر ولو لم يكن التغير  
 عينا فهو قيد في الاول فقط كما عرفت في خلافه كما في حاشية قد لا يجابه  
 فان ذلك كاف في دفع الخامسة ولا توقف ذلك على تحرك الكليات  
 احدهما والخاص ان المتغير في القليلين قوة التراد وهو ما قد رناه  
 فيخرج عن ذلك ما لو كان في حوتين في كل حوة قلة بينهما انصافا من  
 صغير غير عقيق بحيث لو حركت ما في احدي الحوتين لا يتحرك ما في الاخر  
 فوقف في احد الحوتين في حاشية فيحكم بخامسة ما في الحوتين في حاشية  
 سنة في احدهما والاخرى لنفسه مع انصافها بين قالا بان حركت ولو رفع

فان كان التغير في القوة لا في العنصرين لم يوجب التغير في الحكم

فان كان التغير في القوة لا في العنصرين لم يوجب التغير في الحكم

الحاج

الحاج بينهما واتساع ما بينهما بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الاخرى ولا يتغير  
 طهر احووري قلتي ولو احتمل ان سيد كره فقيرا اي كره  
 كاسيد كره اي ان تغير عقب وقوع الخامسة كادته العاقلة فابطل  
 زكاة وحده متغير الحكم بخامسة ما لم يعلم بقوله اهل خبره سيد  
 لقاره اليها بسبب الخامسة لا واد بالفساد الخامسة ليجوز بذلك  
 ما لو تغير كجيفة على النقص فاد ذلك المتغير بينهما ومع ذلك لا يفر  
 او يتغير بها بخلاف او مجاوره او مية لا يبرأ منها كما خصصه  
 اي خبر الترمذي فان عموه صادق بما دودا القليلين فيجنس بمووم  
 اذا بلغ الما فقلتي لم يجر حشا اذ هو مووم انه اذا لم يبلغها قيل الجنس  
 ان مجرد الملاقاة فالحاصل ان خبر الترمذي يخص ما يربى فيها ه  
 الما لا يجر شي ما لم يتغير وما لم ينقص عن قلتي فان تغير او نقص  
 عن قلتي يتجس كغيره اي الما ليعان المووم من قول المصما  
 فانه يتجدد جارا او ناكه لعل المعتد قال رسم المتجدد لوانصب  
 المايح من علوا او السفلى على جنس ان لا يجر من الا النقص بالجنس  
 كما لو قوله من علوا ليس قيد افع الروض لو وضع كونه ما على جنس  
 وخرج منه ما النقص لا حكم بالجنس الا اذا انقطع الخروج او تراء  
 اه احووري للحما باذ متعلق بفارق كثيرة اي كره الما  
 امهما الثاني معمد وشككا اكرع ما لو وقع طاهر فحسد  
 فقيرا فان احتمل ان من احدهما سقط حكمه ومنه ان يكون الجنس  
 لو وقع وحده لغيره حكمه فان شككا فان تراء الوقع وتاخر  
 المتغير عنهما سداه الى الثاني احدا من سبيل الطيرة وان وقع معا  
 او سداه ولم يعلم ذلك لم يوتر لا الاصل طهارة الما هذا ما يظهر  
 ووقع في الخادم وغيره ما يخالفه فاحذر في حجره المتغير اي  
 فالعقد المتغير كجيفة جامدة اي في الما وقوله جامدة ليس  
 قيد لا يجب التباعد لو اخرجها بعد الذكور بقوله فطاهر



لكان سقيا قد لا والله انما يريد به الطاهرة فلو قد انزلنا  
 القربح لان هذه المسئلة توعته على قوله السابق والمتغير كجاست جامة  
 ولم يفرقها مع الماء اي لم تدخل في باطن الدوقد انعكس  
 الحكم اي لا يطلع المطبق بآية القوي اي في حكمه على ما في باطن الدوقد بالمجاسة  
 دون ما الفصل عنه لانه ما قليل لا تغير به خالص جاسة فيه فان فطر  
 في الباع من باطنه قطرة نجس او من طاهره او شك كلا وان نزلت  
 بعد الماء انما ان نجس من غير من فاذن او بما ولو متجا او مستغلا  
 بذليل تكبر المالا كما يكون او غير كط او سيل وقع فيه  
 طهر لو ان سب النجس ولا يضر عود فقيره ان دخل من نجس جامد  
 ينع لورال التغير ثم عاد ووقوفه اذ كانت النجاسة جامدة وهي  
 فيه فنجس وان كانت مائقة او جامدة وقد ازيل قبل التغير لم ينجس  
 اه فاسترد هذا اذا حصل ستر التغير بما طهره كرسوب راي  
 ديور وعود وسكاووم ووشل هذه اجزاء هامة اذا وقعت قشرة  
 قل وما به فان كان نجس فاهل نجسة والا فلا كما لا يخفى فلو نظف راي  
 ببعية فلو ولد حكم الفار اخذ من قاعدة يسع الفرع احسن الاصلان  
 رجا وصعد كبر اوله وثالثه على الافصح فلا نجس اي  
 ميتة ما لادم لها ما قيل هو راجع لاصل المسئلة وهو طهر وليس عليه  
 خوف من النجاسة طارح اي ولو بهيمة لان الحيوان اختيارا في  
 الجملة كذا طرح الروح والمراد ان لا يطرحها ميتة وتقل ميتة ما اذا  
 طرحتها او احيت قبل وصولها فلا يضر فالمراد لو فقد ذواته  
 من ذلك فاخرج احداهما على راس عود مثلا فستط من غير اختياره  
 لم ينجس وهما له اخرج الباع به الاوجه كما افترق به الوالد رحمه الله تعالى  
 نعم لان ما على راس العود يحكم بغيره لانه جاز من الماء الفصل منه  
 ثم عاد اليه ولو وضع خرقة على راسه وصنع بها هذا الماء الذي وقف فيه  
 هذه الميتة بانصب عليها لم يضر لان رايض الماء فيه الميتة متصل به ثم

يصف



يصف منها الماء وينبغي منقودة لانه طرح الميتة في الماء كما افترق بذلك  
 شيخ الاسلام صاحب البقيّة اه اذا وقع الذباب في كاس من ماء بالكثر  
 حركته واصططابه وعمره الغالب ان يكون عليه وكلمة في النار لا النخل وكونه  
 في النار ليس تنقذ ياله بل يبعث به اهل النار به وهو طهر الا شياخه انه  
 يلحق نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكه وينولد من المعونة ولا جفن  
 للذباب لغير حدقته والجفن يصقل الحدقة والذبابه تضقل بيدها  
 فلا تزد المسح عنها ومن عجيب امره ان رجيع يقع على الثوب الابيض اسود  
 وبالعكس واكثر ما يظهر من المعونة وميد اخلفه منها من الموالد  
 وهو من اكثر الطيور سخا له ورجيع عاملة اليوم على الانثى وحكي  
 ان بعض الخنافس اذا طوي لا يعلو على الذباب فتقاربه له للموت  
 وكانت تحت عليه ذبابه فقار انما في سابع ولم يكن عذري جوابا  
 سبطت من الهمة الحاصلة اه فليخبر كذا امر رتادي لمقابلة  
 الذباب واذا وقع قوله كذا رفع نوحه الجارية الاكثا بغير قبضه فلا  
 يكتب بغير الجناحين وان حصل النجاس بالجنح الاحمر ولو انفس  
 بفسه فيه احتمالا لان جوار النجس واستجابته اذ لم يطلب على  
 النمل المتغير والاحرم لما فيه ضاعة الماراه فاذا في احد جناحيه  
 ذاك لا يوجد منه انه اذا قطع احدهما لا غش وبالاخر اذا قطع الا قال  
 بعض شيوخنا قلت ويحتمل النجس مطلقا ويكون المراد الجناح او  
 اصله فليسا راج وقد بالذباب اي من حيث عدم النجس  
 لان حيث النجس فانه حرام لفقد العلة ولانه يودي الى هلاكه استحسن  
 جنبها فاذ لم يوجد جنبها فالنجس المعنوي كاف في عليم رسم  
 قاله الفريسي ستمد لا يشاهد بالبر المقدس من غير واسطة من  
 فلو شاهدته قوي البصر ومعد له في الشمس ودون النظر فلا يصير  
 قادم روقيد بعضهم المعنوي لا يدركه الطرف بما اذا لم يكن بحيث  
 يجمع يجمع منه دفان ما ينجس وهو كما قال ومبطل المجموع ذلك



ان المصنوع بما يكون بحيث لو عالف لونه لود التوب لم ير لعله بجور هل  
 زبابا تار بجواراد الدباب ليس قيدا والفرق اوجا اي فلا فرق هنا  
 فيما لا يشاهد بالبرهان ان يكون من مغلظ ولود ما او من غيره قادم في تم  
 وهو كذلك عن روث تملك اذا سقط بنفسه او وصفه فيه لا عسبا  
 من مركوب وكذا المضاف يقع له عن كثرة ايم وتعتبر العلة والكثرة  
 بالعرف من غير كوكب اما شيوخ الكلب فلا يقع عن سني منه  
 وعن قليل دخان نجس وتومن مغلظ وخرج بالدخان الهباب قطا هره  
 الا لا يقع عنه عتاي وكسب الاجور في ظاهره ولو لم يفعل او من دخان مغلظ  
 النجس والاطلاق م ر كما هي المتقن المفهوم مطلقا لكن قيد ابن حجر المسيلة  
 بما اذا لم يكن يفعل او من دخان مغلظ وعبارتي وعن قليل عيار  
 مرجح وتومن مغلظ وعن حيوان ظاهر غير ادي كطير وهره رمي  
 والمنفذ ليس بقيد فيقع عن ما على رجله مثلا عتاي اذا وقع في الخارج  
 المايح كما قال الزبدي وقضية كلام الرمي الاطلاق فرع ما تلقى  
 الغير ان في بيوت الاخليه يرجع فيه للعرف فاعده العرف قليلا عن عنه  
 وما لا فلا ومحل ما اذا لم يتغير احد اوصاف الما والافلا عموا وانكنا  
 في العلة والكثرة فلا عمولا ما رخصه ولا يصار اليها الا بيمين ولم يحصل  
 هنا وانكنا ان من الميراث او من غيرهما الاصل انما الميراث  
 هو مجموع من الفرق العلمية والتاليف فكلها يعم اوله من اقل  
 وهو الا شبه صنف ثم روي اي البير هو المتقدم عن ابن  
 جرح اي بالواسطه اذا التافوا اخذ عن سلم ابن خالد النجفي وهو  
 عن ابن جرح عن عطاء ابن ابي رباح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن جابر بن عبد الله عن رجل ثريا هو تميم بن جرح عن الصادق  
 اي والقلبان تغريب ح ما به رطل اي تغريبها بمعنى ما تغرب منها سم  
 في الاصح يرجع لقوله خم مائة وقوله تغريبا وهذا اولى قاله  
 ولا يخالف بين القولين في المعنى اذا ما زاد على الرطبان يظهره المتفاوت  
 ودونها

قوله

ودونها لاهاج وبالمساحة كبر الميم وهذا على المرح اما على انها سمايه  
 رطل او الغرطل فتزيد المساحة على ما ذكره كاخ قرة العين وفي الدور  
 ذراعان طولاً بذراع الجار و ذراعان ونصف بذراع الا دي كما سيذكره  
 وذراع عرضا اي بذراع الا دي وسكت عن المحيط وهو قد رتلنا مثار  
 العرض وسبع مثله لان محيط كل دائرة ثلاثة امثال عرضها وسبع مثله  
 فلو فرضت دائرة عرضها سبع كما سبعة اذرع كان محيطها اثنين وعشرين  
 ذراعا اذا علمت ذلك فيسط كل من العرض ومحيطه والطول اي العمق  
 اربعا لوجود مجزها في معد ارباقلتين في الربع فيصير العمق عشرة  
 والعرض اربعة والمحيط اثني عشر واربعه السباع ثم يفرق نصف العرض  
 وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ اثنى عشر واربعه  
 اسباع وهو سبط السطح كما عرف فيفرق في سبط الطول وهو عشرة  
 يبلغ مائة وخمسة وعشرون رباح زيادة خمسة اسباع ربع وبها حصل  
 التعريب وقد نصف العرض ليس متينا بل يقع اليه انظر ربع العرض  
 وهو واحد في كمال المحيط او عكسه او تفرق وقت العف وهو خمسة و  
 في وقت المحيط وهو ستة وسبعان يحصل ثلاثة وعشرة اسباع وكيفية  
 ضرب الكثرة الصحيح اما ان تقول على اسقاط لفظ او تفرق سبط  
 الكثرة الصحيح وتقسيم الحاصل على مخرج الكثرة في اربعة اسباع  
 في عشرة اما ان تأخذ اربعة اسباع العشرة او تفرق سبط الكثرة وهو  
 اربعة في العشرة وتقسيم الحاصل على مخرج الكثرة وهو ستة كما هو ظاهر  
 وصورة القلتين في الثلث ان يكون للحفرة ثلاثة اركان ركن عرضا  
 وركنا طولاً فالعرض وهو ما بين الركنين ذراع ونصف بذراع الا  
 الا دي والطول وهو الركنان ذراع ونصف بذراع الا دي والنصف والعمق  
 ذراعان بذراع الا دي كذلك فسطها اذ عا فضيرة ونصف الطول  
 في العرض يحصل ستة وثلاثون تأخذ ثلثها وعشرها تحده خمسة عشر  
 وستة اذ اربعة في النامية العمق فيحصل مائة وعشرون سن



من الحجة عشر ومائة واربعون عشر من الستة اعشار مائة اربعون باربعة  
 صححة والمائة اعشار اربعون اعشار في يصفها الى المائة وعشره فيحصل  
 مائة وخمسة وعشرون اعشار في هذا معنى قولهم تقريرا فائدة لو كان  
 الوضع المربع ذراعين ونصفا وعرضه ومعه كذلك يساوي الداهن الى انه  
 اربع ولا لانه ضعف مقدار العطين وهو خطا والموايد انه ستة عشر  
 قلت يعرف ذلك من يعرف ضرب العطين بالبطون المتقدم فالك جعل كلام من  
 الطود والعشرة اذ ربع فقيره وترب عشرة الطود والمائة الحاملة  
 في عشرة العت حاصل الفلك واحد ببع اربعة ارباع فاجلته اربعة الاف  
 رطل ستة عشر فله قدر والمائة الجارية اذ كتبت عن المايه وحكم  
 المراكمة انه يحسن بالملافة وان كانا كثيرا واما الجارية فاجرية منه  
 يحسن بالملافة ايضا وان كثر ولا يحسن ما قبلها لانقصاها حكا وحس  
 ويحسن ما بعدها المورده على محلهما الى تحسن بها وعلى هذا الوصف  
 المايه من البرق مثلا من علوا الى اسفل تحسن ما لاقي الحاسة فقط قد  
 اي كفيقا او بقدر افضل للموج فاحتمى ان شيئا هذا ارتفاع الماء  
 وانخفاضه بسبب سدة الهواء والتدري بالذات يكون غير ظاهر الموج  
 باجري عند سكون الهواء لانه يتماوج ولا يرتفع فتح العطين اذ يساوي  
 لقوله بان يحس اي العطين اذ اذ انما لم يجد في كلامه تكرار خلافا  
 للقبول في كامل فله حكم الراكذ لو كان من الراكذ كان اولى واسم  
 فاما في بيان ما يظهر به ما عده اي وما لا يظهر  
 وما سئل من الاليم وما يتبعه فالفضل منقذ الامور اربعة  
 وجودها هذه الواو للاسما وواوهم يكتلها في كلامه كثيرا  
 كما سأل وجه الجود في كلامه من مقابلة الجمع يجمع اذ لكل حيوان حال  
 يولد عنه وحياته او بعد موته قال الميتة اي وكذا جلود الحي الذي  
 يحس بالوئد واما قيد بالميتة للمعالي فلو سئل جلد مع حيائه  
 يظهرهم بالدياغ كلها تاتي الجلود والاسم والاورا النبول

الميتة تظهر

تظهر بالاسماء في اذ المتناقد او بالبقا في الجلد وقوله كذلك اي في  
 رخ فلا تترك فعل ولا قصد بالدياغ بمعنى الاديغ كما يدله الغاية  
 المذكورة قال اي اهاب اي مسد في معنى الشرط وما رايته لمؤكد  
 الشرط وزيادة التميم واهاب باجر باضافة اي اليه كتاب الجلد سمي به  
 لانه هبة للمحي وبنا للمحي لجلده كما قيل له المسك لاسمائه ما وراه ومهر  
 بالفتح والتم والفتح افصح فياظهر الشير واما المصارع فيالضم لا غير  
 والباطن ما لم يلاق الباطن الدايح المحل للامم روي الحاد من اللز  
 كشي والمراد بباطن ما لطن وباطن اهر ما ظهر من وجهه بدليل قولهم  
 اذ اقلنا بظاهرة ظاهره فقط جازد الصلابة عليه لافيه فسيب ذلك  
 فقد رايته من يعلط فيه فليسا مل مع كلام الشارح لم يعد اليه المتن  
 اي عن قرب ما لو عاد اليه ما ذكر بعد مدة طويلة فلا يفر لان الانسيا  
 الصلبة اذ امكنت في المدة طويلة ربما حصل لها القوة والفساد  
 عطف تغير افهام على خاص وقال شخاف قد عطف مراد في دارم ولا  
 وجه ان ما علاه المتن ان في احياء ان الله تعالى الدايح في الاقلا لا تأخذ  
 ما اتفق دبعه ثباته بالما فلا يسخر ان ينظر بطلان التأثير به  
 كالعزط بالظا الما له ثمر السط قد والنجس وكون من غلط  
 لكن يحرم الصريح به اذ اوجد ما يقوم مقامه كذا في طير هو بالذات  
 الحق قال وكذا ذلك كالمع عاده اليه القوة اي لانه  
 كامة فيه للملافة للادوية كذا في السجدة في غلبه  
 ولو سئل ان كان الدايح خورون كلب قد ولعته انه لو  
 اصابه قبل الدايح نجاسة مغلظة ففعله قبله بما احدها من التراب  
 فلا بد من نظيره بعد الدايح السج احدها من التراب لانه قبل الدايح لم يكن  
 قابلا للظهور واخذ منه سم ان عطر الميتة او وشعرها اذا اصابه مغلظ  
 لم يظهر بالتبسيم والتريب فاذا اصابه شيئا مع الرطوبة جسد نجاسة  
 مغلظة انه فقطن له فانه فرغ من نقب ما لم يحس من ذلك



مانع بان كان فيه نجس يسد الفرج كشمع فيا له يلاق الداء ولا يحل كلفه  
 او جلد الميتة الدبوع اما جلد الذي فيحيى راكده ما لم يضر انا حرم من  
 الميتة كلها ميتوات من جلد هاء وان ذبح وقول استنأف اولي في الحديث  
 الذي ذكره دليل لدعواه اه ليس بظاهر واخر يتردد بغيره بان  
 الخنزير لا جلد له وشعره في حبه وعظمه فذكره لبيان حكمه لو كان وقيل انه نوعان  
 احدهما له جلد قال مع حيوان طاهر ان غير ادي وهذا هو مراد استنأف  
 قال بقوله في عموم مقتضى في محل ويخرج عن قليله فهو نجس سقوط  
 عنه خلافه قال طاهر نعم الجسد كذا في الخبر فان القول بظاهره دن  
 اخر ضرورة ولا ضرورة في طهارة الشعر ما الكفر فلا يقع عنه اصلا هاي  
 المعتمد الباع لعل وجه الانبياء بها في جميع احوال الحيوان الطاهرة  
 جلد الدبوع اذا لا يبعد الا جلد فقط لما ذكرنا من قوله لان احياءه  
 في افاده كذا وقد بان وكذا انها واصفها وقد شمل جميع ذلك  
 العظم وحده فيكون من عظم اخر على كلفه وكذا انها وبغيرها ان لم  
 يمسك وسكها ان لم يمسها للوقوع ما لا يترك اذا ذبح وذبحه  
 حرام ولو لا جلد جلد وكذا ادخ المأكول لا لا كلفه ولو لا جلد جلد او طه  
 للمصيبة كذا في العباد فيلخص لما اذ الحيوان ان كان مأكولا لا يجوز ذبحه  
 الا كلف فقط وغير المأكول لا يجوز ذبحه مطلقا الا اذا اضطرر جوار  
 قتله او ذبحه والنظر اذا ذبح المأكول لاخذ جلد هاء هل يكون ميتة او لا فنقل  
 السجرات في فراجع واجز الفصل كذا في مقابلة الامثاله  
 للميتة هو جازع معنوم اذ طاهر اظاهرها كان المناسب في طهارة  
 اي ان كانت ميتة طاهرة فاجز الفصل حال حياته طاهر وان نجس فنجس  
 فنجس وقد يقال ان الميتة اكتسبت التذكري من المصاف اليه ومن الجبر  
 نوب السبان فهو نجس خلافه في افر بظهوره كالمعرف فان الرمي وحاي  
 في العباد افر في هذا البعض ثم قال عقبه وكلامه كذا في الاسعر  
 او صوف او ريش او وبر المأكول فطاهر هذا بالنظر لكلام التلح مع

الميتة

الميت استثنى منقطع لان في الميتة شوائب ولها اقال ابن قاسم وخرج  
 بالميتة مذكى المأكول فقطم وشعره كسائر اجزائه طاهران او وبر المأكول  
 اكله وطه له وببيضه وسكبه وقاربه قال ولو تنافكوا في حرام  
 للتقديس ومن قال مكرهه كحل على اذ لم يحل عادة انا وضاها الا ان  
 امست البيت فقطم المتاح ع عليه من عطف الشعر او الحام له بعد  
 الحام ولو شككنا فيما ذكرنا في الشعر والصوف والريش والوبر  
 وكذا العظم وان لم تكن في خرقة او ريش لان الاصل عدم التذكية  
 ما لم تكن في طرف وعبرة الرمي ولو وجد قطعة حمراء انا او خرقة بيضاء  
 لا يجوز فيه قطاهرة او رميته مكسوة فتجده او انا او حرفه  
 والمجوس بين المسلمين وليس المأكول اكله فكل ذلك فان عطف المأكول  
 قطاهرة والشعر المأكول العضو نجس ومنه تطهير ليش الخاروف  
 قال والشعر المنفصل كذا هو ميتة على النخلة التي وقعت له وهي الا  
 شعر الاذي وفي الاخرى الاذي وهي الصواب لاقتضا تلك ان ميتة  
 الاذي نجس بخلاف شعره نمو قوله وعظم الميتة وشعرها نجس  
 الا الاذي عظم ميتة الاذي والطحال كسائر اعضاءها  
 هو فقط يورثه لشدة الاعتناء بآلده وقوة التوجر اليه والمخاطب به  
 كل واقف عليه جاز المراد به ما ليس حيوانا ولا اصل حيوان ولا حبرا  
 حيوانا ولا منفصلا هو حيوان فقام من هذا ان المفضلان قسم ثالث  
 فلو قالوا لا عيان اما جاز واما حيوانا واما منفصلا ان قسم المفضلان في  
 ما استحال الى فساد فهو نجس كالدماغ وما لا يحل قطاهها كالمعرف  
 كان اولي ولو من بعض الوجوه فلا بد وان اخرج ليدل كل مكره  
 لو سكت عن لفظ ما لم يظن ان الدليل لان حقيقة السكر ما فيه الا انه  
 العقل وهو نجس ولو جامد ولا يخرجه عن كونه نجس لانه محذور  
 لا سكر فهو طاهر ولو ما يراق في شر الرمي وقد خرج في النجس بان  
 البج والحشيش طاهران سكرانه هو نجس وهو نجس لانه لم يورث



لما لم يبق من الخلق شئ من العباد ولو علموا الوفاء للقيام ورد على  
 من قال العلم ظاهر اولاهن في رواية اخرى وهما محمولتان على ثالث  
 وفي احدهن ثالثة الاولىين بتعارفهما فعلا بالثالثة وكل الاولى على الا  
 كل والثانية على الاجل والثالثة على اجوال او الاختلاف اما حصل من  
 الرواة بحسب ما وصل الى المعام والمواقع احدهن ورواية فهو هذه  
 الثامنة بالترتيب على ان الترتيب يصح السابعة فهو بترتيب مرة ثامنة  
 قال طبيب الحيوان وغيره الا في نسخة اخرى في نسخة  
 اي اجزائه واحده هو عطف على قوله السابق وهو الكلب  
 فيقتضي انه استثنى الرابع ايضا وقوله لانه اسوا حال من الكلب يقتضي  
 انه معتب عليه ولم يرد فيه شئ من اثار العلم الا ان يحمل قوله الامانة  
 على الامم مما استثناه حقيقة او حكما فليالحق استكراهه في قاعدة  
 يسع الفرع او ان الفضل انما عطف على قوله السابق ان الاعيان اي  
 واعلم ان الفضلة في المسحوق والابيض يخرج الكبد والطحال  
 وفيه ما خرج من حب متصلب حيث لو زرع نبت ومن بيض  
 كذلك حيث لو حفر نوح نخل لا يجد خلاف لبنه فيمنع وحم  
 لم يتحمل فهو محس لان ثلثه المدة الاحالة قاله في قوله ولو اكل لحم كلب  
 لم يجز تباعه بده من خروجه وان خرج بيضه قبل استحالة فيما يظهر واقف  
 به الملقح في اذا الباطن يحمل به باحرف فان ثقله فان استحقاقه فليست  
 والابيض كما في شئ من العدة وهي الخفافحة الصدر ووجهه باحد  
 عطف على دم وكأمره ما في المدة واما نفس الجدة فتخرج ان  
 كانت من مزي الدباد فيفتح الزاوي العجز وكيفية الموحدة وطهارة  
 مطوع بها والنفوس عن قليل شعريه ممتد بها على انه عوف سور يري  
 كذكره في قلوبها واما المسك اي غير التركي كما ذكره لان التركي  
 من دم يخرج من قرح العزاد كحصى فهو جرد وفاربه بالمرور  
 طاهرة اذا انفصلت حال الحياة او من مركاة وواحتمالا والا

منجبة كما فيها خراج بضم الحاء وكيفية الراعي الافصح فيقول السديدها على  
 مقابلة سرية الطبية او من نوع من النبا محض من رين معين باقية  
 من افعى بلاد الترك تسمى نبتة تسمى ثنائيتي فوقيتين اولاهما مقنونة  
 بينهما موحدة متحدة بوزن سكر كما في شرح الشفا من قال انه يحس  
 صنيف انه ظاهر ممتد ولفظه اي يرميه من غير ان يتعلمه  
 حيوان البحر والافجج لانه في ورد الرونة وكان رنة حار كما قاله  
 في الفجج ولكن اللفظ عام بعب المعلى اي يبدروا له في فقة  
 على وهو انه كان كثير المزي فاستحي ان يسأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن حكمه لئلا يثبت منه فقال للمقداد بن الاسود اسألني رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فانه فقال له فليقل ذكره ثم ليؤصا ولبن ما لا يؤكل  
 الا باحد عطف على قوله كدم فهو من الجاسان غير لبن الادمي اي  
 والملك واجني على ما بحث فليحذر شوبري لئلا يخالص اي من حرة الدم  
 وقد اراه العرق وقوله سائيا اي لا يذاهب الا بفض به شارب وقوله تعالى  
 في اول الاية يخرج من لبن فرت ودم اخرج البراز عن ابن عباس ان الدابة  
 اذا اكلت العلق واستقرت كرشها طمخه فكان اسفله قردا ووسطه لبنا  
 واعلاه دما والكبد مطع عليه فيقيم الدم ويجري في العروق ويجري اللبن  
 في الصرع ويسق العرق في الكرش وحده اه ففتح الباري للبن المني من  
 الامسيان وللبن الذكر والصغيرة اي وادله يمكن سق من لبن  
 وهذا الخلق الذي اخرج مما لا يمكن بلوغه حيث حكوا الجاسان وذلك  
 ان اللبن يصلح هذا الولد والمخ فالد لا يكون اصلا للمولاد  
 ومنها ما لا يتحمل الا هو معا بل قوله السابق فان الفضل انما يحل  
 في باطن الحيوان وهو محس والعلقة مبتدأ من الدم الاولي من  
 المخ والمضنة ويحم كلها ولو من حيوان المأكور بخلاف الحرس  
 من المأكور انه يخط الدم ويوطئ العرق اي اذ خرج من محل جبهه  
 فان خرجت من محل لا يجب عنه فلو نجبة ورايت خط المبدأ والعلم



ان الرطوبة على ثلاثة قسام طاهرة قطرة والمائية مما يظهر من السراة  
 عند فمها قد سبها وطاهرة على الاصح وهي ما يميل اليها ذكر الحجام  
 وجنة وهي ما وراد ذلك لكون هذه الاقسام الثلاثة في فرج الادمية  
 لا في فرج البرية وهو المعروف بالشاهد لان الهيمة ليس لها الاسفد واحد  
 للبول والجمع لكن كيف هذا مع قولهم رطوبة الفرج من حيوان طاهر  
 راجع للعلة والصفة ورطوبة الفرج قال طاهرة خيرة عن الثلاثة  
 الاشياء هو متيقن من الاستحالة والتغير لا في ليس في محله  
 اذ تقدم منه المك واللبق والمعلقة والمصفى وغير ذلك الا ان يقال  
 ان الكلام هنا فيما يمكن فيه مع الانسان في ما قال في نفسها اي  
 من غير مصاحبة عين لها حين خلقها سوا طرحة او لا فان قيل بالطرحة  
 في كلامه لا معنوم له ومن الذين ما كلل فيها من رطوبة شمس التي فيها ومنها  
 ما تكون من الدن فوقها تغير عليها بانفسها بان كاه يجرى في الدن مثلا  
 اما ما كان فليسا بانفسها فلا يصير ولا يصير بغير ريشة الاحتراز هذه  
 منه ولا يصير في عليها ما يتجرعها ولو من غير حبها كبسيد وعسل  
 وسكره قال بطرح اي مصاحبة الفعل ليس قيدا كما مر وان نقلت  
 اخ وهذا النقل مكروه على العمدة قال يولد في وما جسد هو من  
 باب علم يعلم وهو يتروغ وتظهر الحاسات الثلاث يولد كالبول قيد  
 والصبي اي الذي قد تان ولديك او غير لبن للتقدي قيد ثالث  
 وقيل معنى حولين راجع فخرج بالبول بقية فضلا من كالتقوي والصبي الانثى  
 والجنين وبما بعده من بلوغ حولين مطلقا ومن تقدي في غير اللبن لا لاصلاح  
 فيقال في جميع ذلك ودخل في اللبن ما لو كان من مغلظ فيقو النضج وكا  
 في اللبن قسمة لبن امد لا غيرهما ولا غير اللبن كالسمن والجبني قال  
 نضج بالحق المهمة او المجرى بان يغير المحل بالما فير سيلان بعد ازاله لوصافه  
 من قمع او لون او رخ فلا بد من تخفيفه او غيره حتى لا يمتزج رطوبته قال  
 ان كانت الحاسة حكيمة هذا يقتضي اذهب التفصيل حاص

بالحاسة

بالحاسة المتوسطة وليس كذلك قيل المراد بالسيلان جريانه على  
 ذلك المحل لا انفصالها عنه قال بعد زوال عينا اي جرمها قال  
 عند زواله اي بحيث لا يزول بالمبالغة بخلافه والفرق في سوا ذلك  
 الارض والثوب والانا وسواها لبقا الدكية ام هو رملي بالحرف وقوله  
 اي بحيث لا يزول بخلافه الناقية فيما رايه من النخ الصحيحة فما في حاشية  
 الاجويد بالستاقها كيقا لا وعلم منه الفرق بين العبر والمقدرا  
 قال بقدر لا يزول الا بالعصم والقدر ان لا يزول بالمبالغة بخلافه  
 والفرق في قطع اذ التقدر انزاله عن عهده واذ قد رطبها بعد ذلك  
 وجب ولا تكرر اعادة ما مضى حالة العذر رطب العبد والرخ واللون  
 اذ اهرن اناله ظهر المحل ولا يجب بعد القدرة وكب الاستغناء في  
 الازالة في جميع ذلك باسنان او نحوه ان توقفت على ذلك والا  
 كما في الرمي كقوله الدم اي ولو من مغلظ  
 له وانه وكفى في عسره فقصه ثلاث مرات فاكتر من الاستغناء قال محل واحد  
 اي من الحاسة واحدة ان كان اي القليل قد ذكرنا بعده من الاطمار  
 في محل الا فمار قال بل تغير اي وبلا زيادة ورن بعد اعيان رما يتشرب  
 المفضول من الما قال فروع هي تسمية احدى في نظير المصروع  
 محتجج بانها في نظير الارض تاكلها في نظير اللبن رابعها في نظير اللبن  
 السقي بما جسد والحم الطيوخ بما جسد مسها في نظير الزبيب ما دها  
 في الاكتمال بطهر بمحل الحاسة مؤنوب تحس لعدم سرية الحاسة  
 سابعها في تقدير نظير الدهن وغيره من الناقية غير لما لا منها في نظير  
 العلم ولم يرد المصروع هذا محله في الحاسة الفاء فيما مر ولا حاجة  
 اليه هنا لان المتغير من الفاء الا ان كان المصغ جرم كما يدله ما بعده قال  
 ولا حاجة اليه هنا اي لانه اذا كان المصغ جرم كما يدله ما بعده  
 قال مجرد مؤنوب كما هو فرض المسئلة لا يريد ورد الثوب بالمصغ اه  
 على موضع نحو بود اي بعد حفاة وتشر به جرة او نحوها حيث لا يتفرق



رطوبة تفضل قال في معنى قوله في عينه بخلاف مجرد البولة  
 واللبان في الصود غير المحرق وقوله في حرقته وبعده فيه نظر  
 لم يظهر في الاستحسان في بناء الماحد وقرنتها والشرع عليه ولو  
 مع رطوبة والملافة عليه وتلك اولى الحرف المحو نظمت بالروت والروا  
 فزع لو نجد الجين مع مشددة الزلعة مثلا لم يعارضه بالفعل ويظهر  
 الجبر حين وصل المال او وصل اليه الشئ اه قال كالحق في اي الذي  
 عجز بالبول كاذب في الرقص اما لو صار العجز في ما ليس كالحق في الكافة فلا يظهر  
 اه اج ورايت بخط من الحقائق كالحق في الجاهل فانه يظهر نص الما عليه  
 اما الكاذب فلا يظهر بذلك كونه علة اي ولا يحتاج الى نسخ الكين وقلنا  
 المحم باءا قال في الرقص واستكمل الاكفا فبطل هذا المكين بعد  
 الاكفا بدو الاجر واجب باذ الانتفاع به ثمة من غير ملازمة  
 له فلا حاجة للحكم بظهور الاكفا فبطل ظاهرها وبصرح في ان ما في صلاة  
 اخوف من غير اتصال الى الله بخلاف الكين اذ لا يمان الانتفاع بها الا بملا  
 يستما جمل او نحوه فحقيقة وقال بعضهم مراد القائل بظهور باطنها الاكفا  
 بطل ظاهرها وبصرح في ان ما في صلاة الخوف فقال ظهوره وادله  
 بصل المال باطنها فقد رايصله اليه ففزع عنه الزبيبة كبر الراي  
 ثم رة وحقية ساكنة ثم موحدة وهو من جامد فلا يجب بوصفه  
 في جسد الام رطوبة قال ووعقب عمره اي وان لم يجب ما يعم  
 كل وابن طابع ووصايا ولا سربا اي من غير المال الى الما  
 مجرد موره على الغم يظهر المحل ويصير الما مستقلا فيكون ذنبا بالعتق  
 وهو جائز مع الكراهة الكلا لحياسة وهو حرام في جميع  
 ما ذكر في هذا الما في اسيان في فضل الجاسم مع زيادة قدر لا يكره غيره  
 ولا يفتق ذلك بالكلية لانه ليس من التزين الذي يباح لهما في شي  
 في اليه الذهب اجم ان الكفا والكس وادى ما يوضع فيه الشئ والاواني  
 جمع اجم وكثير من الناس يظن ان الالية مفردة وقوله في صحاحها جمع

صفحة وهي دون المقتة وانما المدين نظر الا فراد المتخذ من كل منهما او هو واج  
 للمقتة واهل حرمه صحاح الذهب بالاولي وثيقا من عاير الاكل والشرع عليهما  
 اي من باقي وجوه الاستحلال ولو كان الاستحلال على غير ما لو كان كانه ذكبه على راس  
 واستحل السفل فيما يصلح له كما شمل اطلاقه في الجبر وفي الحديث ان الله  
 المية في ارضه وهي قلوب عباده الصالحين واجبة اليه واصفاها واصليها قال  
 على رضى الله عنه اصلها في الدين واصفاها في الدين وارتقاء على المسلمين  
 رجالي على التخيير ودخل في الاواني طبقات الكبرياء والمقتة حرمه خلافا لصاحب  
 الكاف حيث قال في حواشيهم من عدم اجوار حرمه الاستحلال في الفعل واخذ  
 الاجرة على الصفة وعدم العزم على الكاسر على الولي ليس بقيد بل قال في  
 مثله او المراد به من يولي فعل ذلك ولو اجابا بمسقط بقوم الذين المم  
 والعين الا ان الذي يجعل فيه السقوط بفتح السين وهو ولد وابيب في الاقف  
 جمل بضم اوله من خلل وفي جعل الخلال من الانا مسامحة بخلاف الممثل  
 جمل الممثل فبعد ان هذا الاعتبار وقد يقال في اجم جمل ما بين الانسان  
 من انرا الطعام تنبيه قد عرف ان الخلال بالخطا المعية والاعبياء يبدون  
 هاتين جرد جلا بجر اجيم فياج اسئلة الى انها احاجة فبعده  
 بحرم وجب كره وكريم البول كولايشكل ذلك جمل الاستحلال بها لان  
 الكلام ثم في قطعة ذهب او فضة لا في ما طبع وهي منها ذلك كالانا منها منها  
 للبول ثم في اتحادها اي في تجارة او نحوها قد وظهر كلام الشارح  
 الاطلاق ويفرق بينهما وبين اخير لانها ممنوعة من استعمالها لكل احد ولا كذلك  
 الحدير وكل اسما لكل انا طاهر هذه النسخة هي الملائمة لقوله ان  
 ما هذا ذلك والنسخة المخرج عليها المبادي هي وكوز اسما العيونها  
 من الاواني وهي لا تناسب قوله ان ما هذا ذلك كما لا يخفى هذا وانما في الله  
 كل من حيث الطهارة وان حرم الخو غصب او احترام جلد ادي ولو مهدرا  
 كربي وخام فيه تخرجوا راخام من فقه رجل ومطاف لامرأة  
 بالنفذ متعلق بوجه او صدي بفتح الدال فانه حصل في مقتوله



ابن حجر وظاهره ان الحريم في الصدقة فحرم من تصيف الفقير انما هو  
 الحريم انما هو في الخوة حمود التصيف وان لم يحصل خيلا وكسر قلوب  
 العفر اقسام واما بالضم من الاحتياط ما هو من الخيل وهو المتببه  
 بنسبه الخمار الخيل في صورة من هو عظمه من كبره وحرم عونه سقف  
 البيت ومنه الكعبة والسجد رما والجدران والسقف ليس بقيد بل منسب  
 تزيين في موضع من الذهب او فضة فيجوز والكسوة العرفه حرام  
 والتجدي في كمال السواد المتخذ لم يرد فيه في اي شيء فلا ينافي انه  
 يكره تغليس الذاد دون تغليس الصفة ودون المتخذ من طبيب غير رفع  
 كصدور وما صب الحاصل الصور اما ان تكون كبيرة او صغيرة  
 وكل منها اما لرنية او طاحنة او بعضها لرنية وبعضها طاحنة هي صور  
 صور تان محترقات وهما الكبيرة كلهما لرنية او بعضها لرنية وبعضها  
 لرنية والثالثة لا رنية فيها وهي الصغيرة طاحنة وتكره في الباقية وهي  
 الصغيرة كلهما لرنية او بعضها لرنية وبعضها طاحنة والكبيره التي كلها طاحنة  
 واصل الصفة ما يصح به خلل الانا والارادة هما الامم واد استوجب غالب  
 الانا صفة توسع انما تبطل المباح بصف صفة على المعنود المطلق  
 اذا كثر ما يكون مصدرا وهو واحد واخاري على الفعل واما هذا فهو اسم  
 على لان الصفة هي الصفة التي اصلها الانا قدح رسول الله وذكر  
 الفزطية في مختصر الجارية قال ابو عبد الله البخاري رايته هذا الفذح بالجر  
 وشربت منه وكذا اشترى من ميراث النظر ان السب بما يايه الفذح هو  
 الجارية طاحنة ومنه الصفة للحاجة ما لو عمت جميع الانا وهو كذلك والقول  
 بانها لا تتعمم فيه ممنوع فلو اجتمع في الانا صفتان صار لرنية فان كان  
 المجموع قد رتبة كبيرة حرمه كبره لعل على حذف مضاف في كفة  
 غيره وكبرها في الصفة العرف هو ما السقرة المقول  
 وتلقه الطباع السليمة بالقبول وبالظاهر ايم وخرج بالظاهر  
 الجند في غير الملقط اما الملقط فيجوز مطلقا كما قيل اي ان صحبه

تفتح

تفتح والافلا يحرم بل يكره فقط مع الجفاف ويكون الاسعار ملروها  
 فزوع هي ثلاثة الاول في سمر الدرام في الانا فيجوز فيه تفصيل الصفة  
 الثالث في السجدة اولى المشركون وما يجر جلودهم وتجو ذلك الثالث في اولى  
 مدني الحرة والعقابين اي الجزارين الذين لا يجترؤن عن الخامسة  
 فيه التفصيل السابق فيجوز في الذهب مطلقا وفي العفنة كما تقدم  
 والدناليه كذا في بعض النسخ وسقوطها اولى لان الدناليه كصفة الذهب  
 حرام مطلقا بل تفصيل على الراجح فلا يحرم منه في عدم الحرمة فتح الغ  
 لما تار من ميزان الكعبة وان قصده الا ان قرب منه حيث يهد سكر  
 كما فعله ان قاسم غورم ومنه في حاشية زوكا ابن خرازم لا يحرم وان  
 سد بعد على نزع فيه اج من مراده بفتح الهم والراي فزيرة كبره  
 في ادفعها من جلد غيرها وبيع ايضا الطيحة والمراد بها الطرق الذي  
 يحمل فيه الماكاد واية والجمع المداود من الزيادة فالعلم باليدة والاصل  
 الجوار اي ترجيحها للاصل اي في حقيقتها  
 وحكم السواله والامان الذي تباكدها والصب ذكر ثلاثة احكام نذبه بكل  
 حالة وكراهته للصيام بعد الرواؤنا كده في ثلاثة احوال وراوالتاج  
 ما يل منها نذب كونه في عرض الاسنان وتزليب الله وقطعه باليمين  
 في عني في الغ وفوالديه وهو من الذراع القديمة وكان واجبا وحقه صل  
 الله عليه وسلم وذكره هلاله الله للسطر برعدا الحكد القدر الطاهر  
 والذي قبله الله للسطر برعدا الحكد وقد مر على الوصو انارة الواجبه  
 من النما المقدمه عليه المطلوبة له وذكره في الخبر برعدا للفتح في  
 سنن الصلاة لما قيل انه فيها اكد للخلاف في وجوبه لها فقد حكم عن داود  
 انه اوجبه ولم يبطل الصلاة بتركه وعن اسحاق ابن راهويه انه واجب  
 وتركه عدا يبطل الصلاة كقولنا في المذهب وهذا النقل عن اسحاق  
 غير معروف ولا يصح عنه انه هو السواك بطلان على الفعل وعلى الله وعليها  
 معا ويجوز تذكيره ونائيه والواو في قولنا الم والسواك لا سينا ف

٧  
 ٨



من ان اذا من صدره اجوري خلافا قال لغة الله والملة  
اي يطلق عليه ما سويدين او حتمين كما روي وكوه من كل حذ ظاهر كما  
سياتي في الاسناد الاول في المثل ما لا ينسب له لانه هاد النقيض  
قد يفتقر هذا ان النسبة على اذهاب النقيض وبنافيه قول ابن حجر واقوله  
مرة الا ان كان لتغير فلا بد من ان النسبة في نظير وكما في الاكثارية فيه ايضا  
لانما محتملة ويجوز بان قوله لانه هاد بيان حكمه شرعية فلا ينافي ان  
اصل النسبة لا يتوقف على ذلك سحاب اي بالنسبة لنا اماله عليه  
الصلوة والسلام كما ذواجا كما مطلقا كلفه اراد به عموم الاوقات  
اي وقت كان والمناسب لكلام المصنف في عموم الاحوال والاستثناء في كلام  
المصنف مطلق لان المشتكى من الاحوال هي حاله وهي ما عليه الشخص من حيز  
او شر وبعد الزمان مخصوص من ليس من احوال الشخص والاستثناء  
في كلام المصنف مطلق وقد يجاب به ان المصنف في الكلام حذف في علمه المصنف  
والاصل في كل حال و زمان اذ وكل انما اشار اليه بقوله مطلقا عن  
كبد اية وسط كبره تزيها ان استأذ بنفسه فان سوكه مكلف غيره  
بغير اذنه حرم عليه على نظير ان الدم الشهيد فيها فاذا اراد غيره حرم  
واذا اراد بنفسه كان حرجا مطلقا بونه من قال اذنه من مان قال بعضهم  
او اراد بغيره بونه بنفسه كرامة وفيه نظر قاله ليس مكلفا حتى يحكم عليه الكراهة  
فان قلت ما الفرق بين هذين وبين عدم الكراهة في ارادة ما الظاهرة ونزاع  
ما التيم ونزاع الجهاد ومداد العلم بل هو خلاف الاول اجيب بانها  
توصف بالطبيعية بل لا فضلية بخلاف هذين خلوف في الصائم اذ  
هو بغير الحاقه ان حجر وفهم الفقه شاذة وقال غيره فمحمدا حذا انه في  
ومحرا الكراهة اذ اراد بالاسواق بخلاف ان النسبة في سواها كما صعبه  
الحسنه على القول بانها لا يحصل الا سببا بخلافه اذ من عتقوله  
بخلاف اهاج اطيع عند الله كاي اطيع من ربح السك المطلوب  
في يوم الجمعة والعيد في اي اكرتوا باقلا يرد ان الشتم محيل عليه

تعالى

تعالى لا يكره له السواك ضعيف والمعتمد الكراهة لمن لم ينسب اليه ليللا وتلك الملة  
لم ينسب اليه لان كلامهما في حكم الصائم لاستماع كفا طيب المصنف ان في  
اختصاصها اي الكراهة فكله للمواصل قبل الرد اي وبعد العجز قزوت  
الكراهة بالغروب ونقود بالعجز وهذا هو المعتمد الله لا يكره له السواك  
وهو كذا للمعتمد وعبارة في الرمي نعم ان تغيره في نحو نعم ان تغيره في نحو  
نوم استأذ لا رتبة كما افق به العوالده في قوله لا اجوري كذا عبارة  
الرمي في في قاصية بالكراهة تطر فلا تغيره على ان قيل ان الشيطان  
يركب على الداء وسن ان يحمله فوق خضره واهما سد وخت بقية اصابعه  
قال لانه وهو ما حول الانسان لهائي وهو اللحية المستطبة في  
افقعه بعد الخلف قال المصنف اذ اشار المصنف بذلك الى انه لا اصل  
له في النسبة بخصوصه وان كان داخل في عموم طلب الداء في اجوري فكل  
حزن اي ظاهره وفاقا للمصنف وخلافه لان حرجا في قوله كذا المحسن  
ولو من مغلط وردت عليه المسئلة والسلام السواك معبرة للنعم وهذا  
مخبره لكنه اجاب بان المداد الظاهرة القوية يزيل الفاح اي صفرة  
الاسنان وان ينوي به السند اذ لم يكن في من عبادة والاراك  
اولى اذ داخل ان الاول الاراك ثم جريد الخلد ثم الزيتون ثم غيره مما  
له ربح طيب ثم غير العيدان والربط منها اول من اليابس على المعتمد وغير  
المندي اول من المندي والمندي بالما اول من المندي بغيره كما ورد في قوله  
وقوله الربط اذ يقتضيه ان الربط اول من اليابس ولو مندي وهو  
خلاف كلام الشارع فالمعتمد ان الاول اليابس المندي بالما في ما ورد  
فغيره كالربط فاليابس غير المندي فالربط احران ضعيف لانها  
لا تسمى سواك عرفا والذراع عتده مرف في هذه المسئلة لا يكره الاصب  
الغير المصقلة الحسنه بشرط ان يكون حيا فخرج اصبع نفسه والمنفلة  
والساعة واصبع الميت من بين نفسه في اي ويذهب الى الوسط  
ثم الالب ويذهب الى اي احوال بالمعنى ان اصل كذا من النعم



في نسخة النيان وترجم وهو تريح الشعر راحة ليت يقيد بها  
 اللون كقوة الاسنان والطعم وفيه تغيير بالغ دون السر بذهبه لغير من لا  
 سواه وهو كذا في الامر هو الكون في الطوبى كنوم بضم المنة  
 وفي بعض النسخ كنوم بالنون والكل في ربح الخ عطف تمام على خاص ان قري  
 بالمنة وتاليها عند القيام اي الميطة من النوم اي وان لم يتغير فيه  
 حتى يغير ما تقدم قال قد لا وهذا او ما قبله من الصائم وغيره اي  
 بذلك وقيل الصوم المثل الى الصلاة وهو في الناميا بمثل قلل  
 وبين سجدة التلاوة والشكر من السجدة وانما كالتلاوة  
 لولا ان شاء ان لا يخفى ان هذا الحديث مما اشكل على ما اشتهر من  
 معنى لولا وهو امتناع الشارع لوجود الاول ولو لا ذلك لكانت  
 امتنع الاكرام لوجود زيد اذ في هذا المعنى نصير معاد الحديث امتناع الا  
 مروءة وجوده وجود الثقة مع ان الثقة لم توجد ولا مروءة اي  
 وجد ما يدعي عليه وهو ان ترغيب الشارع في شيء يدعي عليه واحد  
 يدعي على الترغيب في ذلك وقد اشار الى بعض النسخ في الجواب بقوله اي  
 امر اجاب بدليل الرواية الاخرى لو ضمت عليهم السواك فامتنع الامر  
 ايجابا لا مطلقا الامر ولا بد من مراعاة متناقض محذوف وهو مخافة ان  
 انشأ فالوجود مخافة الثقة لانفس الثقة والمندوم الامر الاجابي  
 فامتنع الامر ايجابا لوجود مخافة الثقة فكما ان بوار الخ يخرج ان  
 السواك بعد رجا وثلاثين ركة وفي رواية ركة تسواك بعد تسعين  
 ركة ويلزم على كل منهما زيادة فضل عن فضل الجماعة اي ما فرض كفاية  
 فادبهم ولا مانع من فقد فضل السنة على الفرع لبعض الافراد كابتدأ  
 السلام ورفعه في روافقهم اذ درجا في الجماعة وان كان حيا او ساعيا  
 وعشرين اكرام اعظم من غيرها وم فلا يقدرا ان افضل من الجماعة وقال  
 المرحوم وهذا يجوز على ما اذا اوقعت الصلاة في جماعة يسواك في مقابلة  
 صلاة خالصة عنها وكما ثبتا كذا في اشار الى ان نصيب المم بالمواضع

الثلاثة غير مراد وكان اسقاط لفظ الثلاث ولعله راعى الحرف فاسم للوصف  
 اي وللعمل فلو كانت للوصف لطلوب للعمل نظر او طلبه لكل منهما اولا  
 لغزبه من الاول والثاني لا يبين العمل المذكور في العمل بوجه قد رسم  
 المجتهد الاول وفاقا للمرجع وخلافه غيره كان عبد الحق قال بالثلاثة ا ج  
 وحله اي يحمل طلبه الذي هو الاكل الذي لا يحتاج منه الوضوء بعد الشروع  
 في عمل الكفين كالسنة والسمية فلا يحتاج اليه بين كلهم هذا وبين كلام الفاضل  
 المذكور في كلام ابن الصلاح بالنظر للاكل وكلام الفاضل بالنظر لاصل  
 السنة وقراءة قرآن اي قبل الاستعاذة ولو لم يكن هذا  
 مكررا مع ما مر فان المراد هنا لارادة نوم وهناك بعد النوم ولدخول  
 منزلة اجماع الصغير كاذن الله عليه وسلم اذ ادخل بيته بدأ بالسواك  
 قال الحائري لاجل السلام على اهله فان السلام اسم تزيين فاسعمل السواك  
 للتأنيب به او لطيب فم تزيين روحه وبين انهم عند خروجه منه  
 عند الاختصار اي في المرفوع لنفسه وبغيره ويقال له اي السواك  
 مطلقا لكن ظم هذه العبارة بغير شرح الروض ان السهميل يعني على  
 السواك عند الاختصار لكن في سبط الانوار عدم التقييد بذلك فيحمل  
 الاطلاق ويحمل انه مصور بما اذا ساك وهو مختصر قبل وقت  
 الخوف كما في السبب للحرام قبل الاحرام من قول السواك التي  
 اوصلها بعضهم الى سبع وسبعين خصله وهو على العكس من الحقيقة  
 التي ذكروها فيها ما ية وعشرين مرة منها التهادية عند الموت والقيام  
 بالله تعالى ومنها فاد العمل وبين التخليل اي تخليل الاسنان  
 اي ازالة ما بينهما بالخلل من اثر الطعام او غيره وهو ما من من تسويهما  
 هو اسم مصدر ران اخذ من الوضوء  
 الذي هو مصدر روضا ما اذا اخذ من وضوء هو مصدر وليس من خصوصيات  
 هذه الامة بالخاص بها المرة والتحمل وبفتحها اي ولا خصوصية  
 للوضوء هذه بل هي خارجة فيما كان على وزن فصول هو وسجود

في

ت



عن الخ يوضاه اي بالفتا اي يهيئ للوضوء لا كالبحر وهو اي لغة  
 ما هو ذنبا في الدنوب اي الصغائر لانها الخ كغيرها الوضوء وهو  
 تقيد بوضوء صنيف وانما التقيد بالوضوء لان الصلاة متاجات للرب تعالى  
 فطلب التظيف لها وانما اخص الدرس بالشرح لانه غالبا في التوقيف بادني  
 طهارة وخفت الاعضا الاربعة لذلك لانها مثل الكتاب اخطايا اولاد  
 آدم من الشجرة برجله وتناول منها بيده وكل بعد من راسه ورثنا  
 مع وجود الصلوات الخمس ليل الا ساقط الاربعة سنة وكانت  
 واجبا للصلاة ثم نسخ ذلك ووجه التبراهيم في سببه اوجه  
 لوقا خلاف فكان اولادهم قال وتالها ما اي احدثوا والقيام لمحو  
 الصلاة وبترط مع ذلك الانقطاع فوجه مجموع امرين احدث بشرط الا  
 نقطاع والقيام في الصلاة ولم يفعلها فترطه الذي عشر  
 وكذا الفعل باجر بتعد برضا في محذوف اي وكذا شرط الفعل  
 وبالرفع في ان مبتدأ خبره ما قبله وما مطلق مع ما عطف عليه خبر الاول  
 اي فترطه ما مطلق والفعل كذلك ومعرفة المطلق ولو  
 ظاهرا هذا انما هو لترط عن الاستباه لا مطلقا انه اذا لم يكن اسبابه  
 كغير السقيح بالاطلاق ولا يترط فيه وعدم الحائيل كدهن جامد  
 اما المايه فانه لا يمتنع من الماء المصنوع وان لم يثبت عليه وثوقه لو انزلت  
 لم يلتمس محلها وكوسخ تحت اظافره وغبارها عمو لا عرف بجعل عليه  
 وقوله العقائد انما الوسخ على المصنوع لا يمتنع من الوضوء ولا التمس  
 بالمد يمين وضوءه فيما اذا صار حرا من البدن لا من فضله عنه  
 وجرى الما على المصنوع وان لم يتغير الخو تشرب المثل سم وكونها  
 كالنمل لدخول ملكه لغير حاج ومعتد وكما العبد ومن ذلك  
 لوقا فرج كان الم بدوام السيرة اي حكما ومعرفة كيفية الوضوء  
 اي بان لا يقصد بوضوء معين فقلنا كذا شرح به الرماي معرفة الكيفية وقد  
 نفا هذا قد رزقنا على معرفتنا لان الانسان قد يعرف الكيفية من حيث

الصورة ولا يعرف وصفها من وجود وغيره فكان الظاهر ان لا يرد على معرفتها ان لا  
 يقصد بوضوء فقلنا تامل وان قيل مع المصنوع جزء كرده الرطل بانه بالركن  
 السند وكذلك قوله وتحققا المتقني ان بانه ليس شرط بل عند التيقن اي  
 كاسياني في كلامه وكذا قوله وان قيل مع المصنوع ماء ومشتبه برده ايهم  
 بانه بالركن السند حيث اوجب اليه حسيه تقيد لانه فيدق المحقق وهم  
 رجوع للاستحسان فيحتاج اليه اذا كان حدثا الدائم رجحا اذا كان متغيرا  
 منه وبين الوضوء والصلاة ايض وهذا في سلسل كوالبود كالمذي بما  
 سلسل في الواجب عليه الموالاة بين افعال الوضوء وبين الصلاة لا بين  
 الاستحسان وبين الوضوء سم وفروقه الوضوء اي ولو كان الوضوء  
 مبدئا اي اركانه اذا الفرض والركن بمعنى وانما الفرض هنا وفي الصلاة  
 مع الاركان لعلنا انما نغفر تقريبا فاعاد الصلاة كانت حقيقة واحدة  
 مركبة من اجزاء سب عدا جازاها ان كانا بخلاف الوضوء لان كل فعل منه  
 كمال الوجه متقل بنفسه فلا تتركب ستة اربعة بنص القرآن وانما  
 بالسنة خبر فروضه فان قيل دلالة الالهام كماله يحكموم فيها على كافر  
 فرد مطا بقوه هو فاسد لانه يقتضي انقسام كل واحد الى ستة خصوص ما وقد  
 قيل ان افراد اجمع مجموع فيجتمع ستة وثلاثون يقال في الجواب ان القاعدة  
 اعلمية او ان محل ذلك ما لم ينع فربما على ارادة التجميع كما في قولهم رجال البلد  
 يحملون الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المصنف كغيره ههنا من هذا  
 القبيل طهارة ضرورة ان لا يقاس عليها وقد يقال كونها طهارة ضرورة  
 او غير ضرورة لا تدخل في الرتبة وعدمها فالاول في الفرق بان الماء ما كان غير  
 خاص بطهارة احدث لم يعد ركنا خلافا للترادف قال من ولا يرد استواء  
 اي الترادف في الجاسه المقلطة لانه انما للترادف فيها شرط لا شرط لان  
 المطهر انما بشرط مرجح بالترادف او ما قول بعضهم ان هذا الترادف كما لا ينبغي  
 لانه الموالاة جسم والمفعول عرض والجسم لا يكون جزءا من العرض فهو  
 ساقط لان الركن السواء وتعاظمه لانه اذا تعلق الاحكام بما هو فاعل



المكلف لا الاعيان التي هي اللفظ القاسم لان الواقع وهو السبب المترتب  
 عليه المنع وذلك في الحكم كحكمة الصلاة او غيرها كالطواف كما اشار  
 اليه بالمكاف ونوعا من الحكم عاينه لرفع اشارة الى ان المنع رافعه  
 لا يمنع فاقى به دفعه انه كان يمنع من رفعه لا رافعه فاذا نواه اي رفعه الحكم فقد توفى  
 المقصود وان كان لا يشترط في رفعه احدث اذ اذنه رفعه الحكم لا ينافي اللفظ  
 عند الاطلاق اليه سواء توفى رفعه جميع احداه ام بعضها وان توفى بغيره بخلاف  
 ما لو توفى رفعه بعض حدثه فانه لا يمنع فقد توفى المقصود اي بغير هذه  
 الصيغة كما لم يحوي لان المقصود هو زوال مانع الصلاة وكونها في رفعه  
 احدثا في حكمه ما توفى به بغير صيغته وظاهره انه لا يجب عليه ملاحظة  
 السواء الثاني ايضا مخصوصة بخلافه لوقا لثبوت الوضوء قائل كان  
 بالوحدانية بمائتي ليس قد احدث لو توفى ما لم يأت منه كمية رفع حدث  
 الخوض في حق الرجل عا لظا فانه لا يمنع ان الشك بان اللفظ سدي سفل  
 الفكر بمهوود وهذا ليس بمهوود في حق الرجل واجب بما اذا كان حائرا  
 وانضم بالذكورة وادفع حدث البول فيسقط فله حدث الخوض  
 فالاول كاللفظ من الصوم الى الصلاة فان الصوم لا يقطع فصدده فيمنع  
 المفروض جملة وتعيينه يكون عن نذر او قضاء فعليه التوفى به تفصيلا فاذا  
 اخطأه بغيره من صلاة الصلاة وقوله كاللفظ في تعيين الامام قال  
 القدوة بتعيين التوفى بها من غير نظر للمنتد في به فلا يعتبر تعيينه لكن نوعه  
 واطراف حيث لا اشارة لربط صلته بصلته هي الامام كالحظاها  
 اي وتعيين احدث فان نية الوضوء كافي اما الاعمال كاي اما محبة  
 الاعمال فقول الاعمال المقيد بها من التفسير بالام والوقد يقال  
 الصحة ملوثة للعدا بها من غيرها مقارنا بلفظه اعتبارا لا وتراب  
 في الحقيقة في كل نحو الصوم والاستسقاء ونحو ما في الحقيقة مما لا معنى  
 له كالنحو اللهم الا ان يكون هذا اربعا اعتبر فيه لازم عا ليه وان كان قوله  
 حقيقيا لا يسايب ذلك او يلزم ان اللفظ في الصوم ليس ليه بل هو

عزم الكيفية للضرورة سم وحكمها الوجود اي غالبا والافضل يكون  
 مندوبة سم سم ربها اي العبارات او اطلق بخلاف الطلاق فانه  
 ان قصد التبرك او اطلق وقع والتقليد فلا اول التوفى لوقا  
 اول المبادات لكاد ام واولي وانما له يوجب المقارنة بل لم يوجبها  
 كما ياتي لعزم هذا يقتضي انه لو تكلف وراعي طلوع الفجر وقارنه  
 صحيح ذلك وتزد فيه المرحوي قال وليس مراد ابل لا بد من التقدم وعبارة  
 سم فانه قلت هل لا جواز المقارنة قلت لم يوجبها الا بما نصه هاتين  
 الخطا بالتأخير والتقدم فوجبوا التقدم احتياطا يختلف حسب  
 الابواب وبما انه ان كفيها في الوضوء استحقاقا عن الاعضاء وقصد  
 عنهما عند ماسة الناولا وجز منها في الصلاة استحقاقا صورهما  
 وانما هو هتية وقصد القاع ذلك عند او جز منها وهو تلبية  
 الاحرام فكيفيتهما الاول غيرهما في الثاني قال ابو حنيفة في المبادات بعد  
 كلام ذكره ما نصه ومن ثم اشترط هنا ما قبله الا سوي ما ياتي في الصلاة  
 من انه لا بد من قصد فعلها وان لا يكفي احدا رفس المقصد وهو الوضوء  
 او الطهارة مع العقلة عن الفعل انقسام على الوجه اولى  
 السباحة اذ قد راى في انه لا بد ان يكون الفتنر او الوضوء مما  
 يقع اذ يتبعه التاوي فلا يصح نية امرأة السباحة طلبة الجمعة  
 وهو ظم قوله كالصلاة وان قصد رفعها بذلك الوضوء كان توفى في حب  
 السباحة صلاة العيد والطواف وان قصد فعله بذلك كان  
 كان عزم وتوفى سباحة نعم ان توفى سباحة الطواف حالا وهو عزم  
 لم يصح لتلاعبه وان كان التوفى صيا لان الداد بالعرض ما لا  
 بد منه والوضوء لا بد منه لنحو الصلاة وتوفى من الصبي ومحمد اذ اراد  
 بالعرض ما ذكره والعرض على المكلف او اطلق فان اراد العرض عليه  
 بمعنى انه مخاطب به فلا يصح نية لتلاعبه فالزم وانما يصح نية من الوضوء  
 قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه لكون المراد به فعل الطهارة عند الحدث



استرط للصلاة وترط التي سمي فرضا وايم هو باعتبار ما يطري الاثري  
 اذا نوى رفع الحذن عند غل الوجع كونه ذلك مع ان حدثه لم يرتفع ذلك  
 الوقت من الامور السابقة اي نية الاستباحة وما معها من نية رفع  
 الحذن وكونها والقيا من متمد نية الرفع او الاستباحة او  
 الطهارة عن الحذن فيقتصر على نية الوضوء او فرض الوضوء ويريد به الفرض  
 من حيث هو يقطع النظر عنه او يطلق ولا يقع ان اراد ان يفرض عليه  
 فان فقد نية رفع الحذن او الاستباحة ما هو على صورة الرفع او البج  
 صحت نية ومن الوضوء المجدد وضواجب اذا حدثت حادثة عن الحذن  
 الاصغر غير ان ذلك اي قول الاستوي قال ابن العماد ان هذا  
 نأيد الكلام الاستوي هل فرضه الاول متمد فلا يطلق على غير  
 ها اي العبادان وغيرها كالسقيف والبرد ولو نوى اي مراد  
 الوضوء فهو رجوع لاصل الكلام لا يحدد الطهارة عن الحذن او  
 الطهارة الواجبة او الطهارة للحذن او لاجل الحذن او اذا فرض الطهارة  
 او الطهارة للصلاة تصدق بما بذلك في صور معللة اي علل  
 القول بعدم المجدد قد يكون ان هذا يقتضيه عدم صحة نية الطهارة  
 للصلاة تصدق بما بذلك ولكن المتمد اذا صافتها للصلاة كافية لان الطهارة  
 عن اجبت لا توقف على نية ومن ذلك في عدم الصحة ما لو نوى بوضوء به  
 الصلاة على من لا يقع الصلاة عليه كالثبيد في المعركة او ان يصل به في  
 الاوقاف المكرهه صلاة لاسبب لهما كما استوجه ابن قاسم في الصور  
 قال والعرض انه قصد تلك الصلاة التي لاسبب لهما اما اذا نوى  
 به الصلاة في الاوقاف المكرهه في الجملة كالنسيب ونحوه فمقتضا  
 فيصح في فتاويهم بالصحة فيما لو نوى به الصلاة في الاوقاف المكرهه  
 صلاة لاسبب لهما جـ سلس بوجه اللام اسم للمرض نفسه  
 وكبرها صاحب المرض وهو الشخص والمراد ههنا الاول  
 دون نية الرفع او الطهارة عن الحذن سم وعمله ان نوى الرفع العام

فان

فان نوى رفعها خاصة بالنسبة لفرضه ولو اقل فيصح خروج من خلاف  
 من وجه وهو الوجه الثالث عندنا في المسئلة وحاصله الاكتفاء بنية  
 الاستباحة دون نية الرفع تأييدها الاكتفاء بكل منهما لانها لا يكتفي  
 بواحدة منهما على الغرض هابل لا بد من الجمع بينهما وهذا الثالث  
 هو الذي روي ليكون نية الرفع للحذن السابق اي لرفع المني المذنب  
 على الحذن السابق على وقد المني لان الحذن ارتفع وخلفه حذن اخر  
 وكذا نية الاستباحة متخاذا على المحاي او نحوها اي نحو مسيلة  
 السباحة لبعض الافراد التي تقتضي الوضوء وهو الصلاة ومن  
 المصحف وحله فحونها ان ياتي بنية السباحة مقتضى الوضوء وان لم  
 يلاحظ فرد من تلك الافراد المتقدمة وهذا اي بقوله لتكون نية  
 الرفع الحذيق الخ بين مبطل وهو نية الرفع وعاره وهو نية  
 الاستباحة فلا يقع هذه النية لتقليب المانع على المتغيره والجواب  
 ما قاله الشارح وهو لتكون الخ فيما يتجه اي فان نوى ما شئت  
 فرض السباحة وما دونه او السباحة الصلاة فالتغل وما دونها  
 او الوضوء او فرض الوضوء كذلك او السباحة من المصحف او حمله  
 اقتصر على ذلك وحده متعلق بانك كما لو قطع فالتغل  
 لا يخفى ان كلامي الشبه والتشبيه له حالتان احدهما ان يتحقق ان استقرار  
 الصلاة في ذمته ونشك هل قضاه او لا ويتحقق الحذن ويشك هل  
 هل تعلموا ولا في هذه الحالة يجب عليه القضاء في الاولى والوضوء في الثانية  
 واذا انكشف الحال بانها كانت عليه وانه لم يكن ذلك والحالة  
 الثانية ان يشك هل وجب عليه الصلاة ام لا في الوقاء به ما به يكون او  
 حين القطع ثم شك هل ذلك الانقطاع قبل خروج الوقت فوجب  
 الصلاة او بعده فلم يجب فضلا عما يقع الانقطاع قبل خروج الو  
 قت فلا تجزئه وشك ههنا ما لو شك في الطهارة مع يقينه صدورها من لكن  
 شك هل احذن او لا فتوضا ثم انقضى له احذن فان الطهارة لا تكفيه



قد ذكرنا في صودق العبارة واقترع السببه وهو الصلاة على الثانية  
 ثانياً انما عليه اذ اي سبب انه كان يجوز فاشك هل انقطع جونه  
 قبل الوقت فيجاء بعده فلا وجوب اي وصو او اجبا نوي الصلاة وفي  
 الغرض اي كونه لا حظ حال كثيرة الاحرام ما يجب المقرض له ولا حظ مع ذلك  
 دفع الغرض عنه فلا حظة لذلك لا ترفع السببه المعتبرة عطف بفتح  
 القاسم باب نصر ويلزم اعادته اي اعادته ما قارن تلك السببه القاسم  
 رفعه وما بعده بان نوي نية معتبرة من بيان الوصو المعتبرة عند اعادته  
 على ما ذكرنا في خلاف نية الاعتراض اذا طرأ على نية الوصو قاهراً  
 لا نظر دون السبب والعبارة اي ان كان في اننا الوصو  
 نكسبه هذا اي ما ذكر في سببه التثريب وكلام الغرض هو الوصو  
 وهو المقتدر بل اعتمد بعضهم حصول الثواب في السبب والايام قال  
 او غيره كان ما نوي لنا صورة بطل بها الوصو بغير احدث الاهد  
 ارج وخط السبب انما يشترط في الارض بغير غير احدث بما اذا  
 لم يوالد بين افعال الوصو دايم احدث وبما اذا ارتد كواستحاضة  
 في اننا الوصو اقتدر في المم وبما سبق في السبب الاسوي على ان الردة  
 بطل وصو استحاضة وهو المقتدر وقال ابيم وجري التفصيل المذكور  
 في غير الوصو والصلاة كالصوم واجهه باخره لكن بالمقصور لا حابر  
 ان الردة بخط ثواب ما من مطلقاً لانه اي الوصو بخلاف الصلاة  
 فانه مقصود لذاته التفصيل اي انقطع باختياره فلا ثواب  
 له او بغير اختياره النبي وبه افتر شيخ الرمي في الوصو قال استحاضا  
 قال والكلام فيما يتوقف على السبب كسب الوجه بخلاف الاذاكار وكحوها  
 فيما به عليها مطلقاً اي هو الوصو والصلاة والصلاة اي والصوم  
 اي التيمم وكذا الوصو صاحب الضرورة وبما نفا كل من التيمم  
 ومصاب الضرورة كعاد الاسلام بخلاف ما بعده ولو نوي قطع  
 الوصو او فارق بطلان الصلاة كلها لانه لا يتقصد وفارق بطلان

عدم الصوم لانه من التزوك وعدم بطلان السبب لانه شديد المغلف  
 قال ما يذهب له وصو اي كان نوي الوصو لغزاة او كحوها من كل ما  
 يذهب بانه فقصده لا ياتي بالوصو الا لاجل قراءة القرآن ولا لغيره لان  
 نية الوصو كافية لرفع الحد لانه هنا على ما لا يتوقف على وصو فرفع  
 نية ان يظن بالغزاة وكحوها من كل ما يذهب له الوصو فيجوز مع  
 نية معتبرة كان نوي سباحة الصلاة وغزاة القرآن او الحديث  
 يسوغ ان يكون معتد في الفتاوى فتاوى شيخ الشهاب الرمي  
 ولما روي من يقرض له اي من المصنفين وما ذكره من التفصيل هو المقتدر  
 وهو ان نوي ما يذهب له الوصو وحده لم يصح اوسع ما يتوقف على  
 الوصو مع روع اي ثلاثة لو نوي احداً بان قال هذا  
 المفظ وهو قوله نوي الوصو لا اصلي به ولا اصلي قاله لا يصح بخلاف  
 ما لو قال نوي الوصو لا اصلي به المظهر ولا اصلي به المصغر قاله لا يصح  
 وله ان يصيابه ما من الصلوات بمكان نجس او نجاسة غير مقننة  
 عنها الثانية والثالثة اي في طهارة واعتقاده لا الواقع بل هذه  
 او لعدم نظير الوصو اذ لا يقال ثانية ولا ثالثة حتى تم الاولى او  
 يقال ثانية وثالثة بحسب الصورة وان كانت هي الاولى في نفس الامر  
 لسيادة اي الوصو او الفل اي بان يسي ان نوي او اعتل  
 قاعاد الوصو او الفل الذي عليه وجهه انه في السبب انما لرفع  
 احدث بخلاف التجديد في تجديد وصو تحية هذا الوصو بخلاف  
 يجوز لعدم تمام الاول فيقال المم التي فيها ويجازي من حيث  
 الاعتدال لانه اذا عمل ثانياً قبل السبب حرم عليه وعند بعضه مع  
 او عمل احداً ولو شعر اخرج عن حد الوجه وباطن شعر كفيف  
 لدخوله في حد الوجه بخلاف جواب الداس ولا يجوز في السبب بها وان  
 وحيفه ثانياً بخلاف ما في حاشية قاله من انه لا يجوز فيها باطن  
 الشعر الكثيف قال شيخنا في يظهر انه لو قص الشعر الذي نوي







ذلك بل ولا يجب على باطن العين ان يفهم صرح لكراهته لظرفه ان  
 لونه الظر ومقتضاه الحمة ان تحققت الضرر ان تجس ولم يصح  
 ط ماق العين كذا الخط اتم والذي يخط الجوهري يوق العين طرفها  
 من ايدى الانف والمخاط طرفها الذي الاذن والمخاط بالفتح واما بالكر  
 فالصدر مروي والماق للموق الراس الذي في الصباح والصباح  
 والماقوس الراس بالتحريك اي بلا الف وسخ يجمع في الموق ما يمنع  
 وصول الماء الى الاغذية التي تغذيها فيمنع عنه ومنه ما يتلى  
 بخوطوع نصف باصود شعر حتى يسهل وصول الماء اليها ويرى كنه الله  
 والذي يتجدد وجوده حلفه حيث لا مثله ولا يفيق عنه للمروية خلافا لفتح  
 السلام حيث قال يقيم عن حجر ومبات عطف على بظاهري وخرج  
 عن ابنتي عليا اي الشامية والفقاه هو مقصور ذكره لبيان معنى  
 الفم وقد لا يميز عليه لاد الفقايس على غسل بالزعم بفتح الراء  
 اي بالزعم في المذكورين وما ياتي والزعم بضد ذلك قال الشاعر  
 اقل على النوح واربع نوري ولا خزي مما اصاب وادجما  
 ولا تنكح اذ ذرة الدهر بيننا ام القفا والوجه ليس بالانزعا  
 بين ابدا العذار والنزعة قال في الروض وربما يقال بين الصدغ  
 والنزعة والرافعي والمعنى لا يختلف لاد الصدغ والعدا من لاصقين  
 الله وفي عدم الاختلاف تاسا وقد قال في الحاد م على الثانية اوفى واعلم  
 ان من ابدا العذار والوجه النزعة جزاها بين الاذنين فاطم بان عرض  
 الوجه ما بين الاذنين قد ينافيه خروج الخديف من حد الوجه على هذا الصرح  
 والوجه ان يكون مصحح في القدر الذي من الخديف على ما بين الاذنين  
 وفاق الشخات المزمع لط على راس الاذن ورأسها هو اصلها  
 الذي يعلوه بياض مستورا لرفعها وعبارة اج قال بعض شيوخنا  
 المراد بياض الاذن الجرا المهادي لاعلى العذار قريب من الوتد وليس  
 المراد به اعلا الاذن من جهة الراس لانه ليس محاذيا بالمبدأ العذار

ويؤخر

ويؤخر هذا الخطا انظر لم عبر بالعرض اي التقدير مع ان المناسب  
 ان يقال ويجعل هذا الخطا الى جانب الوجه اي من الملاصقة للزعة  
 قد الزعم ان بفتح الراء ويجوز السكها وهو ذكره مراعاة الجهر  
 وهو قوله مقدم اي هو الصدغ ان يقطع على قوله الزعم ان اي ومن  
 الراس اي الصدغ ان وتوقف فيه ان قاسم باعتبار ان الخط على  
 الاذنين من الوجه وبعض الصدغ يحيط عن محاذها ما قطعها فيكون من  
 الوجه لامن الراس قائل ويجب على جرح الراس الا اذا سقط على  
 الوجه ومن الخطا لعماد المص ما جاور العارضين مروي  
 ومن تحت الحنك ومن الاذنين عبارة لمعجم وجرح من ولد الاذنين  
 ومن الوجه البياض حمة مستانعة وليس الجار والجرح وسطا على  
 الجار والجرح رقبته كما قد يتوهم ومن الانف بالجدع هو بفتح الجيم  
 وسكون الدال المهملة القطع والمراد ما بسترته الكين بالقطع لا مكان  
 مستورا بالانف لبيان قوله السابق وخرج بظاهري بالانف وانف  
 والفين فاذا انفتح بقطع حين او شفة اذ لا فرق بين باطن الانف والعم  
 اذا قطع ساوته مما ولو اخذ له الفان ذهب وجب غلظه كما افتر به الوالد  
 لانه وجب على ما ظهر من الانف بالقطع وقد كثر للمعذر مضارا لانف  
 المذكور في حقه كالاصل وهو كنع الميت عند ام قال بالاورق وبالثاني  
 سلطان يهدب بضم الهاء وسكون الدال المهملة ومنها وبفتحها  
 معاهم وهو جميع لغاته جميع مؤدبه هدية وجه الجم اهداب وعذار  
 احد وهو اول ما يثبت للامرء على الوجه سبار وهو ما طار من الشارب  
 من الجانبين واذ كنف الشعر اي اذا كان تحت الوجه كما سيذكره بعد  
 ومثل ذلك شعور وجه الرجل غير الحية والعارضين وضابطا خارج  
 هذا الوجه كما قال الجرجاني لومد خرج بالمدح جهة نزوله ويحتمل  
 ضبطه بالذخر عن تدويره بان طار على خلاف الغالب اج ولا حاجة  
 لقوله ومثل ذلك شعور وجه الرجل غير الحية والعارضين لان

في الراس اي الصدغ ان وتوقف فيه ان قاسم باعتبار ان الخط على  
 الاذنين من الوجه وبعض الصدغ يحيط عن محاذها ما قطعها فيكون من  
 الوجه لامن الراس قائل ويجب على جرح الراس الا اذا سقط على  
 الوجه ومن الخطا لعماد المص ما جاور العارضين مروي  
 ومن تحت الحنك ومن الاذنين عبارة لمعجم وجرح من ولد الاذنين  
 ومن الوجه البياض حمة مستانعة وليس الجار والجرح وسطا على  
 الجار والجرح رقبته كما قد يتوهم ومن الانف بالجدع هو بفتح الجيم  
 وسكون الدال المهملة القطع والمراد ما بسترته الكين بالقطع لا مكان  
 مستورا بالانف لبيان قوله السابق وخرج بظاهري بالانف وانف  
 والفين فاذا انفتح بقطع حين او شفة اذ لا فرق بين باطن الانف والعم  
 اذا قطع ساوته مما ولو اخذ له الفان ذهب وجب غلظه كما افتر به الوالد  
 لانه وجب على ما ظهر من الانف بالقطع وقد كثر للمعذر مضارا لانف  
 المذكور في حقه كالاصل وهو كنع الميت عند ام قال بالاورق وبالثاني  
 سلطان يهدب بضم الهاء وسكون الدال المهملة ومنها وبفتحها  
 معاهم وهو جميع لغاته جميع مؤدبه هدية وجه الجم اهداب وعذار  
 احد وهو اول ما يثبت للامرء على الوجه سبار وهو ما طار من الشارب  
 من الجانبين واذ كنف الشعر اي اذا كان تحت الوجه كما سيذكره بعد  
 ومثل ذلك شعور وجه الرجل غير الحية والعارضين وضابطا خارج  
 هذا الوجه كما قال الجرجاني لومد خرج بالمدح جهة نزوله ويحتمل  
 ضبطه بالذخر عن تدويره بان طار على خلاف الغالب اج ولا حاجة  
 لقوله ومثل ذلك شعور وجه الرجل غير الحية والعارضين لان



لان كلام الله فيها وقار طبع في المنهج واستشكله صاحب الوافي وقال اري  
 كل حجة خارجة عن حد الوجه طول او عرضا طالما لا يخلو الخارج عن حد الوجه  
 فانه معلوم بالثبوت اذ لو لم يكن المراد به ما دللوا على ان اللفظ يخرج هذا لا  
 يقتضي ان الاسترسال والنزول فادوا لوجه التخرج من حيث هو  
 على حد الوجه وما اذا علم ان الانقضاء الى الاسترسال فهو خارج عن حده  
 وفي النخبة المسترسلة هو الشرا الذي ليس في البشارة ويقتضي من حيث  
 حركتها وزعمه الوجه فاستدركه التمسك بالثبوت على الوجه والاعتبار  
 الوجه والافاء في تفرقة على الدق ولو قد رخصت شريعة فهو لا يدين  
 حد الوجه طول او عرضا على هذا الوجه بان يكون طولها على قدر مساحة ما بين  
 العذارين والعارضين معهما ومع اصل الاذن لان اصل الاذن احر الوجه  
 عرضا فان كان اذنا على هذا القدر فهو المسترسل اه وافقده في الحاشية  
 العزيزية ان المراد بالخارج عن حد الوجه ما لا يشرع عليه وقيل بعضهم  
 المراد بالخارج ان يتوهم عند الاعتدال في تحت وكذا ما يطال الى جهة  
 استقبال الوجه فكل حد الوجه فله حكم ما في الوجه والعارضان بدا  
 حيزه كالحيية فيجب على ذلك اي الحيية والعارضين اذا كانت في  
 حد الوجه كما سيذكره فينبغي ان يلاحظ الحيية والعارضين فيما مر الامر  
 الذي لم يبلغه وان طلوع الحيية والعارضين هو ذلك الذكر والانثى والحيية  
 سامية على شئ واحد ومحاذاته فرع لو كان له وجه من قدام ووجه  
 من خلف فالواجب على الاول فقط كما افاده مرقطاهه ليشمل  
 ما لو اختفت الخواص بالذي من خلف مع امتداد ذلك باصالة هو والاولي  
 محال له على ما اذا السوي عملا او كان الذي من جهة القبلة هو العامل  
 او اكثر عملا اما لو كان العامل او اكثر عملا الذي من جهة الدبر فهو يعود  
 عليه وجه غيرهما ولكن بما قرآن السيد باحدهما اذا كانا اصليين  
 فان زاد احدهما وتميز فالسيرة عند الاصطلاح واشبهه فاقترانها بهما اسم على  
 اج او اسان كونه مع بعض احدهما اي ان كانا اصليين فان كان احدهما

اصليا

اصليا وتميز فالسيرة بالاصطلاح او اشبهه فلا بد من مسح منهما لكلاهما كفي  
 لهما ما واحد نظرا الى ان المقصود بعض احدهما او لا بد من ما بين كالسيد  
 الذي لا يد مع الاصطلاح فيه نظر وقد توجه الاول ويترك بين وبين السيد  
 الدالية باهم او جواها ليعتقد زيادتها ولا كذلك الدال على حاج  
 ان فقد اباد خلق بالمرقة فيعتبر قدرة من قال امثاله واما لو وجد  
 في غير موضع الفناء قال بعضهم اعتبر من غالب الناس واعتمدهم ر  
 وقد ينظر فيه بما قالوه في الحنفية من انها من وجد في العبرة في الحاشية  
 بادخالها لو كانت على العادة الغالبة ام لا وانما تفقد من فاقدها  
 فرع لو خلق له مرقطان هل يقدر الاقرب الى اليد الا بعد محل نظر فليخرج  
 قاسية الوضوء اي الى تواجبه وسد وبانه وكتب بعضهم عليه  
 اي اتم الوضوء وقوله على وجهه اذ يبان له في بعض النسخ ثم غسل  
 الاخر ولا وجه له ورايت بخط اليد في قاسية اي اجري واسل الوضوء بفتح  
 الواو وقال عني علم رايهم غسل وجهه او غسله على وجهه حتى  
 انما هي حتى انزع بالهمزة والين الحجة بمعنى نزع اي غسل اول القصد  
 قال او اخبره اي والله في قراءة الحديث اذ وثيقته ثم قال وهكذا  
 راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ واليد الى  
 المرافف ذكر المرافف بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع  
 بالجمع يقتضي ان تمام الاحاد على الاحاد ولكل يد مرفعة فصح ان المقابلة  
 ولو قالوا ان الكعبين لغيرهم منه ان الواجب لكل رجل كعب واحد فذكر  
 الكعبين بلفظ التثنية ليسا ولا الكعبين من كل رجل فان قيل فعلى  
 هذا يلزم انه لا يجب الا على يد واحدة ورجل واحدة قلنا صدقنا على  
 النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة حاشية الروض للشهاب  
 م رواجب بعضهم بان ما كان واحدا من واحد فتثنية بلفظ الجمع وكل  
 يد مرفعة واحد قلنا للجمع ومنه قوله فقد صفت قلوبكم ولم يقل قلوبكم  
 وما كان اثنين من واحد فتثنية بلفظ التثنية فلما قال اي الكعبين علم



ان ذكر رجل كعبين اه سجننا التج مضمون الطوي والى معجم هذا  
 جواب عما قيل في الآية لا تدرك على دعوى المرفقين لان المعيا بالي لا يتعمل الفاية  
 فاجاب بان محله حيث لم يكن او معجم وان خبر بان هذا لا يكون في الجواب  
 لان غاية افادته ان الى معجم مع ولا يلزم من ذلك كونه في اية الوضوء  
 مع ما هو الجواب انها في غاية فكان عليه ان يدلي بان المرح له الاحياط  
 او فعل الله صلى الله عليه وسلم وكذا الى معجم مع لا للغاية احد احتمل  
 والاخر ان المعايير والمعايير بها على ان اليد من اطراف الاصابع الى  
 المكعب فالصبي اغسلوا ايديكم وانركبوا ايديكم الى المرافف فالمرافف خارجة  
 من المترك داخل في الفصل فانه قلنا ما وجد ذكر الفاية في الآية في اليدين  
 والرجلين دون الوجه والراس اوجب بانه يمكن ان يقال لما كانت  
 حقيقة اليد من راس الاصابع الى المكعب والرجل الى الساق نص على محل  
 الوجوه والاربع العمل الى المكعب والركبة ولا كذلك الوجه والراس  
 فان كلامهم ما عود لا يودم حدود شي فيهما فلم يخرج او ذكر الفاية  
 فيهما فظهر الفرق لانه من المرفق تعريفا على ان المرفق اسم مجموع  
 العظام من والابرة وهو الاصبع اما على انه اسم للابرة فقط فلا يجزى  
 راس المصنف وان كلف ليدركه واي وانه خرج عن حده ما اخرج  
 وتقدم في الوجه ان الكيف اطارح عن حد الوجه ليكن قبل ظاهره  
 من كل احد فيحتاج الفرق بينه وبين ما هنا فيجوز ان يدعي متميزة  
 ان ثبت الحادي سواسية اسم لا للمباينة في محل الفرض ما حاذي  
 منها محله اي محل الفرض والحادي هو المراد بالاسم في كلامهم في  
 الفصل بين الاسماء وغيرها فيما لم يثبت محل الفرض بخلاف الفرض  
 محله فاما محله فاذة والفرق بين هذه والفرق بينهما ظاهر لان ذلك لما  
 ثبت في محل الفرض كانت كالسنة فيجب على جميعها مطلقا بخلاف هذه  
 هذه لكونها اطلق ما اذا الزايدة لو طالت في وزا اصابعها اصابع الاصلية  
 اوجه وجوب على الزايدة على الاصلية فالوجه عدم معتمدها فظاهرها

تمود

تمود ذلك لما لم يثبت في محل الفرض لكنه ذكر اولا وجوبه على ما حاذي  
 اليدين من يدي الزايدة لثبت فوق محل الفرض فامل لا الحادي ولا غيره  
 ويؤق بينهما وبين اليد الزايدة الثانية لغير محل الفرض حيث يجب على  
 الحادي بشاركتها في اليد في الاسم او تقصفت اي انقصت بطل  
 كسط والسورة في الدراع بان تقصفت اي انقصت  
 لا يامسه تقصفا والفرق بينه وبين اعتبارهم في الشجرة الحلية والخرقة  
 المحل الذي منه التطلع اذا العبارة هناك باحرام المكان وعدمه فالسبع  
 وهذا محل الفرض فامل فيجب غسلها اذا غسل جميعها  
 وان لم يحاذ الفرض ولو انقصت العبارة الرمي ولو انقصت  
 من ساعده والصنف راسها بمصده مع كجاني باقيةا وجب على الفرض  
 ولا نظر لاصله منها طاهرا وباطنا دون ما فوقه لان لا في غير محل  
 الفرض ولا نظر لاصله بها على ان العبارة بما اليه التمسك لا يامسه ذلك  
 ويؤخذ من تغييره بالحاذية اذا الزايدة لو ثبت بعد قطع الاصلية  
 لم يجز على شي منها لانها الحاذية وحمل خلافة بها على تمود  
 الحاذية لما كان قوة وهو اقرب بالاخر متعلق بالتصفت  
 ولا يجب فقها اي ان لزم عليه محذور رتيم كامر وان سئره اي  
 وخيف من ازالها حصول ضرر قلوعه او ظاهرها قل  
 فقطعت يده اذا نظر لولم يكن له يد وغسل وجهه ثم مسح راسه  
 ثم اتفق لفضل عليه ثم ثبت له يد قبل تمام طهره هل يجزى غسلها وما بعدها  
 لان سقوط غسلها لعدمها وقد زال او لا لقوان محل غسلها فيه نظرا  
 واقول قضية قول الشافعية فقطعت وجوب غسلها لقطع القطع بعد  
 تمام الوضوء الا يقال له وضوء الاعد تمامه ويحتمل ان يقال المراد بالوضوء  
 طهر ذلك المضمون بان قطع يده فظهره فليست امل اج لزمه غسل ما ظهر  
 من تحتها لعله ان لم يكن قد التفت على الخثرة فاجدها في راي لانها اذا  
 التفت فقد اتي بواجبها فاذا انفلت صار كما لو ازال الشرا الذي اكتفى



نعل ظاهره عن البثرة وهو لا يوجب عمل ما ظهر فكذا هذا  
 ولو بوجه مثل فاصلة عن دينه وعن كفاية موته يوم وليته والائتم  
 واحاد بما يحتمل لو قال ما كان اولى قد ولو لم يكن بثرة  
 راسه ظاهرة ولو خرجت بالبدن حده كلفه ثبت فيه وخرجت بالبدن  
 عنه بدليا اطلاقهم في البثرة ونقيدهم الشعر لعدم خروجه بالبدن عنه  
 فليراجع اج او لم يكن شعره في الراس اعاد الشعر من ذكر السارة  
 الى ان الراس مذكور والحاصل ان اعضاء الانسان يقال فيها كل ما تنتمي  
 من الانسان من الاعضاء كالرجل والعمى فهو موث بخلاف ما ليس  
 كذلك كاللسان والقلب فانه مذكور في الروض اج لم يكن ان مسح على  
 العذر الخارج ويكفي على بقية الداخله قال وهو الشعر والبثرة  
 على مقدار السجدة على مقدار ما في حيزه على مقدار احتيج الي  
 هذا المقدير لان الماء لا يتخلل على العمليين وكلاهما تحتين صحيح  
 للالصاق فتقيد تعيم البيت بالظواهر والسيماه فان  
 قيل لو عمل كذا هو ايراد على اصل المسئلة وهو ان مسح الراس الكوف فيه  
 مسح الشعر وان شرطه غيره الفل شعر والبثرة اجيب بان  
 كلام من الشعر كذا اصله ان مسح الوجه بمجموع البثرة والشعر وسمي  
 الراس بصدق بواحد منهما راس نفع البثرة في المصباح  
 وعلا عطف تقير ويكفي عمل كذا انما يقوله بكونه السار والجوار  
 الذي عبر به غيره الى نفي كل من استجاب وكراهته فهو مباح اي من حيث  
 زيادته على واجبه المسح واحد ما صدق ان الواجب المحير من حيث استماله  
 على حصول البلل المحصل المقصود لانه مسح وزيادة صوابه  
 ان يقال حصول المقصود من المسح فيه اذ ليس المسح خرا من الفل  
 فاما ما قال والمقصود من المسح وصول البلل وقوله اذ ليس المسح الخ  
 اي بل هو ضد الفل فكيف يجعله مع زيادته هو ولو صب الماء حرقه فوق  
 راسه فوصل البلل للرأس فيه تقيل الجروق على المتمد وقافا

للمرعي وسم خلافا لابن جبر قال قطر بخفيف الطاسيل سقديا كما  
 هنا ولازما لما من حصول المقصود الذي هو وصول البلل اليه  
 لا بد وبان بشرط ان يكون فيهما رطوبة مع الكعبين ولو  
 كانا في غير موضعهما المتبادر لكعبه النظر وجد لانه الحديث على ان  
 لكل رجل كعبين فانه لم يظهر لنا ان رايه المحقق قال عجب الحديث  
 وعلوم ان هذا كعب الفضل ولا ياتي في الذي على ظهر القدم هو  
 وقال قبل ذلك وسندنا الراجحة فيهم الله تعالى فقالت في كل رجل كعب  
 وهو العظم الذي في ظهور القدم وحكي هذا عن محمد بن الحسن ولا يصح  
 عنه ثم استدل المحقق بهذا الحديث على ما عليه الجمهور لفظا في الاول  
 اي وسندنا في الثاني ايضا كما هو ظ وقوله وسندنا في الثاني اي ولفظا ايضا  
 في كلامه احب ان لا ندرجه للجوار لا للمعط لفظا على الروس ولا  
 لكان مسطوقا ينع على الروس لان الواو لا تترك في اللفظ دون  
 المعنى بل تترك في المعط والمعنى لكانا كانت الفتحة ظاهرة في الورد  
 وسندنا في الثاني غايروا بينهما قال شيخ الاسلام في ثم التهمة ويجوز  
 عطف قراءة الجرع على الروس ويجعل المسح على مسح الخف او على الفل  
 الحقيق الذي تميمه العرب مسح وعبر به في الرجل طلبا للاقتصار  
 لانها مظنة الاسراف لفلها بالصب عليها وتجعل البا المقدرة على  
 هذا اللصاق لا لتبعين كما في آية مسح الراس والحامل على ذلك  
 اجم بين القرأتين والاختار الصحيحة الظاهرة في اجاب الفل  
 امر حوي على الجوارى وحركة الجوار ليست اعرابية فتكون  
 حركة الاعراب وهي الفتحة مقدرة على قراءة الجروزم بمعنى انه يجمع الجرع  
 في الآية على الجوار بناء على ما شرطه هذا الراعي ان يكون بغير حرق خوفا  
 من حرقه خرب وهذا يعطى والمقرب في العربية خلا وزعمه ما در  
 اذ وهو انه الى يجمع مع او باقية على معناه وتكون نغاية الترتيب بناء على  
 ان مسح الرجل الى الركبة كشم وضاحي وبيته بخلاف مجرد



اللون والاحاصل ان كل ما منع وصوله الى العضو لا يعد شرعي والافلا  
 ان لم يمتد ما في التقوى الى اللحم فان ذلك المحل لا يجب عليه فلا يجر  
 ما وصل اليه وعبارته من حيث ان كان فيما يجب عليه من الشق وهو ظاهر  
 خلافا لما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب ازالته ولو كان بري  
 وجلا في كلام الجواب اي ما لم يمتد منه من انه لا يجب ازالته الترتيب  
 وهو وضع الشيء في مرتبته والمراد به هنا البداية بفعل الوجه نحو لا  
 يقطع جمل ولا بيان ولا اكره بعموم اللفظ وهو ما لبس الله به  
 لا بخصوص السبب هو من قاعدة ترك الاستقصاء في وقايح الاحوال  
 ينزل منزلة العموم في المقام ولا يمارضه قاعدة وقايح الاحوال اذا تطرق  
 اليها الاحتمار كما هو ثوب الاجازة ونقطتها الاستدلال الاول  
 محمول على القولية والثالثة على الفعلية فلو استعان بآية غلوا  
 اعضاه ولو وقع ذلك بغير اذنه حيث نوي كما ذكر لكن يرد عليه ان  
 من مان وهليه حجة الاسلام وغيرها وجه انشاده عنه في سنة حيث قالوا بالاج  
 ويجاد بان الشرط ان لا يتقدم على حجة الاسلام غيرها ولا ذلك الوضوء  
 حصله غسل الوجه فقط وكذا الوضوء لا يفسد الترتيب  
 فاذا اعاده اربع مرات حصل له تمام الوضوء خصوصا في كل مرة قل  
 ولو اغتسل لوقال النفس او زاد على قوله اغتسل بالغسل كان  
 اوله وبالجملة هو بمنزلة الاستدراك على وجود الترتيب رفع الحد  
 اي الاصغر لانه متى اطلقا الفرق اليه او كونه كالطهارة عند الوضوء  
 او احدث وتوسعا راجع للغسل اي عدل عن غسل الاعضاء الى  
 الغسل بالانفاس بعد الاج صح ولا بد ان يكون المنيء عند ممانسة  
 الماء الوجه كما تقدم ولا فرق بين ان يكون الماء قليلا او كثيرا خلافا لابن  
 المقري في الكثير وان القليل لا يحصل له الا الوجه اذا انقضى فيه ريادي  
 وان لم يكت عانه للرد على القول الضعيف الفصل بين ادبيك  
 قد رال ترتيب فيصح اولافلا وهناك ثالث وهو ان لا يصح باخرى طلقا

لانه لو لم يرفع اعلا الحديث اعترض هذا القليل بانه يصدق على ما اذا  
 عمل اسافله قبل اعاليه فانه لا يكون للفعل ولا يكون للوضوء بل يحصل له الوجه  
 فقط فالعلة الصحيحة هي الثانية ولو احدث واجب عطف بالواو  
 لا فائدة له لا فرق بين الترتيب والحيثية فهما قار وان لم ينوه بل  
 وان نفاه وله الصلاة ثم ان لم يحصل ناقص كوضع يده بباطنها على وجه  
 قد في الاكبر منقطع بالانذار فلو اغتسل اي اجنب  
 نوهما الاول انه يقول عمل بالواو الاعضاء مرتبة للاصغر وله تاخير  
 عمل الرجلين وتوسط ثم ر غير خال عنه اي لانه ما وجب عليه  
 غلبه وقع مرتبا ولعل انه القاص نظر الى ان عمل اليدين او الرجلين  
 عند الوضوء الداخل في علمهما عن اجابته فقد تقدم على غسل الوجه مثلا  
 ويدله ما بعده في الاعضاء الاربعه فقامت في راد ووجوبه واجب  
 ليدنه باليون او بعد الفراغ لا يوتر حاصله ان استك في المنيء  
 اي هل نوي الوضوء او لم ينو شرطنا قبل الفراغ او بعده الا ان  
 نيتك بعد الصلاة اي في نية الوضوء الذي صلي به فلا يوتر فيها لانه  
 شك في شرطها بعد ها وهو لا يوتر على الراجح اما غيرها اي الصلاة  
 قبل الشروع فيها او قبل فرائها فلا يجوز فعلها ولا تمام ما هو فيها  
 لمطلاهما اي اذا استك في نية الوضوء خارج الصلاة لا يجوز له ان يسرع  
 فيها المتروك في الطهارة واذا استك في نية الوضوء وهو في الصلاة قبل  
 ان له تمامها وهو ضعيف والمعتمد انه لا يتم بطلانها بالتزدد واعتد  
 ذلك كدم ر محال لبعض المتأخرين في وجوب خط المنيء في حجه  
 نية الراجح انه اسم جمع لشئ كط فاسم جمع لطفة وهي شجرة الاقل لاجم  
 له والراجح في تحريفه ان اصله شيا اعجازا وزنا محذوفت ههنا الاول  
 الى موضع الفاعلة اجتماع ههنا بيني بينهما الفورية لفقها عفت من  
 الصرف لالف الثالث الممدودة وقد نظمت خلافا في وزنها فقال  
 في وزن اشيا بين القوم اقوال قال الكسائي ان القول افعال



وقال يحيى كذا اللام هي اذا افعا وزنا وفي القولين الشك  
وسبويه يقول القلب صيرها لفظا فاهم قد اخفيل ما قالوا  
ولست اجد الخفاي  
اسيا لفظا وورد وقد قلبوا لاملها وهي قبل القلب شيئا  
وقيل افعا لم يفرق بالاسباب منهم وهذا الوجه الردا  
او انما كذا اللام من تفل وتصل شي وهي اراء  
واصل اسمها كذا كذا فاحرفه حتما ولا تفرك اسمها  
واخفوا وقال الذي ليس الفلاسها حفظت شي وعانت عنك شي  
لم يحصر ولم يقصد الحرف الحقيقي بل صورة لما تقدم له في الخطبة  
من قوله وحرف الحصاد وهذا المقترن يدفع ما اعترض به على اسم  
السمعة او الوصو ولو عرفت ما في النقص فقلها  
هل مع احد منكم ما وعد الله عليه وسلم عن طلب انا فارغ تا دبا  
مع الله تعالى فرائد ما المتمدن انما يجد معدوم لا كثير موجود  
ضعيف او محمول على الكمال ههنا اي وسادس وجماع اي  
اوله وتكره في انما له لان الكلام حالة الجماع مكره اي في غير ما يتعلق  
بالجماع اما ما يتعلق به فلا تكره وتكره كحرم ضعيف والتمتد انما  
كحرم في الحرام وعبارة مروي يظهر كذا في الاذرع كحرم ما يحرم اي لانه  
فلا يرد انما لئن لم يوصف بما يستوجب كماله لانه احرمه لما في القلب  
كذلك اي سموا او عمدا واخره والمراد بالاحرام عدا الاو  
بعد فراع الوصو انظر هل هو على الرجلين او الذكرا الذي  
بعدهم على المنهج قال شيخنا في التل لانه من متعلقاته ويترد و  
الشيطان عن الذكر الذي يطلب الوصو لكن يعارض ما قاله شيخنا  
ما افترق بهم رجلا سيرا عن ذلك فاجاب بقوله المراد بالفراع من افعله  
اهو اللام الا ان يحرق في الرمي من افعله اي متعلقاته وهو بعيد فليست  
اج والثانية على المعين اي كالعن المعين قال في المنهج

فالمواد تقدم التسمية على غيرها فندفعها على الفراع منه الركون عليه والكوع  
طوق اليد الذي يلي الابهام اه صحيح فان شك في طوقها اي كلهما  
فان شك في طوق البعض فقلنا به الحكم فقط سم قل انما يفسر ما قلوا  
كانت الحائسة مختلفة هل يكون بالرش ثلاثة قضية الخليل وهو رعاية  
المطهر الاكتفاء فقلت ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء ان هذه العنات  
الثلاثة هي المطلوبة للوصو وقد شرط السيلان في كل عضو طلب  
عليه وجوب في الواجب والذبا في المندوب نعم يظهر ما قاله سم فيما  
اذا اراد غير الوصو كادخال يديه في نحو ما مع فاما ملج وعلى هذا  
اي التردد في الخ الا يفسر ما ثلثنا هذا اذا كانا شك في نجاسة  
غير مغلظة فان كانا شك فيهما فلا يخرج من الكراهة الا يفسر ما سبعا  
احداها بتراب طاهر قال ابن حجر في شرح الارشاد لا بد من تحصيل السنة  
من علي بن بعد السبع لانه السبع بمنزلة الواحدة اه وما قاله مبني على  
الحجاب تسليتها والراجح لا يسحب وعبارة في الرمي يقتضي ما ذكره  
اهاج لانه التاربع اذا عفا وفيه انه قد يقال كنه قد عمل الخاية  
في الخبر ما يكون في المرة الواحدة ثبت ما قيل في اليد الاسوي  
ومن هنا اي من قولنا ان التاربع اذا عفا الخ ومن الماربع  
في ذلك اي في كراهة الغسل عند الشك وهي جعل الخ هذا باعتبار  
عرف الفقهاء والافاضل المصنف من الغسل وهو ترك الماء والامتناع  
ماخوذ من النقص وهو النقص والاستان افضل من المضمضة  
خروج من خلاد من وجبه وهو ابو تورد وان كان الغم افضل من الانف  
عكس تقدم اليه على اليسر مراده بالمكن الخاف فانه اذا  
قدم اليسر على المخرج حبس جميعا وهذا اذا قدم المضمضة على المني  
حبس المضمضة فقط فوجب ان يتركه فالدفع الاعتراض بان  
المضمضة والاستان سنة كاليد والوجه ليس هذا التمسك  
محجبا فانه اذا قدم اليد على الوجه انما يجب الوجه وهذا المعنى

ق



كالاختصاص حسب اللفظة دون الاستثاق او اذا اقتصر على ما فعل  
 لان اللفظة والحالة هذه وفقت في مركزها فلا ينعى معارضة غيرها  
 فان الاستثاق بعد ذلك حصل الاستثاق بل قال بعض شايخنا  
 حصولها في الحالة المذكورة وقال سمع في الكتاب فيما اذا وقع معا  
 حصل الاستثاق وفات اللفظة ومقتضى ثم روافقه ثم اج  
 انه انما هو في الفعل لا في اللفظة بحسب وهذا ضعيف قال لا  
 سوى الضعيف والعمد انما عمدته الرطب ايج في ثم اج  
 وامر اراسع يده اليسرى والسبابة طيب للامر به كعبارة شرح  
 البحر برجب مسلم ما من مسلم من احد يمتنع في استتاف فيتنش  
 الاخذ خطايا وجهه وحياشيد فيصير صموط العنا لتقليبه  
 او ليلا يصير صموط وانظر حكمه لا استثاقا ظاهره فوان  
 سنة الاستثاق لو فعل ذلك وقد قيل بعدم الفوات كما قالوا لو  
 عمل راسه بدراهمها انه حصل العضود وزيادة طوي اما الصا  
 وكذا المالحق به كما تمكك لتزك السبع على الاوجه اج من الانزال اي  
 مثلا ومن اي او الجماع ولعل وجه الاقتصار على الانزال بانه معطر من  
 كل منهما واما الوجه فالافطار به مختلف فالقول به بدخول بعض الحنة  
 والفاعل لا بد من دخول جميعها فمعهم يوم الانزال فيفضل وح فلا اعتراض  
 من على من قديده لك طوي حكلا في المبالغة فيما ذكرها ما مطلوبة  
 في الجمل اي لغير الصائم كقمتان بل ثلاثة والثانية ان  
 يمتنع عن شلان غرفان اك وبع ثالثة وهي ان يمتنع عن بواحدة  
 وليست في باخرى وهكذا في كميان واضعها اي  
 في الفوات اربع لفات اي يقطع النظر عن المفرد والافلا فيقال  
 اربع لفات اج والا لو نظرنا للمفرد لم تكن اللغات اربعة بل ستة ووجه  
 كونها اربع لفات ان الاولى مع الفين والاربع اركان الاربعة وفتحها  
 جمع عرفة بفهم العين والفتية بفهم العين جمع عرفة بفتح العين في جمع

عرفة

عرفة المفتوحة العين لغة واحدة وفي جمع المضموم ثلاثة لعرفه  
 بالاعتداد المعجمة الساقطة لا بالنظا المشابه صار مستوعلا الاسئلة  
 على ما لا بد منه ومعلوم ان تزيد ما المرة الاولى في سائر الظهارات  
 لا يحصل به تثنية بخلاف الثانية قد بالنسبة الى ما الاغناس  
 ولذلك لو تحرك النفس في الماتلات مرات حصل له التثنية لموقف  
 الحكم باسمه على انفسه قد كل كبر وطا الاوران لا يكون  
 لبس محرما لانه كان لبسها محرم لا بعد رجلا فلهما من كفا صيب  
 الثاني ان يكون مسح العمامة متصلا بمسح الراس فلو رفع يده صار  
 الماسوعلا والثالث ان يكون مسح العمامة بحسب معقوعه كدم البرا  
 غيث والرابع ان لا يسح من العمامة ما قابل العذر الممسوح والخامس  
 ان يبدل يسح من الراس اخذ من قولهم ثم خلا فعمل ما زاد على  
 الواجب من الغرة والتجمل اولافانه حصل به السنة وهو بالنسبة  
 للتجمل طاهرا ما بالنسبة للغرة في غير طاهر فقد قال سم قال ابو جحر  
 في ثم الارشاد ويقتد بالتجمل قبل غسل اليد والرجل خلا فالغرة  
 فيما ينظر ولا اعتبار بمعارضة السنة لمتبوعها وهو الوجه قلب هذا  
 ظاهر فيما اذا لم يتبع غسل الكفين قبل غسل الوجه فقد قالوا انظر  
 السنة قبل ذلك لئلا يتبادر على السن فان توجب حصلت الغرة ايضا في كل  
 اج ظاهرهما اي وهو ما يلي الراس وباطنهما وهو ما يلي الوجه  
 بما جدد والمراد غير ما بلل الراس او مرة قد ثم يلصق  
 اكل ليس هذا من ثمة مسحها بل هو سنة مستقلة كما ان الراس بقوله  
 السطرها وحين غسلها مع الوجه ومسحها مع الراس في الجملة ما فهمما  
 التي عن مرة ولو اقتصر على مسح بعض الاذنين حصل اصل السنة قد  
 وياخذ لهما حية ما جدد اي غير ما الاذنين واستشكل  
 بانه ظهور واجيب بان المراد الاكل اصل السنة فانه حصل عما الا  
 ذنين مسجدا في راسهما وتأخير مسح الاذنين عن الراس

٢١



سجدوا علم اذا سجد باسمهما غير مفيد باستيعاب سج الراس ومن  
 ذهب الى ذلك متمسكا بذكرهم ذلك عقب سج كلها فقد فهم  
 ما لا ريب فيه وهو انه بانها اصلها سج راسه فقل له ان يسجد ببعض  
 الاصابع وترك بعضها للادنين لا فيكف لانه ما جديد خذ يدك  
 المني ابي خير ما يدق لادنين في النهاية وفي حديث ابي عباس  
 من ادخل اصبعه في اذنيه سمع خيرا الكونثر خيرا لاصوته اراد  
 مثل صوته خيرا الكونثره وقال بعضهم ولا مانع من جملة على الحقيقة  
 فلا حاجة لجملة على حذف مضاف الذي ذكره صاحب النهاية  
 وقال الله ان لا يخفى اذ هذا انما هو في حوضه على الله عليه وسلم  
 الذي هو خارج الجنة فذكره الكونثر الذي هو في الجنة في غير محله  
 مع انه ليس في الجنة ظمأ رواه حبيب بان ما الحوض من ما الكونثر  
 لا ذله ميزا باستقلا بالكونثر في الحوض في شرب من الحوض فقد  
 شرب من الكونثر بالضرورة من الكونثر وانما اراد بالشرب لاراده  
 وهو دخول الجنة اذ من شرب من الحوض دخل الجنة وهو لا ينظم  
 بعد تلك الترتيبات وكل شعرا عطف عام على خاص  
 بالاصبع اي من اليد اليمنى من اسفله الاول من اسفله اذ مرجع  
 الصغير مولى وفي الحديث لا واقول بالاول المتكبر اذ مرجع  
 الصغير مذكور وهو الشعر بل هو انظر المبدأ راهاج امرئ  
 اي امرئ من جهة غير الرجل الاول من غير جهة الرجل لان  
 ما ذكره لان على غير الوجه والعارضين من الشعر الكيف الداخل  
 وحده الوجه ولو من الرجل وهو العمد هو راي ضعيف والذي  
 اعتمد هو رايه ان عدم التحليل للحي للمرجح ومن السابقة  
 انما قال ذلك اشارة الى ان المصعد تحليل الحية والاصابع واحدا  
 فلا اعتراض عليه في قوله عشرة اشياء وان قاسم جعلها اثنين  
 لكنه عدم المضممة والاستتفاء واحدا فامل خبر لفظك  
 ولفظ

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

ولفظ الخبر اسع الوضوء وخلل بين الاصابع ابو نصره بن فتح  
 الصاد وكسر الباء وكسر السين الباع فتح الصاد وكسر الهاء  
 بالفتح بالتشديد باني كيفية كان والاولى جعل اصابع اليدين  
 بين اصابع اليدين من ظهورها وعكسه لتخالفا لعادة العادة  
 وفي اصابع اليدين اى وحمل كراهة تشبها بين كان في السجد  
 ينظر الصلاة ثم روي انما بالسجد محل الصلاة وتومد رسة تقام  
 فيها الجمعة او غيرها او اليمنى ضعيف ثم كبرفتها اذ لم  
 عليه محذو ريتيم قال الاسوي كى معتمد وسيأتي محله وفي كونه  
 لم ينع منواله نظر طاهر اذ قولهم والطهارة ثلاثا وثلاثون  
 وتلك الكراهة ذكر التحليل وغيره صرح في تليته وسائر عباراتهم لذلك  
 كاليد والرجلين الكاف استقصائية بالنظر للسلام ما حوالا  
 قطع فالكاف للتشليل ولو عكس الترتيب او ظهر ما سأكده والرجلين  
 دخل في ذلك ما لو كان لا يس خف فيما يظهر خلافا لما قال بهما معام  
 وكوه عكسه اي تقديم اليسرى فيما طلب فيه تقديم اليمنى كان عمل  
 ليد اليسرى قبل اليمنى فلو عملها معا كره فيما يظهر فلا بين  
 تقديم اليمنى فيهما وتورب السليم فيما ذكره من كره فيه نظره وقد  
 ذكر في الروضة انه يكره رجومي من به عليه ليت قيد احثو  
 كان سلاما ولم يتأد لما لا بالترتيب كما اذا راى عمل كفيه بالصب من  
 ابريق فتنبه تقديم اليمنى سم ذلك اي المية المذكورة  
 الطهارة ثلاثا وثلاثون تليته الطهارة ولو قال والتلثيت لكاف  
 احضر وانهم قد والمندوب ولو لذي يس على الاوجه راي  
 المندوب والمندوب ما وصفا لما قبلها قد سكت  
 اذ هو بمنع على ان المراد بالطهارة افعالها فاذ لم يريد ما يطلب شغل  
 جميع ذلك وهو موط قد وفي بعض النسخ والتكرار وهي وفي لشمونها  
 كما ذكر كالتسمية وكذا اليه الواجبة والمندوب قد وانظروا



احاق اجبره والعمامة كضعيف والمقدن بثلثتها ايضا وقوله بالحق  
 متعلق بالحق وقدم ربيها وبين الخفاء له انما كره فيه مخافة  
 تعينه ولا كذا لهما كيف يكون اساو ظلم اي ومكروها كما في  
 تم الروض في كل من الزيادة والنقص وقيل اساخ الركبا النفس  
 وظلم في الزيادة اذا الظلم مجاوزة الحد وقيل عليه اذا الظلم مفر  
 بالنقص ايضاً قد تعالوا كلها ولم تظهر من ثبات اي نقص فكان  
 فله صل الله عليه وسلم في ذلك الطراد ايجاز البيان افضل بالنصب خبر  
 كان قد استخاف ربه هذا ما قاله بعد ذلك واجب فامل وقار  
 الركني كذا قال الشيخ ابراهيم العلوي يسوع حمل كلام الركني على ما اذا  
 كان الوضوء من الخفية اما اذا كان من الفاني فلا يحرم لانه عايد فيها  
 فليس فيه انفاق طوي في التحفة كذا الخطه ومراده شرح التبيين  
 للتووي المسبح بالتحفة وادراك الجماعة بان لا يلزم الامام وخرج  
 به ادراك بعض الركعات او تكبيره الاحرام قد وعبارته ان حجر وقد  
 يتدب تركه بان خاف فوان جماعة لم يرجع غيرها وسأيداد به  
 ماله يقل الخائف بوجوبها كسج جميع الراس والاقدم هي الجماعة  
 نقد اداي ثلثت يومه بعض راسه ثلاثا اي في حجر واحد  
 قد شامل لذلك اي للاقتصار على سجع بعض الراس ثلاثا  
 ولا بعد تمام الوضوء عطف على قوله قبل تمام الوضوء ولم يحصل  
 الثلث بل هو مكروه كتحديد الوضوء قبل فعل صلاة ولم يحرم نظرا  
 للمعول بمصولة وان اتم كلام الامام خلافه وهو حصول  
 الثلث يحصل بذلك اي في سجدة المقدد قبل تمام الوضوء  
 وياخذ انك باليقين واعتراض بان ذلك ربما يزيد رابعة  
 وروي بدعة اذ اهلهم انما رابعة وترك منه اسهل من اتمام بدعة  
 واجب بانها انما تكون بدعة اذ اهلهم انما رابعة في المفروض  
 اي في الثلث والمفروض وجوب الاخير اذ الف المفروض لا نقد

فيه وارادة غل الحجة المظنة هنا بعيد مرحوي ويمكن ان يصور ربما اذا  
 قد اثلثت ميدي بين الاضواء وكذا بين الفلاني وكذا في جز كل  
 عصوقا والافتح اي الموالاة مراده بالوجود ما سئل الشرط بق  
 في ذكر صاحب الضرورة والاعتبار بالنسبة الاحيرة اي اذا ولي  
 بنه او بين ما قبلها اهاج بالنصب خرج الاستعانة في عمل الاعضا  
 بلا عذر فكرهه والاستعانة في احضا الما قلا باس بها اي مباحة فان  
 استعان بالنصب فالاولى ان يقف الصاب هن يار المتوفى لانه املن  
 واحدا دبا على قدر النصب في النقطة اما اذا كان ذلك  
 فعد ركض او قصد بها تعليم المعاني لم تكن حلاق الاولى فيما يظهر اها  
 اج اجرة مثل اي فاضلة عن موته وعييره يومه وتليته فاذ لم يجد  
 صل واعاد مرحوي لا طلب الاهانة اي لا ترك طلب الاهانة والقبيل  
 بترك الاستعانة جري على القالب هو حلاق الاولى معتد وكذا  
 التثني انه مباح ضعيف بمورد بالاي يفعل بالما نقد به  
 السية اي لية سنة الوضوء او لية معتبرة في بيان الوضوء كيفية او لية  
 يقع الحدث والامباح لان المداينة ذلك جلة تلك الاعمال فيصدق  
 ذلك مع كون بعض اجزا الجلة لا رفع فيه ولا السباحة فلا اشكال ولا  
 اعراض لان السن المتقدم على الوجه لا رفع بها ولا السباحة فامل  
 لسراجيت يسبح نفسه ذكر انهم الذار العجز اي استحضارا  
 هو مندوب واما حكمها فواجب بان لا يجرها صارف كية ليرد  
 ذلك اعضا الوضوء اي بعد افاضه الما عليها استظهارا وخرج  
 خلاف من اوجب ويل للاعتقاد من النار ويل كلمة عذاب وهلاك  
 مرفوع على الابتد او الموع كونه مصدر او معنى الدعاء كما في سلام عليكم  
 وخبره قوله للاعتقاد جمع عقب وهو مخرج القدم والاعضا واللام للبعد  
 الخارج اي الاعتقاد التي رها كذا لم يسمها الما ويحمل ان لا يختص  
 بلك الاعتقاد المرسى له عليه السلام بل يكون المداكر عقب لم يسمها



المتكلمون عهده حنسية او للعهد الذي وعلى التقديرين ليس المراد كل العقاب  
 قال النووي معناه وبلا صواب العقاب المقصود في غلبتها نحو واسئل  
 القرية اي اهلها وقيل اراد ان العقاب يخص بالهداية اذ هو مقصود غلبتها  
 لانها محل الجناية كقطع يد السارق فهو دليل على ان الجسد يعذب وهو مذهب  
 اهل السنة ومن البيان في محراب على الحالية من معنى الويل المستتر  
 في الخبر اي الويل هو النار ويعد في كتابات التجار للنفوس  
 باعلا الوجه اي بكونه اشراف وكونه محل السجود في الروض وايضا لاخذ  
 المشهور انه مرحومي ماه اي الوجه واداب كضعيف  
 المحرم في دفع الميم ارفع من صفها من الله يدا بالرفق اي وبالكم  
 اذ اصعب عليه غيره هو التمدد والتمسك ما يوجب عليه غيره ما لو توفضا من  
 كواخفية قاله بيد بالرفق في اليد وبالكم في الرجل فليكن الرفق  
 فيه قاله المزيدي  
 مكره في الماحيت اسرفا ولو من الجرا الكبر اعترفا  
 او قدم اليدي على اليدين او جاوز الثلاث باليقين  
 ان لا تكلم بلا حاجة وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع  
 السلام على المتقل بالوضوء ويجب عليه الرد او لا فاجاب بان الظاهر  
 انه يشرع السلام عليه ويجب الرد عليه وهذا خلاف المتقل بالفضل  
 لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يسخي من الاطلاع  
 عليه فلا تليف بحال له اسم على اجتماع شر واد لا يلزم هو بكر  
 الطائفة هو في الروض والطمح خلاف الاولى موقفة ويقال ما في  
 بالهجرة فيهما وتبديع الاول والثانية الحاج الامين الذي بد من  
 موقد والابسر عطف عليه الحياط بفتح اللام اما بكرها فهو مصدر  
 لاحظ اي الملاحظه كالتفتار مصدر قاتل رمى بالخزك كما مر  
 كالفضوذ اي مكاسر الجلد في الروض ومنها المجرى كذا ومنها  
 ايضا تقدم السلام الاستحباب وضوء ومنها الشرب من فضل وضوء

ثم الارتداد لابن حجر ان بقوة الرثاش فلا يتوضأ في موضع يرجع  
 اليه رثاش الماشي الروض بعد فراغ الوضوء اي عقبه بحيث لا يطول  
 بينهما فصل عرف فيما يظهر لكن هذا انما هو في الافضل واما السنة فيحصل  
 ما لم يحدث فيما يظهر تنوي على التحريم رافع يديه اي وبصره  
 ولو نحو اي كمن في ظلمة وذلك لان الساقطة الاعا والطالب للشي  
 بسط كف يده لاخذها والدا على طالب ففتح له ابواب الجنة الثالثة  
 ان كان قيل من اذ دخل في الدخول من بان لا يتعراه فاقابيه وفتح  
 ودخوله من ايما شألت قال ابن سيد الناس قال انما فتحها والاعا  
 منها شريفا وانشارة الذكر من حصل له ذلك على راس الاشياء وهو  
 نظير من يتنوي في ابواب متعددة وكل يطلبه للدخول ويدخل هو من  
 حيث شاؤ قال عني علم روي ففتح اكرامه والافضل ان لا يدخل  
 الا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه تعالى ودخوله منه وظاهره ان  
 ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة وعمره ولا مانع منه وهو الجنة في  
 السما السابعة لاورد ان سقها من الرض والابواب الثلاثة هي  
 ابواب الصلاة وباب الصدقة وباب الصوم ويقال له بان الريان وبان  
 الجمار وباب النوبة وباب الدارين وباب الكاظمين الغيظ وبان من لا  
 حاد عليهم لبيته في من ساق الوضوء اطالة العزة واطالة الجمل  
 لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيامة فمن  
 استطاع منكم فليطأ عثرته ويحمله ومن قوله الغر المحجلون بيض الوجه  
 والرجلين كالغرس الاغرة وهو الذي في وجهه بياض والجل الذي قوامه  
 بيض واطالة العزة غسل الزائد على الوجه من جميع جوانبه وغطائه  
 غسل صفين الصف مع فقد ما في الراس واطالة الجمل غسل الزائد  
 على الواجب في اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغطائه استعاب  
 القصد في الساقين وعلم ما تقدم ذكره ان كلا من العزة والجمل تأمل  
 فعل الواجب والمندوب ولا فرق بين طولها بين بقائها محل العرف



وسقطه لاد اليور لا يقط بالصور حلا قال الامام وانظر هل العدة  
 والتجمل علامة يوم القيامة من توفنا بالفعل ام لا بل هي علامة مميزة  
 بهذه الامة من غيرها وان لم يوجد منها وضوء قلت قال شيخ الاسلام  
 في التجاري انه خاف من توفنا بالفعل وتقل عن الرواية التي تارح  
 التجاري انه قال هذه الشبهة علامة لم هذه الامة من غيرها من غير هذا  
 توفنا ولا تنشر فيها عليه الصلاة والسلام في قوله فيج الاسلام اذا  
 وضاه الفاسل بعد موته يقال انه توفنا بالفعل ولا يحمل نظر ولا يبعد  
 في خصوص ما ان هو لنا على سعة العقل فان قلت هل يفيد بالفترة  
 والتجمل اذا فعل قبل غسل الواجب او لا يفيد بها الا بعد غسل الواجب  
 لا بما تأتيا له والمتابع لا يتقدم على متبوعه قلت قال في حواشي  
 الفتاوي كما هو ايضا في حاشية الزيادي انها يصلان بفعلهما قبل غسل  
 الواجب فيكون فاعل ذلك هو يد يالسه وخالف ابن حجر في الارتداد  
 فقال انه يفيد بالتجمل اذا فعله قبل الفعل الواجب اما الفترة فلا يفيد بها  
 الا اذا كانت بعد غسل الواجب لا عتبارا في السعة لتبوعها اه قلت ويؤيده  
 ما قاله ابن حجر ان يتر الوضوء الواقعة عند غسل الوجه لا تنقطع على  
 ما قبلها لتشمل الفترة بخلاف التجمل الا ان يقال الفترة في هذه الحالة صارت  
 كالسنة المتقدمة على غسل الوجه وهي لا تحصل تواترها الا بيمينها فاذا  
 توي بين الوضوء عند غسل اليدين دخلت الفترة وقد تقدم بعض  
 ذلك وقد علمت ان اطلاقكم ركنا يادي حصول الفترة مطلقا توي  
 السراولا كتب اي هذا اللفظ ليس في نوابه في رقاي ويقتد  
 ذلك بتعدد الوضوء لان الفضل لا يجر عليه او احديث او قرأه  
 دراسه ولو لم يكن في طهارة فربما قبضت روحه او  
 يقطه اي عند استقامته لما ورد ان الشيطان يقعد على راس النائم  
 فلا يحد ويقول تم ليلا طويلا فاذا قام ولم يذكر الله تعالى ولم  
 توفنا ولم يصل بال الشيطان في ادنه فاذا ذكر الله اخلص نفسه

فاذا

فاذا توفنا اخلت ثمانية واذا فعل اخلت الثالثة او احد قبله اذا  
 من كل منهما غير ماله اما اذا من كل ماله فينتفن والضايط انه بين  
 من كل ما فيه خلاف انه ينقص كل شيء مطلقا ومن الامر الحسن والى  
 والفتنة تحت العدة وفتح الميم وكالبوع بالن والى ورفع اللغو  
 عند توفنا لانه ما قرأه لم يندمل وارده لا التوفى الذي هو  
 مجرد اليدين اي واداد فقا احاحبه  
 ولا يبعد خللا لانه ترجم شي واد عليه وهو ليس ميبا وجميع ما  
 ذكره في هذا الفصل من الاداد محمول على الاستحباب والاستقبال  
 والاستدباب والاستحباب شروط واخره عن الوضوء كما في الروضة  
 الشارة الوجوار تخره عنه في العلم ومن قدمه عليه كالمخرج نظره  
 الى ان تقدمه على الوضوء في حق من ذكره الاستحباب من خصا بيبنا  
 كما نقله ابن سراقه وعنده سم وطاهره انه لا فرق بين كونه بالما وكونه  
 بالجر ويبارضه ما نقله طوان اخصوميه بالجر لا بالما ولا يرد عليه  
 ان العرب كانوا يستنجون بالاحجار لانه اى يباح اخصوميه اذا كان  
 السقام بالجر يشرع والعرب اهل اوثان لا كان لهم فاستعملهم  
 للجر افعاء بلا شرع وشرع مع الوضوء ليله الاسر او قبل او بعد البعث  
 وهو بالجر خصه كايان وانما جاز للعاصي لسه لاهم توفنا عليه  
 ما لم يتوسموا في غيره من الرخص وهو طهارة مستقلة اي  
 فليس من ازاله النجاسة وسيله في كلامه منها وعليه المتأخرون  
 فان اراد ان ازالته ليست على طريق ازالته فهو مسلم قد  
 قيام المانع بخلاف النيم فانه يبيح ولا يحصل الا باحد من المانع اي من  
 الصلاة وهو النجاسة قد روهوا لم معتد وما في حاشية الاحمور  
 خلط بين فيه قد فكان اقوى في شخص ان الاستحباب لا يجوز باخر  
 عن النيم ودعن وضوء الضرورة استبعاد من طلب النجاسة  
 كاي لغد واما شرعا فهو ازاله الخارج من الفرج من المخرج بما اوجر

قوله

في الاستحباب  
 في الاستقبال



شرطه الا لا يجوز فيما طرأ على المحل ولا ما خرج من العزج والنقل  
او غير محله على ما ساقى واول الشوبع اي ان احد النوعين مجزئ وحده  
وتومع بغير الاخر وليت او للتخيير لان اجمع جائز من طلب النجا  
الظاهر ان من يبايعة اي وهو طلب النجا اذا قطعها بفتح السا  
على الاستمرار المضرب اذا دونه المضرب اي فان يرضى التامية على الاشهر  
قال المصنف

اذا كنت باي فملا تفسره فمما كان فيه من معارف  
وان كان باي فملا تفسره فتفكك التامية غير متخلف  
واجاب اي حصة غير النجس على الله عليه وسلم وكذا القية  
الانبياء على الاصح نظائرهم ففضلاتهم من كذا خارج ملون وان  
كان قد راى كذا يزيله الا الماء ومغارة الحرف ويكفر فيه الحجر وان لم  
يزل منه شيء قد ملون اي لا يمتنع بل عند الحاجة اليه اي اذا لم  
تفتح بالنجاسة او عند القيام الى الصلاة او صيف الوقت او قضا  
الحاجة بمكان لا ماله وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل فيجب عليه  
فورا الاستنجاء قبل الجفاف او ما في معناها لا حاجة اليه لانه من  
الحجر الشري حقيقة عند الفقهاء الا ان يرد بالحجر حقيقة الاهلية  
قال بالما ولو من ما رزم ويجزئ اجزاء او اعتمادا خلافا لاولي  
واهل مكة يستغفون من استوائهم في الاستنجاء وينفون التيمم ببلوغ على  
من فعل ذلك ومقصودهم بهذا مزيد تعظيمه وبالاولاي انه لا  
يت شرط طهارة الحجر وبالثاني انه يكفي بدون الثلاث وقصيدة  
هو الاعتماد والاستنجاء ولو كان النجس من ملط بل فيجب بالنجس ان لم  
لكنه الماء المعقد في المعنى اي الملهة يعني لان البعد نزولها  
والنظر ان هذا يحصل اعتماد حجارة الذهب والفضة خرج بالحجارة  
المطبوخة انما هي من الاستنجاء في حرم ويجزئ حجارة الحرم ولا كراهة  
فيها لم يكره من حجارة ارض مقصود على اهلها كما مر في الماء واستفاد

بعض عدم الكراهة هنا لانه استجار في القدر قد ان يقتصر فيه  
اي في الاستنجاء لانه صلى الله عليه وسلم كذا كذا الحديث الاول في  
الجواز والثاني للوجود والثالث لعدم جواز النقص عن الثلاث قد  
حيث فعله كحقيقة تعليل باطراف جرفا فانه يتلو  
في الثانية يجوز في الثالثة بطرف واحد لانه انما خفت النجاسة  
فلا يوترق فيه الاستنجاء كذا الماء ويكون التراب بدله اعطى حكم الحجر  
وهو استفاد من كلام انه فيما مر بعد قول المصنف وحمل فيما ذكر  
الحجر الثاني والثالث اذا لم يتلو بالاستنجاء اذا لا فرق بين الحجر  
المتقل وطرف الحجر الذي مسح به عن علم ر ولو غسل الحجر كله  
اذا لم يتلو فيكون للمرة الثانية والثالثة كما مر كذا وادبع به  
وليس عليه التراب المستعمل في النجاسة المظنة او في التيمم لييام المانع  
به وهو الاستنجاء على المعتمد خلافا لثاني في النهج يتوجه من  
المحل اي يميناً فلو شك بعد الاستنجاء هل وجد تروطه او لا فلو وجد  
عدم الاجزاء اذا الاستنجاء بالحجر حصته والرخصة لا يمار بها الا  
يقين في عباد للمولى ومثله في الحجر وهو متكل بما قدمه في النجاسة  
في التيمم الذي منه انه لو شك فيما استعمله هل هو عظم او لا من الاجزاء  
او ما في المجموع من انه لو شك في الحجر هل استعمل او لا من الاجزاء فليحذر تنويع  
اي فالحق الاجزاء ان يضع في وشاة لك بالاولى ما لو شك في اصل  
الاستنجاء هل وجد او لا بعد تحق الجفاف اخرج اخرج ولو شك بعد فراجع الا  
استنجاء هل مسح ثلاثا او اقل لم يوترق فان لم ينف بضم الياء وكر  
القاف اي الشخص ويصح بفتح الياء والقاف اي المحل كذا جامد اي  
خارج عن الطوبى طاهر هل منه فضلة عليه الصلاة والسلام  
اذا قلنا بالاعتماد انها طاهرة فيه تطراح قال اي ولو بالحجر يتركها  
والساحل فان خصه بن دوهم فيلج للرجاء والتنجس  
كالماء القليل اعترف بان الماء القليل خرج بالجامد وبانه لا فائدة



في التقييد بالقليل اذا الكثرة المتجس منه ويجاد عن الاعتراض الاور  
 بانه مراده وخرج اخر المتجس فلا يجوز كما لا يجوز في القليل المتجس  
 كالحذر الا اذا حرق فهو خروج عن الطوم بحرقه رايدي  
 وهذا خلاف العظم فانه لا يجوز وان حرق ودخل في العظم البس والظن  
 والقرن فانه لا يصح الاستحباب منها قارنًا وتحتا والقليل بالكس  
 الجسم في على الغالب فالدين قاسم ويجوز ويحرم الاستحباب في احرام  
 كما يروى الاجزاء من اجزاء الاسود تقطع ويجوز انما اجزاء العظم  
 للكلا بوان لازم عليه تحريمه لاداعي لم يقصد تحريمه ولو حصل  
 بفعله بالوقفة لا يضر لان محل التجسس اذا لم يكن حاصه وهذا لما  
 وهي ازاله ضرورة الكلا بون كما يارواحها ومثل ذلك في اجزاء الناحي  
 فتصور البطم للدواب وان اذاد في التحريم والعظم للهرة وان كانت  
 الارض التي يري عليها حية في عام رهي عن الاستحباب بالعظم  
 ظاهرة ولو غير المزي وبسبب تخصيصه بالذكور اخذ من قوله احوالكم  
 بناء على انهم مكلون بكلمته به بفضلا الامور في النص باستثناءه من  
 علم ر لا يلهي في التجسس اي في الجملة يعني بالنظر في الشا  
 الكثير والفواكه عظم خاص على علم ر فيها تفصيله كقالت في  
 في الروض فملا عن المجموع واما الامار والفواكه فمما يوكلا رطبا لا يابس  
 كاليتطين فيجوز يابس لا رطبا ومما يوكلا رطبا وياسا وهو اقام  
 احدهما ما كور الظاهر والباطن كاللبن والنفخ والسجل فلا يجوز  
 برطبه ولا يابس والخل ما كور ظاهره دون باطنه كالخوخ والشمس  
 وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بسواه المنفصل والثالث ما له  
 قشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يوكلا رطبا ولا  
 يابس كما لم ياد جاز الاستحباب سواء كان حبه فيه ام لا فاذا اكل رطبا وياسا  
 كالبطم لم يخرج في الحالين واما اكل رطبا فقط كالجوز والباقل جاز يابس  
 لا رطبا ومن المعلوم ان كونه جازا في سجد ولو منفصلا وجاز

بيده ولم يبع فان بيع بالفعل بعد الفصاله ببيعاً صحيحاً وخر ادي ولو  
 ممدداً خري ولو منفصلاً وجز جواز ولو من خصوص وشر منفصلاً  
 وسه شعر العنق فيجوز به منفصلاً من مذكري اوي والا فلا هكذا راي  
 السقييل خط المبدأ في ذواته الا جوري يرد في شعر العنق هل  
 يلحق بالشعر والعظم من عليهما اي في الفلسفة مطلقاً  
 او هو الفصل او لا وظاهره هو القطع يستدعيه ام لا وهو كذلك  
 ويفارق المس حيث جوز ان القطع سببه له بلفظ الاستحباب دون  
 المس وعلى قياسه كسوه الكبة الا ان يعرف بان المصحف استحرامه  
 حلي نعم لو بالذات لياك يوخذه من ان المسببه مصورة بما اذا كان  
 الثاني من جنس الاول فلو بالذات وجفتم خرج منه دم او قرح فانه يتعين  
 ان يراي في مثل الدم في ذلك الودي والمذي والمخ نعم فيقتر الودي  
 والدم الحار عنب البول فيلحق الحجر وتقل عن تقرير الودي خلاف  
 ما ذكره في الحاشية ان الودي والمذي كالبول اه والذبي به م ر بقين كما  
 اذا اختلف الجنس اح ووصل الى ما وصل اليه الاول او وان  
 زاد على محل الاول اه اح ح كاذب مطلقاً او طاهر رطبا  
 هل مثل ذلك بلل الحيا فيما اذا استحي بالنام فقه حاصه البطل  
 حفا فتم اراد الاستحباب بالجر فليست اس قاسم على ان حجر وقضية  
 اطلاقهم يتبين انما اذ لو لم يستثنوا الا المرق اه اح فقولنا تارح  
 الا يعرف المحل قيد من فرج ساد صفة للفرج ولو عبر بالاصلي  
 لكان اولي قد ولو كان الاصلي سدا اي اسداد اعار مناً  
 والا كونه حجر ان كان له القبط اي يخرج منها البول فيقتنه  
 اما اذا لم يتبين وجود ذلك والبل في حجره ما الحجر اذا وصل  
 الببل اي يتبين واما اذا لم يتبين ذلك اجزاء الحجر وعجدة الك  
 ح او شرعا لم يعم من كسر ومن رق بطنه اذرف  
 الثاني لازم والمقدي منه رابع وهو ان مع الاتصال فان



فبين في المنفصل الا اذا لم يجاوز صفة ولا شفة فان تقطع وجاوز  
 بان صار بعضه باطن الالية وفي الحشفة وبعضها خارجا فكل حكمه  
 واحاصل ان الخارج اما ان يكون مقسلا او منقطعاً وعلى كل اما ان  
 يجاوز او لا فان كان مقسلا ولم يجاوز اجزا الجرا وجاوز فبين اما  
 في الجمع او منقطعاً ولم يجاوز فبين في المنقطع واجزا الجرف غيره او جاوز  
 فكل حكمه وفي ثم رانه ينع عن مجاوزة الصفة والحشفة فبين اثباته  
 دايماً بشرط ان يفقد اما من ازاله كيان المقصود ان يغلب  
 على طنه كونه علامته فهو الخسوف بعد النفوسه وبين تثليث الاشياء  
 بانما كابر الحاسان كما نقله من عن قنوي والده كادع ش ومناه  
 انه اذا اكمل ما خرج على طنه رواد الحاسه هي كالفصل الواحد  
 حين ان ياتي ثباته وتثانيه وليس المراد ان ياتي بما قد راسل اول  
 فقط قورق ولا يتصور له تثليث وان ذكره سجنام داما الانجا  
 بالجر فلا يطلب تثليثه باه ياتي بخطين بعد الثلاثة في حواشي ثم  
 على المربع قد ولا يضر ثم ربحها بيده فالله اذا ارد ان لا يظهر  
 للحاسه ربح في يدك قبلها بالما قبل الاسجيا وان حكما على يده  
 بالحاسه اي فلا يفتح صلاته قبل فعلها ويتجسس ما لها مع الرطوبة  
 ان علم ملاقاته لم ينجح محل الحلا الحاسه بخلاف ما لو شك هل الاصابة  
 موضع الحاسه او غيره لانا لا نجس بالثبات على م  
 لاننا نتحقق اننا جاز الا ان سميها من الملا في المحل فانه دليلا  
 على كجاستها كما هو طه اه قلت وهو مستفاد من التقليل وهو  
 قوله لانا لا نجس بالثبات واما التقليل الثاني وهو قوله ولان هذا  
 المحل خفف فيه فيضه عدم التجسس للمحل وسامها من الملا في ام لا  
 قال الريادي واطلا فم كالحله او فلا فرق بين ان سميها من الملا في  
 او لا لليلة الثانية اه اج وقال سجنام مستفاد من العلة الاولى والحكمه  
 بجاسه الموضع حيث تحتم ان الرخ من المحل الملا في الحاسه وليس

كذلك

كذلك بل يحكم بجهازة الموضع وان تحتم ذلك فالموضع العلة الثانية  
 وهو قوله ولان هذا الحلا والاشياء من غير ما ذكر اي من غير  
 الخارج الملوث والطاهر كلام الجرجاني اي الكراهه مطلقاً وهو  
 الممد ويحبب اكد لو قدم هذا الوافق الموضع الطبع واللبس  
 حاشا ذلك انما ما بالواجب في رأي لان غالب هذا منسوب قاضي  
 الحاجه اي مراد قضائها السبب العلة اي عين العلة ولو  
 طاب بالاجتهاد وجب على الولي مع موليه ما يحرم ويبدد منه مما يكره  
 ولا يؤخذ من هذا حرمة شر الله الله ولولم لا الصغير العلة اي  
 عنها يعني اذ طاب كما مر لذلك اي لعضا الحاجه مع سائر  
 فاستحسان رخصت بحيث يستر المورة وخالفه ابن حجر وكام ان  
 يوافق ولو كناه دون تلخ ذراع كيو او احاج الى زيادة وجبت  
 فلو بارقاً ما وجب الستر من سرته الى قدمه في عبارة ثم روي شرط  
 في عرض السائر ان يجمع جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس  
 من ثلث ذراع اي وحقق الجالس كما مر بذراع الاذي  
 راجع لمع ما قبله فاما خلاف الاول فاستحسان اعتمد سجنام  
 الرمي الكراهه اه قلت لعله اعتمد في غير شرحه فان الذي رايته في شرحه  
 انه خلاف الاول كما قاله المولعا اه اج فلا تقبلوا العلة بغير  
 الخارج لا بالصدر حتى لو استدر العلة مثلاً واستقبلها وثني ذكره  
 وبالغير تلك الجهة فلا حرمة اه ولو استقبل العلة ولم يسل باليقوط  
 او استدر بر ولم يلو يقطوب بالبار هل يحرم ام لا انظر في اه غير  
 زياد ياي يحرم فالاستقبال لا يقيده كانه ابودخلاف بالتقوي  
 ولكن سرقوا او غروا هو مقتد من قبلهم الى الحوب كما هل  
 للدينه او الواو السامد كاهل عدن الحرجم بذلك عما ذكر خلاف كيو  
 سرقا في بيت حفصة اي في محل غير معد مع السائر مرحومي  
 فرائيه قبل ان يفيض بعام اذ وان قلت اكد يتظاهر في النسخ



فقط الجوز مطلقا قلت هذا ما قومه معهم ورد بانه يجوز على انه  
راه دوح بيا او نحوه اي راه في المدة لمقتضا الحاجة ويحمل انه راه في غير  
المدح الساتر بيا او نحوه لان ذلك هو العبود من حاله صل الله  
عليه وسلم لما افتتح السر قال في الالباب ودعوى ان ذلك من خصا  
يصه لا يفتت اليها لان الخصا يص لا تثبت بالاحتمار خلاف البناء  
غير المذكور وهو البناء غير المدح الساتر مع الصحر ابي والصحرا  
مع الساتر فانه لا يجوز ان يكون له اي حيث عليه على طه  
لنجه بالخارج والاراعي القبله طه وصرع استشكل بعض منقده  
الطلبه قولهم بوهب الرجح عن بين القبله وسمي لها جاز الاستقار  
والاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا  
جاز الاستقار والاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا  
ضمما انه لم يكن الا احدهما فلا معنى لتقدم الاستد بارفاد نفا  
بل معنى قولهم جاز الاستقار والاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا  
لم يكن الاستقار فقط او الاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا  
مستقبل وامك ان تستد برن نوم من تار فها وهذا واضح لكن الزمان  
اخرج الى المرفق لذلك سم واذ انما رفا كذا قال شيخنا قال  
لا يجوز ان هذا المعارض لا يصور وان ذكره جمع من الفضلا والعلماء  
انهم وافقوا على تصويده بان يكون محل الامكن فيه من غير ما كان  
ليكون المحل مسطولا لجهتها القبله اي غير ممكنا للمحد فلا يدخله المحل  
الشخص الا محي تر فاجنبه فاما ان يستقبل واما ان يستد برو لا  
يمكنه لا الخراف الى غيره ما ويقرب ذلك او بعينه ما قاله بقا سم  
انه لو قف في الحائض لم يجب السرا لان جهه القبلة فقط اج  
تقن الاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا قدم الاستد بارفاد نفا  
ذلك ونحوه من الاداب ما لم يقبله الخارج او يضره كتمه والافلاح  
والعاطط وهو اول ما كراهه ثم ر في المال الراكد سوا

كان

76  
كان قليلا او كثيرا الا ان يستخرج حيث لا تعافه النفس جاز وكثيره في الليل  
مطلقا جاز يكان او راكد اسوا السجرام لاهم حوى والتفصيل انما  
هو في قضا الحاجة في النهار والخاص بالليل كونه في الليل حلقا  
وكذا في النهار الا في المال السجرو الجاري الكثير فصرع بئد بالخا  
اذا لم يور فيه ليل للاتباع ولان نحو الحش خشي ليل والنهي  
عن نفع البول في البيت وتعليقه بان الملائكة لا تدخل بيما فيه بول  
منعه كما لا تدخل بيتا فيه كلب او حبيب او صورة لا يارض ذلك  
لاحتمال ان يداد بالانتفاع طورا يكثر وهو غير لازم من الاحتاد  
او الا في خاص بالهنا وروخص فيه ليل طه فامله طه وان  
كان اما قليلا او كثيرا ولكن كونه في الليل اي البول في الكثير  
الجاري وينبغي ان يحرم كمنيف لما سوي ان اما ماوي  
اجن بالليل مطلقا جاز يكان او راكد بما تقدم من التعليق اي  
اكان طه بالكثره فهو كذا لا يستخرج حرقه اي في الله على تعاطها  
بعد تحسها فلا يرد ان الاستج الحاجة كخلا في البول في الما فلا حاسم  
بينهما بان هناك السوا لوقار بان هناك تعطينا كذا صوابا  
قر اذ كان الماله او مباحا او سبل او موقوف ولو كان  
سجرا كما قلناه في الباب خلا في الما فله سم في نسخة الكبرى  
من اجل في السجرو يحرم الاستج و جدار موقوف او مملوك ولو في  
ان يحرم البصا ق والمخاط فيها لا يذوي الناس لا استقدارهم  
ذلك طه على مخرج وتعين للطهارة ظاهرة انه يحرم ولو كثيرا  
لاحتمال نجه بغيره وكتب الاجهوري فانه يحرم ظاهره  
انه يحرم ولو كثيرا لاحتمال نجه بغيره وكتب الاجهوري ولو كان سجرا  
حيث لا تعافه النفس جاز لالا ولا مالا مع قضا الحاجة فيه لكن قال سم  
في تحريمه في الحالة المذكورة نظروا تعافه نفس المالك دون غيره فالوجه  
اعتباره دون غيره اجيب بما تقدم اي من انه يدفع العجز عن



نفسه ولا مكان لها القليل منه بالكثرة وعبارة طب وتكمل كلامه لما العذب  
 فلا يحرم وان كان رويًا وفارق الطعام بأدله مع إمكان طهارة قوة رفع  
 الجاسة ولو في الجملة أو باعتبار جسدته أي بالنظر لما الكثير فلا يرداد  
 الماء القليل لا يدفع العجس أي أنه يجس به تحت الشجرة المراد بها  
 الخسنة ما فضل اليد الثمرة الساقطة غالباً عادة سم ولا فرق بين الثمرة  
 المملوكة وغيرها والكلام من حيث التجسس أما من حيث محو ملك  
 الغير فمحرّم إذا لم يرض أو يفتقر رضاه والمراد بالثمره ما يقصد الانتفاع  
 به بكل أو غيره كشم ولو خورق مما تعلق بالافس الانتفاع به بعد  
 تلويحه اهـ **الحكمة** أي التي تواتر بها أن تفرق ولو في غير وقت  
 الثمرة فلا يشترط أن تفرق بالفعل **حيث** يتبين ليحذر أن يزداد ولا يظن  
 سم **والطريق** أي واحد له سباح أما المبل والموقوف وملك الغير  
 محرم فيهم عليه قضاء الحاجة فيه **المملوك** وأذ لم يكن طهارة قوة  
 طب **انقوا** اللعائين أي اجتنبوا فعل اللعائين مرحومي أي انقوا  
 كحل اللعائين قالوا أو ملأوا اللعائين فقال كحل الذي كحل الذي ينجح  
 الذي يطلق على المفرد وغيره فهو مطابق لما قبله ويدل على ذلك قوله  
 تعالى وخضعت لذي خاضوا هو مرحومي أو ظلمهم أو المستوي  
 وفي رواية أو في مجالسهم فيكون تأملًا لموضع الشمس في الشتاء  
 إذا صعد اللعان أي صعد الثاني فلا ينافي أن أصله الأول والمعنيين  
 المذكورين سبب قرد ولا ينافي بل يجوز أن يكون نعتاً للمعنيين  
 لكن ما ذكره هو المتبادر **كراهية** مستند **حرمة** ضيف  
 وقيل صدره أي أوله **الحكمة** هذه الخلاف في جهة **اللغة** والأفلا  
 يرتفع عليه حكمه **أما** الطائفة المجهول محذور قوله الم  
 المملوك في الظل محله إذا لم يكن موضع الظل أو الشمس محله  
 للمعصية كقبض المكس والأفلا كراهية **اج** بضم المثناة أي أو فحماً  
 بل اقصر في الصباح عليه وفيه إلى جهة فتح المثناة أفصح من ضمها أو شمل  
 قوله



قوله الثب ما حصل جوهه في الحال وهو موضع نكل فطر والكلام في غير المعنى  
 لقضا الحاجم **الثاب** ويقال له الحجر **ممكن** الجوز في الناموس  
 وغيره **أما** قلوا سعداً عبادة رضى الله عنه تعالى عنه لما دله وشه  
 الغايظ **يسخر** ذلك نعم أن حاله أن لا يذله أو به ولم يكن مما  
 ليده قتل لم يبعد تحريمه قد **حار** فقضا الحاجة ليس قيداً فالمعتمد  
 الكراهية مطلقاً بمجرد الدخول ولو لم يرضها أو طار كقول يره  
 أي كره له ذلك أي الكلام وقوله بل قد يجب إذا ضي وقوع محذور محترم  
 كما في دفعه في تحريمه وقد بين بصدقه وخبر من حيلولة الشيطان بينه  
 وبينها ليس أن يتكلم بالامر بالاعطاء وقد يباح حاجته ثم تترج المصاحبة  
 فيها ولا يحرم في حال ولو بقران **لا يخرج** كذا الظاهر أن لا ناهية  
 والبعض وقيل المشد شرح الروض وهو وإن كان على المجموع الجواب  
 عما قيل أحد ثب يقضي حرمة الكلام كذا قد يقال ما المليل على الكراهية  
 فقط **عطس** يعطس من باب صرير يطره ولما أمر العاطس بالحد  
 لما حصل له من المنفعة جرح ما احتقن في دفعه من الأجرة **حمد** الله  
 عليه أي ونياد عليه وقوله المذكر القلي أنواب فيه محو لعل ما له  
 يطلب بخصوصه من عام **فكره** معتمد وقوله الأذرى ضعيف  
**المقر** به بالحاجة **ولا يثبت** هو من باب جرح كذا في القاموس  
**ولا يقبل** الشمس أي حال طلوعها **حيث** لا سائر  
 يولد ولا غايظ أي بينهما ما لا يصدده **وهذا** هو المعتمد  
**مستند** **بيت** المقدس المراد صخرة بيت المقدس وهو على حذف  
**مضاف** **حكم** استقباله ضعيف والمعتمد أن استقبال بيت  
 المقدس واستدباره بما ذكره مكره ولا سائر أما السائر فلا كراهية  
 فإن أراد أن حكمه المذكور في المتن فهو المعتمد وإن أراد حكمه الآخر  
 ذكره هو المعتمد كذا هذا ضعيف **إذا** يبعد هذا السائر البود  
 أن كان غيره قالوا بوزعه وفيه الأبعاد في الصغر لقاد الكف



في اليهود وارض السور لا استار نحو عجرة اوراحلة في الصحراء وقتناه  
 انه لا ينال العباد في العهد وهو ما نقل عن اهل بيته وشمس عليه في عباد وعلمه  
 في ثمة بانه لا يستحي غلبا من فعله فيه مع عدم الابداد واطلق في الامداد  
 فتعمل كلامه الاحلية المعهده بان يدخل البعد هاهنا من الحاضر في اداسه من وجه  
 صرح في الحقة وقاد النسخ انه في غاية السان والاكجاء فليست مل ط  
 ليس لهم الابداد عنه كذا اي الى حيث لا يسمع للحارج منه صوت  
 اذ يستتر عن اعينهم اي من قد يحرا ويرى بشجده ولا يبرهورة  
 قال استخافوا لا يخفون ان هذا انما هو من قوة اتحاد السور عن القبلة  
 والستر عن اعين الناس وليس كذلك اذا المراد عن اعين ما يستر المورة  
 عن من يمر عليه سواء وجد فيه سائر القبلة او لا وعكسه فيهما عموم  
 وحضور من وجه فعل الخارج تبع فيما ذكر صاحب الروض ودم فذكر كما  
 لتنفذ المكان وعدمه غير متيقن فامل وانهم اهو ما قاله واعتراضه ظاهر  
 فقد قادم في ترده ما فيه ثم اذ كان في محل يمين تنقيفه كفي السور نحو  
 جد اور واذ تباعد اكثر من ثلاثة اذرع ولا يكون مثل ذلك في القبلة  
 وبعضهم يقره اتحاد الموضعين فاحذره اذ احق قلت الاعتراض على ان  
 غير ظاهر فان عبارته قريبة من عبارة رقتا مل يلبس بمقاعده في  
 ادم اي انه يحيط امكنة الاستحيا ويرصد هاهنا بالاذي والفساد لاهما  
 مواضع محر فيها ذكر الله تعالى وتكليف فيها الموراة فامر بسترها  
 اوم حوي // عن المانية فالقاعدة جمع مفقدا هم مكان اي يلبس في موا  
 ففود بلي ادم انه اي التي تنكشف بها عورتهم من فعله فيه اشارة  
 او ان هذا الادب مذوب لا واجب ووجه عدم حقة نظر عورته  
 او بيان لا يبين تنقيفه كستان اذا لم يكن ثم اذ اي  
 بان كان هناك من يقص بعره من يجر عليه النظر او كان هناك من  
 يجوز له نظر عورته او لم يكن احدا صلا من يجر عليه نظرها اذ  
 ومثل من يجر نظره الصبي اذا كان يحكي المورة فيحرم كتمه عنه اه

عنا

على وعليه اي وعلى هذا القليل محل اذ قد لا يقول له ما يحفره الناس  
 او الذي يحرم عليهم النظر ولا يفضون ابصارهم ومعاينة اي محال  
 اما حجة الناس هذا هو محل اكل ولا يولد منه الغالب للمام  
 واذ لم تكن هاهنا ضعيف والتمتد اما كبره وقت عبورها واحاصل  
 كما في الايبان انه اذا كان يولد ويغوط ما يعا كره له استقبالها اي النسخ  
 واستدبارها او يولد فقط كره له استقبالها او يغوط ما يعا فقط  
 كره له استدبارها ثم اذ لم ذلك من الغلبيل خوف عود الرثاشي بخلاف  
 السك بارها عند الغوط فيبر ما به فانه لا يكره على الوجه خلافا لما قال  
 يكره لما فيه من عود الرايحة الكبرية عليه لان ذلك لا ينفق في الكراهة  
 صلب بغير الصاد الممنعة والسكان اللام اج لما ذكر في خوف رد الر  
 شاش فهو راجع جز ما عليه من قوله اذ قد يهاب كذا في يور قايما  
 فلا يقد قوه اي من قال كذا عادية مع الله عليه وسلم يور قايما فلا  
 يقد قوه فلا ينافي في ما في الصحيحين ان من صلى الله عليه وسلم في ساطع قوم  
 بار قايما والمباطة كالكناسة لفظا ومعنى يساره سوا في اليو  
 والخايط خلافا لبعضهم لكن هذا في حق القاعدة اما القاييم فيخرج  
 بينهما ويعتمد عليهما على التمدد خلافا للقبليوي وبسببه يقيم اوله  
 من اسيل في القتل بفتح السين اي محل اغتاله واداد كذا مملوكا  
 او سباحا والاحرم وعند قبره اي ويكره عند كذا اي يحرم عند  
 قورا لا يسار بما يكون ذلك كغرا ان قصد وجرم على القبر اي فيما  
 يحاذيه الميت ولو لم يبرهني وشهد قد وكذا اي ويحرم البورخ اذ في  
 المسجد وادان الثنويث بخلاف خوا الفصد للفقهاء عن جنس الدم  
 قد عند انقطاعه اي بهه يحصل من حصل المصنف  
 لقوله صلى الله عليه وسلم علة للوجود المنة وقوله لان الظاهر ان  
 علة لبع الوجود فادعامة اي جمع ويكره جنوا ويحب  
 في حق السلي واطالة ملك بلا حاجة ليس الله اي ولا يرد



الحكم من الحزم ومن الاداد ما قاله المحققان في تعقبات ان لا تأكل ولا تشرب  
 ومنها ان لا يتكلم لانه يورث البيان ثم الرضوخ لطيفة في ان شخصاً من  
 الاعراب جلس لقصص حاجته وكان معه طعام فقال ليكل من الطعام ويقضي  
 حاجته ويخبر ما عليه من الغل قريباً ان قصار ينظر اليه ويتعجب منه  
 فقال له الاعرابي اني من شخص يدخل طبيباً ويخرج حبساً ويتلعدو  
 مرحومي لانه اقلد ان اصله لما كولد وكذا ما بعده فقال  
 في توافق الوضوء في بيان ما ينبغي به الوضوء اي انها مودة طهارة  
 وتغيير الالة اولي من تغيير المكن اذا التقى رفع الشئ من اصله ويلزم  
 عليه بطلان العبادة الواقعة حاله وضوءه لرفع من اصله اواح واعترض  
 القليوبي السبيل بما ينبغي به الوضوء اي به قاصداً لا يتحمل الحدث الثاني  
 ولا الثالث مثلاً فانه لم يسه به الوضوء بل انتهى بالاول مع ان عدم الطهارة  
 اصل في الانسان فالطفل الذي لم يسه له طهارة لا يقادح في خدته انتمت  
 به طهارته واجاب بان الماء ما من شأنه ذلك او ما لو كان الخ  
 لان مفهوم قول الله تعالى في قوله قال اذا الفاح هناك من افراد الثالث الذي  
 هو زوال العقل وانما افر ذلك ان الشرط فيه كان السبب بل هو المتعين  
 اذا ما ذكره لا يفيد اسقاطاً مما قاله الا ان يوم مكن مفهومه ان  
 يوم غير المكن ناقص من غيرها اربعة اشياء من الثاني وهو زوال  
 العقل اي الثور يوم المكن فلا تقص به وانما اخذ مفهومه هو  
 المستثنى فله ناقصاً احدث قال الثاني اليوم على غير هية المكن  
 اي فينقص واستعمل الثالث وهو زوال العقل في حقيقة لا مطلق  
 زوال الثور الصادق باليوم وعلة النقص كمنه ان يقول  
 واختصاص النقص بما غير معمول العقل او يقيد بانسان علة غير  
 معموله غير معمول فقام له وحاصل الاعراض في ان بان فيه  
 ناقص او قد يقال ان فيه اشارة الى ان قوله غير معمول المعنى من وضع  
 الظ موضع المصغر فانه العلة والمعنى والحكم العاقل مترادفة معانها

واحد فلا يقاس عليها غيرها اي نوع اخر فلا يرد على الحق سادس  
 كل الامور والادب على جزيائهما كما قالوا على اليوم الجنون والاعمال  
 ولا يمس الامور الحق اي لا تقص به ولكنه حرام وان لم يكن شبهة  
 كما هو كلامهم رحمة قال وخرج بالنظر المس اي للامور فيجزم وان حل  
 اي النظر لانه الحق وعبر محتاج اليه الخ وراي البير من  
 جهة الدليل اي وهو ما روي مسلم عن جابر ان رجلاً سأل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الوضوء من حوم الغنم قال ان شئت فلا وضوء  
 وان شئت فلا وضوء قال الوضوء من حوم الابل قال نعم وضوء من  
 حوم الابل وعند البراري صلى الله عليه عليه وسلم عن الوضوء من  
 حوم الابل فامر به اقرب ما يروح اروح واب تروح واسترح  
 كل يمين والمعنى هنا واقرب ما يتم ريح من الجواب عن المذهب اج اي  
 اقرب ما يراى اليه وليست عليه وعدم النقص به قول الخلفاء السرا  
 شدي اي هو اجماع والاجماع مقدم على تلك الاحاديث لاحتمال  
 نسخها او لانها مخرجة على سبب مع انه لا فرق قاله رور في ذلك  
 بانها لا يسميان طائفة الايمان فاخذ بظاهر النص واجيب بان  
 عدم النقص بالشئ مع شموله لجميع الظواهر واجيب الذي حكم العلماء  
 في الايمان بشمول الحمد له والاما اخفض النقص بها اي بالصلاة  
 اي قلنا ان التعقبات ناقصة ساون الواقف والناقص لا يخص بها  
 الصلاة بعد الفريضة كلام المؤلف وبه يذهب قوله لا يحمل هذه الجملة  
 للمنافاة اج فزعه اسقاط كلمة من الحديث هنا وجملة بعد ذلك  
 فان لفظ الحديث فرماه بسهم فوضعه فيه وترجمه فرماه باخرته بتات  
 ثم ركع وسجد ودماوه كجري وعلم به النبي صلى الله عليه وسلم الحديث  
 ولا يترقب بان فيه افعالا كثيرة لاحتمال عدم ثوابها في الحديث انكلا  
 فتأمل وصلى يا سمرة صلاة لقلة ما اصابه من اي اواف  
 دم الشخص نفسه بغيره وان اكثر على ما ياتي في شروط الصلاة

هاهنا قوله شبيه



ع من قار قد وجع في الدم على القليل مع التفرج بالشيء بعد كبره  
 ولا تغادره اذ قد اي اذا خرج منه شيء بعد الوضوء او بعد واما اذا لم  
 يخرج منه شيء بعده ولا منه فلا ينقض لان وضوءه رافع لا يبيح فقط وهل  
 يبطل صلاته بالشفاء فيه قال نعم قل براجه فكيف يصح ع الشفا  
 فيها اي فنية الحدث الخارج لا للشفا ج صابطا قال اي القام في لا يبطل  
 العبارة بعبارة الادخ المستحاضة والسلي وعبر عنه الاسود بقوله  
 لنا طهارة لا يبطل بوجود الحدث ولا يبطل بعد منه وهي طهارة داء الحدث  
 مساوي لان نزع واجب العبارة غير له لاد الجواب النزاع لعل  
 الرجلين حكم من احكامه لا يكون يسمى حدثا اه وكان معناه ان مسح الحف  
 يرفع الحدث بشرط ان لا يترفع وان نزع او رفعه فيصير حاله كمن نوضا  
 الارض ولا يغادر لتارك الصلاة الرجلين حدث بترجمهما المتوفي  
 لاحاجة اليه والمراد لو كان متوضعا وخرج باحي الميت قد ولو  
 من مخرج الولد تقيم في القبيل قد او احد ذكرين يقول بهما قال في  
 تم رومن وظاهر ان الحكم في الحنفية سوط بالاصالة لا بالبول حتى لو  
 كانا اصلين وبيور باحدهما ويطا بالآخر فنقض كل منهما او كانا احدهما  
 اصليا والآخر رايد انقض الاصل فقط وان كان بيور بهما وقياس  
 ما ياتي من النقص من الزايد اذا كان على سنن الاصل ان ينقض بالبول  
 منه اذا كان كذلك وان النقص بالزائد فالظن ان النقص سوط  
 بهما معا باحدهما حرمي بيور باحدهما ويحيف بالآخر او بيور  
 بهما او من دبر المتوفى كعطف على من قتل طاهرا ومنه النزاع  
 على الراجح لانه من كبار الجائسة قد جافا كصاة لا رطوبة بها  
 ام تادرا كدم ومنه خروج ما يخص باحد السيلين من الآخر كان خرج  
 البول من دبره والعائيط من قبل كدم ولو دم بالسور في داخل  
 الدبر لا خارجه ونفس بالسور ثبت ثابت داخل الدبر خرج او زاد خرج  
 وطرق عود بعد ادخاله ولو ادخل في خرقة مثلا واخرجها والخرقة

فليس

فليس ادخاله ناقضا وله قبل خروجه من المصحف لا نحو الصلاة فله فضلا  
 نجاسة ولو شك اخرج منه شيء فلا ينقض نعم لوري بل لا على ذكره لم  
 يحتمل نجاسة من خارج ولا كونه عرقا فالقياس كما يؤخذ مما ذكره في  
 الفصل لزوم الوضوء سم المطمئن بفتح الهمزة على الافصح  
 اي المتخفف سم به الخارج ولو من القبيل ثم صار حقيقته عرقية  
 في الخارج من الدبر خاصة وفيهما اي الصحيحين كبد الشيء اي  
 يتوهم خروج روح من دبره لما قيل ان الشيطان ياتي الى دبر المصل ويحدث  
 سحره فيحصل صوت خفيف يبطل عليه صلاته بثبوته انه احدث  
 قد وقياس بما في الآية اي انما يحتاج الى القياس ان اراد بالغايط  
 الفصل المحضومة فقط والا كان جميع ما خرج نفض عليه الآية  
 ان للذة ثلاثة مخارج وكذا الرجل الثاني في قبله يلتقيان والخسفة  
 قد من كل منهما اي اذا كانا اصليين او كانا الزايدا معا لا اصل  
 ومن الاصل منهما اذا كان احدهما رايدا غير مسات ومهما معا اذا  
 النقص الاصل بالزائد من ذلك اي مما خرج من السيلين  
 وهو الفصل بخصوصه يرد على هذا الوجاه في رمضان عند الواجب  
 الكفارة وقضا اليوم الذي جامع فيه واجب بان القاعدة معروفة  
 فيما اذا تخد جس ما اوجبه فلا يرد جماع رمضان فان كفارته بالاصالة  
 العتق وهو ليس من جنس المقضا لما اوجب اعظم احدين وهو  
 الرجم فلا يوجب ادوئهما وهو اجد واما اوجبه اي الادون  
 وهو الوضوء فلا يجامعانه فيه تعريض النزاع على نفسه والاولي ان  
 يقول بعدم فائدة بقايه معهما اتفق وضوءها كذا ثم رخصا  
 ذلك وعبارته ولو التفت ولذا جافا فوجب عليها الفصل ولا ينقض  
 وضوءها كما افق به الواجب للذكر كغيره وهو وان التفت  
 من بينهما وسية لكنه سجد الى الحيوانه فلا يلزم ان يطر سائر  
 احكامه لفتد الملة اي انه اوجب اعظم الامر من الحيوان ما حرج



بعض الولاد هذه السيلة والى قبلها خالف فيها م ر لانه يحتمل ان يكون  
 من منها فقط اذ عبارة الدليل ولو اختلفت بعض ولد كيد النقص وضوحها  
 ولا عمل عليها اه اي فلهذا التباين ونسب الثاني للاول بين وجوب  
 العمل وعدم بطلان الوضوء واما لو خرجت تلك الاحكام فاصلة حيث  
 لا يثبت بعضها او بعض فان خروج كل منهما ناقص ويجب الفصل بالآخر  
 لتام انقضاءه ولو خرج ناقصا عضو انقضاءها رضا كان انقطعت له  
 وتحلت عن خروجه توقف العمل على خروجه لان اسم الولادة يتوقف  
 عليها فامل وانفتح مخرج اراد به اجلس فيعمل المتعدد  
 الخارج منه اي من الاصل والاصل مستد اي السداد اذ عارضها  
 فلا ينقص الخارج منه وعلى هذا اذا كان ممكنا كذلك وخرج الخارج  
 وكان متوضعا ومكث مدة من الزمان لا يمس فيها فرجا ولا يمس فيها  
 امرأة اجبية فانه لا ينقص بذلك وعلى هذا يلزم بقاء لنا شخص  
 مكث نحو اثنين سنة متلا ياكل ويشرب ويخرج من الخارج وييام وله  
 ينقص وضوءه وهو بنية ما ذكره الشيخ بقوله وان انفتح في الشرة  
 او فومها والاصل مستد السداد اذ عارضها وتحتمل والاصل متفتح  
 فلا ينقص الخارج منه حتى حيث كان فوق المورة هذا امر  
 كونه يقوم مقامه وهو لا يقوم الا اذا كانت المدة لان المسئلة  
 مع وضوء الاسد اذ العارض وهو لا يقوم الثقب فيه مقام الاصل  
 الا اذا كانت تحت المدة بخلاف الخلق فيقوم مقامه جميع الاحكام ولو  
 فوق المدة وقد تبع في قوله ولا يحرم النظر اليه حيث كان فوق المورة  
 شجه في ثم المخرج التابع لشجه الجلال المحل لكن ذكر هذه المسئلة انما  
 بناء على انه لا يراعى الاقوال وعند تعادل الاطراف ان المتفتح فوق  
 المورة ينقص الخارج منه ولا يحرم النظر اليه واما على المعتمد فلا  
 وجه له فزع لو خلف بلاد بر ولم ينفتح له بدله هل ينقص وضوءه  
 بوسع غير ممكن لان نفس اليوم ناقص او لا لانه انما ينقص اليوم

لانه

لانه مظنة خروج من استودع من الثاني فراجع اما الخلق فينقص  
 منه الخارج من المتفتح مطلقا اي حيث لم يكن من المنافذ الصليكا لغه  
 والاذن كما يذكره المص مطلقا اي في جميع البدن وينقل اليه جميع  
 احكام الاصل من القطر بالا يلاج فيه وجود احده وحرمة النظر  
 اليه ووجود ستره عن الاجانب وفي الصلاة ولو في الجبهة وبطل  
 بكتفه ف لا ولا حرم له ويصح حكم المورة بابين الشرة والركبة انتهى  
 سلطان فانه لا ينقص له ولعمد ابن الجردان ان الم ينقص ما  
 خرج منه كما قال ابن قاسم على ان جرحه ينقص من خروج ريقه  
 ونقصه لان خروج الریح ناقص والنقص بدليل في غاية الاستكثار  
 والعمد عند سجن المتبادر من خلاف ذلك واحصا من هذا انما  
 يطرأ فتاح دون المتفتح اصابع من عام في اليوم هو فترة  
 طبيعية تحدث للانسان بغير اختياره مع حواسه عند السعال وعقله  
 مع سلامته معقده بالرفع فاعل المقلن وفي بعض النسخ الممكن  
 معقده بالنصب مفعوله والفاعل مفعول في المتروك قوله  
 وقوله ثم اي اليه يعني الثاني ولا يصح مع الاول كما لا يخفى والس  
 حلقه الذي قال في النهاية واصله سنة بورن فرس وجمعها اساه  
 كافر من فخذت اليها وعوض عنها الهزمة فيقول استفا ذارت  
 اليها وهي لامها وحذفت العين التي هي اما حذفت الهزمة التي هي  
 عوضا عن الهما فيقول سه بفتح السين ويروي في الحديث وكما السه  
 في قوله الميان وكما السه تشبيه السه بفتح الراء على طريق الاستعارة  
 بالكناية واشارة الوكاله تحصيل واستواء السين في الميطة مجاز مرسل  
 علاقة التلازم لانه يلزم من انفصالهما الميطة وحل الوكاله على الميان  
 من تشبيه السه بفتح السين بفتح السين في الميطة او بفتح السين بفتح السين  
 الكناية اي الميطة او الميان كرباط اليد لانه نادور وقضية  
 العلة انه لو اعتاده نقص ابن قاسم وقال ابن شرف فاعل الرمي

٧٩



لا نقض وان اعتاده قلت ولما قال ابن شرف وجه وهو اننا نختصنا الطهارة  
وشككتنا في رفعها والاصل عدم الطهارة اهـ اما اذا دام وهو  
مكن ان يقع لو اخبره عدد التواتر او معصوم بخروج شيء منه النقض  
بخلاف عليه في المعصوم اذا اخبره بعد الخروج في غير الممكن فانه لا يقع  
النقض بالنوم نعم لو امره سيدنا علي بن بعد نزوله بالصلاة في هذه  
الحالة امثله اي لا حكم لا يتعبد به هـ ابن شرف وقال لعبد البر  
ولو دام غير ممكن وقال له في فقه فاضل لم يروى وجب عليه ترك  
منه هـ وطاعة فيصير في يروى كذا فقرة تحتها البالي مرة بعد  
المرّة وتورع فيه ففهم ولم يرجع لم يارعه والعهد عليه ولو قال  
له في فقه حاله عدم التمكن ان تتوهم فيلنا قوله انه نفس انه  
خصا بغيره صلى الله عليه وسلم انه لا ينقض ونحوه بنوم مضطجعا  
اي لا جاز الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نام حتى سمع غطيطه  
بالعين المعجزة او الخا المعجزة صلى الله عليه وسلم وتوضا وقال ان عيسى كان ما ن  
ولا ينام قلبه فان قيل هذا محال الخا الصحيح انه نام في الوادي عن  
صلاة الصبح في ايامه ان احدهما ان القلب يقطن في جس باحدث  
وعليه ما تنطق بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر  
والشع من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين و  
وهي نائمة ثانيا ما انه كان للنبي صلى الله عليه وسلم نوبتان احدهما  
ينام قلبه وعينه والشايد عنه دون قلبه وكان نوم الوادي من  
النوع الاول فانه قال في الزكوة هذا الجواب فاسد لانه محال  
لفعله صلى الله عليه وسلم نيام عينه او لا تنام قلوبنا فاجواب  
الاول هو الاحسن اهـ عبد البر الاج ومن خصا بغيره اي وكما  
بقية الانبياء رواد العقل كقار ابن حجر في ش المنع وهو يميز  
العقل العزيز افضل من العلم لانه يسعد وانسه لان العلم يحرم منه  
محرم النور من الشمس والروية من العين ومن عكس اراد من حيث

استلزامه

استلزامه وانما نقض لا يوصف به لا بالعقل والمراد بذكر العقل القلب عليه  
كما في غيرهما الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان ذلك اما في  
الى الفياض والله او لوي اج بعينه اي مع ذكره في الاعضاء او كان حيث  
لونه لم يتبدل بخلاف النوم فانه السرح استرخا أعضاء الدماغ او مع كونه  
اذ انما يشبه فافترقا الذي لا يبيح اليه لانه لا يبيح لغيره  
المرأة محاصلة ان النفس تافض بشروط خمسة احدها ان يكون بين  
مختلفين ذكورة وانوته ثانيا ان يكون بالبشرة دونه الشعر والسن  
والظفر ثانيا ان يكون يد وذليل رابعا ان يبلغ كلامه ما حد يشترى  
فيه فلو بلغ احدهما حد يشترى ولم يبلغ الاخر لا نقض خاسر ما عدم  
الحرمية ويجمعها قولهم في ذلك في بشر في ذكره ان لا يكون لا يحرم اي ولو  
احتمالا كما في لان اشتراط البشري يخرج السن والظفر والشعر والحال  
فمنه شرطان لسن الرجل اعترضه فانه لو قال كونه التثاثير في  
رجل وامرأة كان اولى لان السن اما مضاف لفاعله او مفعوله وعلى كل لا  
يشمل الا حرمهم لانه يوم اعتبار القصد وليس كذلك وحاصله انه  
لم يشين ان السن ينقض وضوء اللباس او الملبوس او هي بخلاف الانثى  
فانه لما كان مشتركين في المتلاقيين ينقض فخرهما معا فانما في نسهم وان  
ان يريدها الملبوس كلاس لا فائدة اشتراكهما في النقض او عينها  
او محبونها او شيئا هو ما او رقبها او محبونها او مع عليه او نايما وكذا المكنة  
اي كسهم كذا اوله اما من تراعى الله عنه وقاله لاجتماع كذا اوله  
الامام الاعظم ابو حنيفة والثاوي يصرح الكلام الى بعض محتملا انه بدليل  
دعى اليه مما يتعلق بالدراية وهو ان وافق الامور من اية محكمة او حديث  
مؤاقر او اجماع الامم عرفت القواعد المؤثرة عند ارباب المروية وما  
في اصل السنة فصحح ولا فساد لكونه حكما وقولا بحجج التثمين والسبب  
الداعي لذلك فنقول الذي دعا به الى الاستباط ان الله تعالى جعل  
لله اولا اصلا يرجع اليه في جميع ما يحتاج اليه الا ان في باب العمل والاعتناء



ولم يكن ذلك كله منصوباً ما في القرآن فثبت ان بعضه ثابت لبدلالة النص  
وبعضه ثابت بأشارته وبعضه باقتضائه ولا يخرج ذلك الا بالراي والعرض  
على الاصول اهـ ملخصاً من ثم الطائفة الحديثة والاسن الجس باليد  
مع قوله ومثله في ذلك باقي صور الاتفاق الخ فانه هو احد قولين في سبيل  
الاسن تأييداً انه الجس باليد وبغيرها فانه يحقق بطلان الكف  
والحاصل ان الاسن يفارق الاسن في امور احدها ان الاسن لا يختص  
بعضه بخلاف الاسن فانه يحقق بطلان الكف تأييداً انه لا بد في الاسن من  
اختلاف الجس بخلاف الاسن يحصل بمس ورج نفسه تأييداً ان الفرج المباح  
ينقض سائر خلاف المصنوع المباح لا ينقض سائر رابعها انه ينقض وضوء اللباس  
والشموس بخلاف الاسن فانه انما ينقض وضوء الناس اعني صاحب الكف  
والخاصة خاصتها انه ينقض سائر فرج المحرم ولا ينقض لهما او  
كافرة به بمس اي لان المصنوع المباح يزول طاهر الجسد خرج به  
السر والظفر والشعر الا في ليس المراد اخراج باطن الجسد مع انقباضه  
ووضاها اللحم اي وان قشط كما ياتي والله عطف جز على  
كل اذ الله تعف لحم الانسان اذ هو ما على الشايات وما حولها فقط  
مع تنعيم روقه بقصم وهو اللحم الذي ثبت عليه الانسان فقط  
على لحم الانسان عطف تفسير وباطن المني اي والعظم اذ او  
منه فينقض على العمدة بخلاف بعض المتأخرين من حرمي ما اذا كان  
على البثرة خايل ولورق عاوي وان انزل نعم لو كثر الوسخ اي لان  
الوسخ اذا كان من العرق يصير جزءاً من البدن لا يمنع الاحاس  
بخلاف ما اذا كان من العيار فانه حرم منفصل منه فاقترقا وسقط قوله  
قال الوسخ من العيار فقوله بالنقض في الوسخ دون العيار غير  
مستقيم بل ان صار خايل في كل منهما لا ينقض ولا ينقض والاسن  
بالرفع عطف على فاعل خرج وباجر عطف على ما اذا كان من عيار  
والاحتمال التوقف اي ذكورة والوثة ما لم يحتمل من كاسيبه عليه

قوله لا المبالة

لا المبالة واعلم ان شرط ان يكون الذكر قديحاً في كل من التماسين  
يخرج بان الصغيرة لا ينقض وضوءها بغير الكبر كالانقضض وضوءه  
على صحة مناحيهم والمعمد انما يقع مناحيهم وينقض الوضوء لهما  
اذا تحقق الاوثة والذكورة على المعمد ولو على غير صورة الرجل والمدة  
حتى لو تصورت في صورة كلب مثلاً فنقض لهما ولا مانع من ذلك لانه بالنظر  
لم يخرج عن حقيقة وهذا الظاهر ان لو تزوج جنية جازله وطبها اذ غلب  
على طنه انما تزوجته وان تصورت في صورة الكلبة مثلاً ولو سخط الانثى حيواناً  
كفردة او حماره فهل ينقض لهما فيه نظر وسياتي في الاطعمة ذكر اختلاف  
فيما لو سخط حيواناً ما كونه غير ما كونه او بالعكس هل فيظر لما كان في محل الكبد  
في الاورد دون الشايات او لما صار اليه فينكس لحمه ويخرج ما هنا على  
ما هناك فان اختلفا ما كان حاصل النقص والا فلا وفي التأخر يعرف بين  
السخ والنقص بان النقص يخرج من حقيقة بخلاف السخ في ان السخ يخرج  
وكذا انما لو سخط حجر او حماراً يحكم بعدم النقص ولو سخط  
نصفها حجراً مع بقا الحياة والاحساس في النصف الاخر فيجوز النقص  
بمن النصف الباقي واما النصف الممسوخ فاذ قلنا فيما لو سخط كلا  
حجر ابان النقص لهما فان النقص بغير النقص الممسوخ يجزيهنا او لا  
بعد من فيحتمل الفرق بان النصف الحجري بعد من اجزائها تبعاً للباقي ويحتمل  
ان يحكم بالنقص بمنزلة الظفر فيحرم عياره قال تعفهم والحاصل  
انه اذا مسخ جماً او فلا ينقض او حيواناً مع بقا الادراك فنقض واذ رآه  
الادراك فلا ينقض ولو نكح في الحريمه كان تحقفاً ان امرأة ار  
صغته ولكن لا يعلم هل ارصغته رصغته او كثر له حرم عليه لان لا  
صل عدم الحرمة قالوا لهما هل نقول بعدم النقص لاحتمال الحرمة  
ونعفي الاحكام او بالنقص عملاً بنقصي عدم ثبوت الحرمة في تمام الاول  
كما لو تزوج بمهولة فاسحقها ابوهم على المعمد فيها فيقول بعضهم بالنقص  
عملاً بنقصي عدم الحرمة لا يمول عليه وظاهر كلامهم ان الحكم كذلك



أي عدم النقص وإذا خلطت أو حمله ما لم يكن عددًا أكثر من  
 عدد محاربه والا لنقص كما هو مذهب المحقق لم يرد محرم ونقص  
 ومنه ليس صنف بعض المتأخرين هو شيخ التهاجم  
 عدم النقص معتمد لما تقدم أي من أن الحكم لا يتحقق وقد عرفت  
 صنف آخر في الإسلام أي احتمالًا ولو طلق ما فلا رجعة له في الرجوع  
 ولا عقد له عليه في البائن لأن شرط الزوجية تيقن حلها للزوج ولا  
 يتحقق صغيره أي كسر صغيرة لا ولا شعور وإن ثبت على الزوج  
 وعظم هذا على طريقتيه فاللهما ابن حجر والمعتمد أن العظم إذا وقع  
 نقص كما قاله في رواية أحق قوله وعظم أي وضع والكشف عن جلده أو  
 خلقه ابتداءً للجلد فلا نقص به ووافقه على ذلك ابن حجر لكن الذي أفتى  
 بهم رويًا بعد عليه ولده ومعهما جاعة النقص المصنوع البائن بالقطع  
 وإذا النقص بعد جراحة الدم ويحكي من فضله محذور يتم ما لم يخله الحياة ولا  
 يتبار بها النقص بل لا بما انفصل عنه فإذا انفصل ذراع امرأة برجل صار له حكم  
 الرجل وعكسه بمكة المصنوع البائن غير المخرج أي لأنه لا يفتا  
 لذلك المصنوع أنه عضو ذكر أو أنثى مجرد ووقع البصر عليه إذا كان  
 حيث يطلق عليه اسم امرأة وإن نشأ نصفين طولاً لم ينقص واحد  
 منهما ولو لا الاسم عن كل منهما أحج ذكرًا كان أو أنثى تجلداً أو حتى فسخ  
 أصل المسئلة البقاء لولا أن اللباس والمموس أما أن يكونوا أصح  
 أو مشكلين أو الناس وأصح والمموس مشكلاً أو بالكل فأما الواضح  
 فكما أوضح وأما الخيان فلا يتحقق ومنه واحد مما به أصل الفرجين  
 فقط لا محتمل توافقهما ذكر أو أنثى من النساء والوثنية أن مسس  
 الله الرجال خلاد ما إذا من الفرجين جميعاً فأما إذا كان ذكرين فقد  
 من الله الذكورة أو اثنين فقد من الله النساء أو مختلفين فالأختلاف  
 لا يورثه المس ولا يترط في هذه وهو ما لو من الفرجين جميعاً لا  
 يكون بينهما محرمية ولا صغر وأما إذا كان الناس وأصح والمموس خفي

في شرط

في شرط النقص وضوء الناس وأصح والمموس خفي مثل ما لم بشرط عدم  
 المحرمية والصغر فإذا كان الناس ذكرًا النقص وضوءه بمنزلة الرجال  
 من الخفي وإن كان أنثى فمن الله النساء لأن المموس أن كان في لا  
 وذكرا فواضح أو أنثى حصل النقص بالنسبة للشرط المذكور وفي الثاني  
 شيء إذا كان أنثى فواضح وإن كان ذكرًا فالنقص بالنسبة وأما إذا كان  
 الناس خفي والمموس وأصح فالنقص ظاهر لأنه إذا كان ذكرًا  
 فالنقص بالنسبة أو أنثى فالنقص بهما إذا كان المس يبطل الكف بخلاف  
 ما إذا كان يغيرهما فلا نقص لاحتمال توافقهما ولا من هذا إذا كانت  
 الواضع ذكرًا أو مثله يتألف إذا كان أنثى لأن أحدهما إذا كان أنثى  
 فالنقص بالنسبة أو ذكرًا فالنقص بهما وأما لو من أحد مشككين  
 فرج صاحبه من صاحبه ذكره فإنه ينقص ومنه واحد مما لا يعينه  
 لأنهما أن كانا ذكرين النقص بالنسبة الذكر والأنثى فلهذا المخرج  
 أو مختلفين فكل منهما بالنسبة إلا أن هذا غير متيقن وقال في التقاض  
 لأحدهما لا يعينه أنه لو اقتد به بأحدهما امرأة لا يفتد بالأخر يعينه للبطالة  
 أو منفصلاً أي أن ينفك الاسم من من فرجه إذا كان  
 قلت لما قدمه على الحديث الذي بعده مع أن الحديث الذي بعده نص  
 في المصنوع من حيث أن الأفضا هو الجنس بطل الكف بخلاف المس  
 قلت كانه لكثرة مخرجه وإيم فقد قال الجارمي هو أصح في الباب  
 أنه أقود وإيم فلان في وإيم فإن الذي بعده كالمقبول حيث  
 عبر به بالأفضا وهو المراد بالنسبة والمقبول يكون متأخرًا  
 ولا يخاف عطف قبيل أو قبال المراد بالترتيب وأما من منع الروي  
 كما رجح وبالحجاب ما يقع، يترجم من الواضح من أن يتركب  
 من عطف الخاص على العام قال تركب اليمين اسم لما يترجم به وأما  
 والترتيب في المصدر والمراد هنا الأول والأفضا أي العود  
 وهو الأفضا باليد لا مطلق الأفضا لغة المس يبطل الكف







حال اليوم او عند الانتباه حاله ان عند الانتباه لان الاصل عدم  
 النقص ان لا يرفع يقين طرأ استصحابه لا انه يتحقق حال  
 شك لعدم قصوره طوي سوا اعتدافا للتجدد ليدام لا وثبت  
 عادة التجديد ولو مرة كما افترق به الشهاب الرمي وتابعه عليه ولده  
 كذا في ما اذا لم يفد به اي التجديد بان لم يوجد منه اصلا  
 فلا ياخذ به اي بالنقص وهو احدث بل ياخذ بالمثل وهو الظاهر كما  
 ذكر والاي وان لم يفد تجديدا قال **الثاني** قال  
 القاف لا يرفع اليقين بالشك الا في اربع مسائل احدها الشك  
 في خروج وقت الحجة فيصلون طرأ الثانية الشك في بقا مدة الحج  
 فيفعل الثالثة الشك في وصول مقصده فيتم الرابعة الشك في  
 سعة الايام فيتم ايضا فاليعظم لان هذه رخصة لا بد فيها من اليقين  
 ومفكر رخصة كذلك ولا يخص بالذكور ان كانت قد اتت ارج  
 قال القاف في حين من الفقد على اربع قواعد اليقين لا يزال بالشك  
 والمزير والعادة محكمة والشك تجلب التيسير قال بعضهم والامور

بمقامها وقد نظم بعضهم ذلك فقال  
 حذر من قواعدهم مذموم للتأفف من فلو خيرا  
 ضرر يزال وعادة قد حكمت وكذا الثقة تجلب التيسير  
 والشك لا يرفع به متيقنا والنية اخلص ان اردت امورا  
 ونظمها بعضهم في البيت فقال

اذ لم ييسر استقا وعادة محكم ونية واصلا وميسورا  
**فصل في موجب الفعل** هو كبر الجهم ما يقتضيه من  
 حيا به وولادة وخوفا ما يفتخر به ما يتسبب على الفعل من استباحة  
 ما كان متعاقبا له كالصلاة وخوفا وعبارة قال الموجب بكبر الجهم  
 هو السبب ويفتخر بها كالجانب فيرجع السبب وتقوم البدن بالما  
 يرجع للسبب هو لو لم يشرم ثب ومراذه بالموجب بفتح الجهم ما يضاف

للسبب

للسبب كاذن تبار موجب بالفتح الجنبه تقوم البدن بالما لا يضاف للفعل  
 فانما التيم نفس الفعل فانهم وتقدم الفعل على ما بعده من باد فتد ريم  
 السبب على السبب والكلية في ذلك مع العكس في موجب الوضوء حيث اخر  
 على الوضوء ان الفعل لا يجب الاستدعاء سببه كالانزال ودخول الحشفة  
 مثلا خلاف الوضوء فانه يطلب وان لم يوجد سببه وهو احدث  
 كالولد اذا خرج من بطن امه ولم يخرج منه شيء واراد وليه ان يطوف به  
 فانه يتوقف على الوضوء لانه لا ان غير محدث لكنه في حكمه والفتح  
 الشمر اي وافصح اي لغة واما عند الغنم فالضم اشهر كما به عليه بقوله  
 لكن اذ وان كان بالضم غلط كما في المجموع وهذا في غير عمل الغنم اما فيه  
 عند الغنم بالفتح سئل انما الخفية ان الفعل اسم للفعل والميلان  
 مفعلة لما دام الا ان يكون السيلان بمعنى الاسالة الراس ليس قدما  
 والذي اكد او اول للاسلاف سنة استياي مجموع الا

مورد الى كل واحد منها وجبها حية سنة استيا فكلما مد على حد  
 مضاف الى احد سنة استيا جعل سبب اجابة اثنين المتأخرين وانرا  
 المي وعدها في المنهج واصلها جعل اجابة يصور فيها استيا وعدها  
 في الروضة اربعة جعله الغنم دم جسد مجتمع واعتزف في الرفع الحصر  
 المستفاد من هذه الصيغة بتجسس جميع البدن او بعضها مع الاستنباه  
 واجاب عنه السبب نعم ان ذلك موجب للفعل بل لا زالة الجاهلية  
 حتى لو فرض من كطجلده حصل الغرض قال به يتبين ان لا يتبدل على البدن  
 في عمل الجاهلية املاسم اي الاولى كان الاولى ان يقول اي الثلاثة  
 المتأخرين وما عطف عليه الخاتمين اي خاتمة الرجل وخاتمة  
 المرأة اي خاتمة ما وهذا كناية عن لزم الكناية التجاذي من دخول  
 حشفة الرجل سم او قدرها من سقوط عمل هذا اظاهرا ذا  
 علم ذلك فلو لم يعلم قدرها من سقوط عملها بل تغير المقيد له لم يكون  
 لكن لم يخلع له حشفة فيعتبر فيه قدر مقيد له بحال امتار ذلك الدكر



او جهته فانه يظهر له شيء على الاحوط كل شيء عمل والا فذهب الاحقر فتح  
 الجواب ثوري وقوله من مقطوعها كذا او بعضها على ما خط عليه كلام  
 ادناه الحواشي المتأخر في كاشح ق ر والشح عبد الرحمن الا جهوري  
 فاحذر خلافه فذا والفح يطبق على الفعل والادب لان كل واحد  
 منفرد اي منفرد والفح ما هو من لا تفزع وكذا استعماله عرفا في الفعل  
 ورويته ولا حاجة على التفتة فلا يعاد عليها لا تقطع التكليف بالثبوت  
 ولا حد على الواجب لها ولا يترك فقد عباد الله وحجبه الكفاية  
 في رضاء كوطي الهمة وقد الحقة اذ ان الهمة وليه يترك فلا غل  
 عليه وعليه عمل الاله اذ كان متوقفا واذا انزل عليه الفعل ولا حد  
 ولا كفارة عليه اذ كان صاميا في رضاء ولا يجوز الحكم عندنا في الجمع  
 اي وان لم يترك ان ربا ياتي اذ هذه الجملة ليست من الحديث  
 فنسوخه اي من حيث الحصر لا من حيث الحكم واجاب ابو علي القول  
 بعدم النسخ وحاصل جوابه ان الحصر صافي بالنسبة للاقلام اذا  
 احتان على القطع الحان صوابه والحق اي القطع ر ولو اوج  
 وسبب انه لو كان الذكر ما بافضل لافرق بين ان يوجد من جهة الحقة  
 او من الجهة الاخرى لكن ليس ان الحقة من وجدته فالعبارة بها ولو  
 من الذكر المبان واعتمدتم راخرا وما لو قطع الفرح وفتح اسمه واول  
 فيه هل يجب عليه الفل قيا سا على نفس الوصية او يعرف قدر  
 م ر الفرق ان لا يسمع جامع بل يكون فيه سعي الاصلاح في فرع وقد وجد  
 وما لو وجد نفع الا في نصيبين فلا يحصل اجابته باذنا احد هما  
 ولو سح اكثر الذكر كما في م ر قال سم فلو ادخل مجموع نفع الحقة من  
 الذكر المنفوق فيجعل ان يوتركا اذ حالهما من الذكر الاقل وهل يتقيد  
 ذلك بكونه في محل واحد او في عمل ما لو ادخل نفع في الفعل وشعاق  
 الادب ويسمع انه كذلك لكن لو ادخل النفع على الترتيب فينبغي ان لا  
 عمل الا في نفع من لا يصدق عليه ان كان حقة وفي حاشية

الشح عبد

عبد الرحمن وثي ما لو شغوا دخل احد شقيقه ثم اخرجه وادخل الشقا الاخر  
 على التعاقب قال الشح حمد اذ اما الفاعل فيجب عليه الفصل جذا واما المفعول  
 فانه اكد المحل والفصل والافلا ومن الاتحاد ما لو ادخل احدهما في الفصل  
 والاخر في الدبر او غيرهما مثل الادبي الذي لا حقة له وينبغي  
 اعتماد الثاني عبارة الزاوي وفيما لو خلف لا حقة يعتبر قد راقته  
 بغالب امتائه وكذا في ذكر الهمة يعتبر قد يكون نسبتا اليه كسبته  
 معتدلة ذكر الادبي اليه فيما يظهر بعد الكمال بالابوة وحف  
 الصبي والافاق في حقا المحنون اي اذ لم يفصل قبله بنفسهما او  
 بغيرهما ق ر وهو اصح في غيرهما بنفسهما لا استدعائه تميزهما واما  
 بغيرهما فصورته ان ينفصل الولي في نكاحه ليصح بخلاف غير النكاح  
 فلا يصح اذ لا ضرورة اليه فعلم انه ان استمر بعد الفل في النكاح لم  
 يجب حقه ككفاه ذلك لان جانيه ارتفعت وفيه نظر لا يماطها رة  
 ضرورة وصح من غير ان ولا تجب لها وانه اذا لم يخلف ما اذا  
 غلبه عليه لعدم تميزه فلا يكفي اذ استمر حقه كمالا يماطها رة فروع  
 كما وافق ويومر به وجوبا ويجوز الحقة وقد نظمت ذلك

ليسهل حفظه قل  
 وبين عمل ووضوح حقة اذا لا طرد بر ذكر  
 او بر حقة موج ذكره وقبل الموج فانهم سره  
 وموج في دبره يستغنى بخارج حقه الوضوح  
 وذكر اخبره ان حقة فعل بدبره خارج منه حصل  
 حقه الا يلاح في حقة جري من مثله فاعلمه شيء يرى  
 كذا في الاشياء اذا ما رجل بفعل ان في آناه يا ف  
 فانه في الحقة بفرج امرأة او دبرها فخصص بالخاصة  
 وموج في دبره او فرج قد نقصوا الوضوح بالخارج  
 وان في الحقة موج رجل قد حصلت خاصية لكر

حش



وحاصل ان الحنة اما ان يكون موجا او يكون موجا فيه واد اكان موجا اما  
ان يكون في دبره كذا واني او خني او قبل اني او خني هذه خمسة صور واد  
كان موجا فيه فاما ان يكون ذلك الموج واضحا او خفي وتارة يوج ذلك  
الحنه الموج فيه واضحا اخر وتارة في نفس الرجل الموج هذه اربع صور  
في كان موجا فقط لا شيء عليه الا ان اوج في دبره ذكر ولا مانع من النقص  
او اوج في دبره خفي كانه ذلك الحنه اوج في قلبه في هاتين الصورتين يخرج  
الحنه الموج بكسر اللام في الدبرين الوضوء والعاء وكذلك الموج في  
دبرها خلاف ما لو اوج فقط في دبره خفي اوج في قلبه فلا شيء عليه ويجب  
الوضوء على الموج في دبره بالبرع منه ومن كان الحنه موجا في قلبه فلا شيء  
عليه لاحتمال انها رجلان ما لم يوج الحنه الذي اوج فيه في واضحا اخر  
فان يجب ليما ويحدن الواقع بالبرع فان اوج في الرجل الموج اجب  
كل منهما لا مانع من النقص بالبرع او بالبرع لم يكن هناك محرمية ولم يكن  
على الذكر حيل واللام يجب شي فيهما في الصورتين لانه اوج في الدبر  
فيهما في الثالثة لانه اوج في قلبه ولا مانع من النقص لاحاجة  
اليه هنا لا تنافس وضوءه بالبرع منه بخلافه فيما تقدم قاله باللام  
فيحتاج الى هذا العهد هناك فامله اما يلحق اي الحني وهذا  
مكرر قوله اوج ذكره في قبل الموج فلا يوجب عليه شي على الموج  
لاحتمال نوته ويجه ان يخرج اوج فيه في الثانية قاله وعبارة المرحوي  
واما الموج في دبره فينقص وضوءه باخر اوج اه اي واما الموج في قلبه  
فلا شيء عليه لاحتمال انه ذكر فاحفظه في واضحا في دبر  
رجل او امرأة او دبر خفي ايض بخلاف الاخرين اي الواضحين  
اما اذا اوج الحني واضحا اخر كذا مكرر قوله اخر قوله ومن  
اوج اذ حاص كذا قاله اذا قد بالذكر كما قبل بالاصلي  
وبالذات السامية وسكن في الشبه ويظهر توقف الفصل على  
اليلاج اجمع فراجع قال فان كان على سنة حاصل ما ذكره

يولغا انه ان بار با حلهما فقلما الحكم به فقط حتى لم يمتا الاخر فادست  
تقلقه اي وكذا ان يادها وان لم يمتا او لا يولد لواحد منهما وكان  
الاسد اذ عارضها او كان الاسد اذ عارضها كذا الجحش المولف  
او كان وهي عبارة عن الرض الكس قاله وكان الاسد اذ عارضها فابر  
بالعوا ولا يولد والواو منها هاهنا اي بان كان في الفصل يولد بكل منهما  
لكن الفتح لم يقبض صار يولد منها واسد امع كويما امسكين فيحكمها  
باقا من اهل المرحوي الاسد اذ عارضها في الذكر اي  
خروج الحني فيقبل خروج وان منه بربطه مثلا لا يجب الفصل بل ولا  
يصح وان قطع الذكر ولم يخرج من الفصل بالبدن شي فلا عمل  
كما قاله الاسوي كما لبارزي وابهم مخرج الفتاوي والاسم وفيه نظر  
لانفصاله عن البدن وان كان مستترا في اخر الفصل فلا يجهدهم لا  
وجود الفصل اه لكن قد يقال ان انفصاله عن البدن تابع لانفصال  
الذكر اي من الشخص انما انما في الحني للعهد  
اما الكبرك فالحاصل انه لا بد من خروج الوضوء من البدن او ما يظهر  
من الشب عند جلوسها على قدميها عز ام سلمة واسمها هند  
وهي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ام سلم بنت ملحان  
بكسر الميم وسكون اللام والحا الهمة والدة انس واسمها سلمة  
او رمية وقيل غير ذلك قال ابن الاثير وتعال لها العيصا او الرميما  
لا يخفى من احاديثي لا يامر بالاسحاح من احق اهم  
مستحكما بصفة اسم الفاعل هو الخارج لا لعله فان خرج لاجل  
عله كرض كان غير مستحكم مر واحاصل ان الله ان خرج من طرفة  
المناد وجب الفصل وان لم يستحكم ولا لعله بربطه الاستحكام  
والاستحكام بان يخرج لعله كما مر وفرق المسيلة ان توجد فيه خواص  
وان كان على لون الدم الغبيط اي الخالص فان لم توجد فيه خواص  
فليس بمنى كما عرفت وخرج من تحت الصلب او من نفس الصلب



فالصليب هناك كالمعدة الصواب انه يقال ونفس الصليب كجبة المعدة  
 هناك انه رباوي ولا يجي الفضل في وج الذي في المعجيين في قصة  
 على انه كان رجلا مدي قال فامرته المقداد ابن الاسود ان يسأل النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال فقال فيه الوصف وقوله ماذا صفة  
 ما لفته من الذي يقال مدي مدي كمن يفتي ثلاثيا او يقال مدي  
 مدي كاعطى يعطى رباويا من غير المعاد خصيصه كان خرج  
 مكره من الاول بان كان مدي مدي بدفان جمع دفعه بالعين  
 مع قور الذكر لاحاجة اليه قال او خرج عطف على الثانية  
 بطا هو وجا فاحال ان من الخ من جاعها التقييد بالجمع  
 جري على القالب حتى توقفت وطرها في سبب خلقه كان الحكم كذلك  
 م ر ولم تنقش اي شهورها كناية او مكرهه قال في البهجة  
 وبعد عمل وفيها ان لفظ ما تفيد حيث شهوة فقت  
 ولا تفيد طفلة او رافعة واكرهه ومن اتفاقا في  
 السمة اي اليقين فان فقدت الصغار لو قال الخواص  
 تكون اولاد صغائر كونه البين واصغرا وحنينا في الخارج اي  
 في الخارج فلا عمل على المطلوب فيجزم قال لانه حين  
 تقاطع عبادة فاسدة وهذا حيث لم يترك اما اذا ترك هي  
 سلة التحير الانية كسوي حيارت لا اجتهاد فان  
 جعله ما اعتل فان لم يفتل والحالة هذه لم يرتب عليه احكامه  
 من حرمة المك في السجد والقرأة وغير ذلك لان الاحكام بالثبات  
 ثم وجائبه رباوي يري منه تقييها فلو اختار كونه منيا  
 فاعتل ثم اختار بعد ذلك كونه وديا انفس الحكم من م فضله  
 ولا يعيد ما صلاه وكذا لو اختار ان يكون وديا ففسله وتوفي  
 وميل مدة ثم اختار كونه منيا وجب الفضل ولا يجي اعاده ما صلاه  
 كما يجي سموان قال ابن قلمم جرمه احتمالات اج وعبارة قال

وله الرجوع هذا اختيار الاول والاخر ولا يعيد ما فعله بالاول  
 فان لم يفعل كان الصواب اسقاط هذه الجلة لانه الرجوع عن الاول  
 وان فعل مقتضاه وتقييد ما فعله بالاول فلا يلزم اعاده صلاه  
 به مثلا واذا اعتل ثم تبين انه من قال العلم منه سم لا يلزم اعاده  
 الفضل لانه ملزم به عن اختياره وليس كوصو الاحياء فان مبرع  
 به وقال استخا وغيره يلزم كوصو الاحياء قال واذا اختار كونه منيا  
 واعتل وميل ثم لم يلزم له الحار بانه ودي مزل يلزم اعاده ما فعله  
 لم يبين ان صلاته وقعت مع كجاسته غير معفو عنها في هذه الحالة ويلزم  
 عمل ما اصابه من ثوبه او بدنه في الدة الخاصة للتحقق في الحاسة  
 بالخلل الحال او لا قدم وجوب عمله قبل تبين الحال فيه نظر والا قرب  
 الاول قيا ساع على ما لو صلي الحاسة لا يعلمها ثم الكشف له الحال  
 مقطوعا في السمع كزمه الفضل خرج بالفضل غيره من الاحكام  
 فقد نقل الاسوي عن البغوي انه لا يثبت بالقطوع احكام ولا  
 كليل ولا مبر ولا حد ولا عدة ولا مضاهة ولا انطال احرام  
 وكفاية الفضل بانه اوسع بابا منها فقله ان حجر في الاعباد وما  
 وقع في فتاوي الشهاب الرمي مما خالفه موقوف ولا يمتنع على صاحب  
 الذكرا لم يبان كما هو معلوم فظاهر كلام المنهاج ان سجد  
 ويؤديه كالتأه في تقييد الامام بالدافق فانه يقتضي  
 سوي الذكرا والاني توري وقواسم من تقييد الذكرا  
 كابن سم سن ومنه او جبا عليه الفضل حكما يلو عنه كاقاله  
 الذركي اراج ويوطاه به ضعيف والممد عندم رؤسم  
 كون المني بياض التوب والافلا على الاحتمال انه اصابه من غيره  
 كزمه الفضل اي وان لم يذكرا حكما من اخر او من  
 خوف وطا قول المحرم قال الخافق في فتح الباري لم اقف على  
 السمة وقصة تقييد اي رسته فقرة عنقه فتقول انه الوقض



كسر المتعاقب مراد اج وهو اية الاولي فيه ما تقدم فاعرفوا ان  
 في التحيق وجه الدلالة من هذه الاية انه المراد بغيرها مثل ان الجليل من الوطى  
 ولا يجوز ذلك الا بالفضل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب زيارته  
 الولادة اي العقب لجميع الولد كالان قاسم الوجه فيها لو خرج بعضه  
 ثم رجع الى الجيب الفضل وجب الوضوء به ونحو ما لو خرج بعضه وكان البعض  
 داخلًا والبعض خارجا هل يقع الصلاة بعد نظر الاية لم يتحقق  
 انقائه بخروج قلوبهم بطلان رطوبة الفرج او لا يصح محل نظر  
 اج وخرج سيل عن ما لو غص كل رجل رجل من فرجه حيوان  
 صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا من هذه الحيوان كجسد نظر الصور  
 وهل يجب الفضل نظر الكون ولادة واجاب بقوله الذي يظهر انه غير  
 محس لان لم يولد من ما الكلب نوع مسته حسة ولا كلام وانما لا يجب  
 على لانه الولادة المتضمنة للفضل هي الولادة المتعاقبة بدليل انه  
 لو خرج دود من الجوف لم يجب الفضل بسببه مع انه حيوان تولد من  
 الجوف وخرج منه فليسا من سم على ان يخرج من تلك الولادة ولادة احد  
 نوعين فيجب بها الفضل ويصح قل ولادة الاخرى حيث لم يولد ما  
 سببه وهو النظم لانه ولادة تامدة والدم المبر هو الجوف  
 بحيث يولد واذا ولد من اخرج عليه الفضل وهكذا قال الشوبري  
 فيما كتبه على النسخ وهو ولد من غير طريقه المتعاقبة والذي يظهر وجوب  
 الفضل اخذ اما قالوه من ثبوت امية الولد به وما حجة النسخ من ريقا  
 لو قال ان ولدن فان استطاعوا فالتفت من غير طريقه المتعاقبة حيث  
 يقع الطلاق فلجرح وقد يتجه عدم وجوب الفضل لانه عليه خروج  
 المنخ ولا غيره بخروج من غير طريقه المتعاقبة مع الفتح الاصافي وغير  
 بينه وبين ما مر انه قاله قال اج وقوله ويعرف بين اي بين وجوب  
 عدم الفضل وبين ثبوت امية الولد ووقوع الطلاق وصوره الفرق  
 ان امية الولد منوط بالولادة وقد حصلت وتو من غير طريقه

المتاد ووجوب الفضل بخروج المنخ من طريقه ولم يوجد قلست  
 وقد يرد الفرق وتباد بوجود الفضل بانه انما وجب هنا بالولادة  
 لا بخروج المنخ بقية الذي ذكره فالولادة غير خروج المنخ والفضل  
 يجب بكل منهما فاذا كان الخارج منا لنقد محله كذا ذكره والولادة  
 لا تقيد الا المقصود خروج الولد من اي محل فامل ولو علقته  
 تنعلق بها احكام ثلاثة وجوب الفضل وافطار الصائمة وتسمية  
 الخارج عليها نفاسا وتبدي المصفة على العلقه بانها تنفص بها القيد  
 وحصل بها الاستبراء واذا ولد الصائمة ولد اجا فافانها تنطرحا  
 الكفارة كذا ذكره الشافعي والرومي ولانه لا يخلو عن بلل عال بها  
 ان قاسم على المنخ يسوق الشايل وقوله لا بها لا يخلو عن بلل قاسم  
 ان ارادوا بالبلل الذي لا يخلو عنه ما ليس دما فهذا الاثر له وجوب  
 الفضل او ما هو دم فان ارادوا ما يخرج مع الولد فهذا ليس  
 بحيض ولا نفاس بل دم فاد كما مر جوابه او ما يخرج عقب الولد  
 فهذا موجب اخر غير الولادة لانه ما نفاس كما هو الغالب او حيض  
 كما خارج عقب او التومين والكلام ليس الا في الحيض بخروج  
 الولادة ثم رأت بعضهم محل البلل على بقية المنخ في خريطة  
 الولد معه لم يولد اهل اجابة انه لا يخلو عن مصاحته والمداد منها  
 لان من شأن المتعاقب الولد حضور منها واختلاطه بغيره  
 علم اي بالغ فخرج الصبي فلا يمنع من الكفارة بالسجدة ولو  
 نت انما وجب قسمة قورا وبسبب داخله التحية ولا يصح الا كفارة  
 منه على القعدة زيارته وهل يرتبط بالحكمة تحت السجدة او يكفي  
 بالقرينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستغفارة  
 كلامه ما لم يعام امية كالمساحد المحدثه عن ثم رقت من ذلك  
 المساحد المحدثه بساحل خبره ولا في كمال القدية فان وقعها غير صحيح  
 كما هو مخرج به باب الوقف لكونها حرم المصداق البوراي



اي فلا يحرم ومن المهور الساج في نهر فيه اوراق دابة ترفيه او على سرب  
يحمه بحالين او مع عقلا والمقتلا متاخرين فلا يحرم في الصور كما لان  
السير منسوب اليها ما لو كانوا كهم عقلا او بعض عقلا وبعض  
بحالين وتقدم العقل احرى عليه لان السير منسوب اليهم وهم من  
ما كذا هاج كره المقتد انه خلاف الاول ايج يمكن من المكث  
في المسجد لكن ليس له ولو عجز حجب دخول مسجد الا حاجة معاذ  
مسلم بالغ او جلوس قاض فيه للحكم ونحوه ان جلوس المفتي  
فيه لا قنا ذلك ان حجر وهذا بالنسبة للمكثين اما هو فيحرم عليه  
جلوسه في الحائض لانه مخاطب بالفرع خطاب عقاب ومن ذلك  
المرأة من خصايبه وكذا بقية الاشياء دخوله المسجد اي  
مكث فيه حيا لا الله لم يبق منه صل الله عليه وسلم اصلا  
فلا يحرم عليه المكث فلو مكث هو وزوجه في المسجد لم يدر له  
يجزى جماعة وكذا لا يجوز لهما وهما معا وان سمى به يحرم عليه  
ان يتم ويحرم عليه ان يمس ما مكث عليه من بدنه اذا  
المسور لا يقطع بالمسور على من ذكره هل يستثنى منه الذي  
صل الله عليه وسلم يراجع في رايه في حاشيته في علم روقية  
اتقائه في خصوصية على المكث ان صل الله عليه وسلم كونه في  
الغزاة منزلة المظف منها وبعضهم اشارة الاخرين مثل نطفة  
فيما عدا ثلاثة لصدقه في الحنث والملاحة والشهادة  
تلك ثلاثة بلا ريب لا يقرأ هو بكسر  
المهزة على الهاء ويضمها على الخاء المراد به الهاء هذا اذا لم يقرأ  
الرواية والاثني انما هما للصلاة اي المروضة فقط لا  
لا يصح النوافل والصابط الله لا يقرأ الا واجبا ولو خارج الصلاة  
وسه لو نذر ان يقرأ قد راسيا من القرآن في وقت معين واجب  
وقد انظر فانه يجب عليه ان يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بقصد

القرآن وثبات ثواب الواجب ايج اذ كان القرآن اذ سوا وجد نطقه  
في القرآن ام لا على المقتد اي طيعين فائدة نطقه الشخ محمد  
المعروف عن الشيخ العربي انه لما كان يريد ان يكون بقوله هذه الكلمات  
اللهم اني اعوذ بك من الغيب ومن الركب والركب ومن الركوب والركوب  
والخطبة الا بالمقصد اي عند وجود الصارف فقط كالحائض  
مرحوي فمسل في احكام الفسل من فرائض فمسل  
رفع حكمها ان يريد بالحائض السب ان كانت حائضا اي  
بعد القطاع حيفا او لو طأ اي او الفسل لو طأ طاهرة ولو  
كان الوطى محوما وهو كذلك وان قيد في الروضة في بان صفة الوضوء  
بالزوجة وكحوها ثم ر او الفسل بالرفع باللفظ عطف  
على رفع او عكسه بان نوي رفع حدث ايج اي وان كان ما فواه  
لا يتصور وقوه منه كنية الرجل رفع حدث كواحيض كالغاس علفا  
واعتمد ذلك الشهاب الرمي وتبعه ولله في الغيب بعض المتأخرين  
ايج وبه جزم في البيان اي ونوقصد ان المعنى الشرعي كما هو قلم  
اطلاق الرمي وقواه الشوبري لكن خالفه البزجر وتبعه القبولي  
فقال نعم ان ارا حقيقة كل منهما الشرعية لم يصح واقره التبع من  
لا سئل ان رفع المظف رفع المقتد اذ رفع الماهية سئل  
رفع كل جرم من اجزائها فاذ رفع الشكار الزركشي كالذريع ذلك بان  
حدث اذا اطلق النصف للاصغر غالبا على ان التقيد بما لا يرفع  
الاشكال من اصله وايضا فاحدث اذا اطلق وعبار ان الغيب كانت  
بها حقيقة في الاصغر لا في عبادة الفاوي لا في افرافه او حدثه نظرا  
ان حاله والمهية يقيد ان الاطلاق وحله على المقتد ان الشوك  
الذي هو مطلق الماهية او الماهية من صلاحة دفعا للمجاز كذا في الامعان  
واندفع ما ذكرنا لا ورموع لان قضية افرافه للاصغر ان يكون  
الرفع المطلق حتى سئل ان رفع المقتد وكذا قوله ان المقتد



بالغالب يد فموت فبقيد الحانة للاطلاق كما موفيه ما في الوضوء فتأمل  
 وقوله دفتا للحاج زبج فيه بمضم وهو يومه ان المترك اولى منه والقر  
 في الامور ان الحج من المترك لانه اغلب بالاستغناء والحل على الاغلب  
 اولى وعلى ما تقر فارق عدم اجابة الطهارة بان الطهارة تطلق  
 على طهر احدث واخبر به ما سياتي من انقضاء غير محدد الاسم  
 وليس بينهما اختلاف في بعض الحقيقة فام يفرق لاحدهما ولم يفرق فيهما  
 الحالة والهيئة بخلاف احدث بالاسم للاصغر والاكثر لانهما تحت  
 قدر مترك فكذا في اثره اجر الشئ الواجب طهر على المهر كذا ناكدا  
 وهو افضل من روضه فالصور ثلاثة ان ينوي رفع احدث او احدث  
 الاكبر او جميع البدن او غلط او ناسا قال طه على المهر  
 او غلط من الاكبر اليه بان من احدثه ارتفع الاكبر عن بعض الوضوء  
 غير الدائري له وقه بدلا عن مسجد الذي هو فرضه اصالة قال  
 الشيخ وتقال ان يقول ان الغرض ان لا يصفر عليه كايومهم السقو  
 فما تقر واقع وان كان الغرض اهم فهو مشكل فيما اذا كان عليه  
 اصفر لانه اذا نواه فقد نوى ما عليه والقياس ارتفاعه دون  
 نية من اجابة سوانواه عمدا ام غلطا بل لا يتحقق غلط حينئذ  
 كما لا يتحقق تلاعب لانه نوى شيئا مينا هو عليه اذا لم يرفع ولا يرتفع  
 شيئا مما عداه لان نية لا يصح له ولا يضمنه بل تصرف اليه فليأكل  
 نية اي الفعل فالصحيح عايد الى الفعل المذكور في قوله  
 لا شغلها واجابوا الا الدائري ولو سلم ان الاصل فيه  
 الفعل والمخرج رخصة فليس غير ممدوب بخلاف باطن الحجة  
 فانه لا بد من غلبة المندوب برفع عن الواجب بدليل ما مر من  
 المثال للمعة في المرة الثانية او الثالثة ثم الروض قال ابن  
 حجر ومنه يوحى انقطاع جناية محل القراءة والنجس الا ان يفرق  
 بان على الوجه هو الاصل ولا كذلك المرة والتجمل اهـ

قوله

وهو لا ينفذ عن الفعل قال ابن حجر ولا ينفذ الرأس في الوضوء  
 غير مطلوب وهل يرتفع لحدته الاصفر عن راسه لانه بنية معتبرة في  
 الوضوء قال ابن رافعي الوالد رحمه الله تعالى بانقطاعه احدث من معوض  
 قوله ان جناية لا ترتفع عن راسه اهـ او ينوي استباحة الخ  
 هو عطف على ينوي برفع كذا كالفعل في كية الفعل يوم العيد  
 وهو يتصور بنية ما لا ينفذ او الفعل وتقدم الفرق وهو  
 ان الفعل يكون عبادة وقراءة بخلاف الوضوء فانه لا يكون للعبادة  
 هذا هو الفرق الاول وان كان الذي قدمه انه يكون نفع حدث وهذا  
 حجت بغيره ان يرتفع اجنبية هو كنهه وحمل الاستحبابا  
 احدث الاصفر فهو باق على كنهه بحال السية الناقض قال ابن حجر  
 فيحتاج الى عمل كنه بعد ذلك اي بعد رفع حدث الوجه بنية معتبرة  
 من بيان الوضوء لغيره لان راجح فان جناية البدن ارتفعت منه  
 طر احدث الاصفر عليها اي فالشرط ان لا تقدم على كنهه على الوجه  
 فلو اذنه بالكلية عن غسل جميع الاعضاء ونوى كنهه فامل بعد  
 فراجع منه اي من الاستحباب ازالة الجباسة اي روال الجباسة  
 ولو سقط عنها اذا الفعل ليس شرطا على الصحيح عند الرافعي  
 لا يتعين حمل كلام المص على ذلك وان كان هو المبادر بل يصح محله  
 على المعنى عند المروي بان يراى ازالة الجباسة مع تعميم البدن ولو  
 بفسله واحدة يكون لها غلبة واحدة والمراد بها الحكمة  
 الاولى وفي الغلظة السابعة مع التراب ولا ينفذ بالنية الاحم كما قاله  
 شيخنا وان توقف فيه الشيخ وفي العينية مزية العيق طه في المهر  
 حكيا او عينيا وكان ما الفسلة الواحدة يزيلها ويصل الى  
 المحل شرطه اهـ ان احدث اي على محل الجباسة ولو كنهه وارتفع  
 عما عداه نية وهذا باتفاق فلا يك بعد ذلك الفعل محلها فقط ولا  
 يحتاج الى اعادة النجس وقياسه كما في الاعيان وغيره انه لا يرفع في

لا  
 لا



في المصلحة الاخ بالسابقة والترتيب به ينفذ وتقال حيا النفس في ما  
 طاهر الذممة بنية رفع الجاهة وليس بيد له ما يحيا ولو يعطى رطب  
 في الخبز فلا يرفع حدن الا العايد محذون اي فلا يرفع بها اي  
 بغير السابقة لتجاسه اي المحل ولا يرفع نية رفع الحدن قبل  
 السابقة كما قاله الرملي وجب فيه ابن قاسم بان كلامه الفلان عند  
 به فليكن الرفع عند وقدم ذلك ايضاً عوطب الصياد المراد  
 به ما يعمل الوضوء ولو بغير فعله اهل وان كلف اثم واجب  
 عمل الشك هناك واذ الوضوء لعله الشك هنا بعد تكرره في كل  
 صلاة بخلاف الوضوء فانه يكرر في كل يوم وربما تكرر في وقت فحقت  
 فيه اج لكن يعمد انما انما ينفذ بنفسه يرفع عنه حتى من  
 كثيره واما ما ينفذ بفعله فقال ابن حجر وابن قاسم لا يرفع عنه صلاة  
 وقادق يرفع عن قليله ويضع ايضاً على طبعه قدر رواله  
 اجر البثرة اي ظاهرها ومن فرج المرأة ولو بكرا تنقه  
 قبل غسله وشوكة لو قفلت يرفع عنها عوراج جدي بضم الجيم  
 وفتح الدال ويغنيها انقع بانفسار بطنه متقبلاً ائمة او  
 النكاح وكذا الواحد لجلل او يدان حسب قار وجب عليه غسله  
 اي اذا لخت كالا مولى من اي وجوده على ما لا ينفذ الوضوء  
 بان ذلك الاج ولا يرفع الية عنده على ما قاله الشيخ سلطان  
 بن سيد والحاصل ان المصنعة والاستساق مطلوبان للفعل  
 زيادة على الوضوء المتحل عليهما وتركهما مكره كترك الوضوء كما  
 ياتي وقد تقدم في الوضوء بيان ان كلهما اي وهو ليس الله الرحمن  
 الرحيم واقبلها بسم الله فيقصد بها الذكر والطلاق وقيل ذكره التسمية  
 لانما قرآن سم نطقاً عن الجواهر اج وسين لا الذكر بعد هذا الوضوء  
 والاي يرفع الحدن ظاهره واذ اخر الوضوء من الغسل وهو  
 كذلك خروج خلاف من اوجبه وهو القائل بعدم الاندراج قار

سم ولا يرفع في صحة وضوءه بهذه الية اعتقاده رواله نظر المراعاة  
 القائل بعدم رواله فتكون مراعاة الخلاف محوزة لهذه الية وان لم  
 ينفذ اثمنا ويؤيد ذلك ما ذكره بعض الاصحاب انه ليس لقائد  
 الطهورين التيمم على نحو صخر وجا من خلاف من جوزه ولا يصح حمل  
 هذا على تقليد القائل بالجواز لانه مع تقليده لا يكون من الخروج من  
 الخلاف في شيء بل لا يصح القول بحكم بالنية لانه ما دام مقلداً لذلك  
 القائل يلزمه التيمم المذكور نوي رفع الحدن اي او غيره من  
 بيان الوضوء واذ اخر الوضوء لانه للخروج من الخلاف كما مر ولو  
 حدث بعد الوضوء وقبل الغسل لا يندب اعادة نية الغسل عند عدم ر  
 وخالف ابن حجر وهو ظاهر المقتضى اعني الخروج من الخلاف ولكن  
 لا يجوز التحقق من من اوجبه الوضوء اذا تدارك  
 ذلك ظاهره ولو بعد الغسل امرار اليد وعلو اليد مثلها ولو  
 كعود او ابرة في الاماكن الصيقة كطليان اليد وكامرة  
 من الثلاثة ولو قدم نداء التيمم على هذا كان اوضح ما وصلت  
 اليه يده ليس قيداً فيستعين على بقية يده خرقه او نحوها اخذاً  
 من الغسل بالخروج من الخلاف فلو لم يقل على ما امكنه كان اولى  
 قار الوضوء اي الاذن وذكر القمى باعتبار المعصية ولا  
 فالاذن مؤنث وهو يغسل المصنوع اي كل جزء من بدنه طهراً  
 وطمناً مقدماً وسو حراً فيقدم نية الاين مقدمه ثم موحده  
 ثم الا بر كذلك وهذا خلاف على الميت لشك في رفعه فلو غسل هنا  
 هنا ما ياتي ثم كان انما يصل الية فيما يظن ان النظر لعدم نية الاين  
 دون موحده لتأخره عن مقدم الاين وهو مكره ثم ر  
 وكيف ذلك ان يتعهد اي يقصد انه لو وجب الماعى راسه وسائر بدنه  
 مرة ثم تالية كذلك ثم ثلاثه بذلك او دونه لا يحصل به فضلة اشك  
 وليس كذلك بل يحصل خلاف تكرار الوضوء لان بدن الغسل كعضو



واحد ما ذكر في المعاطف ثم قيل راسه اي بالصجب جمله واحدة  
 فلا يطلب فيها ثبات غير بين ذلك المعنى قطع لا يتالي له الا فافهم  
 وفي التحليل فيجعل شراجه اليمن اولا ثم الاسر كذا في المعتمد  
 ثم الموحى فيقول قدسية اي لاجل تلييت باطن قدسية ولا  
 لين كذب الفضل بل يكرهه في صلاة ما ولو نكح او صلاة  
 حارة لا غير صلاة كسجدة وطواف والمراد انه يدخل وقت التجديد  
 بذلك ولو لم يصل به كان مكرها وقيل حراما والكلام في اما الملوكة  
 والبنات مرقومي ولانه كان اذا لو سكت عن هذه كان اولاد  
 الفضل كان كذلك او نفاس لا استخاضة على المعتمد  
 خلافا للقبول وتدخلها المرح اي الحمل الذي يحبس عليه  
 فيطلب للصائمة لانه غير مضطرب على الحمل وهو محتاج لغو لم  
 اما الصائمة فلا تستعمل ثياب من ذلك بعد هذا اي المرأة  
 كفي الماء ما الفضل في دفع الراية لاهل البيت ثم راسه رمي  
 ان لا ينقص احكامهم ان الزيادة لا يباس بها ما لم يبلغ حد الاسراف  
 عن سعة موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اي والله يستجد خلق العانة ان تزد اليه سائر اجزائه اي الا عليه  
 فكذا لا يد المصورة بخلاف نحو التعر والظفر فانه يعود اليه  
 منفصلا عن بدنه لتبعية حيث امر بان لا يزيله حاله اجماله او خواها  
 وجمته وخواها اي نحو الجمعة وليس العصد ههنا اي  
 في نحو من الجمعة فوضا اي واكثر وكذا قوله من ان وقت  
 ان المراد بمصورة غير الموقوفة عليه ولا يحصل له ثواب اجمع  
 الا اذا نواها بخلاف الجمعة فانه يحصل ثوابا ان نواها واطلق  
 على المعتمد فالج الجمعة ووقفها بالعرض والفضل حصل ان لويت  
 اولا كفاه الفضل لانه ليس هذا الذكر مع قوله فيما سبق  
 ولو اجتمع على المرأة لان ذلك في السنة وهذا الفضل وايضا هذا

لهم

اعم بخلاف نحو الظاهر مع سنة اي فافهم لا يصح سنة والتشريك فيه صدر  
 لان سنة الظاهر رافعة على البدل اي اذا كانت من نوع واحد  
 ولو احدثا كذا هذا تقدم في الوضوء مكانا او الحافظان  
 اما انما كذا في قوله يباح للرجاء وينبغي ان يكون  
 الحائض كذا لسال في صورته مع البر وعدم الخلوة في حراما  
 في كراهة دخول الحمام الا بعد رجاء او احتلا احتل بالحنك حرام  
 لاحتمال احتلاهما او يصور بدخول كل الخ وحده واداه  
 اي داخل الحمام وانما سمي للدخول وانما سمي في كل بيت من  
 بيوتهم رضيا لطفا بدخول وخروجها وانما سمي عند خروجهما  
 معتد بالبرودة اقرب لانه يشد البدن قال في  
 والاعتناء بالسوانح له والاعتناء بالاول والاعتناء  
 السنوية الاولى والسوانح سبعة عشر اي بعد غسل  
 غلب الطواف كما ياتي في اتم وبعد غسل في الحج في اليومين الاولين  
 نظرا للتعجيل وليس الوضوء لكل من هذه الاعمال كما ينال الواجب  
 وبيان ان يصير ركعتين بعده لما يريد حضورها بل وان  
 حرم حضوره كما مرارة فيراد من حلقها وان لم يحل عليه كعب  
 وامره اذا احادكم كذا هذا اذا تم راح وبعد صبح في تأخير  
 الدوام عن الفضل وذكر ان في قوله اذا احادكم الجمعة فيفضل  
 ان الفضل يقب الحجي وليس كذلك وانما التقدير اذا اراد احادكم  
 وقد وقع ذلك من كذا عند سائر روايه البعث عند نافع وبغلة  
 اذا اراد احادكم ان ياتي الجمعة وفي حديث ابو هريرة من فضل  
 يوم الجمعة ثمانية وثلاثون حكمة شامل للحج والجمعة ومن هو مقم  
 به وفي قوله احادكم فطلب الذكور على الاناث فيها اي في ثباته  
 اخذ في ضميرها يد على علوم بالقرينة وان لم يحركه ذكر ثم راح  
 وهو صريح في تأخير راح عن الفضل وذكر ان في قوله اذا احادكم

نما



احكم الجمعة والباستغلة بمقدروا بالاسنة الطائفة وليس المراد  
 معانها الشريعي لان الوضوء واجب ونعت اي خصلت  
 الوضوء قاله اي مع الوضوء ووقته من العجر ويكره  
 تركه كما سيذكره الخارج ولو عجز عنه يعني مرض او فقد ما ينجي  
 عنه بنية النجس بدلا عن غسل الجمعة وخالف فضيلة الغسل وكذا في  
 جميع الاعمال الالهية ولو عجز عن الوضوء نيم نيم عن احد النيمات  
 عن الغسل وهل ينجي عنها واحد بنيت كما قال اولاد من نيمات  
 فيه نظر سمع على الكتاب بقوله على الله ونظر في اولاد في الغسل  
 من العجر المباح وينتهي بحلوه في خطب على المبرق والوضوء  
 ان يعود بغير صلاة بها احديث اي اقر الحديث ونعمه فكانا  
 قريب بدنه ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قريب بقدره ومن راح  
 في الساعة الثالثة فكانا قريب بكتا فزاد ومن راح في الساعة  
 الرابعة فكانا قريب بجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا قريب  
 بيضة فاذا خرج الامام خرجت الملايكة يعمودا الذكر اي طوا الهي  
 فلم يكنوا احد اوردوا في الساعة الخامسة كالذي يهدي عصمو  
 وفي السادسة بيضة في جاز اول ساعة منها ومن جاز اخرها  
 من كان في حصيل البدن مثلا لكن بدنه الاول لكل من بدنه الاخذ  
 وبدنه المتوسط متوسط المخرج لانا اهل السواد اي  
 الذين يعمودا البدن او هذا حكم الشرعية لقوله للحكم  
 عند الخرج لهما سياتي انه بارادة فعله من يصل منفردا او باجماع  
 من يلبس فعله من يصل جماعة ويخرج الوقت بفعلها في روطا هر  
 كلام الله هناك يدخل مجرد الخروج بها وان لم يجمعها بالناس  
 ويحاديث المراد بارادة الخروج وقت الاجتماع في العادة  
 والخامس على صلاة الكسوف الحضور في وقت الاجتماع في العادة  
 المفروجه بالاجلاق اوله اي اول السفر وقيل غير

ذلك

ذلك هو مكن ما قبله من عمل الميت ولو عجز به كان غسل شهيدا  
 او امرأة اجنية اخذ باطلاهم وليطرقوا الوضوء حزميت انتهى  
 قلت فضيلة تعليلهم طلب الغسل عن جسد خال من الروح الغسل  
 لغسل الجراح ومن حمله اي او مسه كما سيذكره الله  
 عن اي واجب في الوضوء اي قبل حمله او بعده وغسل يكم  
 وقد ميتات غير هاتين المراتب الكافراي ذكر كان او نبي  
 اذا السلام ولو نجا وليس له وليه ان كان غير ميرقد  
 هذا الذي يعرض ان ظاهر كلامه ان من عرض له ذلك كراهه غسل  
 اجنابة عن الغسل الاسلام قالوا وغيره وليس كذلك بل يذبح له  
 هلا نعت اجنابة والاسلام او يوهبها معا كغير من قال  
 ان هذا حق من لا خوف عليه اما هو فلا اج ولم يتحقق الخ  
 صرح بعدم نذبه الغسل عند تحقق الانزال وفيه ما تقدم في  
 غسل الكافر الا وانزل فان قيل هل لا كان الانزال واجبا  
 عملا بالنظرة كالوضوء بالسوم الذي هو بطنه خروج المخرج فيجب  
 الغسل اذ لم يعلم عدم خروج المخرج اجيب بانه لا علامة  
 على خروج المخرج كقلاي المخرج شاهدته اي من تان ذلك فلا يرد  
 ان الحنون قد يطول زمنه طبع اوها او مطلقا فان فقدت  
 الماتيمت مع الحيض والغاس ايضا لان النظافة اذا كانت  
 بغيت العبادة ما هو حرم على كل من يغتسل بل مثله اذا  
 اغتسل لجمعية او كسوف او عيد والاضابط ان كل غلب في قد  
 احدهما من الاخر لا يذبح الخارج ما لم يحصل بدنه بغير رجوع ولا  
 نذير كالسهم خرج ما اذا احرم من احديهما او الجمر ان  
 فينقل لحدود مكة لكون تقريبه كونه في الغسل للوقوف  
 بقرعة بغير يوم العيد على طريقة ضعيفة وعلى ما يدخل  
 وقته بالوقوف والوقوف بالشرع احرام قالوا



ولو كان كلام الله عليه لوافق الراجح اه قلت هذا القول لا يتألى اذ كلام الله  
 في الغيب وهذا في الوقوف فاصمه الشارح اولى به ويدخل وقت هذا الفصل  
 نصف الليل ان قاسم ولوري انما الثلاث اي من ثلثة افعال  
 ان لم يتغير في يومين والافعالان والمجدد حوله بالبحر كفضل الجملة لا بدخو  
 وقته وقوله الزوال ان قاسم قال لا يقتلوني وفيه بحث والاو قد حوله بالزوال  
 لانه موضع بغيره اليوم وثبته ايام التثنية بخلاف الجدة فاجده اكفا  
 لفعل العيد ويؤخذ منه انه لو لم يقبل للعيد والوقوف من قبله لذب  
 الفصل لوري جوة العتبة وهو كذلك وهذا ما جرى عليه التوري اكد  
 ضعيف وهذا هو المعتمد اي عدم الاستحباب ووجهه اتساع  
 وضيقا فلا يلزم اجتماع الناس لها في وقت واحد حتى يطلب التطييف بها  
 فهذا التوجيه القول الجديد اما طواف القدوم فلا يلزم لها له عليهما اكفا  
 لفعل خورم مكة فانه يندب ان يبد اية عند دخولها من الحجامة  
 اي والفصد اي بغيره ما ولكل ليلة من رمضان معتد بمن يحضر  
 الطاعة اي جماعة صلاة التراويح والمعتمد انه ليس لكل ليلة من رمضان  
 او وان لم يحضر صلاة التراويح كما في قول شيخنا وللخود الحرم اي  
 حرم مكة وحرم المدينة وخطب الخاتمة وكذا حلف الدار من وقت  
 الخط ووقف التاربيق وعنده سبلان الوادي اي من المطر وكذا  
 في السيل في ايام الزيادة كل يوم قال من جامع الحيا او مباح  
 ثم عمل على الميتة بعده ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كثر  
 احبره بالصحة ثم ما تقدم في نفسه او كثر وكذا الفاعل في مسوقين ضعف  
 دليلها فيقدم ما تقدم اكثر فانه يؤول الى اجابة وكثير رفع الجا  
 فيما يظهر كرفية يصلح لرفع احد تا الاكبر ويلزمه اعادته اذ ثبت ان  
 حبل لانه كوضو الاضياء ويلزمه ايضا لقادة ما صلاة وهل يرتفع  
 احد ان الاصغر مع عمل للفاقة من اجود بغيره اجابة ام لا لانه  
 سنة وجبانية غير محققة افتر الواسي لعدم ارتفاع حدته الاصف

٨٩  
 ح هذا الفصل ويؤيده حكما على ما الفصل في الحالة المذكورة فعدم الاستحباب  
 ولا تبطل الاعمال المسنونة بعروض جبانة او كونهما ولا تفقن اذا كانت  
 فانه يؤول الى السب المعتمد خلافا خلافا للتقليد في فصل  
 في المسح على الخفين اي حكمه وشروطه ومدته ومطلابه وكيفيته فانار  
 للاول بقوله جازيرو للشايع بقوله ثلثة شروط وللثالث بقوله للمنفرد  
 اي وللرايع بقوله وتبطل الخ وللخامس بقوله وبين مسح الخ وهو  
 رخصة ولو لم يتم وهو من خمسين هذه الامة وهو يرفع احد ث  
 عن الرجلين مسح الدار من يرفعه عن الدار من ولانه يجوز ان يمسح فيه في بعض  
 ولو لم يرفع لا مسح ذلك كما في التيم وكان ذكره عقب الوضوء السب  
 لانه جزمه ولعل المراسي كونه مسح كالتيم فتمه اليه وقدمه عليه  
 لكونه بالافواه اقوي من التيم وشرع في السنة التاسعة من الهجرة  
 كما في بعض شروط المنهاج وقد بنا فيقول بعضهم ان قراءة وارجلهم  
 بالحرارة لانه مسح فاذ نزوله ساقه في ذلك هذا في البرة كسنة  
 وانهم يرفعون بالافواه نفع ابن الطارق ابن كعدة فيتحقق كذا ذلك  
 لانه لا يؤول الى التيم صلى الله عليه وسلم من حصن الطائف بكرة حين  
 اسلم وعجز عن الخروج من الطائف الا هكذا وكان من فضلا الصحابة  
 ثلثة ايام مفعول به لا رخص على حذف مضاف اي مسح ثلثة  
 ايام اكد في حذف المضاف واقام المضاف اليه معاملة وانقلب انقضاء به  
 وقوله ان مسح بدل التيم من ثلثة وبدل كل من كل من مسح المقدار  
 ولا يصح ان يكون ثلثة شعورا رخص على حذف مضاف لاقتضائه ان  
 الرخصة انقضت بعد ثلثة ايام وليس كذلك ولا يجوز مسح لان معول  
 صلت ان لا يقدم عليها في الوضوء ووضو سلس في ياتي  
 بدلا بمنزلة كاف عن الفصل لاحقيقة التيم بدلا على لا بد خرج  
 غير لا بد فالواجب عليه الصلاة في الفصل والمسح في كلام  
 بعضهم ما شرع به من الواجب الحار وجر عليه بعضهم والمختار انه



ليس منه لان شرط الواجب المحير انه لا يكون بين شيئين احدهما اصل  
والاخر بدل وح الايات البينات ما حاصله ان الواجب المحير لا يكون  
بين الرخصة وغيرها رغبة عن السنة اي لفرة النفس منه وعدم  
طلب القليل منه تعالى الزيادة اي لا يثاره الفعل عليه لان حيث  
كونه افضل منه سواء وجد فيه كراهته لما فيه من عدم المتطابقة ام لا  
فعلم ان الرغبة اعم من الكراهة لان حيث يستعمل الى الله صلى الله  
عليه وسلم والكان كذا او الخاص الى الله ان الفعل من حيث نفاذ  
لان حيث كونه افضل شرعا اي لم يطمئن بقدر اليد بان خلت له  
نفس القاهرة تشهد في الدليل فان لم يثبت او شكاه او ترك السج شكافي  
دليل جواره **قوله** وعرفه اي وقوة عرفه وقوة اخفا **قوله**  
او نحو ذلك كصيف وقت الصلاة عن الفعل وضيق الماهة قليوي  
**قوله** في الاول والثاني والثالث **قوله** وتوسد وبافان قلت  
لم لم يقل وتوسد وبني لشم الجاسة المفعول منها اذ تندب الى الله  
قلت لما كانت الجاسة الاصل في ازالة الوجود وانما عني عن بعضها  
تسهيل على العباد ولا كذلك الفعل فان اصله يكون واجبا ويكون  
مندوبا وبهذا يجاب عن سؤالي في حاشية الخبر حيث قال هل  
لا قال وتوسد وبني لشم الجاسة المفعول منها **قوله** ما  
المسح ففتر به الاحكام اخذ اي المندوب عن الفعل الذي فوجوهوا لا  
عمل عند القدرة على كل من المسح والفعل وقد يجب فيما اذا كان معه ما  
يكفيه للمسح وهو لا يس الخف على طهارة ولا يكفي للفعل وقد كرم مع  
عدم الاجزائية لا بس حرم ما ومع الاجزاء الخف المصوب وقد تندب  
اذ انتك في جواره وقد ذكره فيما اذا كان ضيقا لا يسع عن قرب وكما ذكره  
الصلاة فيه بكرة بسد ايضا **قوله** كالصحة اي في انه لو اراد المسح  
عليها وحدها لم يكن خلاف ما لو نخل المشقة وغسل العلية والبها  
الخف مع الاخرى على طهر كامل فيجوز له المسح كما لا يخفى ابن قاسم فقول

اذ يجب



اذ يجب التيمم عن العلية اي الا اذا نخل المشقة وغسلها والبها الخف  
كالصحة فيمسح بعد ذلك عليه ولا حاجة للتيمم فامل بترايط  
مع شريطة بمعنى شروطه وتايت الحدوثا وترايط بتروط من المات  
ابن قاسم يريد المسح اعرضه القليوي بان فيه حذف الفاعل  
ولو بني المفعول وجعل البس نائب الفاعل كان اول المفعول ما لو البها  
غيره له اذ لا شرط كون البس بفعله او يمكن الجواب بتسامح  
التاريخ وحذف اداة التفسير فيكون من قيل الفاعل المفعول لا  
المحذوف بعد لا اي تمام الطهارة فذكر الكمال بالتمام لدفع  
توهم ارادة مكملات الطهارة وهي المندوبان كالنسيث واما قوله  
ق رخص الكمال بالتمام المراد فله نظيره وتوسد بالغدا كان  
اظهار فلا يجوز ليس واحد منهما وقد نفي من بدنه جز بلا طهارة النبي  
فلا ينتج ما دعاه وما صدر به قد علمت رده مما قد مناه الا ان  
لا يخرج الاولي من موضع القدم ثم يدخل الخف وتدل ذلك ما لو قطعت  
الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الاولي وعودها وامسح  
لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد ما برها فقطعت اليمنى  
فلا يكف نزع خف اليسرى لو وقع بعد نزع الطموش ولو  
علاه في ساق اخفى هذه المسألة واردة على منطوقه **قوله**  
في ساق الخفين **قوله** ان يندى في ساق الخفين **قوله** ان يندى في ساق الخفين  
على منطوقه اذ يصدق انه البند البس بعد كمال الطموش مع ذلك  
لا يجوز المسح لتفرض الوضوء قبل استقراره في ساق الخفين  
خرج به ما لو غلبهما في قدم الخف فانه لا يجوز قبل وصولهما  
خرج ما لو كان بعد الوصول او بعد وكفى توجهه في الفارند بانه  
ينزل وصولهما الى القدم مع الحد من نزع الوضوء المتقدم على الحد  
لقوة الطهارة ووجد في بعض الهوامش خلافا من غير عرف  
وقد يوقف فيه عن لا نحقق الطهارة قال القليوي هذا



السواد ناسي عن اتحاد مع الطهارة والظهور وهو محتمل انما قلت  
 مما مستلزمين ان لم يكونا متحدين ولكن كان الاسباب ان يقول لان  
 حقيقة الطهارة ليلام الخلق او لاحتمال كونهما اتحادا بينا  
 ذكر ذلك الشارة لرد قول النفاية اذا عمل رجلا فادخلها الخف  
 ثم على الاخرى كذلك وان دخلها فان لبس صحيح في هذه الحالة مع ان  
 لبس لا وفي قبل تمام الظهور لتبسيه دخل في قول الم الطهارة ولو  
 بالتيقن المفعول لا يفتد الما بان يقيم لحوار من كبراحه ثم تحشم الشقة بعد  
 ان احدث وتوضا ومسح على الخف مع كونه المايضة وهو حرام بهذا مسح  
 على لبس بطر اليتيم ما لو تيم لفتد ما فلا يصح المسح لطلان الظهور  
 بحضور الما اج مع حذف قوله او يردفانه خلاف ما في حاشية الخليل  
 فانه اذا تيم للتبريد ولبس الخفين ثم احدث وارتكب الحرمة وتوضا  
 ومسح صح فاد كان مراده انه وتجد ما سخن به الما او الما المسخن  
 فيطير تيم كانه صحيحا فاما مل او لاحتمال توهه اذ اي لدفع التوهه  
 المحتمل اي اليه كحتملة العبارة وتوقا لدفع توهه اذ كان اوضح  
 اي لخطا في التعبير بما جري على الغالب والا فالقياس فيما لو خلف  
 له اريد من رحاين انه لا بد في اجزا المسح من لبس خد لكل واحدة  
 مما يجب غسلها في الوضوء على الفصل المبين ثم المسح عليه والسابق  
 الى الغم فيما لو كان له وكل جانب قد مان على سابق انه لا يكون جمع كقديق  
 في خد نعم ان الصعاب اجبت كناية ذلك ان قاسم من القدمين  
 هكذا في نسخ المتن ومن فيه بياينة اي محل غسل الفرض الذي هو  
 القدمان لكنه تكرر مع قول التارح وهو القدم بكسبه الى احد  
 القدمين ولذا راينا في هذه نسخة ان السقاط لفظ من القدمين  
 قائل الشقاق كالزجاج والبلور منوج نواسقطه واقم  
 على ما لا يمنع نفوذ الما كان اولى واعلم قد لوصب استارب الى ان  
 المراد بالما الذي يمنع الخف نفوذه ما الصب ام في وقت الصب

فلا ينفذ نفوذ بعد مدة خلافا للولي العراقي حيث قال الذي اقره عليه  
 تسيحي ووالذي ان المراد ما المسح ورد بان ادى شئ يمنع ما المسح  
 انهما تمنع النفوذ اي بذاتها لا بواسطة نحو تمنع كزفت ومما يمنع نفوذ  
 الما الجوخ الثقيل فلو جعل خف منه مسح المسح عليه فاليدة وقه  
 السواد عما لو كان له خف قوي وهو السفل الكعبين ولكن خط عليه  
 السراويل الجوخ المانع من نفوذ الما هل يكون المسح حوا ولا تنظر بمؤ  
 الخف قبل وصله بالسراويل فافتت بجواز المسح فانه لا ان لا لبس  
 خف شرعي سائر محل الكعبين اذ لا يتأخذ ذلك الخف خلفه من  
 قطع جلود خيط بعضها ببعض وان صود القطع اجزوي مما  
 مكن اي يسهل وان لم يوجد الشئ في غسلها بالفضل والمراد الارض التي  
 تغلب الشئ في غسلها لا نحو شديدة الوعر عليها اي فيها ما كافي  
 لبعض المسح والا فربا الكلام الاكثر من ستمد التردد فيه  
 اي على الفراده من غير اهانة توفيرة كذا في قول الجوخ سفره  
 يوم وليلة واما اعتبار المقيم حاجا السفر لان حاجا في الإقامة  
 لا تؤثر في احقاق الضميمة خلافا للعباديين قد وسفر ثلاثة  
 ايام فلو لم يقوه على تلك المدة هل يصح دوها حتى ان قاسم انه ان  
 قويم على يوم وليلة جعل كالمقيم في مسح مده رتبع اي اوضح  
 كالشروط السابقة خلافا لبعضهم قد وعبرة ابن قاسم على المتن والظن  
 ان طهارتها غير مشترطة في صحة لبسها حتى لو كان بها نجاسة لا ينعونها  
 حال اللبس ثم انهما قبل المسح اخذ الخف بقصد صحة لبس جس العقب كالنقد  
 من جلد الميتة اذا دبره حال لبسه او وقوله قبل المسح طاهره وان احدث  
 قبل غسله لكن في ابن حجر ما يفيد اشتراط غسل قبل الحدث وهذا  
 هو الظن فاحفظه ولا تأخذ بعموم عبارة الا اذا لم تر النفوذ اجزوي  
 من جلد ميتة اي مما ميتة نجسة لا نحو سمك وادي وان حرم  
 فيه ويفرق بينه وبين عدم صحة الاستحباب بان الاستحباب انما



من اللبس ولأن الخف يدر عن الرجل اعترضه قلاب هذا القليل  
 لا كلفه ينع أو لا تصور فالوجه استقامته وبينا أنه يتبين قيام الحدث  
 بالخف وهو لا يفعل لأنه قال إن رفع حدث الرجل يتوقف على دفع خفيها  
 وكذا ما ناب عنها وهو الخف وقد يقال يمكن تعلقه بأن رفع الحدث عن  
 الرجل لما توقف على خلوصها عن الحدث توقف أيضا على خلوص ما ناب عنها  
 عن خفيها عنه يعني أنه هل شرط خلوص القدمين من الموانع كسمع أو شئ  
 ظاهرة أو وسخ تحت الظفارة فلا يصح مع الخفين إذا كان على القدمين  
 أو أحدهما ذلك لأن المسح يدل على غسلهما وطهارة لهما ولا يشرط في مسح  
 المسح وجود كونه على شيء من القدمين ذكر ابن قاسم أنه يشرط  
 واقفه الإجهورين ونقل عن الشيخ سلطان عدم الاشتراط قال البرماوي  
 والقلب إليه أميل قلت وهو الظاهر لأن المسح ليس بلاحقيقة وإن لم  
 يخصص فيها أي الصلاة والمسح كالنجس أي ما لم يفسد قبل الحدث  
 كما مر صححه وأدلى بالبراهين أن هذه الجملة المعنوية عنها  
 الخف لم يبعد جواز المسح عليها مروج حيث قلنا بأجوازها هل يشرط  
 بقصرها أقل مجزئ أو بفعل الطلوع قال شيخنا كل محل والأقرب  
 الثاني وتوحي ما لو عمت الجملة المعنوية العامة هل يجوز التكميل  
 عليها كالحفاذ العامة أو لا فيفرق قال شيخنا إنه لا وجه الثاني ويفرق  
 بأنه في الخف ضروري لعموم الجملة فلا يحد من المسح ولا كذلك العامة  
 فادسها ليس مقصود الدلالة بل كناية على جزم الأمرين فهو  
 ضروري وهو فرق جلي هو هذا غفل عما تقدم من أن من شرط  
 التكميل على العامة أن لا يكون عليها جملة معنوية عنها وظن قولهم  
 أن هذه الجملة المعنوية عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها أنه يعم  
 بيده ورأيت بخط المبدع إلى أنه يعم بعود وخو لا يده فراجع  
 ثم يحس ولو من منطلق واحد ليس يفيد بل يحس المعنوية في نحو  
 العزب والوطيا والدلالة المحرزة بغير الخف يثبت

والمنطق سماعا من نيران ولو عاصبا باقاة كقوله أمره سيده  
 بالسفر فقام وإنما كانت الأقامة ليست بسبب المسح مع العصيان  
 بها فليصح بالمسح الخ وغاية ما يتبيح هذه المدة سبع طلوان  
 أن جمع بالخط والافتت صلوان وهذا بالنظر للمودة أما التفتت  
 فلا حصر فيها ثلاثة أيام وليا لم يأت ولو ذهبها وأيا يات الرمي  
 قاله غيره وذلك لفتنة أن تكون التقيد سفر قصر فإن قيل كيف  
 تصور قوله ذهبها وأيا يات فيقطع سفره بوصوله مقصده يقال  
 في تصور ذلك بأن يسافر أو غير محل إقامة وإذا وصل لم يوافقامة  
 تقطع السفر فإنه يتوخى ذهبها وأيا يات مدة الخلط حاج وصوره  
 بعضهم أيام يعايد من سفره لغير وطنه حاج فيصح الخ وغاية  
 ما يتبيح سفره عند الجمع والافتت عشر وهذا بالنظر للمودة  
 كما مر والمراد بلياليها كفيه إشارة إلى أن التفسير بقوله كحدث  
 وليا لم يأت فيليل ليشمل ما لو حدث وقت العجر وما الخف به الظاهر  
 ومن تأمل فحوز له المسح على الخف وشرطه عند أن يكون  
 مما يمكن فيه التحلل تردد في جواز سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة  
 أيام وليا لم يأت في سفر قصر وإن كان يجدد اللبس كل فرض  
 لأنه لو تزكك ومسح للموافاق استوى المدة كما لها فخرج به ابن حجر  
 لكن أنه هو استدراك على ما نعلمه الأطلاق المذكور تشبيهه مثل  
 داء الحدثان الوضوء المضموم إليه التيمم ليجوز خروج ومحض التيمم لا يقتد  
 المابل ليجوز مرض ويرد بل لو كلف التخلع على أعضائه وإن حرم عليه  
 لأن الفرض أنه لغيره ليس الخف ويصح فخرج به ما تقدم ذكره  
 كشيء آخر من ضرورة أما الخيرة فإن اغتسلت وليست  
 الخف مسحت للموافاق فقط لأنها تقتل كالفرض ولو لم يجب عليها  
 المسح لكل فرض مسحت للفرض كالسلس لا يرفع الحدثان يرفعها  
 عما من حين يحدث حين من أسماء الزمان يجوز أصا فته إلى



الى الجمل ويجوز فيه الاحداث والمنا على الفتح ثم كارة لكون المبدأ راجح  
 وبالمس كالأود اذا كان انصاف اليه جملة فعليه من فعلها منى والثاني  
 اذا كان انصاف اليه جملة انصاف او فعلية فعليه منى كاهنا فان انصاف  
 لمزدوج اعداد كما في حل التارح لان وقت جواز المسح اي الما  
 لمحدث فلا يباح جواز التجديد والمسح قبل الحدث يدخل بذلك  
 اي بانقضاء الزمن الذي يحدث فيه بعد بس الحياتين وتعمل اطلاقهم  
 النوم والنس والنس وهو كذلك فهذا انصاف والعمد ان المدة تحب  
 من المبدأ ما ذكر لان شأنها ان تقع باختياره بخلاف خروج الخارج  
 كالبول والعايط والرج ومثل الجنون والاعاق فان المدة تحب من  
 اخره لان شأنه ان لا يقع باختياره وظاهره ووجهه في باطله نحو  
 العايط ويوم ما لو كان في المسح وخروج الخارج هل تحب المدة من  
 المبدأ الاود او من المبدأ الثاني فيه نظر والاقرن الاود لانه لو انفرد  
 كان قاطما للمدة بل لو سبق ابتداء خروج البول مثلا ووجد المسح  
 قبل انقطاعه فيصح ان يكون كذلك وكذا لو حدث في أثناء المسح مثلا  
 او طرأ على الجنون نحو من فتح باب المدة من ابتداء المسح فان افاق  
 وقد بقي من المدة مسح والافلا وليطرق في وجب عليه الاستبراء  
 لما اعتاد نزول النقطة المعروفة حيث الرموه بذلك حتى يغلب  
 على المكن انقطاعه هل تحب المدة من الانقطاع الاود او لا تحب  
 الا بعد تمام الاستبراء قال في شرح العبرة بالانقطاع الاود فتحسب  
 مدة الاستبراء قبل استيفاء المدة المقترنة على ذلك ليوافق  
 قول النصارى مع منتم فلو لم يقع الا بعد تمام استيفاء المدة المقترنة كان  
 اقام بعد يومين مثلا فانه يقتصر عليه ولو كان في كل مدة سفر  
 كان اولي لقوله ما لو اقام بعد استيفاء المدة المقترنة اقام قبل مدة  
 او اخطر ومثل ذلك ان لا يلازم العامر بالسفر محكوم عليه بحكم  
 الاقامة ومثل ايضا ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى بخلاف ما لو عصى

في السفر فانه مع مسافر قد علم من اعتبار المسح ان لا يعتبره بالحدث  
 خطا او عليه فلو احدث في الحضر ولم يمسح فيه فان سقطت مدة المقيم قبل  
 سفره وجب تجديد المسح خلافا للشوكر والقلبي واول من فيها  
 يوم ثم سافر ومسح في السفر ثم مدة المسافر وابتداءها من احدث  
 الواقع في الحضر ولو لم يمسح في السفر ايضا حتى مضى يوم وليلة اعتبر به  
 مدة المسافر المسح اي في سفره بعد يوم وليلة اي وان اقام قبل مضى  
 ثلاثا يام اهاج الصديق اي القوي للرجل واستظهر  
 في الاعيان كحرمة من فقد على المرأة ان لا يلازم بالانصاف ان يشبهه باحلى  
 وبغرض انه حلي وهو عايل اما ياتي من مائة فلا يجوز للسفر كما في  
 خطي اوردته ما يتماثل بط فقولنا للرجل ليس بقيد ووجهه  
 ثم فلو ايج له ليس الجاهل يجوز له المسح الظاهر جواز ذلك  
 واستثنى غيره اي غير صاحب العيان والخط انما كان مقتضيا  
 اي فلو مسح عليه كما اعتدهم لان يقال هل لا قبل لعدم الصحة هناك  
 مسوا حكم صحة الاستحباب لا بالقول المستوعب هذا المسح وهو لا  
 يحرم من حيث كونه لبأ وهناك المسح وقد حرم من حيث كونه مسحا  
 قال ابن قاسم على المسح وقد يفرق بان هذا الباب اوسع بدليل صحة  
 المسح على خد الذئب وعدم صحة الاستحباب له فقلت وعدم  
 صحة الاستحباب فيه مسامحة لتقر حرم صحة الاستحباب بالذهب مطلقا  
 طبع وهي اولوا الكلام اما هو في الحرمة وعدمها ان طبع وهي حرم  
 والا فلا اهاج وهو خوف فوق خوفه ان المسح لا يقع فقط  
 اذا كان فوق قوي هو قيد للحكم وهو قوله ولا يجوز المسح  
 وحاصله ان سمي الجرم فوق خوفه في كل رجل وينقسم الى قوين  
 ومضيفين ومضيف فوق قوي وعكسه فان كان مضيفين لم يجر المسح  
 عليهما قطعا وان كانا قوين او كان الاسفل هو القوي ففيهما التفصيل  
 المذكور وان كان الاعلى هو القوي مع المسح عليه والاسفل المضاف ولا



اي بان كان ما فوق المصيف صفيفا ايضا فلا يجزي المسح عليه كالاخيرة المسح  
على الاسفل وهذا معنى قوله كالا اسفل ولو خاف احداهما في الاخر كانا كاحد  
له طهارة وبطائه قاله ويصح عليه انه لا يكون المسح على واحد منهما قال الان  
يجوز ان يستأنف قوله ولا يجزي المسح على جوف الكامل او لا يقصد  
شيء منهما اي وقد قصد اصل المسح كما يشهد اليه التعليل اهـ لا يقصد  
الجوف فقط المراد به الاعلى كما هو مرجح كلامه كما مر والاصل ان اذا مسح  
الاسفل كفي او اده لا يخل ووصل البلل و لو من محل الخزانة والاسفل وقصد  
الاسفل او قصد ما واطلق فانه يكفي او لا يخل وحده فلا اما لو قصد  
واحد لا يمينه والذيق منه ان قاسم عن شيخنا لم يوجب له لا يجزيه هو قال  
ستحضرنا قصد بالاعلى وهو لا يجزيه اهـ لو نسيك هل مسح الاسفل  
او الاعلى نظرا ان كان بعد مسحها جميعا فقد مسح فلا يخلها اهاوت  
لان التمسك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر كما سبق وان كان بعد مسح واحدة  
وجب اعادته مسحا لان التمسك قبل فراغ الوضوء يؤثر كما سبق في  
على جبهته اي واجبه المسح احدى من العلم اعني قوله لانه ملبوس اخذ  
وذلك ان اخذ من الصحيح شياحه لو غسل ما كثره من وضوءها فانه  
يمسح المسح على الخف الملبوس عليها لانه يخاف مسحها عند الطهر  
الثاني فلو لم يجز مسحها باذن لم تأخذ من الصحيح شيئا من المسح على  
الخف الملبوس عليها اهـ هكذا في حاشية الاجوري في تعليقه عن الرملي والرياض  
لكن نقل بعض من اخذوا من الرملي انه لا يصح المسح فوق الجبهة مطلقا  
في التمسك ما يؤخذ منه هذا في حاشية الحلبي ايضا في النزاع كالمسح  
على العمامة وانه لا يجزي عن مسح بعض الرأس الواجب لهما ملبوس  
فوق مموح الى اخره ساقه الظاهر ان المراد به ما يلي القدم لا الاخر الذي  
عند الركبة فنقول الشيخ الرياض يؤخذ منه استحباب التمسك في خف لابس  
الخف وخالف في ذلك بعضهم فيه نظر وبكرة للحرارة وغسل على  
بالرعيه وقصية انه لو كان من نحو حديد كرجاج انه لا يكره وهو  
كذلك

كذلك ثم الرملي كسح الرأس الخ قصية الاكتفاء مسح الشعر اذا كان  
على الخف وبه قال ابن حجر والتمتد عدم الاحتياط في ذلك الرملي في شرحه  
ولو كان عليه شعر لم يمسح عليه ج ما خلاص الرأس فان الشعر  
من مسح الرأس اذا الرأس اسم للرأس وهذا وهو صادق على الشعر  
بخلاف شعر الخف فلا يمسح خفا نعم ينبغي ان يلى فيه تفصيل الجرموف  
وما قاله الرملي اهتده لرياض اجوري ويظهر الاكتفاء بمسح الرأس و  
وعده وحيطه الحاذي لظاهر الاعلى ويكفي مسح الكعب  
ومعقبة هو موحى القدم ولا مسح لثاها ولا يصح منه  
المسح فلو مسح وصلى ثم تبين له نسي الله اهاذا المسح والصلاة  
او افاق مع التمسك كما اوضحه الرملي في شرحه فراجع ويطلب  
حكم المسح فيه تغييرا لاعتدال كلام المصنف المقتطع وهو معيب وكذلك  
في قوله والثاني انقصا الله كالاخيرة تبليده اي بواحد منها  
ما ستره اي بالخف في حرمه اي الميم والمسافر  
فليس لاحدهما ان يصلي حتى لو كان في صلاة بطلت وان واقفا في مسافر  
وقصد غسلهما ولا بد في غسلهما من نية من نية الوضوء المستمرة قال  
من حيا به كخرج بذلك في العمل المندوب فلا يقطع الله  
اذا غسل الرجلين في داخل الخف وكذا الغسل المندوب قال وقوله  
المندوب لك به سلك واجاب الشرع بانه يحرم تركه الا ان الصلاة  
توقف عليه كالوقوف في الصلاة في غير الصلاة فافان  
يحرم عليه مع صحة الصلاة انتهى اهـ كما انقصاه كلام الراعي  
معتد او سطره هو في التمسك من الراعي والمتمسك فيهما واحد  
فان سطره سافر معه مسافر كركب وراكب كان يامرنا هذه  
هي الرواية كما قاله في ابن شرف معارضها في التمسك من قوله امرنا  
لفظ الماضي اهـ وفارق الجبهة او فلم يقولوا ان ما يوجب  
الغسل يقف وجود رءسها بئدة الحاجة فما حوا فيها ذلك



موضوعه كذا في خط المؤلف والمثاب موضوع لانه صفة لسانه موحى  
ومن قد حقد اخذ هذا الكدر ارجع ما سبق وما رتب عليه معلوم مما قبله  
فما مل قد لزمه على قدميه اي بيته لانه حدث جديد لم يستعمل السيد  
السابق ان قاسم فلا حاجة الى عمل قدميه اي اذا وجد شيء من  
الثلاثة وهو بطر العمل كاذب على رجليه وليس الخف ثم قد اخف او ظهر  
شيء من الرجل ونقصت المدة وهو بذلك الطير لا يجب عليه على قدميه  
وهذا التقديرين توضح التوضيح ولكن الاما رتبا صدها ج و قد ورد او  
انقصت المدة بغير مع التقدير الاول الا ان يقال مراده انه بعد الحدث  
توضعا وعمل في الخف رجليه لانه في الصورة التي ذكرها لم تدخل المدة  
وكيف يقال انقصت بجماسه كذا الظاهر ان يقال من جماسه فاعمل اليها  
بغيره و اذا لم يكن وجه التزم ونقص الجماسه وبطل مسح فاعمل  
بما ذكره نعم وما راده الله ان السج يبطل باحد اربعه اشياء بها حرج  
في الروضة ولو توخى من هذه السج ما يسع ركعة فقط والمعمدان  
صلاته لا تنقضي في هذه الصورة اعني ما اذا اتفق انه لم يبق من المدة  
ما يسع ركعة فقط والحرم بالكلية ولا يصح الاقتداء به مع العلم كماله واما  
اذا اعتقد طر بان حدثت عابثا خرج ربح وشكل كل مبطل وان لم يكن من  
توافق الوضوء كالشاق عورته فان صلاته تنقضي ويصح الاقتداء به  
في هذه الصورة فقط لانه ربما لا يطو اذون الاولى وهبارة الرمي فان  
القطع بانقضاء المدة في الصلاة المحرمة كما قال السبكي عدم انعقادها و قد  
بين هذا وبين من تورع لاكتف عورته بذلك يمكن تصحيحه بخلاف  
هذه نعم لو كان في نقل مطلق يدركه قد ما يصح له فاعلم انفق انهم  
قاي في الاحياء كما ذكره في الخف كره في كس النقل والقصص  
والسراويل وغيرها قد حقه بنقصه او بسب هذا الحديث  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يلبس خفاه في اطار اخذه  
وارفع به فنقصت منه حية فقام صلى الله عليه وسلم من كان الخ

فصل في التيمم في غزاة المصطفى في غزوة بدر في غزوة بدر في غزوة بدر  
المصطفى لما اقبلت عائشة عتدها فبقت صلى الله عليه وسلم في طلبه  
وحالة الصلاة وليس معهم ما فاعطاه ابو بكر رضي الله عنه على عائشة وقال  
حيست رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما قبلت  
ايه التيمم في السيد ابن الحضير فعمل يقول من اكثر تركه يا اباي بكر  
وفي رواية يركضك الله يا عائشة ما نزل بك ام تتركه هنيهة لا جعل الله  
للمسلمين فيه فرجا ولا في قاسم القزري في نظره لا كرقبه ما وقع في نسي  
المهجرة مرتبا

فرض التيمم في غزاة المصطفى في الامم هذا نصه في نيف  
قال السواوي في غزاة الدارعة ولوري بن الامام تافعه  
فانرا هل السير على انها سنة ست في شعبان واذ حكاها الرماي  
بقيل وهذا الفصل معقود في شروطه وقرائنه وسنة وبطلانه  
وحكم الجيرة وما يستجد التيمم من الصلوات ومنه قوله تعالى  
وقولنا الحمد

تتمكم كما فقدت اول النهي ومن لم يجد ما تيمم بالتراب  
وقوله  
وما ادري اذا عمت ارضنا اريد الخوايا بها يلبس  
الخير الذي انا اتقنه ام السر الذي هو يتقني  
وامنه بورن فربته كذا بها مش فراجبه الصياد الزبان  
لداعي وحنو او غل عصو نعد رغبه او غل مضه واجبا او  
مذوب فلا يكون بدلا عن ازالة الجحاسة وهو خصة وقيل  
عنه وقيل ان كان لمقد المافعية والافخمة والمعمد الاورولا  
بنا قد حجة بتراب مضوب لكونه الى الرخصة لا يجوز لها وانتم اما  
هو كون سبها الجوز لها مضية ولا ينافي ما ذكره ولا مقرر روه من الله  
يجب التيمم على العاصي بغيره في الفقد الحي لان توبته لا تحصل له لما



ويصح لهم حرمة الوقت ويعيد وان كان الحد الكبري قد مرغ في المراء  
كفي اذا استعمل على ترتيب والا فلا واقعة عار واقعة حار نطق الهما  
الاحتمال وان كنتم مرضي اي وختم من السواء الماحد واقتموا  
بغيرية تفسير ابن عباس المرض بالخرج والجدري وكوهه ما خلا فمدام  
يسر ووجهه من وجهي فانه لا يقيم له وكذلك مجردا لما حاله الا  
ستعاد جملة لنا اي معاشرا لامين ومن قبلنا من الامم لم نج  
لهم الصلاة الا في البع والكنايس وهذا في حال اقامتهم اما الكافرون  
فمصلون في اي محل كان بدليل قصة سارة مع اهلك حين هم بها توفان  
وصلت مع شوح وراية حملت في الارض وترتها طهورا اي  
تداهيا مظهر او انظر هذا الام السابعة لما كان الواحد منهم يفتد اما  
هذا فيصير كفا قد الغاصرين ويعيد او لا يعيد ولا يصح اصلا حتى يجد  
اما فرائضه وترايط النجس اي ترايط صحته جمع تريبطة  
بمعنى مشروطة سنة باعلى تفسير الا عوار بالاحتياج فيكون  
شرطا مستقلا وجمله ان قاسم من نعمه الثالث وهو الطلب بناء  
على تفسيره فيقيد الما فرائضه ثلاثة اسباب وعدها في الروضة  
سبعة ونظمها بعضهم فقال  
يا سادتي اسباب حل ليهم هي سبعة بجمعها تركاح  
فقد وخوف حاجه اضلا له مرض يشق حيرة وجراح  
ولما فر الا و ان يقود وللعا فذا  
كجبر عدل عدم اما في المحل الذي يجب عليه فيه منه كايالي ومن القعد  
خوف عرق في سمنه وتاجير وتاجير بوليه فزدحني على بروجيلولة  
كوبع وكلف عن رقة كاسيالي وولعه ذو النوبة من مزدحني على  
كوبير وسائر العورة او محل صلاة انها لا تنهي اليه النوبة لا بعد الو  
الوقت صيا فيه اي في الوقت بلا عادة ولا لزوم المصلحة هو زيادي  
اذلا فائدة فيه اي في الطلب وفقدته او فيقيد فقدته بلا

سفر جري على الغالب الا لا يفيق القدم هذا صادق يتيقن الوجود  
وليس مراد اقلد اعقبه بما بعده ..... طلبه في الوقت حمورا ضرورة حم  
ولو طلب شاكاه لم يصح وان صادف كائنا في النجس نفسه ولو  
بما ذونه ان الثقة خرج العا سعاله لا يفتد بقوله وخرج غير المادون  
له اذا طلبه او اذن له قبل الوقت واما اذا اذن له واطلف سواكاذ قيل  
الوقت او لا وطلبه في الوقت الكوبد السويين اليه اي فائدة  
وسيتوهمهم عبارة في المبحث سيتوهمهم او يضيقت  
الوقت كجوده او يثمنه او يقود او يسيه نظراي من حيث  
متى ان حجر الى احد الا في احد الفوت وحقق اي وجودا  
ان توقفت عليه ظن القعد عليه اذ كان اذ كان عسوه هو  
قد بقوله نظر وهذه اي وفيه تردد اي بان تصيد على  
الحبل او ينزل الوعد بخلاف السوي فليعد النظر من غير تردد  
ان امن احكامه ان يامن اما مطلقا لا نهها متوهم اما لا متيقنه  
كج بذكره الموان اسقط هذا القعد لان الامن هنا على لا  
حقا في شرط فاما ان اولي وما احاديثه القليوي غير ظم  
للمحمد فيه عون لاجل هذا استوه جدا الموت وسكت عن العلم  
بالا في هذا الحد لانه لا يجوز النجس فيه وان خرج الوقت كذا في الرماي  
وظاهره وان سقط الصلاة بالنجس لظن فقدته اي القن المستند  
لطلب فلا يباح انه قبل ذلك ان للفقيد هذا لاجل انه النجس ان  
يعلم ما المراد بالعلم ما شمل عليه الظن اي ولو كبر عدل روايه بل او فاق  
وقع في قلبه صدقه ولا عبره بغير العلم في هذا الحد وما يجب له  
اذا كان الما لا مقابل له والاقتضا عا الفرم بعد عن القتم انتهى  
توبير على التحرير من نفس الا بيان للمأروك شرط فيما  
يا من عليه من نفس وعصو ومالا ان يكون محترما والا كبر يوثر  
الحوق عليه اوريا دي واقطاع عن رفته وان لم يستوحش



وقاية الجبهة باليد اليمنى وخروج وقت اي كفة ولو كان يد ركعة  
في الوقت وجب عليه كما استظهره ابن قاسم اجهوري ومحمد بن حنبل لا يلزم  
الاعتناء باليد اليمنى التي هي في الغالب في الغدق او استوى الامران  
والا وجب السجدة الى ان يخرج الوقت لان الامن على الوقت انما يعتبر في  
المنع عن الغفلة بخلاف من بعد ما هي حقيقة او حكم بان يعلم وجود  
حد العون كما مر في الحالة الرابعة قال الشيخان بعد هذه الامرا  
نت هذا في المسافر اما المقيم فلا يجوز له التسليم وان خاف فنية الوقت  
لوسع الى ان لا يترك من الغفلة انه وفيه تصحح ما منعه من التسليم ووجوب  
السجدة الى ان كان فوق حد القرب لكونه يسجد ان يحل له لم يعد عليه  
ان يصعد الى اسفرا والامر للمؤمن السجدة الى ان يركع من قولهم ومن اقام  
ببادية لا ما فعلها بها ان لا يلزمه الانتفاء عنها ابن قاسم لنفسه  
لو خاف برد الماء وعجز عن تسجده والحال ان يعلم وجود خطب ومكان  
اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت فان لم يظهر له ان يجب عليه فقد  
الخطب ليخفى به الماء وان خرج الوقت هو برما ويرى فلو تيقن بوجوب  
صلاة اليه او يومه او ما اليه ولو اقرن التقديم او التاخير بفضيلة  
منه او بسبب ما قد اخرج الوقت اي بان يسجد منه وقد يسجد الصلاة  
كلها وظهرها منه وصورة المسئلة ان يكون المحل يغلب فيه فقد انما والا  
وجب التاخير وان خرج الوقت وهذا كله اذا اراد الاقتصار على  
صلاة واحدة فان صلواتها بالتيمم او الوقت ثم اعادها الى اخره  
مع التكاليف هو الغاية في احوال الفضيلة وقولهم الصلاة بالتيمم  
لا يجب اعادتها بالوضوء محله من لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق  
كلامهم والفرق بين من يرجو او من لا يرجو ان تعاطى الصلاة مع رجاء  
انما ولو على بعد نقص فثبت الاعادة بخلاف تعاطيها مع عدم رجاء  
انما الصلاة فلا نقص فيه فلم يطلب له اعادة وكذا المحل الفضيلة  
التاخير مشروط بارتبة شروط ان تيقن انما اخرج الوقت حيث يسجد

الظهر

الظهر والصلاة وان يكون المحل يغلب فيه الغدق او استوى الامران  
وان يريد الاقتصار على صلاة واحدة وان لا يقرن التقديم بخوججاة  
فانظره افضل ولا يجب وان تيقن من تسجد على الغدق عدم ر  
خلافه لما في التيمم البغ من ههنا اي من الصلاة بالتيمم اوله لان  
تاخير الصلاة الى اخر الوقت جائز مع الغدق على ادائها اوله ولا  
يجوز التيمم مع الغدق على الوضوء في التيمم وهو بيان للابلية  
وان ظنه اي وجود الماء عدمه كما عطف وتيقن وعوض  
بضم اوله وكسره ظاهر لم يتحتم قطعه في الرقة او الحار بغير خلاف  
ما استحق قطعه قود الرجا المعقولة من تغير لون كصفرة  
او سواده او تحول اي حال استخفاف اي خشونة  
كالخف وتغيره اي تغيره وحمه تزيد كالسعة المرسدة  
بفتح الميم اوله وحكى كسره وهي الخدمة للمروءة بضم الميم  
وفتحها وهي صفة مدح المتخلف بها وهي لان اما قليل جدا او معتد  
قال بعض الافاضل

مررت على المروءة وهي تبكي فقلت علم تتخ القاة  
فقلت كفى لا اله الا الله وحده وحده وحده  
في الباطن وهو ما عدا الظاهر المذكور ولو رقيق  
لان نقص قيمته غير محقق غالبا وبه قارفا الزيادة على ثلث الما  
فانها لا يجب وان قلت لمحقق النقص اي نقص ماله عدل في الدرا  
وهو السلم المباح الماقل ولو كان عبدا وامراة ولا يكره الحر وكذا  
في العطش كما سبب ان ارج اليه اليه ولو كان نفسه ان كان عارفا  
ويكون نصد يقدر العدل كالفاسق والكافر اذا وقع في قلبه صدقة  
فان اراد على المقصد يقدر العدل ولو تيمم وصل به دون ذلك لمزمه لا  
عادة وان وجد الطبيب بعد ذلك واخبره بجوارحه قبلها ولا يحتاج في  
اخبار الطبيب الى كل وضوء مثلا ما لم يحتمل فيه عدم الضرر فيجب سوله



فلو صار من طيبان فالأكثر قدم الاوثق فادسا ووقدم الأكثر هدا  
فادسا وادسا فطوا كما في الاخبار بتجسس الماء قاسم على  
الماء حيوان محترم ولو ذميا أو مستأنا أو معاهدا أو  
بهمة فخرج الميت وبارك الصلاة والحزير فلا يجوز صرف  
أى اليد ويحتمل بغيره جواز صرفه إليه إذا احتاج المحترم إليه كان يكون  
خادمه ولو سيقن منه في المستقبل فله أن يدخره بل يجب  
عليه وحريم الوضوء بواطن وجوده وعنده أم لا حيث لم يتحقق  
وعبارة بغيره وإن روي أنه أخذ فلو وصلوا إلى الماء فغسلت منهم  
فغسله هل يجب عليهم الغسل أو لا ينظر أن قتر وأعطى الغسلهم وهو  
واسر هو السر ولم يقع ذلك لم يغسل نبي لم يغسلوا أو لا باب  
سار وأعطى العادة ولم يغسلوا فغسلوا أي الصلاة الأخيرة بناء على  
ما نقل عن الرمي لكن قالوا لا والوجه الوحيد أنه يغفر كل صلاة  
لأنه يصدق عليه أنه يتم له ما مع وجود ما هذا أن كان الماء تركا لغيره  
والأقوى ما جاء في المصنف وغيره كالمصنوع والمنفعة  
في جميع وجوده كمنع إزالة الجاسة وعبارة غيره وحريم  
نظيره الخ وهو شامل للاستحباب فيمين الحجر وهو ظر وأما  
إزالة الجاسة عن البدن أو الثوب التوقف عليها صحة الصلاة  
فإنها إنما تحرم البصر في حاله ويبعد ولا يكلف الطهر به بل  
يحرم الطهر بالمال وإن قل أن علم الوطن وجوده محترم يحتاج إليه في القاء  
قلبه عليه كبرن ابن قاسم مرحومي لغيره أنه معنونه أنه يكلف الطهر  
به ثم جرد وتره لئلا يوجب ذلك لائلا لئلا فذلك في الأدي ومنها  
غيره من غير أو محذور لأن هو لا يعرفون الاستفاد خلاف  
محرم وخرج بالتجريم غيره أي إلا أن يكون الغير هو مالك المال لا أن  
يقبل نفسه ولا يحل له قتلها نعم أن كان أهله يزود بالثوب كتركه  
الصلاة بشرطه لم يعد أن يكون كالعاصي بغيره فلا يكون أحق به

الا أن تابا بن حجر وللعطش أن هذا التقديم فييد الحصر فخرج محتاج  
الماء للطهارة والتوبة للسر فليس له ذلك بل يتم ويغسله فإيا من  
ما لك أي غير العطش أن كان مالك الماء عطشا أن لم يهدر بل يغسله  
قائله كما في ثم الرمي ليدله أي الماء ولا فله أن يغسله أن لو كان  
صاحب الماء له كالمصايل فادسه فهو هدر وغير العطش أن أخذ الماء  
من صاحب العطش أن كذلك ولو هو أن دخول وقت الصلاة  
ولو غطا فمؤذاته إلا في وقت طالع له بالوقت أي أو طه  
قبل وقته فلو غفل الثوب قبله ومسح به الوجه بعده لم يصح إذا لم  
يوجد منه تجد يد يديه تغسل قبل المسح والاصح كما يوجد مما ذكره فيما  
لو أخذ من بين الثوب والمسح ولو شك هل تغسل قبل الوقت أو فيه لم  
يصح وإن صادف أنه تغسل فيه وجوز تأخير الصلاة عن التيمم في الوقت  
أكثر من قدر الحاجة فصار به وأخرج الوقت بخلاف طهر دائم الحدث  
لتجدد حدثه بخلاف التيمم له أي للموقت فيه أي وقته ولو غسل  
الأيان بشرط أي الوقت قبل رواه الجاسة من التيمم قبل الأ  
سحبا فلا يصح بخلاف الوضوء يصح لقوته وضعف التيمم والأ  
أي لو كان هدم صحة التيمم قبل إزالة الجاسة ككونه روبا بشرط  
في الصلاة لما صح أي لم يصح التيمم أو إذا حصل أنه إنما توقف على إزالة  
الجاسة عن البدن خاصة للتيمم به مع منفعته بخلافها إذا كانت على  
الثوب أو المكان فلا تغف وأما أنه لا يصح التيمم قبل إزالة  
الجاسة سواء التيمم بالتوقف صحة على إزالة الجاسة كالصلاة أم لا  
كمن يصح على التيمم بخلافه قال لا يصح التيمم لما لا يتوقف على  
إزالة الجاسة قبل روبا ووقت العذر فثبت للمصنف  
وقت الطهر إذا أراد جمع التقديم وللتأخير وقت المفرد كذلك فلو لم  
يصل حية دخل وقت العصر أو الغسل وجب عليه تيمم آخر بطلان  
تيممه لئلا لا يسأله بوجوبه أو جموعه وقد كان هذا الوقت



هذا الوصف فكل يتم كما عرف فلا يصح ان يصح به نفلا اي خلاف ما لو يتم  
لغالبية فلم يصحها حتى يدخل وقت حاضرة فله ان يصلي الحاضرة بتيمم ويلتزم  
به ونفاد لنا شخص ما صلى صلاة تيمم نوي بها السباحة غير هاهنا وقتها  
والفرق انه في الصورة السابقة تيمم لها في غير وقتها الحق في خلاف  
هذه الصورة وعبارة ثم الهجة قال المومني ويمكن الفرق بانه تمت  
استباحة ما نوي فاستباح غيره بدلا وهذا لا يصح ما نوي على  
الصيغة التي نوي فله يصح غيره انه قال وما لو اراد اجمع تاخير اجمع  
للطهر في وقت فله يصح خلاف تيمم فيه للمعصية هذه الحالة لانه لم يتم  
له في وقت ولا وقت متوحد بانقضاء النفل الواجب او بدله وهو  
التيمم وان لم يكن اذا اراد ان يقع اذ هو قيد لعدم صحة التيمم فيه  
اي لا يصح ان يتم بالنفل المطلق وقت الكراهة بنية ان يصلي فيه وكذا  
قبل هذه النية فيخرج ما لو يتم فيه يصح بعده فلا يضر وكذا لو اطلق  
ولا يتقيد يلزم عليه التيمم قبل دخول الوقت لان النفل المطلق لا وقت  
له طلب الماهو بفتح اللام وتكون واجبا ان الطلب لا يجب  
الاشروط ثلاثة ان لا يتيقن عدم وجوده وان يكون نية للفقد لا  
للرضى وان لا يحتاج الى المسطح بعد دخول الوقت فلو طلب قبل  
الوقت لم يعود على ذلك الطلب نعم ان حصل به تيقن عدمه كان كافيا  
اي قاسم والشرط الرابع نذر استعماله اي الماشيها او  
حاشا هذا الشرط يقع على الاول وهو قوله وجود العذر وسفد  
او مرض في عدة ما شرط في ساحة وكذا في عدة الطلب والاعوار شرط  
بل الاعوار من تمام الطلب فان مجرد الطلب لا يثبت عليه جواز  
التيمم اذ قد يجد الما بعده فلا يصح التيمم بل انما يثبت على الطلب  
جواز التيمم اذا لم يجد وهو المراد بما عوانه بعد الطلب فما شرط  
واحد بل الخفيف ان الطلب ليس شرطا مستقلا فانه محقق لفقد الما  
الداخل في قوله نذر استعماله اي العجز عن استعماله او شرعا

فأذن

فأذن التروفا على الخفيف ثلاثة العجز عن السواء المباح او شرعا ود  
حوله وقت الصلاة والزيادة الطهور وهكذا احتقن ابن قاسم في شرحه  
فقول ان ارجح المحدثين وكلام المان مستباحة فامل فلو وجد  
خافية له علم اذ اعلم انها مسلمة للاشفاق مطلقا استولى في الطهارة  
فان شك حكم للعرف والعقائين ولا يجوز حمل المان على محل اخر  
الا اذا علم او قام قرينة على المسلمة يسمي بذلك لو اباح لاحد  
طحا ما ليكله لا يجوز لاحد حمل الجسد منه ولا عرف الى غير ذلك الاكل  
الا اذا علم رضه بغيره بذلك فان شك حكم للعرف والقرينة ومن  
المعذر الشرعي ما لو كان معه ما ودقعة او عصا او رميا  
بعد الطلب اي بعد حصوله معقودا فمطش كذا وانما سقط كان  
او لان احتياجه لثمنه كذا كالمسافر وهو ما لا يباح قبله تيمم  
الماكول وغيره ومنه الكلب النافع الفاقا والكلب الذي لا نفع فيه  
ولا ضرر على الاصح بخلاف الكلب المعور فانه بين قتله على المعتمد خلاف  
بقوله المان يجب قتله فلكل كلب ثلاثة احوال ما يحرم قتله اتفاقا وهو  
النافع لحراسة او صيد وما بين قتله اتفاقا من الرمي وان مجرد هو  
المعقود وما اختلفا فيه وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر والمعتمد لخدمته  
حين سار او يركب لطريق الارمني وكذلك المسبح اذا لم يعلم  
ملح وما اخرجته الارضة من مدر وان اختلفا بلعابها والمراد  
بالطاهر الطهور اي وان اخذ من طهر كلب لم يعلم ان قتاله به مع  
نظر احد هما ابن قاسم فلا يجوز بالتجسس كتراب مقابرهم علم  
بشبهها وان وقع عليها المطر لانه لا يطهر بذلك لا ختمه بصدده  
الموتى الذي لا يزيله المطر بخلاف ما اذا علم عدمه او شك فيه فيصح  
التيمم به بلا كراهة لان الاصل طهارته ابن قاسم وهو ما ينبغي  
لعمومه اي التيمم او التيمم بعد تمام سجدة وهذا القول في الحدث  
ومثله في الحب كغسل الكلب او ما لا في المحل من الحجرة الاستحباب



او تنازل من اي من الفضو حالة التيمم اختار انما لو القى الخرج  
 وجهه نرا با واخذه بحرقته اعاده الى وجهه فانه يكفي وهو كذلك اي  
 حيث لم يتنازل اليه شيء مما ذكرته الرماي الاعتراف المعزيا ليس  
 بالخالص والا صغر منه الطفل العروف اذا دق وصار له عبار وفي  
 حاشية نسخنا الملبود على الخبر بانعه الطفل لا يكفي التيمم كافي  
 فتاوى م روي التيمم به كما ذكره ابن حجر في المنهاج اه ما قاله شيخنا  
 المذكور قلت كل من الغفلين صحيح ادخل كلامه ر على ما اذا كان  
 سحر الا عبار له وكلام ابن حجر على ما اذا دق وصار له عبار راج  
 خاطبه اي اختلط به يصف من باب علم يعلم به خبر بضم اوله  
 على الاسباب لا فادته عدم المحرق روعا الضبط الاخر تعالى الاصل  
 فيما لم يجز له لا يصح فانه يجوز التيمم به وقاله له عبارة غير مستقيمة  
 فتأمل هو بيان ان التيمم في الحقيقة انما هو عبارة عن الرمل لا بالرمل وبيان  
 قوله فان يجوز التيمم به اي بالرمل فكان الاول ان يقول اما الرمل المتمثل  
 على عبار فيجوز التيمم بعباره والتراب جسد له واما حديث ابن جرم  
 انه صلى الله عليه وسلم اقبل الى الجدار فرفع وجهه ويديه نحو الجدار  
 عليه عبار لان جدارهم من الطين فانظروا حرصوا على عبار منها ابن  
 قاسم ولو وجد ما احاط للفعل كفي حاشية الهادي ولو وجد  
 ما لم ينفذ اعضا به وترا بكا في الوجه ويديه يسبق تقديم التراب  
 لانه طهارة كاملة ويكون الما كذا في حال بين وبينه فيصيح التيمم  
 به وجوده اه وان قلت ما قاله الحلي مخالف لقولهم من وجد  
 ما احاط للفعل وجب تقديمه على التراب ولو لم يكن الاجزاء من الوجه  
 قلت لا يخالفه لا مكان تصويروا قاله بما اذا لم يمكن الماء والتراب  
 فيمكنه بل راعى ما به ان مقدم تراب التراب على الماء قلت ما اه جر هو  
 ان كان اي احد من غيره اي غير الاصغر بان كان اكبر او متوسط  
 قال في التيمم الجوى بالهجرة وقطع السجود وعبار به باستحباب تقديم

وهي قولهم ولا بد من مسورة عالميا بالالتين قال المؤد الزيادة في قضية التقليل  
 الاول اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو الوجه اه اجوري  
 ان كان هناك رجل وليس ستر ايماء عند الحني والفرقيين اخذ من  
 التخيير المار لزم السيرة في الصلاة مطلقا وعند الاجاب عند فقد  
 غيره ولو كان او طباقا ولا يلزمه ان ينفق ولو سيرة في الاق  
 ابن قاسم والرمي انواج وجب عليها ان تستر راسها بما في فورا  
 من غير افعال سبطه فان مضت مدة او لزم على تناوله والستر به افعال  
 سبطه سبطه صلواتها راج وسيد للرجل ان ليس للصلاة اخ  
 وكذا المرأة لا حجة اجبي قال في اليوم فيه تفصيل احشائية  
 وان يتخص ويتم ويتطيل ويتردي ويتر او يتسروا قال الامير  
 وفي كادح اصهبان عن مالك ان عائشة اذا صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا استغفر للمسلم بالسر او بالاجروري في ثوب وان  
 يصلي عليه في الرمل في صورة طاهرة ونواحي في طاهرة او كانت  
 الصورة خلف طهارة او ملاقيه للارض بحيث لا يراها اذا صلى عليه وهو  
 طاهر سبعا بعد انما في الصورة التي عندها من على الرمي مستلمات  
 كالا جوهرى التمام ما كان على العنق من اللقاب واللقام ما كان على الارسية  
 اه مرحوي فلا يجوز لها رفع اللقاب او بشرط ان تكون جبهة  
 مكشوفة عند السجود وعجزها يظهر به فلو قدر على ما يظهر به  
 ولكن لم يقان على الاجز وح الوقت وجب ويصل بعد الوقت ولا  
 يصل عاريا في الوقت كالحكي لطريق الاتفاق على ذلك ابن قاسم  
 صل عرياي الفرائض والسنن على الرماي او عند ضيق الوقت  
 فيما يظهر هتبه اي المؤد ما لو كان الساتر طينا وجب قبوله كما  
 في متن المرض بل يصل عاريا ولو اما ما وخطبا كما في فتاوى  
 الرماي ولو اعاره اي ولو اعار ثوبا من ثوب المؤد لم يريد الصلاة  
 لزم مراد الصلاة قبوله ويظهر وجوده في العاريد كقبولها قبولي



فهو كائن في الشيء فان كان قبل الوقت جازا وبعد فلا يجوز فيه ولا يصح  
 ويجب استرداده مادام باقيا فان لم يتردها عاد ما صلته مع القدرة  
 على استرداده وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي توترق وقربا فان تلف  
 لم يعد ما صلته بعد ثلثه هذا اذا كان المراد بيع مريد الصلاة نوبه المحتاج  
 للستره وان كان المراد به شخصه باع لم يرد الصلاة فمضى قوله كالماله  
 يجب للقادر بما يزيد على مائة الفطرة كالماله قال او اجرة فيه نظر  
 فان لم يملكه اجمع اجازته بخلاف النوبه فمطلوب والثالث الوقوف على  
 شلا كما اشار اليه بقوله في قيام او قعود في المأمور به ما ينهل الظن  
 ولو بالاجتهاد وعدم ثقة بخبره عن علمه فله فسخ ما صوته حاله  
 بغيره وقد قال وجد ثقة بخبره عن علمه ولو عدل في رواية او سمع اذا سمع  
 في صوته او اذا نذر ما دونه ولو صيا ما موثقي ذلك اوري فوله وضعها  
 عارف ثقة او اقرها لانه كالمخبر عن علمه ومنها من كان مجردا وقوي منها  
 ببيت الابرار المعروف بعارف فلا يجزئ مع وجوده في ما ذكرنا من نقله عن  
 الطيوسي على المحكي الجار اجتهاد مع الاجتهاد مع بيت  
 الابرار المعروف ولا مع المزاولة الموضعها المأخوذ او اقره هاتين  
 بورد مستلف باجتهاد ومنه المكاب الذي لم يتبين محققه  
 ذلك كعمل او حيوان اخر مجردا عن قاسم على ان يجوز تليده  
 مراتب الوقت ثلاثة العلم بنفسه او خبرا ثقتين علم او ببيت الابرار  
 او المزاولة المجزئة هذه الاربعه في مرتبة واحدة ثم الاجتهاد ثم تقليد  
 المجتهد وللأعيان وقد ذكرنا ان اثاره بقوله لعجزه اي الا في الجملة  
 اي في بعض الصور وهو ما اذا كان الا في عاجزا ولا يجوز له ان يصير  
 القادر حتى لو اجزه عن اجتهاده خرج به ما لو اجزه عن علمه فانه  
 يجب عليه الاهاديه مرحومي قال المرافع كصنف اعيان  
 كبر العين فلا يتعاضدان في الانتفاوان اي لا تقهر رتبة هو الذي  
 المجزئ في هذا الكلام نظر فان صوتك الذي لا يعتمد من غير اجتهاد بخلاف

الموزن

بخلاف الموزن فانه لا يحتاج الى اجتهاد في تقليده على القول به كامل انه  
 مرحومي البند يبيح بيع اوله وامه مملوك وسكود الموزن الاول  
 وكذا الثاني ثم تحية وجيم نسبة الى البند يبيح لم يقطعتي بلدة قرب  
 بعد اداها من اللب للسوق ولو كثر الموزن نودا او غيرهما  
 بعضهم بعضا كما هو الخاب لا سيما بما اذا قلده بعضهم بعضا ثم وان  
 كثر او كان واحدا فمطلوب مطلقا اي في الصحيح والقيم الهاد مطلقا  
 اي وانما صدق الوقت وحكمه عليه لما قلناه هو وعلى المجتهدين  
 وجوب الوقوف صحة الصلاة على غلبة ظن وجود الوقت خلافا للطلوني  
 حيث قال رحمه الله على الجواز بحسب جواريل وجوبا ولا تقلده  
 غيره سيأتي في الصوم انه ان صدقته ليعتد به وجوبا وهل هناك ذلك  
 اولا ويترك بسهولة وقوفه على الوقت هذا دون الصوم ابداً  
 على اني جردت في ما اوردته من الاخرق بين ما هنا والصوم  
 وانما على حد سواء اج بالصدراي حقيقة الواقف والجالس  
 وكونها وحكمها في الرأى والسجد وكونها لا بالوجه اي لا يفتد  
 به وحده بل المبرر الصدراي كمن يتلقاها في الاستعبار به اي  
 بالوجه مع غيره هو وجهك اي ذلك من اطلاق الجزع على الكل  
 وهذا التاويل مستلزم ليل يلزم تعيين الاستعبار بالوجه هو آجور  
 فاسع الوصاوي انه قبل بجمع العاق والبالو حدة  
 مع وجود الكان الموحدة اي معانها قال كما لا يقوى اي علمه موثقي  
 فلا يصح الصلاة بدونه اي الاستعبار بها لانه لا استعبار  
 متفق عليه وانما الخلاف في كونه للمعني او المجزئ هو قد يفتي  
 اي بدونه او من او لعرضتها عند اتمامها والعياد بالله تعالى وان  
 يكن فيها شاحص لان هو البيت في حق الخارج عنه من رتبة بدليل  
 صحة الصلاة على اهل من كان قبيل ذر وخرج عنه اي عن الطرف  
 ببعضه او ببعض بدنه بطلت صلاته اذ وقع في انشائها فان



فان كان في البداءة فلا تقعد فزاده بالمطلان ما سئل عدم الانقطاع  
تقرب الكعبة ولو باخذ باب المسجد حاد وهاهنا فتح الدال الجهر  
وان طار الصبح جدد او حاصل انه اذا امتد الصف من المشرق الى المغرب  
صحة صلاتهم لكن مع الخوف من طغيان الماء او البعد ولو كثيرا ولم يبلغ الحد  
المذكور ولو كان بينه وبين الامام قد رجعته اليه الكعبة مرارا فان الصلاة  
صحيحة ولا يخبر هذا ما الخط عليه كلام الرمي وما بعيد اهـ  
والسنة في ذلك وجاب ابن الصباغ بان الخط فيهما غير متعين بظنهما  
بأن فيهما لو صلى اربع ركعات في اربع جهات ولا بطلان مع التمسك وجود البطل  
في الرمي ما يخص بان ذلك اي الحاد او انما يحصل مع الخوف اي اذا  
امتد الصف من المشرق الى المغرب بخلاف غيره فلا يخبر فافترق فرج  
لوامكن الصلاة الى القبلة قاعدا او الى غيرها قاعدا وجب الاوردت  
فرض القبلة الكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النقل مع القدرة  
من غير عذر في الرمي قال ابن قاسم في حاشية البرهنة وهل يجب عليه  
ان يقوم ليركع او لا ويأتي به من جلوس لا يبعد وجوب القيام ليركع  
منه او قال استخافا وتبين حمل على ما اذا لم يخرج عن القبلة بغير ما  
ولا يقال ان هذا موضوع المسئلة لا نقول القيام لكان طويلا قد  
لا يمكن فيما لا يستعجل والقيام للركوع قد يمكن فيه الاستعجال لقصره  
فصار للمسئلة بهذا الاعتبار حالتان اهـ احـ سجدة ما لو اسفل  
الحجر قال الرمي مثل الشاذ وان فلا يكون السجدة اهـ احـ وكل من الجحد  
والشاذ وان خارج بالقبلة اي الكعبة اذا اعتقد هلكها  
فرضا او وان لم يكن عاميا فقوله وكان عاميا راجع للمسئلة التي  
بعد هذه كاقاله الحلي على الوجه عاميا قال ابن قاسم المراد بالعامي  
من لم يعلم قد راى به مقتضى هذا الحكم الجمهوري ولم يقصد  
فرضا فعل اي لم يقعد فرضا فعلا قالوا زائدة ولو قدم لها فوصلها  
بلفظ الفرض كان اولي بان يقول ولم يقصد بفرض فعلا كما في بعض

الخ

الخ فيما يباح من قتال الخ مثل من حطفت خطره او خاف من حوسيل  
كثيرة فله تلك الصلاة اهـ في صلاة شدة الخوف اي في حال صلاة  
شدة الخوف بان احطط الكفار بنا فلم يتمكن من ترك القتال او لم يامن  
هجومهم علينا ولو لينا او انفسنا فنجوز الصلاة اي هي صيغة الوقت  
كما شرطه ابن الرفعة وغيره كما سيأتي ابن قاسم في التوجه بشرط  
فيها نعم انما منع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكبا وامن واراذا ان  
نزل استرط ان لا يسير بالقبلة في نزوله فان استدر بها بطلت  
صلاة بانفاق رجلي مستقبل زائدة على ما يفرغ من الآية  
وجب الاستقبال راكبا معتمد ناقله ولو عود او ركعة الطواف  
وفي حكمها سجدة التلاوة والشكر في السفر المباح حاصله  
الثلاث شرط استقبال القبلة في المسافة شروطا احدها ان يكون  
ذلك فيما سمي سفرا ولو قصرنا فيها ان يكون ذلك السفر مباح  
ان يقصد قطع المسافة المسح قطعها سفرا يباحها ترك الافعال  
الكثيرة كالمسجد او ام السفر ولو صار مقما في ان الصلاة وجب  
عليه انما ما على الارض مستقبل يسجد او ام الى بر فلو نزل انما  
صلاته لزمه انما بالقبلة قبل ركوعه وكذا لو ابتداه بالقبلة ثم اراد  
الركوب لم يسجد قبل ركوبه فان ركب بطلت قاله الرمي في ترجمه  
الا ان يضطر الى الركوب ذكره المصنف في مجموع اهـ ومحل المطلان اي  
كما يفيد كلام ابن قاسم ان اقرن بافعال سجدة والاباذا ركب  
ولم يقرن ركوبه يبطل فلا يسمع احد ان يقول بالمطلان وانما  
فرقوا بين الركوب والنزول باعتبار الغالب انهم في سابعها عدم  
وطي الحاشية مطلقا وكذا البيان في حاشية رتبة غير معقو  
عنهما فافهم المذكور في سوابحها على الرحلة ليست بقيد  
بل المراد الدابة راحلة وغيرها يصلح على راحلة اي في السفر  
كأن رواية اي في جهة مقصده فيكون استقبال جهة المقصد

الخ



ولا شرط استناد عينه لانه بدور فوسع فيه بخلاف القبلة فانه ما مل  
 حجب توجه به قيل وهذا محل قوله تعالى فاني انزلوا فم وجه الله اه حجب  
 ما بينهم بالادب الممثلة فلا يجوز ان يفكر راكبا او ماشيا  
 شرط اي مع ما تقدم كالدركض والعدو بلا حجة تشرح  
 المخرج وله الدركض للادب والعدو حاجة سواء حجة السر كوقوع خلفه  
 عن الرفعة او غيرها كسلفة بصيد يريد امساكها على العمد كما  
 في الرمي ولو كان يمتدح طريقا في الاستعداد في احدهما فقط  
 فذلك الاخر لا يرضى جازله التخل الى غير القبلة على الامع وفارقه  
 مع المقرب نظيره بزيادة التوسعة في التوافق لكثرة ما شرح الرمي  
 وسعة التعمد ان راكب السنية غير الملاح يجب عليه التوجه في  
 جميع صلاته واتمام الاركاع لا يفتل بين ان يسهل ولا في حريمه  
 ان يسهل والوجه في الملاح وقصيته ان لا يلزمه التوجه في غير المحرم  
 وان يسهل ويمكن الفرق بان الاضيق دحيطاط له مالا يحيط به في غيره  
 اه فلو احرم في تخطي مطلقا بعدد قوي الزيادة عليه فهل يجب الا  
 مستقبلا عند السنية نظرا الى انما انشا ولهذا اوري انما في اننا اننا  
 فله ليس له ان يري في السنية ولا يجب تطر الدوام ولا ان لم يعطوها  
 حكم الابد من كل الوجوه قاله لا يشرع دعا الافتتاح قال الرمي  
 هذا مما تردد فيه النظر والوجه عدم الوجود اه واج بان  
 يكون الدابة واقفة فادامت الدابة واقفة لا يصح عليها الا الى  
 القبلة قلت لا يلزمه امام الاركاع فله ان يتم بالادب كما هلك  
 ابن قاسم على ان من شرح المهدى ان يسار لفرقة في واقف  
 جهة تقصده وان يسار بخلافه بل لا ضرورة له بخلافه في  
 تسمي صلاته اذا سحر على الصلاة والا فالحروج من النافلة  
 لا يحرم فان لم يسهل ذلك كان على شرح او قب شرح الرمي  
 مستغاد منه ان كان في هودج او محل واسع يسهل عليه جميع

ما تقدم

ما تقدم فراجع وكامل لا يلزم تحريف اي حيز الاحرام اليه  
 سيرها اي من لم يدخل في سيرها ولو من كانها لا يلزم توجه ولا امام  
 ق ر فلا يلزم توجه معتمداي وان سهل وتوجه حالة المحرم كقوله  
 بعضهم واعمد العناني ان يلزمه التوجه في المحرم فقط ان سهل  
 او هلك اي الملاح اي صفة في السنية ولا يخرج اذ يحرم عليه  
 ان يمشي في صلاة فان اخوف لقطعها جاز له تركها الا الى القبلة وان  
 وان كانت خلفه على العمد قل عا لما يختار لا يتعد السطدان  
 بالاختيار وبعبارة الرمي فان اخوف الى غيرها عامدا عالما ونحوها  
 بطلت صلاته وان غرم على العودة الى مقصده اذ طال الفصل او  
 في الزمن والافلاي والادبان لم يطل الفصل بان فاد عن قرب  
 فلا يخرج وكذا لو اخوف الفصل على الارض عن القبلة ناسا او عا عن  
 قرب كخلاف ما لو احرقه غيره فهو او عا عن قرب فانها تبطل لندرة  
 اه حاشية ر قلست من ذلك ما يقع كثيرا ان ينفذ شخص بين  
 مسلمين فيخرج منها واحدا ما او يمر بحجب مصلى فحرقه فان الصلاة  
 تبطل اه اجروني وكيفية اي الراكب اما لا ولا يلزمه وضع جهته  
 على نحو عرف الدابة او سر حيا ولا بد من وسعة في الاختيار ويكون  
 سجوده ان يثني وجوبا اخضع بين السجدة بسهولة عليه  
 بجله الراكب وله المشي فيما عدا ذلك فيمنه في قياسية واعمد اليه  
 وشهدته ولو الاول وسلامه وبذلك علم وجوبهم عتي في  
 اربع ويستقبل في اربع او غيره اي من سدور او حارة ثم  
 الرمي واقفة او زماما بعيد مرق ر وام الفرض هذا  
 شرط ثالث والا باكان كانت سايرة او لم يتوجه او لم يتم  
 الفرض وح فقولنا لا يسير الدابة لا على قاهرة فامل شاخصا  
 ولو اذيلت اخص بعد تحريم الصلاة هل يفتقر الى ابطه  
 ولانه دوام توجه لا وفاقا للرمي وليس كالباطلة لاب باب



الاستعداد أصيقله اجتهودي تلخ ذراع تقريباً أي فأكبر ذراع الأدي  
 وإن بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر وفارق نظيره في سيرة المصلي وقاضي الحاجة  
 بأن المقصد ثم ستره عن الكمية ولا يحصل إلا مع القرب وهذا أصابة  
 عيناً وهو حاصل في البعد كما قرب التواضع ومما ملكه علم القبلة  
 أي بلا مشقة لا يحتمل كإدراك اسم على المراح يؤخذ منه أن الأعمى إذا دخل  
 المسجد الحرام أو مسجد آخر به بعيد وشق عليه من الكمية في الأور  
 والمحراب في الثاني لا مثلاً للمحراب بالناس وإمداد الصغوف أو نحو ذلك  
 سقط عنه وجوب السجدة وجاز له الأخذ بقول المحبر عن علم الله وفي قنات  
 الرملي يكفي من يقين المصليين عند عدم تمكنه من من القبلة ومثله  
 ذلك التواضع لم يعمل بغيره عام وأما صاحب الدرر المنجى في ترتيب القبلة  
 العلم بنفسه ثم يقول الله ثم بالاجتهاد ثم بتقليد المجتهد وأما صاحب  
 الدرر المنجى في ترتيب القبلة صاحب الدرر المنجى حيث لم يعلم اتجاهه  
 عن اجتهاده والآخر بقلده كما في ثم الرملي والطاهر أنه لا يجب سؤاله  
 عن مسنده كما قاله الخليل في أخباره في المرتبة الثانية فإنه لم  
 يمكنه أو ملكه ولم حاليته المهرج كقولنا أنا شاهد الكعبة أو  
 المحراب المسمى اجتهاد وأقوى أدلة الاجتهاد القطب ويختلف  
 باختلاف الأقاليم في العراق حكمه بحمله المصلي خلف أذنه اليميني  
 وفي مصر خلف اليسرى وفي اليمن قبالة ما يلي جانب اليسار  
 وفي الشام وراءه كما قرأه عيني لأصالة حازه ولا تغفل  
 وأعاد فلا تغفل بعد ذلك على الاجتهاد ثم المهرج فلا تغفل  
 أي بصير فلا تغفل أي أقوى أدلة يعلم فيه العارف بالأدلة  
 أي لا يوجد وقوله أن كثرة الأرباب وجد وهو واحد لا بد من سبط  
 قرص الكفاية حلي على المهرج ومن صلب باجتهاد أي قرص من  
 صلاة وقوله فيقن أخرج الظن والمراد بتقينه ما يتبعه مع هذا لا  
 اجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معارضة ثم المهرج والخامس

أن المجتهد في القبلة ثلاثة أحوال إما أن يتغير اجتهاده قبل الصلاة أو  
 فيما أوليها وإذا كان قبلها قبله ثلاثة أحوال أن يتبين الخطأ ويظهر له  
 الصواب يقيناً أو ظناً فيعمل بالثاني وإن يقين الخطأ والصواب فيعمل  
 بالثاني الظن أن كان أوقع والأخير وإن كان في الصلاة فإن يقين  
 الخطأ وظن الصواب استأنف وإن ظن الخطأ والصواب قبل يتجوز  
 والعمد تقينه بما إذا كان الثاني أوقع كما نقله الشافعي عن البغوي  
 وإن كان بعد الصلاة فإن يقين الخطأ وظن الصواب أعاد وإن  
 ظن الخطأ والصواب لم يوتره زيادة في فاد اجتهاده قبل  
 الصلاة فإن يقين أو ظن وكان الثاني أوقع عمل بالثاني فيما وإن  
 استويا بخير منه ثلاثة ثلاثة وإن كان في الصلاة فإن يقين عمل بالثاني  
 أو ظن وكان الثاني أوقع فإن استويا استمر على العمل بالأول منه  
 ثلاثة الخ وإن كان بعد ما أعاد في يقين دون مسيل إلى الظن منه  
 ثلاثة أي فاجله نفسه أنه أن ترجح فإن لم ترجح استمر  
 وهذا التفصيل هو المسمى بالاجتهاد والخطأ فيه غير متبين عمل  
 بالاولى استمر عليه وفارق حكم السأوي قبلها أي قبل الصلاة  
 حيث يتغير في السأوي بخلاف ما إذا كان فيها فيجب أن يعمل بالاولى  
 وقوله بأنه ههنا أي في الصلاة في محارب الذي صلى المصلي  
 وسلم أي الذي ثبت صلاته فيها ولو باخبار واحد ابن قاسم وأقره  
 الاجهوي في محارب المسلمين أي أنوثوق بها بخلاف غيره لمحارب  
 المرافقة وأرباب مصر فلا يجوز اعتمادها جهة أي لا يجتهد في  
 الجهة بخلاف اليامن واليسار فيجتهد فيهما وذلك لا يخالف  
 خطأ في الجهة دونها ومن ثم كان الاجتهاد ولو في نحو قبلة الكوفة  
 والشام وجامع مصر المصنف جازيلاً لهم لم يصوبها إلا عند الاجتهاد



## فصل في أركان الصلاة

أهـ

وتقدم معنى الركن لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين الركن  
الفرق بين الركن والشرط وفيه نظر فإن الذي قد مر قوله لا والركن  
كالشرط في أنه لا بد منه وبما رقه بأن الشرط هو الذي يتقدم على  
الصلاة ويحيي استمرارها فيها كالطهر والسجود والركن ما اتصل  
عليه الصلاة كالركوع والسجود اه وفيه الفرق دون الذي  
المعوي يعني أن ما ذكره من أنه تقدم الفرق صحيح وكذا تقدم المعنى  
الاصطلاحي لعموم من الفرق وأما المعنى المعوي فله تقدم وفي  
المصباح ركن التي جازية وأجمع أن كان مثل فعل واقفان فكانت  
التي اجزا ما هيته والشرط ما توقفت صحة الأركان عليها  
اه ركناً غير أنه لا يميز مفرد وهو ثمانية عشر وهو المعامل فيه  
المصباح لأنه طاب فاشبه اسم المعامل كما في كتب الحق فحمله على  
ولية الخروج أي وجعل يله الخروج أي كالهيئة أي كالصفة  
التابعة وليس المراد بالهيئة المصطلح عليها والحد في معنى  
لفظ أي من حيث العدد وعدمه قال الرماني وابن حجر ويصح أن  
يكون معنواً أي بديل له لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال  
مختلفاً فحملها ما تابعه لم يوتر شك كما لو شك في بعض حروف  
العاكة بعد فراغها أو مقصودة لزوم العود للاعتدال فوراً كما لو  
شك في أصل قراءة العاكة بعد الركوع وأنه يعود إليها كما يأتى  
ويؤيد بما يترسكه فيها أي طمأنينة الاعتدال وإن جعلنا لها تأكيده  
فلا بد من تكرارها وتعرف بينهما وبين الشك في بعض حروف العاكة  
بعد فراغها منها بأنهم اعتروا ذلك فيها بكثرة حروفها وقلة الشك  
فيها اه وقوله لزوم العود للاعتدال فوراً أي إذا كان أماناً أو  
سؤراً فإذا كان مأموراً ولم يؤلفه فقد وجبت عليه المتابعة

واسم

واسم عليه المورد وتبدأ ركن بعد السلام ثم إن كان الشك في ترك سجدة  
أو طمأنينة أو الامام في تشهد فإنه يجب المودح لعدم فسخ الطمأنينة كما  
سأى اه ج قال القليوبي في الخلاف في نية الخروج معنوي فأنمله اه  
ويؤيده كلامهم أي حيث لم يمدوا التقديم بالركوع مثلاً فمما  
يركن بل يركن مع استتمامه في الطمأنينة لأنها هيته كما بينه ومن  
جعلها ركناً واحداً يخالف عليه فأبى أن يسميها ركناً لأنها غير هية  
بأخلاف مما لها ولم يجز على ذلك في السجدة تين ففدهما ركناً واحداً  
فأوجب به ضمهما في الطمأنينة كبدش في السجدة تين فتأمل  
لذلك أي للاتحاد عن قصد فعل الصلاة خصوصاً هذا لأنه العام  
في جميع أنواع الصلاة ويرد بان خروج القصد عن الفعل لا يمنع من  
كونه أن مجموعها هو معنى الصلاة شرعاً الذي هو الذي على أنها متناهية  
للتكثير المتكفف على أنه ركن فتأمل في وعبارة ابن قاسم وقيل أنها  
شرط لأنها قصد الفعل وهو خارج عنه ويرد بان خروج القصد عن  
الفعل لا يمنع أن مجموعها هو معنى الصلاة شرعاً اه لكون عبارة هذا  
لا يخفى بهذا التوجيه قبل وقاعدة الخلاف فيمن أفتح السجدة مع مقارنته  
مانع من نجاسة أو استدبار مثلاً وقت ولا مانع أي بانزاله عن تمامها  
فإن كانت شرطاً لصحة خروجها عن الماهية وإن كانت ركناً فلا يكن  
الأوجه عدم صحتهما مطلقاً أي سوا قيل أنها شرط أو ركن كما قال الدم  
لمقارنة القصد بمقتضى التكثير ووجه الرفع شرطية بأنها تنقلب  
بالصلاة فتكون خارجة عنها والالتفات بنفسها أو افتقاراً إلى  
نية اجزائها جراً فيلزم التسلسل قال والأظهر عند الأكثرين ركنيتها  
ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتنقلب بما عداها من الأركان أي لا بنفسها  
أي فلا تقتصر إلى نية ذلك أن تقول يجوز تقلبها بنفسها أي لكل صفة  
تنقلب ولا تؤثر كالمعنى فتحصل نفسها وغيرها كالشاة من أربعين ترك  
نفسها وغيرها اه والأصل فيها لا يرد عليه أن شرع من قبلنا



ليس شرعا وان ورد شرعا ما يفرده في كلامهم اي المفرد  
 وان اراد احكاما في كلامه اذ مراتب الصلوات ثلاثة الاول  
 الغرض ولو نذر او قضا او كفاية فيقترب فيه ثلاثا سببا المقصد والتميز  
 ونية العزيمة الثاني النفل ذو الوقت او السبب فيشرط فيه امران الاول  
 المقصد والثاني التيقن ولا حاجة لنية التقلية لا فيهما باعتبار  
 انه ادنى المراتب فله كبح ما يميزه عن الغرض والثالث النفل المطلق  
 فيكفي فيه قصد الصلاة ولا حاجة للتيقن فله على المطلق ولا النفل  
 لا فيهما اياد كذا الخط بغيره في تعلقه بقوله باعتبار انه ادنى المراتب  
 انظر لا ادنى المراتب ما بعده وهو النفل المطلق وعلى الرمي عدم  
 وجود نية التعلية مطلقا بقوله اذا التفتل ملازمة للنفل جلا والغرض  
 وكوفاها لا قد تكون فرضا وقد لا تكون بدليل صلاة الصبح  
 عقد فعل ما في الصلاة وهي هنا ما عدي اليه لا بها لا توي على ما مر  
 رمي اي بناء على انما لا تعلق بنفسها والتحقق خلافه وتعيينها  
 ويكون في الصبح نية الصبح او الحج أو صلاة الفدا او الصلاة التي يثوب  
 في اذائها او الصلاة التي تعينت فيها على البداء فيظهر الصلاة التي  
 لا لا بد له من شرطه كما في الرمي اي وان كان في قطر لا بين الابد  
 فيهم وجب نية العزيمة فائدة العبادات التي يجب فيها النية  
 تقسم بالسبب لوجود نية العزيمة اربعة اقسام قسم لا يشترط  
 فيه بالاحلاق وقسم يشترط فيه على الامع وقسم لا يشترط فيه على الامع  
 وقسم لا يقع فيه بل يقع على الامع وذكر المير في محاميا وهو  
 ما يشترط فيه بالاحلاق ومثله بالذكاة وهو مردود بان نية العزيمة  
 في المال است بشرط لا الذكاة لا تقع الا في فرضا فقال القسم الاول الحج والقر  
 والذكاة فلا يشترط نية العزيمة فيها بالاحلاق ومثال الثاني الصلاة  
 واجبة منها فتنشترط نية العزيمة فيها بالاحلاق على الامع ومثال الثالث  
 الصوم فلا يشترط نية العزيمة فيه على الامع خلافا لظاهر كلامهم ومثال

القسم

القسم الرابع التيمم فاذا التيمم فرضه لم يكف كذا في التيمم والخطيب على المباح  
 والتمتع في الاخير من حيث الاقتصار على العزيمة من غير فرق بين الاستباحة  
 تيمم مثل نية العزيمة نية الصلاة المكتوبة اي في الصلوات الخمس  
 اذا المكتوبة مارة حقيقة فيها ومثلها اي نية التيمم في المندورة اذا  
 التيمم لا يكون الا فرضا ولا يجب اي نية العزيمة في صلاة الصبح  
 وفارقة المادة بان صلاة تقع فعلا اتفاقا وبذلك علم انه لو قضي ما فانه  
 في زمن التيمم لم يجب عليه نية العزيمة وقد على الجلال واحكام  
 ان المادة كالاصلية لا في جوارز كها ابتداء كما في التحقيق هو  
 المعتمد قال ادكي نية العزيمة وصلاة لا تقع فرضا فاجاب نية  
 العزيمة عليه ليجاد نية خلافا الواقع وهذا الفرق بين وجوب  
 القيام فانه لا محذور في نية ما فيه من غير نية عليه ليعلم ان لو قد  
 يقار انما بهما في حقه نية مما هو فرض في نفسه وان كانت نية عليه  
 وهذا سدا للقليل بالوجوب وقد علمت ان المعتمد خلافا  
 وتجب اي الاضافة ولو غير العدد اي عند او مخطا وقوله لم  
 لم يشهد اي قطعا في الاول وعلى الرابع في الثاني لان القاعدة ان  
 ما يجب التوفيق له حله لا تفصيلا بل بغير الخطا فيه وهذا منه لان عدد الركعات  
 يتوقف له حله في فتم التيقن لان الظاهر مثلا اربع ركعات والفرق ثلاث  
 وهكذا اما اذا نفل ذلك اي قصد حقيقة احدهما الشرعية في  
 غير وقت عامدا كما قاله القليوبي ويد له ما بعده بان قصد اذا الاذا  
 ما كان داخل الوقت واذا كان خارجا لم يبان الوقت قد فاتا وقصد ان  
 القضا ما كان خارجا وحال انه عالم بان الوقت باق ان قصد  
 بذلك المعنى القوي اي او اطلقا ولا ونقل الاجموري ان الاطلاق  
 بغير وهو كذلك في حاشية شرح كلام القليوبي صغيرا وخطا  
 لم يضر في هذا العهد لان ما لا يجب التوفيق له لا حله ولا تفصيلا لا بغير  
 الخطا فيه لم يضر اي سوا كانت الصلاة اذا اوقفنا في قناوي



البارز ان رجلا كان في موضع منذ عشر نياما كثر اياه العجز فيصلي  
 ثم يبين له خطاؤه ثم اذاجب عليه فاجاب بان لا يجب عليه الا قضاء صلاة  
 واحدة وان صلاة كل يوم تكون قضا عن صلاة اليوم الذي قبله وقوله  
 لو احرم بغيره قبل بخود وقتها طائفا حولها فقد نزل بحملها  
 ثم يكون عليه مقتضية نظرا ما نواه ثم الرمي وظاهره سوا قصد فرض  
 ذلك الوقت الذي ظن تحوله ام لا وهو كذا وهذا هو المتدخلا  
 لا بد قاسم اوج خلاصا بل يكسبه الظاهر والمصر وسيل الوالد  
 ايم من عليه قضا ظهر يوم الاربعاء فقط ففعل في يومها قضا ظهر  
 يوم الخميس فاطاها هل يقع على عليه لانه عين ما لا يجب عليه واحط  
 فيه ولا كذا الامام واجازة فاجاب بانه يقع على عليه لما ذكر كما افق  
 كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر ان لا يشرط  
 التفرق للوقت ثم الرمي والمنقذ والوقت والسبب في هذا  
 قسمة قوله السابق فان اراد ان يصلي فرضا كسنة الظهور فان  
 نوى ركعتين او اربع ركعات فالامر ظاهر فلو نوى سنة الظهور القبلية  
 مثلا واطلعت كما انما قاسم على ان يخرج ركنين او اربع هذا  
 والذي في حاشية الزيادة ونقل عن الرمي انها تفرق ركعتين فان رز  
 ايم وكذا في الصحيح التي قبلها وان قدمها لان الزمان لا يمين قال  
 القاسم وكذا كل صلاة لها قبلية وبعديا هو فخرج بذلك العجز والعجز  
 فلا توقف صحة صلاة منما هي سنة القبلية او اجزوي والوتر  
 صلاة مستقلة هذه جملة مسائله فلا يضاف الى الثاني  
 لا يصح ان ينوي فيه سنة الف او اربعين فلو قال اله لوتر  
 سنة الف اجمع ذلك ووصل نوى الوتر او سنة الوتر او رتبة  
 الوتر او من الوتر وتقع من لا بد الا للتمييز كما في الاضافة نحو  
 سنة الوتر كرامة الوتر ليسا اذ هو قد نوى بالواحدة الوتر  
 او من الوتر او من سنة الوتر قد ويجوز في غيرها اي غير الواحدة

١٧٨  
 يعني ان يقود من الوتر او سنة الوتر او الرمي على العجز في سنة  
 صلاة الليل هكذا ذكر هذه الشارح ويحتمل فيها عدم صحتها لعدم  
 تعيين الوتر فقامت دلالة الذي في الرمي موافقا لما ذكره  
 الشارح فهو صحيح وان كان الحج فيه سفحا واطلق اي بقوله  
 اصل الوتر او سنة الوتر ولا يحط بعدد اصح سنة ويجزئ  
 الواحدة والثلاث فابعد هاهنا الاول الى حد عشر وهذه طائفة  
 الشارح والذي اعتمدته الرمي ان نية كل اهل الثلاثة لا ينافي الكمال  
 فلا يجوز الزيادة عليها ولا النقص عنها ونحوه مبتدئ في الوتر  
 واطلعت فيلزم تلاق فيكون الاطلاق كقبيح الثلاث كما ارجح  
 على المخرج فيلزم لازم الحمل على الثلاث الاتيان بها موسومة وقد  
 ورد الرمي عن ذلك ولا يخفى منع هذا اللزوم بل هو محرم الثلاث  
 يعني الوصل والفضل ثم سياتي في الفصل انه لا ينافي التمسك بالعدد الا ان  
 صلي الثلاثة بتشهدين ولم يسم من الاول او بجزءين فاستفاد من  
 التمسك ان الفرق انه هنا يقرب اجزء في السنة وحالة الاطلاق توافقه وفي  
 الطلاق لا يقرب اجزء فلا توافقه حالة الاطلاق ويجوز على ما يريد قد  
 علمت منه وتراجار ولا تشرط سنة القبلية فهذا ارجح لاهل  
 لاهل المسئلة ولذا افاد في صلاة النفل بانواهها ويكفي في النفل  
 المطلق اياي اقل ما يكف فيه ذلك لا يمين الله لغيره غيره قد وهذا في  
 قوله فيما سبق فان اراد بضماع قوله والنفل ذو الوقت اذ هو سبق  
 ثم هذين القسمين السابقين في رطبان في سنة واحد  
 وسبق لسانه الى الظاهر وكذا الوتر قد تم ارض عنه وقصد ما نواه  
 عند تكبيره الاحرام عني على الرمي على الوساو في سنة الوتر  
 الاول كالتاليه او نواه اي من غير تلفظ بها او التلفظ  
 بها او منتهى لزوج والتدريج في خلاف الصوم وظاهره البطلان  
 فيما لو علمت وجه من الصلاة على امر يوجد عادة او يجهل وجوده



وتوعد كل واحد بين الصديقين وبذلك صرح القاسم على البرهنة خلافا لما قاله  
 في كتاب من عدم الإطلاق بالتقليد بما قطع عن حصوله انتهى  
 اجبوري او اطلقا لم يصح اي حلا للاطلاق على التقليد لان  
 حرف الترتيب وهو ان صرح فيه فلا يصر عنه الا قصد التبرك وكونه  
 وانما لم يخل الاطلاق على التقليد في حواله الاطلاق فانه اذا قال طلقك  
 انت الله او انت طالق انت الله واطلق وقع لان انت طالق  
 وكونه صرح في الوقوع فلا يقوم حرفه عن الوقوع الا قصد التقليد  
 بخلاف حالة الاطلاق بضمها ووقوفها لاحتمال طوع الباطل لكان  
 اوضح او اعلم ان هذا التفصيل في صورة تسمية المشية بخلاف  
 اللفظ بالمشية في الصلاة بان يقع بعد الحرام لانه كلام اجبوري  
 صل فرضك مثله كما ذكره القليوبي بقوله والعرفق مثله  
 فصل هذه التسمية مسفحة الى التسمية العبرة في ذلك قال  
 اصح فرض الظهور في على فلان دينار لم يثبت الدينار لان  
 الالتزام انما يصح فيما يلزم او يطلب منه كقوله لغيره ادديني وان  
 اوفيك اما ما يلزم المخاطب اذا جعل الامر له شيئا متعابله ففعله  
 فانه لا يلزم ولو يؤمن الصلاة ودفع العزم حتى بخلاف تسمية  
 الطواف ودفع العزم لانه من جنس ما يدفع به العزم عادة بخلاف  
 الصلاة او رمي ونفلا اي مقصودا مما لا يحصل مع غيره فانما  
 التهمة وسنة الوضوء ليس قيد كما يدركه القليل الذي كوربل مشاهير  
 سنة الاحرام والطواف والاستحارة ولو قال اصبر الى حاصل  
 ان من عبد الله لاجل الخوف من عذابه او لاجل رجا ثواب الله لم  
 يضر في صحة عبادته وان كان لولا الخوف او الرجا لما عهده حيث  
 اعتقد ان الله مستحق لها لذاته وانما مطلوبه من على الوجه الرابع  
 المعروف من تعبدية الشرع وترهيباته فان لم يعتقد استحقاقه  
 لما فلا خلاف في كونه قد كان لم يعتقد مع ذلك استحقاق الله الطاعة

الطاعة

الطاعة والعبادة فهو كافر حراما لولا ان العقاب ما صليت ولو لا  
 الثواب ما صليت بان لاحظ ذلك حاله لم يصح صلاته ويفرق بين  
 هذا وما قبله ان ذاك انى بالعبادة لله تعالى ملاحظا لتوابعه وعقابه  
 اي راجيا ثوابه خائفا عقابه ولتتبع هذا صحيح وان كان الاكل واللا  
 فضل لله جلاد الله تعالى لذاته لا لرجا ثواب وخوف عقاب وهذا  
 حال الكمال والله اعلم وهذا محض عبادة لله للثواب والعقاب  
 انه تعالى يبعث الفضلاء شعر المجيد

كلام يبعد ذلك خوف نار وروذا النجاة خطا جزئيا  
 او بان يسكنوا الجنة فيحفظوا بقصور ونبش ريواسلبيلا  
 وليس في بالجنة والنار حظ ان لا يتبع بحبي بدليل  
 القيام وهو افضل اركان المسئلة ثم السجود ثم الركوع  
 اوقد يجب اي المعنى حال الاحرام به اي بالعرض وقوله  
 وكذا في دوام القيام ضعيف واجد قائم انه متى احتاج الى المعنى  
 في دوام قيامه لا يجب عليه ويصلي من قعود وعبارة ابن قاسم  
 حاصل سيلة المعنى والعبادة انه ان كان يحتاج الى ذلك في النهوض  
 فقط ولا يحتاج الى ذلك في دوام قيامه لزوم الا بان احتاج الى ذلك  
 في دوام قيامه فلا هو وقد يعرهم وجه اهتمامه ان صلاة الصبي  
 تقع نافلة لكن قد يقال من غير بالعرض مراده ما يسمى فرضا على المكلف  
 بقطع النظر عن قاعده فلا اهتمام فيه لما قاله ويؤيده قول الرملي وابن  
 حجر في قولهم ما ج القيام في فرض القادر شمل فرض الصبي  
 والعاري والعريضة المعادة والمندورة انه فحلا هذا اللفظ  
 شاملا لصلاة الصبي فكيف يدعي الشارح انه غيرهم خلافا

ذلك اي قوله وخرج بالعرض النفل والامع كما في البحر خلافا  
 وهذه اهو المعتمد فيه وفي المعادة قال من ذلك اي من وجوب  
 القيام مع القدرة عليه ولا اعادة بخلاف ما اذا سقط من القيام



الاحمق فانه يبعد لذرة ذلك ومنها ما لو قال اني من السائل المشايخ  
 وانظرنا فضل هذا وهل لا عدة تافها وهكذا في عبارة الرماي ليس فيها  
 ذكر عدد بل عبر بقوله منها ان في جميعها فله نركب القيام على الامع ولا  
 اعادة عليه لانه عند عام اليك وقوعه وان فقد في بعضها ولو  
 سرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في التايما فقد وكلها ولا كيف قطعها  
 ليركع وان كان قطع الصلاة اج واذ فقد لا يحار السورة ثم اراد الركوع  
 واسكنه من قيام لزمه كاهوطان رواه في الرماي ولو كان لو صلى قايما ترك  
 الفاتحة لعدم حفظها ياها وعدم ملقن او نحو مصحف ولو صلى قاعدا الى  
 بانظر الى اصل جدار كتب فيه لا تكتن متاهدا عليه الا للقاعد وجب  
 ان يصلي قاعدا الان فرض الفاتحة الكذا لا تسقط في النفل مع القدرة  
 خلا في القيام هو ابن قاسم على ان لا يركع الا اذا اتم الصلاة يجب عليه  
 القيام ليركع منه كاسبق نظيره اج قال افضل الانفراد هو اسم  
 قوله السابق ولو امكن الركوع في القيام بلا مشقة ينفي فرض المسئلة  
 في الفاتحة حتى ليلا الانفراد يحصل للقيام في جميع الصلاة افضل  
 من الجماعة المحصلة له في بعضها فقط والا كان الانفراد واجبا لان  
 الفرض عدم المشقة في القيام حاله فنفين ولذا قال القليوب  
 وهذا في التدوير فيقدم القيام على الجماعة في الواجب ان يعني ان الفر  
 العرفية يجب فيها الانفراد بحصول القيام في جميعها كعبارة ثم ر  
 تسقوا ان ذلك جار ايضا في الفرض مع ان الكلام لان في الفرض واجب  
 اه صلواته اللام ووجبت الاعادة على المذهب الذي  
 الصور بين الرقيب والدين اه والعرف بين ما هنا اي من عدم  
 الاعادة في خوف فقد العدو وبين ما من وجود الاعادة في خوف  
 روية العدو ووافد الدين ان فقد العدو اعظم فر  
 او نحو ذلك او خوف البور اجيب بانها ركنا كذا نازع في ذلك  
 بان القيام قبل اليد شرط للاعتدادهما لا ركنا حتى لو فرض

مقارنتها كفي قال وكان الظاهر في الاشكال ان يقول له اخ الكبيره عن  
 القيام مع انها مقارنته للنسبة على انه الجواب الذي ذكره يرد كاخيرا الكبيره  
 عن القيام قائل هو ووجبا لردان الكبيره ركنا في جميع الصلوات  
 فرمها ونفلا نفلا مع تايمة لها فواجبه النسبة سقوط بالتكبير  
 بحيث لا يسمي قايما اي بان صار الى الركوع اقرب كما سيدكره  
 قريبا عن الجوع خلا في ما لو كان في القيام اقرب او لهما على السوا  
 فيصير قيامه الى الركوع اي اقله ولو كانا مل عليه فاية  
 اسم القيام بالاضافة اليها واد كانت بحيث يرفع قدسه  
 اك ان شرطية وجوبها قوله لم يصح ومنه يوضح صحة قوله المبادي  
 يجب وضع القدمين على الارض ولو اخذا ثنان بعنده ورفعا في  
 الهوا حتى يصل لم يصح ولا يصح قيامه على ظهره قد منه من غير عمد  
 خلا فاسمهم لانه لا ينافي اسم القيام وانما لم يخرج نظيره في السجود  
 لانه اسم ينافي وضع القدمين اما ما ربه ثم اه في الرماي قال  
 عجز عن ذلك الانصاف كذا او مرض كذا قال ان قد روى الزيادة  
 وسكتوا عما لو صعد رجليها قبل سيقط الركوع لسد ركنا سيال  
 نظيره في الاخذ الى او يلزمه المكث زياده على واجب القيام ليحتملها  
 عن الركوع في نظر ويجب ان قد روى الامام انه قد تم بطرفه ثم  
 الاجماع على قلبه لزمه ذلك اه في الجلال ووجع عن ركوع  
 وسجود دون قيام لعله نظيره مثلا منه من الاختصاص الرماي  
 او عجز عن قيام مصورا اذا كان العجز في الابد او لو احرص  
 قادرا ثم طرأ عليه العجز استقل عن القيام الى المقود ووجهه الى الاضطراب  
 ووجهه الى الاستسقاء لان ذلك وسعة ولو قد في انما صلا به انقل  
 ايضا من الاما وما قبله الى اهلا منه ويبي كذا واذ اطر العجز عن  
 الركبة العليا او العذرة على العلماء في الاستقل وجوب الفاتحة  
 او بدلهما حاله هو يكره من القيام الى المقود او منه الى الاضطراب



او من ان الاستلقاء لاحاد فهو من الاصطجاع الى الجلوس او من الجلوس  
للقيام لان المنقل الى الكمال ما قبله بخلاف الاول كما في حاشية الريادي  
عذاب حجر قال الرمي وهما فرع وهو انه اذا قام هل يقوم ساكنا  
وهو نظرا بان الصلاة ليس فيها سكون حقيقي في حق الامام انه بالحرف  
بحقوق شقة شديده تذهب خشوعه او كماله على وركبه  
اي اصل فحذيه وهو كذا في المخرج الايمان وقوله فاصار كتيبه عيار في  
الروض وينصب فحذيه زاد ابو عبد الله ويضع يديه على الارض فهو  
ولامنا فانه بين قوله وينصب فحذيه وقوله ان فاصار كتيبه لتلا  
مهما للمري وجدا الذي عنه ما فيه من التشبيه بالكلب والقرود كما  
وقع المخرج في بعض الروايات هو رمي مسنون بين السجدين  
او في الشهد الاول في فقود الخارج بين السجدين ليس بغير  
قال الرمي ويحب بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلبه الاستراحة  
او ثم يخرج اليه اذا عطف على قوله فقد فان عجز عن  
المقود ان كان باله منه الشقة الاصله بالقيام في الرمي على  
وسن على الامن ويكره في الاسر بلا عذر استلقا على ظهره وخصصه  
للمسألة في المخرج ومقدم بل انه عطف على الوجه عطف عام لتقوى  
الوجه وغيره كالاخصان وهي سقفة فان لم يكن لها سقف  
اجه منه الاستلقاء على ظهره كما في الرمي واهم انه كبح ان ينام على  
وجهه اي اذا كان بها في هو الوضوء لانهم مستقبل ارضه ووجهه  
بعضهم فان عجز عن ذلك اي عن الركوع والسجود تبصره  
اي احبانه كما عجز به في المخرج وهو واضح لان محسوس بخلاف الايمان  
بالبصر وقد يقال اطلق المروم واراد الارم اذا ايمان بالبر بكماله  
الايمان بالاحسان فيشتمل مناط التكليف وهو العقل واما ما نقل  
عنه بعض الاباحيين من ان العبد اذا بلغ غاية الحمد في الله وصفا قلبه  
واختار الايمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الامر والهي ولا يدخل

١١  
الذي يمكن بلوغه بانراه دون التسع فحسب له ليس على ولا فرق في  
طهارة من الايدي بين من احيى والميت والحي شرط كونه مسيا اجماع  
حك المني اي منها او المختلط من مية ما ساقر ولو من غير  
ما كور اي كداه وغراب وكودك وبذر العر لوقا ومنه بذر  
العر كان حافا مل قد والاوجه من هذا القول بنجاستها  
على ما اذا لم يتحل حيوانا اي لم يتصلح للتخلف وقوله والاوداي  
وجز الاول وهو القول بظهورها على خلافه اي على ما اذا اصلحت  
للتخلف وعبارته ثم رويوا استحالة السقفة وما وصلح للتخلف فطا  
هرة والاقله وقوله مستد احبته اراد به النجاسة ثم ان في قصر  
ات ارج كلام المان على النجاسة المتوسطة نظرا لان الاستئناس بغير  
العموم وقد قال فيما ياتي الابور الصبي فلا يجب غسله بل يكفي المنع فيه  
الا ان يكون مراده باعتبار الواقع لا مدلول العبارة وعذر ان ارج انه  
سباني في كلامه بيان غسل المظفر ويرد بان ما ياتي تفصيل لما اجرهنا  
وعمل جميع الابواب ان قلت الابواب والاروات اعيان نجسة  
وهي لا تغسل قلت الكلام على حذف مضاف فقد يره غسل ما اصابه  
شي من جميع الابواب كذا ولذا ابرز هذا المضاف اليه اسم ما اصابه  
شي مما ذكر مع الرطوبة من الجانبين واجب اي قورا ان يصح بالنجس  
كان يطبخ المكافئ منه بانه بلا حاجة خروج من المعصية والذكا ان اصابه  
بلا فقد ولو مغلظا كما اقتضاه اطلاهم خلافا للزركشي او من نحو  
فصد او وطع مسخاضه ولو حار جريان الدم وليس ثوبا سحيا  
وعرق فيه فصد ارادة الصلاة او الطواف او قاسم ومنه يعلم ان ما ينفذ  
العوام من تزويج الخطان والابواب بدم الاضحية حرام وغيره  
يشمل الغير الايدي لكن اطلاق الروث على عذرة بطريق التعليل  
اراد به النجاسة المتوسطة اي قد ذكر الابواب والاروات متار  
ولذا لفظه ابقا اسم عليها وكل نجس غير منقوعه قال بقربه قوله



ولا يقع من شيء من الجاساد كذا وامره عطف على حديث من قوله  
 كذا كان كذا يجب ان لا تصفها اي بعد ان لا يجرها قال  
 الامام ع والذو صابغة فمسه ثلاثة مرات مع الاسكانه الاثني عشر  
 في محل واحد ومن جاسه واحدة الا ان يثبت اذا قلنا حيث  
 اوجبت الاسكانه في زوال الانزاع توقفا واليه عليه فاحمل قوله  
 يعني عن اللون والريح دون الطعم مع اسنوا الكل في وجوب ازاله الاثر  
 وان توقف على غير ما في جواب انه كذا الاسكانه فكذا كذا ذكر  
 في الجمع ثم انه لم يرد بذلك ونوع اللون والريح حكما بالظهور وان بقيا  
 معا نوع الطعم وحده عن غير فلفظ لا يصير طاهرا ويرتب على  
 ذلك اننا اذا قلنا بالطهارة وقد رجع ذلك على ازاله لم يجب وان  
 قلنا بالعمو وجبت وشرط كذا بيان كيفية الفصل وقوله عاي  
 المحل مستعمل بورود وقد فرض طهره اي الفصل وقوله تاسيا  
 طهره اي طهر الفصل واحتمل ان طهر الفصل لم يدر طهر المحل دون  
 الفصل كذا قال في حروجا من اطلاق اي خلا في حصة اوله  
 تفصل اي وقد طهر المحل ولم يتغير ولم يزد الوزن بعد ان انفصلها  
 فاما ما نقل من الجرم اذ هو المفعول من محل الى اخر من الجرم  
 او غيره قال حكم بجاسه اي ان يثبت ان تلك الجاسه الراسية  
 او اللون او الطعم من الزيادة لا يجر حكم بجاسه كذا عام ما بعده قال  
 وحاصل المقدم كذا يوجد في حاشية الاجمعي انه في المفعول  
 من الجرم وكوه حكم بالجاسه الا ان احمل من قوله جاسه في الما  
 الذي في الزيادة او جدي فيه مع اوج بور مثلا حكم بالطهارة الا ان  
 وجد سبب يحال عليه الجاسه فاحفظ وهذه السبلة اي  
 سبلة الما المفعول من الجرم بالصفة المذكورة مما يقع به البلوي  
 فيه اشارة للمفهوم اج اي يقع عند المذكور وطهره وان يثبت ان  
 تلك الاوصاف من الزيل لومضوح الفرق وهو ان هذا سببا

ف ١١١ كذا عليه الجاسه وهو انه عهد بول الابل في الماهد بركها للاستفاد  
 رخ احد فقد يكون بد ونزع وصوله للجوف او بانه او سبان  
 الابل كذا البول قد اورد والصبي اي الذكر المحقق قيد ثاني والذي لم  
 ياكل الطعام قيد ثالث وقيل معنى حولين قيد رابع الطعام ليس  
 قيد او المراد به غير اللبن حتى انما يلزم لفظ العام اي للنفذ  
 بان لا ياكل الطعام اصلا او كذا لا للنفذ بل للاصلاح قيل معنى  
 حولين اي تقريبا فلا يفرح بزيادة يومين ان سرق وكسب من  
 الفضالة فلا يجب من اجنبية والظرف اعني قبل استعلق بقوله  
 بول اي بوله الكاين قبل مضى حولين فلو باربعه ما لم يلف النضج وان  
 ياكل شيئا ويحقق بالبيان بان يمارق اما موضع احكامه يسمى  
 قاحله كذا وهو احد صيغ وقع منهم ذلك بقرم بقرم بقوله  
 قد بال في حجر النبي افعاله حذ حيان الزبير بانوا  
 كذا سليمان ابن هاشم وابن ام قيس جاني احكام  
 من ازاله صفة اي ولو بالمتفهم المذكور اما بالجرم فلا بد  
 من ازالته قبل ذلك قال ابن قاسم وعبارة اصل الروضة لم يطعم  
 ولم يشرب سوى اللبن اهوى قاله وقصده كلامهم انه لا فرق بين امة  
 وغيرها وهو ما جرح الاسوي خلافا للاذري في اللبن الشاة و  
 وكوهما ولا يبين اللبن الحب والطاهر خلافا للزركشي  
 الا السير باجر بد من شيء وبالغيب على الاستثاء من الدم  
 الحاصل ما يلزم الدم والقيح بالنظر للعموم وعدمه انها ثلاثة  
 اقسام الاولى لا يقع عنه مطلقا اي طليا وكثيرا وهو المفظ وما  
 وما نفذي ينفذ به وما اخطا باجر على ما يابح والناس ما يقع عن  
 قليله دون كثيره وهو الدم الاضيق والقيح الاضيق ان لم يكن من مفظ  
 ولم ينفذ بضمه به والثالث الدم والقيح غير الاضيق كدم الدمايل  
 والفروج والثيران وموضع الفصد والحامه فيعوض عن كثيره كذا



كما يقع عن قلبه واذا انشغل بالاجه ما لم يكن يفعلها ويجا وزحله والا  
 عني عن قلبه لان حبس الدم اذ هذا القليل الذي ينفسه وقوله  
 يكثر اليه الصواعق يجزاليه ما عاهاه الناس بهذا من العرف  
 ومثله الصديق وهو ما رقيق محتلط بدم قبل ان تفلط المدة  
 وكذا الواحد ما احب اليه اي يكون ذلك بفعله كما يقع عنه مطلقا بغير  
 فعله كما روي عن دم البراعين اذ قصية عطف قوله وعن قلب  
 يور الحاشي اذ لا فرق في الصواعق من دم البراعين بين القلب والكثير  
 ما لم يكن بفعله وبه مرج غيره وويج الذباب اي حذوه كما في الصاع  
 يور الحاشي بضم الحاء الجمة وكذا اي ايرا الطيور ونقل عن  
 بعضهم الصواعق الكثير ايضا كما قاله القليوبي وروته اي وقيل  
 روته وبود الكاي وقيل يور الكاي فان السخه الصحيحة ليس فيها اعارة  
 عن و في بعض السخه وعن روته وبود الذباب فيقف ان يقع عن  
 الكثير و في الروض خلافة فراجعه في بدن الانسان اي وغير  
 ثم يجها هو من القوي فتاخر في و منها القوي من حيث انه ليس  
 لها دم كالبراعين فليراجع في و لو دم بقص صوابه ولو  
 من نفسا ولو كان الاحي من نفس كطوبى المافد وهذا ما قاله  
 شيخ الرمي وخالفه ابن جرير وما الى متخا لانه ضروري في الطهارة اي  
 سواء كانت واجبة او مندوبة والثاني على غير ذلك كما نظف او يورد  
 بما الطهارة اي بالحق بما في الصواعق المتقدم في و اوجهه على حده  
 و اعطف على ما يتاقت اي وليحق بما الطهارة جعله على حده ووا  
 ولو من الجائسة المعلقة تحت ذلك الدم و مرج به في ذلك فيق  
 بعضهم بغير دم وهو عبارة م رتتمل اقتصارهم اي قوله لا  
 اليسر اي هذا الذي اي اي المية التي ولو عبر به كان اولى  
 لانفسه اي لا دم له وسمى نفسا لانه به قوام النفس كما قيل اهلا  
 عندك سلفا بآلية يعني اي يتبين فان غيره

فهو يترز قوله السابق ولم يغيره وهي حية حتى ترز قوله بعد موتها  
 وهو كذا في هذا الضيف بالنسبة لغير الاخيرة ومعتمد بالنسبة للاخيرة فان  
 الثلاثة الدور وهي ما لو طر حيا شخص بلا قصد وما لو قصد طر حيا على مكان  
 اخر فوقف في المربع وما لو طر حيا من لا يترفع كل من هذه الثلاثة فينجس  
 المربع والمال القليل واما الاخيرة وهي ما لو طر حيا فلا نجس فيها واما لو  
 قصد طر حيا على مكان اخر ووضعها فيه ثم وقف بريح في المربع فلا نجس  
 وهذه لم يذكرها الشارع فليس الثالث في قوله ام الا اي معات  
 المعتمد انها اذا طر حية لا يترز مطلقا الا ان غرت فيقصود الشارع  
 الاخر ارض على السخه التي فيها وما نت فيه حمار وحيوان كان يسبي  
 ان يعود وغيره مما يفضل ان الحيوان فان اجد ما ليس حيوانا ولا اصل  
 حيوان ولا خرج من حيوان ثم يعود واما فضل الحيوان فان السخات  
 لا فساد فيجزة والافطامرة المايه اي اصله فلا ترد اجرة  
 النفقة او ياد بالسكر هذا المعطى للعقل اذا الشدة لطيفة فاحاج  
 للقييد بالمايه وهذا المقرر يندفع بقولهم بعضهم حذو لفظ مايه  
 اج نام اي لانه خلق لمنفعة المباد ولو مع ما رده على القول  
 الضيف بظهوره اطيع الحيوانا غير الاذي نكته اي راجحه  
 العم لكزه ما يلزم اي يخرج لانه ويرد النفس اي يقض القليل  
 باحشاد وحوها كالباع بانه اي احذر يمد وب القتل ولو عتق  
 على المعتمد اي من جنس كل منهما اشار الى انه ليس المراد بالتولد منها  
 التولد بين كلب وخنزيرة او عكسه بل بين كلب وكلبيه او خنزير وخنزيرة  
 لانا الصور السابقة داخل في قوله او من احدهما ولذا قال الشيخ الاخر  
 اي كالتولد بين كلب وخنزيره وقوله او مع غيره اي كالتولد بين كلب  
 وشاة او بين حمار وكلبيه فان قلت قوله اشار من جنس كل قليل  
 الفايده لان التولدة بين الكلبين كلب وبين الخنزيرين خنزير فهو  
 داخل في قوله السابق الا الكلب والخنزير قلت صحيح لكن فليدنه



متولد ما تولد بينهما على غير صورتهما بان كانا صورة شاة او طير او غيرهما وفي  
 ان هذا النوع ياتي ايضا في صور الكلب والخنزير فالحق حمل التولد منهما  
 على ما تولد بين كلب وخنزيرة وقوله ومع احدهما اي مع حيوان طاهر فكل  
 الاول ان يحذف التارخ قوله مع الآخر وقوله اي من جنس كل منهما وقال  
 الاجمور في فائدة قوله اي من جنس كل منهما بيان ما شاع عن احدهما وان  
 لم يتولد بين الاثنين كانا القتل الكلية حيوانا بلا الله اعلمها فليكن ما  
 ولو ادعى صريح هذا انه كبد وهو ضعيف وبه قال ابن حجر قار وهو  
 ضح في الحجامة وكحوها لا التكليف اذ مناطه العقل ويغني عنه كالوشم  
 المتذر ان الله في محل السجد ويس الثاني ولو ربطا ويومهم اذ لا يلزم  
 اعاده ولا كل ساحة رجل كان او امرأة لا في اصله من الاجل ووثقه وتقل  
 باخر لا عكس ويفهم عن الاوليان ولا يسبب للواطى حتى يروى ويروج  
 انه لا عتقة او هذا او العتق ان التولد بين منقطع وادى طاهر العين  
 وقاعدة تتبع النوع احدهما في الحجامة اعلم والتك نفا هذا  
 الكتاب والسنة او في القاعدة وان الاحكام المتقدمة لا تثبت له  
 ولا تحل له ساحة ولا توارث بينه وبين الادي ويفهم عن الاوليان انه  
 ذروي ما تولد بين حيوانين ما كولي ما هو على صورة ادي او  
 على صورة كلب فهو كولد ولد عقل قاري في ابن شرف في نظر وقال بعض  
 شيوخنا هو كلف اذ العقل مناط التكليف وهو موجود فيه وقال غير  
 لانظر لاصيه وعكس فلا تارة محجة واما منه نظر الصورة وعقله  
 ويذبح ويؤكل ولذا قال فيه التارخ لا خطيب يذبح ويؤكل اي ويفني به  
 ان كان ابواه كذلك وميتة حية نظر الصليبه اما التولد بين ادي وسمك  
 فينتطاهرة تولد على صورة الادي وهو طاهر وعلى صورة غيره وقد  
 القيلوي كلام التارخ في تولد محله اذ لم يكن احدا صليبا اديا وعلى صورة  
 الادي ولو وضعه الاعلى فقط ففقد تحت الرمي هو طاهر كما هو  
 اولى من المصنف فلو كان احد شقيد على صورة الادي دون الآخر فقد

سفر

١٢  
 سطر ع ش انه طاهر العين فليس الصورة الادي ونفرد في الجزية  
 فان كان ابوه يفر بالجزية بان كان له كتاب او شبهة كتاب فلا يردت  
 المرأة للجزية عليها وعكس فليس وعبر الشهاد الرمي بقدر الجزية  
 وصورة ولد ذلك بما اذا كان ابوه من قوم لهم جزية ولقوم امه جزية اخرى  
 والمصبر جزية ابيه ورد بان المصبر في الجزية حاله هو بعد البلوغ من  
 فقر وغيره لا حال ابيه ولا امه والصواب المصبر بقدر الجزية لا بقدر  
 وقد نظم هذه القاعدة الجلال السيوطي بقوله  
 يسع المنع في السداد اباه والامم الفرق والحرية  
 والكافة الاخف والدين الاعلى والذية الشدة جزاودية  
 واخص الاصليين رجاء ودجا ونكاحا والاكل والاضحية  
 والحرم اي في دمج الصيد البري والوحشي المأكول لا مطلقا  
 وغير المأكول اذ اذبح وتقدم اذ ذبحه حرام قد والذبح كهل  
 يسل دما اي ولو كانت ميتة ما لا يسيل دمه خلا فاللفظ في قوله تطهرا  
 رتبا وغير ذلك كالغرد والطفن وكونكم معدن  
 تميره واذنهم لم يميزه الى اخر ما تقدم عنتم الرمي الامية السمك  
 كما ما صنع التارخ فيه تقبل اعراب المتن الفظ وهو من المعذب  
 فلو منع كاصح العبادي والغزالي من ذلك والطحاوي كسر الظا  
 كل ما كان حيوانا البحر لو قال كل ما لا يمشي في البر من حيوان البحر كان اولى  
 قد لا يلا ما ذكره فيه حواله عام مجهول وقال العربي في نظم الخنزير  
 وكل ما في البحر من حيوان وكل ما في الارض من حيوان  
 فاديب في البرايض فاصح كالسرطان مطلقا والصدع  
 واحدة جردة وناوه للموحدة لا للتأنيث ولذا قال تطلق على  
 الذكور والانثى والامية الادي وشمل الجن والملك قار فالمراد  
 نجاسة الاعتقاد اي والمعنى ان اعتقاد المشركين كالنجاسة وجوب  
 الاجتناب في الاية صدق مصداق على هذا الالية على كل من يباد اليه



البليغ وفضل الانا ذكره الان ليس مقيد او انما ذكره للمبرك بالحدث وانما يجب  
 اذا اراد استواء في غير فعل كقولنا لا طلاقا لانه حذام في الكلام على الاول واج  
 ولو مضافا لتاريخه لم يرد على من قال بوجود تقوية على الفرض من  
 الصيد ونوع بالعين العجوة وهو ان يدخل لسانه في المايح ويحركه والشرن  
 اعم من فكل ونوع شراب ولا يمكن ان يقاسم وكذا يعلقان الى اي قالو  
 نوع ليس مقيد او كما ان الجسد في من كان نوع في قول او ما كثر متغير  
 بجائسة ثم اصابه ذلك الذي وقع فيه ثوبا شرح الرماي لكن قوله متغير بجائسة  
 المقيد اذا المتغير بحال الطاهر للمناعة عني يجب مجرد اللدقة كما ذكره  
 الرماي في باب المياه وذكره ابن عبد البر هنا ج من احر كل منهما اي من  
 الكلب والخنزير وتما من الفرع سبع مران ومكث في ما كثر رالك  
 جبرمة واد مكث زمانا طويلا ثم ان ذكره سبع مران حسب سعا  
 اما الجارية فان جرى على الحمل سبع جريان حسب سعا شرح الروض  
 واصله اي التراب بواسطة اي الماء ولوم يقين بان يضعه او لا كما  
 ثم التراب مطلقا او يضعه التراب او لا بد من روال الجرم والاصناف ولو كان  
 الحمل رطبا بخلاف ما اذا كان الجرم او الوصف موجودا فانه لا يبغي وضع  
 التراب او لا عليها على التمسك خلافا لابن حجر اذا الظهور انوار علي  
 الحمل باق على طهوريته وهذا هو التمسك كما بينه في في الارض كغيره وكان  
 مرادهم بكون الظهور انوار باقيا على طهوريته انه لا يبغي طهوره كما حال الو  
 الورد والاولى قطع لا يبغي ان ينجس الطهرين الرطوبة يتنجس ان بل الماء  
 في كل علة ما عدا السابعة ابن قاسم على المتن بخلافه السابعة بالتراب  
 ومع ذلك تنجب ناسه نجما بين الادلة اج تعارض قد يقال لا تعارض  
 ونحو كل على حال فيا فظان في نصيب على اي فيلكن به مع كل واحدة وهو  
 صرح الحديث الذي ذكره على انه لا تعارض لا مكان الجمع يحمل رواية اولاهن  
 على الاكل واخرين على الاجزاء واحدة من على الجوارح اذا لم تذكر  
 الجائسة اي عيها كما في بعض النسخ والمراد بها على ما شمل حرمها واو  
 واوصاها

واوصاها ثم حوكله ومثله العلم الذي يترك مع اللحد او مع ش  
 لم يجب عليه تنجيس محل الاستنجاء ولو خرج غير غسل على ما نقله  
 كلامهم لانه المأخوذ من ثبانه الاستحالة بخلاف كقول العظماء اخرج ومثله  
 الشعر فانه يجب تنجيس اليد منه بخلاف ما لو تقايا به اي المحرم فانه يجب  
 عليه تنجيس قدمه مع الترتيب او زيادته من زيادة من الاجزاء وعنده قال  
 ع ش ومنه قوله انه لا يجب الترتيب مع التقا اذا السجدة وهو ظاهر اقلت  
 اذا العبرات تان وجب الترتيب في التقا مطلقا لانه ما كثر الطبيعة تلقيه  
 الى اسفل فليراجع قاتقن الخا في فالتق الذي يتقن اصابته شي من  
 ذلك اي الجائسة له فنجس لم يحكم بجائسة الا في حكم تطهارته  
 وقياسه على سبيل المهره لا يستقيم فاما قل ودفعه الاجزاء بان  
 قياسه على المهره من حيث عدم نجس ما يمس من فيها اي ويوحكنا  
 على العلم بالجائسة كما مره هذا والذي ذكره كذا يوجد من حاشية الرحوي  
 ان تنجيس الجرم في المهره المذكورة صحيح من كل وجه والمراد ان الجرم  
 لا ينجس داخل حيث احتمل طهارته وهو نجس في نفسه كالمهره فانه  
 لا ينجس ما اصابه وهو نجس في نفسه فقولنا جرح نجس بجائسة  
 اي الجائسة داخلية فاصل وتبين التراب ان هذا يعود على ادا  
 ولا فاقا القليوي هذا راجع الى قولنا لم يبرأ من ما يترس من  
 جميع العسلان فرع لو اجمعت علان المفظ فاصابه شي منها او لوجه  
 وجوده في علان مطلقا لان في ما علان الاولي ويبرأ ان لم يكن تراب  
 في الاولي فالترتيب بعد هذا لا يقد به وهذا كله اذا لم يبلغ قلتي فاف  
 نقلت الفسالة قلتي ولم تغفر فطهور مطلقا واختم ان ما تقدم من قوله  
 وعنا فليس مستقصلا بل لا يغير وزيادة وزن وقد طهر الحمل طاهرة  
 حرمه هذا ولذا حكما بان ما العسلان السحيك كان قليلا نجس لانه  
 لم يحكم به بطهر الحمل فانه لما حكم بطهره بعد السابعة فكل علة تنجسه  
 الا احيه فيقربها التفصيل في حذو زان في الارض وحيث كانا



انه لو نكل على قوله اوجب قولهم الترادف لا شرط في الجائز الملقط  
 قائل ربي مرحوي تراهي اي فيها تراهي ولو من خواها كالنقاد ولا فرق  
 في التراب الطهور والمستعمل كادركه ابن قاسم وغيره ونقطة النور عن شيخ  
 الكمال ساراه اج وقد يقال قاسمه عدم الفرق اي بين الطاهر والنجس  
 فليست اسم على النجس منها اي من الارض الترابية لربك تترتب  
 ضيف والمعمد عند الرمي الترتيب والحاصل ان نفس التراب المتطابق  
 لا يحتاج الى ترتيب والتوبان الذي اصابه شيء من التراب يجب ترتيبه وقته  
 انه اي الكلب لو اصاب اكل اي اصابه حبيبة ما اذا كانت الاصابة قوية بحيث  
 مع سريان الماء بين التماسين حكم بجائز الموضع كذا قد روه وفيه نظر  
 فانه اذا كان الماء حائلا فلا اصابة فقامل ومثل ما لو اكل في يد من  
 الكلب ما كثر فانه لا نجس لان ما لاقاه من البول المتصل بالكلب وما  
 كثر فانه لا نجس لان ما لاقاه من البول المتصل بالكلب بعض الماء الكثير  
 خلاف ما لو اسكه وحامل عليه حيث لم يضره وبين رجله لا مجرد الله  
 البول فانه نجس وكحامل عليه بيده ما لو عتسا حاملة الكلب على رجل وقوفه  
 كلوف من حيث لا يصير بين رجله وبينه وقوه حائل من الماء هو شر على الرمي  
 قال ابن قاسم وقد يتوهم من عدم النجس بجائز داخل الماصحة  
 صلاته وهو خطأ لان ملاقاته الجائز سطل وان لم نجس  
 كما لو وقف على نجس جاف اه اج ولو اكل اي كلب رائد اي  
 ولم تتحقق اصابته لما قليلوي ورطوبة اي رطوبة فمذ وفيه نظر  
 اي الانا وهو ليس بقيد كما تقدم وكذا الفيل ليس قيدا اذ المراد الاضمار  
 ولو بغير فعل ولا قيد لما ياتي ان الله سنة فقط من سائر اي من  
 اجل اصابته من سائر اه مرحوي المتخفة لا يخرج مما هو واجبه  
 الرض فاحكم بفصلها عنها لا يلا يمدق لنفسه من ثلثها بان  
 يرشها ثلاثا كما خرج به جمع بالتا وكلاهما صحيح لان المعدود وهو  
 الفيلان وان كان مؤثرا لكنه محذوف وعند الخدي يجوز اثبات

التا وعدمه كذا حديث من صام رمضان واقبلت من شوال فحذف التامع  
 ان المعدود مذكور كذا هو تارة وقع السؤال عما لو اكل كلب على عظم  
 على الملقط فقل سبعا احدها تراهي من يلط من حيث الجائز  
 الملقط حتى لو اصابه ببوليا رطبا مثلا بعد ذلك لا يخرج الى تسبيح واخواب  
 لا يظهر فلا بد من تسبيح ذلك البول ان قاسم اج وشمل ذلك الملقط  
 في التوبان نظرا في عبارة المتن مخرجه للملقط لقوله والثلثان افضل  
 فانه لا يكون فيما واجبه التسبيح فقامل لانه الكلب لا يكره ان الشارح  
 بالروح كغيره فلا يزد عليه كما ان الذي اذ صغرة لا يصغر حري وهذا  
 نظير قولهم الذي اذا انتهى ثمانية في التقيط كالايمان في القامة وكفيل  
 العمد وشبهه لا تعلق فيه لانه لا يملكه وان غفلت في الخطا  
 لا يترك في ان الثمانية لا يمانع من ش وهذا من باب التزويك  
 اذ الفرق من المارة عن الجائز مطلقا في سوا عصره بالنجس ام لا  
 لان الذي يصح به هنا مطلق به لانه اذا سقطت الجائز موجو  
 وفعل الثاني عند الجائز الملقط هذا وقد يقال ان الفعل في النجس  
 الملقط وانما الوجود اذ كجائز فاحذ قول الاسوي عن ان الممتد  
 عدم الفرق في حد الطاهر او احدا لباطن من الخلق يخرج الامرة  
 والهادود اذا الفحة والهمم اهدر واذا اخلت الحرة اي لما ذكر  
 رواه الجائز بالفضل ذكر رواه الباقية فقامل واذا اخلت الى حرة  
 وسيد تراش الحرة بالثالثة قليله وانما مؤثرا على الافصح  
 وهذا الثاني اولا اذ لا خول صورة الطلاق وهذا بالنسبة  
 للمسلم اما من الكافر في حرمه مطلقا ولا تراق ما لم يجر بها  
 وشره اي ما قوتها ان تقلت الى وتقدم كراهة النفاق  
 لروا الشدة على لقوله يظهر خلفتها اي خلفت الشدة  
 لم يظهر وذلك اي من استحل بيتي قبل اذ عوقب بحرمانه اي بما  
 فانه اي الحرة لا تظهر منه على الاصح ولو تركت العيان اي



اي ولم يحل مني ولم يبع الحرة بغير ما يرضى والا فلا تعلم قلوب  
 لعقد العروبة في قوله تجسد المظهر وحده بل بفعل فاعل  
 كتفها المتقدم فلو لم يرتفع مجرا وبدا وعمل وسكر وخو  
 قد فخر ليس قد اولين كليل بمصاحبة عينا لا تفقد العمل وخو  
 ليحمر خلافا للنفوي المعتمد كلام النفوي من التقييد بقيل الخفاف  
 فخر ليس قيد السجين المصير بوضع في الدن التجسس  
 على الكدار وقال النفوي بغير عمد ونوجعل مع خوريب طيبا  
 ونفع في صيد ومارد راجحة كراجه الخرجي لعل ان كانا الطيب  
 اقل من الرزيب تجسس والا فلا اخذ من قولهم لو اني على عصير حبل  
 دونه فتجسس والا فلا لان الاصل والظاهر عدم التجسس ولا عبرة بالثرا  
 حم ويكمل خلافا وهو او جدر ياتي اي فيكون الحبيب طاهرا مطلقا  
 الهواج تجر ارفها اي فورا شرح الرمي قصدا  
 في الحيف والنفاس والاستحسان  
 حكمة تاخير هذا الفصل عما قبله لكون ما فيه مخصوصا بالثا وما قبله من  
 الوصف والنفاس والنفاس والنفاس وما يتبعها من ترك بين الهواج  
 والثا فواشرف اي قبل المرأة التي تحت مخج البول وهو مخج  
 الولد والمخج ومدخل الذكر قار ودم الايسة فلا يتعلق به حكمه  
 قد ثبت كل على عموم قولهم ان استقر من الياس ناقص حتى لو وجد  
 حواض الحيف ودمها بعد سنة اذ يحكم عليه ويمكن حمل كلام الشارع  
 على من لم يبلغ دمه اقل الحيف او جاوز الزه فالحيف لم يقل قدم  
 الحيف انما اراد الاله كما يسمى دم الحيف يسمى حيفا ان قاسم  
 المرأة اي التي بلغت سن سنين ولو حامل كما ياتي على سبيل الصحة  
 اي على وجهها اجاحط لنفها لم مشهور من المعتزلة من جفت  
 عينه كمن خرجت مثله او عظمت والارباب احو والرافع حيف  
 غير الساروة دم لها من غير اعتبار سن ولا غيره هو حيف النفوي

قوله والخفاف

واخفاف بنهم الخافين يد الفوا وحدا فليس المراد  
 بالليل وزاد عليه اي على اجاحط غيره فاعل زاد اربعة على الالف  
 فحلتها ثمانية ونظم ما يفهم بقوله من الطوال  
 ثمانية في جنسها الحيف ثبت ولكن غير النافي وقت  
 ساو خفاف وضع وارث وناقته مع وزعة وحجر وكلمة  
 والحجرة بكسر الخاء واسكان الحيم وراو لا تكونا انا هو ابرهوي  
 وله عشرة اسماء اي على ما ذكره هنا والا فذكر بعضهم له خمسة  
 عشر اسما نظم ما يفهم بقوله  
 للحيف عشرة اسماء وخمسها حيف محض مخاض طمنا كبار  
 طمس عراك فراك مع اذي ضحك درس دراس نفاس قر العصار  
 ومن اطلاق النفاس عليه قوله مع الله عليه وسلم لعائشة الغت  
 ولا كراهة في تسميته بشي مما فيها ثم ر وكونه يعني حيفا الاصل  
 ان قاسم اي فاقصر انص على الاصل السوداي سواد وهو  
 نفسه محتمل لداع او المعنى وصفته انه اسود محتمل لداع ان قام  
 بداع معي وعين مملوءة وتيار لذوان السحوم لدع مملوءة  
 معي واجامها واهما لها خطأ وقد نظم ذلك المورث لاجرهوي  
 فقال  
 ولداع لدي سم باه ما اول و في النار بالاله ما للناد فاعرف  
 والعجم في كل والاله ما رقي من اهل المروك حقا بلا حفا  
 ان يكون الخارج منها حيفا هذا اذا كانا اصلين وانظر  
 حكم ما اذا كانا اصليا وزايدا وسامت او استبه وانظر ايم حكم  
 ما اذا خرج من احد الزوجين دم خمسة عشر يوما خرج من الثاني  
 كذلك فلا ثبت للدم فيه حكم الحيف في نفسه اي لا يلزمها  
 الغسل عند القيام بخو الصلاة ابرهوي من ابرهوي ولو  
 غلقة وصفته وقبل مضي خمسة عشر يوما من نحو الولادة فلو لم ترد



نرد ما لا بعد خمسة عشر يوما من الولادة فلا نفاس لها اما اذا رآه قبل  
 خمسة عشر يوما من الولادة فابداؤه من روية الدم ومن النفاث  
 روية لا نفاس فيه لكنه محسوب من السنين كما قاله البلخي قال ولما ر  
 من حنفاه قال الرازي فلا تثبت الاحكام الا من حين الخروج اه  
 قلت وقيته حل النعم قل الدم وهو ولدك فقد قال الرمي لو ولدك  
 ولدا جازا فجاز وفيها قبل عنهما اذ هو كاجابة اه اج وسيد كره  
 التارج واعند راجه بوري عن ذكره بقوله وقد تقدم لنا نقل ذلك  
 قبل ما نرى كلام التارج حاصلا في الفايده اه من احياها قبل  
 ومنا بط الرأحي اذ يكون بعد خمسة عشر يوما والاسخافه  
 هو لغة السيلان وشربها الدم في الضرورة ويجوز وفيها وان  
 كان دمها جازيا من غير كراهة حليم فوجها او شجى بالاجار  
 فهو كاف اجوري ان كانت تتيم فتشوه بخوفه نفعه  
 بان تئده بعد شوه بذلك جرحه شقوقه الطرفين كرج احد  
 الطرفين امامها والآخر وراها وتربطها بحرقه تشدها وسطا  
 كالنكاح والحشو والعصب اذا صار جرحا ولم تئدها ولم تكن في الحشو  
 صاميه ولو تئدها والا فلا يجب بل يجب على الصاميه قرضا ترك الحشو  
 بما روي لو خرج الدم بعد العصب لكثرة لم يضر او تقصير في العصب  
 ضرر وتوقها او شجى وعبارة المنهج فتظهر تبادر بالصلا  
 اي العرض اما الغفل فلا يجب المبادرة به جواز فعله بعد خروج وقت  
 العرض كما في الروضة زيازي وكفيل سرة واجابة مؤذن  
 اما الاذن فليس لها لم يضر وان خرج الوقت كما في الروضة  
 لم يضر صلي الصلاة كالكوشة وصورها او يقيمها  
 كجديد العصبية اي وان لم تزل عن محلها ولم يضر الدم على جوابها  
 فما على كجديد الوضوء في اعاده الوضوء واجبة عليها  
 وجب الوضوء ما في الثانية فظاهرا للمعادة واما الاول فلا يظاه

من انقطاعه عدم عوده فلو عاد عن قرب تبين عدم وجوب الاعادة عليها  
 كما في المنهج وعبارته وجب طهر ان انقطع دمها بعده او فيه لا ان عاد قريبا  
 وقاد القسوة في حاصلة انه ان وسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة  
 وجب الوضوء ما بعد والا فلا ولا عبرة بمعادة ولا عدمها فيحكم بقايه  
 بعد الحكم بطلانه وعكسه زمان غير محصور عند المضاق اليه  
 الاصل واقل زمن الحيف واقل التفضيل بعين ما مضى في اليه  
 وقد رده دفعا لما ورد على المن من ان فيه الاخبار عن اجتهد وهو  
 الدم بالزمان وهو قوله يوما وليلة ولا يكون ناسم زمان خبر اهل  
 جته اي مقدار يوم وليلة استأثر به الى ان ليس المراد يوما  
 وليلة محضين بان يتقوا ابتداء الدم في اول اليوم او في الليل  
 بل مدار الاقل على الربع وعشرين ساعة متصل ولو ملغته من يومين  
 وليلة او ليلتين ويوم وكفيل الانصار بحيث لو وضعت القطعة  
 لتوثت واحاصلا ان الاقل شرط فيه ذلك الانصار وهو اقل  
 من قول قاتل شاريف لم يقدار ذلك الى ان لو وجد بين الدماء نفاسا  
 وكانت اوقان الدماء قد ريوهم وليلة فاجمع حيف لكنه ليس هو الاقل  
 اه خارج عن المقام والمراد ان لو قال سوا تقدمت الليالي  
 عن الايام او ما خزن لكان اولها ذكره وفوطه انما يوم اوليلة اعتبر قد راعا  
 في مذهبنا السادس عشر منها قال وان لم تنقل الدماء السادس  
 الفصل للامانة اذ اذلة الفصل بعقوبتين ويجوز بختية موقوفية والتقدير  
 على هذا وان لم ينقل مجموع الدماء على حد مضاق استاوسج واذ لم  
 ينقل فلو اخر هذا الدها كان اول حجة وهي اخت ريب روج النبي صلي  
 الله عليه وسلم كحفي بنسب يداليا لم يبع ذلك او لم يثبت بذلك  
 عادة لها ولا يبع غيرها بما قال لان حجة الاولين اي الشافعي  
 ومن بعده ام هو اجماع قال واحتمل انه اي واحكم على دم هذه المرأة  
 بالنسب او من جعل حيفا خارقا للاجماع قال وسبق على ذلك



ما فوق النوجة ان حفت قالت طالت فانه يقع مجرطو الدم اي يحكي بوقوعه  
 ثم ان استمر يوما وليلا قال اكثر استمر احكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلا  
 بان عدمه فلو مات قبل يوم وليلا هل يستمر حكم الطلاق للحكم به ولم يتجند  
 خلافا ولا نظر المعاصفة فيه نظر قلت والذي ياتي بالمزني في باب  
 الطلاق استمراره وعبارته لو علق بالحيض وقع مجرطو روية الدم حتى لو  
 مات قبل مفعول يوم وليلا اجريته عليها احكام الطلاق كما افصاه كلامه <sup>وان احتل</sup>  
 كونه دم فسادا حاج وسعي الحيا ودة للحمة عشر بالمحاضة وهي  
 سبعة اشهر لا بما استبداه او مضاده وكل منهما اما حيرة ام لا والمضادة  
 غير مبررة اما حافظه للوقت او للعدا ولهما او ناسية لهما وهذه تسمى  
 الحيرة او الحيرة لا بما على الاول حيرة في امرها وعلى الثاني حيرة الغيبه  
 في امرها ان قرت بكسر الهمزة او حيرة الغيبه ان قرت بفتحها  
 وهي التي ابتدها الدم فيه دليل على قراءه مبده بفتح الدال دنا  
 قويا كالا سود والاحمر فالصيف من ذلك وان طار واستمر منه  
 كان رات يوما وليلا سواء تم الفصل به الصيف وما دى سبي لان اكثر الظاهر  
 لاهله ولا بان يكون خمسة عشر يوما متصلا فالكثر تقدم القوى  
 عليه او ناسية او توسط خلاف ما لو بان يوما سود ويومين احمر وهذا  
 الى حد الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الصيف هي قاعدة شرطها ما  
 ذكره وسيلتي بيان حكمها او فقدت الحاي او مبررة بالكثر من صفة الكف  
 فقدت الكه وقد بابه مرد وسه قوله تعالى قالوا فقد صواع الملك  
 وظهرها في وعشرون لم يقل وظهرها بقية الشهر لان شهر البنداه الغير  
 المبررة وشهر الحيرة والشهور الستة المشهورة في اقل مدة الحمل بالعد ولا  
 بالهلال قاله البلقيني بقية الشهر وهذا ان عرفت وقت ابتداء الدم  
 والاشيرة وسباني بمررة اذا اختلف لانهما في مقابلة الا بقاء من  
 حافت في شهر خمسة ثم استحضرت ردت الى خمسة كما تروا لهما ولو تكرر  
 فان اختلفت قوتها المبرج انما اذا انقضت ولم تكن انظامها لم يثبت

الامرين لاهادة فلو كانت عادتها من اول الشهر وبقية شهر فدان  
 عشرة اسود من اول الشهر وبقية احمر حكم بان ههنا العشرة لا خمسة  
 الاولى منها ثم المبرج مخالفة له اي للتمييز وهذا قيد ولم يتخلل  
 بينهما اقل من اربعة فاذ تخلل ذلك بينهما عمل بالتمييز والعادة جميعا كان ان بعد  
 خمسة عشر في صفيها ثم خمسة قويا ثم صفيها فقد راعاه حين  
 للعادة والقوى حين احمر شرح المبرج اي راد خمسة وعشرين احمر اربعة  
 قويا ثم صفيها اسود فيحكم بالعادة والتمييز قد راو وقتا وتسمى  
 هذه الحيرة المطلقة في احكامها السابقة كتمتع وقراءة في غير صلاة  
 ويجرم الوطء على زوجها او سيدها والبشارة لهما في المهرين سرهما وركبتهما  
 وسكر وجود نفقتهما وكوينا عار زوجها واخباره في فتح كاحها لان  
 وطئها متوقع رمي كعصاة اي وتصل خارج المسجد لكونها دحورا  
 لا عكاف وكحية ولها قراءة القرآن ولو جميعه في الصلاة ولو نفل قال  
 وتمتثل لكل فرض اي في وقت لا حتم الا انقطاع من ادبها  
 لكان عاتية كعند الغروب لم يلزمها الفصل في كل يوم وليلا الا عند الغروب  
 وتصل الى الغروب وتوطن لباقى الفريض والاعتماد على العتمة  
 تصل الى المكتوبان في وقتها وتقصيها وكيفية القضاء في البهجة وغيرها من  
 المطولان فيقع عليها يوما ما اي سواء كان رمضان كاملا او ناقصا  
 لانه يفيد من كل من الشهرين ستة عشر يوما اذ لم يفسد احدهما  
 اعتادته بما راو شك فيحصل لان الحيض ان طر في الاول منها  
 فباته ان ينقطع في السادس عشر فيصير لهما اليومان الاخيران وان طرا  
 في الثاني صح الطرفان اي الاول والاخير او في الثالث صح الاولان او في  
 السادس صح الثاني والثالث لانهما اورا اربع عشرة التي هي اقل الظاهر  
 بالنسبة لهما باع انقطاع الحيض وطروده بما راو في السابع عشر مع السادس  
 عشر والثالث او في الثامن عشر مع اللذان قبله فليقتل من حين  
 وظهر حكمه من انه ان تقوى كان حيض خمسة ايام في العشرة الاولى من الشهر



راعا بقاها واعلم ان في اليوم الاول طاهر فاليوم الاول طاهر بيقين كالعشر في  
 الاخيرين واليوم السادس من العشر حيفين بيقين وما قبله اي الثاني والآخر  
 الخامس محتمل الحيف والطهر فقط فليزما فيه او منوط فقط لكان فرض وما  
 بعده اي السابع والآخر العاشر محتمل لهما ولا تقطاع فليزما فيه الفل لكان فرض  
 وهذه هي الذكرة للتدرد وذا الوقت واما الذكرة للوقت فكان نقول  
 حيفي يبتدي اول الشهر فيوم وليلة منه حيفين بيقين ونصف الثاني  
 طهر بيقين وما بين ذلك محتمل الحيف والطهر ولا تقطاع وهي اي  
 الحيرة الذكرة لاحدهما فييام وسنة على كل فرض من المنهج كذا  
 فيه انما يجي الفصل عند احتمال الانقطاع الحيف لا عند احتمال الحيف والطهر  
 فانه يجب الوضوء لكل فرض فلا تكون ذانية فامل استخرا اقل  
 الحيف اي قدر اقله اذ لا يصورها اقله فادوم اقله في ضمن اكثر من  
 يوم وليلة لانه يمتد بالانقطاع في اليوم والليله وقيل اذا التقاطر  
 صفيق التقط بالحقاق والطاهر المله كما نهر وبقا في فعله الماطر  
 نقط كثر في الاقل يد كذا بالان دقيق المديد من الخرج لامتها  
 اي لان الولادة وهو ما صح في التحقيق واعتده الرمي كذا خرج  
 الجليخ بعد فري من النفاس من حيث العدد لان حيث الحكم  
 واستقر قول النووي كذا وكذا بعد ذلك بان الحكم بالاطلاق يكون الولادة  
 مظنة خروج الدم وعدم جريان الاحكام لعدم تحققه كامل محوي  
 ذلك اي فقاما فاما كذا وهذا هو المتمد صفيق كاجب  
 اي كالمراه الجنب قال الجوهر في رجل جنب من اجنبه يتوهم فيه الواحد  
 واجه والموت وبما قالوا في جسد اجناب وجنون فتولد منه اجناب رجل  
 وجنب يلزم بالغم محله كذا هذا المحل لا محل له لان الولادة مظنة  
 لذاتها اه فليوي قال الرمي في باب الصوم وتوولده ولم ترد ما بطل  
 هو ما كاصح في المجموع والتحقيق فلا فرق بين ان تراه قبل حصة  
 عشر يوما او لا وان لا فاعتمد بطلان الصوم بالولد اجاف سواء

كان

١١٩ كذا بالنفاس ام لا فيكون ان النفاس مستيقن وهذه الحكة غير مطردة بل يقطع  
 لاكثر النفاس والحيف ولا حد لاكثره اي الطهر ما غلبه فهو ما يبي من  
 الشهر بعد غلب الحيف لا تقدم في كلامه واقل من كذا قال الحافظ في  
 فتح الباري وقد ذكرنا في ان ريجدة بنت احدى وعشرين سنة وانها  
 حافت لا استكمال سنة ووصفت بنتا لاسكنا ريجدة ووقع بينهما مثل  
 ذلك اه جوفه سمع شيخنا بالرفع خبرا قيل ان قال ذلك جعلها كلها  
 طرا للحيف ولا قال به ليس بشي للوجود او للاستقرار وعبر به  
 نفسا وان شاة الى انما يجمع واحد فمري اي هلا لانه ان السنة الهلا  
 ثلاثا واربعه وخمسون يوما وخمسون يوما وسدس ثلثا والعددية فانها  
 ثلاثا وسبعون يوما لا تنقص يوما ولا تكثر ليوم ما هو ريادة كالحيف  
 اي قبض اليه والحد اي حر الماخ الرقة فانها يرجع فيها للعرف  
 لا يابس حيفا وطهرا كان رية وقد يبع من السنة التاسعة خمسة عشر  
 يوما فاقل فهو حيف ولوران الدم كذا كان رية وقد يبع من السنة  
 ثمانية عشر يوما مثلا وامتد الدم الى ان يبي من الشهر عشرة ايام مثلا  
 اه ج وكان ان الدم عشرين يوما بقيت من السنة التاسعة فاحتمل  
 الاول دم فساد والحمد عشر حيف سروط او اذ لا ينقص عن يوم  
 وليلة ولا يجازي خمسة عشر فراه بالجمع ما فوق الواحد ولا حد لاكثره واما  
 غالب سن حيف فيه المرأة ففقد سنة ويدل على ذلك ما ذكره في  
 باب الحيار من انه لو استترى جارية فوجدها لم يحض فان كان سنه اذ  
 العشرين لم يثبت الحيار والابان كان عشرين قال كثر في الحيار وعملوه  
 بان وجوده فيها هو الغالب هو ريادة من امكان اجتماعهما خرج  
 به ما لو كان الزوج بالمشقة وهي بالمعرب فلا يلحقه الولد امره صدق  
 اي صادق او اذ صدق او هي نفس الصدق مبالغة ونظم قوله رجل  
 صدق اي صادق ويحرم بالحيف ومشر النفاس ويبالي ان حكمها  
 واحد الا في ثلاثة اشياء وهي ان الحيف يملك به البلوغ والعدة ويسقط



بقية الصلاة بخلاف الناس فرضها ومنه الجذارة وبعد الصلاة من  
 وما جنب والمحدث كبيره واستحالة كونه خلاف خوسر مصحف ومحمد  
 قلت محل الكبر بالاحتلال اذا كان احد من جمعا عليه معلوما من الدين  
 بالضرورة خروج البول والغائط والاكس ومن فله كما مر جوابه  
 في باب الردة اهـ اج الصوم اي اجامها وخبر السيد اذا احضرت  
 الداء لم يصل ولم يقم والا وجه ان عدم الفعالة منها مقفولة المني  
 خلافا للامام لان خروج الدم مصنف والصوم مصنف اي فلو  
 امرت بالصوم لاجتمع عليها مصنفان والتابع ناظر الحفظ الابدان  
 ولا تثاب على الترك بخلاف المني اذا ترك المواقف حيث تباد وفوق  
 بان المني ينفذ ان يفعل ان كان صحيحا مع دعا اهلية ولا كذلك  
 احاطين شرح الرماني وقوله لم تثبت على المني اي ما لم يقصد امثالا  
 التارخ والافتتاح اهـ اج والنوي اي ونفل النوي عن البيضاء  
 وهو الامام الفقيه ابو بكر محمد بن احمد بن عباس وهو غير البيضاء  
 المنذر لان اسم هذا المصنف اسم ذاك فان المفسر اسم ذاك الدين وهو  
 متاخر عن الشيخين بخلاف البيضاء ويذكر في فاه مستخدم علمها  
 ان يحرم صنف والعجائب بفتحين نسبة الى عمل العجائب التي كبرها  
 الدواب وتعمل بعض اجداده كان يعاها فنب اليه وهو ابو سعيد  
 عثمان بن ابي علي الفقيه واما العمل بالكسوف لكون نسبة الى عمل ابن  
 بكر بن وائل ونسبة الى جماعة اهـ اج حوري انه مكره معتد  
 وفوق بينها وبين الجنون والمخ عليه بان السقاط الصلاة عنها عزيمة  
 وعنها رخصة والا وجه عدم التحريم معتد والا وجه  
 عدم الانقضاء عند الرماني الانقضاء اي وتقع نقلا وهو جمع بين اثنين  
 منها يسمي واحدا ولا بد لكل صلاة من نية التقرب الشوري الاول  
 وفوق بينها وبين الصبح بصفها بعدم طلبها من باد وفي الصبح حيث  
 طلب منه وقضية قوله تعالى ان لها ثوبا لكن قال استخفا لا ثوبا لها

لان الكراهة لذاتها اهـ اج ولم يكن اي الصوم والمني والوجود  
 لا يمتنعان اي من جهة واحدة كما هنا بخلاف الصلاة في الارض المفضولة  
 قد ولو بعض الاعداد في الحرف الواحد وهو كذلك كما هو مورد  
 في الحرف ان يقصد به القرائن فيا تم وان افتر لانه نوي معصية وشرع  
 فيها فالتحريم من هذه الجهة لا من حيث ان يسمي قرائنا اهـ حاشية  
 الشهاب الرماني على الروض ما يعان اي مقويان لانها ليست  
 بقراءة قرآن لان القرائن اما يحصل باسماء نعت وانما اسم الله  
 لا يثاب على الذكر الا اذا سمع نفسه كغيرها اي لا يجوز له قراءة  
 غير الفاتحة انما قال في طائفة الرافع هل يصل ويقيم ساكنا  
 بعد الفاتحة ام كيف يصنع ولا ادبير المصنف مطلقا  
 اي لا حاج للصلاة ولا داخلها او المراد بواقف المصنف  
 ام لا وانظر لو لم يحفظ الفاتحة وحاج كل المصنف لقراءة الفاتحة  
 في الصلاة هل يجوز له ام لا في الحضر وكذلك في السفر الذي يغلب  
 فيه فقد انما ويستوي الامر ان اي شانه ذاك بالاولي فقيه الشيع  
 بالادق على الالف لا السعيد فاما في ولا يسمي اي لا تقرص له  
 اذا قرأ وان كان يحرم عليه بمعنى انه يما قبله في الاخرة اذ هو  
 محاط بعزوع الشريعة على الاصح وظاهره انه لا ينع وتوسعا اذا  
 لا يبي السلام بدليل اطلاقه وتقيده ما بعده ويرتد اليه  
 القليل لكن قيد بان عدم النية بان لا يكون معاندا ويرجي  
 السلام اهـ اج كحل الكلام في الحاشية والمقارن حوله  
 غيرهما معهما سطر اذ انما مل قد كوا عطا اي ما قيد  
 ترغيب او ترهيب واخباره عن الامم السابقة  
 واحكامه اي ما نقلت بفعل المكلف واذا اطلق فلا كالحكم  
 اذ اقصد المذكور فقط فالصور اربعة كحل في الثاني ويحرم في الثاني  
 الا باليقصد اي عند وجود الصارف فهو حوي ومحمد





ما لم يكن في صلاة كان اجب وقعد الطهوين وصلى حرة الوقت فلا  
طهر وقتا العائكة فلا يتطهر قصد القرآن بل يكون قد انما هذا الاطلاق  
انه يحكي ان شرف على التحرير كالاتي اذ فيه تاهل اذ المذكور  
هنا من كل بعض اية كما لا يخفى وهو كذلك معتد لاشك  
في حكمه الا منيف كما سئل ذلك قوله الروضة في الاخذ ارجح لقوله  
وهو كذلك من المصنفات حواشي وما بين سطوره والورق  
البياض بينه وبين جلد في اوله واخره الفصل به وحرم السرد وتوحيلا  
لا يسهل الاطهر وانه وحيث بعض الهوى ويجوز ان يباوه على خبره  
ونقول لا خلاف في خبره تعالى اذ يراد لا يسهل يسهل ما شروعا والظاهر  
بمعنى المظهر كما في الرمي وانما ربه ان الراد من غير ذلك احدث  
ثم السطر لان هو موجود سطر او هم الملايكه وهم خلاف الواقع  
والشاهد سطر جلد واما لطف الذي هو فيه فان اهد له  
وكان للقباه عادة كصندوق وخيطه وعلافة حرم سدا دام  
فيه والافلا وكذا كرسى وضع عليه يحرم منه ما حاذاه وفي كلام  
الريادي وكريم سجد وسبلى حرم ذلك في الحائكة فان خلا عنه  
جارس وحمله وكذا ان لم يعد له يجوز سدا حيث لا يسهل ما للمصنف  
للمصنف لادس حرام وتوحيلا ان قاسم وعبارة في الرمي وظاهر  
كلامهم لا فرق فيما اعد له بين كونه على حدة او لا وان لم يعد مثل عادة  
وهو قريب اه ولم يغل اي الزركشي جلد كتاب اي  
وحده اما لو فصل المصنف مع كتاب في جلد واحد فحكمه في الحائكة  
المصنف مع الكتاب فيجوز فيه تفصيل اما سدا جلد فيحرم سدا سدا  
للمصنف دون ما عداه كما افق به الشهاب الرمي ويتبع الكلام في الكتب  
هل يحرم سدا مطلقا او اجزا من المصنف دون ما عداه وهل للسان  
المفصل بغير حرة المصنف اذ النطق بحرة المصنف كذلك فيه نظر  
ابن قاسم وليس من المقتضى ما لو جلد المصنف بجلد جديد وترك

الاول فيحرم سدا في بل يجب اخذه حرم اي حيا اذ خاف  
عليه ما ذكره فان خاف عليه ضياعا جازحه ولو حال تفوطه كما شرح  
الرمي وعندكم ما في القاية في قاذورة ووقوعه في يد كافر في حرم  
الثاني لا اخذه غير محتمل الاهانة بخلاف الالف المذكور اجزوي  
مختصا في شاع الطافية ليست يقيدا في بعضه ولو مع  
الاستغناء منيف فيصير الحائكة كما لو قصد اجنب القراءة  
وغيرها هذا ارجح لقوله ولو مع الاستغناء فان يحرم هو استدلال  
حرمه اجل بقصد المتاع والتمتع الذي اعتمد وهو ضعيف ووفق  
الرمي بين ما بان المتاع جرم يسع بخلاف القراءة فهو معتد في التيسر  
عليه دون التيسر في ربح كل حامل للمصنف قال الرمي لانه غير  
حامل له عرفا قال ابن قاسم وظاهره انه لا يجزي فيه تفصيل الاستغناء  
ويوجد بانه لا يسهل حامل للمصنف ولا اعتبار بقصد اه لو كان قد  
الطلب ويغير كوصف لا يسهل اليه حل وحال ابن حجر في نه الارشاد  
فقال انه يجزي فيه خلافا للاستغناء وهو ظاهر اه قال ابن قاسم  
ويجزي التفصيل في الجلد في هو انشئ تفق من المصنف حالية من القرآن  
ولو وضع نحو حدة تحت المصنف وجرها به فلا يسهل انه في بعض الحل  
فيجزي فيه تفصيل الحل في الاستغناء خلاف دفع ما يسهل عليه بلا قبض عليها  
لانه ليس حلا ولا في معناه سواء تميزت العاطفة صوابه حروفه او  
نقوشه كما لا يخفى في تفسير قال شيخنا الرمي وان كان المفسر  
على هو امش قد القليوبي وفيه نظر اذ يقال له معتمد محشي  
اه ميداني اذ كان التفسير كراي يقينا في صورته الشك  
يحرم والعبرة بالكدرة في الحروف بالرم القماني في القرآن ويرسم  
الخط في التفسير قال شيخنا او نقله عن شيخنا مروق قال العلامة  
السادس العبرة بالنقط مطلقا ونظر في استخدام رايه وترحم  
محملها هو قال لا يحرم سدا مطلقا اي سوا قصد التفسير



والمراد وقادى لا يحرم سحر وذا القرآن في التفسير ولا من  
حروف التفسير ولا ما يقع في الاطلاق سواء من القرآن أو التفسير  
وقال شيخنا الرمي اذا وضع يده على شيء منه حرم ان يكون التفسير  
اكثره اي فكلام الخارج ضيف وعبارة من روى عن ربه الا وجد ان  
العبارة بالقله والكثرة باعتبار الحروف والكلمات وان العبارة بالكثرة  
وعدها في الحاله موضع ووالجمل بالجمع اهـ ولا حجب القابري  
سبل اعرف من عليه بان الكلام في الحجب واجيب بانه تقيس على  
اجابة بالاول لانه انما قلنا ان يسمع للتارج ان يذكر ذلك كان يقول  
وقيس باجابه الحجب فتأمل ان له تحفا حايض تلويش  
ولو بالتوجه ودخل في السجدة وضبطه وهو اهـ وما اتصل  
به من كوروش وعرض شجرة اصلها خارج لا عكسه كتب عليها  
الميداني بل عكسه ذلك ورجحه احمد ويكفي في كونه سجدة طم و  
بالصناديق وليس من علاماته وجود المسار والتزويق والمسار  
والشراريق وكوهها قل ان له تحفا تلويش قال في المخرج  
بالمثلثة اهـ وانما قيد بالمثلثة خوفا من قرأه تلويش بالنون اذا  
ادخله لا يوقف على التلوين بل يمتد لكون حرم وان لم يلون قال  
ابن قاسم وشبهه كذا في نجاسة كشيء تلويشها كسب بول او  
مدى او مستحاضة فحرم عليه المرور فيه فان امسه جاز ولا يكره  
كحلق الحايض وان يكره لها الغلط حدثها اهـ اي ان لم يكن  
حاجب كقرب طريق والافلا كراهه ابن قاسم وخرج بالسجدة  
الدارين والربط ومصلح العيد اي فلا يحرم ولا يكره عبوره قاله  
شيخنا حنا اهـ وفيه عدم التحريم نظر في تلوين تلوين منه  
المحتوى لاسيما اذا قلن حصوله والوجه حرم هو التحريم انتهى  
ابن قاسم ايضاً وخرج بالسجدة المدارس الخطاه من عدمه  
الحرم مع خية التلوين ويجه وفاقا للرماي ان المراد لا يحرمه  
من

من حيث كونه مدرسة او رباطا ولكن يحرم من حيث كونه مملوكا للغير وان لم  
ياذن له المالك ولا لغيره او موقوفاً مطلقاً ان كان موقوفاً  
وكانت ارضه ترابيه وكان الدم يسيرا فلا يبعد وفاقا للرمي والجواز  
ومثل الحايض النفس ابن قاسم وكذا اي لا يحرم المثلث والبرد  
فيما وقف بعضه مسجد اهـ اما فقده الخارج وهو ضعيف  
والعمد عند غيره ما قاله الاسوي المذكور من انه حكم المسجد  
وذلك في التحية وان قل مقدار المسجد قل ذلك اي التحريم  
وهو المتمد وبهارة ابن قاسم وكالمسجد ما وقف بعضه مسجد  
شايخا وان قل في الاوجه قل وكذا ذلك كحرمة الوطى وفيه  
وكذا صحة الصلاة اي وكذا الجلاء في محله اي فلا يصح الاعتكاف  
فيه ولا صلاة كما يوم المذكور اهـ فخره وهو طوطا او الافاضة  
واجبه وهو طوطا الوداع وتعلمه كطواف القدوم  
الطواف عزله الصلاة وفي بعض النسخ الطواف صلاة اي  
لصلاة فهو من باب التسمية اليه والمرأة الحايض تصير حائض  
تقطع حضاها ثم تظهر وتغوف فان خافت الخفاف خرجت مع  
الحمل لا يمكن عودها ثم تحلل كالحرم واداعاها الى مكة ولو بعد مدة  
مدبرة طافت بلا احرام الوطى ولو جازا في حنين كابن بونيه ولو  
بعد انقطاعه اشار للرد على اي خيفة رضع الله عنه حيث قال يجوز  
بعد الانقطاع وقبل الغسل اهـ ومحل الخاف الزنا فان خافه  
جاز ان يغيب طريقا لافقه كما قال الرمي في السجدة وجوبه لانه يركب  
احق المسندين وقياسه حل الاسماء ان يغيب للدفع ابن قاسم  
قلت فلو كان يدفع بكم من الرطب والاسماء تغيب الاسماء ختمه  
عنا الزنا اهـ اجور يرون وتوفا رضى الوطى في الحجب والاسماء يسهو  
قدم الوطى لان المرأة حل له في الجمل ولان حرمة لها رضى وهو مجاوره  
للجاسة وكذا يورث على مولاه للمجامع وحدام الولد ليس امرا



محمداً بخلاف الاستحباب فانه حرام لذاته ويحمل بحسب الظاهر خلافه عن  
قال البرماوي وهو الاقرب لاد الوطى في الحيض متعلقاً على انه كبره  
خلاف الاستحباب فانه خلافه كبره اي قبل انقطاع الدم بخلاف  
بعده وقبل الفصل او كان الدم صغيرة او كدرة فانه يكون صغيراً  
ولا يكفر بحكمه اجابوا ويكفر بحكمه في ثمة الباب  
كما في المجموع عند الاصحاب وغيرهم وكانهم زادوا مع كونه مجمعا عليه  
انه معلوم من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقت فانه كثير من  
العلماء يخلونه اما اعتقاد دخل بعد الانقطاع وقبل الفصل او مع  
صغره او كدرة فلا كفراً كما في اللواري وغيره في الاولى وفيما سلك  
الثانية للخلاف في كل منهما اه ابو قاسم بخلاف الناس في ذلك  
ونشرم بانه الثاني خارج بالعامد واجاهل خارج بالعامد والمكره  
جاء بالخيار في حرمته عليهم اصلا وقوله حفظ نفس والحكمة  
فيه قد عده باجتماع بعده عند وانظر حكمه كقصصه بالدينار  
باعتاد اذ اي كذا ان الجمعة من غير عذر كاذ في المجموع بين  
لو ترك ان يصدق بالدينار او ينصف اه ابو قاسم قال بعض ثبوت  
قوله او ينصف ايمان تركها بعد زه اه بمقتل او ما يقع من  
مكاسه اهله اي روجه وسيد كرات ارج ان غير الزوج  
مقبول على الزوج والوطى بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطى  
في اخر الدم فتصدق نصف دينار وكلامه في الصدق وما  
وما سبغة الحرمه بين الزوج وغيره يستثنى من ذلك  
الذي فلا يطلب منه امر حرمي وانظره مع ان الصدق المذكور  
مطلوب في حق كل من اتي بمعصية وعمره ويقاس بالنفاس على  
الحيض الا في ثلاثة اشياء احدها ان الحيض يوجب البلوغ والثاني  
لا يوجب الشهوة قبل الانزال الذي حلت منه الثاني ان الحيض يثبت  
به العدة والاستبراء ولا يتعلق بالنفاس خصوصاً قبل عتد

الولادة

الولادة ثانياً ان اقل النفاس لا يقطع الصلاة كما نقله ابو الرقعة  
عن البديجي واقره اذ اقل النفاس لا يمكن عليه السجود وقد صلا  
ولا كذلك الحيض رمي اح و ذكره ابو قاسم انه يصور سقوط الصلاة  
باقل النفاس فيما اذا حبت وافقت اخر الوقت وقارنا اقل النفاس  
الافاقه فلا يجب صلاة الوقت ان كانت لا تجتمع مع ما بعدها اه  
لانه وعلى حرم لما ذي اي لانه الحيض سبب رمتي يثبت ذكر الوطى  
ونقله اللوطى واحترى ربيع الوطى المحرم لذاته وهو الوطى في هاتر  
رمضان فانه موجب للكفارة بالشروط التي الكلام عليها فلا كفارة  
بوطيها اي فلا يصدق بدينار ولا ينصفه وليس المراد انه لا كفارة عليه  
في هاتر رمضان اذ اوطيها بل عليه الكفارة العظمى حتى لو كان الوطى  
في ايمه فان الكفارة يجب عليه كما ياتي ولم يمكن صدقها  
بان لم يمت من طهرها من يمكن حدوث الحيض فيه واحترى  
فتصدق لكن مع يمينها وان كذبها وان حلفت فلا يلزمه وان لم  
يكذبها ولم يصدق فما قالوا وجه حل وطهر الشك شرح الروض  
ولا كرهه ملجهاً وكان اليهود اذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم  
يسكنوها في البيوت والمضاري يسبحون نكاحاً حتى لو طي ذلك  
هذه الشريعة من الاوطى الواقع من اليهود والشرائط الواقعة من المضاري  
والثامن الاستماع اي بالمباشرة وفي بعض النسخ والاستماع  
بالمباشرة بوطى او غيره وذكره بعد الوطى من ذكر العام بعد خاص  
وبين الاستماع والمباشرة العموم والخصوص والوجهي كيمعاً في مباشرة  
شهوة وينبغي الاول في النظر بشهوة والثاني في لمس بلا شهوة  
والحرم موطى بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة  
الذي هو اعم من قبيلها وجهها بشهوة اه في الحيض  
اي الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه اي الفرج اه روي عن الروض  
ما فوق الارض غير ما بين السرة والركبة وخص



مضمون وهو كذا ما بين السرة والركبة فهو الحد الثاني الاخر الشامل جميع  
 البدن قد افصح اي كسر التين افصح من فتحها بها اي بالسرة  
 والركبة وباقي الحد وبالسرة اكد لا يخفى انه لا يذكر المباشرة  
 واجه قد تقدم في مذكرة في بعض النسخ كما مر بما بين  
 السرة والركبة اي سرة وركبة اكد وقوته والصواب في الشعار  
 بان عموم عبارة الاستوى فيها خطأ لعدم ما بين السرة والركبة  
 بالبدن وهو غير صحيح ويحرم عليه فكيفها وكذا القسمة قد  
 ارفع عنها سقوط الصلاة فيلزم ما فعلها وقضاؤها ونوعها غير  
 هذه العبارة لكانا سب ولا حاجة لقوله من مكانه قد لا يلائم حيث  
 انقطع عنوان كونه حيا فهو في من مكانه اما ما بين في من مكانه  
 اخص فليس حيا الا ان يقال ان ادبر من مكانه عادهما بخلاف ما في  
 النقص قبل سعة عادهما لان كونهما اخص اكد الشا والاد للخص  
 جيتن اخص خصوص كونه حيا وعموم كونه حيا وحرمة الصوم من  
 الحسية الاولى وقد رالت فاما في وقد رالت اي اخص  
 وهو الطلاق اي لا يحرم حال اخص والنقاس بشرط كونها موطوءة  
 تنفذ باقرا مطلقا لا عوض منها مرحوي وغير الطهر وهو  
 النسل او النكاح المذكور ان قيل وحده فتح العبارة الا ان يقال  
 لم يحل قبل الطهر غير الطهر او لم يحل قبل النكاح او النكاح غير النكاح  
 والنكاح ولا يجوز ما في ذلك من التماثل في كل النسخ قبل نفسه وقد راع  
 الشارح في هذه العبارة ما في المهر وقد يقال ان انضمام الطهر الى  
 الصوم والطلاق سبيل ذلك او المراد بالحل دخول وقت الطهر  
 قبل فعله فاما في يعني انه يحل قبل فعل الطهر اي يدخل وقت الطهر  
 قبل فعله وقد يقال هذا اجاز في كل شيء واجاب الحل بان الطهر الاول  
 مبرم والثاني معيني اما ما عدا الاستمتاع كالصلاة والطهارة  
 وقراءة القرآن الا برفاهه وعند اخصيه كخرج للحاج وادله

يادون

يادون لها اذا وجد من مالان حقوق الزوج لا تظهر في العروص  
 فلا بد منها اي من الانقطاع والظهور واذا انقطع الخاوي وتظهر  
 فلزوج الخاوي ما لم يخف عوده فان خاف عوده استحب له  
 الوقف في الوطى احيانا او ما من محوي على الجاني ذكر  
 كان او انني او خنثي وذكر ما يحرم على الجنب باب الفل والمحرمان  
 على المحرمين باب النواقض كما لا يخفى حصة انما فيه ما يحرم لانه  
 عدسة الدم الا ان يقال مع عموم العدد لا يفيد حرما وانما لما كان  
 متعلقا بالدم واحل وهو المصحف واحد اعمه ما واحدا  
 الصلاة وكذا خطبة الجمعة وسجدة البلاء والشكر وبعد الصلاة  
 وكونها مع احداث كثيرة كغيرها في احداث الجمع عليه لا كس وليس  
 كما مر وقراءة القرآن اي لم يحرر على ما ياتي قد تقدم  
 عن نحر من العرق على النسخ حال احب به واحد غير النبي اكد  
 مراده لخص ما لا يبيح ذلك على ان هذا الحكم شرعي ولا تعلية  
 حكمه فيما قبلها وما ذكره من الاحكام هناك مكرره ما تقدم كذا  
 غائبا قد روي صاحب المكث العرق ولود قد روي الطمانيه فيجوز  
 كما خط الشيخ العبد في نقله عن في وجع الحلق على المهرج ويحصل المكث  
 بزيادة على الطمانيه او المعمد انه لا يخفى فيه قل بحري في الطمانيه  
 فاحفظه في المسجد ومنه رجته وارجحة الساحة المبطر سكو  
 الخاوي راجب ككلمة وكلاهما او يفتحها وهو الخاوي راجب ورجبان  
 كقبة وقصب وقصبان او صباح او التردد اكد من التردد  
 البصر ان يدخل لا احتجاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوفه  
 جلا في ما لو دخل يريد الخروج من الباب الاخر ثم عدل الرجوع فله ان  
 يرجع او ان يقيم العصور وهو الدخول من باب والخروج من  
 آخر هو جاز في ذلك لغيره من كونه طريقا خلافا في الاول كما في شرح  
 الكذب او مكروه كما في الروضة ابن قاسم والمعمد الاول خلافا



عبور الحائض مع اداء التلويث فذكره لفظا حذرها كما قاله فانه يمكن  
 ان لا يقال فلا يجوز عليه لبقا الحرمة عليه بكونه مكلفا في وقوع الشريعة  
 ونسب ما ذكرنا ذكره والاني والحائض نعم تقييد الحائض بوجودها  
 حاجة لها اي وادان مسلم وبعد التلويث قال الا ان يكون حاج  
 الى فلا بد من شرايين الحاجة والاذن وهذا هو المعتمد كما في الرمي  
 وابن حجر واقره ما في خلافا لما في حاشية قال من الاكثا باحدة  
 فان دخل الكافر من غير اذن ولا حاجة عذروا وحولنا اما كسر  
 كذلك لا كالا ي وتعلم حجاب ولفظ لا يجوز ان قاسم  
 اي مسلم مكلف ولو فاسقا كذا في الاذن في دخول الدار تقطعا  
 للمسلم قال ابن قاسم نعم لو اخرج الصبي الكافر اذ لم يلبس بالاذن  
 له في دخوله في حجب جوار لعماده اذ كان ما مونا كالاذن في دخول  
 الدار اهـ في تمامي حدسوي فتأمل الا ان يكون له خصوصية  
 ان اي فلا يشرط الاذن من المسلم كما في كلامه كان حرم قال  
 ويظهر ان جلوس من منى للافتكاك ذلك تكبير خرج بالسجد  
 فيور الالباب فلا يجوز له الاذن في دخوله مطلقا تقطعا لها  
 سواء كانت بالسجد او لا فتأمل وهو السجد ما فوقه في  
 السما السابعة وما تحته الى الارض السابعة نعم ان كان فوقه او تحته  
 علوا وسفلا قبل وقفية لم يحرم الا بعد زواله وان اعيد انتهى  
 في واقعه الاجموري ومقتضى قوله الا بعد زواله انه اذا ارسل  
 حكم بالسجدة لذلك هو اوفيه نظر بغير الحكم على ما عدا ذلك  
 المكان الا ان يعاد ذلك لما به وقد رآه دخول المسجد  
 اي مكنته فيه وكذا ايضا من خصايبه صلى الله عليه وسلم قراه  
 القرآن مع اجابة كذا ذكره والظاهر انه لم يقع منه اهـ وعجابه  
 القليوبي عن الغزي قوله على الجنب اي المسلم غير النجس في القراءة  
 والمس والكت اهـ قال بغيره وهو مسلم في الكت فقط وتقدم

شله

شله من وقد نعليه اخرج اي عسر عليه احدا ما بعده قد  
 او على ما له يواذ قل كرهه ع من ولم يجد الحجب الس  
 من المائنه فيما تقرره حاج نعم ودخل الحائض في البيت كونه  
 المحول له اي الكت وتوصل به صلاة قبل الدخول صح ايضا  
 والا اي بان شفع عليه ذلك او لم يجد ان يعرف به ولا من ياوله الى  
 المسجد اعتل فيها ويقتدر الكت ح بعد را حاجة فادله  
 لكن كذا جاز قطعاً قال عن البغوي انه يقيم ولا يغسل فيه لان  
 وجود الماء في المسجد مانع شرعي والحاصل ان البغوي قال انه يكفيه  
 النكح ويغسل المسجد للصلاة مثلا ولا يغسل فيه لانه ليس محللا للآ  
 غتار وجود الماء فيه كالمدم لكن هذا اضعف كما عرف من كلامه  
 الش جواز الدخول اي بعد النكح كما اشار اليه اهـ قال  
 للاستقاء اي نقله المايهين له وللشرب وفي بعض النسخ الاستقاء  
 بالثبات التاوه ويخط يد رت بادق تامل اجموري ولعله لا يحتاج  
 الى كتماننا سب قولا شارح لما بعد رها على هذا التفصيل  
 اي على ما اذا شفع عليه الغسل جازية فائدة عن الامام احمد رضي  
 الله عنه ان الحجب ان يكت بالسجد لكن بشرط ان يتوضا ولو كان  
 الغسل عليه من غير مشقة اهـ في شرح عام صحاب الصفه  
 وهم زهاد من الصحابة ففرا عرابا وود المسجد سجده صلى  
 الله عليه وسلم وكان ابو هريره عن نومه وكانوا يقلون ولكن نوت  
 في وقت سبعين وفي وقت غير ذلك قال الحلي وبعاد انهم كانوا  
 ربيعة ٢ زمة صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمه  
 حرم النوم فيه اي في وقت الضيف فقط ويجزئ تشهد ويذهب  
 تشهد من نام في الصف الاول وامام المصلين ولا يسهل الصدق  
 في المسجد ويلزم من ربه الانكار عليه ومنه ان قد روي له سوال  
 فيه يحرم ان تسول على المصلين او من امام الصفوف او



او كحل رقاهم ابتداء وحرم الرقص فيه وتوبير كوشابه وحرم النط  
فيه وتوبالذكرا فيه من تقطع حمه والباغيره اه قال وهي  
الصلاة في الحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة  
من غير طهور والفلور بفتح الفاء الحجة الحرام وسدوق  
بفتح الصاد ومنها وبقاد بالياء والياء في ست لغات ومثل  
كوسيه وضع عليه للمصنف على المعتمد خلافا لريادي فيحرم من  
جميع الكوسيه بشرط ان يكون عليه المصنف على المعتمد خلافا لابن  
قاسم واحل عليه وهذا في الكوسيه المصنف على المعتمد فقط لا في  
واحد اما الكوسيه الكبير الذي يقيد عليه القاري فلا يحرم الا  
من الاقنين الساكنين للمصنف وهو قهرا لانهم كالصندوق  
ادم اي جلد ولا بد ان يكون معدن للمصنف اي وحده  
وظاهر كلامهم لافرق فيما اعد له بين كونه على حجر او لا وان لم يعد  
منه عادة وهو قريب من روقوله اعد له اي عرف بالخرج كواخر  
اهاج والملاقيه اللاتقيه لا طويله فخرط لا يحرم  
منه ان لم يكن اما للمصنف لادرس اي ولو على جدار  
فيحرم منه وعليه فهل يحرم من الموضع الذي احل من الجدار  
كما في اللوح فيه نظروا في الحجة انه لا يحرم ان يعلق اسم جهوري  
ورقة اي مثالا لاوراق كذلك حيث عددت تحت عرفا وان كان اكثر  
فيما بل نقل عن التارخ ولوجع القرآن اه قال لو ما نقل عن انه  
صنيف قال الاجهوري وعلى ما نقل عن التارخ فيكون قولهم  
شي من القرآن للبيان لا للتعريف غير ان كونها للتعريف اظهر  
للعرفاه للبرك والمبرة بقصد الكاتب لنفسه او لغيره بلا  
اجره ولا قصد التاجر ولو قصدت القيمة بالمد راسه تقبل  
حكمة من الحمة والحل وحلته وحل في القيمة ما لو كتبت لكاثر  
وهو ظاهر كلامه وصرح به الشيخ عبد الحف ومنها بعضهم

له ولو نكح هل فقد الدارسة فيحرم او القيمة فلا قال ابن حجر بالشافعي نظروا ان تفاضل  
الاحكام التي في اصل الحرام قال شيخنا والذي يحرم من كلامهم الحمة فقد قالوا  
لو نكح في المنبر هل هو اكثر او لا ان يحرم ادهي الاصل ولا يصار للمحل الا  
ببعض اهاج والشافعي باجر عطف على القيمة ادهي كل ممنوع ارف  
للحمة والعجم ولم يامر حاملها بالحق فظن على الطهارة لان المفسود  
منها المراسلة لا المداينة اه الخروج جمع خز يعود ونحوه لا با  
صعبه وان لف عليه خرقة ولا يلبس مسك كانه كماله كماله وحرم السد  
بما راد عن كنه عن يده اخذ من قولهم لو نكح كنه على يده وقلبها حرم عليه  
لانه منسوب اليه ومنقول به فكان له حكم اجزائه اه ولو اخذ له اخله من فضة  
ونحوها كذهب لم يحرم من المصنف بها اه قال الشيخ في سطر الانوار  
وكبره اه قال ابن الجواد يحرم الاستناد لما كتب منه على جدار ابن  
قاسم وبعد التوب ولو مع الخطية ابتلاع ادي الا ان مضغته  
بحيث لا تذهب حروفه قال واكثر مبتدأ خبره كثر لا كواحدة فيه  
ولا فرق بين الاكل والشرب في هذه الحسية وان فرق بينهما من حيث ان الماء  
على الطعام مكره وهذا على ان الشرب شامل وكبره ارف اح  
اي ما لم يكن فيه تقطيع ما لا يلاعرض والاحرم وعلى هذا ان ماء الشرب  
من منع حرق كتب الكفار لما فيه من اسماء الله تعالى ولما فيه من تضييع الملائكة  
احراق حطب اي مثالا فاورق كذلك ويحرم وطع ذلك اه قال  
وعليه يحل حرق عثمنا الخ وقد قال ابن عبد السلام من وجب  
ورقة فيها البسملة ونحوها لا يحلها في شق ولا غيره لانه قد سقط قو  
طوطيقه ان يفسلها بالما او يحرقها بالما رصيانه لانه الله تعالى عن  
نقصه للاسماء في الروض واذا تيسر الفصل ولم يحسد وقوع المسألة  
على الامم من هو اولى والا فالبحر في اولى ولا يجوز تمزيق الورق لما فيه  
من تقطيع الحروف وتمزيق الكلام وفي ذلك اراد بالكتب بقاها الصاوي  
في النهاية اخلف ما يحتاج في مخرج القرآن بالبرصاف كما جرت به العادة



في الكتاب فاطلة بعضهم حرمه ذلك وصرح ابن العباد وبعضهم جوزه وفصل  
بعضهم بين ان يصنف على اللوح فيحرم وان يصنف على خرقة لم يحرمها في كل وقال  
في غير المذهب ولا تمكن الصياغة من نحو الانواع بالاقدام اهـ وفيه ١٨  
بطا من مستحسن اي لا يحرم سر بمضوطا من بدن مستحسن لكنه  
يكره كما في المجموع فاذا اتجس كنه الاصباح منه في هذا المصحف الاصح  
وهو طاهر من احد اثنين جازاه او ضياع اي بغير الحرف والسلف  
كاخذ سارق سلف فاذفع الاعراف بان نحو العرق ضياع كتب  
علم اي محرم فان خاف عليه سرقة او غير هاتر توسده والافلا قال الركني  
ويحرم مد الرجل الى شيء من القرآن او كتب العلم ان قاسم ويذهب  
كنه والحيث انه قال ابن قاسم قال النوري وسين القيام للمصحف وسين  
نطبه وجعل على كرسى وتقبل واستدل السبي على تقبيل بالقياس على  
تقبيل الحجر الاسود ويد العالم والصالح والوالد اذن العلوم الا افضل  
منهم قال الدبري وسقط مذهبنا كراهة اخذ العالم منه وذكر العبادي  
ان من اسفار كتابا في جديده غلط اديح اصلاحه ومصحفاه وجب وفيه  
البلقيس وغيره بالملوك اما الوقوف فيجوز اصلاحه ونقطه ونكده  
اي صياغة له من الحسن والحريف من سر وكذا جمل بالاولي والفرق  
بينهما وبين القراءة وجود الامهات فيهما والاسئلة بخلاف القراءة  
بحرام اي في تمام والاكرهه هذان سائل لما فعله السواد من القراءة  
في الطريق وفي الاكساب ففيها المقتضيل المذكور اي فان التمس الهدي  
عها كرهه والافلا كراهه اذ ليس المقصد ههنا القرآن والاحدم بل  
ربما كان كراهه والله اعلم بل يندب اي المنع المتعلق بالدراسة  
ولو للمكتب او لغرض اخر ولو للمكتبة فيما يظهر خلافا لابن العباد  
ابن قاسم فيحرم تملكه في محله اذ المتيان تعلمه فان تاتي تعلمه  
منه لم يعد تملكه منه اذ رقبه الولي او ناسبه بحيث ينفذ من انما كراهه  
ابن قاسم اج هو افضل اي قال ذكر افضل اي الاشتغال بالذكر  
المخصوص

المخصوص بوقت معين او محل معين افضل من الاشتغال بالقراءة في ذلك  
الوقت فالمتأصل بين الاشتغالين لا بين القراءة والذكر مثلا والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم طلب ليلة الجمعة فالاشتغال بهما افضل من  
الاشتغال بقراءة لم يطلب تلك الليلة اهـ اج منها اي القراءة الغزيرة  
من القرآن وبقراءة منه كان السبب لتبني الاذكار المطلوبة في  
محل مخصوص افضل من غير هاتين اليه بالاولي ما ذكره وتوفا رعا  
خاصا كان تكبيره والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة عيده هي  
ليلة الجمعة روي الاقل فيقدم التكبير في هذه قال وان يستعمل  
اي القبلة وان يركب ركوة هو من صفات العارفين قال تعالى ويجزوه  
للاداء فيكونون ويذيدهم خبوعا وطيقه في تحصيل ان ينام ما يقرب  
من التمديد والوعيد والوانيف والعبود ثم يعكف في تقصيره خزن  
وبكافليك على فقد ذلك فانه من المصائب قال في الاذكار ويندب  
النهار الى ان يقرأ على البكار شرح روض والقراءة بقرآن المصحف  
افضل منها عن ظهر قلب اي لانها تجمع القراءة والنظر في المصحف وهو  
عبادة اخرى قال في الروض وشرحه يندب ايضا اليه لما روي الشيخان  
هو ابن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على القرآن  
فقلت يا رسول الله اقرأ عليك وعليك انزل قال يا احب انا اسمع  
من غيري فقرأت عليه سورة الناحية حيث اوتيت هذه الآية فكيف اذا جئت  
من كل امر تسميد وجيت بك على هو لا تسميد اقال حبك الان والتفت  
اليه فاداعيانه تذر فان هم حومي وان يجلس لعل المراد ترك  
كوالا مضطجاع ولا فقد نقل عن بعض اهل العلم ان القراءة في الكراه  
قر وحكم بالساد ويطلب ان تعد وغير المنع قد ماوراء  
السبعة اعتمده الشيخ م ر ابو عمرو وبالرفع خبر مسند محمود  
وبالجر بلا من السبعة وهو لا المشايخ كل واحد منهم راويان وكذا  
تبية المرأة المذكورين وان كثر اسم عبد الله واني عامر



اسم عبد الله ابي والكاتب اسم علي  
السبع قد تربط بالاولي وذلك كصبا دم وكلما في قلبي ادم من  
دبه كلانا اورقها بكن الاي ومثل عكس الكلام او عكس الحرف بل  
اولي لانه اسهل للتعليم ولان التعليل يقع سرفقا بلا علم اي بان لا  
يرى علم معنى الفاظه او معنى كلامه او معنى تركيبه ويخوذ ذلك في كبره اي  
ان كان بعد البلوغ وان حفظه فكله والذها بعده او بعد حتمه ونيانك  
صوم يوم حتمه كاقاله الشاوي ويجوز وضع المصحف في رفقائه في موضع  
ترجيل في رفا اعلامه وحرم وضع المصحف على الارض بل لا بد من رفعه  
عرفا ولو قلنا انتهى بخط السيد الخ

### كتاب الصلاة

اصلا صلوة تحرك الواو واقفعا ما قبلها قلبا الغايه في فعل من صلى اذاعها  
كالزكاة من زكا كسبا بالواو على لفظ العمري الذي لم يزل وانما في الفعل  
المخصوص بها لا شتما له على الدعا وقبل اصل صلى حركة الصلوي لانه  
المصلي يفعل في ركوعه وسجوده واستمرار هذا اللفظ في المعنى الثاني  
الذي هو الاقوال المخصوصة مع عدم استمراره في الاول اي لا يغير في فعله  
عنه وانما في الداعي مصليا تشبه باله في حتمه بالركع والاحد يضاه  
وهو اسم مصدر اما المصدر فهو المصلي اي كتاب بيان حقيقتها وكيفيتها  
وحكمها وما يتعلق بها وهو افضل عبادا اذ اليد الظاهرة ففهمها افضل  
الغرائض ونفعها افضل النوافل وافضلها الجمعة عمرها عمر غيرها  
ثم صحتها صحتها ثم الغنائم الطهارة المغرب وبعد هاتين الصوم ثم  
الحج ثم الزكاة كما ياتي بخبر او ادعا مطلقا وتضمنها الخ  
فما بين اللام او باقية على معناها في معنى الصلاة مع المصنف قوله  
لتضمنها الخ جواب بان فكان الاول ان يقول او لتضمنها الخ بشرائط  
مخصوصة ليس هذا من تمام التعريف لانه شرط المنع خارج عن حقيقة  
وتضمنها الخ صلاة الاخرى اذ لا اقوال فيها كالمثلها صلاة

المريض

المريض وقد يقال لا حاجة لقوله غالبا لان صلاة الاخرى فيها بدو وهو  
الاشارة بلباسه وسفيرة اليها لكن هذا خاص عن عرض خرسد واما  
صلاة الجنازة فالقيامان فيها افعال وصلاة المريض فيها اجر الا ان كان  
على قلبه فتيها فعل القلب فلا حاجة الى اعتبار الغالب في هذه الثلاثة  
على ان اعتبارها يدخل سجدة في الملاوة والشكر فاقوال وافعال  
ولو حكما او التعريف باعتبار وضع الصلاة شرعا فلا يضر عرض مانع  
كفري ومنه وقوله لان قولهم اقوال وافعال اذ كان على لفظه  
خلاف سجدة في الملاوة والشكر لا يصح لانه يقتضي انهما لا اخرجهما  
فادراكا على لقوله قد دخل صلاة الجنازة صح لانه كان المسبار على هذا  
ان يقول ويكمل صلاة الكوا والاسيب في ذلك قال في هذا المقام  
خلاف سجدة الملاوة والشكر فتيها على كون الاقوال والافعال  
لغالب مما يجب منه فان ذلك يقتضي انهما لا اخرجهما فكيف ياتي  
قوله خلاف ذلك فكان الصواب استعاطه وكان مرادة ان صلاة الاخرى  
لما كان فيها افعال متعددة وصلاة الجنازة فيها اقوال متعددة كونه في  
ادخالها النظر للغالب وسجدة الملاوة والشكر لما كان فعلا واحدا  
خارجا بصفة الجمع لانه كلام التكبير والتكليم خارج فيكون فعلا واحدا  
فلا تدخل في الاقوال والافعال وعبارة ثم الرمي واعني بان اي  
التعريف غير مانع لدخول سجود الملاوة والشكر مع انهما ليسا  
من انواع الصلاة وغير جامع ايضا خروج صلاة الاخرى فانها  
صلاة شرعية ولا اقوال فيها قال ابن العماد بعد ذكره الايراد الا  
ولهذا الغرض محجب فان التعبير بالافعال يخرج له ذلك فان سجدة  
الملاوة والشكر فعل واحد مفتوح بتكبير مختم بتكليم وغيرهما افعال  
وايضا فالتعريف بالافعال يخرج له اي للملاوة ايضا واما صلاة الاخرى  
فلا ترد لدورها اخرج وفدته في خروج التكبير والتكليم نظر فانهم  
محوها بالماركان وايضا لو كان ما يفتح به الذي ليس منه لزوم خروج



اليه عن ماهية سائر العبادات كالوضوء قائل **يشمل الواجب والسنة**  
 هذا هو الظاهر خلافا لقول القليوبي المراد الواجب فقط لا السنة  
 خروج المندوبان عن معنى الصلاة وعلى كل حال سجدة كالملاوة  
 والتكبير اذ لم يشملا على ثلاثة افعال واجبة قائل **على اسم الكل**  
 صوابه انما لفظ اسم مع ان لفظ كل لا يدخل عليه لام التعريف  
 في الصبح قال وقد يجاب بانه من اضافة الصفة للموصوف اي الكل الذي  
 كذا قال بعضهم وهو فاسد وكذا قول الجمهور انه من الاضافة للبيان  
 نعم ان يريد بالاسم المسمى مع فليسا **وعقل عطف على معلوم**  
**الصلوات المروضة** اي بصيغة الجمع وهي اولى لطالب قوله خمس  
 من غير احتياج الى جعل اللام في الصلاة للحسن **المروضة** اي اهالة  
 فلا ترد المتدورة في كل يوم وليست ولو تعدت ايام ايام الاجاز  
 وصيحتها طلوع الشمس من موهبا **معلومه** من الدين بالضرورة وفرض  
 ركعتين الا المغرب فيزيد بمصلحتها للشمس او اربعين يوما ثم امر بالزيادة  
 الا في الجمع والمغرب في جمع المبارك وعرض تسوخت النور الخليلي حتى  
 المغرب فركعتين ثم زائدة ركعة في اجوري **بالضرورة** اي  
 علمها من الدين صارا بالضرورة وهو لا يتوقف على نظر واستدلال  
 او المراد به ما لا يخفى العامة والخاصة **حافظوا** اي في احوالهم  
 لا تؤخذ من الآية الشريفة وفيه ايضاً ان السنن ليست بواجبة فلا تؤخذ  
 من الامر الذي هو للوجوب فكان الاولى ان يقول اي يتوابعها  
 فمن اي على امية وفي رواية على وعلى امي والمراد امية الدعوة لان  
 الكفار محاطون بفرع الشريعة حتى جعلها حياء اي حتى في  
 حق من الله عليه وسلم خلافا للسيوطي **قال** لا الا ان تطوع  
 قاله لا يخفى ما في هذا الاستثنائي في الاشكال كما يعلم من محله وجعله  
 ووجه الاشكال ان قوله هل على استقام عن الواجب فتقوله لا كاف  
 في جواب وقوله الا ان تطوع لا يجمع الشك او من غير الواجب

الكون

لكونه ايضا غير واجب لكنه يدعي ان الفعل يلزم بالترويع فيه وبه اخذ  
 بعض الائمة ويحاجب عنه بان الاستثنا سقطه واعلم انه وقع في النسخ  
 لفظه قال في قوله قال لا احو ولم يفسد قلم لا يعني عنما قوله للاعرابي  
 اي قائل **والصحيح** نعم **نعم** ولم يدخل في كلامه اي لا بد له  
 في كرها وانما ذكر الظاهر في قوله القليوبي لاحاجة للاستدراك لانها  
 خامسة يومها انما قال لا يفيد اجوابا عن الاستدراك لان بين الخمس  
 بالظهور وما بعده وردت عليه الجمعة فلا يحسن اجوابا عنه الا بما ذكره  
 التاج انه مخرج على ضعف بتزليل البدل منزلة المبدل كما مر  
 اي في الحديث بقوله فرض الله على امي ليلة الاسرا في شرح  
 السيد للرافع التاج للرافع والسيد للامام الشافعي وهو محكيان  
 صحان كانت صلاة ادم وعمل كانت عاوجه الوجوب او الذب  
 كل محتمل ولعل وجه اختصاص كل منهم بالوقت المعين له انه قبلت توبته  
 فيه او حصل له زوال الكربة او الغاية فيه **والث** كانت صلاة  
 يونس قال السيوطي الثابت في الاحاديث الصحيحة ان العشا  
 حبيبة لم يصلها احد قبل هذه الامة او قال الشهاب العبادي  
 الامم ان العشا من خصوصياتنا او وعليه فيجوز الله لنا صلوات من  
 قبلنا وشرافنا بالزيادة عليهم بالعشا ولا ينافي هذا ما في الخبر من قوله  
 والعشا كانت صلاة يونس لامكان حملها على الصلاة العنقوية  
 او صلاة غير هذه فليسا مل وجه بعضهم بان المصطف صلى الله عليه  
 وسلم اول من صلى العشا في ليلة النيل وكوه واما ان رسول فكانوا  
 يصلونها عند غيب الشفق وفي شرح العباد لابي حجر في هذه  
 الصلوات كفرقة الانبياء في العجالة دم والظهور لا بداهة والعصا  
 سليمان والمغرب لم يركعتين هي نفس اي كفاية لما نسب السيد  
 وركعة عن امي كفاية لما نسب اليها والعشا حصة هذه الامة  
 والرافع خائف لعل في بعض ذلك جعل الظاهر لا وود والمغرب



ليقوباه وتعالى بعض الحنفية اذا كانت اصلاها موسمي وتلك الناحية  
ان احمر للمزيد فاحاصل ان الصبح لادم من غير خلاف فيها والظهور  
لداود وقيل لابراهيم والعمر بن الخطاب وقيل ليونس وقيل للمعزير  
والعزير لمي وقيل لداود وقيل ليعقوب والشافعي وقيل ليونس  
وقيل للبيضا وحقق بها هذه الامم وهو الاصح كما مر افواج  
صلاته كما ذكره الشرح هنا وفيما يأتي وفيه اضافة التي انفسد  
لان الظاهر اسم للصلاة وكذا ما يأتي به دليل ما ذكره بقوله وسميت  
وبدليل قوله رائم ووقتها انما قلوسكت عن هذا التفسير فكانت  
اولي الا ان يقال هو تفسير بالوضع والاضافة ببيانها فاما ما هو  
سميت ان هذا يدل على ان تسميتها بذلك مجاز من سئل علقته  
اطا له لكون تسميتها بذلك من باب الفلية او بالوضع وعليه من الواضح  
هل هو الصبح او جبريل او غيره مما وكذا انما في باب الصلوات  
الا وانه حصل الترخيص هذه العبارة تفيد ان المصريح بما ذكر قد ورد  
وهبارة غيره كما لم يصرح في خلافه فقد قال الرمي وانما بيانها وان  
كانت اول صلاة حضرة الصبح لاحتمال ان يكون حصل له الترخيص منه  
العبارة صريحة في المخالفة فليسا من اجوري الموافق مع ميقان  
اصله موافق من الوقت وهو لغة مطلق الزمن واصطلاحا جزء من  
الزمن محدود الطرفين وانما بدو بالمواقيت لانها لم تشر ومما للث  
لدحوها يجب ان اراد حين تكون ان هو الشهور ويعلم  
عكس هذا في المساء فافاد اراد حين تكون العصر وقت  
المغرب والعشاء فافاد وهو الاسباب ولم يظهر وجه وعيا  
عطف على حين تكون وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض جلالة  
اعترافه بين المعطوف والمعطوف عليه اهـ من اي كان اما ما  
في ولا يباح انما افضل من جبريل عليهما الصلاة والسلام اجماعا لانه  
لا مانع من ان يوم القبول القاصم بشرط الامام عدم الانبوسة

لا خصوص

لا خصوص المذكورة فلا يرد ان جبريل لا يوصف بذكورة ولا انبوسة  
كما لا يثبت الملايكة وذكر قد روي في الحديث ان هذه الصلاة كانت  
بركوع على الهبة المروفة خلافا لما قال انها كانت بلا ركوع فراجع  
وكان المعنى ان الظل الشراك اي سير الفضل اي دخل  
وقته افطاره انما قد رد ذلك لان الصوم اذا كان لم يفرغ من اجوري  
فاما كان الغداة استشكل بان الصبح في الصلاة الاولى كانت  
في اليوم الثاني وفي الصلاة الثانية في اليوم الثالث قلت مراده بقوله  
فاما كان الغداة الثانية بدليل ان جبريل عند البيت مرتين انتهى  
اجوري وقادق له هو كناية حارة ماضية هو ولعله جواب عما قلنا هذا  
اخبره النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقوعه فكان المناسبات ان يقول  
فاما كان الامس وحاصل الجواب انه غير بالغ كناية اخذ الماضية وهو  
ان يومه ما وقع في الماضي واقفا الان فليسا من وقوله وقوله ان الغد من  
طلوع الشمس اي وقوله دليل على ان الغد من طلوع الشمس فالصبح من  
اليوم الماضي ولذا قال فاما كان الغد صلي في الظاهر اذ لم يعمل صلي  
في الصبح ان وقاد هذا وقت الانبياء من قبلك واستشكل بان  
هذه الحس لم يجمع لغير نبينا صلى الله عليه وسلم كما مر ان الصبح لادم  
ان واجيب بان قوله وقت الانبياء اي على الاجمال وان اخص  
كلهم بوقت اهـ وقوله الانبياء الالوه واللام ليست للاستغراق بل  
للمعجزة اهـ والوقت ما بين هذين الوقتين اي ما بين ملاصفت  
اول الاول مما قبل وملاصفت اخر الثاني مما بعده وهذا من التعديس  
التي توقف صحة الكلام عليه خصوص في وقت المغرب وقاد على الجلال  
وهذا جواب عما قلنا هذا التفسير يخرج نفس الوقتين كما شرع  
يفقه ان وقت الفراع من الظاهر ان يوم هو وقت الشروع في العصر  
او يوم فلا يطابق المدعي وهو عدم استراكتها وقت قارق  
قلو كاشع في العصر عقب ذلك كما استفيها اهـ واجيب بان



لأنه ليس بينهما واسطة السد بينهما إلا بقدر ما صار آخرها كأنه وقت  
آخر تأتيا لأن عبارة الامام تتبع الاعيان بتوحيها ما أمكن اهـ نعم  
جوابه اني يعني كنفيد ان وقت الزوال ليس من الوقت خلافا لمقتضى  
كلام المعاهد قد وعبره التمهيد وسرجه وقت ظهر بين وقتي زوال وزياد  
مصارط المثل على غير طر استواء الخ وهو اي الزوال السيد  
اي الوسط وذلك اي الزوال في الظاهر قد وذلك يصور  
اي حدود الظل بعد عدم وجوده قد في طول ايام السنة فيه  
جور وانما هو في مكة قبل بيف وعشرين يوما وبعده كذلك اهـ قال في  
ذكر البيوطي بطل الاستواء الاكليم المسمى اكد اما رتبة على المشهور  
القطبية لكونها لا تختلف في قولهم جمعها في قول الشروحي ورد على اقدم  
كل طهر بسم اقدم لكل عصر حلتها طره جبال بدوي بهذه الشا  
عشر حقا كل حرف شهر من الشهر والقطبية قال في الحروف الطاولها  
تسعة من العدد والاول منها على ما ذكره طوي في نسبة حرفه لعدد  
وهو تسعة اقدم وهكذا البقية فتراد العامة عليها الدخول وقت  
العصر والاضاح طوبه امشيد برمهان برموده بامر بونه ايب  
مري تود بابه ها تور كيهك فلو منع في الكبير الخ فخرج  
على قوله في الظاهر قبل ظهور الزوال اي او بعد بعد طر الزوال  
صوابه الاستواء وكذا في احوال خارج الوجود هذا الزوال او شاحص  
كعود مستقيم العامة على ارض متوية اهـ قد من الخط لاحاجة  
اليقود وهو وقت الزوال في نسخة الاستواء وهو الصواب  
وقال بعض محققين المتأخرين كصنيف قال الاكثرون  
اذا لم يستأوقان وقت اختيارك اي آخر الوقت وابدأوه  
من اول الوقت لا من آخر وقت الفضيلة على الراجح الى ان يصير مثل ربع الدج  
ان وقت الفضيلة بعد راسخا لم يطلب لتلك الصلاة وفعلا ما فعل  
سنة مثل بعضه التقييد صنيف والراجح ما تقدم من قوله اهـ

مرجوي

مرجوي و وقت حرمه استشكل بان الحرمه التأخير لا يقعها  
فيه اذ هو واجب ويراد بان هذا اليمين تسميته وقت حرمه هذا الاعبا  
ومثل في قولهم وقت كراهه فيما ياتي واذ وقت اد اي بان  
او في منهار كنه في الوقت ويجز بان اي وقت الضرورة ووقت الحرمة  
في قول الاكثرين والقاضية لك سام ووجه السام انهم ادخلوا في  
وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمة والعصروه  
الصلاة الوسطى على الاصح من اقوال كثيرة الزيادة اي وقت الزيادة  
على مثل المثل للمع بعد طر الاستواء ان كان اخذ امام قبله اهـ ابن قاسم  
محمود على وقت الاختيار اي بالنسبة للعصر والمساء والصبح  
وعلى وقت الجواز في الظاهر ان لا يسمي ما بينهما اختياريا كما لا يخفى  
بلا كراهه اي الى الاصغر ووقت كراهه اي الى المغرب  
حيث ينبغي من الوقت ما بينهما واذ قلنا انما ادا بان ادرك منها  
ركعة فأكثر في الوقت ورا د بعضهم تأمنا في وزاد بعضهم ايضا  
وقد اتا ساجد وجميع الصلوات يسمي وقت ادراك وهو ما لو طر الان  
كاليفد واجنوب بعد ادراك زمان من الوقت يسع تلك الصلاة فانه  
تكررها اهـ ولكن هذا رأي ضعيف اي والاصح انما اذا كانت  
قبل الشروع فيها ميا والمغرب هو لغة زمان الغروب لانه اسم  
زمان واصطلاحا الصلاة المفروضة التي تفعل عقبه اي الاختيار  
فيه باليمين الشامل لوقت الفضيلة كما ياتي ولو عجز به كان اول وقت وعبرة  
البن قاسم اي لا يرد على قدرها وقد مر متعلقا بما جلا فغيرها  
كأن الحديث البار يرجع لمؤله واحداه بعد غروب اذ فيه  
تغير العباد المان والمراد الغروب الغروب الكامل الذي لا يعود بعده  
سمي بذلك لفعلها عقب الغروب اي فهو مجاز من اطلاق  
المحل على احواله يزوال الشعاع هذا فيما فيه حيلا او  
فيه باملاسة زوال الشعاع من روبر اجبار واعا لطيفان

١٢



واما الصغرى فيكون فيها كمال سقوط الفرض واذن في الشاع بمقدار  
 ما يؤذن لو كان بمقدار الاذان لكان اولي لان وقته معتبر في حق الان كذا  
 قال بعضهم قلت لا اولوية اذ اقره المتأنيب المنقول بقيد ذلك  
 تأمل اجوري وهو ان في وقت الغزيلة به بالنسبة الى المغرب  
 حاصلة لا كما دعي كالم ولا يصح ذلك في غيرها ولا يخفى ان قوله جبريل  
 والوقت ما بين هذين الوقتين لا يصح فيها قول ليس فيه تعرض  
 له غير مستقيم في وقت الظهر قول وجواب بان كلام الساج في المغرب  
 انه لا يجمع الصاوان اه بدلياقوله وهو محل النزاع اي بين اجد اليك  
 والقدر وهو ما وجد المؤيد معتمد بالوسط المتدرج  
 اي نقاب الثاني وهو الراجح قد لانهم يحكمون في ذلك ويمكن  
 حمل اكد هذا صنف اذ يلزم عليه اختلاف الوقت باختلاف الناس ولا  
 نظيره لكن صوبه كاستدلال ولا يخفى لو اعلت ان كان في بان  
 فقد نوا الصلاة عليه او المعلى لا تسكن لوان غشاكم بل اشبهوا الشيخ  
 الشرعي انه وعل هذا اقرب بيان احدث لانه للاستدلال على ان  
 ان المراد الشيخ الشرعي وحمل كلامه في الشفع وانه احدث  
 اي من بدنه وتوبه ومكانه والمعتبر ما تيقن امانيته من الجسد غالبا  
 والاورد ان الجسد المفلط قد لا يزول لونه وريحه او طعمه لا يجت  
 وفرض واستمانه نحو انسان وربما يتفرق ذلك ذلك وقت الغروب  
 على القدم حتى يغيب الشفق الاحمر مستند على ثبوت الحديث  
 فيه في ابي امامة اذ الوقت الى معيب الشفق الاحمر اه رواه غير  
 محرو عن المبدأ والاصل ولا نرواها الكرو كذا في له اسنادا والاصل  
 واسنادها صحيح وعلى هذا اي القول القديم ما سقاي  
 في حديث ابن جبريل حيث قال فيه والمشا حين غاب الشفق  
 الاصفر والابيض اي فلا يتوقف دخول الوقت على غيبوبتهما لكن ينبغي  
 تاخيرها لولاها خروجها من خلاف ما وجبه اه اجماع تنبيه

قد شاهد غروب الشفق الاحمر قبل مضي الوقت الذي قدره المتوقفون فيها  
 وهو عشر وثمانون درجة قبل الغروب بما قدره او بالتأهدة وقاعدة الباب  
 تتفق ترجيح الثاني والاجماع المعلى يرجح الاول وكذا في حال غيبوبتهما  
 ما قدره ولم يرب الاحمر اه فتح الجواب لابن حجر لا يغيب احدا  
 او لا تنفق لهم اجوري اعبر من ليل هو لا بالنسبة مثله اذ كان  
 من لا يغيب تنفقهم او من لا تنفق لهم عشر وثمانون درجة مثلا وليس  
 اقرب البلاد اليهم الذين لهم تنفق يغيب ثمانون درجة مثلا وتنفقهم  
 يغيب بعد مضي عشرين درجة فاذا انشأ عشرين او ثمانين كانت  
 ربعا فتقول تنفقهم يغيب في ربع ليلهم فيغيب لمن لا يغيب تنفقهم  
 مضي ربع ليلهم وهو في ثمانين درجة فيقول لهم اذ امض من  
 ليلكم خمس درج فقد دخل وقت العشاء فلو فرض ان من لا يغيب تنفقهم  
 ليلهم ثمان درجان كان دخول وقت العشاء عندهم بمضي درجتين هذا  
 كما اذا وجد لهم ليل قال ابن قاسم فلو طلع الفجر كما غربت الشمس وجب  
 فضا العشاء الا وجدها قال ابن قاسم لم يبين حكم الصوم ثم ذكر  
 كلاما طويلا محملا انه يقدر وقت من وقت الفجر لا كله وبصلاته ليل  
 يلزم نوا الصوم اه اجماع يصيرون اي بالفصل الثلث الليل  
 اي الى تمام ثلث الليل الاول ابن قاسم هو المختار اي من جهة  
 الشرق فقط معترضا اي برفض الافق كذا في السراج  
 يرجع لقوله مستطيل كذا في رايه اه ثم يعقب طائفة اي وبعض  
 الاوقان وقد تفصل بالصادق قد والجمع ويحال لهما البرد  
 وغير ذلك كاسياني اه اجماع فلهذا سميت بهذه الصلاة هي من  
 اطلاق المحل على الحار كذا ما بعده الذي صنفه الفجر بجمع يامنا  
 وحره اما البياض فهو الفجر الصادق واما الحرة فهي شعاع الشمس  
 قبل طلوعها ومعلوم ان الفجر يميد الى طلوع الشمس وضع قوله الذي  
 بجمع يامنا وحره فانه غلقة اي قيده بالوقت الذي والمراد بطلوعها







بل لو اخذ بقدر ذلك وادخل في حيزه ثم احرم بها حصل فليل الوقت ولا يكلف  
 السرعة على خلاف العادة وتوقع ذلك شغلا حقيقيا والى كلام  
 فقيرا واخرج حديثا يدافع به وحصل ما يحويه من معناه ايضا ثم الرماي  
 ولو عشا او بلور دأ على العود بان تاخيرها افضل واما خبر  
 الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد اذا توجع اذا  
 يحواه ان يجعلها هو الذي واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد  
 ايضا خبر اسفرط الخمر فانه اعظم للاحرار من معاصي بالاحاديث  
 الدالة على فضيلة اول الوقت ولان المداد بالاسفار ظهورا لغير  
 الذي به يعلم طلوعه والتاخير اليه افضل من تعجيله عند من طلوعه  
 وروي عن ابن عمر مرفوعا الصلاة في اول الوقت رموان الله وخره  
 عن النبي قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه رموان الله احب اليه  
 من عفو له قال اما ما اتى في لاد رموان الله يكون ذلك من عفو  
 يكون عن المقربين وقرق بين المحسن والمضمر نعم ليس كما خبر  
 صلاة الظهر الاخره اتا بهذا الى ان محل استحباب الصلاة اور  
 الوقت ما لم يعارضه معارض فان عارضه كابدرا فالتاخير افضل  
 قاله روى في كواريف من صوره منها التاخير لمن يري الجار ولا  
 سائر وقت الاولي وللواقف بعرفة يؤخر المفرد وان كان تارلا  
 وقبها ليجتمع مع العشاء ثم يركع ويقيم وجود اما والستره  
 او الجماعة نعم الافضل كما اختاره النووي ان يصلي ركعتين من يمينه  
 او الوقت مفردا ثم في الجماعة والضابط ان كل ما تيجت مصلحة  
 فعله ولو اخر فانت تقدم على الصلاة وان كل كما الجماعة اقربا  
 بالتاخير وخلا عنه التقدم يكونا التاخير بعد افضل اه وقد نقله  
 معهم الصور المطلوب فيها تاخير الصلاة فقال  
 يؤخر الظهر عندنا اعني اذا اشتد وري بيني  
 واخر المغرب والمزمنة جميعا لغيره من عرفة

وان يكن سافرا في الاول حب اخها للجمع وهو اول حب  
 واخر الذي يدافع له الحديث ولطعام قبل فعلها حدث  
 انك كاتبا كذا ان من عاصه قبل خروج الوقت ما لا يرضى  
 او ستره بين جماعة تدي او قدرة على القيام حذر  
 بحيث لا يفرق في الوقت يقع واذن تقطع ترجيه القطع  
 في اخر الوقت ويوم العيدين الى السنين مثل ما في الصوم  
 ولا اشتغال بحسن عرق بقدره وودع صابا بجفت  
 عند نفسه وماله وميت خفا في ارضه لذي الفطنة  
 نعم ليس كما خبر الظاهر وهو النسي بالابراء وخرج بالظاهر  
 اذا تهاوا جمعة ولا فظهر قيد اول في سدة الحرائق في اخر  
 التدي وهذا قيد ثان للحيطان ظلا لولم يوجد ظل بان لا يكون  
 المحل فيه شي له ظل هل بين الابراد لانه كسره سدة احدا ولا  
 ليس لعدم الظل كاد ان قاسم نعم ليس للملأ المذكورة اجوري  
 ببلد حار هذا قيد ثالث كالحار في بعض نواحي العراق  
 كاد ان يحرق ويؤخذ منه ان البلد لو خالفت قطرها في اصل وضعها  
 بان كاذب ان الحرارة دائما وثباتها في البلد البرودة كذلك  
 كالطائف بالنسبة لمطرا الحار او عكسها لم يقدر القطر هناك ثلاث  
 البلد التي هو فيها وهذا مجمع بين من غير بلد ومن غير قطر فالاول  
 في بلد خالفت وضع المطر والثاني في بلد لم يخالفها في جوفه  
 جماعة اي مطلقا وكذا افراد مسجد وهذا قيد رابع لكن خصوص  
 الجماعة ليس شرط كما عرفت ياقوتة كذا في السعد قيد خامس  
 وضابطه ان ينادي الا الى بالحر عاده نعم امام محل الجماعة المقيم  
 ليس له كما لهم بمسقة المدايم بالذهب الخوع او كاله  
 لتأثره بالشمس اجوري ومن وقع الحاصل ان من احرم  
 لصلاة في وقتها بعد ما ليس جميعها فانزله الا ان يند وبانها وان



وان خرج الوقت لان من الدجالين وقد ورد ان الصديق رضي الله عنه طور  
 مره في صلاة الصبح فقبل له اي بعد فراعنه كان الشمس اذا تطلع قال لو  
 طلعت لم تجد نافعاً فليز ويؤي فيما لا دأتم اذا وقع منها ركعة في الوقت  
 هي ادا والاقتضاه والاقتضاه عدم الام عليه كنه خلاف الاولى  
 كلام كلامهم انه خلاف الاولى مطلقاً فراجعوا اذ كان الوقت لا يسع جميعها  
 جميع فالصباح واجب الاقتصار على واجباتها ثم ان وقع منها ركعة في الوقت  
 هي ادا والاقتضاه الام فيهما ويؤي الا اذا كان الوقت يسع ركعة  
 فاكثروا واجبت ثمة الاقتصار ولو ادر كذا الوقت بحيث لو ادى المزيضة  
 بنسبها يموت الوقت ولو اقتصار على الاركان ادر كذا في الوقت فالأفضل  
 ان يتم السن وهذا غير المد لانه فيما اذا احرمت ويؤي ما يسعها بنسبها  
 فالاحوال ثلاثة تارة يسع ما يسعها بنسبها وكارة ما يسع واجباتها  
 فقط وكارة يسع ما لا يسع واجباتها فامل ركعة بان يجعلها جميعها  
 بسجدة يها بان يرفع راسه قبل خروج الوقت فلو كان الرفع خروج  
 الوقت كان قصداً كما لو خذ من سيلة الرحمة في اجتهادهاج فالمراد ا  
 نعم الجمعة لا بد من ادراك جميعها فيه رحالي ومن جهل الوقت ا  
 هذه العبارة عبارة المراجع ونسبها ومن جهل الوقت اجتهاد بخور  
 فان علم صلاة قبل وقتها اعادها بخور عيم اي لعيم وكخو  
 كسب في مكان مظلم والا فوجوبها هذا كله اذا ان خبره ثمة  
 عذمت شاهدة والا استعمل عليه الاجتهاد وكذا يسع عليه الاجتهاد  
 اي اذا خبره عذمت ومنه الشهادة لوجود النص لانه خبر من  
 اخبار الدين ولا فرق في ذلك بين الامم والبصير ومقتضى كلام الروضة  
 العمل بقول الخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة فانه اذا  
 علم عينها مرة واحدة كمن يبين بنية عمره ما دام مقيماً بمكة فلا عذر  
 ومن قدر على الاجتهاد لم يعمل بجهد الحق في البصر والبصيرة  
 لعله يصير ثمة عارفاً وان عدل وهو اسم الباع غير الفاسف

عارف بالموافقة في صحيح الاحبار عن علم وله تقليد في علم لانه لا يؤذن  
 عادة الا في الوقت اهـ ثم الرمي اي ما لم يعلم ان اذ ان عذره علم وال  
 فلا تقليد اهـ اي عن اجتهاد في الاصح والصحوة في الغيم كقاب يوذ في مصر  
 فانه معتد ون وله تقليد في الغيم طاهر قوله وله ان له الاجتهاد  
 في خلاف الصحيح والرواية والمناكب المعتمدة بان كانت يبلد كبيراً او  
 مكاناً كبيراً طارقه بمنزلة الخبر عن علم فيسع معها الاجتهاد فلو وضع  
 الرولة فاسف لم يمول عليها اهـ ابن قاسم ومحل عدم التأويل  
 ما لم يطلع عليها غير الفاسف ويقرها ولا فيقول عليها لان  
 العمل بعد بر غير الفاسف اج والحاصل ان مراتب الوقت ثلاثة  
 الاول العمل بمعرفة نفسه وخبر ثمة الثاني الاجتهاد الثالث التقليد  
 بخور رد كصوت ذلك جرت اصابته لدخول الوقت وصنفه  
 اهـ فان ابن قاسم وقوله وذلك يحتمل وجوانه جرب اهـ فان الدليل  
 في حياة الحيوان وروي الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له  
 ذلك ايضاً وكانت الصحابة يسافرونهم بالديك تعرفهم اوقات  
 الصلوات اهـ اج فان علم ولو باخبار عدد مبول الرواية عن  
 شاهدة مـ ووقت قبل وقتها اي او بعضها ولو بتكبيره التمر  
 وما فعله يقع له نفلاً مطلقاً اذ لم يكن عليه فرض من جنسها والا وقع  
 عنده اهـ اعاد اي ان كان العلم في وقتها او قبل دخوله فان  
 كان العلم بعد خروج الوقت فصاعداً في الاظهر فان لم يبين احاط  
 او بان وقوعها فيه وبعده فلا فصاعداً عليه والواقعة بعد الوقت  
 فصلاً لا اتم فيه اهـ اج ويبادر بجائز ان فان بلا عذر رجحان  
 لبراء الذمة وجوباً في الواجب ولذا في المدون وخبر من ناص  
 عن صلاة او نسبها فليصلها اذا ذكرها بعد من العذر  
 ما لو استيقظ من نومه وقد بوي من وقت العزم ما لا يسع الا الوضوء  
 او بعضه فلا يجب فصاعداً فوراً كما افهم به الرمي زيادي



كونه وبيان انما بعد رقبته اما اذا لم يعد رقبته كان له ان يعد لمعب  
 نحو منطرح فانه يجب المبادرة للعضات على الخبر بدو ونحو ما لو دخل  
 الوقت وعزم على الفعل ثم شاع في مطالعة او منعة او نحوها حي  
 خرج الوقت وهو فافل هل يحرم عليه ذلك ام لا فيه نظر والا قرب  
 الثاني لانه هذا البيان لم يشأ عند تعميدها ثم مع شدة على الرمي  
 وليس ترتيب الغاية اي في بعض المصنف قبل الظهر وهكذا يخرج  
 من خلاف من اوجب واطلق الاصحاب ترتيب الغوايات فاقضوا له  
 لا فرق بين ان يغتسل كلها بعد راوعد او هو المتمد فاذ افاضت  
 الظهر بعد راوعد غير عذر ردا بالظهر خلافا لبعض المتأخرين  
 حيث قال في الوفاة بعضها بعد ان يابس قولهم انه يجب قضاءه  
 فورا انما البداهة به وانما في الترتيب المحبوب قال وكذا يجب  
 تقديم على الحاضرة السبع وقتها وقد عارضوا بحجة المذكور وجا  
 من خلاف الايم في الترتيب اذ هو خلاف في الصحة فربما يسهل اولي من  
 رعاية الكملة التي تقع الصلاة بدونها ثم الرمي بوجه ومن ثم  
 يدعى الترتيب وانما في فوائدها جماعة الحارثي خلافا للاسوي  
 قال وعبارته المكيون وليس ترتيب الغاية سوافان كانه بعد راو  
 بعد راوعدا وبها هو قوله على الحاضرة الى لا يخاف فونها اي  
 فون جميعها بان تغير وقضا فان حاق فونها وجب تقديم الحاضرة  
 لان الوقت يقع لها ولا يصير الاخرى اليه وقضا ويجب تقديم  
 الغاية ان امكنه اذ ركنه من الحاضرة لانها لم تغتسل به جزم في  
 المكايه واقضاه كلام المحرر والتحقيق والروص وافق به الوالد  
 رحمه الله تعالى للخروج من خلاف من اوجب وجوب الترتيب اذ هو  
 خلاف في الصحة كما خلاف للاسوي حيث قال ان فيه نظرا فيه  
 من اخرج بعض الصلاة عن وقتها وهو متعمد والحو ان محل جزم  
 اخرج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ونوع في الحاضرة

ثم ذكر الغاية وهو فيها وجب امام الحاضرة صاف وفيها ام السبع ثم  
 يعرض الغاية وبيان له اعادة الحاضرة او لو دخل في الغاية مستعدا  
 بعد الوقت فبان عليه وجب قطع الغاية اي او قبلها تغلا والرفع  
 في الحاضرة ومن فاته الغاية لا يعرض الوتر حتى يقضيها على الاوجه  
 ومن عليه فوائد لا يعرف عددها قال القطار يعرض ما كتمت  
 تركه وقال القاض حاشي يعرض ما زاد على كتمت فعله وهو الا  
 صح ولو ترك بعد خروج وقت العزيمة هل فعلها او لا لزمه  
 وقضاؤها لو ترك في السيرة وبعد خروج وقتها جلا فلو ترك  
 بعد وقتها هل الصلاة عليه او لا فانه لا يلزمه شيء كما اوضحت ذلك  
 في الباب ثم الرمي وقرئ ان حجر بينهما وبين ما قبلها بان  
 الشك في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في السجدة  
 شروط اللزوم والاصل عدمه جلا فانه في الفعل فانه مستلزم  
 ليقين اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه او اذا قلنا  
 بعدم اللزوم اذ اكره بصلاتها هل يصح نقل تخلفها عن ابن  
 قاسم انما لا تنفذ قال لانها عبادة غير مطلوبة اهاج  
 وكرهه كسائر هذا المتن وذكره هنا لكرار كما مر الا  
 يوم الجمعة ولو لم يكن يحضرها اهاج غير متأخر بان يكون مستعدا  
 اذ لا تصور الحارثي بالنسبة للصلاة الذي هو المراد ولا عبرة  
 بمقارنة الوقت اهو لا جلا فانه اذا انا حرام كصلاة الا  
 سجادة وصلاة الاحرام كغاية وضوا ونقل لم  
 يدخل اليه اي الى المسجد فصلا  
 فبين يجب عليه الصلاة وفي بيان الوافل الاسلام  
 ولو قياما في غير حال الرد لم يلزم عليه سائر اللقط في  
 في حقيقة ومجازه وليس مثل المرتد المتعلم من دين الواحر فلا قضا  
 عليه اذا اسلم لانه لم يتركها بالاسلام جلا فانه المرتد في شدة على الرمي



نفسه يوجد في الترخيم المتعقب قوله الاسلام والبلوغ والقول وهو وحده  
 التكليف قال ابن قاسم وهو ما ذكر من مجموع الثلاثة المذكورة او الاخيرين  
 منها ولا يريد على الاول ان الصحيح محاطة الكفار بفروع الشريعة لان  
 المراد التكليف المتعقب عليه والذي يظهر اثره في الدنيا بشيئ من اعطائه  
 فلهما كحد التكليف اي صابطه ومداره قائم ثابت في زمن الحيض ايضاً بان  
 لما لا يتوقف على الطهارة من الحيض انما هو فرع لتأخير من لم يأتها عاقل  
 قادر على الايام بالصلوة اذا تركها وصورة ان يشبهه غيره ان لم  
 وكافرت بيلغا ويستمر الاستبراء فان لم يأتها بان عاقل قادر لا يبر  
 له لم يعلم غيره متى اياه ابن قاسم اي اذا الخطأ ابن مسلم بان كافر بعد  
 مودة ابوهم عاقل لا يومر ان وجوبه ولا يشهد بان ولو بعد البلوغ وبسبب  
 امرها وتكفح صلاة المسلم منها فلو اسلم او احدهما بعد البلوغ لا يجب  
 عليه العفا لما فانه من البلوغ الى الاسلام لعدم تحقق اسلامه وبيوعه ان  
 من لهما العفا ولو ما تعلق عليهما بتعليق السيد سواء ما تعلق او لم يتا  
 ويترق بينهما وبين صغارهما انما ليس حيث قلنا بعدم الصلاة عليهما  
 بتحقيق اسلام احدهما وذلك لوجوب الصلاة عليه لكنه لما لم يتبين  
 انه ما تعلق خط مسلم بكافر من علم ر علي مجنون اي ما لم يتبين  
 كونه ابن قاسم لما ذكر اي وهو عدم تكليفه ولو خلت اي اسم  
 اخر من هو غير مكلف لكن لم يلقه الدعوة ثم ر وشك من خلف اسمه  
 اي باطلا لانه النطق بجرده لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية  
 بخلاف البصر والسمع من فلو ردت اليه حواشي بعد مدة فهل يجب  
 فحاشا تلك المدة وكذلك من لم يلقه الدعوة او البصيرة قال ابن قاسم  
 يجب على التاج دون الاول اه قال بعض شيوخنا والفرق فيه وجود  
 الاهلية فممن لم يلقه الدعوة وذا الاخاء قلت هذا الفرق فيه شي  
 اذ من لم يلقه الدعوة كافر او في حكمه والاخر من لم يلقه فليس  
 غير المسلم وذا المسلم فليسا ملج وقد يقال من لم يلقه الدعوة ليس

بكافر

بكافرا ولا في حكمه بل في حكم مسلم ناشئ بعد اهله في الجملة كما في  
 ع من علم ر والكلام في الاخر من الاصل اما الطاري فان كان قبل التمييز  
 فاما الاصل وان كان بعد التمييز ولو قبل البلوغ وعرف احكم بطلت به  
 الوجود انما واجه وكنت انما قد نقار لا يكون لا كره له في باب  
 الحيض يتونه ويحرم بالحيض الصلاة وسبب ذكره في الشروط ايضاً  
 ولا فضا على الكافر اي لا يطلب له فلو فضاها لا تستفد وهذا  
 هو الممد خلافه وان ابن قاسم من باب المضاهاة كذا الاذي  
 اي فانه لا يقطع بالحيض بعد الاقرار به فعليه ايام اجنود محل ما لم  
 سلم احد اصوله حال جنونه والافصح بالسلامة من دم ويقطع العفا  
 لمن اجنود من وقت الحكم بالسلامة ابن قاسم قلت بل او جنون في احد  
 اصوله مسلم اي ولو مسكاذا الحكم كذلك من غير فرق اه واجه فلفظ  
 عليه وهذا الخلاف من كسر عليه نقد يا واصل قاعدة الاقضاء عليه لانها  
 مضمومة بانها كره ولا ينافيه بالبدن حاله العجز او في الرضوخ اي لا يقع  
 بدنه الكسر ثم جن اي بلا نقد واعا اسمه ان القسم العقلية  
 نقضت ستة وثلاثين صورة من حرب الجنود والاعما والسكر في نفسها  
 وظهر التسعة احواله في الوقوع في الردة والوقوع في غيرهما ضرب  
 الثمانية عشر احواله في اثنين التقدي وعدمه فاجمل ما ذكرنا لواقع في  
 الردة يجب فيه العفا مطلقا والواقع في غيرهما يجب فيه العفا مع التقدي  
 ولا يجب مع عدمه وغير التقدي الواقع في التقدي يجب فيه المضامنة  
 التقدي به فقط قرره شيخنا او سكره اي تقديا لانه المراد عند الاطلاق  
 لم تقض من الحيض والنفاس يعني انها لا تقضي من الحيض  
 والنفاس ولو وقع في الردة ولم يدر ايها النفاس لم يدر لا يقضي الصلاة  
 من الردة بل هو غير معتل من اهلها اي الرخصة نسبه  
 الى السهو اي لانه سبحانه حكم الردة على من اجنودها من كونه احيى  
 مكلفه بالترك فالتخليط بسبب الردة من ماله فالحض مانع



والردة مقتضى فيجب المانع قال بعضهم جوابا عن المجموع ويمكن حمل على ما اذا  
 طرأ الخلل الجفيف ولا قضاء على الطفل ذكره كان او غيره اذا بلغ ثم يندب  
 وقتا ما فانه من زمن التمييز فقط دون ما قبله فلا ينفق كاستار السيد  
 الخارج بموته ولو قضا ما فانه بعد التمييز وبما هو الولي بها اي  
 وجوبه حتى في القضا كما ذكره او وحكمه ذلك المميز عليها ليعادها  
 اذا بلغ واذا لم يبلغ للعشر لانه عقوبة والعشر من احتساب البلوغ بالاضطرار  
 مع كونهم ينفق ويحكم غالبا هو الزوج والتميز بعد استكمال  
 اي التمييز بغير بعد استكمال في اثناهما والمراد بالاثنا ما بعد الثنا  
 سنة وكونهما كالوقوف عليه وكالاتي الذي لا يندى الوالد  
 اهله او سيده فانه يامره كالزوج والمستقر يجب على الاب والامه ان  
 هو فوق كذا يد وكذا الجدة مع وجود الاب ويقدم احد الزوجين من  
 حيث المندب على غير الابوي اي فيا مرام ولا يفرق الابا ذنا الولد وموته  
 تعلمه لو فسد او فسد ما لم يم ثم اباهم ثم امهاتهم ثم بيت المال اغنيا المسلمين  
 والتمتع في الروجة الصغيرة عدم وجود العلم على زوجها امهما  
 الناحي معتد وتنفذ نفلا عند الرطب خلاف الخارج ولا على محض او سمي  
 عليه اي اذا افاقا اي لا يجب عليهما القضا بل يسحب على المعتد هذه  
 الاسباب لثاني وهي الصبي والكفر والجنون والاعما والخص والنفاس  
 وفي اطلاق الاسباب على الموانع يجوز ان يعمل علاقة الحجار الضدية فان المانع  
 مضاد للبيع في قدر كبيرة اي قد رز منها وهذا هو المسمى  
 وقت الضرورة قال في الضرورة اولي لانها فوق العذر ان يخلو  
 الشخص اي من الصلاة الثانية قد رطها مرة لصاحبه الوقت وما قبلها  
 فان لم يسمعها فبغت صاحبه الوقت وان فعل غير هاق قد رطها  
 اي فان كانت طهارة رقا صبي كونه طهارة واحدة بخلاف صاحب الضرورة  
 فلا بد من تعدد الطهارة بتعدد الصلوات والصلاة اي صاحبه  
 الوقت وما قبلها قال ولو ادرك من وقت العصر قدر كبيرة ومضي

بعد المغرب ما يسع العصر معها وجب ادراك الظهر ولو ادرك بضعه اخر العصر  
 مثلا وخلص من الموانع ما يسعها وظهرها ففاد المانع بعد ان ادرك من وقت  
 المغرب ما يسعها فيمكن صرفه الى المغرب وما فضل لا يكتفى للعصر ولا فرق بين  
 ان لا يدرع في العصر ولا على المعتد ر بالسنة هو وقت للاغلب والا  
 فلو احسن بغيره الذي من قصبة الاكثر تنفذ من الخروج كان كذلك قال  
 وجب عليه اتمامها وان لم يكن توي المرفضة بناء على انها لا تدرع حصه  
 وهو المعتد كما هو طائفة الرمي ويظهر انه ثاب على ما قبله منها قبل بلوغه  
 ثواب الفعل كما يصرح به كلام الساج كصوم مريض في اثنائه  
 لله من حيث لزوم الاتمام اي التمسك من حيث وجود الامام على كل او  
 التمسك من حيث جواز تركه انما اكل من كل وجه اذ صوم المرفض  
 فرق عليه جميعه وانما كان يجوز له فطره للمعذر فاما مل قال وان  
 بلغ بعد فعلها لا يلزمه اعادتها ولو جمعه ادركها بعد فعل الظهر فان  
 مع الحجة فيظهر انها ترفع وقتا وثاب على طهره في الصورين ثواب  
 الفعل قياسا على ما قبلها قال فلا يجب عليه اعادتها بل يبرأ  
 ولو حافظ احد هذا على ما تقدم مما لو زالت الاسباب امانته من  
 الوجود وقد بقي من الوقت قدر كبيرة قال الاجمعي هذا هو المسمى  
 بوقت الادراك عند بعضهم حيث عده من اوقات الصلاة او  
 اني عليه ولا يتأخر عنها طر يا بنية الموانع كالصبي والكفر اول  
 الوقت واستغرق المانع باقية وجبت تلك الصلاة لا الثانية التي  
 جمع معها فان ادرك قبل ركوعه فاول في كلامه سمي والمبدا حقت  
 ما يمكنه ادراك من الوقت ما يمكن فيه فعل العرض فلا يقطع عما  
 يطول بعده ويحيي العرض الذي قبلها ايضا ان كان يجمع منها وادرك  
 قدره كما مر فكله من فعل ذلك م ان ادرك من ذكر قبل العرض  
 اي قبل ركوعه ذلك المانع كما مر ولا يدرط ادراك من طهارة يصح  
 تقديمها كوصو السلام اهق والافلاي وان لم يدرك ما ذكر



ما إذا ترقى المانع مع الوقت اجزوي السنون اي السنون فيها الجماعة  
 لا حارة عنها بقوله من كما سيذكره انه بعد ليل افراد التابعة للفرافض بقوله  
 الا في الوافل الموكدة ثلاثة صلاة الليل والنهي والتراخي واحاصل ان  
 مطلق السنون ثلاثة اقسام ما يطلب فيه الجماعة والسوابغ للفرافض  
 وصلاة الليل وما ذكر منها عبادان البدية قيد بعبادان البدن يخرج  
 عبادان القلب اي قاه افضل قال ابن قاسم ظاهره وان قل كغيره  
 ساعة مع صلاة الفريضة وعبادان القلب كالبيان والعرفة والتوكل  
 والصبر والرفق والحق والرجاء بحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة  
 والسكر من الزنا والافضل الايمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا  
 بالتحديد ثم روي ونوعها افضل التطوع لا يطلب به وطلب العلم  
 وحفظ القرآن حيث قالوا انها افضل من صلاة الكافلة التطوع بن قاسم  
 اي لانها من فروع الكفايان زيادي اجزوي قوله المانع السنون  
 وقوله المانع للفرافض صفة محضصة وقوله سبعة عشر ركعة خبر لكن  
 التاريخ جعل في السابق للهد وهي الرواتب وجعل التابعة صفة  
 كاشفة اه لاكن الجماعة فيه اي بل لكن فرادي فلو قاد قسم  
 بين فرادي كان احسن لما توه منه عبارة من اربعة صلاة فرادي كامل  
 اجزوي تكل ما نقص من الفرافض اي فلا تقام عن الفرافض  
 قال النووي اذا لم يكن فيها افضل نقص ولكنه قد ترك صلاة منه انه تقام  
 له كل سبع ركعة مقام ركعة من الفرافض من اعبار افضل عليه وكا  
 كالصلاة غيرها قد وثلاث بعد المشاي وهي ادنى كمال الوتر  
 حتى لو اطلع السبع حمل عليها عند الرمي بوتر واحدة اي بالاعتبار  
 المقوي والا فالثلثان وثلاثة كانت كذلك او جود باخر الواحدة  
 اذ افضل ولما فضلها عن السابق احراز عن وصل الثلاثة بطلان  
 عند الفقهاء ومقصود من غير ان قاسم وجواب عما عار  
 وثلاثا بعد سنة المشاي بوترك تفتي في ان التثنية قبل الواحدة لسا

من الوتر ولا سنة المشاي في بعض النسخ وثلاث بعد المشاي وعليها الاشكال  
 قال مع النبي يحتمل ان المعنى ان ضلقت مثل ما فعل النبي صلى الله عليه  
 عليه وسلم فلا اقتداء فيه ويحتمل انه اقتدي به صلى الله عليه وسلم  
 ولا مانع من ذلك وان لم يطلب ويريد ركعتين بعده فيرد على المص  
 حيث اقتصر على ركعتين بعد الظهر واربع قبل المغرب يرفع اربع  
 عطفا على كل ان يريد اي وغير الموكدة اربع قبل المصراحة قبل المغرب  
 ويقيم عليها اجابة المودن ويؤخره ما ان اقيمت الصلاة المغرب هو قل  
 اذا اذن المغرب على حذف مضاف اي مودن المغرب والجمعة  
 كالظهر احاديث في الموكدة وعنده قبلها او بعد ها كما في التخييف ونوع  
 بالمسئلة سنة الجمعة ولا اثر لاحتمال عدم وقوعها اذا المرفق انه ظن  
 وقوعها فانه لم يقع لم ينف عن سنة الظهر على التمسك فسمى سنة  
 الظهر المسئلة اما البدية فيسوي بما بعد فعل الظهر بعد سنة لا بعد سنة  
 الجمعة فانه صحت الجمعة تقييما يوي بها سنة الجمعة اي في الرماي والنظر  
 لو قف الجمعة صحيحة ولم يصل سنها حتى خرج الوقت هل يصح قصاها  
 ولا توقف صحتها على الوقت لانها تابعة وليفتقر التابع ما لا يفتقد  
 في السجود وايضا لم يشترطها الوقت الا لغيرها او لا بد من الوقت  
 كالمريض قال شيخنا الاقرب الاول اه واج الذي لا ين جماعه الوتر  
 اي غير رمضان ولا كراهة في الاقتصار عليها اي بل هو خلاف  
 الاول اه مر جوي والحمد لله ولو نوى الوتر واطلق غير عند  
 المؤلف بين ثلاثا وخمس وهكذا واعتمد الرماي الاقتصار على ثلاثا لانه  
 ادنى الكمال كما مر وهو افضل من الوصل اي لزيادة الاصل فيه  
 قال في الايجاب والواجب انه لو لم يسه الوقت الا ثلاثا موصولة كان افضل  
 من ثلاثا مفصلة لان في قضاء الوافل خلافا وبان نوات الاد اكثر من  
 نوات القضاء اه قال ابن قاسم ولو احرم بالجمع وادرك ركعة في الوقت  
 يسق ان يصير اد الاصل ركعة واحدة او رماي او ولو صلى ثلاثا



وحيثما تلازم ارادة الزيادة الى احدى عشرة او دونها قبل ذلك ولا قار  
البحر بالا وروى قال ابن قاسم بالشأن والوجه المنع اهـ جهوري يشهد  
معلق بالوصل وليس له في الفصل الوصل غير ذلك اي ان يشهد اكثر من  
من يشهد في الاخيرتين لكن لو اقتضى من يأتي بالشهادة الاول في ثلث  
هل هو يفتقر لتابعة الظاهر انه يفتقره قاله في المحرر  
وان يصل في وتره يشهد في اخيرين او اخيرا

امدكم اي زادكم على ما السجدة من الصلوات حرم النعم  
سكون الميم جم احراء الابل الحرم من اضافة الصفة للموصوف لانها  
اكثر مواد العرب عندهم والمراد التصديق بها واما بضم الميم فهو جمع حار  
قد من الثا الى طلوع الخواي بينهما ولو جمع ما اعني الفاعل الغريب  
تقدحوا وان لم يفعل منها ولكن الافضل تأخيره اي جميعه والافضل  
تأخيره كله وان اضيق بعض اول الليل في جماعة وكان لا يدركها احد الليل  
ولهذا افقوا والحمد لله تعالى فيني يصل بعض وتر رمضان جماعة  
ويكلم بعد التمجده بان الافضل تأخير كل فقد قالوا ان من لم يتجدد  
يوترع الجماعة بل يوحده الى الليل فان اراد الصلاة معهم صل ناقلة  
مطلقة او ترا حرا لليل اهـ في الرمي ثم يدب له اهادته قضية  
جواز الاعادة وليس كذلك فكان من حق التارح ان يعود لم يطلب  
اعادته والاصل في العبادة انها اذا لم تطلب لم تصح قائم رفاذا  
اعادته بنية الوتر عا ماعا لما حرم ذلك ولم ينعقد كما افقوا به الوالد  
رحم الله كما لو خبر لا وتران في ليلة وهو خبر بمعنى المهي وحقيقة  
المهي التحريم ولان مطلق المهي يقتضي فساد المهي عنه ان رجع الى  
عينه او جزيه او لارمده والمهي هنا راجع الى كونه وتران والعباس عني  
ما لو راد في الوتر على احدى عشرة ثم اذا اعاده ناسيا او جاهلا وقع  
نفلا مطلقا ولا يكره التمجيد بعد الوتر لكن يسو ان يوحده عنه ظلا  
اه لا وتران في ليلة اي اذا قطع اما اذا كان احدهما اذا والاخر

فكضا

قضا فلا يمنع بل يندب وكان الجارية على القواعد العربية لا وتر في الا ان  
ليقال على انه من يلزم المضي الى الف في الاحوال كلها فيكون سببا على فتحة  
مقدرة على الالف في محل نصب كذا ان المقصور اهـ قامل والنوافل  
الموكدة في بعض النسخ وتلاذ نوافل موكدان بعد الرواتب اي غير  
الرواتب صلاة الليل الاضافة على معنى في صلاة في الليل  
لما كان اولي لان صلاة الليل وان اشهر في التمجيد وهو المنقل بعد  
اليوم وبعد فعل الف لكن المنقل صادق بما لم يشمل على التمجيد في  
الذكرين بالتكليف اي بالثقة واصطلاحا صلاة التطوع  
في الليل بعد اليوم هذا بيان اصله والا فهو يحصل بغيره ولو فضا  
او ترا ونفل موقت كذلك ولو سنة الف او الوتر حيث كان بعد فعل  
الف او بعد يوم ولو كان اليوم في وقت المغرب فالتطوع ليس  
بمستحب ولا يتلخص ان بين الوتر والتمجيد عموما وحفوصا وجهيا  
جمعا فاما لو فعل الوتر بعد الف او يوم وتغرد الوتر فيما لو  
فعله قبل اليوم وتغرد التمجيد فيما لو صلى نفلا غير الوتر بعد يوم  
اهـ جهوري بمنزلة السجود اي كما ان السجود يقوم على الصوم  
كذلك يوم القيلولة يعني على قيام الليل ان التمجيد بالهم وفي  
ممكن النسخ التمجيد على حذف مضى او صاحب التمجيد او ان نفس  
التمجد يقع فقد ورد نسبة الشفاعة لعباد ان اذا الجيد هو  
الوالقاسم الجيد نبح اهل الحقيقة والطريقة وكان شيخه واساده  
فيما حاله السرى المقطع نوع الجيد سنة سبع وسبعين ومائتين  
وتوفي خاله السرى سنة سبع وخمسين ومائتين والسرى لغة الحيار  
وكان السرى لم يدع عرف المدي نفعا الله بها جميع طاحت  
وغائب وقبيل وتغذد المراد من هذه الافعال مع ذهب من حيث  
عدم المنفع بها ولعل المراد بالاسناد ان ما دل عليه العبارة بطريق  
الدروم من المعاني الجيد والعلوم مضاهاتها بروه في علوم



الصوف الذي كان يفيدها لا يباهد والمراد بالرسوم الكتب المتصلة على العلوم  
 ويكره قيام الليل بغير أي سهر ولو بعبادة لا فرق بين كل الليل أو بعضه  
 كما هو ظاهر كلامه وبه صرح الرماي في شرحه اهـ وكره تخصيص  
 عدم كراهة اجبايا بمضمومة كما قبلها وما بعد هانظير ما ذكره في صومها  
 وهو كذلك وان قال الاذرع في فيه وقفت في الرماي والهي عنها تعبدني  
 وقيل له حكمه في ان في نمازها وطايف كالتيكرو والخيل في السهر رعا  
 بضعف عنها لكن هذه لا تناسب ما ذكره من انه اذا هم لها ليلة السبت  
 انفتحت الكراهة اهـ بقيام أي لا يذكر ومنه الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم كإسبالي فان ذلك أي ما طلب من الأذكار وغيرها وهو  
 راجع إلى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويرتد إليه بقليل بقوة  
 لأنه مطلوب فيها لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه  
 بأذنه في ليلة الجمعة ويومها ويبلغه الملك الذي أعطاه الله السمع العباد  
 في غيرها فلو اعتمد أنه لا يسمع بأذنه الا اذا كان قريبا لا فرق في ذلك  
 بين الجمعة وغيرها هو طوي والثانية صلاة الصبح سميت باسم  
 وقت فعلها فان ابن قاسم نقل عن حماد بن عمار ان صلاة الاستسراف  
 غير صلاة الصبح وعليه هي ركعتان أو ركعة في شهر الرماي انها  
 صلاة الاستسراف وعبارته وهي صلاة الاستسراف كما هي به الوالد  
 وان وقع في العباد انما غيرها اها هو روي ويحب القراءة فيها  
 بالكافرون والاخلاص وما افضل في ذلك من الشمس والشمس  
 وان وردنا اذا الاخلاص بعد تلك القرآن والكافرون رتبة  
 بلا مضاعفة م ر واكثرها ثمان فضلا وعددا وهو المسمى  
 طلبه فلو زاد على الثمانية لم يعمد الاحرام المتصل على الزيادة ان  
 كان عامدا عما والاو في نقله مطلقا من قام رمضان  
 أي من صلى تراويحه هذا الحديث الشريف من جملة أدلة صلاة التراويح  
 لا نذكره في انما لم يعمد في خلافه أي كبره من الدعاء

قال بعضهم ولذلك قال في حق عمر بن عبد الله قهره كما نورساجدنا الله  
 وورد اليه الصلاة والسلام خرج ليالي من رمضان أي ليلتين  
 أو ثلاثا فضلاها وصلوها ثم تاحر وصل في بيته باقي الشهر وقال  
 خشيته ان يفرض عليه ففجر واعنها وكان ذلك في السنة الثامنة  
 حتى بقى من رمضان سبع ليال والليالي التي صلاها بعد خروجهم  
 كانت مرفقة ليلة الثالث والعشرين والخامس والعشرين فلم يخرج  
 لهم وقال لم يصحها خشيته اهـ الرضا لا يدرى من الناس  
 حقه ثم لم يفتوحه ومثله ساكنة قال في الدهي  
 في الجريد لا يصح له محبة مرحومي أي هو من التابعين أي  
 لا يجوز من الصلاة فلا ياتي فيهم كانوا يطوفونهم لا  
 الروايات الخاوي واجام بينهما انما كارتا من حيث توقفتها على  
 فعل المأ وتوحد في اللام من قوله لا يها كان هو في فتوحه عفت أي  
 صار بعد الموكدة مرتين فعلها ستا وثلاثين ومع ذلك قال  
 الاقتصار على العشرين يطوفون وانما لم يطف أهل المدينة  
 بالعب الشريفي لأنه مكروه لأنه سبعة أسواط الأولى ان يقول  
 سبعا لا يكره تحية الطواف وسوطا والمراد بأهل المدينة من بها  
 حين فعل التراويح وان لم يكن متوطئا ولا مقيما ومن فعلها خارجا  
 حيث يجوز له قصر الصلاة لم يبعد ان يكون له الزيادة على العشرين  
 ان كان من متوطئها أو المقيمين دون غيره هذا ما الخط عليه كلام  
 ابن قاسم والمعروف ذلك محل الادا فلو قاس في المدينة فضاها ولو  
 في غيرها ستا وثلاثين سجدة ما لو قاس في غيرها فانه يصحها عشرين  
 ولو بالمدينة هذا ما نقل عن شيخ شيخنا النوراني وقره  
 مستأخاج بالقرآن في جميع الشهور ان يات بقدر ليلة حزين في  
 كل ليلة عشرين من التوراك ومن الاقتصار على قراه سورة  
 الرحمن أو نحوها بين صلاة المأ إلى فتوحه على فعل المأ



كانا انما تركنا ذلك اه ولو تفتت بما عبادته كذا لم يملك ذلك وظاهره  
 ولو كان الجمع للمفرد حصلت اقامة في وقت المغرب لكن نقل السوطي في  
 النوع عن الزركشي انه قال في نسخ تحصيل الجواز بما اذا لم يحصل اقامة  
 فان حصلت اقامة بعد فعل المصالح وقت المغرب وجب تأخير الراوي  
 الى وقت المصالح والوقت ويجعل خلافة اه كجوفه فارسي  
 ويصح ان يكون الدالة والوتر كذلك وعلى هذا فلهما عقب دخول  
 الوقت ولا يتوقف على معنى قد رز من فعل المصالح كما هو ظاهر اطلاقهم  
 اجهوري بل ينوي ركعتين من المصالح او سنة المصالح بالاضافة  
 اليانية وليت كالاضافة في سنة المصالح وكونها وتوصيها  
 بتسليم واحدة لم يصح ان كانا هاما اعلم والواقع له نفلا مطلقا  
 كما لو زاد على المصالح المذكورة التي قبل المصالح ليس قيدا ان اراد  
 الوقت المعاني مع التقييد خروج وقت المصالح فلو لم يحصل المصالح  
 حتى خرج وقته فان سنة المصالح لم يدخل وقتها والحاد انه قد خرج  
 ولهذا المصالح فصار تاملا خرج وقتها ولم يدخل الوقت اي خرج  
 وقت ادائها ولم يدخل وقت فعلها الوقت سوا طلت بها الجماعة  
 ام لا لا بد فقناوه قال شيخنا والحق به التمسك لادعاءه قال  
 بحية المسجد اي بحية رب المسجد فلو قصد نفس البنية لم يصح  
 وهي ركعتان فالأكثر احرام واحد واقصاؤه على ركعتين لانه  
 الافضل فاداسلم ثم الى بركتين للتحية لم تنعقد الا من جاهل فتنعقد  
 فتعقد له نفلا مطلقا اه لكل داخل المسجد غير المسجد احرام  
 وحصل بغيره كذا اي سوا اوتيت اه لا كما ذكره في ثم البهكم وال  
 نوزع فيه نعم لو نوي عدمه لم يحصل ففما فيما يظهر وجود  
 المصالح في الرمي لكن يسقط الطلب فيما لو نفاها وما ذكره  
 في حاشية التحرير من حصول التحية دون الفضل اذا اطلق  
 صنف والحاصل انه اذا نواها حصل الثواب اتفاقا واذا نفاها

فلا يحصل اتفاقا واذا اطلق حصل الثواب على المقدم وتقدم انه يفرق  
 بينه وبين ما لو اجتمع عمل واجب ومسنون واحد وتفاوت  
 جلوسه اي ولو للترتيب عامدا كذا في الرمي لكن قيد المصالح في الفتا  
 له بما اذا اختلفت مقدماته بالارض ولم يطل الفضل اما اذا جلس  
 للترتيب على ساقه ولم يلق مقدماته بالارض ولم يطل الفضل فله  
 فعلها والاتفاق ان جلوسه لذلك يكون عذرا في عدم قوائما فزارا من  
 الهوى عن الترتيب قايما لانما منع ذلك بان لم يدور عنه ذلك جلوسه  
 على الصورة التي هي عبارة عنها ويحاج الا ان جلس سهوا اي  
 او جهلا وتفاوت بطور الوقوف اي ولو سهوا او جهلا بخلاف  
 ما اذا قصر الوقوف قايما لا تقف طاهره ولو عمد او في هذا الصورة  
 يحصل الفرق بينه وبين الجلوس قايما تقف به عمد او لوقفة والمراد  
 بالتفاوت قد رزنا يد على ركعتين كما في حاشية في علم بعض  
 المتأخرين هو الشهاد الرمي خلافا للشهاد ان حرجية قال  
 لا تقف بطول الوقوف ولو احرمت بها واقفا ثم اجلسا جاز ولو  
 احرمت بها جالسا فالنحو كما افادنا والحق في كل جلس لبيان  
 بما اذ ليس لنا فله يجب التحريم بها قايما وحديثها المخرج خرج  
 الغالب ولهذا لا تقف بجلوس فقير لبياننا او جهلا وان جري  
 بعض المتأخرين على خلافه ثم من عند قولهم ولو احرمت اجهوري  
 ولا تقف بصلاة الجازة وسجود الملاوة والشكروا ذلك عارض  
 سجود الملاوة والتحية قدم السجود لانه افضل للاختلاف في وجوب  
 والحاصل انها تقف بالجلوس الطويل وبالوقوف كذلك مطلقا  
 فلهما بالجلوس القصير عدا اه وحية لقام السلام والمصالح  
 فحة وحية الخطيب الخطيب يوم الجمعة الحيات سبع نتمده  
 تشمل على خمسة عشر نواها من النوافل وصلاة تسبيح اصف  
 البر لا نتمها عليها كثيرا وتسنة كل يوم فاكثروا الجمعة والاقصر



والافقة والافقة في العمد وما تقر من سببها هو العمد وهي  
اربع ركعات اي بسلامة وهو الاحد بها اربعة وسببها من وهو الاحد  
بسلامة في الاحاد صلاة الليل من ثمانية ورواية والنهار بسلامة  
الله سبحانه الله اذ ادخل الاحياء والاحول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم وقيل العدة خمسة عشر اذ هذا على رواية ابن مسعود  
والافضل ما رواه ابن عباس بعد العدة وحمل العدة الى قبل  
الركوع في جلسة الاستراحة وقيل الشهد في الاخرة كما رواه  
فلو ترك تسبج الركوع لم يعد اليه بعد اعتداله ولا يقول في الاعتدال  
لانه يطول وهو يكن قصير وانما يقول في السجود اه وصلاة  
الاوليين اي التوابين من اب بالمدة بعد رجوع عن الذنب بالتوبة  
او التوبة من الذنب عترو ذكركم اي غائما ذلك بين  
المعز والفقير فقيه الله لا يصح فعلها قبل فعل الغرض وبوجهة تأخيرها  
وتظهر ان يكون بعد فعل الف اذا جمعها مع الغرض فقد يما اه تب  
وتقوت خروج وقت الغرض فقطح بذاها اه وعندهم  
عبارة الرمي ولي دخل ارضا لم يعد الله فيها وعبارة التي  
تتمها في المسجد لعل التقييد بالمسجد لانه الافضل للخص  
للتخفيف ومن البدع المذمومة اي ان فقد خصوص المص  
المذكور في ذلك الوقت والاهم من افراد الصلوات المطلوبة  
طلعا اذ قد وهي تنفذ اذ لا مانع من انعقادها فانما من  
العمل المطلق الوتر للحلا في وجوده وقضية هذا ان  
ان ركعة وتر خير من ركعتين العجز وهو كذلك ثم باقي روايت  
الغرائب طاهرة استواء سنة الظاهر القبلية والبعديتين وبذلك  
ابن قاسم في حواشي في البهجة كما هو مقتضى كلام ابن الوردي لكن  
لكن في فتاوى الرمي حين قيل عن ذلك فقال ما نصير نظير تفصيل  
البعدي لان القبلي كالمقدمة وتلك تابعة للغرض حقيقة والسابع  
يشرف

يشرف يشرف يشرف يشرف يشرف يشرف يشرف يشرف يشرف يشرف  
فان عتبات اربع لها وقاسمها خمسة لكن كلام ابن الوردي يقتضي انها مرتبة  
واحدة الله عبارة العتبات وقيل قوله كلام ابن الوردي لا يدفع ما قرره  
من التفصيل اذ دلالة الاقتصار لا تصادم المقصود كافتقاره اواج نعم  
تفضل رتبة الغرائب اي ولو غير الموكدة على التراوح لانه صلى الله عليه  
وسلم واطب على الرتبة اي جنبها الصادق بالوكدة منها دون التراوح  
فانه صلاتها ثلاث لئلا يفقد روي ابن خزيمة وجبان عن جابر قال صلى  
نبارسود الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم اوتر  
الحديث اه فان قلت اجمعوا على ان التراوح عشر وركعة والواحد  
من فعله صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات قلت احبب بانهم كانوا  
يتمون العشرين في بيوتهم بدليل ان الصحابة اذا انطلقوا الى مساجدهم  
يسمعون اريد كاري الزناير وانما افتقر صلى الله عليه وسلم على  
التمان في صلاة بهم ولم يصل بهم العشرين خفيفا عليهم اه ابن حوري  
وتكبير الخطاي الرسل اذ ليس لتكبير الخطا تكبير مقيد فكلامه  
في الرسل اما المقيد ولا يكون الا للاصفي كما عرفت فهو افضل من السر  
سابقين فاما لان الشرف كثير في التابع يشرف يشرف يشرف يشرف  
موضوع بالسوف او بالاصافة وهي اولي واحذر كل ركعتين اي  
او ثلثا اي اربعة او خمس وهكذا لانه مهود في الغرائب في  
الجملة كانه ان ينصرف على الشهد في اخر صلاة كالغرض ويقرأ السورة في  
الكل اذ انه افتقر على شهادته في الاخير والافضل قبل الشهد الاول  
ثم الرمي فان قلت عهد الشهد عقب الثالث كالمجمع وعقب الثالث  
كالغريب والرابعة كالعتا والخامسة عقبها قلت قوله في الجملة دافع  
ذلك الايراد اذ لا يلزم الوجود في كل فرد ثم راي ابن قاسم انما دلالة  
بقوله بعد ذكر الاشكال الشهد في كل عدد وهو من اجنس جلافة بعد  
كل ركعة اه كل ركعة فلا يشهد في كل ركعة المراد انه لا يقول في ركعة  
يشرف



غير الأخيرة بين شهادتين قال شيخنا الرمي وهذا بطل في النقل والفرص  
وخالفه ابن حجر في الفرض قد ايدى اذ لم يطل عليه الاستراحة وفرد  
بينهما فقال ويفرق بين الفرض والنفل بان كيفية الفرض استوفى فلم  
ينظر لاحد ان ما لم يهد فيها خلاف النفل هو وقد علمت ان المقدم المنع  
مطلقا حتى في الوضوء اوج واذ اوفى قدر اى ركعتين فاكثروا لا يتصور  
النقص في الركعة ولا كونه ناقصا عليها كما قال والابان زادوا  
نقص بلائيه عند بطلان صلاته اذ فقد ولا كونه في الزيادة حال  
قيامه ولا يلزم به ان يقوم بعد فاقوده لانها لا عينه قال ثم قام  
اى ويسجد للمسبوح ارضاء فان تعد قيام بلائيه الزيادة كما هو الفرض  
مطلوب واذ لم يشأ الزيادة فقد وشهد ثم يسجد للمسبوح ويسلم اه  
ثم اخبره اى ثم باخه افضل اه بين سنة الجهر ووقفوا واذ ايج  
الجهر ابداهم على سنة الجهر بعده لا يضطجع بينهما وانما يضطجع بعد  
ركعتي الجهر جوري وعند السجرات في سدين الليل الاخير  
ولا كونه في حاله يتغير عن المصالح لقاري ولا فرق في القاري بين ان  
ليكون كافرا ولو حيا معاندا الله مكلف بالفروع ولا يقتدر حرمة ذلك  
ان يقاسم او ملكا او حيا او قرا اى بين يديه من يفسرها له لا لقراءة  
جنب اى مسلم باع وسكران وساه ونام وما علم من الطيور ولا لقراءة  
في حجارة او غير العربية ولا في حور كوع لعدم شروعات الرمي  
وسامع والاوج في القاري والسامع والسمع لما قبل صلاته  
الحجة انه يسجد ثم يعللها لانه جلوس في غير ركعة فان اراد الاقتدار  
على احدهما فالسجود افضل للاختلاف في وجوبه في الرمي فقد سماه  
وقال له سمع قراءة تنازع قاري وسامع بحج اية السجدة اى من  
قاري واحد مشروعة اى ولو من صبي غير قاري يظهر وان كان حيا  
او امرأة ولو حفرة احببى لانه قراها مشروعة في الجملة او كان خطيبا  
امسكته على سبيله من غير كلفه او اسقط ولم يطل الفصل ولا يجوز سجود

سابعه ثمانية من العراض عن الخطبة اى ثمانية ذلك ولا يرد ان يقال ما مانع  
من اتم سجود مع سجوده او كان مصليا بان قرا في قيام ويسجد للقراءة  
في السجود والقيام والحلا وان كانت مكروهة لانها خارج كقائه انما لم  
ولا بد قراءه الركوع ونحوه حيث لا يطلب لها سجود لانها مكروهة  
لان نحو الركوع لا يطلب فيه ذكر مخصوص صراحة القراءة بهذا الاعتبار  
غير مشروعة والحاصل انه يحج بقوله مشروعة القراءة المحرمة والمكروهة  
لانها وثبتت اذ لا يكون بدلا عن الفاعلة كما في الرمي والخص من  
كلامه ان جملة الترويض ان تكون القراءة مشروعة مقصوده من  
الخص واحد في غير صلاة الجاهزة لجمع الالية وان لا يكون بدلا عن الفاعلة  
فقد هذه عامة فان كان مصليا زيدا لا يقصد لقراءة السجود في غير  
صباح الجمعة بالتمثيل فان كان ما هو مشروطا لا يسجد الا لسجود امامه  
بسجود القاري اى غير الجاهل كما في الالهيان وتبني تحريم قراءته  
المنوخ على ان النسخ تبدل ذات او صفة وانظر لوقد الميت هل هو  
كقراءة النائم لا يسجد لها ولا في الجراح وهي اربع عشر نظما

يقوم بقوله

قائده في صور السجود نظمها كالدرج المقود  
في الانشاق سجده ولا وسورة التزلزل في اقدار  
والرعد ثم الخجل ومرم الوقا في الخجل  
في الخجل في الاعراف وسجدة في فصلت في

سجدة في الحج الاول عند قوله ان الله يفعل ما يريد والقائمه  
عند قوله واقطعوا الخيل لكم تفعلون وفي الاعراف اخرها والردع  
بعد قوله بالقدر والاصار والخجل عند قوله ويظلمون ما يرمون  
وهو المقدم وقيل يستكبرون والاسراع عند قوله ويريدون خسوعا  
ومرم عند قوله خروا سجدا وكبا والوقا عند قوله ويريدون قفورا  
والخجل عند قوله رب العرش العظيم وقيل يلون والم تزلزل وسجود



يجد بهم ولم لا يتكبرون وفصلت عند قولكم ايادى تفيدون والحمد  
لحمها والاشفاق لا يجردون وقيل اخوها وقيل واناب وقيل ما نعتا على  
الخير وانما نص على سجدتي الخ خلافا في حقيقته في الثانية سن في غير  
الصلاة دخل في الدنيا لطواف وهو متجه والحاقة بالصلاة انما هو في بعض  
احكامها اما الصلاة فتبطل ما من العائد العالم ولو خلفا امام حتى يسجد  
وحم في نظره او يغيره والنتظاره افضل ولا يجوز له متابعتها واذا سلم امامه  
يسجد هو للسجود وسلم للخلل الذي تطلق للصلاة في اعتقاده من الامام  
ولا ينفذ تعيين المفارقة بفعل الامام مطلقا في اعتقاد المأموم ثم حواه  
من ان فعل الامام عن اعتقاده يترك منزلة السجود كما بطلت صلواته  
بحركته او هوية ان قصد المخالفة والافعال السجود في برفق باسمه  
من سجدة التلاوة فيكون المخالفة اهله فان لم يعلم المأموم بسجود  
الامام حتى يرفع يده من السجود انظره او قبل هوية فان ارفع باسمه  
قبل سجوده رفع يده ولا يسجد الا ان يولي مفارقة وهي مفارقة يهدر  
تلاوة الفصل وللمرء المصلح الخاي ويؤتي سجود التلاوة حتما  
من غير لفظ ولا تكبر لان نية الصلاة لم تشملها وفرض السجدة اذا قل  
لا يقصد السجود اما لو قرأ في الصلاة اليه سجدة او سورتها يقصد  
السجود في غير المتركب في جميع الجملة بطلت صلواته على الممتد ان كان  
عائنا بالتحريم اما في جملة فلا يقصد السجود وان كان  
السجدة لغير مصلح حرم اي تكبيرة التحريم مع الالية فالاركان اربعة  
نية وتكبيرة تحريم وسجود مطمينا وسلام فان عدت الطمينة ركنا  
فحتمه وان عد الفتور الاضطرار كما في ان الرمي للسلام ركنا في  
سنة وان لا يطول لفعل عرفا بينهما وبين قراءة الآية فان طال له  
يسجد وان كان معذورا بالتأخير لانهما من توابع القراءة ولا يدخل  
للفضايل في نيتها بسبب عارضه كالسجود فان لم يطل الى بها وان  
كان محدثا وتظهر عن قرب في الرمي ومحل عدم دخول المقامات له

ليكن

ليكن السجود واجبا بانذاره فقد قال ابن قاسم يذرع سجود التلاوة  
وطاذا انفصل بين القراءة والسجود هل يقوته ويأثم او يجب قضاؤه على  
المؤدرو وافق الرماة عليه انه يجب ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف  
هل يجب قضاؤها اهاج الهجوم فمعه ظاهرة من حيث لا تحسب  
فخرج بالهجوم استمرنا لما فيه وبالنظاهرة ما لا وقع له كد بهم وبما يندو  
ما لو نسي فيها كرخ بعد النجاة انه وحذف المهور يوذ بالعموم  
فالمراد بهجوم النية له او لغيره ولده او لعموم المسلمين كما عطف العطف  
جلاى ما اذا كانت خاصة بمسلم اجنب عنه او اندفاع نعمة كعطف  
على نعمة فيغير فيها الهجوم وفيها مثل ما مر في هذا ليس بظاهر بل  
الظاهر عطفه على الهجوم فليكن امل او روي اي علم مساي في  
كوعقله او بدنه او قاسق ومنه الكافر ولا شرط في المنقصة  
ان يكونا كبيرة وما وقعها اي السجدين ما نيا او راكبا في  
من غير سبب اي من الاسباب المذكورة وغيرها وهي سجدة  
الصلاة والشكر والتلاوة والسجود مثل السجدة ركوع منفرد فيجوز  
المركبة ما يتقضى الكبر وهو اذا فقد تنظيمه كتنظيم الله تعالى

### فصل في شروط الصلاة

اي شروط اداها لان الشروط على قسمين الاول شرط وجوب وهي  
الاربعة السابقة في قوله وسرابط وجوب الصلاة الاسلام والمبلوغ  
والعقل والخلو من الحيض والنفس والثاني شروط ادا وهي شروط  
صحة الباشرة وان كانا وسنها اعرف بان المصير يترجم كل منهما  
بفصل مستقل فهذا الفصل خاص بالشروط بان الشرط اذا وثق  
الشرط كل ما قارب كل معتبر سواء التروك لانهما من قبيل التواتر  
بل مطابقة للصلاة فلو ابدل متعلقا بما يبطله فان ترك الكلام  
وكونه ليس يبطل بل يبطل الكلام وكونه قاطعا وقيل انما شرط  
اي يجوز ان ياد بالشروط ما يوقف الشيء عليه وجود او عدمه ما يوقف



الصلاة على الشوط الخفي باعتبار انه يلزم من وجوده عدم كما قال  
 المنزلي وتبعه شيخ الاسلام اعتبارا بان العمود الكف عنه ويرد بما ذكره  
 الشارع بعد ولو كان تركه من الشروط لضره نظر فان الذي من  
 الشوط ترك الكلام البير عند الان المانع هو الكلام البير عند  
 والشوط كناية الحياة صفة يقي عن قامت به الادراك ان  
 يصف بالادراك هو غير الحيوانية فصح تشبيه الشوط به لان كلا  
 خارج عن الماهية كونه اي الذي يترتب به جمع شرط لا يخفى  
 ان هذا مفرد واما سرائط الذي عبر به المصنف فمفردة سريطة بمعنى حفلة  
 شروطة قد يكون الزا وكذا البصير ما قال لغة العلامة  
 ويطبق لغة البصير على تعلق امر بامر كل منهما في المستقبل كقولنا اذا  
 وجدت الشروط صح الصلاة واذا دخلت الدار قلت طائف اهاج  
 لذاته عايد للتقنين يعني ان قوله لذاته يرجع لقوله ما يلزم  
 من عدمه لعدم اي لذاته فلا يرد فاقد الطهورين فالطهارة تميز  
 من عدمها فيه لعدم بل يلزم صلاة الغرض من حرمة الوقت لاذ ذلك  
 ليس لذاته فلا يرد ما اذا صاف الوقت فيلزم وجود الصلاة لاذ ان  
 الشوط بل لصيق الوقت وقوله ولعدم اي لا يلزم من وجوده عدم  
 لذاته فلا يرد حصول الحجاسة فلا يرد على الاول فاقد الطهورين ولا على  
 الثاني صيف الوقت وحصول الحجاسة وكذا الثاني على ذاته في المانع وسببه  
 عن السبب وهو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لذاته  
 لعدم الاحتياج اليه هنا قد كالكلام بهما اي الصلاة عند اقل يلزم من  
 عدمه وجود الصلاة ولا عدم وجودها فقد يعدم الكلام لعدم ولا  
 توجد الصلاة لفقد شرط او ركن وقد يعدم ويوجد اذا الوقت  
 شروطها وان كانها والمعبر من الشروط فيما مل ما فيه فانه  
 يقتضي ان غير الخمس من الشروط لا يعتبر للصحة والجواب ان من يمانية  
 وقوله لصحة الصلاة متعلقة باعتبار ان المعبر بصحة الصلاة الذي  
 هو الشوط

هو الشوط حسن اذ والخصر اضاف او العدد ولا يسمون له فلا ينافي ان هنا  
 كغير الخمس قبل الدخول فيها اي مع استمرارها فيها كما هو اعتبار  
 القبيلة لخصف المقارنة فلو امكن المقارنة لكانت كثرة الفتن عليه  
 مقارنته لا ولد التكبيرة لانه يبين تمام ما دخله في الصلاة من اولها ولو  
 قارنته بالحجاسة وازلت قبل تمامها لم يقع خلافا لما ذكره بعض السوطين  
 الى العلم قد سطره ليس بقيد بل مثله فاقد الطهورين فان  
 سطره الحد التقيد بالسبق للرد على القدم القابل بالان لا يتصل ملا  
 نه بل سطره عن قرب ويبني على صلواته لعدده وان كان حدثه اهرقوا  
 بعد الحدث بطلت قطعا الثيب اذ وهل يجب العضا فورا  
 او على الارض في قياس من دام قبل الوقت واستغرق ثوبه الوقت عدم  
 وجود المورية وقد يفرق بينهما مما لا يتوقف على الوضوء  
 لوقال على طهر كان اعم والظاهر عدم الاتية اي من حيث القرآن  
 كما يشعر به اول العبارة فلا ينافي انه يشاهد من حيث كونه ذكر او انا  
 بالحق فاما بعد فصار محل محل القراءة من اجنب على الذكر اذا علم  
 كجانبه وقرض المسئلة هنا في الناحية هو قاصد القرآن وقد يقال  
 قصده القرآن مع اجابة لا عدم مناسبة فيجاب على الذكر وهو  
 الذي اخط عليه المصنف الرمي منزلة المحوسن بل هو محسوس  
 لاهل الجبابر حتى داخل الفة بالجر عطف على بدنه على ان حتى  
 عاطفة او مجرور بها على انها حرف جر او مكانة اذ سياتي في كلام  
 المحس وثباتك فطهر اي على المود بان معناه الطهارة عند الخمس  
 وانما الاستدلال به للطهارة في البدن بدليل بطريق القياس  
 بدليل اذ لا يخفى ان هذا الدليل هو صورة السبل فامل قل ولو قال  
 بدليل انها تزل هذا الشهيد اذا كانت من غير دم الشهادة كما قد مر  
 في فروع الوضوء ان كان اولى وقد يجاب عن التمسك بالاسد لا على  
 وجود غسل داخل الغم والاعف بوجوب غسل داخل الغم فلا ينافي



فما لم يرد عليه ويصح ان يحل ذلك حيث كان في موضع الصلاة  
عنده وعلمنا بذلك والافلا جواز كونه صلى مع هلمه بذلك لعدم اعتقاده  
البطلان منه ثم عر علم ر صيا ومثله مجوز بالاولى وكنت  
من المكان مثل المكان الغرض فيمنع عنه بالشرط المقبره في المكان شرح  
الرملي للثقة اي وان لم يكن سجدا ثم ر في الاحترار عنه  
اشاره الى ان ذلك هو المراد وهو المراد بالعموم في قوله بعضهم  
شرط العموم البلوي به فقد قال الرمي في كتابه المراد بالعموم  
البلوي كثرته في ذلك المحل المقصود عادة حيث لو كلفناه العدو  
عنه الى غيره لادى الى الجرح او الجور بما اذا لم يتقدم صورته  
بعض شاخا بان يصلي من غير شعور به ثم يراه في بعض الصلاة  
فليأمل وقد يقال لا حاجة لقرره بذلك بل المدار على ان لا يقصد مكانه  
مع امكان التحرر عنه حتى لو صلى على ما به ولم يعد اليه عن غيره لم يغير  
فما مل وعبرة الاجور في قوله وهو قيد متفق من ر في الرمي اء فلو  
تقدم الشيء عليه ضرر فان قيل متى دخل المحل فهو متقدم الشيء قلست  
المقصود بالاداء الصلاة في ذلك وان لم يرم معه الشيء كذا اصول المسئلة  
شخا وقال بعضهم بقول المسئلة بما اذا صلى في طائفة او ليل اء على ان  
الشيء الرمي في الفتاوى صور عدم الشيء عليها بالشيء كيف انفق  
اها فاذ قلست ان اراد الشيء خارج الصلاة فهو خارج الجناح من الجنا  
بين لا يخرج وليس الكلام فيه وان اراد الشيء في الصلاة فالصلاة  
ليس فيها شيء قلست المراد بالشيء وضع الرجل فامل وحاصل  
الشروط للمعونة ثلاثة ان لا يتعد ما ستر وان لا تكون رطوبة من  
احد الجانبين وان ثبت الاحتراز منه وان لا يعم المحل وزاد غيره  
اي وزاد اي بعضهم ان يعم جميع المحل وفيه نظر يعلم من القيد الاول ان  
قطع موضعها اي الجانبة هذا ما قاله الشياخان بسفا  
لشويي عمدا والعمد انه لا يقيد من الما من ذلك ومن اي من اجرة  
توب

توب يصلي فيه لو اكراهه وتم ما شربه اي  
وقد استجابنا ايضاً الى صيف  
ولوا شربنا ذكرنا ان راج من هنا الى الشرط الثاني في فروع الاول  
مسئلة الاستبراء الثاني في كيفية طهر ما يجب الثالث في منع صلاة  
قايض على غسل بعد الرابع في قبيل الوصل الخامس في المنوع عن  
محل الاسحار وما عدا الاحتراز عنه او يبين اي مستقر  
عرفنا كما سيد كرهه والافله الصلاة في الواسع منها من غير اجتهاد الا  
ان يبي قد راجح قد ر وقد تقارم اد الثاني ان يستأطرها وبيتا  
متجك كاهو طاهر كلامه فلا فرق بين الواسع والضيق  
فانه يجهد فيها اي المياه لكاف من حيث الشفق طهره الذي فعله بالاداء  
بالاجتهاد اما اذا لم يفرطه ولو شربوا فلا اجتهاد كما علم من الجواب  
كعبا الطهارة اي فيستغني بذلك عن تجديد الاجتهاد اذ لا يلزم  
اكد له لقوله عمل بالاجتهاد الثاني فلو اجهد اكد على قوله  
لم يجب تجديد الاجتهاد بخلاف المياه اي فانه فيها لا يعمل بالثاني بل يتيمم  
بدل كف كما وقول القليوبي اذ لم يغسل اكد اي بما مستغن الطهارة  
والاعمل بالثاني اها اي اذ لم يغسل ما اعلم من الاول والافكاهنا  
فما على حد سواء فامل قد ولو غسل احد التوبين بالاجتهاد  
فخرج ما لوهم وعمل احدهما فليس له الجمع بينهما لان الواجب عليه  
الاجتهاد ولم يفعل شي على الرمي ولو جمع ما هذه فانه  
بدنان اي يجب احد بدنين من شخصين اجهد فيهما  
فيه نظر في المراج وغيره انه لا يتوقف اقتداؤه بالثاني لنفسه للجاسة  
اها كذا الماس ولما افق على هذه المسئلة التي ذكرتها في المنهج  
ولا يبعد الاول ولا الثانية ولو نجس هو يفتح الجيم  
وكسرها وجب غسل كاهي وان شق التوب بضمين ولا  
يجوز له الاجتهاد بعد شقه لانه ربما لا يكون الشق في محل الجانبة



فكونا نجسين وان الاصل لنا النجاسة ما بقي منه جزء من غير غسل ومحل  
وجوب غسل كل اذا لم يعلم اخصارها في واحد من مخرجين كاحد  
كفيه او موضع من مقدم الثوب او موخره فادخل ذلك لم يجز غسل  
سواها اشكل اهاج نعم اذا تفت الثوب بفضلين ولم يكتمل كون  
الثوب في المحل المتنجس جاز الاحتياط لستدائسه كما في ثيابنا قاسم  
وغیره بفتح الصلاة فيله او بعد لتكمل البدن فقامل  
واسما لم يجز عليه الاحتياط ولكنه بين كما في ثياب الرماي فله ان  
يصل فيه الى ان يبقى قدر النجاسة كما في المجموع عن التولي واقره في ث  
الروض والاحسن في ضبط ذلك اي المذكور في الواسع والضيقة  
فاندفع بذلك قول من قال ان المصواب ان يعود في ضبط ما وكوه اهور  
بالعرف المراد بالعرف عرف جملة الشريعة مجاوره وهو  
جزء ما غسل اول طهر كل اي حتى غسل بالماء في غير انما اغسل  
بالماء في الانا فلا يظهر الا بغسله دفعة واحدة لانه اذا وضع بعضه  
ومب عليه الماصار ما فوق الماء اورد اعلى ما قيل فيجب اهو  
فغير المجاور يظهر والحج او رخص وهو اجر الاخر مما قبله ولا  
وان لم يتحرك بركعة كطرف ذيله او كاه او عمامة الطويل وكذا الو  
فان ثوبه لم يزل السج على النجس وما سد من الفرج ومن  
ثم لو فرشه على راحته التحريم وفارق صحة سجوده على ما لم  
يتحرك بركعة بان اجتناب النجاسة تنزع للتغطية وهذا ايضا فيه  
والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره وهو حاصل بذلك انتهى  
اجموري ولا يفرج على طرفه على رجليه وان تحرك بركعة لعدم  
كونه لابس او حائله فانه من صل على نحو سباط طرفه نجس  
او مزنون على النجس او على سرير تحت قوائمه او بها نجس اجموري  
ولا نجس بجاذبه اي ولا يفرج نجس كاد يثابته او  
ملبوس من غير من قال ولو وصل الى المكلف حاجة  
لكن

من عظمه ولو من لفظا ففتح صلاة مع اي واذا يستر باللمح ولا  
نجس ما طهرته وكوهها اذا امر عليه قبل استنائه ان قاسم على الرماي  
سبل قاله سبل الرماي هل يجوز قتل الفيران والكلاب باسم  
فاجاب يجوز قتل الفيران باسم ان تفتن طريقا لقتلها لا المكلف غير  
المفتوراج فان لم يحج بوضوءه حتى ترزق له حاجة وقوله  
او وجد صاحب غيره حتى ترزق له لا يصلح للموصلي غيره والحاصل انه  
يقدم الطاهر من نحو مدني كعظم سمك ثم ان فقدته باذنه بعد ر  
عليه املا او قد ر عليه بشقة انتقل الوعظ من غير المذكور ثم المفضل  
فان لم يصلح الا عظم الاذي قدم عظمه نحو اخري كالرند ثم الذي  
ثم السلم فلعن من ذلك ان من وجد عظمه نجسا يصلح وعظمه اذي  
وجب تقدم الاول فعليه التفصيل المذكور وهو انه اذا فعله  
مكلف مختار عالما بالتحريم بلا حاجة وقد رعا ان الله لم يسه واللا  
فلا فاذ فعله لم يضره او فعله مكرها او جاهلا بالتحريم او حاجة  
او خاف من ازالته محذور نهي فلا تتركه ازالته اها في الصلاة  
اي لا في نجس ما ونجس ثوب لا قاه مع رطوبة ونحو ذلك قال  
في حقه متعلق بغيره فلو حمل سبجرا في صلاة نطقت الا فلا  
حاجة الى حملها في النجس نجس يقينا اي وليست عين النجاسة  
مفردة وما ان اخرج من طهره وضابط الغفوان لا ينسب الا سقطه  
او كونه او قلة كحفظ قال بحلها وهو ما قبله بسلامة السيد  
قد وعزرون ذباب وكذا ابوله ومنقط اي بقيقة  
له رخاياه او تغير لونه والافطاه هو حاصل على الدماء يقع عن  
قليلها ولو من اجبي غير كوكب وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله  
او كجاءه فمعي ح عن قليله ما سقط رمل ثم قال ومحل الغسل  
عند الغسل اذا كان بفعله اي لو عرف كعبه الدماء ما لو فعله عشا كان بطن  
نفسه بدم اجبي عشا لم يفتن من شيء منه والحق بذلك ما لو حلف



رأسه فخرج الدم حال حلقه واضطرب بل التواء أي فلا يقع على شيء منه  
وما وقع في كلامه أي من الصفوة عن ما الحلق فزاده ما واد الذي يطاير  
على يده أو توبه الذي به كودم البراعيث وجبت الاعادة أي  
أن تذكر في وقتها أو قبله أو ما لو تذكر بعد خروج الوقت فالعصا  
لازم لها خلاف ما حمل حدوثه بعد هاتين خلاف صلاة أهل  
حدوث الجن بعد هاتين فلا يلزمه أعادهما إذا الأصل في كل حادث  
تقديره باقرب زمن والأصل عدم وجوده قبل ذلك بل تن أعادهما  
كما في المخرج من العورة عن القيون من السجود وملك  
وأفاد أن التوب يقع من روية الجن والملك في فرع لو طال ذكره  
أو لبست سلعاً أملاً في العورة أو طال شعر العانة وجاء الر  
كبتين وجب سراً خارج عن حد الركبتين أي قاسم ولو كان خالياً  
في ظلمة عباءة غيره ولو خالياً أو في ظلمة أهله أو في موضع عظمي  
على نصلي أو قاذباً في لباس المراد به الخوف الأول إطلاق اسم الحار  
على الخروج الثاني إطلاق اسم المحل على الحار لوجود الاتصال الذي  
بين الحار والمحل وهذا لأن أخذ الزينة وهي عرض محال فإيد محله  
وهو التوب مجازاً رمي لاد تعرضاً أي لا كراهة اليه ولا شرط  
حصول الحاجة وليس من العرض حاجة إجماع لأن السفيه أن يكون تائباً  
شتم على الرمي والعبارة عطف خاص على خاص أي أن يسي  
منه فأن قيل ما فائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يحب  
عذبه شيء أحب بأذن الله تعالى يري عبده المستر متادباً دون  
غيره أو شتم الشارح على المنهاج وفي شتم الرمي أنه حديث ولقطة الله  
أحق أن يسي منه ولا يجب ستر عورته أي السواك  
للمذكر وما بين السرة والركبة للمرأة حرة أو أمه وقوله عن نفسه  
أي في غير الصلاة أما فيها فواجب فلوري عورة نفسه فلا يكره  
تطلب كما في فتاوى المم الرتبة فلي هذا الكون المطحراً ما وافق

به الوالد رحمه الله تعالى في الرمي بل يكره نظره اليها من غير حاجة  
ولو للرجل والمراد أنه ينظر اليها من نحو طوقه مثلاً والمورة سا  
بين السرة والركبة هذا من لفظ الحديث لأنه المقصود من الدليل فلو  
لم يكن من الحديث لما ثبت الحكم ويدل ذلك الحديث الذي في شتم الرمي  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرة وركبته انتهى  
وأما أصل أن للرجل ثلاث عورات أحدها السواك أن فقط وذلك  
في الخلوة ويجوز كتمانها لادى عرض ولا يرد عليه فليهم وجوب  
الستر في غير الصلاة بأن الله يري المستر متادباً وغيره كالأدب  
لأن محل انتباهه لو ترك الأدب عند أيها الفرق وتأيها ما بين  
سرة وركبته وذلك في الصلاة وعند الرجال ومحارمة من النساء  
وتأنيها جميع بدنه وذلك بالنسبة للنساء الأجانب وللزوجة  
أحدها ما بين سرة وركبته وذلك في الخلوة وعند النساء مطلقاً  
والرجال المحارم وتأنيها ما عدا الوجه والكفين وذلك في الصلاة  
وتأنيها ما عدا ما يبدو وهذا أهمه وذلك عند النساء الكافرات  
ووجهه أحكاماً حكاه ما رآه للكافرة واعتقر منها ما يبدو وعند أهمه  
لا حياجهما لكشف ذلك فالباب ورابعهما جميع البدن وذلك بالنسبة  
للرجال الأجانب وللرفقة ثلاث عورات أحدها ما بين السرة  
والركبة في الصلاة والخلوة وعند المحارم والنساء وتأنيها جميع  
بدنها بالنسبة للرجال الأجانب وتأنيها ما عدا ما يبدو وعند أهمه  
بالنسبة للنساء الكافرات والخنثى كالأنيهاه فلي من العور  
على الأصح لكن يجب ستر بغيرها من باب ما يتم الواجب إلا به فهو  
واجب موضع الذي يقطع أي موضع أجز الذي يقطع أحدا  
ركبته في يديه هو محال للادى موصلاً بوزن  
مسحداً غير لوجه دخل في الغريظان القدمين فيجب سترهما  
ولو بالأرض حال القيام وفقاً لأحاجة اليه قال أي لأنه الرقيق



لا يختلف حاله بالذكورة والانوثة اه لم يصح صلاته وعليه يجب  
 القضاء وان كان ذلك حال الصلاة ولا ذال اصل شغل ذمته  
 بها فلا يبرر الا بغير رماي بين العبارتين هما ان اضطر الخائف  
 اخرج ما بين سرته وركبته لم يصح صلاته ومقابلها ان  
 اضطر الخائف اخرج ما بين سرته وركبته صح صلاته فيحمل الاول  
 على ما اذا كان الاقتصار في الابتداء والثانية على ما اذا كان في الانتهاء  
 نظرا ما قالوه في الجملة ان خالف الرماي فعاد بالمطلات  
 هنا مطلقا وقرئ بين الجملة وما هنا بالذاتك هنا راجع لذات  
 المصلح وهو السروا سيالي في الجملة تلك في شرط لغزله ويفتقر  
 فيه ما لا يفتر في الذاتي اه واعتمد على ذلك متاخا المتأخر  
 ومع ادراكك لوفاء البشارة اي لم يندل المبرعادة كما في نظايره  
 كذا الفعل بالدرين عن فتاوى التاه في عام ر لا حجه اي  
 لا يضر وان حكي جمها كسروا ر صيف اي او تديا بوسطه لكنه  
 مكره لعدم الذكر وخلاف الاول اه اجزوري كما صا واي وا  
 وامكنه ان يركع ويسجد في الماء والافان لم يفت عليه الصلاة في الماء  
 والركوع والسجود خارجا لزم ذلك والاخير بين الصلاة عاريا  
 وبين فعل ما شق عليه قائل فلور ليت اي كانت بحيث تزي  
 وان لم يزد بفعل اه اج من طوق قبضه او كد وعبارة الاجزوري  
 قال استخاضا من طوق القبض الكد فيح لانه من الاعلى وله ستر  
 بعد ما بيده اي عورته من غير البصرة او منها بلا من ناقض ش  
 الرماي بل عليه اذا كان في سائر عورته حرق ولم يجد ما يبيده غير  
 يده كما هو في ابن حجر ع ش على الرماي وبراى السجود على ممتد  
 الرماي قدم اي الشخص ذكر كان او انثى غيره لانه  
 متوجه للقبلة وقصة هذا القليل اختصاص ذلك بالصلاة  
 ويسمى اذ يلج ستر العورة مطلقا فقد علوا لعله اخري

وهي

الباركة به كما يدفده التقاض الى بانه كفو وضاد فان اكمل الناس  
 في المحبة والايان الا بيا خصوصا حبب الله مع الذالكاف في حرم  
 الله اه زيا دي فله نصف الحق قال انقلبوا اعتد استخاضا لفضل  
 عشرين ركعة من ففوق د على عشرة من قيام قال يعظم ولم يظهر كيف  
 بعد التفضيل اذ لم يكن اتحاد الصلاة في سائر وجوه الكراه  
 وقد يقال فهو الكلام في اتحادها من كل وجه سواء القيام والقعود فلا  
 اشكال في ان يفسر لواحاج في العرض الى القعود لقراءة  
 الفاتحة لعدم حفظه لها وهي مكتوبة خلف ظهره في جداره او لها  
 معا ككتوبة خلفه في الارض فقل ما يمكن قرايتها فيه ثم عاد الى الفئلة  
 اه وراعه شيخ الزيا دي وهو خلاف ما في الرماي حيث قال  
 والعمد لفضل العشرين في ايامها اي في العشرين من ففوق  
 لانها استغنى في قار ومودة المسئلة ما اذا استوى الزمان الخ واذا  
 نوي الغل في حال قيامه فله ان يكبر فلا حرام قبل التقاض وتنفذ  
 به صلاته وله ان يحرم به ولو في حال اضطرر اعد ثم يقوم ويصلي  
 قائما او سجد فقبضه الا حرم العذرة وحف غير النبي صلى الله عليه  
 وسلم اما هو في خصايمه ان تطوعه قاعد مع قدرته كطوعه  
 قائما اه عند القدرة اي و غير الا بيا اما الا بيا فلا  
 ينقص اجرة بالمعقود او الاصطلاح عن القيام كما في تكبيرة  
 الاحرام وهي من خصايم هذه الامة واما الامم السابقة فكانوا  
 لا خلون في الصلاة بالسبح والمهلل ع ش بعد الانصاف  
 لوقال الحال الانصاف كان اولي قدر القادر عليها اي على العزيمة  
 ولقد تم لفظ الجلالة على الكبر فلو قدم لفظ الكبريان قال الكبر  
 الله او قال الكبر الله لم يمتد بلفظ الكبر والاكبر مطلقا فان الى به بعد  
 الجلالة اهد به ان يقيد بالجلالة الابتداء فان قلت ما الفرق بين  
 بين وبين ما ياتي من انه يكون في السلام في الفصل مع الكراهة





قلت هو انه يسمى سلا ما جلاذ الكبر الله والا كبر الله فانه لا يسمى تكبرا  
قال الدافعي وقد يمنع هذا الوقت انه ووق ابن حجر في الالهياب بلحاظ  
انه على السلام ليس بليس بخلافه على التكبير فانه لا يكون نصا  
في اعماد وهو دلالة على القدم والعظم لانه اذا تقدم لعظم الكبر فلا  
سابع من جملته على الالبية في الجسم وكونه من صفات الخواص في واحد  
وعدم مدحه هذه الجلالة اي وكبرها ساقطها اذا وصلها بما قبلها  
كحواما او ما موما الله والكبر في ذلك خلاف الاول كما في ترمذي  
وهو مما اكبر بان يزيد الغايين الباء والراء لانه يصير مع كبر  
بالفتح وهو طبله وجر واحد ولو زاد في الدعي الالف التي بين اللام  
والها الى حد لا يراه احد من المراء وهو عالم بالحد فيما يظهر من كايان  
وعدم تشديد هاء اي الباء بخلاف الدافعي لانه لا يصير تشديدها  
وعدم زيادته واولا كنه اذ وطاهرا اطلاقهم اذ اجاهل اذ الى  
بالواو بين الكلمتين لا يضر وان لم يكن معدودا بخلاف العالم بذلك  
اه عدم واو قبل الجلالة وتوقف بينه وبين والسلام عليكم  
بانه تقدمه كما انه تؤذن بسلامة صاحبها وتعطف على ذلك السلام  
المؤمن بسلامة غيره من المؤمنين بخلاف التكبير فانه لم يتقدم  
ما يعطف عليه وعدم وقته طويلا بان زادت على سكونه التقى  
والع كذا في العباد وقال القليوبي ويظهر ضبطها بالزيادة على ما في  
اللفظ بما لا يضر سنها ودخول وقت الغرض كان يبغي اسقاطه  
لان شرط الصلاة دخول وقتها ولا يختص بالتكبير عند الكبيرة  
الامام اي من جميعها فلو قاربه في جزمها لم يصح القدوة ولا تشكك  
صلاة قال الا في صورتين فيجوز تقدم كرم الاموم على الامام كما في  
احرم منور او ادخل نفسه ولو بعد ركعة الثانية لو احرم الامام  
واحد الموم طهنت تارك في نية هو اهاد التكبيره بحيث يسمع  
بقه اه ميداني هذه خمسة عشر شرطاً في ما لو ابداه هذه

الكبر

الكبر بالواو وما لو ابداه الكاف ههزة فلا يصح من العالم في الاول  
ولامن العالم العائد القادر في الثانية وسياق اشتراط افتراءها  
بالنية ويقيم الى ذلك ايضاً ان لا يزيد في المدعي الالف التي بين اللام  
والها الى حد لا يراه احد من المراء وهو عالم بالحد فيما يظهر من كايان  
في الارشاد غاية ما نقل عنهم سبع الفان الله قلت يتا في قوله  
ابن حجر قوله الشرفا في ست الفان قد استأجرنا قل وهو  
مشترط خصوصاً فيما يتعلق بالرفع والفتحية اها هو يري ويخرج اليه  
من الشروط عدم الصافي وعدم وصل هذه الكبر بما قبلها لانها  
ههزة قطع وتزيد الشروط على خمسة عشر كما علم عرف كما  
راي يقول ايها العموي لان الاقوال لا تسمى اي لا تضر فلا تزد  
كالله اكبر لا بخلاف الاول وكذا المصنف اخرج بالنصف غيرها  
كالصغير والمد كحو الله يا اكبر والله يا رحمن اكبر والتا فانه يصدر  
اذا لم يطل بها الفصل بان لم يزد على ثلاث كلمات فيستفد  
الثلاث كلمات فاقطع فان طال الفصل بان زادت على ثلاث كلمات  
كالله لا اله الا هو اكبر فانه يصح خلا فالشيخ الاسلام فلا يفتد  
الطلان بما قاله الشارح وساد لا لعظم التكبير اذ هذه  
سنة كبيرة الاحرام العولية وسأني بستها المعطية المذكورة  
بقوله وسين رفع يديه اي ليلا يزداد اليه اي يقرب في  
مده بخلاف تكبير الانتقال لا يسرع به ليلا يحلوا امام الانتقال  
عند التكبير اذ يذهب بطول الى كمال الركن الذي يليه وان جسر  
اذا لا يقصد الاعلام فقط ولا مطلقا بل يقصد الذل ووجهه او  
مع الاعلام حسب الحاجة حركته اذ لم يحج ذلك لا  
يطلب وخرج منها بالاشناع اي وخرج عليه ذلك اذ كان  
في فريضة اذ قطع الغرض حرام فان كان في فاقلة واستدام الصلاة  
مع الخروج بالاشناع حرم اليه لمطايه عبادة فاسدة والا فلا لكن



يكونه قد رد ذلك ستخا وهو وجبه ما حوذا من القواعد اجماع ثم نوافقنا  
 صلاة بطلان صلاة لانه لا يترط في الاركان عدم المصارف وقصده الا  
 فتاح بالتاليه يضمن انظار الاول وقصار ذلك صار قاعد الدخول  
 بها لضعفها عن كمال امين الدخول والخروج معا فيخرج بالاستفاح  
 لذلك ويدخل بالاول وتار لان قصد الدخول بالتاليه متلاصدا قد  
 في غير صلاة فانقصدت وهكذا اوافقا حاليا في قوله السا  
 بق ناويان لكل منهما الافتتاح لان هذا فيما اذا نوى الافتتاح بينهما  
 وما سبق فيما اذا نوى الافتتاح بالكسرة او بالحامس لانه  
 لا تقف في صلاة بالترجمه قبل العلم الا اذا خرج مع العلم من  
 ميقضى ما فانه هذه الامكان فرع لو شك في انه احرم او لا فاف  
 حرم قبل ان ينوي الخروج من الصلاة لانه لا شك في هذه المسأله  
 انها تقع او لا فلا تتقدم مع تلك وهذا من المذوع القيسه  
 شرح الرملي باب في لغة ثنائيه او عبرانيه او عبرانيه او غيرها  
 في ان يبدلوا التكبير بلك الله قال في الروض وترجمه بالفارسيه  
 خد اي بذكرك ترتفع الباء الموحدة والراء وسكون الراء فاعطى  
 ثومها بمعنى الكبر فلا يكون خد اي بذكرك لتركة التفصيل كالله كبر وما  
 ذكرناه من القبط قلناه من كتاب لغة الله في الفارسيه فان  
 عجز عن الترجمة هل يجب ذكر بديها كالفراه او كغير الله بالتقلب  
 قال في قياس الفراه ان ياتي بذكر بديها ما اجماع ولو سجد في  
 اطاقه بان واحد المون المشره في الحج نعم استعربا بان حج وجوب  
 المني على القادر عليه وان طالع كمن لم يدر الحج فورا فراجعه وان  
 طالع فلو قصر في التلزم وجب القضاء لما قصر بالتعلم فيه دون  
 غيره فانصاق الوقت هو التلزم صلي واحاد مكان العلم من  
 الاسلام انظر اول الفقه البلوغ على المعتمد والاحد من نحوه  
 انظر احده او نحوه بمعرفة التكبير والقراءة وغيرهما من الآله

الواجب عليه تحريك لسانه وتثنيه ولها ان قد راعا في خلاف الخلق  
 وجب على السيد تعليم غلامه العربي لاجل التكبير وخوفا وتخليته ليكتب  
 احده تعلما فان لم يعلمه والكتبه عن يد ذلك اهـ منسوبة للكتاب  
 جمع عظم العظم والكف بان يقرنها هو من قول يقرن  
 كقتل يقرن وفيه لغة من باب يرباه مصباح ولها السوء  
 هو من كلام التارخ والعمد الاول بالنسبة لمن علمه وان كان  
 الثاني هو اللاتيف محاسن التريخ كما قال في شتم الاكتفاء بالمقارنة  
 العربية هو الاكتفاء بالمقارنة جزمها وقيل غير ذلك ذهب  
 الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود الشية قبل التكبير عمدة اهـ من حرمي  
 لكن بين اي السكجاء الشية في جمع صلاته وهذا صريح في انه  
 يطلب ان يمتد من ذكر الفعل الصلاة وفرضها وبمبنيها  
 في جمعها وهو بعيد جدا فراجع قال خلافا الوصوف فلا يطل  
 ما بقي منه بقطع الشية اي لله الخروج منه على الاصح لكن يحتاج لشيء تابعي  
 في قيامها اي الركعة ومنه القيام الثاني من ركعتي الكوفة في الرمي للصلاة  
 اي صحيحة لولم يوافقنا في الكتاب اذا البارز اليدة لما مر في خبر الرمي  
 صلاة وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت للصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر  
 منك من القراءة وان لم ييسر من ذلك الفاتحة فقط الى ان قال ثم افضل  
 ذلك في صلاة كل ركعة الركعة بسبوتها حقيقة كان وجدته راكعا  
 او كما كان راجعا عن السجود فلا يفتن فيها بجمع الله لا يستعمر  
 وجوبها عليه اي فقد وجبت ثم سقطت عليه بعمل الامام لها عند  
 شرط ان لا يكون الامام محدثا او ركعة رابعة عباد باربعة  
 ان كان صوابه ثلاثة لان الرابع يجب بنية الامام فيه قاي لان يطل القراءة  
 اما في علي فظهر صلاة نفسه اذا اتم الفاتحة قبل ان يقرأ امام الركعة  
 التي بعد ركعة ولو بعد ركعة من الركعة الثانية وقبل وصوله محل ركعة فيه  
 القراءة فاداجي على نظم صلاة نفسه وان سجدة فوجدته راكعا ركعة



بعد وسقط عنه الفاكهة او وجده لم يركع قداما مكن من قرأته وسقط  
 الباقي وان وجدته في اعتدال الثانية واقفة فيما هو عليه ثم ركع بعده  
 ومثله ما بعده واما اذا لم يركع الفاكهة الا بعد النصب امامه فانه لا يركع  
 على صلاة نفسه فلا يركع ولا يسجد والامام قائم بل ياتيه فيما هو عليه  
 ويأتي بعد سلامه بركعة فمعلم من هذا ان المفتخر ثلاثة اركان طويلة لا أربعة  
 او العذرة ان فيه تسامح كما اشار اليه المرحوم من ان  
 المواد يروا العذر لاني لم يما عليه ولعل المراد من العذرة والى بها  
 عليه فادرك الامام وهو يركع في العبارة حذف فمعلم والامام  
 يركع او معها وللركوع وح فمعلم على الامام ثم التسليم فلو خلف عن  
 ذلك وشرع في القراءة عامدا عما بالبحر لم يطل فمعلم قال الشافعي  
 عمرة ولا يتوقف البطلان على التسليم بركعتين فمعلم بل يبطل بالركعة  
 خلفها انظر اجماعه كما لو كان يطعم المرأة اي فاذا ادرك في الركعة بفارق  
 الاولى زما يسع الفاكهة وجب عليه اتمامها وان خلف عن الامام بثلاثة فان  
 اركان طويلة فسقط عنه فتحة الركعة الثانية اذا لم يركع العذرة او الامام  
 يركع ويصدق عليه قول الشافعي يسقط سقوط الفاكهة في كل موضع  
 حصل للامام ثم فيه عذر خلف بسببه اي فسقط ركعة فتحة الركعة الثانية  
 فابعد ها وليس في كلامه ما يقتضي سقوط فتحة الاولى اي فمعلم قد  
 لا يخفى ما في كلامه من الخلل اذا الركعة الذي يركع العذر فيها لم يسقط  
 فاكتمها فالمراد الركعة التي بعدها غير وادد وقوله بعده بالصواب  
 الا ان قوله بطعم القراءة بطعم الحركة بناء على ذلك وقد علمت انما ورد  
 عليه اوسى في الصلاة اي اوسى في قراءة الفاكهة فمعلم ان  
 الصلاة وقراءة الفاكهة على حد سواء كما ذكره الرمي في فضل الثانية  
 لا خلافا ما وقع له هناك بعض نسخ حيث قد وبيان للصلاة  
 لا لقراءة وقد علمت انما على حد سواء اي فاذا خلف عن الامام  
 بسبب البيان عن الثانية اعز له ثلاثة اركان طويلة فان ذكر قبل

الركوع

في الركعة الثانية  
 في الركعة الثالثة  
 في الركعة الرابعة  
 في الركعة الخامسة  
 في الركعة السادسة  
 في الركعة السابعة  
 في الركعة الثامنة  
 في الركعة التاسعة  
 في الركعة العاشرة  
 في الركعة الحادية عشرة  
 في الركعة الثانية عشرة  
 في الركعة الثالثة عشرة  
 في الركعة الرابعة عشرة  
 في الركعة الخامسة عشرة  
 في الركعة السادسة عشرة  
 في الركعة السابعة عشرة  
 في الركعة الثامنة عشرة  
 في الركعة التاسعة عشرة  
 في الركعة العشرون

الركوع في الرابع جري على صلاة نفسه فوجد الامام راكعا سقطت  
 عنه الفاكهة وتعارف قبل ذلك في التي بعد ها وهي ما لو شك بعد ركوع  
 امامه في الفاكهة فمعلم العليوي ذكرها بين السيل في غير مستقيم  
 كما علم غير مستقيم او امتنع من السجود في هذه من جهة العذر  
 المذكور قبلها مع عدم صحتها ايض كما علم قد روي قوله مع عدم  
 صحته لا نظرفان هذه السيل ذكرها في المنهج في باب الجمعة فاجد  
 به على ذلك الاسوي وسقط ايض فيما اذا اقتضى بالامام  
 راكع فمعلم ركعت وقام ربي اماما راكعا ففارق امامه واقف في سر  
 وهكذا الى اخر صلاته فان صلاته صحيحة على المعتمد ولا فرق بين ان  
 يكون ذلك من غير ان لا خلافا لابن قاسم بعد ركوع امامه وقبل  
 ركوعه هو اذا فرغ الحمد لله اي اردتم قولها اليه من كل  
 سورة فلا يجب الفارسي شي من المعلوم اذا لم يات بها او اقبل  
 السورة او طاف حيث كان الواقف يري انها من او اقبل السورة  
 لمخالفة شرط الواقف نصه على السورة مع اعتداده ان منها البجلة  
 واما من استوجر لقراءة سورة مثلا فلا يقرأ البجلة فلا يجب الا  
 القط اي فيتحقق من الاجرة بعد راحة مثل قراءة البجلة فاحفظ  
 هذا ما نحن حاشية الاج لصفحة اخا فراجعه ان تيسر انتم  
 البراه فلهذا اولها نعم ان فقد انما منها مع العلم بالاحرام  
 كما استظهره ابن قاسم على المتن وتذهب في اننا بما على المعتمد خلافا  
 لشارع وابن حجر في ذلك كله حكى ابن حبان في العمل كما مر قد  
 الى ان حاشية الاعتقاد وعبارته ثم المنهج ويكره في ثبوتها عملا  
 بالنظر والتم التكثير لا يكون بالنظر في هذا جواب احوط ان  
 معارفه بالنظر كما كان جواب المخالفين هذا جوابا وهذا جواب اخر  
 عن لزوم التكثير وقوله السابق ما ثبت قرانا حكى في الطن  
 سيلة لحي فمعلم العليوي في قوله والتم هو معناه فلهذا في نظر



وهي اية من اول الفاتحة قطعا هو متعده فان من قال انها ليست من القرآن  
وانما هي للمفضل بين السور اية او بين تمام الحزمة والشرع في اخرى لا يبرر  
انها من الفاتحة الا ان يقال مراده اتفاقا بينه الشافعية او يصلها  
بأخذ الله فادق النظر ما سمع هذه العبارة اذ لا يصح الاخذ بمقتضاها  
الا ان يقال انه ليرد دعوى الى حجة انها فاصلة هو يوجب التوقف  
اذا ما كان اية كاملة يذهب التوقف عليه لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يقف على راس الامم راية عن اجموع ذب وصلها بالحمد لله او من  
ايها جاز ان يكون المقيم اخي باخره يقر به ثم يفتح قوله ثمات  
الكلمة ويجب عليه استئناف القراءة ولا يبطل صلاته الا ان غير المعنى  
وكانت عادتها انما قد دوت ما لا يغير المعنى بل قد كان المعنى وما  
يصح كانه قد بدلتها بدلا واحدا والمذنب بانهم لم يروا الا في  
القادر بالانفاق في بطلت قراءة تلك الكلمة وكذا صلاته انما غير  
المعنى وعلم وقد كثر في اياك تفيد بل اذا عتقد معناه كونه اسم  
لصوت النسخ اه قد قد كان ناسيا او ساهيا يسجد لله وهو راى  
وقد علم انه لا بد من إعادة القراءة على الصواب فان ركعها من اهلنا  
قبل اعادة ما بطلت صلاته ولو شدد الخفيف اساء واجزاه  
يوجد منه اذا المعنى الذي لا يغير المعنى وليس فيه ابدال الحرف بأخر لا يبر  
كان قد انقضى بفتح الهمزة او كسر النون التام لم يقيد به في سطره  
اذ سمع بتأخيره اية بتأخير الاول وهذا ليس مراد بل المراد  
ان يقصد بالاول الاسياف او يقطع لا التكميل كما ياتي ولم يطل  
الفصل اية بين الايات برب والتكميل عليه وسأف ان تعد اية تأخير  
ايه وقصد التكميل او طال الفصل اية بين قراء الاول واردة  
التكميل بان تعد السكون كما ياتي انه سهو ولا يبرر وقوع طوله ان يجز  
قال قد واحاصر ان اذا نزع في النصف الاول لا يقصد  
التكميل واسم الى تمام الفاتحة اعلم به والا فلا وفيه قصور عما

لو تحلل سكون طويل بعد ركعتين او سيات ففقتية قوله واستمر في تمام الفاتحة  
انه لا يقيد به حد وليس كذلك وعبارة ارحوي واحاصل انه ان قصد  
التكميل من سواهم في التأخير ام لا وان لم يقصد التكميل ولم يطل الفصل  
اي بلا عد رعا مداعا لم يبرر وان لم يقصد التكميل ولم يطل الفصل  
تكميل طاهر اطلاقا ثم انه لا فرق بين ان يقيد المرفة متى منطوما ام لا اي  
ام لا يقيد وقوله وهو اية الثاني مراده عدم الفرق مع ان الثاني في كلامه  
قوله ام لا يقيد وكان الصواب ان يقول هل شرط ان يقيد المرفة  
متى ام لا بشرط فلا فرق اذ تامل في قوله لو كرر اية او كلمة من  
الفاتحة وانما يجب ما بعد هاء لم يبرر والامر على المعتمد اه قد  
وجب رعاية موالاة ما هو هل جازي ذلك البدر في موالاة قال قد  
على الجلال فيه نظر فارجع اه وقد استخا البدر يعطى حكم البدر منه  
اه ج بلا عد رفيهما اية في الذكر والسكون والذكر الذي بلا عد  
كقيد عا طر اية بقوله العاطس في انشا الفاتحة الحمد لله واجابة مؤذن  
لان ذلك غير مسنون فيها فكان شرا بلا عراض حلي او سكوت  
اي تفسير يقصد به قطع القراءة قال اما لو نوى القطع بلا سكون فلا يبر  
لان الفاتحة لا توقف على نية ومنها الركوع وسائر الاركان كما في م ر  
واعيا هذا خاص بالسكون الطويل دون تحلل الذكر اذ لا يحسن  
حمل الاعيانا لا تحلل الذكر بعد كذا ميم وسواد الجهد اذ  
سمع من امامه ايمما والا سعادة من المار كذلك وصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا سمع من امامه اية السعد وكخوذ ذلك وق  
وفتح عليه يقصد القرآن ولوم الفتح والابطلت صلاته اذ توقف  
فيها في القراءة وتوليع الفاتحة وهذا قد خرج به ما اذا لم يتوقف  
فتح عليه فتقطع الموالاة واذ السجد مع سجود امامه للتلاوة فلا  
تقطع الموالاة وقوله امامه قيد فخرج به غير امامه او غير ذلك  
لتلاوة وصيف وقف ثم ما اصابه من ان لا يشرط النظام



المسمى اذا لم يحسن اي الشخص غير ذلك فلا وجه له اي لما قاله المؤيد  
 وهذا اي قل عدم الركن قل على من لم يحسن ما له معنى منظوم ومحل من  
 قيد بما يفيد معنى منظوما على من يحسنه وهذا واعتمد الاورد فالحن  
 غير حن والاكرهه اي ان لم يحسن البدن سايرا لواعده بين  
 الاصل الذي هو العاكة هنا من ذكر اول اعلاه ما فتنه خلوه فيجوز  
 الجمع بان ياتي ببعضها من الذكر وبعضها من الدعاء في لا تنقص  
 حروفها اي الانواع السبعة عن حروف العاكة فهل المراد ولو ظنه  
 كما سيأتي في وسيلة الوقوف قلبت الظاهر ثم حللي  
 ويجب امتداد ذكره من العاكة والبدن خلافا لما في القليوب  
 بالآخرة اي ان عرف ذلك والاي لا يدعاه ليوي ولا يترجم  
 عنها اي عن العاكة ولا يترجم عن بقية القراء اذا كان بدلا حللي  
 وتقدم ركوع القاعد اي اقله ان كان في جهته ما قد ام  
 ركبه واكثره ان كان في جهته محل سجوده كسب ستر الركوع  
 وعرض صفة الاسرا واما الظاهر ففضلها بغير ركوع كما بصلاة الي  
 كان يصليها قبل الخس فانما بلا ركوع كما نقله البيهقي في الوسائل  
 لعرفه الا وابل وهو من خصائص هذه الامة وكذا الثامن حلف  
 الامام والركوع لغة مطلق التختنا واصطلاحا ما ذكره وقيل انما  
 اخصصنا بتقدم الركوع على السجود بقوله تعالى في قصه موسى  
 والسجدي واركع مع الراكعين ان ينجي اي يسبأ او طنا فلو  
 بك اعاده ان كان مستقلا والا بركعة بعد سلام امكلم الامام  
 راحة يدي اي الراحا ذنا هذا الاصابع من الكفين مرحوي  
 فلا يحصل باحساس بان يورخ عنقه ويقدم صدره ويميل  
 شفة ميلا قليلا كما قاله ارج عن بعض شايخه فاحفظ راحة  
 نسبة راحة وهي بطن الكف فلا يكتب بالاصابع على المتمدق  
 الا بجمعها ويورد واما مجلد في القيام بطول ركنه دون الركوع كما

نقله

نقله ارج هذا بن قاسم لم يرد ذلك ما لم يخرج عن اقله خلافا قاسم عن  
 اي سقوط الركوع ولا يقصد بالهوي غير الركوع اي فقط لانه يترط في  
 الاركان فقد صارف بحسب له اي للماموم هذا اذا قرأ الماموم الفا  
 تحه كلها والا فلا يجب له هذا الركوع ويكفي امامه في نظم الصلاة  
 فلا يعود للقرأة فاذا سلم الامام وجب على الماموم ان ياتي بركعة  
 وينتظر ذلك المتابعة اي لانه وجود المتابعة يلغى قصده ويخرج عن  
 كونه صارف وان قاده في شها لروضة الا وبق انه يقوم للقيام ثم يركع  
 وتسلم ما لو هو ي مع طائفة انه هوي للسجود الركن فبان انه هوي  
 للركوع فيجزيه هذا الهوي عن الركوع كما قاله بعضهم لوجود المتابعة  
 الواجبة قال الرماي ولو قرأ الي سجدة بقصد ان لا يسجد وما فرغ  
 منها ركع وانما هوي عنه انه ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد  
 الراكعين فليس له ذلك والاحبار فان تركه اي الاجل الاهتداء  
 هو انه الاستقامة وشرا عود ليد كما ذكره بعد البدء ولو قصد  
 في العاجز قال اوقاعه اتمل من نصاي النفل من اضطرار لانه  
 يجب عليه الجلوس ليركع مرة فاقوه به بعضهم هذا في غير محله قال  
 ليفضل ارتفاعه عن عوده الى ما كان عليه وهو القيام فلا بد بعد العود  
 من الاستمرار في الارتفاع هو غاية العود الى ما كان ولا بد من يكون  
 فيه ليفضل عن العود ثم اذ التزم بالارتفاع رفع راسه من الركوع  
 ومراده بالعود الى مكان القيام ولو قارب حيث ليفضل رفعه عن هوي  
 للسجود كان اوضح عار وجوبا اليه اي الى الركوع هذا هو  
 الصواب بخلاف قول الرماي والقيام والصابط ان يعود الى الموضع  
 الذي سقط منه فاذا راد عليه عامدا عالما بطلان صلاته مع ان  
 قوله والصابط يعني ما قلناه اعتذر وجوبا ولا يشك عليه  
 ما لو شك في بعض حروف العاكة بعد مفا رقة محله فلا يجب عليه  
 العود لان العاكة لما كانت كالكلمات فيها اعتقد ذلك فلا يرد



نقنا ولا يقصد غيره او فقط مرتين وانما طلب تكراره ارغاما  
للسيطان حيث لم يجد لادام وله الانتارة الى مزيد التواضع حيث  
وضع اشرف اعضائه على مواضع الاقدام فيكره للارغام والمبالغة في  
التواضع والشكر على اجابة دعاء المصل في السجود الاوردوا النكاح لا التزام  
اقوله لو كان حقه ان يبين حقيقة اولاد قوله وهو وضع الاعضاء  
السبعة على الارض مع التحامل والتكليس ثم يذكر اقله والكلح انه لم  
يذكر الاكمل ببعض الجبهة وادكره الاقتصار مكرهه واذا د  
السجود ان تذكر في صورة الشبان او في صورة الجمل عقب السجود  
فان لم يعلم الا بعد الصلاة استأنفها لتبني الفصل المذكور بين  
المتحرك وعدمه لا يجزى في جزمه كلمة طالت او في غير الجبهة فلا يكتفى  
السجود عليها مطلقا اما ما ثبت بالجبهة من ثبوتها في سجود  
عليه وان طار الجبين وهو حجاب الجبهة فلا يكتفى وضعها  
اي دون الجبهة وينبغي وضعها معها في الارض او غيرها كيدن  
غيره او يلبس غيره وادكره فيها اجاز لم يضر في سجود شيخ  
الاسلام واعتمد الرماي خلافا وطاهره ولو في الفرض مع العجز  
ولما روى ذكره لا يباح ان غيره ذكره فاعترض في ذلك في محله  
وسجد عليها ثانيا في بطلان الصلاة اذا كان عالما بما د والافلا يبطل  
ويجب اعاده ما احمل وجوده فيه في او نحوه كوجه راسه  
بان شق عليه ان الله اي شقة تسديده واذ لم يجز التيمم وكفى قلبه  
الظن ولا يوقف على قول الطبيب العدلان ان الله شق عليه ولا  
تكرمه اعاده الا ان كان تحت تحجب غير مفعوله ويجب وضع جزء  
تروم ويا في شروط السجود وهي ستة ويجب وضع الكا في ان  
واحد مع الجبهة ومن باطن كعبه سوا الاصابه والراحه وما يبطه  
ما ينقص سه سوطا ان يكون اصلها لا يكتفى وضع اليد وان نقص  
سه ولا يجب كثرتها الا الجبهة فيجب كثرتها كما تقدم الذي

يظهر

يظهر انما حاصله انه ما كان اصلية التوجه بوضع سبعة اقطر فقط فان  
كان بعضها اصليا وبعضها زائدا وتيز فاعبره بالاصلي واما ما لم يميز  
فيجب وضع الجميع لان ما لم يتم الواجب الا به فهو واجب واجبا  
واربع ركب يد يدي من جهتين يهوي بايده ضرب ثم  
يلزمه العود صوابه ان يقول لم يطلب منه ان عاده اعادها  
نظمت صلاته لانها زياده غير مطلوبة وهي فعل يبطل الاعتماد  
عليها فقط اي بخلاف ما لو شرد فانه يلزمه اعاده السجود  
اي بعد ان رجع فيما يظهر لوجود الهوى الجزئي الوضعية الجبرية ولو خجل  
وضعه بتعمد الاعتماد فالوجه دون الهوى فيقول انتم الا ان قصد ان  
استأنفها من قوله بل يجب ذلك سجود الامن قوله لم يلزمه العود  
لوجود المصارف واعتبر العود الى محل وجد فيه المصارف مطلقا  
فروع لو سجد على منى خشن يودي جهته مثلا فان خرج جهته  
عنه من غير رفع لم يضر وكذا ان رفعها قليلا ثم عاد ولم يكن اطمأنا  
والا بان رفعها قليلا بعد اطمأنا ثم عاد بطلت وكذا لو سجد على  
خويده ولو رفع جهته من غير عذر وعاد بطلت صلاته مطلقا سواء  
كان اطمأنا ام لا قال وان نوي مع ذلك اي مع نية الاستقامة  
صرفه في الانقلاب اسأله اي عجزته وما حوله اعادها ليد اي راسه  
ومسكبه وعصديه ويديه على وسادة يضعها تحت ساقيه وقد  
يقاد هذا الاناسب قوله سجد عليها وقوله لا تكليس فانه متى كانت  
ساقيه عليها حصل تكليس والاولى بصويره بما اذا كانت امامه  
خفة لو وضع فيها وسادة تكليه كامل لم يلزمه السجود عليها  
بل سكتا في ثم الرماي ومن لم يميز على الحامل وكونها من طار النقص  
لو لم يكن ما وضع الجبهة على الارض كذاها الاما ولا اعاده اه  
فرعنا نفي الرماي مفعول لاجله لافادة قصد الترفع وحده بخلاف ما اذا  
فعل فعلا بغير الرماي اسم فاعل على انه حال فانه لا يفيد ذلك ان



ان يعود للسجود اللام للعبد اي السجود المتقدم وهو الذي رفع منه  
فرغاً فهو ليس بركعة من ركعات السجدة الثانية ويجب ان لا  
يقوله اي الجلوس المذكور ولا يلاعن ان لا يذبح الا اوله على ما يسم  
الشهد الاول الواجب للوسط المعتد بعد الذكر المطلوب فيه وان لا  
يزيد الثاني على ما يسم الفاتحة كذلك وصوابه ان يقال ان لا يقول بقدر  
ما يسم ان قاله ان طوله كذلك حتى ان لم يزد على ما ذكره نقله الرخوي  
عن ابي نادي في راجع واصفا كيفية هذا فلا يخبر ادمه وضوحاً  
على الارض الى السجدة الثانية اتفاقاً خلافاً في وهم في زيادي وارجح  
اي انني وعطف ارفقي عليه من عطف الامام على الخاص لان ارفق اعم  
والفنا اخص زيادته في الاحياء بعد وعافني اعف عني وبين المنور  
وامام قوم محصورين رخصوا بالخطوب ان يركب على ذلك رب هب لي قسماً  
تعباً نقيماً من الشرك برياً لكافراً ولا تشقوا هملي الجلوس الاخير  
لوقاد الجلوس الذي بالحق سلام لكان اشمل لدخول صلاة الجمع والمصل  
ان الجلوس والشهد فيه ان يعقبهما سلام بهما ركعتان ولا فتنان  
قبل ان يفرض عليهما الشهد اسبق من هذا ان وفو الشهد متاخر عن  
وفو الصلاة وان صلاة جبريل بالثبوت على الله عليه وسلم كان الجلوس  
فيها مستحباً او واجباً بلا ذكره على او زيادي قلت قوله كان  
الجلوس فيها مستحباً او واجباً سلم واما قوله بلا ذكره فمبني على ان  
نفس الرواية مخرجة بالذكر وهو هو قولكم كما نفوذ السلام على الله  
اذ قلنا سلم فكان واجباً اي عند القدرة عليه فان عجزه وقدر  
على القيام والاضطجاع قدم السلام كذا في الروضة لانه جلوس وزيادة  
قبل عبادته هو بيان لعدم اسم الله على اسم عبادته وليس المراد  
انهم يلقطون بذلك على ولاذ انما مراد صدقه كما مر قبل لا يلفظه  
اي لا تعود السلام على الله وان الله هو السلام ان قلت  
لفظ السلام من تركب بين اسم الله والنية فعول القائل السلام  
على

على الله معناه النية اي انشا على الله فكيف لم يفقد ذلك مع معناه  
قلت كما ينبغي ان اللفظ الموهوم وان كان المراد منه ما ذكره لكونه في  
كلام التام انما هو قول الحق السلام عليك اي النبي اسم الله اعلم ان  
فيه تصريح بان اسم الله السلام يصح ان يقال فيه السلام على فلان بمعنى  
ان اسمه واقع عليه بالرحمة والسلامة والاعانة وخود ذلك وفيه  
في الجلوس اذ الصلاة اي لانه صلاته عليه وسلم قام من ركعتين  
وبدئ تشهد ثم سجد في اخر الصلاة سجدتين سلام عليك وحذف  
توحيه سلام بطل على المعتد فيه اي التشهد الاخير كان  
الظاهر عود النبي على الجلوس في الصلاة عليه فيما قبله لان السار  
من قوله والجلوس الاخير والشهد فيه والصلاة على النبي صلى  
عليه وفيه عود النبي فيهما للجلوس لكل واحد ما قبله ولان هود  
للتشهد يومه المخرج الثاني وليس مراد ابل المراد انه بعده وعبارة  
في قوله فيه اي التشهد اي يعقبه ولو جعل النبي عابداً للجلوس  
كما هو محتمل كلامهم بوقف النبي مكانه وضواها وسقط به اي تراصه  
الا بقوله ولا يؤخذ كقائل وقد يحاج بان مراده بالتشهد الا  
خير الجلوس له فاطلق الحاد واراد المحل للوهو الذي لا ياسب اعتراف  
النبي لقوله تعالى صلوا عليه اي اذ  
على كونها الصلاة ودليل على صحتها ودليل على محليتها من الصلاة  
وقد ذكر المثلثة على هذا الترتيب  
من قبل على عدم الوجوب مكانه خلة الاجزاء  
الصلاة اخرها لانها دعا والدعاء بالحواليم اليق والوتر اي  
والقنوت وانما سيد الصلاة في التشهد لانها فيه سرية وفي  
الوتر والصبح من الامام جبرية وعبارة بغيره في الوتر اي في شهادته  
الخبر ويقاس عليه بالصلوات وقول بعضهم انه في القنوت لا يصح  
لان كلام النبي في التشهد الاخير وجب القنوت لها عند ارجح



عن عدم الجلوس للصلاة وقد عرفت ما مر انه لو أعاد الصلوة في قوله فيه  
للجلوس الاخير لا يفتي عن ذلك واما قوله الا في ولا يؤخذ وجوب  
المعقود لها من عبارة المصنف فيه نظر بل في حد حث على ما مره الشارح ولعل  
وجه ما قاله ان معنى قوله فيه اي التشهد بعده وحيث كان بعده لا يلزم  
ان يكون من جلوس فتأمل واقل الصلاة اكد ولا يفتي ما ذكر  
بل يكفي صل الله على محمد وعلى رسوله وعلى النبي دون احمد وعليه  
ولا يكفي التحمير وان تقدم مرجع ويكفي الصلاة على محمد ان عفت  
بها الدعاء هنا وصل الله على الرسول وانا حي او العاقب او الخير  
او المذير ويجزي في الخطبة اه لم يجز ما لم يجز غيره قال الله  
تعالى عليه السلام اعطاه الله من فضله هذه الآية مما سبق اعطاه لابرارهم  
اي زيادة على ما افوض عليه بالمفضل وفيه التفاهة في فضل  
المفضا كما قال بعضهم والاول ان يراهم ما هو اعظم وعبارة قد راعى  
المراد بجمع الفضائل التي في غيره فيه معناه اسم السلام اكد  
فيه بعد واطاه ان المراد به المحبة او السلامة من النقايق ونحوها  
وتوجيه ما قاله الشارح ان اسم السلام على الدعاء ليس بركعة من كل يوم  
كما اذا قلنا اسم الرحمن على فلان كان معناه الله عليه بالحمد واسم  
الله بالحمد ونحو ذلك وهو الغناء بحقوق الله لا يرد على هذا  
انهم فروا الصالح في خبره ولد صالح يدعو له بالسم لاننا نقول بالفرق  
بين الغامض اذا المقصود بالدعاء تنعيم الدعاء له فالغائب تنسيه  
بالغناء اكد والمقصود من الحديث التزجيب والحث على التزوج للآخرة  
السلوان والولد من كسب والده فاسب تنسيه بالسم والكرام  
مقاله مع شواهد اقل السلام عليكم اذ في الانوار وشرطه  
المواودة والاحترار عن زيادة او نقصان غير المصنف وعن الغيبة اي فاق  
به موفاع كاد الخطاب وميم الجمع واذ لم يقرأه وان يسمع نفسه  
اه فذكره سه شروطا ويزاد وان يسلم التسليمة الاولى قبل الصلاة

ولا يكفي  
صحيح

تجديده وان لا يقيد به الاعلام وهل يصح ان يقرأ في الصلاة  
اي فلا يضر سكون قصير لم يقيد به القطع او طويلا من عذر او حرج  
او سهوا او عيا او يفرق فلا يضر هذا الا نحو سكتة نفس او عي فيه  
نظر فادان قاسم والا ولا يغير بعيد قال وقد يؤخذ من قوله يفرق  
المعقود ان وجهه للزيادة اي اجزئوا السلام احسن عليكم ولا يجزئ  
سلامي او سلام او سلم بتوئين او دونه او سلام الله عليكم او عليات  
او عليا او عليهم او عليه او عليها او عليهما او عليهما السلام بل يبطل الصلاة في  
صلاته في صورة الخطاب اذا تعذر او يجب فيها بالتسليم اي  
عند ابتدئ التسليم الاول اي لان السلام ذكر واجب في احد طرفي الصلاة  
كالتكبير واجبات من لم يوجها بالتسليم على ساير العبادات لان  
النية تليق بالاقدام دون التروك فتوقد بها واخرها  
بطلت صلاته كجمل ان يجزئ فيه ما تقدم في تكبيرة الاحرام من الاكتفاء  
بالمقارنة العرفية حتى توافي بها بعد النزول في السلام وقبل ان يمس  
بها ويحتمل خلافه وهو الاقرب لاذ ذلك انما التوجه بضروره عدم  
سهوله جمع ما اعتبر في السنة عند النطق بذكره بخلاف التحمل وفي ضم  
ما يؤيده حتى قال بعد قول المتن والاصح انه لا يجب فيه الخروج فان  
يؤى مع الثانية او في اتنا الاولى فانه الله اه او اخرها في  
السطلان به نظر لانها الصلاة على هذا القول لانه ترك ركعتين  
الصلاة بطلت صلاته ولو نوي قبل السلام الخروج عنده او  
الخروج به لم يبطل صلاته لكن لا تكفي بل يجب التسليم على القول بوجوبها  
مع السلام اي سم قال وطاهر ان السطلان يتقدم ما على السلام  
يجزئ عن السجدة بالضم قال في الروضة وان قلنا يجب فيه الخروج  
لم يجب تعيين الصلاة في نية الخروج لكونه في ما هو فيه عند  
بادئ نية الخروج من الخرافة او انما يصح بطلت صلاته او سهوا  
سجد للمسرووعين نيا وان قلنا لا يجب فيه الخروج لا يضر الخطأ واليقين

صحيح



انه وكان بناءه على قاعده ما لا يجب التوضيح له لا يضر الخطأ فيه تليق  
 بقطعية الخروج في النقل المطلق اذا اراد الاقتصار على بعض ما هو  
 في ثم رواجده صحيح لئلا يراد بالتوضيح ما لا بد منه والترتيب  
 لا بد منه والمراد انه صحيح على وجه الحقيقة والاعتقالات الصحيحة كانت  
 على تقدير كونها بمعنى الاجزاء فيه تليق فادان قاسم ويمكن ان يقال  
 في كلام الائمة ان صورة المركب جزء من المانع ان يراد بالترتيب الترتيب  
 الحاصل بانصاف رتبة الى صورة الصلاة وانما جرت لها حقيقة ولا  
 تليق فليقال وقال لا يخرج ان الترتيب هو جعل كل شيء في مرتبة  
 وهو من الافعال قطعاً فلا حاجة الى تليق وحمله بمعية الترتيب الذي  
 هو وقوع كل شيء في مرتبة الخروج الى ما ذكره لاحاجة اليه فاما قوله  
 من انفسه ان التليق هو اريد به الجعل واريد به الوقوع والاورد فلا فعل  
 قد دخل في قولهم اقوال وافعال وما التليق فلا صورة التي جرت له حقيقة

واشتهر بوجه ان الالكان وجودية ومعهوم الوجودية  
 ولان السمة كما انظر من هذه المثل قد باعتبار اني باعتبار حالها  
 في الترتيب وحالها في العقود في شرط في الاعتدال بها سنة  
 ظاهرة ان اذا قدم موخر لم يقيد بواحد منها وليس كذلك وانما السمة في  
 بين سنين للاعتدال اذ ما لا تقدم حتى لو قدم موخر اعتد به وفان ما له  
 التقدم حتى لو اني به بعده او لعداهما جميعا لا يحصل لكن هذا خاص بغير  
 التوبة مع العاخرة ولو قدم ما عليها الى بها بعده لان هذا بين واجب  
 ومن دون او سمي واي وكان غير ما موراهم حومي فله اي  
 مؤخر بالذكر والاعتقالات ومثل الذكر الشك فاذا تذكر في سجود  
 ترك الركوع قام ثم ركب لا ذم هو في السجود ولا في قيامه وقد صرح بهذا  
 على انها رابعة بتسديد اليانبة الى ربيع المحدث بعد اربع  
 وانما قيد بالرابعة لان الاحوال الالائية لا تأتي في غيرها فله اي  
 في السليق الشك فيه ما لم يوجب استيانا وهو الشك في السمة

تكبيره الاحكام سبع جعل كل ما ليس بقيد مرحومي فان كان جلي  
 ولو للاستراحة وهذا الترخيم لا يدفع لاعتراض السائى والاسوي والبا  
 ربي على الاصحاب في قولهم سجد سجدة ثم قام بان جعل له لم يأن بالجلوس  
 فيجب عليه ان يجلس ثم يسجد واحدا بان فرض كلامهم انه لم  
 ينزل سوى السجود الاذان وهو كالا قام من حضائين هذه  
 الامة فاذا ذكره السيوطري في الاوائل وفرض في السنة الاولى من الهجرة  
 يعلم به وقت الصلاة هذا الاتي الا للقيام ان الاذان للو  
 قة وهو مرجوع والرجح انه للعرضة وعليه فاذا الالب ان يقول  
 فود مخصوص يطلب برفضة الصلاة اه مصدر اقام بمعنى  
 حصل القيام من وعان فاذا ان قاسم لكل مكتوبة ولو فائت ان  
 توقت ففلا او وقتا كان صل قبل الظهور فائت قد دخل وقت الظهور وطلا  
 ها وصل الظهور اخر وقتا قد دخل وقت المصعب سلامه وفلدها او  
 على فائت في اول وقت الظهور صل الظهور او فائت اخرى واخر وقتها  
 فيود في جميع ذلك الحكمها ولا وفي ففلا ان تواتر ففلا ووقا كان  
 جم قدما بغير او بين فائتين او فائت وحاضرة في وقت واحد  
 قدم الفائت او الحاضرة فيود في ولا وفي ففلا في كل ما ذكر ونظر الاسوي  
 في لذب الاذان في وقت الاولي من المجموعتين اذ لو جمع انما خيرا قال  
 المير في ويظهر تحريمه ان حد الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول  
 اذن والا فلا وعقباته انه لا يود ان لا يعتد به حد الصلاة واعلم  
 ما تقدم انه يود ان للفائت اه لعدم ثبوتها في اي في ذلك الغير  
 اعني غير المكتوبة اي تردد ان كان سفا من ان يقول خاص  
 بالجن ولا يحرم في الانس ولا يترط في هذه الذكورة اخذ باطلا فيهم  
 كما ذكره الرمي وابن قاسم في في اذ ان يود انظر ولو كان يود  
 كما لا يبعد نعم اذ كل يود يود على الخطاة فله اي وقا رشحنا  
 الاقرب من راحة في الاسلام لما سلم في الدنيا معاملة الكفار احرار



عدلا في الشهادة يجوز على كذا السنة اما اصلها فيكون له عدد رواية  
 وانظر قولين قيد او كذا قوله قبل لان جماعه لان المراد لا يندب  
 رفع الصوت به اذ حصل منه اتمام دخول وقت صلاة اخرى او اياها  
 وقوع الاولى قبل وقتها كما قاله الحلبي وقدر الاسراع بالاقامة  
 وحكمة المبادرة بالصلاة واما الاذان فالغرض منه الاعلام فياسب  
 تطويله ولا يفرغ من تكبيره بكونه كلاما ولو قصد الغفلة لا يبر  
 يوم واعمال وجوبه في كل وقت ما عدا ما عدا غير وجب  
 يسمع واحد منهم ولو بالقوة وفي المؤداسماع فتد كذا قال  
 وغيرنا الذكورية كوقاد وذكورية المؤن كانا اولي لان الواقع من  
 التسمية اذان لا اذان لان منهن ذكر فقط اذ هو من وظائف الذكور  
 فلا يندب للأنثى ولا للخنثى مطلقا ويجوز عليه ما عدا رفع الصوت وبدونه  
 مع التسمية نعم لو اذن الخنثى فبانت ذكورية عقب اذ انه اجزا في  
 المرتبة فامل ببارك ربنا وعلينا ليت نام روعا غيره فلك الحمد على  
 ما قضيت استغفر الله واغفر ليك لكونك اذا تكلم لا يسجد لله سجدة  
 قاله الشيخ الاجموري في تفسيره بين للمام ان ياتي في التؤدة بنظر  
 الجمع اهدنا كجلا في التؤدة وهذه التؤدة خاصة بالتؤدة اما غيره  
 فيؤد لان المطلوب من المأموم في التؤدة ان يسمع غيره اذ يدعوا  
 وهو مشهور وهو اللهم انما نسئلك اذ التؤدة الرابع اي  
 التؤدة في الجمع او التؤدة في المصنف الثاني من رمضان فتريد الباطن  
 بذلك اي هذه الاربعة وهي العفود للصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعد الشهادتين الاولى وللصلاة على الاله بعد الاخير والقيام للصلاة  
 عليه صلى الله عليه وسلم في التؤدة والقيام للصلاة على الاله فيه  
 فتعريفه عشر ويزيد التؤدة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام على  
 النبي وعلى الاله وعلى النبي والقيام بهذه الاربعة فتعريفه الباطن  
 عشر في الاذان اصله التدب وقد يجب بالتدريج في كل وقت او سن

المدة

المدة ان رقت او قصدت التسمية ويكره من فاسق وصبي ميمز واعى وحده  
 ولا تفرق به الا باحتمال من حيث كونه اذانا ولا تن الصلاة على الاله في الشهادتين  
 الا وكن لا يسجد لهما لوانى هما ولا يندب فيه ما بعدهما وان طوله في دعاء  
 لغيره نعم ان وقف تشهد المأموم الاول تشهد الامام الاخير وافقه  
 فيه قد هنا خرج به الظاهر لا سيما في هيئة ما يندب فيدق  
 رفع يديه لوقفت من الركعتين الركوع رفع الساعد او من الوقوف رفع  
 العنق لان الميسور لا يسقط بالمسور وعند اليهود اذ قبل بان  
 يوي بعد تمام الرفع قد يخطا اصابعه اذ يزيد على الكيفية  
 الاولى بترك بعض اليدين فقط فارق وتوصل به السنة واذ كان الاول  
 فمثل تترك يدي في حكمة ذلك وقيل حكمة حفظ الايمان في  
 قلبه والركوع العظيم الذي يلي اتمام اليد اي العظم الذي في مفصل  
 الكف والفضل بوزن المجاس واما الذي يلي الخضر فليسوع والرسع  
 ما بينهما وعبرة التخرج في الرسع وهو الفضل بين الكف والساعد التمسك  
 لا تدل على ان الركوع ليس هو العظم المتصل بالاهام بل هو ما تحته  
 وهو راس السعد والرسع مقابل المحاذي للخصر والرسع ما بينهما  
 وهو الفضل ويوافق قوله الارزهرى الركوع طرف العظم الذي يلي رسع  
 اليد المحاذي للاهام وهي عظمتان متلاصقان في الساعد احدهما ارق  
 من الآخر وطرفاهما يلتقيان عند مفصل الكف والذي يلي الخضر يقال له  
 الرسع والذي يلي الاهام يقال له الركوع وهي عظمتان احداهما ارق  
 في اليد لا فوق بين الركوع والرسع كذا نقل المصباح عن الارزهرى  
 وهو موافق لما في المصباح والقاموس وعجالة في الخلاف ذلك ونقها  
 قوله والرسع بالعين المعجمة الفضل اي ما فوق الفضل من عظام الاصابع  
 بين الركوع والمذكور والعظم والرسع وهو العظم الذي يلي الخضر  
 او اما اسفاد الرسع في عظم الرجل فليس في ثبوت كذا اللغة للشهر  
 كالمصباح والقاموس والمصباح وعلى ما اشتهر من المراتب الثاني في



في فصل الساق مما يليه تقدم فيا بعد ما تقدم في الكوع ذلك ويكمل انه المظم  
 الذي اياهام الرجل ويصل بها في النظم  
 وعظم ياي الابهام كوع وما يليه حفره الكرسوع والرسخ ما وسط  
 وعظم ياي الابهام رجل لقلب يوع فخذ بالعلم واحد من المظط  
 دعا التوجه اي دعا الافتتاح اي سراسوا كما في الصلاة فرضا او نفلا  
 الصلاة الجائزة فلا يند فيها كما في سورة طلبا للتحقيق وان صلي  
 على غايب او قهر على العتد ولا يطالب الا ان انقضى الوقت ولم يكن سبوقا  
 او ادرك امامه قاعدا او فقد لم يند في الافتتاح فان لم يقعد مع امامه  
 ادرك امامه قاعدا او فقد لم يند في الافتتاح فان لم يقعد مع امامه  
 بادىء الامام عقب تحريمه اقام عقبه قبل فعوده معه فيهما ندب له الاثيان  
 به اذا حل عدم ندبه اذا فقد من نفوت وقته بالعود اواج اقلست  
 بوجهه الاول بداني قال احياء وانكون لوقاد الاحياء والامانة كان  
 اولي قدر والشك في العبادة فخطئه عام للقرأة هذا ظاهر  
 اذا لم يان بيد للقرأة وهو الذكر او الدعا امامه فلا يندب له الاستعاذه  
 وان اقصى قول الشجيني ولا يعتمد بالذكر والدعا غير البدرستها  
 اه تم البهجة الكبرى وقد تبع فيه الاسوي في الممان واعتمد الرمي في ش  
 الزيد كلام الشجيني فتعبد للذكر والدعا على العتد لان المعصود ايا  
 الشيطان عن عبادة غيره لو انقضت قرأته بكونه طويل وكلام  
 اجبي ناسيا فاسأف القرأة ندب له الاستعاذه ناسيا من كل  
 شطن اذ فعل الاول اي ممنوعا من المرف بل معروف لان النون من  
 بسية الكلمة فليست فيه زيادة وعلى التاخير بين المرف لزيادة الالف  
 والنون وقيل المرجوم اي لرجه بالثبوت وقيل الراجح لانه يرجحه  
 الناس بالنوسوسة والاعوا ولو ذكر انه هذا القول الكفيف بدد  
 الشارح في كلامه كان اظهر لاندراج الرجوم في قوله المظط وداه  
 والعود بالجر والاسرار بالعود ولو تخرج النمود فان دعا الافتتاح

ويوترع في القرأة فانما التقوى والقود والخاص لاند شرط دعا لا  
 فتاح حنة ان يكون في غير صلاة الجائزة واند لا يخاف قوت وقت الادا  
 واند لا يخاف الماظم فون لمعنا العاتكة واند لا يدرك الامام في غير  
 القيام واند لا يترع المصلي مطلقا في النمود والقرأة وشرط النمود  
 شروط دعا الافتتاح الا انه يند في صلاة الجائزة وسين ويوجب  
 جلوسه مع الامام كان افندي به وهو طالس لاند قرأة لم يترع فيها  
 قول المم والجر والاسرار وحدها ان يسمع من يليه والاسرار ان يسمع  
 نفسه حيث للمانع واما التوسط بينهما فيعربا بالقيام بهما كما في التبر اليه  
 قوله تعالى ولا تجرب يصل ذلك ولا كما في التوقا لاند في الاحد في  
 تشر ما قاله بعض الاشياخ ان جهر نارة ويرخي كاور في فعله صلي  
 التام عليه وسلم في صلاة الليل في في الروض وحمل الجهر والنوط  
 اي حمل صليها حيث لا يسمع احدا منهم ان الخضر جهر كانه جهره  
 النساء وهو ظاهر ولد اقال ووقع في المجموع ما كان في الخضر اي فقال  
 انه لرحمة النساء والرجال الاحاب قال الزنادي والظاهر عدم  
 الخالف لانه منصور بما افلحهم النساء والرجال الاحاب كاد الرماي  
 والزيادي والنظم عدم الخالف لانه منصور بما افلحهم النساء والرجال  
 الاحاب ولعل هذا هو الجواب المذكور في ش المباح فليراجع  
 وشبهه كصيف كما انار ليقل والاشبه خلافة مقتد  
 ورد بالجر والحكم بالجرهما وبالجملة اظهر ان شوكهم بعد ان نعلم  
 الشكون منها عيب الحاكم او بدلهما ان يضمن دعا على العتد  
 وسفاد من قوله عتب انه يفوت بالسلف بغيره واند قل ولو سهروا  
 نفسهم سحر استارب اغوى لورود هاهنا الحديث عند صلي الله  
 عليه وسلم لا بالكون الطويل بعد الكونة المطلوب ويفوت بالترع  
 في الركوع ولو طر فورا ويوند ده اي المم مع الكد والعصر وفيه  
 لعل المدح الامام له فيصير فيه خسر لكان المم والمصرع الحقيقي



والتدبير هذه أربعة وأخاسة الامانة الحج لعقده الدعا فلو  
 اطلق او ترك بطلان صلاته سم ونقل عن حاشية تدعى في الارشاد عدم  
 المطلقا مطلقا الحج من وافق تأمينة اذ في الزمن وقيل في الاخلاص  
 والعبود واختلف في الملائكة فقيل الحفظة وقيل ملائكة موكلون بالصلوة  
 وقيل ملائكة السماء وخبر الامور واسقطها ساطها ولا مكية هو مفيد  
 بما اذا لم يظهر كبر الامام في الريه والاذن له التامين قيا ما على نذب  
 استماع قرائته في جهرها التاموم او ان الله اراد بالريه المفعول سرا  
 ولو وقيره حاصلا المعتمد ان السورة الكاملة افضل من  
 قدرها من غيرها وان الاكثر من غيرها افضل من سورة اقصر  
 خلا فالنسخ الاسلام حيث فضل السورة مطلقا من امام وسنود  
 اي غير فاقد الطهورين الجنب فلا يقرأ غير المأخذه فاذا سبق بالنسبة  
 للمنفور قراة سورة اذا لم ينعكس كونه لكن يكره له قراة اية منها  
 سجده قد وهذا اضعف والمعتمد عدم رايه بين التاموم في صبح  
 الجمعة اذ لم يسمع الامام قراة سورة السجدة اخذوا بعموم كلامهم  
 فاحفظ من تنزل سورة في وهو المنع والامام خلا في التاموم  
 فانه تابع في صبح طوارق افضل اي لغير الكافر اما الكافر والسج  
 له ان يقرأ في الاولى منها قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص  
 وعن اوساه وسحب ايضا قراة الفاتحة والمنافقون في صلاة عشا  
 ليلة الجمعة كما ورد عن حبان بن سعيد في صحيحه وقد كان العلامة السكي يفعل  
 وانكر عليه بان يقرأ في كلام الراجح ودعا المنكر بما من الورد وكره من  
 ما ايل لم يذكرها الراجح فقدم ذكره لهما لا يسكنهم عدم بيتهما  
 هو من فتاوى الرمي وبان في اعلى ترتيب الصحف فلو قرأ الاخلاص  
 مثلا في الاولى والى الثانية بعض سورة الفلق جمعا بين الترتيب  
 وتطويل الاولى والثانية على المعتمد ويده الى انها الجلوس  
 الحاي حيث لا يجاوز ربع الفان الحجر ويستثنى صلاة التيم

فلا يحسن هذا التكبير في حلبة الاستراحة لطولها بالذكر ويقوم غير مكبر  
 تكبيره تكبيرين الى انها الجلوس اي بين السجدة بين او للشهر  
 يخرج حلبة الاستراحة فانه عمده او القيام وقوله والقيام للقرآن في محلها  
 وينبغي ان يراود الركوع والسجود ويومئذ الى السجود والركوع تامل  
 كونه اصل السنة ويكفي ايهم من حمد الله سبحانه وبواو فيها  
 قبل ذلك فالصحة اربع ويزاد تشاد لك الحمد ربنا والحمد لله ربنا والفضل  
 ربنا الحمد على المعتمد والحمد لله في جميع المواضع بين المعني  
 ويروي بالكسر بمعنى الاحتماد او وجرى الامام بسم الله الرحمن الرحيم  
 طاهره واذ لم يحج الا جهر بخلاف المبلغ فانه اما جهر يا سميع ان  
 احتج اليه لكن في كلام ع ش بالاحتياج وهو الطاهر بها اي  
 بالتسليم والتخيد يسوع عرفتها في هذه المسيلة وهي الجهر بسم  
 الله الرحمن الرحيم من المبلغ والاسرار ربنا الحمد من قبل الامم اذ اي  
 اذ كانوا شافعية اللهم لك ركعتي قدم الطرف هنا واخره مع  
 قوله خضع لك يسوع اذ هل بهذا من كبريات شتت اعني ذلك فاجابه  
 بان هذا ام الباغي قلت قصدي نكته من حيث المعنى فغار لطف  
 الله بنا وبه يكون ان يقا لما كانت العبادة من الشركين لغير الله جميع  
 ذاتهم قدم الطرف لعقده الدعا فلو ان تقدم المور بقيد الحصر  
 والاختصاص ولم يخلص العبادة منهم باخوع بالسمع وكونه له  
 يحج التقديم بل يبي على اصل تاخير المور او ما قاله وهو مكان من  
 الذقة والخاصة الحج خضع لك يسوع اذ فيه من العبادة كمالا  
 مزيج عليه لان الخاص هو الشخص بكليته لا اعضاءه واسناد الخوع  
 للسمع والسمع وكونهما اسارة الى ان الخوع شغل جميع اعضاءه  
 والاعضاء وتكره القراة في الركوع اذ اي يقصد بها لان الركوع  
 محل الذكر فيكون صار فاعني القراة بخلاف ما اذا قصد الدعا او اطلقت  
 سجدة وجرى اي ذلي فهو من اطلاق اجزها في الكل خضع اي



اي اوجده من القدم وصوره اي جعل له قاي وحياتين وانفا واذن وراسا  
ويدين وبطن او رجلين الى غير ذلك فقط القصور على اختلف مغاير  
ويشاهد بعد وبعده اي سنده ما جوله وقوته احسن الخلقين اي  
في الصورة اي ما اختلف الخلق قلب الله تعالى حج وبين الدعاء  
في السجود اي يتأكد منه فيه فلا ينافي انه بين ايضاً الركوع قول الله  
روى اصابع اليدين على طرف الخدين لا حاجة لخراج اليدين على ظاهره  
لان التي بيدها جعل وضع اليدين نفسها وانما عمل على وضع اطرافها  
على اطراف الخدين ويلزم من ان باقية على الخدين لكن لو ابعدها على  
ظاهره وقيدته بحيث تحاذي راس الاصابع طرف الخدين كما ذوق  
ومراده باليدين الكفين وقوله على الخدين اي اليدين على الاعين  
والسر على الايسر وقوله بين السجدين وكذا جلسة الاستراحة  
كما قاله ابن قاسم مفهومة للقبلة ولا يضر انقطاع راسها على  
الركبتين ابن قاسم في قول الله ويحيى قال القليوبي اي بعد الوضوء  
وقبالة والناظر صريح عبارة الشيخ فانه قال في وضع يناه فابتنها  
اصابعها الا السجدة والصلوة في الحاحاد المعارفة وينتهي بها  
بعد ذلك السجدة فالعبارة بالاصابع فلو كانت اصابعين فالعبارة بما جاور  
الاصابع فلو قطعت هاتين تقوم الاخرى مقامهما ولا محل نظر ولا يشتر  
بالسجدة اليسرى وان فقدت اليسرى اليمنى وليدع راسها الى  
القيام او السلام الجلوس بين السجدين ومنه جلوس الاستراحة  
وجلوس السلام اي الذي يطلب منه سجود سهو ومجمل ان فقد  
السجود للسهو او اطلق فان قصد ترك السجود ترك في الجلسة  
الاحيرة فقط اي التي يقبها سلام ومنه ذلك سجود المداوة  
والشكر خارج الصلاة والسنة فيها التورك اي بعد السجود وقبل  
السلام فيجوز الاقتصار على الاولى والعبارة بالثانية لولاها  
بلحزم ولا يخل صلاة لولاها بالاولى وانما حرم الثانية لانه النقل

الحالة لا يقبل فيها الصلاة فلا يقبل ثوبها قال ابن قاسم على كل حال  
شكل وجود هذه فقوله او وجدها السرة اذا لم يجد ثوبها مع  
العري فواضح ومطلقاً فيه نظراً وكيفية اي الراس  
فقط اي لا آخره فينوي به مرة اليقين اي بشرط ان لا يقصد غير  
السلام فقط بالان يقصد السلام فقط بالان يقصد السلام وحده او  
يقصد مع الرد او يطلق فالخر في صورة واحدة وهي ما اذا  
قصد غير السلام وحده في مستقبل القبلة بوجهه اما  
اما يصدره فواجب هو واما ما من الاثر والجن والملائكة  
غير الصليبي مد لان المأموم لا يتقدم على الامام

فيما يختلف الخ اي من حيث الرتبة والمنه كمال الرجل اسند  
الحائنة او المرأة مع كتمانها كل للآخر لان الرجل لفرقة ابن قاسم  
وفي بعض النسخ اربعة اي يجعل التجاوت واحد اسوا كان للحيين او  
للجن عند تحذيره في السجود اي والركوع قياساً على السجود  
كتيبه امامه كمثل بثلاثه امثلة اشارة الى ان ما ناب في الصلاة اما  
مدوب كائنا من الاول او مباح كالأذن في سجود الدار او واجب  
كالدار الاعلى واج ويطهر في السجود خرج التصفيف فلا يفر  
فقد الاعلام به مرحوي والادب ان قصد الاعلام او اطلق بطلت  
صلاته قال ابن قاسم جواز في المباح ولابد في المنكوب ووجوب في الواجب  
حيث ان عورته او عورة سيدها والعورة ما بين السرة  
والركبة هذا من لفظ الحديث ومنها الخنثى والذكور الغاري ولو  
دخلوه فيهم بعبه او معنى كحفره لرجل اي جنسهم ولو واحد  
حيث لا يسميها من يحضرها والاكره بطريقين كذا او طرحتها  
على ظهر اخر من اسوا كانت اليمنى على الشمال او عكسه فقوله او عورة  
او ظهره ترك الخ فيه صوراً بالعبارة اليمنى على الشمال او عكسه



صفت وكونه وتوالي فلا تبطل الصلاة به على المعتمد ومثلها في ذلك الرجل  
اذا صفت وتوفي بينه وبين دفع النار وانما ذكر الحريق بان العقل فيه  
خفيف فاشبهه بالاصابع في سجدة والحك للحرب بخلافه في ذلك  
او والصنف مطلوب في حق المرأة وانما صلتها لغيره عن الرجال  
الاجاب عن المعتمد خلافا لما اذا انما المطلوب في حقها التبع وهذا  
الحل انما هو قيد هذا الحل بما اذا لم يصح بالانوته او لا يحل نظروا انظر  
بقيدته بذلك

**فصل في ما يبطل الصلاة**  
برضا او نفلا او جأزة وكذا سجدة كدوة وشكر  
النطق ولو من نحو يد او رجل او جلد ان كان نطق ذلك العضو اختياريا  
والا فلا يبطل معلوم انه انما يسمى نطقا اذا سمع منه سجد السمع فالدلالة  
يسمع اصلا او سمع حديد السمع دون سجد له فلا ضرر وخرج بالنطق  
الصوت الفلن كان نطقا في الجار ولم يظهر من ذلك حرف معناه  
او حرفان فلا يبطل الصلاة وخرجت الاشارة ولو من الاخرى للتعظيم  
بحرفين ولو من حديث قدس كذا او حرف عطف على حرفين  
معهم خرج احرف الغير المعظم فلا يبطل من الوقاية اي بشرط  
ملاحظة اخذه من الوقاية وان قصد به مناهة معناه بخلاف ما اذا لا  
حظ اخذه من قرطاس او لم يلاحظ الاخذ اصلا فلا يبطل انما لم يقصد  
به الاقحام اجابة الشيخ اي بالعود او بالفعل وان لم يعرفه اي  
الحرف مع المدة في حياته ليس قيد او كذا المد ابل المدا عاكف  
طوبى بطل العود او الفعلا واجابة بقية الاشيا كسفي وشلم الملائكة  
بصمهم واجبة كمنها مبطل على المعتمد وتحم اجابة الوالدين في الترفق  
مطلقا وكذا النفل اذا شق طهر احد ما ايا كاديا كاديا ليس باليمن  
كما سيذكره انتم فلوراده نبينا او بني اخبرهم السلام وحيث  
الاجابة وبطلت الصلاة كتليا للمانع كذا راي المعتمد انه لا يثني  
لان ذلك لا يبرر ثاجرا كله كله على كذا اختلاف نذر الحاج والمعلق كان

تعي

تعي الله مريض فيلله على كذا فان صلاته تبطل كما تبطل ببقية العرب كالنطق  
وغيره لان ذلك لا يبرر مناجاة الله كما لا دعا بخلاف غيره ولو كان المعلق  
اذا هو يعي في الكلام الذي يبطل به في في الاختيار الصواب  
خلافه لانه لا فرق في ذلك بين الاختيار والاكراه كما امر في كلام الله  
العدم موقوف فيه تفضل فانه في الكثير بغير مطلقا وفي القليل  
لا يضر تفضل كلام اي الكلام قليل وهو ما كان من كتمان فاقول  
خلاف ما زاد ما ياتي او سبق اليه اي الى القليل وان  
في الصلاة اي والعلم بانه في صلاة او رجل او سجدات اي  
عن الرفض واصله وقد قيد هنا واطلقه فيما ياتي والقاعدة حمل  
الطلق على المقيد والتحقق اي بعد خبره الا في قوله ان طهر  
بواحد حرفان اي حرفان اي او حرفين معهما لم يبطل الصلاة  
واحد منهما لانه ما وقع منهما من الكلام قليل عرفا بعد رفاذ سلام  
الامام الاول ووقع شيئا وكلامه الثاني بعد سلامة الثاني وفسراغ  
الصلاة به وسلام الاموم وكلامه نطقه فراع الصلاة بسلام الامام  
الدور لانه تكلم بعد القطاع القدوة اي بسلام الامام الثاني  
فلم يحل عنه الامام متضمن السجود اما الكثير من ذلك اي من  
الكلام وهو ما زاد على كتمان عرفيه اخذ ابن حنبل في اليدين  
حيث قال افترت الصلاة ام سئيت مع قوله تعين ذلك وقد كان يجعل  
ام سئيت كلمة واحدة عرفا وكذا قد كان ومنه ايضا ما عذر من النبي  
صلى الله عليه وسلم فانه قال له كل ذلك لم يكني والتفت للمصحابة عند  
قوله ذي اليدين بعض ذلك قد كان فقال احصا بقوله ذي اليدين فقالوا  
نعم ومجموع ذلك سئيت كتمان عرفيه فسلم انما في قصة ذي اليدين  
ما والليل عرفا كوايضا في كلام الشريفة بآداب سجودا سهوا لانه  
يقول والمكر في الطول والعصر العرف وقيل لم يبرر العصور بالعدر  
الذي فعل عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليدين فهذا



تقتضي ان ينسبها لغاونا وقد علمت رجوع الاول للثاني ثم ان قول الله اما اكثر  
من ذلك كما قبل قوله سابقا فلا يبطل بغيره كماله ناسيا فانه لا يبيد  
فيه اي جمل ولا بيان فبطل به مطلقا والوقوف بين هذا وبين الصوم  
اذا لا يخفى ان هذا الوقف انما ذكره بين عدم بطلان الصوم به وانما بطلانها  
بكثر الكلام من عدم بطلان الصوم بكثر الادل مع اختلاف المطلق والما  
استراهما في مطلق اكثره فلا يكون في الجامع ويبيد في السير  
عرفا اي انه لا يصح بالسير لا العرفه بعد راجح وان كثرا اما  
اذا اكثر التخيخ وكخوه مع ظهور حرفين فاكثروا في نسخة كان ظهور منه  
حرفان فاكثروا في ظهور واحد من السيل كما يوجد من م ر  
وبغيره انه يبيد في التخيخ اليسر وكخوه للثبته وان ظهر حرفان ويبيد  
في التخيخ فقط بعد ركن قوي وان كثرت التخيخ والحروف ولا يبيد  
في التخيخ وكخوه للثبته ان كثرت التخيخ وكخوه وكثرت الحروف هكذا  
يجب ان يعلموا ان ذلك بعض متابعيه له سمعت ذلك من اهل البيت هو  
اجتمعت ان قول الله اما ازاله كثرت التخيخ كما في رفقته ويبيد في السير  
عرفا هو تلخيص اذ التخيخ وكخوه لا يبيد ابدا وان كثرا اذ لم يظهر منه  
حرفان او حرف مرم او ممدود فان ظهر منه ذلك في الا اذا صار مرفعا  
ملازمه فانه لا يبيد ولو كثرت والا اذا تعدى الركن القوي الا بالتخيخ  
فانه يفتقر وان كثرت وهذا خاص بالتخيخ والا اقله التخيخ وكخوه  
فانه ان كثرت فافروا ان قل عرفا لا يبيد ولو ظهر في كل مرة حرفان فاكثرت  
فتدبر لانه سنة والحمد كما في المرات اذا توقف العلم بالثبوت لان  
الامام على الجهر بتكثيره ان توقف على التخيخ وكخوه لم يضر في البرهنة وفي  
تقييد ذلك انما اذا كانت اجاعة شرطها في الركعة الاولى في الجملة وكما في  
في العاوان واجبه فروع هي ثلاث عشرة فرعا لو جمل  
اخذ علمه في قليل التخيخ و قد ورد ان لا يبيد من بطلانها  
بالكلام بطلانها بالتخيخ لانه دونه ولو علم تحريم الكلام اي

اذ كل كلام يحرم حكم ما ياتي به ولم يدارق ما سيذكره ولو جمل تحريمه  
ما ياتي به من هذه تقدمت وتقدم تقييدها بين قرب عهده او واهنا  
فيما اذا كان ما ياتي به فليدارقها والابطال مع علمه بتحريم جنس الكلام  
استشكل ذلك بان الجنس الذي يحرم تحريمه موجود فيما ياتي به اذ لا وجود  
للجنس الا في افرادة واجيب بانه على حذف مضافين اي مع علمه  
بتحريم بعض افراد الجنس انه تقرير لبعض المتابع على خلاف  
ذلك اي عدم عذره يعلم القرآن خرج ما لو غير نظمه كقوله  
يا ايها الذين آمنوا كن فان صلاته تبطل ما لم يقصد بكل قراءة عمدا  
فلا تبطل وان اتي بها بجموعه والابطال اي اذ قصد التعميم والاطلاق فانها  
تبطل فان شك هل قصد بذلك تعميما او غيره من اطلاق او قصد  
قراءة فلا تبطل لانا نحن في الافتقار وتشككنا في المطلق والاميل علمه  
والصور خسة فالصحة في ثلثه قصد القراءة فقط او مع التعميم بشرط  
مئانه المقصد جميع اللفظ والشك والبطالان في صورتين قصد  
التعميم فقط والاطلاق وباقي هذه الصور في الفتح على الامام بالقراءة  
او الذكوة في الجهر بتكثيره لا تتعارف من الامام والبلغ نعم يبيد رخصا للبلغ  
والفاح على الامام بقصد التخليخ والفتح فقط اجاهل باستناع  
ذلك وان علم استناع جنس الكلام وتصح صلاته حرم وان لم يقر  
عهده بالاسلام ولا بتكثيره انما لان هذا من العقاب والوا  
والواجب علينا تعلم الطول فقط في التمهيد وكذا في غيره لانه  
دعاه صلى الله عليه وسلم والعمل الكثير ان يقينا فان شك في  
كثرة فلا بطلان وحاصره ان العمل مبطل بشرط ثلثه لانه  
الكثير يعني التواتر والتمثيل الذي لم تدع اليه حاجة سواء كان مع العدا  
غيره اما اذا كان دعاء اليه حاجة كصلاته سنة الخوف او التمسك  
على الرحلة اذا احتاج الى تحريك يديه او رجله فانه لا يضر وان كثرت في  
المناسك التي ليس من جنس الصلاة اما ما هو من جنسها



كزياده ركوع او سجود فان فقد وعلم التحريم بطله والافلا فالقيد في كلام  
التم لا عباد الكثرة فان الذي من جنسها بطل بطليل حيث كان مع العمد و  
متابعة المتوسط ان لم يقيد فلو استغفر لم يغفر حيث لا وتبسة  
خلا فالعود الامام لا الكرا بطلان بطلونين واسمين جدا فاما يوار  
ياذا الثلاث عرفا كخطوه كقتل الرجل وعودها يعدم ركني بخلاف  
اليه فان ذهبا بها وعودها يعدم مرة واحدة حيث كان على الولد لان  
شاد الرجل اذا وضعت اذ يبع بخلاف اليد وقضية ان رفع الرجل  
عن الارض ثم وضعها عليها مرة واحدة كذا م ر هي المرة الواحدة لعل  
المراد المرة الواحدة من النقل والخطي وعبارة الرماي واضطرب  
المأخوذ في تعريف الخطوة والذي افق به الوالد انها عبارة عن  
نقل رجل واحدة الى اي جهة كانت فان نقل الاخرى تارة بعد تانية  
سواء سوي بها الاولى او قدمها عليها او اخرها عليها اذا لم يعدم  
الفعل اه وخالف الشيخ في المسألة وان قاله الرجوعي قوله المرة الواحدة  
اي وهي المرة هنا والمراد وقوله بانهم اخا اي وهو المراد في صلاة المسافر  
اه فتقدم اي تضع وحسن وهو الفعل البطل كعبه  
فبطل بالكثر مطلقا ولا بطل بالليل مطلقا الا اذا قصد منه اللعب  
والليل بقوله بطلان نظائره فلا يبرك بجم عليه  
الايمان بالسنة الثانية كام قالوا في الحاد بطلان  
ان لا يزيد على اقل طمانينة الصلاة بطلع تود كدوسه ما لو كانت  
بطية كما تفصل كما ذوقه عشره عليه اثر بول فصب عليه الماء فاجت  
طهر المحل حالا او غمس ثوبا محله كعبه او رجله في ما كثر عتده اذا وقع  
في المعنى بين تحية الجافة ونظره الرطبة جامع رواه الجماعة فيها  
بل لوقع عليه جرم الخاسرة الرطبة فصب الماء عليها بحيث ازاله فقل  
محله فورا لم يبطل فيما يظهر ايضا كما لو وقع عليه فالتقى محله فورا سم  
فكذا اي يبطل لا شحاصل للعود الذي تحاها به فصا رحاملا

لمنفل

لمنفل بخمس اه قد لو تحجب ثوبه كعبه السائل قد تقدمت  
فلا تفعل ولا يجد ما يباحا فيفعله به اخ وهذا منع معارضة الا  
لسوي الاية ويمنع قوله انه فيها وهذا هو اللط لاذا المعارضة لا تتم  
الا اذا وجد ما يفعله به كمن يباع قلل المسيلة مصورة بذلك والا كان  
مسلين مختلفين لا يعارض بينهما هذا اما قاله الشيخان  
معتمد من ذلك ان من اجرة ثوبه يصل فيه ومن ثمن المالك ومن  
بيانية الامرين وقد اتخاذه هو ضيف وعليه لو لم يستر  
العورة وجب عليه الصلاة عرا ولو لم تزل الاعادة كدرة فقد ما يطهر  
به الثوب بعض لباسه فاقبل ملاق وكجاسة معنوله ملقى  
اي شد وداد في معنى الشد وهو الربط المصنف على ما جاور  
اي فلا حرج كلب سنية اي يحل طاهر من سنية فيها كجاسة  
لانه متصل بمنفل بخمس او عمد او حل اي عمد خط مثلا  
ادخل عمدة نفقت الطاهر اي المحل يجب طلب المامنه وقت  
الوصل كما هو القاعدة اج ان لم يخف ضررا فان خاف ضررا  
لم يترع ما لم يكن مهدرا كذا في المحسن او كارك الصلاة بغير  
امره بما او لم تدش بهجة السليل الاول وهو لم تنكح حرمه  
وذكر ابن قاسم على التحريم يصح فعله والصلاة عليه وليس  
كالا فلف باد كشفا الروح فتد فيض غيره على العمدة خلافا  
للطبولي في الحاد اي قبل مطر اقل طمانينة الصلاة ما لم  
تكثر وكشف العورة الرجوع التواخي حيث يحتاج في السر او حرمان  
كثرة متواليه والابطال بذلك على الاوجه فلم يذكر كمين  
او ركنه لادله منفل الاقصا عليها فوج الجمع يكلمها فخلد ويلم  
مركبة اوله تشرع الجامعة هو محله قوله السابق ليدرك  
جماعة شروعه ولعل المراد بان شروعه المطلوبه والافا الا فتد  
في الغاية بالادارة صحيح جائز كسعيه منسوب فذلك لم يحجز



المقطع لتحميل الجماعة فيها والحاصل أن أدب الصلاة المفروضة  
 فاعلم مطلقاً لا مفيداً مندوباً بخلافه الأول لأن لا يكون إلا أمام من يكره  
 الاقتداء به نحو بدعة الثاني أن يتحقق تمامها في الوقت لو استأنفها  
 والاحرم في هذه الغلب الثالث أن يكون الصلاة ثلاثية أو رباعية  
 الرابع أن لا يقوم للركعة الثالثة أي لا يشرع فيها والاحراز الغلب  
 2 هذين ولم يرد الخامس أن يكون الجماعة مطلوبة ولو كانت  
 يصلي فائتة كبر فليها بطلان يصليها في جماعة حاضرة أو فائتة  
 غيرها ولو كانت الجماعة في تلك الفائتة بمنزلة جاز ولم يرد  
 وهذا كله محله إذا لم يجب فيها الفائتة قوماً والاحرم قوماً  
 ونوحني في فائتة قوماً الحاضرة فليها بطلان كما في ثم إن قاسم فاجاز  
 أن الغلب كارة ليس وكارة حرم وكارة يجب وكارة يباح وفي ثم إن قاسم  
 على أن الجماعة ظاهرة أنه ليس قبل الصبح فبطلاناً ليس من ركعة  
 فراجعه انه وانما ظاهره أنه يجري أيضاً في الرباعية قسماً فقدم  
 أي في صلاة الفائتة سوا جهره مفقده وصلاة شدة الخوف  
 أي الخوف كذا أشار به إلى إذا لا سجد بآري قيدا ونوفليلا  
 أي وصورتي وإذا لم يترك في العادة كذا إلى ما يعطل الصائمه  
 بالوصول إليه ومنه احتجاً بشي باطن الأذن أنه ابن قاسم  
 خلافة أي الصوم لا يصلح وقاق جهل الخبر مما لا لأجل أهمل  
 تجريم الأكل الكثرة في الصلاة لا بطلان بطلان صلاة بات  
 للصلاة هيبة مذكرة لأنه هائل يكون في صلاة فإنه كذا أي فلا  
 يؤثر فيه الفعل الكثير فبلغ تكبر اللام وحكي فتحهاج إذا  
 القاعدة أدكل ما بطل الصوم بطل الصلاة دخل فيه ما لو استقفا  
 أو وصل مفطر خوفه كما هو أذن وإن قل وسئل ذلك وصوله من  
 الرأس كان حرف دماغه ومن باطن أحليل الغرغرة هي  
 ضحك مع صوت كذا القيلوي على الخبر يروى المراد هنا مطلق

المضحك بطلاناً يظهره حرفاً فأن أكثر أوجه معزم نعم أنه عليه لم يضر  
 أن قلت الخوف عرفاً ابن قاسم والسادس تغير البنية كذا نوي  
 فرضاً ثم نوي جعله فرضاً خضراً وقلاً أو ترد في أنه تغير ولا يفسد  
 يستثنى سبلة القلب قسماً المضحك خرج التمس فلا بطلان به  
 لشوكة عنه صلى الله عليه وسلم فيها الردة هل ولو من صبي  
 فليجرحها ثم قلت النقص عند والد الرواية البطلان إنما قائماً  
 الصلاة وأذ لم يكن ساء زده حقيقة أح فغير عذر أماً المحدث  
 وهو أوافق إذا تخلف لا تمام الفاعلة فإنه يقتضيه ثلاثة أركان  
 طويلة كحاشية هي المعظم العليظة التي يعظمها الشخص  
 من فيه ويقال لها ايضاً كحاشية بالدين ثم الروض نزلت من راسه  
 ليس بقيد ولذا قال لا وأطلقت من جوفه إذا وصلت كل منهما  
 الواحد الظاهر وهو يخرج إذا أهمل عند المؤوي والحا المحي  
 عند الرفع الحاجة فلا يكره خبراً صلى الله عليه وسلم  
 كانه في سقر فارساً إلى شعب من أجل آخر من جعل يصلي  
 وهو لست إلى الشعب ثم الزيد ويكره رفع يديه أو التمس  
 وبين في الدعاء الوضوء وكوز في الدعاء ما عدا ذلك عند  
 الأكثر ويكره عند بعضهم فاحوال الرفع ثلاثة الكراهية قطعاً في  
 الصلاة والسنة قطعاً في الدعاء الوضوء والاباضة غيرهما  
 عند الأكثر والكراهية عند الأكثر بعضهم فالأقوال أربعة لأن في الحال  
 الأخير قولين ومنه شد الوضوء ظاهره ولو على أحليل  
 أه قلت الحاجة ومنها شد الراوي فأن الشد مندوب  
 لأنه وسيلة للبس الراوي والوسيلة يعطي حكم القاصد  
 ومنها ما لو كان معه توب كحاشية لوضوء صلاة ولا يمسك الثوب  
 الشدة فيجب الشد قلت ثلاثة أحوال أح كذا إذا كان  
 ظلاً كراهية بل لا يجب واليراوي من أبيه لأنه الغرض حسن



الطَّائِفُ بِهَا لَا اسْقَادَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدَةٍ وَيُسَمَّى صَافِيًا الْجِلَّةَ  
 كَوَجَعِ الْآخَرِ وَالثَّالِثُ بِالرَّحِ الْأَنْسَبُ بِالْخَفِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالرَّحِ  
 نَعَادَ لِحَاوِزِهَا وَالرَّامِي لِأَدَاةِهَا رَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ حَافِزًا وَهِيَ  
 نَسَبُ الْقَبْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَهْلُ هَوْرِي نَوْفٌ بِالْمَنَاءِ أَيْ نَسَبًا  
 أَيْ نَسَبًا نَوْفًا أَيْ وَرَجَّحَ بِهِ النُّفُوسَ وَهُوَ مِثْلُ النَّفْسِ أَيْ لَا طَعْمَ لِلذَّيْدَةِ  
 وَلَا عِبْرَةَ بِهِ وَتَوَقَّاهُ النَّفْسُ فِي عَيْبَةِ الطَّعَامِ بِمَنْزِلَةِ حَصُورِهِ أَيْ رَجَى  
 حَصُورَهُ عَنْ قُرْبٍ وَلَا تَزُولُ الْكِرَاهَةُ إِلَّا بِكُلِّ حَاجَةٍ يَتِمُّهَا وَهُوَ  
 الْأَقْرَبُ وَلَكِنْ يَحْتَلِكُ حَيْثُ اسْمُ الْوَقْتِ فِي الرَّمْيِ قَبْلَ وَجْهِهِ أَيْ  
 فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا خَارِجُهَا أَنْ كَانَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ  
 فِي غَيْرِ مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا فِيهِ فَيُصَفُّ عَنْ يَمِينِهِ  
 وَيُكْرَهُ عَنْ يَمِينِهِ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ الشَّرِيفَةَ لَكُنْ كَذَلِكَ إِنْ أَقْصَدَ الْأَهْلُ  
 حَرَمَ وَخَلَّ عَلَيْهِ الْكُرْ وَالْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّاسِ لَوْ اسْقَطَ  
 الْبَالِغَةُ كَانَ أَوَّلَى لِأَنَّ الدَّارَ عَلَى خَفْضِ الرَّاسِ عَدَاةُ الْخَاسِ فِي الرُّكُوعِ  
 أَقْلَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ وَلَا يُكْرَهُ بَعْضُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْحُلِّ الرُّكُوعِ دُونَ  
 الْبَرِيءِ ضَعِيفٌ وَالْمَعْتَدُ كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ فِي الطَّرِيقِ وَكَوْنُ الْبَرِيءِ لَا تَقْطَعُ  
 الْقَلْبَ بِرُؤُوسِ النَّاسِ وَعَلِيَّةُ الْجَنَاسَةِ وَكُلُّ مَنْ هَدَى نَفْسَهُ مُتَقَلِّدًا  
 عَقْلَ الْأَبْلِ بَعِثَ أَوْلِيَاءَ الْهَلِكِينَ وَهُوَ يَحْتَلِكُ جَمَاعَةً بِعِبَارَةِ الْأَهْوَرِيِّ  
 الْحُلِّ الَّذِي يَحْتَلِكُ إِلَيْهِ الشَّرِيفُ لِشُرْبِ غَيْرِهَا خِلَافٌ شَدِيدٌ فِي غَيْرِهَا  
 كَالْبُؤْسِ وَالْفُحْمِ وَالْكَلَامِ حَيْثُ لَا يُوْجَدُ مِنْهَا لَفْظٌ مُشْتَبِهٌ بِالْعَقْلِ وَلَمْ  
 يَكُنْ يَحْتَلِكُ بِالْجَنَاسَةِ وَالْأَفْلَاقُ فِي الْكِرَاهَةِ بَيْنَ الْأَبْلِ وَغَيْرِهَا  
 بَعْدَ حَائِلٍ وَكَذَلِكَ مَعَ الْحَائِلِ وَمَعَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ قَبْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالشُّهَدَاءِ  
 وَالْأَفْلَاقُ كِرَاهَةُ أَصْلُهَا بِأَيِّ مَحَاذٍ يَلْتَمِزُ فَإِنَّ هَذِهِ الْكِرَاهَةُ مَحَاذٍ أَسْأَلُهُ  
 لِكِرَاهَةِ الْجَنَاسَةِ سَوَاءً مَا تَحْتَهُ أَوْ مَا مَدَا وَجْهَهُ وَنَسَبُ الْكِرَاهَةِ  
 عِنْدَ انْتِهَايِهَا إِنْ كَانَ فِيهَا بَعْدَ الْوَقْتِ عَنْهُ عَرَفَا وَمَنْ نَسَبَ  
 لَمْ يَكْرَهُ بِقَبْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالشُّهَدَاءِ لِمَا نَسَبَ الْجَنَاسَةَ فَإِنَّهُمْ أَحْبَبُ قُبُورِهِمْ

فَلَيْسَ

نَوْفٌ

فَلَيْسَ يَحْصُلُ لِبَدْنِهِمْ صَدِيدٌ وَلَا تَمَيُّزٌ مِنَ الْجَنَاسَةِ أَبَدًا وَفِي الْكَلَامِ إِذَا لَمْ  
 يَحْصُلْ صَعُوقُ الْقَبْرِ وَامَّا إِذَا أَصْلَحَ قَوْفُ الْقَبْرِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ لِأَمْرٍ فِي الْأَوْدِ  
 مَحَاذَةِ الْجَنَاسَةِ وَالْوُقُوفُ عَلَى الْقَبْرِ وَالنَّظَرُ كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ هَلَا  
 قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْقَبْرِ الَّذِي يَكْرَهُ الصَّلَاةُ قَوْفًا  
 وَيَكْرَهُ اسْتِعْنَاءَ الْقَبْرِ الْقَبْرِ فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَفْجَحُ أَيْ  
 إِذَا أَقْصَدَ اسْتِعْنَاءَ الْقَبْرِ الْمُبَكَّرِ أَوْ كَوْنَهُ لَا قَضَائِهِ إِلَى الشَّرِكَةِ ثُمَّ رُ  
 وَالصَّلَاةُ مُسْتَقْلِلًا لِلْقَبْرِ كَرَاهَةُ لَامْرٍ بِمَحَاذَةِ الْجَنَاسَةِ وَاسْتِعْنَاءُ  
 الْقَبْرِ أَوْ كَرَاهَتُهُ وَلَا يَكُونُ التَّوَقُّفُ بِالْأَدَمِيِّ وَكَوْنُهُ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي  
 أَنْ بَعْضَ الصَّعُوقِ لَا يَكُونُ سِتْرَةً لِبَعْضٍ آخَرَ ثُمَّ رُ طَوَّلًا وَيَحْصُلُ  
 أَصْلُ السُّبْحِ بِجَمْلِهِ عَضَامُ رُ دَفْعَ مَا رُبَّهَا خَفَ فَا لَا خَفَ كَالِهَا  
 وَحَلُّهُ أَنْ لَا يَأْتِيَ ثَلَاثَةَ أَفْعَالٍ مُتَوَالِيَةٍ وَلَا تَطْلُبُ أَهْوُ وَحَدِيثُ  
 كَانَ كَالصَّائِلِ فَلَا يَفْهَمُ لَوْ كَلَفَ وَلَوْ قَرِئًا وَضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ  
 أَعْلَاهُ مَا وَهُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ لِيَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ مُتَقَلِّدًا  
 الرَّمْيِ وَقَضِيَّةُ اسْتِوَاءِ مَا لَكُنْ فِي الْأَيْدِي أَنْ جَمْلُهُ مِنْ بَارَةِ  
 أَوَّلَى لَا تَمَيُّزٌ بَيْنَ الشُّطْرَيْنِ

### فصل في كيفية الصلاة

وَيُوعَى بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا أَنَّ السُّبْحَ إِذَا تَمَلَّ وَاتَّحَمَّ عَلَيْهِ  
 وَاحِدٌ لَكِنَّ الْقَبْرَ لَمْ يَنْسَبْ مَا بِالْأَحَارِ وَالْمُفْصِلُ وَهُوَ كَافٍ وَالْمَعْتَدُ  
 مِنْ ذَلِكَ الْبَيِّنَاتُ أَفْعَالُ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالُهَا وَاحْتِلَاكُ مَعْرِفَةِ  
 الْكَيْفِيَّةِ لَوْجُوبِهَا وَحَاصِلُهُ أَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الصَّلَاةَ مُتَقَلِّدًا  
 عَلَى فَرْضٍ وَنَقْلٍ وَمِنْ بَيْنِهِمَا صِحَّةُ صَلَاةٍ وَلَا كَلَامَ وَإِنْ لَمْ يَمَيِّزْ بَيْنَهُمَا  
 فَإِنَّ قَصْدَ بَعْضٍ مَعْنَى تَقْلِيدٍ فَلَا يَفْعَلُ صَلَاةً وَلَا يَجْمَعُ وَالْأَصَحُّ  
 أَنْ كَانَ هَا مَاءً وَأَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْجَمْعَ نَقْلًا فَلَا يَفْعَلُ صَلَاةً وَلَا يَجْمَعُ وَفَرْضُ  
 صِحَّةٍ وَطَائِفَةُ كَلَامِ الْحَلِيقَةِ الْمَرْجُوحُ وَأَنْ كَانَ هَا مَاءً فَإِنَّ قَاسِمَ وَالْمَحْتَمَّ  
 أَنْ الْمُرَادَ بِهَا هَا مَاءً حَصَلَ قَدْ رَأَيْتُ مِنْهُ مَقْطَعًا بَعْدَ التَّمَيُّزِ



في الغرض والسن ولا يترك غير الركعتين الشرط بل يجزئ ان لا يترك  
 احدهما بالاجزاء **المسألة** في الصواب ان سقط الاعتدال فقامل قال  
 قلت كلام الله اصبط واوّل فانه مبني على ارادة الساعات الفلكية وبالغير  
 يتبين زيادة القعد لخلق غيره فانه يريد او ينقص فقامل **الاطلوع**  
 الغير كان الوجه ان سقط قال ولعله انه تنكر في قوله ومن اخره  
 فعمل لكل ساعة ركعة او قلعت ذنوبها قال **اربع** وتعود بكبره لان  
 كل ركعة خمس تكبيرات سنة وتكبيرات التحريم خمس فربما هي وتكبيرات  
 التحريم من التهدي الاول اربع سنة قال **تبع** شجاعة باعتبار  
 ادراك الكمال **على** السجدة فيها اية على السجدة والستين **وجملة** الاركان  
 اذ لان كل ركعة اثني عشر ركعة في كل تشهد اربعة اركان وهي التهدي  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعتود للثلاثة وفي كل ركعة ركعتين  
 والترتيب في كل صلاة قال **فقر** اثني عشر في سبعة عشر بطل ما بين  
 واربعه وتضيف اليها ما في التهدي اذ الاخيرة وهي عشرون من ركعات اربعة  
 في خمسة وتضيف اليها ما في التهدي اذ هي عشرة من ركعات اثني في خمسة  
 وتضيف اليها خمسة اركان الترتيب بطل ما بين وسبعة وثلاثين وهذا غير  
 مافلا قال الله لانه اقصره على واحدة من الركعات الثلاثة واسقط الترتيب  
 فليد على ذلك قوله ما وسبعة وعشرون ركعات فامل **الاولي**  
 مع انه هذا اذ جعل الترتيب في الصلوات ركعات واحد او قيا من ما ذكره ان  
 بعد منه ان كان لا يخرج في كل صلاة وكلام الله صريح في هذا افعو كلامه الاول  
 نظر فامل قال **الحديث** السابق هو جابر عن ابن عباس  
 على اربعة من انطلق بحال **سحب** عند المؤوي اي في الجلوس  
 بين السجدين ومثل كل جلوس يقبضه سلام قيام والافتراس افضل  
 منه اهق **على** التحرير **لان** فيها هي اذ قال في الركوع ومما في  
 وزان ركوع القيام في الحاذ اذ كذا قبل واليهما واحدا انهما ليسا على  
 وانه وان كنت متيت عليه في غير هذا الكتاب لان الرابع من قيامه لا  
 لا يجازي

لا يجازي موضع سجوده بدليل انه انما يسجد فوق ما يجازيه ولعل المراد  
 مجازاته ذلك محاذ الله بالنسبة الى النظر فانه ليس له النظر الى موضع سجوده  
 كما سألهم حوي والاعتراف قوي **وهو** اذ يفرس رجله  
 اية اصابعها في سجود من اطلاق الكل على الجرح **من** من سجود  
 ويجلوسه للركوع والسجود وانا تنقيل **ولا** بد من وضع كفو  
 وساعة اذ كان عجزه وجب استعانة به بالخصم **فبصره** اي احبانه  
 ولا اعادة عليه كذا انما قاسم في سنة **ما** كان العجز لا كذا  
 اجزاء الاعادة لمدرته **في** الاوليين اي الصور بين الاوليين  
 وهما القدر في القيام اذ كان يصلي من قعود والقدرة على القعود  
 اذ كان يصلي من اضطجاع **وجب** القيام بلا طمأنينة له وانظم  
 انه لو اطمأن وقرا الفاتحة فيه لا يترك في شيء في الكلام على ركعتي الفاتحة  
 كذا ما يصرح بان ذلك سنة فراجعه **ولا** تجزيه قرأته في يومه اي في  
 العرف لان الكلام فيه مع العجز وكذا في النقل مع القدرة فاقول  
 ينقله انه لو احرز بالنقل في يومه مع احد **بانه** في سبيله  
 او يتركه بالقيام فيها بخلاف سبيله الاحرام فتأمل **فان** انقلب  
 ثم رجع بطلت صلاته اية اذ كان قائما لها والافلا ويسجد لله  
 ولا يلزم الانتقال الى احد الراشدين فيبصره بلا يلزمه بغيره ان يجوز له  
 وهو كذلك اذ انتقل مخيا لخلق ما اذا انتقل تنصبا فلا يجوز  
 وعلى هذا اجل اطلاق الروضة الجوار والجموع **المنع** والافلا يلزمه  
 القيام وانظر له لم يلزمه القيام للمؤوي للسجود من غير طمأنينة  
 وقضية العمل بفتح اللام **الاولي** وهو لا يلزمه القيام اذ هو مؤوي  
 ان يجوز **وقضية** المنقل وهو ان الاعتدال ركعة فبصره بطور  
 منه وهو وجه فاروق فيه نظر والوجه طرفة اذ لم يطل وكذا ان  
 طال في الركعة الاخيرة لا يعتد بالركعة الاخيرة لا يضر تطويله مطلقا  
 اه هله بخطهم والذية حاشية في هذا هذا الطر في قوله ان



فان قلت قاعدة بطلان صلاة وكتب الشيخ الاج على قول انه وهو وجه مستند  
فان قلت قاعدة بطلان صلاة اي مع العمد والعلم والافلا ويسجد للسجود

### فصل في سجود السهو

واسباب خسة احدثها ترك بعض تأنيها سهوا يبطل عده فقط انما  
نقل قول غير مبطل باجماع الشك في ترك بعض معني هل فعله ام لا او بعض  
مهم هل هو موقوف او تشهد يخرج بالبعث المدوب وبالجملي المهم  
خامسها اتعاقب العقل مع التردد في زيادته والفعله عطفها على  
ليان اعم لانها تشمل اليان والسهو او مراد فاهو هذا هو الظاهر  
لان السهو والياد لا يفرق بينهما في اللغة كما يوجد من تعريف السهو باله  
بانه لياد التي من الصلاة مخرج قنود الدالة وسجود والتلاوة  
لانها خسة لاخر اتمها ولو بالتك يرجع للامر من الترك والفعل  
فالاولى كنه هل اي بالتشهد الاول وسلام لا والله بانه فعل ففلا يخل  
زيادته كاذري الامام راها فافندي به وركع ثم تركه ادر كركوع  
فتمم به صلاته ولا في اي تركه فيجب عليه ان ياتي بركعة ويسجد للسهو  
لذ با وهذه الركعة تتمم للزيادة المأمري هنا هكذا في حاشية الشيخ عبد  
الرحمن وهو صحيح ولا ينافي قول الشيخ ولا شك في فعل مأمري عند وان  
يبطل عده كلام قليل ناسيا فلا يسجد لان اصل عده وان عده من  
الترك سهوا ما تركه عدا هو وسط للصلاة ولا غيره من  
سما الصلاة في كلامهم اتعاقب بيني جلوس الاستراحة فانه  
يقوم مقام جلوس بين السجدة يلى كما لو كان المترك الكاف  
لتمثيل فعل ترك السلام ترك العاخرة او تشهد كاذ طار وقوفه  
او قعوده وظن قراه العاخرة في الاولى والتشهد في الثانية ثم تذكر الترك  
والى بالترك عود بغير تفيد ولم يطأ حاشية او وطها  
وفارها حالها والظاهر انه لا فرق بين السهو والعمد في ذلك وفي بعض  
المنح ولم ينظر الحاشية والمناسب للمحرر الاول كما قاله الشيخ

عبد الرحمن او وطى حاشية او الى كثير كلام او فعل سم وخرج  
اذا به دون افعال كثيرة كذا الخط بعض المفضل باجماعها اي هذه  
الامور او سهوا او جهلا بغيره اي بوضوح كما في بعض النسخ  
كان تذكر بعد انصافه او بعد وصوله الى محل كج فيه التوايه بان  
صار الى القيام اقرب منه لاقبل الركوع ولو ذكر ان هذه لكاذ اولي  
قل وترك تشهد وجلوس في موضع او في الصبي نظر الاتحاد  
موضعها او انه اعاده على كل منهما بقطع النظر عن الاخر لانه مما  
يجوز على العوام فاهو اعتقاد ذلك للحاهل وان كان محيا بطا لسا  
وبذلك خرج من فلا يجوز له ان يخلف عن امامه للتشهد اي  
فيما اذا تركه امامه فانه لا ياتي بهوبه فان تخلف بطلت صلاته ما لم  
يؤا العارفة كيتشهد والاله بطل بطلت صلاة فارستخاف ان  
قصده الخالعة وشرع في تشهد او طار الفصل قل فله ان  
ليخلف ليتفت اي يبدله الفتون فيما ذكره ويجوز بلانذ ان حفته  
في الجلوس بين السجدة يلى والاباد علم انه لم يلحقه وجب تركه او منه  
العارفة جلوس تشهد وهو قد يعلم منه ان الامام لو جلس  
للا سراحة لا يكون جلوسه مجورا للمخلف ليخلف الاماموم عند  
للتشهد بل بعارفة او ينظره والعارفة او وكا قاله الرمي  
وسفاد من فقد بها في كلامه ولو فقد الاموم اي ناسيا  
فانصب الامام الخ لوجود القيام عليه فورا بانصاف الامام  
بل بعارفة او ينظره قايما ومعارفة او جلبي واذا انصب  
الماموم ناسيا اذا فرغ يتكلم على ترك الامام المستهد ومخالفة  
الماموم شرع يكلم على عكسه وهو فعل الامام له وترك الامام اي لا  
وجب عليه العود فلو لم يود حتى قام امامه لم يعد ولم يجب  
قراة ومثل الفتوة فلو ترك ناسيا والحال ان الامام وقف له وجب  
عليه اي الاماموم العود بمناجاة امامه او عامد الذب من التلبس



بالعرفان مع ان فعله غير مقيد به وهذا اقرار بالمعنى فلم يوجبوا عليه العود  
 ان المتابعة الكراهية سقط بها اي بالمتابعة لانه بعد فزع الصلاة  
 اي صلاة الامام وقوله في جازله المعارضة اي في الاولى وقوله لا تترك اي لانه  
 فعل فيها فعلا للامام ان يفعلها اما اذا تعد الركك لم يترك قوله  
 سابقا واذا نصب الامام ناسيا وان صرح الامام بتجديده  
 اي العود والخاص **باب** انه اذا ذكر الامام او احواله في الاول ان  
 يقوم الامام من غير تشهد او في غير الامام المتابعة فان خلفه بغير  
 نية معارضة دخلت صلاته الثانية ان يعود الامام للشهد بعد  
 النسيان به مع خلف الامام فيجب عليه الانتصاب بالاستئذان عليه  
 قيام الامام وليس له موافقته في العود لانه ان كان عامدا بطلت  
 صلاته او جازلا او ناسيا فهو محظوظ فلا يوافق على الخطا ويشتر  
 القدوة على النسيان او الجهل الثالثة ان ينصب اماما يعود  
 الامام فلا يوافق الامام كما في الثانية الرابعة ان ينصب الامام  
 ناسيا دون الامام فيلزمه العود للمتابعة الخامسة اذا نصب  
 اماما عامدا فلا يلزمه العود بل ليس اكامل كانه من  
 محض النسيان ومن ثم قالوا في باب الجلاء ترك قبل امامه ناسيا  
 خير بين العود والافتكا لعدم محض النسيان او تركه عامدا  
 له العود كما سيذكره ونوفن المصلح قاعدة كيتيريه الى ان  
 المراد بالعرفان الذي يلبس به كارك الشهد الاول هو القيام  
 حقيقة او حكما فاما المصلح قاعدة العجزه ان كان في ركنه  
 اي اوج في نقل الجمهوري لم يعد الى قراءة الشهد لكن لم  
 يطل صلاته بالعود على ما في حواشي الروض فلا يترك حجرا  
 او شوبري والمعمد المطلق مع العود والاعمال جازله العود  
 لانه ليس به عود فان عاد له بطلت صلاته اي ولو كان  
 العتونه ونحوه منذ ورائه كلب يعرف شرعي والنذر فرض جعلي

ومراعاة الشرعي اقوي من مراعاة الجماعي فذكر قبل جلوسه في الخامسة  
 حتى قراه اي الشهد في الخامسة ولو طئه احتجابه وقوله ثم  
 سجد جذا العطف اي للزيادة وفي بعض النسخ لم يحدد وهي غير  
 صحيحة وان كان لم تشهد هذا لم يترك قوله فيما تقدم فان كان  
 قد شهد في الجملة كان ذلك هلالا في جميع السنن الا ان  
 والهسيان ام لا مرحومي ونقل عن الزيادة انه قال بان يترك  
 مندوب وشك في كونه يقضي السجود او لا بالورد وهو ترك  
 بعض معين او بالتأخير اي المني عنه اي واقضى السجود كما  
 في المخرج في بعض ما كان ذلك في المترك هل هو معين او لا  
 اعترض بان هذه هي التي قبلها قالوا وقوله بان قاسم كان ناسيا  
 هل الى جميع الابطال ام ترك بعضها منها قال الحلبي كذا نقل عن م  
 وفيه ان الاصل عدم الايمان بجميع الابطال الا ان الابطال في الابطال  
 لما منعته لم ينظر لذلك هل هو قنوت مثلا او تشهد  
 او لا كما اذا قيل الجمع خلف مصلح الظاهر مثلا وكان ذلك في الركعة  
 الاخيرة ثم لما تم مصلح الجمع صلاته شك قبل سلامه في بعض ولم  
 يعام هل هو القنوت من صلاته او الشهد الاول من صلاة الامام  
 فيطرق الى صلاته خلف من صلاة امامه نقل عن تقرير الزياذي  
 هل سمي بالاول او بالتأخير اي يمين الله الى ما يطلب له  
 سجود وشك هل هو من ترك الامور او فعل المني عنه سجد  
 قد ترك فرض المسادر منه الركن فيقطعه اعراف قد  
 عدم الاعادة مطلقا في الشروط ولا ركان ما عدا السية  
 وتكبيره الاحرام فلا يوافقك بعد السلام فيها بالنسبة  
 الى الظاهر مع اخف اي ااصل ما مع اخف صلاة قلما فرغ منها  
 شك في السج هل مع او لا فلا يؤثر كما قال النووي  
 استأنها اي ما لم يذكر انه نوي او كبر في قنوت فانه لا يجب عليه



الاسنان واذا طار الرمي فقد كر بعد ذلك هل يجب عليه الاسنان او لا  
فيه نظر <sup>بعد صلاة</sup> بعد صلاة ما الذي لم يبعده عود للصلاة كما سبغ عليه  
والا اي بانك هل تطهرام لا فلا تنفق واحاق كل  
تارة يقع في اصل الطهارة وكاره في رافها والاصل بحكمه العدم في كل منهما  
نعم يوثق في اصل الطهر في اصل الصلاة فلا اثر له بالسبب ثلاث  
الصلاة ويسخ عليه افتتاح صلاة اخرى بذلك ما دام مثله لان الشك  
حيث وجود الطهر والاصل عدمه كما وانما الغرض ذلك بالسبب للصلاة  
الذي هو فيها لان الظن ان افتتاح الصلاة انما يقع مع السبغ الشرطي  
ولانه يفتوح الدوام ما لا يفتقر في الابتداء ولان الشك في رافعه الانقضاء  
وقع بعد حقيقة اه فلا يحكم بعمد وهو ترجح بحكمه ضعيف  
وسهوه بعد ما اخرج سهوه بعد ما بسلام اما ان ي  
بعده اذ انسية ذكره بعد ذلك وهو كذلك كما قاله الاذري  
هذا احتمالي في ذكرهما ان الاستاذ وهو ضعيف وعبارة  
الروض ويسجد بسوق سلم مع الامام سهوا اه وهي المعتمد والمعد  
انه يسجد بضعف العدة واختلافها بشروع الامام في السلام فلا  
يحكم بحسبها ما يوم ويوم ما يسأل في صلاة الجماعة انه لو اقدم  
به بعد الشروع في الصلاة السلام وقبل عليه لم يقع العدة ولا  
على المعتمد عند الرمي اي بل تنفق صلاة في اذكي كما هو قضية انقضاء  
الرمي على نوع محبة العدة خلافا لحيث نسب له انما لا تنفق  
صلاة اصلية على ذلك التحهد الرمي في الحاشية فاحفظ  
الماموم بالنصب يفتي بالحج وسهوا ما به بالرفع فاعلم عدا قدي  
اخرج به ما اذا ترك الماموم المتابعة سوا لا ينظر لصلاة ويستوعب  
الماموم الموافق بفعل الامام له حتى لو سلم بعد سلام امامه ساها  
عنه واجهلا لم يرد ان يعود اليه ان قرب الفصل والا احاد الصلاة  
كالوترت ركنا ما اما السبوق اذا انا خرج سجود الامام سرحا

وقان

وقان لم ياد به بعده لانه لم يحض المتابعة وقد قات وان فانه سجدة منه  
وجب ان يوافق في السجدة الثانية ولا يزيد عليها بعده ولا يلزم اخر  
صلاته ولو اقر امامه على سجدة فاد كان موافقا سجدة اخرى وان  
كان مسجوقا لم يسجد اخرى قال ابن قاسم له لو كان الامام  
يرى السجود بعد السلام فالسجدة عدم استقراءه بسجود الامام  
بعد السلام لا تقطع العدة بسلامه في اعتقاد الماموم اه  
بطلت صلاة اي اذ اختلف عنه بفعلين بان هوي الامام للسجدة  
الثانية قبل شروعه هو في الاول ومحل اذ لم يزعم على ترك السجود  
ابتداء او يسجد هوي الامام لم يطل صلاة لانه لم تنقض بطل وترع  
فيه بخلاف هذا ومحل وجوبه بسجود الامام اذ الممي الماموم  
المفارقة او شرعه في اذ انشأه والاسقط هو وما في مثله  
فاحفظ سجدة مع اي وجوب او قول الامام اي تنظر اخلل  
اه وقال بعضهم اي لانه محل السهو الذي حقه اه وهذا ظاهر  
وان كثرا نقص سوا زيادة او نقص اوها وكبر جميع اخلل ان  
مقدرة او اطلق فان فقد حرج حصل جبره وفان جبره عليه  
ولا يكره له وفارقة سجود التلاوة اي حيث يتعد بتعدد  
المقتضى بعدم الاختصاص هنا مع تقدمه اي السهو او  
غيره كقول مطلق هل يلزم ان يسجد لاسب هل يطلب منه  
سجود الا ان يقال لا يسأل حرج وسجود السهو واجب عنده  
اه اح بعد شهادته اي وبعد الصلاة على المنع صلى الله عليه  
وسلم وجوبا فلا يصح قبل ذلك وبطل الصلاة به لان  
المصغر لا يصح وجه تشهد بالمصغر ان في انصوري زيادة حرف  
كغير تصغيره وسجود السهو يسجد بان فاذا التبتل ان الشد  
المصغره وان سلم الامام اي ولا يسجد الماموم حتى يفرغ  
من الانفاذ الواجبة للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه



وسلم وحفظه عن الامام لا يضر فان سجد قبل الغرض من الواجب بطلت صلاته  
وبعد الصلاة على الارض والاذكار بعد هذا فلو انما بعد الواجب وقبل الغرض  
ثم انما يندوب واجز وحصل اصل المسألة واستفت عليه اعدائه وهو اخر  
الامر من فعله صلى الله عليه وسلم اي ولا يضره الصلاة فكان قبل  
السلام وقد ذكر ابن العربي انه صلى الله عليه وسلم سجد للسر وحسن  
مران احدها انه لو شك في عدد الركعات ثابتهما انه قام من ركعتين ولم  
يشهد فسجد ثابتهما انه صلى الله عليه وسلم من ركعتين فسجد رابعة انما صلى من ثلاث  
ركعات فسجد خامسها انه شك في ركعة خامسة فسجد اومر  
فيكون الامام اذا وفيها ثلاث صور وفيما لو قام بالفعل او نوى الاقامة  
ولا يفتد اي لا ينافيها على طه تمام الاولى صار فاجعلها تحت  
للاولى او بعد طوله الخ عطف على قوله قبل طوله الفصل وهاتان  
الصورتان فيما اذا احرم بالثانية عقب الاولى بعد طوله الفصل اي  
في السلام وتحرم الثانية بعد فرائع الثانية اي وقبل ان يسلم  
بدليل قوله بعد وسجد في الخاليتين او يقال بعد فرائع الثانية اي بان  
سلم منها يعتقد انه لم يكن عليه سجود ثم يرفع ذكره واراد ان يقرب  
الزمان او واج تمت بها الاولى اي تقوم الثانية مقام الاولى للقداد  
بتكثير الاحرام فيها بخلاف الصورة الثانية فانه يبيح فيها على ما في من  
الاولى ولا يقوم ما في من الثانية مقام ركعات الا وفي

### فصل في بيان الاوقات

بلايب لو كانت عنه لكان اولى ولم يذكره كراهة كلام الله ووجه  
الاولوية ان الكراهة لا تختص بما لا يبيح له بل تجزى فيما سجد متاخر ايضا  
كصلاة الاسحار والاحرام وقوله كراهة كلام الله اي حيث فاد الصلاة  
لها سبب انها كراهة تترتب ضعيف والخلاف ينقطع لانها لا تنقطع  
مطلقا حتى على القول بالتثنية ولعل الفرق بينهما انه على التثنية لا يتم فيها فليكون  
الحظ موقفا فليجزى حتم اوقاف ياتي الى اولى من جعلها ثلاثة

كفاية

كفاية فان سجدتها مستقدم وهو الوقت وصلاة كسوف فان سجدتها متاخر  
وهو عدم الاجل وقوله واستعاض بها فان سجدتها ايضا وهو  
الحاجة كذا عدهما في الروف من المأزق وسجد ابن حجر وغيره وقوله اي قد  
ينبغي ان المراد بالمتقدم وقسمه بالنسبة الى الصلاة لا يصور سبب  
متاخر الصلاة اصلها الا لا استراها المتخير في الكسوف ووجود الحاجة  
للاستعاضة قبل الشروع في الصلاة قال لا اذا تقارنت دوام السبب  
لا بد الله وهذا انما يقتضي السبب لا ينظر اليه الفقهاء وطوف وخبر  
وسنة وصلى اليه ما تقدم كما الصلاة التي لا سبب لها كصلاة  
الصبح وقوله هما المكان بعد الظهور لانه صلى الله عليه وسلم لم يدر  
فانته صلاة ركعة الظهور التي بعد هذا فمضاهما بعد العصر واستمر وطا  
على دلالة تحية وفاة الله عز وجل كونه يشك على ذلك الرواب غير  
المؤكد لانه كان يفعلها حيا نيا ويتركها حيا نيا لان يقال متى قوله الا  
وط عليه الاحاب ان يواطيه عليه فامل بالنسبة الى الصلاة اي بان  
لكونه السبب متقدما عليها كالحاثة سببها دعوى الوقت الذي قد فات  
وركنه الوضوء سببها الوضوء الذي تقدم على فعلها وصلاة اجازة سببها  
انقطاع العمل اليه وركعة الطواف سببها الطواف المتقدم عليها اما على  
القول الثاني من ان الاعمار بالمتقدم على وقت الكراهة والمقارنة له  
والاخر عنه فلهذه الصور المذكورة تارة يكون السبب متقدما اذا تقدم  
على وقت الكراهة وتارة يكون متاخر اذا قارن وقتها بحسب وقوع  
السبب قبل وقت الكراهة او فيه ولا يصور ان يكون بعد ما لا فيما يبي  
متاخر اذا فرغ من الصلاة اخر وقت الكراهة فامل تاخير الثانية  
خرج به تاخير صاحب الوقت كالسر وسببها فلا يضر ذلك وان كراهة  
والخبر بما يجزى من حيث قصد وقت الكراهة فلو كانت عليه فوات  
واراد ان يصلي عقب كل فرض فليترك مجزى كانه حائض الامم هو وروى  
نوي فلام مطلقا قبل دخول وقت الكراهة فدخل وقت الكراهة فان



فان نوي بعد اذ انتهى وادله بنوعه دافاه دخل وقت الكراهة بعد فعل ركعتين  
 وجب لا قصار عليها فان قام ثالثة قبل دخول وقت الكراهة لم يرد لا  
 قصار عليها هذا كله ما في حرج وان قام اربع وترفعها  
 من ارتفاعها ترك بين الكراهة لاجل فعل الوضوء ولا حل الوقت  
 كما يستفاد من قوله الذي وعند طلوعها سواصل الجمع او لاحقة تنكامل  
 وترفع فتؤد الشهادتين والقيود لا حاجة لقوله انه وترفع لان المواد  
 بالطلوع المداوه سواظهره لنا او لا فتؤد وترفع مستدرك انتهى  
 فيه نظر لان ابد الطلوع مبدأ الكراهة واذا قد ترفع استمدار  
 الكراهة بسبب الفعل وان ترفع كرم وانما لا انتهى بانام الطلوع  
 هذا الاستواء اي حقيقة اي وحكا وكذا ايقاع في الطلوع والغروب  
 لتعمل ذلك ايام الدجاء ثلاث ساعات اية او قان بدليل ان وقت  
 الاستواء يرجع الى صلاة اذ يصلي من اي مكانه وقوله او قان  
 اي تتركها كذا الخط المبدئي او تغير بعم اوله من افرق الله تعالى ثم  
 امانه قان بركه تقف بالعبادة ثلثين واسم تقف حذفت  
 منه احدي الثاني اه ع ش وسبب الكراهة في الحكم في المهي من  
 الصلاة في هذه الايام الثلاثة ولم يذكر الحكم في المهي عن التلعة  
 بالعلم فان قلت هذه الحكم اعني طلوع الشمس واستواؤها  
 وغروبها قرن السيطاف بوجوده سوا كانه الصلاة لها سبب  
 ام لا جيب بانه ما عني عن الصلاة الا الموافقة من بعد الشمس  
 فاذا كان لها سبب احلت على سببها فخرجت عن الكراهة واذا لم يكن  
 لها سبب احلت على الوقت فكذا ما اسجد بها اي جلتها فلا  
 يرد ان سجوده للمدح في الكلام في الموضع المصلي والامع جواز  
 كسبه كذا ما هذا يقضه استدراك الوقت الحاضر المذكور  
 بعده فكان الصواب ان يؤد الغروب وكلام المصنف بالقرب منه الذي  
 هو قبل الاصوار او هو ممنوع لان معارضة الغروب مكره وهذا

لا يرد

لا يرد للفعل وللزمان فلذلك ذكره في الاول مع ذكره في الثاني كما مر نظيره وما  
 ذكره قد اخذه من قوله ان قاسم يعني يتردد بها بان يقصر وقتان  
 بعد الجمع اذ اي اذ ترفع الشمس كرم وقوله وبعد العصر اي تمام الغروب  
 وان دخلت الكراهة للزمان ايضا لانه الصلاة مكره وهذه من جهتين  
 خلافا لما تقدم عن قوله الاصلي لوكالات الحدوده لكان اولي وانما  
 نرد الاول وهو السفل وقت اقامة الصلاة اذ قلنا الكراهة  
 للترتبه اي في الاوقات الخمسة وهو الذي صححه في التحقيق وجرم به في  
 الطهارة من شئ المذنب يوم الازم صيف اما اذ قلنا انها للمختره وهو  
 المذهب فلا نرد واما الثاني فلا نرد ايضا لان المصنف عدم حرمة الصلاة  
 حال صعود الخطيب وقبل جلوسه وتفقدا ما بعد جلوسه بعد صعوده  
 او تمام الخطبة فحرم ولا تنقذ فرضا او نفلا ولا نرد هذه ايضا لذكرها  
 في بابها قائل على الصحيح صيف وقوله والمشهور في المذهب  
 خلافا متمد مطلقا اي لو كان لها سبب متقدم او متاخر او لا  
 خروج من الخلاف اي لان ما كما يري كراهتها مطلقا في حرم مكره  
**فصل في صلاة الجماعة** مسألة لان ما عاينه ولي ان يقول اي حقيقه ام  
 وهي من خصائص هذه الامه كما نقل عن ابن سراقه امور ما وي و الجماعة  
 الطائفة وشرفا ربط صلاة الاموم بصلاة الامام ونفطها يصح لهما  
 ويتبين لاحدهما بالقرينة كمتقدم الامام او احرامه والاصل فيما لا  
 يقل في وجوبها الجبري كلامه على كل الاقوال في انها وضعت عين او كناية  
 او سنة درجة اي صلاة فضلة الشخص جماعة تفقد ثوابها  
 سبعا وعشرين صلاة من صلاة المفرداته وان ذلك يختلف الاول  
 كما في غالب النسخ لان ذلك جواب مستعمل وليس من نعمه ما قبله في زاد  
 حشوه وتذبره وتذكره عظيمة من مثل في حشره فله سبع وعشرون  
 ومن سبب هذه الرتبة له خمس وعشرون وهذه الاحتمال لا مانع منه  
 والجمع يوجب فيه مثل ذلك وهذه التورية يندفع ما للشهادتين القليوب



منه الجواب لعدم الاستعانة قليلا من غير الخس والخس بعد  
منها غير جماعة اي غير اهلها وقول ابن حجر شرعة بالدينه اي اهلها  
فلا ينافي صلاة جبريل بالذي عليه السلام وبالجملة صيغة يوم الاسر  
او صلاة النبي عليه السلام يعني وصلي اي يصحح صيغة فامل يفرقوا انفسهم  
وصيغة التزوية ليس اعصاب الامن حرم المواب واقبلها امام ومأموم  
اي غير الجماعة اكل اي موحية الكيفية غير الجملة غير معت  
للمكوبات وبنيها على الاستنا والخالية يطابقه اي من اهل البلد  
والوجود فلا يتخطى بغير اهل البلد ولا بالصبان ولا بالانسا وخوهم  
من اهلها كاحيا المكبة فانه لا يحصل بالصبان بخلاف صلاة الجماعة واجها  
فيقطان بالصبان بل ما يرفع من الكفاية ليكن فيه الصبان كالامر  
بالعرف والحق الاربع صلاة الجماعة واج والعره ورد السلام  
فلا تجب على النساء شروع في حركات الفيتو السابقة فلا تن ولا  
نكره ولا خلاف الاولي ويوم الصبح غير الامرد الجميل فانه ملحق بالمرأة  
منها اي من البيوت قيد منبر فاقبل جملة في المسجد افضل ما ذكر جملة  
في البيوت ليحوز الفضيلتين هل وان لم يركع عليه فواد الجماعة على من في  
البيت وافق الغرائي انه اخذ كذا في خط المؤلف وكان الظاهر بانه  
ولعله اراد حكاية ما صدر في الافتاء فامل وهو كما قال معتد وكلا  
الفتاوي صنيف ما لو كان الامام مبتدعا كالمعتز ومثله ما لو اعتقد  
عدم وجود بعض الواجبات لم يخف اذا اتى بها والمعتد ان الصلاة  
خلفه كل مخالف لم يحصل لفيلة الجماعة وانما افضل من الاعتقاد وانما  
مكروهه وان تذر الجماعة بغيره على المعتد كما في حرم رواد الكراهة  
لا يخفى الفيلة والتواب لا خلا في الجملة وان توقف في ذلك الزيادة  
اهلها من الاجموري في اول الوقت المحبوب الاول والاضط  
او كان المراد وقت الفيلة شرع من الجموع اذا لم يدخل الامام  
في الصلاة وقد جاء وقت الدخول وحضر بعض المأمومين ورجوا

ريادة ندبه اذ يعجز ولا ينظمهم لاد الصلاة اول الوقت بجماعة فلي افضل  
منها اخرى بجماعة كثيرة اهم من البهجة ومن عليه امامة مسجد على  
الصلاة فيه وان لم يحضر احد يصلح معه لانه لا يفوت الميسور بالمسور بخلاف  
مدرس لم يحضر طلبته لانه لا تعلم ولا تعلم قد على الجلاله في شرع لو  
اقام الجماعة الجذ سقط من وض الكفاية ان كانوا على صورة البشر والافلا  
كجملة اج لو سوهة غير ظاهره اي خفية وقد رها عنهم بان لا يكون  
قد رما يصح ركعا فغير اقل ما لم يعلم الامام اي ما لم يترفع في السلام  
والا انقضاء فرادي على المعتد في غير الجملة الاولى اسقاطه كما قاله  
قال في حقه الا ان يرضى اي يظهر قرينة رضاه وان لم يظهر حوايد  
لك فان ظهرت قرينة الرمي ونوع سكوتهم ندبه الموقوف ولو  
احد الامام احصاه ان ينظر الى الامام من يريد الاقتداء به  
بشروط خمسة اذ يكون ذلك الانتظار في الركوع والشهد الاخر  
والاكره اذ لا فائدة له وان لا يجزي قوة الوقت واذ يكون له اصل محل  
الصلاة دون من هو خارج وان ينظره الله تعالى لا يسودد وجهه ولا  
كره وان لا يري بين الدخيل والاكراه وان يظن ان مقتدي به ذلك  
الدخل وان يظن انه يري ادراك الركعة بالركوع وان يظن انه ياتي بالا  
حرام على الوجه المطلوب من كونه في القيام وقصد الاحرام وغير ذلك  
لذية الامام ليس يقيد بل مثله المعود ان لم يبالغ في الا  
نظر اريد في الامام لا في غيره فليزله الانتظار ولو بالوجه ومثله امام  
قوم راضين بالتقويل على المعتد وليس لهادة المكتوبة الا  
حاصل انه شرط لصحة الاعادة الوقت ولو ركعة والجماعة من اولها  
الى اخرها قالوا ولو دج منها ولو من اخرها بخلاف حارسه عن  
سلام الامام بطلت اهوية الرضوية وعجالة الرمي والجماعة في المعادة  
عزله الطهارة لها ونية الرضوية وان يكون الاول صحيحه وان لم يقف  
عنه الفضا وان تقدم من يري جواز الاعادة او ندها فلو كان الامام



تافيا والماموم حتى اوما الى لايري جوازا لاجازة لم يفتح لان الماموم  
 يبي بطلان الصلاة ولا قدوة وان تقاد مرة فقط وان تكون مكتوبة  
 او تافيا من جماعة ماعد الترخيد لت لا وتران في ليلة وخرجت  
 المذورة فلا تن اعادتها بل لا تنقذ وصلاة الجازة لانها لا تنقل بها  
 فان اعادها صحت ووقف فلا كان في الرماي ودخل في المكتوبة الجمعة  
 وانما يصور اعادتها اذا فقدت حاجه او انقل فاعلمها الى بلد اخر  
 على الاوجه ورحض له شروع في هذا الجماعة المرحضة  
 في تركها كسنة من اضافة السبب وسنة ربح  
 ايرج شديد مومن اضافة الصفة للموصوف بلي او وقت  
 صبح ومنا ربح الموم حجة طعام وما قد ربحه كالحاصر  
 فانه في كل حق يربح على المتمد وشقة مرض وان لم يقط  
 القيام والغرض وبالحال في حاله لباس  
 لا يق اوم كونه كذلك والكرذي ربح كثره اي لا يقصد اسقاط  
 الجماعة والا وجب السور والدمالكن ووجب الحضور وان تاذي  
 به غيره قد وعبارته على الجار كسجل وتوم وكراذ وحل والكلها  
 مكروه في حق صل الله عليه وسلم على الراجح وكذا في حقنا ونوح غير  
 المسجد اذ راجع وهذا هو الخط هو المتمد بشرط ان يكون  
 المتمد وزملاهما قبل المذرو لم يتقاط السبب ولم يتانده اقامه  
 الجماعة يسهل فالمشروط ثلاثة في ربح من لم يكن ملزما لها وخرج من  
 كان السبب باختياره كالكرذي ربح كثره من تالي له اقامه الجمعة الجماعة  
 ليه وهذا جمع بين الكلامين وعبارته الرخومي والمتمد حصول العقيلة  
 لكن دون من فعلها والشيخ في كلام السوي الفضل الكامل هو زيادي  
 فقوله ان ما بقدوم جوع ولا يحصل له الا نواب قصده لاد  
 لا فصل الجماعة هو المرحوح امور ذكر في المتن والتمسة  
 شروط الاولية الماموم الاتمام الثاني وهو من زيادة التام لا

يتقدم

يتقدم على امامه في الموقف بادتيار اوليوية الثالث اجتماع الماموم  
 والامام بمكان واحد الرابع وهو من زيادة التام توافق نظرها  
 في الاعمال الظاهرة فلا يصح اقتدام صل الظاهر مثلا يصلي الكسوف  
 ركوعين واخامس وهو من زيادة التام التوافق في سائر فحش  
 الخالفة فيها كسجدة تلاوة وشهد اورد السادس وهو من زيا  
 دة التام ايض بصفة الامام بان يتاخر عن ركوعه ولا يسهقه  
 بركنين فليبين ولا يخلف عنه بما قاله ذكر اربع شروط والتمات  
 اقتصر على اثنين وادرج في ثانيهما العلم بالتقاليد الامام وهو  
 شرط سابق وقد نظمها بعضهم بقول  
 وافقة النظر وتامة والعلم في افعال متبوع مكان يعلم  
 واحد رجلي فاحش تاخر في موقعه ينفذ  
 ويخرج من شرط الهدوه امور ذكرها التام لا ينفذ ان الشرطية مع  
 كونها منها احدها ان لا يعلم بطلان صلاة من يريد الاقتداء به كمن  
 من رجة تاليها ان لا تكون صلاة الامام باقية موجهة للقضا  
 تالتم ان لا يفضل الماموم على الامام بصفة دائمة كالدكورة والافوتة  
 رابعها ان لا يفضل في العزاة فلا يصح اقتداري باي خاص بها ان  
 لا يكون بالامام مانع من الاستقلال فلا يصح اقتدامه فمجلسا  
 التي عشر شرط على الماموم اي يريد الاتمام هم او خذ ذلك  
 كالمامومية والجماعة مطلقا اي سوا كان في الابد اي المحرم  
 او في الانشا وفي جمعة ومنها المذورة بجماعتها وانحوفه بالخط  
 والعادة نعم يصح السية في المذورة بجماعتها متوذا او اذا لم يفوات  
 المذور وتاخر في فعل اي ولو واحد او سلام بعد انتظار كثير  
 للمتابعة بطلت صلته خرج به ما لو لم يتابعه او تابعه في قول غير  
 سلام او فيما ذكر لا انتظار او بعد انتظار يسيرا او بعد انتظار  
 كثير لا لاجل المتابعة فلا يضر بطلت صلته ولا فرق في العمل بالسمع



واجاهله على المتمد ر وتا به كالملاحاجه اليه لعدم انقضاء نية  
 قد وثوقه من لم يتا مل ان هذا على قول الـ وتا به في فعله وليس  
 كذلك كعرفت وعبارة الرجوع في قوله بطلت صلاته لثابتة المتمد بطلان  
 صلاته بمجرد الخطا وان لم يتا به لان فاد اليه سطل ان وقع في الاثنا  
 وما في من الانقضاء ان وقع في الاثنا اذ يادي صحت اي لان الخطا لم  
 يقع في الشخص لعدم ثابته في بل في النقص ولا عبرة بالنقص البين خطاوه  
 في المتمد فان لم يتا لانت حث اليه لكان لا تترك الخطا اليه اليه  
 رايتهما من عن سم على حجر انه لم يتا لانت لانه جواز اقتد اجته او ملك  
 واجبه حاز الفضل من حيث اليه بخلاف نية الاتمام بعد التمرم  
 فانها مكرهه وموتة لفصيل الجماعة كاذالها ابن قاسم ونعم الرجوع  
 في اذا شيد والوقوف ان الامام مستقل في الحالين والماموم كان مستقلا  
 صار ثابعا فخطا رتبة فله في حقه ذلك فامل فانها تسعين  
 جماعة وغيرها اي كالسبوق فان يتم صلاته متودا اذ لم يكن من  
 اهل الوجوب كرفق وكوه ونوي غير الجملة بان نوي الظاهر واذنوا  
 في انظر هذه في الت شهد الاول الى ان ياتي بنية الظهور ويبتموا معه  
 او فارقه في الت شهد الاول والافضل الانتظار فان نوي الجماعة  
 شرط نية الامامة وطا هو ك ومثل المعادة المندورة جماعتها  
 والمجموعة بالخط لكن لو صلح المندورة جماعتها وادي انعقدت مع الله  
 بترك الجماعة بخلاف الثلاثة الباقية اعني الجملة والمعاداة والمجموعة  
 بالخط فلا تنفذ اما اذا نوي ذلك اي نوي الامامة والخطا في  
 نقيض الامام الماموم وفي صحاح النسخ اما اذا كان ذلك في الجملة اذ  
 اي الخطا في نقيض تا بعد هذه هي الصواب فانه يطر اي مالم  
 توجد اشارة كالماموم لان ما يجب التوقف له اذ يثبر واقعة  
 شبهة هي ان ما يجب التوقف له جملة او جملة وتفضيل الخطا فيه  
 كالجملة

كالجملة فانما يجب التوقف فيما نية الجماعة وما لا يجب التوقف له جملة كنية  
 الامامة في غير الجملة لا يطر الخطا فيه فان عي في نية جماعة فبان خطاوه  
 لم يطر لانه لو لم يطر الامام من اصلها لم يطره ولو عي الامام  
 في الجملة دون الاربعين بالعدد كعشرة او بالا سعال لم يطر الا ان  
 نوي عدم الامامة بغيره فيفسر سوا كان زايده على الاربعين او لا  
 صحت صلاته مطلقا اي سوا جاز من قد ام الامام او من خلفه  
 وعبارة الفيلوف اي سوا جاز من قد ام الامام جهة الفيل اولاه  
 ولا يطر ساواة الماموم للامام لعدم الخالفة لكنها مكرهه تقوت  
 ففيلة الجماعة وان كانت مكرهه مكرهه مكرهه مكرهه مكرهه مكرهه مكرهه  
 ذلك في كرمه من حيث الجماعة المطاوعة او من الرماي يعي ان  
 فايده الجماعة التي لم تحصل فضيلةها صحت الجملة وغيرها ومحل الاما  
 النكحة وغيرها واليه ولا يخو ولو تقدمت عقبه اي رجل الماموم  
 وتأخذنا اصابعه بان كانت صغيرة وتقدم الاخرى اي التي لم يتمد  
 عليها بروس الاصابع متمد وقول في ذلك مرجوح وهو الرجوع  
 ويشمل ذلك الراكب الاشارة راجحة لقوله السابق والاعتبار  
 للقاعد بالايه والشار قد اوصا بطشمل ذلك وغيره بقوله والفايط  
 ان يقار لا يبع اذ تقدم الماموم جميع ما اعتمد عليه في شئ ما انعقد  
 عليه الامام هو وهو الظاهر متمد بما اعتبر وابد في المسا  
 بة وهو الكف بالجانب اي جميعه وهو ما تحت الكف الى  
 الحاصرة وان لا بد من التاخر في جزم الجانب في جميع طوله اذ عاين فلم  
 وفي المتابع بان اس ان اعتمد عليه والا فبما اعتمد عليه الظاهر  
 او غيره قد يطر واعتمادا اعتمده لم رايه وفي المقطوعة  
 رجل ما اعتمد عليه كخطين اعتمد عليها وفي المصلوب بالكف  
 اي اذا كان المصلوب الماموم اما اذا كان مصلوبا بين الامام فقط  
 فلا يقع الصلاة لان الامام والحالة هذه كرمه الاعادة زيا دي



قاروا لا غنى في العمل بجل ملكه اي اذا كان الملق هو الماموم فقط دون  
 الامام لانه نكره الاعادة فلا يفتح امامه خلف المقام اي مقام  
 ابراهيم الخليل عليه افضل الصلوة والسلام اي بحيث يكون  
 الامام بينه وبين الكعبة قد وقفا هو ان المراد خلفه ما يسمى خلفا عرفا  
 وانه كلما قرب من مكان افضل ابعد واذ يستدبر الامامون  
 اي اي بين ذلك ان صلوات السجدة احرام حولها اي الكعبة  
 والصف الاول في غير جهة الامام ما انفصل بالصف الاول الذي يليه  
 يليه اي الذي وراء الامام ما قرب للكعبة فقد قالوا ان الصف الاول  
 هو الذي يلي الامام سواء كانت مصوره ام او اعده ام لا ولا يقع  
 الصف خلف كونه ههنا او شم رفعة لقل وقال شيخنا الرماي  
 هو اي الصف الاول من التدبيرين الا قرب الى الكعبة في غير جهة الامام  
 انتهى فيه نظر الا ان يريد في غير جهة المصباح وقد علمت انه ضعيف  
 لان المصباح ما في جهة المصباح كما لو وقف في الكعبة اي حاصل  
 ما ذكره اربعة صور لان الامام والماموم اما ان يكونا داخل الكعبة  
 او خارجها او احدهما داخلها والاخر خارجها وقد ذكرت احكامها  
 لكن لا يتوجه الماموم اذ وصا بطمحة صلاة الماموم ان لا  
 يكون ظهره الى وجه الامام بل مراده بالحقيقة ان لا يكون بينهما حاجيل  
 كصوره ما اذا كان جوف الكعبة وبالقدير ان يكون بينهما حاجيل كما اذا  
 كان الامام خارج الكعبة والماموم فيها حقيقة او تقديره ان لا  
 وان تباخر عنه قليلا اي ان كان الامام مستورا بحيث لا يريه على ثلاثة  
 اذرع والا فانه فضيلة الجماعة قد في قيام او ركوع ومنه الا  
 عند ان يخلف غيره مما لو كانت هذه الخرافات لا يبعد ذلك  
 لانه لا يتألى الا في كثير من متعة وهو اي تارة ما افضل من  
 تقدم الامام بفضله اي من حيث الجسد او من حيث الاصل والا  
 لم يقدمون على المبدأ ولو كان المبدأ افضل منهم بخلافه

ولو

ولو كانوا على ارجاء فقهه كما قاله ابن حجر كل من ادى المبدأ  
 وسطحه يكون الشيخ على الافق طرف يمنة بين وهذا حكم كل ما ائتم  
 المسترق الاجزاء كالناس والدواب اما اذا ائتم الى مسكن الاجزاء  
 كالدار والناس فافق على الافق وهو وجه اسم لما قابل الطرفين  
 بمرأى من قيد ائتم لو كان فيهم بصير فقط لا خلف الحكم  
 والظن ان قوله عراه ليس بقيد ايضا ولو كانوا مستورين والامام  
 عاريا كان الحكم كذلك اي بغير وسطهم وان كانا مستورين فمقدم  
 في الامامة على القاري فانهم ان وجد سعة بان كانا لو دخل  
 فيه وسعدوا بغير عراه جريه نذبا اليه استخفا من الصف  
 اي بشرط ان يكونا محرورين وان يجوز موافقته له وان يكون الصف  
 المحرور منه اكثر من اثنين وان يكون الجرح في القيام بعد الاحرام منه  
 شروط خمسة لنذبا الجرح ان كان المحرور غير حر فلا جرح ليدخل في  
 صمائه حتى لو جرحه طائفة فبين رقة دخل في صمائه وكذا يمنع الجرح ان لم  
 يجوز موافقته خوف الفسقة او كان الصف الثاني فلا جرح ليدخل بصير الاخر مستورا  
 نعم ان امكن اذ لم يصطف الامام او كان مكانه يسع اكثر من اثنين فينبغي  
 ان لا يخفى في الاولى ويحرم في الثانية في المصباح وان جرح قبل الاحرام كره  
 ولم يحرم على الممتد كل ذلك في الرماي فليحفظ ولكن كره خلفه  
 وان اختلف بمصنفان مرجحة لانه يخاف منه ان لا يحافظ على الواجبات لقوله  
 صل الله عليه وسلم ان سركم ان تقبل صلاتكم فليومكم خياركم لا بأس  
 وقد كره فيما بينكم وبين ربكم من ولاة الامور ولا نظار المساجد  
 لا يصح معتمد وعلى هذا لا يكتفى بفتح اجرة خلاف المودعة  
 الاهل فحرم على الامام ان يذهب بوليت مع المحبة والسخافة الاجرة  
 على الممتد الذي لا يفر ببيعة كالجسم والرافعة ومثل من يقتصد  
 سبعة بغير الاركان كالحنف قد لان ذكوان مولد عاتية كانت  
 يومها عبارة العلى وان عاتية كان يومها عهدها ذكوان وهي السب



لان الكلام في اقتداء الخ بالعبد لا في امامه العبد للحر وبما ذكره في دقيق  
اول من لان الامامة منصب جليل فاحر به اولى به ما وى والمواهب  
اي الصبح المميز واصل من قارب سن الاختلاف قال وفي العبد الفقير  
اي الالفه والحرير الفقير اي غير الالفه بان كان فقيرا فاحرية تعادل زيادة  
فقه العبد هكذا انعم لان غير الفقير لا يقع صلاته على غيره مستحق  
يقدم اي يقدم الوالد محل ولا يلية على غيره ولو على الالفه والمالك والامام  
الراي هو مقدم على الراي المتقدم بالصفات والمكان هو اولى الراي  
مقدم على الوالي اي على حاكم الوقت لا بخادم مولاه بل على غير الامام الاعظم  
من الولاة ومن ولاية الامام الاعظم من ولاية نائبه بحسب تقدم المنا  
جر على الوجه ويقدم الوصي له بالصفة على وارث الوصي ولا على  
سيد اي ولا ساكن حتى على سيده فاذا اذن السيد لعبد في السك فمحل قدم  
السيد الا السيد الكاتب للعبد فلا يقدم عليه بل الكاتب هو المقدم لا استقلاله  
فاذا اذن سيده في دخوله داره اشترها مثلا هو المقدم لا سيده فاذا كان  
السيد ميرا له الدار فالسيد المير هو المقدم لا الكاتب ويوجد منه بطريق  
الاولى عدم تقديمه على غيره فاويع اي فاذا هدد لان الزهد اهل من الورع  
لان الورع ترك الشهوات واخذ بالاحسان والورع والورع والورع  
الاقتصا على ما يحتاج اليه من الخلال المحض فاقدم بحسب الاول  
فما جاز فاقدم اي فاسن اي اسلا ما يقدم ثاب اسن على  
ينج اسن اليوم فاذا استوفى من الاسلام قدم الشيخ وما ذكره علم انه  
يقدم التابع على الصحابي بل اسن وله حجة به صلى الله عليه وسلم ثم بعد  
سنة اسن اسن شخص واجتمع به صلى الله عليه وسلم ثم اجتمع فيقدم التا  
بع المجتمع بالصحابة على الصحابي لان سنة الاسلام اكثر ولهذا قالوا  
الصحابي ليس كمنوا لست تابع لانه صلاح الاسلام خلاف الصحابي  
فانظف نوبتا على هذا الترتيب ونسبوا اذ يدكر قبل الاحسن ذكر اقله  
بالغا كان اول ونسبوا اذ يدكر قبل الاحسن ذكرها كاحد صورة اي

وجها

وجها وهذا لا يفتح عنان نظف بدذا لا يلزم من الانظف الاحد وبعد  
ذات الله روح فالاحد زوجة فالابيض نوبا ولمقدم بمكان وهو  
الولد والامام الراي والسكن بحسب نوا كان اهلا للامامة ام لا كما مر  
مع رجاله ولو لم يكن اهلا للمصلاة كما فردي سلمين داره فله تقديم  
غيره وان كان دون من معه لا بصفاة اي بتقديم بالصفات لا لا  
فقه ليس له التقديم لان اقتصد فيصح الاقتد اي اقتصد بشرط  
ان يكون ذلك الخلف المقصد سني الاقتصد فيجزم بالنسبة والابا يدخل  
هنا بالانصاف فلا يصح اقتد الشافعي به لانه لم يصر ذلك على المسند  
في ذلك وام اي كل من قدم عليه اذ شخص منهم صلى اماما في الصبح  
واخر صلى اماما في الظهر وهكذا او الاقوام بعضهم بعضا لا واحدا صلى  
نورا فلا عادية على احد اعاد اي كل من ياتي به اخر اي ماصلاة  
ماموما اذ اذ البند وابلج اعادوا الف الا اماما فيعيد العرب  
فيجزم عليهم الاتمام في الف واعلم الاتمام في المغرب وقوله ابن حجر  
فراجع فلو كان في اخية بخان من صلاة كل خلف اثنين فقط  
او الخ من سبب لانه لو واحد فقط ولو كان الخ من اثنين فقط واحد  
منهم باحد ولو سمع صوتا حدث وشبهه بن محمد وتناكروه وام كل في صلاة  
فكما ذكر في الاواني اومر مقتداي حار اقتداي ولو حكا كالمفرقة  
الثانية في صلاة ذات الرقاع فان بان بعد فاعاد فلا عادية قال  
بام في امكنة العلم ام لا على حاله ام لا فلا يصح اقتد العاري بالامام  
مطلقا واما الذي فيقتدي بمثل مع عدم امكان التمام كتحفيف  
سندا شراي ان الفقير بمن يحل جوف كاو عن زيادة او تسديدة  
فلا يحتاج له ومن الغائبة فيبذل الكلام فيه قال والشع هو اعلم  
من الارث والا اي اذ لم يكن المقلم صحت كاقدا اي بمثل قال  
قال لو قال كاقدا امثله كان مستقما اي اولي فلا يصح اقتد او بمثل  
واكل منه بخلاف اقتد غيره به فلا يصح الا اذا كان مثله ومن كان



لثقة بسيرة ياد ياتي بالحرف غير صاف لم يوثق وحكي الروياني عن العامة  
 مروي عن ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة فقال لا يقع امامه الاثنع  
 وكانت ثقة بسيرة وفي مثلها فاستحييت ان اقول له هل يقع امامه  
 الاثنع وكافلت له هل يقع امامه قال نعم وامامي ايضاً عميرة وفيما  
 يجلبه اي ياد انفع في الحرف المجوز عند محله وان اختلف في الثاني ببيان عجز  
 عن البيان مثلاً كما قال احمد بن الشقيم بالثقة والآخر الشقيم بالثقة  
 ونوع الادغام فيقع لا كما في الحرف المجوز عنه بهوتان في الفاخحة  
 او غيرها بدليل قوله كما قال لا في الفاخحة والبراد من بكر الحرف وان  
 قد رجع عنه فلا يشترط العذر وانما هي صلاة مع ذلك لان الحرف حرف  
 قدالي فلا يقع اقتد القاري اي مطلقاً ولا صلاة ان امكنه التعليل ولا  
 صحة كذا ان امكنه وكالفاخحة فيما ذكر بدليها ومن حين سمع  
 ايان من غير الفاخحة لا يقتدي به لا يحسن الا الذكر وجب الافادة  
 اي ان ياد بعد الفراغ من الصلاة فان ياد في انذارها وجب اتيانها  
 لتقريبه بركت الجته عند تقصير وجود الجته عن حال الامام وفيه  
 نظر فلو قال لتيقن ان الامام ليس أهلاً للامامة كان اولي قال في  
 ثم البرجة ولو اقتدي به من اجل اسلامه او شيعته فلا قضاء لان اقتداه في  
 الصلاة دليل ظاهر على اسلامه ولم يكن خلافاً له فلا يقبل خبره  
 ويستثنى هذا من قولهم يتبع خبر الكافر في فعل نفسه خفية هي  
 ما لو تأملها اماموم لم يرها كأن كانت باطن التوب ولو عينية والظاهر  
 جلد منها وهي ما لو تأملها اماموم رآها ولو كنية وتعرف الاممي بصيرا  
 والسيد قريباً فتأمل في الظاهر في وخوا الباطن ايضاً كما هو معلوم  
 ان محرمي ليرد اماموم في صحة صلاته عندها اي عند القوة فيه  
 نقرح ياد اماموم دخل على ياد خفي ما اذا لم يعلم بخبثه الا بعد  
 الصلاة ثم انفع بالذكورة فانه لا يعيد في الرمي والخاص بالانقضاء  
 بالحق اما ان يكون رجلاً او امرأة او خفي وكل من ام ان يقضي الحظي

المقتدي

المقتدي به حال الاقتد رجلاً او امرأة او خفي او لا يظن من حاله شيئاً فلهذا  
 البنية مفروضة في الثلاث المقتد به وكل من احاصل وهو الاثنان عشر يقرب  
 في ثلاثة وهي احوال يبينونها امام بعد الصلاة لانه اما ان يظهر كونه رجلاً  
 او ان لا يظهر على خبثه هذه الست وتلاوتها منها صور المرأة المقتدية  
 الاثنان عشر في حجة واربعه ايضاً صحيحة وهي ما اذا ظن كل من الرجل والخني  
 ذكر احاد الاقتد او ياد ذلك اوله يظن شيئاً فان ذكر او العشر وفي  
 الباقية باطلة عما نواخلوا فيما لو اقتدي خني بالثقة اعتقد بها رجلاً  
 ثم بات الوثبة الخني والجهه عندي صحة الصلاة بحرمه بالسبع مع بيان ان  
 الماموم من يصح اقتداه بالمرأة ابن قاسم اما ان يكون بمسجد  
 هذه هي الاولى او غيره من قضا او بنا هذه هي الصورة الثالثة  
 وتتم ما اذا كان في قضا وما اذا كان في بنا وما اذا كان احدهما في بنا  
 والاخر في قضا او يكون احدهما بمسجد والاخر خارج فيه صورتان  
 واي موضع سجد احب به حمل على الرابطة محذوف اي صلى  
 فيه في سنة رخصه قالام روه في مكان خارج اي قد ام بابه محوطاً  
 عليه لاجل في الاصح ولم يخرج مكان تارها وحج عليه صيانة للمسجد  
 كرجع الجامع الازهر الخ بين الطرسية والابتناوية فليت بمسجد  
 فقطما حجر ولم يعلم كونه تارها قبل ذلك علم وقبيلها مسجد ام حمل  
 امرها عملاً بالظاهر وهو التخييط عليها وان كانت متملة غير متممة  
 كما اقتضاه كلامهما وخرج بالرجع الحريم وهو الموضع المنصلي بالمسجد  
 التي بها فصاحة كالف باب الما طرح العمامة فيه فليس له حكم المسجد  
 فيما روي عنه غيره ويلزم الواقف تميز الرجعة عن الحريم بعلامته كقوله  
 الذركشي لتطير حكم المسجد وعبارة لغزهم والعرق بين الرجعة والحريم  
 انما حوط عليه لاجل القائل او قامة فهو حرم وما حوط لصوت  
 المسجد فحكمه حكم المسجد ويسمي رجعه هو قوله ويلزم الواقف تميز  
 الخ لا يعلم اي انما انما يميزان بالعمد لا بالكيفية وانظر لو احمل كونهما

١٢٩



رحيه وكونه حرم فادخلها الناظر في ترتيبه ووقفها هل يسوغ له ذلك ام لا  
 الظاهر ليسوع يراجع خارج المسجد في نصب خارج على الطائفة لسمي هو ان يقاسم وجهه  
 ما يوجد من عبارة الاسم مكانه فيصير ما يفيد ذلك ان لا يحكم ما اذا برويته كبيان  
 الرمي ٢١ لطف العلم الاربعة اشارة الى ان العلم المراد به ما يعمل الظن او بعض  
 صفاته او روية لبعض صفاته او موثقا بما اعتد صدقه ولو لم يكن  
 ثقة ولا مصليا البتة نافذة اليه اي تافذ اهاد باسم فخر حيث  
 الطاقا في العاليه سواء غلقت ابوابها ام لا خرج ما لو سمعت ولو في  
 الانفاق قبل الصلاة في وعبرة بعض ولا يضر الباب المردود او انقلب  
 ما لم يجر او منارة اي المسجد اي ما داخله فيه او في رحيه كما مر  
 فاذ لم تكن نافذة اليه كان سمرت الابواب في الباب  
 اي لا يمنع الاستطاف وكذا في غير ذلك من الدكة التي يصلي عليها ويخرج  
 السطح اذا كان لا مرق له منه في غير المسجد الحرام كما مر كذا قال  
 الترمذي وعلله هو وسبق قلم الله في ذلك لا في غيره جواز التقدم على  
 الامام في المسجد الحرام وليس كذلك وكذا ان اراد ما لو استدراحو  
 الكعبة وكانوا قد بدوا من الامام في غير حرمته وانت خبير بان هذا  
 لا يعد تقدما عليه فانظر ما قاله قال علي ثلاثة ذراع بدراع اليد  
 المندله وهو شبران وقوله ترتيبا فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع فاقول  
 لانه اي المسجد محل الصلاة فلا يدخل اي المسجد في احد الفاصل باحد  
 فعد للمجد باحد الامور المتقدمة اي برويته او روية بعض صفاته  
 او سمعه او سماع صوت يبلغ ولا حائل بان لا يكون لو اراد الوصول  
 الى امام سيد القبله ويقال لهذا الزوار وانما طاقا  
 كالباب المنقوح ان قيل للامتناع والتمنع الحائل كالباب الذي لا يتقاع  
 في الباب كعبارة ابن قاسم بان يقف قبل الباب المسجد فتحه  
 بحيث يرى الامام او بعض المأمومين فيه ولو صلى في المسجد عن يمينه  
 او يساره بصلاته الامام فيه قريبا منه ولا حائل هناك كما تقدم بان

كان المسجد يمينه او يساره باب منقوح بحيث يرى منه الامام او بعض  
 المأمومين فانظر جواز ذلك وان كان لو اراد الزوار الى الامام صار  
 القبلة عن يمينه او يساره فلو كان المأموم في المسجد في حاله  
 الثالث فانقلب يقيد انه يقف فان انقلب يقيد به لغيره لغيره  
 ما لم يكن يقف المأموم او بامر الله في وقفية المغير بالانقلاب ان  
 الرد لا يضر بالاولى وهذا الذي في كلام المغير الرد لا الانقلاب وعبار  
 ابن قاسم نفسه لورده الحج بعد الاحرام لغيره كالتفلة الاسنوي عن  
 فتاوى المغير لا يضر في المأموم ما لا يضر في الايدي او ان نقل غيره  
 عنها خلاف ذلك لغيره معتد الواقف بجذابه الى الباب  
 اي مقابلته في هذا الامام او من معه ويقال لهذا الربط لا هل الصف  
 وحكمه حكم الامام كما سيذكره فلا بد ان يكون اهلا لامامة المقوم فلا  
 يكون امرأة لرجاله ولا يجوز تقديمه عليه في الموقف ولا في تكبيره الاحرام  
 ولا في الافعال والسلام ولا يضر بطلان صلاته بعد الاحرام حيث  
 علموا بان تقال ان الامام كذا في النجى الباب في انما بان لم يعلموا بان تقال  
 الامام منهم في الفارقة والصف المتصل به وانخرجوا عن الحاد  
 بان لو ارادوا التوصل الى الامام حصل مع الزوار وانقطعاف لا يضر  
 ذلك ان تعلم حرمته بالربط اح خلاق العاد من حاداته  
 اي محاذات الباب المنقوح ولو كان الحائل جدار المسجد لا اثر لحيولة  
 شارع مطروفا كما يذكره الشافعي ان الدابة اذا وقفت في غير  
 الباب لم يضر قاله في وقفية ما تقرر ان من صلى خارج المسجد خلف  
 جداره بلا رابطه كمن يصلي صلاته وان رى الامام وبعض المأمومين  
 من شباك في جدار المسجد وقف خلفه هو المصلحة وان كان الامام  
 والمأموم في مسجد ههنا في الحالة الرابعة بدراع الايدي وهو  
 شبران م فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع اي فاقا خلافا لما ر  
 عليها فيق وان كان في ثابتي كونه متباعد بقوله شرط في فضا مع



امام الفاع هو الذي لا يري ما بينهما على تلغاية ذراع وان تعلما لتقالات الامام قارقر  
 ومنه يعني امام في كل موضع احاطية ان لا يكون اذ راروا الغطاف ووجود  
 الاستطاف عادة هو مستند مستند بوزن مستند ان كان اي  
 المستند كذا وكذا وخفة الصغيرة التي لا استطاف من عادة وهي  
 الطاقه وتوصل الامام بمجيئ السجد والماموم بسطح داره استرطه  
 الصلاة امكان الاستطاف بينهما من غير راروا الغطاف ولا تكفي اثا  
 هذه احدهما الزيادي او روية اي او يجمع روية ولا يفرق في جميع  
 ما ذكره شارح فلو كان احدهما مكان والاخر باخرى مقابلتهما في الصف  
 الثاني صح ولو وقف بسطح بين الامام بسطح السجد بينهما هو  
 فمن الاجابى المحقة وهو الامم اي مع امكان التوصل له عادة بان يجعل  
 بين الطمحين نحو اسئلة الساحة لكسر المين اي هو مو هو علم  
 لا ينعى ارتفاعه اي ارتفاعا يظهر في احد طرفي السجد وغيره  
 وحمل الكراهة ما لم يوضع كذلك ابتدافا وضعت متملة على ارتفاع  
 واخفاف كالنورية والاشرفية فلا كراهة كما ذكره في الايعاب نقله العلامة  
 الشوبري عنه رحمه الله تعالى ولو تعارض الحال الصف الاول كراهة  
 ارتفاع والوقوف في الصف الثاني لاسم ارتفاع وقوع في الثاني وترك كميل  
 الاول لا كراهة الارتفاع استدقانه بقوله فضيلة الجماعة العاقل خلاف  
 تقطيع الصفوف فانه لا يعو بها على ما في فتاوى الرمي انه اج مالم يحصا  
 كسليم الامام كما شار لا ارتفاع الامام حاجة وقوله كسليم الماموم  
 من اضافة المصدر لفاعله شار لا ارتفاع الماموم حاجة كقيام في رتبة  
 اي كوجود غير متمم ان يتمم القاعد والمضطجع والقيام شار  
 بعد فروع اقامة اي جميعها لانه مالم يفرغ من سجد كبر وقت الصلاة  
 وهو مستقل بالاجابة قبل تمامها وحمل ذلك اذا كان يدرك كبيرة التحم  
 مع الامام والاقام قبل الفروع وكراهة اي كراهة الله افضل  
 دخل فيه تحية المسجد عليه بعد شروع القيام في الاقامة اي او

قد شرعه وانما ذكره لئلا اراد الصلاة معهم والافضل للداخل استمراره  
 قائما اي يمتد اي يندب والاباد حتى يوفوها وكانت مشروعة  
 له اناته بان يلم امامه قبل فاعله منه لذب له قطعها ودخل فيها  
 اي ماله يعلب على طه خصل جماعة اخرى والا فليتمه فالحق في قوله  
 قوة جماعة الجسد لا خصوص التي اقيمت قائم روابن حجر ومحل  
 ما تقدم راي من التدب في غير الجماعة اما فيها فليتمه واجب لا يملكها بادر  
 ركوعها الثاني وخرج بالمثل الفرض وقد تقدم ما قبله من القلب والقطع  
 فليرجع في الافعال الظاهرة خرج الباطنة كسنة الاقتدا والاداء  
 او التقضا كما يبع بالظاهر سلا فلا يترط توافقه كما ذكره بقوله ولا يفرق  
 اختلاف بين الامام والمأموم مستند رتبة نفسه ان كان  
 الامام في القيام الثاني فالجدة من الركعة الثالثة من صلاة الكسوف  
 صحت القدوة به في المثل في صلاة الجارة خلافا لابن حجر حيث  
 حوزه في تركيبة الجارة ولا يبع في سجدة الملاوة والتكرويم  
 المرفد خلف صلاة الشيخ نظر المروي والافضل انتظاره في مسج  
 استفاد من فضيلة الانتظار حصول فضيلة الجماعة وحمله اذ ان الامام  
 بالتشهد الاول للظهور والواجب العارفة بخلافه في المغرب  
 ليس له انتظار بل يجب العارفة وان جلس الامام للاب ترأحه او  
 جلس للتشهد من غير تشهد لانه يجذب جالوس تشهد اذ استفاد  
 منه اذ له انتظاره في السجود الثاني اسم على ابن حجر ولا سجود عليه  
 لغير الامام له لانه ليس في صلاة الامام قنون كسجود تلاوة  
 اي وسجود من غير تشهد او راي وقيام منه فان لم يفرغ من سجده  
 الاول الامام فليدعه بعد ما اني به فلا يخلع له وان خالف في جميع ما تقدم  
 حامدا لما بطلت عملا له لا يفرق خلفه لان تمام التشهد الاول وادقام  
 وادرك رعا لايح الفاحة في المواقف فيختلف لزمانها ولا يفرق لثلاثة  
 اركان طويلة على التمدد خلافا لابن حجر وله فوافقه بالنية ليست



اي ولو عدم المفارقة افضل على تقبيل فيه وهو ان المأموم اذا تركه  
 امامه وجعل عليه متابعه اذ لم يفارقه وان جاز امامه وتركه هو فان  
 كان ناسا وجعل عليه العود وان تركه عامدا كخبر والله اعلم  
 بتعيين امامه اولى من تغيير المباح بالمعاقبة لانهما معا على من اجابدين مع ان  
 السعيه انما هي من جهة المأموم لا الامام هذا يخرج امامه اي عن جميعه  
 فان حاله بان سبق او قارن ولو شك مع طوله لم يفتقد  
 صلاته ولو غير طويلين فيه امكان في ركعتين طويلين او قصيرين  
 فانقره قد قلت نوال الطويلين كالقيام والركوع والسجدة  
 الثانية وجلو من الشهد واما نوال القصيرين فلا يوجد ولو  
 غير طويلين بطلت صلاته كان هو السجود وهو قائم بعد القراءة  
 الواجبة عالما مداعما لكن لا يعتد بتلك الركعة اي حيث استمر  
 ناسيا او جاهلا حتى الى الامام بهما قولا وذكر او علم الخ قبل اتيان  
 الامام بهما وجب عليه العود اليه ولا شيء عليه حلا لانه بهما في محلهما  
 اما الثاني فلا يمنع حياذ الركعة كما قاله ابن قاسم وخلاف  
 سبقة بركتي اي وهو ركوع فقط وليس كلامه اي آت فلا يضر ايضا  
 وقولنا كان ركع قبله وقاد قد هو سبقتي بركتي اي وهو الركوع  
 فقط وليس كلامه اي آت اي او ابتداء المأموم الا بعد الركعتين  
 ركوع امامه هذا هو السابق بركتي دون ما قبله فتأمل قال  
 فان اعتد بهوسف بركتي وبعض ركعتي لكنه في الفعل لا يعتد  
 حرام اي بكثرة وكذا ان يعتد بركعة قبله ولم يركع حتى ركع الامام  
 والدليل على احرمة حديث الصحيحين اما حتى الذي يرفع راسه  
 قبل الامام ان يحول الله راسه راس حماره ثم الرفض غير فليبين  
 قراءة وركوع كذا ذكره وهو فيه نظرا فيه من الغا القيام هو قال  
 وهذا غير مطابق لظن كلام قد يكون تصويبه بان ترك مع  
 الامام والقيام ويسبقه بالقراءة فلما أسرع الامام فيها ركع هو فيقف

المتمد  
 صغيره ام

٨٢ عليه انه يسبقه بركعتي فليبين ولا يجزى اعادة ذلك بل لنسب ما لم يلحظه  
 الامام قد وخلافه خلفه بفعلي اي واحد مطلقا اي بعد راولا  
 يقاس بالخلف بهما بان ابتداء المأموم هو السجود وامامه في قيام  
 القراءة لكن ما في الافعال اي احاسه ان المقارنة هي خمسة اقسام  
 حرام مطلقة اي ما يقع من الافعال وهي المقارنة في تكبيره الاحرام  
 ومنه وبه وهي المقارنة في التامين ومكروهة معونة تفضيلة الحاجة  
 مع العقد وهي المقارنة في الافعال والسلام ومباحة وهي المقارنة  
 فيما عد ذلك وواجبة فيما اذا لم يقرأ الفاتحة مع الامام لم يدركها  
 والعذر بالخلف اي واما العذر السابق فتقدم انه الشيان او  
 الجهل كان اسرع المراد بالاسراع الاعتدال فاطلاق الاسراع عليه  
 لانه في مقابلته السطو هو اسراع بالنسبة لقراءة المأموم المذكور واما  
 لو اسرع الامام حقيقة بان لم يدرك منه المأموم زمانا يسع الفاتحة  
 للمعتد لقائه يجب على المأموم ان يركع ولو كان يطمع القراءة ويتركها  
 لحمل الامام بها وهكذا في كل ركعة قال قبل اتمام موافقته وانما  
 قف من ادرك من قيام الامام زمانا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط  
 المعتد لا بالنسبة لقراءة نفسه وهكذا من شك هل ادرك زمانا يسع  
 الفاتحة او لا هل المعتد قال جرحه لكونه لا يدرك انك الركعة  
 الا اذا ادرك الركوع مع الامام لانه حقا رخص عليه ان عدم ادراكها  
 وعدم حمل الامام في حجب الناح احيا طاه وحالته الرماي فعنده انه  
 يدرك الركعة اه والمواضع التي يفتقر فيها ثلاثة اركان طويلة ان يكون  
 يطمع القراءة لغير خلط لا لوسوسة والامام معتد بها او علم او شك  
 قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة وانتظر سكتة الامام  
 ان قرأه السورة ترك الاعين الامام عقب الفاتحة او كان موافقا  
 واستغفل عنه كذا ما افتتح ويقود او طول السجدة الاخره عدا  
 او سرها او كمل الشهد الاول او دام فيه متمكنا او شك هل هو



مسبوق او موافق او يني انه في الصلاة او سمع تكبيره الامام بعد الركعة الثانية  
 فظن التكبير التمهيد فاذا ذكر التكبيره قيام فحاش وتشهد ثم قام فزاي  
 الامام ركنها هو وذكر ان بعض ما كان في ربي وسعي خلفه اي على ترتيب  
 صلاة نفسه طوله فلا يبعد منها الاعتدال والجلوس بين السجدة  
 بان لم يرفع اي الامام من الفاتحة الى ان يركع او ان المراد  
 بالاكتر ان يكون السبق بالتلاوة والامام متلبس بالركعة فاذا كان  
 المأموم لم يركع والامام قائم للقرأة فقد تلبس بالركعة الركوع  
 والسجدة وان وما هو متلبس به وهو القيام قائم رفلوا كان السبق  
 بالركعة اركان والامام في الخامس كان خلف بالركوع والسجدة  
 والقيام والامام خرج الركوع بطلت صلاته قاله المصنف اه احو  
 قيام عن السجدة بان تلبس الامام بالخروج في القرأة والافلا  
 تجري على صلاة نفسه مرحومي وعبارة قد لو سكت عن لفظ السجود  
 لكان اولى لان اعتبار القيام المحل في قوله القرأة ويكون محلا منه  
 عليه لم يعد المحل فيهما فاذا عاد عابدا لم يطل صلاته والاد  
 فلا وبن مسبوق وهو ضد الموافق قاله والاد بالاسبوق  
 هذان لم يدركا او القيام مع الامام بقية وجوبا ان لم يدرك  
 من اربع الفاتحة للركعة للوسط المعتد لحاظ من السيلة فان الكلام  
 في السبوق اي بقية وجوبا في الركوع فلو خلف لقرأتها حتى  
 رقع الامام من الركوع فاني الركعة لتقصيره او في حقه  
 مبادر بالقرأة اذا عجزه بطلت ادراكها مع عدم ادراكها او انقام  
 هو من انظر اليه خطأ وانه ان فرغ مما اراد والامام ركع منه  
 وادرك الركعة او والامام في الاعتدال لزمه الهوي به سجود  
 وفاتية الركعة فان جري على نطق صلاة نفسه بطلت صلاته وان لم  
 يفرغ حتى اراد الامام الهوي للسجود وجب عليه نية المفارقة قبل  
 الهوي وان تركها حتى هو الامام بطلت صلاته لتخلفه بركعتين فليبين



للاعتدال رقائل تامة اي لا يذوق الله وتشمع على تسعة وربع الاول فيمضي  
 به القدوة الثانية في حكم قطع القدوة ان كانت هل يذوق بين القدوة  
 وغيره الثالثة في حكم نية القدوة في ان الصلاة الرابع في ان ما ادركه  
 المسبوق هل هو اخر صلاة او اولها وسبق على ذلك اعادة الفتوى من  
 ادرك الركعة الثانية من الصبح مع الامام الخامس في ان من ادرك الركوع  
 مع الامام هل تحسب له الركعة السادسة لان من ادرك الامام في الركوع عليه  
 التحريم ثم للركوع وللقيم على تكبيره قال المصنف عليها ونوي بها التحريم فقط  
 هذه صلاة والافلا وحامس في ان في ذلك ثمان صور الاول ان يات  
 بتكبيرتين واحدة للحرام والاخرى للالتقاء الثانية ان تقم على تكبيرة  
 ونويها التحريم فقط فتقد صلاة في هاتين والثالثة ان تقم  
 على تكبيرة ونويها الاحرام والركوع ولم ينويها او ينويها الركوع فقط  
 او ينوي احدهما او ينوي كل واحد منهما التحريم وحده او لا ونوي تكبيرة  
 الاحرام وهو الركوع اقر من هذا القيام في هذه لا تنقذ الصلاة وكل  
 هذه الصور الست منقولة تحت قوله والافلا في السابع من الفروع لو ادركه  
 في الاعتدال مثلا وافقه فيما اشتمل عليه من احد والدعا ولا يوافق في ذلك  
 ان قاله اي وهو قول سمع الله له وحده ولو ما قيدي بامام ساجد فانه  
 يهوي اليه من غير تكبير لانه لم يحسب له بل يستمر منظره وهو اقدم في  
 السجدة الاخيرة بعد الطمأنينة من في القيام ان لم يركع راسه من  
 السجود بل ينظره في ان لم ينو المفارقة فان كان قبل الطمأنينة قام اليه  
 فكل ما فعله المأموم مع الامام مما فعله قبله غير محسوب له في لانه لم يدرك  
 انتقاله بل في ذكر انتقاله عنه وهو تكبير الهوي للسجود الثامن ان سقم  
 الامام قام معه ان كان محل جلوسه لو كان منقرا او مثل القيام  
 كان عليه من قعود واصطليح والابان لم يكن محل جلوسه ولا يكبر من  
 حيث انه ذكر الانتقال والامم هو ذكر مطلقا في ان عليه التاسع في ترتيب  
 محلة الصلوات في الافضلية والله اعلم وفيه الاول وحفظ



على خروج فان الخلق والاجور يصوراه بما اذا تأخر الامام عن المأموم  
 تاخر غير سطل لصلاته اي الامام فلا يخرج به عن الصلاة لكن تقطع به  
 قدوة من تقدم عليه من المأمومين جازاي مع الكراهة ولا يحصل له  
 فضيلة الجماعة كما مر ويكفي فيها هو فيه اي يبع المأموم وجوباً ولو في  
 ركن ففسد كما لا يعتد بالامام ولو في ركن طويل كالقيام او كان احدهما  
 قائماً والآخر قاعداً فلهما في اقتدي من في الشبهة الاخر من في القيام  
 مثلاً لم يحزله متابعه

من حيث القم والجمع اي لا من حيث الاركان والشرائط بما مستوية  
 في جميع الصلوات المسافر اي المتلبس بالسفر وهو مطلق ما في محصور  
 مع بدلتا لا يسوغ من خلاف الرخاء اي يكتفي بها ويظهرها وشرع الفصد  
 في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الاثير وقبل في ربيع الاخر من السنة  
 الثانية من الهجرة قاله الدواني وقبل بعد الهجرة بارسون يوماً والجمع  
 في سفر غزوة يكون سنة تسع من الهجرة اهـ يعني ابن امير المؤمنين  
 وتعالى له يعني ابن مسعود بنو دنا كنه في ثمانية كنه في ايامه اسم يوم  
 فتح مكة وشهد حنين والطائف ويؤكد مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكان جواداً موعوفاً بالكرم انتهى ويحوز للمسافر اي لا يسوغ عليه  
 المكوث اي المكوث فيه اصله واد وقت فعلاً قد دخل فيه الصلاة العادة فله  
 قصرها حتى فقر اصلها وصلاة الصبح اتم حوى ولو سافر وقد بقي من  
 الوقت ما لا يسوغ فيه قصر فليقل ان ينعقد ركعة فليقل قصرها سواء شرع  
 فيها في الوقت ام لا وان ينعقد بلسه بالسود دون ما يسوغ ركعة فلا قصر  
 لانها مائة فانه حصر قد مر فالتا اذ السائر هو عز فاذ قلنا اذا  
 اذا كانت وضعت في الركعتين وفي الحظ اربعاً كيف اخرج في بؤن هذا  
 الحكم لانه ما قلنا باعتبار انهم طعنوا في الركعتين سواء بالانعام  
 الوارد في الحظ اهـ هذه الامور جمع باعتبار ان اجماع نوعان  
 جمع سروج مطرو والناس العشر فقط اعراض في قوله لوقد

الامرني

الامرني لكان اولي لعرضه جميع هذا من الشروط الذاتية على المتذكّر كان ينبغي  
 ان يذكر معها الا ان يقال هو ادخل في قوله في غير مصيبة وخرج به ما لو سافر  
 لا لوقف صحيح كاد سافر مجرد التنقل في البلاد فانه لا يقصر المكتوبة  
 خرج المندوبة والنافلة اصله في غير مصيبة اعلم ان سافر  
 العام على ثلاثة اقسام خاص بالسفر باذ يكون سفره حراماً كان سافر  
 لقطع الطريق او لطلب الزنا وخص في التوكيد زنا وهو قاصداً لقطع  
 وعاص بالسفر الغر وهو من انشاء طاعة ثم قلبه بمصيبة كاذف ضد  
 الختم اعرض عنه ونوم قطع الطريق فالتا في له المقبول الكلام والدور  
 والالت لا يصح ان قبل التوبة فاذ تا باقصر التالاب مطلقاً والاول ان  
 بقي من سفره مرحلتان فان تزلزلت في توبته ابتداء سفره وفارق الثالث  
 باعتبار اول سفره ولو شرب بين سفره بمصيبة وغيرها كاد سافر  
 للحجارة وقطع الطريق فلا يقصر قلبه الا في ربيع الاخر من السنة  
 كسجارة في غير اركان الوقي والاكره كوسوء لاسما بالملك هذا  
 ما لم يانس بالله تعالى كسحق الصالحين فانه لا كراهة فيه ويكره سفر  
 التان فقط لكن الكراهة فيه ما لحقوا اذا بعد عن الرفقة الواحد لا يلحقه  
 غوثهم فعاد ابن حجر هو كواحد كما هو ظم وقار الدمي وابن قاسم  
 لا يكون كواحدة اما العاصم ولو صورة كاذف ضد الصبي من  
 ولله فلا يقصر ولو خرج لجهت مصيبة فبعض النحويين لا يعلم سب سفره او  
 لتقدير كتاب لا يعلم ما فيه فالمجتهد الحاقه بالمباح فالشرط ان لا يعلم كون  
 السفر مصيبة نعم له بالعليه الثاني اي في القصد الحاي  
 فيصح تيمم وجود الاهداء بخلافه في الشرعي كرفق وانه لا يصح تيمم  
 قبل التوبة على العقد فاو لسفره من توبته هذا ان انشاء مصيبة  
 فالافله الترحص من حين التوبة وان يبع مرحلتين نظراً لاوله واخره  
 وهو ان طاعة كما تقدم ان تيب نفسه او دابة لكا او محلهما  
 ما لا يطيق حمله على الدوام او يضره ما فوق العادة او على العادة او



او كانت تعباً او بغيرها مطلقاً  
 الزور والاستراحة والاكل والصلاة يسير الانقاد اي الابل المحلة او السليتين  
 معتد لثني او يوم وليس له وان لم يفتد لا وهذا الحد يد المسافة بالزمان  
 واتسارهم لحد يد هذا المسافة بقوله ستة عشر وسخا ومحل نصب  
 في كلامهم خبر كود ورفع خبر اعني في كلام الله وعده بعضهم مبيهاً  
 وقال بعضهم محله ما لم يخرج من المني فانه كما في الواحد ولا عيب ونوضاً  
 بالاجتهاد ووقف المسافة الكفاية السنوية بل في هاتين وهن  
 المباسيون وقت خلافهم لاهاشم بقدر الذي وجدهم وجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم او الزور في فية نظراً واضح الا ان يراى باعتبار  
 المسافة من فانية السفر كما في قوله وتقف فانية سفر قسري  
 مقصورة كاصل الية سفاد من الابد ان تغرد جميع اجزا الكبيرة  
 كنية الغرضية في شرط الحد عن مسافة في الفقرة هذا من  
 الشروط الزائدة فكان يشع ان يذكرها معها لا شرط السدانة  
 في الفقرة ذكر اما حكماً في شرط كالم انه لو اياه انقصر ثم  
 قام تاوياً الا تمام على من لا لاكتف بالنية السابقة ولا يلزم بها الا تمام  
 وهو كونه وعبارة في ذلك ولا يكتفي بنية الا تمام قبل ففوده بها الا تمام انتهى  
 اي لان ما وقع في لاغ فلا يفتد به عتق لوقا ليعتق كان العمل ووجد  
 كذلك في بعض النسخ ويؤيد الفقرة خلف ما تم انقضاء الصلاة ونفت بنية  
 الفقرة هذا ان كان ساروا والا فلا يفتد فان اقتدي به اي باحدهما  
 اعني المقيم او من جهل سره او احده هو اي المأموم تلك  
 السنة هو جواب بل حكم وهو لا يوجب من الحكم فكان حقا الجواب ان يقال  
 لانه لزم الا تمام بربطها بالتم وان لم ار من فرض له هذا لا ينبغي ان  
 يقول لان المأموم انما هو رتبة بعد وافق جهة المنقول او غيره كان  
 رغب بتبليغ العيني وهو دم يخرج من الف وشملا كلامه القليل والكثير  
 لانه من دم المضاف وهو مخطوط با حني فلا ينعى عنها مطلقاً على مقتد

الرماني

رماني متخرج ما اذا استخلف قاصر ام المعتد وانه وان لم يفتد والاقتدا  
 لانهم معتد وانه حكم فقول المعتد ان لا ياتم بغيره اي حقيقة او حكماً انظره مع  
 قول الزحوي قوله مما اي من المعتد ين او غيره وعبارة رمتا وان لم  
 يكن معتد يا به ام المعتد من المسافرون ولو كانوا يفتدوا لاقتدا به لصيرور  
 معتد ين به حكماً بمجرد الاستخلاف ومن ثم حرم سهوه وتخل سهوه سهوه  
 لم يؤيد وفارقة عند احسانهم باو بعافه ارحمة قبل تمام استخلافه  
 فخر واذا لو لم يستخلفه هو ولا المأمون او استخلف قاصراً انتهى بالحرف  
 والقييد ليس صحيحاً انه كالامام ان عاد بعد ظهره واقدي به  
 اي بالخليفة المقيم فيتم ايضاً وقايدته انه يعطي ما فانه قبل المرحلتين  
 معقودا للين انما فانه سوف فخر وهذا التفسير من النفاس واحفظ  
 ويولزم الا تمام معتدياً اي في صورة الاستخلاف بان كان الخليفة  
 متأكداً عرفاً او غيرهما او بان امامه محدثاً اي بعد لزم الا تمام له  
 باقتدائهم حكماً ليس قيداً بالتم ولو بان للامام حدث نفسه اي  
 وورث السيرة انه كان تاوياً الا تمام لم يلزمه الا تمام اي لان الحديث  
 لاكتفه صلواته بوجه في حقيقته لعدم خلاف الاقتدا بالحديث اي  
 مع الجرح جاله كاهو فرض السيرة فانه يصح وتوفي عن الاعادة  
 ولو احرص منقودا او لم يؤيد الفقرة بان اطلقتم فست صلاة لزمه  
 الا تمام اي لان اطلاقه يبرر ما للاتمام فاذا افتد استقر في ذلك منه  
 تأمده والصابط ان كل ما عرض فساد به بعد موجب الا تمام يجب  
 اتمامه وما لا فلاه ثم ر قد انقول وغيره فخر اعتمد وكذا  
 الفقرة الصورة التي قبلها المذكورة بقوله وكذا ان يقال ان قال  
 الادري في الفقرة انه وهذا هو الظاهر صيف والمعتد انما صلاة له ربه  
 شرعية كذا لم ينقطع اطلب به لزم الا تمام بانماها فان  
 بان انه لزم الا تمام وكذا ان لم يظهر ليا موم حال الامام كما يذكر  
 بقوله فان لم يظهر ليا موم ماواه الامام انما هو راجع بصورة الجرم



والتلف قائل فامور اربعة معنى كقصد بنة المقدس تسلا او غير  
 معنى كقصد الشام او فساد العين كقصد الشام وغيره كقصد قطع الطريق  
 مرحلتين فاكتر فيقصر اولاهي ولا يقيم وضبط بعضهم اوله لا يشدد  
 الواو وكتب عليه الا في اوله اه حازه القفايه حتى فيما زاد او على  
 مرحلتين ومثل الميام واعاسه ان الميام وراكب القاسف عومسا  
 وحضوصا مطلقا لان الميام من لا يدري اين يتوجه سوا تلك طريقا  
 سلوكا او غيره وراكب القاسف من لا يدري اين يتوجه وسلك الطريق  
 غير السلوك لو قصد الميام سفر مرحلتين ايسر كونه له عرف من صح  
 قال بعضهم وفي كون هذا هاهنا نظرا هو قال لم يقيم قبل مرحلتين  
 اي لما رضى ليه المهرب ولعله بطود السفر والحاص لانه متى علمت  
 الرجوع او العبد او الاسير طود المسافة قلته انهم لم ينو المهرب  
 وكونه فان نوهه ولا قدر الا بعد بلوغ المسافة واذا الميام عا فلا قصر  
 نطقا ايسر او نوال المهرب وكونه ام لا ولو استخلف بعض القوم ماما  
 ويقيم قاما فكل حكمه ماله لم ينفوا مسرة المقيم ولو نوا السير  
 مرحلتين فمراحمدي ان لم يشك قائل كقولهم في كفاية رضى  
 اوصله رجع او زيارة بني او ولي ولو مع عرف القصر او امن كقصد  
 من السالك الجدي المراد به المقاتل محوي مقصده اي  
 مقصد مالك الامر ومثل اي الجدي ما ثبت في الجبل لا خلاص  
 النظام برجوعه مجاوزة سور خندق فقطه فمران بقرينة  
 ما ياتي يمين قوته ومزارع بخلاف ماله كذلك في شرط مجاوزة  
 الحراب الذي ورى العران حيث لم يتجد مزارع ولا حوط على العام دونه  
 ولم يندرس اصوله اما اذا وجد احد هذه الثلاثة فلا شرط  
 مجاوزته اه كما هي اي المزارع بالاولى من الباتين لان الباتين  
 حولها يتاخر المزارع فاذا لم تشرط مجاوزة الباتين فالاولى  
 لا تشرط مجاوزة المزارع ولو كان بالباتين اي المتفصلة

بالمران

المران في بعض فصول السنة اي وكذا في كل سنة كذا الحلي على المهرج  
 والفرق انما اتصلت ان اذ الطاهر اذ الحكم لا يتقيد بالمرتين  
 بل الاكثر كذلك وفيه بعد اذ اكثر من المهرج امتلاصة فقد يكون فراسخ  
 ظله بعيد بما اذا لم يتجسس عرفا فليحذر ثم كذا انما لا بد ان يكون في  
 حكم قرية واحدة اتصلت بعرفا لكان حياض الحياض جمع  
 حيم ككبة وكلاب واجيم جمع حيمة فحياض جمع الحيم والحيمة بيت من اربعة  
 احواد نصب وسقف يبنى من ثياب الارض اما الحيدة من ثياب  
 وكوهها فلا يعاد لها خيمة بل حياض وهذا بحسب الاصل اما في  
 العرف فصار ان الخيمة اسم لما هو من الثياب وكوهها كما انما رايه بكونه  
 كالمراب الهجوق مجاوزة حلة في الكسر الحايض مجمع او  
 متوقفة بحيث يجمع اهلها للسمر ناد واحد وسعر بعضهم من بعض  
 ويحلف مجاوزة بما عرف فاجاوزه مرافقا لمطرح الرماد وملعب  
 البيان والنادي ومعانط الابل لانها معدودة من مواضع اقامتهم  
 وقوله فقط اي ان كانت الحلة مستوفاة كانت في واد او وعدة او ريو  
 فلا بد من مجاوزة العرض والمهبط والمصد اي ان اشدت ثياب  
 لبس الولى الحلة كما ذكره مهبط كسجد ريوه هلوه  
 وهذه وطيبة تسمى ساكن فيرا لانيه والحياض كذا في طريق  
 خارجها رحله اي سكنه وما لبس اليه كالحلة فيما تقر مجاوزة  
 الحلة عرفا ايسر مجاوزة المرافق وانما شرط ذلك في الحلة دون  
 الانيه لانه في الحلة لا بعد مسافر احرى بفارق معرفتها فان العرف فيه  
 ما بعد مجرد مرافقة البيان فتأمل يبلوغ اي بوصوله  
 او ما شرط مجاوزته وان لم يدخل منه وان لم ينو اقامة قال  
 من سور او غيره كذا في المهرج بحروفه ومن الاولانية  
 للبدا او من الثانية في قوله من وطنه ابتداءية متعلقة بسور اي سفر  
 مبتدأ من وطنه او مبتدأ من موضع اخر ذهب من وطنه اليه واقام به



ثم ساومه ورجع اليه هكذا صورته بعضهم والظم الى مثال لان المعنى بلوغ  
 مبدأ سفره ما يما فيه المسافر هو وغيره من وطنه او موضع اخر  
 فاذا انتهى سفره لذلك المبدأ او كان وطنه المقطع مجرد وصوله من غير  
 توقف على امر اخر وان كان موضع اخر توقفاً لقطعاً عنه على احد شيئين  
 اما ان يتوقف على بلوغه الاقامة به فيقطع ببلوغه واما بان اقامته به اقامة  
 قاطعة لا فرق بين ان يرجع من سفره اليه بان يسافر من غير وطنه وعاد  
 بدون اقامة في عقدته او لم يرجع اليه بان نوي الاقامة المذكورة  
 بموضع في طريقه من وطنه فيد به لان انهما السفر مجرد بلوغ المبدأ  
 من غير ان تمام شيء اخر خاص بالوطن بخلاف غيره فيتوقف على نيته  
 قبل بلوغه اقامته به او على اقامته بالفعل اقامة قاطعة للسفر والعرف  
 ان الوطن له قوة لا توجد في غيره اليه الصير راجع الى الموضع الاخر  
 وقوله او لا يكون الا بالنيته يدعيها وقد نوي جملته الحالية  
 واما فيد به لان المسمى ان الموضع الذي انتهى اليه غير وطنه فلا يكون في  
 القطاع السفر مجرد وصوله اليه بل لابد من نيته قبل بلوغه الاقامة  
 به وهو منقطع حتى ينقطع السفر مجرد وصوله وان لم يدخله وهو  
 منقطع خرج غير المستقل كمن ووجه فلا ان رتبة الخالفة لنية متبوعه  
 ثم لا بد ان يكون ما كان اليه فلا عبرة بنية مع دوام سفره لها  
 اي للاقامة صحاح اي غير نوي الدخول والخروج وباقائه  
 اي بدخوله ذلك الموضع وقد عاين ان اريد اي حاجته لا تنقضي فيها  
 اي في الاربعة ايام فان لم يكن له حاجته واقام بلانية اقامة اربعة  
 ايام فقط سفره ولو غير محارب اي مجاهد ما كانا خرج به  
 ما لو نواه سائر اجته متعاضده فلا يؤثر لان حاله ثباته مع رفق المقصد  
 في الموضع الذي نوي فيه الرجوع وهو ما كان فان سار الى جهة مقصده  
 او راجع الى وطنه فتوجد يد فيقصر الرجوع ان كان بينه وبين وطنه  
 مرحلتان فاكثر الى وطنه ولو غير حاجته بان نوي كالتصوير

لاقطاع

لاقطاع السفر التردد فيه اي فان كان التردد لوطنة او لغيره لغير  
 حاجة انقطع سفره والا فلا ان لم يضره كفاً فاذن شق عليه فالقطاع  
 افضل فان خاف تلف نفسه او نحوها حرم الصوم ووجب القطع  
 ولم يخلف اخرج الملاح الا في حالاته لم افضل كالامام احدى  
 فانه لا يجوز له العسر وقدم على خلاف في حصة لا اعتنا به بالاصل  
 الذي هو الاتمام زيا دي والجمعة كالظهور في جمع التقدية اي اذا لم  
 شك في صحتها اما اذا شكنا في صحتها فلا يجوز الجمع لا تنقأ الشرط  
 وهو ان صحته الاولى ش بان لا يطول بينهما فضل اي ولو  
 احتمل ان كان شك في طول فطر لانه رخصة وهي لا تميز بالربما الا بيقين  
 والضابط في الفضل العرف ولو بعد ركعتين او اثنتين او تسعة ولم يدا  
 ترك الرواتب بينهما فيصير رابعة الاولى القبلية ثم الغرضية ثم رابعة  
 الاولى البعدية ثم رابعة الثانية فيحصل فضل وجب تأخير الثانية  
 المؤقتة ومن الفضل المضطربة ركعتين وهو باخف ممكن نعم  
 اذا سارع بهما اسرع طاع على خلاف العادة لم يضر فله الجمع تأمل  
 وبقية تقدم لو قاد والافضل لئلا وقت اولي تقدم وبقية اي  
 من سائر وقت الاولى او فها او نازل فيهما تأخير لو اقف المعتمد  
 بشرط التقديم اربعة شروط بلاسة لانه شرط وقوع الاولى  
 صحيحة يقينا وان وجبت اعادتها فيجب فاقد الطهورين مثلاً اذا  
 ليس في وقت الاولى من وجود احدهما اي قبل الطهورين وجود الثا  
 لية سواء جمع التقديم والتأخير ولا جمع التخييرة تقديم لان شرط  
 جمع التقديم ان تكون الاولى صحيحة يقيناً او طناً وهو مستف  
 منها وان شرط ايضاً وقوع جمع الثانية في وقت الاولى فلو دخل الكو  
 وفيها قبل الاحرام بها او في انائها بطر الجمع ووجب استينافها  
 ولو مع تحللها منها اي مع سلامها ولو ذكر بعددها  
 ترك ركن وعيب رة من البر

لاقطاع



وبعضها كان الصلاة الاولى ان يذكر انه قد اتم عمل  
 بعدهما بالجمع او محباتي بقيد هاء وفتحها التوصل  
 ان طار فصل ويعيد كلا في وقتها من لا يرى المحل  
 وخرج بقوله بعدهما ما لو علم في اتنا الثانية ترك ركن من الاولى فان طار  
 الفصل فكما بعد العراغ والابني على الاولى وبطل احرامه بالتالي وبعد  
 البنايات بها او من الثانية تذكرت وبني كما ياتي للمولف فتقيد به بوجه  
 بعدهما هذا التفصيل كما في حاشية الزيايدي بغير جمع فقد يرد صادق  
 بصورتيه جمع التاخير وصلاة كل في وقتها سيما في جميعها -  
 مقصورة اذا اراد فخرها والاقامة وهذا هو المتمد وان وقف  
 ادا لم يوا ان اخرها الى وقت لو فعلها فيه وقت ادا بان اخرها الى ان  
 بقي ما يسر ركعة فلا جمع على المتمد بل يصير الاولى قصفا ان فعلها في  
 وقت الثانية صارن الاولى قصفا اي من غير ان يوافق الاكتفا  
 في جمع المتقدم بدوام السؤال عند الثانية فقط مراعاة لعدم البطلان  
 فامل برماوي وما حقه بقوله يسبق اذا محال لا اطلاقه اي حيث  
 استرطوا صحة الجمع بقا العذر الى تمام الثانية اي فان اقام قبلها  
 بطل الجمع واذا بطل صارت الاولى قصفا لوقوعها خارج وقتها  
 وتعليقهم اي بان الاولى تابعة للثانية في الاداء العذر اذا وقاس  
 ما لم يكن منيف واجري الطاوي على متمد على اطلاقه اي  
 من استرطاد دوام السفر والامام في جمع التاخير وان قد  
 المستوعبة ومن الاكتفاء في وقت عقد الثانية اذا جمع فقد بما  
 والا اي بان انما السفر في اتنا الثانية جاز ان يترك الثانية اي الى  
 السفر لوقوع بعضهما في الصلاة الثانية في اي السفر وان  
 ينصرف او غيره اي احقر فتكون قصفا هي الاولى وخو به بالحد  
 عظماء المطر دايبين كجلاء ما اذا لم يذوب وان حصل بهما  
 متفة فهي نوع احقر لم يزد نفعه لو كان احدهما قطعا كما يجزي

تحت منه جاز الجمع في كل التامل وغيره وفي معناه البرد وبه صرح  
 في النخاير اهرملي ولا سفر وقع في رواية ولا مطر وهو مناف لما  
 نقله عن الشافعي من قوله اريد ذلك المطر قاله رواجيب بان  
 روايته ولا مطر شاذ او معناه ولا مطر كثيرا او مستدام فلعلمه انقطع  
 في اتنا الثانية ليس الى الجامع اي ليس باختيار الشخص  
 الجامع وفي نسخة اي الذي يريد اجماع فقد ينقطع اي المطر  
 كواطره لبرد والبلح لتقارن اي كواطر اجماع وهو م  
 متمد وث شرط ان يصلي جماعة اذا تامل كلامه سابقا لاحقا  
 على خمسة شروط ان يوجد العذر عند التحريم بها وعند تحللها من  
 الاولى وبينهما وان يصلي جماعة وبصلي بميد عرفا وان يكون بحيث  
 يتأذي بالمطر في طريقه وهذه شروط رايته على الترتيب والاولا  
 وثية اجماع هي معتبرة ايضا كما صرح به في معنى التامع وكان يسأل التامع  
 ان يسه على ذلك فجعل الشروط ثمانية ان يصلي جماعة والجماعة  
 لا تشرط في الاولى لوقوعها في وقتها وانما هي شرط في اول جزء من  
 الثانية وان انفرد وقبل تمام ركعتي الاولى ولا بد من ثبوت الامام الجماعة  
 والظاهر ان ذلك لا يشرط في صحة صلاة الامومي لوجود الجماعة  
 في اول جزء من صلاتهم ولو فعله محذور على ما اذا اطنوا انه في صلاة غير  
 جموعة فليحذر ما سوا الامم تنفذ صلاة ثم ان عالم الامون لم  
 تنفذ صلاتهم والا انفق وتشرط في صحة اي في الصلاة الثانية  
 لانما التي تشرط فيها الجماعة صلاة الامام ان لا يباط الامون  
 عند الامام بحيث انهم لم يدركوا معه ما يسر الجماعة فاذ يباطوا ولكن  
 ادركوا بعد احرامهم معه زمنا يسر الجماعة قبل ركوعه صحة صلاته  
 اه هذا محصل ما ذكره ابن قاسم ونقله عن م راج بمصلي  
 اي سجد او غيره اجماع كجلاء من يصلي في بيته من غير الجماعة  
 هذا احقر بقوله بمصلي اي سجد او غيره وكجلاء من يصلي



مفرد اي ولو في المسجد خلاف للتقليد لانما الجماعة التي هي سبب  
 الرخصة فيجمع الجمع في الافراد بان الامام ان يجمع للمؤمنين وادله  
 بيانه في الرمي والوجه يقتضيه بما اذا كانا ما رايا اي ليس رايا او  
 يلزم من عدم امامة تقطيل الجماعة ويؤخذ منه رد ما جبهه في من جوار  
 الجمع بالخطب فجاءوا بالارزاق بعد ان يجوز لهم الجمع لما علمت من الفرق لانه  
 انما يجمع للامام ليلزم تقطيل المسجد عن الامامة وهو لا يجوز في الجوار  
 ربي كماله وظاهر كماله في هذا المقام وهو المشهور عند  
 فلا يخالف في خبره انما قيلت الا بصرح وعلى ذلك اي على القول بجواز  
 الجمع بالخطب في بعض المراتج التذرية وهي الشروط الاربع  
 المستدعاة وحمل الموضع هناك كالمسجد في الامور المستدعاة من  
 له الجمع في وقت الاولى ودوام العذر او تمام الثانية بيد الامام في  
 الجمعة فواضح واما الجماعة في الانفراد بدو وصف الجماعة ولا  
 العذر فيها اذ في الجمعة والجماعة على الصحيح فيهما اي في اليوم والسماط  
 الفرق بين ما لو سافر المودع بفتح الدار وسائر كلامه انه لا يخص  
 بالطويل فله اخذها معه ولا يفتيها بذلك لو تلف ولا يخص  
 بالطويل على الصحيح راجع للصورتين قبله كما ذكرناه في الاولى فيجمع  
 على اي خلافه وهو انه يخص بالطويل **مسألة صلاة الجمعة**  
 سميت الصلاة جمعة لاجتماع الكوثر فيحتاج لبيان المناسبة  
 لسمية الصلاة باسم يوم خلق آدم فيه كامل افضل الايام  
 اي ايام الاسبوع فيخرج عرفة فانه افضل منها والاحاديث في ان  
 افضل ايام السنة عرفة وافضل ليالي السنة ليلة القدر وافضل ايام  
 الاسبوع يوم الجمعة حتى انه افضل من يوم عيد الفطر وعيد الاضي  
 وفضل احمد بن حنبل مطلقا حتى عرفة وهو خلاف مذهبه كما  
 عرفنا وذكر الله اي الصلاة او الخطبة وهي من خصائص  
 هذه الامة ش والنبى صلى الله عليه وسلم بحله ولما وقت  
 فرضتها

فرضتها كاذلية الاسرار اجندوا ركنه اي بالنظر اذا كانت  
 وقد خاب من افترى اي كذب الاسلام والبلوغ والعقل استارانه  
 بقوله وهو اي الاسلام شرط في كل عبادة ويقوله الا في التكليف  
 اليه شرط في كل عبادة اذ في الاولى اسقاط هذه الشروط الثلاثة  
 لعدم اختصاصها بالجمعة ولذلك قال في من المراج انما يجب اي الجمعة  
 على احد كدرا عذر ترك الجماعة فيم اذ ولا على مجوز اي لا يتعد  
 مجوزة والاوجب عليه قضاءها وظاهر خلاف السكون اي  
 المتقدي احوية اي الكاملة بدليل الحر فلا يجب على بعض  
 بينه وبين سيده مهاياه وان وفقت الجمعة وتوبته وخبر نعم  
 ان الصحيح الخبي قبل فعلها ولو بعد فعله الظاهر وجب عليه فعلها  
 ان تكن منها والاوجب عليه فعل الظاهر ولا يكفي فيه غيره الا ورا ان  
 كان فعله قبل فوان الجمعة برماوي مما يصور هذا الخبر به في  
 سدة الروح فانه عذر في صلاة الليل لا في صلاة النهار فاذا وجد  
 نارا لا يبعد ترك الجمعة لاجلها وقد يعارضوا ما بعد الخبر بالليل  
 في مسائل لوجود الطائفة فيه فتكون سدة الروح عذر في حق من  
 بعدت داره وتوقف حضوره الجمعة على السمع من الغير اذ لم  
 يكن يسمع فيه اي في الحس بان كان معسرا وعجز عن سماعه  
 فيكون هذا اي في الجمعة كذلك اي عذر فالحق ان الجمعة  
 كنهم مستدم بخلافه لا بغيره واذا كان فيهم من لا يصلح لاقا  
 منها الا في القيد بقوله واذا لم يكن فيهم من يصلح لما يلزم  
 على عباره من الايام اذ يقتضي ان فيهم من يصلح ومن لا يصلح  
 والعرض ان لم يكن فيهم من يصلح اصلا ولم يدعهم رفقوك  
 الا لم يكن فيهم من يصلح فليست اراج والطاهر كما قاله  
 بعض المتأخرين انما هو الاوجه كما قاله له ذلك بل عليه كما  
 كذلك بعض الفضلاء في راجع ولو ادعى ما لم يرد به روى



ولو باجزة من كبدها اذ اعل ما في العظة خلافا للقائمة  
 حتى يكن حمله على ما بعده من الاستدراك اي على ان الجامع قريب  
 حيث لا يتقرر المستوطنين هو داخل فيما قبل او بلغهم صوت  
 اي اي نقصوا من الاربعين لكن بلغهم اي عاين اي عند من  
 طرف متعلق ببلوغهم والمراد بالمرحاض لا يتصرف فيه الصلاة عند  
 سائر مناهم لزمهم اي الجمعة في بلدتهم في الاول ويحكم عليهم تركها  
 فيها وانصلوا في غيرها وفي البلد الذي سمعوا منه في الثانية  
 من لا تكلمه جهة كالصبي والعبد والمسافر والمرء كجلا في الحيوان اي  
 ممن لا تكلمه اولي لانها اذا صحت من لا عد لهم صحت من لهم  
 عذر بل لا ولي او قائل لانها اذا صحت من الكامل الا صاي صحت من  
 الناقص الثاني بالاولي قبل الحرام ما بعده فلو لم لا  
 تكلم بغيره وقطعه حرام ما لم يطود الامام صلواته كان سدا  
 بالجمعة والنافقين وان طو كك ذلك جازا لانظراف ولو بعد الاحرام  
 واحاطا **مسألة** ان المربي والاعمى المذكور لهما الانصراف  
 قبل دخول الوقت وهو الرد المطلقا ويمتع بعد الاحرام  
 مطلقا ما لم يحصل منع لا يحتمل واما بعد دخول الوقت  
 وقبل الاحرام فان زاد ضرره بانظاره فعليه ان يترك جاز له  
 الانصراف وان لم يزد ضرره او اقيمت فلا فاصل والعرق  
 بين المستثنى وهو نحو المربي والمستثنى منه وهو من لا  
 تكلمه الجمعة حيث لا يكون للاول الانصراف قبل الاحرام بعد دخول  
 الوقت بالشرط المتقدم ويجوز ذلك للثاني في نحو المربي  
 شيخهم وقد حفر محلها لهما اي للمنفعة وحاصل  
 الفرق ان عذر نحو المربي يزول بالخصوص بخلاف غيره كالوقوف  
 والحرارة فان عذره مستمر والاول وان يغير بالاقامة اي  
 لانها لم من الاستيطان الذي هو شرط للافتقار وليس  
 الكلام

الكلام فيه بل هو في الوجود والشرط للوجود القائمة ولو  
 بدون الشيطان مباحا الاول واسقاطه لانه يقتضي ان  
 المسافر في معصية تكلمه الجمعة ولعل معناه انه يقصر بتركها  
 في بيده ويجعل ان معناه انه ان وجدها تقام في طريقه وجبت  
 والا فلا وهو اجماع المذكور اربعين اي لا يتغافل اي  
 فيدر لاجل اشتغاله بمصالح السفر واهل العرية مستدا  
 خبره لزمهم لبلد الجمعة فثان لظرف ولا جاوز لزمهم  
 حدا لعادة اي فلا يهره بمأخذ قارع ش وتعرف بين ما هنا  
 وبه ووجود الصوم بروية حديث البحر الملاح بان المدار على  
 وجود الملاح ولا كذلك هنا اذ ليس المراد مجرد السماع بل السماع  
 بالفعل او بالقوة بسمع معتدل فلا يقصر عنه اجماع ولو لم يسمع  
 منه غير واحد غاية لا ضبط تحده اي ما عاين كطهران  
 بفتح الدوا كسرهما بلد بالجمعة وكل من الطوا واليا مفتوح والسبي  
 ساكنة فيمنع فيها العلو على ما سبوا في الاشجار ضعيف  
 وقوله وقد يقال كسعد وعبارة الاجمور في قوله فلا حاجة  
 لاستثنايه لانه انما اعتبر لوجود المانع واذا قدر روله فله  
 الاستثناء **مسألة** ان المعبر لحد شين الوقوف  
 على مكان عال او على الارض ويعرض زوال المانع لزم  
 الثانية وهي التخصيف دون الاول وهي الرفعة وهل المراد  
 بقولهم لو كان يخفض لا يسمع الله او لو استوت لسمع لزمته  
 الجمعة ان يسط هذه المسافة او ان يطبع فوق الارض مائتا  
 لاهو فيه المعلوم من كلامهم المذكور لاحتمال الثاني كما افاده  
 الوالد في فتاويه في الرمي في جمع ابن جوشيد والذبي اعتمد عليه  
 الاعتماد الاول والنظر لابن قاسم والعمد ما قاله الشيخان  
 م اه وعبارة الرخوي المراد انما تعرف على وجه الارض



ساعة لها في لاد ان الساقه تبسطه ومنه بطلها ان ترقب ساقه  
اختصاصها ممتدة على وجه الارض وهي على اخرها فتقول مثلا ساقه  
اختصاصها مادة ذراع طو رقت انها على وجه الارض ساقه وهي على  
اخرها سمعت وجب الجمعة فلم الرجوع اي تخفيفا عليهم  
ومن ثم لو تركوا الحج للعيد وجب عليهم الحضور للجمعة على الاوجه  
وجرم على من تركه لكونه كذا ولو طر اسقط كنبون او مو  
بعد سعة سقط اتم بقية الجمعة لانهم قصدوا تقطيلها على ما  
حقته انما قاسم قار الا جهورى فالحق ان اتم الاقدام باق بعد الرواد  
بعد الرواد وسياق قول ان وقيل الرواد واوله العجز  
كعبه ولذا قال في من التراج والعجز حرم على من لم يسه سفر انما  
يجب قورا والا فلا حرجه كاناذا سير تفوت به لان حثي طرا هو  
اما مجرد القطا فله من الرفقة بل لا راد لغيره حرج  
بالر مجرد الوجبة خلافا للاسوي ومن تبعه اي انه اذا كان  
لو كلف عن الرفقة لاجل حضور الجمعة استوحش ولا يحصل له  
له ضرر فانه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا لو حصل ما للظها ركة  
ذهبت الرفقة واستوحش فان له العذر الى التيم والعرق  
من وجوب تكرار التيم وانه وسيلة بخلاف الجمعة فانها لا تكرر  
تكرار التيم وانما مقصد قائل ولذلك يجب السعي قبل الرواد  
على بعد الدار الى السعي من حين العجز فقط لا قبل فلا تلزمه  
الجمعة ان احتاج السعي قبل العجز كما هو ظاهرا منهم قبل فوت  
الجمعة وحصل الغوات بالياسين لوظن ادراكها والياسين يحصل  
برض الامام راسد من الركوع الثاني فان قلت يرد على ذلك ما ياتي  
في غير العذر وانه لا يحصل الياسين الا بعد السلام فلو اكل  
احرم بالنظر وقبله لم يصح قلت يفرق بينهما بان الجمعة ثم لارادة  
فلا ترفع الا يمين وهو لا يحصل الا بالسلام لاحتمال ان  
يذكر

ليذكر الامام ترك شي يوجب القيام للركوع فتذكر الجمعة حيد  
ولا كذلك ما هنا اذ لا تلزمه الجمعة اح اذ تكون البلد اي اذ توجد  
الابنية التي تحتمل وقوله مع كانه او قرية بياض للبلد بمعنى الابنية  
وهذا ما سلكه في العبادي وهو اول ما سلكه انما اذ ما سلكه  
انما قاسم يندفع به ما اشتمل عليه المتن من الابهام اذ البلد لا يكون  
مرا الا او قرية الابنات او بل القدي كورا عن كاورا بالابنية  
في خطه هي كبريا ارفق ارض خط عليها اهلهم للمسا فيها قال  
ولو لو اسقط لفظ خطه كان اولى اذ اخطه علامان الابنية  
ولوجودها واستكافيداه وقيد بقاء المراد اخطه التامة  
على البناء لا مطلق الخطه ولذا قال في التمهيد والمراد بها هي  
الابنية ولو من حطب وكوه اخ الحماين كسرايم المستددة  
اي المصلين الجمعة واقاموا الى اهل تلك الابنية وكذا اذ ريتهم  
خلاف غيرهم على عارها اي لاجل عارها وان لم يسه هو فيها  
والشرط ان يعقدوا العمارة بخلاف ما اذا اطلقوا او مقعدوا  
عدم العمارة فتكون على عبادتهم بمعنى اللام وكذا اي لا يصح ان  
مسلك اخ خارج الابنية اي لاجل تقصير في الصلاة كجلاهم محل  
لا تقصير في الصلاة وانما يصح لهم وعمارة الرماي ووافيت الجمعة  
في محل يقع فيه فاستد ان الصوف عينا او تما لا وورامع الانصار  
المبرحة خرجت الى خارج المدينة مثلا محبة جمعة الخارجين ان  
كانوا يمكن ان لا تقصير في الصلاة كما افق به الوالد ولا فرق في عدم  
صحتها في محل يرخص فيه بين ان يبنى محل اقامتها منفصلا عن البلد  
وان بطوا القضا عنها خارج ما يسه ما هو المعدود من خطه  
البلد باد كان حريا لها مرا او قرية او بلد او امر ما فيه حاكم  
شرفي وحاكم سياسي واسواق معامل وبلد ما فيه معنى ذلك  
والقرية ما خلت عن الجوع وخص ابو حنيفة الفحة بمصر قال قال  
يذكر



في وقت الحج البركة والقرية الدينية المجتمعة قريبا وكثيرها في البلد لكن  
غلب عرفا خفيضا بالليل والبلد بالكثرة وسلك الامم فيها هو وقد علمت  
انكم اسكن البلد في مطلق الابنية بحيث لا تقهر فيه اي ذلك  
المضا اراد هذا الى غير العدد منها ابن البرزقي قال في الحنفية  
لكبر اناسه لبرز الكائن اواج ولو كان بينهما ما قد نسخ عبارة الحنفية  
فراست وما افتر به ابن البرزقي ضعف الرماي وابن حجر والضايف  
فيه لا اعتمد رواد حجر وما كانوا يصلون بها اي لعدم سماعهم  
المد اسمها فلا يجب عليهم فعلها في بلدها لكن لو فعلوها في محلها احرأهم  
عن طهرهم وخرج بقوله موضع من الصحرا ما لو كانت حياهم من خلاف  
الابنية فلا تترط كونهم في ابنيه وهم مخطوطون فتكفرهم الجمعة  
وتتقدمهم لانهم وخلصا بالابنية فلا تترط كونهم في ابنيه محروا حياهم  
جمع خيم جمع خيمة ونوم جمع الخيم كذا رجع ترجم ثرة وهي السمة بالاء  
خصاص والعشش اما ما كان من الشيا وبو حيا اربعين ولو  
من اجزاء او من ابشرط ان يكون لجنها صورة الادميين عند سجنها  
وقال ابن قاسم كنيح سجن لا تترط ذلك برما ويولد من اعنا  
صلاة كل منهم عند المضا فخرج فائد الطورين وكوه نيجع بالثدي  
فان قيل السيد في ملكه اربعون متوطون فصل النبي صلى الله عليه  
وسلم اجمعه بقبائلهم قليلا لان من اسلم ينقل الى وطن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم وقد تعاد اذا الكلام محالة كونه عليه السلام يعرفه ويس  
فيما ابنيه ولو تقصوا فيها اي الصلاة في خاصه اذا لا تقصوا  
اما ان يكون في الصلاة او في الخطبة او بينهما فان كان في الصلاة ولو  
لبعض الاربعين بطلت لفقد الهد حجة وبطلت صلاة واحد من الا  
ربعين قبل سلامه وبعد سلام غيره برمن طويل بطلت حصرهم وبلغ  
به فيقال جماعة اتوا صلاتهم على الصحة ثم بطلت بعد الحكم بجمعها  
وان كان في الخطبة لم يجب ما فعل في غيرهم مطلقا واما البنا

علي

على ما نصي فان لم يطر الفصل بين ابنيه وابنيه عليه جاز وان طار الله  
الفصل بينهما لم يحز السائل شيئا فاذ كان بين الخطبة والصلاة  
فان عادوا فريبا جاز البناء والا وجب استئناف الخطبة هو  
بطلت اي ما لم يحرم عقب انقضاء حرم اربعون سمعوا الخطبة كما ياتي  
فيتمها بالبا فون ظهر اي ما لم يجد انفسه من والا فلتكفرهم  
الجمعة كما قاله م ر او في خطبة اي انفسوا كلهم او بعضهم والام م  
خطب لذلك او لانها الموالاة بشرط ان يكونوا سمعوا  
الخطبة وان يكون قبل ركوعه وان يمسوا بعد من العاكفة عناني  
صليت طهرا فان ابنا قاسم ولا يخفى ما في احاده الصمد والجمعة  
في قوله صليت طهرا من الجوز لكنه اخف بالنية لصورة خروج الو  
قت فيها نظر الكون ما سوية اه عبارة الرحاني قوله لو صليت طهرا  
لو هذا التا والاصل الظاهر سلم من الاعتراف في احادة الصمد  
مؤثرا فيا درانه للجمعة ولا معنى لكون الجمعة تصل طهرا لكنه جواز  
بإعادة علمها نظر الانما السوية او لا اذ فرض كلامه انه خرج وهو  
فيها ويمكن ان التا في صليت عائدة في الصلاة العنونه من الفعل  
لا للجمعة فلا يرد الاعتراف هو خلافا ما لو شك في خروجه  
اي وهم فيها كما هو العرف اما لو شكوا في خروج الوقت قبل الاحرام  
فتبين علمهم الاحرام بالظهور فلو احرموا عند الاحتمار بالظهور  
فبانت سعة الوقت هل تبين عدم انقضاء الظهور ويخبر نعم قائم  
على ابن حجر كالع ش وتنفق له نقلا مطلقا هو قلت محله ما لم  
لكن عليه فائتة من نوعها والا تقع عنه اج فيما تقدم اي فكلها  
جمعة حيث لم يخرج وقتها فاذ خرج وجب الظهور بنا لا استئنافا  
واذا كانت كائنة الكفاية صحة جمعة الامام ومن معه  
اي لوجود العدد المتبرونهم فون من سلم خارج فخرج الوقت  
كما ذكره بقوله اما ان او بعضهم اي سلم بعض من معه



وقوله خارجة طرفة السام فلا يقع جزمه في حيزه الامام يقع جزمه  
في الجمله عبارة امام يقع صلاته في الجمله والحق انه راعى في هذه المسئلة  
الخارج مسئلة الانقضاء من المتقدم وحاصل هذا المقام انه اذا بطلت  
صلاة بعض الاربعين من غير ان يكمل العدد بغيره لم يطلب الصلاة سوا  
وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وان اخرج بعضهم بقدر  
عن المدونة فان كان في الاول بطلت او فيما بعد هذا لم يضر وان انقضت  
الاربعون او بعضهم وحق تمام العدد فان كان الحرف قبل الانقضاء من  
صحة الجمة سوا كان ذلك في الاول ولو بعد الرفع من ركوعها او في الثانية  
قبل الرفع من ركوعها وسواء سمع اللاحقون الخطبة ام لا وان  
كان بعد الانقضاء فان كان قبل ركوع الاول وسمعوا الخطبة  
صح الجمة والا فلا يخطب الفان في محلها اي الذي يقع فيه  
فقر الصلاة في مسجد القار هو مسجد اهل الكوفة الواحدة  
وهو الذي جمع فيه اهل الحارة فيها للصلوة ان احسن وقيل مسجد  
القار مسجد المدينة خارجها كما يوافقون في يوم الجمعة ويأتون  
مسجده على الله عليه وسلم وفي نسخ صحيح ما وجد بالجمع  
ورايته بما في اي مسجد القبايل الا اذا كبر المجل اي بلد الجمة  
من يصلح اي بالعمل لا بمن تكلمه وعبارته من رهل المراد اجتماع  
من تكلمه او من يصح منه وان كان القالب انه لا يفعل ما او من  
يعملها في ذلك المجل فكل محتمل ولعل اقربها الاخيرة فكل من  
التم صنف نعم ان حلقا قوله انه معناه عما من يصلح في ذلك  
المجل اي بما لا يفعل وافق ما اعتمد من رفقنا مل الج  
فالا حياط اي اذا اريد رعاية هذا القول وهو مع التقدم مطلقا  
ولو حاجة اما اذا جري بنا على التعمد وهو جواز التقدم للحاجة الى  
الانها يها فلا يقع الظاهر اذا كان التقدم زيدا الحاجة فقط ولذا  
اذا اردت على قدر الحاجة وصلي مع من لم يزد عليها فلا يقع الظاهر  
اي

الغلافرادي ولا جماعة بخلاف من زاد على الحاجة نفسا او طنا او  
شكا فوجب عليهم الظهور ولو فرادى فلم يقع في المسئلة صورة لصلاتها  
ظهورا حيا طاكدا كذا قال في رواية خير بان فعل الظهور احياطا  
انما هو لرعاية العود مع التقدم مطلقا وهو وان كان ضعيفا  
لكنه يطلب مراعاته في فعل الظهور ولو فرادى مراعاة لهذه القول  
او والعمد سبق المحرم اي من الامام بتمام التكبير وهو الداء  
لا فلو سبها جمة بمحل لا اعلم ان المسئلة حصة  
لحوار لانه اما ان تعلم السابقة ولم تنس او يعلم وقومها معا  
او تلك في الغيبة والسبق او يعلم عين السابقة ثم ينس او يعلم  
سبق واحدة لا بينهما ففي الاول وفيه ما اذا علمت السابقة ولم  
تنس يجب الظاهر على السبوق وفي الثانية والثالثة يجب على جميع  
اعادة الجمة وهل يجب مع ذلك في الثالثة اعادة الظهور لا اذا حال  
السبق في احدهما يقتضيه وجود الظاهر على الاخرى او يندب فقط  
لان الاصل عدم جمة تجزئة في حق كل منهما قال الامام بالاورد والمتمم  
الثاني واما في الرابعة والخامسة وهما اذا تعلم السابقة ثم تنس في  
يعلم سبق واحدة لا بينهما فانه يجب استئناف الظهور لوجود  
جمة لاحد الطرفين فلا تنافي اقامة جمة بعد هذا مع عدم  
بداه ذمتهم بفعلها لكونها سبقت بالجمعة قال الامام وحكم  
الائمة باهم اي التاكيد والاشارة لذلك في الجمع بقوله  
قلت اذا لم يدرب بالسبق ولا بالاقراران فالامام استنكها  
براه جمة اذا احتمل سبق فلا يقع اخرى فليقل  
في هذه ان السبل المبري اعاد الجمعة في الظاهر  
ولا يمكن اقامة جمة بعد هذا اي لا فائدة فيه لانه جمة الاولى  
مأنة من صحة عابرها بعد هذا فوجب الظهور ويصلي سبها  
مها ولا تقع عندها سنة الجمعة لو كان فعلها في اذا العرف



والشرط قد يتعمد اذا اراد بالمرح من حضوره لو كان صحيح كلامه والافكان  
ينبغي السقاط قد كذا ايها مشوعبارة في لو واسقط كذا قد كان اولى  
اهو كجاء بان قد للحقيقة كامل وكوينا قبل الصلاة بالاجماع كاب  
الشيخ عميرة رايته في تم الدماميني على البخاري في حديث الانقضاء من  
لاجل الجارة ان الانقضاء هو كان في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام  
بعد الصلاة وانما من ذلك اليوم حولت الى قبل الصلاة نعم على المثل  
وهذا العلم ما في قوله ولم يعمل صلى الله عليه وسلم الا بعدة سماعة  
ولفظ الحمد اي مادته كما سكا من قوله الذي ولا سفين لفظ الحمد  
اي اعرف باللام او صلى الله عليه ولا يكو الايان بالصمير وان  
تقدم ذكره على الحمد بالتقوي وهاهنا ما شاء او امره واوجب  
بواضع واجل على طاعة الله تعالى او الرجوع عن المعصية  
فيكون الحمد مدين لا استلزام كل الاخر وفيه من رتب لا بد من الحمد على  
الطاعة اي مطابقة او السلوك اما في المحضا فيكون اطيعوا الله  
ورافقوه بل يكو اطيعوا الله ولو لم يذكر ورافقوه ولا يكو اه قضا  
على الحمد من عزور الدنيا وخرقها فقد سواها منكر وانما د  
فداة آية او بعض آية هو بطل ولا بد من اتمام كل فخر هو بطل  
لان الغالب ان العزاه لكذا الخط في خطره والصواب قول  
غيره لان التاب يعز عن التارم ان العزاه في الخطبة دون  
تسبي فذلك التسبي بالعزاه في احدهما بعبا للتأنيت من  
التارم وعبارة ستجنا الرمة في التارم لان التسبوا العزاه  
في الخطبة بدون تسبي قالنا ورمي انه يحكي ان بقرا بين  
قراهما في الخطبة اي قراة احدهما هو على حذف مضاف اي يحكي  
قراة الآية بين ان كان كل واحد منهما لالتسبب بين الاكنا غير  
واجب فاما وراجع حاشية الشيخ عبد الرحمن في الاوادي  
بعد فداها باخروي اي لا ينبغي فلا يكو ولو لم يخطب الاخر

الاخوي خطب فبهرها اي احدا منهم الترجمة فان لم يكن احد  
منهم ذلك فلا جهة لهم لا تنقأ شرطها ولو لم يكن الا بعض الاكنا الى به  
فيكون في تعلمها واحد فلو تركوا التمام مع القدرة حضورا واجمة  
لهم فيقولون الطهرت المرح واسماع الاربعين اي بالفعل بان يكون  
صوت الخطيب مسموعا يسمعه الحاضرون توصفوا هذا في الاسماع  
واما السماع منهم فيا لقوة على المعتمد حوي وان يقوم اكثما كان  
سعي الخطبة الاقوال فقط عدد القيام ههنا شرط ومسمى الصلاة  
الاقوال والافعال عدد القيام فيها ركنا وهذا هو الفرق ومكانه  
وهو المبرق فلا تقع الخطبة مع قصور حرقه وعليه كجاسة كذا يده كرق  
كردف الطير مطلقا ولا في محل اخر ان كان المبرق بحركة ومن  
الحاجة العاج المصو هو في على المبرق تحتها قد رواه قوله  
ان كان بحركة السطلان ح وقد نعت من فتاوى الرملة المحمد  
لله فوق بين ما اذا كان في جانب المبرق عاج ليس كذا يد القابض  
وبين القابض طرف شيء على حيد لم يجر بحركته بان صلاة العا  
يقن المذكور انما لطيفة حمله على ما هو متصل بخد ولا يحل في  
سئلانه حامل المبراه الا انه فرض المسلة في مبرك كبريتا لب  
فلما مل هل تقيد بذلك او لا وبقول بين آية والمبر بان  
علوه عليه مانع من جره عادة معلم وهذا لم يرمي فراجع  
فلا يجر وجود العاج في غير بحر القهقن مطلقا وتكمل الصغير والكبير  
ووجب رد السلام اي على الحال بين المسعين للخطبة  
مع كراهة الا بكد فلا يكو الاسرار وهاهنا بطه الشخص نفسه  
فقط فان سمع غيره كان جرها ورفع الصوت لحي وبن  
رضاء وهو ضعيف والمعتمد الاباح في المراد الرفع الذي ليس  
يلعب اما البليغ كما يفعل العوام فبعدة منكره وان اقتضى  
كلام الروضة اباحة الرفع معكم كراهة اي الرفع حمله الرملة



على خلاف الاول وهو لا ينافي الاباحة فاسئل كالبه اعلم ان اجماع ذكرنا ان اجماع  
 خلاف الاول والاطم ان ساق للقول باعتبار الابداحه وبعضهم اعتمد كلام  
 التمام وان الرقعة سنة فراجع عدم حرمه الكلام نعم هو مكرهه حاله  
 الخطية فقط بعد اكدائه مكانا واستواره فيردون ما عدا ذلك  
 ودليل الكراهه خبر مسلم اذا قلت لصاحبك انني يوم الجمعة والامام  
 خطب فقد دعوت سعد بن بكر العيني او نحوه اي كان ذلك يمكن  
 من تركه استندوا ما استند اليه ثم يجلس اي بعد سلامه على  
 ان يروح ليرحم من كتب الصعود ففجأة الفصح الخالق من  
 سائر الكلامان واخرى واحدا في حلو الالفاظ فعلم ان  
 ان البند يعني الكثير الاستعداد بين الناس لا يعاين الفصح واما  
 واما الركعت فتقبل فممكن مقابلة كالبته بالجلد لانه لا حسن فيه  
 اه واما خبرك هذا صوره ايراد على القول بالتوسط  
 بعد سورة الاخلاص والافضل ان يقرأ فيه سورة الاخلاص ولو  
 طار هذا الجلوس حيث انقطعت الموالاة بطلت خطبة خلاف ما لو  
 اطال بعض الاركان بما سب له كحفة الجمعة اكد وقراه ههنا  
 من ذلك افضل من قراه قد رده من غيرهما الا اذا كان ذلك الغير  
 متعملا على ثبات كاية الكوسيه وحكم سبع والجاهلية ما تقر في  
 الجمعة والمنافقين اه والركعت الثالثة كانت حقة ان  
 يقول والعرف من التاج رعاية لعبارة المتى السابقة وهذا  
 هو المعتمد هو كذلك فان عجز عن التاميم اي لا اذا الفصل  
 فيه فضيلتان التظيف والعبادة وان كان الاصل فيه الاول  
 والتميم وان انقضى منه احدي الفضيلتين بقيت الاخرى وهي  
 العبادة فيكره تركه كاصل عن عمل الجمعة اي لا عن عمل  
 الجمعة كان يؤمنه عدمه وروى لو كان عليه حدن اصغر  
 ولو يجد الماء اراد التيمم عن عمل الجمعة او نحوه فلا بد من تيمم  
 بخلاف

بخلاف ما لو كان عليه حدن الكبر واداد على مسنوناته كغيره  
 ثم واحد بينهما ويعرف بين هذه والتي قبلها بان في هذه التيمم  
 بدعي عن عمل جمع البدن خلاف التي قبلها فانه بدعي عن عمل العفان  
 الاربعة وبدعي عن عمل جمع البدن فافترقا فهو تيمم وما ذكره  
 من انه لا بد من تيمم اسطره الاجهوري وتعلقه عن انفس الرماي  
 اما حلق الرأس كعلم منه ان حلق الرأس كاره من  
 وذلك في ثلاثة مواضع في النكاح ولباسه الولادة وكافرا سلم  
 وكاره يكرهه وذلك في الصلوة ههنا في الفجر ذي الحجة وتارة يباح  
 وهو فيما عدا ذلك فاحفظه وتقدم دليل ذلك هو قولنا  
 واذا قرئ القرآن اذ يكرهه اي كراهته تنزيه على المعتمد ان  
 يخطب في فعدا ذيل اي الناس بخطبك والذيت بالذ  
 والمضربانية رجل او رجلين اي صف او صفين كما صوبه  
 قد وعبارته صوابه صف او صفين اذ لا يتصور خطب رجل لا انه  
 اذا كان باحد جانبيه فرجة فالمرور منها ليس من الخطب انتهى  
 لتقصير القوم باخلا فرجة العام للاصهار فلو قال بل خلا  
 كما في المرح كان اولي لكن ليس اذا وجد في الخطب حرم  
 خلاف الاول فان زاد في الخطب علم اي الرجلين وذكر  
 الغاية اعني قوله ولو من صف واحد غير مستقيم فقام له قد  
 ورجي ان يتقدموا الخ فان لم يدها فلا يكره الخطي ولو لا كثر  
 من رجلين وبين البيت العتيق اي الكعبة اي يوم  
 القيامة او الداد بالسور والتواب مجازا هي ما بين ان يجلس  
 الامام اي الجلوس الاول في البدن الخطبة الاول كما يؤخذ من  
 كلام الرماي هم حرمي فاصلا ثم موضوعه على ظاهره  
 المتأخر فعليه كل وقت الجمعة وغيرها وفيه رد ما اشتهر من  
 المتأخر فعليه في غير الجمعة وليست اما في الجمعة وليست فيها معها



او الصلاة عليه نفسه اه قلت وكونها تفرق عليه ويصح الجمع اي بينهما  
وتفرق عليه فقد قال بعض الاولياء صلى الله عليه وسلم يحضر مجلس  
الذكر وان بعضهم اجتمع له فهو صلى الله عليه وسلم روح جسد الكونين  
اه عبد الرحمن الا جهورى وقرن بعضهم تفرقا عن ابن حجر على الهمزة اذ التمدد  
اذ الملك يبع الصلاة للنبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة وغيرها ولا  
يسمى الا اذا كان في الحجرة النبوية بحيث لو كان فيها الجمع ذلك لم يجز  
ومن دخل لخرجه ما لو كان جالساً فليس له ان يقوم يصلي الى  
شأن الخطيبين ولو دار الله السلطان كما قاله ابن حجر وقال الرمي في  
الغناوي وليس لنا ان ينشئ صلاة ما يبع من تواج الخطبة وقال الشهاب  
ابن كاسم اذ اشرع في الدعاء جاز له ان يقوم يصلي اه ويمكن حمل كلامه  
ابن قاسم على ما اذا تمت الاركان ولم يبق الامر جاز في كلام غيره على  
ما اذا يبع من ان كان جالساً مل اه عبد الرحمن والتمس الحرمة مطلقاً  
لأن التواج ملحقة بالاركان او هو جالس بينهما وكذا جالس  
حالة الاذان وحصلت التحية اي سواء نواها ام لا خصوصاً ما دون  
نية ما لم ينهها فاذا انقضاها لم يقع الصلاة ولم تنفقد كما صح به ان قام  
على المتن فيحتاج جواباً والجواب ان اجالس سهوا او جهلاً لا نفوته  
التحية الا ان طال الفصل ويجب ان يحذف الصلاة اذا زاد  
على الواجب هذا بطلت صلاة امرأته اه الخطيب رحمه الله  
فله سجدة السلاوة اذا قرأ اليها بخلاف الحاضرين كما تقدم وقابل  
الاولى السقاط هذه الكلمة انتهى اهقر على الواجبات كالم رعب  
ذلك وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدله واضح وحده لا وجه  
ان الدابة ترك المطول عرفاً او جروفاً نعمه اي في ثلاثة سائل  
ما يحصل له اذ راى الجمعة وما لا يدرك به وجواز الاستخلاف وعدمه  
وما يجوز للمرحوم وما يمتنع من ذلك اه رتبة اي ولو بادراك ركوع  
قد وخر في الرمي وادراك الركعة بان يدرك مع الامام ركوعها

وسجدتها

وسجدتها اه ولو لم ينفقه كما في مسيلة الرحمة الاية وكوز الاستخلاف  
في اتنا الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط ان يكون الخليفة في الثانية  
حضر الخطبة تمامها والعقد الثاني في الاولى في شهر او سلامه اي  
الامام وسين ان يجزئ فيها ويلغزها ويقال للناسود يصلي بعد  
الدوا صلاة مؤمنة بحر حرقها وينوي اي المذكر كسلا ما م  
بعد ركوع الثانية وجوباً خالف في الانوار فقال ينوي الجمعة جواراً  
فان شخ الاسلام والوجود هو التمدد وجمع الشهادتين بين  
القولين فحل الجوار على ما اذا كانت مسجدة او غير واجبة عليه  
كالسافر والعبد والوجود على كل من ارجح واذا بطلت  
كبد او رعا ف او كونهما او غيرها من الصلوات فحلها اي  
اي باختلاف الامام او باختلافهم كلام او بعضهم او تقدم هو  
والاستخلاف واجب في الركعة الاولى من الجمعة شذو وب غيرها  
مقتضى اي ولو لم يحكف خطبة الركعة الاولى له بالاعتقاد امار  
في حكمه في حكم حاضرة ما في المنهج بالمعنى واذا بطلت صلاة امام  
جمعة او غيرها فخطبه عن قرب اخاص مسيلة الاستخلاف  
كما يؤخذ من متن المنهج وشرحه انه اذا كان في غير حجة جاز مطلقاً  
بمعنى سواء كان الخليفة مقتداً بالامام قبل بطلان الصلاة ام لا خلفه  
عن قرب اي قبل ان ياتهم بركن ام لا لكنهم يحتاجون الى تجديدية الاقتداء في  
هذه وفيما لو كان منفرداً قبل الاستخلاف وخالف نظير صلاة نظمة  
صلاة الامام فان كان منفرداً او لم يخالف نظير صلاة الامام  
فلا يحتاجون الى تجديدية الاقتداء اما في الجمعة فلا بد ان يكون مقتدياً به  
قبل الاستخلاف وان لا يطول الفصل بين بطلان صلاة الامام  
والاستخلاف فان كان منفرداً قبل ذلك او طال الفصل امتنع  
الاستخلاف في الجمعة لاحياء مقتدين فها الى كبد السيد المودى  
لأن الجمعة بعد اخرى او لفصل الظهر اي من الخليفة مع امكان الجمعة



وكلامه هذا كله بالنظر لجواز الاستحلاف وامتناعه واما بالنظر لادراك  
 الخليفة الجمعة وفوقها فان ادرك مع الامام ركوع الاولى يتيم ولهم سواء  
 وفق الاستحلاف في الاعتدال او فيما بعده وكذا ان ادرك معه  
 ركوع الثانية وسجدتها بان وقع الاستحلاف في التيمم وهذا مخرج  
 في ان الكلام في خليفة مسوقا ما اتوافق وهو من ادرك اول القيام  
 مع الامام فلا يتيمم ادراك الجمعة بادرار ركوع الاولى فلو استخلف  
 في قيام الاولى ادرك الجمعة لان المقدرة لو دامت لادرك الركعة  
 معه فلا يسبب التيمم بكل حال فان لم يدرك الخليفة مع الامام قيام  
 الاولى ولا ركوعها ولا ركوع الثانية وسجدتها كانت الجمعة ثم لانه فيها  
 ظهر افا حفظ اذ لم يحالف امامه في نظم صلاته بان يكون اي لا  
 استخلاف في الاول او الثانية الرباعية لواقعة نظم صلاته نظم صلاتهم  
 لا غيرهما من الثانية والحيارة لا يبين مجددة لانه يحتاج الى القيام  
 ويحتاجون الى القعود ثم رفقوا بالاستحلاف فيما اذا احدث  
 الامام متلا في اول الظاهر مثلا او تاشبه فخلنه عن قرب فيها من شرع  
 في الظاهر فانه اذا وجب تجديد الثانية عند الخالفة لان غير المتدي  
 لا يدعي نظم صلاة المستخلف كالسقاء من ثم رفقوا بها ظاهرا بشرط  
 ان يكون في اليد اعلى الاربعين والافلا تقيح جمعهم ثم رفقوا بها  
 او الخليفة المسبوق نظم صلاة الامام لان نظم صلاته هو وجوب باقي الوا  
 جب وتدابير التدوير فلا يجب عليه الجلوس للتشهد الاول ويجب  
 عليه الجلوس للتشهد في الجمعة لانه من ثمة صلاة المأمومين فاذا كان  
 مسوقا كان ادرك الامام في الركعة الثانية فانه يتشهد عقبها  
 فاذا شهد المأمومين ياتونهم فراجع صلاتهم ليسوا بمعارضة وانظروا  
 له ليسوا بمعارضين من خروج الوقت والاحرم الانتظار  
 بعد ركعة او شيان في الجمعة او غيرها من ان اذا وعيره  
 اي بشرط ان لا يتغير احدهما لقوله عز وجل الله عند اذا اشتد النمام  
 فليسجد

فليسجد احكم على طهر احيه وصورة ان يكون الساجد على تحاضف والله  
 والسجود عليه في هذه ثم رفقوا بالسجود واذ لم ياذن له  
 ذلك المير ولا يفهمه بولف ووفقا على المعتد خلافا للقيس والرب  
 فليستظرك اي لفارقة ولا يومي به في اولى جمعة لا استنراط  
 الجماعة فيها قاذق ومثلها كما الجماعة شرط فيها اما اذا كان في الثا  
 نية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام وبعده فان تمكن منه اي  
 من السجود قبل ركوع امامه اي قبل شروعه فيه فليسبوق اي  
 يركع منه ويحكي عنه الفاخرة او بعضها فرفع من ركوعه اي في  
 الركعة الثانية اه اي وقبل السلام بدليل ما بعده فان وجده  
 قد سلم اي قبل رفع راسه من السجود الثاني في خلاف ما اذ ارفع راسه  
 من فليسلم الامام بعد فانه يتمها جمعة فامل فركعة ملغية اي من  
 ركوع الاولى وسجود الثانية ثم المخرج فان سجد اي فان لم يدرك  
 معه بل سجد على ترتيب صلاة نفسه بطلت صلاته اي ويلزمه  
 التحرم بالجمعة اذا مكنته ما لم يسلم الامام ثم حوي والاباد سجد  
 على ترتيب صلاة نفسه ناسيا لذلك او جاهلا به فلا يطل فاذا  
 سجد ثانيا اي بان فرفع من سجدة فقام فليس المراد انه ان يسجد ثين  
 بلا قراءة وقيام وقرا ورع وسجد سجدة وهو على سبانه او جهله وقوله  
 ولو سجد اي في الحسن انه لم يكمل الامام في موضع ركعة متابعه  
 حية حين يجري على سببية الامام غير ان الاحتفاء في الحكم بالاقتداء الحقيقي  
 لهذا حال وعبرة من جهة فان اذ استمر سهوه فقام لنفسه  
 في الثانية وقرا ورع وسجد ولو بعد سلام الامام كما اشار اليه بقوله  
 ولو سجداه فان كل اي هذا السجود فض  
**في صلاة العديين**  
 من المود فامل عود قلبك الو او يا وقوعها ساكنة كبد كسرة  
 وانما جمع بالياء شرو في جواب سوا را جاب عنه جوابين



فما من امة من امة الا حاربوا او حاربوا فيهم حتى يقاتلوا او يقاتلوا فيهم  
 لم الجماعة ايضا فان ملوها جاعتا كان خلاف الاولى السنة وحكمت  
 التحفيف عليهم لا شغلهم باعمال العمل والتوجه الى مكة عند اقامة  
 الجماعة والخطبة اه لترتفع اذ كان فعلها قبل الارتفاع كان خلاف  
 الاول ولا يقال انها مكروهة لانها اذا سبب معارضة او مقدم على  
 ما امر بها فياوملها كغيرها من تكبير الصلوات  
 الظاهر ان قوله كغيرها راجع لقوله ذبا وهو اول من رجوعه الى قوله  
 ويرفع يديه لانه لا يرفع يديه في جميع التكبير ان بل في بعضها ومن رجوعه  
 الى قوله ويخرج يديه لانه لا يخرج يديه التكبيرات الا عند الحاجة اليه وعبارة  
 ثم ركنها من عظم تكبيرات الصلوات الا فيصير رجوعه  
 للرفع اه شيخنا الخليل رحمه الله تعالى مطلقا اي بوقضاءها يوم  
 العيد او بعده مرحوي لم يذكرها اي لتكسبه بغيره فان عاد له  
 يظل صلاته بكلاما لو ذكرها في ركوعه او بعده وعاد للمقام  
 ليكبر وهو عايد عالم فاد صلاته يظل اوتى الرمي لا يكون  
 مستغنا بل قاربا وحرمة قراءة الجنب اذا احرم عليه  
 لانه لا بد لصحة الخطبة من قصد القراءة لكون اجابته صارفة ومات  
 وقصد حرم عليه واذ لم يقصد عالم بفتح الخطبة قلل الانطلا  
 الباقية وهي التي في يوم التروية والتي في يوم العيد والتي في يوم النحر  
 من متى وهي التي في سنة ركة الا ان قاله الشيخ عبد الرحمن  
 ولا افراد ايمان لا يفصل بينها واذ يفر كل تكبيره بفتح لانه يوم  
 رنية مقتضاه ان يطالب حتى من الحايض والنفسا كما في كل الاحرام  
 وهو كذلك ويحل وقته بصف السيل ويخرج بالغروب  
 ويكبر اي وسن تكبر ويرجع في آخر قصير افاد بذلك شيخ  
 كون الرجوع في آخر كونه قصيرا فالرأي ويرجع في طريق اخر غير  
 الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب اطولها اه وهذا يدفع قوله

وهذه

لو كنت عند قصر كان اولى انه ثم رأت ابن حجر في الفتاوى ذكر ان السنة  
 كحل بالذهاب في قصير الرجوع في طويل وكما لم يحصل بالما  
 فليحفظ كجملة اي كما يطلب ذلك في الجمعة والسنن الدافعة منه  
 اي من رفع الصوت وكيفية كالدخول والناس اما حظه من ذلك فلا  
 يكره لما رفع الصوت كغيره ان يكون دون رفع الرجل وكذا ان قال  
 في كل ما جاز لها رفع الصوت في كل تكبيرة وقراءة القرآن وكحو ذلك  
 اه الى ان يدخل الامام في الصلاة ومنه يعلم انه لا ينال التكبير  
 عقب صلاة عيد الفطر فاجابه العادة من التكبير للخطيب  
 عنصموه للمبشر فوخلد السنة اه واه ان طاهر  
 كلامه ان التكبير في حق من يريد الجماعة سيما طلبه الى احرام الامام  
 وان تأخر احرامه الى الدوام او الى ما بعده وفي حق المنفرد الى احرامه  
 كذلك اما في حق من لم يصل اصلا فالرد والافاضة ذلك  
 اذ الكلام مباح اليه الى دخول الامام في الصلاة من بعد صلاة  
 مع اخذ الذي يظهر من وقت التكبير بمجرد الفجر وان لم يقبل  
 الصبح حتى يوصل قايمة او غيرها قبلها كبر واستمدار وقته او الغروب  
 اذ ايام التسريفة حتى يوقف قايمة قبل الغروب كبر وتغيرهم بالمصر  
 جري على العاقل اه شوي بري اما الحاج خرج المعتمد والظاهر  
 انه كغيره الا من استقل له باعمالها في من ظهر يوم النحر  
 اي من كحل ذلك الوقت فان تقدم الحلال عليه او اخرعه اعسار الحلال  
 مطلقا لان من لم يحلل التكبير في لانه اخر صلاته بعد  
 بمعية المعتمد انه سيمر بالغروب الشمس زياديه مرحوي كذا  
 لا يفوت التكبير المطلوب عقب الصلوات لطول الفصل خلافا للقبول  
 كذا اي صغير البسة تقطع المهمة والنصب على المنولية  
 المظلمة كايما اه واما العري كذا بنسبها كذا وبطلان  
 العري بانهم دعوا ان الشمس اصلها العري فكيف يجب الاصغر الا كبر



اذا ابتداه فطلاني في الجاري المحبوبة اي السؤنة كما في المحرر  
 اجماع بعد التكبيرة الثالثة اي وبعد ما يبدؤها من لا اله الا الله اخذ  
 سلطان ونصر عبده واما كلمة واعز حجه فغير وارد فاسم  
 نطلب واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبعد استحبابها  
 لقوله تعالى ورفعتك ذكرت مع غيره بلا ذكر الاول والذكر في  
 كفاية شى والافضل قضاء اي بان كانت بعد الاول او قبله  
 بدون الزمان المذكور في المخرج **فصل في صلاة الكسوف**  
 فصلوا حتى تكلفكم عبارة الرمي وغيره فصلوا واودعوا  
 بزيادة وادعوا الله عبد الرحمن لم تقض اي لم يطلب قضاءها  
 بل لم يصح فان قلت لم تقض صلاة الاستسقاء بالمطر احب  
 بان الحاجة للسياات لا يطلع الفجر اي ولا يغروب القمر  
 خاسفا كما لو استمر بجمام واما لم تقض بغزبه خاسفا لان السيل  
 محل سلطان في الجملة بعد العاكسة ولو اجتمع من افتتاح وتعود  
 كصرح في انها لا تكبر فيها كما لا يصح ولا استغفار واما حطتها  
 فباني يقول لكن لا تكبر فيها كغيره لا يبعد من الاستغفار  
 فيها كالاستسقاء اما يطولها اي السجدة نحو الركوع  
 معمد اذ يكون هناك كالتعمد وان كان المعنى عليه صغيرا  
 كما مر والعرق ان عدد ركعات الكسوف لم يختلف واما اختلفت  
 الكيفية واما الوتر فعدد ركعاته يختلف فلا يدرك شيئا  
 منها اي من الركعة الذي فانه منها ما فانه محله اذا اراد صلاتها بركوعين  
 اما اذا اراد صلاتها كسنة الظهر وادرك الركوع الثاني من الركعة  
 الثانية فانه يدرك الركعة كما تقدم وصلاة الجماعة سورها  
 للكسوف اي فيما بين اركان الخطبة قال او ملحقة بها اي اذا  
 كانت بعد الفجر ولو اجتمع عليه صلاتان فاكتر اذ حاصله  
 انه ان اجمع وفوضه او غيرهما مع كسوف فان خاف فوات الغرض

قدمه او فوات الكسوف فقط قدمه او فواته قدم الغرض لانه اذا  
 اجمع ظهر وكسوف وخاف فوات الكسوف اولاته صلى الله عليه وسلم خطب  
 للكسوف لانه الخطبة لا تكون بالاخلا وكان وقت الظهور مستغفرا  
 فادكره المحوي لئلا يكون غافلا في هذا الوقت رباحا  
 اي رحمة وقوله ربنا اي عذابا ولا يصح ان يقصده معها بالخطبة  
 بل يجب قصد الحمد بالاركان ولا يخلو الاطلاق لوجود المصارف في  
 والريح الشديدة واما سبب ان الرياح اربع الصاوي  
 من كاه الكعبة والديور من قدامها والشمال من جهة شمالها والجنوب  
 من جهة يمينها ولكل منها طبع فالصباح حارة يابسة والديور باردة  
 رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة فاذا اردت  
 ذلك فاستخرجك بباب الكعبة فان الشمالين شمالك والجنوب  
 هذا ما ورد في حديث انما سبعة لان ما يزيد على الاربع يرجع اليها  
 نظمها بعضهم فقال

صاودبور والجنوب وسمال هي الاربع الذي تهب الكعبة  
 فوجهها ريح الصاوه وهي حارة ويابسة عكس الديور حارة  
 يمين جنوب حارة وهي رطبة شمال يمين للجنوب ومنت

**فصل في صلاة الاستسقاء**

طلب السقيا في الدين والتأجيل للطلب والسقيا هي اعطاء الماء  
 وسبب ان لا يعمل وسبب ذلك ان هذا شرع موسى  
 عليه السلام والذي من خصا ايضا كونه بهذه الكيفية المخصوصة فلا  
 ينافي ما ذكره من ان العبد في الكسوفين والاستسقاء من المخصوصين  
 وشرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره وخود ذلك  
 خطبة العبد في شئ ما ذكر في قوله حاجد وان شئنا حاجد المنع  
 وغيره فيمن لغيره انما هو ما لم يكن تلك الطائفة المحتاجون  
 اهل بدعة وصلوا اي بنية صلاة الاستسقاء والخروج



من انظاره فان كلف ما غلبه وافسد وجب الكسبه وان افساد انسانا  
وعلم به الغنا فلا بد من استجلاله وان لم يعلم كفى الندم والاستغفار  
بل لا يجوز اعلانه كما قال ابن المبارك لا تؤذ من يدين ويبيع ان يراهم على  
الشروط المذكورة بشرط ان لا تطلع التمس من مفرها وعدم وصونه  
الفرقة او حاله لقطع عونه فيها فان انتهى الى ذلك لم يقع توبته  
مما وي ويصوم معهم لئلا يخذلهم روجوا بل قد انحر  
ولا يجوز فيها العطر لسأفه وسفوفه لانه لا يقطع ويجوز فطرها  
للمريض وكفى صومها عن نذر او قضا او نفل ولورجه الامام لم  
يسقط الوجوب في العياس طرده في جميع اذ اي نعمه  
اي الايجاد ونحوه اجمع اذ وهذا هو المعتمد بحج طاعة الامام  
اذا حاصله انه اذا امر بواجب كالدخول وان امر بمندوب وجب  
وان امر بمباح فان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الدخان وجب  
خلاف ما اذا امر بمحرم او مكروه او مباح لا مصلحة فيه عامه او  
واخار الاذرع عدم وجوب الصوم ضعيف وما ذكره القزويني  
من ان يجب الصوم في الصدقة والصدقة والسقطه انما هي  
ايضاً والمعتمد وجوب جميع ذلك تأملا لذلك في وجوب  
الصدقة والصدقة اجماع واذ لم يكن في البلد امام ولا نائبه فيصير  
دوا الشوكه اعطاه فيها في الجديد بالادالاهله وعذا هو  
الظاهر ضعيف وجب فيه بيت الية معتمد واذ لم  
يبيت الية ونوى بها راح صومه ووقع قفلا وقام مقام الواجب  
لكنه باع ترك التبيت وظاهره وان كان الامام حنفيا يرى  
الاكتفاء بالية تها وتونها را اعتبارا بعقيدته الفاعل فليكن كل  
صياما حاد من الصيام في ثم يخرج م وياوه مخففة او مستدرة  
لا حفاة اذ فلو وجوا حفاة مكشوفين البروس لم يكره  
على الاوجه كما في من اظهار المواضع هو رياردي لكان استعدهم

ونف فاستعدا كذا هذه فان لك فاستعدا اليك حد البدر  
رحمة الله سبحانه لا يرد الله دعوتهم مظلوم والد ذوموم وذوهم من  
ودم عوة لاج بالغيب ثم يلامه ثم ذبح بذاك ففهمه  
الصيان ذو هلي مونة اخرجهم في ما لهم اذ في مال الولي والذي يجده  
اذ كانوا يستيقون لانفسهم فامونة في ما لهم لانهم يحتاجون وان  
كانوا يستيقون لغيرهم فمونة اخرجهم في مال الولي المخرج لهم اسم  
وهي ليرفعون اذ استغنام بغير النسخ اي ما رزقوا ولو لم يرد  
الا بضعفائهم ومنه هل جاز الا ان الا امان اي ما خال  
لولا شيا به حنع في ثم الرمي اسقاط هذه الحلة والاقصا رعاي  
اجل الثلاث بعد هذا فيمكن ان تكون رواية ويكون ان يقال ان لفظ  
العبادة النظر من السباد والسنوخ فحمله انما بقية قلت  
ما يويدم راسقاطه في النظر فليكن ما اجم والخروج من انظاره  
هو قوله ومصلحة الاعداء عظم ما على التوبة من عطف الخاص  
على العام فوق ثلاثا وما اذا كان الهمد ان الله تعالى بان كان  
لا مرد في فانه لا يحرم وان اذ هي الثلاث قال ان اع  
ياها جاز فوق الثلاث بلا سبب خالف في ريبا ان في العرب  
مكر الفتي فوق الثلاث محرم ما لم يكن فيه لولا ان اغضب  
ولا يبيع اي الامام اهل الذمة ولا اهل العهد الحضور الى اخره  
وهل يجوز في يومنا اذ في يوم اخر وحدثهم حجة الاول ومرفع في  
الثاني انظروا ويكره اخرجهم اي امرهم باخروج لان ذنوبهم  
اي الصيان اقل اي ذنوبهم صورة لان الصغار لا ذنب له  
واحتسبونهم في الجنة اذ اسفلا لا على الراجح لاحد ما كما في خبر  
الثلاثة الذين اذ في القار احداهم الذي راود المرأة في الغلاف  
قال له ان الله انظر عنها واعطاها ثيابا مقابل والثاني با و  
الذي كان يري الغنم ويسقي حليها لهما وقف به ليلة الى الصباح لما



لا راحة لنا بين والواجب الذي ربح للاجبراج تحين غضب عليها فلما  
انقلب عليهم النار صاروا يقولون اللهم انك كنت فعلت ذلك ابتغوا وجهك  
الذي فارجعنا الى ان فرج الله عنهم اه فلو فرض القطع باجابه دعا  
ستحس كان احب بذلك معصوم واحساج الناس للسيا وجب عليهم ان  
تقرب طريقا دفع فردهم بان اسفوا فم سيقوا ولم يوجد غير ذلك  
حاجتهم ويطلبهم ركنين كصلة العبد بين ليس بقيد فيجوز الزيادة  
عليها والنسب لا يعطى حكم التبريد من كل وجانب محروم في ثم الرماي  
وقوله والجزر الزيادة عليها ما كضعف فاحذره ووقوفه  
اي ومن وقوفه اي انما بالذكر المطلوب فيا لايضا اي لان  
اخذت الوارد بذلك ضعيف ولا توقي بوقت عيد اسدراك  
على قولهم كصلة العبدين وجره الخطبان قبلها ولا يخرج الا  
فصار على خطبة واحدة على التمس ويدرك ويدركه  
سيفت بالمظرة والامحية بما سيقف بالاستسقاء عند استسقاء  
العجلة اي بعد الاستسقاء في الوسيط وكذا الماوردي يجوز قوله  
وقيل يخبراه الغاب خمسة خمسة كما ان السور معلم الطريقين  
ويكون من آخر او صوف فان لم يكن معهما فليس خمسة اه مصباح  
اما الماوردي والمتكلم فليس فيه فادق ان المناسب فليس فيها  
فما مل اه وهو طاهر ويقيم الناس اي الذكر فقط مثل في الحويل  
والتكليس فخله بفس صوابه هو منصوب لانه مود  
والاكام بالمد اخ فاكل ما يصدق عليه اكام احد وثم انون اكد واكم على  
سبع وعشرين واكم كتاب على سبع واكم على ثلاثة لان اقل اقداد  
كل جمع ثلاثة اه اسم للخرقة والمراد هنا الاعم فال وهما موضع  
نصب على نصب الخراف او المعنود هذا هذا ظاهر في حوالينافاته  
منه منصوب بالياء على الخراف او المعنود به واما علينا فهو موضع  
المعنود به لا غير فليسا مل وفي حاشية الرحاني حوالينافاته على صيغة

التي

التي منصوب بالياء على الظرفية مودة حوله وحوله التي ما يمكن تحوله  
اليه ولا يصح لذلك اي لا يقررهم بكثرة المطر اي لا يصح ما جاهد بل  
فادى كاح شمس رفا سا على نذب ذلك للصواعق والذلالا زروا خف  
من المرافعة وهي الخطاب وروي بانوحدة اي المكسورة  
مع هم الميم في هذه والتم بعد ها اه واد اذ سار من فوق الى اسفل  
فقيه اذ السح هو اسائل من علوا وسفل فقيه به بتدبير الوقع  
على الارض لعله تفسير باللام مطعابهم الميم واسكان الطاء  
وكسر الباء الوحدة اللهم امر ايه اللهم ساذي حذف من حرف النداء  
منه على ضم الهاء او هم معدر على الميم قولان في محل نصب والميم  
التددة عوضا من حرف النداء والبلا عطف البلا دعاهي  
الباد من عطف النعام المحل على احوار ولعله احترام من خواهل السما  
فاملقار اي نزلت بها قبل التاج والمداد بالمرع المتدي  
والمداد اكنار منه مطلقا اي المظلة تفسير للسما اي المظلة  
ويدركه قول الشاعر اذا نزلت السما بارض قوم رعيتاه اي  
والفارس سل على كثر اي سطر كثيرا لا ولا مطر السنة  
الاول ليس بقيد بل الكونه الاكد لا يترط فيها المية مثله  
في ثم الرماي هو التمس وهو الحكة في كنف البدن اي ولا  
حجاج الوية واطلاق ذلك على العهد مجاز صوابه كاح شمس  
الرماي واطلاق الرعد على ذلك مجاز اي على الصوت المذكور  
وكرهه مطرنا بنوكذا اخلاق مطرنا بنوكذا افلا يكره لعدم  
ايها ما ذكر الروح من روح الله اي رحمة الله في الجملة او المداد  
حسن الرمح فلا يلزم ان التي ياتي بالعدا من رحمة ايضا  
فصل في كيفية صلاة الخوف  
اي صلاة الخائف او حاله الخوف او في الخوف هو مصدر بمعنى  
اطاع اسم الفاعل او من الاضافه للظرف وهي من خصائص هذه



وتأخيرها بالنسبة لعلها بالنسبة لأفلاها والافلا الب تقدمها لانهما جري  
 في العرف والنفذ غير المطلق والاداء العفنا عنه اي عند الخوف  
 ما لم يحتمل فيها اي في الصلاة عند غيره اي عند غير الخوف  
 وهو الامن ذكر الشافعي رابعها اي اخضع به الشافعي رضي  
 الله عنه دون غيره من الائمة واخصار بقية ما اي لعلها فعلا لها  
 هو قائل بصحتها لصحة الاحاديث بها وقال في رضى الله عنه اذا  
 مع الحديث فهو مذموم واخرها بقوله عرضا لحائط وما ذكره  
 الحافظان المصطفى والسيوطي من ان السنة عشر ترجع لهنه  
 الاربعة خلاف ما اعتمدتم به ابن حجر وبعضها في الفرائد  
 الاولى اسقاط هذه الخاتمة لما قبله وتم اي هناك ما لم ينع  
 روية العدو وهو اي العدو قليل وفي المسلمين كثرة والمراد بها  
 ان يكون المسلمون مسلم في العدد باد يكونوا ما بين والكفار ما بين  
 مثلا فاذا اصاب بطائفة وهي مائة بغير مائة معابله ما في العدو وهو  
 اقل درجات الكثرة انما ارادها في الرماي فيهم ولو في اول  
 الوقت وادرجاوا في الخوف وقوله الامام ليس بعيد وكذا قوله  
 فربما بعد ان يخبرهم اي يذهبهم ويؤثر في حيث  
 اي مكان منعطف لا يبلغهم اي الامام وفرقة فيه سهام العدو  
 جوار او عند ركوعها وجوب باليلا حصل السيف سر والحاصل  
 ان تعيين سنة الفارقة لابد منها لكن حكمها يختلف باختلاف الحال  
 الثلاثة كما عرف عطفان بالعين العجدة والطا الهائلة الفتو  
 حين لان الصلابة كوهنا هو الاربع لو رددت البر  
 في تلك الفقرة قد ومن ثم قد مر انهم لرفع صلاتهم فيها  
 اي لان بعضها جماعة وبعضها فرادي وبعضها فيه الاقتداء خفي  
 وبعضها فيه الاقتداء حكى وقيل لانهم رفعوا فيها اياتهم افضل  
 على الجائز انما شار بقوله الجائز الى افضل التفصيل اعني قوله افضل



ليس على بابها او صورة العكس مكرهه كما في الخفة وتم الرماي  
 صحت صلاة الجميع اي العرق الاربع ونظر العرق الثلاثة غير الاول في الميا  
 ويندبه ولم غير العرق الاول سجود السهو في نفسه الوارد بالانظار  
 وغيره لان الامام متى خاف الوارد ندبه سجود السهو ونظر  
 الخلل في الائمة يومئذ اه وهو كل فرقة اخاصه من الائمة  
 الاموم حال اقتداء به ولو حكما بحول عنه وان سهوا الامام بالحق من  
 حقه او تأخره لامن فارق قبله اه وفيما كثره قال شيخنا وهذه  
 الشروط الثلاثة لصحة وجواره فلا يجمع مع فقد شرط منها ولا يتوقف  
 على صفة الوقت ورواها في بعض النسخ حكومته كذا ذكره في ذات  
 الرقاع وبطلان محل وحرره وحقوقه اي في القيام او الركوع لانه  
 حكمه كالمسوق وتشهد الامام بالصفتين اي يكون لشهده حلالا  
 حال اقتداء بهما اذ المنكر افعال في التحول باد لا ياتي كلمة متلف  
 حركة متواليه فان قلت احكام الكثرة مستغفرة في القتال فلي  
 له بغير ذلك هذا قلنا هذا ليس بسبب القتال ولا ضرورة اليه  
 لا مكان كل منهما من الحراسة في محل جلاء ذلك فاصل بصفان  
 وكان في الله عليه وسلم في الف واربعة وخالد ابن الوليد في ما بين  
 من التركيين بعد امه في صحراء اسفها هو هو سوير في اسم خالد  
 بعد ذلك رضي الله عنه لان الدراع تملك المشاهدة وفي نسخة  
 تملك لا يحل اي الحراسة بالمشاهدة لو ووعلة لعدم تمكنهم  
 لواحد الانواع السابعة فلا يأمرون حال توليتهم ولا حال انفسا  
 ايهم لو ووعلة في ذات الرقاع والسموا في عصفان  
 القابض الصفاة او الصفاق المحم كيد امكس والتمهده  
 مادام يرجوا الامن لانفسها فان رجاه ولو بعد ركعة في الوقت  
 وجب التأخير اه واذ انقطع رجاءه فعلها سواء كان في اول  
 الوقت او اخره فيا ساعا فاقطع الطهورين واما باقي الانواع



فالعلم فيها عدم اشتراط ذلك زيادي لبس العدو خرج ما اذا خرج  
 لجاح الدابة فيه التفتيل الا في قواك فاعلم اي جهة اي امكنه  
 التوجه اليها وان لم تكن قبله اه وطال الزمان بطلت الخ اما اذا قصر  
 رسته عرفا فلا بطلان ويوجد للمسهوقيا ساعلي ما تقدم في الخراف الدابة  
 في القل في السفر وتقدموا على الامام في جهته ومعلوم انه  
 لا بد من الامام بالتعالان الامام افضل من افرادهم اي الا اذا  
 كان الانفراد هو اجزم هو افضل هو زيادي اذا دى دما لا يقع  
 عنه الدم ليس بقيد بل المراد النكح وخرج به ما اذا لم يتنكح  
 فارة بين جملة اذا كان لا يودي غيره ولا يظهر بتركه خطرة فارة لكن  
 اذ يراى في بل قار الاسوي وغيره ان قلب على طند ذلك حرم وتارة  
 يجب اذا ظهر بتركه خطرة وتارة يحرم كما مر عن الاسوي فان حلت عن  
 ذلك كله كان حله مباحا وله حار او مافرا صلاة ستة  
 الخوف وجوز صلاة ستة الخوف كور صلاة الخوف من باب اولي  
 فيصاى ككايطايفه ويسعى الاخرى في رد السيل وكوه عند خوف  
 خروج الوقت او في اوله حيث لم يدرح الامن كما قد اظهر من  
 مباح قال ابن اصفه في المصنف للموصوفى اي قال مباح اي  
 جائز فيتمم الواجب والمندوب وله كذا والمباح فالمراد بالمباح  
 غير الاحرام كمال عا د لبيع خلاف عكسه اذا كانوا بلا تاويل  
 لقاصدا اخذ ما يلى اخذه كخطه فعله مثلا واذا اراد عذره  
 وهو في الصلاة السبق قبل القبلة فورا وان صلاة موصفة قال  
 الشيخ ومن هذا النوع الخروج من الارض المصوبة ومنه الخوف  
 من الخ شمس كما قاله الجرجاني قار وهو بد من حرق اي لاشنة  
 حرقه المندوقا وليس بمحرم خرج به من اراد الاحرام فليس  
 بذلك بل يحرم عليه الاحرام ان طن قوا ان الصلاة به لانه لم  
 يخف قوته حاصل اي موجود لان الجح الى الان لم يوجد خلاف

انما النفس ورد الفعل والبعير النادر خوف قوته ما هو موجود  
 وحاصل خلاف الحاج فان يروم كصيل ما ليس بحاصل وهو المند  
 هو كذلك كما قاله شيخنا الذي اسقطه لعله لعدم اختصاصه بالخوف  
 للامام نأقله الامانة ومع ذلك لا يجب عليه فيما سبب الجماعة فهو  
 سفي من وجود لية الجماعة في المادة تنويري واقره الشيخ عبد  
 الرحمن في مندوبه فيه خرج كلاما بما لا يندب في الامن وهو  
 كما الفما في صلاة الجماعة اذا اصلية خلف المادة من نوعها مندوبه  
 كما قاله شيخنا م رة عند كثرة المسلمين قال شيخ الاسلام  
 في كثرة شرط لسيتمها لا يصحها اه وعلله في صلاة بطن كل جموعها  
 ليعلم في الامن دون ما عداها وعبارة قار قوله حيث تقاوم  
 كل فرقة العدو وهذا قيد لجواز هذا النوع اي صلاة اذا اذ الرقام  
 وجواز عفا ن و بطن كل ايضا ولا يجوز صلاة غير نوع في غير  
 محل كما قاله شيخنا اه ان سمع الخطبة كذا ان يسمع ثاقون  
 فاكثروا يصلى منهم مع كل فرقة اربعون واكثر قار ولو حدث  
 نقص كذا واحدا صل ان النفس في الفرقة الاولى يضر مطلقا  
 اي سواء كان في اولها او في ثانيته والنقص في الثانية لا يضر  
 مطلقا اي سواء كان في اولها او في ثانيته والنقص في الثالثة لا يضر  
 هكذا اقره الشيبيري وعلى هذا فلا تشرط ان يسمع الخطبة  
 من الفرقة الثانية اربعون اذا لا معنى لاستراط اسمع الاربعين  
 مع جواز بعضهم عن الاربعين ولو عند المحرم على النفس فكما لا يضر  
 النفس عن الاربعين في صلاة الفرقة الثانية فلا يضر النفس  
 في سماع الخطبتين اه حاشية من والذي في الترمذي انه لا يضر  
 النفس عن الاربعين في الفرقة الثانية ولو حال المحرم خلاف  
 للجرجاني مع اقراره اعتم رعا استراط اسمع الاربعين من كل  
 فرقة وان لم يكن لا فائدة وسبغ فراجعه تعرف ذلك اوفي



في الثانية فلا قال في هذا الكلام مخالف حاشية عن والرسدي من ان  
قولهم المراد به الثانية العزقة الثانية الى اخر كلام الجوهري ولم ير  
نصهم رفا لصوابه بارة المدحوي المراد بالثانية الثانية العزقة الثانية  
اي لا يطر الغص فيها ونوع المحرم للفرقة الثانية على الاوجه الذي  
اعتمده قوله وهو ظاهر من نوم ما سجد في اول الجمعة حيث قال ثم  
تشرطها جماعة لا في الثانية اه فاحفظ ذلك فان كلامه ان لو لم يوهبه  
ان المراد بالركعة الثانية من ركعتي العزقة الاولى مع ان هذا ليس  
صوابا وبارة المدحوي قوله في الركعة الاولى اي من صلاة الامام  
وقوله او في الثانية اي من صلاة الامام ايضا فلا يتطاول واحد  
المنفردة الثانية الثانية او في اولها كما ذكره المؤلف اه في صلاة  
جهرية او كصلاة الصبح فجر العزقة الاولى وان ينتم لانفرادهم  
دون الفرقة الثانية لا فقد اهم حكما والله اعلم  
**ففيما يجوز لبسه للحارب وما لا يجوز**  
وبذا انتهى بما لا يجوز لان افراده مصبوغة وكريم  
وهو صير مع العمد لبس الحارب وكذا الجاذبه من غير  
لبس ان كان لا جل اسقالا ما اذا كان لا جل ان يوجره او يديره  
من اجل لبسه فيجوز وهو ما جل عن الدودة ان اعترضه  
قد بان هذا هو الابريص واما الحارب فمع ما وهو الانب  
كلام المتن وهو كذا اللون اي غير صاف ما يدنو من  
الاسكباد وليس هذا المعنى عليه فلا يحرم لانه لم يرد فيه له  
حالا لا يبدى ستملا له عرفا في الرماي واني حذر فلا يجره بما في كلية  
قد سلكنا له وقد تراه تدبر به فيجزم المقطع بالحاف وجهه  
حريم ما يخط عليه غيره ويصير الحارب حتى اما مجرد ومنه  
غيره عليه بلا حياطة فلا يكره لان هذا لا يمنع الاسكباد عرفا كلفه  
واش احايلا وجلوس فوقه فانه لكره بلا حياطة لانه لا يبدى والفرقة

سجلا في الحارب كما في ثم الرماي ومثل المخاف العا ووق فاذ كانت  
بطائنه وظهارته كل منهما حاربيا فلا بد من حياطة غشا غير بطائنه  
وظهارته اما لو كان احدهما حاربيا فقط فالعبرة به في الحياطة عليه  
اه عن وجلوس عليه بلا حياطة قال في قوله جل او  
ختم عليه غيره ونود خفيها منها بل السج وجلوس فوقه جاز كما يجوز  
جلوسه على تحته محتوبة به وعلى نجاسة بيته وبها حايلا بحيث  
لا يبلغ شيئا او انفق له في دعوة وكونها فبط شيئا وجلوس عليه  
خلافه صور الحايلا بما اذا انفق له في دعوة وكونها وكذا في التفصيل  
الذكر فيما اذا اتخذ له حصيرا من حرير فيجل الجلوس فوقه  
بالحايلا ويكره بدونه على العمد ويكره ما لو سبط على محل جلوسه  
شيئا وبقي الحصار ظاهره هل يحرم نظر العمد سترها كلها او لا  
يحرم كما لو صلى على محطاه من حصير واسع وباقه كجس فله  
نظر واستدراج ثلثي واما ما سواه اي ما سوى اللبس من  
بقية الاستسقاء لان اما في حاد الضرورة هذا محترق قوله في حال  
الاختيار فخرج به ما اذا اضطر واحيى اليه او مضى من وراء  
طريق النيم فبجاه فيه لفساد الاولى ضم العا وفتح الجيم  
والدو والثانية فتح العا وسكون الجيم اي بقتما اي بجهاب بلا  
استعداد لهما ولا سيما ولا يكره غيره يقوم مقامه اي  
في الجهاد بان بان كان قبا ضيق الامن بصله للقار ولا يكره  
غيره كذلك لعبد الرحمن والزيار ابن العوام لذلك  
اي للحكمة والعمل اي السكوا بها هو جواب عما يقال حرام فرد  
ولا يكرهه عند الذي الذي هو هذين وهما كجواب اخر وهو  
ان حرام مصدر وجوابه ثلث وهو ان المعنى حرام كل منهما دفعا  
لنومه ان الحرام مجموعهما واحترابا بالتحتم اخ  
واحرز بالذهب عن التحتم بالفضة فيجوز للرجل ايضا حيث



كان على عادة امته قد راو محلا وصفه ولا يضر نفس اسمه عليه لحيته  
 به ولا يجوز ان يذبح منها لا للرجل ولا للمعدة فمما حاشية العليوي  
 مطلقا ويجوز تحلية المصحف بالفضة للرجل وبالذهب والفضة  
 للمرأة على من حرم عليه وهو الرجل والختم البالغ العاقل  
 ماله يكن الا بربسم عالبا لكان الا بربسم عالبا و  
 منك هل الا نحر جرد او لا حرم في هاتين الصورتين خلافا لابن  
 حجر في الثانية خلافا لما اكثره من غيره واليتوي منهما في  
 هاتين فالسيرة رابعة ما طراوه هو ما ركب بالابرة من  
 احمره الخالص كالتريط وقوله او رقة اي حبل رقما كالقطع  
 القطيفة التي جعلها المواضع على بشوهم اما المتغل بالابرة  
 على السجود فلا في كماله كالمسوح قد رار به اصابع اي مصفوفة  
 عرضا وان را بطوله يمين ان قوله قد رار به اصابع مضط للعرض  
 واما الطول فلا مضابط له بشرط ان لا يزيد وزنها عن الطول  
 والرفعة على وزنها النوب فلا يحل ان لا يشترط ان يعرف قد ر  
 عادة اي عادة امته ان لا يلبس من غير نظ الى زيادة وزنها بدليل  
 الفرق الذي ذكره فان خالف عادة امته وجب قطع الزائد  
 وان باه من هو عادته بخلاف ما لو استراه من عادته ذلك لان  
 دوام التهي قد خرج يحل خيط الفخاخ والمزبان والوزو وخيط  
 السجدة وفي ترائيها تردد ونقل عن رحلتها ويحل خيط الحائط  
 البغ والارزاد وخيط المصحف وكيسه لا كس للدرهم ويحل  
 عطا الكوز خيطه لا عطا عامه للرجل والاسم ان من المحرم من  
 الجدران به ومنه ايام الزينة الا لعلها بعد ما يدفع الضرر عنه  
 اي فيجعل لا محابا ذلكا كمن لا هم مكره هو ف عليه عند وجود شره  
 الا كراهه ويحرم التورج عليها واكر وعلمها بغير حاجة قد كان  
 الاجرور في فساوي الرماي ان السجدة الذكرا كلف للعب  
 حرام

حرام وزيادة الحرير على السجدة جازية حيث كان منسوبها لخطها او بعد  
 منه اه قاله سجد زينة قد يتصور فيه الحاجة كالرفق فيكون كالسجدة  
 كالطيف كما اتقوا به ان قاسم بدهن تحس لاح مسجد مطلقا  
 ولا يجوز وسار وموقوف ان لو شربوا انهم ان دهنه كواله  
 لا يصح به مطلقا لادنه باجر عطا على دهنه تحس  
 ليس في سجد بغير مفعول عنه ولا رطوبة اي لاح مسجد فانه لا  
 يجوز له فيه الاحاجة لانه لا يجوز ادخال الخبث الى المسجد لغير  
 حاجة كثر بها اما حاجة فيجوز في الفل الذي به خبث كحل  
 سببه اي فلا يحل لبسه لادني ويحل لغيره الا جلد خوكلب ولا يحل لبسه  
 الا لحوكلب وخرج باللبس الافتراض والتد ثرفحل مطلقا ل  
 وترك دفع الثياب اي الاول ترك ذلك فاما لكها لانه يذهب  
 قوتها اما لو كان ذلك للبع فانه من النفس المحرم فيجب اعلام المشتري به  
 فف في الحجازة  
 لقاد وقيل بالفتح اسم للميت في النفس وبالكسر النفس وعليه  
 التي وقيل بالعكس وعلى القول بان بالكسر اسم للنفس لوقال  
 امه على هذه الجازة بالكسر صحت ما لم يرد النفس بان اراد التي  
 او اطلق من جازة اي على سائر التعداد بدرا اذا الترحا صل  
 بكل حال فائدة بان حال النفس ينادي في كل يوم فيقول انظر  
 الى بطلانك انا امرى بالنفك انا سر يدما يا كبر سار مثلي بمثلك  
 على جهة قرض الكفاية اذا علم به جازة فان لم يعلم الا واحد  
 فدين عليه وكذا اذا كان عدم علمه عن تقصير بان كان حارا له  
 من اماراته اي الموت خلافا لوقوله بمد عبارة المهاد اجب  
 عنه بانه يحول على ما اذا مسقت الخبثية الصالحة الى البدن كافي  
 ثم الكبر فراجعه عن كافر وان كان حراما عليه كالمراه الا  
 خبثية لا عرق بالرفع عطا على غسل اي لا يبغي عرق او سيل



الا فقلنا ان جنى الاردي ولو غير ميمز كجود او صبي وكفى  
 عمل الجذ وتكمل الميت بقدره كرامة لا تقبل الا ليله ولا  
 يكون خلافا للتكفين والدفن لان المقصود منها السراة والواردة بخلاف  
 العمل فانه المقصود منه القيد والصلاة كالعمل والدفن كالقيد  
 او سخياف اي مبهمل السج حيث لا يمنع وصول الماء اليه لان  
 لا القوي كجسد انما هم من قوله حيث اخذوا طاهره انه يفسل  
 من فوقه وهو خلاص قوله ثم المخرج ويدخل الغاسل يده في كفة اذ كان  
 واسعا ويغسل من تحتها وان كان ضيقا ففتروس الدخار يصب داخل  
 يده في موضع النعق او فليسا مل بما بارداي مالح لا عذب  
 ويرد اليه بالغاسل ويمكن رجوعه اليها اذا اراد ان يوذبه بسدة  
 برده زيا دمي ويكره بما زمره مراعاة للمعقول بجماسة الميت  
 ما يلا الى ورايه قليلا ليسهل خروج ما في بطنه ويضع اليه الغاسل  
 يمينه على كفة اي الميت فمائه اي الميت ويسند ظهره او الميت  
 بركبته اي الغاسل بماله اي بكرار الاستدانة اعتمادا على  
 لم يخرج ما في ياي بطن الميت لانه البطن مذكركل عضو مذكركل لراس  
 ملحوقه اي وجوبا وادخاير الزوجين جوارا لاس والنظر  
 عليهما فيحرم من غير الزوجين من ما بين سره الميت وركبته وكذا النظر  
 ويكره فيما عدا ذلك ويلف حرقه لانه بعد غسل يده باوانسان  
 ويكره ان يوثقوا ويتلف السائنه باصبعه السابعة من  
 اليد اليسرى ويكون مبلولة باثنا ويؤيده اذا انشرف في يزييل ما في الله  
 بيساره وفارق الح حيث يتوسك بسوك باليمين للمخلاف ولان  
 المقدار ثم لا يتصل باليد بخلافه ههنا ولا يفتح اسنانه ليلا سيف  
 انما الى خوفه فيسر ع فاده ثم الرماي وكما في غير ان ثم نعم لو تجرد  
 عنه وكان ليزه طهره وتوقف على فتح اسنانه ايج فتحها واذ علمه  
 سبق انما الى خوفه اه والظر لو توقف ان الله الجاسه على كسر

اسنانه

اسنانه وينبغي ان يعاد بانبع ثاقا لوه فيمن مان غير محتود وكذا قلنته  
 جاسه توقفت اذا ثاقا على قطع العلقه حيث قالوا لا تقطع ويدفن بلا  
 صلاة عليه اه هذا الرحن وسخرية تشية مسخر كجسد وسخر  
 كد يرخ وسخر كقطع وسخر كقصير وسخر كقصير وقته مسر  
 لقان اما ما التهم من كسرايم وفتح احافا لاذن حجر ليرها  
 بوضيه اي مع نية الوضوء المسنون فلا يصح بلا نية بخلاف العمل  
 والحاصل ان العمل واجب والسنة فيه سنة والوضوء سنة والسنة  
 فيه واجبة بان يفور بولي الوضوء المسنون عن هذا الميت انتهى  
 بمسط فيه ثلاث لقان ثم الميم وكسرها مع اسكان السين  
 ومنها ثم الا ليراي من عنقه الى قدمه وحرم كبره على وجهه لحرما  
 له وان كره له حاله حقه ويرد المشتف من شعرها اي الراس  
 والحية اي في الكفن لداو و العبر وجوبا فذهما واجب وجعلها  
 في الكفن مع الميت مندوب من فرقة اي وسط راسه فراح  
 اي خالص كاقور لانه يطرد الهوام ويكره تركه هذه الا  
 عن الدكوره اي الثلاث اعني الاولى والمخلوطه بخمس سد  
 والثانية المذكورة والثالثة القراح المستعمل على قليل كاقور  
 لا كذلك اي بدمر ثم مريه ثم قراح ولو خرج بعد العمل جسد  
 وجب ان الله فخرج يولد يمكن فكل الخارج من الميت بفعله صح  
 عنه وصحة الصلاة عليه لان عاقبة انه كالحى السلى وهو نعم  
 صلاة وكذا الصلاة عليه م رسم على التهاج وقوله كالحى السلى  
 ففئة التشبيه بالسلى وجوب حشو محل الدم بخوقطة وقصصه  
 عقب العمل والمبادرة بالصلاة عليه بعدة حتى لو احدث له صاحة  
 الصلاة وجبت اعاده ما ذكر وينبغي ان من الصاحة ذكره الصليق  
 كما في اخير السلس لاجابة اليهود والنظار اجماع مع شرعهم ر  
 وجب ان الله اي ان كان قبل الصلاة والا فيسب لانه ايا الى



الى الانحار وعن م روجوبه بعد الصلاة ايضا ولم ير نفسه ستخا الزيادة  
 كاد قوله الا قد راخا جرحا بان تريد معرفة المسؤول حتى يغيره محوي  
 اما عورته فيجزم النظر اليها اي غير الزوجين كما قد وجب اي  
 وجه الميت او روضه على القتل ومن بعد غسله لمقد ما او  
 او غيره كاحراقه ولو غسل بترى ثم المرح ثم قد استخا وتذاب السية  
 في النيم كالقتل قد دل على التحريم بموجب كايض غير  
 رجمية اما الرجمية فكالا حجية وخرجت البايين بالاولى وامته  
 ونوكا بيه اي الامة التي تحل له فرج الزوجة والمعدة والبراءة  
 والوتسية والمحولية فهو من كالا حجية نعم يستثنى المكاتب  
 وعجالة وراحا صله ان كان بضع احدهما حلالا قبل الموت  
 حل له عمله والا فلا الا المكاتب مع سيدها لا تفعلها عنه اما  
 بالعتق كام الولد او بالارتق كالعنة ونوكا غيره بان ولدت  
 عفت مونة وقله ان فضل مع زوجها الجديد لانه حق ثبت لها  
 كالارتق بلا سداي تدبكا تقدم قروم مذهبنا ان الموت محرم  
 للنظر شهوة في حق الزوجين ووجه النظر بغير شهوة وتوجب البدن  
 فيجوز وشبهه الى وتوجب البدن على العمد فان له جفراي لم  
 يوجد في محل كسوي وطلب المال له قد رجم الميت بلاس  
 وبفضل فود ثوب هو بكر المني ومهيرة عايد للفاسل اي بفضل  
 الفاسل الميت فوق ثوب على الميت هكذا هم قروم راده بالميت  
 خصوصا ختم الكبر لاذ الكلام الان فيه قال ان حجر على الار  
 تادوظا هره ان هذا من الامرين اي الذين ذكرهما المجموع من  
 قوله وبفضل ويحاط بمد وباناه درجة اوجهه وعبار  
 البسج عا لباه من النسب اي فيقدم الاب ثم ابوه وان علا  
 ثم الابن الخ اذا لافقة اي بهذا الباب اولى من الاسن والاقر  
 اي ومن الاقرن يعني ان الاسن والاقرن يقدمان في الصلاة عليه

على

على الافة واما هنا اعتمد في القتل فيقدم الافة الصغير على الاسن  
 غير الافة وتقدم الافة القريب على الاقرن غير الافة  
 فالبعيد القريب اولى من الاقرن غير القريب هنا اي في التفضيل عكس  
 الصلاة فيقدم الاقرن غير القريب على البعيد القريب ولكن فيه نظر  
 فالغير القريب لا يصح صلاته فكيف تقدم وعجالة المحوي قوله  
 والبعيد القريب اولى من الاقرن يعني هذا ان القريب غير القريب يقدم  
 هناك على البعيد القريب ولا يخفى ما فيه حرره وقد يجاب بان القريب  
 وكلامه بمعنى الافة والنظر ان الاقرن بمعنى القريب فاقبل  
 التفضيل ليس على باب به دليل مقابلة بالبعيد لم يحل كاحرا  
 كالتكلا ونبت العم مستويان كاحويين وزوجين  
 تفضل وجهه بلا شهوة ولا باس بالاعلام بموتة بل يستحب اذا  
 تقدم والاعلام لكثرة المصلين ماثرة ومعاخرة الماشر  
 ما يعلق بصفاة الميت اي بدنه والمفاخر ما يعلق بنسبه ارج  
 والسو مكره ارج بعد غسله ان لم يغسل او بعد بتمه ان يغسل  
 غلله فان تقدم راسا وجب التكفين دونهما كما اذا تقدم غسل  
 باحتة القلفة فلا يمس عليه على معتمد ر وكده من الافة فيه  
 حبر لا تغا لو افي الكفن فانه يسلب سريعا ويحل كرافقه الغفالة اذا  
 لم يكن بعض الوتره محجرا عليه او غايبا او ميتا معلا والاحرم  
 من حرير اكر ويجزم اخذ يد والمرعفر في الدجل والحنثي ويلز  
 المصفر كله او بعضه كاطافه الاول ضعيف بالذكورة  
 والابوة في الذكرا ما بين سرة وركبته وفي الانثى ما عدا الثوب  
 والكفن لا بالرق واخلية لا تقطع الرق بالموت وصحح النو  
 النووي في مسائله تاج معتمد وجهه اي ابو القرمي  
 ثم فحل الا وراي سائر العورة وراده الاول في كلامه هو و  
 فقد وصيه باسقاطه اي ما زاد على سائر العورة على الاول



او على القول بان الواجب ستر جميع البدن وكذا على الثاني على القول بان  
 الواجب ستر العورة فقط مراعاة للخلاف اي القول بان الواجب ستر  
 جميع البدن مراده بالاول والثاني هنا غير ما اراده بهما اولاهما  
 لئلا يلبس عليه مراعاة الخلافة وكامل وقد رايته بخط المبداء في قوله  
 محل الاول هذا البدن الكلام وهو راجع الى صدر كلامه وقوله واختلف  
 في قدره هل هو ما ستر العورة او جميع البدن اه اي مراعاة  
 للخلاف اي القول بان الواجب ستر جميع البدن كقولها اي سا  
 الثلاثة لما راي من انها حق للميت ولو اختلفت الورثة لكانوا  
 كما عليه دين مستوفى ولم يحصل من العرمانه ولا اذن لغير واحد  
 وان زاد الوارث عليه فمن الزائد اجيب الورثة هو الممتد  
 فكيف بواحد مما في ذلك من حق الله تعالى مع حق الميت فطلب حق  
 الله فلا سقط باسقاط واحد وحاصل ان الحق الاول ان  
 يقال واحدا صل ان سائر العورة محقق حق الله تعالى والزيادة عليه  
 الى ستر جميع البدن حق لله وللميت والثاني والثالث محقق حق  
 للميت اه خلافا لوارثيهما اي في التعليل بين المذكورين لان  
 حق وهو الارث متاخر عن الموت ولانه لا نفع للميت بما اخذه الوارث  
 من المار وزوج وهل يؤخذ الثاني والثالث من تركهما ان كانت  
 فيه تفصيل وهو ان الزوج ان كان موسرا سائر العورة فقط  
 كما واخذت ان وثالث من التركة وان كان موسرا بما ستر جميع البدن  
 اقتصر على الواحد ولا يقتصر بوجه من التركة خطوط بين  
 الحاي انواع الطيب على منافذه ومجااز السجود  
 ويجوز استدراج القبر كما ولا جمل استدراج كرم كتابه تعالى  
 القرآن على الكفن ضيانه عن صد يد الموتى كما اقي به ابن الصلاح  
 وشبه كل اسم معظم فاحفظ ذلك فان كثيرا من يفعل ويفقد  
 تفقد لئلا يتخذ الحق مكره الا من حل او من انصاح ولولا ان

الله لانه يسئل له فلا يجب عليه تكفينه فيه كما يجوز له نزع ثيابه الشهيد  
 المفلح بالدم وكفينه في غير ذلك وان كان فيها التراب العبادات الشاهدة  
 له بالتهادة بخلاف القبر فانه يجب اخاذه اه على زوج عات  
 لو كان تحت الترابي وان اراد بالفتنة في حق الزوج ان يكون رائدا  
 على كفاية يوسه ونسبه ولو بما يخصه من التركة وفي حق ما ستر  
 السمين ان يكون رائدا على سنة والعرف بين الزوج والباسير  
 ايم في الاول عبروا فيه بالسيار وفي الثاني بالفتنة اه خط الدبر في  
 في الجلة اي ولو في بعض الصور فيدخل المكاتب اذا مات  
 فمعه سيدة جهره لوجود نفقته عليه قبل الكتابة او بعد انقضائها  
 ويدخل الولد الكبير فانه بالموت صار عاجزا او فتشج الكتابة بالموت  
 والثالث الصلاة عليه وشرعت بالمدينة لاجل حجة في السنة  
 الاولى من الهجرة من خصائص الكافي بهذه الكيفية وصلاة الله  
 الملائكة على ادم دعائه دعائه فلا ترد وتقدم تضم الدال والرفع  
 عطفا على شروط كالمكتوبة اي فانه لا شرط لها اجاعه  
 اي في الجلة فلا يباح شرط لها في بعضها كالجمعة في الركعة الاولى وفي  
 الجمعة بالمطهر تقدم والمعاده وبالندار لا غير بالنصب عطفا  
 على ذكر مع وجود الذكر والا وجود ان المراد بوجوده وجوده  
 في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا وجوده ساقطه  
 المقصر راي ويجب تقديمها على الدفن فان دفن قبلها الم  
 الدافنون وصلى على القبر ولا يثبت في المهر فوجود التقديم  
 على الدفن ليس لانه شرط صحة على غير راي اما على راي  
 له فلا يكون ولا يصح ويومى كان وقت موته من اهل الوجوب  
 لموته عليه الصلاة والسلام لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا  
 قبورا سيماهم ساجدا اه على غايه من البلد لفظ البلد  
 ليس مقيدا وان اراد بالغايب مؤثقا اخصوا اليه ولو عرف



البلد الآخر ولودود مسافة المقرا ولو كان الميت في غير جهة القبلة  
 والتمس في استقبال القبلة لا تنقطع الرخصة من الحاضر من عند الميت اذا لم  
 يعلموا بصلاته غيرهم اما اذا علموا فنقط عنهم اما الحاضر في البلد  
 فلا يصلي عليه الا من حضره روحه ولو صلى على ميت من مات في يومه او سنة  
 وظهر في اقطار الارض جازوا انه يعرف عينه بل بين لان الصلاة على  
 الغائب جائزة ويعين غير شرط اهومي من كان من اهلها وقت  
 موته المعتبر دفنه على المعتد كما ياتي بان كان بالعلم فلا ذكر احدا طار  
 هذا من نحو حيف قد و في قوله حاله نظر ولعل قوله طار من نحو  
 حيف سبق قل له لان الكلام في الذكر لان غيره اي غير اهل الوجوب  
 لا يستغل بها اي لا يوفق بصورتها من جوارحه قد رمايكنه  
 فعلها اي الصلاة فيه ليس قيد كما عرف من كلام قد وهذا هو الظاهر  
 وهو المعتد كما مر قد وان اوصى اي الميت بها لغيره الا بغيره  
 عبرة بوصيته حر عدل اي قريب كما يؤمن من التعبير بعده باقرب  
 للزوج غير القريب اما لو كان العلم فله حق فيها بترتيب  
 الذكر فتقدم الام ثم اهل البيت ثم بنو اهل البيت فلو استقوى  
 الثاني كابي بن ابي واخوتي والتقدم في الخطاب بما تقدم به في سائر  
 الصلوات في الرخص اذ لا يكون قائل ولا قائل ولا قائل ولا مبتدعا ولا  
 عدوا قد لان الرخص منها الدعاء والجمع فيه ممكن والا فلا افراد  
 كل صلاة اذ انكفرت المذبح وانظر اذ المذبح الاوليا هل يحرم او كبره  
 فقط وسنوم قوله ويجوز على جاز ان الله يحرم فليحذر ويتقدم  
 الى الامام اي المراد بالتقدم الى الامام ان يليه من جهة قدميه ويذ  
 ان يجعل راس الرجل على راس الامام ورجلاه الى يمينه ولو خالف ذلك  
 كالواقعة الان كان خلاف الاول وراس المداة على يمين الامام موافقا  
 لما عليه الناس وجما كذلك يكون منظره بذي الرجل والمداة على يمينه  
 قتاله العراق واقفه تيج من اخا البشير كما نقله الشيخ الديلمي

وراث

وراثته بخطه ومثلها الخ في فوخ الرجل والصبي وتوخ المداة للميت ولا  
 يوخ المص للرجل قد جزميت تحققت انفصاله منه حال موته او في حيا  
 له ومات عقبه فخرج المفضل من حي اذا وجد بعد موته فلا يصلي عليه  
 ولتن مواراته تجزئة وقد تجزئة هل تجزئ ثلاث خرق مسابقة اذا  
 امكن ذلك من تركه كما في الجملة ام لا ويرق بين الجز والجل كما هو اطلاق  
 وفيه هذه العبارة حرره سم على حجر قلت انما هو الظاهر لاقتصاص  
 على الحق ونسب الغل السبع ان كان محل تيم كالوجه والبدن والا فلا صلاة  
 عليه اي اذا لم يكن محل تيم وتعد غنله فلا صلاة عليه كما قاله الحلبي  
 لا يصلي على الشجرة الواحدة معتد بخلاف الظاهر الواحد فيصلي  
 عليه وكتب الحلبي على قوله لا يصلي على ولا تغسل اي الشجرة الواحدة  
 بقصد هاء الجملة فيقول لو ثبت اصلي على جملة ما انفصل منه هذا  
 الجز عليه فاذ كان على الجلال اي وجوبا ان كانت يغسلت ولم يغسل  
 يغسل عليها ونذا ان كانت قد صلى عليها فاذ لم تغسل البقية وجبت  
 الصلاة على المصنوب بنية فقط فان توي الجملة لم يصح فاذ شاك  
 في غسل البقية لم تجزئته الا اذا علف قاله ابن حجر انه وهذه العبارة  
 نفيد فلتحفظ ظهور راحته غير مظهر وجوده والراحيه  
 في حداتها البتة والمكسود انما هو المص مع ظهوره لا يلا توذي  
 الحياه والظاهر ان الناح وهو لا مع اي انها غير متلازمين كما  
 لفتاى الحاشية للسبع دون ظهور الراحيه فلا يكتفى بها بالتحريم  
 ذلك وحدها هو ظاهر بالنسبة للشهيد ووجه القطع لانه لا يحرم  
 غسل مراده المجموع او بالنظر للصلاة ولم يصلي عليه لم يقع الاصل  
 وكبره راتيان لستباهه الله اي شهيد فيل بمعنى مغفور  
 اي مشهود له وقوله او غير ذلك وقيل غير ذلك منه انه يشهد على  
 الامم يوم القيامة كذا قيل واستشكل بان الذي دلت عليه الاحاديث  
 ان ارواح المسلمين تغسل الجنة قبل القيامة الا ان يقال المراد شهوده



خلا مخصوصا من الجنة وعلى ما ذكره من قتل قاتل وهو من  
 يبق فيه حياة مستقرة هذه سائلة تصدق بشي الموصوع اي بان لا يمكن فيه  
 حياة أصلا او فيه حياة غير مستقرة اهـ بسببها اي بسبب الحرب  
 سلام سالم خطا وكذا عهد ان السعان به الكفار عينا ربحه  
 اي رفته او فحاة بالضب وفي قتال بغاة ما لم يكن القتال له  
 كافرا السعان البغاة ثم والافهميد واليت عتقا ولو لا مرد  
 انعموكم ولو عتقكم حرم ق لا يفتككم اي ان شخص ترك هو محبوب  
 سبحانه في الجحيم فوجوه قاتل الى الجحيم والشد وقال  
 يا ماما لك قد انت تصد ما قد قيل فيك من الجحيم  
 الله احب ان فيك حيا لنا فلا يفتككم اي ان شخص ترك هو محبوب  
 قاتل قاتل ذلك احياء الله تعالى وطلع له من الجحيم فاطل الى هؤلاء الاحياء  
 انه تقديرا لشي عظيم الجحيم حمد الله على تجس غير ممنوعه  
 ولا يجوز عمل المصنوع ان ادي الى ازاله دم الشهادة على العتق  
 الخ ما فيها ولو حرير البسد لاجل الجرد دون ما لبس لعل اوج  
 وروية وجنت شجرة بما يرجع به ذلك بل يجب ثلاثة  
 القواب اذا كان من ماله ولاديه عليه اهـ صار حاد موكده كما  
 حكم بالاعمالها كما سبب الى الله اي بان لا تعلم او حاصلا  
 اذ له ثلاثة احوال والكلام في النار قبل تمام سنة الشهور كما سبب له  
 وظهر خلقة ولو قبل اربعة اشهر بلا صلاة عليه اي لا يجوز  
 الصلاة عليه وهذه الحالة اهـ بان اي الفاروس قاتل  
 بلها فالكبير واذ لم تمام حياته ولم يظهر خلقة على ما اعتده الرباي  
 خلا قال شيخ الاسلام حيث قسمه كما بقا او ثلاثة اقسام  
 وتراصفة مصدر مذكور في علمه ولا قدره انما قسم  
 او خطم ينشئت اوله الهوام جمعها ممد بتد يد الكيم والهوام  
 دواب الارض هذا هو الكراد هنا والاصل انها الدواب ذوات  
 السموم

السموم وفي الحديث اعوذ بكلمات الله التامة من كل هامة وسامة  
 في كل غلة اي من غلات الدنيا الفراع شي الشكر فيه للتفيل اي شي  
 قليل من كافر بحيث لا يسلب الطهورية والارض هذه الهة اذا كان غير مسلم  
 فان كان مسلما فلا يظلم اصلا لانه محاور في الاخيرة الكد وكبره تركه  
 فلا يقرب طيبا اي يحرم ولكن لا قد يه على فاعله على المعتمد ومحل  
 ذلك اذا مات قبل التحلل اما بعده كبره فلا يقرب طيبا بقا الشر  
 الاحرام بعد الموت وبذلك فارق المحلة لا لقطع النجس بثبوتها  
 السوا بوزن اهلها ومن بان علم بعلم وعلمه معناه الاطلاط  
 قال بعض  
 ليد مضارع في ليس ثوب التي افترج وفي الداف بكرة  
 وفي خط الامور في ليس ليسها فخذ في ريسه  
 هذا هو الافضل اي من حيث الاقتصار على الثلاثة فلا ياتي  
 طلبها على جهة الوجوب فليست اصل ويجوز رابع وخامس لكنه خلاف  
 الاول وعمامة ان لم يكن محرما فلو اخل احرامه قوله ان لم يكن  
 محرما الى هنا كان اوفي ارادوه هو الى رما بر العورة  
 كبره غيرهما وقربها والاكتفاء بنية الغرض دون تفرص الكفاية  
 وتبر ذلك وجب قربة اليه بتكبيره الاحرام وطاهره انه يجب بنية  
 الغرضية حتى في الصبي وهو كذلك ويعرف بنية وبين المكتوبة بان  
 في صلاة هنا سقطا عن المكلف في الجملة والاداء كالتصبي كذا الخط  
 الشيخ البيهقي عن قوله نوع يميز مفعول مطلق لم يفتح  
 صلاة لان هذا مما يعتبر الغرض له جملة ثم صرح على الباق لم يفتح  
 اي باطلا ومحل اذ لم يشر حتى يعرف اي الامام ثم يصلي اخ  
 فلوراد عليها لم يطل اي ما لم يفتقد المطلق بالزيادة  
 والابطال وتقدم اداء سجود السهو ولا يدخل صلاة الجساره  
 لم تن له ما لم يترك ولو كان بعد لم يضر لعدم سعة اي الزايد



وهو افضل لو كان الامام ساهيا او عامدا لم يسوق موافقة  
الامام في الزيادة ويجوز له بغير الفاتحة ويستغفر ولا يفتح ولو  
صلى على قبر او غائب ويبدأ بالاسرار بالتشهد بالنقود وغيره من  
سائر اذكارها الا التكبير اذ والسلام انما يجري في غير الاولى عند  
التمتع فيها نص في الثانية اي مع الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والثالثة اي مع الدعاء الميت يصلى على النبي  
اي وهذا من المواضع التي لا يكره فيها اداء الصلاة عند السلام لعدم  
الاحتياج به على التمسك ببلوغ اللوارد ويثبت في ايضه من اذكاره اذ اذاد  
لحده مما عدا الاخر السلام عليه وقت زيارته فلا يكره اداء السلام  
عند الصلاة خصوصا او في عموم غيره بقصد ولا بد من كونه  
باخروا يقول او اللهم اغفر له ولو غير مكافا اذا الغفره لا تسلم  
الدليل رحا بطلان حمل على اخلا التكبير الثالثة من الدعاء  
له او لوالديه وهو باطل لان الصلاة تطل بذلك وان حمل على انه لا يقا  
العلم للصواب بل يجوز ان يدعى له او لوالديه فليس بباطل فليكن تسلم  
فما مل ويكون ذلك اي الاتباع في اثناء الحكم فلا يتوقف على علم  
والحكم وتعود اي وسنعود الى الاسرار اي بالنقود  
وبقرة راحة في الحج وبدعا عليه او بهما رافلا كسر الا بالتكبير ان  
والسلام اي الامام والمبلغ اذا خرج للغيره كما كان في الرمي فغيرهما  
يسرحن بالتكبير ان والسلام او طائفة القبر بقلبك  
ويذكر اللفظ اي انهما من به لاد التقدير خير كريمة من قوله فهو سائل  
له تعالى فلو قال بهما واعتقدوا التحريم بها كفوا ليعاد بالله تعالى  
فان انت على ارادة الدان اي على تأنيث اللفظ فقط وان قال  
وانت خير من زود بهم لفظ اجمع فلا يضر لان التقدير وان انت خير  
كلام من زود بهم وكثيرا ما غلط في ذلك ما رايدته لما كد متي  
الكثرة وكثيرا منطوب في الطرف او المصدر اي وقتا كثيرا او غلطا

كثيرا

كثيرا جدا واصح اي صار احاله مصدر مضارع للمنفرد  
اي احالك اليه لو قال اي تفل حسانه في الميزان كان اولى وظاهر  
كلامه انه يقول ذلك وان كان الميت بيما مع انه تعليف الا ان يقال  
اذا اتى بدخ النبي لا يقصد به التعليف لكن هذا صحيح في ان كان  
محسنا خلافا ان كان مسيئا فالاول في النبي ذكره فلا يرجع  
وحيث هو في الدنيا ولعل معناه المحمود منها الجود وقوله فيها  
حمار ويجوز رفعه مبتدأ خبره فيها بالملوك وخشوه  
كالملوك قال قياس ان يقول فيدوا ابن امك اي وكذلك  
عيسى عليه الصلاة والسلام تعالى وسلفا عطف عامر  
على خاص لان السلف مطلقا السابق خلافا للفظ فانه السابق  
الاهي المصالح قال لحوطاي فلو ان يقول اللهم اغفر له مثلا  
وهذا اول معتمد كسبية الصغير للمباي جواب  
عما يقال الصغير الذي ابواه كافران كما حرّم الصلاة عليه فلان  
بانه لم يحكم حكمنا بسايبه السلام في الصلاة اي بعد ما قضي  
بمضى بعد قتال اذ يطور الدعاء بقدر ما تقدم وحمل  
الخسارة مبتدأ وقوله افضل من التبرع خبر واصل الحمل واجب  
وانما الكلام في الكيفية فكونها بين العمودين افضل  
ولا يحملها اي لذيها الارجاء اج فيكونه للمباي محالها لضعف من  
غالبها وقد ينكشف من بني لو حملت فان لم يوجد غيرهن فبن  
عليهن في ثقة او غرارة راي في الاسراع اي وجوبا  
وكره لفظ الخسارة اي رفع الصوت ولو قرآن او ذكر او صلاة  
على الميت صلى الله عليه وسلم له وهذا باعتبار مكان في الصدر  
الاول والافان لا باس بذلك لانه متعارف للميت لان تركه مؤثر  
بالميت ولو قيل بوجوبه لم يبعد انه بعض متاخرنا بل  
المسحب المنكروا والقراءة سراقا والتابعها اي وكره انبا

عما



احاي بلا حاجة اما بها يجوز دفع النثر او قبلة لروية دفنه لئلا فلا كراهة  
 وفي المجموع يندب عند الميت في وقت موته الى تمام دفنه لا بعد فيه الى  
 في الاخاف وهذا من كلام الشافعي وحرم الصلاة في حاصله  
 ان الصلاة على الكافر حرام مطلقا في الدنيا ولا ينقل على احد  
 منهم ما ان ابد او النفس جاز مطلقا واما المكلفين والدفن فواجبان  
 في الامم دون غيرها وينبغي التردد في النية في الكيفية  
 الثالثة وهي ما اذا صلى عليها واحد بعد واحد لانه في الاول جازم  
 بالنية حيث يقول اصابني على المسلم منها ولا تكفي تنعادهما  
 اي من صلى عليه قبل امان لم ينقل عليه فتجب لروية فرقت  
 كفاية وهذا يسمى بالتكرار لو اعيدت وقفت فعلا وجب عليه  
 فيها نية الترضية ولا تنفذ صحة اعادتها مرة ولا بالجماعة بخلاف  
 المسبوبة ما لم يخف تفرو بشرط ان يوتي جرحه عن قرب  
 فلتاخير شرطان كذلك اي حاضرا او غائبا في صور رابعة  
 حتى تشرع امامه في اخرى بان تشرع الامام في الثالثة والماموم  
 في الاولى او تشرع الامام في الرابعة والماموم في الثانية ولا يصور  
 غير هذين ويظهر ان المتقدم كالتأخر في الابتغاف بتكثيره  
 ضيق والمتمدد انما لا يتصل ولو سلم الامام فيتم صلاة بعد سلامه  
 وتقرأ الفاتحة اي ان شاء وان شاء اخرها لتكثيره اخرى سم  
 على حج وان كان امامه في غيرها بان ادرك الامام بعد  
 الثانية مثلا ابن قاسم على ابن حجر ولا يصرفها قبل الثانية  
 وان حوت عن العمل والخاص لانه اذا احرم على جنازة  
 وهي سايرة تحت شروط ثلاثة ان تكون سايرة الى جهة القبلة حاله  
 الحرم وان لا يبعد عنها بالكر من ثلاثمائة ذراع الى تمام الصلاة  
 وان لا يكون هناك حاله الحرم حاد ولا يشترط المجاورة على  
 المعتد اما اذا احرم عليها وهي قاله ثم رقت فلا يشترط شي من

ذلك

ذلك كما علم من كلام الشافعي ويدفنا في وجوب دفن الجنازة اصله  
 الميل ومنه الركن الذي يلحق ودفن اياها في اي يميلو دفن اجابه من  
 اخف قدر باربعة ارباب فاعلم كيف ويبني الواو يعني او  
 كما في بعض النسخ قال يعني ان الشق فسمان اما الارض ارحوة  
 او محترق قوله ان صلبت الارض ان لم يتغير بالنق الا  
 الرجال فلا حق للنساء واخفى في الادعاء فائدة النساء حفت  
 بالانثى في اربعة احوال حملها من محل موته الى القبر وحملها منه  
 الى وضعها في القبر وحملها منه لتسلمها في القبر وحملتها  
 بعد وضعها في القبر وقد وان لم تكن له حق في الصلاة  
 اي حيث وجد منه غير الاجاب والاكاذ له حق كام وتراوا جواب  
 ما كفيلا به الكفاية بسم الله اي وبالله اهر حوي وظاهر  
 فقط فلا يزداد عليه الرحمن الرحيم ويكمل ان يرايه الآية بتمامها  
 قال العلامة الماوي وهو الاقرب لكما لم ناسبه ذكر الرحمة  
 في ذلك المقام اهر برماوي والبا متعلقة بمجدوف تقديره احدث  
 وعلى متعلق بمبتدأ الخطاب اه وهو اي فقط يعف  
 نعم اذ وقوله الزيادة تفيد التعميق وفي عبارة تسامح لا يخفى  
 فامل ان ينفذ جده على الارض وما احسن قوله يعف  
 وكيف يلحق بالعيش او يلذبه من التراب في حديث محمود  
 وفتح اهل مكة اي اولئك لهم اي العامة والباطل  
 خلافا للموافق كلام الرازي محمود على ذراع العمل وما قبل محمود  
 على ذراع اليد فلا محال لم حوي نحو لبنة اي طاهرة ونحو  
 البسة الطين اهو ثم روض ان بقوله كبر حتى لا تكشف  
 راجع لقوله ان يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر وقوله ولا  
 يستلج راجع لقوله وطميره الى وان يسند اخاه وينه  
 ان يسند اذ وكيفية تدبه جوارها لالة التراب بلا سد قال



قادم روي مرجع الكون وجوده كاعليه الاجماع المتعالي فتم  
 تلك الالهة كما فيها من الارزاد اذ احرما ما دون ذلك ككعبه عالي  
 وجهه وهذا اولى ويجري ما ذكر في تصديق الشاه كلام الرماي  
 في نه والقاعدة انه اذا استدركت حكمه على حكم كان معتد به ما بعد  
 الاستدراك فكلام الله من تدب السد صنيف والزم في نه وان  
 انهدم القبر كبريا لولي بين ثلاثة اشيا نركه واصلاحه ونقله  
 منه الى غيره ووجهه انه لا يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابد او احدا  
 بالهدامه انما رتبهم عقب دفنه ومعلوم ان الكلام حيث لم يحسن  
 عليه كوسيع او يظهر من روح والاوجب اصلاحه قطعاً لكن  
 الكاف وفتح السين جمع كسر كقطع جمع قطعة وزنا ومعنا  
 لم يحجج اليه صفة ضد وفي الاحادي عند الحاجة لسلام  
 مطلقا اي سوا هذه اولاً فانكره كرهه اي كراهته نكرهه كرها  
 اعتد به في وفي الريا في خلافه ومحملة في غير حرم مكة كما في الصلاة  
 فانه لا باس به فقيده انه مباح والمعمد تدبه كما قاله شيخنا  
 وتكره الكتاب عليه اي على القبر ولو لم يقرأ ان خلاف كتابه  
 المزان على الكفن فحرام كرام ومحمل كتابه الكراهية كراهية الكتاب  
 على القبر ما لم يحجج اليه والاباد احيى الى كتابه اسمه ونسبه  
 لم يعرف في غير ارضه فلا كراهية بشرط الاقتصار على قد الحاجة  
 وهدم اي يجب على الحاكم هدمه دون الاحاد او غير  
 ذلك ومنه الاحجار الاربع المعروفة بالركبة قال الرحمان في الحفظ  
 بنسبه والدفن عليه فنجو ونقله الاجهري في الوقوف  
 وكان كافرا في الكتاب الاوراي الموراة او الاجل  
 فكانت اي عمر ابن العاص عمر بالنسب معقوله نكرهه الجنوع على  
 حذف معانها ان يوتى له يوتى منه ان المطر لا ياتي  
 بل لا بد من فعلنا لاد السنة وهو المعتد عند رحلا قال ابن حزم

بابي طهورا و طاهرا ويحرم ريشه بالمسح او بالمسح  
 الوراء كما حمله الله ان قصد به حصو رملا يكره الرحمة فلا كراهية مطلقا  
 وان لم يقصد فان كان يسير الاذسا حوا وان كان كثيرا كرهه نكرهه  
 وكوه من الشبي الرطب عومته تامل نحو عروق الجوز كورق الخس  
 والفساح ولا يجوز للمغراي لغري واصفه اخذه قبل شربه اما  
 واصفه فيجوز له اخذه مطلقا من على المغراي فمن هذا التركيب  
 بان فيه ادخال من على علي وحرق الجوز لا يدخل على مثله واجيب  
 بان على اسم معنى فوق على حد قول الشاعر عذت من عليه  
 بعد ما ملوها وهو الاستغفار اي لانه ورد اذا الملا نكسة  
 يستغفر للميت مادام رطبا وذكر ابن حجر اذا الرطب يبيح اكثر من  
 اليابس عذراسه وكذا عذرجليه فترخي اي من السر  
 ضاعة فلا حاجة لقولك ولعل وصفه بالاخوة من حيث  
 الاسلام او الشفعة اه كما فيها من الوحدة يستفاد منه  
 اذا الكراهية مفيدة بامرين اذ لا يكون بها سكن واذ يبيت وحده  
 لام جماعة والافلا كراهية لانها الوحدة ويكرهه ريارهما  
 للنساء ان لم يتصل على محرم كعيبه والافلام قر والشهدا  
 عطف خاص على عام لانهم من جملة الصالحين ومنهم العامة  
 لم يورس عطف بالار يخرج به ريار قبور المشركين فلا باس وريارهم  
 مكروهة استغفار حانا من قطر ان يفتح العاقف وكر  
 الطاووس كونها وحيدة بالذكر لانه ابلغ في استغفار النار وفعل  
 النوح خلف جنازه اشد خيرا منه باواطع البكا البكا  
 للمصاحبة اي مع افراط البكا اي جريان الدموع فهو بالقصر  
 كامل واذا من ان النوح الذي هو العديد وويلها وكذا  
 رفع الصوت بالبكا جزعا وعدم رها بالقصا حرام ما لم  
 يعلبه والا فلا حرمه وكذا ان كان للرقعة على الميت فيباح وان



وان كان لما فقد من علمه وصلاحه وتركته واستجاعة السخط او لما فاته من احسانه كره واما مجرد الدمع فلا يمنع منه وليس غير ما جرت به العادة عطف تغير او عطف خاص على عام فتعمول تغير الذي سائر السر مثلا ومن ذلك التماس وليس الخلف بالمقاب والاصح ان عليه نظر فراجحه وكما مقرر نفس الموتى او الذي قضى الوفاة وحياته ولم يخلف تركه والابان لم يفسد او خلف تركه فلا حبس ومحل في غير الاسباب امامهم فلا مطلقا عند المكنة اي الميار او كان اوصى ان كان الشئ الصحيح باو نصر نذبه خرج الصحيح فلا يكره له في الموت مطلقا في حق افضل اي ان كان قادرا على الصبر اه وهادم بالمعجزة اي قاطع واما هادم بالعلم فمناه من الشئ من اصله ولا يجمع قرأه في الحديث لانه لم يرد احلا ويعزى اهله في المقرية كقصة السلية وشرعا الامر بالصبر واحث عليه بوعده الاجر والتخفيف من الوزر بالجرع والدعاء للميت بالمغفرة وللمصابين من المصيبة بقرب مكة او بقرب مقبره بها صالح فليس الامر محصورا في الثلاثة التي ذكرها ويعزى اهله اي يعزى الاجانب خرج اقارب الميت فلا يعزى بعضهم بعضا نعم التاب له هذا محمول على ما اذا كان الميت اجنبيا كزوجها الاجنبى سم على ابن حجر واما قيد بذلك ليلالرد ما تقدم من ان اقارب الميت لا يعزى بعضهم بعضا فكيف يصور تعزى الحرم لتاب من احقاهم كالسيد والمسوح وجد اي خرج من جهة المهمة في وقت الموت بعد و قيل من وقت دفنه ضعيف ومن الغالب المريع والمحبس اي فاذا الشئ اخرج من اجس غري ثلاثة ايام وهو الظاهر معك هي مكرهه نعم لو كان فيها توقيره حرمت كجرحتم وهو كمال لا بدع اذا بالنظر لقوله لا بد ذلك فيفناء امامه قطع اله النظر عنه

عنه

فلا تنكح في قبر واحد ولو كان للمعبر حد اذا مثلا وليس للدفن في حد اذ جاز ان لم يظهر للميت الاول راحة كالحق في الرمي وحرم عند المرحي معتمد وان كان اي الا في افضل منه اي من الاب وان كانت اي الميت افضل منها اي الام والذي في المجموع انه لا فرق فقال انه حرام معتمد الا اذا اي لا عدم جواز الخاوة واحاصل هذه المسئلة ان المعتمد يحرم اجمع مطلقا كحد الحسن او الخلف كاذبهما زوجية او محرمية او سيده او لان العلة لتأذي الجوار الخلوه وكخوها الا لضرورة رمي ولا نفص ويجوز في عدد ركعتيه فاعلا ونصبه في واما الميت بعد دفنه فالحاصل انه ان الشئ هذا دفن حرام الا لضرورة وقد مثل الضرورة باحد امور خمسة وقد نظمت ذلك فقلت

وليت ميت حرام ان وفا بلا ضرورة كطرا منقعي  
او دفنه بفساد او سقوط مال او بلغ مال الميراث ولا يستتار

فان تذكر اي الواجب عند قبره اي الدفن ومحل الدفن في الثوب اي وكذا في الارض وعبارة اسم فلو لم يوجد كفن ولا أرض فحقت الادوية لاجور الدفن ايها والفرق بين احببه لا حدي اي ومن فرق بين الكفن والماس فقال لا يشك للكنن الا اذا طلبه مالكه لانه ضروري ولا كذلك المال في الدفن لاجراجه وادله بطلبه مالكه ففرقة لا يعيد اه بتمسك بعد دفنه اي عما مر الدفن من العصر الاول بلفظ الجمع من لا يتقدمه ككليف كن بلغ مجنون او استمر جنونه لونه وليس بشي اي من هرب المعركة والاسباء عليهم السلام فحجة هؤلاء الثلاثة اعني غير المكلف وشهد المعركة لا يسيلون بخلاف من عداهم بخلاف السيوف والغير لغيرهم بارتبة الطفل ومن بلغ مجنونا او استمر او ان مات والذي وشهد المعركة ومن عداهم يسيل وهذا هو المسمى



ثم ما ذكره السيوطي من نحو تبدل أجرة وأداسيلو لا يقتضون  
والله اعلم **كتاب الزكاة**

من السرايع القديمة بدليل قول عيسى واصف بالصلوة والزكاة  
وهي لغة المولى يعني بها في اللغة لأحد معاني خسة المولى والبركة  
وزيادة الخير والسطر والندح وأداسيلو ما ذكره وسمي  
بذلك الأول وسمي الثاني المحضوه بذلك أي بالزكاة وعبارة  
من ربي به ذلك لأنه المحض ودعا بالجر عطف على إخراجها  
حتى تشهد بذلك على حقيقة فعلية أي من أجل أنها تشهد له أي أو أنها  
للغاية أي أنما يظهر بها أو مدحها من بابها أي أن تشهد له وهو للرد  
الشهادة في الدنيا بمعنى أنها أماره أو في الآخرة فلو كنتم حقيقة  
وإذا في ما قاله ومن جعلها عرف بها فادعها فادعها بعد  
ذلك كزكاة العطار في شوال برماي كانه كزروع ما

الصبي وما أحسن قوله فيهم من الواقف  
أقول لتأذ في أحسن أضيق بصيد لحظه قلب الكمي  
ملكنا أحسن أجمع في نصاب وأزكاة منظر البهي  
وذلك بأن جودتها من برشت من قبلك الشهي  
فعاد أبو حنيفة في ما يرى أن الزكاة على الصبي  
فإنك تشافوا الراد ومن يرى رأي الإمام المالكي  
فلا تلك طالبت من زكاة فأخرج الزكاة على الولي من

من أنواع المال صوابه من اجناس المال وقد عرفت أنه نفسه  
بذلك فيما يأتي ومن ذلك من السائل والانعاش عطف  
خاص على عام والنكتة فيه كونه الكلام فيها ولا في التولد من  
علم وطبها هو من وقعه يسبغ الفرع أو أذقار والزكاة لا تحف  
ينكر زكاة البقر إنما كانت زكاة البقر أخف من الأبل لأن أول  
نصاب الأبل خمس وأول نصاب البقر ثلاثون وإذا كان كذلك

زكاة

تخير في زكاة البقر  
أو كونه من جنس البقر

زكاة البقر فلا يجب في أقل من ثلاثين منه ولو كان على صورة الأبل قال  
ابن حجر هذا بالنسبة للعدد لا للجنس فالتولد بين هاتين وسوجب فيه  
سأنا ما هو وعن ابن قاسم يكفي ما له سنة أه كذا خط المبدئي لزوم  
أدائها ولو أخرجها جاز ردة أجزائه أذ عاد إلى الإسلام قد وليه  
صححة لأنها لا تثير فلوله بعد الإسلام رجح الإمام على الأخذ  
أه كظام والأبواب ما من ردة أفلا يخرج الزكاة عنه لتبين أن  
أما ليس على ملكه بل هو في الحرية أي ولو بعضا كما سيذكره  
ومكاتباً ولو كناية فاسدة الملك دخل الأسيا لأنهم  
ملاكون خلافاً لما لك فوجب عليهم الزكاة كما كناية هذا خرج  
بقي أخيه فذكره تكرار المحيى وعليه وهو الصبي والمجنون  
والسفيه وتكرم السيد الولي عن مجوره فلو دفعه بلاء سيده لم يقع  
الوقع وعليه الزمان وطاهر أن الولي السفيه ذلك أن  
يقول السيد له كونه أه من وجه والمخاطب بالإخراج أي إذا كان  
من يرى وجوبها من مالها فإن كان لا يراه خوفاً وجوباً ولا  
حياطته أن يجب لها ما في يده فليخرجها ما بذلك ولا يخرجها  
فيوم من الحاكم أه من روض وفي منصوص عطف على قوله  
في ما لا يجوز عليه أي ويجب منصوص أن يوقف قوله ولا يجب  
في ما لا وقف جليل على قوله ويجب في ما لا يجوز عليه إذا كان أولى  
ومحود أي مودع حجة الوديع وإذا تعدد أخذ هذه لأعساره  
بالدين وعينه ومطهر أي المصوب والمصار والمجنون يات  
كان لا يبينه به ولم يعلم به قاض حيث جوز الحاكم بالانعام حلي  
من تعدد وعرف من تجارة لعموم الأدلة بخلاف ما هو اللازم  
كما كناية كما مر وخلاف اللازم من ما سئله ومعه لا شرط  
المكة في المانية الصوم وما في الذمة للقيام وفي المفسر الرهق  
في ملكه ولو وجدته أمض فاذن أقرضه أه من يشاء أو اسم البدر



منها ومما عليه يجوز قبل صحتها قد زكاة عليه كقوله الخليلي في حاشيته  
 ثم انه لا يجب الاخراج الا اذا تمكن بيمين ذلك فان تلف قبل تمكن فلا  
 زكاة ولا ينع دينا ولو جبر به وجوبها ولو كان حالا او لادى ولو  
 في العترة خلاف الشيخ الاسلام فالوجه معتد ان كان  
 المضارب او بعضه والادب ان كان معدوما والسكوي في التعلق  
 بالدمه فسكويان وليس بمعتد الا ما كان حلي على وجه وصاف  
 ماله عنهما بقدر معلوم اي ويخفف بقدر روح بعض النسخ  
 قد راي هو قد راي لكون الذي كلفه الاول او مملوك فقيمة سيرة  
 المعتد في هذه الما على سائمة الا اذا كان الكلا المملوك لا قيمة له  
 مرحومي فقيمة سيرة كذا لو كان على كل حسن من الامل في كل عام  
 درهم مثلا او اعتقت سائمة بالرفق فاعل فلا زكاة اي  
 في هذه الصور الثمانية ونصنا في لها صورة في الكلام المباح لها  
 ولقد تم لها فانه كالمكلف كذا في قوله وغيره وليس م اداي  
 في المقتضى فلا يباح ان يرد عند الغنم كما سيذكره لان الدكان كما  
 كج في المزدون كج في غيره كوخ ورماد كذا لو اخرج هذا  
 بقوله المكن واما التار كذا وقاد هنا وخرج بالقول عن غيره  
 كالكمون والسمك كان او في فاد الكلام في الترميز وبالاختيار  
 لم يستقدم اختيارا حتى يخرج به ما ذكره والبدل نعم كذا قد تفرغ  
 انما يترد عند الامميون قد لا يكون مقتضا اختيارا فلا يلزم من  
 راع الامميون اقتبائه في الاختيار ليستثنى من اطلاق  
 انهم كذا اي فان هذا استلزم ان يستثنى الامميون مع انه لا زكاة  
 فيه قال في لو حصل هذا او ما بعده جازجا بقيد الملك كذا  
 مستعينا كج في الزكاة المراد من جنس ما يجب فيه الزكاة  
 قال يارضنا اي البياحة اما المملوك فيملكه مالكها ويحب عليه  
 زكاته اه

الذين لها مال من مدين خرج الموقوف على مدين فيجب الزكاة فيه كالمملوك  
 قدوة عبارة خضر على التحرير والعبد الموقوف ولو على مدين  
 كدرسة ورياسة ورجل والن المملوك لنفسه اه قلت وهذا  
 بيارض ما ذكره الشيخ وهو م و لو اخذ الامام اي المجتهد الذي  
 اداه اجتهاده المودك وليس له من المصاحبة بذكره في قوله  
 اي لان الاجتهاد انقطع من زمانه الى الان وقد رها اي وبيان  
 قد رها وهو سنة اراد به ورجع اريد بالكل المعري عشرة  
 او سقليس قيد كذا اشار اليه بقوله عاليا كذا عاليا بل المدار  
 على ما يحصل منه المضارب سو كان اقل منها او اكثر انظر في المراج  
 لا اعلاه اي لا يكلف الاخراج منه ولو اخرج منه كان افضل  
 قد سبب الشير وذلك لقوله له عند العامد شير اليه  
 صلى الله عليه وسلم قال فيلبي كرم ما حكا به قيل لعدم  
 صحة ما ذكره في قوله اي كرمه فهو من الوصف بانصير كرجل  
 عدد ووصيف والراجح ان الكل افضل معتد الطهات  
 لكبر العيني اليه كصم قطع قمارها في المحل اي المحيط او الجماعة  
 خلقت كذا وكذا الزمان والعيب كذا في اجاميين للبيوطي  
 في جميع القراء الا في سورة عيسى لقوله فيها وعسا وقصبا  
 وزيوتا وكذا تقدم العيب على الخلل ويحاي بان الخلل مقدم  
 عليه اذا اجتمعا ولم يكن بينهما فاصل فلا تزد هذه الآية التريفة  
 كج في الانبياء مع في الذكر هذا هو محل الاختصاص هو تقييد  
 للشيخ العام قبله فلا يباح ان كل نوع من الاسجار بل سائر البسات  
 فيه ذكر وان في قمار وانظر هل يد له قوله تعالى ومن كل ثمر  
 خلقا رعين اه عني البجار اي التي يعجزها واما الثانية  
 في موصو كج في العيب اي الطافية البارزة الخارجة عن  
 بقية الجان ولو قيدت بذلك لكان او في وجه ان خرج منه



وهو وزهاج وجره فتودانه لانهما اصل الحركتين مناسب وهو اي  
البرقياد لك ولي فيه اي ما ذكر من الاستغفار والصلاح مرحوي ولو  
قال ولي فيه اي البرقياد هو ط ك لانه كان اولي ولاي التجارة لانه  
تقليد الخوكه استرعا بزيادة مع السيرة بما وصفت محضه اول  
لغرض الخرج بالامانة البياضية فلا تواد اي بلا تقي قال قاده نواها  
اي القية وهي الامساك للاسفل

### فصل في بيان نصاب الابل

لداها لانهما المرفا اموال العرب ليس فيما دون من الابل  
وفي بعض النسخ ليس فيما دون من الابل والرد وما يرب  
الطلاق الى العشر فاضافة التلاد اليه بمعنى من على خلاف الاصل لان  
الاصل الاخراج من الجنس مضره وبالفقر بسبب ضرر الشدة  
اي فاجبا الشاة يد لا وان لم يتم لها سنة ولا يد ان يكون  
الاخذ بعد سنة شهر فلا يغير اذا كان قبلها ونزل ذلك راي  
خطام راي ذكر من السنة او الاجماع اقطت فيكون كلامه على  
الموزع اي بلوغ السنة نزل منزلة البلوغ بالاحتلام ولا يتبين  
عالب اياي اذا كان في البلد من الغنم عا لب وعيره لا يتبين الغالب  
كذلك كوزا في الامتلاء وفي نسخ الامتلاء باللام وهو الظاهر  
لان الاستغفار تقدي باللام ويحزم اخذ عا اي يحزمي الذكر من  
الشيء وان كانت البه انما لا بد لا اصل بخلاف الخرج عن الغنم  
فلا يحزمي الا اني اذا كانت غنم انا او فيها انا بنت مخاض فافو  
فما اي كنت لبون لانه احاد بالزيادة وقال تعالى ما على الحسين  
من سبيل نعم يحزمي الفصل فيما اذا نعت البه كذا في استحقاقها  
الخليج فافو هاء بلد هاء كلف اللبون من الابل سنة كاشفة  
اه وفي سنة ولا يتبين بنت لبون لم تفل فيما ويحزمي عنها بنت مخاض  
كما ذكرنا ذلك في الحق والجدة ويمكن الفرق بقوله ان في بيان لانهما

بحر بيان

بحر بيان عا زاد فاد ذلك خاص بيني اللبون والحقين بخلاف بنتي الخاض  
اه ان بعد الهمة من الاوان اي قرب او اولادها ثم لها  
اربع سنين ولا ياتي هذا الا كفها باجد لها كما تقدم نظيره في الشاة  
وفوق سنين في الحق فراجعه شوهره والخاص ان المراد بالجدعة  
هنا الجدعة حقيقة اي التي اسقطت مقدم السن انما يكون بشرط ان يتم لها  
اربع سنين واحدا وهي مائة لها اربع سنين ولم تجتمع ولذلك قالوا  
ولا يكفي اخذها قبل مائة وقته اه احسان الزكاة خرج بالزكاة  
الشاة الاصحية وفي احدي وسوي اخذ وهذا العدد امر تقدي  
لا يسل عن حكمه بل يتبع عا الشارح بالقبول فهو امر تقدي انما يكون فيما  
بعد مائة واحدي وعشرين اي يومه كلام الما تقيير الواجب بالزيادة على  
مائة واحدي وعشرين ولو بواحدة واكثر او مادون السنة وليس هذا  
مصححا كما قال وليس مراد او اعتراض ان هذا ظم خلافا للقبول  
بل يغير الواجب كعبارة مكان المخرج وتبع في كل عشرين تقديرا لواجب اخذ  
فان عدت اي حيا او شرعا كما يذكره وبنت الخاض الميعة  
مبدأ خيرة بعدد سنة اي فيقول الوا ان اللبون اه لا عن بنت لبون  
لان زيادة السن و ابن اللبون على بنت الخاض توجه اختصاصا عن  
بقوه ورود الماء والشجر والامتناع من صفاء السباع فكانت تلك الزيادة  
هي جائزة للابنة وبنت الخاض بخلافها اي زيادة السن في الحق لا توجب  
اختصاصه عن بنت اللبون لانه القوة بل هي موجبة في مقامه لكن  
جائزة لا توثقها فلا يلزم من جبرها لم جبرها هـ

### فصل في بيان نصاب البقر

سم بذلك انه لا يقبل الارض اي يتبعها باخرى وهو شامل للعرايا والحو  
ميس من الذكور والاناث والنور خاص بالذكر سم بذلك فان قلت  
الاسما لا تقبل قلت لا يجب تليها فان وجد لها هلك كما هنا  
فقال تبع ذكره وكوفي فيه انه او سنة بالاولي تبع امه اذ ولدان



ولادته فربما اذله بياؤها سنة اي التي فلا يكون الذكر لها من ان  
 به تفر وطفت في الثالثة انما باسحق في نظيره 2 الحديث بقوله سنة  
 بقوله غير وسنة مفعول اخذ او بقوله مفعول اخذ وسنة تفت بقوله  
 بدلالة سنة اي الواجب في الاربعين بغير اي وهما الواجبان  
 في سنين اجراه على المذهب وانما مع ما قبل المذهب الاجر المدم الاثنية  
 ومن ثم لو اخرج عن بيع تبعة اجراء قطعا او ان وجد اجماله هذا  
 قيد لقوله وجب فيهما الاغتبط والاحكام في الميراث في حصة احوال  
 الاولاد ان يوجد عنده كل الواجب في كل من احب اليه فيقتل الاغتبط  
 الثاني ان يوجد كل الواجب باحد احب اليه فيقتل ذلك الموجود الثالث  
 ان لا يوجد عنده شيء من الواجب باحد احب اليه فيحصل ما في الرابع  
 ان يوجد عنده بعض كل من الواجب باحد احب اليه كذا في حقا واربعة  
 فان لم يكن في كل ما في يد فله او يحصل ما في يده او غيره الخ  
 ان لم يرد ان يوجد عنده بعض الواجب باحد احب اليه فقط حتى ان او  
 او لان بناء لم يرد في مقدم في الرابع وفيها اي الزكاة خط  
 اي يقع اذ لا يستحق كحمله اي العرق لوجوده هذه عنده بلا تقييد  
 من الثالث او الساعي او غيره الواو اذ او قنت في حيز في او في فقط  
 اعترافه في او من الاغتبط فلا يجوز اخذ جزء من غير الاغتبط  
 وادساوي اجزاء الاغتبط في القيمة كما او في مقدم في المهر فراجع  
 بان دلس اي اخي الاغتبط واذ من عايلة لعدم الاجراء فلا يجري  
 ويد الساعي ما اخذه ان كان باقيا او بدله ان كان في الغار لم يواخذ  
 الاغتبط اه سر بائد والعصر وقوله او غيره كانتا بان او اقتراف  
 لما في ثقبان الاغتبط اذ اي عند عدم وجوده واذ وجد  
 شيء من الاخر غائبا واذ لم يوجد او واحد ما في اعتبار في الاغتبط  
 احب اليه السابقين وان كان في احد ما لم يرد فيهما معا وكلامه شامل  
 لاحوال ثلاثة عدم وجود شيء من احدهما او وجود بعض احدهما



او وجود بعض كل منهما وبنتم الاحوال الخمسة وانتا بقوله كذا في الميراث  
 فذكر كامل في الاحوال الثلاثة يجعل البعض الموجود عنده كالعدم وبقوله  
 او بعضا متى الى يحصل ما في كل يد بعض العرق الذي عنده من احدهما  
 في الثانية او من احد البعثن في الثالثة واذ لم يتم فيه جعل ما  
 عنده اصلا ولا يصعد او يهبط على ما ياتي في فاذ كان هذه ثلاث  
 حقا واربعة فان لم يرد فله ان يجعل الحقا واصلا فيعطيهما مع بنت  
 لم يرد وجبراد او مع جذعة وياخذ جبراد او له ان يجعل بنتا لم يرد  
 اصلا فيعطيهما مع بنت يخاف وجبراد او مع حقة وياخذ جبراد اسم  
 وبه يقع فو قد واذ لم يتم الخ والله سائمة جمل خالصة  
 خرج بها ما اذا كانت ابلة معينة فانه لا يصعد بالجبراد لان واجهها  
 معيب والجبراد للتفاوت بين السامين وهو فوق التفاوت بين المقيمين  
 كذا في نزول مع اعطاء الجبراد في ان لم يرد بعد بالزيادة فامل  
 ويعطيه اي الساعي اي يعطيه ما في الساعي الجبراد وعبرة المهر وترج  
 ويعطيه اي الجبراد بقوله اي فضة وقد حرر المهر الكبير ان  
 الدرهم الغرة قدر نصف فضة وجد يد اي قيمة تاتي ذلك  
 وهو يخرج من ثمن ثمن كثير من الطلبة ويظهر ويذهب الى ان  
 الدرهم هو الذي يساوي اربعة من الفضة وهو يد يد على قيمة شاه  
 العرباه بما من وله صعود درجتين فانه يتم الاربع بنا  
 على ترجيح النوي من اجز الشية كان يصعد من بنت الخاض الى الشية  
 عند تقدير ما بينهما اذ زيادي هذا لعدم القتل في خمسة  
 المخرجة كان عنده خمس وعشرون وعدم بنت الخاض فله ان  
 يصعد الى الحقة وياخذ جبراد في بشرط عدم بنت اللبون فلو كان  
 عنده بنت لم يرد لا بقوله او يد في حقة لوجود العرق في جهة المخرجة  
 اما لو كانت العرق في جهة المخرجة فلا يترك كان واجبه بنت  
 اللبون وعنده بنت الخاض فله ان يصعد الى اجزعة وان كانت بنت



الحاضر أقرب إلى التبعين منها لأنها ليست في جهة الجذبة بل في  
جهة الحق وهي معدومة في أصل **فصل في بيان نصاب**

**العشر** من النصاب إذا النصاب جمع صائين كركب وراكب للذكر  
وصائفة للأنثى والمفرج مع ما عذر ما عذر للأنثى أهريادي لها ستة  
أو احدى عشر قطعا ويعبر كونهما أنثى إذا كانت غنمة أو ثاقلها أو قطرها  
أكثر من واحد وكذا في باقي الأقسام لا يختلفون في ذلك أي في العدد المذكور  
بفتح العين وكذا إذا كانا قريبيهما في السبع فمع اقتضائهما على  
الفتح وقصورها وأرجبة نسبة إلى أرجب قبيلة وهم يريه بالسكان  
البناسية أو مهرة قبيلة أخرى ولا يؤخذ ناقص من ذكرها وأبدا  
النفق في الزكاة كما في الرماي خمسة الرض والعيب والذكور والصغار  
ورداة النوع أخرج كما لا يأتى في سلمية وإذا لم يوف بان كان  
الواجب متقددا ولم يوجد عنده من الكامل إلا بعض فيجب دفع  
الكامل ويصح الناقص إذا كان من الغنم فيها صحيح الواحد  
أخرجها مع بضعة وإذا قال في العياب فإن كان الكامل دون العزم  
كما في شاه فيها كامله فقط أجزائه كامله وناقصة بالتقسيط أي بحيث  
تكون نسبة قيمة الناقصة إلى قيمة العياب كنسبة الناقصة إلى العياب  
أه عتاني على المخرج وأكوله بفتح الهمزة وروى بعضهم الدراوند  
بالباء الواحدة والعشر إلا الحامل أي الأبرص في المال فيكون بخلاف  
الأصحية فلا يجري فيها الحامل إذا دخل عيب هناك لرداة ثمنها  
كما لا يلزم أن يسبح المرعي إذا حمله إذا نظر المالك فكله ردها  
إلى البلد ولا نظر الساعي فكله إذا يسبح المرعي وأقنيتهم  
عطف لعمه وهو جمع فتابكر العا وهو الموضع الواسع

**فصل في زكاة الخلطة**  
من أهل الزكاة في نصاب أي ما يبلغ مجموع المال في الخلوطين نصابا  
عشرين مثقالا ويكون مجموع المال في أقل من نصاب ولكن لأحدهما  
نصاب

بها عشرة أزيد خلطها بعشرة أعز والفرد زكوة وعز بلانين وقارصا  
حب العشرة حتى شاه وعلى صاحب الأربعين أربعة أخماس لأن مجموع المال  
لبي حنود ولا خلطة فيما إذا كان الخلطان متساويين والفرد كل منهما  
بشعة عشر ثم قول المتن الخلطان تشبة خلط قبيل بمعنى فاعل  
أي أحال صان أي الشخص إذا أحال صان يركيان بالسيا للفاعل كزكاة  
التخص الواحد أو الخلط إذا تشبة خلط قبيل بمعنى معقول أي  
والمالان المخلوطان يركيان بالسيا للمعقول كزكاة المال الواحد  
وقول المتن من أهل الزكاة نفقته الأول وقوله أي كزكاة المال الفقير  
الثاني إذا أجاز المحرم وجب على كل منهما شاه محله إذا تقدم ملك  
الثاني على الخلط بركن يؤخذ في الخلطة مع عدم العقد وهو ثلاثة  
أيام فأكثر والابن خلط قبل محله لركن المذكور بعد الملك ركن  
نكاه الخلط دون الأول ورحم فيلزم مدح المثار الذي ذكره المتن  
بفتح شاه أنه راجع قال نعمنا أطول بلا عرفاء أي والمداد به  
هنا ما يخرج العلف أي ثلاثة أيام فأكثر وهذا ما ذكره في غيره  
فلا عبرة بتوقف بعضهم فيه وجداد النخل بالدار المملوكة  
يقارجد الشئ بحده من باب قتل وقطعه مصباح

**فصل في زكاة التقددين**  
مادة أي ما كان دقيعا رفعا لكسر الدراوا سكامها وبقارايض  
رقبة بالسكان الهام من الراو قوله خالصه دار وكانت أي  
الدراهم حنود ومحاصرو وجهد إذا السدة تصريف ثمانية  
ببلغ مائة وأربعين ثم يفرق السد ايض في الحسين ببلغ اثني عشر  
معا عشرة منها بحسين ببلغ حسين ببلغ وذلك الحساء الباقان  
ببلغ ما ذكره المؤلف ومنه زكاة وجهه ان ثلاثة السباع  
الديهم احدي وعشرون جند وثلاثة أخماس حبة كذا تسعة وأربعين  
ثلاثة السباعها احد وعشرون لا بقائمة من ضرب بسبعة في سبعة



بقية حبة وخان ثلاثة السباعها ثلاثة اجناس ايضا فذلك هو الحنين وضمي  
 الحبة يحصل ثمانية وسبعون ثلاثة اعشارها الحد وعشر وثلاثة اجناس  
 حتى اوق نصف المنة بوزن جوار وكلها تنقص بها خلاف  
 غيرها من الاموال والحاكم في ذلك كما قاله ابن العماد في كشف الاسرار  
 ان ادم عليه الصلاة والسلام لما اكل من الشجرة واهبط الى الارض  
 وخرج من الجنة بكى عليه كل تقي فيها ما عدا الذهب والفضة واوحى الله  
 تعالى وليا من اوليائه في الجنة فاما خرج منها بكى عليه كل تقي فيها وانما لم  
 يكى عليه فقال لا تاتي علي من عصاك فقال الله تعالى وعزني وجلالي  
 لا عز لكما ولا جعلتكم في منزلة كل تقي ولا تاتي شي الا بكما اه خسر  
 التاركة ايت تاركة العفرا والتميز في ذلك اي الحكمة في وجوب  
 الزكاة في الذهب والفضة دون غيرها من الاموال كلو لو ياقون  
 كما في العشرة انما هو الجوب كخطبة والعود والارز سميت  
 بذلك لان في كل عشرة منها اردب نظر الغالب من سقيها بلامونة  
 اه وكان سطوعا بالبحر من محل فين يفرق عن نفسه والا  
 فيمكن على الولي اخرج الخالص انما كان بلاسك او به وكانت  
 مائة تنقص عن قيمة الفضة اي النحاس فان لم يكن الا بسك  
 وكانت مائة قدر قيمة النحاس او اكثر اخرج الفستوش  
 صحت العامل بها اي سوا الفضة وما في الذمة مرحوي ومثلها الجمولة  
 اقبيا اياي قدما في الحاشية المباح انما هو ولم يذكروا والا  
 وجبت فيه والخيل يبيع الحار وكسرها مع كسر اللام وتند يد ايا جمع  
 اصل حلوي مغرد على كزوج وفرج والسوار اي ومن المحرم  
 السوار كسر السوار وضمها فلا كراهة اي خلاف ما كرهه السائل  
 لوجود سرق قليل مرحوي وامكن بلا صوغ اي امكن بالاطعام  
 او كان له انا كذلك اي وزنه ما كان درهما وقيمة ثلاثة امان  
 ويحكم على الرجل نعم ان صد احيث لا يبين جازلا السائل

وقول

وقول القاضى الى القليوباني لا يصيد الجواب عنه بان منه نوعا يصيد  
 وهو ما كانا غيره في الروض ومنه اذ اجدع بالذات امله اي  
 فعل فعل المعنى به وهو عرقه اي بعد قطع الفديوم الكلاب  
 بضم الكاف اسم لما كان كانت الواقعة عنده في اجاهليه امر حوي  
 يجوز انكادها ان كان ما كتبها سلبا بخلاف الانثى وبخلاف السفلي  
 والامج والاعلى من كمر خلا فاعلى العليوي لكن المين اي  
 خمرها او قتل فادبها معا جازي حرا ان جرت عادة امثاله  
 بذلك والاحم جازع الكراهة فجب الزكاة حلية الد  
 الحرب سوا المجاهد وغيره اي كليلها كما في بعض النسخ وخرج بذلك  
 او عتقها كالمزاب وعبد السيف فلا يجوز كليله وخرج بذلك ايضا  
 كليله الكين الصغيرة التي ليست الحرب وخوها فيحرم  
 والمنطقة وتسعى الاذ بالحياسة اي لا جائزه بكسر الهمزة ما يشد به  
 الوسط مرحوي وقوع حصا دكما اي بالنعوة لا بالافعل  
 بدولاب وهو الموقوف في بلاد الزر او ينفع من كونه  
 وهو ساقية المروفة او بما اشتراه بالذ ففع السقي عا  
 يجري فيها اي المتوان والسوا وقوله فيه اي المهر لان موانة  
 المتوان اذ عبارة في الروض والعبارة بمونة المتوان والساقية  
 لانها العمارة الصلبة لا الفلن الزرع اه لا بالكرهها اي الدتيت  
 وتحرم المبالغة في السرف اما اصل السرف فمكروه فيجب زكاته  
 اي كما في في الروض وطما ان الطفل في ذلك كله كالسوة مرحوي وعلي  
 كل يلزمها زكاة اجمع لا ما زاد فقط وكذا في الحرب المذكورة في  
 الخيل يبيع الخا وزنه اي مجموع فديته لا فردة واحدة ما ديار  
 فصلاح زكاة الزروع  
 السطهار او اذا وقف الخيل ما جوابان خلافا للسكاي  
 والمقاربة بينهما وبينان ونصف وبنه

خلافا للسكاي  
 لو اتم كل او عيب



أو بعض النسخ فلا دم لأنه نادر والنادر المحقق بالاهم الأهم في القلب  
حلله نذ باقاً نكل المالك عن الدين لم يلزمه بالنكاح وسمى  
فيما نكل عنه وعاد وسمى بالثبوت للتأويل لا لزكاة  
أي حرزها من جهة أي فراي تخين وتقدير أي على ما لم يعلق  
بخص للثبوت أن كلها أحترز بقوله كلها بعد أمراة لأنها أهل  
للتباعد في الجدة من الإمام أو نائبه وسند الخبر كان يقول  
ضممتك جمع السخمين من الرب من التمر كذا بما بعد كالدفع  
القدر المحمل كواحد من مائة وسق أي إذا لم يكن هناك سنة  
فإذا كان هناك سنة عمل بها فكأن لو دفع فادعى تلفاً ولم يذكر  
سببه أو ذكر سبباً خفياً أو ظاهراً عرف عموماً واتهم أو عرف  
دون عموماً صدق بيمينه أو عرف هو وعمومه ولم يتم صدق بلا  
يمين أو لم يعرف هو ولا عموماً لم يصدق الأمانة التام

فصل في زكاة العروض والمعدن والركاز

ولو وجب دمه أو غير ذلك المثلد الغالب أو دون نصيب  
كل هذا غاية ولو اسقط الغالب كان أولى كان اشتري عمر بن عبد  
المطلب لو لم يملك تمام النصيب أو في التبريد بالحقف نظر  
لأن التقوية تخين قد يحظر فلا يوجد معه حقف فلو كان لأن الغرة  
اصطكان أولى أو يبعد لا يقوم بداهة أو لم يبعد لا يقوم به  
دون نقد يقوم بداهة أي فلا ركان فيه ومراة بالنقد في القوم بهما  
حتى يقع الفرق بين هذا وما قبله تأمل عند أخواتي بعد  
تمامه على العور أن استرطت العور به بأن حفر الماء والحقون  
والخافس لانه يترط لوجود زكاة الجارية ستة شروط أن  
يملك عباً ومنه ونية التجارة وعدم لينة القنية والحدود والكون  
وتسميتها نصيباً فالتمتع بأخواته وإن لا يباع بما استرطت به وكان  
دون نصيب ويعبر عن هذا بأن لا ينص من الحبس وهو دون

النصاب

النصاب وقد كداه بعض هذه الشروط أو كتاب الزكاة قبل الفصل  
الأول من معادن أي أمكنة الذهب كمن لا يملك منطلقاً باستخراج  
والإضافة حقيقية أو معادن أي الذهب كمن يملكه ببيان ثلثان  
المدن بطلقة على المكان وعلى استخراج هو كذا لكسر الداد أو فتحها  
ورق بعضهم بأن المكان بالفتح والمخرج بالكسر إذا أخذ  
المدن أي المكان وتباع العمل أي أو قطعه بعد كذا ياتي وأن طار  
الدين عرفاً هذه غاية للضم إلى الثاني خرج بالثاني غيره مما  
يملك منهم اليد مروي في الأحكام النصاب الأولى في استخراج  
الزكاة عنه كما قاله في فاد استخراج الزكاة سم عفت قوله  
فيما لو كان ماداً كالحسين من غير المعدن ثم ينفق حولاً على المائتين  
من حين تمامها إذا أخرج حصص المعدن من غيره مما يملك إذا كان  
عنده ٢٥٠ الصدف وحمود والمخرج مائة وحسين ورجت زكاة  
المائة والخمسين والنفق حولاً المائتين من حم وما مضى على الحسين  
من المدة لا يجب كالأخوة قلت والقياس انفعاده من حين  
الإخراج من غيرهما لأن حين تمامهما ملك السخمين جزءاً من  
المخرج فينقص مجموع المملوك عن النصاب ولا ينفق حوله  
ولو استخرج حسين درهمين في ملكه نصيب يجب زكاة أو عرف من  
تجارة يقوم بالدرهم زكاة ما استخرجه في الحاد والنفق حوله  
من حين تمامه ثم يركب ما يملك من النصاب وعروض التجارة عند تمام  
حوله أي ما عنده من النصاب وعروض التجارة عند تمام حوله فحيث  
كان ما يملك اليد استخراج دون النصاب وليس عرض تجارة فيبعد المصنف  
يقتان في الحول لأن النفا حولهما إنما هو من حم وصية كان نصيباً  
أو عرض تجارة فكل حولاً بالغزاه فيترك عند تمامه لا ينفق حول  
المفهوم اليد قبل الضم أم بلذا المصلحة أو بالجم كذا بعض  
النسخ ولعل اختياره الأول لأنه لا يقوم من الوجود الأخذ رواه



اي احد وحالها بعد من حيث الخرج وان وافق في الاخراج فورا وفي  
 كذا الصواب فليس علم اي مامر ان ما دون الصواب لا يحتمل  
 المواهب بل في حصة لاهل الحق ونسبة لمن وجده ابن قاسم  
 فليقله ان يعرفه الواحد سنة ثم لا ان يملكه ان لم يظهر ما لكراهته في الخراج  
 وان لم يدر عدل وان فاعل زباني لا يملك في الملك اية فمنه باحيا الارض  
**فصل في زكاة الفطر**  
 لان وجودها بدخول الفطر الا ان يقال لان الفطر احد مجزئ  
 سيمها المركب من شيئين اذ ان خرج من رمضان وخرج من شوال والنا  
 اي وباتنا في اخرها وكيع بن ابراهيم هو احد شيوخ الامام الشافعي  
 رضي الله عنهما الذي عناه بقوله  
 شكوت الى وكيع بن سو حنظلي فارسلني الى ترك العامي  
 واخبرني بان العلم بوقت زكاة الفطر لا يهدي العامي  
 ووجوبها مجمع عليه ولا ينظر في ان البان حيث كان بعد وجوبها  
 ومع ذلك لو وجدها انسان فلا يكره لانها وان كانت مجمعا عليها لكنها  
 نحو فلا يكره جردها خلتها ثلاثة شرائط بل باربعة منها ثلاثة  
 في المودي وهو واحد ان كانا الاربع والثاني السية والثالث المودي  
 عنه والرابع المال المودي والوجود ان الاسلام معتبر في المودي عنه  
 فتقوله فلا فطرة على كافر اي هو نفسه كاي ياتي والشرط الرابع متعلق  
 برمن الوجود قد ومن تلزم الكافر الكافر ليس بيد فاسق  
 اسقطه كان اولى ثم تولد ولو غربت الى قوله الاسلام يعني هذه قوله  
 قبل ثم ظهر انه لا يعني عند بل هو عام لشموله للغير وكذا العبد المرتك  
 فلو اسقطه او الى بغا الغريم بان يقول فلو كان اولى فامل  
 ويعزوب اي وبان درك عزوب والى بانها على توهم ذكرها فيما قبله  
 اي ولو كان الغروب تغدير السيل ايام الدجال هو ثلاثة  
 شرائط بل باربعة منها ثلاثة في المودي وهو واحد ان كانا الاربع والثاني

السية والثالث المودي عنه والرابع المال المودي والوجود ان الاسلام معتبر  
 في المودي عنه فتقوله فلا فطرة على كافر اي عن نفسه كاي ياتي والشرط الرابع  
 متعلق برمن الوجود قد كل الممن قضيته انه لو ولد بعد عزوب  
 جرمها لا يتعلق به الوجوب وان ادركت جرمها من شوال لعدم ادراكه  
 كل الغروب وليس كذلك بل يجب هذه لادراكه الجرمين كما اقره بعضهم  
 ويخالفه قول ابن قاسم على المتن وقوله بزوب الشمس احتراز انما يجد  
 بعده او بعد من ولد ونكاح واسلام ومالك رقيق ونحو فانه لا يوجبها  
 لعدم وجود ذلك وقت الغروب ولو شك في احد وذا قبل الغروب  
 او بعده فلا وجوب كما هو ظ للمالك ويؤخذ من كلامه انه لو خرج بعض  
 الجن قبل الغروب وباقية بعده لم يجب له حنث ما لم يفضا له  
 وليخفى به كل ما حدث بنكاح او اسلام او ملك في فلا يوجبها ولو ادعى  
 بعد وقت الوجود انه اصف الفتن قبل عتق ولزمه فطرته هو اي لانه  
 يدعي فلتها والاصل بقاؤها ولو وقع بيع المبيع مع الغروب فلا زكاة  
 عنه على احد ولو وقع الجزان في زمن خيار لم يملك من ثم الملك له او  
 لاحدهما فليطه وان لم يتم له الملك فيما اذا كانا الحاصل  
 اربع صور هي عليهما اي في الصورتين الاخيرتين اما في الاولى  
 فلا فطرة على احد واما في الثانية فهي على العتق وان كان ظ كلامه ان  
 رجوعه للصورة الاربعه فامل كيفية ما له ان تشار للمدري  
 عيبه دون مسافة الفطر اما اذا كان فوق مسافة الفطر فلا تلزمه  
 زكاة حج فلو اخرجها بلا عذر عيبه وقته وجوبها فورا قال في المجموع  
 وطاه كلامه ان زكاة المال الموحدة عند التمكن تكون ادا والعزوب  
 ان الفطر موقفة برمن محذور وكما لمسألة وقوة من تلزمه في  
 الاول لو لم يمت من مائة مسئلة في العاقل وغيره وبان طاه  
 ان لو عذر الله بالمولد لتكمل ذلك سئل رحمه الله تعالى فيما لو سافر  
 من بلده ووجبت عليه الفطرة في البلد الذي صار اليها ومن تلزمه



مؤتم في بلدهم ماذا يفعل بان يخرج فطرة نفسه واما فطرهم فاما ان يدفعا  
 للحاكم او ليس من يخرجها في بلدهم فان عجز كان عذرا في كذا حرها ففهم  
 بعد رجوعها من قنطرة النجى الرمي وحف هذه العبارة ان كنت عند  
 قولك وخرج على المالك فقل الزكاة وتترط ان يكون له ما يثمنه  
 لتعمل ذلك كجاء التطهير اي ان كلام من الكفاية وركاة الفطر مطر يخرج  
 فانه يباع فيها مكنه كذا فقوله فيما سبق وتترط ايضاً ان يكون  
 فاضلا عن مسكن وخادم اي ابتداء وعن من تلمذ اخ من هذا خاصة  
 من يفتل ضابط ذلك ان اذا تاملت هذا الضابط مع المستثنى  
 ظهر لك ما فيها من لطف فان المبدئ لا يلزمه فطره نفسه ووقوف  
 ضابط ذلك ان من وجبت نفسه وجبت فطرته كذا كذا في ملكا  
 لداي لا يسجد بان وجهه او اوجه بله فان المسجد عليك ولا يحتاج الى قبول  
 من الشاظر وقايله كونه مكلالا يسجد ان يباع في مصلحة دون الوقوف  
 عليه فانه لا يجوز بيعه فتأمل كرجل ومدرسة كذا وكذا وشوش  
 اي فلا يجب فطره او وقوف لان الملك فيه لله تعالى ورايت بخط المبدئي  
 على جهة كالمفتي على رجل مدرسة كذا ان يشاركه ان كان لا وف  
 في المبيعين كونه عاقلا ولا وفي غيره اي غير البلدي وهو البدوي  
 لا يستخدام السيد لما في لانه بسبب من ان يستخدمها والا فوضع  
 المسئلة انها سلمة للزوج ليلا ونهارا حتى يجب نفقتها لاد الفطرة تابعة  
 للمنفعة الزوجي والحاصل ان الامانة كانت سلمة للزوج ليلا  
 ونهارا فعليه نفقتها ان كان موسرا ففطرها عليه ايضا وان كان مقسرا  
 فعلى السيد وان كانت مسلمة له ليلا فقط ويستخدمها السيد نهارا  
 فليس على زوجها شي اه او اخرج من نفقته هذا خارج بقوله  
 سابقا من جنين ولا يجزي الاخرى وان كان اهلي فيجب البذل من  
 جنس الذي اخرج قد استثنى هذه ضعيف او كج  
 فطرة ضعيف او يخرج للحاكم من امرق الاقوان او قول آخر

محل عهد وصوله اليه وهذا هو العهد ثمانية اربطان اي قريبا قالوا انهم  
 وهو متكل لان الصاع لجمع المستحقين فكيف يتاكد دفعه لغني واحد  
 اللهم الا ان يقال انه قلد من يجوز دفعها لواحد او دفعه للامام محض بد  
 واحد النجى النجى من البدري رحمه الله

وسبعة في التي حصلت من مائة الف على الفظام  
 عداوري دسم والدوا عذوة سهل مساع ادا م  
 جلس الصاع اذ وجلته اربعة عشر حنبا مجموعها من قول  
 بالله كل نبيح ذي ربح حاي مثلا عند فوري ترك زكاة الفطر لوجها  
 حرقا ولما كان صريحا اسماقوة زكاة الفطر ان عملا  
 واخر امسدا خبره قوله ان هو قوته كذا والمهاج كذا وكذا  
 حمل كلام المهاج على ما اذا كان الرقيق يحمل ليس في قوته محذوفا كانت  
 بله السيد اقرب البلاد اليه هو زيا دي اي او كان قوت بله الرقيق  
 من جنس قوت بله السيد فاذا ن الرقيق ان يخرج من قوت

### فصل في قسم الصدقات

وهو انسب لان الكلام في الزكاة وذكرها بعد قسم الغي كذا في سلمة  
 وهو ان كلامنا التلا التلا ما لجمع الامام ولد في الزكاة اي  
 بالوامها الثمانية فادفعها للعهد المذكور او الادهي والذي يدفعها  
 المالك ولو يوكل او الامام ولو بيا يدور الثمانية اي ان قسم  
 الامام الزكاة فان قسم المالك فلا عمل مرحوي بخلافه في الاولى  
 اي المالك في الاولى اي في الاربع الاولى لا في غيره خارج غير اللاتيف  
 اما لو كان حراما او يوزر به جميعها اي كل منها على الغزاة او  
 مجموعها اي جميعها او اربعة اي بخلاف ما ان كان خمسة فما فوق  
 او دون العشرة فيمكن مرحوي ام قل ام كذا في المهاج  
 وغيره وشم ولو غير من وسعف عدا المسئلة لقوله تعالى في اموا  
 لهم حصلا لسان المحرم اي غير السائل ولطاهر الا حراما



سبعة ايام او سنة او خمسة والمراد المصنف فافق الردون ما لم يكن  
المر الغالب اي بعبارة وهو اثنان وستون سنة قال قريبا  
اصل ارفع او سيد لم يذكر هذه في المراجع واستغفله بنواقل  
اي ويمنع الفقر والمسكنه ايضا استغفله بنواقل لا استغفله بعلمه  
تسري اذا اوقلا مع فقره فيعطى من الزكاة قبل ومثابها وجود نفقة على  
والده والتمتع لا يجب عليه نفقة حسب الشهاد الرماي والفرق بينه  
وبين الزكاة كما كذا الخط استخفاف من الدين محمد الشويكري مرحومي  
مسكنه وان اعتاد السكنى بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقوف  
سيحتم على الاوجه فيما لا يهدد كما علمت بخلاف ذلك ونيا بدولو  
للجمل ويؤخذ منه صحة اقتناهم بان حالي المرأة المحتاجة للترين به  
عادة لا يمنع فقرها اذ راي وكتب له اما المصحف فيباع مطلقا  
كما قاله العبادي لانه سهل من جهة حفظه ومنه يؤخذ ان لو كان يحمل لاحقا  
فيه ترك له ان يقاسم على الحجر والثالث العامل ولو كان فقيرا ونزله  
اقلية الشهاد ان وفقة زكاة اذ لم يولي له ما يؤخذ ومن يأخذ والافلا  
تتخذ الفقة والحرية ولا الذكوة واما الاسلام فلا بد منه وشرط  
فيه ايضا ان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولى لهما ولا مرفقا  
كساع اذ اشار بالكافي الى انه لا يحرم فقرا ذكره عنه العريفي والسعي  
والحائب وحاشي جامع ولذا قال في مجموعهم اذ ذوي المهرمان  
جمع لهم لا قاض والاداءها عام جمع مولودهم اربعة  
وكلام مسلمون اما مولعة الكفار وهم من يرجي اسلامه ويخاف شره  
فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى اهل الاسلام واهله  
واغنى عن التاليف من التاليف وهو جمع العلوب وليس  
صنفه هو الاسلام اذ الايمان يزيد وينقص زيادي اي بالسنة لما  
اما بالنسبة للملاكية فلا يزيد ولا ينقص واما بالنسبة الى الاليساف فيزيد ايا  
دفع اي يجوز ان يكون المراد من المسلمين الاولين بخلاف  
المسلمين

بخلاف المسلمين الاخيرين لانما شرط فيما المذكورة اهل مرحومي  
فلا يعطى من زكاة والفرق بينه وبين المومن اذا اعطاه من الزكاة الدارين  
ليدفعه عن الدين حيث يصح وان لم يلزم دفعه في الدين ان المكاتب  
رفيق ما يقع عليه ردهم كما في الميراث مع كونه مملوك ولا كذلك المدين  
فما لم يكن مومن اذ اياه وان كان كل منهما موكبا لغيره  
الغارم من الغرم وهو اللزوم ومن ثم اطلق على الدارين ايضا  
لتلازمهما مرحومي وطعن صدوق في توثيقه وان فقرت المدة في المراجع  
وما لو لم يحج له وبخلاف ما لو لم يحج وهذا محذور في قوله فيعطى مع  
الحاجة اياه اذ لا تغير لدا ان البين وهو الام الواقع بين القوم  
لم يطره قاله ليس بقيد ترقيها هذه المكرمة ان  
لغيره الاصيل وان لم يكن متبرعا بالضم ان اوله وحده  
وكان متبرعا اذ قد علمت ان قوله وكان متبرعا اذ يرجع لاحد  
وحده لا قبله ايضا بخلاف ما اذا ضمن بالاذن وكان الاسير  
موصلا فلا يعطى الضامن لانه يطالب الاصيل بالاداء متطوع خرج  
الدرزق الباسيل اياه التامل لبنت السبيل فقيه تغليب  
مستفي سؤ ولو لم يتردد اذا احتاج ولا معصية وسفره  
هد الشيطان لا اعطى الباسيل من الزكاة الدافعي دافعي الزكاة  
عمل يعلم فيعرف لعل استحقاقه دون غيره وان لم يطلبها  
منه في المراجع صدق بل لا يمين ولا بينة وان اتم فسر اقامتها في  
المراجع فذلك اي يصدق بل لا يمين ولا بينة وان اتم في المراجع  
عيا لا وهم من يلزمه نفقة شرعا كعامل ومكاتب وعارم وبقيد  
المولعة فانهم كلهم من يمين بالعلم والكتابة والغرم والشرق وكفاية  
الشر لم يولد البينة اي بانه عامل لانه يلزمه من كونه عاملا ان يعمل  
لانه قد عمل العمل بعد اقامة الامام ثم كما في المراجع فان قلت  
اذ انتم المالك فلا عامل او الامام فهو عامل به فكيف يتصور



الاحتياح الى اقامة البينة في حق العامل واجيب بانه لا يفتقر بان يعي  
بينة على عمله عند امام بعد موته امام قبله او يفتقر للمام ما اذا الذي  
جاء الاسوار مثلا ويعيهم بينه على ذلك طيئامل استغاضة اي اسافة  
ليعدوا عليهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله الراعي لغيره  
ويطعم فقيرا كذا والزرعي اعلم ان الكلام من اول الفصل  
الوهنا في الصفات المستقيمة للاستحقاق ومن هنا كذا في كيفية المرف  
وقدره ما يحسن التجارة فيه عبارة في المخرج ما يحسن ان هو بيان لما  
من قوله ما يقع رجاء كذا اذا اراد ان يفتقر عن بعضهم وان يحكم في ذلك  
العرف اي لا ما ذكره في المخرج من ان النكاح لا يفتقر بجهة دراهم كذا  
غير اصله فان البين ما هو فيعطى ما استدان جميعا اذا لم  
يعرفه من ماله ولو كان قسما كذا ما يوصله كذا وامامه ان ياب  
ففيها تفصيل ان قصد الايات اعطيا والافلا ولا يعطى ماله اقامته  
الراية على مدة المسافرة فلا يترد منه نفسه ان فضل  
عنه شي وكاد له وقع ولم يفترا استرجلا ف ما اذا كان يسير افلا  
يترط مطلقا او كثيرا او قليلا في ان السبل فانه يترد  
منه العامل مطلقا ومثل المكاتب اذا اعتق بغير ما اخذه والمعارف  
اذ انزله واستغنى بذلك صفات استحقاق اي للزكاة يخرج  
من فيه صفات استحقاق للعي واحداهما الفز وكما زها شي فيعطى  
بما في المخرج ولا يتالي ذلك في استحقاق الزكاة فان الهامشي لا يقطي  
من الزكاة ياخذ اي كغيره ويجب تعي الاضاف سوا في  
ذلك زكاة الفطر وزكاة المال اه بين الاضاف غير العامل  
اما العامل فيعطى اجرة مثل كذا في التوبة والاصل  
ان يجب على الامام اربعة اشياء تعي المضاف ان وجدوا وتعي  
احاد كل صنف ان السنون اخلجان ومثل ذلك ان اخصر وا  
و في الممال كن باسقاط العامل كما عرف الى بلد اخر المراد

الي

محل تقصير فيه الصلاة فالبلد ليس قد افاد اخرج مصر الى خارج باب  
القصور والوركا بالمرحاجه اخرجهم من رمضان فزيت عليه  
الخمس هناك ثم دخل وجب اخرج فطرية لغير اخرج باب النصار  
حلي لغيره فوقع فتقصير كعشرين شاة ببلد وعشرين باخر فله  
اخراج شاة باحدة ما مع الكراهة في المخرج وكب المياد الى محل وجو  
بلد او قرية او بادية كذا او بواحي لو حال الحود والمال في البحر  
حرم نقلها الى البر او حال الحود والفقير ما رفاة يجب دفعها لمن  
فيه ان تقض فيصيرهم عن كفايتهم وان لم يفتقر نقل ذلك  
او ذلك الصنف باقره بلد فو تلو الا اذا اخذها فز من كفاية  
ولا يصح ابراهم رب المال منها اه فزع المخرج لغيره ما لدرج  
كذا اصل كل واصطلاحا ما يقع على غيره هو مرحومي كما لو كان  
وديعه اي اذا كان المال عند المسكف فله ان ياله نكاه اجرا  
اي فان اودع للوديعة عند المال الذي عندك وديعة من زكاتي اه  
اي فان يخرج ويقرق بين الوديعة والدين بعتفا ملكه بغيرها  
كلا في الدين اه يحيا اذا الزكاة اي زكاة المال فيحرم تاحيرها  
بعد التمكن ونقرر الاجرة اما زكاة الفطر فوسعة ببلد العبد  
ويوم كذا مر وتفتت جاي ويبرو معدن كصلاة واكل  
لدا ونسرت وتقرير اجرة فيصفت الذي في متن المخرج ونقرر  
اجرة واستاد في الممال حمله معطوفة على حمله غلن قال في ثقلو  
اجردا اربع سنين بماه ديار وقصها له يلزمه كل سنة الاخراج  
حصه ما تقر من ماله فان املك فيها ضعف لقرضه للزكاة بثلث  
الفان الوجرة اه اي يخرج عند تمام السنة الاولى زكاة خمسة  
وعشرين لسنة وهي نصف وعن اي نصف دينار وعنه النصف  
لكاة العشرين والقر زكاة الخمسة اه وعند تمام السنة الثانية  
يخرج زكاة خمسة وعشرين لسنة وهي نصف وعن كذا مر وخمسة وعشرين



سنتين وهو نصفان وثلاثون فيل ما يخرج في السنة الثانية دينار وسبعة  
انما ديناراه وعند تمام السنة الثالثة زكاة عشرين وهي التي زكاهها  
سنة وهي نصفان وثلاثون وخمسة وعشرين لثلاث سنين وهي ثلاثة  
اصناف وثلاثة اقسام فيل ما يخرج في السنة الثالثة ثلاثة دنائير وثمان  
وكان قال له اجرتك هذه الدار سنين باربعين ديناراً فاذا مضت  
مضى عليها او نحو ذلك لا يذكر الا عن نصاب فاذا مضى الحود الثاني  
اخرج نصف دينار عن النصاب الذي زكاه ودينار عن النصاب  
الثاني فملكه له في العام الماضي فله ستاد عنده فمال وعشرين  
تمام الرابعة زكاة خمسة وسبعين سنة وهي ثلاثة اصناف وثلاثة  
انما زكاة خمسة وعشرين لاربعة سنين وهي اربعة اصناف واربع  
اقسام فيل ما يخرج في الرابعة اربعة دنائير وثلاثة اقسام دينار وجميع  
ذلك يخرج عن المائة في السنين الاربعة عشرة دنائيراه من الحور وحو  
شيه نقمة صدقة الطوع سنة اراد بالطوع المنة الطوع  
فلا يباح قوله سنة وسقط الاعتراف بان الاحبار بالسنة عن صدقة  
الطوع لا فائدة فيه فاما ما مر قارب ان سهل الوصول اليه  
واحتراز به عن المال السائر في برد او جرد فلا يجب حتى يصل الى ماله  
لا نه غايب فاشبه الدين التوجر وهو لا زكاة فيه حتى يحل وهو على  
موسر وبر والحمد لله فلي اي فانه يجب عليه الزكاة حيث كان  
ماله للنصاب وزاد الخرج منه بخلاف الصدقات فانه ليس مستحقاً  
في معاملة المساكين بل تفرقه بموئدة الزوج قبل الدخول فان  
اخذها اي بعد التمكن حتى اي بان يودي مكان يودي قبل  
التف لتفصيله بجسد الخدي من حتمه وان كلف قبل التمكن فلا  
صمان لانه لتفصيله بخلاف ما لو ائلف فانه يضمن عن مال  
ظاهر وهو مكنيه وزوج وغرو معدن واما الباطن فتعد وعرف  
وركان الحقة زكاة العطر وهو اي ادواها للامام افضل

ان

ان كان عادلاً فيها وقوله تعالى وان تحفوها وتوتوها الفقراء هو خير  
لكم قال ايضا وي اي فالأخف خير لكم وهذا في الطوع ومن لم يعرف  
بالمال فاداء العرف من غيره افضل لئلا يفتقر عبد الله عياض صدقة  
الدرج الطوع بفضل علائقها سبعين منقفاً وصدقة العرفية  
علائقها افضل من سرتها خمسة وعشرين منقفاً **قوله** بنفسه او وكيله  
لانا الامام اعرف بالستحقاق فاداء جابر اقرب بغيره بنفسه فوكيله  
افضل **قوله** بطل اي البيع في قدرها ومع في الباء وحمل ما تقر في  
عالم التمر المحروص اما هو بعد التفتين فيخرج بيع جميعه كما مر  
**قوله** بلا محاباة اي مراعاة فاداء بعد محاباة فقد راجحاً به كالموهوب  
في بطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك العذر ويصح في الباقي  
تفريقاً للصنف **قوله** فلا يبطل اي البيع بتمه **قوله** سنة وهي  
افضل من العرف على التعمد **قوله** ولو نحو قريب من الزكاة الدافع  
موله ام لا تم المخرج **قوله** وتحرم بما يجازي ان لم يصبر على  
الاضافة **قوله** وقيل بالصادق الممثلة منصوب عطفاً على  
الطرف **قوله** ووقا بالجرح عطفاً على نفسه **قوله** والاكره اي ان لم  
يصبر كره اي كراهه تحريم مروي وفيه نظر بل الصواب كراهه نزيه

### كتاب الصيام

**قوله** هو اي الصيام والصوم اي يقع انما يصدر ان الصيام  
جميع واحد لغة وشرعاً وسكوتاً عطفاً على شرعاً  
اساك عن المضطرا اي امساك المسلم عما يضره من  
اول النهار الى بالية سائما من الحيض والنفاث والولادة جميع  
النهار ومن الاعمال والكفر بغيره مروي في السنة  
الثانية من الهجرة فصام على الله عليه وسلم ثم رمضان  
ثمانيه واقص وواحد كما مر على التعمد والماضي كالكمال في المواد  
المرتب على رمضان من غير نظر ليامه اما ما يترتب على يوم الاثنين



من فوائده واجبه وسندوبه عند سجوره وقطوره فهو زيادة نفوق الكامل  
بها المافض اية كتب عليكم الصيام ايام التمام الايام المعدودات  
والاية الترتيبية ايام شهر رمضان وجهها جمع قله ليهونها وقوله تعالى  
كما كتب على الذين من قبلكم من قبل ما من امة الا وقر من عليها شهر  
رمضان الا انهم متواضعوا والتسبيح في اصل الصوم دون وقته  
فان ايام عيد السلام رمضان افضل المشهور في الحديث رمضان  
سيد المشهوره باحدا من بدل باحدا من رتبة ايامها ايام  
استعيان ثلاثين يوما تاثيرها روية الهلال ليلة ولا تروى رتبة  
ليها رتبة ثبوت رمضان عند الحاكم بعد شهادة رايها من  
محوه بالاجتهاد ومن استبعد عليه رمضان بان كان اسيرا او محبوسا  
او غيره مما صوموا لرؤية اى ليصم كل منكم ويفطر كل منكم  
من يوم ابان الكعبة اى احكم على كل فرد فرد وافطر واهجره القطع  
لروية فيه استحذام لاد الصغير في الاول عايد على هلال  
رمضان وفي الثاني على هلال شوال عم اي استر بالعمامة  
منو كما في اي مرتك الحميل له صورة الصوم بذلك اي  
ان لم يوافق نوي ليل حصلت له حقيقة الصوم وثبتت  
اي عبارة الخرج او ثبوتهما اذ ولا بد من حكم الحاكم فلا يجوز  
شهادة العدد بعد شهادة خرج بالعدد الخامس وخرج  
بإضافة الشهادة عدد الرواية كعدد وامارة وكو العدالة الظا  
الظاهرة وهي المرادة بالمستورة واستراط العدالة محله في غير  
حق غير الراي كما قاله الله اما الراي فيجب عليه الصوم وان لم يكن  
واذ من ثبوت روية عدد ثلاثين يوما فطر ثبوت ليله الهلال ولم  
لكن عيم ولا يرد لزوم الافطار بواحد ثبوت ذلك صفا اذ التي  
ثبت صفا بما لا يثبت به اصلا احب من الله اى بلغة الشهادة  
ولهذا الحاج الموكو ذكر الحديث الثاني الا صياط الصوم ومنه

باب العباد ان كانوا فوق بالنسبة لله لا ذي الجدة واعا سدا له ثبوت رمضان  
بشهادة العدد وان دل على الحساب القطع على عدم امكان روية كالتقدم  
على الخرج عند الرمي وهو المعتمد خلافا لما نقله في حاشيته على هذا الكتاب  
عنه فانه ضعيف والخلف موثوق به ليس بقيد كما قاله في اذ المدار  
على اعتماد الصدق ولو كان الخبر كما في او فاستفاد ورققا او صغيرا  
الشهد الى راية الهلال خلافا لاي الى الدم حيث قال لا بد ان  
يشهد بطلوع الهلال وان عدا من رمضان لانه هذا اخبار عن فعل نفسه  
ولا يكفى ان يقول لا شهد ان عدا من رمضان اتفاقا لاحكام اعماد  
كحسابه او يكون حنيا يري احكام الصوم ليلة العيم اهو وورجه عن  
شهادته بعد شروع في الصوم وبعد حكم الحاكم ولو قبل شروعهم لم يزم  
الصوم ويفطرون باتمام العدة وان لم يدر هلال شوال كروية  
المناويل المتعلقة بالمأمرات فلو طعت القناديل بعد انقضاءها لم تكن  
في الروية او ان ذلك لم يثبت ثبوت الروية فيجب تجديد السنة  
في حق من نوي قبل ذلك او لا ينظر فانه علم بظهورها من نوي قبل وجب عليه  
تجديدها والا فلا كما قاله في قوله ونقل الاجموري عدم رتبة الا بعد  
وهو انه ان رفض السنة جدها والا فلا والظم الكلام ولا يرجع له فانه  
اذ اعلم بظهورها فقد ترك السنة فليسا مل ولكن ان فعل اى بل  
يجب عليه لان ما جاز بعد امتناع صدق بالواجب كالصلاة اى فانه  
اذ التفتد وحود وقت الصلاة فانه يعمل بذلك وهذا هو الظم فالتمسك  
انه يجب عليه وعلى كل من صدقه لفقد ضبط الراي اى انه يحق  
الروية فقوله لا شك في الروية لاحاجه اليه بل هو مفرق ولوقفا  
مضمون في عمل الرئ فلا يجب على الكافر الاصل ولو مضاه بعد اسلامه  
لم ينفذ كما افق به الشهادة الرمي والكلام في غير اليوم الذي اسلم فيه  
اما هو فنسب قضاءه رعاية للخلاف القوي عندنا وبذلك خرج م ر في  
الظاوي ايج ولا يجوز للمسلم لهانة الكافر على ما لا يحل عندنا كالاكل



والشرب في شهر رمضان بزيادة أو غير هالكة على معصية ثم ركاذا بن  
 حجر وفيه نظر لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدلوية لانا نفقه على تركه  
 ولا تعامله بنقص كرهه الا ان يجاب بان معنى فزاره عدم التوفيق له لا معاونته  
 كما يعلم مما ياتي في الجاية اهم حوي لكبر او مرض راجح كاو السقييد  
 بقوله لا يري بره قال قد كان الصواب انما هو لانه مضر ولا حاجة اليه  
 اي لانه المرض مضايرج برره لا يجب عليه حاله المرض وان وجب عليه  
 وقضاؤه اذا تمك وقوله او حيف او كوه وهو الخافس راجح لقوله سوا  
 وتعاذ حيف ونفاس ولا يضر يوم اليوم كله ولا انما بعضه ولا  
 سكر بعضه فانه المخرج فالحاصل ان الردة والجنود والحيض والنكاح  
 والولادة اذا طرأ واحد منها وكو في اننا اليوم ولو لحظة فربما الصحة  
 وان اليوم لا يضر فلا يمنع الصحة ولو اسوق في اليوم وان الاعمال والكر  
 ان اسوق في اليوم منها الصحة والافلا فاما ما راعاه اسم اذا تم عليه  
 اذا افاد في الصوم مطلقا اي سوا قضي باعمايه ام لا بخلاف الصلاة  
 لا يجب عليه قضاؤها الا اذا كان متقدرا باعمايه ومثله في هذا الفصل  
 المكر اذا طوى وعبارة قد لا على الفري ويجب القضاء على المعتمد على  
 المنفرد بالجنود وعلى المخرج عليه مطلقا لم يكن يراى لم يكن ذلك  
 فيه ان لم يحظر بياله الصوم بعبادة الشريعة والا كان فيه كذا ذكره علي  
 الا انه هذا الفصل هو المعتمد فلا صيام له اي صحيح لا كامل خلافا للحنفية  
 فان نفع الصحة اقرب الى الحقيقة من نفع الكمال فان لم يثبت له يصح اصلا ولو  
 من جاهل لا عن رمضان ولا افلا لان رمضان لا يقبل غيره على امنا  
 اي على قاعدتنا اج ولا يترط للبيات الا ولو يوم مع الغروب او  
 الفجر لا ينع كما هو قضية التبييت ولا يضر الاكل والجماع اذا تم بقر  
 الردة لولا انها راو كذا يضر رفق السنة ليلا لانهما راو فلا بد من كذا يدها  
 بعد الاسلام والرفض ومنه اي الرفض ما لو توي لا تتقار من الصوم  
 الى اخر ما لو توي صوم قضاء رمضان ثم عدله ان يحيله عند كذا رة مثلا

فان ذلك يكون رفقنا للسنة الاولى اهق له وقال في بعض حواشي على غير  
 هذا الكتاب ويجب تحديدها على ما اردنا وحين بعدها او رفقها اهق ما هنا  
 فهو المعتمد وذكر الجنود في هذا القول عنه اخر اصنيف فقل لا جهوري  
 عن الرمي ان ان الجنود كالنفاس بان نفسته حقة لا يضر طياته بعد اليه  
 فاصف ما في الصوم كونه ما لو توي صا وبالع في المصنفة وسبب الجنود  
 اما في الدنيا بع وسبب الما فلا يضر ولا يمنع بغيره الروايات كما لا يمنع الرض  
 بغيره البحر فبين المداي اعوي رحت الحسن كنية الكفاية فيها  
 وان لم يبين نوعها كونها عظماء وعين مثلا وكذا في المدارق رعاي  
 الفري ويسوي ان تراها كصيف بل توي به غيرها ولو مرضا  
 فالعقد ما اطلقه البارز في قضاؤه يدين من صامها هن وقضاؤه ر  
 حصل له ثواب تطوعها فلا حصلت ايض وان نفاها حصل ثوابها  
 فالسنة بالحنفية في الحلة قد لا واقره سنخا حصل اي القصور منها  
 وهو الثواب المحضوف بها ويسوي ذلك اي المثال في الجملة  
 ولا يترط ليقين السنة اي فالواجب ان يقول تويت صوم  
 رمضان او الصوم من رمضان مرحوي ولا يكتفى ان يقول تويت  
 الصوم عدا على المعتمد كذا ذكره الحلبي على المخرج فراجع ولو عين السنة  
 ولحظ انظر ان لاحظ صوم الفضة والافلا او رافق وقال سنخا  
 ومثل ذلك الكافر بل العاصف شامل له ولا اما رة اي من كوما  
 ذكره بقوله من يتق به قد وان توي ليلة الثلاثين من رمضان  
 ان هذا مقابل قوله ولو توي ليلة الثلاثين من شعبان صوم عند  
 الحنفية رمضان ليلة الثلاثين منه كروي مطلقا اذا بين ان منه  
 وليلة رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فيما انفصل اذا بين كونه منه  
 فان اعتقد ذلك صح والافلا ولو توي ثانيا في اليوم ذلك قد  
 والواو للعطف على حذف تقديره للاجماع فامل لا سيما في اي  
 اذا الاستقاء معطلة لمينها اه في الاولى اي سبيل التكر



والنهار في الثانية اي ليلة الاططار صومهما اي الفطر والمسكر  
 بلا حكر صومهما اي واذا سبق الجوفه منه شيء في الاولى اي ليلة  
 الطح بخلافه في الثانية اي ليلة امساكه بعنه وانه يفطر اذا سبق الجوفه  
 منه شيء رجوي بالمعنى او كما ذلوع الفجر بالنصب على الظرفية اي  
 كان الخفض في طلوع الفجر وقتها مما يقع حاله بان قارن نزع  
 طلوع الفجر وقصد بالنزع ترك الجوع لا الا لئلا اذا قد طلع قبل نزع  
 وان لم يعلم به الا بعد لم يقع صومه وان نزع حاله ان امكنه صحه  
 صومه ولم يفعل نزع الكفارة والا فلا قد ما وصل الجوف  
 واذا الكرسيا من الجنة لا يفطر بذلك هو شورى من عين بيان  
 لما خرج الروح والطعم الى مطلق الجوف هذا طعم على النخلة التي  
 ليس فيها او الراس اما النخلة التي فيها ذلك ويراد بالجوف حصو  
 البطن لا مطلقه والالتكدر قول الراس والبطن اي وكما  
 لبطن هو معطوف على باطن والاعاوي هي انصار بن جهم معا بوزن  
 رضى رجوي وباطن الراس وباطن الاذن ولو ادخل هوذا اذنه  
 وجاوز ما يطير من المصاح اقطر ليشر به ما جمع سم  
 بتثنية اوله وهي تعقب البدن التي تحت الصدر وصول ربيته اي  
 حيث كان طاهره فاجلاد وصوله من تحت او تحت طائيره او بعد  
 خروجه لا على السان ولو على حمة الشفاين والشروط ثلاثة مؤمنه  
 وهو من بعد كك اللسان رجوي لفسر الحركه عنه اي من تسانه  
 ذلك في نومه فاه هذا الاجل نحو الذباب او الفأر رجوفه سم  
 يفطر وان كان خلا فالان جرو فيده سم بالعبارة الطاهر دون  
 النجس واعتمده لك في ثم الرمي الطلاق ان باع او كان من  
 اربعة نكته لا بما بدعه مكرهه نعم ان باع لاذلة الجاسه فيه  
 فلا يضر تبع المام واما سبق ما غسل مطلوب بالانكاس فان اقامه  
 اي سبقه والا فلا قد من فاق قصد وقوله ان يحرك عن يمينه

هما شرطان في عدم الفطر كجاء الرقي بما بين الاسنان ولو اوجد باللسان  
 للمفوق وفسره بقوله كما ذهب الى وهذا لا يبطل صومه من ما وضعه  
 في فم يرد او رفع عطش او لغو عن فم فبعضه في الجوفه او دما فيه ولو  
 لم يوجع طاس او سنانا بخلاف ما لو غلغله سبقه ما غسل بعود او ما خصا  
 من قدر ونظير المفوق عن انك يدم تشبه قيا ما على مقعده الكسور ثم  
 رايه بعضهم حجه وليس عنه بد صومه صحيح اه والثاني الحقه هي  
 من افراد الاول ففطرها عطف خاص على عام وجعلها انما لضرورة  
 المدح دحو رطافا صبح الدبر ومثلهما يطرح منه ولم ينفصل  
 ثم ممد دبره ثم دخل منه شيء الى داخل دبره حيث تحققت دحو شيء منه  
 بعد بروره لانه خرج من معدته مع عدم حاجه الفم وبه يفارق مقعده  
 الكسور افعى بذلك نيج سنجما العلامة مصورا لطلاوي اجهوري  
 نزع لو ابتلع طرف خيط مثلا بالليل ثم اصب صائما فاد ابتلع بافده او  
 نزع افطر لان ابتلاعه اكل ونزعه استغاثه وبذلك يخرج ما اكله  
 في دبره او احليله فانه لا يفطر بنزعه لانه لا يشبه الفم اه وان  
 تركه بطلت صلاته لانها اذا اكله بالباطن النجس مما في بطنه  
 من النجاسة فطريقه في صحة صومه وصلاته ان نزع منه وهو غافل  
 فان لم يكن غافلا وعلم من دفعه المزارع له افطر لان النزع موافق  
 لرضي النفس وهو منسوب اليه عند علمه من دفعه له وبهذا افاق  
 موطن بغير اذنه وتمكن من دفعه فانه لا يفطر فان طعن نفسه او  
 طعن غيره باذنه افطر فيما قاله الركني وقد لا يطعم عليه عارف  
 بهذا الطريق ويريد فهو اخلاص بنفسه فطريقه ان يرفع امره الى  
 اكله ويحبره على نزع ولا يفطر لانه كما ذكره وان لم يرد ذلك كله  
 فله او لغيره مراعاة المصلحة لانها اكد واعظم بدليل قل تاركها  
 دون تارك الصوم او ما خصا من الخوانس نزع بالذات المعجزة  
 وفسره بقوله عليه وعلى من الله اوي به او بالذات تقوي بعود طبيب



راجع قد ونقل الإجماع على عدم إيجابه من الغلبة بل يفطر به أخذ من  
 سلة الذبابة إذا دخلت قعر أوزن نفا وها حيت قالوا بالفطر إذا خر  
 قائل ومن استغ بالفطر بعد الغي وكذا الواقف كخامة إلى آخره  
 مستثنى من الغي وهي بالميم أو بالعين ولا تقطر إلا بغير طين ومولها إلى  
 الطاهر والقدرة على مجها فلو نزلت من دماغه ليس قيد بل سلة  
 ما لو طلع من بطنه في حد الظم أي حد هو الظم فالإضافة بياضه وإلا  
 ظن هو خروج الرقعة والهيا ولجها أن أمكن ولو لم على ذلك  
 كثرة حروف وكان في الصلاة فيقف ولا يبطل صلاته في الفرج الذي  
 يك بالابلاج في الفل متصلا أو منفصلا ولا بالأكراه عليه أي  
 الوطى ما لم يكن زنا فإنه لا يباح بالأكراه فيفطر به إجماع من  
 الأكراه ما لو علق عليه المرأة ولم يحصل منه حركة ولم يزل قد  
 يجوز في ذلك أي ما يقع في الوضوء مطلقا ولما لا ينقص كحرم أن كان  
 بشهوة كما في ثم الرمي والامر كالحرم بلا حائل ولا استعانة بفطر  
 ولو مع الحائل ولو كان حلالا كبسر زوجته أو أمته فقول أنه بلا حائل  
 ليس على هوى كما قاله قد ونظرا وفكر ما لم يجد الأثر باللفظ  
 أو الفكر وما لم يحس بالتمتع المنى وتيسره للخروج بسبب النظر  
 أو الفكر فيسدي به وإلا افطر كما في ثم الرمي وسكت أهم أي  
 بناء على النسخة التي وقعت له ليس فيها لفظ أو الراس عب الجوف فيما  
 مر والاهو العاشر ولا حاجة نسبة الله إلى سياد أو هو ولا لقوله  
 والخط له قال ويجب في الصوم ثلاثة أشياء هي أن لا تأكل ثلاثة  
 نايب فاعل يجب وفي الصوم طرفا لغويا مطلقا يجب وهذا الظاهر  
 عليه فاعل عبارة الله أن ثلاثة خبر مبتدأ محذوف وإن نايب المأكل  
 فاعل يجب محذوف والاولا هي حذف المبتدأ جازم بخلاف الثاني  
 أعني حذف نايب المأكل فإنه كالمفعول عملة لا يجوز حذفه إلا في مواضع  
 ليس هذا منها فلو أنقضى المأكل على طاهره وقال ويجب في الصوم

ثلاثة

ثلاثة أشياء ما ذكره الله والاهي كثيرة الأولى إذا كان أولي قسائل  
 إذا تحققت غروب الشمس وخرج بتحقيق الغروب بطنه باجتهاد فلا ين  
 بفطره فطنه لا اجتهاد ونسبه فيحرم إمام مرهوي لا يزال  
 أنه يجزيه أي نسما من خيراته وخبر الزمدي وحسنه قال الله  
 تعالى اج عبادي إلى أهلهم فطروا وما مع أن الصحابة دفع الله عنهم  
 كانوا يعمل الناس أفطروا وأطأوه وهم سحوروا وأما كان الناس يجز  
 ما عجلوه لأنهم لو أروه كانوا محالين السنة والحر ليس إلا في اتباعها  
 وكذا خبر في اتباع من سلف وكذا ستر في المذبح من خلفا وكذا هدي  
 للمنف قد رجع ما عجلوا كما مصدر ربه ظرفية أي مدة ففطر به إذا  
 من مخالفة اليهود إذا أي وكثير من المستندة كالشيعة وأنهم يؤخرون  
 أو يهولون الخمير إذا فقد ذلك أي التأخير على رطب ثلاثه أي  
 وثلاثة فأكثروا يحصل أهل السنة بواحدة وبين أن لا يجزى  
 بما بين أن يفطر عليه حتى أي جرع حواء وروي حيان في  
 جرعان في حصة أوحية وبين السحور بضم السين العمل وأما  
 بينهم فما يجزى قال في السحور بركة أي أجروا ثوابا فائما باب  
 ضم السين لأن الأجر والثواب في الفعل لا الطعام كما في النهاية  
 خبر لا تزال الحقة من لغات وكما مكر دمع ما يربيك كذا أي ما  
 نكك فيه أو ما لا نكك فيه لومح بعيد أن أهم ذكر الحكم  
 لا على جهة الطاعة وتوجيه ذلك أنه مرم بسبب تحلي السحور وهو  
 سكر من السحور لتوقف تحقق التحلي المسود على وجوده  
 بذلك الصفة أي موزة قسائل ككثير الكولة أي والمشروب وقيل له  
 أن تركه المجراد لو حذف لفطر ترك كذا مستغما والمغني ترك  
 الاستماع من الكلام ويحصل ذلك بالكلام وهو الاسم أو اسم  
 مصدر من الأسماء والذي هو مصدره كجاء أي الحش فليس  
 مراد الاسم ليس كذلك بل هو مراده وقال العلامة العبادي



به هو افقد ما ذكره في المنهاج والاعتراض مدقوع بما سيذكره قال  
 وبعضهم اي ابن قاسم الغزي فانه من المنهاج والاعتراض في هذا  
 المعنى عليه اي على انهم كما اعترضوا هذا البعض على المنهاج واجبا انما  
 طلب الكراهة في ذلك الخبر التجاري من لم يدع قول الروي والعمل به فليس  
 له حاجة ان يدع طعنا به او شرابه اي لا يطالب الله تعالى ان يدع احدا  
 فاطلقوا حاجته وارادوا الطلب بحاجته لعلهم لا يلزموا والمروم  
 ان يبيحوا في بعض النسخ والكذب والنظر في الحرمان والاياد الفلحة  
 وفي بعض النسخ والثلاثة الباقية الكذب وقول الروي والنظر في  
 الحرمان ومن هذا اي من اجل بطلان تواتر الصوم بما ذكر من احد  
 هذه الامور والنظر اليها ومثلها من نعم قادسنا الوفا على الطيب  
 او كونه ليلا واستداده ما راى كرهه في حجر ملكا له وبوافقه الطيب  
 انه قوله لما فيها من البرقة الكبرياء في العين اي الضم وكبرها  
 المألوف افطر في وجهه اي ضيف وحمله ان لم يفضل شي من  
 المألوف والا فطر مطلقا قال عذ حدة اكره ليلا اي في الليل  
 لما ورد في وعار زفك افطر وحين انزل في عذ الدواب  
 امت وعليك فوكلت ذهب الظما وابليت العروق وثبت الاجر  
 ان شاء الله تعالى يا واسع الفضل اعفوني اخذ الله الذي هداني  
 ففمت وورقني فافطرت صيام خمسة ايام ان كان بمات  
 بمقتضى الصوم اما لو ترك الفطر بلاية فانه لا يحرم عليه نعم الايات  
 مفطرة حتى ينسأح اي يفرغ فيعوض عليه الفرات  
 كيف هذا مع ان الملايكة لم يعطوا فضيلة حفظ القرآن حتى جبريل  
 المنار عليه صلى الله عليه وسلم فليست كذا دارسه واحد  
 عذ للمكيوا بن احدى ان الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ولا  
 فييد جبريل عليه السلام ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم  
 والثاني ان جبريل كان ينظر في اللوح المحفوظ فحين يقرأ عليه النبي

صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وهذا اولاد الفضل من قرأته عليه  
 ما ينظر عليه الامر وما استقر عليه الامر في العروة الأخيرة هو المتب  
 في الصحف العثمانية او قال الشافعي في الرأب  
 وكلها م على جبريل في بعضه وقيل اخر عام من بين قرا  
 اذ هي منقحة فيه اي في العشر الاخير ولو لم تقع غايية  
 للرد على القول القديم انه يجوز التمسك بالماجرع من الصوم ما هي  
 الثلاثة الواجبة في الحج عرقنا اولنا راي مقدم لم يقصد  
 ايما فيه اذ في الصوم يوم الشك والنصف الثاني لا يصح انه  
 الحج مقبولة البذر ان يندرس يوم الاثنين مثلا فوافق يوم  
 الشك كظهوره من الصلاة ومنه يؤخذ انه لو كثر في فيه صوم  
 فمنا لم ينفذ في دو علم هذا ايضا من قول الحج لم يقصد انفاه  
 فيه اه الا بطل بالرفع بدل من الواو في تقديره بالوارد  
 الذي في خط المؤلف بابورد اية العادة وهي صحيحة الحج  
 او يسهل بما قبله في بعض نسخ المتن اي او يسهل بما قبله من النصف  
 الاول ولو حمله الشك على ذلك كان صوابا وقوله من على جوارحه  
 غير مناسب فتأمل فان قيل لا وطعن مقدم ليس بغير  
 كما قاله العلوية فرأجه في انما به اي البيان ووجب  
 عليه الصوم في مسألة الاعتقاد واما مسألة الظن فيجوز ولا يجب  
 واذا انتفى الاعتقاد والظن امتنع صومه عن رمضان مرحومي  
 فالصور ثلاثة وجود صوم يوم الشك اذا اعتقد الصديق وجواه  
 اذا ظن حرمه اذا انتفى وهذا هو المقدم فقوله ان محمد النبي  
 منه ان ينسأح على ترتيب ألف وقر بعضهم المواضع الثلاثة فمما لا  
 ان كان له عادة جاز له الصوم بهذا موضع والا فان ظن او اعتقد  
 صدق من اخبره وجب وهذا موضع والابان لم يكن له عادة ولم  
 يظن او اعتقد صدق من اخبره حرم وهذا موضع كذا هذا الموضع



نخرج كلام الله اي هو من تبيان اي فيجزم صومه لكونه بعد  
 الضيق لا يكون يوم شك اه ٢ الفطر بين الصومين واجب صوابه  
 تقاطع الفطر اي اذا الفطر موجود في الليل حقيقة لان الليل ليس محلا  
 للصوم فمفسد فاعل الشخص فيه انه مفطر وان لم يتناول شيئا  
 من الفطر ان ليس هو المراد وشمل تقاطع الفطر ما كان من اجل انسيان  
 اي اذا تقاطع فطر اناسيا او جاهلا كونه فيخرج من الحرمة وما احسن  
 ما قاله بعض

بليت به فقهها اذا جدال يحاد بال دليل وبال دلالات  
 طلبت وصالة والوفاء عذب فقال ايما المنع عن الوصال

حرام وحققا لانه من حصا يصح صل الله عليه وسلم

لا يسمع الوصال الضعيف لكن في الجراح معتمد ثم شرع فيما يجب  
 به الكفارة اي العظم لا بها المرادة من هذا اللفظ عند الاطلاق  
 وغيره تعالى الله فدية عا لبا قال ومن عاير الغالب قولنا ان  
 الاقوان خافنا على اولادهم افطرونا وعلمهم العضا والكفارة  
 كما نكح كفارة الجاع عندهم على مفسد صومه يوم كلا من رمضان  
 في الادا ان اغ للصوم بالوطي وشبهه عدم ومن وطوا ك  
 حاصلا ما ذكر في هذا القام من الشروط احد عشر شرط  
 الاول انما على الفاعل اعني الوافي فيخرج المرأة الموطوءة والرجل  
 الموطوء الثاني ان يكون فعله مفسد فيخرج الناس واجاهل والكاهن  
 ولو على الزنا وان كان فطره لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث  
 ان يكون ما مفسد مضمونا فيخرج كوا الصلاة الرابع ان يكون صوم  
 نفسه فيخرج المحط اذا جامع زوجته الصائبة الخامس ان يكون الا  
 فساد بالوطي فيخرج الا فساد بغيره السادس ان لا ينفرد الوطي  
 فيخرج ما اذا افسد بالوطي وبغيره مع السابع ان لا يفسد على الاهلية  
 كل اليوم ويبدل عنه بان يفسد يوما فلا فيخرج ما اذا اجن او مان

بعد

بعد الجاع فسقط عنه الكفارة التام ان يكون من اذار رمضان يمين  
 فيخرج المذروا والعكسا ومن وطى او در رمضان اذا صام بالاجتهاد ونه  
 تحقق انه من اوصام يوم الشك حيث جاز فان اذ رمضان التاسع  
 ان ياكل به فيخرج البصر العاشر ان يكون انه به لاجل الصوم فيخرج الصلاة  
 المسافر الوافي زنا او لم يتوثر خصا بالافطار لا ياكل به للصوم  
 بل الزنا او لعدم لية الترخص الحادي عشر عدم الشهادة فيخرج من  
 طوقا الليل او شك فيه او حوله او شك فيه بيان بها ر فلا  
 كفارة وكذا من اكل ناسيا فطره انه افطر فوطي عايد افطر ولا كفارة  
 عليه فاذا الكفارة كالحديث بالشبهة ومن وطى وان انفرد بالروية  
 او كبا او كبا من يوثقه ولو صبيا ولو فاسقا واعتقد صدقه  
 لانه يلزم الصوم كانه بالاختيار ليس بقيد بل ويكونه  
 صائما ويكونه من رمضان كما استظهره في ٢ العوج وودبرا  
 لان الدبر كالقيل ٢ ما يرا احكامه الا صورة منطوية قوله  
 الدبر مثل القيل ٢ الاثبات لا اخل والتحليل والاحضان اكل  
 ولو طلع عام الغروب غاية للقيم ولو طلع الفجر وهو  
 جامع فاسد ام عا بما بطووعه فان الامع ٢ الجموع عدم انعقاد  
 صومه ويجب عليه الكفارة اي انما باله لا بصيغة اسم  
 الفاعل من ادي او غيره في اوصيت او فح بيان حيث  
 يقع السهم وان لم ينزل هو قد لا فساد صومه ما ان الوافي  
 والموطوءة وهو تحليل لا اشتراكهما وجوب العضا  
 دونها اي الموطوءة وكذا الموطوءة كذا يان وهذا خارج بصير  
 صوم بروض الحيض وكوه من النفاس او الولادة  
 فلم تكل حرمة اذ ايا ان حرمة صوم المرأة باقتصر عن حرمة صوم  
 الرجل فانهما حرمة صومهما لا يوجب الكفارة بخلاف انهما حرمة  
 حرمة صوم الرجل فانه يوجبها وسبب نقص حرمة صومها لقرصه



للجلد بغيره من الحيض وكفه من القاس والولادة حتى تسقط بها  
 أي بامانة ولا يها أي الكفارة واللواط أي وحكم اللواط  
 ما ذكر في أحد أي قوله بتقريب جمع الحنفية أي وأنه يأخذ الحائض  
 الفطر بغيره ولو معكم أمر والمباشرة فيما دون الفرج أي بغير الوطء  
 لئلا يكثر مع ما يأتي لعدم فطنة أي إذا لم يتولد السيد هو  
 خارج بقيد الأثم فلا حاجة إليه وقد يقال لا مانع من أن يخرج النبي الوا  
 حد بقيدنا أو الآخر لما ذكر أي لأن صومه لم يقيد به حتى  
 تسقط بها أي بامانة ولا يها أي الكفارة لقرب عهده بالأ  
 سلام أي بقيد أن هذا الجاهل المذمور في غيره كالمعلم فليز منه  
 الكفارة وبالمنع أي قال **لست** جليل سبل الشهاب  
 البصير بعد شخص أو حل ذكره في دبر نفسه هل يجد أو لا يجد وأما  
 بأنه يجد ويلحق بأحد بأحد الأحكام فما الجواب عن ما راجع وفطر  
 واجباد الكفاية أن كان من رمضان أج الوطء في غيره دون  
 أي في غيره البصير فلا فضل عليه أي واجب وليس له الفضل  
 ولو لم يبرئ الترخص هذه فالحاية غير مستقيمة أي  
 أو من باجتماعه وحوله أي الليل فبقيد به بالاجتماع لا لجل لعل له عدم  
 الأثم ويخرج ما لوطن دخول الليل بغير اجتماعه فافطر هو أو لم يفسقه  
 لزوم الكفارة له وليس كذلك لوجود الشهادة فيه وهو من دخول الليل  
 وبما أي بالشهادة أي تقدم ما يخرج أي ما ذكره بقوله ولا كفارة على من  
 جامع أي بدليل ما عطل به وكذا يخرج بها ما ذكره بقوله كما لو جامع على  
 فطنا الليل أو يمكن أخراج هذه بقيد الأثم أي قد **مترخصاً**  
 ليس بقيد حتى لو لم ينو الترخص فلا كفارة فتقبرهم بالترخص  
 جري على الغالب كما في في الرماية أي وإنما قيد الترخص بالاجتماع  
 واثم بسبب الزنا لأنه إذا لم ينو الترخص فاثم بسبب الزنا والفطر  
 بل لئلا الترخص فاثم وعبرة الروض شرحه وقولنا لأجل الصوم  
 واحترازاً

واحترازاً أي ما فرأى من ربح زنا أو جامع حليلة بغير نية الترخص فلا  
 كفارة عليه فإن اثمه لأجل الزنا أو لأجل الصوم مع عدم نية الترخص  
 لا لأجل الصوم أي **مقدح** الرخصة أي لا يخرج مما أم أن المرأة لا كفارة  
 عليها فلا حاجة إلى ذكره أو لعله في الرخصة فزعه على القول بلزومها  
 أي بالقول الضعيف يقول ما يلزمها بالجماع التام فتوجه التام أن على  
 القول بالراجح وعلم ما ذكره أن لا يصح فطر المرأة بالجماع فقامت  
 فلا يها لأنها تقطر بدخول بعض الحنفية وذلك لا يصح جماعاً ولا يحصل  
 الجماع الذي هو إدخال جماع الحنفية الأولى معطره وفيه الرخص  
 أنه يصح فطرها وصومها بالجماع بأن يوطئ في مكانة أو ناسية أو  
 مكرهه ثم تستيقظ أو تذكر وتذكر على الدفع وتقدم ففساده  
 فيها بالجماع لأن التمسك بالجماع جامع مع أنه لا كفارة عليها لأنه لم  
 يمت يومها في الخبر إلا الرجل الواقع اه وريثه أي ردوه أو  
 غلطوه أو منعوه أي المقيّد بخروج ذلك أي فطر المرأة وإن  
 كان لا يربح زوجات وأن كانا ياتهما كل مرة حصة الوقت ومن ثم لو  
 كثر الجماع في يوم واحد وهو ما يمتد في غير رمضان فرضاً لا كفارة  
 عليه مطلقاً ولا اثم عليه إلا في المرة الأولى لعظمه العزم  
 لا سقط الكفارة أي وأما سقطها بعد وجوبها أحد أمرين لا نية  
 طر والنية أثناء النهار وطرا وجوباً وانقضاء إلى بلد رماه فيه معين  
 مطلقاً مخالف لمطلق بلده الذي وجبت عليه فيها الكفارة وكذا لو جامع  
 في بلده يوماً لا يجب عليه صومه كيوم عيّد فانتقل إلى بلد مخالف بلده  
 في أنطلق فراه صياً ما فلا كفارة أي ما قاله الشهاب الرماي  
 وحيث سقطت الكفارة ثم عاينته الذي وجبت عليه فيه فإنه  
 لا يعود الوجوب لأن الساقط لا يعود هكذا نقل عن تقرير الزيادة  
 وهو ظ ورايت بها منس خط بعض الأفاضل لو عاد قبل الغروب  
 إلى البلدتين أنه لم يخرج عن حكمه وانظر لو تسبب في الجهون هل



هل يكون سقطا او لا كارددة وقضية الغليظ لا يجوز ان يستأسل سلطان  
انما لا سقطا ارج وعبارة مجمع من ويق ما لو تقدي بالجئون بها را بعد  
الجماع كانا يقع نفسه من متاهة فحين سببه هل سقطا الكفارة او لا فيه  
نظر والا قرب فيه سقوط الكفارة لانه وان تقدي به لم يصدق عليه  
انه افسد صوم يوم لانه حيونه خرج عن اهليه الصوم وان اثم بالسبب  
الذي صار به مجونا اه كلامه وحاشيته على الرماي فتولا الله والعسر  
الحمله ما لم يسا فلان لم يطلعه حاله الك ما مر عتق رقبة من  
اطلاق الجز على الكلا وعبد او امه وما كان انما كالفعل في الرقبة والعتق  
يزيله عبر عنه بهذا المصنوع الذي هو محل الفعل فاذ لم يجد لها اي  
حاجات لم يجد لها اصلا او شرعا باذ لم يجد ثمنها او وجد ثمنها بآثار  
من ثمن ثمنها فيه تراه تقدي لا تصدقة التطوع لكل للبر صافي  
الله عليه وسلم كما لو من ما بين لاسمها كمالا فانه حجازية واهل  
بيت بالبرض اسمها واحوج بالنصب خبرها وبين طرف لاحوج وفي  
حاشية عن انه حال كانه في الخلاصة  
وسبق حرف ج او حرف كما في انتم معينا اجاز العاصم  
ويصح ان يكون ما نا فيه مملوك وبين خبر مقدم واهل بيت سببا  
مؤخرا وحج بالبرض صفة اهل حتى بدنا اليابه هذا هو غير  
الغالب والغالب تبسم عليه السلام فاذ اليوم صايري  
سيد محله التسمي والتمني الموهوب او بوعده لا عفا  
قد رخصه عشر مائة والصاع اربعة امداد فاحمله ستون  
مدا وذكركم فطر قد راحلجة اليه ندب عنها او تغلب صوم  
فلا وكذا يقال فيما بعده فاذ قلنا ما الفرق بين ما هنا وبين  
القدرة على الما بلا مانع في اننا التيم قلنا كل حصل هناك اصل  
ولو قد على الكبر تبسم عالم في ذمته اي مرتبه على الراج  
انما لية اما حقوق الله البديعة كالصلاة فانه ياتي بها على حسب حاله

قوله ام لا

ام لا اي لا يتعلل جهة البذر ككفارة الطهارة فان كل حصل اصل  
فاذا اقد رعل الجمع رتب ان بعد اي بعد قدرته بين معجزة اي  
مفهومه قل حرف تصدقة اي واستوف الكفارة في ذمته وكنه  
يبين له ذلك لما تقدم من ان تأخير البيان لوجه قد الحاجة جائز  
ومن ما ان اي بعد البلوغ من ذكر او ان ذكر او رقيقا لو كان قول  
من تركه لا ينافي سبب الاحكام لسفاد من القبيح بعلم في قول اثم وعليه  
صيام في القوت كتاب للاذركي ولا بالعصا الا بالصوم عنه  
ولا اثم به اي بالغالب وسواء استمر في المرفق او السطر  
ولو بعد زوال العذر هذه الغاية غير مستقيمة اذ لو زال  
عذره في يوم مثلا من رمضان وافطر فيه ثم ما ان عتبه وارضى فان  
فالوج وجوب تدارك اليوم لانه مما فات بعد عذر كما ياتي وقد  
يقاد الغاية صحيحة مستقيمة بان تسوي في انما رمضان فصام الباقي  
منه ثم ما ان عتبه فاصل قل وليدارك عنه هو اثم العتصا اثم لا  
قل بالهدية او بالصوم كما ياتي قل وان ما ان بعد التمكن  
لا لو قاد ومن وجب التدارك عنه اطعم عنه وليه لو كان مستقيا  
قل لان قوله لا يشمل غير العذر اي من فاته بلا عذر ومات  
قبل التمكن خلاف قوله المذكور اطعم عنه وليه في نسخة  
الطعم عنه بالنسبة للمفقور كذا في المحمود فيتملي غير الاولى لانه من باب  
قضائين الغير بغير اذنه وقوله من تركه خرج هذا ان الكلام في  
الحرمان وهو غير قيد كما مر قل من تركه قيد ما لا ياتي في المحل  
الاصل للاخراج والا فالاولى محيرع من مكملين قال التوفي  
العراق الرواية هنا بالنصب وكان وجهه اقامة الطرف مقام  
النفوذ كما في اتمام اجاروا محروم مقامه وقد في يجزي في ما عا كما لو  
ليكون وفي رواية ابن ماجه وابن هدي مكملين بالرفع على الصواب  
اه سيوفه واخذت مفيد بما اذا فاته بغير عذر او بعد



وتمكن من القضاء ولم يتفق ومثل الحديث المذكور بعده فليطعم عنه  
مكانه هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة فليطعم عنه وليه كما ذكرنا وعاد الا  
ورق طبع بابنا للبحر بولوعه نائب الفاعل وهو المراد بالطرف في كلام  
المرحوم وسكتنا معنور وفي نسخة مد مكاني بالرفع على انه هو نائب  
الفاعل ومكانه بالنصب على الظرفية على كل حال ولا يجوز ان يصوم  
عنه وليه لا ضعيف وعليه اقتصر المصنف وفي القديم يجوز ان يصوم  
ان يصوم عنه هذا هو المقتضى من قوله السائل التي يقول على القديم  
فيها فلا بد من التدارك اني اذا خلف تركته والا فلا يلزمه شي  
هو الاظهر اني به اية انه يحارب بين الطعام والصيام عنه  
اي ليس للمجد يد اي في تعيينه الطعام والخبز الوارد بالطعام  
اي بتعيينه ضعيفا كل قريب اي بالغ ولو رفقنا وهذا يبطل  
اي لان المرأة التي هي البنت ليست عاملة ولا ولية ما لا لكنها وارثة  
والدليل على ان الارث لا يترط حديث اخر فيهم روي يبطل  
استراط الارث خبر احمد وابو داود ان امرأة ركبنا البحر فنذرت  
ان نجاءها الله ان يصوم شهر اقام نعم حتى ماتت فجاءت قدية لها الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال لصوي عنها  
فقدم استقصاها عن اربتها وعدمه يدل على العموم فانما روي  
اي بان قال كل منهم لا يصوم باذنه اي المذنب او بان  
قريبه ويكفي اذن الحاكم للجنب عن عدم الولي او عدم اذنه كما  
منع الاجزاج وشرط الاذن والما دون له البلوغ لا الحرية لان  
الفن من اهل الوجوب الصوم انه يقسم على قدر موارثهم  
اي حصصهم من الارث ويكمل المنكر فاذا مات وخلف بنتا وابنا  
وعليه رمضان صام الاثني عشر في يومها والبنت عشرة واذا  
خلف عشرة اولاد وعليه صوم يوم صام كل واحد يوما كما لا يصوم  
عشرة ايام لان كل واحد يخصه عشر فيكمل المنكر وهذا الكلام صحيح

واي تراعي

واعترافه قد عليه غير طر واجبه فيا ساعا الحج اي السفر اما الحج  
المرحوم فلا يتوقف صحة من الاجنب على اذنه كوفاء الدين ومذهب  
المرحوم اي وهو موافق لقواعد الشافعي فهو مذلة الصم  
بالاذن لا حاجة اليه الا في الاجرة قال ويكفي الاطعام محل هذا  
في الصوم الذي فاته قبل الردة والائتلاف في فلا يصوم عنه ولا اطعام  
م وما لو نذر اي وليه نذرني ما لو نذر اي ان يكف ما عا  
اي او يصوم مقلنا وهو الاصح معتمد ويكفي عن الاعكاف  
خطه ما لم يكن نذرا ان يكف جميع الثمار اليوم مشقة بيع الميكن  
على معتمد وفائدة اي الوجود على الفقير وهو الاصح  
معتمد ينبغي ان لا يكون هنا على اي عدم الانتوار ضعيف  
يتبع في ذمته اي اذا كان بسببه منه والسبب منه هنا الفطر وان  
كان يضطر اليه في حق من ذكر وهو الشيخ والعجز والمرضى  
الشيخ وعليه فلا قصنا عليه بعد الشفاو الا ان بعد اخراج الفدية  
او قبله كما قاله الشوكراني في حاشيته قد تعيد الشفا بعد اخراجها  
ومعنونه ان لو نذر قبل اخراجها صام فليبرجه عبادة م روي ثم  
تسقط عدم العض مطلقا ونفها وانما لم يلزم من ذكر قصنا اذ  
قد بعد ذلك سقوط الصوم عنه وعدم مخاطبة به كما هو الاصح في  
المجموع من اذ الفدية واجبة في حق ابد لا بد لاعتن الصوم اه وعما  
الزيادة ولو قد قبل موته على الصوم قبل الاجزاج فالوجه يقين  
الصوم كما قاله بعضهم وكان شيخنا يحارب بين الصوم والاجزاج  
او بعد الاجزاج وقع الموضع ولا يلزمه العض كما قال الاكثرون  
فلا فدية عليه لانه لا مال له وليه الفدية عنه ولقريبه  
ان يصوم عنه او يطعم وليه ليدفع الصوم عنه لانه اجنب كما مر قد  
على انفسهما جمع بمعنى المنع ومثل قوله اولادهما وقد مرح اه  
الحاجة بان كل خيرين ايضا الى كل ما يجوز فيه الافراد والتشية واج

٢٧٥



او وجب عليها الاطعام على المرضع اذا تيقنت بان له يوجد مقطرة  
غيرها او صامعة لا يضرها الصوم والادارة له الفطرة ثم كل هذا الفيد اعني  
اذا التيقنت لك في المساجة اذا اطلب على قلبها احياها الى الاطعام قبل الادارة  
والاقبال اجارة للارضاع لا يكون الادارة حين ويجوز ابداله استوفى  
منه فيها او لم يضره احد ولا وجب والكفارة اي الفدية كما مر  
وان كانا سائرين او مريضين اي وفقدت الفطر لاجل الولد وكوه قال  
م ربح نعم اذا فطر تالاجل السعرا او المرض فلا فدية عليه ما وكذا اذا اطلقا  
في الامع اوج غير مشروح هو تفسير لقوله محكم مشرف على  
هلا ان قد يوحى من قول المصاح والامع ان الحق بالموضع من افطر لا فطر  
مستوفى على هلاك التفصيل بين ان يكون الحرف على المشرف وحده وان لا  
يكون فليسا بل سم على المزاج اي فبقا ان افطر حوفا على المشرف وحده  
وجب القضاء والفدية وان افطر حوفا على نفسه ولو مع المشرف وجب  
القضاء فقط وشمل هذا في حاشية قال وهو حصود الفطر اذ اي  
وارتقاء الشخصين بالفطر هو حصود لك والتميز يرجع للارتقاء  
الما حود من ارتقاء فليسا بل هو جازي وكارة يجب الفطر بان  
كان المادحور ولا يجب الفدية في المهمة اي لانه ما لا يلزم  
نحو ان لا يقلل لوجود الاطعام في الحيوان كالادي بل يلزم القضا  
فقط لعدم ورود الفدية فيه وفارق لزومها للحامل والمرضع بما مر  
وبان الفدية غير معتبرة بالام انما هي حكمة استأثر الله بها الاثر من ان  
الردة في شهر رمضان الحلال من الوطرح انه لا كفارة فيها ومذاخر  
اي هادها لما بالتحريم بخلاف الجاهل والناسخ على المتمدن والداد با  
جاهل الجاهل كجهل من التاخير وان كان محالطا للعلماء كما في ذلك  
لا فدية فلا يذبح جهله بها نظير ما مر فيما لو علم حرمة التخيخ  
وجعل البطلان به ابن حجر اه زيا دي وقفا رمضان او شئ منه  
مع امكانه اي القضاء بان كان صحيحا متيقنا راسخا مع قضا ما عليه

فان

فان وقع بعض لزمه بقدر ذلك السبق لانه اذا  
لانه نكده بدليل وصفه باخر حتى دخل رمضان اخر فلا بد في الوجوب  
من رجوله وان ليس من القضاء كن عليه عشرة ايام متلا فلا يلزم الفدية  
عن الحجة انما يؤمن منها اي قبل دخول رمضان فادخل وجبت حين  
عانت ان الكلام في الوجوب عانت انه لا منافاة بين هذا وما سياتي  
من جواز تحمل فدية التاخير قبل دخول رمضان الثاني في سببه ان  
عليه لا يستمر عذرة كان السهم سافرا او مريضا او المرأة حائضا  
او مرضعا الى قابل فلا شيء عليه بالتاخير مادام العذر باقيا وان استمر  
سببه لانه ذلك جاز في الاداء بالعذر بخلاف القضاء به او عساره  
بهم لان كحرا لا اداء بالعذر جاز في تأخير القضاء به ولو في زمن  
وفي ذكر القليوب الاعار والرق نظرا لانه الكلام في تأخير القضاء  
لالتاخير اخرج المد قبل ارجاعه ويكمل للتاخير اي وانها صام وفوله  
لاصل الصوم اي فان تكلف وصام فلا فدية ويكره المد اي في  
التاخير بترك السنين ان تمكن في كل سنة ولم يصم رحوي اي اذا اخطر  
القضاء في كل سنة بعد اقامه كان لزامه تركه الكفارة كفارة فلو اخطر  
عند في بعضها وبيان في بعض السنين فكل حكم على السند  
ووجبت فدية التاخير ولا يجزى الصوم عن مد التاخير وان كرر  
الصوم لان المد ليس بدلا عن الصوم والكفارة اي الفدية قال  
للمعهد لان المراد الكفارة المذكورة هناك الحامل والمرضع اذ يخرج  
بالسبب لا بمقصور ولا يستعد بعد الاولاد لا بما بد عن الصوم بخلاف  
المقضية لانها قد اعو كل واحد دون بقية اذ اي فلا يطوب  
بذلك الاوصاف غير الفقير والسكنة فلا يباح لهم يطوبون بالعتق  
او السكنة وهذا اوفى من اعترافه في قبل ارجاعه ولا يجب الجمع  
بينهما اي فيجوز ان يكون هو الافضل فانه لا يجوز له ان يتخصم  
كله اذ كان المد لا راسا شخص واحد اما اذا لزم اكثر من شخص



كان ما ناه عليه صوم يوم واحد وخلف والدين انه يجوز لكل واحد منهما  
ان يدفع واجبه لما راد من الفطر او المساكين اه فلا يفتد اي الواحد  
عنها ولا يلزم منه اي من الجاهدين الله تعالى عرف الهدية لواحد  
توجب هذا اي توجب اخراجه لانهما يستفرون على الفقير كما مر احدث  
المحرم المحرم ليس بقيد فلو اطلق احدث لكان اولى سوا كان جائزا او  
او محرما كان حلف لا يدخل الدار ولا يصلح العرض او لا يشرب الخمر فان  
حلفه بشره حرام ومع ذلك يجوز اخذها الكفاية اذا اراد احدث  
بالشرب وحرم والجامع بين ما هنا وما في احدث حرمة السبب ويجوز  
العمل للهدية وحكم كاخير العضاوة اي بين يجوز تحجيل الكفاية مع  
حرمة احدث بشره احر مثلا وليس لهم اي للهرم والذين وما استند  
منه الصوم عليه تحجيل فونه يومين ولا فدية يوم غير  
الذي هو فيه فانه جائز اي تحجيل فدية اليوم الذي هو فيه جائز ولو  
في اول ليلة بل هو مندوب قال وهو موافق كلام الله خلاف قوله في  
بعض حواشيه ولا يجوز تحجيل فدية يوم قبل طلوع فجره فليسا مل  
وان تقدي بسبب كان قبل ما شاعه المرض طويلا خرج الفطر  
فلا يبيع الفطر مباحا خرج احرام فلا يبيع الفطر بنية الترخص شرط  
في جواز الفطر ولا بد في فطر الرضا كحجر مرحومي وانما قال ذلك لان  
ما بعده وهو قوله فان خاف ان هو عين ما يبيع السليم فاي حاله يجوز  
فيها الفطر كذا الخط بعض الافاضل والاحاصيل انه اذا كان  
مع قوله ولا بد في فطر المريض ان لا بد في جوار فطره من متعة  
بيع السليم ناه قوله بعد ذلك فان خاف ان قوله وجب عليه الفطر وان  
قلنا المراد بقوله ولا بد في فطر المريض الى انه لا يجب عليه الفطر الا ذلك  
لم يكن لنا حاله يجوز فيها الفطر ولا يلزم عليه وقوع التكرار في كلام  
الله فليسا مل وعبارة المبيع وشرحه ويباح تركه بنية الترخص  
لرفضه صوم حرز ابيع السليم وان طرأ على الصوم اه وقيل

ان المسافر يباح له الفطر مطلقا لا اذ طرأ السوء وهو صائم فلا يفطر حتى  
لوشك هل ساقط قبل الفجر او بعده امسح الفطر بخلاف ما اذا طرأ المرض  
وهو صائم فانه يجوز له الفطر قال الرومي في شرحه ونحو السكوت وغيره  
تفيد الفطر اه بالاسماء المذكورين يرجوا اقامة يفتد فيها بخلاف مدية  
السعد ابد الا في كجوز الفطر له تغير حقيقة الوجوب بخلاف الفطر  
وهو واجب وانما في الدار كسنة ومثله فيما يغير كما جبه الا في ما لو  
كان المسافر يطيق الصوم وعلم على طنه انه لا يعيش الى ان يعفيه  
لهم من خوف او غير اه على طنه موته عقب العيد فيجب عليه الصوم  
ان كان قادرا اه باخر فتوقد او دام السفر ولم يرج اقامة يفتد  
فيها اه صنفين مطبقا اي سقرا ليل او نهار يحرم بالسبب  
للمسافر وقت الشروع اي وقت صبحه اليه كذا وعبارة في  
الرومن قيل العجز حكم المريض اي في جوار الفطر او وجوبه وكذا  
في عدم وجوب مساكين بقية اليوم كما يؤخذ من كلامهم بل ليس الامكان  
له واعلم ان ذلك يحرم في الحصاد او الفاعل فيجب عليه تبييت  
السنة في رمضان ثم ان حقه متعة شديدة افطر ولا فلا السفر  
المذكور اي الطويل المباح طلل عليه بالسبب الفاعل اي منعه له طلة  
ويصح البناء للمفقور وليراجع الرواية ان يفتدوا الكور  
ليس من البر الصيام في السفر وبام بدوام وكان سفره او  
عزوه هذا القيد ليس مذكورا في الروض وفي عن صوم التطوع  
التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرق من العبادات وصوم  
التطوع ثلاثة ايام اقام قسم يتكرر في السنة كصوم يوم عرفة وعما  
وعاشوراء وكاسوها وقسم يتكرر بالاسبوع وهو الاثنين  
والخميس وقسم يتكرر بالشهر كالايام البيض كما تعلم ذلك  
كله من كلامه اه في سبيل الله اي طاعة الله او الواجب الجهاد وحم  
يحمل على من لا يقربه ولا يتقونه به حقا ولا يخل قتاله به ولا غيره من



مهمان غزوة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان الصوم كغيره يؤخذ من  
 عطائه يوم القيامة فتتعلق به الحفما بخلاف الايمان فلا يتعلقون به  
 على المعتد ويدل على ان الصوم يتعلق به حديث الذرور من المفسر  
 اي بسبب خيرا ايها ما ونحوه جازم من اطلاق البعض على  
 المكلاذ السنة تستعمل على الحريف لغير الحاج اما الحاج فخلا والا  
 وفي ان كان يصلي عرفه بما رافاد كان يصليها ليلا فلا كراهة ولا خلاف  
 الاولي احتسب على الله اي ارجو ان الله ورجاوة عليه  
 السلام محقق كان نصيام الايام فرضا فلا يرد ان الحسن  
 لعشرة امتثالها فمضوم اي يوم كان عشرة ايام فلا خصوصية كرمضان  
 وستة سواد عقب العيد الاولي وعقب العيد لاد ذلك سنة  
 اخرى كما او من قبله ولكونه اخر اذ يوم الجمعة بالصوم اي من غير  
 سبب ومحب لغيره عطف على مكرهه اي ومع استحبابه فمضوم  
 يوم وفطر يوم افضل منه اي مجوي ويحرم صوم المرأة اذ هذا  
 حيث جاز التمتع بها والا فلا كان قام به مانع من اوطى كاحرام اوهاكا  
 الاباذه يستثنى من ذلك عرفة وهاشور لانها نادرا في السنة  
 مرة امير بالار او بالمؤن روايان اذ شامام اذ اذ  
 صومه فلا يرد ان فرض الكلام انه صائم حرم عليه قطعه وعلى  
 هذا امر قوله تعالى ولا تطلوا اي الكرم هو خاص بالفر من خلاف  
 قطع غيره فيجوز كما لم يكن كراهة اذ لم يكن عذر والا كان يستف  
 الصوم على الضيف فلا كراهة ويترتب على الكراهة عدم الثواب  
 على الكافة ويترتب على عدمها وجود الثواب فمكمل ثم بان الاثم  
 الحرم وذا الوجه لوقوع الاجرة افضل من ذي العقده انتهى  
**فصل في الاختكاف**  
 ترجم به عقب الصوم لانه من توابع الصوم من شخص مخصوص  
 وهو اسم امره الحالي من الموانع في الآية الشريفة في الساجد

في لغة الاختكاف والافانكاف ممنوع من الجماع حتى خارج المسجد اذ كان  
 حكم الاختكاف منجبا عليه كان خرج من الاختكاف المذور والتقييد بالمدى  
 والشايع ومن في المصحح يحرم عليه المباشرة بشهوة ولو غير مطلق معتكف  
 فذكر الساجد ليد الالبيان شرط الاختكاف لا اخراج الصور بل ان المذ  
 كور كان وهو من الشرايع القديمة اي بمعنى اللغو وهو مطلق  
 اللب في السجدا ما هو بالهسية المحضوصة من حصا يعني انه قد في  
 سائر حواشي الاختكاف العشر الاوسط اي والاول ايضا  
 ولا ريب ان العذر التحريم وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل اي  
 امرنا بما بد لنا من محبة ويجب بالذم ويحرم على الروحانية  
 والرفيق تغير اذ مع الصحة وكيفية لاذ ان الهية مع الاذن  
 ولا اطلاق الادلة اي السابقة والائنة في كل وقت ولو وقت  
 كراهة ولو مغلط فواق نعم انما وقعها كذا الخط بعض شيا  
 بخلاف انظر الملبوس على الفم والام ان ما حوذا ان من قول مجوي  
 لفلان الجوهري والعواقف ما بين احلبين من الوقت لانها تحلب  
 ثم ترك سوية ير منها الفضل ليد رة تحلبا في وقاد في مقدار  
 من حبلها يسكون اللام اه فلم معينان وكل ما سب هنا لطلب  
 ليلة القدر طاهر كلامه انه علم للا فضلية في العشر الاوحد وهو  
 يستحق عدم كقصصها اي ليلة القدر بمقدار ان اي العشر مع ان الا  
 مع كقصصها بها كايان فالاولي كوند ذلك حكمة لا علم ولا  
 افضل بياني السنة اي في حق هذه الامة وهو لا يناه كوند ليلة العراج  
 افضل مطلقا في حقه صلى الله عليه وسلم قد العاشوروي  
 تلات وثمانون سنة وثلاث سنة ولم يعبر به لئلا يمانع المتزائل  
 اخبر كالاخبر ليس فيها ليلة القدر والا لزم تفضيل الشئ على  
 نفسه عز رب قال طاهر كلامهم ان الالف شربا كامة وان تبد  
 ليلة القدر ليل غيرها وكما قيل فيقها منها ولعل المراد بالمشهور



العربية لأنها المنفرد بها الاسم شرفا وعرفا عامالها ايماننا اي  
نقد يقا بها خفا وطاعة وقوله واحسا با طلبا للمعنى اللطيف  
وتوابعه لا ريبا وسعده غفر له ما تقدم اي من الصغائر والاعية  
دونا السبعان ورواية زيادة وما تأخر في العشر الاحزاب  
مرداه وعليه يحل كلام البخاري وعينه قد وسيل النافع  
اذا احسبنا ربه لكن هذا خلافا لما تقدم من ان المعتمد انما يلزم  
للمعنى بينهما وسميت للمعنى القدر فلهذا قد رها او لتقدير الانبيا  
فيها اه وانما يلزم ان المعنى على قوله خلاف مذكور قبل اي  
والامع انما يلزم ما ذكره وقالوا يلزم ان كان اوله واحدا قد  
جاء بين الحاديث الكيفية في هذا الجمع من كامل قد والذهب  
الود وهو لزمها للمعنى بينهما والراجح عند الصوفية الثاني والحمد  
عند المعنى الشافية الاول ولا يناد فضلها كضعيف  
فظاهر هذا اي قوله انقوت وهذا هو المعنى  
فقد ادرك للمعنى القدر اي احياها لكن بشرط ان يلزم على صلاة المع  
جماعة وهذا اقل ما يحصل من الاحياء واي وله اي لتحقيق  
ومحبة وجوزة قد لاحاره ولا بارادة تقديره لطفه  
ليس فيها اكثر شعاع اي شعاع كثير اي تشرق الملائكة باه  
باجتهاب شعاعها فيضف وان يجتهد في يومها بصوم  
ادراكها غير مضاد على القول به ويحفظ صومها بالذات في  
بما لا ينبغي وبغير الصوم من انواع العبادة هذه الاماي  
وسببها وله اي لتحقيقه ومحبة وجوازها قد ركب  
هذا الرعاية التسمية في كلامهم لان ما ذكره في ما قرره ان  
ثلاثة ان كان اوله يذكر الرابع وهو المكلف نظر الى الاصل لان  
الفاعل لا يعد ركنا وانما عده غيره وتبدا ته هاتر كما الصوم  
وكونه لعدم وجود صورته في الخارج كخساسة اي مشاهة  
قال

قد ترضيه او يذر وان اطلق الاعتكاف اي سوا كالمسجد ورا  
ام لا ينفذ وحاصل ما ذكره ثلاث مراتب الاولى مرتبة الاطلاق  
كقوت الاعتكاف والحمد على ان اعتكف فان خرج بلا عزم هو جدد السيرة  
ان عاد مطلقا وان خرج عازما على العود للاعتكاف لم ينجح بغير  
السيرة ان عاد لقيام هذه العزيمة مقام السيرة وظاهره ولو جامع بعد  
خروجه كالمعنى الاجمالي عن حاشية الرياوي وردت في حواشي  
الحمد فليراجع المرتبة الثانية ان يقيد بمدة كسهر يوم وسهر كقوت  
الاعتكاف سهر واحد او ليلتين ان اعتكف سهر او فان خرج لغيره فلا يجدي  
ان عاد وان خرج لغيره ففيه التفصيل المار ان لم يلزم على العود جدد  
جددوا الا فلا حاجة الى التجديد المرتبة الثالثة ان يند راعتكاف  
مدة متساوية فان خرج لما يقطع السابح كالمعنى فضا حاجة و  
ومرض وحين لا تكلوا المدة عند عاها لم يلزم تجديد عند العود  
جددوها اي اراد الاعتكاف فان عزم على العود اي  
للاعتكاف عند كل خروج سوا عاد الى ذلك المسجد او الى غيره  
جدد السيرة اي اي اذا لم يلزم على العود والا فلا حاجة الى تجديد  
كما رفا حفظ وان طار الزمن اي المحتاج اليه في التبرز  
كالسيرة عند السيرة فكانه قال لو لم يات اعتكاف هذا اليوم الا ان  
خرج منه للتبرز بل يكون التردد انما فالشرط اما السكون او التردد  
كلا في مجرد المرور ولا يكون دائما وفي احكام المسجد وينبغي  
لما اراد يتوب به اي الاعتكاف فيوقف وقته تزايد على اقلها سيرة  
الصلاة فان تواترها ولم يقف او وقف قدرها وودونها لم يصح  
على الامع او حاشية السيد الرحمان على الخبر وقال استخافوا ولا  
لهم من انعامها حال الاستغفار فلا يكون حال التردد حتى يستغفر  
في المسجد ولو طأ بالاجتهاد اي فيما اذا اشتبه عليه موضع  
احدهما مسجد يمين ومن المسجد جهة القديمة وروى



متصل بداره وهو اهوه وعصن شجرة اصلها فيه مطلقا واصلا خارج عنه  
واعتكف وهو اية يتجلف ما ياتي في وقوفه على عرفة وخرج بالسجدة الخارج  
والمدرسه ونحوهما وما ارصد بذكره فلا يصح الاعتكاف في شئ منها  
نعم ان جعل في الارض المحكومة بلا طامثلا ووقفه مسجد اصم  
عليه الاعتكاف وان ارسل في وقوفه ابن حجر ما كان له قوله وان ارسل  
واجبه لكثرة الحاجة الى تساند ذلك والاهو افضل ولو كان غيره  
الترجمة منه كما في شئ الرماي خلاف من اوجب اية الجامع وجب  
الجامع اية لاجل الجمعة فلو اعتكف في غيره مع الاعتكاف وان لم يترك  
الجمعة منه كما في شئ الرماي كالورا الجماعة فصل في من زاد صلاة نصح  
وان لم يترك الجماعة وجب الجامع ولو عرض بعد اعتكافه فيه  
لقطع الجمعة فانه دون غيره هل يفتر الخروج بها على ما جبه لا ذعي  
في احاد الجامع او يفرق فياه نظر ولعل الوجه الاول ان كان في  
على ابن حجر لا تستد الرحا لاي لا تطلب الزيادة لشي من  
المساجد الا هذه الثلاثة وقد الرحا لغيرها مكرهه فزعه عن شئ  
واما استد الرحا لزيارة بعض الاوليا كسدي احمد البدوي فاستد  
للمكين لا للمكان اولو لم يكن سيدا احمد وغيره في تلك الاماكن كما  
ذهب احد من الناس اليها بقصد زيارة او غيرها فالدية الصلاة  
في مسجد مكة بمكة صلاة في مسجد المدينة وبما يكن في الاقصى وبما  
الف في غيرها في الثلاثة والصلاة في مسجد المدينة كصلاة يكن في  
الاقصى وبما الصلاة في غيرها والصلاة في الاقصى بحسابة  
صلاة في غيرها قال ومن الصلاة الاعتكاف وما عداها لا يتصافى  
وهذا هو الراجح من اخلاف طويل قد ايصم في بعض حواشي  
وحرمه مكنت من احدنا الكبرهذه حرمه اذا ان التفت وخرج بها الى  
خارج كالاعتكاف من امرأة بغير اذن حليلها ورقيق بغير اذن سيده  
ومن بدرج له بضاعة يتجسس منها المسجد وكذا ذلك وهو صحيح

نعم لاحرمه على مكاتب لم يفت باعتكافه كتب ولا على زوجة في غير رين  
نعم بان يكون الزوج محرما او معتكفا كما قاله قد لكن المعتكف في بناء  
جراحة كعدم صحة اعتكافه فليراجع ولا يخرج من الاعتكاف  
المندور كما مراده بيان ما لا يقطع التسابع وما يقطع فلامد في المعتكف  
بالمدة والتسابع لان المطلق اعني ما لم يقيد بمدة له الخروج منه مطلقا  
لانه يكون فيه لحظ في اقل ما يجزى والمقيد بمدة من غير تسابع كذلك  
يجوز له الخروج منه مطلقا ان كانت المدة معينة كهدى الشهر وقضي  
قد ربا فيها في اي وقت اراد او غير معينة كشرائها كذا في اي وقت  
وقد اراد فالقيم في قوله الشئ ولو غير مقيد بمدة ولا تسابع عابر  
مستقيم كما قاله قد واجاب عن شئ بان المراد انه لا يخرج من الاعتكاف  
المطلق اعني الذي لم يقيد بمدة ولا تسابع مع قصد بقائه على اعتكافه  
لانه يقطع بخروجه من يولد كقيد الحاجب بذلك لانه لا يهرؤ  
وسه ما شرط في نذره الخروج له من عارض من مقيس مقصود مباح غير  
مناف للاعتكاف كصلاة جماعة وعبادة ويجزي من ذلك في الصوم  
والصلاة قد وعاطط وشهما الرجح فيما يظهر اذ لا بد منه  
اي في اذكر من البود والعاطط والرجح وان كثر خروجه لذلك العارض  
نظرا الى حبه ولا يترط اتصال احد الضرورة من او فحش وله  
جذب بطبيعة مكانا لا يقاب بان لم يجد مكانا أصلا او وجد مكانا غير  
للقيد فيهما لا يقطع كتابه بقضا حاجته بداره التي تقاضى  
بعدها كسائر المساجد اي ان كان يحتمل ذلك والمراد بالسما  
هنا المحل المعتكف الحاضر اسمي بالمسكنة لا المكان المعتكف للشرب  
في الاولاي بيزره في داره في الثاني اي بيزره في  
داره ببيعة المجاورة للمسجد ولا يكلف اي المعتكف في خروجه  
لذلك اي بقضا الحاجة الاسراع بالنصب معقول يكلف الثاني  
واذا فرغ منه اي من قضا حاجته في شئ منها اي الحاجة



ما يخرج أو للموت مع مكانة المسجد فلا يجوز له أن ينقطع به الساب  
 والخاص أن لا يخرج للموت مع مكانة المسجد أسفلا ولو كان  
 عند حدثه وإذا خرج لمقتضا حاجته الوضوء لغيره أكثر الوقت أي  
 المذخور مرحوي وفي تقويمه نظر لأنه يتوقف على تمام المدة فامل  
 قال وقد يقال لكونه في الخلق في البر عبارة ثم المخرج في الرد  
 وهو أو في فأنطاد أي بان راد على قدر صلاة الجارة أي أقل من  
 منها فيم يظهر ما قدرها من أجل جميع الأغراض هو مرحوي أو عذر  
 عطف على حاجه الإنسان وكج العود فور البعد فذاع كل عذر لا يقطع  
 الساب والابطال الساب قال ولو جونا أي ولو كان الرجل  
 جونا أو غافا فأنقطع معهما المقام في المسجد وأرجا لا ينقطع الساب  
 وإذا لم يشق وأرجا انقطع هذا تقرير كلامه فافهم بأن كانت  
 لا تكون عنه غالبا أكثر من خمسة عشر يوما وبهم المم في الرمي ثم  
 ذكر أنه نظر فيه أحرون واجاب عنه فهو المقتد أو حيايه من  
 احتلام أي وبادر بفعله واللا يقطع كتابه والمراد اجابته غير  
 المظرة أما المظرة فمقطع الساب والاحتلام مشارق ح  
 أي حين الحيض والنفس والجبالة من لحي أو سارق  
 مفصله عن المسجد بأن لا يكون ذابها فيه ولا في رصده ولا في  
 فيها في المسجد مطلقا أو ولو لم يزل الأذان فربته من إله المسجد  
 عرفا وأذله لئلا له وعليه للأغلب كإياي وقد اعتاد هو وما  
 بعده شرطان كان فيهما لانهما مبنية له هذا جريها الغالب  
 إذا امتافه المنارة إليه للاختصاص حتى لو بنيت له ثم خرب المسجد  
 وبقيت المنارة فجدد مسجد قريب منها وأعيد الأذان عليها  
 له في حكمها حكم المبنية له كما هو ظن ثم ر فيذكر فيه أي في الأذان  
 فإن قلنا أن بعض مشايخه مثل الأذان السبح في واحد الليل  
 أه أو جلا وما يفعل يوم الجمعة قبل الرواء من قراءة العنود والسلام

فلا يذرى أو يخرج له أو كان في حاشية عبد البر على الخبر ويبطل  
 بالوطي ومثله الرد والكره وفي الخبر وغيره تسعة  
 ونظامها في قول  
 وطع وإنزال وسكر ردة حيف نفاس لا عكاف نفسه  
 خوجه من مسجد وما عذر له أن لا أسفعا عقوبة المقتد  
 وخوجه اعتكافه بطل لا خذ حقا يافت به مطلق  
 ذكر في حقه كماله وبالغيب حاله لأنه وإن كان ذكره يخص  
 بالعلم في قوله بخرعه أم خارجا أي في خروج لا ينقطع فيه الساب قال  
 لا يحكم الاعتكاف بحج عليه أو المباشرة أي لما ينقطع فيه الوضوء  
 فلا يبطل بغير غيره ولو شهوة وإن أنزل كالصوم قال والذي في  
 م ر أنه إذا لم يلا ينقطع كسكا يحرم شهوة وإنزل بطل وكونه  
 كالنقطة فإنه لا يبطل محله إذا لم تكن عادة الأذال بالنظر  
 أو الفكرة واستدام حتى أنزل فإنه يبطل إذا قالوه في الصوم حج ناسا  
 أو مكرها المصانع وبشيء الحرف وإذا أكرمه أكرمه حرمة  
 أي المسجد كالمواضعة بلا حاجة وإذا قلت أي إذا أخذها حيا أو تابلا  
 أرفاقا أو راحم وبهذا رجع إلى الكلامين المختلفين في الرمي  
 ويجوز نفي أي المسجد بما سئل أي هو المقتد لا الحرم كما قاله  
 القوي قال الرمي وأفع به الوالد ثم قال ويجوز قول من قال بالحرم  
 على ما إذا دي لا يستعدار المسجد بالطاهر وإن لا يحرم إلا أن  
 حصل بها استعدار أو لا فكله واستقاطه ما أي الوضوء  
 في أرضه بلا كراهة للحاجة إليه ولا ليس كله مكيلا بخلاف النسخ  
 بالسمل ويحرم البول وكذا الفايضة وإذا من التلويت  
 البول ولو على سلس موشم ر إذا لم يكن بفعله  
 الصواب السقاط فقط بفعله كما لا يخفى وفيه نظروا ليت  
 بخط المبد إلى لاد من يومه أنه لا يقع عن شيء مما هو بفعله وليس



كذلك بل يسمع عن القليل وقد يقال هو قيد في الغاية فقط قال الرماي في شرح  
 وحكم انهم ادخلوا في حاشية فيه من غير حاجة فان كانت فلا بد ليل جواز  
 ادخال الفعل التحسين فيه من التكوين الى التذرك اذا اعتكف  
 ليلة الجاهلية اعترض بان شرط النادر الاسلام وعمره في الله عنه  
 لم يكن اذ ذاك اسلام واجيب باحتمال ان الاسلام النادر  
 يكون شرط التذرك في صدر الاسلام كما اجيب بتميز صحة اسلام  
 كرم الله وجهه حال صباه وبان قوله اوف بذكره على قدر اوف  
 بتميز ذكره هو من مجاز اخذ فليتام ليس على المتكلف  
 صيام يوم واجب اصالة وهذا هو الظاهر وهو انه قد فارق  
 من الاعتكاف في هذا مندوب وفيما فيه وفيما قبله غير مندوب  
 والوجه ان يقال يراعي ما هو الترتيب انما قلبي

### باب الحج

فري بها في الحج اي قوله تعالى والله على الناس حج البيت  
 في اقال في الحوز وبالكسح البيت عند شاهد لغة القصد عبارة  
 غيره الزيادة وهي ما فقد في المعنى الشرعي الذي ذكره كغيره كحوز  
 فاما قوله ووجد الحوز ان الحج عبارة عن الاعمال المحصورة كما قاله  
 ابن الرفعة محققا لقوله الاسنوي انه القصد المذكور فليتام  
 باسم باحصار على بطون الاوديد جمع واد وهو ما بين اجلين  
 والمراد هنا الايام مفعول الناس السبيل اي المروء في الطريق  
 وهو من الشرايع القديمة يسوغ ان يكون هذا معناه المقوي  
 اما هذه الهيئة المحصورة من خصائص هذه الامة كما يدل ما بعده  
 قد روي ان ادم اخذ هذا الايد على ان الحج من الشرايع القديمة  
 انما يدل على ان الطوائف من الشرايع القديمة هي الاستدلال به نظر  
 ادم عليه السلام في ذلك انه لا يكون افراد السلام  
 عن الصلاة في حد غير نبينا من بقية الانبياء وتردد اسم في حاشية

الوجه في كراهة ذلك وعبارته تنبيه على كراهة افراد الصلاة عن  
 السلام خاصة نبينا او عامة له وبقية الانبياء عليهم السلام في نظرنا هو  
 عن في حاشية على المواهب من عند قوله وتردد اسم الحج اذا اول من  
 حج ادم اي اول من حج من البشر فلا ينافي قوله جبريل المار بعد ابراهيم  
 لعلمه ليس هذا اخذ اما قبله او المرداد بعد تطلبه لقوله واذن في الناس  
 بالحج اهوقر وادعي بعض من الف ان كاد مر بعد فعل ذلك ما  
 نفسه لكن قال حج انه غريب بل وجب على غيرها ايضا هو جوفه اجوري  
 فقط قوله قد ولم يرد ما لنا كف تلك الدعوة اه انه بعدها  
 اي لانه سائر العبادات شرعت بعد الهجرة الا الصلاة وقيل في  
 السنة السادسة وجع بينهما بان الفرض وقع سنة خمس والطلب  
 اما توجه سنة ست اه ايج اي اذ دليل الفرض نزل سنة خمس ولم  
 يتوجه عليهم الطلب الا سنة ست او ان زمن الفرض سنة خمس بعد  
 وقت الحج والطلب توجه عليهم سنة ست فليراجع ومجابه اي  
 التحاق في كتابه المبراي الجهاد واعا سمانه حيث تحقق الوجود  
 بان احققت شرطه المذكورة فهو على التواخي لكن ليس في حاشية  
 من خلاف من وجب الفرض لو كان قبل اذ اية تبين عصيانه من  
 السنة الاخيرة من سنة الامكان حتى لو شهد شهادته ولو حكم بها  
 حتى مان لم يحكم بها كما لو بان سنة وان استكمل باله فنفى  
 مختلف فيه فلو كان حكم بها فيجوز ان يقال ان كان الحكم بها قبل  
 ارساء الامكان لم ينعض او بعده نفى ليتين سنة عند الشهاد  
 وهل المراد بالسنة الاخيرة اولها واخرها او غير ذلك في نظر  
 ويحتمل ان المراد بها من امكان الحج على عادة بلده وكونه فيها ذكر  
 غصب فيبين بعده سنة في اخر سنة الامكان وفيما بعده الا ان  
 الحج عنه ويجب عليه الاستئذان فورا وبتني من كونه على التواخي  
 ما لو خشي الغيب او الموت كما قاله الروياني وغيره او هلاك ماله



هو سمع بعض ترقف لم يحج لك فاد قلقت قد يكون تأخيرها على الله  
 عليه وسلم إنما كان بعد الخلاف واستغفله بأمرها فكت فارمر  
 وشكأنه صلى الله عليه وسلم مياسير لا عذر لهم اه وكان هذا  
 ادله دليل على عدم المؤثر اه اح الامر بالكد والرفع صفة حديث  
 داني ربه اي احذر له ثوابا باليد اعلم ما عدله حرم الله  
 شره وبشره على النار اي ان السحر على توبة فاد الحج بكسر الدون  
 الصغار والكبار حتى السعد بشرط ان يموت في حجة او بعده قبل  
 التمكن من اداءها مع الغرم عليه عند القدرة في خاتمة الرجوع  
 سئل الشهاب الرماي عن ترك الكبار الذي لم يلب منها اذ اح  
 هل سقط وصف الفسق واثرة كره الشهادة انه ويتوقف  
 ذلك على توبة واجاب بان يزول عنه بوبته مما فسق به او بعبارته الرحا  
 نعم ولو قلنا بتكفير الصغار والكبار فهو بالنسبة لامور الاخرة حتى  
 لو ارادته بادة بعده فلا بد من التوبة والاستسرا اكثر من مرة  
 بنصب الغرض من مصدر محذوف اي وجوبا اكثر في الاظهار  
 ومقابلها ما تدخل في الحج كالوقوف وان تعمدا في فتح المهمة اي  
 واعتمارت خيرة في الرماي خيرة لك ولا يفتح عن العرة الحج وان  
 اشتمل عليها وتيارق الفضل حيث يفتح عن الوضوء بان الفضل اصل  
 فاعني عن بدله والحج والعمرة اصلان في الروضي بزيادة اه  
 بل ثمانية والثامن الذي ثبت على الراحلة اه المرتبة بعد الاستطاعة  
 وكذا الواستطاع في خار ردة قد فان اسلم اذ خرج ما لو مات  
 مرئدا فلا يجوز ان يحج عنه مطلقا لانه عبادة بدنية ولا يمكن وقوعها  
 عنه وبذلك فارق نحو الزكاة قد وسيد كرايم اي ان المراد لا يحج  
 عنه بعد موته فلا يضر في فاسده الصواب في باطله لادالكلام  
 فيه ولا يجوز ان لا يسمع قبل جنونه وان جن بعد اقامه  
 على من فيه رق ومنه البعض وان استطاع ببعضه الحرام  
 كانت

كانت بما ياه لنفسه بالرة بدليل انه لا يجب عليه الجمعة والوقوف في توبته  
 لذلك فلا يجب ان على غير مستطاع قال ابن قاسم على التمس لو كان شخص  
 من ارباب الخطوة والذي اخبره شيخنا الطيلاوي وجود الحج عليه اه  
 بالتمس والذي قاله في شئ الى شجاع انه لا يجب عليه فليست بالعبادة  
 التي يخرج في المنهاج عند قول المتن وهي نوعان احدهما استطاعة  
 مباشرة طاهر كلامه بل صريح كساير كلامهم انه لا عبادة بعدة ولي عاي  
 الوصول الى مكة وعرفة في خطه كرامة وانما العبادة بالامر الظاهر  
 العادي فلا يجب ذلك الولي بالوجود الا ان قد ذكرنا لعادة اي  
 بالراحلة والراد كغيره الوفاه الاستطاعة وتغير فيها  
 وجود شروطها في حق كل انسان في وقت خروج حج ببلده او هو يوم  
 اليه في اعسر في من ذلك فلا استطاعة قد ولها شروط  
 لا يجوز ان لفظ الاستطاعة هي يكتب سودا في بعض النسخ  
 بكم الحرة وهو خطأ ليس في كلامهم ويصرح بذلك قول الشافعي  
 ذلك من كلامه استطاعة مباشرة وتغير لهما استطاعة  
 بالنس اه وان جعل الشرط الحاس للوجوب هو وجود الراد  
 والراحلة معا والتم عند ذلك وجعل الشرط هو الاستطاعة  
 فان وجود الراد والراحلة شرطان للاستطاعة وعبر عنهما  
 بشروط اللفظ الجمع وهذا غير مستقيم فلو ايق كلامهم على  
 ما هو عليه او جعل كليلة الطابق وما بعده من شروط الاستطاعة  
 كل في المنهاج وغيره ويكون الحكم بخور في عدة شرط الشرط شرط  
 كان او في واقوم قد واوعيته مجرد عطفا على الراد في  
 عطفا على الدوعة بحسب مقتضى انه تعالى لهما وعافط فراجم  
 قد فكلمة مجرد وايض عطفا على الراد ولعله من عطفا العام  
 وانظر ما المراد بها قد وعبرة في المنهاج كرا او اوعيته واحيرة  
 خفارة او اجرة الغفر فان اراد الش بان كلمة هذه فالامر ظاهر



والعطف متاخر وان لم يكن له فيه اي في الوطن وهذه غاية والمراد بالاهل  
من كثرهم ونفهم وعشره الواو بمعنى او ولو كان يكسب هو غاية  
لعدم الوجوه قد كفاية ايام وتوحيه ايام لغوه وقد ربح المجموع الى  
عبارة ان قاسم قال في في المذهب وهو سبعة او لهما بعد زوال سابع ذي  
الحجة واخرها بعد زوال الثالث عشر منه قال شيخ الاسلام وقضية  
يحد يد بها بالزوالين انما سنة لكن اعتبر فيها تمام ايام او تمام السابع  
واولها بالثالث عشر انما في ثلثين فبها سبعة ايام والسبط  
الاسنوي من الليل السابق اذا الايام سنة قال وفي ايام الحج من خروج المسلمين  
غاليا وهو من اول الثامن الى الثالث عشر وهو اوج من قول ابن  
العتيب انما ثلاثة وان قال بعضهم ان كلام ابن العتيب اقرب لانك حصل  
اعمال الحج ممكن في حقة اربعة والفرق في ثلاثة ايام او وط ان ما ذكره في  
عكة ايامه فينبغي ان يقرب حقه مع الايام المذكورة قد والمسافة  
الحج بينه وبين مكة ذهابا وايابا هو قارم راحة ومطيرة العدة  
الاكتفاء بما يسهل افعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم عبادة رياء وهو  
نصف يوم مع مونة لغوه اه من لم ينو التمر الاول اما هو  
فانما في حقه خمسة ايام ما بين رواد سابع ذي الحجة وما في عشره  
كرواى الحج له والاكتفاء اي ان كان له كسب مع من  
الحج فحرم عليه من بناء على حرم المسيلة للمكتب او لمن يقدّر  
على الكتب كجند الاذري وهو الراجح قال الراحلة والمراد  
بها هذا الركوب ولو ادعى صاحب لا فبه ركوبه في على التحرير  
والطرح في حاله ما كتب الشيخ عبد الرحمن الاجموري وهي الناقصة  
التي تصح لان نزل وادوا ما كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة  
لطرفه الذي يسلكه ولو نحو قنار ومار وان لم يلق به ركوبه وتقر  
بنا على ما هو اجماع من حل ركوبه من اول جرة مثل لا بزيادة وان  
قلت وقد ركبها او او ركوبه وقع عليه ان قبله اي يجب عليه اذا  
قد

قد ركب ركوب له او لم يقبله وصححناه او موضع بمقتضى اذ ذلك والوجه  
الوجوه على من حمل الامام من بيت المال كاهل وظايف الركب من القضاة  
او غيرهم بغير ربح وجوه لكن يذهب على القادر على المشي الى احو  
ومقتضى كلام الراجح عدم الفرق في استجداء المشي بين الرجل والمرأة  
قال في الممازة وهو كذلك وهو الممازة اهتمر وهو قوي على  
التي يلزم الحج اي وان كان من ذوي المهيان او كان امراه كما سئل  
املاهم وان نظروا في الاذري سم ان حقه بالراحلة كحمله  
في التفصيل في الرجل اما الانثى والخنثى في شرط حقهما وجود الحمل  
مطلقا وان لم يتحرر لانه استرهما كل في في المهر وانما  
سنة سديده وفي في هذا الباب ما يبيح التيمم او يحصل به ضرر  
لكن على عادة فيما يظهر من محل بونه مسجد او منابر  
وان وجد ان غاية لعدم الوجوب او كانت العادة جارية  
في منزله بالعادة بالالتفات ضعيف لا تقبل وان جرت العادة به  
لكن في شتم تخنم ركان حجراته ان سبقت العادة له بالالتفات من  
راد وغيره بحيث لم يخش هلا وري من عسكره باليوميات عند  
نزوله نحو قضا حاجة الكون بذلك والافا اقرب لقين التبريات  
قد فاصل بين بصفة الحج لانه ذكر اربعة المرات والراحلة والحمل  
والتركيب ووقوف فاصلان كما دعى في اوله على التبريات على  
لكونه من العقلاء على غيره قد المستغرق حاجة اي بان كان  
بعد الحاجة فخرج ما زاد على حاجة فباع الزايد منه وخرج بتمنه  
ما له تجارة اي وعن صيغة التي يستعملها وان بطلت تجارته  
وسقطت كاي يلزم من في حال ذنبه وفارق المسكن والحادم بان  
حجته اليها في الحار وما كان فيه بخذه دخيره في السبق في روض  
اسم اي من قبله لا يبق بالسفر وان لم يبق بالحق او ماله  
اي الذي يحتاج لا سقيا به معد لا ما معد من ما له تجارة امن عليه



في بلدته زيادة في ولولته ما يمكنه بالحق واحتاج الى المكاح خوف العنة  
 فصرف المال الى المكاح لانه لا حاجة اليه فاجزه واجه على التراضي  
 لم يجب المنك برفق لا يجب بزر بما يحرم اذا قلب على ظنه الخ  
 سماعه لخاص رصديا بمطابق مفتوح الاولين وهو من  
 يفي في الطرف يرصد من يمر بها لياخذ ماله وما معه ولو تغير فقله  
 قار وقوله ولو تغير فقله فارق العدوقا ووجد الرصدي  
 المذكور لم يجب المنك وان قل المال الذي يطلبه سم على المهر  
 وليس هذا من المال الذي يأخذه الحمار اجرة الحماره نعمان  
 كان ما يأخذه الرصدي من السلطان وجب الحق من  
 تركه من اده انه لا يجوز سقوط الوجوب اختصا من الخوف وان  
 كان يجب عليه الذهاب مع وجود الخوف ولكن الذي في شتم  
 الرماي اذا اخرج ان الحمار من كالعالم خلافا للبلقي فليكن مل  
 في كلام الشصيف فحق من تركه صفي والمكاح انه  
 لا فرق بين العام والخاص فليست شرط عدم كونهما بالان العام  
 والخاص ويجب ركوب الحمار على الرجل فكذلك المرأة  
 اذا وجد نهما محلا شتم فيه عند الرجل زيادي الجراي  
 المخرج او الخلو وقال بعضهم يجب ركوب الخلو لطلب السلامة فيه  
 صد اياها واليقين المذکور في المالح اه او السوء الامان  
 اي السوء عرف الحقيقا فالمراد الاستواء او ما قارب فلا يلزم  
 كونه فيما اذا كان يوق فيه شتم ويسم عشرة كما ذكره ابن حجر  
 فلا يرجع بان يكون قد دخل عليه من الوقت لك لفظه عليه  
 كما بين في خط الشصاوب حديثها لانه لا معنى لهما مرحوي  
 وان اى ترصد ابن الصلاح بان اى امكان السيرة تترط لاشرا  
 اي الحق في ذمته ليجب قصاؤه من تركه لومان قبل الحق لا وجوب  
 اي الحق اي وليس شرط الاصل الوجوب قال ابن قاسم وطاه كلام

ابن الصلاح انه لا فرق في الوجوب اذا لم يفرق من يملك في السفر بين ان  
 يقطع بعدم الوصول في اولى لكن قال السبكي واوه مسعابة ابن  
 الصلاح ان من استطاع الحق قبل عرفه يوم وبينه شهر ومات  
 تلك السنة وجب عليه الحق ثم سقط ولا يقر احد ورد ان المرخصي  
 والسبي قالاه اه قال الحلبي على المخرج فعليه اي على كلام ابن الصلاح  
 يوصف بالايجاب ويجوز عنه بعد موته قطعا وعلى الاول لا يوصف  
 بالايجاب ويجوز بالانسيجا رغبة على الامح لانه نقل اه وهو مخصص  
 من ابن قاسم لكن بمسقة شديدة في حق التيمم ووجوب  
 علف يفتح اللام دابة كل مرحلة هذا ضعيف والعمد وجود العلف  
 في الحال انما د حمل منها بتمن مثله في سفر الزيادة اليه  
 ولا يجزي فيه كما قاله الدميري الخ لا يشر اما الطهارة لان لها بد لا  
 خلاف الحق م ر زوج ايه ولو غير ثمة وكذا المحرم في ان يشرط  
 ان يكون لكل منهما غيره عنده من رضاه بالرباها المحرم ما ولو  
 طلب من ولدها الحق معها قال الجلال البلقي يحمل ان يلزم حرمة  
 الفتوق اه ويخرج خلافه اه سم ثم قال بعد كلام ذكره وكما امره  
 في جميع ما ذكر الخترة وانما الكون في حقه بالسوة الثقات وانما حصل  
 انه رجاء او خلو الرجل بالمرأتين وان وقع في موضع من شتم  
 المذبح عاكي له وليس ان يكون الامر داخل كذا وان لا يكتفى فيه  
 بمسلة وان كثر حرمه نظر كل واحد والاخر واخوه فيه بل لا بد فيه من  
 محرم او سيد وعندها اي العقد في اوسوة  
 ثقافة اي اثبات في كثر في اي بالغات مصفاة بالكل بعد له ولو  
 اما ويجوز الاكتفا بمرأته ان يكون بشرط كونين ذوان فقط  
 يومية ليس بقيد كما يدعي عليه رواية اخرى باسقاطه  
 لغيرها خرج به النفل فلا يجوز لهما الخروج مع النسوة وان كثرت  
 قاله في الروضة كاصلها وهل لهما الخروج الى سائر الاسفار



مع التخليد فيه وجهاً أصح ما لا هو وهو كونه على الأسفار غير  
 الواجبة ولو سئد وبه ولو فقه المأفة كالإحرام بالعمرة من التكميم كما  
 حمل عليها أن يقع رضى الله عنه في الام الاحبار الواردة في ذلك وقضية  
 إطلاق الرخصة كما صلبها الله لا فرق في السالكين بين الاحباب  
 والاحرام ويحمل اختصاصه بالاحياء في خلاف الاحرام في الذكر  
 ثم رآيت بعضهم السكوت عن اعتبارها في الاحرام وقد يوجد هذا  
 لا لكون المراهقة وهو ما تى عليه بعضهم لكن لكونه الاكفائيين ويكون  
 ويكون الوصف بالتقاء اخراج العا سعاداً والكافران ابن كاسم  
 وعبارة الرجوي او نحوه بضم اوله وكسره اي بالقاء متصفاً  
 بالعدالة ولو اما ويحتمل الاكفائيين المراهقة لكن بشرط كونين دوان  
 فظنه اه انما هي اي كنع ذلك في اجوار وادكره السفر جنة  
 الانعزال لانه محل الوحشة وقد قالوا الرفيق قبل الطيف فلو سافر  
 وحدها ولو بان على انفسها مع جهها واجزائها وان حرم عليها اه  
 من ذكر شامل لبعدها وح لزوم اجرة لها نظير والوحيد  
 عدم لزومها لها قال ويلزمها اجرة المحرم هو مكره ما قبله  
 فامله قال كما يدعي اي فانه لا يلزمه الا اذا وجد قائله الاثنا  
 به كل في الجذب لا اولى لئلا يبدى اي يصيبه في المحرمات  
 فتح انما هي هيست اي انما ذكر او انني فلا تترط في التايب  
 ان يكون ذكر ابل يجوز ان يكون امرأه كما مر حتم عليه الاحاديث  
 الشريفة فالوقوف في ذلك لا محالة هو رجوي ولو بلا اذن  
 ويقف بينه وبين الوقوف الصوم عنه على اذن القريب لا هذا  
 شبه بالديون فاعطى حكم الجلاء الصوم تضاد مع  
 وهو القطع كانه قطع عن الحركة او بصادم حلة من العصب وهو  
 المنع او من قبل العصب قال لعظم الله اذ الا اذا كان ولداً  
 للمعصوب فيجب حرم وعن معصوب كقولنا ساد المعصوب

من

من حج عنه فح عنه ثم زاد العصب لم يحزه على الامع ولا تواب له لوقوع الحج  
 الاجير فله التواب كما في التوبة فلا اجرة له اه سم فلو مال وخرج  
 به غير ولي المال كالاخ والعلم والام فلا يحرم عن ذكره المخرج وولي المال  
 هو الابن والجد والحاكم والوفى والعلم عز صفراي سلم ذكر  
 او انني ولو رضى مع سيدة قال بالروح اسم لو ادبره المديونة  
 الشريعة على كونه وتلايين سبلا منها قال ففرغت نفسا  
 مفتوحة فزاعم في مكسورة ثم حلة اي السرعت قال امرأة ولعلها  
 كانت ومسية حتى تكون ولما او كان المحرم عنه ولي مال غيرهما والوام  
 منها مورد الاستفتاء ولذلك قال بعضهم لعلمه صلى الله عليه وسلم  
 علمان لها عليه ولديه اه ولي اجزاي تواب بلحرامها عنه  
 واما تواب الاعمال فهي له ولا تحتمل ركونها كونه هو وح وصور  
 احرامه على غير اعمير من طفل او مجنون ان يقولوا لو احرمت عن  
 هذا او فلان او جعلته محرماً فلا تترط حضور الوكيل عليه ولا  
 مواجبه عند احرام الوكيل عنه ولو لم يكن الوجه قبل ذلك وبصر  
 الوكيل عليه محرماً فحزه قبل الاحرام عنه ولا يصير الوكيل محرماً  
 بذلك فلا فرق بين ان يكون محرماً قبل او يحرم بعد وح يحضره الوقف  
 ويطلق ويسعى به وجوبه الواجب والذباغ المذوب بعد طوافه  
 هو عن نفسه وسعيه ولي تترط طهره عامع الطواف فيو  
 ضيه ويؤى عنه ولا بد من كون البيت عن سيار الوكيل وجوباً  
 وعداً سياراً لمصير ذبا وبيرمي هذه الوكيل بعد رميه عن نفسه  
 بفراغه من اجزائ الثلاث واذا ازاله بخطو فلا ذية عليه  
 مطلقاً فاد كان يفعل غير ذلك لم يمت الغدبة للمفاعلة ويمنع الا  
 احرام عداً على عليه اه اربع بل محسوفه ترك مرتبة صحة المذبح  
 وسببها الاسلام والتميز بالبلوغ وهي بين صحة المباشرة  
 والوقوع ههنا حجة الاسلام والكان الحج المتأخر بين المتقايين



فالاجال والعقيل الاحرام مع النية هذه العبارة معلومة اي النية مع  
 الاحرام اي النية المصاحبة للاحرام اي الماحول في الشك والتردد في قوله  
 كما اشار الى ذلك في تفسيره بعبارة اي يجب من ارضها حرم في ذلك  
 هو اهل الكو سحر او عظم في هواها واصلها في ارضها كونه لان الاعتبار  
 هنا بالارض وبذلك فارق ما في الاحتكاك من الاحتكاك بذلك كونه هو  
 السوا يفتح العين اصله السوا فذلك في نسخة ومن  
 مع عدم جره اما قال ذلك ليخرج حرة العقبة فانه وان توقف  
 المحلل عليها الا انها تجبر بدمها والوقوف اي ويقدم الطواف  
 والخطا اي وعلى الخلف والطواف اي ويقدم الطواف على  
 السبع اذ لم يفعل اي السبع وقد عده اي الترتيب فقد  
 واحده اي ان تقدم ما رواه واحدة وانت الفعل باعتبار واحدة  
 بان لا يزيد على نفس الاحرام اي قال نويت الاحرام ولم يزد على ذلك  
 ان صلح الوقت لم يشرط لقوله صراحة والعرض انه كان نوي  
 الاحرام المطلق في الشهر الحج لانه لا يلزم من صلاحية الوقت لهما وقت  
 الاحرام صلاحية وقت صرف كما اشار اليه في قبل النية اي  
 المصارفة بان قال وقت الحج اي عند صرفه والحادث كان  
 احرم في وقت يتالي له فيه صرفه الحج كما هو فرض الكلام وبذلك  
 قوله بعد فان كان في غير الشهره وان كان اي الاحرام المطلق  
 في غير الشهره اي الحج كما ممل فلا يصر في الشهره اي لو فرض  
 انه صار الاحرام الى الشهر الحج او صرفه اليه لا يصح لان الغداة والحالة  
 ما ذكره في قوله لا يجوز في عقب هذا الحج لا يدخل عليها نظر  
 فامل وتليد بالرفع عطفا على المطلق الفعل او الميم  
 بشرطه ولو نحو حصن عداة المخرط للوقوف في غير ذلك  
 وما ذكره من يدب الفعل ضعيف واما ان الوقوف بالشد  
 احرام ولعله مراد ان قال ولا ينطبق قوله اي اراد  
 وردا به

وردا به هذا هو المراد حق الرجل فهو مباح بشي منه اي الخطا الذي  
 هو احرام في غير وقت الكراهة اما في وقتها فلا يصح لتاخر السب  
 ما لم يحرم بالحرم التلي وتوضع الذكر صوتها بخلاف المرأة والخطا  
 فيكون لها الرض ومحمد ان لم ينوت على خوف اري او نيام او متصل  
 والاكره ويكاد اي التلبس اه اذ احدث بفتح الهمزة وكسرهما  
 وبين بعد لفظة الملك سكتة لطيفة ويدين ان لا يزيد على هذه  
 الكسبان ولا يفتق عنها فان زاد لم يكره عليها فكل من يكره  
 ليك اذ العتق اذ كان محرما فان كان حلالا لم يكره التلبس  
 بل يقول اللهم ان العتق اذ ومعه ان الحياة الهيمية الدائمة هي  
 حياة الدار الاخرة وان لم يكن في طرفة كاهل الطائف والين  
 وبراي احسانا من ياد بي شيبه اسمي بيان السلام  
 لان البيوت توفي من ابوابها وشيبة اسم رجل مفتاح الكعبة واد  
 ولده وهو ابن عمه ابن طاعة اه ويد الطواف القدوم  
 اي قبل اكثر منزله وتغير ثيابه وحط رحله كاقام جماعة  
 مكتوبة او غيرها كمد قبل الوقوف اي او بعده قبل نصف  
 ليلة الخ لقدم دخول وقت طواف الركن فلو راي السائر  
 والظهر والعمد انه لا يجوز الطواف مطلقا فاذ الطهورين اما  
 المستحب فان كان محل يلب فيه فقد انما او يستوي الامران حار  
 له الطواف مطلقا والاحبار طواف العرض واعاد وبني على  
 طوافه وان بعد ذلك وطال الفصل فلو اعلى عليه وجن استأنف  
 ما رتقا وجهه اي ولو مكسا حين جعل على يساره ومرجه  
 الباب والقسم العقلية نقض في اثنين وتلايين صورة كما اوضحه  
 ابن قاسم في شرحه معاذ ياله اي الحج الاسود او جريد بان  
 كان الطائف خيفا وقاد ولا حاجة لقوله او خربه لان المراد  
 انه اذا جعل البيت عن يساره لا يكون حرم من بدنه مقدما على الحجر



والعباد بالله تعالى أي من الحياة إلى زمان ذلك والام هو واقع قطعاً  
 فلا يقيد الاستفادة منه التاخر وان يفتح الدار ما ترك من عرض  
 اما وجدار البيت ويسمى التاخر اي متى على التاخر وان الذي  
 وجهه الباب فقط لا يغيره حادث فلا يضر التمسك عليه في  
 موازاة ايموره ويسجد عليه اي يمنع جهرته عليه هذا هو  
 المراد بالسجود عليه لم تكن عادته بل لكرهه وله سنن منها  
 المتشقة منه منارضا ظاهره وتوقلت الى غير عرفه وبذلك  
 خرج ابن شرف اهاجوري غلطاً اي لجزأ القلط وليس المعنى  
 حال كونهم غايطين لانه لو تبين لهم في اننا الوقوف انه العامر  
 لا يضر وواجبنا الحج واما واجبان العمرة فتباد الاحرام  
 من المكان واجتباب تحريم الاحرام وهما مترادفان الاول  
 بينهما العموم والخصوص انطلق الاحرام من المكان في كونه  
 من المكان فلا ينافي انفس الاحرام بمعية الميرك كالم  
 والافضل من اوله اي ان يحرم من اوله الا اذا احرم من الخليفة والاحرام  
 من عند سجدها افضل فلو احرم من غير وقتها فقد عمرة فهو  
 ان اذا احرم من وقتها فقد حجا وان ضاق زمن الوقوف عذاره  
 عند كان احرم في المسلة الجهر ولم يبق من زمن الوقوف ما يصح معه ادائه  
 وبصرح الروياني وكذا خلافاً لطهره في الجمعة اي اذا ضاق وقتها لا يوافق  
 حجة لبعاليج مما يكون الوقوف كلاً في الجمعة او مراده ان هذا  
 وقت مع مكانه في بقية الوقت حتى لو احرم من مرقوم عرفه لم ينفك  
 الحج بلا شك والارجح انعاده عمرة ثم روقوله مع مكانه في بقية  
 الوقت قبل نغره اي بعد التحللين لما يرد ما قبله على نحو  
 ثلاث مراحل من مكة ضعيف او محمول على السير الحديث بالبعال  
 النفسية والافانرج انها على ستة مراحل قد تكون في  
 العراق وغيره بدر من المشرق فان عرق واحرام من العقيق

فيله

فيله افضل هذا لانه اي هذه التوقيت بهذه المواقي على حذف ضائق  
 اي لاهلها وخروا به من لهم وهي اظهر في الترادف اما قدم الاول لانه  
 رواية الشيخين واصح الحديث مروياً حاج من اراد الحج والعمرة  
 بمعين او مشهود في حجة اهل مكة من مكة اهل مبداء خبره من مكة  
 فتح ابتداءه ويجوز ايجره على المنجارية كما في فتح الباري فراجع  
 فيا نلبه بنسك فرضا كان كالوقوف او سنة لطواف القدوم  
 اجرانه بالتحفيف على الافصح في اليوم الثاني متعلق بنوع المراد  
 بالمقر الذي لحل الانقار مع شد الرحال والمعنى فان نغراه فيبقى اليوم  
 الثاني بعد ربه ولم ينفصل من منزلة الابد الغروب او نغره اليوم الثاني  
 بعد ربه ثم عاد لمخ لتغل اي او لا يقصد شي وتوعدت وهو بيت  
 لا يضر نعم يوقد من كلام التركشي تقيد مسلة العود يعني لم يرم  
 حار نقده على العود فامل ترتيب الجران وقد نظمت  
 الشروط بقولي

شروط رمي الجران سنة سه بتأنيب وكفا وحجر  
 وقصد رمي يافى وسأوى تحققت لان يصيبه الحجر

علم اي علمه بنسك العود ان يرمى تحته على الارض ولا  
 ليرمي العود الان وقع في الرمي اذ قد على الغزى او فارما  
 اي نكسر فقيروا يغير قصد الرجوع او الى وطنه فلا وداع على  
 على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره فغير المكسح المخرج للمرة او  
 للوقوف بعرفة ولا على محرم خرج الى صدى والحاج اذا اراد الانطلاق من مكة  
 اي للرجوع الى مكة يجب عليه الوداع كما في شرح المراج فاذ ادفع اي  
 فارق الزدلفة وهو سبعون الممدا انما سئل اخذ بسبع حصيات  
 لرمي حرة العقبة يوم النحر ويأخذ حصيات رمي ايام التشريق اما من يقطن  
 محسرا ومن مكي فان الاوجه حصول الاخذ بالاحرام من كل منهما كما في  
 ثم احدث بالشيخين وامكان الثانية سيند حول البيت



او بشرط ان لا يورثه غيره ولا يورثه اهل البيت من بعده  
 كما قال في الاستبصار وبه عليه ما يقع الا في حوله يوم الحشر عند كسوة  
 البيت من الابد السيد يدقانه من اقبل الحرام ان اخرج مستند  
 الفيل اي فيكون وفوقه عند الشباك الكاين في الحبل الثاني من العرش  
 من خلف الدبابة علقه قد رزاع اي لانه راسه عند منكب رموز  
 الله صلى الله عليه وسلم الا فرادى في لافراد كل نسك باحرام  
 وعمل المتعدي به لتفقد حرمان الاحرام بعد تمام العرة اي يباح له  
 ذلك وان لم يمتح بالفعال والعرد يباح له ذلك ايضا بعد تمام الحج الا انه  
 الشتر اطلاق اخصاص المتعدي على من قدم العرة رجالي بعد الوقوف  
 به وبعد نصف الليل فلو دخل قبل النصف طاف طواف القدوم كما يؤخذ  
 من التقليل ويجرد الرجل اي الذكور ولو مبييا وجبوا لان الرجل  
 يقال على ما يقابل الاني عند الاحرام اي ارادته بالاستحباب ويمكن  
 الجمع بحمل الوجود على ما بعد الاحرام وما بعده والاستحباب على ما قبله  
 ليس له سيد كذا في التبيين التبرير عند الذي ياتي بها ليلانه  
 اي بلفظه من احرام ليس قيدا وفلان المراد بهما ما لا يحرم  
 بالاحرام كالداس والناسومة والقباب بشرط ان لا يستتر جميعا  
 الرجل والاحرام كفما زبده **فصل** في حرمان الاحرام  
 اي ما يحرم لبسه وكل صغيرة الاقل الحيوان المحترم والجامع المستند  
 وعينه فانها من الكباد اوها او مطلقا او ركنية  
 المذكور منها هذا لا سقط هذا الكاد اولى فانه ان اراد افراد ففان  
 محصورا ولا انواع فمحسورة والخلاف في اتمه ومن او عشرة او ثمانية  
 او خمسة راجع الى الحد فقط هو فقط والاسباب ما ذكره المصنف على  
 هبة اي هبة هبة الخط والبد عطف خاص على عام وهو  
 من المردوم في جميع بدنه اي في جزء منه حتى لو جعل للحيض  
 ولبسها حرم اذا كان معي لا على قدره ليس قيدا على الهبة  
 المختلف

٢٦  
 ١٩  
 منقطع بلبس يخرج اي يفوته على الهيئة  
 التي تلبس مفنونة ونحوها فتقوم كالمردم ولو لم يدخل يده في كسبه  
 وليقطع مما ادى قبل لبسها فهو على التقدير والما جبر فاذا لم يجد  
 ثيابا واحدا للباس الحقيق وقطعها ما جاز ولا فدية لهذه الشرط والملازمة  
 محسورة وهو المحيط ما يحصل بتسديد المصاد وقد يقال انقطع  
 بانواعه وان لم يطأ بها الحيوان السواد صرحا وقبلا وان لم  
 يخرج يديه من كسبه من الرجل اي الذكر والاذن  
 لم لا يحرم استتر شعره عن حد الراس قدر ما يبعد سائر افرافه  
 وان حكى الشعر كمنه رقيقا لا يبعد سائر افرافه الصلاة اهمر  
 واذا لبس المحرم ثوبا فوق اخر وعامة فوق اخرى فان ستر الثاني  
 رايه على ما ستره الاول فدية والافلا فال الخمينين  
 كان الطاهر الخمينان او خلاف الرقيمين والما الذكر والمصل فلا حرم  
 الثوب عما وما وكذا وضع يده على راسه وان لم يقصد به الستر وكذا  
 حمل في خوفه على راسه لم يعمها او غلبها ولم يقصد الستر انظر  
 من على بغيره اي من فوقه ففعل على اسم وفي بعض النسخ  
 السقاط من لا يحرم وبالنسبة اليه المص والكفن كذا في بعض  
 النسخ المتن على ما قاله القزويني وهو الصواب او للمرأة كذا في سياتي  
 في كلامه ليس المحيط وعينه في الراس وعينه الا انفقار فليس بها  
 ستر الكعنين ولا اختارها به بخلاف ما اذا سترت كعنها كعنها او جردت  
 لفتها فلا يحرم قائل مما يلي الوجه اعترض هذا التفسير بان مما يلي  
 الوجه ما هو مما يلي الوجه ليس في الوجه ان وضع الكلام انما ستر  
 من الوجه ما لا يتم ستر الوجه الا به والصواب ان يقال مما يليه اي الراس  
 من الوجه كذا في الروض قائل لانه راسها ليس بوجه في بعض  
 الصور وهو الصلاة لا مطلقا واذا اراد ان المرأة في انشاء  
 الوجوه كشف وجهها ولو جفرت الاجاب ومن حوف القصة بها



ويجب عليهم عقد البعوبية قال بعضهم والحق في هذه وجوب السر عليها  
بما لا يرد الا في قول من يقول بكذا الخط المولف والاولى اسقاطا لسا  
بما في كذا الخطه والمناصب مختلف حيث لا يقع التوب على البيرة  
وان وقع عليها فان كان ينسبها او استدانته لزمها الفدية والاباة سقط  
منها ورقتة حالاً فدية وهو اي العتار للدين اي الكفارة  
خاصة ولا يطر ما يجعل للمساعد بالنسبة للمراة كما هو العرف وله اي لطفي  
سروجه في كماله سبق قلم وكان الاول ان يقول ويجب عليه كشف وجهه  
وسر رأسه لانه كالمراة هنا كما هو جوابه في الاحكام انهما ان  
سره محرم ولزمت الفدية وان كسرها او كشف الرأس وسره الوجه  
حرم ولا فدية وان سر رأسه وكشف وجهه هو الواجب ان لا يسر  
بالمخيط لو كان ان لا يلبس المخيط كان اولى كما قاله قلد وجهه ان  
السر يصدق بما اذا انزسر او يرا وتدي بغيره مع انه سنة فكل من  
اي ما شر كذا الخط التارخ وفي نسخة اي تشرح وبالجملة فكان  
الاولى للمراة حذف من اجل بان يقول وهذه الشراة المراد السؤال  
الدهن في سر الرأس او الوجه ولو بعين شرة في بالهني  
بالدهن فيهم الادال ما يدعون به اما فيهما هو اللذان في وسعهم بفتح  
الميم ولو واحدة اي ان كان مما يقصد به التزيين لا هذا هو  
مناط التحريم مرحوي الا في قوله وهو الذي لا يثبت له قدر  
اصلا من تزيين الشراة بعد طلوعه وح فليست له الفاعل  
عنه كثيرا وهو تلويث الشارب والنفقة بالدهن عند اكل اللحم  
او ما ياتي والاصح اي في محل الصلح فقط قال وذوق الامر  
اخر الصلح او ان ينادي فيه واحدا من الطير الذي يعتمد  
وح فليست له الفاعل عنه كثيرا من اكل اللحم وهو تلويث الشارب والصد  
والنفقة بالدهن عند اكل اللحم كما ياتي وهذا هو الظاهر  
صحيح فكل الاقوال ثلاثة من غير تنوع في ما ينسب فحرم

الذي

الذي لا يلب فيه اما فيه طيب فحرام ما لم يقع بهما سر والاحرام  
والمراد من ذلك انه السر والاطفار الجنس اذا كان الكلام في احرامه وتكمل  
الفدية في ثلاثة فالتراة الخلف موط بالجم ومثل العلم بخلاف الدهن فان  
فيه الفدية ولو بعين شرة من رأسه او وجهه واعلم ان ليس في النسب  
لما يفعل عنه كثيرا او هو تلويث الشارب والنفقة بالدهن عند اكل اللحم  
فانه ح العلم والتعدي حرام في الفدية بخلافه مع الجهل او السيان فلا حرم  
ولا فدية كما يدعيه القاعدة الا في فضل الدما والعوداي  
بالسجدة لا بالكله وحمل ان لم يصيب الطيب اخرج به مجرد الشتم كذا  
في شراة الميوت في المراج فاق الفيلوه على الغزي صغيف او عمل المسك  
في كيس البيع وخرج ما واقت الرخ عليه طيبا او ازاله حاله عند الفدية  
عليه او اكره على السجدة او سبي انه محرم فانه لا فدية عليه فان علم  
تحريمه وجه الفدية وجبت كاصطلي هو كظهور لا مثيل مرحوي  
لانها ليست من الابارير قل الصيد القتل ليس بقيد ملزم  
الاحكام ليس بقيد الامن حيث الضمان وكذا بقوله ان لا حاجة  
اليه لدخوله في الما لان المراد بالبعد ما يسهل الاجاب والقبول ومنه  
البعد الاذن فيه بغيره لا يمنع على نايب الامام والقاضي باحرامه وهذا  
يلغى ويقال رجل يحرم بالحج او العمرة فيقتل نايبه التكاثر ويصح منه وهو  
هالمة ذال مضار ولا اثم عليه في ذلك او لو كمل صوامه او كمل  
في قبل او دبر متصل او منفصل قال المباشرة وان لم  
ينزل ولو لامر دسم كلس وقيل في شراة الكتاب وعليه دم الا في النظر  
بشهوة والقبلة بجابر فلام وان انزل حلي والاحرام ان الدم  
انما يجب بالمباشرة بشهوة اي بلا حائل ومنها القبلة انزل اولاد وبالا  
الاستحسان انزل ولو كجابر وانما ان الاستحسان اي في حلي  
حرام مطلقا وكذا او كذا اي حلي في الاحرام او صوم العرف  
قبل التحلل الاول ليس قيدا الاستحسان باليد ولا يجب



به العذبة الا اذا اردت في الحج وغيره اي المحرمات المذكورة  
لو قاد اي المذكور من المحرمات لوقفت القاعدة الخوية وهي اذا ايتا  
بها لم تذكر او قوله قد عرفت ما فيه اذا وقع في العرة اي  
المعزدة اما غير المعزدة هي تامة للحج صحة وفاد صحت احاد  
او وجه لا ايتا اذا قصد بالزعم ترك الجماع لا الاستلزام اذا قصد  
الاستلزام اذا اطلق لم يصح احرامه كالقدم في الصوم وكل  
به السبب ان لو ذكر الاله في هذه لكان او في الجملة ما يحل به مما سجد  
وهي المذكورة في كلام المصنف اعني ما لا يتعلق بالناس اذا رمي  
الجرة او وطعم او وحلق او نحو ذلك من الاشياء بخلاف  
الجرة فان لها تحللا واحدا في عمره العوان لها تحللان الاول  
بواحد كما من احل او الطواف وحده او المستوع بالسي ان لم يكن السي  
فحل وكصل التحلل الثاني بفعل الاخر كما ذكره العلوي والتميز بين  
فلحفظ محلا في شية محل اسم فاعل من احل صدحرم لانها ليست  
ومرضه من الايات بها الردع من جعل لانفعا فاسد صورتين  
لا يخرج منه اي من الاحرام بالنسبة خارج بالفساد الباطل  
كان ارتد فيه فلا يجب المصنف في ذلك واما اذا حرم وهو جامع  
اي هذه مكرره لانها قد تمت ومرضه بالايان بها الردع على  
من جعل لانفعا فاسد صورتين محل وجوبه اذ قلوا لكان  
حيث من قابل لم يجره بخلاف ما لو وقف فانه يجوز له ان يصيب  
الاحرام للطواف والسي بقا وقتها مع كبريتها للوقوف فان  
الركن الاقطر من روض حم اي غير انشأه بانها الحنة  
لو سكت عن لفظ حنة لكان موابا اذ ليس هناك احرام بها وانما كان  
هناية تحلل وهي ليست من اركانها وليس هنا الا ايها اي ما عدا  
الترتبه كما سيجاد مما ان لها تحللين كما ذكره في من قابل اي  
وعبارة الرب العضا مطلقا والتم ان الرمي وان كان نسك

تطوعا

تطوعا وتغير بما ذكر احد من تغيير كثير بالعضا من قابل ولشهود  
اذا العرة يكن فضاوها عام الاضاد وكذا الحج فيما اذا احرم عن  
انما صقل وطيه او بعده تم تحلل ثم راد احرم والوقت باق فيلزمه  
المضاج عام والمراد بالعضا العضو العلوي وهو مطلق الاها  
دة هو كونه لو كان اي الحج الذي فانه لانه اي من فانه  
الوقوف التحلوا عن تقصيرها غير الوقوف اي واما الوقوف  
فركحه كما سذكره ان من سائر العبادات كما لو ضو والملاقاة

**فصل في الدم الواجب**

وما يقوم مقامها من الاطعام والصوم او كان منى او غير  
ذلك كتمعه اه حنة انما اذا علم بانها بالنظر للاحكام اربعة  
وللافراد احد وعشرون وكلام المصنف والتم لا يوافق واحد منهم  
ويجاء عن المصنف بالتم في الاول ولكن اقردهم الجماع بالعدم  
انه لا يخرج منها لفظه وفحده وجعل انما راو كره من السعة  
الواعظ نظر فانه افراد لا انواع لعدم الدم الموط بترك ما مور  
نوع فيكون عليه فليما من سقاء بلده ليس بعقد  
ووقت وجوب الدم اذ لا يجوز ان يوجبه سبب في ذراع العرة والاحرام  
بالج كما سذكره فيجوز تقديم على احد سببه كركاة الفطر  
وسرط وجوبه من دم صاف فمع ان شرطه الذي لم يذكره  
اربعة اذ لا يكون اياها فمع من سقاء بلده قد عرفت  
ان ليس بعقد انما سقاء الذي احرم منه بالعمرة ليس بقدر  
فليكنه اخرج للاحرام بالجماع اي سقاء اي يحرم من السقاء اه ولو  
اقر به من الاول في حنة لو احرم بالجماع من ماله في حاله كونه محرما  
بهذا اقرقت الصورة ما قبلها لان ما قبلها يعود قبل الاحرام ويخرج  
من السقاء وهذا يحرم ثم يعود ما قبلها يعود في هذه السقاء  
الدم فقط وفيما قبلها الاحرام والسقاء الدم اه وهذا وجه قوله



الرجوي له بغير رتبة هذه الجملة بعد مجاوزة الميقات فلو لم يجر  
وقد يقع بينه وبين مكة مسافة المقر لا يقع لما في هذه الجملة اذ لا معنى  
لها كما لا ينبغي قبلها قد ولعل وجهه ان هذا التام يتلوا فيمن لا سيقاد له فاحرم  
بالعمره على من حلت من مكة وانتهى من كل صوم الاحرام بالعمرة من ميقات  
بلده فليست امر وقد يقال بل لما معنى لانه اذا لم يكن بينه وبين مكة مسافة  
العصر فهو من حاضرة المسجد احرام وهو لا دم عليه السلام كذا الخط  
الميداني فلو كان الجملة تعالى اي احرام ان بينه وبين وطنه ومكة مسافة  
العصر لكان على هذا يلزم التكرار او كونه ككسر وصولة  
او ما له قد في الحج محله في ترك الاحرام من الميقات بالحج وفي الغنم  
اما اذا ترك البيت بمكة او من دلت او الذي فقد قرع الحج اي فيما اذا  
كان قد طاه طواف الاقامه فكيف يتلوا له صوم الثلاثة في الحج وكذلك  
اذا ترك الاحرام بالعمرة من الميقات اذ لا حج بل الموجود في هذه الصور  
عمرة وكذا اذا ترك طواف الوداع لانه واجب مستقل ولذا اذا لم يجر  
والصوم في الحج ببعض الصور منتهى كالتصوم للمعتمر  
وصوم كارك المسلمين معا والري او صوم الذي ما ورد  
فيجب صوم الثلاثة بعد ايام التشرية فيما اذا ترك الري والبيت لانه  
وقت امكان الصوم بعد الوجوب وكذا البقي في فتاوى ايداد صومها  
في طواف الوداع يكون بعد وصوله الى حيث يتفرغ عليه الدم فان  
صامها كذا فادوا لا فطر ففطر اي اذا صامها بعد وصوله  
محل لا عليه فيه الرجوع لطواف الوداع واما القادر على الدم ويرسله  
للحرم ليذبح به فليأمل وتجب اي الثلاثة ايام اي صومها  
قبل يوم عرفة قد قبل سادس ذي الحجة صائفا اذا احرم  
ليلا فصوم السادس وتاليه ولا يجوز صومها في يوم النحر  
اي صوم شي منها لان صوم جميعها لا يتلوا في يوم واحد فلا اعتراف  
على التام كامل ويجوز اذ لا حج في هذا العام اي ولا يجوز ان

يلزمه دم وتخرج من العلم قبله كما قاله قد وتكون الحرة اي بالدم  
لانها لم اكل هذه العلم انما كانت سبعة يوم الفطر والمناج  
تسمية يوم التروية ان يقاد لترويه المناجيه فله اسمان قولهم  
وسبعة بالجر عطما على ثلاثة والمجموع بد من عشرة ايام ولكن امرينا  
كلا باعراب المجموع لان المجموع من حيث هو لا اعرابه واعراب احدهما  
تلك كما هو مبين في النحو وانتهى غير اعراب المتن اللغظ حيث  
لغظ سبعة وذلك لسبب فان اراد الاقامة بمكة اي مع ال  
سيطان اما في الجملة رمي او فطر اي بالسبعة للثلاثة لا  
السبعة اذ السبعة لا احرلوقتها او سبوا ففطر لوصامها وليه عنه  
بعد نية اهو بالسبعة للمجموع او رجوي صامها بما اي عليه فان  
كان قد احرل الثلاثة ايضاً لزمه ان يعرف بينها وبين السبعة باربعة  
ايام قد لذلك اي للسفوف المار باذا احرل الزمان اي زمان الارزلة  
وان كان اي محل الارزلة وهو المراد به الراص مثلا او المراد به محل  
الحال فارق ذي الزيادة اما اذا اختلف محل الارزلة او زمانها  
عرفا فيجب في كل سورة او بعضها مد والظن كذلك ولو اخذ من سورة  
واحدة شيئا من شيئا تيا فان اقطع الزمان قليلا نه امداد  
واذا تواصلت السورة فان شقها نصفين فلا يفي كما هو الظن  
من تغييره بالارزلة اهمر ولا يصح جميعه اي فطر جميع الاطراف  
ولا تغفر جميع النحره في اي التمتع وهو اي ما ذكر من  
العلم والقصد متف فيها اي في الناس والجاهل على الجاري  
اذا في الحكم الشرعي من عدم وجوبها عليهم في القواعد  
اليام فلو تنف في يومه حننه فلا يفي عليه او يولد باد الحمر  
اصح اي بالسبعة للبيس ام واحق الحجة ان تقدم انه المعتمد  
واذا ما استغفره صيف اصح امه اصوع الا من واوه  
هجرة معنومه وصار اصوع ثم قد مت على الصاد فصار اصع



ونقلت من المهرمة الى الصاد فكنيت المهرمة قصار اصع قلب المهرمة العنا  
 قصار اصع فقيدها بعد اعيان اذ الاحصاء منعه لا يوجب الهدي بل اذا  
 بوجبه التحلل بعد الاحصار والاباء صاف الوقت عن الوصول  
 المرفقة فالاولى التحلل من خوف الموان اي لانه اذا قلنا له وهو  
 محرم لدمه المقتضا وان تحلل بمهرمة جلد ما اذا كان حلالا خوفا الموان  
 اي فوان الوقوف بعرفة تحل له احرامه فيلزم الاعادة كما في الترمذ ولا  
 حجة لما كتبه بعضهم وهو ان الموان الهدي اذا تعرض له عنقوع  
 من اتمام النكاح فالشرط فيه لا يفيقوا في الهدي ايضا وهذا  
 بخلاف المرض فانه لما عبرا بشرط فيه عبرا فيه في الهدي ايضا لم  
 يلزم شيئا من هذه انه لا يلزم من اخلت ايضا وحاصل هذه اذا مرض وكوه  
 لا يبيح التحلل بدو بشرط اما اذا شرطه جاز التحلل به ثم هو تارة بشرط  
 التحلل بنفس المرض كما اذا قلنا احرامه فاذ مرضت فانا حلالا فانه يصير  
 حلالا بنفس المرض وتارة بشرط التحلل اي جواره بسبب حصول  
 المرض كان قادرا فاذ مرضت تحللت فلا بد في هذه من التحلل بالخلع  
 مع السعة واما الدم فان شرط التحلل به فلا بد منه ايضا فان سكنت عنه  
 او نفاه فلا يجب ولا يجوز له الذبح بموضع من احرام خرج به الحرم فيجوز  
 ارساله اليه ودججه فيه ولكن لا التحلل حتى يعلم بخبره ام ربك اني  
 مرحوم وكذا الخلق وكوه كالتقصير والتحلل به بعد الذبح  
 للآية السابقة اي قوله فيها ولا تخلقوا زواجر حتى يبلغ الهدي محله  
 وبلوغه محله فانه قياسا على دم النعامة اي من حيث اليد ليد فلا  
 يباح اخلاصها في الحرم فان دم النعامة دم تذكيب وتقدير ودم  
 الاحصاء ترتيب وتقدير والاولى ان يقال مراده بما سبق ان الجراد  
 لا تقل فيه بوجود الدم بل بالبدلية لعمدة هي عاليا اي بالنسبة  
 المشاة النعامة ولد ان التحلل وان لم يامره اذ وانما لم يجب بغير  
 امره وان كان الخروج من النعامة واجبا لكونه ليس بعبادة في الجملة

مع جواز رضى السيد بدوامه روالمراد بالسيد ما يتعمل الذكر والانتق  
 والحر والرفيق كما كان له قبل التحليل فيحلف ويؤم التحلل من غير ذبح  
 اذ لا ملك له فان لم يكن براسه شعر تحلل بالنية فقط نفسه لو كان حلف  
 راسه للشيخه وسعد سيدة منه او علم انه لا يرضى به فبطلت بعضه  
 وجوبه التقصير وقد يجر اسم وطاهره انه لا يلزم صوم لانه بدل  
 عن الدم العبر الواجب عليه وعبرة قد لا مخرجة بوجود الصوم فلا يجر  
 والا تم عليه اي هاء الرقيق او المحرم ان زاد احراما  
 على احرامه ولعل اسمها ليس للزوجة التحلل من غير ام زوجها بخلاف  
 الرقيق كما مر والعرق الهامر هو الوجوب في الجملة في العرض لو وقع عن  
 حجة الاسلام بخلاف الرقيق فللزوجة الحلال ولو سميها وشمل  
 الزوج صغيرا نكاحا وطيفه فينبذ بامره لها بالتحلل كالبايع ولا يدخل  
 للولادة ذلك او طلاق او ابوة اراد بها ما شمل الامومة  
 فلو عبر بالاصلي كان اولى بفعل بلاذ ان اي اذا كان افاقيا ولم  
 يكن اصله مصاحبا له في السور والشروط اربعة منها اي من حج الطوع  
 كما عرف بمأمر ليوفيه حقه والخطا ليس له التحلل بل عليه  
 التوفية والخروج لتمام نسكه فقد هذا من الموان فيه نظر فلا يحد  
 او المرض اي المفقد بدله كذلك اي ذكره اذا واثق فاما  
 فتاوها للوحدة سبع الذكربا وميتة ليس جوه دون  
 الفناء لان اليربوع دون الارنب وفي الذكربا ذكره هذا مخالف  
 لقوله من المراج ويجوز في الذكربا لا ينفذ عليه فلا يحد وفي  
 الهوي هذا بل لا ويجوز في الحامل حاصل لكن لا تدخ ولا تقطع حياء  
 بل تقوم بمكة محل ذبحها لو ذبحت ونقصت بقيتها طعاما او صوما  
 عن كل مديوما اذا خرج من العيب اي كالغور وان اختلف  
 محله كان كان احدهما غورا مينا والاخر شمالا فلا يفرق فان اختلف  
 العيب كالغور واجرد فلا يفرق اسم وعرد اي رفع صوته







فيجزيه فلو لم يرد فلا ضمان بخلاف ما مر من فانيكوز فقله بالبين  
 بتركه وما قيل انه يبيد في خرافة العوام قال ونقل ثواب الحلال اذا حرم  
 خلا والاولى سترها كبرالين بصره في بعض مصاريق  
 بيت المال بعاو اعطافا دالمووي وهو حذ متقين ويجه ان محله  
 ان كسب ثوابه انما ان كانها الاحاد فان فسد ثوابها صرف  
 تمنها في مصالح الكعبة وان اطلق او نوي العارية رجع فله ما في ش  
 قلت هذا كله اذا لم تكن من وفق علم شرط واقفه والاتبع شرطه  
 كما فاده جدي والله اعلم فانه لو بيع فيها ما جرت به العادة  
 كما هو الان مساوي في احكام المأجد وعطا صوابه واعطالان  
 فعلى بل وانه بمنزلة بمن اخذ وهو لا ياسبها او موجود في عبارة  
 غيره بالمعزة قامل وحاشا ولا يحرم بالحسنة الحظي ر  
 كالصيد لو اذا الرصيد ان لا في الصيد وكوه فلا حرمه عليه وكان طرفا  
 في الصناد وقرار الصناد على الكره كسر الر حيث اطلق في الماسك  
 الدم اي بانه يوصف بشي يخصه كقولهم في كذا شاة او دم قال  
 فالعرض سبها لا مكان الخزيه بعد الذبح لان الذبح واجب  
 هناك خلا وبيت الخاض المخرجه عن دون خمس وعشرين من الابواحيث  
 يقع جمعها فرضا لعدم امكان الخزيه مع وجود اجزاء قامل  
 بعد دخول وقت الاحرام اي وان لم يحرم عشر ودم او نادان  
 الغري واحد على من تذرا المنى واخلفه وهو كدم الجمع ولا يوزن  
 اي بسية الزيادة لانهم تعاظم عبادة واسده فيحرم حيث تعد ولا  
 وقع له فلا مطلقا اه على دم الحجاج اي ودم الاحصار كما سيذكره  
 فتحه دمان اه وكلها وبذلها من الطعام تحتف ثمرته باجر من  
 على ساكنه ولو ذبح الدم الواجب فسرق منه ولو كان السارق فقرا  
 احرم او غصب قبل التوقفة لمرحة ثم هو محبوس ان يذبح احده هو  
 اولي وادب شتره بدله حيا ويصدق به لان الذبح قد وجد فان  
 قيل

قيل ينبغي لقييد ذلك بما اذا قصر في تأخير التوقفة والا فلا تضمن كما لو سرق  
 انما المتعلق به الذكاة اجيب بان الدم متعلق بالذمة والنكاح بغير المال  
 كذا البعض الموهوش الصحيح فان عدم المساكنة في احرم  
 احده كما مر في كدهم عبارة فقهم ونوعهم المساكنة في احرم احده  
 الواجب المالي حتى كدهم ولا يجوز النفل فان قيل ينبغي ان يجوز النفل  
 كالنكاح اجيب بانه ليس فيها نكاح بخفيص انما لم يلد بها خلاف  
 هذا اه ثم يخرج من النكاح حاجة فيجوز ومثل السطوح  
 بالدم هو حاجة هدي اليها الى فقرائها ما به بدنه حرمها  
 بيده الشريعة ثلاثا وسكن وانا بعلينا في البقية ولا يلزم بذلك  
 اي بما ذكر من استعارها وتقليد ها ذبحها ان لم تقرب ذلك هديا  
 واجبا كما لو كتب الوقف على باب داره او غيره فلا يسهل

**كتاب البيوع**

وعملها من المعاملات يحتمل ان يريد بها المرفق ان المالية بين  
 اثنين فالتركا سلم والرهق والشركة والاجارة فكلها اقوالها ر  
 والغصب زيادة على الترجمة ويحتمل ان يريد بها المرفق ان المتعلق  
 بالمال مطلقا فلا زيادة لكن لا يجوز ما في اطلاق المعامل على نحو الاقوال  
 والغصب بل على نحو الصلح والوكالة من البعد سم كما سيأتي في قوله  
 فودعهم البيوع ثلاثا شياع ما زاده مقابله في بي بي اي  
 على وجه العوضيه المخرج رد السلام في مقابلته البديله مقابله ما  
 عماد على وجه مخصوص هو من التوقيف بالاعمال على محمول  
 ولو عرفه كغيره بقوله هو عقد معاوضة محضه تستقضى ملك عين  
 او مستغنى على الدوام لا على وجه العربة لكانوا اياها بالمعصود فخرج بها  
 بالمعاوضة نحو الهبة وبالمحضنة نحو النكاح وبذلك العين الاجارة  
 وبغير وجه العربة المرفق والمراد بالمضنة المودة بيع حد امهر  
 قال اي للمامتلا بان لا يصح انما الى محله الابوا سطة ملك غيره



والاصرافية اي ح البيع اي مرشده اي كلا او بعضا او حكما فيما  
 فيما كان صوابا له ما يفتكره كونه  
 فان وقيته بما قلته وقيته انا وان عذرت فان الرهن تحت يدي  
 لا شئ الغرر وهو ما انطوت عنها فبسته او ما تزدد بين امرين  
 اعلم ما اخبرنا به بيع شي اي عيني يبيع السلم فيه لو  
 اسقط كاذبا مستغنيا في الدمة وهو لغة العمد والامان وشرعا  
 مع قيام بالذات يصلح للالزام والالتزام و قد يلفظ السلم  
 لو قال ولو يلفظ السلم كاذبا مستغنيا صوابا قال اذا وجدت  
 الصفة اكل لا يبيع ان سلفك بجازيل يحدوف اي ويلزم المشتري  
 قبوله اي مع بقاء شروطه انما سترك فقامل ثم تاهد  
 اي من الغايبة واخبره في دفعه الاول لدلالة الثاني اجهوري  
 والاباحه لو اسقط هذه كاذبا صوابا يملك العقد الصحيح الحرام  
 او المكروه كبيع العبد لعاهر محرقة ان طرأ اليه ذلك حرم او توهمه  
 كره لان الاكراه يعم الاحكام او لم يعمها في الاعطاء فان اراد  
 اباحه العقود عليه فهو مستدرك لان الصلح كاذب عهده  
 وليم يوفى ولو لم يوفى لكاذبا او واهم لسموله للفقهاء وقد يقال  
 مراد انه بالبيع ما يملك التمن فانه قد يراد بالبيع العقود عليه تناسلا  
 او متناها هو والعاسم اذا التمن العقد والبيع معا بل وان دخلت  
 عليه الباء وان كانا قد بين او عوضين فالتمن ما دخلت عليه الباء  
 والبيع معا بل فالتمن في قولنا بعتك هذا الدينار بخار الدينار  
 وفي قولنا بعتك هذا الثوب بخار الحار فقامل والراعي اذ لو  
 جعل هذا الراعي بيع حقا انما كان تقدم كاذبا مستغنيا اذا التجارة  
 لا يسمي بيبعا لانها خارجة من تعريفه كالموسم بيبعا يجوز عند الحاجة  
 اليه فقامل قالوا فلوها وما حولها زاد بده في شئ الروض  
 فكلوه العجوة بالبيع العبد فهو منه اذا التمس بجامد

لا يبيع

لا يبيع بيبعه وهو كذا والخاص بالانجاسة ان كانت غير مسهولة  
 بان امكن طهره كالاجر المذكور فيبيع بيبعه وان كانت مسهولة بحيث  
 لا يمكن طهره الا باسرها كعينة كاللبن المحمي ذبا لم يكن ما يعلق كان او  
 جامدا فلا يبيع بيبعه والظن بالخبر المجوز بالنجاسة اذ اكره الد  
 النجاسه وتكلم باجر ايه كذا في لا يبيع بيبعه لما تقدم كالحبس  
 الصغير اي اذا لم يترتب على ذلك توقيف محرم بان ماتت امه واستغنى  
 عنها رباذي مملوك اي من حيث الولاية عليه كما اشار اليه وادله  
 لكن ما كان عليه كالموكل والمؤبد لا يبيع اخراج العضو في  
 للمنفعة عليه ولاية اي في الوقف وان كان العاقد خلافا كما سيذكره  
 بقوله ويبيع بيبعه ما لا يخبره لكن اذا مدهم حرام صغيره على التمسك  
 عقد ففصلوا بالصفاء وهو من ليس ما كالا ولا وكلا ولا وليا  
 ظاهرا منصوبا بنزع الخافض اي في الظاهر وهو موضع الخت  
 لما في المال المنسوب اليه انما يملك فيه في الظاهر ويكون في الوقف ملكا له  
 وانما يبيع لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كاذبا لو كان  
 باع ما لا يخبره بمقصد التقدي فيه فان اذ وكله بيبعه او اذ وليم  
 عند العقد سم ومثل البيع سائر التفرقات اه تامة وان لم  
 توجد قدرة التسليم في بيع غير صانع اما البيع الفسخ فلا  
 بشرط فيه قدرة التسليم فاذا عصب العبد فقلت لما كنت عتقت عبدك على  
 بكذا فقال اعتقه غدا صح وان لم تقدر على التراجع من عاصبه وانما كان  
 بيعا ضمنا لانه على تقدير بيبعه واعتقه عني ومثل الفسخ ما يقصد منه  
 الفسخ كشر من اقر بخرية او شهدها وردين شهاده او كان املا او فرعا  
 رباذي يوقت اذ عليه لفترة التسليم اي لا اشتراطها حالا او حاله  
 المقده اه لقادر على ذلك اي حالا وما لا فلو عجز عن تحصيله بعد  
 البيع بطل وبصدق في عدم قدرته وروى المقدم ان الغرر اذا طرأ اليه  
 خياره او موته لهما وقع ومنها الكلف اخذ من ماله السما



في البركة الواحدة رباذي معين عبارة قد اختلف الماين بالقدرة كقصد  
 تشايعا فيصح وخرج به المجهول فيما مل مطلقا وقوله كجزا الوقا كقصد  
 ان كان اولى اى ما عانت من عدم المصنف في المجهول مطلقا خرج الجزا الثاني  
 من ذلك فيصح ويصير مشتركا كما في شرح منوع نفيس هو وصف  
 لتوود دوذ الانا في نسخة نفيسين وظاهرة استراط نفاسة الانا  
 وهو غير طم فلا يصح بيع جز معين منها مطلقا كاداه او كسرها ويؤ  
 منه صحه بيع جزا احد التقدين ولو مبيعنا ان كسرها واجب وانفق  
 من حين الصفة المحرمة وفيه نقص ونقصيه مالا اى وقد بينا  
 عند تصحيح المار علم المراد ما يشمل الفقه ويصح لو غير بالغ  
 لكان اوطى من صبره هو اسم جملته محتمل من الجوديا وغيرها  
 والمراد هنا ما ساقا احوها بدليل ما بعده وعلم من لعظم من اذ الصبر  
 اكثر من الصاع والافاطر قد كل صاع بدرهم ينصب كل على تقدير  
 ويد كل صاع بدرهم اى كان يقول بفك هذه الصبرة كل منها بدرهم  
 والابان زادن او نقصت فلا يصح جملة الثمن وهو قوله  
 مائة درهم وتقصوله وهو قوله كل صاع بدرهم لا يصح احد توذين  
 اذ هذا محذور العلم في امر فالمراد به ما قابل ابرهم والمجهول معا وانما  
 المجهول في الثمن والثمن جميعا قد يجهولين فان علمنا فهو صحيح  
 قد او بالقدرة هم ودنا يراى وليد معين مقدار كل من الدراهم  
 والدنا يرفوعين كان قد بالقدرة درهم ودنا يراى درهم خماسا  
 والدنا يراى خماسا به مثلا مع اه وتقدره اى والجهر بقدره اى  
 من البر وكذا انما يزن هذه الحصاة من هذا الذهب  
 فلا يصح بيع عين خبث اى استخلا اما بعلنا لظاهر فيصح بيع  
 ارض رليت بحدرة او داره ثبت بلان او ارجع في النجس وطم ثم ران  
 الكل بيع والذي حقه ان يسمى اذ المبيع هو الطاهر والنجس تابع  
 له في دخوله في القوة المشترية حكم نقل الاخصاص من نوع غير مبيع وان

كالبه

قائله خا من الثمن اه قد بالغت وورده مستخاضا من علم من هذا ان  
 بيع الخرف المخلوط بالرماد النجس او السرجين صحيح كالاربار والعقل  
 واجزوا المواجهين وغيرهما وتقدم في الطهارة انه يقع على موضع منها  
 من المايعات فلا ينجس فزع نقل عن مستخاضا من بيع دار مبنية  
 لسرجين فقط وفيه ما تقدم عن ابن قاسم قد كالسرجين كسد  
 السرجين ونجسها والخزولون محترمة وهي ما عرفت لا تقتضى الحرمة  
 على الرمح هذا ان كان العامر لها مالا اما خره الكافر فيخرقه مطلقا  
 لانه لا يفتقد حرمتها ومع ذلك لا يصح بيعها مطلقا ولو كان في مثل ولو  
 وان اعتقد اخلها كالحشران وهي صغار دواب الارض ويستثنى  
 منها كما اشار اليه انه بقوله لا تقع فيها الصب لشفقة الله ودود العنكبوت  
 لشفقة الحيد والعلق لشفقة استصاص الدم والحاداة على ورت  
 عنبه وجمعها حد الكعب ونظيره ابيض حبره جوهري وجر  
 غير المأكود خرج به الغراب اما كونه فيصح بيعه كغراب الرزع وهو الغراب  
 الصغير والراغ اما الغداف الكبير وكذا العقققت والابقة فلا كل  
 كلها لشفقة الجلد يرجع للأسد والذئب ولا لشفقة الرشد  
 يرجع للحداة والغراب للهبة بالبا الموحدة اى الخلا والعظمة  
 والسياسة حذ السير في العامه وهو من عطف المسبب على السبب  
 فان الهبة سبب لسياسةهم يحذر سيرهم بترك الظلم وكحوة  
 واما قلته عطف على ما حسم ومع هذا اى قلته بخلاف  
 تلك فالايجاب اسمها بالحاجة بل الضرورة فيما اذا احبر الطبيب  
 العدد بان هذا المرفوع يزور بسما معها عبارة سم فان قلت والى  
 الله ويحوز اسمها للثمن من بعض الامراض قلت هو حاله ضرورة  
 والى الله ينفذ يجوز اسمها بمجرد الحاجة والنجس اى التمسك  
 على علم النجوم بان كان فيها اذا طلع نجم كذا حصل له افاق له ماله  
 تشمل على كربة او عاده والشعبه اى الحجر والقلعة

نما



هي من كتب الكوفية خاصة على هذا التقدير فيصح ان كان اليرج حذرا  
تكن روية في وسعها اخذه في الواسط في العيسود في امه  
لا يقصد اي صيده بالحوار اي الكواكب و في نسخة بالحوار اي الافاق  
في الكواكب فيها اربع لغات هم الكاف وفتحها مع تشديد الواو  
فهما ومع الكاف مع كسيف الواو وكسرها كذلك سكت الكاف عن  
الفتح بها والاف في معلومة عن قوله ببع غير ان التزاما ان لفظ البع  
ليزمنه ببع وبع وصيغة اخرى وكسسته الى الكاف لانه كناية  
وما قبل صرح ولذا قال ناولي البع اي بنية مقارنه لجمع اللفظ او جز منه  
على معتد الرمي خلافا للزيادة حيث افتر على الاول كيدي بهذا  
تأمل اللفظ قبلت وهو الدراج مرحومي ويرد كما اخذه اي وجوبا  
ولو لا طلب من الاخر فان لم يرد فلا عقاب في الاخرة ان كان عد رصا  
كما قاله النووي اه كلام اجنب والمراد به ما اطل الصلاة بها  
اي بالخطاه وقوله او بدله اي المنزلة في المثل واقض العيم في المقوم  
وكذا كل مقبوض بالستر الخاسر معنى لفظ كالتأنيب بعد  
ما سكت اه فلو اوجب بالعدا هذا مع نوم الشرط مكره  
وهي قطع نقد خروجه لا نحو انضاف المروءة وارباعها لم يصح  
قال سحنان وان تساوت فيتم ما على المعتمد قد اطلاق تفرق  
بمعنى ان لا يكون في راعيه ونسبها اه وعدم اكرامه بغير  
حق بان كان مختارا او مكرها بحيث فيصح منه العقد في هاتين الصو  
رتين والسلام من يشترط في الشار الى الشروط الخاصة وما  
لقدم في العامة مصحح اي ما فيه قرآن وان قل وذلك يشمل  
التمية وهو محجة وخرج بالمصحف جلد في المنفصل فيصح بيه للكافر  
وان لم ينقطع نسبه عنه سم انار السلف وهو حكايات  
الصالحين لا ينفق عليه يرجع لكل من السلم والمرتبة في الآية  
سلا اي ملكا في النظم اقاله بالجر عطفا على الارض جذف

العاطف للوزن تعيين لفظا فلا يكون بالنية معاينه عموما ولا خيار  
له اذا ظهر معاينه لانه مقرر بعد البحث فيما لا يعلب تغيره باد غلب  
عدم تغيره كامن وانا وحديد او استوي تغيره وعدمه كالحوائ  
كونه اي العاقد من حيث هو كالامعة ان مضى زمن يمكن فيه  
تغيرها فقب الكرو مثل القعب الفارسي وهو القاب او  
ان قد صوابا بضم الصاد وكسرها اي حفاظا وكسونا  
ولان قسره الاعني الحوبه فارق القود الاحقر والكلالة فلا يصح بغيرها  
في قسره ما وان الكرمي اسم الاعني سعادته ان شرط العاقد  
الانصار و اضافته سلم الى الاعني للملازمة اي السلم المتعلق بالاعني  
بان سلم او سلم اليه ويصح تزاوه نفسه من سيده لانه عمدة  
عاقبة خلاف السجارة نفسه تعين في المجلس فمع عوض  
يقض عنه بضم الياء من اقبض وقوله يقض له بفتحها من قبض  
وتحويها كالفعل والعلما من جلا والجنس والكرب فان ما في الارض  
يرمي قد في الربا  
ولكن بالواو قالوا معا والامضا وي واما كتب بالواو كالصلاة  
للمتخير على لغة ورلد في الالف بعد ما تسمى بالواو والجمع المتما  
لفتح النون والدي الاجل جميع الشتمار العقد على المدة وان قصر  
وزاد بعضهم بالعرفان كان تعرفه معاصر على ان يرها ديوانه  
وهو من الكبار والمعتمد ان الكبار الكبار الشريك بالله ثم القل  
ثم الزنا ثم البرقة ثم سرب الحزم الربا والعقب مثلا بمل اي حال  
كون كل مثلا مقابلا بمل سوا بواو وكيد او اشارة الى المساواة  
في المقدار حقيقة لان التولية تصدق بها في الجملة وحسب الحار  
فاذا اختلفت هذه الاحكام اي واحد على الربا  
يد ايدي اي متعاضدين فيد احال من العاقل والمقول معا  
وبيد بيان سلف مجدوق السلف للبيان والتقدير كما بلفظ



بيدك انك لا تملكه كذلك اي ياد ايضاً ان قال اسم على الورق ان  
 ما خصا ومن لازم التقاضي لخلود على البر والشرف فاذ قلت  
 ما حكمه ذكر الشرف مع انه من العقبات كما برهان سيدي بالبرهان  
 ذكره قلت فاذ قلت زيادة المتباد الثاني هذا دفع ارادة اكل الا  
 فوان الله ومن الربويان المولود كما مضى فيهم الميم والفر  
 حفظ الصحة اي لدوامها فاما قوام البدن والاووية لانه  
 ما من ذا الاولد والاه على هنية اي مده دوام حياته نيقا  
 روح قبل التفرق اي على نراهن ودهنه وهو الرخار  
 في الحيوان اي ما فيه روح عين الذهب لعل زيادة في للاحتراز  
 من الجبلية الالية وقال في النظر هل لزيادة لفظ عين حكمة او  
 محترز راجع فالعظم بل رعا فقال ان زيادتها لا تؤدهم اسماء  
 بيع الربوي عمله في الذمة وان تقا جنى في المجلس وليس كذلك  
 واحمله في عليك الربوي اذ هو مكر وهدي ولم يحايد  
 اي باللفظ لا بالالفق الثاني اجازة للاول قول المبيع  
 ليس بقيد كما سيذكره الله ما اتباعه اي المتراهم  
 ولا الاشتراك فيه ولا التولية عظمه راعى البيع عطف خاص لانها  
 بيع لفظ خاص الاشتراك بيع بعض المبيع بان يقول اشتركتك منه  
 نصف الثمن والتولية بيع جميع المبيع مثل الثمن الاول ولا احب  
 اي ولا اعتقد كل شيء اي من غير الطعام الامثلة منع بيعه قبل قبضه  
 فيما ساعليه واحاص **س** اذ يقال مال الشخص كجزء غيره  
 على ثلاثة اقسام اما ان يكون مضموناً بعتد كالمبيع والثمن والامر  
 تحت بد الزوج فلا يجوز التفرق فيه قبل قبضه الا فيما استثنى واما  
 ان يكون مضموناً بغير عتد كالمضروب والستام والعارف مجوز  
 التفرق فيه قبل قبضه واما غير مضمون بالكلية فاذ لم يتلف به  
 حتى ولا عار اجاز التفرق فيه قبل قبضه كما ان الترتك تحت يد  
 الترتك

الترتك او الوكيل او تحت يد العامل والرهن بعد الفكاكه وكذا ذلك  
 فان تلف به عمل كالمستاجر عليه من نحو خياط او قصار او صباغ او طباخ  
 فان فرغ من العمل ودفع له الاجرة صح والا فلا اه ميد الى فليس له تصرف  
 فيه قبل العمل وكذا البعده ان لم يكن سلم الاجرة شي المبيع وقوله وكذا  
 بعد هاهنا كما ان رأت فيه التوب بسبب المبيع والاصح تصرفه فيه  
 هو زيادي الامثلة اي الطعام فليس بقيد وبيع للمبايع  
 كغيره ومحل مبيع المبيع هو الثمن من المبيع او المتري اذا لم يكن  
 بين المقابل او بمثل ان تلف او كان في الذمة بان كان بغير جنس الثمن  
 او بزيادة او نقص او تفاؤ وذهب والاباد كان بين المقابل او بمثل  
 ان تلف او كان في الذمة هو اقاله لفظ البيع فيصح في المخرج بايقاع  
 والاجارة مبدأ حبره كالمبيع والكسابة اي لا يباعف  
 على مال ومن ثم لا يبيع بيع العبد قبل قبضه من نفسه او عتقه عن  
 كجارة الغير بما راودونه وجعل عوضاً في نكاح هو مكرور مع  
 الصداق او غير ذلك كالمعارية حق الحبس بان كان  
 الثمن حالاً ولم يتسلمه ويصير المتري قابلاً لبيع بالاعتا  
 ق والاسيد لاد والوقف لا بالتزوج في ماله بكسر اللام و  
 فتم ما وعلى الثاني مما موصوله او موصوفه امانه كود بعد  
 اخذ والقاعدة ان ما ضمن ضمان عتد كالمبيع والصداق في البيع  
 الزوج لا يبيع التفرق فيه قبل قبضه وما ضمن ضمان لا يستمار  
 او لم يضمن اصلاً كود يبيع التفرق فيه قبل قبضه ومثل ضمان  
 العتد كون العين مضمونة بانما بركا ببيع يضمن بالثمن والصداق  
 هو المثل ومثل ضمان اليد كون العين مضمونة بالبدل الشري هو  
 بعد الفكاكه اي واذا المدين وموروث كان للمورث  
 التفرق فيه لا ما كاذم هو بامثلا ولا يبيع بيع المسلم فيه اي بما  
 لا يضمن اقاله والاصح فان السيد اذا العتد انه يشترط





القبض مطلقا اي ولو من غير سق على الدابة كما يد على ذلك فمثل الرمي  
بالباع مائة له على امر وبعد زيد ولا يترط قبضه اي البذل في العقد  
المكافى بالقبض في المجلس اللازم له قبضه لان الفرق في العقد على  
ما في الدابة اي بيع الربوي في الدابة مثله صحيح اذا مضى في المجلس  
بماه اي بدين مائة وكذا ان كانت في الدابة قبض كل من العوضين  
كسبه من فهو عليه اي فيا ساعا عليه كونه وهو لا سبدا السابغ  
وقبض غير منقول كذا حاله ان البيع اما منقول او  
غيره وكل منهما اما حاضرا او غائبا او غائب عنه وكل منهما اما بيد  
المشتري او بيد غيره من باعه او غيره فان كان غير منقول حاضرا  
بيد المشتري فلا بد في قبضه من مخر من يمكن فيه التخليه وان  
كان حاضرا بيد غير المشتري فلا بد في قبضه من التخليه بالفعل ومن  
تفرغه من امته غير المشتري وان كان غائبا بيد المشتري فلا بد في  
قبضه من مخر من يمكن فيه الوصول اليه والتخليه وان كان غائبا  
بيد غير المشتري فلا بد في قبضه من التخليه بالفعل ومن تفرغه من  
امته غير مخر من مخر من يمكن فيه الوصول اليه وان كان منقولا  
حاضرا بيد المشتري فلا بد في قبضه من مخر من يمكن فيه نقله  
وان كان حاضرا بيد غير المشتري فلا بد في قبضه من نقله بالفعل وان  
كان غائبا بيد المشتري فلا بد في قبضه من مخر من يمكن فيه الوصول  
ونقله وان كان غائبا بيد غير المشتري فلا بد في قبضه من نقله  
بالفعل ومن مخر من مخر من يمكن فيه الوصول اليه وفي جميع هذه الاقسام  
الثمانية لا بد من اذن الباع في القبض بان يقول اذنت للقبض  
او تامة ان كان له حق الجس بان كان التمن حالا ولم يمس  
المشتري له والا فلا يترط الاذن اه وخو ذلك كمر على  
البحر نظر الفرق اي وان يرجع اليه في كل ما لا يلبط له  
لغة ولا شرعا في سعيه لو سلك عنها هناك لم ينكرها  
فيا

فيا ياتي به مع تفرغ السفيه كذا والحاصل ان كل ما بيد طرف  
لا بد من تفرغه اما نحو دابة عليها امته فلا يترط نقلها عنها بل يصير  
فانما بفعل الدابة والكلاف المشتري اي المالك واذ لم يشر  
العقد لا وكيله وان باشر به هو كالا جني به عليه الرزك وسواء  
ذلك اذ له المالك في القبض او لام ومحل اذ كان الكلاف بغير حق  
اما الكلاف لم يحق كسبه لو فود وكردة والمشتري الامام او نائبه  
فليس بقبض قبض له وان جهل له البيع كالمالك لطلعه من  
القبض بامته ضيقة في الظلم للغائب ولو جاهد لاداة طعمه  
فان الغائب يبرأ بذلك ومحل اذ كان اهلا للقبض في بيع المهر  
فاللابة غير قبض بل عليه البذل ويورد الباع التمن لانفكح البيع  
وقد يقال ان حار قبضه قبض العقد ضعيف لما عرفت  
من انه لا بد من مخر من يمكن فيه قبضه وعبارة قد اي ان لم يكن  
فيه امته والا فلا بد من تفرغه من نقله بالفعل ان كانت لغیر المشتري  
والا فخر من كراهه في قبضها اي الاستفاد نقلها واما  
الدار فيحصل قبضها بالعقد ولا يترط تفرغها لان الامته  
للمشتري اه لم يكف اي قبض الصبرة بقاؤها مكانها  
بل لا بد من نقلها لانها منقولة فلا يحصل قبضها الا بالفعل واما  
المكان فيحصل قبضه بالعقد ولا يترط تفرغه لان الصبرة  
مكده على العقد على المكان اه في ما لا بد وحله سريبه  
نفسه والسفيه كذا حاله سبلة السفيه كذا حاله  
الرمي ان الصبرة من المنقولان سواء كانت في ماء ام لا والكبرة  
ليست من المنقولان سواء كانت في ماء ام لا فتكون مثل العقار يرفع  
فيها التخليه هكذا اقره شيخنا فقود الله في الكبرة وما شير  
قيد ضعيف فروع اي اربعة اولها للمشتري الثاني  
لقبض اذ تاليها وشرط قبض بايع مقدر اذ تاليها ولو



ولو كان المكراد رابعها ولكل من العاقلين مع ما رأي من نقله او  
وزنه او عدد عليه اي على كبر عند القبح اي لعمرو واما قصد  
لمكر فضيحة كبر اية ذم زائد وتنازع اي بعد لزوم العقد  
ان عين المتك ان كان كل منهما معينا في الابتداء اي فيمن يعاقب  
اولا فان كان الثمن في الذمة اي وهو حار كما سيذكره اجبر  
البائع اي والكلام فيمن باع لنفسه والامر يكبر بل لا يجوز له المسلم  
حتى يضمن الثمن الحار فلا يتأتى هذا الا اجبارهما ولو بايع نائبا  
غير المثل لم يتأتى الا اجبارهما زيادي فاذا سلم اي باجبار  
او دونه وقوله اجبر المتري اي اذا سلم البائع بالا جبارا ما  
اذا سلم بدون اجبار فلا يجبر المتري لان الاول مكره بالسلم  
ان حضر المتك مجلس العقد والابان يحضر الثمن مجلس  
العقد فاذا عسر به اي باثمن باذ لم يكن له ما يمكنه الوفاء منه عسر  
ابيع باذ كانت قيمته لا تقابل الثمن والابيع ووج الثمن منه حلي على  
المخرج فالبائع الفسخ بالخاص واخذ البيع بعد حرج القاطن  
كما نيات في بابه ثم اي بيع باثمن حجر عليه في امواله كلها حتى  
يسلم الثمن لا يصرق فيها بما يطرحد البائع ولا يفسخ في هذه  
ويسمى هذا الحجر الحجر الغريب اذ لغيره حجر الفليس في امور  
ذكره الريادي على التام فليبرح كان له الفسخ في ولا يحتاج  
هنا الحجر خلا في بعض المتأخرين زيادي فاذا مبرق الحجر  
كالم صنف اللحم يكون الحار وتكون وحده حوم وجمان  
بالحم وحام بالسر بالحيوان ومنه السمك قبل موته وان  
كان فيه حكة مديوح والكليه بضم الكاف والضمح بالسر  
الحا والالية بفتح الهمزة بعد دفعه لعله في جلد يمكن كلفه  
اما الذي لا يمكن الكلف فيجوز بيعه بالحيوان او كذا يره ما  
اي الزامهما العقد وان تعاونا في الوزن فلا يبيع ببيع

رطل

يطلع ولا يفتح ذهب بفتح ذهب لان ما ثلثها ليست في معيار الشرع  
في عهد اي حيا وزنا وان كان ما ليعا على النص هذه طريقة  
ضعيفة والتمسك ان المعيار في الدين مطلقا الكل وفي السمن ما لها  
والا فالوزن في السمن تقصير ان كان جامدا فمعياره الوزن وان  
كان ما ليعا فمعياره الكل كالبن مطلقا لا بد من روية السمن  
داخلا وخارجا روي في روية الكتاب ان الرقعة بياض  
الروية التوقف عليها صحة البيع ولا يطر ناطق بور كحيف بعد ذلك  
لانه عيب بالبيع وليس من شروط الصحة الاطلاع على العيب  
ليس البيع اية العين والعقد والصنف فيما في الذمة ان  
وارضها بالنصب عطف على الذمة ويتروط في الرقعة او ظاهر  
ذلك اعتبار روية باطن قدم الرقيق وحار الدابة وهو ما قاله  
بعضهم لكن الاوجه ما قاله غيره من عدم اعتبار ذلك وبه افتى  
بعض شيوخنا في الامتد ونسبها لغيرها كما هو طر اذ قال  
لا السان اذ لو قال واللسان اذ كان اخر ويتروط لو استط  
لفظ يتروط وحمله معطوفا على ما قبله فقال وفي الدابة لا كان  
اخر والا كاي وهو ما تحت البرذعة ولا يتروط في  
الدابة روية اللسان اذ لو قال بعد قوله المتقدم حتى شرعا  
ما عد اللسان والاسنان لا استغنى عن ذكر ذلك قبل الجزا  
او التذكية هي عبارة الروض قال شيخ الاسلام واو في كلام  
المعنى الواو وبها عبرت نسخة ام حوي انه لا يبيع ببيع الم  
الصوف بشرطين ان يكون قبل الحزوان يكون قبل التذكية اما  
بعد حزن فيجوز وكذا بعد التذكية لانه لا يتردد بعدها فلا يخط  
كجاذبه وهذا يوحد من الملة فاما ما اراه اخطت بغيره اي  
لا على وجه التركيب بدليل ما بعده حوي لان التصود  
جميعها وخط المؤلف لان المقصود بيعها والا في اوطي



اولاً ان كان في البيع فلا يصح له حرمي لان المقصود جميعهما في  
 في قاربته اي معها او دونها وذلك اي اجوار السبب  
 اختياراً والاصح في البيع المذموم اي انه وضع على المذموم  
 واختار عارضه لكن خيار الترخيص المجاس صار كاللزم ولنا بطل  
 العقد بغيره وكلاهما اي النقل والتخريف تسمى بالثبات  
 المباح لبعض النسخ والذي يحطه نكح بالتزويج وهو الصواب ثم  
 انما صفة خيار الترخيص والى نصيبه من اضافة السبب للسبب  
 لكن فيه ما يحتمل بالنظر خيار المجلس فانه يترى بطل البيع بغيره كما مر  
 وبمع اخذ فيه للاخر اي المتعارفة او اختياره ايضاً البيان  
 اي البائع والمشتري هو من يان التخليص في احدث او يقول  
 قال النووي مقصود بان ونقد يره الا ان او الى ان ولو كان محزوماً  
 لعطف فعاد او نفاً فاد استحقاقه بالدين العن على العطف ان  
 اختيار ثابت لهما ومدة النفاً الوقت او مدة النفاً فاد احد هما  
 اخر فيقتضيه ثبوته في الاول وان التفت الحالة الثانية بان قال  
 احدهما للآخر اخر وثبوته في الثانية وان التفت الاولى بان نفاً  
 والتخلص منهما بما قاله النووي رحمه الله تعالى فان قلت لا حاجة  
 لتلك مع قولنا لا يمتنع ان العطف با وبعد النفاً يكون نفاً لكل من  
 المعاطعان لا لاحدهما قلت هذا يجب السكوت عنه  
 ونقصه امر وضعها ان النفاً لاحدهما كما قرره الرضا في كتابه  
 ان العطف جار على امر الوضع فاقاله النووي قاطع لذلك سم  
 بيد انما خرج نفاً كما بالمكان او العقل والروح كاسيالي  
 وذلك اي ما ثبت فيه الخيار قال السعدي عتفاً اي  
 بالسنة للبائع لا للمشتري لا في بيع عبد من الصغار عتفاً  
 على العبد اي لا في بيع عبد له بغيره في ذمته ولا في فسخه غير ذمته  
 وهي فسخه الا في ذمته والتعديل فلا يثبت خيار المجلس فيهما

المراد بخلاف

خلافاً لفتحة الردف ما يبيع وصلاح حطيطه اي لانه ان كان في العين فهو  
 هبة او في الدين فهو الرقاب اما صلاح العاونه كان يصاح على دار  
 بعد قبضت فيه خيار المجلس ويحود ذلك كالمدينة والصدقة  
 كالوطا لمكنهما وان ياتي حذر احدهما بينهما ولو بامرهما او بغيرها  
 انفاً فاقه ثم قرر بان يولي احدهما الاخر طهره ليس قيد امر حرمي  
 وقر في قوله الطهر ليس بقيد بل مثلها المتعارفة وتولية الآخر  
 ومثلي قليلا اي بقدر ما ياتي الصفي في الصلاة صغيرة  
 اي صغيرة كل منهما اعني السفينة والدار منوقت لكل منهما قال  
 قال لانا السفينة الصغيرة بان يخرجها عادة كالدار الصغيرة  
 والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة فان وادق اداي ولو الى جهة  
 صاحب على المتمد الى الوارد اي وان تعدد قبضت لكل منهما  
 ولا يطل خيار احدهما الاعرافة جميع مجلس العلم ولو وضع  
 بغيرهم ولما زال الباقي قد تم النسخ ثم ولو عاماً وهو ثبت  
 المال وفي الثانية اي صورة الحيوان والثالث اي صورة  
 الاغنام فلا تنظر افاقة ظاهره وان لم تطل مدته ولم يمس  
 من افاقة فقد ذلك اي المذكور من النسخ والجاره على  
 الاوجه معتمد لهما او لاحدهما سعلق بغيره او بالحيوان  
 وكان يسوغ ان يزيد او لا يجيب سواء بشرط القاع انزه اي  
 وهو الاجارة او النسخ وظاهر عبارة الترمذ ان شرط القاع  
 الاثر منه غير من شرط له الحيوان وفي عبارة شيخ الاسلام وتبعه  
 الترمذ قال متلحيان وفي طائفة ضعيفة لم يبيعه احد التمس  
 والتمددان من شرط القاع الاثر منه هو ان شرط له الحيوان  
 في البيع فلا تعدد وحاصل هذا جوار الخيار لهما ولا احدهما  
 ولا اجنب كالعبد المبيع ويلزم من شرطه الحيوان ان شرطه ايضاً  
 الاثر اذ هو شرطه ولو شرط ذلك لاجنب هل هو توكل او يملك

٢٦٢



ويعني عليه وجوب العمل بالمصلحة من فسخ او اجارة وصحة ايقاع الاثر  
من الاماكن اذ غايتها اذ فسخ للوكالة كما لو فسخ بيع ماله ثم باعه قبل بيع  
الوكيل والظن ان المليك فلا خيار للاصلي لكن مقتضى كونه ملكا تبطل  
لورثته بعد موته مع انه ثبت للاصلي الا ان يقال انه لما كان له خلاف  
العقود في المليك لم يقدر فيه مقتضى المليك من كل وجه فليست له  
سكناء فله منتهى وليس لشارطه اي ايقاع الاثر وقوله للاجنبي  
خيار ايا ايقاع التروا في خيار له الاتفاق او انما المقود عند اثره فاما  
ان قال وجوبه في ايقاعه وسيل عن شرط خيار لا حيز هل يقال انه  
من قبيل المليك كقوله في الطلاق للمزوج حتى يشرط قبوله على  
المورث ومن قبيل التوكيل في قبوله لطلاق واجاب بقوله مقتضى  
نسخ الميعود بانه لا يغزى بالهرل والد الذي لا يجرى لغيره  
لا حيز كافر وبيع عبد مسلم ام حرم وبيع صيد وان خالفه والله  
وان التارط لو ما لم يطر خيار الاجبي نزع الاول واعتمده فمضم  
اذ لو كان توكيلا لغيره بالهرل وجار شرطه وان كان كافرا او محرما  
في صبيك مسلم وصيد لاذ الكافر يجوز توكيله في شرا المثل ولا يبرأ بموته  
او باخرى فصار اذ موكله فلو اذن له موكله فيه واطلق بان له  
يحل في ولائها فاست شرطه الوكيل واطلق ثبت له دون موكله  
ولقد عليه رخصة المصلحة في الفسخ والاجارة وله كل منهما وان  
سفه الموكل من مدة معلومة اذ في الشروط خمس المقتيد بالمدة وان  
لكون معلومة سقوله بالشرط متواليه ثلاثة اقل وتدخل ليا الايام  
الثلاثة المشرطة سواء السابقة منها على الايام والتاخر بنحوه في شرا المثل  
اذ البيلة الاخيرة لا تدخل والغرف بين ما تدخل ما هنا والفسخ على اخف  
اذ التارط على الله عليه وسلم فسخ على الليالي فيه دون ما هنا ما لو  
اطلق ايا من حيث المدة في كل سلطة ابتعتها ايا اشتريتها  
واحد بقة عطف تفسير كونه ايا ان كان الواطع ذمرا يقينا

والوطون ان يقينا لم تكن حراما عليه كاخة وعلم انما المبيع ولم يقصد الزنا  
فلا فسخ في ذمها وسيد كر بعض ذلك في الشروط خمس وثبت  
خيار الشرط في كل ما ثبت فيه خيار المجلس الا في ربيع وسلم وفيما يفتق  
فيه المبيع على المتري وما خالف فانه مدة الخيار والمهر ان شرط فيها  
الخيار للمبايع او لهما مرحومي وبيع المدي بت او خيار للمترى وحده  
خلاف ما اذا كان شرط الخيار للمبايع او لهما فلا يكون فسخا ولا اجارة  
ومع ذلك من معلوم ان الصحة تخرج عن الفسخ فيقد  
الفسخ قبل العقد كما يقدركم في قبيل الفسخ وقوله لغيره اعتكف  
عبدك عن بكذا اذا اجابه رايادي والاعتاق نافذ من المخر  
حاصلا ان هذه السبل اربعة احوال احالة الاول ان يكون  
الخيار للمترى فقط فيصح منه الاعتاق ولو بلا اذن من المبايع لخاله  
الثاني ان يكون الخيار لهما ويا ذل للمبايع فيصح منه ايضا احالة الثالث  
ان يكون الخيار للمبايع فقط فانه لا يصح منه الاعتاق وان اذن له  
المبايع كما في حاشية المرحومي خلاف ما في حاشية قوله احالة الرابع ان  
يكون الخيار لهما ويا ذل للمبايع فيكون الاعتاق موقوف اذ بشر  
البيع للمترى يقدح في عقد الاعتاق والا فلا فسخ الا في ربيع وتو ولا في سدة كالا  
حيه او اذن للمبايع ايا او كان الخيار لهما واذن له المبايع  
وغير نافذ ان كان للمبايع ايا وان اذن له المبايع مرحومي وقوله ايا ولم  
يا ذل للمبايع والتوكيل فيه ايا في البيع ووطيد حلال ايا من  
حيث الملك فلا يباح له حرم اذا وجب عليه الامتثال واذا وجد  
بالنبا للمنفود على الاستئجار فله اياه او للفاعل والاطهار مكان الضمار  
فيما ينده اعني قوله فليس تزي لسقيين المراد وقوله عيب بالرفق  
على الاورد وبالمصعب على الشا في بعض النسخ بالبيع ومثله  
الثنى المعين رده واذا حدث بعد العقد وقبل تمام القبض  
او بعد القبض والخيار للمبايع وحده كما قال السبكي كابن الرافعة



انه القياس على الفسخ المتد قبله كما في النجاسات المتد  
 التمن ويغرم القيمة كالمستام سم وقد واذا تلف البيع بائنه في زمن خيار  
 البايع وحده الفسخ البيع لانه على ملكه ان كان ثلثه وهو في ذم  
 المشتري اخذ التمن من البايع ورد اليه بدرا البيع الشرعي كالمعارك في  
 العباب وان كان في زمن خيار المشتري او خياره ما ان تلفه في يد المشتري  
 فاختار بحاله ان تم البيع فسخ المشتري التمن والا فليطه البدر فاما لو رجع  
 العباب ان اردت زياده والخاص ان الصور رابع وعشرون  
 صورة لان العيب كاره يوجد قبل القبض او بعده او بعده واستند  
 لسبب متقدم او بعده ولم يستند في كل منها اما ان يعلمه او لا منه  
 تمان في كل منها اما ان يكون اختيار للمشتري او للبائع او للمالك كقاع  
 سن وموذلك ترك الصلاة وحضا غير الادعي الا ان يعلمه ما كما هو  
 ظن ابن قاسم كخصا حيوانا او ان رآه به قيمته سم اخضا  
 بفتح الخافيل بمنه سنود وهو من النباه او مثلهما ونوع ذكره ثم الدوص  
 والخصا جاز في حيوان صغير ما كود لعدم السن والاقوام وجماعه  
 اي امتناعه على رايه قد ورحا اي رضى قد وادله متكرر  
 ذلك اي المذكور من الزنا وما بعده واللواط واليان النهمه وتكليه  
 من نفسه والردة وجباية العبد كذلك استحقاق راج خلاف سرب  
 المسكر اذا تاب منه فليس عيبا على وقد قلنا  
 غايه بقتادها العبد لو يثبت بواحدة منها يرد البايع  
 رنا وابق سرقة ولو اطلقه وغلبه من نفسه لا مضاجع  
 وردته ان يانه بغيره جانيه عند الخائب لها وهي  
 ان خالف العاده بان اتخذه في غير اوانه بان بلغ تسع  
 سنين فله الرد به ولو لم يعلم به الا بعد كبره واد حصل بسبب  
 الكفر نقص القيمة خلافا لابن حجر حيث قال لارد ويرجع بالارث  
 لان كبره عيب حدثا هل عليه على منعه بعد اياه العقد قبل القبض

اي اوسع القبح فله اجزؤه اي كقطع يده وصفته كما نحصل  
 له جذام او خوه بعد العقد وقبل القبض فان كان عالما به اى  
 بالسبب وهو كونه جانيا بعد اطلاق خياره اذ لانه لا رعي به كانه رعي  
 بما يترك عليه مثلا كقصاص وهو ما بينه اذ اي بعد ر  
 نسبة ما بينه اذ ويعبر اقل ما بين اقل من قيمته صحيحا وصحيا من  
 وقت العقد او وقت الرد قد في تلك ايه في مسلة الرد فان قلت  
 المردد للجب فيه شيء وكيف يجب خبره قلنا اذا ناذى الناس براحته  
 واجتمع الموارنة قالوا انه على بائنه لتبين ان البيع فسخ قبل موثقه  
 قبله وما نعلم ملك بائنه في هذه ايه مسلة المرض واما الامر  
 الثاني اذ فيما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في نظر طاه برقان مثاله لا يطا  
 بعد الامر الثاني فان يسوع ان يغسل بائنه شرط كود الرقيق المبيع كالتا  
 او جازا او سلا او خوذله فان خلافه فانه يثبت الخيار بالشرح  
 الرفض براءة اي البايع ولا يبيع في كلامه رجوع الصير له ببيع وان  
 كان صحيحا في نفسه فاقدر باطن وهو ما عسر لاطلاع عليه  
 ولو لم يكن في الخوف على المعتمد خلافا لمن خصه بدخل الخوف مطلقا  
 اي سوا علمه او جهله اى او المراد طاه بر وباطنا لم يجمع الشرط  
 واما البيع فصح وما احسن ما قاله بعض  
 شرطت عليهم قبل تسليمه حتى وقبل انقطاع البيع شرط او املا  
 فلما طلب الوصل بالشرط اعرضوا وقالوا ابيع البيع والشرط باطل  
 اما الربوي كقار قد ابيع التمن في هذا غيره وفي تصويره نظر  
 اه وان خياره بان التمن صورة بموته كخار ذهب اى مقابل  
 بالتزمنه اي بالفسخ ويغرم البدر لو سترد التمن هذا كله ان ورد على  
 المعين اما ما ورد على الدمة ثم عين غرم بدله وامسك وان كان  
 لفرق في الاصح زيادى مرحوي البيع بجنبه قيد والا اي  
 لو وجد الارش لنقص التمن فيصير البايه منه اي من التمن



على الغرض هذه بقية الحرة في صحيح النسخ أي متى حاجة من يولد أو  
 غايط وقد بان الرقة المستند ولو بوكيل ما ذكره بعد في الباب  
 في متى متى متى ولذا أقام رواية جرد ولو في المتزوي ووارثا لرد النسخ  
 كما لا يخفى أو فتنظروا من ذلك لا يرد في صورة من ضرب خمسة في سنة والظن  
 أن الرد يكون أيضا من الحاكم فلو كان الصور مستأ وثلثين فليست مل  
 وهو أي الرقة للحاكم الكافي من الرقة لغيره من يرد عليه  
 وواجب في غايب عن البلد وقد صور في شئ الرقة وقيل الأمر  
 بقوله بأن يدعى رافة الأمر مراد ذلك الشيء من فلان الغايب بمن  
 معلوم فبعضه فخر العيب وأنه فسخ إليه ويقام البينة بذلك وكلمة  
 بين الاستظهار لأن وفاء المسئلة الغايب إذا لم يجرى كذلك وحكمه  
 بأن رد على الغايب وبقي الثمن دين عليه ويأخذ إليه وبضعة عند عدل  
 ويقع الدين من مال الغايب وأذ لم يجد له سوا المبيع باعه فيه أو  
 وعلى المتزوي الشهادة والخاص **الواجب** أن الواجب الالتماء إلى أحد  
 هما أي الرد ودع عليه وأحكم فإن أمكنه الاستهاد لزمه فإذا شهد  
 سقط وجوب الالتماء حتى لا يطرأ الفسخ بغيره رد إليه ولا بالسجدة  
 ولا ليكن الاستهاد على طلب الفسخ في الرد وفي فإذا شهد في طاعة الحاكم  
 سقط عنه الالتماء إلى الفصل أخفومة وإذا اشترى في التوكيل فوجد  
 شاهد لزمه الاستهاد على الفسخ لا التوكيل في الرد لا يرد على  
 الرد بنفسه وهو يلزمه إذا وجد شاهد أن يشهد به على الفسخ  
 وإذا شهد في هذه الحالة استغنى الوكيل عن المبادرة أما إذا لم  
 يلق الشهود إلا بعد التوكيل فلا يلزمه الاستهاد أكفا بقيام الوكيل  
 مقامه كما يؤخذ من تعينه بقوله حال توكيله وعلم من كلامه أنه  
 متى قد رد على الرد بنفسه أو بوكيل وصادق عدل لا في طاعة أو عند  
 توكيله في الرد يشهد على الفسخ ومنه يخرج عن الذهاب بالرد ود  
 عليه أو الحاكم وجب عليه أن يجزيه عدل لا يشهد به على الفسخ كما

أقاده م رواه جعفر بن العرجي الخبر بخلاف ما عده وقرئ الرمي  
 وابن جبري ما هنا وما يأتي في النسخة حيث لا يجب على التبع إذا  
 ذهب لطلب النسخة أن يشهد في طاعة من صادقه من العدو وإذا  
 وكل في طلبها لا يجب عليه أن يشهد على التوكيل بأن الرقض هنا دفع  
 الرد وإذا لا يكون مستقرا على الملك فترك الاستهاد مع مكانه شعر  
 بالبقا فاحتاج إلى الاستهاد على النسخ أو على التوكيل فيه والتفصيل  
 إنما يقصد بالاستهاد ظاهر الطلب وفهامه لأجله كاف في ذلك فسر  
 مونه رد إليه بعد الفسخ بعيب أو غيره أو محل قبضه على المتزوي ولا  
 كل بد ضامنه يجب على ربه مونه الرد بخلاف ما يدعى الأمانة حج الشهاد  
 أي لعدلين أو عدل أو حال توكيل أي في الردان ووجد العدلين  
 أو العدل وليس المراد أنه يجب عليه خبرا بشهاد من ذكره والحالة  
 هذه بل أن وجد الشهود والأفلاحي أو عذره أي وعلماء  
 الاستهاد في حالة عذره والمراد بحري ذلك فالاستهاد في كلامه أراد به  
 اللهم من الأيمان به وتحريم حلي وكسب الضم فالاستهاد في هذا  
 المقام تحريم واجب بخلافه فيما قبله ولو وكل في الفسخ والرد كان  
 كأن المتزوي في الاستهاد على الفسخ وهل يجب على المتزوي الاستهاد  
 حيث لم يعلم أن الوكيل استهد وقد عرفت أن فائدة الاستهاد حيث  
 لم يعلم أن الوكيل استهد سقوط الالتماء إلى البايع أو الحاكم أو  
 السلم وفصل أخفومة وقوده أي سحبه بخو اللجاء  
 والقود سرجا أو كاف أي ولو مكنا للبايع أو اشتراه معها كما  
 في الرمي وإن وقع في حاشية فالرد بخلافه فلا يرد  
 أي ما لم يجر الحكم خفايه سقط الرد القوي أي حيث لا أخبار  
 لها أو لم تشار بها مرحوي في غير الروي السابقة أي الذي يسع  
 جنسه مع ارتش للحادث في الفسخ أو العديم في الإجازة  
 والابان طلب أحدهما الفسخ مع ارتش الحادث والآخر الإجازة مع



مع ارتقاء القديم احب طالدا لاسكان اي الاجارة اما الربوي فيصير  
فيه الفسخ مع ارتش الحاد ذاي لان الاجارة مع غرم ارتش القديم يلزمها  
التفاضل في البيع بخلاف الفسخ مع غرم ارتش الحاد فهو ان كان فيه  
مفاضلة لكن لا فيمن عقد بيلة فسخ ما تقدم من اخذ البيع  
او تركه واعطا الارش وجوز اي مدي وهو المبرع عنه في المنهاج  
بالدخ بطرح بكسر الباء الشبر من فتحها ز مدود بكر الواو وبعضه  
فاعل وخرج بعض غير النعام فلا رد لتيين بطلان البيع لو روده على  
غير منقوض بخلاف بيع النعام فان قسره منقوض وخرج الدود كلمة  
فقد لا رد انما ان ترك البائع ولو بدو ربط عمد ليس  
بقيد لان العلة في ثبوت الخيار حصول المراه مروي ليقوم  
في نسخة ليوم ما كوله كارب وبتعريض حلي رد مع  
صاع ثم ومن المراه غير مروي المحلوب ليس قيدا بل هو  
شراؤها او شرب نفسها والحكم كذلك سم قال ابن حجر وشرح  
الارشاد وسواحب بفسر او ما دونه او حلت عنده بلا ادله منه  
كما انقضاء اطلاقه او كذا في شرح اللان بغير حله سم اج  
وان قل اللان بشرط ان يكون متعولا م رولو انشراها بصاع  
فقد رد المراه او العقد على رد على الصاع الا ان كان على غير رد  
الصاع لم يتعوله ما لو انشراها على عدم رد بشرط اطلاقه بالبائع  
على الرد اي رد اللان حلي فقيمه بالمدينه معتمد اي قيمته وقت  
الرد واجارته والاتان بغيره ما عطف على كل فروع اي لانه  
الاول مع الرد الغرض لبعض البيع الثاني الاخلاق في قدم العيب  
وحدوته الثابت حكم الريادة لا يرد في المراه انه يجوز مع  
الرافع وهو كذلك كما صرح به شيخ الاسلام في نهج في قوله  
قال وان رضى البائع او ان ترضى بغيره لما فيه من تعريق الصفة  
اي وان لم يضر البائع انه يمكن حدوته اي وقدمه فخرج ما اذا لم

يكن

يكن الا قدم كثيرا الصفة المندله والبيع اسن فانه يصدق المشتري  
بلايين وما لم يكن الا حدوته كرج ط او البيع والقبض من سنة فصدق  
البائع بلايين فانه يبيع منه في الرد وان القفل اذا كان له الرد بانه  
تفقد منه بالولادة لانه جزء من البيع ويغالبه من التمس صدف  
البائع بيمينه وكذا الوالد في المشتري حدوته قبل القبض اي بعد العقد  
ليرده وادعى البائع قد مدحه حتى لا يرد به والقول قول البائع انهم وهو  
ذلك فيما اذا باع بشرط المراه من الصوب فان الشرط انما يفسد  
انما كان موجودا عند العقد لا لاحداثه فالمشتري يدعي حدوته ليرد  
به والبائع قد مدحه حتى لا يرد به لستعول الشرط له مروي وكلف  
جوابه الظاهر انهم من اشتراي ان حصل من البيع او باع اي  
ان حصل من الثمن وحسنه وبالفرض عطف على القيمة في رد  
والظن انه سدد او ما بعده عطف عليه وقوله ثبتت الخيار خبر وقوله  
الرجي اي الطاحون وقوله ما ناب فاعل مرسى وهي تراو حله مرفوع  
على ما مر وطاهر كلامه انما جاز استأنفه اي سددت خبرها قوله  
ثبتت الخيار وهذا هو الاول بل المتعين ولا يجوز انما اقتضى  
كلامه جواز بيع الثمرة قبل تد والصلاح بشرط الاتفا وليس كذلك  
ولو فسرا لاطلاق يجوز اذا احوال الثلاثة لكان مستعما قد اي وكذا  
لو قال عطف قوله انهم مطلقا اي عن شرط القطع كما قال ابن قاسم  
باسم مما ذكر مطلقا صفة مصدر محذوف اي بغير مطلقا  
فيجوز في نسخ ويجوز بالواو بشرط ادوية الصواب اذا المقرب  
يؤمن عدم الجواز في حالة الاطلاق ام وقبل الصلاح ان بيعت  
اذا استيناف الا بشرط القطع في احوال اي ويجوز اجماعا بشرط  
السابقة في البيع من كونه مرييا مستغابا او غير ذلك كما اشار اليه  
في احوال فلا يكون بشرط بعد يوم مثلا مع التجارة اي بغير واحد  
صفة واحدة اما لو فضل الثمن بان بيعت الشجرة بعشرة

٢٦

رة



والقوة بحسب متلا فلا بد من شرط القطع لعدم التسمية به ولكن لا يجب  
 الوفاء بالشرط لاحتمال ما في ذلك من تخلف واحداه ولا يجوز بشرط  
 قطعها اي ولا بشرط ابقائها للشيء المذكور لما من أحدث  
 بعد بدو الصلاح كقيل وعقب مثالا فيجمع بينه وعلى  
 بايع الحق حاصله انه يجب البيع على البائع بشرط فلا تله ان يكون  
 قد بداه صلاحه وان سيجف امتزج الانفا وان لا يقدر البيع  
 وغيره اي وهو الرزق السوي الواجب ليعمل ما اذا راد حقه  
 كلف ولا يجمع بين ما قبل الكو وان بداه صلاحه وقتا بالعرف  
 عند حوق الاخلال متعلق بمجدوف اي ولا يكتف قطع العقد  
 اي فاد بار الكف ووقع الفسخ والمساخ معا هل يفسخ كالمو  
 كاه الحار لهما فالاحار احدهما وفسخ الاخر حيث ترجح الفسخ او لا نظر  
 لبقاء العقد نظر عن تغير الزيادة في الثاني وهو طاهر اذا الاصل  
 تغير العقود اذ واج والعم احصر وهو من الغيب لا غير  
 الا اللين وما شابه ذلك اشار الى بقوله وما شابه ذلك وان لا  
 سئل في كلام اعم لا مفهوم له او فيه تفصيل او اشارته ناقصة  
 رطوبة هو بين احراق المذكور في اي وهما الجنان يتخذ  
 غالباً من الغيب الحور اذا الرمي بها من الروض احادها من  
 عصية الرمان وعصية العقب قال واذا اخذ كل واحد من السنة  
 مع مثله ثم مع ما جده تحصل منها احدى وعشرون ثم لغز العقب  
 من غزاة الاعطاف عذب مداتها لغز الفنا كقيل في بيان  
 وتلك خذ كل الناس منها منافعا وتوكل قبل العصر ارمضان  
 وكذا العرايا كذا والحاصل انه لا يجوز بيع العرايا الا بصفة  
 شروط ان يكون البيع عباً او رطباً وان يكون ما على الارض مكيلاً ولا  
 محصوا وان يكون ما على الارض باساً والاخر رطباً بفتح الراء والكان  
 الطاوان يكون الرطب عاروس السجر لان من حكم الرخصة الكل

الرطب

الرطب على المدرج وان يكون ذو نخلة او سقا وان سقا بضم السين  
 لانه بيع مطبوع مطبوع وهو شرط فيه الحلود والسقا بضم السين  
 القصد بفعل الثمر او الرطب لانه منقود وبالفحلية في النخل الذي  
 عليه الرطب او الكرم الذي عليه الغيب لانه من غير المنقود وان يكون  
 بعد ظهوره في الصلاح واذا لا يعلق به زكاة وان لا يكون مع احدهما ثدي  
 من جنسه فلا يحفظ  
**فصل في السلم**  
 قال بعض احنفية هو في اللغة المتقدمة ومنه قولهم سلمت على ما  
 السلف من خيرات الذي لا يحتاج لنية وقال بعضهم هو لغة الاستعارة  
 وكان وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم راس المال في المجلس كالمسئله  
 السجله او في حاشية البر ما ويؤلمه يذكر المم ولا غيره من الاشياء  
 فنية بعبارة لغة لكن ذكر العلامة ملا مسكين من احنفية في الاكثر  
 انه لغة الاستعارة وفي الشرع بيع ثمة في الدائمة بلفظ سلم او سلف  
 ولذا قال الركني ليس لنا عقد اي ما سيذكره الله ثم كل من السلم  
 والسلف اسم مصدر لان ما ضمه سلم وسلم واسلف واسلف  
 بتكرير العين واركاد السلم اركان البيع لانه نوع منه كما مر وانما افرقه  
 بالاكل لاجل الشرط الزائدة فيه المذكورة في كلامه والسلف  
 اكد ذكرها لانها الواردة في الحديث وفيه نظرفان في الحديث  
 رواه يمين بالفاء واليم وكل منهما في الصحيحين كما في حاشية الجوهري  
 من اسلف اي من اراد ان يسلف اي فليسلف في كيل  
 معلوم كمنع الحديث من السلم في كيل فليكن كيل معلوما او موز  
 موزون فليكن وزنه معلوما او اوزان فليكن اوزان معلوما لانه  
 حصر في الكيل والوزن والاوزان وتقدم تعريف السلم اي  
 انه بيع يتم بوصوف في الدائمة ببيع اي الدائمة سلماً مطلقاً  
 وهو صيغ والمقدم انه لا يبيع سلماً الا ان عقد بلفظ لانه الدائمة  
 يبيع العقود لا يبيعها بما في حلاله بلفظ السلم بيع حاله اي



اي خلافا للامة الملائكة وهو موطن حاله على الاسناد المجازي فلهما واحد  
 والحقيقة حاله السلام فيه وهو موطن السلام فيه كما هو موطن بان يصرح  
 بهما فان اطلق العقد حاله كان في البيع المطلق ولو اطلق له اجلا  
 في المجلس حق او ذكر احكامه استقام في المجلس سقطت  
 ما لا ولي فقياس الخارج على الموجد في المحلة او نوى والحلول  
 في ذلك لان الطلب مع عدم القدرة متضاد ان قال بطل فيما  
 لم يقض اي وثبت للمسلم اليه الخيار لا للمسلم لان الصفة لم  
 تفرق عليه بل على المسلم اليه او فلو اطلق اي راس المال اي  
 لم يبين في العقد فالمراد بالاطلاق عدم التيقن للمسلم كما  
 يشترط في راس المال قبل الفرق او التخيير في طرح قوله كما  
 صرح به في المخرج وغيره فلو كان موجلا وتعايناه قبل الفرق لم  
 يقع العقد اي لا المحاسن حرم العقد اي فله حكم ولذلك  
 يجوز فيه خلاف الاجل واستقامه منفعة اي معلومة كما يجوز جعلها  
 غنا واجرة وصداقا ويقض بعض العيني اي لانه لما نفذ  
 البعض احيى الكسب هذا لانه يمكن في قبض المنفعة لانه تابع  
 لها ومن هذا لو جاز ان يوجع راس المال في الغايب ومفرد في المجلس  
 من يكتفي فيه المضي اليه والحقبة مع لان القبض فيه بذلك وهو كذلك  
 وقضية كلامه انما لو كانت المنفعة متعلقة بيد من كسبها سورة وخدعة  
 شرمه وجرح الربا في تسليم نفسه وليس له اخرجها عن المسلم  
 كما في التجارة فكيف عن معرفة قدره كالتن المعلن فان التفت  
 فسخ وتساوى العقد فلو قد قود المسلم اليه لانه عارم هو غنا  
 لا يستدعي لزوم الملك ليس بعيد وكذا ما يستدعي لزوم  
 كالمسبة والقرض وصورة الدين المذكورة في كلامه ما ينداهو ميد الي  
 مضبوط بالصفة التي لا في الوجود بها خرج هذين العتدين  
 امران غير المنضبط والمنضبط بالصفة التي يزوجونه بها فاقول

قوله والبيان

والبيان اي غير المنضبط سدا ما انما البوسنة فلا يصح السلم فيها  
 كالبل وهي المسهام العربية هذا انما هالفت والمراد هنا الاصح قال  
 بعضهم انما البل المراد بفتح الهم وكسر الراء اسكاد اليابوزن كرم  
 لا خلاف وسطه وطر فيه دقة وعظما وتقدر صفة اما البل وكل  
 خطه وعمل الدين فيه فيصح بغير ضبطه اه وكذا اما يفر  
 وجوده لا ياتي الكلام على ذلك عند قود انما ان يكون موجودا  
 عند الاستحقاق في الغالب ولا يقال كان الاولي الاقتصار على  
 احدهما لا يصير مكررا لانا نقول ذلك فيه زيادة والغرض هنا  
 بجمع القلة تقار شمع غريبي فليس كاللوا الكبار وهي ما  
 قبل التفت للترين والجارية واخها او اولادها وكذا دجاجة  
 وراخها طاهرة وان كانت عند المسلم اليه والمسلم حارونغا عند  
 الزيادة المحلة في هذه وهو مخالف لاطلاهم اج او فالمعتمد عدم  
 المحلة مطلقا احدا باطلاهم وقياسه لو اسلم مسل كافر وعبد  
 مسلم لا يصح ولو كان في يد الكافر والمسلم حاله قد سيلف وقود  
 التمس الا في تعمد ان كان في يد الكافر وكان السلم حاله مع منفعته  
 مستحبا للجميع نعمه الله رحمة ويد له ما ذكره الاجموري اذ لا فرق  
 وكذا في قوله لو كان السلم حاله او كان المسلم فيه موجودا عند المسلم  
 اليه بموضع يدر فيه صح كمال الاستقصا اختلاط لا ينضبط  
 به معقوده قد اصبح التمس اليه والمن والمخرج في صورتي ان يكون  
 حيا واحدا وان يكون حيا في المن والمخرج انما هو المقصود كقاي  
 وهو المركب من حر وقطن وجملة لا ينضبط ان صفة لا خلا  
 لا اختلاط والرابط مقدرا لا ينضبط به اي بذلك الاختلاط  
 معقوده اي السلم فيه وعالية لانها مركبة من مسك وعنبر  
 وكافور في حجر البخور من هذه بدو المسك وشبهها البند بفتح  
 المون مسك وعنبر وعود خلط بغير دهن على وجوب



وكذلك لاختلاف الخوصه وحفظه مخلوطه لتغير اذا كثر حباته القدير  
وتل ذلك المفعلة فكل ذلك وهذا كله لا يصح السالم فيه لعدم انقباضه  
اجزاءه المقصوده اما ما احتلظ بما لا يقصد كاللفظ واجزاءه والسمك  
المملوح وخارجو الرطب وجان لتغير لا يقصد في بر وعكسه فيصح  
السالم فيه فان كان الحث اذ لا يصح السالم في الحث الا بهت  
الشروط الثلاثة الترياق ذكر في ثم اخرج اذ فيه لغتان خشي  
عشرة في ابراهيم في خبر خلاف الاقراض فيجوز ان اقراض الحار  
وزنا لغو في الحاجة اليه على المتمد ومقابل ما في الكافي انه يجوز عدد  
وكذلك في ابراهيم فيجوز ان اقراضها لا السالم فيها لاختلافها با  
مخوصه كالنقل المفعول بما في عمل الخيل لانه المتفرق اليه  
الاختلاف وقوله المفعول بما في عمله بالشار والغائب  
عمل العقب والبا وهو ما يخدم من الدين في السور فزع  
يصح السالم في المدة والسيل اذا لم يمت من خوطن ويصح في قص  
السور في الجوة غير الجوة في مواهاق في في البهجة ولا قبل  
اعلى العقب الى لاجلوه فيها وتقطع جامع عروق من اسفله  
ويخرج ما عليه من القنوراه ففلم في السالم فيه ورائع هذا الوجه  
فأما في لا يصح ضعيف كما في الربا في بالسنة في السالم  
والا فقد قال في ما سبق ولا يبرأ من غير كمال وسمن  
وفرق كنه هذا الفرق من جهة القول المتمد ومارة وهي ما  
يوضع فوقها السراج ما خوزة من النور ودمت وحقا له  
فلج يركس اوله وفتح مع له راجع للمد وما بعده اعي  
معمورة بالاله المصوبة في قالب يفتح اللام افصح من كسرهما  
وتلها الاولى المتخذة من المعيار بلا صلب ولا حفر فيصح السالم  
السالم فيها كما في ثم رتب تساوي اجزائها ولا يصح في اجلد الا في  
قطع منها فيصح السالم فيها وزنا لانه المقصود جعلها فيجعل فاعادها

عنوا

عنوا اسم وتل اجلد الرق والمراد في التل بلجلد اجلد الكامل  
في اسطار وان لم يقب في قالب لعدم اختلافها هذا في نسخة الراس  
عند اتحاد معدنها لاختلاف ضيقة الراس والاختلاف معدنها فلا يصح السالم  
فيها والفرق بين ضيقة الراس وواسعة اذ ضيقة لا تتكثف فيه  
الضامع من تساوي الاجزاء لاختلاف واسعا فيمكن منه وسياوي  
بين اجزائه فيكون منضبطا تاما لا يمتلئ ما في اي ذكر راعى الراس  
اختلافه بغيره ما وان قبض في المجلس لاذن تساد السالم الدينية  
ومن شأن الدينية المتأخر وقده اي قامة ذكر نوعه  
اذ حاسله انه يذكر في الرقيق نوعه وصفه ولونه ووصفه  
وسنة وقده وذكر او صنفه فلك سبعة تبيين وصف  
كل عضو من اعضا الرقيق مفصلا لانه يودي الى معرفة الوجود  
بسمرة اي حمرة لانه العبد ربما تشيع الحمرة سمة واما تفسيرها بذلك  
لان حقيقة السمة اعني السواد لا يجمع البياض طول او غيره  
من فقر او بجم في الاختلام اي وان كان كافرا لانه لا يعلم  
الامنه بخلاف في السبق انه لا بد ان يكون مسلما مسلما وقد  
صرح بهذا التفصيل في الامداد واعتمده شيخنا الطوسي بخطه في  
فاذا السالم في رقيق بالغ عمره انه عشر سنة قبل قوله في الاختلاف  
مطلقا في السن ان كان مسلما بشرط البلوغ والعقل في كلهما  
وان كان قاسقا خلافا لابن حجر والافقود سيدة اي السالم  
البالغ العاقل م ر وقوله ان ولداي الرقيق في الاسلام ليس  
بقيد بل الشرط في حاشية الطبري على المزاج ان يعرف السيد وعبارة  
الشرط ان يعلم منه اي باي طريق كان لا خصوص الولادة والا  
سلام والا اي ان لم يعرف سيدة منه فالقار قوله الخامس  
ويكح واحد منهم في وان شئت في الناس في ولا يصح السالم  
في الحث لغوه وجوده وظاهره ولو كان عنده وهو نظير ما تقدم



في حكم الصيد وكيفية ما يجر وجوده على المخرج ما ذكر في الرقيق  
اي من المذكورة او الانوته والسن واللون والنوع ووصفه واستثنائي  
من اللون الابيض فلا يصح السلم فيه لعدم انقباضه ولا في الحيوان  
الحاصل من امة او غيرها لانه لا يمكن وصف ما في البطن عتالي والقدر  
صغير والمعمد انه يشترط ذكر القدم وشرطه طير وسمك  
وغيره ما نوعه كالغول من اجسام الغلالي ومن التسليمة او الحيوان اذا  
وجبه كبرا او صغيرا كان يقول كبير الجثة او صغير الجثة على كلام الس  
على حذف مضاف اي وشرطه طير وسمك ذكر نوع وجبه وفي حكم  
غير طير وصيد اذا ما حكم الصيد فلا يحتاج فيه الى ذكره انه خفي معلوف  
او صيده بل يذكر فيه انه حرم ذكر او صيده رفيع او صيده قار السج  
او حامد ويذكر انه صيد باجولة او سمه او جاحدة وانما كلب  
او هند فان صيد الكلب اطيب لطيب نكهته فراه واما حكم الطائر  
ومثله السمك فيذكر فيه النوع واجته كما مر انه يذكره ما فيه حال الحياة  
تاما قال على على المخرج غير الحكم على الصيد نفسه ويمكن دخوله في  
الماشية فلا يجر اه حكمه يوقيه نظرا فان العرجى والعرجى  
يختلف باختلاف الواعد وهي العراب والحوامد وتنقطع كلامه  
خير اسم اليه بين العراب والحوامد طير ارجع الا ان يكون اراد  
بالعرجى صوف العراب فواضح من قوله قال في الروضة يصح  
السلم في الاكارع بشرط ثلاثة بعد بيان الجنس والنوع بيان  
كونه مقادير او مواخر وعدم صوفه على ما وصفه بالوزن لاها  
بالعدد واما العدد او صدها اي صده ذكر وما بعده فصد  
ذكر اني وصد خصر فحل وصد رضيع قطيع وصد معلوف راع وصد  
خدر في او غيرها اي غير العجدة لانه مؤنث كلفا واجب  
من سمين او غير ذلك المخرج متاد بالرقعة صفة للعلم قد  
ولده الذي يبيع فيه ولا يجوز ان يذكر ببيع رجل ببيع الا ان يضاف

اليه اضافة تعريف من غير ارادة السج فيجوز كقوله الماوردي في النقا اسم  
واعمد الحجر في انه لا بد من ذكر كون التوب قار واطلاهم محمول  
على الغالب او صدها اي الثلاثة فصد القطط الدقة بالذات  
وهي وصفان للفراد وصد الصفاقة الرقة بالراء وصد وصفان للبع  
والاولى منهما الغنم بعض الحيوط الرقيق والثانية عدم ذلك  
فكذلك من سائر السج وصد القوة الحسنة كالاخر على الحام  
فيجب قبوله بدل الحام الا ان اختلف الوفاق قبل السج وكذا  
لقد ان كان المبيع ثوبا لم يسه وجه او عسلا ما سد العرج ولا  
يصح السلم في الثوبين لانه لا يضبط كمر بل شرطه ان  
فان قيل ان يبيد اخذ في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطا لا  
ان الشرط خارج عن الشروط اجيب بان الغنم قد يربط  
بالشرط ما لا بد منه فيشاور جز الشئ موضوع له اي للدين  
لا خلاف في اللفظ اي لاد اسم السلم يقتضي الدينية والدينية  
مع المقيدين متافقتان عتالي في تصغيره احكاما له ليس  
المورد عليه الصغر والكبر بل العبرة بذكره التماز وقلها فافهم  
هذا واذ اعني ثم محمل لقائي مع نواني باجود منه وجب قبوله  
او صفة هي العقار والمراد ما فيه ثمار من العقارات  
كالدور في ثمر ناحية اي في ثمره ما اذا السلم في كلمة فلا يصح  
للقطع بلفظ بعض والشك والكتابة الرقيق المراد ولذا  
المصحف وكتب علم فيها آثار السلف ثم لصحة عقد السلم فيه  
ثم للترتيب الاخباري اي الذكر في السنوي والوقوف بينهما وبين  
الحملة السابقة كما دل عليه صيغة ان المتنازق في هذه وجودها  
في العقد الا السابق في حرمه والمتنازق في تلك وجودها في العقود  
عليه في الواقعة كقوله الحق اسم حين اي حين اذ وجدت  
الشروط الخمسة السابقة ان يصغر اي في العقد حينه



ونوعه قد يقع ذكر النوع عن ذكر الجنس كالضمان والفرق بين عن ذكر  
 الغنم سم بالقياس الاول اي قوله الذي يخلف بها الثمن كالكل المعجم  
 لغتين سواد المعين من غير الكثر وبالشأن وهو قوله يغضب  
 هو وبالشأن وهو ليس الخ فوبيا اي زائد القوة بن  
 او ضعيفا اي هذا العمل لا يفي بالكم هو واضح لان الاصل عدم  
 كماله من جروا عرضت ارج بان تراخ ذكر البكارة والشيوة مع ان  
 الاصل عدم الشيوة ويرد بان لما غلب وجودها صار بمنزلة مسا  
 الاصل وجوده فلو عين كمالا او ميزانا او ذراعا او قصبة  
 وفي معنى يقين المكيال ما لو شرط الذراع بذراع يده ولصلي معلوم  
 معلوم القدر فلا يصح انه قد يكون قبل القصر مرحومي وقيل  
 يصح كاللبي القياس ضعيف ودون النفس عليه للفرق المذكور  
 قال في جرحه في فناء امك كالميزان في فقط ودون اللبي  
 الصغار قطع كمالا ووزنا اذ اعم وجودها بن قاسم لانه يحتاج  
 مسا في ذكر اجرم في وزن علة الوجود فيقضي فيه الوزن بان  
 يقول اسئت اليك في قطار من البطيخ مثلا حله في شئ المخرج بل لا  
 يجوز السلم في البطيخ وكيفية الحاجة الى ذكر مخرجها مع وزنها  
 في وزن علة الوجود ويصح اي السلم في الجوز الخ  
 وان لم يقع اختلاف في اختلاف لا يترافق في قسوره بالقطر والرقعة  
 فلا يوتر في صحة السلم لمساخه فيه او بعد فماليه كالطوب  
 والفاصول فان قلت لم يمتنع في مساخ المكيال الكيل في الوزن  
 الوزن كالميزان اجبت بان التقصود هنا معرفة القدر وليس  
 التماثل بعبارة عهد النبي صلى الله عليه وسلم ضابطا في كالمين  
 والقيود مثل الرجل والموجة الخ مستد كما في الباش في ما ية  
 بطيخة كل واحدة رطلان اجلا معلوما اي لم يما او لم يلد في غيره  
 فان قيل لم يقع هنا معرفة العاقدين الاجل او معرفة عدلين ولم يكن

بذلك

بذلك صفاته السلم فيه كما تقدم اجب بان الجملة هي واحدة الى الا  
 جاء وهناك ان المعقود عليه في ان يحتمل منها ما لا يحتمل هناك واذن  
 المباد ان يكون معلوما فلا يجوز بما يخلف كالحصا داي بالفعل وقدوم  
 الحاج والميسره اي السيار ولا يمنع التاقيت بالمتا والميف والمطا  
 الا ان يريد العاقدان وقربا المعين ان عرفه المسلمون ولو عدلين منهم  
 اي من المسلمين خلا فاما اذا اخص الكفار بمقتضاها اذ لا يعتمد قولهم نعم  
 ان كانوا عدد كثيرا يمين توطن على الكذب جاز حصول العلم بقولهم  
 عتاني وان اطلق الشكر كان في الحفرة في بعد شهر او اخرة اي  
 اي قال او اولا اخرة فيصح ويحتمل على الاخر ولينوا ذكر او هذا هو  
 المعتمد بالي على الجرا او ايا من اول الشهر او اخره فيحل في الغاية  
 باول اخر الاخير من الشهر المعين فالخطبة الاخيرة منه كحل الاجل او يما  
 اي فيبين باول الشهر الذي يليه حل الاجل باول اخر الشهر الذي قبله  
 اعني الذي اضيف له الاخر هذا الضمان ما قاله في كلامهم من قولان  
 الاول بحلوله باول النصف الاخر من الشهر وهو ضعيف والثاني حلوله  
 باخر جزء من الشهر وهو الراجح فليراجع وحمل على الاول اذا اراد  
 بالاول ما يلي العقد فالاستثناء هذه مستدركه بامط او ارا حقيقة  
 الاول فالاستثناء لا يذير العقد مثله فاسلوق موجودا مع  
 يوجد بلا مشقة لا يحتمل عادة كما في الكافر نعم ان كان اذ تقدم  
 انه ضيف كما تقدم عن شيخنا وهو حاشية الحلبي على المخرج ان  
 اعتمد نقله غالبا ليس لاحاطة لذكره بالبعد اعتمد لاد الخارج با  
 حدها وهو ما لا يفتي نقله خارج بالاراءه في وكيفية من انما  
 ملاق ليس في كفاية في سقاطه في في المخرج وخرج ليس ما اذا لم  
 يعقد نقله ليس كالمهدي وكيفية عدم القدرة عليه او وقد يجاب  
 بان ما اذا لم يخوفا معا وضمان كالم والاجرة والصداف للمهدي  
 والهمة وكيفية ما فامل والابان لم ينقل اصلا او تقا نادرا ليس



او نقل عا لم يهدية لم لو كان المهدية اليه بعد مع سوا كان السلم المير  
 ام غيره في غير السلم على التراضي على المهدية فله الفسخ ولو بعد  
 اذا حاز ولو علم قبل الحيا اي الحلو انقطاع عنده فلاحيا راذ وكذا  
 لو انقطع قبل الحيا فلاحيا راذ ربما يوجد عنده فله كسب الظاهر  
 فراجع مع كذا الاستقصاء ثم ضعفه ولا سيما لو انقطع  
 اي استوعب وصعد عن كعطف على قوله ولا يصح فيما يبد وجوده  
 والسادس ان يذكر موضع قبضته كحاصلة السلم اما حاز واما  
 سوجب كل منهما اما ان يكون محل صالح للسلم او لا وعلى كل حال ان يكون  
 السلم فيه محل مونة ام فانه لم يصح محل العقد للسلم كانه عقد او وسط  
 الجبر وجب البيان مطلقا اي حالا كان او موحلا لمونة ام لا وان سلم  
 لذلك وليس محل مونة كمرجعي البيان مطلقا اي سوا كان حالا او موحلا  
 وان سلم ومحل مونة وجب البيان في الموحل وذا الحار كذا في روم ونقله  
 عنه ابن قاسم واخره متاخنا في السلم الموحل ليس قيد في جميع الموق  
 فهو مونة فيه تفصيل للعرف وان عينا غيره فحين ومثي عينا غير صالح  
 بطل العقد وكذا في قبضته ان يقول سلم في بلدة كذا اي ان  
 كانت صغيره كذا ذكره بقوله الا ان يكون كبيره اذ فيكون احصاؤه في  
 اولها هذا اتفاق بقوله في بلدة كذا او خرج بقوله الا ان يكون اى ما سوا  
 كانت كبيره فلا بد فيه من محل المدين ولو كان ذلك المحل وهو اى اى  
 الاول اى في العقد وهو المتمد فلو عين مكانا في بلد كذا هذا  
 مخرج على شيء محذوف لقدره ومثي شرطنا المتبين فتركه بطل ومثي سلم  
 بشرطه فذكره فحين فلو عين اى في بلد كذا على ذلك ما ذكره عن ابي  
 يعين اثره محل صالح اى الى المدين ولو بعد منه ولا جرة له لا قبضته العقد  
 ذلك فهو من تمام السلم الواجب ولا يثبت الحيا لا للسلم ولا للسلم  
 اليه كذا في السلم فراجع اما السلم الحار كذا اي سوا كان نقلا مونة  
 ام لا وهذه العبارة اوضح من عبارة في المخرج كذا يعلم بالتأمل ان هذا في  
 قوله من ثلاثة

من ثلاثة او ج ثانيا ان لا يتعين مكان واما ثانيا لتعين ذلك الموضع  
 واد لم يصح السلم خلافا لبيع المعين اي يجب تسليمه في محل العقد  
 واد لم يصح اه فلو كان الشراية منك هذا العقد بشرط ان تسلمه له في  
 في ذلك ان كذا لم يصح العقد لان لسداد الشرط كذا الخط بعض الا فاضل  
 فكل شرط اذا كان معنى هذا الشرط العرف ان البيع المعين يتعين فيه القبض  
 مكان العقد واد لم يكن صالحا خلافا للسلم فلو كان كذا لم يكن صالحا فيقتدر  
 للقبض ان يقضى فلاحيا العقد الى الوصول لذلك المكان المعين لانه لما  
 دخله التاجيل من حيث هو قبل تاجر العقد الذي تضمنه تعيين محل القبض  
 غير محل العقد والسابع كعبارة الجناح اسم والسابع ان يقا بمنا  
 اي راجع الى ما قبل التوقي من مجلس العقد بان يسميه السلم ويسلمه  
 السلم اليه فغير عند ذلك بالتقاضي كسماح جامع ظهوره ان لا يقا بظاهر  
 كلامه ان المدا قبض السلم اليه راس المال وقبض السلم اليه فله وهو  
 غير صحيح لاننا نقول هذا الظاهر غير مبرر اد بقرينة سياقه كقوله واذ يذكر  
 موضع قبضته فلا استكمال مع قضية كلامه باعبار ما نشر به اعتبار  
 الاقباض من السلم حتى لا يكون استبدال السلم اليه بالقبض فغير اختياره  
 وان قبضه بعض المتأخرين اخذ من تغير الشئ وغيره مما لا يقاض  
 لكن الظاهر خلافه كما في الديار اولى والتغير بالقباض جري على الغالب  
 انه حروفه واخره عا فلو لا يخفى ان صيغة العا عليه باطله اذ  
 ليس في كل من العا قديني قبض ولا قباض وانما الاقباض من السلم  
 والقبض من السلم اليه على انه يكون القبض من السلم اليه فقط على  
 المتمد كذا في البيع مع ان هذا مكر مع ما مر اتم اعلم ان هذا شرط  
 لا استمرارية العقد فضا حقيقيا خرج به صورة الحوالة التي  
 سيد كرها كالعرف وهو بيع الذهب بالذهب وبيع العضة  
 بالعضة او بيع احدى ما بالآخر مع مرفق فمرفق من قبضته المتأخرين من  
 حوالة المتفاضل عند اخلاف الجنى دون الحوالة او لاخذة من المرفق



من العرف وهو التقويت ومنه عرف الاقلام وهو صوت حركتها على الكون  
 بادنه اي اذن جد يد غير اخوانه لثباتها موحى ولو احاد السلم اليه  
 تاشا براسها على السلم فاحواله باطله اليه فاذن السلم اليه السلم  
 في السلم اذ انما ففعله في المجلس مع وكان وكلا عنه في القبح فاذن  
 التبرج ولو قال تدنيه اجعل ما في ذمك راس ما على كذا اذ ذمك او ذم  
 غيرك فلا يصح لانه اما قايض مخصص من نفسه او وكيل في الرأيه ملك نفسه  
 وكل باطل وان ولات شرط لغيره كذا هذا مكرر لانه لا يحتمل التاجيل  
 اي لانه عند السلم بالنسبة لراس ما السلم لا يحتمل التاجيل اما بالنسبة للسلم  
 عليه فانه يحتمل كذا لا يجوز لانه ما في ذمك اذ كانا فيهما او للبايع او من  
 لزومه اذ كان للمترى بان كان حيوانا او كان السلم حرما والسلم  
 فيه صيد او يانظر مرقاله المذكر كشيء وصحى اه وصوره على التبرج وتوعد  
 انه يقول كان بدد قوله بان كان او من القبيح بان لانه يومه احصر  
 فيما ذكر وليس مراد او لكن لا يترك كلام الشك في الايمان بان يدرك ان  
 ولكن خلاف المصطلح عليه اه موحى لها وقع اي فان فقر الله لم يكن  
 له الاستماع او وقت اغارة المقدير اذ كان الوقت وقت اغارة وهو  
 من عطف اجرا ولا يصح عطفه على خبر كان اذ لا معنى لقولنا او كان السلم  
 فيه وقت اغارة اذ لا يصح الاخبار فتأمل ط يانظر في ط يان مع  
 انه الظاهر لانه حال من الغنى والحمد لانه العطف باو اوله في الاصل  
 على وزن فعول وا جواب الاول اوله في الشا لا ياتي في قوله الكس  
 لم يكن على قبوله وان كان للمودعي غرض صحيح لمقرره ح في تمام  
 ح تعرف ففلم انه لو تعارض عرضاهما فالمراد في جانب المستحق  
 اجبر على قبوله اي هيلا عليه وعلى الايراد ان فرض السلبه احصاه  
 قبل وقت حلوله ام لا اي لا تعرف واعترض بان له غرض على حلال  
 وهو البراء واجب بانه تارة يلاحظه وكارة لا كما عفا في  
 اخذ الحاكم له اي السلم امانه وبري المدين وكذا لو كان السلم غائب

والى السلم اليه في وقت فاذ الحاكم يقضيه له وواحد السلم اليه  
 لعرض غير البراءة كفتك رضى او كميل اذ لم يسطر وهذا لعرض السلم  
 بل لعرض السلم اليه ولعله اي من محل السلم الى محل الطفر ولا يطالبه  
 بعينه اي ولو للحلوله لا مستماع الاعيان من عنه كما مر في الفسخ واستردا  
 راس المال كما لو انقطع السلم فيه اما اذ المالك يملك لمونه او يحمله  
 السلم فيلزم السلم اليه الاداء في التبرج لعرضه صحيح اي كان كان  
 لنقله منه الى محل السلم مونه ولم يحمله السلم اليه او كان الموضع محوفا  
 في التبرج وعرضه اذ ان يحمله السلم اليه مع واجبر السلم على القبول  
 ورد بانه نيبه الاعيان ان بدل الاجرة للسلم والاعيان من منع  
 فلا يجوز اخذ السلم الاجرة فاذ انما جاز السلم اليه من حمله فلا اعياض  
 فم للسلم ان يبيع من اخذ السلم فيه ويقود السلم اليه ارسله الى محل  
 السلم ولو انفق له كان السلم اليه جارية صيره في جارية  
 كبيرة فله ان يبعده حتى صار كالمسلم فيه وان وطئ بها لم يخل منه  
 كما لا يخو

فصل في الرهن

لانه مصدر اي باعبار مؤداه حب الاصل فلا يرد اليه في الاية  
 جمع وانما يعنى اسم المفعول اي امره هو ان يدل وصفه بمقومة  
 رهن درعه كذا ولا يصح انه مان ولم يفتكه كما في م رواتما ففعله سيدنا  
 على رضى الدعة بعد موته عليه السلام وحدثت نفس الوهم معلقة  
 له فيه اي محبوبه في القبر غير منبسط مع الارواح في عالم البرزخ  
 وفي الاخرة معوقة عن رجوعها حتى يعف عن عيوبه على غير الانبياء  
 تزيينهم وعلى من لم يخلع وفايم وفقرا ما من لم يعف بان ما انت  
 وهو معسر وفي غربة الوفا فلا حبس نفسه او عقال من وحدث  
 كذا يسوق في الدين او بعضه منها فلا توطئ كون امره هو  
 قد لا يدين قلوب رهن هذه حجة بيت مثلا كانت تلك الورقة وحدثها م  
 هونه واما البيت فلا يحصل فيه الا بالتحليل فانهم وكل ما جاز



اي كذا يجرها الى اي كذا عين جاز يجرها الى او كلا الالهيات المتجازي بها الى  
 كذا موصوفة او معرفة ناقصة اي اسم موصول بمعنى الذي او التي على ما عرف  
 ومعلوم هذه القاعدة كل ما لا يجوز ان يجرها رهنه ولو من كفو  
 ولو من هو عليه اي ولو عند من هو عليه ومورثة ان يكون لا  
 على استخص عشرة انصاف فلت تزي منه وبيته في خمسة فضة ونز هه  
 عليها الدين الذي في دامت على عشرة انصاف والخاص ان  
 شرط الرهن كونها يبيع بغيرها غالبا رهن الشئ اي عمارا او  
 سفولا كما يوضح من كلامه من الخلية ولا بد منها من التوقيع يحصل  
 العيب الشرعي يادي ولا يجوز نقلها لغيره اذا الشريك اي في حرم  
 ولكنه يبيع كالفهم ربح خواتم الروض واقره ان قاسم ويصير خمسة  
 شريك مضمونه عليه كالعصب فان الشريك يملك شرط حل فحة العيب  
 لا المحقة وتشرط لكون حصة الشريك امانة تحت يده لا مضمونه فان  
 قلنا الفرق بين الموقوف وغيره احل بان وضع يد  
 الموقوف على الموقوف له وعلى غيره حكم فله حكم فيه الا اذا قام  
 صور كان بل الرهن يجوز بيعها اي حين ريث قبل الزرع او  
 من خلافه ولا يجوز بيعها اقوالا وليم الفرق بين هذا والبيع يبراد  
 للدوام فحلت على ان يري حين الشراء او بعده واجاز البيع فقد رهي  
 بالارض سلوية المنفعة تلك المدة فكان كالميراث والمقصود من  
 الرهن التوقيف والتوقيف واسيها الدين من الرهن ودع عند الحمل والزرع  
 قد يتأخر عند البيع وقت البيع او يصف الارض فلا يملك بيع الارض  
 في ذلك الوقت فتقل العينة فيها فلا يحصل بمقصود الرهن من  
 اسيف الدين في وقت التوقيف فانما يذكر هذه الصورة وضمها  
 معهم فليراجع وخط المبدى الى وانظر هل يمكن حمل كلامه على ما اذا  
 رهن الارض مع الزرع فان الزرع الاحقر على الغزاة لا يبيع رهنه  
 فاذا انفق الى الارض مع رهنها فيكون ذلك من باب اجتماع المانع

والقسط

والقسط في قلب المانع حرره وعبارة بعضهم لعل مراده بالارض المرزوعة  
 اي قبل بدو صلاح الزرع او نفس الزرع قبل بدو صلاحه واما انفس الارض  
 فنفس فيصح بيعها ورهنها وكذا الزرع بعد بدو صلاحه واستد احبه  
 الضو اما رهن نفس الزرع قبل بدو صلاحه فلا يبيع املا نظر هاش  
 حكما استخفا ومن مضمونه صورة بل الرهن الامنة كبد  
 من صورة وفي بعض نسخ وفي الامنة ثم يقوم مع الاحكام الاخر  
 اعني غير الرهن فلا يقوم وحده كما يعلم من كلامهم كونه دين اي  
 ليصح الرهن اي ولو منفعة ملزمة في الذمة مرحومي بالعين المضمونة  
 اي على العين اي والودع بفتح الدال وذلك اي الشرط  
 للرهن لا يبيع اي مطلقا سواء اراد الرهن الشرعي او اللغوي وهذا  
 هو القصد والوقف صحيح مطلقا كما يحط البيع عبدا لرضي الامور  
 بعد الله برحمته ثم راي في حاشية انفسا خطه مانعه والخاص  
 من هذه المسئلة ان الوقف صحيح على كل حال واما الشرط فان اراد  
 الرهن الشرعي في قايده من ناظر وان اراد اللغوي فهو صحيح وان  
 اطلق ففيه احتمالا لان اشرهما الصحة صوتا لكلامه عن الرهن يان وفيها  
 اذا اراد اللغوي او اطلق لا يخرج الا برهن يساوي قيمته لو ارب  
 بغيره بالحرف احد المستحقين اي للوقف والراهن لا يكون  
 حقا اي لا يكون حقا لا برهن عليه وهذا استحقاق ولا يبيع  
 ان يرهقه عليه بشرط عليه رهن مرحومي لم يضمن بالعين المضمونة  
 ان يردده هو بذكر من قوله من ينسفه به اي وقف بزرده الى محله  
 والخاص ان كلام الله معتمد وقصير وضعف ثابتا  
 اي بوجود دليل ما ذكره في الفدوكذا لا يبيع بما شئت  
 لغز او غيره اه ولا يجعل الجمالة اي لا يملكه من غير ما سئ  
 سا والفرق بينهما وبين الثمن في مدة اجاز ان موجب الثمن  
 البيع وقدم بخلاف موجب الاجل وهو العمل وصورة المسئلة



ان يقول من رد عهدي فله دينار فيقول شخص ليكني برهن وانا ارده ونزل  
 ان رده فله دينار وهذا رهن به وهذا او من جاء به فله دينار وهذا  
 رهن به عنائي في مدة اختياره الذي لا يتزوي وحده كما ان سارا ليه  
 قدر في وصفه ان القن ملك المتزوي المبيع بان كان اختياره  
 وحده ولا يباع الرهن الا بعد الفضا اختياره م اذا السقف  
 محل كلام الله اذا اريد بالمشتر ما حصل السيف ما قبل الاجرة بعد  
 السيف المنفعة فيخرج الاجرة قبل السيف المنفعة فمقتضاه  
 انه لا يبيع الرهن عليها وليس كذلك اما اذا اريد بالاستقرار للزوم  
 فكلام الله صحيح مما جاء بخلافه لانه انظر حاشية القليوب  
 ما فيها من البيع اي انه لا يخلو الجواب والقبول كلام اجنبي  
 ولا يكون طويلا مصلحته اي الرهن بجمع العقد عنائي  
 كان لا يباع عند الخلل هذا الرهن او ان مقتضاه هذا الرهن  
 الداهن في كلامه ونشر مرتب ومحل اذا الطعن المنفعة انظر حاشية  
 المرجعي كفاية او راجع متاع كاسد اي باير ما به اي حاله بين  
 وقوله ما بين اي حاله ايضا لما مر في البيع صوابه بما مر في البيع كما في  
 بعض النسخ ان من فعل المنفعة والتخليه في غيره ممن يبيع عقده  
 متعلق بقبض واذن واقباض والمراد به المانع العاقل غير المحجور  
 عليه اذ انما غيره فيداه القبض بدليل ما بعده واذ جاز ايضا الا  
 بانه في الاقباض لا يلوذ الى الكاذا القابض والقبض ولو اذن  
 الداهن لغيره في الاقباض استغنى انما سرق القبض بخلاف ما لو اذن  
 له في الرهن فقط المراج كاجرة قبل السيف المنفعة اي في الجار  
 العيني اما الاجرة في اجارة لزم ولا يبيع الرهن عليها لعدم لزومها  
 في الذمة اذ يلزم قبضها في المجلس قبل التوف كراس ما لا سلم  
 ويصح علم المنفعة في اجارة الذمة لا عليها و اجارة العيني لا منها  
 في الاولين خلافا في الثانية عنائي تنبيه يستفاد من

كون

كون الصيغة زكيا انه لا يبيع بالامانة كان يقول له ارضني عشرة لاعطيك  
 ثوبي هذا رهن فليعط العشرة ويقرضه الثوب اعنائي الرجوع  
 فيه اي في الرهن نفسه اذ في الرهن من بعد فتح عقده وسلك الله  
 الثاني لما سببه الرهن بعده وقاعل يفتن اما الرهن يجعله من اقبض  
 وهو اقبض او الرهن يجعله من قبض وسلك الله الثاني ليدخل قبض  
 المرهون باذن الراهن فاسلف ولا يخرج ان قوله للرهن في اخر مقدم  
 والرجوع مبداء موخر مقتضاه ليس بقيد كما سبكه  
 بقوله ليس قيد كما سبكه وبقيدته كما عباره ابن قاسم  
 بعد قوله وفيه ورهن وتوغير بقبوضه ان لا ينافيه تقتيد  
 التجاني بالمقبوضه لان غرضه ما يزيل الملك حقيقة او  
 حكما ولا يكون تغير القبوض او مجرد القبض بحدوث الاجرة او  
 قضية ذلك جواز رهن من المرهون قبل القبض بدني اخر فيلزم  
 الثاني بالقبض ويبطل الاول وهو طر اذ لا فرق بين المرهون وغيره  
 في ذلك هو وهو المعتمد معتمد ككساة اي ولو فاسدة حجر  
 وتزوج اي واجارة واذ حل الدين قبل الفضاها ابن قاسم  
 لعدم منافاة حاله اي للرهن لاداره الموطوءة والزوج والتوج  
 ولا يمتنع عقد الخاي فيقوم في انون ورثة الداهن  
 والمرهون مقامهما في القبض والاقباض وفي غيره من ينظر في حال  
 المحضون والمع على من وفي احواله المعتمد في الاعمال اذ الحاكم يقوم  
 مقام المع على وجرا السدا والنس على احواله كما لا يخفى  
 عنائي ونحو عصرية اي قبل القبض لا يبطل حكم الرهن فيقبض بعد  
 تحله ولا يفتن بقبضه حال حرة قد وليس لراهن من قبض الخ  
 هذا مع قوم قوله انما مال له بقبضه رهن اي لغير المرهون ولا له  
 بدني اخر وان وفي قال ابن الوردي والرهن فوق الرهن رددين  
 لا الدين فوق الدين بالكلية اي لا له استغناء واستغناء لا يستغل



جداق الرهن فوق الرهن بدني واحد فانه صحيح لانه يستقل فارغ  
كزوج هو باطل وكذا الاجارة والاعارة ان كان الدين حالا او يحل قبل  
انه نقصا مدتها فانه كجداق ما اذا كان يحل بعد النقصان او بعد ستم  
الاعاق ان سوا احد اصله ان اعاق ان سوا او سوا او يلاذه فانه ان  
واعاق العسر غير نافذ لا في الحال ولا في المال ويترك على ذلك ايضا  
جواز اعاق ان سوا ووطيه لعدم نظر الرهن وحرمة ما من العسر  
كما قال ابن قاسم فليراجع واما اليلاده فلا ينفذ في الحال اما في المال فينفذ  
ان انك الرهنون اعني المستولدة بغير بيع او ملكا بعد البيع وانما  
بالسارية باق الامرين من قيمة والدين سوا كان الدين حالا  
او موحلا على العتد من وطيه الرهن سوا او عسرا ولا يفرق  
قيمة ولا حد ولا رهن مبر عليه لكن يفرق ارض البكارة وتكون رهنا  
شديدا على المهر فانك الرهن اي بغير بيع نفذ اليلاد لا الاعاق  
فان انك بيع لم ينفذ اليلاد الا ان ملك الامة بعد فاد ملك بعضها  
نفذ اليلاد فيه وسري النفوذ الى الباقي ان كان مؤسرا حيا فيما يظهر  
فان ايسر بعد الملك فففيه نظر ونظر النفوذ للحكم بشيئ لا يلا  
في حقيقته الاحبار وانما خلفه لان وقد اراه سم ثبت حكمه  
اي حكم اليلاد ان يرهن ما يساوي ما به فلو اتمم البيع الالره  
ما يريده على الماية ترك الشرا خلا فاجمع حجر وهو ما يساوي ما به  
ولو موحله عتاني والعتد حالة كامر وان يرهن على من ما  
يسعه وانما يجوز بيع ما له موحلا ليعطد من امين غنر وباشهاد واصل  
نقصه عرفا وكون الرهنون واقيا بالثمن فان نفذ شرط بطل البيع عتاني  
يريد الرهن منه كان يكون عتد الحيط و اراد منه الحيا طه خلاف  
ما لو اراد منه الحدمه فانه لا يمكن من اخذه وبه هدي المائتين  
عليه اي الرهن بالاسروداد وجواب اول اسروداده لانه  
لا يصدق في الركن الثاني فزرع اذا اخذ الرهن الرهنون للاستعانة  
الجائر

الجائر فلف في يده من غير قصير لم يضمنه كما قاله الروياني فخرج به مونة  
الرهنون المستعار فانما على المالك لا الداهون ثم الرهن وله اي الرهن  
رجوع المالك قيد ولا يضمن الرهن لافضل البراءة من الدين  
ولا يهددها الا بالتقدي فيه او الامتناع من رده بعد البراءة من الدين  
ولا يقطع بلفه شي من دينه ولو اسفاره الرهن كان مقتوفا  
عليه كما يراعى اري ولو قبضت بيا بسوم الرهن فلا ضمان او ان رهنه  
بشرط ان يضمنه فسد الرهن ولا ضمان اذا افسد فاسد كره عقد كعتنه  
في الضمان وعدمه سم الا بالتقدي ومن التقدي ركوب الدابة  
والجل عليها واسود الا اذا وحوذ لك دمياط في ثم في دعوى  
اللف اذا لم يذكر سببا او ذكر خفيا فان ذكر طاهر الرهن يضمن  
الا بينة على السبب دمياط في ثم هو على التقييل المذكور في الكود  
او مرحوي كرامين اخرج بالامان غيره كالعاصب والستار  
والستام الا للرهن والمساج والوقوف بينهما وبين سائر  
الامان انما يقضيان لرض انفسهما بخلاف الرهن للثمن والستار  
للاستعانة بالموخر بخلاف غيره فانما كانا كالمستعانة لانه يقضيان لرض نفسه  
كامل يستقله بكل جز من الدين لوقا لا يعلق كل جز من الدين  
جميع الرهن كان اوضح فامر مرحوي ومثله يقال ايضا في قوله قل  
اي الدين الذي تعلق به الرهن فكان الاول ان يقول اي الذي تعلق  
بالرهن لان الدين هو الذي تعلق بالرهن من لا العكس فروع  
هي ثلاثة حاصلة اما اصله صنفه واحدة لا يصير صنفين  
بغير الحال في الدوام فلو رهن عبد في صنفه وسلم احدهما  
فقط فلو رهن على جميع المال لا على نصفه لان كل جز من العبد رهن  
بكل جز من الدين ولو مان الرهن عن ورثة فقدي احدهم نصيبه  
لم ينفك اعبار بموثرهم وان كان احدهم لو رهن البدن انفاك  
نصيبه بما قداه به وكذا الومان الرهن عن ورثة قدفع الرهن الى



الواحدة ما يخصه له شئك نصيبه نظرا لاصل  
اي عند اخ احدهما مفعول سلم والفاعل مفعول التحص  
له شئك اي نصيبه فوق احدهما ما يخصه كذا بينا ما وفي المفعول  
ويصح بناؤه للفاعل وهو مفعول الرهن واحدهما بالنصب مفعول  
الاولى ان يعمودا اي الدين الذي تعلقت بالرهن لان الدين هو الذي  
سقطت بالرهن لا العكس اه لان الحق له اي للرهن فهو جائز  
من حرمه كما لو وقع مورثه بينا وفي المفعول والفاعل ومورثه  
بالنصب والفاعل ان الرهنين الاخيرين يسلمهما قوله المان واذا  
فقد بعض الحق كذا تنه اي في الاختلاف في الرهن وفي تعلقت  
الدين بالتركة واصل الرهن كان قد رهن شيئا كذا فانكسر  
او قد رهنه اي الرهن ببيع الرهن ففهم استخدا ام كان قال  
رهن شيئا الارض شجرها ففهم واحد ههنا راد في المراج وشرح  
او عينة بهذا العبد ففهم بل الثوب او قدر مفعول به كذا في  
فقد بل الف صدق الرهن وصفه بالرهن في الاولى باعتبار  
الدعوى ففهم قد المالك ليس قيد او المراد به واضع اليد  
ففي حمل المبيع للرهن هذا اذا كان رهن ببيع اي لم يشرط  
في بيع هذا هو المراد بالرهن في المراج كما يوجد في معاملة اما الرهن  
الشروط في بيع كذا قال بعض عبيد كذا يشرط ان ترهن عليه عبدك  
في نبي مما رعى الاولى لا يخفى انه لا يبيع بعد الاولى غير القدر  
اي كان الا وذا ان يعمود واختلاف في القدر وعبرة المراج اختلاف  
رهن ببيع او قدره او عينة او قدر مفعول به ببيع رهن مروي  
غير الاولى اما الاولى وهي اخلا ففهم اصل الرهن بان انما  
على الاستراط واختلفا في ايجاد الرهن والوفاء به بان ادعاه الرهن  
والكره الرهن في ياخذ الرهن ويحمل المراج على نسخ البيع كذا قاله  
السكي فلا خلاف فيه بل القول قول الرهن والرهن في بيع البيع

ان لم يرض الشروط رهنه كذلك اقاله الزبدي وقوله باد ادعاه الرهن اي  
الفتح على الاستراط وقال الرهن لم يعقد اي لم يشرط قبل الرهن اي  
لما قل رهنك بل اقترع على الرهن وعقد الرهن واما وفي الاستراط  
وقال الرهنين تراقت به وعقدت عقد الرهن وعبرة اخلا في المراج  
بان قال الرهنين رهن شيئا كذا او رهنيت بالشرط والكره الرهن ذلك  
وقال الرهنين اه جوفه في المراج فيه واذا اختلفا في حقه  
اي عقد الرهن واحدهما او الحكم طاهره ان عقد البيع الذي شرط  
فيه الرهن صحيح فراجع كذا في باب الحالف في البيع حلي في المراج  
لما راي من ان الاصل عدم ما يدعيه الرهن وتقبل شهادة  
المصدق كذا في فان شهد بعد اخ او حلف المدعي ثبت رهنه في المراج  
في المراج وقال الرهن عينة اخ وهو راجع لمؤله او مرأته  
فقط كاهوط جعل عينا من ماله في زكاة المالكين الحاضر  
والغائب فان جعله عنهما سقط عليه ما يؤوله لا بالسطح المراج  
فانما قبل المقيمين قام وارثه مقامه ومن مان اكد هذا شروع  
في الرهن الشرعي بعد فراغ الكلام على الجمل وعليه ادبي اي  
ستراو غير متو لله تعالى اولادي كرهوه قضية كلامه  
ان الدين لو كان اكثر من قدر التركة فوق الوارف قد رهنها فقط انما  
لا تنفك من الرهنية وليس مراد اعالي بزوايد التركة كسب  
ونساج لانها حدثت في ملك الوارف في المراج فيخ المرق اي  
فخذ الحاكم ففهم انه لم يبين فاده اما لو كان رهن ختم ففهم  
بعد تفرقه فهو فاسد اه مروي واصل له المراج وقد علم منه ان  
قوله كذا في السح الصحيح ففهم هو الصواب ففهم وذا لو قال  
ففهم رهن كان مستقما اه ليس بمقيم كان سائعا اي جائزا  
في الطور الباطن كذا قاله ابن حبان واللاء اعلاه

فصل في المراج



نظم بعض الفضلاء أقسام الحجر في قوله  
 فأنه لم يسمي الحجر غيره بغيرهم بيت وفيه محاسن  
 صبره وجموده وسيفه ونبله وقوة مرتد من ربه وراهن  
 فأن كانا الذميمة وقد ضربت أفعى الله عنه السيف باليد  
 والضعف بالصبر وبالذكر المحتل والذي لا يقطع أن يمل بالملوك  
 على عمل فاحذر الله تعالى أن لا يكون لهم أوليا وهم قد  
 على نون الحجر عليهم والاملا ربح في اللفظ على الكاتب ما يكتب  
 وفعله ملك ومنه قوله تعالى أن يمل ثم أبدى أحد الضمائر يا  
 وبعد المصدر فيه قيل أملاي وأبدلت هاء لفظها بعد ألف  
 زائدة شربا بـ بـ بـ لو أبدا ههنا وفيما بعده بـ بـ بـ بـ  
 أو يوجد لكان مستغما أو لا يضرب في الضم والفتح شلاق  
 ويحارب بأنه غلب ما فيه ضرب على ما لا ضرب فيه وأحكامها بتأثيره  
 أي لا الضم في بعض ألفا العبارة مطلقا وأما السيف فقد يرمع في بعض  
 السيل كما ساق وكلامه أن يرمع اقتداره بموجب عقوبته قد وفود  
 ويصح عبادة بدنية كانت أو مالية واجبة لكن لا يدفع المال بغير  
 إذن وليه فادع في المخرج عقب ما ذكره الله هنا ومن بلغ مبدرا  
 فحكمه فحكمه عرف السيف لا حكمه عرف الصبي هو العبد  
 لما له أي بعد بلوغه رشدا كما أشار إليه ما من بلغ غير رشدا  
 يكون أو سفيها خلاصا لصلاح الدين والمار فان وليه وليه في المهر  
 فيعرفه فانه من كان يعرف فيه قيل لا يعرفه ثم يوم أنه فأن اسم  
 من رشدا أو الأنياس هو العلم اهـ المخرج وهم عجب فاحش  
 أي مع جهله به والادكان من الصدقة الحقة المجرودة أو تعرفه في  
 حرم وتوصيهاه ثابته من قبل الدين النفس مولود من صار له  
 قلوبا كمن به عن قبل المار وعدمه وشرعا ما ذكره المص والفق  
 في الآخرة من يعطى حسنة خصما به كما في الحديث اهـ الحالة الدائمة  
 الزائدة

الزائدة على ماله إذا كانت لاديه فله فله وسيد كبحر زائدا  
 وأهم قوله على ماله أنه إذا لم يكن له مال لا يجوز عليه اهـ  
 كان بالغا فلا مال مؤنيه وصورة بان كان الصبي ألفا ما غيره  
 فانه حجر على وليه مال الصبي ويؤديه عنه منه عـ عـ بطلبه الح  
 متعلق بالحجر وأما حجر عليه أحكامه بلفظ يد عليه كونه من التفرق  
 في أحواله أو حجر عليه فيها أو انطقت برفقائه فيها أو نحو ذلك وان  
 كان فوريا ككفارة عصى بيمينها وزكاة وجبت عليه وهذا هو المعتمد  
 خلافاً للمخرج والراعيان إيا الذي يقبر زيادة الدين عليه  
 لا المار الذي يتعلق بالحجر لانه سيجرح بانه يتلف حق المزمع  
 بماله سواء كان حيا أو دينا أو منفعة الذي ليس بالأدامله  
 راجع للام من جميع إياه الصبي الذي ليس بالأدامله فخرج المفسور  
 الثاني في كلامه أو الذي الذي ليس بأدامله فخرج المفسور  
 بادن أو منكر وبه يمينه خلافاً للمخرج فانه فيما انفصل ذكره في  
 ثم المخرج بقوله وأما المخرج فانه كان مملوكا من شخص آخر ما أخرجه  
 كما قاله بعض المتأخرين والأقوال على عاتق المفسر أو المفسر أو الذي  
 لا ليس له ثم أراحه حاله على عاتق المخرج والمعايطا به وان  
 دون من حلتين على وكونه ما في المفسر والغايب كالحجود  
 وأندوه فونه وأمره هود وما على معسر ولم يقل وكونه لا في المخرج  
 لا يكون ما على عاتق المخرج فانه قد رأى خصمه بالكرافندى  
 أعيا المالكين بعد بيت المار وترك له ولدا لم ينفقه  
 دست نوب كأي جماعة من الشباب ونفقا لله عند العامة بدله  
 ومكعبهم أوله وفتح ثابته متلا وكبر فكونه مخفيا  
 وهو المنداس حية أو قرويه بالنصب مفسر بيزاد  
 بغير الدين أي ولا يلزمه أن يكتب اسم الدين عفي بسببه أي  
 لأجل خروجه من المصيبة لقوله تعالى وإن كان أكره فانه في الامس

٢٧٨



بانظاره دون الالهي بالكتاب عليه البينة اي لانه بشرية واعتزافه  
 بعد الشك فيه ما لا فالحجج حجاج في انباء اعساره لبينة عليه وفيما اذا  
 لم يزل في مقابلة ما لم يقف في ذلك عليه ما له فصدق بلا بينة وهذا  
 اتفق فورا فيكون المراد انه ان عرف له ما لم يصدق والصدق  
 بيمينه في العبودية الاولى وهي ما اذا ادعي انه معسر وقوله في الثانية  
 هي ما اذا اقيم ما له بين عزمه اليه بما يستقر في مرضه يستوفيه  
 كباقي الحاج والحق اللازم والاسماء المتواترة والبرهان الدائم  
 في النصف الثاني من ذلك مريض بما يحيا في عليه من الهلاك وفي  
 الجميع كخسارة الخاقاسم نعم ان كان عليه دين مسروق عن حجة عليه  
 في جميع تركه كماله كماله بالنسبة للمذبحان والافلو وفي المرضين  
 بعض الغرماء لم يراهم غيره وان لم يف ما له بدينه كما قاله الشيخان  
 والجار هدية وشملت الهدية نفسه كما لو كانت جارية لشخص  
 سيد يملكه في اليك فيجوز له وطهره ان يصدقها وقامت فريضة علي  
 ذلك كان رجل مشهورا بافضل والتمس فها قد والمباراة  
 هي ما يدر بها من عزمه اي مسلوب الكلام ولا يصح السلامه  
 استقلاله واما السلام سيد ناهي رضى الله عنه فكان احكم اذ كان  
 سوطا بالخير فسلوب العبارة اي واما افعال الخوف فيقتدر  
 منها الملك بالاحطاب وخوفه ونفد السك لاداه ونفد ما  
 14 كلف على غيره ونبت السب بزيادة الصوري واخره بارضا  
 كان ارضعت الحيوة ستخصا سنة دون حولين خمس ارضعت  
 بشرطها او بامسا ولو نزل في قضية الذكر وان لم يور  
 وان لم يكن الفصل به حيا كما قاله في صورة الجبل الانية فان  
 حلها لا يتوقف على بروز النكاح في الخاقاسم على الخراج او بامسا  
 ان كلامه يقتضي تحقق خروج المني فلو ان زوجه صبي كان بلوغه  
 بولد لا يترتب منه انه برحمته ولا حكمه بلوغه لان الولد للحق

بالامكان

بالامكان والبلوغ لا يكون الا بحقيقة وعلى هذا لا يثبت ايلاده ادا وفي  
 سنة والتبولد وهو كذلك وانه موقوف بالبينة ثبوت الحكم بلوغه  
 وهي تحديده بيمينه فيحكم بعد الوضوء بالبلوغ قبل اي  
 اجل لبنة الشهر ونفي ويبنى عليه ان نظر ما صحيح من حين الطوق  
 مع شئ البينة سكت عن اخص النكاح وحكمه انه لو امكن لا ذكره  
 وخاص نوحه حكما بلوغه في الاصح فان وجد احدهما او كلاهما  
 من احد فزجه فلا حكم بلوغه عند المهور جواز ان يظهر من الاخر  
 ما يعارضه اه والرشد بولته لقيض الضلال واصطلاح  
 صلاح دين وما ذكره ولو ادعي البلوغ بالانزال صدق بيمينه  
 او بالانزال ثبت الابينة اه متاحة وهي طلب الريادة  
 عند البيع ودفع الاقل عند الشراء ويسلم له المار ليجر ولو  
 ولو اكلف له بيمينه الولي عن كونه كفارة ومحاكاة  
 البذخ به الدوام فيكون فيه صلاح المار فقط ولو صار مفسدا  
 لدينه وما له بعد ان يلوغ في صلح لهما فحكم كذلك واعتبر ابو  
 حنيفة ومالك صلاح المار فقط حتى في الانكاه واختبرني  
 وجوبا فوق مره طوف بختبراه قبل بلوغه اي قريب  
 من بلوغه ولو غير يقبل مقصدا كان اولي حتى من كافرا بغير  
 عدل في دينه محرما يطل العدة خرج بالمحرم حارم المروءة  
 كالذكر في السوف فلا يمنع الرشيد وان مع الشهادة والمرأة  
 بامر عذله والختى كخبر بالامر من جميعا اي بما كثر به المذكور  
 والانان شئ الهجعة بطين لا تحبس وباجر لا يدين ولكن هذا  
 بحسب المعتاد في زمانهم اما الان فالسبكر ما جرت به العادة لكن  
 الذي في شئ الرمي موافقة الشئ مطلقا وان خالف العادة فهو  
 المتمد ويترك ما له اي ان كان الصبي مقلدا لمن يرى الركاة  
 في ما له فان كان مقلدا لمن لا يرى وجوبها فيه اشنع على الولي اخرجها



وان كان طه بري ذلك واما اذا لم يكن له محرم فله ان يولي بالولي اذا  
 روي الزكاة ان يرفع الاموال كما يراها ليامر بها حتى لا يلبس بالولي بعد  
 بلوغه اهـ اما الفاضل فيقبل قوله بالتحليف حقيقا والتمسك ان  
 الفاضل كالتوجه فيقبل قول المحرم عليه في حقه يمينه او يباع فيها  
 اي في ذمته واما قال لا يلفظ الاسم لئلا يتكره قوله فيلزم ان يباع  
 سائما ما اذا كان يسمه بلفظ الاسم هذا الذي تقدمت قوله او يباع  
 فيما لا يلفظ اسم فاسم الموتى ليس الواو استددة اسم  
 فاعلى مستد اي حاد كونه ذلك المتصرف مستد كان يباع الا ان  
 فان كان من اسم والشر بالعين موقوف على ما لا يموت كما لا عارفة  
 فيصح حينئذ بعضه لبعض القيمة على مراعاة بالاراي في المنة  
 لم يفسد في عموم اي فلا يبرأ من بل يلبس به بعد ذلك المحرم  
 بالبيع والاي بها اي بان يكون الوارث مطلقا المتصرف  
 ولو كان غير مطلق المتصرف لم يصح اجازته ولا اجازة وليه ولا اجا  
 زة احكامه لا يبطر ذلك التبرع كما افق به السبكي لكن يجب حمله على  
 ما اذا لم يتوقع اهلية والاوقف الاموال كما سيأتي في الوصية  
 اسم قوله اثنتان من بعده فيذكر الكراهي الاجازة والورثة  
 والثالث بعد الموت اذا نظر حاشية الرحمانى لو كان حاربا  
 كان بالعارف شيئا وما ينفذ بغير اذنه بيا وان يباه عنه  
 ان لم ينفذ بغيره مستحقة كما هو على ثلاثة اقسام ان قوله الثاني  
 من بعده فيذكر الكراهي الاجازة والورثة والثالث بعد الموت  
 لو كان حاربا كان بالعارف شيئا بعد غنمة اي للجمع  
 لا يفسد على التمسك وان اذنت له سيده في التجارة كهدا في  
 قوله السابق فان لم يود ذلك في التجارة لم يصح شراره بغير  
 اذنه سيده لانه محرم عليه ولا رقبته اي رقبته رقبته  
 بخلاف المكاتب فان له ان يباع سيده ولا يملك اي  
 العبد

العبد المأذون في التجارة من عذر نفسه لان القلب فيه شائبة  
 الاستخدام او يبينه ولو عدل واحد امر حوى

**فصل في الصلح**

وهو رخصه وقيل اصله سد وباليه وقيل فرع عن غيره هذا مقابل  
 قوله رخصه قال عقد يحصل به ذلك فيقطع النزاع وبين  
 الامام والنفاه الاولي وبين اهل العدل والنفاه والصلح خارج  
 ان هذه الالية دليل على الصلح مطلقا وفيه اذ هذا الصلح هو الواقع  
 بين الزوجين لانه العهد في النكحة مرفقة والنكحة اذا العهد  
 مرفقة كانت عينا فكانه قبل هذا الصلح اي الواقع بين الزوجين  
 خير صلح على المخرج وقد احسب بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص  
 السبب وفيه نظر فانه اذا كانت اللفظ الصلح للعهد المذكري كما هو  
 المكسور فلا يكون اللفظ عاما فاشمله بين المسلمين ليس  
 بقيد بل شمله صلح الكفار مع الكفار ومع المسلمين الاصحاب  
 احل حراما اذ اياه فلا يجوز ان يحرم ولا يصح فهو انشئي منقطع  
 ورايه لانه انشئي ما ليس صلى الله عليه وسلم من الصلح وهذا  
 مبني على ان العقد العاسد لا يسمي صلحا في المسئلة خلاف  
 فيلزم اجماع وسيدكر ان الله تعالى يبعث النبي المخرج الصلح  
 المحلل للحرام وعكسه فربما وشبه في شئ التحريم الاول بان  
 وقع الصلح على نحو محرم والثاني بان صاح على ان لا يتصرف في الصلح  
 عليه واعتزضه فان على التحريم فيلزم اجماع غالبا وقد تقدم

**بمعهم ذلك يقول**

بل بما اوعى بعد الصلح لما اخذته فهذا انفع  
 ومن وعى الصلح لما قد ترك في اغلب الاحوال اذ قد سلكا  
 على الكراهي او سكوت كما ياتي ووقفا على غير اقرار كان  
 اول قدر ويصح الصلح اي ويجوز في مع الاقرار وفي



ووجهه الحج والعمرة الزدودة واردة الاقرار حقيقة او حكما في الاموال  
 الثابتة في الذمة مراده ما يشعل الدين والدين وان كان ظاهره في الثاني  
 فقط فكان الاول جدي فلهذا اولئك يعمم عليه قوله الثابتة في الذمة  
 ليس قيد ام من الكار وسكون بيان لغوي لانه في الصالح  
 اذ وعي كل فقد دخل في قوله صلى الله عليه وسلم الاصلح احل حلالا  
 او حرم حراما او حرم حلالا فالاصل ان المدي ان كان كاذبا فقد اخل  
 من المدي عليه ما له اخل لا وان كان صادقا فقد حرم على نفسه ما له  
 الذي هو حلال له اي بصورة عقد فلا يقال ان الانسان ترك عقد  
 حقه فان قيل الصالح لم يحرم اخلار وانه يحل الحرام بل هو عاي  
 ملكا عليه من التحريم والتحليل احده — بان الصالح هو الخو  
 بها الاقدام على ذلك في الظاهر واما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان  
 المدي محققا فحلاله باطنا ان يأخذ ما يملكه له كما قاله الماوردي وهو  
 صحيح في صلب الخطيئة وفيه فرق للامد واما اذا صالح على غير  
 المدي ففيه ما قالوه في مسألة الطرغاني محرم للحلال لا يس  
 كما قاله ان ما ذكره في الصالح مع الاقرار اذا كان باطلا ولا  
 يجري فيه اذا كان صحيحا فليس فيه دليل على بطلانه مع الانكار  
 فاعلمه وقد بينت ما فيه في حاشية التحرير اتم بيان فلتراجع قار  
 وقد اعترض ايضا في حاشية التحرير على من شبه بان وقوع الصلح على  
 خبر وكونه فلو كان محلالا للحرام اذ ما عرفناه قال وفيه بحث وقد كان  
 بان الصلح لو اعتبرنا الصلح على امر وجوزناه لزم عليه حل حمل الخنزير  
 ثمنا وهو حرام كامل لانه ان اريد انه احل لعاطف العقد العاسد  
 فهو غير مستقيم وان اريد انه احل الخنزير اذ ما فلا قيل به وان  
 اريد انه احل بكذا ومنه يد اخذ الخنزير عليه لوم مع العقد ينقل الا  
 خصوصا من اليه فالعقد الصحيح كذلك فاعلم اهلام قال  
 والنظر على هذا ما صورة المحرم للحلال وعلمه وتعليق الشيخ

السلام

السلام وتلازمة اولي من العمل بعقد قوله الله تعالى واعلم  
 بغير المدي به او بعضه عليه والبرادير في بصورة عقد فلا يقال  
 للشيخ ترك حقه او بعضه محانا لان محله اذ ترك ذلك من  
 غير عقد وما هنا بمقد فلا يبرأ اهكذا الخط لبعض المدرسين  
 من تلازمة قوله هو نفيس فليحفظ او بعضه عليه  
 ترك والوجه اسقاطه لانه في المحقق بعده فاعلم قوله وقد  
 كان بان صورته ان يدعي بالدار مثلا ويصاحبه من بعض ما هو  
 ثوب مثلا سكتا عن البعض الاخر او نقلا ان بعضه عطف على  
 المباح به على لغة قليلة والمقدير او تحريم المدي بعضه عليه  
 ويصوبعا اذا ادعي بعض الدار مثلا فلما ان كان كاذبا  
 قيد به كونه السابق ان كان صادقا وانظر الحفوض من قوله  
 الواقعة فان في هذه الصورة حكم الحلال خاص بالصادق وبكامل  
 احرام خاص بالكاذب منقطع عن ارض قوله وبالحق بذلك  
 بان الصلح على غير المدي به الصلح على المدي به او على بعضه في  
 البطلان وانما قال بالحق لانه ان كان مع الصلح على المدي به انه  
 تركه المدي به فليس فيه الا حرم الحلال ان كان صادقا  
 دون تحليل احرام ان كان كاذبا لكون المدي لم يأخذ شيئا  
 واحاله هذه وان كان مع الصلح على المدي به ان يأخذ من  
 المنكر فليس فيه الا تحليل احرام لاخذ ما لا يستحقه ان كان  
 كاذبا فخط قوله لا حاجة للاحق لوجود الفنين فيه  
 اه نعم بغير وجود الفنين فيما اذا صالح على بعض المدي به  
 فليكمل فتولد الكراهية بعد اخبره قوله صحيح وعساف  
 الشهاج النوع الثاني الصلح على الانكار فيسقط التحريم على نفس  
 المدي وكذا ان جرى على بعضه الممتنع بالخوف وقوله على نفس  
 المدي كان يدعي عليه دارا فصاحبه عليها بان يجعلها للمدي او



او يدعي عليه كالتصدق بغيره وكذا الصور بين باطل هو الكلام ان  
 على المبراج باذوق فندعنا ان الصلح على المدعي صادق نتركه وبأخذه  
 خلافا لقوله خلافه صحيح هو خبر عن قول المبراج ان تصوير  
 المبراج لبطلان الصلح باذوق صحيح قال وان لم يكن في المبرر  
 ولا غيره من كتب النجاشي بل الذي فيها لفظة غير بالعين المعجمة  
 والراء المهملة والمؤثر بان لا يستقيم اذا القابل لعدم السقاسة  
 هو الاستواء والغرض من هذا الكلام رد اعتراضه على المبراج  
 لان على ابي ابي وليس هناك متروك وما حوذا لان العين واحدة قال  
 ايون تلك العين امامت وانه فقط للمكر او ما حوذة للمدعي لا بد  
 فيها من لفظة من او عن مقابلة بعل او الساكن كما مر جري على الغالب  
 وهذا من غير الغالب وبان المدعي المذكور يفتح العين  
 باعتبار ان اي فبا عتبار اخذه ما حوذا وباعتبار تركه متروك  
 اي وعلى هذا فالتصريح من الغالب ولما اذا المصنف اي في الفقه  
 وان صرح من حيث العربية دخول على بالاعتبار السابق وشي  
 كذا الاستتار في هذه الصور غير مستقيم اذ هو من الصلح مع  
 الجمل لامع الانكار فانهم قد وافقه مشا هنا وفيما وقفهم  
 كاد ما عن ابن وولد خنجر مسألة المذكورة من اثنين والاثونة  
 من ثلاثة والحاشية لهما من ستة فمطلة الابن ثلاثة واخشي اثنين  
 ويوقع واحد والافتتاح او الصلح فاذا اصطالحا على ان يأخذ  
 الابن الواضع نصف الثياب او ثلثه مثلا واما في الخنجر مع  
 الصلح اذا لم يدر احد من عوض من خالفه ملكه فان  
 بذله بطر الصلح لا يقض المأوضة المأمنة وهي مستقيمة فاقبل  
 على التو من اربع سنوة اي واسم قبل موته اما لو لم يكن  
 او اسمن بعد موته فلا ارثا لتمام المانة بان حار المون  
 او طلق احدي زوجتيه اي طلاقا باينا لا يترن فاحتم الى

الصلح

الصلح اما الرحمة فانما لا تترن فلا حاجة للصلح قبل البيان اي في  
 العلوة عنده والقبيل في البهمة لا اعلم لانكاهي بان اودع  
 شخصه عند اخذ ودعتين ففنا عند احدهما من غير قصر ولم  
 يعلم لاهما اي وادعي كل من اودع عين اذا الباقية له وانما يصطالحان  
 على المصالح او المساوي لا على الاختصاص لاحدهما وبدرشي  
 منه للاخر كما مر قوله ادعي الانكاه هو العقد قال كان الصلح  
 باطلا هو العقد لان ما وقع فاسد لا يتقلب صحيحا قال  
 عن العصاص او حذا الفذوق فصاحه عليه صوابه عندهما  
 علم من القاعدة الثارة كما قاله قال لكن في التعبير بالصواب  
 شي والا واولي لصالحك من كذا الخ على ما استحققه  
 اد صوابه ليوافق ما قبله والقاعدة السابقة على كذا عما  
 يستحقه لانا العصاص من دون قوله فانه يصح ويسقط  
 به العصاص لانه ملكه بذلك ومنه ملك من ثبت عليه العصاص  
 كله او بعضه بسقط عنه او لفظ البيع فلا لانه لا يقبل النقل  
 اي او ما حوذا عن العصاص على ما دل بلفظ البيع لبعثك العصاص  
 الذي استحقته عليك بكذا فلا يصح على غير العين المدعاة  
 في هذا القدر نظرقان وفي الكلام في الصلح عن الدين وكان  
 المناسب ان يقول على غير ذلك الدين كما مر على ما يوافق  
 في العلة كذا رآهم عن دنا لمر وعلمه فان كان العوض عينا  
 اي مينا في العقد كان صالحا عن الادع الذي له عليه هذا العقد  
 كما لو باع ثوبا بدينار في الدائمة لانت موطا قصن التوب في  
 المجلس فزع ادعي عليه بعينه دنا لمر وافرله بها فصاحه مرسا  
 على خمسة دنا لمر وما في نصف فضة مع ولا نقاد هذا من  
 قاعدة مدعيه لانا نقول ذلك مروضه في بيع الاعيان اما  
 اذا كان في الذمة فانه يصح كما هو على ما هو وان كان دينيا



كان قال صاحبك على الالف الذي علمك بعد في ذمك ضعفه كذا وكذا  
 فلا بد من تعيين العبد في الجاهل وفي نفسه فيه وحيثما انصهر في الاستراط  
 كالم في الجاهل من هو في ذمك صوابه لمن في ذمك في ذمك وقد كان  
 بانه ذكر العبد باعتبار الذي المدي ويمنعه مدها كما في القبط  
 هذا ليس شرط للصحة لان صحة الرهبة تتوقف على القبول فقط بل  
 هو شرط للملك اذ لو لم يملك الرهبة لان ملك الرهبة يتوقف على القبض  
 في كلام الله بكاهل ولذا قال العكس في الوجه اسقاط هذه  
 اجلة اذ لفظ الرهبة اذ اي مطلق الصالح ليكون من احواله  
 من شرطه بعد حصوله متلا قال الشيخ ولا يحتاج الى قبول لاجل  
 لفظ الرهبة فقام في حقه ضرورة اذ يتصور وهناك نصف الدين اذ  
 عاهه كالدراهم وصاحبك على باقية فلو اسقط قوله وصاحبك اذ  
 مع وكان هبة محضه لا ملك فلا يشترط سبق حصوله في المذبح  
 شرطه بلفظه سبق حصوله اذ وقود في ذمك الشيخ اذ فيه نظر  
 وراجعه ونشرها كالاعطاء لعدم التيقن اذ لان الدين كالم  
 فليقر له فاذا باعها ببيع ما فقد باع ملكه بملكه والتمس بقبضه  
 وهو حالها ان حجر ويصح بلفظ الاذعان ان اقتصر  
 على ذلك كونه مطلقا في سواها فملك حصوله ام لا فان قال  
 بعد وصاحبك على الباع ان شرطه سبق حصوله والام ببيع  
 الصالح وليد في الادب الكلام كله جملة واحدة فاعتبر بآخره بخلاف  
 ما اذا اقتصر على ما ذكر فانه يراى انه شويدي لا يشترط  
 القبول ولو لم ينعقد الصالح والحاصل ان الصور ثلاثة ان اقتصر  
 على لفظ الاذعان وكونه او جمع بينه وبين لفظ الصالح لم يشترط  
 القبول في هاتين وان اقتصر على لفظ الصالح ان شرط القبول  
 على الاصح كما يذكره الله اخلا في ترجيح ايهما قلنا انه يملك  
 لو وقف على القبول والا فلا على خلاف المذهب والا فانه ذهب عدم

لوقفه

١٢٣  
 توقفه على القبول مطلقا كما قاله الله قول الله تعالى  
 المتأب ان يقول عليها لانه عايد او معاوضة قد ذكرها باعتبار  
 الصالح كما استاذ الله اليه الوعد ذلك كالحيا رب الواعده الثلاثة  
 والمولية والاستراة وكذا في ذمك في البيع فهو بيع ايض  
 في بيعه ما تقدم واستراط المعاينة والسأوى اذ كانت  
 حار بوبيا كما مثل به واستراط القطع في بيع الزرع الاخر وجرت  
 الخالف عند الاختلاف هو سلم اي حقيقة ان كان للفظ  
 كان يقود صاحبك من الدار على عهده اذ ذمك ضعفه كذا وكذا  
 سأل قال لا يصح بطلانه نعم هو كناية في البيع كما في الترخا  
 في المذبح سأل ايض صاحبك من الدار على هذا التوب  
 او من اللغا الذي عليك على هذه الدراهم والجاراة تحتمها  
 هو وكان صاحبك من سلم الدار سنة هذا العبد فيكون اجارة  
 للمعين الدعاه لغيرها لغزبه وصاحبك حرك من الدار كخدمة  
 عهده هذه السنة فيكون اجارة لغير المعين الدعاه بها من  
 عهده والعارية اي موبده او مطلقه لصاحبك من سلم  
 الدار سنة عليها او من سلم الدار عليها فله الرجوع مع شأ  
 والرهنه لصاحبك من الدار على نصفها مثلا والسلم  
 تقدم بمثل قريب او لا والابر الكد كالم والمعاوضة  
 من دم العبد قد تقدم في كلام الشيوخ بوجهها مثلا اي في  
 قدره وصفه وسألي محترزه بقوله قريب او بصلح من عشرة  
 حاله وصفت الخلود لا يصح الخافتها لو اخر هذه وذكرها  
 بعد الثانية كان السب فامل والطريق بينهما اي بين احا  
 الخاطين تحت السقفة ويعبر عنه باتارع مما مر اذ قال  
 وقيل بينهما كمنهما العموم والخصوص المطلق  
 فكل شارع طريق وليس كل طريق شارع ويذكر ويؤتى



ابو الطيب ينادى الطريق سائكة وسلكتها الجولة العالية بالحق العجز  
 والوحدة بعد الدام وهو اضبط من كونه بالعين ام محلة والخشية بعد الدام  
 لانه ضابط لما فاضا قال مع اخشاب المظلة اي الاخشاب المارة التي  
 نظلة قاذرة ولا تظله بفتح الهم وكسرت ثاله كالمجارة العروضة بالشفة  
 كاذن اربع اربع في شارع ابودنك الشارع طريق مسجد ممد علي الله  
 عليه وسلم مرحوي وقاد في البري ولكن في ثم الموضع زادوا الحاكم  
 فاكود ما يرقا له لا ضرر اي لا ضرر فيك ولا ضرر اي لا ضرر فيك  
 وهي موجودة في بعض النسخ مطابقتها لغيرها على الحاكم لا على  
 الشارع من ابا رخشوسم وهي بيوت الاحلية في افسنة دور  
 الصمير عايد على السلمين بدليل ما بعده اج كذلك اي طريقا فيما عدا  
 ملكه وهو الموان لا يكتفي في الوقف فيه اية ولو لم يجدوا وكوه قد  
 اما اذا كانت الطريق مما وكه فخذ هذا انما بل قولهم فاذ اختلفوا عند الا  
 حياء في تقديره الخ وانما صاحب عليه الامام مفعول اي مصلح يخرج  
 الامام فاذ اختلفوا في الترتيب في الاحياء مثلا او غير من فها  
 شجرة وان كانت لعموم المسلمين كما ذكره في رواية جرد وفي حاشية دار  
 خلافة وقاد ابن حجر لوجه الدلالة للصلاة ولا ضرر بوجه جاز وقد  
 ان الذي فيه لعموم المسلمين جازة خلاف الشجرة وفي فراجحة اي  
 والعرف ان الحاجة الى الماء كسهم وتخص ان يعتمد المنع من الشجرة  
 والدكة مطلقة الشارع وتوينا ذن الامام استع ام لا ما لم يقم بناجدا  
 وجوارحه البير فيه ولو لمصلحة نفسه باذن الامام حيث لا ضرر انتهى  
 من حاشية الحج فبديع اعلم من هذا احرمة وضع اثار في المسجد  
 الا بعد الحاجة او لعموم المسلمين ولا ضرر ويلزم الواضحة الاجرة حيث  
 استع عليه اوضحه هو ولا وعجالة المناويع في احكام المساجد ويجوز لنا  
 المسجد في الشارع ان لا يضر بالمارة فلو تغيرت ان اوجبه او سقط  
 كوجوده او عموده او قنطرة على شئ ما كلفه فلا ضمان وانما يغير

اذ لا سام الله ويكره عرض المسجد كذا المسجد في الروضة فقلت  
 وهو محمول على ما اذا لم يضر بالجد او بالعسلين ولم يضر بها نفسه ولا  
 حرم والله اعلم فان عرض قلعه والقلعة له الامام او لا يبردون الاحاد سوا  
 حرم عرض او غيره لانه ازالة المروية والله اعلم نعم ما عرسا كونا للمجد  
 ولا ضرر فيه لا يجوز فقلعه لانه ملك المسجد قاله القاضى وبلغ تقيده فها  
 اذا كان له ثمر يستعمل به المسجد والقلعة قلت الجارية في القواعد وجوب  
 رعائه الاصلح من الاقارب او الفلم والله اعلم وقوله ما السكك العلم وغيره  
 ان عرض المسجد لم يخرج كلها الا بقبول يرفق في مصالحه واذ كان سبلا  
 للكل او حبل للصيد الفارس جاز من غير عمو من وشا يقره ما في القبره له  
 المسئلة وحين فقده ما اذا لم يكن له قصد ومثله ما اذا ثبت فيه بقسمها  
 الله كريط فبطل نحو المسجد فغير امله مقلد بلا يجوز الا  
 باذن الشركاء والمراهم من له حق في محل الاستراع كلام الاول عليه نظر  
 بالنسبة عن يله اقربا او راس الدرب مرحوي وقد تبع الشئ ذلك المنع  
 والعمد كما قاله الزيايدي والشويزي وقرره الشهاب البشير في الاول  
 كالثالث كما ذكره فلا يشرط الا اذا كانا في الذي يبرحمة والعمد ان  
 المقتران من له حق في المروية الروشن او ياب مقابلة سوا كذا المخرج  
 من اهل الدرب او من غيره فافهم في الاول وفيه ما اذا كان المخرج من  
 غير اهل الدرب او مقابلة او ياب مقابلة محل المخرج اذ ذلك المذكي وكذا  
 الموصي له بالمنفعة لانه لا يصفى اي الدرب جداره ويصح رفع الجدار  
 اي لا يصادق جداره الطريق اذ اسد الباب المذم اي لعمره والافلا  
 بد من الاذن في لو لم يمتد عدم الاستطراف من القدم بين المنوع  
 اي القديس كما سيذكره بقية الساعات في كون الباب اي الذي  
 يرا دونه بعد عن راس الدرب او اقرب مع النظر من القدم مرحوي  
 وهذا الاباني ولا يضر بالاوراد التي بعد قوله فلا يجوز الاخراج ولا الفتح  
 كما في في المنع لانه القيد المذكور في فتح الباب كما عرف والا وحي ان يرا د



في القيد ان يكون الخرج مسلما وكخط المبدأ عند الاطار واذا ذاب البيا  
 قونا قال في ثم اروض ومحمود جواز الاستماع الذي لا يضره وان لم يرضها اهلها  
 ويحمله اذا لم يكن المسجد حادقا والافان رضي به اهلها ما ذكرك والافان المنع  
 من الاستماع الذين لا أحد منهم انما الحق البقية من ذلك مرحوي وعبارة  
 وعبارة قد لم ان كان فيه مسجد او كونه موقوف بقا موقوف علي  
 العموم او كونه موقوف على اربعة من اوله الى ذلك الموقوف بحيث لا يسيطر  
 المار به امر اربابا كالمعادة اه والحاصل انه ان كان المسجد قد عا  
 است شرط جواز الاستماع او واحد من عدم ضرورة المارة او حادثا شرط  
 امر ان عدم الضرر ورفع اهل السكنه واما الموقوف جازي قد قدم والنظر  
 فتح الباب بغيره ولا يضره الاستماع وهذا التفصيل والوجه انه متناه خط  
 الشئ الشوري من والحاصل ان قوله اليد لظهور اشارة الملك  
 بذلك فيجوز حكمه لا باحد او السقف الا ان تقوم بينه خلافه كايضا  
 في المذبح ولا يباذ اقام كل منهما بينه وحلف كل الاخر على النصف  
 الذي لم يلبه وان كان ادعى اجمع او كل كل منهما عدا اليمن جعل بينهما  
 كونه المذبح مما يليه على المعادة ومع الخشب الموجود على الحد  
 كانه لاحتمال انه وضع تحت المذبح واحاطت به ان يكون له في صورته  
 ولا احده في صورته كذا الخط المبدئي فاذا تأملت وجدته لاحدهما في  
 صور ولهما في صور  
 في احواله  
 اسم مصدر نحو دونه من الرخص لما ياتي ظلم في صيغة بشرط تقدم  
 الطلب فانه لا يصح مطالبا الا اذا تقدم طلب ومحل كونه صيغة ما لم  
 يتكرر فوق مرتين والام هو كبره منفق فاد التبع عن الدين وكثيرا  
 ما يصدر من العامة ان يقول لا اوفيه الا بالحكم حاكم وهو حرام وانه  
 اعظم انما من الطل المجرد لما فيه من تقطيل المدي بانطلاقه الى الحاكم ووقوفه  
 بين يديه وما يترتب له من الامور على الاحتصار وغير ذلك هو شتواي  
 على ما هو بالمرحوم كانه الجوهر في فعل جمع فاعمل اي موثر ما حوذا من  
 الملكة وهي السار ينادي ملا الرجل ملوكة كطرف فانه خلافه قال

من

من الاستماع في بان كان المأوى الموقية وجوز ان يجرى تشديدها  
 مفتوحة كسر الباء في الثاني فقط كما رواه هذا البيهقي فيه نظر فان  
 الذي رواه البيهقي واذا اجيل احده على ما في المحيل وظلم كلام ان  
 روايته واذا البع احده على ما في المحيل القياس ان هو مما في فيه  
 القياس النقص عن ظاهره لكن اعترض بان خروجها عن القياس يقتضي  
 فيها عدم القياس فاما لا ولا تسمية في ماله والا كرهت والاف  
 الباع دين دين جوز للحاجة يريد انما مستثناة من المأوى عن بيع  
 الدين بالدين كما جوز الموقية كونه بيع دينه من غير ثمنه  
 لما كان الحاجة ومنه كونه بيع دين دين ان المحيل باع ما في ذمة المحال  
 عليه بما في ذمة والمحال باع ما في ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ومقتضى  
 كونه احواله ببيع صحته الا قاله منها وبه اتفق البلقي وهو ضعيف وصرح  
 الدافع بانما عا فيها نظر القود الاستيفاء وهذا هو المتمد ومعه  
 كونه بيع دين دين لا يقع بلفظ البيع على المتمد ونزيت على كونه بيا  
 بوقوعها على الايجاب والقبول بخلاف القول بانها للاستيفاء ونزيت ان  
 الحلف والمعاينة كان قال ان صدر من بيع فوجه طائف او قبيد  
 حرم احاد وقع على القود عا بانها بيع دون القود الاخر محيل وكما  
 وشرط رضاهما كما سذكره ومحال عليه وشرط ان يكون عليه دين كما يعلم  
 من ذكر الدينين ودين كونه وشرط الدينين المذكورين عند شرط  
 ثبوتها ولزومها وصحة الاعيان عنهما وكا وهما والعاسم  
 بقدرهما وصيغة اي كما في البيع وغيره ولا يكتفي بلفظ احواله  
 بل هو لو ما يودي معناه كسكت حقت او فلان او خيل ما السحمة  
 على فلان لدا او ملكك الذي عليه بحت ثم الروق رضى المحيل  
 هذا ان كان بيع الايجان كايده عليه ما بعده فهو جز من الصيغة  
 وان كان بيع ما دل عليه الايجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة  
 فاما مرق الا برضاها او المحار لا زما ولو مالا لكن هذا



بعد الزوم او قبله فضع الحوالة به وعليه ثم منع وقوله او قبله اي ولو كانت  
 الخيار للبايع وتكون اجاره منه وهو متكل اذ كيف يصح التمس قبل دخوله  
 في ملك البايع بانهم لما جاوزوا بيع الدين بالدين توسعوا في ذلك ايضا  
 وهو ما لا خيار فيه من قبل الابل او اللزوم وهو ما فيه حيا كالعلم  
 واقصا رانه فضع على اللزوم الذي لا خيار فيه يقتضي انه لا يصح الحوالة  
 بالتين او عليه في مدة الخيار وليس كذلك كما سيجر هو به ولا بد ان  
 يجوز الاعيان عنه يستثنى من ذلك كحوم الكتابة فانه لا يصح الا  
 عيانا عنها على المراج وتقع الحوالة بها من العبد لسيده على ثلث كما  
 سيذكره الله للزوم من جهة السيد وانما ارفع عليه مع تنسوف التاريع للفق  
 وقرق الطلبي بان السيد اذا احل بالحق لا يشرط اليه ان يكون  
 الدين لغيره لانه ان قبضه قبل ان يرفع يرفع والا فهو مال الكاس  
 وصار بالحق من السيد بخلاف دين السلم قد يقطع المالك فيه فيؤدي الي  
 ان لا يصل الى حقه او يخرج ما لا يجوز الاعيان من عنه كدين السلم  
 وراي ما له فلا يقع الحوالة بهما ولا علم بالعدم صحة الاعيان عنها  
 على انه وارد على المزوم الذي عدل اليه ان يرفع عن كلام المرافع فقامل  
 مستورا لغيره على ضعف ما جري عليه الى ان صاحب المثل من  
 استراط الاستمرار في الحوالة على نظير ما فعله في الدهن وكذا لغيره من  
 التراج كامل مروي وقد يقال ان لا يصفه بعد يروا له يكون اح  
 حيث جعله مفعيا بان يحل به المستور بالبايع على ذلك ولو كان  
 ذلك في خيار لان الحوالة به او عليه اجاره وبها يتم الملك فكانه قال  
 الراية او احلته به كذا في البيع المصحح واذا فتح البيع بطلت الحوالة  
 فيمنع على البايع الاخذ من المزار عليه ويجب رد ما قبضه منه على الترتي  
 ما سيذكره الله في التمس وعليه كذلك في نسخ وعكس كذلك  
 بان يحل للبايع انه لا يحل الحوالة في هذه فيسخ البيع لفساد  
 الحلف فيها ثلث كما سيذكره ايضا والله اعلم فلا يقع بالعين هو

مقابل

مقابل قوله كذا الحلف اي الدين كان اقترض حيوانا فزيد قطا له فلحاله  
 بطل عمر والذي اقترض منه حيوانا نظيره فليسا لمزيد الى قلت لا حاجة  
 لذلك بل ليس بصحيح لصيرورته بعد القرض دينيا وحس فيصور بما اذا  
 احال بعينه مضمونة او مودعة او عليها او بما اذا قال اشتريت منك  
 هذا العبد بهذا الدين فلا يقع الحوالة على الدين المعين ولا به فانه من  
 كدين السلم ووراس مال السلم وجعل لاجاله قبل الفراغ  
 من العمل ولا يقع الحوالة للساعي اذ عبارة ابن قاسم فرع  
 اهمل الرمي استناع الحوالة بالوكالة وعليها وبطلانها عبادة للفق  
 اولى فلا يدخلها ذلك هو لاستناع الاعيان عن غيرها فلهذا  
 ان اصله اعيان متزكة بين الحديق والمالك فلهذا فيها ذلك  
 دون الانسغال للذمة بالتقصير وطاهره انه لا فرق اي في صحة  
 الحوالة على السيد بين ان يكون له تركه او هو كذا مستعد وانما يصح  
 مع عدم التزكة لانه رعا يفتقر عنه ومقوم صورته ان لا يري  
 عيانا اذ يلفظ البيع لا يلفظ السلم فالتقدم ان راس مال السلم  
 لا يقع الاعيان عنه بمن مقوم موصوف بما ينفع اجماله عنه  
 في ذمته فصح الحوالة به كذا صور به معظم المسئلة وهو طاهر كما  
 تقدم في قوله ولا بما لا يجوز الاعيان عنه كدين السلم فلا يقع به  
 ولا عليه والتين كدين السلم اذ لا يجوز الاعيان عنه بخلاف التين  
 وبالتين في مدة الخيار بان يحل له ان يبيع هذا مكررا مع ما سبق  
 لان فرق الكلام السابق قبل قبض البيع بخلاف هذا فامل وعليه  
 عطف على قوله بالتين ويصل الخيار بالحوالة بالتين فلا كانت  
 الخيار للترتي فاذا حال البايع بالتين على اخر في خياره سقط  
 خياره لاد مفسد الحوالة المزوم فكانه الدية بالحوالة وكذا لو كان  
 الخيار للبايع فاذا حال بالتين لا حقت ترتي فاذا حال البايع  
 على الترتي بالتين في خياره ما بطر خيار البايع دون الترتي



اذ لم ير من يدلك فادري اني بطر حيا به ايضا وان لم ير من وفح البيع بطل  
 لا يقال هذا محال لانهم ما قالوه من كون الحوالة على التمسك لا تبطل بالفسخ  
 لاننا نقول الفسخ باختيار متبني ولا يهد فيه كما افاده الوالد وان السعد  
 بعض المتأخرين اهتم به فانه يصح فلو لم يجر فيه لم يلق المحار  
 بما في يده من دين المتعامل فان لم يكن في يده شي اخذ منه بعد الفسخ  
 واليار حجة على غيره انما يصح على حصة من الفسخ كعكسه  
 وان انك الرهن ويرى الضامن فان شرط بها الرهن ونحوه  
 بطل الحوالة لانه شرط فاسد اهتم به لان الحوالة كالقبض  
 انما كوفوا الدين فينفك الرهن ويرى الكفيل بها كما يحصل ذلك بوقت  
 الدين اه وانما العلم اني فلا يكون وجود ذلك في نفس الامر بل  
 لا بد من ذلك من العلم به احيا ط الحوالة فقط فلو زاد ان  
 كانه عليه فيما سبغ ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بما قبله او  
 بما دونه المحيل هذا شروع فيما يتركب على عقد الحوالة بعد توفيق شرطها  
 لم يصح الحوالة وبفارق ما من شرط اليار بان شرط الرجوع نافذ  
 صحيح صرح فابطلها بخلاف شرط اليار فبطل وحده انما هو رجوع  
 المرفوع الا وادى المحيل محله بمضمون على ما اذا شرط المحار على المحار عليه  
 اذ يابى بذلك فصح لعدم الشرط ذلك على المحيل ولا يلزم الشرط  
 انه خط الميدي والثاني انما هو صاحب الاقرار من البطلان على  
 ما اذا شرطه اعني الرهن او الضامن على المحيل فيبطل لان ذلك مندرج  
 بالحوالة والشرط في نفسه لذلك وبهذا يجمع بين الكلامين ولا دخل في  
 كلام الله لان كل قول محيل على ما ذكر فيه فقط اعترافا  
 لم ينع على المانية او بخلاف البيع قائما دخله الخيار لا ينافي على المانية  
 او الوصف الغايه معهما في البيع والذمة وفي بعض النسخ المانية  
 تمت كاقالة او كالف لا خيار شرط او محيل لان الحوالة تبطل  
 الخيار ويلزم العقد كما تقدم لعل الحق تبطل اي هو القصد

المحار الملام لا فان كان قبضه رجع التمسك على البائع والاهل له الرجوع  
 عليه في الحار او لا يرجع الا بعد القبض وجهان اخرهما الثاني في التمسك  
 او قبضه او ايلاده ولذا قال في التمسك مثلا لا يكون مدبرا او مطلقا  
 عتقه بصفته فان كان كجوربيد يعيها العبد اياه اقامها كما في التمسك  
 حبة اياه بلا سق دعوى لانه اي الحاروات بان اي  
 طراد لاني لا ويصح حقة اي حقة المحار كما كان اي على ما كان  
 عليه اي في ذمة البائع حلفاه لا ولا يوصف على اجتماع ما يلجف  
 من السكينة منما لم يوحلفه احدهما لم يكن للمتل في حلفه في اوجه  
 احتماليين كما افاده الوالد رحمه الله تعالى خلا فالقبض المتأخرين  
 اذ حصومهما محدة رماي فان كل حلفا والفسخ الحوالة للكونه  
 على نفع العلم بها اي بالحرية فيقولوا والله لا اعلم له حرمتا  
 السجدة عليه وهو المحيل للسخف وهو المحار وانما لم يذكرهما  
 للفظ المحيل والمحار لانكار الحوالة اه واد صدق السجدة عليه  
 وهو كسرك الحوالة او قال اي السجف اردن بقولي كسوايه  
 كما في التمسك اردن بفتح الساقونك احلناك الوكالة وقوله صدق  
 الثاني اي السجف لانه في هذه الصورة منكر الحوالة وعلى ما في خط  
 التمسك يلزم ان المصدق مثبت الحوالة مع انه يلزم التمسك في كلامه  
 والتأقن فاصل وعبارة التمسك ولو اختلفا في كل واحد حلف  
 منكر الحوالة لا مع اتفاق على نفيها ولم يحل وكاله انه قد ارجح شرحه

في الضمان

محمل عن رجل قال ابن حجر ويوجد من هذا مع قولهم انه معروف  
 الا ان الله سنة ويخبر ان محله في قدر عليه يامن بما يلية واركان  
 ضمان المار كذا اما ان كان ضمان النصف او رد العين المضمومة كاربعة  
 لسوط المضمون عنه الذي هو الشخص ومريض مرض الموت  
 كالمحله ما لم ير من الدين او يوسر بعد والاثنتين معهما تركا



وانه يستحق ان يرجع ولو بالكره سيدة بما اكرهه سيدة على الصمات  
 ولم يبرهن هو فلا يتأخر ان يصح مما انه باذن سيدة والاكره ابلغ في الا  
 الاذن لان هذا محله فيما اذا كان الرقيق راضيا به كامل لا مما سدر  
 سيدة اي لا ما يودي منه ما لا السيد فلا يصح لانه ليس به صمد السيد  
 ما رفق به وهذا طاهر في تصوير السبل بان يكون السيد دين عاي  
 اخر فتمت له عبده اما صمات دين على سيدة لا حجة بان سيدة صم  
 وقال ان لا يتوقف على اذنه قال ومما انه مصدر مصاف لفاعله نعم  
 يصح صمات انما كان سيدة لا حجة لاستقلاله ومفعوله محذوف  
 اي آخر وكما الرقيق البعض اي يتوقف على اذنه سيدة  
 في الديون قال لا يخرج اليها في المصنوع المذكور فيها هو مكرره  
 وقد يقال انهم كونه المصنوع ثابته وهذا كونه لازما ولا يفي احد  
 عن الاخذ لانهم يوم الشوية الوجوه والخراج مما انفقت الروح في الذ  
 وكونها ومنهم اللزوم ان لا يسطر اليه الا بطار لخراج نجوم الكتاب  
 وجعل اجاله قبل العمل وكونها بغيرها اي غير نجوم الكتاب  
 بناء على ان غيرها اي غير نجوم الكتاب اذا كان السيد يخط اي لا ي  
 فله ان يمتنع مما بها السيد وم يبار ما العرف بين صمات له فلا يصح  
 والحواله من السيد بما ايد بديون المعاملة غير النجوم عليه والحواله  
 منه للسيد على من عليهم ديون معاملة حيث صح ولعل العرف ان  
 الصمات ان لا من من سقوط المال وهذا اما مود بالحق هو اما الحوالة  
 قائما على السيد من بوفادته ما يدعيه فلم يمتنع كذا الهامات  
 وقال ابو قاسم ما يمتنع رايك الرملة قال ولا متافان بين ما ههنا  
 والحواله بطور العرف كما يشاهد في معاملة ان الحرف هناك ثلث  
 فمؤمري وافاد وهذا السيد لكن هذا الاجري في حوالة المكاتب السيد  
 واما اجري في حوالة السيد على المكاتب مع ان كلامه ما جازاه من  
 كنية على المخرج ورفق استخرا ابن القعيد رحمه الله بان الحوالة رخص



دون الصمات فاعترف فيها ما لا يفسر فيه في امه اختيارا في ثلث تزييمك  
 البائع انما اذا علم الصمات فيه ان الذي يصفه باعله للمجهود والبراند  
 انما الفاعل يقتضيه خلاصه وهو سيب قد وقد يقال لا مانع من قراءة  
 التي منبأ للفاعل للمدعى ثم رايته وصح صمات بان قرأه منبأ  
 للمجهود يقتضيه الاكتفاء بعام غير الصمات من كالمضمون له او وكيله وهو  
 غير كاف فقيين ما اتار اليه ان والابرار من الدين كالمضمون  
 سيلة اسطرادية باطل اي فلا بد من علم المبري مطلقا واما  
 الدين فان كان الا بر او معا ومنه كالمضمون بان ابراهه مما عليه ومقابلته  
 الطلاق فلا بد من علمه ايضا حتى يصح والافلايت يوط من  
 هي كالمضمون يرد مضمونه بالرجعة عين فقط يسمو  
 بالالزام خرج ما لا يتو به كخود في فلان الى او ادي المال او احضر  
 الشخص اذا خلا عذال ليه فليس بصمات بل وعد بمخالفته  
 ويؤخذ منه المطلق ايضا بشرط عدم مطالبته سم ولا تعليق  
 ولا ينافيت نحو اذا جاء الفد فقد صمات ما على فلان او كلفلت  
 بدينه وكوا ناصا من ما على فلان او شهر او كما قال بدينه الى شهر  
 فادامته بريت ولا يلزم الصمات من جعل الحاي وثبت  
 الاجل في حقه فيجعل مودة الاصيل لا مقصود انما بين ذلك في شهر  
 الرضوان ابن قاسم على المخرج ولا عكس في ابراهيم الرزكي  
 ان يكون محذوف ذلك اذا ابراهه هو الصمات قالوا فلان ابراهيم عن  
 الدين يري لا كماله وفيه نظر بر وارفع الرملة ما حقه الرزكي  
 ابن قاسم على المخرج وفيما ذكره الرزكي نظر لان صورة كلامه ان  
 فيما اذا ابراهه من الدين له الذي قيد به في باب الاصيل وجعل  
 ابراهيم من عكس له فالعكس لا ياتي الا في الابرار من الدين اه  
 وعبارته في الرمي وسئل كلامه ما لو ابر الصمات من الدين فلا يبر  
 الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون اه بالحرف فتلخص انه



اذا قال للمضامن ابرأك من الضمان ليرى الاصيل وان قال له ابرأك  
 من الدين فان لم يقصد التقاطع عن المقنن ليرى ابرأك من الدين ولا يبرأه بخلاف  
 ابي امامة ليرى الاجل في حقه نعم للمضامن كما قاله الشافعي ولا يقضاه انه  
 اذا امان الاصيل حل على المضامن وهو كذلك كما في حوائج الزيادة  
 بخلاف قوله ليرى للمضامن وهو مطلق باذنه اما لو اخذ  
 من ستم الغارمين اذ يخرجوا الاخذ من ستم الغارمين اذ اذا عسر  
 او المضامن وحده وكان الضمان بغير اذن ومعلوم ان الكلام في الاذن  
 في الاذن فيعند ما اذا عسر من وجاه ما ذكره المصنف وان  
 اربع صور الاول في الضمان والضمان الثاني ان يسع الامران  
 الثالث ان لا ياذن له في الضمان فقط الرابع ان ياذن له في الا  
 دافق في الصورة الاولى والثالثة يرجع في الثانية والرابعة  
 لا يرجع وبعبارة اخرى حاصله انه تارة يضمن بالاذن وتارة  
 يضمن بغير الاذن فان يضمن بالاذن يرجع مطلقا في سوا ادي بالاذن  
 او بغيره وان يضمن بغير الاذن فلا يرجع مطلقا في سوا ادي بغير الاذن  
 ايمنا وبالاذن فامل نعم لو ادي في هذه الصورة الاخيرة  
 وحيث ثبت الرجوع باذنه في الضمان والاداء في الضمان  
 فقط او بغير اذن في الضمان في الاداء في الرجوع ليعلم بان  
 في الضمان وكلم ايمنا ومما ذكره في عبارة الروض وش  
 ولا يقع ضمانا لغيره من قبل نفسه لانه ضمان ما ليس  
 بل لازم ولم يسم ايمنا من الادراك البيع بغير درك  
 بل لا من ماله يجب ويسم ضمان العهده والدرك بيع في السبعة اي  
 المطالبه كغيره لا التزام العارضة عند ادراك المحقق لعين ماله  
 او بغيره وعبارة ابن قاسم والدرك بيع في الاداء وفي الاداء  
 والكانا واصل الدرك السبعة اي المطالبه والمؤخذة كما قاله الجوهري  
 ومعلوم ان المقنن هو التمن لا نفس السبعة فالدرك هذا اما  
 بمعنى

معنى التمن او على حد المضاف اي ادرك البيع وهو الحق الواجب المتزوي  
 عند ادراك البيع كحقه وهو التمن ووجه كتمه بالدرك كونه مضمونا  
 بتقدير الدرك اي ادراك المحقق عين ماله ومطالبة ومواخذة به  
 وكذا درك البيع فيما ذكره درك التمن فيصح ضمانه مع عدم وجوبه بان  
 معنى البيع بعد قبضه لو خرج التمن مستحقا اي اجيب بالامانة  
 للمجواب مع الامانة لان المتضمن لا يرد نقض اسم ولا يقع ما يقع  
 المتضمنون هذا بخلاف قوله انما بعد قبض ما يضمن ليرجع ظاهره  
 صحة صحة على امر وعبارة الروض كذا في حيث قال ولو ضمن اذني  
 لاني عن مسلم دينا ففصل صاحب على امر لعل المصلح لما سأل ان اداء  
 الضامن للمضامن يضمن اقراره الاصل ما اداه وعليه اياه وهو  
 مستد بها فلا يبرأ المسلم كما لو دفع امر بنفسه به فعلم ان الحق باق  
 عليه او نقل امر حوي واقفه ليعلم بان الضمان وحوا  
 الضامن كدوم مثل عكسه وهو الحق على الضامن في المسمى للدين  
 كان له مطالبه كل ادي لا ف قوله ضمانا ماله في اليد ليس ضمانه  
 انه يورع علينا بان كل ضامن من جميع فلو اداها احد ما هل يفر من  
 رفيقه بنفسه انما هو لا قاله المتولي واعمد الرمي في خلاف  
 ذلك فراجع كذا الخط بعض المدرسين وبوييه قوله ان قاسم على  
 التمايز في معنى اثنان وثنان كذا ضامنا بنفسه كما كان رهنا  
 عليه فيكون كل منهما رهنه على النصف هذا هو المسمى والقول بان  
 كلا ضامن للجميع كسلة الرمي نصفين ثم رايه انهم بخط المدا  
 على قوله قاله المتولي هو واحد ورجحنا الدراج عند الرمي خلافه فيطالب  
 كل منهما بالنصف فقط لانه الشايع وتغل لا واحد بان ايدى كلوك  
 في الدرك الا ان قال كل منهما ضمان الف الف انما

كفا له الوجه لعل وجه التسمية بذلك انه كفي بالوجه عن الذات



والكفاية عبارة عن ضمان الاعيان البدنية عند الاستعداد لاداء  
 عليه اي عند الطلب حق الله تعالى في ما كان كماله او حق لادى  
 ولو عقوبة كقصاص واحد قدق وتعدير وخرج به الاعيان فلا تصح  
 كفاية لاجل ما خلا ضمان الاعيان من يده ضمانه فيصح والعرف  
 ان ذلك يصل المتقنون له الى حقه من يروا سعة وهذا لا يصل للمحق  
 من الاواني مطابقة المكفول لكن قال الزيادي قدح ايضا كفاية من يده  
 ضامنه وقادام ربا ومن يده غير ضامنه ويورع فيه لئلا يمتنى  
 به فيه دلالة على كفاية البدن كما تشرع من قبل ان تشرع لنا وان ورد  
 في تشرع ما تشرعه والذات كادوا السووس لها انما وميتا اي بكم  
 لا يجزى كذا في الزيادي اذا حل المتأهده عليه كذا في غير صورته  
 ولا يعرف بخلاف مما اذا عزم ما في نفسه عن ذلك بذكره بالاسم  
 والمباقر اذ اوليه هذا في غير السفيه اما هو في المتأهده اذ  
 دون اوليه قال وكذا البدن الجزا الشايع في اي والى كما مر  
 كذا في فتح الفا الفصح من كسر هاء التخرج محل تسليم اي صالح له  
 بشرط موافقة المكفول عليه ايضا بل حايلا لمتقلب تبع المكفول  
 منه اي من قبض المكفول مع وجوده كذا في لا يرا المكمل فان اتى به في غير  
 محل السلام لم يلزم السكوت القبول ان كان له فرض في الاستماع والار  
 لزمه القبول فان استمر فيه الى ان كمل يقين عليه فادفعه استمر  
 شاهد من ان تسليمه وتريه كسليمه اي المكفول البالغ العاقل  
 كان يبول للمكفول له سكت نفسه عن حرم المكمل ونوع غير محل  
 السلام وزمته المدين حيث لا عرض وخرج بالحق البالغ العاقل الصبر  
 والمجنون فاذا سلم كل نفسه فلا غيره بتسليمه الا ان رضى به المكفول  
 له خليفه ثم ان مكمل المدة المذكورة في مده الاحضار مع امكانه  
 كما هو في هذا السيلة لونه او غيره اي كالتقطاع خيره ان له  
 الاستعداد من المكفول له وهو الداني فان تعدر حضور المكفول

له يرجع كما قاله قال فلو تعدر الاستعداد اد بعد حضوره من المكفول له  
 هل يرجع عن المكفول لان اذا اه غير يتسبب اي يباطل القيد الضماني  
 له او لانه لم يبراع في الا داجمة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليص  
 لها من الحبس كل محتمل والثاني اقرب الى حجر ولو شرط ان يزعم  
 ان المكفول له كملت بدنه بشرط العزم او على ان العزم او كونه حيا  
 في الشرط  
 نبوة الحق اي حقه المرفوع على الوجه الذي فاختص بما هو مقصود  
 في هذا الباب دون مطلق التبرك في غيره بارت او سيرا او  
 غيره ما بد لي اقوله الى عقد يقضي نبوة ذلك كذا ايها من  
 ولكن لا يطرر عليه وجه اولوية التعريف الثاني فالاولى ان يقال  
 في وجه الاولوية ان التعريف الثاني اعني قوله عقد كذا لا يتصل  
 بالارث ترك منه بارت او سيرا خلافا لتعريف الاول فانه يتصل  
 لذلك ايضا مع ان العقل مقود لما ارث ترك بعد منقطع ايضا  
 اعني اقوله كامل هذا هو الاول في ان تارم الى ان البان مقفود  
 للتركة الخاصة وهي المقتضية للمعرفة في الممارات ترك التخرج الا  
 تراك في الاعيان بارت وغيره اذ لا يعيد نبوة المرفوع في الآلة  
 كما كان الاول في التبع عقد يقضي نبوة المرفوع دون قوة  
 نبوة ذلك الا ان يريد نبوة الحق الثاني السابق نبوة  
 المرفوع فان العقد السيد لنبوة المرفوع مقفود الباب  
 فقوله في قوله فالاولى ليس بالاولى بل الاول اولى ليدخل نحو  
 الموروث والعصا من وجه العقد والتفعية وكوهاه غفلة  
 عما عقد البان له السابب ان يريد صوابه كذا في الاعلام  
 شيخ الاسلام السابب ان السابب صريح ان عايد ان يرضى  
 وان يحزاي السابب في ذكر شيخ الاسلام ان العقد يركه  
 صلح السعيه وسلم شريكه اي المنع صلح السعيه وسلم



على الاول او الساب على الثاني اي وافره التي على ذلك فصح الدليل كما  
 شرية ان جوارها الوحيية مطلقا كذا الحرف او اختلفت وما  
 ان كذا الحرف ومنه ساطا لهما وعليه عن الخرد بنى قوله وما  
 من كذا يورع بينهما على نسبة اجرة التل فاذا كانا هرا احدهما اكثر من  
 الاخر بان كان حجم التلين فله تلتا ما حصل كما يكون بينهما  
 كسهما اي سوايا كانا وسعا وتام اتفاق الحرف كخاطين او خلاهما  
 كخاط وبقا فصح بيدهما هذه شرية لا بد ان يكونا هرا  
 بالشرط المذكور ايضا واو ما خلفه خلوصه من النار والبدن معاق  
 وعليهما ما يعرف اي ما لا يقتضيه العقد وشرية وجوة من الوجاهة  
 اي العتور من الوجه صوره كما ان شرية احدهما لنفسه فقط لكون  
 الذي اشتراه بهما اي باطله لست في الشر لنفسه مع ما طاع عليه الشر  
 قبل الشر بخلاف ما لو اشتري احدهما لنفسه وصاحبه معا بالادب فصح  
 ولما صوره اخر صوره اي ان شرية وجبه والذم ويبيع خاسرا لكون  
 الرخ بهما او يدفع خاسرا لوجبه ما لا يبيعه بزيادة ويكون ذلك  
 بغيرهما او بغير الوجبه والنار من الخاسل في يده وعبارة في قوله  
 لهما اي ان يفتق اي على ان ما شرية احدهما لنفسه يكون لهما  
 فان فقد حاله العقد الله لهما ونوم من شرية العنان ويكونا يخص الاخر من  
 التمن دينا عليه لكن بشرط بيان قد رما يخص كل واحد من الرخ ان لم  
 يعلم قد رما ليني على ما ياتي هو ما شرية ان يشرية كل منهما على  
 الغرامة ليكون الرخ بينهما والخاسل ان تارة شرية كل منهما على الغرامة  
 منه مصورة وتارة شرية الوجبه ويبيع الخاسل وتارة عليه فله  
 تلات صور فصح ان لو يا اذ ايمان وجد خلط المالين شرية فيكون  
 لفظ الفا وضه كناية عن شرية العنان اي شرية ان لا يقول لهما وعلينا  
 عزم ما يعرف والا كانت معا وضه كناية عن الرضخ فلو فقد القولين  
 وعلينا ما يعرف من علم يكون بسبب الركة له ايضا وعمل اخره

التمهات

التمهات الخليف بانه بيع المهر في عدة ركنها الوجه خلافة لانه خارج عنها  
 من تبعها هو وفيه نظر فان ما به شرية متوقفة على العمل وان تلبس  
 على الصيغة وغير ذلك ذكر المصنفها اي الاركان ولعله المقصود  
 عليه لتضمن قوله ان يبيع على فاضله وكذلك قوله الا ان يفتق في  
 الحسن والسوء وكذلك قوله وان خلط المالين وكذلك العمد كحل  
 في قوله الا ان يبيع ذلك لصاحبه في الشر فان الشر هو العمل وسياتي  
 في كلامه التبيد على ان الصيغة تعلم من قوله وان يبيع ذلك وقيل  
 علمت ان يضمن العمل ايضا ولعل من فهم تعلم لم يحرم بل ان  
 بصيغة الترخي لاحتمال ان يكون المهر يوم فيه تفضيل عند المص  
 كان يبيع خرج بالناس غير فانه كان نرا او حليا او سياتيك هي  
 الشرية عليه وهو ما حوذا من التفضل المذكور فان المتاع فيه والا  
 فلا ذلك فانه تفضيل من على انه متقوم هو غير صحيح ولا  
 ولا يصح في التقوم اذ لا يمكن خلط سياتي في كلامه ان اذا كان  
 متاعا صح شرية عليه وهو ما حوذا من التفضل المذكور فان  
 اتاع اقوي من التل اذا خلط لانه حوذا مترا  
 الاول منها كان المتاع ان يبيع الاول عا ان الواو من المتاع لان  
 المتاع تمل على عطف على قوله السابق ان يكون على فاضله وان يفتق  
 المتاعين والتامس عطف ما وصا وان خاليا عن العاطف فله سقط  
 من العلم في هذا المحل او في قوله اذا علمت ذلك واصله واذا علمت  
 بو او حذا والامر بك من ان الشرية ولا المافية وجواب الشرط  
 محذوف اي ولا يقطع النظر في التل عن تساوي الاجزاء العينة  
 فيشكل والفا في قوله فليس له واقعة موقع لام التفضل اي لان  
 هذا التفضيل ليس مثلا لذلك التفضيل وان كان متليا في نفسه كما  
 ولا يمكن ان يبيعه من التميز وهو عطف سبب على سبب  
 وحل هذا الشرط هو خلط المالين في المتليات ما يقع



في التركة وهو الثاني اولها العرف والكتاب والعاطفة ولا النافية والشرع  
 سقطت بياضه وهما كالتحليلات مما روي عن مال الاجرة  
 اي في نفسه وان لم يجر عند هذه السبب فادكان  
 لاحدهما تلاتة في نفسه والثاني تلاتة من المرفاع صاحب المصالحات  
 بطلت التركة في كل من المصالح والمفرد التلثان وتلذذ التلث ولكن  
 الرخ والخران باعتبار القيمة كاي لم يكن محله كالفائدة السام  
 ما لم يؤيد بقوله ما استتركنا الا في الترف والامح هو كايه  
 في التركة وفي ان قائم وتعلم الحوي عن الزيادة بطل الشرط  
 اي والعقد ايضا كاي حاشية في والرخ بينهما في هذا العاقد  
 اي اي بعد اخراج اجرة على العامل هذا كله في ما ذكره بقوله فلا  
 يبيع سببه اذ في وبطل كل منهما على الترف في شروع  
 في شرط العمل على الترف بلا شرط في حوا اليه بن المثل  
 وجود راعب باريد وليس كذلك كاي في الترف وعبارته وشرط  
 في العمل مصلحة فلا يبيع بن مثل ورم راعب باريد في الترف  
 بمصلحة اولى من قوله بلا شرط لا يقتضيه حوا اليه بن المثل في راعب  
 بزيادة في الترف في الترف اي فلا يبيع بغيره ولا يبيع غير الترف  
 الترف وان راعب على الترف خلافا لما تعلمه الحوي عن ابن حجر من ان له  
 ذلك اذ راعب بمصلحة فانه ضيق في نفسه او فليس اعما لا  
 سقطت من وضع صلاة بان افاق وقد روي عن الوقت ما يبيع ككبيرة  
 ولو وقت عذر فلا يبيع به ضيق وقوله جالفه معتمد  
 عين اي ما لم يهرم والاحلف قد روي في الترف كاي في الترف  
 غضب في نفسه او بر وخلفه بماله ولم يميز بان له اقراره في نفسه  
 وجاز له الترف في الباقي ابن حجر مر حوي في الترف في الترف  
 والاصل فيها المذهب وقد روي ان كان فيها امانة حرام ولكنه ان كان  
 فيها امانة على مكرهه وحج ان توقف عليها دفع مراه التوكيل

المضطر

المضطر غيره في الترف اطلاق قد روي المضطر عن شرابه وقد تصور فيها الا باق  
 اي بان له ان يكون التوكيل حاشية في التوكيل وساله التوكيل لا الترف في شر  
 وكلامه يخفف الكاف في ماله ففعله خرج ما يبيع عليه  
 عليه ففعله كاي حاشية في حاشية الترف فلا يوكيل فيه وخرج ما يبيع التربة مالا  
 يبيعها كاي الصلاة والصوم وخرج بقوله يبيع في حاشية ما يوكيل يبيع  
 بقوله هو وصيه بشرطها والكراد بقوله ما يبيع التربة ما يبيع التربة  
 اذ الترف في ماله ليس بعبادة فلا دور في الترف في الترف فالتوكيل  
 قال بالحق عند حوا الا خلاط سقطت بمحذوق اي ولا يبيع  
 ففعله الا عند اي فادان راعب فلو وقع الترف والتربة  
 هل يبيع والتربة وهما وكيلان لاحكام ففتح الاستدلال به  
 في التربة وكما بالحق ويكتب موصوله اذ كانت طرفا وان لم تكن طرفا  
 كتب مقطوعة كاي كلام الترف مر حوي لانه اذ الترف في التربة  
 ب ان يقول بعد قوله جاز ان يوكيل فيه غيره والا فلا يبيع التوكيل  
 لانه اذ كان في الترف مر حوي فلا يوكيل في الترف وان يجر عن  
 التربة وكوكيل قادر ان يوكيل غيره في الترف  
 مع قدرته على التربة هو مستثنى من قوله كاي كل ملجأ  
 وكا بعد اذ واد في الحارة ليس له ان يوكيل مع التربة والضابط  
 له والسبب اذ واد في الترف ليس له ان يوكيل فيه ووجه في هذين  
 ان يجر لانه يقع الا عن مباشرهما فقط في الترف بعد التحليل  
 اي او يترك خلاف ما اذا قيد بحال الاحرام سم في الترف  
 في اي بالتلف في ماله مولى عن نفسه او مولى وكاي امانة  
 نظر بانه لو كان لم يترك التوكيل خلافه في الترف سم وترطبه  
 في ذلك ان شرطه لانه التوكيل فيه ان يملك التوكيل والتربة التربة  
 وان يكون موطوعا ومن بعض الوجوه وكاي في الترف  
 وحل كان اولى لتبطل التربة وكاي في الترف وفي بعض واقص

٩١٢



المضمان معناه الاخذ والاخذ من معناه الاخذ الدفع وتملك مباح اي  
ان يفقد الوكيل الموكل فانه يفقد نفسه فقط او اطفاله فهو او  
فقدته ما هو مستركت قال واستفادته لادى اوله كقول  
وحد فذوق وحد ربا وشرب ولو في عيب الموكل ثم المهر ولا في الساقط  
اي عام كقوله وكلتاك لتسقط علي فلا يصح جلا في كلتاك لتسقط علي  
هذه النقطه ولذا قال بعض  
وان يوكل في الساقط حصا مع والا يطلوه نصا  
كقول اي ليد يا كذا يد عليك عطية على الظهار فانه محرم  
واما الموكل في القتل المضمان في ايلول لا شك كما يصرح به كقوله  
لو وكل في المضمان ثم عوفيل القتل فقتله الوكيل جاهلا بالعمو  
فالدية على الوكيل دون الموكل لانه محسن بالعمو فلازم عليه  
ولو تزوج كوكلتك اذ في الوجه الذي هو معلوم من مخصوص  
كونه مالا بخلاف كل امور يما فيها مالم يكن مالا والوجه المحمود منه  
حضور من انواعه وفي عتق الارقا جنة العلم حضور كونه عتقا  
وجهه اهل عدم العلم بالعدد وكونه الرقيق ذكرا وانثى بان  
الاولى الساقط البام حوى وفي بعض النسخ حذفها بان التابع  
ثم اي قوما بيع مالا يملكه بغير موكل والعرف يبيحه وكلتاك  
في بيع كذا او كذا مسلم وبيع امساء وكلتاك في كذا او كل اموري ان  
الموكل فيه في ما مرمين والاهام في الفاعل وما هنا الاهام في الموكل  
منه محله اي الحارة وفي الصباح والمحل بالفتح المكان يترد فيه  
القوم وملاي الرقاق او يوكل اي وكل ما جاز للانسان  
المعرف فيه اي عدم قيام مانع بجاز ان يوكل فيه عن غيره بخلاف  
الصبي والمجنون والمعم عليه والاراء في النكاح فلا يملك بخل عارة  
المع تمنع قليل الجدوى لان كونه مالا لان الانسان المرف فيه نفسه  
ليوكل فيه غيره مطلقا ولا محرم كذا اي ولا يوكل محرم كذا

لا في الجاهل المطلع باذن وبغيره كما هو مقتضى ما تقدم في الجبر والفرق  
التالي ولا يباي بكره محذر القبول الجاز بغير اذن وهذا السهم  
الاتاه راجع الى العكس التا باليه تموله والا كما تدلله الامثلة  
المذكورة وكذا ما استثنى من الطرد وعلله لعلمه من بعض ما  
تقدم في راجه في ر - واحصا هدية فان عجز عن ذلك وكل  
من يوصلها هدية ولو انه قالت له سيدي اهد الى اليك اي  
وصد منها فحوز وطبها ابن حجر قال بعضهم ولا يترط معرفتها  
الواهب والنظر هل يترط ان تقوم فربما على اهدائها له كفاية  
او صاحب حره سيدي وعليه العمل اي عمل العتقاة وغيرهم  
وهو اعتمد زيادي ومقتضاه ان يصح تصرف كل من اراد التصرف من  
العلمين بهذه الصفة لسميته كما يصح والا وهو وكله  
في كذا الجاهل والتا في وجه كذا في القبول هذا اي الذي هو  
عدم الرد لكن يفيد تصرفه بعد وجود المثلث عليه ان قلت  
حيث نفذت يوم الاذن فما المانع العارض بين المصلحة والمطلوب  
مع صحة المرفف قلت يظهر الفرق فيما لو كان له حيلة فلا يجب  
واما له اجره المثل بخلاف الصحيح فانه له المصلحة ولو حصل  
فيه رد على من ربح المثل بالحل اجاره لازمة بل هي حيلة جارية  
ولو بعد المرفف في بعض الموكل فيه والفقهاء التزموا الوكالة  
بالصرف حتى تالت بالصفحة كبيع امرهون اي اذ ان  
صاحب الامر يبيع في بيعه وشرعا معا بل قوله حكما كان مراده  
بالحكمي مالا يوقف على صفة وبالشراعي ما كان للفظ وهو اصطلاح  
غير معروف ولو في التا في ما فيها حكمها وجعلت تامل  
للامر من كان اولي وينبغي ان لم يعلم مع له بخلاف القاطع فانه  
من تاته ان تسلف المصاح به فاحفظه ويظهر اي كان  
وكذا حيا في السرق او قل من الجاهل وكلتاك ان ليس في



له شيئا يبيعه له اي ما دلل الوكيل ثم جبر عليه اي الوكيل كل الترافيق  
 لان ذلك اي شراره بما له للموكل اما قد من او هذه وهو ممنوع منها قال  
 الزبدي كما في هذا المصوب برافان كثيرا من الطلبة عجز عنه عماله  
 ليفذوا هكذا خط الموكل وهو متعلق بغيره وفي بعض النسخ  
 كما في بعض ما يحال لا يفذوا ومثله تزوجت اي عبد اكا او امه  
 والوكيل اي ولو بدعواه من صدقة كما في الاماني ان  
 من شرط من مضمون فلو تنازع في الترخيط صدق من كونه لادان الفصل  
 عدم الاحتمال لبيان اي والثاني موطن لا يستدعي فيصافي  
 كلامه صناديق البيان وكونه وليس كذلك هذا الترخيط كلامه  
 وقد يترفع في دعوى الترخيط الثاني لان الثاني لا تقيد منه  
 فليس سببه الترخيط بسببه كامل ولذلك لم يترفع في  
 شيء على الثاني لاحتمال بيان اي فانه لا ضمان عليه في البيان  
 كما في وصيد في الوكيل بيمينه اي كاذب الدابة اي  
 اي حيث كان يلقاه موثقا ولو لم تكن جوحا والامكن ركنها  
 نفديا عاذا الضمان اي فاد تلف في يده مضمون وان كان من  
 غير ترخيط ولا يبر وفيه الابدان جديد من الوكيل مبدئي  
 المطلقة بيان محترقه في قوله ان في الوكيل في البيع موجد  
 كما في الغرض الذي بعده هو كذا لو بالبيع بدونه اي فيكون فيه  
 السعي في المذكو به في قوله فلا يصح كذا فاحصل ان الصور  
 اربع ان يوجد رغب فان وجد رغب وبالله باق من الزيادة المرجو  
 فيها يفتي فاحد لا يصح البيع او بلعني فاحد فيصح وان لم  
 يوجد رغب فان باع بدونه في المثل يفتي فاحد لم يصح والاصح  
 فلا يصح لبيعه وان كان اكثر من ثمن المثل ضمن بدله  
 صوابه قيمة لان ما يترمه الوكيل لا يحلونه وهو القيمة مطلقا وما  
 يفرمه المشتري المقتضوية وهو البذل مطلقا ورواية الرابع

صنف قيمته يوم السلم وتوسلنا لبقدي كما قاله الله بلا ذنب  
 السابق اولاد البيع الاور باطل ويتربط الاقربا اي ان يغير  
 الوكيل على المشتري في هذه الحالة وهي اذا باع موجد باذن الوكيل  
 صح البيع اي الوكيل وانه كان الاذن او يترين حيث يترينه ما له  
 يفتي الموكل له المشتري فان عساه استنع الوكيل وان لم يترينه لم يترينه  
 فقد اجماعا كما قال الاسوي حمله اي ما ذكر من الصحة لو كان  
 لو كمل مع هذا الكم شئت احاد في هذا النوع وان الضم اربع  
 ويختلف المراد منها لبيعه لان الاجر وصف فيا سب قوله  
 كيف شئت لبيعه لبيعه اي ما اي لفظها في الاحيرة اي مع باع  
 وهان كذا وهذا النوع م روطب وقال ابو جعفر حراف  
 الكلام فبين تعليم مدلول تلك اللفاظ كما ذكره والا فان عرفت  
 عرف فيها مطر حلت عليه وان لم يعلم ذلك لم يصح الوكيل لغيره  
 بواحدة منها سم وان اذ ذلك اي وان قد رله الثمن ونهاه عن  
 الزيادة ايضا والعلة اعني قوله لانه من المثل او غير صفي وانما  
 العلة المطردة او ان يملكه اتحاد الموجب والقابل فقط الاعتراف  
 بانطهرا العلة انه لو قد رله الثمن ونهاه عن الزيادة مع وليس  
 كذلك فامل واسترد ما فرم اشار به الى ان غرضها للحلولة  
 او كونه عاجزا عنه اي حين الوكيل ومثله ما اذا كان لبيعه  
 به ففعله بنفسه فلو طر عجزه كرض او كونه وكان قادرا عند الوكيل  
 لم يوكلا في شيء الرابع اقر له على لو حذف لفظ على كذا كلامه  
 غيره لكان واصل في راي ابن قاسم ذكرها كالت وحاصل ما يؤخذ  
 من كلامهما ان الوكيل ان في لفظ عين مع المضارع كان اقرارا على  
 الاصح او بها وحدها ومعها مع الامر كان اقرارا قطعيا وان لم  
 يان بها او الى بعدي فقط لم يكن اقرارا قطعيا فامل ان يحط اليك  
 لانه العاقد حقيقة حرة انه له الفسخ بالخيار وان اجاز الوكيل



الموكل يكونا المقدم منه ثم المراجحة مطالبه الوكيل ان كان وكلا في المترا  
ان قبضه اي قبض الوكيل الثمن فان لم يقبضه اي لم يقبض  
الوكيل الثمن من الموكل لم يطالبه اي لم يطالب البايع الوكيل بالتد  
ان كان مبيعاً اي وهو في يد الموكل وقد رآه البايع قبل ذلك فمكول الوكيل  
للبايع استريت متاك هذا العبد بهذا الدينار وهو في يد الموكل  
ريادي ان لم يعرف اي البايع عن قبضه وكيل وسحق  
بيع اي باعه الوكيل ان صدقته وكذا ان كذبه يجوز له الدفع  
اي على الممرك كما قاله الريادي او وقع او موصى له اي بان  
قال ما تفلان وله عندك كذا او انا وصيته او وقع في يده ريادي

### فصل في الاقرار

هو لغة الاتيان اعترضا الشهاد بالقبول في بادئ السبب الثبوت  
واعترضا قوله من قرأتني ثبت بانه مصدر اقر فلا يكون من قرأ  
من اقر ويجاز عن الادب ان الاقرار فعل المرفوع في باب نفسه  
بالاشارة لا الثبوت وعن الثاني بان الاقرار لا الاشتقاق  
الصغير وذائره الاخذ او سئل ان يقر فيه التمسك على الكراهية  
كلا في ذلك لا بد فيه من جميعها وشرعا اجاز ان اعلم ان الاخبار  
على سنة اصبحت ام ذكرت من ثلاث فالأخبار ان كان يجب عليه  
لغيره فاقراره هو المقبول لهذا الباب وان كان يجب له على  
غيره فذم وعي وان كان لغيره على غيره فشرارة ان لم يكن مع  
الزام فان كان فبالزام هو الحكم هذا اذا كان خبرا خاصا فان  
كان عاما فان كان عن محسوس فرواية وان كان عن حكم شرعي  
ففسيا كانه انما هو من انما به المحسوس في الرواية هو قول  
الشيء او فعله فانه يحس بالسمع او البصر ومنه عدمه في الغيب  
انما هو دعوى الصحة او الكفاية او ما سمعوا ذلك محسوسا  
اخذوا كس فعل ام من الغد وبالعين العبد اي اذهب

وسيه ان رجلين اتيا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احدهما  
اسئلك يا رسول الله ان حكم بيننا كذا بالله تعالى ان كان عينا  
على هذا الرجل وانه ربا بامر انما فقال للرجل ما تقول في ذلك فقال  
نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعذ يا ايها النبي فذهب  
اليها ليس فاعترفت فرجوها قال علي بن الحارث على المواخذة به  
وتوهاز لا ولا عبا او كاديا وان كان يجوز الرجوع عنه في بعض  
المصور كما يأتي الى ما سبق وهو لا يعلق به حق الفار  
كذلك الرأ وما لا يعلق هو ما يعلق بادي كالدكاه والكماره  
بالشبهة اي الطريف في سقوطه باقيا ان الشخص يري هذا الامر  
لله وهو من على العفو والسامح وعدم المواخذة لقوة رحابة  
في الله يصح الرجوع فلو رجع في انما احد فاعلمه فان فلا قصاص  
وكي حصة البايع من الدين بعد الطر بان وتغيره بالحق لا يبايع  
انه مكس وهل اذ رجع في الدين قد وده بعض بالعود ام لا كما  
لورجوع في الثاني النظم الثاني لنظم كذبه في الرجوع وصرح به ابن القيم  
فقال لو قيل المحض قائل بعد رجوعه الدين لا العصاص لاختلاف  
العلماء في سقوط احد بالرجوع على الدراية الترتيب مالم  
تثبت بالبينة اي فلا يبره بالرجوع فان اقر بعد البينة رجوع فان  
كان قبل الحكم فلا يبره رجوعه وان كان بعده اعتذر ما استند  
اليه الحكم من الحاكم قال بما لا يقطع بالشبهة فالرجوع عن  
الاقرار بالوطي التوجب للمبرور والحد قبل بالشبهة للمحد لا للمبرور فلا  
يسقط المبرور رجوعه عن الاقرار بالزنا بامنا اما لو ادعاه  
بالزنا فيكلف البينة عليه وان كان عينا لا مكانا وسهولتها  
فلو اطلق دعوى البلوغ فليس ففسد كذا لا ذري ولعقيد ر  
بانه يميل مطلقا ويجز على البلوغ بالامانة حتى لا يتوقف على البينة  
فهو القصد والبينة رجلان نعم لو شهد اربع نسوة بولادته يوم كذا



قلت وثبت بها السنن عام صدق ذلك اي في الاسماء التي  
ولا يخلف عليها اي الاسماء التي لا يمكن وفيها لا امر احد فيه اماما فيه من احد كطلب  
سهم المرأة فيخلف لانها الخصومة اي المارة في كونه بلع او لا يخلف  
البلوغ وبالصود الى تلك الحالة لا يخلف انه كان مصفا بها حال الاقرار  
لانه اذا كان صادقا فلا حاجة للمين وان كان كاذبا فلا يطلب اجاؤه الى  
الكذب وكلا مسأله ذلك الحين اي بصدق ولا يخلف نعم لو علم  
زوجها طلاقا جازما فانه فلا بد بوقوعه من تخليها ان اتمها  
وصورة اقراره اي الكره الذي لا يثبت باقراره ان يضر به يقولان  
بغيره بصدق وان هذا العبد باقراره وصورة ان يسار فلا يجب  
بشي لا في ولا اتيان فيضد به سلكه المدة فاذا اجاب بشي  
نفسا او ثباتا حرم التوقف بعد ذلك والكلام في الاقرار اما الظرب  
في ام مطلقا ويراد بذلك اي باقراره باخف وخط اليد في  
اي يحرره ان هذا اي اذا اراد باقراره باخف اقراره بما ارعاه  
حفظه لانه عام اريد به خاص فيصير مكرها عليه بخلاف ما لو اراد  
باخف حقيقته وهو الاحتمال بالواقع فاحتمال ادعاء الخصم  
فيحمله وهذا مستحسن اي فلا يصح اقراره مطلقا ولو كان مصفا  
ببيت الكراهه واخيرا قدمت الاولى ولو ادعى بعد الاقرار انه  
كان مكرها وقتها فان كان قريته على تصديق كثر رسم او حسن صدق  
بيمينه قال عبال او لخصاص او لكاح او امة تزوج بدين  
اي ولا يجرى واما الغلس فيصح بدين في ذمته لا في اعيان ماله  
لعمري يصح اقراره في الباطن كذا هذا في ضعيف والعمد له لا يصح  
اقراره مطلقا قاله مروه وبكسر الراء في باب الحجر بموجب كسر  
الجيم اي بشي يوجب عقوبة كالزنا والقتل وقوله كذا متا للفقوة  
لعدم قلمه بالمال اي البذل فلا يوقف على الرشد وانما قلنا  
البذل لا يرد وجوب المال عنه بالعفو عليه فامل واما شروط  
المقره

المقره كذا ذكرت منها ثلاثة شروط تقييد واهلية للمقره وعدم  
تلك فيه المقر فلو قال لانا انا كذا اي كذا هذه اللفاظ وهي  
لانا انا او من اهل البلد او واحد من اهل البلد اي الا ان كانوا  
محصورين فيما يظهرهم لاي فيصح ولو من اراده لم يصح اي  
خلاف ما لو قال على ما لا يحد به ولا التسلية مثلا فيصح لان المقره  
فيه نوع تقييد اذ لا يشترط بيمينه من كل وجه فلو قال واحد منهم انا  
المراء صدق بيمينه كذا في الراد للمري وهدا اي باحتمال صدق  
المذكور في قوله وصدقته في يخرج ما اذا اقرت كذا اي لانه لا يحتمل  
ثاقلا حجة واحتمال قبل او الزوج اي او اقرار الزوج وقوله لغيره  
باقرار المقر ومنه قوله او الجاني كذا فلو ادعى من ان يكون  
مالها او غيره كذا في الرجعة وادامته كذا هذه غاية وهي  
ضعيفة ضعيف هو الضعيف فالعمد ما في المهاج ان ينفق  
من اصله لا اقرار حتى يوجه الي المقر عن الاقرار فيلحقه  
بالمارضة واما شروط المقره ولم يذكره ايضا فشرطه ان كان  
الاولي ان يقول بصدق قوله فشرطه ان يكون لا يكون للمقره في غير  
وان لا يكون ثابت المال لغيره بان يكون في يده اي يد المقر الا ان  
يسئل المير فيعمل باقراره ويسلم للمقره ان لا يكون ملكا  
او اي ان لا يكون في ضعفه ما يدعى ملكه له في لا قوله لفلان  
وكذا ملكا الى ان اقرت به كذا في نسخ والصواب كذا في بعض  
النسخ هذا الفلان وكذا في بعض آخر فلان كذا في  
الحدالة اي من جهة الحيا راي حيا المجلس وخيار الشرط وخيار  
العيب في المذبح اي بالنسبة لعيب الثمن لا للمبيع بل وميداني  
لصدق كل منهما بالشئ لو قال لصدق الشئ علي ما كان اولي واما المير  
بصدق الشئ بالسلام والهادية لبعدهم باسم بما قلنا المال  
خارج الحبس وان حل اقتناؤه جلد سية فلا يميل اذ لا يصدق عليه



اسم الماد برفع اي بدلا او عطف بيان او نصب اي تمييزا او جراي خا  
 او تكون اي وقفا او كذا كذا كعبارة ثم التام او كذا كذا درهم  
 وكذا كذا درهم وكذا كذا درهم بالحوال الاربعة والحاصل ان  
 المصنف تارة كذا درهم وكذا كذا درهم وكذا كذا درهم بافرا وكذا  
 وتقدم مع العطف وعدمه وعن كذا اما ان يرفع درهم او ينصبه  
 او يجره او يسكنه فتصير الصور التي عشرين في اجمع يلزم درهم  
 واحدا لا في المصنف مع العطف فيلزم درهمان لانه تمييز فيقول  
 جميعا قبله وهو تبيان فيعد ووجه لزوم الدرهم فقط فيما  
 عند التمييز ان عدم التكرار لا يتعد ووجه التكرار مع العاطف  
 لكون التام في تأكيد اوج العاطف لكون البيان لاحدهما فقط دون  
 الآخر فان اراد مصنف ان يكون ما اذا قال له على درهم عشرة  
 خمسة احوال الاول ان يريد في معنى مع فيلزم احد عشر والثاني ان  
 يريد احباب وهو يكون عليه فيلزم عشرة لان واحد عشرة عشرة  
 والثالث الطرية والرابع احباب وهو لا يحل له الخامس الاطلاق  
 فيلزم درهم في هذه استلزامه لانه التيقن فاحده استلزام  
 بانه لو قال له على درهم مع عشرة لزم درهم فقط لاحكاما ان معناه  
 مع عشرة في وقاعده الباب الزام المعين وطرح الشك واجب  
 بان العدد وعن لفظ مع الى في مستغنى بان اجمع لا يقر له وعبارته  
 ثم الرامي واجابه عنه السك بانه المراد بنية ذلك انه اراد مع عشرة  
 درهم لاري للمع لانه بشرط هي في كلامه صرحا لانه وذكر  
 راجعا لا بعنوان الشرطية وهو قوله ولا يجمع معقرا في وجع من الشروط  
 كما قال في ان السلف به والاسمع نفسه ويوبى لقوله هو وعبارته  
 سم وان يسمع به غيره قال في الانوار والافعال قوله العطف به اي في  
 نفي الايمان به بخلاف نفي جرد السماع فلا اثره وكلام ابي في قوله لانه  
 على ان استغنى الله الامانة كذا في هذه والبيان انه زياد بخلاف

ما لو قال لا اله الا الله او الحمد لله والبرق والاسكتان لان الاستغفار للذكر  
 فلا يخلو غيره الشرط الثاني ان يكون له عبارة اسم واسم ونشر  
 فيه ان يعقده قبل فزع صيغة الافراد وان لم يأت اولها اذ كان  
 فان تقدم قبل يسقط اعتبار هذا الشرط خصوصا في الرباط بدونه لان  
 وكذا استثنى منه ما خذ يوجب الرباط بالاستثنى المتقدم اوله  
 نظرا لعل الاقرب التام وعليه في شرط فقه الاحكام به قبل المصنف به  
 او كغيره مقارنته للملفظ فيه نظرا لوجه التام وعليه على مقارنته  
 جمع الملقط او كغيره مقارنته لبعضه فيه نظرا لعل الاقرب التام في خروج  
 لم يصح ما لم يسجد باستثنى اخر قوله على عشرة الا عشرة الا  
 خمسة فيصح الاستثناء ويلزم خمسة او الا تسعة لزم درهم كذا في سم  
 فراجع اذ لا استواء ولو قال له على درهم ودرهم ودرهم الا درهم  
 ودرهم لزم ثلاثة كذا في العيان ومن طريق بانه انما التام بقوله  
 ايضا الى انضباط الطريقة الاولى ان الاستثناء من الاثبات في ومن  
 النسخ الثبات لان الاعداد المتشبهة هي الاضاح والمكسفة الافراد  
 قال ولذا ان المخرج الواحد من الثلاثة حاصلا هذه الطريقة  
 ان يسقط من الاول او فقط لامن كل المراتب ويسقط الواحد من  
 ثلاثة يسقط الثاني بعد اسقاط اثنين يسقط من خمسة يسقط ثلاثة  
 يسقط من سبعة يسقط اربعة يسقط من تسعة يسقط خمسة في الاربع  
 ولو قال ليس له على ثمان كذا في الضابط وهو ان الاستثنى  
 منه اذا كان عاما وهو بعد في لزم الاستثفاء كقوله ليس له على ثمان  
 الا عشرة فيلزم العشرة وان كان خاصا كقوله الاستثنى كقوله ليس  
 له على خمسة الا ثلاثة او ليس له على الامانة فلا يخص ثمانية فلا يلزم  
 ثمان والفرق اذ من قال ليس له على خمسة الا ثلاثة ليس معترفا بشي  
 لانه احب بعد وجوب خمسة مخرج من ثلاثة فلا يسمي احدا في ثمان  
 بخلاف قوله ليس له على ثمان الا ثلاثة فيقال المخرج ليس واقفا وصفا فاشعر



بوجوده وانخرج عن قاعدة لا تعترضه قد وقاد انه منها وعبارته  
قوله ان العشرة الاخرة خمسة اي لا في الباقي من العشرة الاخرة هو خمسة  
والتي مضى على هذه الحجة الذي لم ينفك بها فوجبه الذي ذكره وجعله  
مستثني من القاعدة غير مستقيم فاما ما اورد به من القاعدة لان  
المراد بالعشرة الاخرة خمسة وهو مقيد فليس في الحقيقة الا في فلفظ  
ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كان قوله على الاخرة عشرة كما  
قاله الرازي في غير الشروط المذكورة قد روي بعض عن ابن قاسم فلا  
تفعل لانه يبين ما اراده به عبارة ثم المخرج لانه يبين ما اراده به وهي  
واحدة فالباء في كلامه التزائية او سبق فلم والمعنى لانه يبين القوت  
الذي اراده في الاستثناء بالالف فكأنه كلفظ بالالف وهو مستغفرو  
ومع ايض من مدين هو من الاستثناء المتصل لما مر من  
معين لعل من زائدة والمراد ان المستثنى يكون معينا كانه كنهه البيت  
ومنه ما كانه كواحد من كذا كالمثال والا فاستثنى منه دائما معين اي  
كأنه السليبي ويلزم عليه الاستدراك لفظ كانه اي كغير المعنى فتأمل  
وراجع هو وقد يقال مراد التمسك المستثنى منه فاعين كانه مثلا سيد  
واذا الدار والعيد معينه بالاستارة وعبارته المعنى كانه في قوله ليس له  
على ان العشرة فقوله كانه اي كغير المعنى مثل الشجرة المثال السابق  
وقوله العلوي فاستثنى منه دائما معين مجموع فتأمل قدم صاحبها  
اي المعنى وان لم يوجد غيرهما في المورد في هذه الحالة فكيف القدرة  
ان باطن الامر كطائفة فان كل حلفوا وسقط اثر الاقرار في اعتمد  
ذلك الادري وغيره وانحصر عن الحق الحلا قد ابن قاسم ثم قد  
اي المرفق اقربا لها فاحصا اي كانه اخوه رفيقا له فاقربا لانه اهتف  
في الصحة عتق وورثه ان لم يحجب ابنه واب ان لم يحجب غيره قيد  
في قوله وورثه في الصحة اي صحة الاقرار وعدمه لا في الهم كما قال

## فصل في العارية

وقد

وقد تجب ولا تدخلها الا باحة وكانت واجبة في صدر الاسلام  
كاعارة القوت اي اذا لم يكن ثمنه اجرة والا وجبت مع الاجرة زيدا  
كذا اطلقه وعلله بحول على ما اذا كان انهي احواله لا تتألى معه فيها  
المائدة والا فلا وجوب كما هو مخرج بر في غير هذا الموضع وقد  
كره في اذ العقد فاسد من احوال الضرورة فان مر هذا الاجازي  
ولم يجد من جده الامه فاسعارها لذلك فيصح للضرورة كما قاله  
ابن قاسم من كافر لكان لا يمكن من الاستحسان قد وانظر ما قاله  
ذلك لانه لا يبيعه ولا يورثه وعلل فائدة ذلك بظهور الحلف وانما  
ايضا ولا يعار العتادان للترين في الام العاقبة بان الاسعار المتعد  
من غير بيان جهة الاستعاضة ليوافق ما سياتي انه ان خرج بالترين او  
المراد على طبعه مع جعل هذه الضعفة مقصودة هي وان كانت  
ضعيفة تقوت باعصدة وعبارة الرجوي لعل المراد بقوله للترين  
اي في نفس الامر حتى لا ياتي الاستدراك الذي في كلامه على طبعها  
اي صورتهما وشكلهما في المعلوم الذي قاله الاسعار لها ما يطغى  
مثله صح ولا يعار الى هل ينزل الاستعداد من قوله اذ هاب  
العين فلا يصح اعارة اما للعسل او الوضوء وان لم يحجب او يقع  
نظر المتعاضد مع طهارة محل نظري قوله على صحة اعارة ذلك  
لكن لعل لفظ كذا الخط بعبارة كذا تأمده قال وخط بعض اخر وشي  
المراد على جوار اعارة اما للعسل والوضوء والمبرد لانه يبيع والاحبار  
الذاهبة منه بمنزلة ما يذهب من التواب اعارة بالامحاف وخوفه  
اي كاستعصم والصابون دمياطم حارذ اعارة واستعارته ابن قاسم  
بالعقبة نظرية المصباح وانرا لدار بيتها والجمع اثار مثل  
سب والساد اه والفقرا نما هو في الرد دون الجمع فليد الشبه  
على التمسك راي في نسخة التراب لا واد هي نسخة التمسك ولا كرا  
ولا استكار عليها اي باقية وقال ابن قاسم اي مثله غير اعيان



ودفع لغرضه انما بانه استدارك لادفعه اذ كانت مسافعة بادا المراد  
 بالمسافعة ما يتبع به اسم من الاعيان والمسافعة فكلوا مارتاة للشيء  
 كذا لا يخرج ان المعاري ذلك هو المشاء وان الذي ما حوذا من الاباحه  
 وذلك ما يصح فقول له يصح ليس في محله الا ان كان مراده اعادة نفس  
 الذين او نفس العره لانه باطله روقا يستجده الرياوي والحق ان  
 الادروا النسل ليسا مسافعين بالمعاريه بل بالاباحه والمقار هو  
 الشاه كمنفعة وهي انما يملك في امواله هو كذا لو استوفى بحريه ما  
 ارمن غيرك لموصل ما اكل الى ارضك وقودا له ولو اعادة بشا ك  
 او دفعها له اي من غير لفظ اعادة كان الصواب ان يقتصر على الثاني  
 بان يقول ولو دفع له شاه لانه فساد المعاريه كذا لانها المنفعة  
 كذا في الرض لان ان الى تصيفه كانت الشاه عاريه صحيحة كذا  
 تقدم وهذا هو الهم من نقل المرحومي كلام كلام الروق وقدم  
 فكل ما مل ولو اسعار شتمه للوقوف فاذ خرج لفظ المعاريه يبي  
 على ان العبرة بتسيع الموقوف او بعبائهم اقل قلنا بالاول ضمن  
 ما يملك بالوقوف او بالتاح فلا والاك ان كان اقل اعطىها لاسيما  
 بها واردها لم يضمن ما اوقده بقدر حاجه او مساويه في احكام المساجد  
 وفي كلامه لعدم صحة اعادة السمع للوقوف وكذا ذلك كاعارة  
 دواء للكاتب منها او ما الموصوبه مثلا او لانه كجاسته وان لم  
 يتجرب او سببا لاخذ عمره او قلم للكاتب وكل ذلك صحيح وفيه ما تقدم  
 فراجعه في حكم المعاريه الفاسده اي لان المستوفي كذا اعيان لا مساف  
 وروح الجارية اي بان يسويها من سيدها في روقه اخلوه  
 بها ولا ينفق على الروح وان سلمت له لولا ومما لان سلمت لها انما  
 هو من جهة المعاريه والمعاريفه عام الكذا كان يسويها كذا  
 يرجع لقوله وما لكها ولحق ان ينفق حرمه ذلك وتولد  
 وقد يوقف فيه بالنسبة للعدل ولا ينفق لولفظ للعدل الجازم  
 اعادة

اعادة الامه لميراثهم لانا نقول يعرفونهم بالجنسية واعادة فرع  
 اصله ويصور ملك الفرع لاصله كان كان الفرع مكانا وكنت معهم به امتي  
 التي موروثة ان يكون الفرع مستاجر الاصل فكله اعارته وعبارته الرياوي  
 هذا مصور بما اذا كان الاصل رقيقا فله عا لانه اعارته لفرعه وليكره  
 لفرعه السعائيه والسعارة واعارة كافر مسلم هذا بالنسبة للعدل  
 واما حذمة المسلم للكل فخرام مطلقا سواء الفقد ام لا كما هو جوابه في باب  
 الحذمة والطم ان من الحذمة حلف راسه وكفه وما يفعله المسلم الخايب  
 محرم مثل فعلهم مع المسلمين فلا يحذر فلا يقع من فعله الا اعارته  
 لنفسه خوفا من كونه معلوم ولو من وليه ومثل المحبون والسيد قد او  
 لما يفقد من مسافعة بان لم يحج اليها ولما قبل باجرة ولذلك قيل  
 الشهاد م رعن قال لو لد غيري اقل في هذه الحاجة مثلا هل يجوز  
 له ذلك ام لا فاجاب بانه اذا كان تقابل باجرة لا يكون وان كان لا تقابل  
 باجرة وعلم رفق وليه جاز وفلس اي الا ان كان زنا لا تقابل باجرة  
 في كذا عاره من ممواله رضا يسيرا ما كذا منفعة المعاري او  
 مخصصا بها فتمثل اعارته كلب لصيد وام حية ومهدي ولو صند وريف  
 فيصح لان مستجير اخذ هذا محل ان لم ياد له اذ املك فان اؤد  
 له املك صحح الاعارة قال الماوردي ان لم يسم المالك من يورثه  
 قالوا على عاريه وهو الميراث للشاه والعمان باق عليه وله الرجوع  
 فيها وان ردوها الشاه عليه بزي اي الشاه اما الاول فباق على العمان  
 وان ساعاه انعكست هذه الاحكام خذ وعبارته قال اي من اراد ان  
 الميراث لا يفسد ولا يعلل عاريه الاول اذا لم تكن المعاريه منفعة  
 اي ففسد حذ لا يطر على المحجور فيها خلاف المنفعة كانه من غير المستاجر  
 فتمنع على الولي لما فيها من ضمان المحجور ولو كنت فوجب اجره المثل  
 اي بعد القبض ومفتر من المثل لجره ولا يضمن الوكيل ذلك من كتاب  
 الاجارة ثم اخرج وعبارته في الغرض ولا ضمان في الاداة ان تلفت



تفسيره ولو تغير مادون فله ولا يجب عليه ردّها ولا مونة ردّها فسر  
 وفي السؤال ايضا مما يقع كثيرا اذا استقر الدابة اذا انزل عنها بعد ركوبه  
 لهما برسلها مع كاهن وغيرهما التابع في العود فله تشتت غير الاستعداد المادون  
 فيه فهل يضمنها التفسير المتابع فيه لظن الاقرب ان المعقوف على التفسير  
 لاد التتابع وان ركبها فهو في حاجة التفسير من انصافها الى محل الخطأ  
 م ر قال رد على المالك فانونه عليه اي على المالك لانه قائم مقام  
 المتاجر وانما حرره لم يرد مونة الرد وانما حاله القاطع وقال  
 ان قول القاطع صيف قلوعها التفسير يرجع ان علف بادنا حاكم  
 وانما ما دقل وسوا كانت اذا استبان حتى يدرس ان  
 فلم انه لا رجوع الدابة اي او تهديد ويجب عند العارية تقييده بخو  
 س من يد هذا لا طونه وقطره وعظمه ورقته لا وقد نظير بعضهم من لا يلبس

فصل في البيط  
 لانك لا ارضى حيا للبيط ولا لعالمه ولا يهدى قبل معركته  
 ولا تقاربه قران وحسب اذا لا اله الا الله الحي الخالق

فصل في البيط  
 ولا اضمنه اذ لا يبرق الفبر وان لم يضر الى اسفله على التمسك  
 والا اضمن الرجوع لان عوده اذ رايه قد علمت ان العارية حاضرة  
 من الجانبين وقد تلزم من الجانبين قال ابن قاسم وقد تلزم من جانب  
 المبر فقط كل السكان المتعددة وفيما لو استعاره الاستعداد لغير  
 وقد ضاق الوقت وظاهر انه اذا رجع المبر في هذين فله الاتفا بالاجرة  
 نعم ان ارشد له وهو ما بين قيمة قائما بحقت العلم ونقلها  
 قال وفي اي العين استعارة هذا التفسير بالمراد والافاضل  
 من كلام المصنف عايد للاعارة لذلك المعنى في كلامه استخدام لانه ذكر  
 العارية بمعنى العقد واعاد عليها التفسير بمعنى التي المعاد اذ التفت  
 ديا وبعضها غير الاستعداد المادون فيه وتوج حالة الاستعداد وباقه  
 سماوية وبلا تفسير كما ذكره ان كان سقطت حال سيرها في ذيراد

نخرج

نخرج خبرها لاسبب الاستعداد ووليد مالها السكاد به في تحصيل تلك المنفعة  
 كما لو قال رجل ارجو متاعي هذا على ان ياتي في مالك الدابة متاعه على دابته  
 فقلت اي لاسبب الاستعداد وخرج بغيرها ما اذا التفت ففهمها سلفها  
 بالبدل الشرعي نعمها مستوفى كانا او مثلية يوم بلغها هذا هو  
 العهد او مثلية كالحب والجرسم يوم بلغها كما اخود بالسوم  
 ولوريد بغيرها ما بين الشرعي تحمل كوعصها وسرقها ومعلوم ان القيمة  
 من الحيوان في الاقوال انه لا حرة على السكاد لدة العقب والسرقة اذ لم  
 يقد وهو ظاهر وتوسط كونها امانة او ضمانا بعد رميها لم يخلع  
 الحاد اذا التشرط لاغ دون العارية فلهما كما انصاه كلام الاستاذ في الا  
 ولي وصرح به المصنف في الثانية واذ توقف فيما لا ذري سم هو العهد  
 ليس هو العهد والعهد الاول قال عليه ثياب اي وولد الدابة  
 ولو ولدته عند التمسك كتاب العهد فهو غير مضمون واذ بلغها قال  
 خلافا لكاف الدابة اي فانه اخذه ليعمله لانه يركب عليه  
 بضمه اي لاد الحرم يلزمه ارساله وعلى الحرم اجر للمصنف في الله متقد بالاعارة  
 هذا اذا استعار الحلال من احرام اما عليه بان استعار الحرم من احلال  
 صيد البر يا حشيا ما كولا فلف في يده ضمن اجر الله تعالى والقيمة للحلال  
 وعليه قول ابن ابي اودى

عندي سوال حسن سطر فزع على اصحاب قد تفرعا  
 قابض شي برضي مالكة ويصغر القيمة والمناصا

اما ما تلت بالاستعداد المادون فيه كاستحقاق التوفيق باليس  
 وكلف الدابة بالحل والركوب المتباد وانك راكبا في المتباد وتقطع  
 الخط فيما اذا استعدا كالكاتب مسطرة لسيطر عليها ولو اختلفا في كون  
 التلف بالمادون فيها وبغيره صدق السعير عاين ما لو اقاما بينين  
 نعم ومضت مده لا ليس قد اذ في المصنف في اذ وجعله  
 شيخ الاسلام في المصنف قيد او هو الظاهر به هو المتعين لقوله



بعد ما اذا لم يمتد صدق من بيده التوفيق وليست اصل صدق المالك لاي  
 في السخايف الاجرة والقيمة بمقتضى ما لا يخفى بقا العقد نوع رمي مروي  
 والعين باقية فان كانت ثالثة فهو مقر بالقيمة لمثلها ثم المخرج  
 من بيده الدين وهو المستقر بسعواه ولا معنى لهذا الا في الاداء العارية  
 مضمونة والغصب مضمون والعين باقية فلا معنى للاختلاف ولو ادعى  
 المالك العارية في عكس ما تقدم والاصل بقا اللطنة او قضيت  
 انه لو انفع بعد موافق وجوبه جاهلا به لزمه الاجرة اذ لا اعتد ادبائه  
 باسقاط سلبه مع وجوده عن اهلية الاباحة مع انقضاء مقاييسه بترك  
 الاعلام وهو غير مفيد ثم

**فصل في الغصب**

حما را به ليعرف السرقة فان اعمل المنة فوقت بينهما  
 من حرق كاقامة من فقد بسجد فيصير احقا بحمل في تلك الصلاة فقط فان  
 فان فارقته بعد كاجابة داع وحدت ورعاف ليعود بطل اختصاصه  
 واذ لم يترك ازاره وان فارقته لا لحد راوله لا يعود بطل اختصاصه  
 والمقود لذكر او تسبح او سماع قرآن حكمه كالحائس للمصلاة واذ انما  
 موضع التوقيف في قرآنا او علما شرعيا او غير ذلك فان فارقته تارك الحقة او  
 منتفلا لغيره بطل حقه والا فلا ومنه جلوس الطالب بين يدي المدرس  
 بشرط ان يبيد او ينفذه ما ويوع احكام المساجد استيلا  
 اي بالنسبة للواقع واذ لم يقصده وضابط الاستيلاء عرف كقوته  
 تعاريف وكقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم مما اموالكم ان كان حوبا كبيرا  
 وقوله ويل للمطفلين الذين اذكوا اموالهم الناس الى كذا في خبر  
 من ظلم قد شرب من الارض طوقه من سبع ارضين رواه الشيخان  
 وحمل في التوفيق اذ اى كدخل فيما يحرم ما فيه الضمان والالتصام  
 بالاستيلاء على المملوك وانا وما فيه الا انه فقط كالاستيلاء على  
 حنقاص عد وانا قال الامام ثلاثة ما ذكره الله في الضمان فقط واد  
 بغيره فما لا يجاوز هو ما اتفق فيه الضمان والالتصام اذ اخذ اختصاص غيره

نظنه

نظنه اختصاصه فلور كذا في تعريف على التعريف المذكور لشموله بقولنا  
 فيما سبق المواد الاستيلاء بالنسبة للواقع قصده او لم يقصده قال  
 وليس من المقول ما يفتي بطلان نقل غير هذين لزمه رده اي اذ لم يمنع  
 منه مانع فلو كان المقصود خطا في احوال حرم حيوان له حرمة ولو ما كولا  
 وحيث من رده على المبيع للمبيع غير النسيان الفاحش في غير الادبي  
 لم يلزمه رده لانه يجوز اخذ ما لا الغير من حفظ الحيوان ابتداء فاولي  
 ان لا يترفع وان لم يكن له حرمة كالمرد وتوعد الحياطة والراي المحض نزع  
 ولزمه رده ان كان يستغنى به والام هو مستهلك فلا يترفع بل يجب قيمته كما لا  
 يترفع من الادبي بعد موته واذ لم يستهلك حرمة في سيف الدين  
 فلو بقي الغاصب اذ تفرغ على المالك لزمه لشموله رده في اي محل كان ولو  
 بمخاركة ونظر على الغاصب موته النقل ليجز اي بطلان الاخبار  
 اما بالرفع فلا مانع منه بل يرجع بدري برد الدابة من الموضع مع  
 الدال الى كل من اخذ منه اي كالمورد على ما ذكره في الاول  
 لا الى الملقط فيبدا اذا غصب منه بالرد الى الحاكم لانه اي الملقط  
 غير ما ذون لداي موجبه المالك قد يوجد انه لو ملك ما بعد مدة  
 التعريف الشرعية كفاه الرد عليه ثم ردها لما لكها اي وهي حامل  
 فيجب رد قيمته بالاستثناء بغيرها مادامت حاملا لما ياتي في اخر الكتاب ان  
 الحامل جلا لبيع مادامت فان وضعت استرجعت القيمة لانها الحيوان  
 وادامت بالولادة استقرت القيمة له وما الواطع فيلزمه المهر وقيمة الولد  
 لقوته رقت على مالها قال اي الحب الطبري وعلى الغاصب اي هذه  
 وغيرها هلاك محرم في السنين من نفس او طوق او منفعة  
 اما في الهبة فلا شبهة في عدم شمول ما لو لم يشتر عليه الغصب  
 وقد يقال في جبر على الدفع في هذه من غير اشتداد لانه اذا ادعى عليه الغصب  
 لقيمة الجواب بان لا يخفى على شيا الا ان يقال هو عند رلان الات ان  
 قد يكون له عرض في ترك الدين وهو صادق وهو قد يلجبه اليها



من يبرئ نفسه قبل ما دام له جسد الموتى قد ارش نفسه فلو  
 عصب فرد في حقه فتمت باعترافه فقلت احدها فصار فيمة الباقية درهم  
 درهمين فيلزم ثمانية وثلاثون مائة الباب اي الطرفان وقد اقر فيهما  
 نعم بقول  
 خيلان ممنوعان من كل لغة يبتدان طول الليل بعقبات  
 وما يحفظان الايام من كل لغة وعند طلوع الشمس يفرقان  
 لا ينقص قيمة اي نحو رخص سوا وكاد قد منها اشار  
 به الوعدم الاخصار في المسائل الثلاثة التي ذكرها فتم ما افنى به السيوطي  
 ان من قطع يد عبده ففصب ثم ما تاسر ليركضاد عليه لا يستأده لب  
 مقدم بعد التلف اي او اتلافه سم فانه لا ضمان اي لا نفع فيه  
 كان في حالة كونه غير ضامن وقد تلف قبل التزامه لاحكام فلهذا لم  
 يضمن لا دعوى منه بعد تلفه فهو غير ضامن عليه فقتله اي وادله  
 لكن عاوجه اقامة الحد على الاوجه عند بيع الاسلام متاخر اطلاقا  
 لتعجيل ابن العباد فلو مات هذا العبد اتركه عند الفاصد منه فان  
 كان باقيا لزمه رده وكذا اجرة من له كجته تبع متاخرنا وارش نفسه  
 فيما يظن به سم وسم ملحضا فلا ضمان اي لعصبه وهو سحتف  
 القتل فلا ضمان عليه ما لو قتل المصوب بقتل المصوب  
 قاله في الجرم معتمدا فيما قاله في ذكره قد نظر طاهره تحتنا  
 لان المال الاكفالى الروح وشهد وان قتل عبدا او اقتص  
 المالك منه بوي الفاصد لانه اخذ بداحقه ولا تطرح المصافي المتعاون  
 القيمة كالانظمة الاحرار المتعاون الدية او كاتوقتل امرأه رجل امرأ  
 واقص الوارث منها فسقط الحاح وان كانت دية الرجل اكثر من  
 دية المرأة بام المالك راجع لاسيما في قبائح وخرج بقولنا  
 عند الفاصد اي عقب قول المم فان تلف حيث قال وان تلف  
 المصوب الممور عند الفاصد فانه لا ضمان اي لانها المصوب

بالرد

بالرد واستثنى ما ذكرك اي من يوالى الضمان بعد الرد ما لو تلف عند  
 المالك بعد رده عن اجارة او رهن او ودعية ولم يعلم المالك  
 انه المصوب ولم يعلم المالك اي يكونه ملكه ليا الى رهن منه  
 او اجارة له فلف عند المالك فان ضمانه على الفاصد لعل  
 وجه تعاضد الفاصد عليه حكما او جارية يد الفاصد  
 ومنه ما لو سرقه يد ففقطعت يده في السرقة فاهما مضى ثم عاوى  
 الفاصد وبضمن ان قد رده لتلف الجار بعده وكان في كلامه  
 المم متعلقا بقوله منه الذي اعمل متعلقه قد موجود اي  
 ما بقيت له قيمته كما سيد كر كثره مما فلا تفعل ما حصره كل  
 او وزن بمعية انه لو قدر شرعا قد ركب كل او وزن وليس المراد ما يمكن  
 فيه ذلك فان كل ما يمكن وزنه وان لم يعيد كيله ويعرف بهذا انما  
 والراب شيئا لا لهما فلو قد راكان قد يره مما كيل او وزن عجز  
 واورد على التوفيق اي هو غير متعاضد لان التمس ما حصره  
 كيل او وزن وجاز السليم فيه وهذا الاجوز السليم فيه فلا يكون  
 مثليا فلا يضمن بالمثل فاجاب جوابين الاول ان رد التمس لا يستلزم  
 كونه مثليا فالضمان بالمثل ليس بقيد اما يسمي مثليا بل اعم كما في الرأ  
 فانه يضمن بالمثل الصور يسمي مع انه غير مثلي والثاني ان البر المتعلق  
 ليس براسع السليم فيه لغرض فلا يباو انه مثلي باعتبار كل من جريه  
 على الزاده هو غير وارد على التوفيق اي على عكسه وهو موهوم  
 كما عرف فيخرج القدر المحقق منهما ويصور ذلك باخراج اكثر  
 من الواجب فاذا كان الواجب ارد بالمثل وبعضه بر وبعضه شعور  
 وسك هل البر نصف او ثلث فيخرج من البر نصف او من الثمن  
 ثلثين وكما ان معنى قوله يخرج القدر المحقق منهما انه اذا علم  
 قد رخلط من الصور وقد رالرفيج من كل ما علمه قد رده واما  
 مع الحمل فيقتل القيمة واقتر المحشى على الاول فيقال لا يستلزم

3

من



كونه متساويا يعني ان كل ما كان مثله ضمن مثله ولا يلزم منه ان كل ما كان مثله  
 ضمن بقية مثله فقد يكون قد ربح في هذا الجواب نظر وبان امتناع التمسك  
 كحاصل اذ انما من السام في تعاريف الاختلاط وما بالنظر لكل من  
 حيزه فلا كرام كمالهما على الافراد ويضمن المتالي بمثله في اي  
 مكان نقل الغائب المضمون المتعلق اليه فيطابق له فيه زاد في شرح الخرج ولو  
 تلف في مكان نقل اليه لانه كان مطا ليا بده في اي مكان حل به هو فلو  
 انك ما كعبارة الاما طر في شرحه وضابط المتعلق ما حصره كمال او وزن  
 وجاز السليم في كونه يستحق ما لو تلف في عليه ما في معارضة ثم لقيه  
 على شرطه من اوانك عليه المتعلق في المصنف ثم لقيه في الشافا لواجب  
 قيمة الواجب انما في تلك المعارضة وقيمة المتعلق في وقت المصنف هذا اذا  
 لم يكن للموا المتعلق في النظم والنتا قيمة فادكانت ووبيرة واجب  
 المتعلق كما هو متفق في كلامهم ثم اجتمعا عند ابراهيم وليس للما في  
 عنده اصلا قد وحيث قيمة بالعارضة اي وكذا كعبارة القيمة المتعلق في  
 محل الاتلاف اذ كان لغيره من محل الاتلاف الى محل الاجتماع والمراد  
 بمحله النقل ارتفاع الاسعار بسبب النقل بان كان سعره بالبلد الذي  
 طر به فيها اعلى من سعره في البلد الذي عصب منها والافكر شي نقل  
 لا يوفيه مثله من مونه هكذا به عليه الذكر في وهذا افتر الرماي  
 في رجل اودع اخا بدينار ففقد الدينار ففقد الدينار ففقد الدينار  
 ما لك بان يطالب به بغيره في محل الاتلاف ولا يجر على قبوله المتعلق  
 كعبارة القيمة في الاتلاف وليس مرتب ضمن بمثله اي ضمن  
 بمثل القيمة ومثل السهم ومثل اللحم لا اقل اقل الى المتالف من  
 القيمة الا ان يكون الاخر كاي المتعلق والمقوم فضمن به اي بالكثر  
 قيمة في الشا اي ضمن بالمتعلق الاكثر قيمة في الشا وهو جعل السهم  
 شرجا في الاخرين هما الاود والثالث هي يربح المتعلق اي  
 حيث استويا قيمة ثم وهو ظاهرا بخلاف قول العلوي ان وان

اخلفت

اخلفت قيمتها فليسا لاما لو صار المتقوم مقوما هذه الصورة  
 الواحدة من اصل التمسك لانه اما ان يصير المتعلق مقوما او مشايها او  
 يصير المتقوم مقوما اخر او مشايها كالتجاسر في هذا المثال صنف  
 والتمسك ان الصنف مقومه واذ ان الخلع ثلثه فيضمن الورن ثلثه  
 والصنف بقدر البلد وان كان من جنس اخر زيادي وخرج بقدر  
 الوجود اي في قوله ان كان له مثل موجود وللحوالة اي الى ما كلف  
 المقوقر فضمن اي المتعلق المتقد رلا المضمون وقد يبع يبع الا ان  
 يبع المتأخرين في ثم ابراهيم غير بالمضمون اذ زيادي باق في فيه  
 انما كان كونه القيد لقوله ثم يضمن المتعلق بمثله فله اذا كان مثله  
 موجود او الا ضمن بقيمة مثله كذا اذا عزم القيمة ثم وجد المتعلق فلا  
 نداد للمالك ان ينظر وجود المتعلق ولا يخذ القيمة كاي الروضه عن  
 البيان والجرع الى اسحق اسم الوحي فقد المتعلق صوابا  
 كاي بعض السمع الوحي فقد المتعلق بل لا يالمسبة كالاخر في فداوي  
 حمد الحاصل في هذه المسئلة اذ من عصب عينا منلية وانكعبا  
 للزم ما مثالا فان فنده او وجهه بزيادة هل في مثله لزمه افعلى  
 قيمة من وقت العصب الى وقت فقد المتعلق فلو كان وقت العصب  
 الى وقت فقد المتعلق فلو كان وقت العصب لساوي ما يه ووقت  
 العقد لساوي ما يه وفيما بين الوقيين العا لزمه الاتلاف وقس  
 على ذلك واما المتقوم فضمن باق في قيمة من العصب الى التلف  
 فله من ذلك كاي المتقوم اي فانه من فاعا لواجب ردة والقيمة  
 اما لكونه عند العقد اه غاي وموره المسئلة اي مسئلة مما لك  
 باق في قيم المكان الذي حل به المتعلق من حين العصب الى العقد فالحمد  
 لكن المتعلق مقوم عند التلف بالاكتر اي اكثر العيم وان زاد  
 اي الاكثر على دية الحرام فيما لو كان المضمون رقيقا بعد اكثر  
 الاكثره اي اكثرها قيمة كاي عبارة غيره فكان يسبح المصنف في التميز



واحد الامكان في حيزها المصنوع اي في غير فقه فيه ان كان في غير  
 فقد كان هناك في حيزها المصنوع اي في غير فقه فيه ان كان في غير  
 ما نقص ونصف قيمته بياض الامرين والتعبير بنصف القيمة نظر في  
 باليد وبالرجل اي باحدهما لاجتماع الشبهين اي احد والآخر اي  
 الشبه ماله ان يشهد وهو واحد وبما ليس له وهو ما كان ما لا من  
 الحيوانان كاسم كان عصب دالة سمينة من زلت تم سمينة  
 ردها وارث السمن الاول دمياط في 2 وفيمن يقوم اكد  
 لثرو في 2 ما ياركون في باب العصب اسطراد او اذ لم يكن من  
 العصب ومما ان الزايد اي على وقت التلف بان سبعا التلف  
 زيادة قيمة في معنونه على العاصم دون غيره عند خوف الضم  
 انظر ما اراد بالقيمة هل اراد ان يفتى كل من سعة اولي الشوب  
 القيمة بالنظر الى غالب الناس كذا في كالا لامة فان تلف  
 اي غير المصنوع المصنوع ثم في شاملة على ثلاث مسائل  
 الاولى وقع في بيت او دينار في حجرة ولم يخلص الفصيل  
 او الدينار لا يلف البيت او الدواة ولها ثلاثة احوال المقضية  
 من صاحب البيت او الدواة والنقص من صاحب الفصيل او الدينار  
 والنقص من صاحب البيت او الدواة والنقص من صاحب الفصيل او الدينار  
 الاكثرها كسر في حيزها بناية لحفظ ذي الروح ولها اربعة ثلاثة  
 احوال المتروكة من مال الدابة او من مال القدر او من مال الارض  
 تابع لذلك المسئلة الثالثة اكلع بهمة جوهره ولها حالتان ان  
 يلبس ما له القيمة المقصير فيمن اجوهره للحيلولة اولاً لا يلبس  
 فلا يضمنها وعلى كل لا يجر على ذبح القيمة لاخذ اجوهره

**فصل في الشفعة**

المقدم ولو حكم الشفعة ما لو باع القديم بشرط الخيار لهما وباع  
 شريكه بياضاً فلهما باع بشرط الخيار الشفعة على الثاني فاما لم  
 يسم

لسم اي في شتى مشترك لم يحصل فيه شفعة لكنه يضمنها كاهو العمل والمنع  
 بلم عكس المنع بلا نحو لا شريك له وانما قلنا الاصل اي الغالب لانه قد  
 تدخل على ما لا يمكن خوله بلد ولا على ما يمكن خوله لا يسه الا انظر بروت  
 فامل وقرنت هو ما محقق بمعنى ثقت او متعل بمعنى بيت  
 وعلى من عطف نفس او مرادف والمراد غير ان موافق بان صارت  
 المصنوع من فحل عن بعضها في ارض علم منها الا في  
 السقوط اصله بخلافه فاما المصايرة اليه اي الشريك بالقد تم  
 لا احاد كاهيطة عبارة تارة اخذ وشرط فيه كونه شريكاً ومكو  
 منه وشرط فيه كونه سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ وما حود وشرط  
 فيه ان يكون فيه ارضاً تابعة ما غير كونه لا غنى عنه وان عاك بعرض  
 كبيع ومهر وعوض خلع وملاح دم وان لا يسطر نفسه المتصور منه  
 لو تم كطاحون وحام كبرين اي ثابت دفع به قوه حمل الوجوب  
 على حقيقة التوجيه لاخر تم تركة كسجله شقص لم يوقف  
 افا د هذا ان شقص المسجد لو كان موقوفاً لم يكن للناظر اخذ باقية  
 المملوك بالشفعة وهو كذلك لان شرط الاخذ بها ان يكون المملوك  
 له ما كمالاً ياخذ به وعبارة الروح لو كان للمسجد شقص من ارض  
 متركة لم يملكه بشرط او عليه ليعرف في عبارة ثم باع شريكه نفسه  
 فليقيم ان يشفع اي ياخذ بالشفعة اذ اياه مصلحة اه وعبارة ابن  
 قاسم لا الموقوف عليه اي لا شفعة توقوف عليه من مسجد او  
 غيره اه فقطقود الشريك في قوله لم يوقف لا حاجة اليه  
 الا فامل دون خطه فاد العليوي المصواب اسقاط خطه  
 والاكتفاء بقوله انهم دون الجوار ولعل وجهه ان الجوار في يوم  
 ورود الشفعة عليه لا تصور فيه خطه اصلاً وما ورد فيه  
 اي الخار على ستم اي على تتر مسلم فاد الشريك مسلم  
 حصه الشريك ومالك الباقي كافر فله الشفعة واذا اخذ السيد



نصيب شريك مكانه فلما كانت الاخذ بالتفعة من سيدة ولا تفعة  
 لصاحب الخ لو ذكره عقب ذكره التفعة كان الب قد اذ اباع  
 شريكه اي لا ان المطالب للتفعة في هذه ايس مالكا فلا ياخذ بها فاعلم  
 من قوله السابق كجده يتقص له يوقف باع شريكه نصيب فانهم  
 قوله لم يوقف انه لو كان موقوفا لم ياخذ له الناظر حصته شريكه  
 لعدم الملك الذي هو طبع الاخذ بها ولا لشريكه اي كان كانت  
 الارض مثلا فلا تملكها وقف على شخص وكل تلك من الثلثين البا  
 قين شخص اخر ثم ان احدهما باع ثلثه لاخر لا ياخذ شريكه المذكور  
 الثلث ابيع كما ذكره الت اوله والحمد ان له الاخذ كما ذكره  
 اذا ملك الاول وهو مالك يتقص صاحب يتقص موقوف  
 عليه من ارضه شريكه فسمته عنه اي سمته الوقف عند الملك  
 لا ماله معتمد ويألفهم معلقا بالواجبة وبالحظ في  
 حيث يتفقه به اي المسمم الصالح اليه في المسمم اي في المبيع  
 المسمم والخاصة بالرفع عطف على دفعه وباجر عطف على  
 المسمم اي ودفعه بمر مونة الحاجة الى افراد الخ وقوله بالمرافق  
 معلق باو اد كالا يخفى صيغته هذا مفيد معناه ان لو كانت  
 كبيرة بحيث يكون عشرها دارا فان كان منها ما يحبر بطلب صاحبه  
 لا عكسه اي فلا تثبت لما لم تسع لا اعتبارا باع مالك المعتبر  
 لان المتري لو طلب منه المسمم لم يجب اليه ما هو من ماله بعبا  
 الشركة من طلب المسمم ويوجد منه انه لو كان للمتري ملك محاور  
 تلك الدار تثبت التفعة لان المتري يحيا به المسمم فيدفعها  
 الشريك بالخذ لان الاول اي وهو مالك العشر كغيره على  
 المسمم يعني اذا اراد شريكه الحاد المتري للتفعة اعشار المسمم  
 يحاد ويحبر مالك العشر على المسمم فذلك تثبت له الاخذ بالتفعة  
 دفعا للظن غير حكوم سيا في كلامه بصوريه بما اذا كان

مشارك

مشترك بين دارين فباع مالك احد الدارين داره وباعها الممرا مشترك  
 لم يكن للشريك الاخذ فيه الاخذ بالتفعة كما فيه من ارض مشترك  
 الدار اذا لم يبع لهما مرفوع من التعليل ان الدار لو كان لهما مرفوع  
 او امكن المتري اتخاذ مرفعا للشريك في ارض الاخذ بالتفعة  
 لم يبق مرفوعا باع ارضه وله شريك في مرفوعه فلا تفعة فيه  
 خذرا من الارض بالمتري فلا تفعة في بيتها يتفق اي لعدم  
 الارض وهذا مرفوعا رارض لاد البيت المذكور ليس على ارض ولو  
 مشترك اي السقف كالبيت او د بايع اي من غير ارض  
 مع مرفوع فقط اي لان العرف ليس كبيع المتجر فليس هناك ارض  
 مسوعة والصياح جمع ضيغة وهي القوة الصغيرة قد علم  
 من كلامه هو على حذف مضاف اي من مفهوم كلامه وعلى القائل  
 لم يوقف وطده لكن قال الشهاب في انه غير مقيم في البناء  
 على الارض المتكورة اي فقصية ان الصواب دخول التفعة  
 فيها فليراجع وان ملك الخ عطف على ان يكون فيما تقدم  
 قال وعوضه فله فاذا اخذ الشريك ياخذ به امثل ما وى  
 قيمة التفوع او زاد عليه او نقص عنه وصلح دم اي عمدا  
 فياخذ به التفوع بقيمة الدم وهو الدية ثم بجهة فاذا اراد وقف  
 الخ على عليه قل اجاني فصاحبه من الدم على نصف دار مثلا وكان له  
 فيها شريك فللشريك ان ياخذ نصف الدار بالاجر الواجب في دية  
 العهد بشرط اختياره اي للبايع اي اولهما اسم كارت كان  
 مان الثورت عند نصف عمار فلكه وارته بالارث فلا تفعة للشريك  
 الموت اما لو مان الثورت عن اخوين مثلا ان احدهما باع حصته  
 لشخص فاذا التفعة تثبت للاخ الثاني من راس  
 الخيار اي التاب للبايع والمشتري او للبايع فقط مرفوعا قال  
 في المبيع ولو ثبت خيار رجل او شرط للبايع ولو مع المتري لم



تتبع الشفعة لا بعد لزوم البيع لئلا ينقطع خيار البايع ويحمل ذلك  
وان لم يتبع بالبيع هكذا الخطأ وتوقف هذه الغاية تقتضي  
ان الشترى الاول لا يأخذ بالشفعة سواء اخذ بالبيع ام لا فان لم  
ياخذ بالبيع بالشفعة فالامر ظاهر وانما اذا اخذ بالشفعة فطريقه  
لذلك فسخ البيع واذا فسخ واخذ بالشفعة فلا يصح ان الشترى  
ياخذ بها لانها اشترى به وعباردة التي تقتضي صحة اخذ البايع  
في حاله اختياره صنف ملكه وانما اذا اخذ بها في هذه الحالة ونسب  
البيع للشترى انما هو حق الشفعة له وليس كذلك لتوقف اخذ  
البايع على فسخ البيع ونسخه يبطل اذا الشترى من قبل الاول  
حدق الواو وقلنا الاول خلاف قولنا والرحوي المصواب  
لما كان على ما هو والحدق والمقدور فالشفعة للشترى الاول  
والحدق ان بايعه لم يتبعه كانه على ذلك البيع عبد الرحمن الاجموري  
هذا وحل بقوله ان الشفعة للشترى الاول بعد لزوم البيع كما تقدم  
عن المزج وكذا لو باع امرئ ما في الشفعة للشترى الاول  
ان لم يتبع بالبيع وهو يصدق بما اذا اخذ الشترى الاول بها والملك  
للبايع ثم البيع مع انه لم يكن مالكا وقت اخذ الكفا بسببه دون  
الشترى قد بدلت لانه اذا كان اختياره فقد تقدم ملك الاول  
لا سببه فقط كالخبر بالتمن الكون فالبايع هو من الذي وقع  
عليه العقد لكان اعم لشموله كخواتمه عقد البيع في هذا المصنف  
بغير امر ابائين وهو عيب فلو حدق لفظ عقد لغيره من ذلك  
او غيره باخر ايا او بغير التمن كالصداق اذا كنفه وحسب  
منه للتمن زاد ملك المأخوذ من اى اصاله وهو البايع لا الشترى  
لانه يومه ان القيمة قيمة التقص لا عوضه وليس كذلك زيادي  
ثم ياخذ ولا يطرأ حنة بالتأخير للجل ولا يجب الشترى بالطلب  
قبل الجل والدمج في الروضة خلافا لكونه بغيره بغيره

ديلمطري

ديلمطري وانما حل الموجل عليه اية ان يصبر الى الحل وان حل اح  
مرحوي لا خلاف الا انهم على تحذوف كما قيل من عبارة ثم المزج  
ونفسا عتب قوله بموت المأخوذ منه دفعا للمطر من اجابته لانه لو  
جوز له الاخذ بالموجل اضر بالمأخوذ منه لا خلاف الا انهم اذا كان  
بظهوره اي بعد زواله من المأخوذ له لم يجر هو بالحل الا بالجمد  
اي لم يجر الشفعة بل ثبت في حقه موجلا حلا فياخذ حلا بالشفعة  
ولا يطلب الا بعد الحل باعبار القيمة وقت البيع اخذ  
التقص بربعة اخماس الثمن وهي مائة وستون في المثال المذكور  
للحولة فيها عالما بالحال هذا جرم على الغالب فلا فرق بين  
العالم والجاهل زيادي لانه مقص في الجملة اذ كان من حقه السؤال  
الذي قد رتبته اي عند قوله بالتمن المعلوم ما اذا الشترى  
كذلك ان كان من مقتضى الشفعة كما ذكر وهو ملك وهذه اي  
ان كانت في العقد فان كانت بعده في ام ق بالتمن منه اي فكون  
لثمة الثمن ما نفع للشفيع من الاخذ اي باعته له على الترك فقط  
قوله في جعله من اجل نظر لاذ الجملة ما لا يمكن الوصول الى انهما وهما  
يمكن الوصول لهما لانه ان المأخوذ بالحل الباعث على الترك ليقضاهما  
اي لبعض الوكيل ان التقص وقد رتبته كقص وفيه نظر اذ الشفع  
الذي قد رتبته بعد قد رتبته على الشترى ويجوز حتى اذا انحل حلف الشفع  
واخذ بما حلف عليه فان كان الثمن عاليا كقوله للشترى  
استرته بفتح الما الخطاب وان دفع الشفع مستحاضا وامالو  
دفع المشتري ردوا ورضي به البايع لم يلزم الشترى الرضا بتمن من الشفع  
بل ياخذ منه الجيد قاله البغوي في المزج لانه ملكه بضم الكاف  
خبر ان وهو اولى من قرانه ما صليا لان الاصل في اخير الاصل  
ولشفيع مستحق اي فسخ تصرف المشتري ياخذ التقص اي فلا يحتاج  
الى تقدم فسخ على الاخذ زيادي من المصنف بيان لما فيه شفعة



اي شفع اخذ بقوله من الترمذي اخذ النقص اي فليكن حاج يفسد النفع  
 فاذا ترك الاخذ بها وقت الشرافع المشتري النقص فله الاخذ بالنفع  
 لانه قد يكون له عرض في الترت اول والاخذ ثانيا لكون الترت الثاني اقل او  
 اليس كما ذكره الله وليست الترت عليه في الوقت الثاني دون الاول او  
 عليه الترت الاول دون غيره كبيع ذلك اي لا ذخيرة سابقة  
 اي في غير الشفع بين ان ياخذ النقص بالبيع الاول واديا خائب  
 بالبيع الثاني لا ذخيرة سابقة على هذا التصرف ولانه ربما كان العوض في  
 البيع الثاني اقل الخ هو طلبها وبيعها وكله واما وضو الوكيل عندك  
 المحرز لم ينه طريا واما ان تاخذ المالك هذا ضعيف والا وجب ان  
 لا يد من المور في المالك عقب المور في سبب الاخذ رايدي  
 على خلافها اي العادة بالعدوي اجري وكوه كالركوب ولا يملك  
 القطع او قطع ما يوفيه من صلته او اكل او غيره مما لا يكون عذرا اي  
 ان عد عقر عرقا والا فلا يبطل حقه قد او الطعام بالرفع عطا  
 على وقت كما هو المظن وكذا قوله او قضا لهما لا وقت لهما معنى  
 فخره يصح اي ان عد للعد عذرا في حقه والاباء لم يكن عذرا كما لو كان من  
 اهل الاول او كان في رمضان فيطلب فيه فان اخبر بطل حقه  
 ويذكر خبر من لا يقبل اذ واما لو ادعى جمل خاله فلم يعلم عد التمه  
 هل بعد راولا لان الاصل العد الذي تم رتم لو ادعى به بعد التمه  
 صدق فيما يظهر حيث امكن خفا ذلك عليه قاله ابن الرقعة ولو كان بعد ان  
 عنده دون ذلك عد رعي ما قاله السبكي وهو الاوجه وان نظر غيره  
 فيه ولو اخبره مسورا ان صدق عذرا والوجه حمل كلام السبكي على  
 ما اذا لم يقع في قلبه صدقهما ويا في نظيره فيما بعده هو وكلف من  
 كلامه انه اذا كانا عد لغيره وعنده احكامه لا يذروا الا عذر  
 كطاعة وصحة ايمان لم يصدق في الجمع من العتاة وكوه كالعذر  
 قد ولو اخبر الشفع بالنسبة للمنفور مما اخبر به بالبيت

للمنفور

٢٨٧ لم عليه او من كان بين السلام عليه اخذ من قوله  
 السلام سنة قبل الكلام والا يبطل حقه ولو وجه بين السلام والسواد  
 عن التمر والدعا بالبركة قاله لا يضر انصافا ومالعة خلولا مانعة جمع  
 فامل اي شريك المصدق سئلوا الصاد وكسر الاداء او الخالع  
 بفتح اللام وقوله من المراه سئل باخذ والخالع الترت لكسر اللام  
 ولو اخلفا لغيره عبارة ابن سم ولو اخلف السهم والمثري  
 وقدرا التمر صدق المثري لانه اعلم بما يترد منه ولو كان دعرضا  
 وتلفوا اخلف في قيمته فله ذلك لانهما في النفع وفي نسخة  
 لانه قد ذكره باعتبار اخر وهو حقه مسكت بالملك كالأجرة والتمرة  
 ايها السحماق الأجرة والتمرة فانه قد راها ملكا او تقيط الأجرة  
 والتمرة على قدر الملك كل صحيح اخذ الثاني وهو صاحب الثلث  
 سهما من اي من الثلاثة التي هي نصف السهم التي هي مخرج ثلث  
 السور ولو قال اخذ الثاني ثلث البيع والثالث ثلثه كان اسب  
 لانه نسبة سهامها قدر بعد الروي بضعف وقاد الاسوي  
 اضعف وهو كج ما ظهره لئلا ينعمن الصفقة على المشتري  
 اي وورثه المثري بذلك وان اقصت هذه العلة خلافا كما بشرح  
 المهاج للشم اعذر به وان لا ياخذ ما يؤخذ منه اي بعد قوله بتعدد  
 الصفقة او النقص او بفضيل الثنا او بتعدد البياع او الترتيب  
 او مما اوردت به لو كان ذلك حصة جواب او الترتيب مع  
 الشفع وهذه بغير عبارة المهرج روية بفتح النقص لانه لا  
 يلزم من كونه شريكا ان يراه لاحتمال ان يكون وكل في شرايه او ورثه  
 او وهبه له او بشرط اي في الملك اي ملك الشفع النقص  
 وهو بعد الاخذ السابق قد مع فحين مشرا الترت كقبض البيع  
 حتى لو امتنع المشتري من قبضه على الشفع شيئا او رفع الامر الى  
 حاكم ثم المهرج ولا ربا او خلافا ما لو كان بالبيع صفحا ذهب



او فقهه واخره والتمن من الاخر لم يكن الصاكون التمن والذمة بل يمتنع  
المعاقبة كما هو معلوم من باب التراج اذا حصر مجلسه اي مجلس الحكم

في القراض

كبر الكا القاض وهو من القرض لغة اهل الحجاز والمصارفة لغة اهل  
العراق من القرض وهو السو لا شمله اي القراض عليه اي القرض  
عالمه فله تلاته اسماء كرهه الله ان تسبوا او تطلبوا فضلا  
اي زيادة علمه او ما لا غير كرهه وهو الخ فصح الاحتجاج بالاسية  
من حيث عمومها واحج له الماوردي انما السند الاحتجاج فيه  
الى الماوردي لما في الآية من الضمان خصوص القراض لان الآية كتمل الاعا  
وعاين روح في فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها فان الخ فضل  
منه بحد كجدة اي ما لا يتروجها بخوضه بين وسنه مسمى  
الله عليه وسلم اذ انك لو خضت وعشرين سنة وهو قبل النبوة  
فكان وجه الاليل فيه انه حكاية مؤثره بعد معا جبر والنفذ  
اي ارسلت توكل بالمال اي او من يقوم مقامه كالولي هو اسم  
للعقد يجعل اى مع يجعل ماله اى العقد المصاحب للجعل لا  
اجل بعده وهو ما روي فيه اشارة الى ان الماخذ هو الدراهم  
والدنانير المروية وهو كذا في مرقا من الدراهم والدنانير  
تمت عبارة الدراهم والدنانير في ناحية لا فيما مل بها لها ونقل  
المراد الى الاتفاق عليه ويوافق قول ابن الرفعة والاشبه حوار  
على نقد الطلح السلطان واذ نظر فيه الاذري اذا روي وجوده او  
صغيره عند الحاصل لكن نقل الامام عن شيخه اطاها بما يروح  
من الفلوس سم وقوله لكن نقل اى في فقهه عدم صحة القراض  
عليه لكن النظر في هذا على اى تبي يراض ان يكون نقدا  
حاصلا الشروط فصح كونه نقدا لما معلوما معناه بعد عامل  
وبرا هو اسم لذهب او فضة قبل ضربها في الجوهرة لا يقال تدرا

الذهب وبقوم بقوله النسخة ايها ومنفعة وصورة ان يكون قابلا  
قارضا على منفعة هذه الدار نوجرها اثمرة بعد المدة وما زاد على اجرة الفل  
ليكون بينا فصح فلا يصح ان يرفع الممطرة جمع عز را اراد باطع  
ما فوق الواحد فانه لم يذكر الا شيئين حيث قال اذا عمل احد وقيل بكر  
الممطرة بعد راحة مستملا بان لا يحصل بوضعه على السار شي عن  
كالروتن والفضة المروية بجر حلي جاز مستم ولا على  
جمود اذ لم لو قارضه على درهم او دينار غير معينة ثم عيها في المجلس  
جار وشك في وجود القدر فاذا قارضه على جمود الحد رخم عليه  
في الخامس جاز وكذا المم كاحد الا شيئين فيصح اذ اعينه الخامس خلاف  
ما لو قارضه على جمود اجس والقدر والحمد ثم علم التلاتة الخامس  
قانه لا يصح كانه لا ينافي قاسمه رالته اجم في المم كان قارضه على  
ما في الذمة ستمل ذمة غير العامل بان كان له دين و ذمة انسان فقال  
لغيره قارضت على ديني الذي على فلان فاقبضه واجز فيه وسيمل ذمة  
العامل اي بان قال الدين للمدين قارضت على الدين الذي عليك  
رايدي او غيره كبدد تلف ذمة العامل فانه لا يصح القراض عليه  
ولو مسأوين اي فلا يصح ما لم يبين في الخامس كانه قد تم منه  
وفيما قبله توكل وتوكل في جوار ان يكون الماخذ اعمى لكن ينبغي  
ان لا يجوز مقارضته على ما في قاسم بين العين والذات ان لا يجوز اقباضه  
التمين فلا بد من توكله سم على مرم دون العامل ويجوز ان يكون احدهما  
سعيها ولا صيا ولا يجوز ان يولم ان يفاضلهم في المم اي ان كان  
العامل من يجوز الاداء عنده في مملوك المالك المملوك ليس  
بقيد بل يشترط ان يكون منفعة ويمكن سمه كلامه بان يرا د  
ماله المنفعة ومثل العبد دابة وشرطه ان يكون وكخوه  
وان يشترط نفقة عليه اي على العامل جاز ويسم فيها العرف ولا يحتاج  
الى تقديرها وفيه استخفا ولا بد من تقديرها فان شرط له من الخ ستي



فهو ملكه ومملوكه العامل كملوك المالك فيما ذكر قد جازي ويكون  
 من خالص ماله العامل فتكون فكاكاً مستأجرة بما ولا الشرط ان يكون سلفه  
 كما علم رب المال اي او وكيل او وليه ان قام مطلقاً صفة  
 مصدر محدوف اي اذا مطلقاً او تصرفاً مطلقاً ويصح ان يكون حالاً من  
 الترف فلا يصح على شرطه كونه من شرط الشرط الاول ينبغي  
 في التصحيح صحة التوفيق ان يابى ان يكون كساح عليها اي  
 فلا يحتاج الى الغرافين عليها الترخيص على ما في الموصفين اي عمل العامل  
 والرخ للخدمة هو ولا على شرطه مدين دمي تر الشرط الثاني  
 شاع مدين ويجوز ان يشره ان يكون ولا شرط التام الملاك  
 في الاول وهو لا يقطع على ما دون الثاني وهو ما لا يرد وجوده  
 فلا يصح فيما اذا كان ولا شرط الا اخل الملق او الموقوف الا حصر  
 شخص معين فلو عين له شخصاً معيناً مع والوقوف له فديناني  
 من جازيهم الرخ في العالم كذا في الشخص المعين في ش وهو الذي  
 الخامس غير مستقيم لان كلامه في الشرط له فقام قد المالك اي  
 او نائبه سم فيصيح في الثانية اي وفي قوله او ان يكون مدين  
 يصح ان كان ذلك الغير مملوك احدهما وشرطه منه شيء كان كما لو شرط  
 له ان يبيع كمال دون الاول وفي قوله على ان لا يخدمه مدين  
 او مدين الرخ فاذا شرط للمالك نصف الرخ ومما وكه نصفه الاخر كان  
 شرط جميع الرخ للمالك فلا يصح وان شرط للعامل نصف الرخ ومما وكه  
 المصنف الاخر كان شرط جميع الرخ للعامل فلا يصح زياد في قوله فاذا شرط  
 ان هذا ان لا يخدمه كلام انص فان صوته رنة ان يجعل الرخ كله  
 مملوك احدهما فلا يصح فقام في رفع وفيه السؤال والدرس عما  
 يقع كذا من شرط جازي المالك وجز للعامل وجز للمالك او الدابة التي يخدمها  
 المالك للعامل يجعل عليها مال الغرافين مثلاً هل هو صحيح ام باطل  
 واجوب عنه ان الحكم صحيح وكان المالك شرط نفسه جازي للعامل

جاء

جازي وهو صحيح في عام ر اذا لا يفيد رب المال للفاعل على حاله وبالسيا  
 لا يفيد على حاله ان قام وعبارته والراعي ان لا يفيد في الغرافين او  
 الترف بعدة اه ثم قال وفي قوله بعدة اخبر عن العقد برسمية احدهما كذا  
 رضاك ما ثبت او ما ثبتت فان يجوز كما صرح به الماوردي قال لا  
 ذلك من شأن العقد الجازي اه ام الشراي ان كان المدين منه  
 من الرضا عن المدة بخلاف ما لو قال قارضك سنة وذكر منه الشرا  
 مصللاً لصنع المأقوت ح وهذا وجه بين كلامي البيع في شراي المخرج  
 والروفي رمي واعتمده الراي دمي فطلق الشراي في بيع الشرا  
 صيف والحاصل ان البيع لا يقطع العقد في شراي وفيه ما اذا  
 قال قارضك سنة ولا شرط بعدة او ما اذا قال قارضك ولا  
 شرط بعدة سنة بخلاف ما لو قال قارضك سنة او زاد ولا شرط  
 او قال ولا بيع بعدة او قال بعد مدة وتراج ولا شرط بعدة  
 وحل اي محل الحكم بالصحة فيما اذا سمع الشرا بعد المدة بدليل  
 احكامه الاول بدليل اشتراطه ثانياً المصنف بان يجرى العقد  
 وبيع الترف ويجوز عند ذلك من المالك والعامل اي البكر اه  
 امدوا ما ياد قارض العامل اذ لو باذن المالك لشرائه في عمل  
 ورخ لم يصح الغرافين الثاني المخرج وشرحه فليراجع سوا  
 شرط على كل منهما راجعاً الى الخاتم لا يعمد خلافاً لما نقله انه في شرا  
 المخرج عند الامام يجب ان لا يبيع باعاً رقيقه كذا في الشركة  
 حلي واذا قد قارض اي وفيه الاذن للمدين ان شرط كذا  
 غير نقد والمعارض ما لا اذا قد لعدم اعلية العاقد او  
 والمعارض ولو او وكيل فلا يفيد تصرفه جازي لانه عام له  
 وانما سكت العامل بصفته في العقد الصحيح هو سم ان لم  
 يباع الرخ لي وان كان ذلك فلا شيء عليه له لم يراه بالعمل جازي  
 المخرج ولو بيع في وقت غير البلد اذ راج حلي وكيل

في قوله جازي  
 في قوله جازي  
 في قوله جازي  
 في قوله جازي



او نسيه الوكيل فليس وكيلا من وجه فلا ينافي ما سبق من انه يرجع بالعرض  
 حذري لا يفتن فاحذر في بيع او شراء لا يسيئة في بيع او شراء فلا اذن  
 في العاين والسنية اما بالاذن فيجوز ان يفتن في مصلحة الاتعا ولو مع  
 فقد مصلحة الرد بان كانت مصلحة في الرد او انقضى المصلحة في الرد  
 والاتعا او كانت مصلحة فيهما في ماستوي به على العقد الذي في المراج  
 الا في مخالفات هذه الصورة فاما ويمكن اخراج الاجازة من كلامهم  
 ايضا بان يبيح له الرد ان لم يكن المصلحة في الاتعا وحده قد ولو مع رفاي  
 الاخر بالعب لا ذلك من مصلحتنا في الما فان وجدت مصلحة الاتعا وحده  
 استمع الرد فان اختلفا في الرد فارداه احدهما فلا يباه الاخر  
 هذا وعمل الحاكم بالمصلحة لان لكل منهما مصلحتا فان السوي الحاد  
 في الرد والاتعا في المطلب يرجع الى العامل في المراج وقادق لعقد  
 ما قدمناه عنه وقال استخنا انه اذا السوي الامران في المصلحة فلهما  
 او عدمهما في ما انه يجاه العامل اه ولا من يفتن عليه اي هكي  
 امالك فلا اذن منه في الثلاث اي الشرا باكثر من مال العراض  
 احكاما باذنه فيجوز ولا في الرايد فيهما اي والصورة اذا العقد  
 بعد دو الا فلا يبيع في الجميع اي وهذا هي اما الشري في الدال  
 يعني مال العراض كما يوجد في كلام الله بعد ذلك انه قد لا يفتن  
 الموهوم وهو صحيح في حاشية الحلبي على المراج قوله ولا في الا  
 فيما اي في الا فلا يبيع الشرا بالذاليد للعراض ولا يبيع للعامل  
 وصورة الشرا باكثر من مال العراض ان يقع الشرا عقد في بان كان  
 مال العراض مائة واشترى اسلمة بمائة اما بعين تلك المائة او في الذمة  
 ولم يفتن هاهنا الشري بحسين مائة اما هاهنا او هاهنا الشرا  
 الثاني باطل لسعين المائة للعقد الاول كامل وفيه ونقوت  
 اما في غيرها اي غير الاولى فيقع للعامل وان خرج بالسفارة  
 بان قال للمالك او للعراض فسلم انه اذا الشري يعني مال العراض

لا يبيع وخرج بزواج المالك ومن يفتن عليه زوج العامل ومن يفتن  
 عليه فله شراؤها العراض والاخر بزوج ولا يفتن في كاحه ولا يفتن  
 عليه كالموكل في شراؤها زوجة ومن يفتن عليه كالموكل في المراج ولا  
 يكون منه نفسه نفقة او غيرها فلو شرط الفوت في العقد فسد وان  
 قد رتب لان ذلك مخالف مقتضاه وهو ان ليس له الا ما شرط من المراج  
 وورثه باجر عطف على قوله في الاجل والحي في المراج  
 مبطه بالاذن بالرفع ومقتضاه وجوب ذلك واذ لم يفتن حلبي  
 كذهب وسلك ومالك اي العامل حصه له علم بذلك ان  
 الكلام في مقامين مقام ملك فقط ومقام الشرا ملك فيا لقيمة  
 ملك حصه فقط حتى لو حدث بعد ذلك نقص كان محسوبا عليهم  
 والا سوا انما يكون بعد النقص وبعد نقص من اس المال ونقص  
 العقد او بنقص من المال والنقص ولو بلا قسمة هذا حاصل كلامه  
 وليس كذلك لانه يجوز بالخرج فقط اي بلا تضيض ولا  
 فسخ ما حصل خرج بقوله حصل ما لو اشترى حيوانا حاملا  
 او شجر عليه ثم غير موبرقا لوجه ان الولد والتمره مارقان ربي  
 ونساج اي ونحوه وهو اي بغير وطى العامل والامنو  
 مارقان في ر بعده اي او قبله كما في ابا قاسم حبر  
 احسان بالخرج اي اذا انا كد بالعامل بان دفع اليه مالا فاشترى به  
 شاة فلف بعضه او رخص السوفلا في العامل اذا خرج بها وقاية  
 لراس المال اراه اذا دفع اليه ما كان مثلا فلف احداهما قبل  
 السرف فالاصح انها تلف من راس المال ويكون راس المال  
 مائة ثم الدمياطيه وه قد اشار له الم بقوله وكذا لو تلف احد  
 سمائة وه الم لم يفسد لسبب فاعل وكذا اذا تلف  
 بعضه كجانية ونقدرا خذ به كما في الم على ما في النقص  
 برخص او عيب حاد ن هذا وخرج بقوله لو تلف بعضه ماله



كذلك فان العرف قد يرفع سواك اذا التفت بانه ام بالتلاف المالك ام العامل  
 ام اجنبي لكن يكون نصيب العامل من الربح في التلاف المالك وبيع العرف  
 في البدل اذا اخذ في التلاف الاجنبي وكذا العامل على العمدة ومقابلته  
 انه يفتتح بالتلاف في تمام المخرج وخرج بقوله بعد تصرف ما لو تلف بعضه  
 قبل التلاف فلا يبر بالربح بل يجب من راس المال ما مر عن المصاير  
 فاهم عند سهاك لاد العشر في سدس المائة والعشرين في ثلث  
 والحاصل ان ربح كل عشرين من العشر ثلث السعة ثلاثة وثلث ومعلوم  
 انك اذا ضربت ثلاثة في سعة تبلغ ثمانية عشر وثلث في ستة بالثلاثين  
 واجله عشر وذهاب الربح ربع العشر اي لاد الخمسة والعشرين ربع  
 المائة وقد فيود راس المال الخمسة وسبعين لان السنين العشرة  
 من المائة بعد احسن ان محسوبة عليه اي العامل خمسة وسبعين كالت  
 المالك خمسة من احسن او خمسة وسبعين اي لاد احسن ان  
 يوزع على الثمانين لكل عشرين خمسة فيلحق العشر من المائدة وحصلها  
 من احسن وهي خمسة وبيع على العامل سبعة وحصلها من احسن ان  
 خمسة عشر فالج خمسة وسبعون فلورج بعد ذلك خمسة فبلغ ثمانين  
 لم يخذ المالك اجمع بل يكتسبها بالعمال منها درهمان ونصف  
 وجوبه وانما لم يخذ الفسخ اي بقوله احدهما او الا فسخ  
 اي بالثوب او الجود او الاعا اسفا الدين وصورتها بان باع  
 كسيرة وقد اذن له فيه المالك او باع العامل ولم يقصد البيع والتمن  
 باق ودامة المشتري ثم مات المالك عتس بان يفتتحه على صفته  
 اي يجعله ناضدا راهم او ذنابا يورج براس المال الذي عليه فلا يبر  
 بفضضه

فصل في المساقاة

ولما اخذت شهما من العراف من جهة العمل في شئ ببعض ثمانية ومائة  
 العوض وشهما من الاجارة من جهة الزوم والتأقيد جعلت  
 بينهما ليقول كذا او لشيخ والذي يخط الش يقول دون  
 نون

نون اجودي وان يعامل كذا اي بصفة معلومة فيوجد منه جميع  
 انكنا السنة قبل الاجماع هو مخرج في انها جميع عليها ان ابا حنيفة  
 سنها وان خالفه صاحباه قد دعت الحاجة الى لقول كجوبها  
 هي مما جوز للحاجة رخصة حلي والمساواة جارية ارحل  
 صحيحة فاجوز عن الصحة المتأيلة للمطلان لانه العامل للمروم  
 فلا يفرض عليه بانها لازمة فكيف يقول جارية فاصل على النخل  
 ظاهر كلامه صحة المساقاة على الشجر مفر وهو كذا اذا كان قبل  
 به والصالح ان قاسم وث شرط فيه اي المورد شروط سنة  
 كونه كلاً او عساً او ماريامينا بيد عامل مروي سأل به يد صلاح  
 ثمره سوا اظهر ام لا ورد الله في كذا بها عنها واذا قطعت  
 اي راسها قطع كذا والا ولو قطع كذا نسخ اذا الراس مذكرا هاج  
 اسعلا لا ظاهره جوازها بعباوه فالدين عبد السلام  
 الحق وعليه هي كالمراعاة الالية وهو كذا قال فيجوز بشرط  
 كحل غير النخل والعنب بينهما والا فلا يصح ولا على غير مري  
 ولا على مريم كاحد البائين فاد شيع شأنا وظاهره انه لا يناف  
 هنا ما مر في العراف من الاكفا بالروية وبالسقيين في محاسن العقد  
 لاد الكسعة جاز ورجح من تصرف العامل وهذا لازم ورجح  
 من عيني الاصل فاحيط له هو ان قاسم ولا ودي بفتح  
 الحاو وكسر الدال المهملة وتشد يد الياء حروف صفاء النخل  
 قال الشعر

كن بروس الودي اعاننا بنا بركض الجاد والسدف  
 ويقال له الغيل بالغاو الشل واحدة ودية فقه المدي  
 او عمل المساقاة وتربك مالك كاحب بان يقول ساقيك  
 على حصتي او على جميع الشجر بقدر ما خرج من القرح حلي  
 ان شرط له زيادة على حصته كذا فاما اذا شرط قد حصه او



او دونها فانها لا تصح حتى المساقاة عن العوض ولا اجرة له لانه لم يعمل  
 طاعا حلي ذكرتم فيها شرطين فيه نظر فان الشرط الاول شرط في العمل  
 كاي المخرج وغيره لا في الثمرة وقد جعل الحكم سم كلام الحكم على حذف المضاف  
 اي ان يقد رعاها ايما العمل فيها بمدة معلومة الخ ولا اجرة للعامل ان علم  
 ان لا يوقد رت بمدة يقر فيها الشجر عا لبا فلم يخر او ان يحددها سم  
 فله اجرة له اي وان علم ان لا يوقد رت فيه من قاسم قال ولا كذا للمالك  
 هذا مفهوم الشرط الثاني فلو قد منه على الثالث كان السبب وكذا بان  
 في كلامه لغا وشراستون فاقول امهم المنة اي عدم استحقاق  
 اجرة وهو كذلك كاي الغرض قد  
 غير عدم التوقيت فلا يشترط هنا بل شرط هذا ذكر التوقيت قد  
 فلا كذا شرط اي لا يشترط ذكره في الصيغة قد ويجزى المطلق  
 اكر اجم لقوله فلا شرط قد هذا شروع مخرج ان ليس مستقفا  
 شريفا كايها وليس كذلك بل هو معلق بالعمل فاقول الاول  
 بالرفع مستد اجرة عمل الخ وتغريش للعنب ووضع الستوك على راس الجدار اجدار  
 ويسمى العرف في تغريش العنب ووضع الستوك على راس الجدار اجدار  
 ويسمى السور البيرة التي تنفتح في اجدار الخ وهو اي المخرج  
 ان يصب الخ ويظهر اي ويربطها بالجدار ولو غير هذا المكان  
 او في قد وجع البيرة اي اجرت كمومه اي قوطه  
 حفظ الاصول اي اصول القروية هي الشجر والدولاب اي بطنه  
 وكذا الاذن اما ادارته فعمل العامل قد على راس المال فلو شرط ما على  
 احدى ما على الاخر بطل العقد كما ذكره انما انما وان عمل احدى ما على  
 الاخر بغير اذنه لم يصحف شي او بانه استحقاق الاجرة والعرف  
 بينه وبين عدم وجوبها فيما اذا قال اعطى ثوبي ان هذا الباع لعمل  
 كج في الاجرة بخلاف قوله اعطى ثوبي سم ملحفا بالظهور اي  
 ظهور الثمرة وانهم منهما المصحة صنيف والعقد بطلان

فروع فروع فروع الشجر او كذا للمالك لثمة او عصب لم تنفتح المساقاة  
 ويلزم العامل انما العمل ولا شيء له على المالك هو عباد والنو وهو محرم  
 التمارخ ونما ليجه بينهما وفي الرجوع وهو الباع وجها او جهما  
 كما قال نيج شاجنا ان للمالك واعنده كذا الرمي واي قاسم ثمة  
 كالاجارة اي قيا ساعا لاجارة واجام ان كذا سم اعطاه على منفعة  
 وعمل مع بقا الوين بمباوضة قبل الغرض من العمل ولو قبل شروع  
 فيه في المخرج وكبر غير من مالك او غيره بالعمل بمقدار وما له  
 يقع حق العامل قال الامام وهو من كل الله استحقاق بغير عمل  
 والاصحاب يرون ذلك من زلة البير بعضا الذين مرحوي وتقدر  
 احضاره باجر عطا على ثوب وقوله من ماله سعلق باكثر  
 والتا اي بكسر المون والمدنية الى التا المعروف وقال السيوطي  
 في اللب يقع التودنية الى التا اي بغير مصره لئلا المالك  
 من الفسخ اي يصحير بين ان يفسخ او يعمل بالرجوع قد لئلا يقدّر  
 اكثر اوه اي اذا كانت المساقاة في الذمة حلي باسرها اذ قال له  
 يشهد كما ذكر فلا رجوع له اي يقيد بشرط الرجوع وان لم يملكه الاسناد  
 لا بعد ان رافان حجر البالد من العمل والافاق ولم يظهر الثمرة  
 فله الفسخ وللعام اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي له ما في الفسخ وقوله  
 فله الفسخ والعامل اجرة عمله فيه انه لم يقع العمل مسلما ولم يظهر  
 اثره على العمل حلي وسلم له الشروط بالمال للمنفعة والشروط  
 نائب القائل المساقاة ذمته اذ خرج به المالك على عبده ففسخ  
 بموته كالاجير المعين في المثل وعمل هذا لو كان الفسخ قد ظهر ولم يبرأ  
 صلاحه ونحو من اعماله المساقاة في لا يفسخ ان يصحف الوارد نصف  
 الثمرة اذا كان النصف مستترطا وانما يصحف بالقط بعد انقضاء  
 ما يقع من المدها بن قاسم اي فاذا مضى ثلث المده مثلا استحق ثلث  
 الشروط له وخرج بقوله لو كان الفسخ قد ظهر ما اذا مات قبل الظهور



فظاهره انه لا ينفذ واره شيئا ولا يلزمه بل يمكن المالك من الفسخ  
 وتوارث اجرة ما علمه مورثه او سلطان لا يحصل له شيء وهو السهم  
**فصل في الاجارة**  
 بتسليم المهر كادكره ان يملك الحق في عقد النكاح لانه لا يملك  
 به المنفعة وانما يملك به الاستفاد على ما اشتهر في العقد رومي  
 ظاهره ان ينفذ لانه قد يبين عدم وجوبها اذا جرت الدار التجارة  
 فيلزم مدة لها اجرة مرحومي وعبارة الحلبي قوله ظاهره ان لا يجب  
 حقيقة الا بعد تمام المدة طوي ان الاجارة بالضرورة كاجوز  
 بيع العيان اي ينفذ بها من قبله ذلك وكما ان بالرفع اي كل  
 شيء سهل منقذ كجمله ما ذكره من العيوب تمانية غير انه لم يذكر  
 محترز قوله لا يباح ولعله بناء على انما قيد واحد لا يباح ما  
 ما يبيع البذر لا يكون حراما لانه منقذها اي فلا فرق بين اضافة  
 الاجارة للعين كما في المثال الاول والمنفعة كما في الثاني لوصف المراد  
 كلمة لا تنقب اي وان روجت السنة وان فاد العقد عليها  
 لا يبيع اجارة واخرها بصوري لان العاقد على البضع لما ينفذ ان  
 ينفذ لا المنفعة كما في الشركة والعارة اي لان الشريك ينفذ  
 انه يمكن الاستفاد به للشريك منقذ معلومة ان كان لا يعوض بل  
 بالمانى اي المساوية والعارة ينفذ عليها ذلك لا يعوض بل بحاجتها  
 كالحج بالرزق بفتح الدال كالتعميم اليهم وانما كانا حين  
 كانا كانا ينفذ اجرات هذه الدار سنة او شهر او تسكنها  
 فلو قالوا ان تسكنها في كافالهم في الحرقاء ولا يجوز ان يقولوا  
 تسكنها وذلك ذكره بعض اصحابنا ولا بد من تجديد ما في الدار  
 بالبيان كما في البيع حكاه ابن الرقعة عن القاضي ابو الطيب ولو ادري  
 دانه لركوب شهر او جب بيان الناحية اه ان قاسم وقوله لم يجر  
 كالف في البحر وشذ ذلك على ان ينفذ به كاجابة به شيخنا رادي

2 ودرسه والميله لا نقل فيها خسر فحين سبدا خبره طرعت  
 العمل فيها اي في المنفعة المعلومه رومية او فارسية واروية  
 برزبان والفاطرية بغيره واحدة وان لم ينفذها كقوله  
 نظر فقولته لعله كذا انما كان هذا كناية عن معنى كذا النوب  
 مني من العمل الباطل الذي سبدا كره بعده وان كان كناية عن عمل  
 فقط كجمله او باني العمل الاول فاملق لوقا لمرحومي قوله  
 هما اي بكل منهما على امرادهما والخاص لانه لا يضبط بالعمل  
 يجب فيه العقد بل بالمر من فقط وما يضبط اما ان ينفذ بالمر من او  
 على العمل كاجرات هذه الدار لتركها شهر او لتركها الى ملكه واجم  
 بين الرمن ومحل العمل فكذا الساجرات كخط هذا النوب  
 بياض النهار فاملق لم يصح ان ينفذ العقد بل بالعمل  
 وذكر النهار للتحصيل لا للتجديد صح اما شرط في المساييق اي من  
 اطلاق المرفوع وعدم الاكراه وكذا يوم اكد هذا في اجارة العائن  
 اما اجارة الدائمة فلا اذ يمكن المسلم ان يستاجر له كافرا يوفيه سنة  
 في خدمة الكافر وقد ولا يجوز للمسلم خدمة الكافر ولو بغير اجارة ولا  
 يبيع ان يورج السيد للعبد نفسه واذ يبيع بغيره او بغيره ثم  
 المزاج ولا يبيع اكثر العبد لنفسه من سيده واذ يبيع ثراوه نفسه منه  
 كما في به النوب واهي لا يفسد ذلك الى العتق فخر فيه ما لا يفسد  
 في الاجارة رومي بان يورجه مسلم او كافرا ويوم الكافر ايضا  
 وهكذا وتدر الاجارة على عين اي على منقذ اي فكل ما على  
 حذف مصاف ترتبط بعين لان مورد الاجارة المنقذ كما سيذكره وآله  
 بالعين ههنا مصاف الدائمة وفي قولهم موردها المنقذ لا العين مقابل  
 المنقذ فلا ساق في رايدي مرحومي وبورده الاجارة المنقذ  
 اي المساجر ينفذ الاستفاد لا العين فلا ينفذ خرامها فلا  
 ينفذ فيها وعلق سكونا للام وفهمها وهو الفسخ ما يعلق



به فرع ذهب الامام ما لا واحد الى صفة استجار الاجارة بنفقة وكسوة  
ويكسها الوسيط فان ذكر مطلق ما في قدر ما من الدار لم  
مثلا كغيره فهو مضمون لحدوق الحمل في ذلك نصير الاجارة محمولة  
فانصرفه وقصد الرجوع به رجوعه والا فلا ويصدق المساجد في اصل الاتفاق  
وقدره لانه ائتمنه وحمله اذا ادعى قدر الاتفاق العامة كما ياتي نظيره  
في الوعد والوعد فان ذكر معلوما واذا لم يحدد خارج العقد فرفعه  
في العمارة والمطعم مع كاد الرفع ولم يخرجوه على الحد الفاضل  
والقبض توقعه منها في كل يوم جلد ها او جلد غيرها اذا لم  
يسلم خلاف ما اذا سلم فيصير حلي بنقض دقيقه وكذا بعض  
دقيق غيره اذا لم يضمن خلاف ما اذا سلم فيصير حلي ويقع  
اجارة امر صوريه ان يقول استأجرتك لارضاع هذا الرقيق بربعة  
الدين او لارضاع ثلاثين ربا بعد بربعة او بربعة لارضاع بافرد وان قال  
بربعة لارضاع كله او جميعه فالبيع الاسلام لم يصح وقوع العمل  
في ملك غير المالك في قصد او هو اوجه وحال في سجن الرماي في  
فالعقد ان من اكرها لارضاع بافيه او كله او اطلق فهو صحيح  
والعمل المالك في له وهو لارضاع انما وقع في هذا جواب عما سوار  
وهو كيف نكرها لارضاع حصتها من مع ان شرط العمل ان يقع في ظاهر  
ملك المالك في فاجاب بقوله بعبا ولا يفسد اريد في مثالي  
ومثل المراه الرجل صاحب لبن او كانت الاجارة وارده على ذمه فانه  
يصح ويحمل الرجل امره ولا يجوز استجاره مناه مثلا لارضاع  
طفل او سجنه لعدم الحاجة مع عدم قدره الوجه على تسليم المنفعة  
كالاستجار لظن العمل حاله خرج به ما اذا استأجرها  
بنفقة بعد الطعام فانه باطل اتفاقا واطلاها اي اجارة  
العين باجرة في الذمة كانت اثاره عليه ولخاصة اما اجارة  
عين او اجارة اذمة على كل ما ان يكون الاجارة معينة او في الذمة

هذه اذمة على كل ما ان يصح كقولها او تاجرها او يطلع فاجارة اذمة عشر  
فان صح كقولها او اطلق في اجارة الذمة صح وكانت حالة ولا كلام  
وان صح تاجرها فسد في الاجارة لا فرق في ذلك بين ان يكون الاجارة معينة  
او في الذمة لانها كقولها او اطلق في اجارة العين او اطلق في اجارة العين  
والاجارة في الذمة صح وكانت حالة صح وان صح تاجرها صح وكانت موحدة  
كانت في الذمة وان صح كقولها او اطلق في اجارة العين والاجارة معينة  
مع وهي حالة ولا كلام وان صح تاجرها فسد العقد فقد علمت ان الاجارة  
في اجارة الذمة لا تقبل لتأجيل مطلقا اي سواء كانت الاجارة معينة او في  
الذمة والاجارة في اجارة العين ان كانت معينة كذلك لا تقبل لتأجيل  
وان كانت في الذمة فليكن وهذا كله مضافا من ان قاسم فله ربح  
الا ان يشترط لتأجيل استئنا منقطع كما قاله ابن قاسم ووجهه انه استثنى  
من الاطلاق الاشارة وهو مستفاد ان قد علمت ان الكلام كلام ايمان  
في الاجارة في الذمة في اجارة العين الاستبداد عنها في اجارة العين  
لما تقدم من بطلان في اجارة الذمة لان الايمان لا يوجب كفايا  
اجرتك الدار سنة هذا الدنيا روي جلا في شهر وتمك اي الاجارة في اجارة  
بالقضاء في قلة المصروف فيها ما يشاء ويحوز له وطرها كما لو كانت امة وقول  
اي كما ملك المالك في المنفعة بذلك في الرض وقصيه ملكها بالعقد ان  
لموقوف عليه التوقف في جميعها لانها ملك في الحاد وهو ما كاله ان الرفعة  
وسمى سقنا الشهاد الرمي فافق بذلك ولانه لا رجوع للطن الثاني على  
الناظر اذ امان المظن الاول قبل فراع المدة بل على تركه المظن الاول  
وخالف الفقهاء ومن تبعه في الامر بن قاسم وعجالة الريادي ونوفين  
الناظر اجرة في غيرهما على ارباب الوقف في انشغال الوقف عنهم في غيرهم  
بان كان وقف ترتيب ربح مستحقو المظن الثاني على الاول لا على  
الناظر ولا على المساجد وهذا هو المذهب كما افق به ابن الرفعة انه  
مطلق اي لم يصرح بنفيها ولم يصرح بكونها في الذمة وانظر



مأمورة فانه اذا قال اجرتك هذا العشرة مثلا كانت الاجرة حادثة في الالة  
 فليس هذه ضمانا لنا منها التخلية في العقار اي في قبض في الصحيح  
 وودا العاسدة وشرك فساد فيما بعده وحيط المبدأ الى فانها موجبة للمسمى  
 في الصحيح وان لم ينفع ولا توجب اجرة في العاسدة الا بالانتفاع او  
 الوضوح في المنفعة العرفية هي اي في العقار والمنفعة  
 واستاعده عطف على العرف وهو ما ينبغي ثباته في المنفعة استاعده في اجرة  
 من اية من فقه بلد كلف فيه المنفعة او في البلاد البعيدة سواء كانت  
 اية اجرة المنفعة وهذا هو الغالب اي ان العاسدة توجب اجرة المنفعة  
 كما يتبادر من المصنف بركونه ذكر جنسها المخرج به غيره كالاجارة  
 محل فلا يشترط فيه بيان سيرها من جهة بوزن مدرجة يصفى  
 العاقل اي تربية البر مع حسن كد واداء اهل الدنيا اي الاغنيا او مطلقا  
 او بما يوحده من جهة في امثلة ساكنة او امثلة متحركة اي ما بين  
 السريعة والبطيئة او واسعة الخطا وعبارة كصباح البحر معروف واخر  
 جوار وخر وخرى مع ذلك لا تاعده ومنه قيل في سحر اذا كان واسع  
 اذ يراه او يظن في اي بطيئة السير واصل هذه اوصاف الخيل ورماد  
 الغنم الاعم سر اجتمعت بين متوننا في مورد التمر بطرد  
 عرف سلفا بشرط فان اطر يعرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافه  
 البيع بشرط فيه ما في واجارة العين والالة فلو اخرجنا هذا المكان  
 اولي وذكر جنس بكل خرج الموزون فلا يشترط ذكر جنسه  
 فلو قال اجرتك الخيل علمه بمائة رطل ولو لا دون من الشيت مع ويكون  
 ضمانا بطر لا ضمانا في المبيع ويرد هذه بالذات العجيبة والمهملة  
 وتعد بالذات المتصلة وهو ما يجعل كذا ذرا لدا بقر ويره بفهم البيا  
 الوحدة وفتح الباء المحققة وخطا كسر او المجرى وكذا ذلك  
 كبرة احياء وخطه وورد الكار ودر ويره ويره المجرى وهايون  
 الفار وما يرد ووقود اجازة في مخرج الرقيق اذ لا اذ

المرء الغالب والالة سنة حلي ونقط يظهر بعضهم في محبة ايجار العبد  
 ثلاثين اذ بلغ سنين هو في قنابا وبان محمد انظر ما ورد انه  
 فلا ينسخ بالمولد بل ان ما اذا استاجر خلفه واندر في اسبقا النفع  
 كما ذكره الله والموجر تركه العين الموجرة عند المساج الى القضا المدة  
 ولو لم يرد محلا في دمنه وما ان كان له تركه السوخر منها والافاق  
 قام الوارت به فذا كذا الاطلا مساج النسخ ابن قاسم لانه مورد  
 لما تير الى ان الاجرة فيه جنة كونه معقودا عليه وجرته كونه  
 عاقد افا حمله الاول تنسخ الاجارة بموته كانه دام الدار الوحيدة  
 وبالثانية لا تنسخ كونه الموجر او المستاجر ثم ان المصنف في قوله لانه  
 عاقد على الاجرة باعيا من نفسه المرتبطة بعينه لا بالنظر بعينه لانه  
 ليس مورد ابل معلوما المورد وهو النفع لكونه مستقرا منه  
 اي من عدم الفسخ بما يورث العاقد ما لو اجر عبده المملوك فتنقذ نصفه  
 فوجدت مع موته اي السيد وفرض المسيلة انه كان علقا فتنقذ هلها  
 قبل الاجارة فان الاجارة تنسخ بموته وفيه ان الانتفاع بوجود  
 لوجود الصفة المستحقة قبل الاجارة فلا يدخل كون الموجر فيها حتى لو لم  
 يبق الفسخ بوجود الصفة فليسا مل وقال المرحوم لا يخفى ان السطون  
 فيما ذكره لا لاجل كون العاقد بل لما اقر به انه اي من اسحقا لهم  
 المقت قبل الاجارة لتقدم سيده عليها انما علقا فتنقذ نصفه  
 كان قال لما دخل الدار فانك حرم اجره هذه معلومة فانفق انه  
 دخل الدار مع موته السيد فان الاجارة تنسخ بوجود الصفة  
 لا بكون العاقد بل لما اقر به من وجود الصفة فلا حاجة للاستئناس  
 كما عرفت فوجدت مع موته اي العاقد وهو السيد وانما قيد به  
 ليظهر انه استأثر بالانوار في وجود الصفة وتنسخ الا  
 بة مطلقا واستثنى من ذلك اي من عدم استئثارها بموت  
 الناطق المذكور هو الحق للوقوف بان قال لو اقره وفقه



وقت كذا على زيد مدة حياته ثم  
 وله بعد مدة حياته  
 هو قيد فانه يجوز له ذلك الا في اي الاجارة المذكورة  
 ومان المظن وانما هو في اعمامها والعرف بين هذه الصورة والى قبلها  
 ان السطلا في هذه لا يوقف على الاجارة بدو ذاجره المثل لبيان  
 ان المخرج فيها ليس له ولاية الاجارة كما ان عياد مدة حياته لشرط  
 المظن لكل يظن على حصتها فيه مدة السطلا في كلا وما لو اطلق  
 الوافق لشرط المظن لكان يظن او يقيد بخلاف الاستدلال وما لو  
 كاجر المكيدي او الابلاد او العليف عن الاجارة فلا يظن الاجارة  
 بانوة لعدم يقيد المظن بالسطلا في المخرج في الاول وقت  
 السطلا في المصلحة على سبب العطف في الثانية انما كان  
 على اثنين لا يبلغ فيها المصلحة بالنسبة فان كانت المدة يبلغ فيها  
 بالسطلا في ثلثي السطلا في اعمامها ان يبلغ في السطلا او لا السطلا  
 في السطلا في الوقت جواز لو وقته ولا يفسخ في السطلا  
 عطف عليه يعني ان الاجارة تفسخ في الصورة الاولى وهي صورة  
 الوقت دون الثانية وهي صورة الجميع بقسمها في السطلا  
 في السطلا فلا يفسخ في الاجارة بانيت به الخيار على التراخي  
 الساكن اي اجارة في السطلا في الساكن اجارة ذممة  
 كالسنة دابة عما دمه فلفت فلا يظن الاجارة بقتلها ولو  
 فعل الساكن ولا يثبت الخيار بقتلها وعلى المخرج ان يوافق  
 امسح الذي الحاكم عليه قال الادريجي وكان عند ياره دون  
 اعماره في خيار الساكن سم كما يهدم كل الدار او سوا  
 اهدمها المخرج او الساكن او اجني او يهدم بقتلها او يهدم  
 الساكن بها في هذه الصورة من قاعدة من السطلا في  
 قبل او انه عوقب حرمانه في الوحي المدة ذكر وجهها فانما يثبت

٢١٦  
 بها الخيار او اسجلت النماذج او اجن لا تقضي المدة وخرج المخرج بذلك  
 ما لو اهدم بعضها فلا يفسخ الاجارة في هذه الحالة لكن ان ثبت به الخيار  
 مع امكان زرعها فلو لم يكن ذلك لفسخ الاجارة مخرجي غير  
 مخرج من مخرج اجني السطلا وهو كذا في مدة حصة المخرج  
 ان قدر ان يفسد الاجارة بمدة وفي المخرج ان قدر ان يفسد في مخرج  
 بالسطلا في المدة التقدير في المخرج كان اجارة ان يكون بها في مكان وحيد  
 مدة امكان السير اليه فلا يفسخ اذا لم يفسد السطلا في المدة  
 للغير ولو كان يفسد الاجارة على ام غيره كغاصب ولا باعناق  
 رفيق كان اجارة بعد ثلاث سنين مثلا ثم اعطفه وخرج باعناق عطفه  
 كان عطف عطفه بصفته ثم اجرة فوجدة الصفة فيفسخ الاجارة  
 لا السطلا في المدة قبلها ثم المخرج وقد ذكره انه فيما مر ودرج  
 على سيدة احوال يلزم السيد بفسخ مده اجارة بوجه في بيت المال او  
 في ارض السليمان لانه الا ان من المخرج ه والسكوت برها معنومه  
 انه اذا عطفها قبل المخرج يكون ان يهدم برها مع ان المخرج بالفسخ  
 والفسخ وجب في ملك حرره يجوز ان يهدم الموقوف اي كالمراكب  
 وموقوف به كالمراكب بوجه الموقوف فيه كان الموقوف به ملكا او لهما  
 بيت المقدس يجوز ان يهدم وعائره فان شرط عدم ابدان المخرج  
 البيع ثم المخرج بدو ونسبها الى ولا يهدم شي من ذلك بما فوقها في  
 فلا يكتفى بحداد وقصا رحداد وقصا رزيادة المظن بدو  
 ويجوز ان يهدم المخرج سلامة من المظن والمظن والعيب  
 صمان على الاجرة لا يهدم وان اذروا خلفه في المظن في المظن الاجرة  
 بيمينه في يمينه لان الاصل عدمه وبراءة ذمته من الضمان نعم ان اجرة  
 عدلان خبيران بان ما في به فقد لم يصدق وعمل بقولهما عبا به  
 ثم روي صدق اجرة في يمينه ما لم يشهد خبرا ان خلافه ه  
 وكلا جرح فيما ذكره المخرج فلا يفتن ما تلف بلا قصير ولو



بعد فاع مدة الاجارة ان قدر مدة او مدة امكان العمل ان قدر له ان كان  
 انه اذا لم يرد ما حاد اي حين اذ فترقت المدة بل التحية بينهما وبين المالك  
 اذا ظهر ما كانا بديعة حتى لو شرط ردها بعد العقد فسد فان قدر ضمنى سم والمبادر  
 من الاجير من السو ج عمل كيا طه ولا يثبت مل من اسلج دالة للركوب  
 عليها مثلا لانه ان يقاد فيه تظليل فقامل لانه اجير على العين المكثره  
 ان هذا يرجع للاجير بمعنى المساجر اسفها بالما كان على لقوله ولا  
 ضمان على الاجير بالنظر لما بعد الغاية اعني قوله ولو بعد مدة الاجارة  
 ان وقوله كالوديع هلته تالية فكان ينبغي ان يقطع والظمانه يشمل ما قبل  
 الغاية وما بعد فقامل كالوديع اي في ان لا ضمان عليه كجام ان  
 كلامهما لا يجب عليه الرد وانما لزمه التحلية فقط كان فقد المكري  
 مع عدم اعدم الافراد كعامل العراض في انه وان افرد باليد  
 حيث لم يقطع ضمانا عليه الا بعد وان كان الركنين يضمن منه  
 ان لا ضمانا عليهم ومن التدي ما لو اساجره ليرعى دابة فاعطاها  
 لا خير يربحها فيضمنها كل منهما والعراض من تلفت في يده كما افتر  
 به الوالد اي حيث كانا مالوا والا فالعراض على الاول وكذلك اذا السرف  
 اجازة في الوقود او ما ان العلم من طرف المعلم فانه يضمن اهتم ر  
 ويؤخذ من ومن ذلك في البيوت وكحوها ومن الكليل المذكور  
 ان حفيها جرد وحيار العيط وكحوها علمها الصناد حيث قصر  
 ومن ذلك الحامي اذا سحفظه على الامتعة والتم ذلك وان لم  
 يعرف او اذا الامتعة ومعلوم انهما لو اختلفا في مقدار الضايح صدق  
 الحيف لانه المارم واذ الكلام كله اذا وقف اجارة صحيحة ويحتمل  
 ولو كانت الاجارة فاسدة وهو الظاهر لان كل راجع عن شي وكان  
 ضررا او تخفها ويسمى هذا ضمانا جنائيا وما قبل ضمانا لانه لم  
 يصدر منه فعل فيه وليس هو اي المساجر كذلك اي حداد  
 ومصارا ما رطل خرج المكيل الا في رطل صغير بالافاضة

قوله افر

افر جمع قنار والقنار كيان معروف يسع اثنا عشر صاعا اجوري  
 والضايط انه يضر البالد الموروث بموروث اخر مطلقا واما المكيل فان  
 البله تملة او اخفه لم يضر والظمانه كخط الميدي بلا اذن خرج بذلك  
 ما لو دخل باذن فلا جارة عليه ومثل الحمام السفينة او مر حوي نكته  
 فما يفتح القاف جمع اقية كقضا واقضية به الامر التي  
 اي فتملك الاجرة في بل امرتك انك اي فلا جارة لك ويلزمك ارض  
 نفسك فيخلف انه لا كونه على قوله صدق المالك بيمينه هو راجع  
 لاصل المسيلة لا لقوله كالواختلفا في اصل الادب فانهم وفي اي  
 الاصل وحيثما عمرو ذبا عرف كما هو الاصل وهذا هو  
 الظن مستمد وهما ربا اي وكجها ربا فان با در او قبل  
 من مدة ثلثها المكري واصحها اي قد اك ظاهرا في ان  
 في ان شرط محذوف مر حوي على المكري اما الكفاية وهي ما  
 يقطع من العصور والطعام وكحوها فاحصونها بفعله واما  
 الثلج قلنا ان ينفقه عرفا وليس المراد انه يلزم المكري ففعله بل المراد  
 انه لا يلزم التوجر واما الزاب المجمع فهو الرياح فلا يلزم واحدا  
 منهما اجراء المكري على فعل الكفاية دون الثلج ومثله كونه  
 الحسن قد هو عي الموجد ففصل في احواله  
 عوض هو قيد معلوم لا استحقاق عليه فلو قال على ان ارضيك  
 ففوه وجب عليه اجرة الشرف لا علم وهو اجارة فاسدة كما يوجد  
 مما ياتي في الكلام ان الا في اربعة بل خمسة بل ستة والسادس  
 جعل العوض في بعض الاحوال والخامس عدم اشتراط القبول  
 ثم الرمي حاج الحاجة قد تدعو اليها كرضائه وانما وعمل  
 لا يقد عليه ولم يجد ما يطوع به ولم تمان الاجارة عليه للمجهلة  
 وهذا دليل على عطف بعد الدليل النفي فصار ذلك كالا جارة  
 ولم يفتن عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل اجوري حلي



وسبب ان الاستنباط هو الاستعارة بطول من غير صحة الدلالة  
وله اسكد الخواص والمقدور وعاد سيد كونه شروطا  
التي وذكروا العمل الكلفة وعدم التيقن وعدم التاثير وذكروا العمل شروط  
التي وذكروا العمل الكلفة ان يلزم قدر معلوم تصرف ملتزم من كسب  
اضافي ونوعه المالك او اذن المالك لمن يشاء والرد والتمزم الاجنبي  
اجعل نظائر حوي واهلية عطف على اختيار لانه من العاقد وهو العالم  
والمراد بالاهلية القدرة على العمل كالمعلم من كلامه قد عمل معي  
بالاضافة اي عمل عام لمعني كذا في المصنف وحيث ان ابن قاسم قلت  
وما تضمنه هذا الكلام من استحسان من عمل بحسنه كانا اول مخالف  
ما في الوجود من الفساد اجماله يجوز العامل الا ان يلزم الفرق بين جواز  
العارف والظاهر فلا يضر الاول ويضر الثاني والظاهر لا يضر  
مخصوصا العامل المعين لعدم ارتباط العقد بغير المعين فلو طرأ لاحد جواز  
بعد العقد رده اي انما عمل عليه بعد افاقته او قبلها استحقاق  
لا معنى لفساخ العقد بخونه مع عدم ارتباطه بغيره فليس له جرح وفه  
كلا في صغير لا يقد على العمل فان عمل من لا يقدربا العمل على  
خلاف العادة نظر ان كان بعد قدرته استحقاق بان كان وقت المذاعير  
قادرة قدره والا فلا ونظر في كلام الشيخ في قوله جرح وعبارته قوله خلاف  
صغير لا يقدربا العمل في نظر لانه ان كان المراد ان يرد مع عدم  
قدرته فهو معلوم الا انما لانه محذور وان كان المراد ان سماه حذر  
عدم قدرته غير معتبر فهو غير صحيح لما هو حواله لانه اذا قدر بعد  
سماح المذاعير ورد استحقاق الشروط الا ان يقال كلام الشيخ في العامل  
المعين وقوله ان قدر بعد سماح المذاعير ورد استحقاق محله في العامل  
غير المعين فلا نظر ولا مخالفة له وانما تصور الفسخ البديهي  
قبل الشروع من العامل المعين اي لانه اذا عقد مع عامل معين تاتي  
فسخه قبل العمل باعتبار العقد الصادر بينهما والوفاء من رد

عبد

عبد وقوله كذا فهو ملحق لا يثبت الا بالعمل فلو قال شخص فسخت اجماله  
لغا اذ لا عقد بينهما حتى يفسخ وقوله البديهي مقابل قوله الا في واما  
غير المعين فلا تصور الفسخ منه الا بعد الشروع اي فان فسخ الما  
لك اذ فيهما اذ عقد مع معين في الصورتين اي الفسخ قبل الشروع  
مطلقا والفسخ من العامل بعد الشروع وفيه وجه تسخيه وهو فالتا  
ليست يعود العمل الى اجماله باعتبار صفتها والتا كذا راجع اليها ايضا  
وذكروا باعتبار الخبر بقوله ان شرط وهو الصيغة التي فاستند انتم  
من تاتي الصيغ وتفسر به باللفظ غير مستقيم فاما في حاشية  
الاضافة ليس قيد انفسا فانه غيره لما من صحة التزام الاجنبي  
بعد اذ ان المالك في الرد كذا هو وصيها لانه اجماله فيفسخ الالات  
عسر وصغر ما خلاف الحائط والبناء كما سأل فان كان صادقا  
اذا حصل ما افاده كلامه مع كان كاذبا لم يلزم المالك شيئا وان كان  
الخبر عدلا وان كان صادقا فان كان ثقة لزمه لزمه فاما مع العامل  
بوثوقه وان كان غير ثقة لم يستحق العامل شيئا لضعف طمأنينه  
خبر غير الثقة فهو كما لو اكد اي فلا شيء للعامل في اي الا ان  
تسعد المراد صدقة فيما يظهر رسم لا حاجة لاحتماله هذا اي  
لا يفسر اجماله في الفوض هناك لا عبارة خلاف اجماله في العمل والعامل  
اي فسخت ذلك منهما المعنى اي الكا والعلية بما عييد اعلم  
اي وكان معينا كان قال من عبد في قوله النوب الذي فسخت كذا اولد  
فاستغنى بوصفه من ماله ففهم هذا دون البيع فانه لا يقوم  
فيه وصف المدين مقام المدين كان قال من ولي اذ هلك اخط  
الولي والظاهر ان غير سقطا تحيد عليه عبارة المنهج وفي قوله فلو  
جعل في الاكف فيه كان قال من دلي على ما في قوله كذا اولد والمال  
بيد غيره ولا كلفة ولا فيما بين عليه كان قال من رد ما في قوله كذا اولد  
من هو بيده وتغير عليه الرد نحو غصب كذا هو حوي واجاب



انه جوري بان الواو في قوله وتبين عليه الرد عمدا او فيكون تصورنا  
 فيه كلفه او يكون تبين عليه وما قبله تصورنا لا كلفه فيه فاما  
 ناسه عطف على كلفه فلو قال من رد عدي او من رقه كذا لم يجمع كذا  
 المراد من لا لا بعد المدة على مقصودا بعد فعل لا يظفر به فيها فيفتح  
 سمي ولا يحصل العرف سوى اسم اليد من كل كذا ام لا ثم  
 فاذا اردتها الى مالها فلو لم يجد العامل ذلك سلم الرد الى  
 احكامه والسحق حصل فان لم يكن حاكما فهو السحق اي وان  
 مان او هرب بعد ذلك فهو ثم اسحق ذلك العوض المردود  
 اي ويوجد من الملام وهذا في المساقاة كما افاده السبي جوار الانشا  
 في الامانة والتدريس وما يراى في الوضائف التي تقبل النيابة ولو  
 لم يرد عذر فيما يظهر ولو لم يرد ان الواقف اذا استأجر من  
 او حرام منه وسحق السبي اي صاحب الوظيفة يجمع المعلوم  
 وان افترق ابن عبد السلام والمصنف بان لا يسحق واحد منهما اذا  
 السبي لم يباشروا النائب لم يرد ان الماطر ولا ولاية ثم  
 وقوله وسحق السبي جميع المعلوم اي والنائب ما التزمه  
 لصاحب الوظيفة وملكه فلو باشروا سحق الوظيفة بلا استئذان  
 من صاحبها لم يسحق المباشروا عوف فليدم التزمه وكذا صاحب  
 الوظيفة حيث لم يباشروا لا بد الا اذا سجد الماطر او خوه من المباشرة  
 فسحق لعذره ترك المباشرة فخرج وقع السوالح المدرس عما  
 يقع كثيرا من اد صاحب الخطا به سبي خطيا خطب عنه ثم ان  
 السبي يستبيح اخره يجوز له ذلك وسحق ما جعل له  
 صاحب الوظيفة ام لا واجوابه عنه ان الطاهر ان يقابل فيه ان  
 حصل له عذر من ذلك وعلمه المستيب او ذلك القرينة  
 على من صاحب الوظيفة كذا لا جاز له ذلك اذا سبي مثله وب  
 وسحق ما جعل له وان لم يحصل له ذلك ولم يرد القرينة هاب  
 الرضا بنينا

هو بفتح السين او طلعا فسر العرف منه لا صافته في الحديث  
 للشاة فان الذي في الشاة هو الطفل لا العرف من لانه لا بل خاصة  
 فاطلاقه على الطفل في الحديث مجاز السابك جها عن ذلك  
 اي عن الاستحباب اما الحرم او للوجوب او الكراهة ولا يباح  
 لان ومنها الذب فقوله منها المهنة لا رباب الولايات والعمال اي  
 لا يمارسونه والرشوة حرام اذا كانت وسيلة لحرم كالفائدة باطل او ترك  
 حرام والافلا حرم اه على معصية اي ان كفت ذلك او من ولا  
 هي مكروهة ولم يذكرها في الواجبة منها ما لو نذر بها وهي  
 بالفتح الاول اي يتمولها للصدقة والهدية العارية فانها  
 اباحة والضيافة اي لاد الملك اما يحصل بالارادة او بالوضع  
 في العلم لا بالاذن في المناور والوقف اي هو خارج بانه  
 لمليك لانه اباحة على المعتمد للمليك وعلى انه مملوك فهو مملوك  
 مستغنى لا عني هو خارج على كالحال وخرج في حياه الوصية ولم  
 يذكره المولى لاحياج اي ملك محتاجا فصدقة الفم  
 علم من قوله ايها كما سمي صدقة سمي به وبه صرح في المباح  
 فقال كل من الصدقة والهدية هبة وللعلل قال وكلها مستوفكة  
 واقضها الصدقة ونحوها على اطلاقها على ما يقابل الصدقة  
 والهدية بانها مملوك سبي لا على طلب الثواب ولا النقل على وجه  
 الاكرام للممت قال اجوبه في والامانة فيود الهبة والمهر  
 قابل الهبة بالفتح الثاني اي المقابل للصدقة والهدية وهو  
 المملوك لا القصد الثواب ولا النقل للاكرام وانما كانت تلك الا  
 مكان للهبة القابلة لها لانها لا ترفعها من الاجابة فيود كما  
 سياتي تلامذه هي في الحقيقة تحية واد وعرفه المص  
 نوزع فيه بانه حكم من احكامها لا يعرفه وقد يدعى اسم لانه عيرها  
 في الجملة وكل ما جاز بغيره الا انهم كلامه استماع هبة الاضحا ص



كله الي والحق المحترمة وهو كذا في الهبة مسمى التملك اما بعد في نقل اليد  
فيما يزعم جازا في مخرج وان حرم قال ولا تقم هبة لانه يجوز  
عليه الهبة لله فاما في المانع بتابع بالاجارة ليست  
بملك ما في هذا فيبقى الملازم بين عارية الخلل وابطاح المانع  
لانه استدل بالعارية للعين على ان مانعها ليس مما وكه اي  
وكان العارية اذا مانعها لا يملكها المالك وانما له ان ينفع فقط  
وقضية هذا القول انه الرجوع فيها من ثلثة فروع اهل عارية  
لا الهبة بل بيع اباحة المانع وهو انظاره وافي به الوالد وعليه  
ولا تدارم الا بالقبض وهو بالاسيغ لا يقبض العين ثم رقبو بغير  
قبض اليه فله الرجوع فيه وهو انظاره وهو انظاره وعليه  
فلا استلزام كجاء انما في البيع والهبة يجوز بينهما هبة  
في المقطع او الاصل في اليد والصلاحيات الظاهر الثاني وكونه بغير  
رضى بالتقاضي اليه فلا تقم اي الهبة من ويا في وعار  
الملك كعبارة اسم ويعمل للمحرور فانه لم يفعل الغرض الذي  
والحكم بعد الاب واجد فاد كان الوهاب الوالي قبل اذ اكره الا  
ان كان ابا او جدا فتوفي الطوائف والمعد نفسه فاد كان صغيرا  
فهل يعمل السيد فيه نظر ولا يبعد انه كالولي وعليه ما ذكرناه لو  
عزس شجرة وفاد عند عزاسه اعزسه لطفل او حيلة له او  
استقرى حليا او غيره لزوجته او ولده الصغير وزينها بغير  
وجوب الهبة بامتعة لم يحصل الملك في شيء من ذلك لانها الاجابة  
فلو ادعت بنت في الحايرة انه ملكها صدق هو بيمينه وفي فتاوي  
القاضي حبان لو نقل ابنه وجهازها الوارث الزوج فان قال  
هذا اجهاز بنتي فهو ملك لها مواخذه له باقراره وان لم يعمل  
هو اعارة وصديق بيمينه هو بيمينه ولا رقيب نفسه  
بشواين رقيق والبداله نفسه منه بدليل ما بعده ولانما لا تقم

لرفيق

لرفيق الواهب مطلقا وهذا غير المكاتب والاقالمة له ولو من  
سيدة محجدة ولم يجعل نفسه نوكتا الادرفيق كرهه والكوكيد  
لا يكون الا لا معرفة وفي بعض النسخ لرفيق لنفسه غير الضمنية  
اي محترمة بقوله كما عتد عبدك على محاذات فاعفاه فانه لا يوقف  
على قبض ان لا يرضى بضم الهبة في هذه والى بعد هامة من  
الروية بجمع الظن واذ ان اي وعير ذاك الشاملة  
بالرفع فتل الهبة الاستدراك وكان الامر كذلك لكونها  
ردن قسم باصل الله عليه وسلم بيننا به ولم يحضر بها  
ام سلمة كما قاله مرقاة اذ اسلم الثواب اي انما بل  
اسفل بالقبض لو كان لا يملك بدون قبض كان اولى اذ  
بضم الواهب بضم اوله من قبض وواخلفا في الاذن في القبض  
صدق الواهب كما قال الدارمي ولو اوقف على الاذن لكونه الواهب  
بحيث قبل ان يقبض الوهب وواد المالك باجده صدق المالك  
لاد الاصل في كل حادث تقديره باذن من ان كان غائبا  
وليس في عليه انه يجوز له الرجوع قبل مده امكان السير لانه  
على سلطة الواهب وقد سبق ان القبض اي ان السقوط  
لا بد من نقل والمعارك في الخلية وكيفية من استعده غير  
الشرطي والغائب لا بد من امكان الوصول اليه في ذلك  
في قبض الوهب لانه لا يملك الا كذا في الاذن كان  
الاكلاف بالاكلاف والعنف واذ في الواهب فيكون قبضا  
ولم يكره ان يملك اليه قبل الازدراء والعنف زيادي لانه  
غير سحره القبض اي واعبر خفيته كذا في البيع محمد المالك  
من قبضاته الرقيق كالبه في زمن الحيا راي انه لا يسلط بالوثق  
ولا باجود ولا بالانحياز في زمن الحيا بل ينقل الحيا والوارث  
والصدق ولو لصدق على ولده بشي فلا رجوع كما صح

٢٤



في الصغير وفي الكبير في العارية ومصح في الكبير من اجل انه دمياطي  
 الا ان يكون الواهب والموهب بانه فله الرجوع فيها وفي بعض  
 وان سقط حقه منه لم يلزمه سوا قبضها الولد ام لا فهو نعم  
 2 رجوع الاصل فادله هذا القيم غير مستقيم هو اي لان ذكر  
 عدم القبض لاحاجة اليه ان كان له الرجوع قبل القبض في هبة  
 هو غير محتاج اليه او يقال وجهه انه ما ذكره في ان كلامه انتم فهو  
 في لزوم لقوله لم يكن الواهب حرم ولا يلزم الا بالقبض في باقي  
 النعم ثم رأت بعضهم وجهه بانه لا يثبت كلامه انتم فانه موقوف فيما  
 اذا قبضها كالخوف والوالد يشتم كل الذكور والاصول اي  
 المذكور والانا فذكر الرجل في الحديث لا يعرف له قال اما لو  
 وهب لولده اى عبارة الامياطي في هبة الدين للمدين السر  
 ولا يحتاج الى قبول وغيره باطلية على الذهب في سلطنة  
 الولد في عبارة عز جواد المرف او قل المرف وجعل عليه  
 اي بالقبض وخرج ما لو حج عليه بالصفة فله الرجوع لاد الجرم  
 يعلق بالدين مكن وكذا الوانك المجرى من الرجوع ما  
 يراد الملك عنه ليس قيد ابل غيره كالكتابة والايلاذ والرهن بعد  
 فقبضه كاتار اليه كونه له اذا كان الرهن من غير الوالد كاجته  
 الركني سم ملخصا ولا ينع ايضا كذا الوانك الرهن  
 والكتابة سم ولا اجاد بها ولا في الوالد الاجارة ان  
 رجح ياتى بها كذا الاجرة مما سقى للولد واجره ما في بعد  
 الرجوع للوالد كذا كالزوج ولو قار ولا الاجارة كذا  
 اعم واعم لولد ولده وهو الواهب الاول كذا على هذا  
 كان المحل للاصهار او يقال المراد ولد ولده وهو الواهب الاول  
 كذا على هذا كان المحل للاصهار او يقال المراد ولد ولده فليسا  
 فالرجوع للمجد فقط اي لانا الرجوع ثبت للاصول

فقط

فقط اي لان الرجوع ثبت للاصول فقط لو فور تسفتم وانما  
 الهبة عنهم فلا يرجعون الا حاجة او مصلحة صار مستهلكا  
 اي لانه اوجد فيه فلا يسير في التلف ومنه لو خذ ان اقترض  
 حيا فبذره منه ذلك من رجوع المقرض وقولهم المقرض الرجوع  
 في العين مادامت باقية عند المقرض لان ما هذه الصورة لان  
 منها مادامت باقية بحالها فلا يكال ان ما يوجد الله من الزرع  
 يكون ملكا للمقرض وهذا خلاف ما لو غصب حيا فبذره في  
 الثياب فثبت فان الزرع كله للمالك ومثله ما لو غصب ثيابا  
 ففزع فلا يرجع ذلك رجوع المالك فيه نفسه لان التلف ما انت  
 عن البذر والسيف او من التلف ليد له خلاف الهبة فانه لا يرجع  
 بالمد بل بسقط حقه من الرجوع اصلا والعرف يسد باب  
 المقرض المقلط في الغصب دون المقرض فليسا ما وعلى الغا  
 ص ارش بقصد اه فرض ان الزرع الغصب من احب الغصب  
 كما خرج بذلك من في الهبة في باب الغصب وقوله ان عبد  
 الرمن في كسبه الريادي رجح فيه زيادة المصلحة غير  
 اخرا الحادث ولو قيل وضد سم ولا حصل الرجوع اى  
 اي لانه ما هو في ملك الغير لا تسفل عنه بغير عياره فانه  
 يسير ما وهبه الاصل لغيره اي لغير قبض الزرع بل كفى  
 الا فيكون في الصدقة والهبة بالفعل خلاف الهبة ولا بد منها  
 من القبط من الجانيين وتقع اي الهبة بغير اى ميران  
 لاهلها اي فلا يخل بقوله فادامت عادلى المذكور لو ثبتت  
 عنه كان اولى لانه لم يذكر في الرقبي شرط بل في العري فقط وهو  
 فادامت عادلى الا ان اراد ولو بما يدل عليه فاسم قد ثواب  
 اي بذكر عوفى اذا عتد فيجوز كلها منه حرم ويكون عاريد  
 في الهبة وليد بردد في الهبة حال لا يجب ان اعتمد في عريفة



حالات المراسي في ذلك العادة فلما علم ان اجرة العادة فيزول  
حالا والمراد عادة المهدى وجب وان جرت عاداته باقيا فيه مدة  
جاز ولكن الافضل رده حالا وليس ان لا يكل من المهدى حاديا من  
صاحبها بالاكل منها وبالكامل منها كقوله تعالى مفتوحة قوا  
سكنه فسادهم لمه مفتوحة فامه لمه مفتوحة متدة ولا  
سكني بذلك الا وفيها القرو والامه يكل وزيل اه قد وهى  
اجاب الذي يكثر فيه الحرم من البوادي قال الرازي  
افاج من كانت له قوصرة ياكل منها كل يوم مرة

نمى عند الاسواق الحاجة الى وجع البر وعدمه والدي  
وقلة ما لم يكن ما اذا به واجبا كان كان ثارا للصلاة او  
ذخيرة فيها عن ذلك والمراسل اي بغير مكائبة والاضطهاد  
مراد فؤاد وغير ذلك اي من وجوه الاضا فليوثب

في اللقطات

هو نوع من الكلب كما ان الهمة نوع منه فذلك ذكرها عقب  
الهمة ونود ذكرها عقب الغرض لكان ان الب لانا السرى اقربها  
للملقط واركبها ثلاثة لفظ وملفوظ ولاقط واسكانها  
ظاهرة انما بمنزلة وقيل انما بمنزلة الحاف اسم للاقط اي التحف  
الملقط وباسكانها لفظ الملقوط قال ابن ريم وهو الصواب  
لان الفعل بالاسكان للمفعول كالضحكة وبالحريك للمفاعل  
والحريك للمفعول ناد ما وجد كاي ما او اخصا ص حيوان  
او غيره حفر حرم مركب توصف او طبع منها الشارح  
لانه الطبع النافذ والابنية كاسد ومثل السجد والرباط  
والمدسة وكحوها لانه اما كن مشركه فلا يخص ما يوجد  
فيها باحد ولم ينفذ ان ينفذ به لغزوم كلام انهم بعده وكلمة  
اللام المفيدة للاباحة كما صح به في اي اللام في قوله انهم فله  
اخذها

نقله

اخذها واحاصل ان الملقط ان وقع بامانة نفسه ليدله اللقطات  
وان لم يثق بامانة نفسه في السعي وهو من في الحار ايج له الاخذ  
ما لم يكن قاسقا والاكره فان لم يكن امينا في الحار وكففت من  
بقية الحياة حرم عليه الاخذ وقاصرا منا اذا اخذها كما سيذكره  
الشم حنية الصياع كذا الخط ان هله معدة لقوله فله اخذها  
حوار اي يباح له اخذها حنية الصياع ولم يذبح حنية طرو  
الحياة وعليه فكان يسوغ ان يعود ولان حياته لم تحف بواو  
القط فليسا مل لان حياته لم تحف كذا اما اذا علم من نفسه  
الحياة فيحرم عليه قبولها كالوديعه وقد صرح بذلك ابن سراج  
ثم الرمي بغير اذن سيده اي وان قصد به سيده سم  
من اهلها بغير اجم لثلاثة قبله وفي نسخة بغير اجمي لغير الا  
ولم يذبحها وهو لو قاتل حاراي وكان قاتلا مقام الاذن في له  
والا فلا اي ان لم يكن الرقيق امينا فلا يجوز اقرار سيده  
له وكان مقديا بالاقرار فكان له اخذها منه ورد بها اليه  
ويصح اللقط من مكاتب ولو بغير اذن سيده اي وله المقر فان  
رق المكاتب او مان قبل الحملات اخذها العاقل كاحرم به اليه  
الغري وهو المعتمد وحفظه لما لكر وليس للسيد اخذها وتلك  
لان اللقطات مكاتب لا يقع سيده ولا ينفذ اليه صحيحه  
اما المكاتب ككاتب فاسده فكان لقن ثم الرمي بالوان لو  
والعبادة كذا كان اعم واو وان لم يذبحها كانت لفظ صيف والمقعد انما  
للحي وان فهاها ومن اشهادها في عبارة ابن قاسم وسحب  
ان يشهد على اللقطات ولا يجب ويذكر في الاشهاد بعض الصفات  
ولا يكت عنها ليكون في الاشهاد فوالده ولا يحرم السباوها  
كما قاله المحولي عن الامام وجرم به في الاوار ومحل الاستحباب الاستهاد  
اذ لم يكن الاستهاد والسكان حيث اذ علم بها اخذها والا فمعه كالمقر



كاجرم به النور في ذلك فان حاله من حقيقة عدم كرم الاستيعاب عدم  
 الصعوبة بخلاف الصعوبة في استيعابها في التوفيق حكمة الاستيعاب هناك كما  
 سيأتي لاحق الاستيعاب احيا طاه باحرف من النقطه اي من اوصاف  
 النقطه ولا يكتفى ولا يفتى اي لا يكتفى بالنقطه ولا يفتى بها عن الناس بان  
 تركت عندها وهو نوعان فكل واحد منهما تسمى النقطه والاحلام  
 وتسمى النقطه النقطه كما هو كلامهم صحة النقطه النقطه فبما ان  
 سيده مطلق وان كان بينهما ما يراه ووقع الالتقاط في نوبة السيد ولا  
 تجلو عن النقطه لانه في غير نوبة نفسه كالنق سم ولو كان النقطه كان اولي  
 لان النقطه اسم للعين لا للفعل والوصوف بالصفة هو الفعل وغير  
 مهاياه اي ولا يحتاج في غير مهاياه الى اذن السيد فان مهاياه السيد عن الالتقاط  
 صحيح فليسا جازبا لحيه ويخص بهما بعض المذكور اه سلطان  
 خلافه في نوبة السيد اذا كانت مهاياه فلا بد من اذن السيد ثم راجع  
 وبه يقطع فود انما قاسم السابق فالاكاد ان قادهم رجع  
 والاوجه اذا العبرة في الكسب بوقت سيده والمود بوقت الاحياج للمود  
 وان وجد سببها في نوبة الاخر وان كان ظم كلام بعض الشراح اذا العبرة  
 في الكسب بوجوده وفي المود بوقت وجود سببها كما مر من احوال  
 النتم والتوجب على من وجد سببها في نوبة صديق فاذ امرض في نوبة  
 السيد واحاج للمود في نوبة مود فالعبرة بوقت حفاظ الدوا واحيا  
 اليه على المتمد قتلته في انما المذكور وعلى كلام النتم كونه في السيد  
 فامل واما ارشاد جليله اي منه بدليل ما سيذكره واضابط  
 كما اشار اليه ان البعض الذي بينه وبين سيد مهاياه العبرة فيه  
 بذي النوبة الا في اجايته من البعض او عليه فلا يفتى النوبة بل الرتبة  
 اه وكذا النقطه لفاست ان النقطه للملك واما النقطه للحفظ  
 فلا يفتح منه قال من مرند والاوجه انه فيها كاحرف فان اخذها  
 منه ان تخرج يعرفها ويملكها اه ختم وتخرج النقطه منهم اي  
 يترجمها

يترجمها الفاضل منهم اي من الثلاثة الفاضل والمرتبة والكاف المصوم  
 ويسمى بالعدل واجرمه في بيت ائمه والافضل الملقب كالجواري سم  
 وهذا في غير الحاكم وكذا في الكافر ان لم يكن عدلا في دينه والافضل  
 منه صبي او مجنون اي لهما نوع معين لانه الغلب في النقطه الا كان  
 وتخرج النقطه منهما اذ فان فقر في ترجمتها منها فلتفت ولو بالذات  
 من في ما رتبه ووجها كما ترجمه الكافي فان لم يفتح فلا فئات  
 ان راه اي مصلحه بان احاجا الى المنفعة او الكسوة وهذه هي  
 من المنافع ما يوفى كدين موجب ومصلحة كاسد الا انه يصح تعريفه  
 اي وملكه باذن وليه وفي جوار النقطه ما بيده اذ كان امينا وجران  
 وقد يقال الا وجه عدم احوال لانه لا يملكه الا بالصلح لا بالمال فان قصر  
 الولي في انتراعها منه فلتفت او تلفها صحتها الولي غير الحاكم كما في  
 الدركسي في ماله اماله لا في ارافقه كافي في الرافع انه العرف  
 من كلام الاصطحاب معترضا به ما في قوله الخالي في وراثة النقطه  
 على الولي وان صرح به ابن يونس في النقطه كالمود فترتك ما حطبه  
 في يده حتى تلف او تلف لان عليه حفظه في وقت التالف ثم يملك له  
 قيمتها بعد بعد فبعض احكامها اذ ما في الذمة لا يمكن تملكها ان  
 ري المصلحة في تملكها كما تقدم اي او ياذن للسفيه في تملكها اح  
 كما تقدم سم او يملك اي يملكها او احصا من فيما لا يملك  
 ماله يملك او يخص بعد التعريف اي فانه يكون ضامنا ومعلوم  
 انه يكون في الاحصا من ضامنا لم يفتى نفسه او يغيره فان تلف  
 ولا ضمانا اخذ امامه في العقب ثم رواجها اصل ان اذ لم  
 يعقد الحيانه فيده يد امانة وان طرأ عليه فصد الحيانه بعد فلا  
 يكون ضامنا مجرد فصد الحيانه بل انما يكون ضامنا ان يملك او  
 احصا بعد التعريف فضا من اي ويرى بالدفء حاكم امير  
 وامن له او لم يخذل الحيانه ترجمتها فان عرفها مؤمنة



عليه ما لم يجد أو قصد الأمانة والحفظ قد ولودفع أي الحائز وغيره  
وقوله لزم أي التامع بفتح حرف كذا في صحاح النسخ وفي بعضها حرف  
وهو كذا في أو سبغ فله أو جمع بألف بعد د لفظ يعرف في الأشياء  
السنة ترجع إلى أربعة أي لأنه سبغ في أن العفاس والوكا واحد مع  
أنه مشهور بما يفيد المفارقة فإن العفاس الجلدة التي تغطي بها العارورة  
والوكا الرباط وإذا تعدد والموزن فيعرفها بالقد وهذا هو الذي  
ذكره الله فيما يأتي وترك معرفة الثاني كأن الوجه أن يقول وترك  
معرفة أربعة لزيادة الكل والرفع كما يأتي قد وهو نوع الوجه  
ه قد فاطمة العفاس على الوعا أي لا قصار عليه بخلاف الم  
فإنه جمع بين وبين الوعا فحمل له معنى يخصه وبارع الشهاب قد وه  
و دعوى التوسع بأنه إطلاق لفظة فلا توسع فيه العارورة  
ظرف النسخ وقوله وفي العارورة والناسب أن يقول وهو أي الخلد  
فأما من خط أو غير مكتوبة وجلده حسبها بالمعنى التام  
لنوع والصنف إذا احتيج إليها فلا حاجة لما زاده الله مع أنه عند الصنف  
والسقط النوع قد كذا هم فالتركيب أن السبب أن يقول كيرط  
مثلا لأن الأرقام من العدد إلا أن قيد بالوقت قد قد فإن العفاس  
والوكا واحد هذا الأيلام ما قرره المثنى من تبايرهما قد وقد يقال في  
كلامه شعرا بأنه محل التباير أن أحدهما خلاف إذا اقصر على أحدهما  
في رده ما يلزم الأمرين المروية تفجأ نسبة الوعدة قرينة بالحجم  
ومروية تكون نسبة المروية كذلك وهي نسبة أي  
تفيد كون المعرفة المذكورة عقيب الأخذ وما عرفت الأوصاف المذكورة  
عند التملك أن اراده فواجب أدراجه كما هو ملحوظ من قد على  
الغري لها واجبة ضيقة لأن الحمل على المعرفة عند التملك على  
مأم ويندب كتب الأوصاف أي خوف البيان ويحب عليه  
أخذ الوجب من قول المتن الم السابق وأخذها فليبه

أن يعرف سنة أشياء كقولهم وأد كلفها سنة وعليه أن يحفظها فهو  
سنة من الوجوب لأن على الوجوب أو الأكلاب لأنه المقصود  
وهو المتمد والذي قد الصبيح مع أنه ليس من أهل الولاية  
ذلك أي الأكلاب إذا أراد عملها ليس بقيد لما مر من أنه يجب التوفيق  
على من السقط للحفظ على الصحيح عرفها سنة أي وجوباً وليس التوفيق  
على الفور لكن السن محسوبة من ابتداء التوفيق كما يفيد قوله أي من  
يوم التوفيق لأن يوم الالتقاط وخرج بقوله أراد عملها ما لو سقطها  
للحفظ فلا يجب عليه التوفيق ولو ثبت عنده سبغ وهذا صنف  
كل واحد نصف سنة أي بأن يكون يوماً ويوماً حبة وحبة ثم  
تتراو شهر الله الأشهر أي الشاه لغيره من السبب المشترك فيها  
وهو المتمد ويكن أحدهما ولو بلا أدن من الآخر ويكن أحدهما لا حبي  
ولو سقط أحدهما حبة من الالتقاط لم يسقط ومثلها الوارث المتعد  
أن الرقعة حيث قال يعرفها كل من سنة لأنه في النصف  
كلمة كالمسلم ر لأنها لا تغطي كلام السبب وهو المتمد  
قد يصور ذلك لكن التوفيق الأول سنة والثاني واجب  
من أم أي من الوقت الذي قصد فيه التملك ويعين في التوفيق  
أي لا كذا من وجدان المنة ومكانه وجوباً فيهما قد قال  
السنة عينا حتى وجرم عليه ويأرق جواز استيعابه في الاستعداد  
بحر الشهود وهم محرم ولأنه في الحفظ ثم ر إلى من يلزم  
الدفع بالصدقات أي إلى حاله من ماله المذوق دفع المنة من وصفها  
بصفاتها عند خروج الناس أي من الجاهلان ويلزمه أي من التوفيق  
فكبر التوفيق فيما أي في المساجد والممد ومحل إذا كان دفع  
الصوت والأفلا كراهة قد وذكره الشيخ والشر في السجد وسأيد  
المؤد كالسج إلا التكاخ فمن عهده قبله وكذا يكره سنده الفضالة  
فيظهر أن آثارها أي ترفعها سندها كذا ذكره الله وليدب أن يقال



للمعاقد بعد راي الخ الله كجارتك ولا تستد لارفعها عليك وبكره السواد  
 فيه اذ لم ينادوا به نحو فصل ولم يحفظ الرقاد ولم يمس اما هو  
 الصفوف والاحرم ولا يكره اعطاوه الا ان تاديه الناس فيكره للاعانه  
 على الاذيل لو قبل حرم ان حرم لم يبعد ولا يكره بياض المسجد من  
 احكام الساحد للمناوي وتفتق ذلك اي التفتيل اذ كورلا  
 صنيف وانما ان مسجد المدينة والاقصا ليس كالحج احرام لا  
 حصاصه بوقوس الناس اليه تلك فيكره فيهما كغيره مما من بنية  
 الواحد قاله الرماي ونقطة في واقعه سعيها اي ان كانت جبهة  
 معقده فيهما اي العاقلة فان لم يرد ذلك اي سعيه العا  
 قلة ولا يضيف على المنقط اذا بعد عقده الا ورحيل ان  
 الاول معقول مقيد اي بعد عقده السلك الاول وحيث ان نفق  
 له ويكون مجرورا وعلى كل فله معقول مقيد من قوله لو ففقد  
 عرف فيها اي فيغير احكامه تغير المقيد نظايره الدور  
 عنها اي ببلده ولا يقد راي التعريف لذلك اخصر شي اي بزم  
 مخصوص واما غيره فتقدم انه يعرف سنة ومرايب اخصر مختلفه النظم  
 فان النصف يعرف اكثر من النقرة واما ما يعرف من عنده بالبا فلا يعرف كذا يشبه  
 وابل سير بل سيدي به واحد وعن عمر بن الخطاب ان له راي رجلا  
 يعرف زبيبة فظنه بالادرة وقال ان من الورع ما عيت الله عليه شرح  
 الروض هكذا بهما مش خط بعض كلامه الشهاب قال وتغيره  
 العمير بما ذكر من تصواب بل التصواب ان المعنى ولا سيكدا اخصر شي  
 قاله راجع الى الخير ويصح به قوله بل هو ما يقرب الى الخير  
 شي يقرب الى وقوله الى ان يظن اي سئل يعرف بنية من  
 ذلك ما يحصل للمفكرين فان كان الحاصل خيرا كان حكيما كذلك  
 او غير خيرا وجب تعريفه سنة كذا افاده من خطه عن الشهاب ان  
 عبد الحق وانه لا يجوز ان تقاس الاستقلال بالاحد من غير تعريف

وانه سماع ذلك من لفظه كذا ان يخط اليه اي عليه مونة التعريف  
 اي ان كان مطلقا التصرف واما غيره فان راي وليه عليك النقطة له سم  
 يعرف مونة تعريفها من ماله بل يرفع الامر الى كذا يسبح خا منها وكذا تلك  
 الاختصاص وكقصده لفظه للحياة ثم المراج اذ قصد ملكا اي  
 او احيايه كالتقدم عن المراج ولم يقصد ملكا اي بعد ذلك  
 المعنى انه التقط للمحفظ واستمر على قصد الملك او الاختصاص  
 مونة التعريف عليه كالتقدم عايت ان لا يبرع الا فيضاد ليل  
 ما بعده بشرط الضمان هو بيان الواقع وولدها الحاصل بل  
 ملكها له حكمها وبه لغيره فيقال لنا لفظه لم تضع من مالها او تقا  
 شي يحكم عليه بانه لفظه وملك بعد سنة ولا يحج تعريفه بالكلية  
 اي لان الواجب تعريف امه فقط بزيادة النقطه وبارش  
 نقص بعيب حدث بعد الملك فلما لم يفتقر اليه كل منهما اي من  
 اللافظ والدفع له اه والرافع على الدفع له اي محمول الكلف  
 عنده ويرجع الملاقط بما عزم عليه ان لم يقر له بالملك فان اقر له  
 يرجع مواخذه له باقرانه اما اذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له  
 ومحل نصيب الملاقط اذا دفع بنفسه لان الزم به حاله في المراج  
 وعناية فله ومن سألها لوصف فتبت لآخر لا يفتن ان سلم بامر  
 حاكم والافمن انه لا يطالب عليه في الاخرة بحله ان عزم على ردها  
 او رد بها اذا اظهر ما يكره زيادي

في اقسام القطعة وقد نظمها فقهاء  
 في نقطة من غير ما حار في حفظها مع اختصاص ذكرها  
 ونقطه ما لا يكون دارق غير منفعه اطلقت  
 وان يكون من اقل احدا في زمن الهب والافان  
 وان يكون جاريا محال فاللفظ المحفوظ في محال  
 وان يكون محال مستمع من امن بمجازة دح



اذا اردت ان ياتى ملكك فانه اردت حفظه جزلكا  
 وادانك كاشاه والكبير من ابل او خيل او حمار  
 فاحفظه او فسد لا تحفظ منه ثم يملك العظم  
 وزد ما هو بملكك وكل مع يد مالك اذا قيل  
 لك ان اسفاه للسدر بعد ملكك فليس ذلك  
 وشرط هذين ان يكونا اجاعة او عطاشا او  
 والوسطان في الطعام الرطب وان يحفظ في ارض  
 فيه رطب او يحفظ في الثمن او في الخيف فاحفظ يا مومن  
 ولا يجوز اكله في الحال وذا ختم عدة الاحوات  
 واجد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله

في حفظ الثمن  
 في حفظ الثمن

على ان يترك احدهما اما ان كان كساح الزنقة او لا  
 فان احاطت به الرطب الرابع والافان لم تغير بطور السفا  
 كالذهب والفضة كغير المسقط بين امرين الملك مع غرم البدر  
 وادامة الحفظ وان تغير فاما ان لا يملك الخفيف بالعلاج او  
 يملكه فان لم يملكه حري بين امرين بين الملك ثم الاكل والغرم وبين  
 البيع مع حفظ الثمن وان قبلت الخفيف حري بين بيعها وحفظها  
 وبين الخفيف لها اما بطريق المهر لم يبرح او بيعه حري بها لذلك  
 على الدوام اية العباد وتربط لو قار او شربه كان النسب  
 فاسرف او يبيعه اي باذن الحاكم ان وجدته ثم يعرف للملك  
 ثم في الثمن وهذا فيما اذا اخذه للملك فان اخذه للحفظ فالظ  
 لقين الحصة الثانية سم فيمنع ما فيه الصلحة اي من احدا من  
 البيع وحفظ الثمن او الخفيف له وحفظه وطريق الخفيف اما  
 يبرع المسقط واما بيع بعضه باذن الحاكم ثم بعد الاكل او البيع  
 كما تعرف المأكورة او البيع لا القيمة والثمن ان وجدته في العمدان  
 فان وجدته في الصخر فلا يعرف مادام فيهما وليس بها حد بل في

المران

المراد اذا السفل الرماوي الصخر اذا ادخلها الناس وليس المرادها  
 وفيما ياتي الخبير بالشيء بل عليه فعل الخط كما ان الناس يقولون  
 ما فيه الصلحة والكبير به وتعد بين مما يحرم على الانسان  
 والقوم الواو سم مخصصا فيمنع لغير رقيق او مختار  
 فان هذا بين احصائيين الاخيرين ما ذكره في الرابع ابن قاسم  
 يندبه اي بالامن اي يبيعه او فيه فالبا للبيعة او  
 الظ فيه ومنه سيد محمد وقد اي سيد بالسوار ومحل  
 ذلك اي الامتصاص في الامانة الخ للمحفظ اي مطلقا

كالافرا من اي واقتراف الاما ليجوز لانه ليس به اعار بين الموطع  
 وهو منع اه من كسبه فان قضيت شي حفظ مالك فان  
 لبرع اي المسقط فذلك اي وافق فلا حاجة الى بيان حكمه  
 وان اراد اي المسقط فان لم يجد به الشهد فان لم  
 شهد فلا رجوع له لتقصيره لعدم الاستهاد وان عدم الشهود  
 فحكمه بفساد البيع وانظر ما حكم الشفعة هل يبيع على  
 الشف أو يرجع على الشف نفسه بيد الي فان لم يكن اذ وهل  
 له اجارة بغير اذن الحاكم مع وجوده فيه نظرا سم وهو اي  
 الحيوان فربا ان من صغار السباع فيدوا بالصغار لان  
 الكبار فلما سلم منها ضالة لشده فراؤها في الروض واصفاة  
 صغار من اضافة الصفة للموصوف اي السباع الصغار اي الصغار  
 وصغار السباع كذئب وخنزير وفيل وهو الصغار  
 من الابل والكبير اي العاج عن المشي فان وجدته  
 عطاشا فهو حري ان ياتي ان اخذه للملك فان اخذه للحفظ  
 فانظر ان محارم هذا الاولي من الحصار الاية ابن قاسم  
 هو محارم بين حصار ثلاثة بان يعمل الاخط منها اذ وجدته  
 في الكسرة كما فيده به الش افظ ثم الكه اي ولا يجوز الاكل كل



الملك وعزم منه عبارة المنهاج مع شرحه لم روعم قيمته يومئذ  
 لا اكله كما يصح به في الامور فكان يسبح الدال الثمن بالقيمة  
 ثالثة اي اذا ظهر فادله بحدده كذا في القاسم ولعل بحاله اذا لم  
 يتاخر ايجاره والا اوجر والفق عليه من اجرة ان لم يخرج بالثقة  
 وحفظ القاصر وهو لا الاستقلال بايجاره مع وجود الحاكم  
 فيه نظره ويعبر بها اي القطعة وهو والاسب ويعرفه ولعله  
 عدل عنه خوف رجوع المصير للبدل او الثمن فقام في العر ان  
 المراد به السوارع والمأجد وكيفية الاتباع الموان محل القطعة  
 فله الامان كما اشارت الى ان محاربي الاخيرين فقط  
 في العر ان المراد به السوارع وكيفية الامان وسبق النقل  
 اليه اي الى العر ان واحضله الاول من الملك ان لا يخطف ان  
 احضله الاول في كلام الله في اكله وعزم منه وفي المنهاج المنهج احضله  
 الاول في كلام الله في تعريفه ثم تملك في الثاني ههنا فقد افق في الاول  
 من احضله عند استوائهما في الاخطية الا ان يراى الاول في كلام الله  
 اعم واخصر ان قوله واحضله الاول كصا ولعبارة المهم وفي  
 وكذا اختلاف الترتيب الاخير كان اي بالية الكلام الى ان  
 وهما المكون بالانفاق عليه وبيد مع حفظ منه على العادة اي  
 لا يملأ ولا وقت فيكون المملوك كلف للارباب والهابات  
 يكون فيه علامة الملك كحف جناح وخط في عنق مثلا اخرج به المباحة  
 بان لا يكون فيها علامة الملك فانها ليست لقطعة بل كالمأخذها  
 ملكها ونزكه هو لفظ الفعل المأخذ والخاص بالانكسار  
 لقط الجوان في العارضة والعراة للملك والقط لا المسم من صغار  
 السباع في مقاراة امته للملك في روعة عبارة ان قاسم اما احضله  
 لحفظ مطلقا ولعله في زمن يربح في المأخذ وعبارته ويسعى ان  
 يجري في المسمى من الخير الا فيهما والحضر ولا يظن وقا الماس  
 فيها

فيها اي الصفا او بد منها اي من المدة والغربة فهو خير بين  
 الاشياء الثلاثة هذا راى او توسع لما تقدم ان اللمطاط في الحضر والبيع  
 سلف فلا يجوز اكله بعد ملكه فكان الاول ان يقول الماني هو خير بين  
 ما هذا الاكل او يقول هو خير بين التماس الاخيرين فانهم ولا تكفي  
 كانه اخذ للملكات كعبارة ان قاسم فان اخذ له لحفظ وان  
 انه خير بين ما هذا الاول مما ساق وان اخذ للملك هو خير بين الاشياء  
 الثلاثة المتقدمة فيما لا يمنع وقوله فيه سلف محاربه كجور  
 الاول له ههنا لا يراى في قوله الاكثرين السابق فيما لا يمنع كاهوطة وقضية  
 كلام الله لا يجوز بيع جوارح الجوان بشفقة باقية وهو ما حكاه الامام  
 احمد لا يجوز له ان يودي الى ان يسوق نفسه وقطع به ابو العزح البراء  
 قال ولا يقرض على المالك ان يقرضه القرض بشفقة لا كل لقطه  
 اللام وفتح القاف مع لقطه لا يفتح اللام واسكان القاف مصدر  
 لانه غير مناسب او اطلق بان لم يقصد ملكا ولا حفظا  
 الا ان عزمها اي على الدوام وان كانت حقا فله ان كانت غير مملوكة  
 فيجوز عدم وجوب تعريفها وجواز الاستبداد بها اسم متابة  
 اي مرجع من كتاب رجع **فصل في القط**  
 قيل معنى مملوك وسبي مملوك باعبار انه يقطع ومنه دابة  
 باعتبار انه يذبح الطريق اي القيد ودعيته ودعيته يوزن  
 بع فباعه في مملوك لكونه غيره يبيع وان كان المملوك هو  
 يبيع قبل الطاك هو مخط الولف وفتح الف القط بلا يا وهي اولى اذ  
 الاركان اعماهي للفعل لالذ ان اجري ولفظ سي بذلك  
 باعتبار ما يود اليه والا فهو قبل القط ليس لقطا بقارعة  
 الطيف وهما اعلاه او صدره او ما برز منه واما ههنا مطلقا الطيف  
 او ام من ذلك فلا يعارضة في الطيف او من اضافة الصفة  
 للموصوف تسمية بذلك لانها ترفع النعال وهي اي الترتيب



واذا اراد بامر الطفل حاله وما قيلت به قد والاولاد انفسهم لا امر بالشره  
اي نعمد الطفل بما يصحده والمرد انما تذكرها من العام بعد  
الخاص ودفع بذلك ارادة الحضانه لانها كماله قد فرض على  
المكافيه هذا ان علمه مستعد ولوم ثباته والافوض على من مر فكانا  
احيا الناس جميعا اذ باحيا بها السقط اخرج عن الناس فاحياهم  
بالنجاه من العدا ان استغنى بذلك اي بميل النفس على  
المعيط الاول على المعط وفارق الاستهاد على المعط المعطه  
اي حين لا يجب ويجب الاستهاد على ما سجد بها لا يجوز ان قوله  
بما جوا به هو ان تقديره ان الحاد لا يجب الا باسناد عليه فانه من  
المعطه كما مر فاجابه بانه انما وجب بها للمعيط لا استغلا  
فكون ترك الاستهاد اظهره انه يترفع منه سواء ترك الاستهاد على  
المعيط او على ماله وهو طر وجاز تركه اي وجب لانه جواز  
بعد امتناع فيصدق بالوجود اي ماله يجب ويشهد فكون المعط  
جديدا كجدة السكي مرجا بان ترك الاستهاد فنفق رجلي فلما  
ذكر وهو المعيط وما سجد والاستهاد مسك اي كماله هذا في  
الطالب يشهد امره معلوم اي بان لم يكن له كمال اصلا اوله  
كفيل غير معلوم العدد وهو الذي لم يركب كباره ولم يركب  
صغيره ولم يعط طاعته على معاصيه وذكره بعد الترتيد لانه  
لا يلزم من الرشد العدا والافوجه كجدة الاذرى اعلم ان البصر  
وعدم خورص اذا كان المعط يعهد بنفسه كما في الحضانه والاطلاق  
يعطى انه ولو كان بالمعيط ما بالمعط من مرض وجذام وغيره مما  
كان في عيوب الكاح او في او يفتد المرح وليس من اهلها  
او دمي ليس لانه عايد الى غيره قد كان الركن والذمي يترعد  
منه هو احكامه وجوبه وليس لاحاد الناس نفعه منهم وان جاز  
لهم الاخذ ابدا لانه ليس بيد اخذ وفي التاج عليه يد العارفين  
الحاكم

الحاكم قطعا للتراع المعط كما في محكوم بكونه بالدار كما عليه مام  
اي من قوله ولو مكابا والمعص كالرفيف عبارة شرماني ولو اذ  
لمعص وللمدايه او كانت والمعطه نوبه السيد كالفن او نوبه  
المعص فاطلح اوجه الوجوه والنظا انه اذا قال له السيد السقط  
ان كان كان بايعه ولو مر غيرهما اذ لا حقا لواحد منهما قبل اخذه  
لنقه اي بالمعط ولا يثبت السقط بالوقوف على راسه بغير  
بغير اخذ في المرح وان المعطاه معا اي واسويا في وصف العدا له  
الباطنه او الظاهره قد قدم غني ولو جحلا والا وجه صسط  
الذي يعني الحكاه بان يكون له ما لا او كسب بديلا مكابله بالغير  
ولا تقدم اعني على غني نعم تقدم جواد على جحلا وعدل اي  
ولو فقيرا هو قد فانا اسويا اي في الصفات وتساوا اقرع  
بينهما اذ لا ترجيح لاحدهما على الاخر ولو ترك احدهما خفه قبل  
الفرقة الغدوم الاخر وليس لمن خرج الفرقة له ترك حقه للاخر  
كما ليس للمنفرد ترك حقه الى غيره ليلاد دي او التواكل ولا يقدم  
سلم على كافه كافر ولا رجل على امراه ولا امراه على امر رجل وان  
كانت اصبر على التريسه منه الارضه في ارضيع كجدة الارعي  
ومنها اي من قرية لبلد وفي نسخة المولود ومنها برياده  
مما اي البادية والقرية اهاج والباديه خلاف الحاضره وهي القرية  
فان قلت قرية او كبره قبله او عظمت قديسه او كانت ذات  
درع وحصب فزيف وادق لقوله ومنها اي القرية لبلد ومنها  
لديسه والحاضره ان لا فعل من محل القرية او لا على منه لا مادونه  
والديسه ما في محلها كشرطي وحاكم شرعي والسواق البيع والشر  
والبلد ما في بعض ذلك والقرية ما حلت عن الجميع والباديه  
خلاف الجميع لانه اي التمل المذكور ارفع به والصفه  
اي والعلم بالصفه لانه اي المذكور وفي نسخة كملها



فيلادونه ويخرجوا رفقاً اذا من الطلوع والمقصد وتواصفت  
 الاخبار واخبرنا امانه اللاقطه المخرج الفتق عليه احواله  
 او مادونه ومنه اللاقط كما سيذكره كوقف على المقطع كما في  
 خط المؤلف وفي كونه بعد شمس لا يخفى فاما كونه له ملكا او  
 استحفاً فاعلم ان المقطع او على المقطع على المقطع على المقطع  
 لا يمكن كيف مع المقطع علم مع عدم كنف وجوده لان المقطع  
 الجمة لا يترط فيها كنف الوجود بل يكون اسكاته كالحج في الزكوة  
 دار مؤونة باجر عطف على السقوفه وحصة بالجر  
 او كان فيه اي اثار وهو عطف على الغاية فلا يكون ملكا له بغير  
 كنه الادري انه لو اصل خيط بالدفق وربط بين يديه فقفى له  
 به لاسيما ان القفص الرفعة اليه ثم كالمكف اي لو كان تحت المكف  
 وسعد رفقته شهد به فلا يكون ملكا له ولا مار موضع  
 او بارفع عطف على فاعرجح ولا تؤكد لان له رعاية اي  
 يد اعلم مؤسسيا في مؤسري بلده اي المسلمين فان امتنعوا  
 كلام قولوا وصفا بالغا في عرجح هذا الموضع والصب برفع الخا  
 ففهم في المخرج اي لا وضاع الا لامة الناس في الانفاق من الخا  
 الفتق عليه بانتهاد اي في كل مرة والذي اعتمد به استحقاق الرمي  
 وجوده في المرة الاولى فقط واجمع في رفقته وما الحف  
 بها وهو دار الكفار التي بها مسلم كذا جحلي بلايينه  
 نسبة في نفسه في النسب لان الكفر لاحتمال كونه يشهد من وطن  
 مسلم فلا يلزم من كونه ابيه كونه اذ الغرض يسمع اسرق التوبة في  
 الدين فان اقام بينه وبين الكواخيم اه ولو بدار كنف به  
 مسلم على كونه منه المراد بدار الكفر ما استولى عليه الكفار  
 من غير صانع ولا جريد ولم يكن للمسلمين قبيل ذلك وما عدا ذلك  
 دار اسلام او حجرة اذا كانت البلد دار اسلام واستولت  
 عليها

على

عليها الكفار حكم باسلام الرقيق المقتطحة حرمة لها نظر للاصل انتهى  
 واذا حصل ان وجد بدار احب فلا يحكم باسلامه الا ان وجد بها  
 مسلم معكم اقامة يمكن احتماله فيها بام الولد فان وجد بدارنا السقي  
 فيه بادى الامكان حتى ائروا من حفاج فاحاصم اسكاته حكم الكفر  
 في صورتين اذا استأجنت الكافر بسنة او وجد القبط يحل مشيرون  
 للكفار اصابه وليس به مسلم به مسلم جلدت لجل وسما  
 لاسبية المسلم ولو غير مكلف ولو سباه مسلم وكاف فهو مسلم  
 ان له يكم منه في النبي احدا صولته اي والا فتبعيته لاحد  
 اصوله قوي من تبعيته للنبي الاخبار بين اي تبعية احد  
 اصوله وتبعية لاسبية لاسبية اي الاسلام على ظاهرها اي  
 الدار فاذا التزم عن نفسه بالكفر تبين خلاف طائفة وهذا  
 على قولهم ان اي فاذا بلغ اوافق وحكي الكفر لا يكون ذلك اراد اذا  
 خلاف التابع لاحد اصوله او لاسبية فانه اذا حكي الكفر بعد كونه  
 كذا اراد اذا فلا يفر وهو خروج شرع في بيان حرية القبط  
 وبقية وما يترتب عليه وان ادعى رفقته الغاية اي لان غالب  
 الناس احرار هذا حكم بالغالب ولم يكذب الغرض بان يصدق  
 او يكف هو اولى من قول المنجاص فصدق قد تجامع المخرج اقراره  
 بعد كونه جدي اقراره فاعلم ببقا في حكمه برفقة في الصور بين اي  
 قيام البينة برفقة بشرط ذلك وهو التوفر في سبب الملك لا يصح  
 لا مطلقه فانه لا يكون لاحتمال الاعتماد على ظاهر اليد والفاو الثانية  
 اقراره بشروط الثلاثة بان يكون بعد كونه ولم يكذب الغرض  
 ولم يسبق اقراره ولا يفسد اقراره اي فيقتضى الاحكام  
 فلا يقبل بالاسبة للمار الذي بيده ونيل بالاسبة لا اسرقا في  
 المقر اياه كذا ايها مثنى فيسائل ما خرج به المسبق لا يصح  
 نظر الاقراره بالرفق ولا يصح منه البيع والشرا وكونه مأكلا في السرق



المانع الواقع منه فانه اذا طهر قبل افراده بالرقب السبله لا ان افراده  
 فانه من طهره خرج به انطمة وعباردة الروح واما المانع فيقبل  
 اذا طهره لا بغيره قالوا نعم كالواقف على نفسه وعلى غيره قالوا  
 يقبل عليه طهره غيره انما قاسم على منعه اما التفرق المانع  
 انطمة فيقبل افراده كوصورة ان يقبل الركبة القبط رقيقا  
 ثم افراده فيقبل الاقرا غير مكافاة ولا يقبل فيه وبعد الاقرا  
 مكافاة له فيقبل فيه هكذا افراده النجس سلطانا كراحي نفعا الله  
 به وضله انهم يعظم بقوله فخرج اقرن حامل بارق يسوع ان لا يبع  
 الحمار اجمعه على منعه كان او صر له بشي لنفسه كان فيك من دعواه  
 ارق بطلان الوصية وفيه افراده ومحل له يعلم من السبله بعد  
 اذا لم يسلط احد ثالث والا لم يوفى الا قرا بقوله لو كان القبط  
 امراه من وجه فادعت امار قبعة والزوج لا يحل له الامة لم يفتح  
 وان كان منحه مظاهرها اليه فاقبل  
 في الودعية نقاد على الاليداع لك لم يدين انه يعوي او شرعي  
 انما السكون فيه وطاهر مبيع الرمي ان اطلت اعل على الاليداع شرعي  
 فانه قاله في لغة ما وضع عند غير ما لك حفظه وشرعا تطلب  
 على المدين السكينة بالحسد وعلى العبد المستحق للاسكينة  
 هو وفرضه الاليداع بالحسد وهو قس مراد والامتنان الاصل في الو  
 دع فقط فقامل ومناسبة ذهابه القبط ظاهره لعل وجهه سكونا  
 تحت يد الوديع كان القبط تحت يد المستطوع وبغاية وبخط الاجمعي  
 هو ان كلاهما امانة بمعنى الاليداع اي العقد كالمودع كسر  
 الدال اسم فاعلى مام في موكل وكيل اي ان يكون مطلقا انصرف اليه  
 الاتيان بالتفرق الماذون فيه فلو اودعه كوصي اكرامه اذ اودع  
 ناقصا كاملا فهو من مطلقا اي تلفت او تلف الاول ضمن الوديع  
 الوديع بالاكلاف له ضمن القاصب باقصر القيم الكامل ما خلفه

منه اي من كونه كالا يزول الصمان الا بالرد لولي امره نعم ان اخذه منه  
 حبة خوصا على تلفه في يده لم يضمن ولا يخلصه الدار ولا لولي له فان  
 دفعه له ضمن بالادفع له هو وكذا الوالكف مودع سم فهو القاصب فتضمن  
 باقصر القيم فليس القاصد منا كالمصحح بل يصحح الوديع غير مصغوف  
 وقاسد هامه مغوف زيادي بالافذ خرج الشلف فلا يضمن كوالصبي  
 لانه لم يترحم حفظه لانما اترامه وصنعه في الوديع لانه لم يسلط على الوديع  
 ولا يضمن ان الصور رابع اما ان يودع ناقصا كاملا او عكسه او يودع ناقصا  
 ناقصا مثله او كاملا مثلا فيستطرد القبط من جانب المودع او لوقا  
 فيستطرد القبط من احد الجانبين وعدم الرد من الجانب الآخر كان  
 او في وسيله اليرق امانة اي من غير ولي او وكيل اما المودع  
 ويضمن ناقصا من زيادي فاذا كان المودع وليا او وكلا ضمنهما الاخذ بمجرد  
 الاخذ وقضية اطلاقه انه لا فرق في عدم الصمان بين المصححة والاف  
 سدة وهو مستغن القاعدة في الكاخ لو اودعه هبة واذن له في ركن  
 او نوب او اذنه في البس هو الاليداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافي مقتضاها  
 فاد التفت قبل الركوب والاستسكان لم يضمن او بعده ضمن لانه عارضة  
 قاسدة اه عريزي على الغزي امانة اي والعقد منها الحفظ  
 فانظر فعل ضمن ففلى خلاف وضعها بخلاف الرد فان العقد منه  
 التوتمت والامانة فيه تابعة وليست على ذلك انما ارمي الرد من المودع  
 والمركن فعل يقبل قوله او لا في الوديع يقبل لان وضعها الامانة  
 وفي الرد لا يقبل لان وضعه التوتمت انما في الرد ولا يصدق فيه الا  
 بيسته وليست عليه امانة ان المركن لو صدر منه امر ضمن لم يضمن الرد  
 فورا لان مقصوده التوتمت لا الحفظ بخلاف الوديع فيلزم بالامر  
 المضمن الرد فورا لامانة فيه لان مقصوده الحفظ فاذ  
 ائتمنت بالصمان وجب الرد فورا يستحب قبوله للوديع  
 بمعنى الاليداع او بمعنى التوتمت حدوا المضاف اليه اي امانة القاسم



بما قضيت له ان لا يخذلها جرة على الواجب كل سعي اللبا والنفاد للرب  
 ولعليه نحو العاقبة فان اتمسح من قبولها اي الوديعه المذمومة ولا صناد ولو  
 نقد دالما القادر وقد قال وجه كمنها على كل من سألهم ليل يودي الي  
 التواكل فكل من وجهه اذ لم يعلم انما لك اي الرشيد كجانه والا فلا حريم  
 او ولا كراهة وعليه فتكون ساحة فتميزها الاحكام الخمسة فان  
 خالف ذلك الركني حب قال الوجه كمنه عليها اما على المال فكل  
 فلا اضاحة ماله واما على الوديع فلا اضاحة على ذلك فكل من اتمسك به  
 لا يبيع له المهوره دونها اي دون المحلة او الدار او دون الوديعه  
 وهذا اقرب الى الكلام قد وقضيت ذلك انه لو نقلها من حرز الى اخره ولا  
 اخر فانه يضمن وليس كذلك بل الصمان مقيد بما اذا نقلها الى دون حرزها  
 اي المين الوديعه اذ لا يخرج حاشية الرادى خلافة فانه قال قوله دونها  
 حرز اي ولو حرز مثلها اخرج بقوله من محلة اخرى ما لو ابعها في المحلة  
 لكن نقلها الى ردو الاول ولا يضمن اذا كان حرز مثلها كما قاله ابن القري  
 في تمثيله وان لم يضمن لو انقطع الواو كان موبالا لان مع الهوى  
 يضمن بنقلها مطلقا ولو الى حرز مثلها او اخر فقل وفيه نظر ولو  
 ينفع بها بخلاف ما اذا انتفع بها فيضمنها لانه القدي به اعظم  
 لم يضمن لغيره غيره اي ولده او زوجته او عبده لم يضمن  
 بذلك اي بوضعها عند الغير عن يمينها كما في وهو امين او وهو  
 ملاحظ له قد عباره لهم ولا بد من امانة المسكان به او مبانته  
 فان لم يكن امينا ولم يباشره ضمنها كما لو لم يكن الوديع قد قدم فيها  
 فاحرق الباقي فهو عبء آخر فخرج من ربط دابته في خان واستحفظ  
 صاحبه فخرجت في بعض غفلة او لم يستحفظ بل قال ان يبعها فقال  
 هناك فقد هال لم يضمن اوعب فان فقدت بها لم يضبط النقد  
 ساقطة النقد وقليراجع والامر بردها لا حاجة اليه مع الاعلام قد  
 اي فلا يترط ان ينفق له ويردها الى ائمالك قلت ويؤيده اقتضاه



على الاعلام في قوله بخلاف ما اذا العلمها من ذكر فامل وراجع او الاشارة  
 بالاعطاف على وصفها ومع ذلك يجب الاستهاد هذا اصفيف والمتمدد  
 عدم وجود الاستهاد اذ هو محوي بمنزلة الادعاء فيما تعار به الثمان  
 فكل في المرأة وليس بالمشهد حتى يترط ان يكون اهل شهادة  
 متلفا بالكر اللام من الهوى بالمد الرح فلا يضمن كالمو كالتلف  
 الميان او الدابة فكل ولو اخرج الغار الوديعه من الحرز لم يضمن الوديع  
 واذا اخذها ادخلها في جدار الوديع او غيره لم يسلط المالك على  
 هدمه لانه ما لك الجدار لم يبعد بادخال ملك غيره في ملكه كذا الخط الشيخ  
 اوي بكر الشواني لانها ما هو بغير ما لو شاء عن ذلك فكل تلف  
 وليس او هوها او نحو ذلك فكل يضمن اذا تلفت بعد ذلك بفعل  
 ما في عنه او لا لما في فعله من المصالحه للمالك فلا يلتفت الى نية عنه فيه  
 نظرا لا قرب الشاى كالمواها عن الافعال فاقفل عن شى عام ولو ترك  
 الوديع شيئا ما لم يضمن لجهل بوجوده عليه وعذر لجهل بعبده عن العلم  
 في تضمينه وقلة لكنه يقتضى اطلاقهم رفرع تسمية الدابة ان خيف  
 رما لها بغير تركها كشر توب الصوف او عيان بالرفق فوقع في خزانة  
 الوديع حريق فقل استعفه قبل الوديعه فاحرق لم يضمن اي ولو كان  
 من يلق به حملها فاما اذا تلفت هذه الدابة فلا ضمان على بائع  
 اللام او يبيع خر منها في علمها اي ان يري من يشتريه ولا باعها  
 كلها ومحل ما اذا لم تستغرق نفسها قد ولا ان يهاه الخ وكذا  
 لو يهاه من فقل فاقفل عليه فلا يضمن للمل المذكورة وضابط  
 لا تتقدم غيرهم فانما لا يصدق في الرد وان صدق في التلف  
 على ما تقدم بل المصدق في التلف لا يخص بالامين بل يجرى في غيره  
 كالغاصب لكنه يفرم البدر سم او اودع الموضع بفتح الدار  
 وعليه هذه ليست من الحكم الشاى الذي ذكره بل من الحكم  
 الاور فامل قد قال فان اخرجها اذ كانا وبعده فحالت



شيئا لم يخط في بيته فلم يبادر بالذهاب الى البيت فضاغ قائلة لخصمه  
 غيره وهي غير المتصادم والسادك واودعها عند كور او المراد غير الوديع  
 لكن يتكلم في قوله الا في لان اعلمهم بانها عنده كور في بعض النسخ خلاف  
 ما اذا علم بها غيره من العلم وعبارته فاعل وهي اولى وسماها اذا غير الوديع  
 علم بها من غير اعلامه فلا ضمان على الوديع لعدم تقصيره فانهم  
 حتى سلمها اليه خرج به ما لو اخذها من يراقر ويجب على الوديع انكار  
 الوديع من طالع هذا امن الواضع الذي يجب فيها الكذب فانه في الاصل  
 حرام وقد يجوز ان يكون حجة حفظ الحن عشرتها وكما صلاح ذان الدين  
 وقد يجب في هذا والاشناع من اعلامه بالرفع اي يجب الاستناع  
 ان يودي بان يقصد غير ما يحلف عليه قال فان حلف بالطلاق  
 اي ولم يور وحلف بتسديد اللام شيئا للمنفود والاذن بعد  
 حلف كامل حيث ان لفظة شروط الاكراه اذ منها ان يكون على شيء  
 معين وهذا الاكراه على احد الامرين من الاعتراف بها والطلاق او المنفك  
 مكرها عليه اي على احد الامرين من الطلاق او المنفك فتقوله او على  
 اعترافه اشارة الى انه مكره على احد الامرين من الحلف او الاعتراف  
 فليس اكراهها حقيقة قال وسلمها يقصد مضا ولا حاجة اليه  
 قال اي لان الاعتراف كاف في تقييده وخط المييد الى تقدم ان هذا  
 المييد لا بد منه لانه اذا سلم من ولو مكرها وان كان لا التحم  
 عليه فلو اعترف بها ولم سلمها فلا ضمان فامل ونواعيه  
 المصوص اي تقدم بعض ذلك وعبارته قال قد تقدم انه لو دخلها  
 سارقا لكان وهذا ما لكونه فيما ذكره هنا زيادة عليه هو حقيقة قوله  
 لان اعلمهم بانها عنده كور طالب المالك اي اطلق العرف ولو  
 كان سكران لما قاله بالكلف اما مالك جرح عليه بخوف ليس او  
 سفة فلا يرد الالوي والاضمن كانه واحد الشريك اي  
 ان لم يرد ها لو كان فلم يرد كل بينه وبينها كان كان مستغنيا

لانه

لانه الواجب عليه ولعله راعى كلام المص ولذا احتاج لبيان له بعدة فامل  
 قد ضمنها اي وانتم لان طلب المالك وتبين على عدم الرضا بتنا المالك  
 بان يحل اي ثبوت الرضا على المالك ومنه يعلم انه لو دفعه خوفا  
 اماره لعضا حجة واره برده بعد مقاضاها فتركه وحرره فضاغ له  
 بنفسه لما نذر الله لا يلزم سوى التحلية ان يلزم المالك الاشهاد  
 اي ليس لما يلزم المالك بتاخير اخذها حتى تشهد عليه قال  
 وكما الوديع لكسر الدار ولو قال لك هذا شروع في الثالث وهو  
 الحوار فلو اخرجه الى قوله الا في الثالث اجواز كان اولى فلابد  
 من ارجع بالحنظ فقيته انه لو كان باجرة لزم فراجع حاشية  
 مكلف كذا الخط اولى باربعه المالك بالنسب منه ورقه  
 مكتوبة حاشية لابيضا لانه فيتمها مكتوبة دون قيمتها حاشية  
 عند الكتابة وقد جرد ذلك باعتبار اجرة الكتابة واجره الكتابة  
 ايا المعادة ومن ذلك الحج المرفوع والذالك الداي واليه وكوفاها  
 ولا يظن لما يقوم على مثلها حين اخذها لتقدي اخذ يدعي على علم  
 ام في فلا عبرة بما اعتمد في مقابلة كتابه الحج من اخذ قد رز الدعا  
 اجرة المثل فلا يلزم المكلف الحج بملك دار مثلا استعملت على حكم  
 قاض قد اخذ في نظير الحكم وراهم وان جاز له اخذها ضمانات  
 ما اخذه القاض بل اجرة مثل كتابه بملك الورقة فقطع قيمة الو  
 رقة مكتوبة كما ذكره وهو المعيار يلزم قيمته اي مطر  
 نزع لاجره بكتابة الميت على شيء  
 او في جديته هذا اودية فلان  
 قال وقد اوصى محمد بن  
 قاسم فلما راجع  
 ثم الجرو  
 الاول



احكام قادق لوان سقط لفظ احكام كان اولي اه وكان وجهه  
ان يترك على الراي حكما ومضى كونه الغرض المقدرة في كتاب الله  
سنة المصنف ان هذا بيان نفس الراي واما حكمها فهو قوله بعد  
المصنف وهذا محله في تنبيهه على وجه ومفهوم الراي اور  
المصنف الثاني من الكتب ما وادانها نصف العلم فوضعت كذلك  
اول المصنف الدار على الاحكام والوصايا بيانها  
بعد انهما الكلام على الراي وهي جمع وصية بمعنى تخرج كيف مضاف  
لما بعد الموت وعين الايض وهو الوصايا بالعدد الى من يقوم على  
من بعده ويؤدي ديونه والحقوف المتعلق به وقوله المحقق الثاني  
الوصايا بمعنى الانصاف به على المعنى العمومي وهو انه نعم الوصية  
والوصاية والتوفيق بينهما من اصطلاح الفقهاء وهو تخصيص  
الوصية بالسر المضاف لما بعد الموت والوصاية بالعدد الى من يقوم  
على من بعدهم ر لما فيها من السهام المقدرة فقلب على غيرها  
كان الاول وان ليس اولا الراي والراي على ايل في الوارث  
كاف في شجرة في ثم اخرج ثم يدك في التقلب ليكون في صدر كلامه  
ما يدل عليه اي سميت مسائل فتسمى الوارث التاملة لسايل  
الغرض والتعقيب بالراي في قلب السرف الراي على التعقيب  
لشود الراي بالقران وايضا صاحب الراي لا سقط كجار  
ليلا يتوهم ان طاهر كلامه انه على التاكيد وليس كذلك فكان الاول  
ان يقول وليلا يتوهم ان يكون ذلك على تامة بعد الاول انه  
اي رجل فلا ورجل ذكر اي فلاح ذكر وهو الاقرب من  
غيره من المصنفات كالاب مع انه والا قوي كالتيق مع الذي  
للان فان قيل لوافق في تعقب بان ما جاء في مركزه لا يسل  
عنه ورجل يحتاج اليه قبل ذكر ما بعده فصار المحتاج الى جواب

عنه هو الثاني وقد اجاب عنه ومكن توجيه كلام الله بان هذا السؤال  
مرتب على الجواب الذي قبله وهو ان الجمع بين الكلمتين مع الاكثاف الثاني  
في قوله المراد اطلاقه فاجاب بان له دفع توفيق ارادة بعض او اذ الذكر  
ذكره لا يجدي نفعا ممنوع ولعله اراد ان هذا هو هو بعيد انه اي ذكر  
عام مخصوص بالغ وكان في اجابته موارث فيل كان الاول  
ان يقول اعطان او كونهما فليعلم اطلق عليها موارث بالمتكلمة  
وقد جاب بان في اجابته اضطرار على تسخيرها موارث  
الا للوصية لوارث اي واجبة مقبوض اي لا يقبض اي لا يقدم  
موت اهل فانه اي العلم الغنوم من تعلموا من ذلكم  
فان الشاعر اذا مات له اهل لا يسر عن الشار بقوله نصفين حريد  
الما صفة بل الفسارم فيه قسمين ولو كان احدهما اهل اكثر او ادا من  
الاخر ولذلك قاله ر و اراد بالنصف النطر لا خصوص النصف كما  
لا يخفى نصفان كذا خط الله بالغ التثنية وهو كذلك  
في كلام الله قائم وهو يخرج على من يارم المنزلة مطلقا واسم  
كان ضمير الثاني محذوف والثاني سندا ونصفان حرة والجملة خبر  
كان انه على ثلاثة امور وللاثر اركان ايضوه بثلاثة مورث  
وارث وحق موروث وراثته هي الابوة والامومة والبنوة  
والادلا الى الوارث باحدهما ونكاح وهو عقد الزوجية الصحيح  
وان لم يحصل وطء ولا خلوة ويورث به من الجانبين غالبا ولو في  
طلاق رجعي وولا وهو عصبوبة يسرها في المصنف بالمتك  
على ارفق ويورث بالقرابة وضا ونصيبا وبالنكاح وضا  
فقط وبالأول وجرمة الاسلام نصيبا فقط ويورث بالقرابة  
من الطرفين وكذا بالنكاح واما بالأول فطرف واحد كما لا يخفى  
واجبة اي والعلم بالجرمة المقتضية للارث نصيبا كالبوة  
والبنوة ومرايتها وهذا يخص بالقاضي فلا يقبل شهادته عطلق



الارث كقولنا انا هذا وارث فلان الميت بل لا بد في شهادته من بيان  
 الجهة التي انقضت الارث منه ولا يكفي قوله هو انما هو بل لا بد من ذكر  
 القرب والدرجة التي اجتمع فيها الوارث والمورث وهو الجدة القريب  
 لهما لان القريب مثلا اذا مات فكل قريب وجد مائة الف درهم ورثت  
 منهم الامن عاقل وبيتة ميت اربعة اكر ورثت عاقلها الرتبة والى  
 واخلاق الدار بالامه والحرابة وسيا في كلام الله على المواضع التي  
 الانعقاد من دين لا حرة في معنى الرده كافيته صوابه كافيته لانه  
 قال سبحانه كفاية كفاية الحفظ جميعا مع قلة الانفاق ولا يرث  
 اي في الظاهر اما الباطن فيجب على الفرد مع التركة للموت ان كان صادقا  
 لانه يعلم استحسانه لها شوبدي حبس لو اسقطه هناك وفيما ياتي  
 لكان صوابا وما ذكره لاجله لا يجدي قال وكانه منهم من لم يظن الجسد  
 انه لا يفرق منها اذ صار العبيد اذ لا يعلمهم حبس الجسد وليس  
 ذلك امر اذ هو زاده وانما مراده ان يدخل فيهم من يطبق عليه رجل  
 السكالا لان الجسد يستعمل ما به اعتبار الذكورة وانما تراخيا  
 اذ التراخي في الامم كسب القوة والضعف مثلا الاخ للاب متراح  
 عن الشقيق وللأم متراح عن الشقيق اولاد والراعي في الابن  
 ظاهر وكذلك ابنة الصبي عايد على العم اي ابنة الميت او ابنة  
 عم ابية او ابنة جده الوحي يسمى يخرج الم لا ب وهو اخ الاب  
 لانه ولو خرج عنه رجعية بالاصافة اي لا يملكها بحكم بالزوج  
 في خمسة احكام الوارث وحق الطلاق لهما والطهار والابلا  
 واستناع ككاح اربع سواها وهي في العدة على نحو عشرين معي  
 ذكرها في العاموس كل راجع او ورتبه ومعلوم انهم  
 عصيان الميت او منقعة انفسهم بالفسهم وان بعدوا كابائهما  
 او اخوانهم دون غيرهم كاخواتهم وبناتهم فلا يرث على الحصر  
 في العشرة عصبة الميت ومنقعة الميت اي لخواصهم في قوله او ورت

من حبس النائم جمع لا واحد له من لفظه بل واحدة امرأة  
 وهو خطاب احاب عنه الشهاد في بيان اصافتها الى الابن ولو محاربا  
 مع انسابه للميت بالنسوة ام الى الام ولا تراث اي لا يملك  
 بل كغير وارث وتسمى عندهم الجدة العاسدة الزوجية  
 واذ لم يحصل وطى ولا خلون رجعية لا تعطى باسنا  
 وان كان في مرض موته خلا فالثلاثة او ورتبه هو  
 سهوا وسبق قلمه كما قاله في ادليس لما ان تراث بالولا غير النسبة  
 فامله لعمه على حمله على منقعة الميت فاما تراث عتيق عنهما  
 قال في الرجعية

وليس في الناصر عصبة الا التي منعت بعت الرقصة  
 واذ علنا الاول وعلو الابن التثنية كالم نزل الاشيا الى اصولها  
 وهذه الكلمة مستغنة من العلو وقد يقال اصله علو تلك كانت الواو  
 وانفتح ما قبلها قلب العالم حدثت الالف لالتقاء ساكنه مع  
 ثا التثنية الساكنه اصله ولا يكون الا حروزة ان الروح  
 لا يرث الامم الزوج لانهم لا يحبون ومن يتزوج حبوا لكان  
 قال في التام لان غيره محببون لغير الزوج اما الزوج فلا يحب احدا  
 بل هو محبوب بالان عن الصف لا يحبون اي حرمانا وان جموا  
 لفصا ابنا ابن الابن لابن سكت عن الحواشي لوضوح التام  
 جمع يورث بالاب والابن وتقع عليهم اكل الاول في الصف انقطاع  
 لفظه كفتح لا يملك الشهادة عن الصحيح لا تاصل ولا يكون الا  
 والتي ذكرها في ضرورة ان ارث الزوج يستدعي كون الميت ذكرا  
 وهي ابنت لهما الصنف وبنات الابن لهما الصنف والام لهما  
 الصنف والزوج لهما الصنف والاخت الباقي وهو واحد  
 احد تين بالام فاد الرضي ونقط الحد ان من كل جهة بالام فانه  
 وقسم ما شهد لان فيها سدا اي سكرنا والكنى بواحد وثنا



وهو ما عدا ذلك سواء اقتاد بالصف فيظهر نصفه احداهما في كامل الاخ وال  
 ونفع الاولى اسقاط لنفع نفع لانها توهى كذا العمل ضابط  
 اي قاعدة كلية اي هذا ضابط هو خير لثبته عند حذف خارج الزك  
 اي لان الجمع هذا انما يربون بالنقص الا الاخ للام والنزوح  
 ومن قال بالردا كما ان زيادة في قدر السهام ونقص في عدد هـا والقور  
 نقص من قدرها وزيادة في عدد هـا لا يربون في حين وجود  
 العصبه بنفسه او اربوا في وقته وهم كل قريب اكوا امطلاها  
 واما شرها فكل قريب كما مر حده هذه ان هـا المصنف الاول  
 واولاد بنات اخ مصنف ثان وبنات اخوة مصنف ثالث  
 واولاد اخوان مصنف رابع وبنو اخوة للام مصنف خامس  
 وعم لام مصنف سادس وبنات اعمام سابع وعمات  
 مصنف ثامن واخوان ناسع وحالات عاشر  
 ومثلونهم مصنف حادي عشر اذ لم يبق في الاولاد اي لان  
 قوله جد وجد ساقطان كان ام وام الام واذ علنا سفر فجمع افراد  
 المصنف ومحاذاة ما علم من كلام المصنف ان ذوي الارحام لا يربون  
 اذا استقام ام بنت الخال اي في قسمه الزك كان هو ولادوا ورفق  
 سرقا اي ولم يوجد اي من مير وعليه فان تقدم على نورين ذوي الا  
 رحام لان الغرابة المصديه لا استحقاق الغرض اقوي فيقدم من وجد  
 فيه بالرد على غيره ان يترك كل منهم منزله من يدلي به اي من حيث  
 الارث في اخذ ما كان ياخذ ولو موجود او خرج بالارث المحب في روجه  
 وبنت بنت للزوج الدرع فان بنت البنت لا تحب الزوجه واذ تترك  
 منزلها فيا كانت ياخذ هـا بغيرها او خيرا ان بنت البنت  
 تترك منزل البنت فلها المصنف وبنت بنت الابن تترك منزل البنت الابن  
 فلها السدس كلكم الثلثين فيلزم ان ستة للزوج المصنف والسدس  
 يسوي وصرها اثنا عشر على ما ردا باعتبار نصيبها فبنت البنت

واحد ونصف وبنت بنت الابن نصف فحصل الكسر على مخرج المصنف  
 فيظهر في اصل المسئلة وهو السبعة يخرج اثنا عشر لبنت بنت بنت فردا  
 وردا وهو ثلاثة ارباع وترجع باخصار الى اربعة هذا معنى قول المؤلف  
 يسكن بينهما ارباعا ج ومن خطه نقلت ومنه فيها قال ابن قاسم  
 يجوز ويسوغ ان يجوز له ان ياخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل مقدار  
 حاجته سنة او اقل او اكثر لنظر فيه جاز والنظر وجوبه وله  
 ان يحفظه او ان يلي سلطان عاود  
 في الحجب او الاستراق عطف على الشخص نفسه انه ليس من  
 المحب بالمصنف وقال المؤلف انه من فلاحا حادثة معه بنه  
 اي بغير واسطة بينهم وبين الميت وهم سبعة الابن والبنت والابوان  
 والزوجان والمصنف فاعدا الاخر لا يجوز حج حراما بال شخص  
 اصلا وقد اخرج الاخير كما قال بقوله وليس في هذا الا والاصل  
 مقدم هو من تقدم قوله وليس في هذا غيره اي هو اصل في نفسه بخلاف  
 المصنف هو فرع والاصل مقدم على الفرع هذا بناء على انه توجيه لعدم ارث  
 المصنف مع عصبة النسب مع انه يدلي بنفسه ويحكم انه توجيه لتقدم  
 المصنف الابوين على ولده الصلب في الذكر والافراغ مقدم في الجهة لان  
 جهة النبوة مقدمة على جهة الابوة وهي مقدمة على الاخوة ثم نبوه عا  
 ثم الولاد ووجه تقدم الارواح فلا يتركها لابن مع ابنه فان استويا  
 في باب النبوة كالاخ الشريف مع الاخ للاب وسياق قد وهذا اولي  
 لم يفتح وجه الاولوية فيه فلذا كان اشتداد الاول على كون المصنف  
 فرع النسب بخلاف الاستثنا بحد فالا مرسهل ولعل وجه بيانهم  
 تفصيلا بخلاف ذلك اي مطلقا اي من المفسد جال دون حال  
 وقال قد اي بجهة من الجهان فلا يبا في انه يجب بالوصف لانه يدخل في  
 جميع الورثة او بالمعنى قال بعضهم يخرج من عاين لا يعرف باب الحجب  
 ان يفتي في الغرائض لانه لا يعرف المحجوب من غيره قاله في قسم الزك



ومدار المحرم على الترتيب ثلاثة امور وهي الحصة ثم العدة ثم القوة وقد اشار  
 اليها اي الجعري بقوله  
 فبالجدة التقدم ثم بقدره وبعد ما تقدم بالقوة اجعله  
 وقال في المحكم ان هذا لا يبدل الكلام ابن خزم او التي اي  
 اوختي في النكاح والطلاق فيقتصر على وحسين وعملك طلقين  
 صط والولاية فلا يملك اصلها فان قدر الارش من قيمة لورثة  
 فله ان الجاني يضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجناية على ماله ارش معدر  
 لقطع يده هو اي الارش وهو نصف دية الواجب للوارث من تلك  
 القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها سترقة فان كانت القيمة اقل  
 من قدره او مساوية الارش فاربها الوارث ولا شيء لغيره  
 وان كانت الجناية على غيره ماله ارش معدر فعلى الجاني القيمة وللوارث  
 اقل الامرين من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة  
 اقل فاربها الوارث وان كانت دية النفس اقل فالراية من القيمة على  
 الدية لسترقة لانه مان بالجانية في ملكه وانما وجب على الجاني القيمة  
 مطلقا لقاعدة ان ما كان معنويا في الحالين حال الجاني وحال الموقوف  
 الفهره فيد بالانما وهو اعني الانما في حاد مرة فادم روي محمد  
 ويكنى الاستنا باسم اي اثاره انما ورتوه نظرية السابقة  
 لا تغررها قبل الفرق لكن وجه الاستنا هو انظر لكونه حال  
 النون احارا وهو وقت حال فلا يورثه العاقل هو من الاطهار  
 في محل الاضمار بلا فائدة وقد يورث المتوفى من قائله كان يحرم ويعتق  
 هو قبله هو مطلقا اي سوا كان عهدا او غيره اي ما سيذكره  
 المرد وكونه وهو المستقل من دين الوارث خارق للاجماع اي اجماع  
 الشافعية خلافا للمالكية لما راي انه لا موالة بينه وبين احد  
 وماله في ولو كان امراة خلافا للحنفية وجب قود الطاف اي  
 لاحرامه حال الجانية وانظر اهداده لكن لو غي على ما لم يدر فله

اي لو ارثه لانه ماله في حتم ما اكتسبه حال الاسلام اما الخفي وعييره  
 ان هذا معنوم الشرط في قوله السابق خرج ملكا الكفر اذا كان له ما عمنه  
 فلا توارث بين الخفي وعييره اي ولو كانا يدا ر واحدة كان عقد الذمة  
 لطانية من بلد واستمر الباقون على الخرابه وبينهم قرابة وكونهما  
 وصور المسيلة اي من مواصله الصادق بالعلم بالمانع وهو المصية  
 والعلم بعيره وهو العلم بعين السابق الى البيان لا مكان المذكر  
 وفي الصورة الثانية هو العلم بالسبق وعين السابق اللعان  
 اي فاذا فزع الرجل ولذ زوجته باللعان او امته الشفوشة له بالخلف  
 لم يوارثه لكن شرط كونه مانعا سارا الى الخلو الكذب الملا عن نفسه  
 واستحقاق الوليعة وثبت نسبه ولو بعد موته الولد المنع  
 نسبه ما تعجزا زاي لان المانع ما يجمع السب واللعان فيقطع  
 السب اصلا فهو مانع للسب لمانعه للفرار وما هذا الردة واخلا  
 العهد من قبيل انقضاء الشرط لا وجود المانع واما الردة واخلاف  
 العهد فلهما منزلة اخلاف الدين لا تقطاع المرد واخفي عن  
 كل احد النسوة ان قلت ما فائدة ذلك مع حتم النسوة بنسبنا  
 اجيب بان فائدة نظيره في سيدنا عيسى اذا اراد فانه لا يورث  
 وعكسه في ماليرث ولا يورث واقرب العصيان الفهم  
 كل ذكر سب ليس بينه وبين الميت اني وذو الو لا فكل ذكر حبس  
 لا يدخل فيه الزوج والمعتق وقوله ليس بينه وبين الميت اني خرج به ذو  
 الارحام ولما لم يمت عمل ذو الو لا زاده ثم لخصه ان اقربهم على الاطلاق  
 الابن فعطف باقي العصيان على الابن فيقتضيه وصوم بالاقربيه مع  
 ان الاقربيه الحقيقية مستفيدة عنهم اللهم الا ان يحل على الاعمى من الحقيقة  
 والاضافه بالنسبة في كل واحد بعدد والحاصل ان الرجال  
 كلام عصية الا الزوج والاخ للام وانما السكلمين صاحبان فرض



الا المتقدمة ان ائمة من حيث هي متقدمة الى قريب واقرب فيما بالنسبة فقار  
 واقرب الى العصبه بنفسه وهم الابن لانه جعل الابن وما بعده  
 بيانا للعصبه فان لم يرد على الاقرب فاما من لا يولد له الابن  
 بنفسه هذا غير كاف في توجيه الاقربيه لان الابن يتاركة فيه فالاولى  
 توجيهه بقوه عصبه بعبارة نقله للاب من العصبه او فرض السنه  
 ولانه عصب اخيه كذا في الاب ولا يقال قد مو عليه الاب في الصلاه على  
 الميت والروح لانه انظروا اليه في الولايه وفي الابا السب وانظروا  
 اليه هذه قوه السب وهي في الابا ظاهر لان يقوم مقام ابيه  
 ولان جهة السوء مقدمه على غيرها والبعد من الجمله الاخيره ثم  
 ابوه ما لم يكن الميت اخوه لا يورثه ولا اب فان كانوا هم في درجه  
 السوء هما والاولى الميت فان كلا منهما يدعى الميت بالاب بل كان  
 القياس تقدم الاخوة عليه لان الميت واجبا وابيه والسوء اقوي  
 من الابوة ولان وهم وهو ابن الاخ فيقطع فرع الجد وهو العم وقوة  
 الفرع تنسخ قوة الامل لكن ترك ذلك لاجماع الصحابه على عدم تقدم  
 على الجد فترك بينهما وقدم الاب عليه لانهم ادلوا بهم كذا فيهم مع اجاب  
 اه ثم الاخ للاب والام صوابه المتعارف بها بانوا ولان الجد في مرتبه  
 الاخ السفيه والاب يدعى بنفسه كذا في خطا له ولو بكر الاب  
 لكون الجد حقه له كان اظهر ويمكن جعل ما حال من الاب فيوافق  
 ما قدمه من قوله في الاب لادلايا للعصبه بل لكونه في ذلك  
 توجيهه ابي الاخ بادلاهما بالنفسهما وكأنه اراد بذلك كونه عصبه  
 بالنفس ففعله يدعى بنفسه خبره بحار والمصنف يرجع لابن الاب  
 لادلايا وفيه ما لا يخفى ثم انه لم يوجه تقدم السفيه منم على الذي لا  
 وجه له اقوي لزياده وابه الام اذا افردت ابه كالتقدم بدرجة  
 الذين يتعصبون بانفسهم هذا السفيه في تقدم السفيه على البت

والاخذ وليس مراد جمع عصبه كاد ابن مالك وتباع كوكا مل وكمل  
 وشرعا من ليس له سهم في هذا الحد يدخل ذوي الارحام اذا اوتواهم  
 فالاولى ما تقدم وهو كذا ذكره سيب وان لم يكن بينه وبين الميت اتى وذو  
 ابولكن هذا اقاص على العصبه بالنفس وانما مراده مطلقا انما عصب  
 غيره يشمل غير المراد وهم ذوو الارحام واستفيد مما ذكره ان الميت  
 الشرعي هنا السموه الميت وعصبه هم من القوي وهو نادر ونسبه  
 وغيره معا بين العصبه بالغير بالبيان مع اخيه والاحوان مع اخيه  
 لكن لا يصدق على العصبه بالنفس والغير انه يتركه اذا افردت كما هو  
 ومن السيله بل هو قاص على العصبه بالنفس لانما يحكم عليه بان  
 عصبه بالغير من يترك بالفرع اذا افردت وهو لا يصدق في تركه اللهم  
 الا ان يقال ان مراد اذا افردت مطلقا العصبه عن يترك بفرع فيصدق باصناف  
 مع عصبه وعبارة الرجوي قوله بنفسه وغيره ما يريد به ان لا  
 يورث مع اخيه يترك ان جميع المال فيصدق ان العصبه بنفسه وبغيره  
 معا اذا جمع المال زيادي صادق بذلك اي بالعصبه بالنفس وبما  
 لعصبه بالغير كزوج وابن وبنت فيصدق عليها انما وزنا ما فضل عن  
 الزوج وبالعصبه مع غيره اي كزوج وبنت واخذ وكذا ان  
 فان الاخ يترك ما فضل عن ذان الزوج هو البيان الشامل  
 لبيان الابن غير ولد الام لانه عصب اخيه فليس له من  
 اي للاخوان حاله يعرفون كذا في على العواذ من اه ودرشد  
 اليه اي التقدم شبه اي الولايه اي النسب والشبه دون الشبه  
 به لان الشبه الحاق ناقص بكامل هو دون الشبه لانه عند  
 ولان الاناث فيه لا يورث الابن بالشرع العصب بنفسها ثم  
 عصبه اي الميت هم مقدمون على ميت الميت كما هو ظ وصرح به  
 الشرح كما ياتي فقار وسكت عما اذا لم يكن للميت عصبه وصحة ان  
 الزكوة لمقتضى الميت اذ ومنه سيلة العفاه وهي امره استرنا بها



ففت عليها ثم اشترى هو عبد او ائتمه فان الابنهيا وعمل ابني مات  
عقيقه هما فيكون ميراثه للابن دونها لانه عصبة الميت وهي معتقة  
الميت وعصبة الميت مقدمة على ميتة ميتة وفيما لا حظا فيها  
اربعاء قاض غير المتقوية واما السلي في قضاويه الى ذلك بقوله  
اذا ما اشترى بنت مع ابن اباهما وصار له بعد الاتفاق موالى  
واعنقهم ثم المنة عجلت عليه وماتوا بعده بلياى  
وقتلوا اما ما حكم ما لم يمت هل الابن يحوي ويولى بياى  
ام الاخت يتويع اخيهما شرعية وهذا من المذكور حل سواء  
**واجاب يقول**  
للابن جميع ما اراد هو عاصب وليس لغرض الميت ارض موالى  
واختا وتا تاذى به بعد عاصب لانه محبت فانهم حديث سواى  
وقد غلطت فيما طواها ربح متين فضاة ما وعوه بياى  
المعصية نعت اخوها لانهما ابنت الميت ابنتهما  
اي من حيث الاخ وبنت العم كالصريح اي لا يمانه بتم الدالية  
على التركيب واما قاله كالمصريح لاحتمال ان يكون له التركيب المذكور  
فان قال وصي ايم ان الميت لا يسمى عصبة وليس كذلك اه  
فان لم يمت حياة الميت ومن قوا يده ان الميت لو كان مسلما لميت  
بخرانيا وما الميت ولستة اولاد وصاري ورتوة في حياته ايم  
لشوة ولاهم في حياته الميت لم يرقوا العمل المراد انهم لم يرقوا في  
حياته اذا قام به مانع عنده دونهم والافا للارزمة موقوفة وكان  
اراد ان الارث يتوقف على وجود السب وقت موت المورث والى  
هنا الولا فلو لم يمت لم يمت وقت موت المورث والسب لم يرقوا  
لمقتد السب فيما يمكن حمله لخرج به ما لا يمكن كسبه والصلاة  
عليه اذا كان ذكرا والميت انى فلو اجتمع معه في النسب  
مع الشقيق فقط اي مع عدم الاخ الشقيق الاخ للاب على الجد كما هو  
معلوم

معلوم من محله ان مورثي كالمذهب تقدمه اي ابن العم الذي هو الاخ  
من الام فيجب الاخذ خلا في النسب فانه ياخذ الميراث بلخوة الام  
وبنات الاخ سوية فيما يبقى فلو ووجه ان اخوه الام هنا الارث  
بها لانها في النسب تكون لغرض ولا رخص في الارث بالولا فلما اخذ  
فرمها في النسب لم تصلح للتولية ولما لم يكن هنا لها رخص تخصت  
للأخ العزبة اي الارث بها فلو كان مع الزوجية اى هو ميراث  
قوله اذا لم يكونا من ذوي الارحام وسيد كرا ان سميت رد بالاختار  
الصورة لا الحقيقة لانه ارد خاص باهل العزبة اجمع على توريثهم  
اعني غير ذوي الارحام هذا والصحيح انما ياخذ بهت النار من  
نكته من لا وارث له اولاد لانه لا يتوقف لكونا ارثا وقالا الرفع مصلحة  
والتمتدانه ارث مرعى فيه المصلحة فلا يصح اطلاق القول لما يلزم  
على الاول من عدم اعطائهم ووجد بعده وعلى الثاني من اخذ الكل  
منه وليس كذلك فيعطى من وجد بعده ولا يعطى القائل انه عيب  
الارث لاجل مورثي وانما يريد ان توجيه للتوزيع على نسبة الغرض  
في الرد وقوله بالنسبة اى على نسبة سهام اى فتمم المسئلة من  
الثا عشر كاي سوا اعتبار مخرج نصف السهم الواجب للام واعتبر  
مخرج الربع في وقت الستة منه وهو ثلاثة لان الاربع والستة متوافقان  
بالانصاف فيعرب نصف احدى في الآخر وترجع بالانحصار على  
التقديرين الى اربعة لان بين السهام على كل من ذلك موافقة بالثلاث  
لكن في المخرج اى على الثاني ثلث الاربع في اصل المسئلة فصح من  
اربع وعشرين ثم شرع ايم بعد ان فرغ من بيان المصائب  
الا تعارض كقولك كذا اقالا الغرضيون ونارح فيرد  
فان لا حاجة اليه اذ ليس في القول نقص في الغرض ولا في الرد  
زيادة عليها ايم بل هي ستة على كل حال واما النفس والزيادة فيما يخص  
الغرض من التركة اه وهو عارض وخرج اى لو قال واورد



على قوله في كتاب الله السدس كان اوضح لعبارة ان اي اربعة ويزاد  
 عليها اثنين والسدس وضموا وضعت ضموا وحبر العروص  
 ستة دفع بهذا الاعراب قوله ان الخبر انظر اعم في كتاب الله بل  
 هو مستعمل بالمدحورة ستة مقدار او عدد او خمسة محررا  
 لان محرج التثنية والثلاثين من ثلاثتها السدس الذي للحد  
 ولت الالف اي فليسا مذكورين في كتاب الله تعالى والسبع اي  
 وخرج السبع كما في نسخة روج واخت سقيمة واخت لاد ب ه فليزوج  
 ثلاثة وللتقيمة ثلاثة وبعيد لاخت للاب بواحد وكزوج واخت  
 سقيمة او لاد ب ه اخ او اخت لاد والسبع او وخرج السبع في اثنين  
 وابوين وزوجة فاصلها من اربعة وعشرين ونقول لسة وعشرين  
 لان فليسا مضافا لثلاثين ستة عشر وللابوين ثمانية وبعيد  
 للزوج ثلاثة فماتت بتمها وصارت من المرأة سعا وسمى الخبر  
 لان عليا رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي  
 حكمنا حق قطعا وجزي كل نفس بما تسع واليه المآب والرجوع فيلعبها  
 حم فتا دارها لا صارت من المرأة سعا ومعنى في خطبة ام  
 والثاني من عايل اعرض بان اصل ثمانية لا يدخلها عول واجيب  
 بان الله لم يرض كل امة في اصل ثمانية بل مراده ان الفتي حصل به العود  
 في اصل اربعة وعشرين ولا وجه للاعتراف في قائلها بط ماله  
 سدس صحيح يعود وما بين ذلك لا يعود كخرج التثنية والرابع  
 والثالث والنصف والحقى كزوج وابوين وصي لثم ابتداء  
 من ستة مضافة لثلاث الام والنصف الزوج لثلاثة كسر مضاف للباقي  
 لا ينظر اليه ابتداء الفهم بل بالنظر اليه الكسر مضاف للمجملة بعد اخذ  
 الزوج نصيبه كما اخذ الام ثلث الباقي والاب ثلث جميع المال لانه  
 مثلها وزوجة وابوين وهي من اربعة للزوج الربع وللأم ثلث  
 الباقي واحد وللأب الباقي وسمي بالعرابين لانهما فصلا

كاللواكب

كاللواكب الاغرابي المضي وبالعربيين لقضاء فيها ما ذكر وبالعربيين  
 لغوايتها اي عدم النظر لهما كام وجد وحنة اخوة اي فلت الباقي  
 انعط له لان القاعده انه اذا كان مدد ووهن نصفان فاقول وان  
 الاخوة على مثل ذلك الباقي انعط وحم فالمسألة من ستة للام واحد  
 يعني خمسة لهما واحد وثلثان فماتت ثلاثة وستة ثمانية عشر  
 ومنها يقع للام سدسها ثلاثة وللجد خمسة وكما اخ اثنان ابوين  
 ابوين ولت ابوين عرجب البتوة والاخوة كذا في السهم  
 والطا ان احد ما يقع عن الآخر اذا مراد البتوة للموت والاخوة لهما  
 بقصودهما واحد وهو انه لم يكن معها اخ لهما ولا اخت كذلك  
 وتنفص من من افرادها عن حاجب كان صلب وبن ابنا صلب  
 وكذا اذا كان معها اخت لها فالتكثير ونفط نفصن كما سئلها ولو ذكرها  
 الم كان اولي قدر ايها الصنف عند عدم عرض  
 البتوة اي للميت لانا البتوة ان كانت في اثنى هي صارت عصبه معها  
 وان كانت في ذكر اي محبوبة وقوله والاخوة هنا وجه ظاهره ان لا ياتخذ الصنف  
 مع اخوة لهما ولداي وارث فخرج اولاد البنات ومن قام به مانع من  
 اولاد الاولاد واولاد البنين والابن اي والحقن واما  
 قياسا على الارث الذي يقاس به لهما فانه اي ابن الابن فليما اي  
 الارث والمصيب او من غيره اي او من زنا لانه ولدها فلما مر  
 اي من قوله والفقد الاجماع على ان اولاد الابن كولد الصلب ولا يجب  
 بالنسبة لفاعل والسعيد الخ كان يدفع قوله قصود العبارة عما بين  
 الواحد والثلثة وكما سمى الله اراد بار زوجان ما فوق الواحد اي  
 بنا على ان اصل الجمع اثنان فذكرت الام الربع هي عبادة في عناية  
 التحريم حيث لم يعل قد يرض لهما الربع لان وضعا الثلث لا الربع  
 فيما اذا تركت زوجة وابوين وهي احدي العراوين كام ما السعيد  
 فيما قبل اي ان ما فوق الواحد كالواحدة البتة الخ لو قال ورض



من تعدد من اصحاب النصف كان احدهم هذا عند اخر اذ كل عن احوالهم فان  
كان معين ذكر فقد يزدن على التماس فيكون ذكر اعترا والذكر والحد فلهن  
عشر من اثني عشر وهو اكثر من ثلثها وقد نفص كسيتين مع ابائهم اثني  
فلمعوم اذ ايج قطع النظر عن فاعل كقائه عايد على الاولاد  
لا الاحوان وكان الاولاد ان يجعل ذلك بطريق القياس على البنات  
الذكورات في الآية ومثلها في نظيره الا في نوعه في هذا الاعتراض  
ساقط اذ اجمع عند الوصيين ما فوق الواحد من الاناث لا حاجة  
اليه ذكره ايضا او تجهين اي في غير البنات حجب نقصان  
هذا ابيان للواقع اما حجب ما من بالستخص فلا يعترها وارث  
الاولى وارثان ولو قال نوع وارث كان احدهما ولي قساقلا سوا  
كانوا ان كانا نسب محجوبين بغيرها اي بخلاف المحجوب بالوصف فان  
وجوده كعدمه محوي كاحوين لام مع حد لان اجد حجب اولاد الا  
كالحجهم الاب كأمري في ملبى الترويض نسوة في الذكر  
وعايره سياتي في توحيد السوية في كلام الله بانها عدم المصوبة فمن  
ادلوه ومقتضاها لم لو اجد واجمع الما ورضا الله يسوي بينهم  
ونظام في ذلك الاحوال لا دلالة لهم في اية الام وبجرم ربك ان الرقيق  
لكن في في الفصول ان الاحوال يستعملون للذكر مثل حظ الانثيين  
فلنظروا في هذا اسم ان اولاد الام كالنوع غيره في في امور  
احدها السنوية بين الذكر والانثى عند الاجتماع الثاني انهم مع  
وجود من ادلوا به انما محجوبون من يدون به حجب نقصان  
الرابع ان ذكره يدلي بانتي ويرث الخامس ان ميراث المفرد  
السدس ذكره كان او انتي اوج ولد الابن ان قيل لم يجعل ولد  
الابن كالابن في حجبها الى السدس ولم يجعل ولدا لا كالبه في ذلك  
اجيب بالفرق في باطلاق الولد على ولد الابن مجازا انما حجابا  
شاهيا بل حقيقة بخلاف اطلاق الاخ على ولده وبان الولد اقوى

حجا من الاخوة لمجبه من لا يحجونه ولمصوبة من درجة ابائهم قولي اجد على  
حجهم دون ابائهم انما قاسم لما في الايمان اي قوله تعالى فان كان له اخوة  
فلا اله الا الله اي سوا وراثا وحجا بالستخص وذا الوصف كاح لا ب  
مع تفتت وكاحوين لام مع حد في حجابها وان حجابا كأمري واربع ارجل  
واربع اي قادات ابن حجر وظاهر ان فقد غير الراس ليس شرط بل متى  
علم استقلال كل حياة كان نام احدهما دون الآخر فالحكم كذلك  
حكم الاثنين اذ وفيه تكليف كل منهما موافقة الآخر على فعل ما  
وجب عليه من صلاة وجم وغيرها من كرامات توقف على الحركة او لا بل  
عن ذلك ابن حجر فاجاب بانه لا يجب على احدهما موافقة الآخر في فعل  
شي اراده مما يخصه او شاركه في غير الآخر لان تكليف الاناث بفعل  
لا جارية من غير نسبة لمقصير ولا لب في مئة لا نظيره ولا نظيره  
لصيق وقد الصلاة في تلك الصورة لا فصل بينهما لا يمكن لان  
الغرض من كمالهما فان قلت لم لا جارية وتلزم الاخر بالاجرة كما هو  
قياس ما يل ذكره ومها قدك تلك ليست نظير سلتنا لانها لا  
ترجع الى حفظ النفس تارة كمنفعة تقيت والما اذ في كوديع فدين  
وما هنا اما هو اجبار لمحض عبادة وهي تفتقر فيها مالا يفتقر فيها  
فان قلت عند الاجبار بالاجرة للمعبودة ككلمة الفلحة بالاجرة قلت  
يعرف بان ذلك امر يدوم ففقد ففعل قليل لا يكرر بخلافه هنا فانه  
يلزم تكرار الاجبار بل وانه ما بقيت الحياة وهذا امر لا يطاق فلي  
يجهل اجابه بل ان رفا الى الحاكم اعرض عنهما الى ان يصطحا  
في سائر ايام في الاحكام من نقصان كاي في ما اذا قلنا ما استخص  
عندما قيل في احدهما وعليه دية اخرى للاخر فان عه قديك انت  
او كان ذلك خطأ او شيعه فالحكم كذلك ولو اصاب احد المتصفين  
جاسة فليس للاخر ان يصل في زوال الجاسة من على صاحبه  
ويغرب ذلك فيقال استخص اصابته جاسة فيم على غيره ان



غيره ان يصلح حتى تزود الجاسية من على يد من يملكه وغيره كما كان  
فيجوز لكلامها ان يتزوج سوا كانا ذكرين او انثيين او مختلفين ويجوز السر  
والنكاح ما لم يكن في الجملة فانهما بعد ان من الاربعين حيث كانا متزوجين  
او لم يكن باء كان كل منهما يجب الاخر اما لو كانا مختلفين باء كان كل واحد منهما  
لغير الآخر فلا يباي في ذلك ويكون هذا عند راجع السكاط الجملة عن احدهما  
اما الجملة فيمكن التباين بينهما فلا يسقط فانه يفتت احدهما  
فانه علم حياة احدهما استقلالاً لا يكون احدهما وقطة الاخر فكا التباين  
ايضا والا فلو كانا كاهن وقد يغرض لهما ايضاً السدس اكرام بالنظر  
للحققة وان سميانه تلت اباي عملا بعدم الحاحب من التلت والسدس  
ونادى مع القران كج العدي منها مثل العدي من جهة امه ان الاب  
كام ام ام الاب فتسقط بالتفرق من جهة الاب كام الى الاب كما صرح ابن  
الهيتم اخذ من الصابط المذكور وقد يجهل ان بينهما اي اذ  
كانت بنت او بنت ابن او بنت ابنته ابن فله السدس وقس  
والباقي بعد وفاته وورثه البنت او بنت الابن او بنت ابنته  
وسقط الحد اذا كان هذا شروع في الحجب بالنكاح  
حرمان كما قال ولا يمكن دخوله على ستة الابوان والزوجان والولدان  
ويحذف على غيره كما مر وذكر المصنف انما عترضنا الحد اذا والحد  
وولد الام والاح الشقيق والاح للاب وابن الاح الشقيق وابن  
الاح للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم  
لاب والعم الشقيق اقمهم على جهة الاولى وذكر ان الباقين بينهما  
وسكت عن حجب ولد الابن بالابن لانه معلوم ولانه لا يجب دام  
بل اذا كان ولداً لم يلزم ذكر اقلها كان فيه تفضيل كنهه وسيد كره  
في الله التمه فلا تفعل ككلمة التلثين مراد العلم بذلك ان السدس  
ليس وقفاً استقلالاً بل هو مكر للتلثين بدليل انه لا يجب عند الشرائع  
البنات او بنات الابن الا وبنات من التلثين فكل من يصبون

أخوانهم قال ابن قاسم المراد حصص نصيب اخوانهم فلهم لاصح الاربع في نصيب  
الاخوان وان اوصيت عبداً له ذلك فلا يباي في ان ابن الابن نصيبه فبإرضاه  
الضم من فدان الابن من درجته كنهه وكذا وكذا من فوقه كنهه  
وعمه ابنة وعمه جده وبنت عم ابنة وبنت عم جده ان لم يكن لها نصيب  
من التلثين ومام الامام ان كانه سكت عن الاب والجد مع انهما  
يرتبان دون اخيهما العمهما من الامام يجامع ان الاخت في الوصيتين  
عمه او سم فان قلت قلنا انما صفة عدم ارضاهم الامام على ارضائه  
للاب والجد قلت لان ارت الامام بالنصيب فقط بخلاف الاب والجد  
فان لهما حالين فكان ارضاه عدم نصيبهما للامام او وصاهما  
وبو الامام هو من الظاهر في حال الامام ان لم يرضاهما ان لا يرضاهما  
حكمه الايضاح على العبد في فصل في الوصية  
التامة للانصاف لانهما تطلق على الوصي الوصي بها وعلى الانصاف  
بجو اولاده واذا امان ان الناس وقفاً ديونهم وعلى صفة  
الوصية بالدين ومنه قوله الا في شرع لا يجمع الانصاف بجمع كنه  
اقلها ثلاث اطلاقاً كان من وصي بخصم بوراً ووصي  
خير ديناه بخير عباه عبارة معظم وصل القرية الواقفة بعد  
الوصية بالقرية بان النجزة في حياته هذا يقتضي ان يرضاه وصل خير  
عباه بخير ديناه لكن قارن ان ما ذكره ان السب فليأمل  
قال ابن حجر وهذا اوضح لان المقصد بالوصية ان يصال عاينها  
الوصية منه بخلاف حياته او من يعلم ان قوله خير ديناه عباه  
منه الخير الواقعة في عباه وليس المراد به فعل المفضل قال ابن  
قاسم وقد يقال القرية الصادر من الوصي ليس الا الانصاف وهو  
في حياته والواقع بعد موته اما هو الاثر في الوصي به من الوصي  
له وقد يجاب بان نحو الاعاق الوصي باقائه بعد الموت واعطاه  
رايه بعد موته الوصي به ينسب اليه كسبه فيه لا يجمع الانصاف



احترره عن الوصية بغير الانصاف فذلك لا يستعمل على تبرع كالانصاف على اطفاله  
او الانصاف بدفع اعيان ملاكها او بقضاء الديون اذ لا تبرع في شيء من ذلك  
مضاف بالرفع فنت تبرع وبالجاءت تحت وطمان الاول  
لان المضاف هو اعطاء الحق الذي هو له تبرع هو تمت جميع خلاف  
ما اذا جعل تحت حق يكون نفسا سببا ولو تفقد يرا كان يقول الوصية  
بكذا فكأنه قال بعد موتي مرحومي والحق في كاعطوه كذا بعد موتي  
ليس يند يبر ولا تعليق تحت تصبغه اي لا يند لما لا يوقفان على القبول  
ولا يسلطان الرجوع بالقول وان قبل الرجوع بالفعل كبيع وكخود ولو  
كان من قبل الوصية بغير الرجوع عما بالقول وكان الالباب اعمارة  
الدمى وانما اخرها عن الوصية لان قبولها ورد بها وسرقة قد رافقت  
ومن يكون وارثا خارجا عن الموت فقط القول بان الالباب تقدمها  
على ما قبلها الا ان قلت كل منهما يوقف على الموت فلم تقدم الغرائف  
قلت لعدم تعلقه اصلا بخلاف الوصايا فقد تقع وقد لا تقع من بعد  
وصية تقدم الوصية في الايات على الدين لانه كما بان في الاول  
علمها شرعا وسنة اعطى على سبيل عطف تقوية وبمع استجابه  
في التثنية فاقول ومقتضى الاحكام الحمد هو سنة مؤكدة اجماعا وان  
كانت الصدقة في الحياة افضل فينبغي ان لا يفتي عنها وقد باح كالوصية  
للاغنياء والمكافؤ والمرد والوصية بما يحل الانتفاع به من الجاهل كالملك  
المسلم والذليل وجده اليه والوصية بملك اسرى الكفار من ايدينا وعلى  
هذه النوع اعني المباح محقق الامام الشافعي ان الوصية ليست  
عند قربة او ادماء بخلاف التدبير وقد يجب وان لم يقع به من فيما اذا  
ترتب على تركها ضياع حق عليه او عنده وقد حرم من عرف منه انه متى  
هو كان له شيء وتركه افسدها وقد ذكره اذا زاد على التثنية او كانت  
للوارث او بالملك اي ان كانت الملكا بة فاسدة كما هو جوابه  
وعبارته مرفوعة وكذا انبطل الوصية به يعنى بالملك كناية عن محجبة

ان كانت مخرجه كذا فله ما لو علمها بعد من عتقه فالحاصل انه اما ان يحكم كلام  
ان على الكتابة العائدة او يحل على الصحيحة ويكون قوله وان لم يعلل كما  
صفت وللخص ان انه لا يقع الوصية بالملك الا ان قال ان يحل نفسه  
او قال ان لم يصف كسما هو عبارة عن السباح او السرحين والرماد  
كما قاله الجوهري وفي الخبر روي سيد الارض جعل السما وفيها والسما د  
بالفتح سرحين ورماد هو قابل للدباغ خرج به ما لا يقبل الدباغ اي  
ما لا يطهر به وهو جلد الكلب والخنزير وغيره من اهلها  
وهي ما عرفت لا يقصد اخريه اي من المسلم اما من الكافر فيجوز من سلطانا  
احدها ان يتبعين الوارث بطعم الجوارح بغير الطاء لغت وصية  
لان الكلب يبعد بشره ولا يلزم الوارث ان ياله في الفرج ولو كان له  
مال اياه يوصي بثلثه فذلك وصية اي في الصورتين وخرج بقوله  
له ما ما يولي كونه ما يولي له كلاب فقط واوله ما واوله ما واوله ما واوله ما  
واوهم بها وتلك الاما المقنونة فانه يدفع للموتى له ثلثها عدد الاثنية  
اذ لا يمتد لها ما ملخص من شذوذ في الصور سنة وانظر ان شذوذ ذلك  
جزي في المحسن الذي جعل اقساما وله فلا يحزر او قدره بالرفع عطا  
على عتقه وكذا قوله او نوعه او حصة او صنفه وكان يفتصل  
اذا قد يشار كيف هذا مع ما ياتي من عدم ارتباط وجود الوصية به عند  
الوصية واجواب انه قيد للموتى فقط بغير الصفه دون الوصوف  
فلا يراد فان الحمل محمود الذكورة والانثوية وبما لا يقد ر على تسليمه  
مطوف على قوله يجوز كالنظر اذ اقر انه بالبعد الالباب يقتضي تقوية  
بما اذا سبق له ملك وان لم يوقف اصل السبل على ملك الوصية لموقع  
به حال الوصية ويجوز بان في المدوم تقوية المدوم بالشيء  
لما لا ناسخ عندنا هو الوجود وقد يشار هذا المصطلح اهل  
الفكايد ومراد الفقهاء ما لا يواحد بقر او حمل سجدت وكل منهما  
لان العطف باو لاحد السنين والا فكل ان يقول سيوجد ان



وكذا انظر الى الكلاب قيد واكل الاخصاص ان كذلك لانها لا تملك  
 لها حره اه سيد الى سيد السلام اي قلوبا رطب اسلمه رطب او بر  
 من غراو حيزه رزق هذه العروة لياني به زمن اجد اذا والحصار وكان  
 الممك جلا ان سيد الطاع وبذر البذر كان السلم في شي مدوم  
 وانما فاه اي فاذ اساقاه على سنان ليكون ما كثر الله من  
 التريينها بصفين فقد عملك بالعمد ما هو مقود عنه  
 والاجارة لان المنافع الممقود عليها مقودة عند العقد اذا لا  
 يسوق في حال اوراقها متى اي اجارة الدامه فانها تصح مع عدم  
 الممقود عليه وهو انفق ستخاسا وبيع او اراد اي  
 في المم مانتاه صح كاحوانه وعليه هل هو البر والسقاط  
 فلا يحتاج الي قبول ولا قبول عنه او هو وصية حقيقة فيحتاج الي قبول  
 ولا يقبل الرجوع عنه للقبول ويقبل الرجوع محل نظر فله رجوع ثم راي  
 كخط اليد الى اجرم بالاو من التملك من لا بد ان تشمل الوصية  
 بالملك فهو التملك الماض صوابه هو تلك الماض بالاضافه  
 والسقاط حرم نفسه هاك الظن ان حرم البداية اي فقدتها  
 اي ويصح ان يكونه فطليعية اي لا جلا ان نفسه هاك اوقفت منه  
 بالبناء للمنفور من راس المال اي لانها السحمت الصف فلا يوزن  
 فيه التجر خلافه ولا فرق في الاسلاد بين وقوعه في المحجة او  
 المرض فيك ما ينفذ ان فارغ من الرومن فياني في الصف  
 انه ينفذ المرفقة التملك بين العقد سحر في المرض في يوم القضا  
 وبين اوصى بصفه في يوم الموت لانه وقت الاستحقات وفيما  
 بيع للورثة اقل قيمة من الموت الى المص لان كان اذ وقت  
 المتوفى في المحر ولا عبره بقيمة وقت الموت لانه ملك قبله فلو  
 وهب شيئا في عشرة وقت الهبة وعند الموت يساوي  
 عشرين فالعبرة بوقت المتوفى وهو وقت الهبة اي ثم ان ولييها

تلك

تلك عند الموت فذا ان والامه ما يوبه وانما في اليه اي الموت لانه  
 وقت خروجه عن ملك المتوفى ولو علق عده موته وكان عند الموت يساوي  
 عشرة وعند التعلق يساوي عشرين فالعبرة بوقت الموت لا بوقت العقد  
 لانه اي ما سبق للورثة وهو عا حدة ومضافا اليه قيمة وكيفية  
 اعتبارها ان ينعى ان لا يطبق التور بالموذع على الجميع ولا يتقدم بعضها  
 على بعض بل فيها التفضل المذكور وحاصلها انما انما ان يتخص عتقا  
 او يتخص غيره او يكونا البعض عتقا والبعض الاخر غيره وهذه ثلاث  
 صور وعلى كل ما ان يكون كل ما مرئيه اولا او البعض والبعض وهذه تسعة  
 وهي انما ان يكون معلقة او محررة او البعض والبعض فاجتبه تسعة وعشرون  
 وحكمها ان كانا البعض معلقا والبعض منخر اقدم المنخر مطلقا اي  
 سواء كانت المحررة وغيرها عتقا او غيره لافادته الملك حالا وان كانت  
 مرئية قدم اولا فالاولى تمام التملك مطلقا وان لم تكن مرئية فان كانت  
 دونه وان يتخص عتقا سواء المعلقة والمحررة بغير قيد بين الجميع فمن  
 خرجت فترعت عتق منه ما يقع بالملك فاذ وفي بالملك كله عتق كله  
 وان يقع بتي من التملك كل يتقص والتمتخصه غير عتق او احمه عتق  
 وغيره وربع التملك على الجميع وان كانت مرئية صوابه وان كانت غير  
 مرئية بد ليانتميله وان فان يتخص المتع عبارة المهر فان يتخص  
 عتقا فمخرج اي خرجت فترعت عتق منه اي من الذكور  
 واحد بعد واحد وانما لم يفسر ترسيها اخط هذه المسألة  
 بل صرح بها انه لو قال اذمت فالحرم غام ثم نافع ان الحكم يكون كالو  
 لم يربك فيخرج بينهم ويعرف بين هذا وبين ما جاني في الاسد انك لا لي  
 بما ذكره لكن اعتمد الشهاب في السوية بينهم انما قام على المنحصر بالمعنى  
 ويتخص انه اذا قال اعنوا الهدموني سألنا الخلا في الترتيب ولو  
 قال اذمت فالحرم وعام وبكر لا خلا في الاقراء ولو قال اذمت  
 فالحرم غام ثم بكر فنيه خلاف العقد انك لا و ومقابلته انك لا لي

٣٢



ويعرف به وبين الاول ما علم به انتم نعم ان اهل البيت ليس فيما قبل  
 ما قيل ركن عليه فكان السليم ان يكون وان وقت مرتبة فاما ما قيل  
 او يخص بغيره ان غير الصنف كان اوصى بزيد بن علي ولم يوصى بغيره  
 ولم يترك قط الثلث على الجمع باعتبار هذا رفع هذا المثال اذا كان  
 ثلث اثم ما به يعطى بغيره بغيره وكر من عمرو وكر من عشرين  
 باعتبار العينة اي في الوصية بغيره كالموصية بزيد بن علي وبنار الاسم  
 قط الثلث على ما كان في الصورة التي قبلها نعم لو بدرك هذا المعنى  
 قوله لا كما دونه الاسحقاق فخرج ما لو اختلف لا نعت المبرم مدم على  
 اسحقاق الوصية وخط اليد الى هذا السد ركن على قوله فسط  
 الثلث وهذا مقتضى هذا المقتضى وهذه الصورة وان لا ينفك الاضفة  
 وبسبب نصف المائتين فانه ينفك كل مستوفى النافع للنفق ولا  
 عتمة انفع له من شيء باخذها ولذا قال على الامم او جمع تبرعات  
 منجزة اي وهي رتبة واحد الجنس اي وكذا اذا اختلف كان نقد  
 واحد من وكلايه ووقف اخر واعتق اخر فمقتضى الثلث ان يرضى على  
 الجمع باعتبار العينة وعبارة التبرع واذا اجمع تبرعات مستقلة بالوفا  
 وعجز الثلث فانما تحت عتق ارفع والا فسط الثلث كجزة فان  
 تفررت تباعدت او فاولى الثلث ام ولا افرع اي ينفقانه  
 وسالهم لا كما اذا خرج الموعود بالخير بغيره فيلزم ارفاقه غام  
 فيفوت شرط عتق ماله فان لم يخرج من الثلث عتق بقطر او  
 خرج ماله او بعضه من عتق الاور وعغام وبعض ماله في  
 الثاني من ماله ولو اوصى خاخر هو ثلث ماله كان قادرا وصية هذا  
 المثل الخاخر بغيره ولو اوصى بالثلث بان قادرا وصية بثلث  
 ماله لم يسلط مومي له على شيء منه حاله قد يناقش في  
 من السلط على ثلث الدين بانه ثابت له على كل حال كلف الغائب او  
 لم يكن لا توقف بطله على ثلث الوارث على شيء ما سلط عليه

وكان الوارث لا يسلط على ثلثها لاحتمال سلامة الغائب لم يكن له السلط  
 على ثلثها انما خرج من ظهور جرح او محمول على ما اذا قصد حرمان الوارث  
 ولا يتبع قوله او محمول اذا اراد من رضى له من رضى له خلافه ان  
 توقف اهل بيته بان كان ماليا او محمولا توقف افاقته بقوله اهل بيته  
 اخرج به ما لو لم يوقفه يكون مستحقا من رضى له بان يشرى  
 بذلك خيرا ان ذلك لا ينفك اثم مومي وقع محجبا بحسب الظاهر  
 فلا يعطى الا بما في قوتي وعلى كل حال مومي بغيره وان نفوذها  
 ينفذ اي سكر اثم مومي والنفوذ الثاني ان الزيادة عطية  
 مستداه من الوارث واذا الوصية بالزيادة لم يترك على الخلاف  
 انما لا يحتاج على الاول لقطع مية من الوارث ولا يجد بقوله وثمن  
 ولا رجوع للمحيز قبل القبض وينفذ من الثلث بخلافه على الثاني  
 ويترك على ذلك ايضا الزيادة الحاصلة بعد الموت وانما للمومي  
 له لا الوارث اي ذكره هذا هو الذي يريه فان لم يرض الجواز المستوفى  
 الطريقان قادرا لمصوابه لا ينفذ لان الاستتار من النفوذ لا من  
 الكراهة وسواك بالثلث او باقل منه الوصية اي وان  
 قلت لو ارث اي وقت الموت غير ما ارثا الوصية للجار  
 فلا عذر اذا لم يرضه الا ان يحيزها الخ هذا يقتضي ان الاستتار  
 مستطاع لانه من الكراهة وهي لا تزول بالاجارة فلو فسر عدم الجواز  
 بعدم النفوذ كان احذ بل هو الصواب كما قاله في ماله ولا فرق  
 في ذلك بين الوصية به وبين الثلث وغيرها ثم انقلارته  
 اي الوصية لو ارث بعد رارته عبارة التبرع والوصية لكر وارث  
 بعد رحمة لوفار ان في شيء وخرج بقوله لكر وارث ماله الوصية  
 ليعلم بعد رحمة كان اوصى لاحد بشيء لثلاثة ثلث ماله فانه يصح  
 ويوقف على اجارة الوارث فان اكلها اجزأ عنه وقسم الباقي بينهم  
 بالسوية وسيد كراته ذلك بين الشاع فلا يصح والميد في



فلو ترك البين ودار وقفا فمهما سوا فخص كلا واحد من الوصية  
واضحة الى الاجارة لان الاخر من كسب باخلاص الاعيان ولا يحتاج  
الى اجارة الا ان لا يكون له لو وقف على اجابة على اجابة فلهذا علم  
قال في شرح الروي ان لا ينفذ في تلك ماله ثابته فاذ اقل من قطع حكم  
الوارث عند الثلث بالكلية فممكن من وقفه عليه او اياه وقارون  
الوصية له بان فيها ماله كادون هذا او لم يوجبه انه كما لم يوجبه احد  
الورثة رامت من غير توقف على اجارة والامني وصية لوارث  
وله ان فان اي الابن والوصية منه اجارة صحيحة وهما ما  
يملكه اي الذي يملكه ولكن ينفذ في الاجارة هذا ارجح للمفسر وهو  
ما لو وصي لاحد ابنيه بعبادة لاختلاف الاخر اذ بالاعيان من  
هذا التعليل تكلم الله لا يجوز الاداء ما لا يملكه بديهي ثم شرع  
في الركن الثاني وحاصلا ما تقدم في الوصي به الشرط كونه  
سباحا لعل النفل ينال لاخرى من كل ماله ولو مالا ولو جفا  
حرقا ان زاده مع قول الله في ماله لاخراج المكاتب فانه يملك  
ملكه ايضا لا يباع المكاتب بفتح وصية اذ اختلف قبل الموت لان قوله  
استراطا اذ لا عند الموت لا عند الوصية والاراد باخراجا او بعضا  
كما برهنته عبارتهم اي لا يملك احد منهم بالطلاق والنفقة  
وقوله واحياهم للتوابع لا ياتي في الكافر ولو مكاتب اي ماله  
يادون له السيد من ماله حال الوصية مرحوي فان اذن له محبة  
فيها وحق فان عتق فالامر ظاهر وان مان قبل العتق والاداء لعل  
الموصي له بما كان في يده قبل الموت كما في سائر تركاته باذن السيد  
وان لم يسم كتابا به ومان رقيقا بطلت اه ولا يشرط تبيين  
السيد اذ لا يقدرا بل يكفي اطلاقه ويحل على الثلث وهل يسمو فيه  
باذن سيده العتق ايضا لان رقة يقطع بالموت كما قيل في بعض  
الظاهر السموه لكن هل يوقف على اذن السيد في خصوصه او

يبيع

العموم كل محتمل والكران اي المتقدي لانه المراد عند الطلاق لصحة  
تفرقة عقد او حلا والوصي له حاصلا انه ان كان غير حرة التفرقة  
بشرط ارجح ان يصور له املك فلا يقع لادائه وان لا يكون ماله فلا يقع  
لاحد هذين والا ان لا يكون موصية فلا يقع بماله كما في ولا يصفى له  
وان لا يكون موجودا عند الوصية فلا يقع من سيده وان كان حرة  
حرة الشرط ان لا يكون موصية فلا يقع لعمارة كنية ولا لقطع ولا  
هناك بين ولا يترد في كل ماله هو بكسر اللام وتضاد به الشدة  
ولومن اجن ومن الوصية لسيده وان لم يعيد السيد وماله  
يعيد عليك الرقيق والام لا يقع الوصية على العبد كما في الرمي وفي  
الباقي قسم على ان يجر خلافا فليرجع ويقبلها الرقيق وادائه السيد  
وان مان الرقيق قبل قبوله ود السيد فلا يقع قبوله وان كان  
الرقيق قاضا او محبوسا مثل ينظر كما لو قبل السيد كذا الحر قال  
شيخ الاسلام الظاهر الثاني ولو اجد السيد العبد على القول لم  
يبيع على الاوجه اه فلا يقع الوصية لادائه نيا في عبده ما  
اذا لم يفسر الوصية لادائه بالمرق والمعلم بان فسر بذلك صحة اخ  
لا يقع لئلا لو وقف عليه لانه ليس اهلا لذلك بل لولي اي  
مؤجى عدم العتق فلا يقع لاهل الحرب ولا لاهل الرده اه  
معنا المراد به ما قابل الجهد فتشمل العتق كاولاد ولد في  
قدم اخ قار الرافع ولا يشرط ان يكون لوارث يملك له سم  
لسم ظاهره لطلان اذا كان كافرا عند الوصية واذا سم  
عند الموت وهو بعباد ابن قاسم اعطوا له وقرق بانه في الاول  
تملك لغيره من قبل يبيع وفي الثاني وصية بالملك وهو من  
الموصي اليه لا يكون الا لعمان من ماله قاسم وفي ثم المهر لانه معوض  
الامر هنا للوارث بخلاف ما قبل ما وايضا قال وفي ماله بالقبول  
بعد الموت والثانية لا يملك الا باعطاء الوارث اه اي فيعطيه الوارث



الوارث من ثلثيها والآخر سجدت اي وان جعل ثلثيها لوجود خلاف  
 الوقف والوقف ان الوصية عليها فلا يقع بغير وجود كماله والوقف ان  
 انقلب في الغيبة فقامل استرادك هذا مجموع اذ لا كلام بين  
 اعتبار بقوله انك في الوصية وكون الوصية به مملوكا للموحي وقت  
 الوصية وقد تقدم الحزم بعد اشتراط الوصية به وقت الوصية فضلا  
 عن كونه مملوكا للموحي فخصيصه بغير هذه الصورة لا وجه له وانما هذا  
 مبني على الضعيف الذي يشترط وجود الوصية به عند الوصية كما يدور  
 عليه ما نقله عن المؤوي من ان قياس الباب الصحة وقاد المؤوي  
 كما تقدم ولو فسرك فلو مان قبل التفسير رجح الوارث فان قار  
 اراد العلف صح والاحلف وطلبت فان قال لا ادري ما اراد بطلبك  
 قطع في صورة وتبطل في صورتي ولو تنازع الوارث ومالك الدابة  
 فقال المالك اراد ملكي والوارث اراد عليكها صدق الوارث بحسبه لانه  
 حارم لان علفها على مالكها هذا المقيد لا بد ان يكون لها مالك  
 فالوصية لعل الصور الذي املوكه باطله وهو كذلك كالوقف  
 او غيره وتبين ان صرف الحاي ما لم يدور فيه ظاهرة على  
 انه انما قصد مالكها وانما ذكرها مجازا او مبالغة والامكها ملكا مطلقا  
 كالودع درهمه بالحر وقال له اتبر به عمامة مثلا ومثل ذلك ما لو  
 ماتت الدابة التي تبيع الصراف اليها اي فملك الوصية مالكها ملكا  
 مطلقا كما في ثم الرمي ولو انتقلت الدابة المذكورة انتقلت  
 الوصية معها وهي لا تترى ان كان ذلك قبل موت الوصي فان بيعت  
 ببدله فالوصية للبايع فاذا اقلها صر لها للدابة وان صار ملكا  
 غيره ولو تبايع به ولو كان النايب مالك الدابة ولو  
 حريا وان صرح بقوله لفلان اخلا الحلي وقوله ومركب اي لم يملك  
 على رده وخالف الوقف بانه صدق جاربه فاعبره الوقف  
 عليه الدوام فيملكه اما الوصي لم يملكه او يحارب او يملكه

او يملك غيره عدوانا فلا يصح لانه معصية ثم المخرج وقضية صحة وصية  
 الحلي لمن يملكه وهو ظاهر ولا يبعد ان يقاس بالحلي في ذلك كل من  
 حكم قتل كانه اذ اضمن ولا نظر لتقدير قائل نحو ان اضمن قتل  
 اذن الامام كحلي قائل الحلي لانه ذلك معنى خارج وهو الاضمان  
 على الامام ان يقاتل اوله كراي من الدون بان ولدته لسته  
 الشهر فاقوى الى اربع سنين كزوج او سيد اي امكن كون الحمل منه  
 بان لا يكون كل منهما مسوحا ولا غايبا في جميع المدة قال في المخرج لان  
 النظم وجوده عند المذرة وطرف الشبهة وفي تقدير اننا انشأه  
 فن لم نولم لكن وانما قطع لم يصح الوصية ومما حذر عطف  
 عام ومطلقا اي بان يقول او وصيت به للمسلم ومثل الوصية  
 للكنية والفرج السوي فيصرف لهما الخاصة بهما كرمم ما وحي من  
 الكنية دون بقية الكنية الحرم والا وجه محتمل كما لو وقف على فرج  
 الشيخ العلاني ويصرف في مصالح قهره وابنا عليه الجايز ومن جحد  
 او تفرغ عليه ويؤديه ايم محتمل ببناء قية على قهره ولو اوعاه في غير  
 مسألة اما اذا اقامت به للشيخ العلاني ولم يصر فيه وخوة  
 فباطلة واذا اوصى بمسجد فلا بد من قيمة متوقفة لعمارة  
 مسجد اي موجود قد وجوز الوصية في سبيل الله تعالى  
 كما وصيت بثلث مالي في سبيل الله او سبيل الله تعالى كما وصيت  
 وتم في ثلث الزكاة وتوفى او وصيت بثلث الله مع صرف لوجه  
 البر وان لم يعل الله مع صرف للمساكين اسم من اهل  
 الزكاة وهم المطوعون بالبر ان لا يكون جهة معصية  
 راي ولا مكرهها فخرج الوصية ببناء قبر قاتل مكروه فلا يقع الوصية  
 به فالوصية جائزه اي حية لم يكونوا اسما من السعد  
 بهام ام كما واي وان اعتقده حراما اعتبارا بان اعتقادنا  
 بعد موتي ومثل بعد عيني وان قلعت السجل واراها لو



قوله الروح وانه لا قول له وحيته له بدون الله موثوق ولا يكون  
وصية وانما الوصية لانه وحده فناداه موصوغة ولا يكون  
كناية في غيره ثم ان كان هذا امر من موصيه حسب ما التفت كالوصية  
وان كان في الصحة او مرض لم يرتفع فيه من راس الاله اه كونه  
من مالي لاحتماله الوصية والتمسك فانما اليه كونه فلو كان ولم  
تعمل بغيره بطل لان الاصل عدمه والادوار هنا غير صان لقوله  
من مالي لكن مع قولنا اني لمكول نفسي بعده ولا يكون العمل  
وهو الاخذ على العهد ولا يجب التسوية بينهم اي وانما الحكم فاقول  
بعد الموت والوصية محتملة بالعتلية فلا يجب فيها رد ولا قبول  
سم قبل الوصية او مقدم ر ويطلب الوارث الوصية  
له اي بالكون فان اراد التخلص منها قبل الوصية او القاية  
مقامها اي القيام مقام الوارث من ودي ووصي والقيام مقام  
الرفيق اذا كان صغيرا او مجنونا وهو الحاكم او مديا او  
يبدل الاولي ولم يرد فاذ لم ينزل حكم بالاطلاق اي للوصية  
اه اما الوصية باعتبار ان محترق قوله الذي ليس باعتاق  
فالقوله عليه اي والقول عليه قد بيع ورهن اي  
ولو بلا بيع فيها وكذا في الرهن وبوصية بذلك اي  
بالبيع والرهن والكتابة في الوصية به مثل اذ امت بيعون اذ  
قال قد واخضع ان كل ما زاد به الملك او زاد به الاسم او كان  
بغيره او اسير بالاعراض انما يكون رجوعا والافلا ههنا  
حصل بغير اذنه لا يكون رجوعا ما لم يزل الاسم مرجوحا ووصية  
اليه فيعدي باللام وبالي فادع في الروح والقياس ان يقول  
اوصيته بقتل ابي او الوصية بقتل الدين يطلب  
الورثة بقتله او نكلم الزكوة لمساخ في الدين كبرية الذمة الوصية  
ولعنوا الدين بقتل الوصايا وقدر بيا نه اي بانه مالك بالاسم

عاقل

عاقل حنكاد ان لم يكن مطلقا المقرف مع ما مر اية في شرط الوصية  
بقتل الدين ولايته له عليه ابد او هو الاب والجد السبع للفرد ط  
الحدادون سايرا الاقارب والوصي والحاكم وفيه ودون اب او جد  
نفس الحاكم على ما مر منظر اسفله لان وليه الان الحاكم ووصيها  
قوله في الصحة وفائدة السيد ليرفع ان رتد بغير الحاكم لاب وجد  
لا يتقوى من امانه الولاية بالتقوى وليس له ان يوصي  
غيره في حق المحجور راجع من راجع صحيح فان البيت مرجوف  
وام وعلم فلا ولاية للام ومن بعد هاشم عا واما لكونه حجة  
من جهة الاب او الجد او الحاكم لم يولد له فيه فان اذنا له  
الوصي جازان قال او وصي عن او عن نساء او اطلق خلا والحق  
للمحجورين ثم عند الاطلاق يوصي عن الوصية لا عن نفسه وسوا  
عنه من يوصي له او كما لا مرجوح الى من اذنه في شرط الوصية  
عند ان يكون اي موصي وعند القول ايضا عند الانصاف حتى  
لو لم يكن تلك الصفات عند الانصاف صار بها عن عند الموت  
صح واخرية اي ولو ما لا كدبرة ومستولدة فيصح الانصاف  
الهي كذا لما بعت الوصية وغير بعضهم مراده شيخ الاسلام زكريا  
ووظاهرة ما لم يرد انما عند الحاكم والامت شرط العدالة  
الباطنة الدارج فيها الى قول المكي قد وفاد نكح المرح قوله  
والعدالة ووظاهرة به في المهر والتمسك انه لا بد من العدالة  
الباطنة مطلقا كما هو مذكور في كتاب الصلح اه وعبارة م ر  
في تركه في خلافه وفي اعتماد كلام الله وفي وعد الله ووظاهرة  
فلا يقع نكاحا لسم اهلية للولاية ولو وقع نكاح في عدالة  
فلا بد من ثبوت العدالة الباطنة كما هو مر في كلامها  
صحيح اي بسلامهما عدم عداوة من اي مطلقا طاهرة او  
باطنة وعدم جهالة اي لما هو بصدده وما هو المعصود



من اراد اجراءه بحاله باطله عليه ما هو عليه او اراد جهالة عليه  
 فكل صحيح وهو داي عليه او حاله على كذا ما لم يكن  
 الموضع مملوك ولا يضر في اي ولا يخرج من اذ كان له التارة فهو  
 كناية اي للعقد ولو مع نزول المارة كفاها اي المصية  
 له اي لا يصح لكونه اي الانصاف فيه كوصية اليك اي في كذا  
 او قوصية اليك اي كذا او جعلت وصيا في كذا القول  
 الذي مع بياد ما يوصي فيه فلا تفعل بفق وبالنوبة نفوذ او  
 تقوم كذا ريد كذا ولاية اربع الاب واحد والناظر شرط الوافق  
 والخاص او قدوم ريد كذا وقع السوال في الدرس انه لو  
 قال وصيت لك سنة او قدوم الي في ان الابن قدوم قبل مملي  
 السنة هل نفوذ الوصية ام لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الاول  
 لان المفعول وصيت لك سنة ما لم يقدم الي فيها فان قدوم هو الوصية  
 فنزول كصور الابن ويصح له فاذا مضت السنة ولم يضر  
 الابن فيسوغ ان يكون المرفق فيما بعد السنة او قدوم الابن للحاكم  
 لان السنة لم يشر قد الي قدرها الوصية لتتم ما ارادهم ش على  
 م ر فيكون باعمل هو تخرج على قوله كوكانه ان لم يضر عنه  
 حالا او مالا ولا شهود به فيجب الانصاف اياه على نحو طفل  
 خرج به نصب وصي في قضاء الدين الحقوق فيصح مع وجود احد  
 بصقة الولاية الانصاف من اب اي ظاهر واحد بصقة الولاية  
 حال الانصاف وتخرج عن الولاية حال الموت مع الانصاف كان اوصي  
 السيد اب وكذا اقله اه قد وواو مع الثاني ككفولة  
 اوصيت المكا واوصيت الفلان واوصيت الفلان او فلان  
 وفلان وصياي اه قد هذه الصيغة كلها تنفع عدم انفراد كل  
 خلاف ما ياتي من اوصيت كل منكما الحق في يجوز الانفراد به نفوذ  
 فان الغرض من قد وعبارة الروض وانما استعمل احدهما به

نمرة وصي ما انفك عن الاولاد او غيرهم انظر ما الفرق بينه وبين  
 فلان وفلان وصياي او وصيت او كمنكما اه قد ولو ما اجمع لزم  
 الحاكم نصب الثاني مكانها ولا يكون واحدا الباعا لري الوصية تنوي  
 نعم له اي احدهما الاخر اذا كان لان لصاحبا خلف الاستقلال  
 باخذ ذلك فلا يضر العقد لحددهما به وقصية انه يباح له ذلك  
 ذلك وهو العقد اذا لاقا به في اجتماعهما وان قال في الروض  
 فكله فنام الرافع ان يبيع المون فلا ينقض وانما انه يباح له ذلك  
 فلم يكن سائما اه او فغلب عاظمه اي انه يترتب على  
 رجوعه تلف المالا على الوجه المذكور فليس له الرجوع حتى  
 لو رجع لم يندرجوه بوقار في اتفاق اي في دعوى كلف  
 النار كذا ومن الروض ولعله على التفصيل في الوديعه بل  
 الصدق مولى اي يبيحه لانه لم يبا من

الضم والجمع عبارة غيره الضم والوطى وسيذكر انه حقيقة لغوية  
 في العقد اي يضمن اياهما كذا فهو ملات انتفاع لا ملات منفعة  
 كما ياتي قد او ترجمه اي احدا العظاين في موضوعه الشرعي  
 صوابه في الموضوع له اي معناه قد واثار ذلك الى انه ليس مراده  
 الموضوع الذي هو محل الحكم فانه هناك ان الزوجين وانما المراد  
 المفعول الذي وصف له لنظر النكاح ثلاثة اوجه وتظهر فادلية  
 الخلاف فيما لو علق الطلاق على النكاح فيجب على العقد لا الوطى الا  
 اذا نواه وهو عقد لازم زبدي او المرأة فقط ويرتب على  
 الخلاف انما لا ينكح به بالوطى على الثاني دون الاول وهما هو  
 ملات كذا عبارة م ر وهما هو عقد عليمات او باحد وجهان يظهر  
 انهما في الوطى لا يملك ثا وله زوجة والامع لاحسن حيث  
 لانية وعلى غير الامع فهو مالك لان يسفح لا للمنفعة فلو وطئت



بشبهة قائم بينهما اتفاقا فانه والكوا الايام جمع اليه وهي ما ليس لها  
روح كبركالت او ثيابا وهذا الاحار والحر ايد احلاين اح من  
لغير الاحكام كما اشار ان من التبعين بها المفيدة عدم ذكر جميع احكام  
في هذا الكتاب بحوري والمضايقات اياها قاسم معنى مقتضى بها  
في معنى النسبة التي هي معنى الحكم مع الاحكام ففقطها عليها  
من قبل المصنف المتبوري او ما في المصطلح عليه عند أهل الأثران  
فالمعنى من قبل عطف الكل على جزءه كمنه اي كنون محبة  
لشي لان المراد بالحكمة النسبة والنكاح مسكوكا ذكر ان  
له اربعة احكام الاسحاب للتأليف الواحد وليس في دار الحرب  
والكراهة لغير النكاح العاقد للاهبة عليه به او كونه خلاف الا  
ولي ان وجد الاهبة ولم يتجر العبادة وزاد الرمي الوجوب ان  
خاف العنت وتبين حليا ووجد الاهبة والاباحة اذا اراد به مجرد  
فرضا الشهوة كما افترق به التووي بالاباحة اصله ولذا لم ينفذ لذاره  
على التمسك واما حرمه في حق الذكر على يد غيره فحقوق الزوجية واما  
في حق النساء فيحرم لثلاث من نفسها عدم القيام بحقوقه و  
ولم يحج اليه بمعية الزوج الاولي بمعية الزوج وهو القبول  
واطلاق النكاح على القبول فيه شبه الاستخدام من مبراي  
الحال منه فان بتوقانه او نحو خصالا ايقفاه كلام  
الاحياء ر سوا كان مستغلا في وجود التوقان مع الا  
هبة بخلاف غير التأليف الا اذا وجد الاهبة ولا يحكي به عليه  
به فان كان يحكي للعبادة اي احضرا والا فواضل وكسر  
ارتاد اي امره الشارع اي ارشده ودله عليه لا امر وجوب  
والارتاد اي ما كان لمصلحة لنفس وهو منصوص على التمسك  
اي من حيث الدليل الارتادي وثياب عليه اي في الصوم لانه التكبير  
شرعي كالنفس هنا وان لم ينفذه كما هو شأن كل ارشادي راجع

لتكبير

لتكبير شرعي خلا فاما اذا باطلا ان الارشاد نحو واشهدوا اذا  
تبايعتم لا تواد فيه ولا مدخل للصوم في المرأة لانه لا تكسر شهوة بها  
فعلية بالصوم البارز اليه والصوم مستأثر به او عليه خبره اي  
فالصوم عليه او عليه اسم فعل وفاعله مستأثر به والصوم منقود  
به والبارز اليه في المنقود اي فيلزم الصوم فانه اي الصوم  
له اي النكاح المقاد من الباه فاسيا في انها مؤن النكاح والمراد  
ان الصوم لتوقان النكاح قاطع كائنه في ذلك اي قاطع لمؤ  
لتوقانه فاستلزم قوله لتوقانه ان الصبر في له عايد على النكاح  
بمعنى توقانه فلا تكسر اي التوقان بالنكاح فورا يكره ذلك  
ان غلب على ظنه انه لا يقطع الشهوة بالحكمة بل يفرغها ولو اراد اعا  
اعاد بها باسمه اصد ذلك من الادوية امكن وما حرم به في التوقان  
من الحرمة بخود على القطع لها مطلقا ر شرع قطع الحبل من  
المرء على هذا التفصيل بل يتزوج اي يباح له الزوج  
لعلة او غيرها كما استقاله حرث او خوف من كونه طاهر وان  
وجد ها اي بعد التأليف ولا عليه اي فالتكاح افضل اي  
فاضل على تركه لئلا يقطع بها البطالة او الفواحش ولذا  
قال بعض

ان السباب والغرام والجدد مفردة للمري اي مفصلة  
او فانه لا يجب له النكاح اي ان لم يخف العنت  
والاسترقاق اي لو سببت انه حامل لا به لانه لا يصدق في  
ان حملها من مسلم يرض عليه التأليف وعما كراهة التسري ايضا  
في هذه الحالة سم والحايفة من اقتحام العجزة اي ليس  
لها النكاح نعم ان لم تدفع عنها العجزة الا بالنكاح فهو واجب  
عليها وان سكرت اي ان لا يزوج بسبب الامن لم يزوج قبله  
لذنه فغير الصفتان الا في في الزوج اي هو ظاهر ديبه



ان يجب توجد فيما بينه العدالة ثم الرمي وخط النكاح بواجبه كذا  
 اي الوطى كذا قيل وفيه ان لا ياتي الا على القول بوجود الوطى في العر  
 مرة والراجح عدم وجوبه قالوا في ان يراى بواجبه كذا النكاح لانه  
 ربما سوغوا ذلك ولم يسمع به نفسه لعدم انتفاعه بها هذا غايه  
 ما قلنا على حجة اي باعتبار طبعه فيما يظهر ولو سودا مثلا  
 وان قلنا ان العرق لان الدار هنا على العفة وهي لا تحصل الا بحار  
 حب طبعه لكونه بانه اجاز لانها اما ان ترهوا اجمالا و  
 عند الله الا عين رياءى نكاح الزنا لا ريب هو بيان لما هو  
 حال النساء من الرغبة فيما لانه ما مور بذلك ولو كان لا يكون  
 صاحبه ولا مخرجك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لزيد اني حارته لا تزوج حارته فوهي الزوجة البرية ولا  
 البرية وهي الطويلة ثم روي ولا يبره وهي العجوز المدبرة ولا  
 هندية وهي القصيرة الذميمة ولا عوفى وهي ذوات الولد  
 من غيرك رياءى مجعها قولك اني شلى وعلى بعض العرب ان  
 يكره نكاح حنة اناة وحسانة وحدادة وشداقة وبراقة اما  
 الاثالة فهي كثيرة الدين والتكلى وتعتب راسها كل ساعة فكل  
 المربعة والتمرقة لا حيرفة والحنانة التي تحن الى زوج اخذ كل ساعة  
 وهذه مما ينبغي اجتنابها واحدا قد هي ترمي بجدتها الى كل شئ  
 وتكلف زوجها شرا والبراقة لها مغيان احدهما ان تكون نطوا  
 النهار وتقبل وجهها وترينه والتاخ تعقب على الطعام  
 ولا تاكل الا وحدها وتقبل نفسها وكل شئ والتداقة الشدة  
 الكثيره الكلام ذكره القزالي واما رديها وبيان ان لا يكون  
 سقرا والسقرة بياض ناصع كالمطهر فقط في الوجه لو  
 عار لونه او ذان وانه بعيدة باري اول من الاحياء ورد  
 عليه ريبه انما ينبغي عنه صلى الله عليه وسلم واخبر

بانه نكاحا لبيان حواذ نكاح روجه المتبني لانه كان تحت ريد  
 للمراي كما مر اخبر كما يعلم من قول الله الذي والسبع كالفن عد  
 الحكم ابن عيسى بمشاة فوقيه وموحدة تحب خط بطراي  
 الحسن الا ان كان فيهن نحو حوسية فمخرج نكاحها فيخص بها  
 المطلاق وكان فيهن اخن فيخص المطلاق بها قال وقوله او  
 كان فيهن اي احسن ومثلن التت والحاو التلات والعبد  
 خلاهما في سبع للحد او حسن في العبد هو باطل في الجمع ثم ما يخصها  
 ولا يملك الا اي كما مر اخبر ولو غنيا او محبوا باليون وعقبا  
 اي من الولد فيجوز عليه ولا يجمع بزوجه من غيرها ومثلها  
 الموصى بحملها ابد اذا اعلمها الوارف وعبارة ابن قاسم انظر هل  
 يصح تزويج هذه احدة من الموصى له باولادها لانهم يعقون اولاد  
 لانهم يعقون ذواتهم يعقون في هذا النكاح ارفاق اولادهم  
 وان لم يسموا المجدل الثاني رجحان امة لغيره ولو منعه ولو  
 صغيره والامة لغيره انما قيد بذلك لان امة نفسه لا يملك  
 العقد عليها مطلقا مع تمام الرق وجدنا الشروط اولاد ولا يحل  
 للوالدان تزويج بامه ولده ولللسدان ان يتزوج بامه مكاتبه  
 او رجحان الا بزيادة على امر مسلم اي وان قلت وقد علمها  
 او سم او برمة او نحو ذلك قال ابن قاسم او كانت لا تملك  
 كما في جماعة فمحل له نكاح الامة وان قدر على حياها اي ان قلم  
 وهل يتخير به كانه يملك او لا قال ابن قاسم نعم وقال الرمي  
 ان كانت نفسه كمالها هي كالعبد وان كان يملك برماوي  
 والذي فيهم رايها منع نكاح الامة ما لم يخف الزنا من توفيق  
 الشفا فليراجع ومجاوزة الحد في العادة وهو عطف  
 نفس والا اي ان لم تكن مشقة ظاهرة ولا يخف  
 الزنا مدة الشر فلا تحل له اي اذا لم يكن اتفاقا معها



فالشروط ثلاثة ولا يمنع ماله الغائب اي ونود وذا مسافة  
المطهره الى نوجوب مهرها بالوفاي ولا نظر الى ائمة قد نظر  
بيان قدره باسقاطه ان وطع الثمة التي تكمل حرم والعقوبة  
الواو عني او قد وقال السنوبري يعقوبة الاقدام وحرم  
قالوا او جالها والا في بيع او فليسا مل والاية المومنان  
جاء على الغالب بل لو وجد حرة كتابية امته عليه التزوج بالامة  
المسلمة وبالامة فهو مباح خاف الزنا باي امة كانت والوجه  
ترك التقييد اذ اي بقوله اذا كان واجدا للطور وهو كذلك قال  
وانا اتمسوح وانجوب خرج الحمي من كالعجل ونحو  
له الامة بالشروط وكذا العيين والعمون بالموثوق والعقيم كاسر  
عن ابن قاسم قال السنوبري وهو الذي خط عليه كلام م ر في نفسه  
خلافه في الحل للمسوح مطلقا وهو كذلك مع عدم  
واراد ان الطار النكاح اي بدعواها الله تزوجها وهو حي  
فكاحه باطل لانه لا يخاف الله لا يخاف العنت لكونه محمدا فالحال  
بانه تزوجها وهو حي وان هذا الجبار من قاله قول الله  
بعبده ما لم يدرك الحائض كذب كاف الزنم اسلامها اي ولو  
مملوكة تكافرم ر فما ملكك اذ لا فالحوا امام ملكك ايمانكم  
قال كلام فيمن ملك وها الاحرار وفيه ان هذا لا يقتضي حريه  
النكاح بل حرة اما للساحل واما على الحر لكونه فلا  
يت شرط في نكاح من فيه رق الرقيقة لا اسلامها ان كان مسلمانا  
لا بقية الشروط كالمدينة والتجسية اي كاحر متاعا كرم  
احر والرقيق كرقيق كلها بالاضافة ودفقد بكر  
المعاق كما فهم السكت من كلامهم اي اذا اترافعوا اليها والاله  
نصوص لم الحجر واهلها انه اي ان لا يحل للحرم مطلقا  
اي سوا خاف زنا ام لا فقد المرأة ام لا نكاح امة ولده اي حيث

٢٤١ وجب عليه الاعفاف رايه بخط الشيخ الديري نكاح امة ولده اي  
وان لم يجب عليه الاعفاف على العمدة عند الشمس الرمي خلافا لابن  
حجر ومن تبعه اه كذا قيد به ابن حجر كتحا حلي ولا امة مكانية  
لانه عهد ما يزوج عليه ورعه فاملوكة له كالمملوك لسيده في  
الجملة والسخص لا يسلح امة ولا امة موقوفة عليه ولا موقوفة  
لخدمتها اي على الدوام لان كلامهما بالاسبة له كالمملوك فله  
كوزله ان يسلحها كالمملوك مملوكة وعبرة السنوبري قوله او  
مومي لم يفتها اي على التأييد لانها التي يتج عدم صحة تزويجها  
حيث ان قوله انه عليها خلاف غيرها لانها كانت امة كاستاجه لسه  
قال وجه حل تزويجها اذ ارفع الوارت اه ونظر الرجل اي ولو  
احتمالا لا الفحل وهو من يمكن من الوطى مع نكاح من الانبياء  
المبايع بيان للواقع اذ الرجل حقيقة البائع ولو غير مشتريا  
اي كذا لا يصغر لانه لم تدخل المرأة في على سبعة ارب  
اي بالاسبة لما ذكره وهذا الممن ووجه المقام انه اما ان يمس  
مطلقا وذلك في الاحضية واما ان يجوز مطلقا وذلك في الز  
الزوجه والامة واما ان يجوز ما عدا ما بين السرة والركبة  
فذلك في المحارم والامة المروجة والعدة وكجوها واما ان  
يجوز لاجل الخطبة وذلك للوجه والكفين فقط واما ان  
يجوز لاجل الدواة وذلك في محل الحاجة فان كان من الجنس  
فبان كوز الحاجة في ما بين السرة والركبة وان كان من غيره  
ففي اي محل كان واما المعاملة والشهادة وذلك للوجه فقط  
فان كان للشهادة على رطل او زنا فبالنظر لذلك المحل واما  
ان يكون تغليب امة في ردها واذ ذلك الى الواضع الى  
حجاج الرقبة من ما عدا ما بين السرة والركبة نظرها  
لشها وهو ان نظرها مثلها كخط الرجل الى الرجل نكاح



او ما لم يرد الرجل ولو احدا لا قال كلف العمل والمخارسة فينظر  
 المحسوس ما عدا ما بين السرة والركبة من المراه بشرط ان يكون عفيفا  
 قلعت بالثمن ان لم يقطع ولغنته ما اصله اي خلقه قال  
 المراه هو كسر الحاء الهاء من قارب الكلام اي باعتبار  
 غالب سنة وهو قد عشرة سنة فيا يظهر وخرج بالمراهف  
 غيره فان كان كذا حكاية ما يراه على وجه من غير شهوة فكالحرم  
 او شهوة فكالبايع او لا يحسن ذلك فكالعدم كما قاله الامام رمي  
 فبالبايع على اربعة اشياء كالبهمة لكن يحرم على العاقلة النظر  
 اليه لحدها نظره الى اجبية اذ واخا حصل ان يحرم روية  
 شي من بدنها وان ادين كظفر وشعرهانة وابط ودم حجب وفقد  
 ومنه لا يجوز كلامه والعبارة في البيان بوقت الدبابة فحرم ما بين  
 من اجبية ولو نكحها ولا يحرم ما بين من روية وان اباها وشمل  
 النظر ما لو كان من وراحد او ثوبين يملس النخ او مناصاف  
 او من وراحد او ثوبين القزاز وخرج بروتة الصورة في الما  
 وفي المراه فلا يحرم ولو مع شهوة ويحرم سماع صوتها ولو خواترا  
 ان خاف ويندب للمراه تليظ صوتها في خطابه اجبي ان خاف منه  
 فسه او التذنب والافلا والامرد فيما ذكر كالمراه قد على الجلال  
 المحمي وخرج على الرماي انه اذا انفصل عن رايته وهي في نكاحه  
 ثم طلعها حرم النظر اليه بعد الطلاق لانها صارت اجبية عنه ولا  
 نظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر فلهما اتفاقا لا  
 وهذه فلياصل غير الوجه والكفين لاجل قوله الذي قطعا  
 وحكاية الحلاق الا فيهما والمفصيل بين وجود الشهوة والفتنة  
 وعدمها او وجود احدهما وعدم الآخر ولكن الانب بقوله الذي  
 وكلام المحم تامل ذلك اي حرمة النظر للوجه والكفين بلا شهوة

ولا فتنة السقاط قوله هنا غير الوجه والكفين ولو غير مشتهية  
 حكاية في الحرمة وقوله فقد اخرج ما لو وقع اتفاقا من غير قصد فلا  
 يحرم كما سيذكره عند خوف فتنة قيد لاجل قوله بالاجماع  
 ولو نظر اليهما اي الوجه والكفين المحمدي من غير قصد جماع  
 ولا مقدمة على الصحيح هو المتمد كما سيذكره وقوله  
 ووجهه اي يحرم النظر عند من الفتنة اه عدا كفاصل الاحوال  
 من كونه صاكا او انهما لا ينتميان الى غير ذلك كالحلوه بالاجبية  
 لانهم لم يفصلوا اذ لم يلزم حرمة النظر لهما مطلقا سدا للباب الفاسد  
 وقيل لا يحرم اي النظر الى الوجه والكفين وهو اي  
 ما ظهر من غير ان ترجح بقوة المدرك اي والمدرك وهو اذ  
 ليل يقصر بترجيح عدم الحرمة وهو ما عليه الاكثرون وموسوب  
 الاستوى ولكن الفتوى على خلافه للاحيات تامل ذلك  
 لكلام المباح من حرمة النظر مع ان الفتنة حيث قال نظر الرجل  
 الى الاجبية غير جائز ما اذا حصل اي النظر الذي  
 كماله لا قيد في كل من روجته وامته وبيان محترز في كلامه  
 فيجوز له اي حين اذ حل الاستمتاع بها ان ينظر  
 خرج بالنظر المس حار حيا لهما فلا خلاف في حله ويوللخرج خرج  
 ما بعد الوفا فلا يحل شهوة رملي المباح اخرج الوجه الذي  
 لا يباح وطوه وهو الدبر وبيان انه يجوز النظر اليه على  
 المتمد فلا يصح ان يشمله قوله هنا ما عدا العرج المتعاقب  
 للخارج مما يجوز فيلزم لو لم يقيد بالمباح ان ذكره روية الدبر  
 مع انه لا ذكر اهدها من ماما اي الوجه والامه فذكره النظر  
 اليه اي الى العرج بل حاجة اي العم في الساط او الولد او  
 القلب كما سيذكره الش وخالف ابن الصلاح اي خالف  
 الباحان في عده في الصنعنا وهذا اسناده اي نقل



من غيره لانه قد لا يكون الحائض في زمانها يوم الحصة حتى قال ما عدم  
 العرج كطه اليها اي جائد بلا ايلاج جائز وهذا انما لم يذكره  
 بلا ايلاج سم وكل ما سواه اي ما سوي ما بين السرة والركبة  
 بخلاف العكس اي اذا امتنع من النظر وخرج بقيد اجاه الى المهر  
 الجواز بعد انوث كاجاه لكف قادي اي لكن بلا سترورة والى ما بين ما  
 غير سترورة متفق ما تقدم عن البيع الرمي عدم الحصة وكل بلا سترورة  
 نظر صفة لا تتم في خلافه اي لا يثبت في سترورة اما العرج فيحرم  
 نظره سواء كان من ذكر ام من انثى والسند في ذلك الام من الرضا ع  
 والركبة مرحوي وعبارة م ر وخرج بجاء اجاه ما بعد الوت فلا يحل  
 بشهريه بكتابة صحيحة وسبب ايمحمية في كل ما لا  
 يباح له الاستماع به ادسيا او جادا وحفاظا لانه يحاد الى  
 خطبه فان قلبه على خطبه لا يحل له ان ينظر وان السوء لا اجابة  
 وعدم ما فيه احتمال والوجه الجواز عند الاسواق ان قاسم في  
 بشرط انهم كما هو ظاهر علمه بخلوها عن نكاح وعدة حج  
 وقد خطب اي عزم واراد كما يعلم مما ياتي وقت النظر ان يعلم  
 ما قال فظاهر كلامه بقا نذب النظر واد خطب وهو الوجه الثاني  
 هو سبب بعد خطبة اليه وفي حاشية الحاشي هو بعد خطبة غير  
 سبب هو جائز بل هو جائز في وضعيف ولا يتقيد هو  
 المعتمد كما انه اذا التفت مرة حرم ما زاد والحكم في الافتقار عليه  
 اي على ما ذكر من الوجه والكفين معنوم كلامهم قال الرمي  
 اي من تلبسهم عدم طرعا بعد الوجه والكفين بانه عورة وسببه  
 لذلك الرواية اي هذا اليد على انما ليس بعورة يجوز رؤية اي  
 فالخاطب ينظر ما ليس بعورة في الصلاة وفي سائر الامور باق ما  
 ما عدم ما بين السرة والركبة كما روي في رواية اخرى انها كاحدة ونظر  
 الاجنب اليها لاد النظر هناك ما يورد في حوف الفتنة فانظر

بما عدم عورة الصلاة بما عدم عورة الصلاة وفيما ياتي منوط بحرف  
 الفتنة وهو جار في ما عدمها مطلقا هي عبارة عن المنع فتعدي منه  
 الى ما يخاف منه الفتنة واذ لم يكن عورة بدليل حرمة النظر الى وجه  
 الحرة وليد بها وخرج بالنظر الحسن والولا في فلا يجوز له  
 فيمكن من ينظره وخرج بها اخرها فلا يجوز انظره لها مطلقا واما  
 اخوها الامرد اذا كان يشبهها فافتن بعض المتأخرين بانه يجوز له النظر  
 له بغير سترورة كما قاله العلامة الرمي كالحطوب الخامس النظر  
 للداواه كحاجه ما ذكره من شروط النظر لاجل الداواه سبعة  
 ان يقتصر على نظر محل الحاجة وان كان الجنب او فتد مع حضور نحو  
 محرم وفقد مسلم في حقه علم والعلاج كافر واذ يكون الطبيب امنا  
 وان يامن الا فتان هو لا كيف التقدر الحاجة وبحل هذا الشرط اذ لم  
 لم يقض للمهر اما اذا غفل المهر فيجب جوار كنف بغير العفو الرائي  
 على الحاجة انما يحسن ان قاسم وجود مطلق الحاجة في الوجه  
 والكفين وكما كيدها فيما عدا السواكين من غير الوجه والكفين  
 يجوز للداواه يافني النظر اذا علم محل الحاجة قصر  
 وان كان الجنب والاحضرا محرم او مثاله بلده سرا  
 وفقد مسلم اذا من كنفه يعالج المسلم هذا الضررا  
 وامد وكونه امينا وكثرت الحاجة يقين  
 وحاجة وجه او يمين كاذب في غير سواكين  
 وفيما زيادة التالكات فكل سبعة لها فاستفاد  
 ومرد ككيدها في السواكين وتترط عدم امرأة  
 كذا في فلا بد من فقد العلاج الذي من الجنب واذ كان المحل العلاج  
 يحرم نظر على الجنبين كالبين المرأة والركبة وبعضهم نظره في  
 تركيب من يعالج وهو هذا  
 سلمه في علاج لايف قدم مسلم سوى مرهف



في صورتهما صوحا ثم مراهما فانه يصوحا  
 ثم صياحه يراهما من سم مراهما كواثلا في صوح  
 في را اي صياحه وكافرا فامراه كاهه قد استرا  
 فاحسبها صياحه فمركا وامر مقدم في ذلك  
 لوم سوي جسر ودين ربا جمع في الرمي في صوح  
 وامر في استمها رة اي دراية محلا باد شير باد ان هنة  
 المراه اهترفت من فدان كذا املا وادي بان يودي هذه الشهادة عند  
 القاهي من بيع وغيره فيض وجره باليرج عله بالعمرة  
 ويطلب باليمن مثلا والذلي اي واد تيسر وجود  
 او محارم شيردون فيما يظهر ويغرق بينه وبين ما امر في العاجلة  
 بان الشا ففكان وقد لا يقبل والمحارم قد لا شيردون وان يص  
 فقد وسعوا عنها اعتناء الشهادة هذا الله اي ما ذكره في الشهادة  
 وظلم الكلام جوعه لما مله ايضا فليسا اذ الرمي في فنة او شير  
 حلي فان خافها كذا في السكي ومع ذلك يام بالشرع وان  
 النبي على الحلاله ففرد ووجر بين الكن خالقه غيره تحت الحرام  
 مطلقا لان الشهادة امر طبع لا ينفك عن النظر فلا يكلف الشاهد بان  
 باراهما ولا يوجبها كما لا يوجب اخذ الروح بميله لبعض شئونه والما  
 بميله لبعض الخصوم والا وجه حمل الاول على ما باختياره والما  
 على خلافه امر رمي فيض الى الوجه فقط لا يجمعه ما لم يكن  
 عرفها ببعضه حلي ففاد السكي اما يظهر فيجب قتله  
 معمدون في ذلك اي بقوله لما سياتي ففلم قبله او قبل  
 العلم سوا قبل الحول او بعده وفرض السيلة ان العلم بنفسه  
 لنفسها اما اذا كان في الذمة فلا يكد روياني ذلك في الطلاق  
 والامع انه كثره اليها اي في حرم نظره الرشي من يديه  
 وهو ان شاء الله الرمي ويسف ضبط ابدا به حيث لو كان صغيره  
 لا شيرت

لا شيرت للمرجع ثم شيرت حية او ولم يجر الى اوان ثباتها عالمسا  
 على من تاتر في صورة الامر كذا الرمي ويغرب منه قود السكي  
 ويان فيض فليلد وان لم يشه زيادة وقوم محيد انظر او سدمه  
 في ذلك زيادة في العنف وكثير فيض ونظر المحرم فاني  
 لا مدم من الاثم وليسوا باليمن انه محرم عند الموي في  
 حيث لا محرمية ولا ملك واخلوة كالنظر فاذ احرجت ويغرق بينه  
 وبين المرأة عند احاجه ليجو ثقله حيث يشرط حضور محرم باختلاف  
 الجنس هو مع ما كعبدها اي حيث لم يكن هناك كفاة ولا  
 شيرت ولا شيركة فاذ اوجد واحد من هؤلاء الثلاثة في ربه كالاخي  
 فلا ينظر الى حرم يدينه كذا السيد واسم والاشهاد  
 معكم متحرم في في القبر على عني المباح وغيره اصله  
 وشرعه الذي هو المباح حيث وفي المكان ومن الزمان وكما صح  
 كذا ابن حجر وابن قاسم في راجع ومما عدا لا يكره كسفن في الحرام  
 في سفن من رحاني في نود واحد هل يجري منه في نود  
 خالين في غطس الحمام او يوقف في الرمي جواز به حيث لم يكن  
 منه من لغوره ولا رويها اي يغرق بينه وبين الاصطباح في  
 الاصطباح كرم وويله من وهناك كذا اذا كانا عاريا  
 خرج به ما لم يجدوا في يومهما في فراش واحد ولو متلاصقين  
 وظاهره ولو اتفق الحرج من احدهما فقط وهو محتمل وتسن  
 مصالحة اي في شئ في الامر اجمال الوجه فحرم مصالحة كفاه  
 العبادية في الروض فيصافي ان كذا في خطا في روض  
 فيصافي ان وتكره المصافحة اي في غير مشاهة والا في حرم كذا  
 حرم في حليل في الاحباب مطلقا في سنة يستثنى الامر  
 الجمل في حرم نفسه ومما عدا روي لا هل الفضل خرج غير  
 غيرهم فلا يطلب الاحاجه او ضرورة وخرج بالقيام في النوع



الواقعة بين يدي العلماء والامراء ونحوهم ونحوهم وتوقع الشهادة والقبول  
 القبلية اما حجر  
 صفة بيان في كلامه انه شرط في ما شرطه المصنف في البيعة  
 مع زيادة وقوعه لفظ تزويج او تكاح وث شرط في الزوج ثلثة  
 شروط احل والقبول والخلو من تكاح وحده وفي الزوج حصة شروط  
 احل والقبول والاختيار والعلم بكل احواله وان يعرف اسمها ونسبها  
 او غير ذلك من الشروط كذا في الزوج الواجب وفقد مانع ولا بد  
 العباد

وعشرة سوانا الولائية كونه مطلقا والصبي لعالية  
 في حدوده المطلقة والحل واخر جوابه قد اقتفل  
 دوعية نظيره من رسمه والله لا يهدي والكم  
 وفي الشاهد من ما في الشهادتين وعدم تحقق للولاية وانما لم يكن  
 المصادق كذا خلاف الفتح البيع من العرف من التكاح الاستماع  
 وتواجه وذاك قائم بالزوجين هما الركنان اهـ كالحاكم الكاف  
 استقصائية او عبية الشرعية اي مرحلتين والفرق ان  
 في احوالهم بان استمع كل منهم فراجع للسلطان وعبارة في التراج  
 فان في احوالهم قال كل منهم ان الذي ازوج واحد خاطب اقرع  
 بينهم وجوابا قطع للزواج من خرجت عنه زوج ولا تستقل الولاية  
 للسلطان واما خبر فان في احوالهم سلطان ولي من لا ولي له  
 محمول على الفصل بان قال كل لا ازوج اهـ والحاصل ان المراد في الحديث  
 بالساحة الفصل بدليل قوله فالسلطان وليس المراد بهما طلب  
 تزويجها لان حكم ذلك ان يقع بينهم ولا تستقل الولاية للسلطان  
 كما عرف اهـ شاهد في عدلهم ولو عذر في العدالة في نظر  
 قدم اقلهم فقام ما بانى فانه لا ذرعي حركه الخط الزوج بهما  
 نسخة بل الى كذا في لانه شرط في الولاية ان لا يكون مختل

المنظ بهم او حمل وان لا يكون محجورا عليه سفي واد لا يكون محرما  
 وشروطه كل من الشاهد من اية السمع والسمع والمصط ومعرفة  
 بان المتأقدين وكونه غير متعين للولاية وانما اخرج فلا ولاية  
 لرفيق في بيع كونه وكيل في العيود لا الايجاد عملا بالعادة في  
 صابط او كحل وهو مخرج باسرة ما وكل فيه فانه لا يبيع ان يكون  
 وليا ويصح ان يكون زوجا والمراد بالرفيق من فيه رفقا وان قل  
 ولا يرد السمع فيما ملكت يعضه الحرف فانه يزوج بالملك لا بالولاية  
 وكذا في العباد في المكاتب لكن باذن سيده وقياسه في بيع  
 تزويجها اي بالولاية العامة ويؤخذ من هذا انها لا تزوج بنات  
 مثلا اذا كان لهن ولي غير هذا كالب واحد واح وعهد ونحوه فانه  
 البر ما ولي وغيره وطاهر من كلامه انها تزوج نفسها وتزود في اب  
 قاسم لا ضرورة لذلك بل كاذن لا مير من امرها ان يزوجه  
 كالولي اذا اراد تكاح مولية وعبارة تحفظ اما هي في زوجها احد  
 نواها لكن الامع في زيادة الروضة لا ويحي هذا في الولي  
 لو عتد وهو خفي فانه يكون باطلا حسب الظن لكن ان الفهم سا  
 المذكورة تحت المصحة كقولك البر كفي عن السبي الفصل  
 للشهادة في اجلة اي للشهادة بالاموار ملكة اي هبة راسخة  
 في النفس عن اي موضوعها اقراف اي اركان ولو  
 صاير كاي ما لم يلبط اعانه ولو صاير اراحتة كسرة  
 لحمه وتطيف غرة والرد ايل عطف على الدنوب اي ومنع  
 من اقراف الرد ايل الباحة اي الجائزة الشاملة المذكورة كالسوي  
 في الطهيف الذي هو مكره والاكل في السوق غير سوي وانما في بيع  
 من اقراف كل فرد من افراد ما ذكر فاقتراف الفرد من ذلك تستغ  
 العادة اما صاير غير الخصة كذا لا يستغ بها حر ونظره الى  
 اجسية فلا يشرط السمع على اقراف كل فرد منها لا تستغ العادة



وزوجان نوبوا والاعمال في الولي الخاص وقوله والاي بان كان  
 احاكم غير قاسم في الولي الخاص والا وجه اطلاق المتن وهو ان  
 العدالة في الولي الخاص كسند اذا لم يكن احاي في الزوج  
 لسانه اذا لم يكن من جد او عم او نحو بصفة الولية لان تزويجه  
 بالولاية العامة والولية الخاصة مقدم عليهما ويؤخذ من ان لسانه  
 لو كان انكاره لم يكن له اجبار لان الولاية العامة لا احبار فيها لكن ما  
 الرمي لزوجه بالاجار ونظر فيه ايضا في كسبان غيره اي فانه  
 اعني الامام لا يزوجه من الا عند فقد الولي الخاص من نفسه  
 لا يلزم ان يعلم من هذا السبيل ان العدالة في الولي ليست قيدا  
 بل الشرط عدم النقص وانما الشرط ان يقر على العدالة في ان تزاد  
 هذا الشرط بين المستودع والولي لا عند ولا قاسم اعني عند  
 ولا وفاد بر هو مسوق بالعدالة وعليه فلا فرق بين الولي والى احد  
 الا اذا عيانا بالولي زوج حالا والخطام انما بمسوري العدالة  
 اي ومع ذلك اذا وقع نزاع في العقد او في امر لا يثبت بشهادتهما  
 كقائه الرمي في الفناوي لا بمسوري الاسلام والحديث نعم  
 لو عقدت بهما قبا مسلمين حين حج على المهر زيادي ولا في طرفة  
 المستودع فزوج ولا ان المنكوحه ثبت فلان الذي زوج بل الواجب  
 علم الحضور وكحل الشهادة على صورة العقد حتى ادعوا لاداء  
 الشهادة في محالهم ان يقر به وان المنكوحه ثبت فلان الذي زوج بل  
 شهادته ون على ان العقد كقوله العاقل في حاشي كذا الخط استحسن  
 الزياي شويري بان يكون في موضع كذا في ولا في احد المتأ  
 بل في فان علم المسلمون والا حار حجة بهما لان من الظاهر  
 لان السور قيا في وعبارته في الاسلام في الحريه وكذا  
 لا يفتقد اليه بطلان الاسلام والحديث بالدار حتى يعرف حاله فيهما  
 باطناه لسرولة الوقوف على ذلك اي الاسلام والحريه

او كما في تزويج امته باذن سيده مرحوي الكاوه الاصل ولو  
 غير كما يمد لان له يوسا واجار بها وعدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كذا  
 امه المحرم كاخيه ثم المهر يجوز عليه بغيره اي بان بلغ غير رشيد  
 او بعد رشده ثم يجوز عليه لانه لنفسه لا يبي امر نفسه فلا يبي  
 الولاية كما انظره واجر عليه حقا العزم لا ينقض فيه واما  
 الاما واجنونا لا ينظر الا فاقه من مطلقا على المهر فقط  
 افاقته والمهر انه ان لم يزد على الثلاث انظر وان كان فوفرا  
 انقضت للبعد وان نظر في مدة الانتظار خلافا لابن حجر حيث  
 قال انها اذا انقضت في مدة الانتظار رجع يزوجها السلطان طبع  
 ولا يقدح في العزم وعلم ما تقرر ان عقدته هم برسماني لا يثبت  
 شرابه عيني او يبيده له ثم ربي ان لا يبي اذا عقدت برسماني صح  
 العقد ونوع المسمى ووجب من المثل كما اذا عقدت بر المثل ويؤكد  
 في ضمن المهر بخلاف شرابه عيني او يبيده له فانه باطل كالمهر واحرم  
 سدا خبره قوله في منع من النكاح وقوله نكح متلف باحرام  
 والناسو حرة ان وادك ويجمع عكسه قال وحضر مع  
 الاخوة الشاهد الاخر فلا يجمع لانه وادك عاقد فلا يكون شاهدا  
 كالزوج لا يكون شاهدا على النكاح ووكيله نايبا عنه في قوله اه  
 باي الزوجين وابويهما وعدويهما الواو بعين او وجد بهما  
 ويكرها وابيها لا يها لانه العاقد وموكله في تصور شهادته  
 للخلع في دينه ورق شويري في الجملة في بعض الصور كما  
 لو ادعت عليه زوجة قال كرفس مد علم ابناؤه او عكسه فان الزوجية  
 تثبت بذلك قال زوجتك بئني او زوجتك احدي باني  
 ونوبيا معينة ونوعها السماه كذا في ما لو قال ابو باني زوج  
 نكحت ابني ونوبيا معينة فانه لا يمنع في في الرمي ولا يكون زوج  
 ابني احد كما مطلقا قال الشرا مسمى في نوبيا الوي معينة منها ام لا



ولم يفرق بين هذا وبين روجك لحدته ثانياً وتوابعه حيث صح له  
 لاهما ان يفرق من الزوج القبول فلا بد من تعيينه يقع الاستدراك في قوله  
 التواتر لا يحل والراه من العقد والخطاب معاً والشهادة تقع  
 على ما ذكره فاعرف فيها ما لا يفتقر في الزوج ثم رتبة الزيادة في صحة  
 قولها انما لا يفرق بين ما يفرق بان في قوله روجك ثانياً  
 احكاماً خطابات فلا يفرق بين ما يفرق بين الخطابات وقوله انما لا يفرق  
 وشرط فيما حل حرج فيها من ثبات حرجها كالحق او العقدة حتى  
 لو اعتقد انها معتدة والعقد باطل وان يبين عدم العدة لعدم يقين  
 احكاماً وعدة اي عدة غيره اما المدة عند فقهاء فمفصلة ان  
 كان الطلاق رجعياً او بائناً بدون الثلاث واللعان مع كراهة العدة  
 والا فلا وشرط فيما انما الاختيار ان في العبرة وتبين ولو  
 بالمسكن كما في ولائمة اي بغير حرج اما مكره محقق كان اكره على  
 كراهة المطلوعة في القسم فيصح ولا من جعل حلها له كمن ظنها اخذ  
 من الرضاخ ولو تبين احكاماً روجاً له في حرج

### فصل في بيان الاوليا

واول الولاء انما هي المصلحة على ما به بالنظر لطف الولاء بالنظر  
 لذلك العقد وبالنظر لذلك العقد بمعنى محقق كخوفه فلا داع  
 بحاله اي محقق له دون غيره اذا لاحق للمد من له وجود الابل  
 واسباب الولاء اربعة السبب الاول الاقرب السبب الثاني  
 المصوبة السبب الثالث الاقرب السبب الرابع السلطنة  
 ريادي كقوله الدافع ذكره ليس من عهد له لانه غير مستقيم  
 في وجهه ان الم لا يدلي بالابل وانما يدلي بالجد لانه لا يدلي بهما  
 اي الابل والجد لكن الابل بلا واسطة والجد بواسطة  
 وانما السبب الاول وانما في هذا او ما بعده كما مر في  
 نعم لو كان ابنا مع امه صورة هذه السبلة ان رايد او بكر اخوان

تعيينان

تعيينان وعمر واخوه لا يفرق مع رايد امراه وله منها بنت ثمان  
 رايد عن تلك المرأة والبنت والبكر له ولد وتسمية هذا الولد الى  
 البنت المذكورة انما ان عم متفق لهما عم والد الذي هو اخ لاب  
 تزوج بام البنت المذكورة فاني منها بولد وتسمية هذا الولد  
 الى هذه البنت انما ان عمها لا يفرق واخوها لامها او ان مع رايد ولد  
 وبكر بعد امراه وله منها بنت وتسمية هذا البنت الولد رايد  
 انما ان عمها متفقاً ما كان بكر عن تلك المرأة البنت ثم البنت  
 عمر الذي هو اخ لان تزوج بام هذه البنت فاني منها بولد وتسمية  
 هذا الولد لبنت المرأة انما ان عمها لا يفرق واخوها لامها او غيرها  
 اذا ارادت الزوج انما لو كان ابنا مع امه ما انما الى  
 ولما اذا وطئها عمها يتسم به في صورة ثلثة اخوة اشقاء  
 اولاد تزوج بام هذه البنت فاني منها بولد وتسمية هذا الولد  
 لبنت المرأة انما ان عمها لا يفرق واخوها لامها او غيرها اذا ارادت  
 الزوج كذا واحد منهم بامراه ورزق واحد منهم بولد البنت ثم  
 وطئها احد الاخوين المذكورين يتسم به ورزق منها بام وتسمية  
 هذا الابن للبنت المذكورة انما ان عمها ثم تزوج بام البنت  
 المذكورة الاخ الثالث ورزق منها بام وتسمية هذا الابن للبنت  
 المذكورة انما ان عمها واخوها لامها ان الم الوطئ يتسم به فانما  
 حرم عليه الام الموطوءة نعم يصح ان يقع اشكاح قبل الوطئ بتسميته  
 فتصح به فاسل هو في بعض النسخ ولو كان ابنا ان عم له وصوره  
 هذه السبلة ان لو كان هناك ثلثة اخوة كبريد وبكر وعمر ورايد  
 روج وله منها بنت وبكر له روجة وله منها ولد اخ وتزوج ولد  
 بكر لبنت رايد فاني منها بولد وتسمية هذا الولد للبنت المذكورة  
 انما ان عمها وانما ان عمها ما كان رايد عن روجة وتسمية المذكورة تزوج  
 وله عمر بام البنت المذكورة فاني منها بولد وتسمية هذا الولد



للمنف المذكورة انه اخوها لهما واما ابن عمها وتصور هذه الصورة  
 المذكورة بصورة غير هذه او هي ثلاثة اخوة كيكور وريد وعرو وكور وريد  
 لهما واما ابن عمها عرو وريد وبناتهما ماتت ذلك المم عرو وريد  
 وبناتهما فاحد ابن كيكور وريد عرو فاني منها بولد فاسم هذا الولد  
 للمنف المذكورة انه ابن ابن عمها واخوها لهما واما ابن ريد وبنات  
 عمه المذكورة فاني منها بولد فاسم هذا الولد لهما انه ابن ابن  
 عمها ماتت مائز ورجها وارا دة بعد الفضا عدها منها مائز ورجها  
 ابنها الذي هو ابن ابن عمها ومنه يوجد كاي من قرب النسب  
 يوجد انه لو كان القرب بغير النسب كالولاد قدم الاقرب من النسب  
 محضة اي خالصة عن سبب اخر والتركيب هناك لارت ايا لارت  
 بالولاد فيقدم الاخ وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على ابن اخ  
 مروي سببا للولاد لا يوجد منه انه لو لم يكن عليها ولديه كان  
 الصغيرة ان تصف ولها اسمها هو كارة كالنعل ابن قائم على الحجر  
 ويكون سكونه البكر وان لم تعلم كونه اذنا ولم يعلم الزوج حجر  
 ويردد النظر في رسالة لمارية لهما معهن ولا كتاب وانظر لهما  
 كالحقونة سكونه البكر اي المنيعة البالغة والافليس لاحداث  
 يزوجها الا بعد البلوغها وديباحه فهو في الرزق في الصغير  
 على ان يباح سماعه الديباح اج ولا يعتبر اذنا الفتنة ولا رضاها  
 بل وان منعت فلا فائدة له ايا لارت هذه الولا على  
 الفتنة يفتح التا ابي الفتنة فمن من وضع الظاهر موضع الضمير  
 وقوله من عصبها اي الفتنة بكسر التاء فيزوجها ابنها وهذا  
 هو محل حاله خارجا لهما مولا في محل ولايته اي حاله  
 البعد وتوحيده برة واذ اذنت له وهي جارية عنه سلطان  
 وكذا يزوج الحاكم اذا عطل اذ فلور زوج الحاكم في الفضل ثم ثبت  
 رجوع العاقل قبل الزوج بان مطلانه سلطان اذا عطل

٢٥٨ ولو بالسكون والمنف اي اذا عطل ايضا فان الحاكم لا يذكره  
 في الشهادة ان محمد عند غيبة الولي لور ورجها هو الولي الغائب  
 وقت واحد بالبنية قدم الولي سلطان مسافة القصر فلو اذا  
 لم يكن مولا وليس له وكيل خاص في تزوج موليته فلا تسفل المولدين  
 للابن وان طالت غيبته وحمل محله وحياته اما اذا كان له وكيل خاص  
 فهو مقدم على السلطان خلافا للشيخاني وخرج بمسافة القصر ما دونها  
 فلا يزوج السلطان الا باذنه نعم ان تذكر الوصول اليه خوف جاز  
 له ان يزوج بغير اذنه قاله الروياني والمراد ما دونها ولو في الواقع  
 حاله العقد فسطر لو بين انه كان دونها وقت عقد الحاكم نعم  
 لو ادعى بعد عقد الحاكم انه كان عقد لهما وهو دونها لم يقبل  
 الابنية اه فان عقد الحاكم جاز للزوجين ان يوليا امرهما خرا  
 عدا لسيقتهم وان لم يكن محمدا او نوع وجود محمدا بخلاف  
 ما اذا وجد الحاكم ووجد حكم ضرورة فانها لا يجوز لهما ان يوليا  
 الا بمحمدا او لا فرق في ذلك بين احضر والسفر في الحين نعم ان كانت  
 الحاكم لا يزوجها الا بدراة لهما وقع قلها ان تولد بعد ادع وجو  
 وولم يجد خاتما ولا محكما وخافت العنت جاز لهما ان تعقد  
 لهن بالضرورة وارا دة تزوج موليته ولا ماوله  
 في درجته كان كان هناك امراه ولها ابن عم وارا دة تزوج بها  
 فانه يزوجها له الحاكم بخلاف ما اذا كان لها ابن عم وهما متساويان  
 في الدرجة كانا لا يزوج اولاد فانه يزوج احدهما له لا اخر  
 كما علم من كلامه وكذا انما صنف كما مر انه محجور  
 اي اذا اعدم الاب والجد على تفصيل ذكره في ثم المم مروي  
 نوري القادر اي مربي وتورثه فاهل النظمه اذ فكان ينبغي  
 ان يزاد هذا البيت تزوج من حنت ولم يك حبرا  
 بعد البلوغ فضم ذاك وبادر او نسخ يعيب منها ومنه



مثلا او انما اخ برضاها واداد الالب او احد الخبر اما غير  
 الخبر ولو ابا او جد ابا كانت شيئا فليس له تزويجها من غير من عيسته  
 النما سرك ومثل النفقة عليها وفي من المخرج اذا كانت مع ونية  
 تزويجها او انما اخ برضاها لم يهرم ان كان مهرها ان  
 المخرج في المخرج ان النكاح يقع المهر من ذلك ونما كذب  
 ان وواضح ان هذه حكمه فلا ترد النفقة بالاشهاد ان كذا  
 اد اعلم وقت فراقه توذي ولا يجوز تزويج رجعية ظاهره  
 وان اذن الزوج وهو كذا في من فخرم ولا يصح العقد ان رب  
 عليها وكذا ما بعد ما في ان وقع قبل انقضاء العدة والافسح  
 صحيح ورد راعب فيك وكذا الى راعب فيك خلا قال في يوم  
 انه تخرج من السنة لابن النفل ويجوز ان لا يحرم ولكن  
 لا يصح العقد ان لا يعرف من كذا واستوفى به كذا جواز  
 خطبة السرية وام الولد المسترض وان لم يعرف من السرية  
 والظن كذا لا يصح العقد المبرع من السيد عنها رايه ويكفر  
 خطبة صيغة شيئا او كرا ولا يبرأ من النكاح وان خيرا في قوله  
 التي في غير هذا التي فحلت منه اذا ما فذلك بالحل لا ان  
 عدة مقدمة على غيرها خلا ما اذا لم يكن حيا فان عدة الزوج مقدمة  
 على غيرها وحكم جواب المرأة لو قال وحكم جواب الخطبة كذا  
 لعدم اولى فاما قوله ووجه ما لا يشمل الجواب من المرأة وهو يبي نكا  
 حها ويحرم على عالمي بالخطبة الاولى ويجوز انها بالاجابة  
 وبجرحها ووجه الخطبة على خطبة من ذكر جائزه خرج بذلك غير  
 الجائزه كذا خطبة عدة غيره على خطبة اخيه القبر بالاخ لا  
 لب فلا فرق بين ان يكون الخطيب الاول مسلما او كافرا او ما لوني  
 مسلم كذا خطبة كذا مسلم بشرط ان اذا اجيب المسلم فاجيب  
 على هذا الشرط فانها تكون خطبة شرعية فتخرج الخطبة عليها او خرج  
 بالحرم

بالمختم الحلي والركن فلا احترام خطبة لها لم يره او مر يد الاحتجاج  
 ووجه اخره في هذا البيت لعقابا وكذا بعض  
 المخرج ليس بغيره في سنة متظلم ومرفوع ومحرر  
 ومظهر فقا ومستفاد من طلب الاعانة والالتفات  
 الظاهر بالعمية في نسخة النجاشي وهو انفق نفقة على  
 خطوبته ولم يزوجها ولو كان الترتب منه او بالمولد له اولها رجع  
 بما انفق اي شي كان ولو انفق عاز وجه بعد العقد وقبل النكاح  
 لا حل النكاح لم يطل قبل الدخول او ما ان احد من رجع بما انفق  
 في الحالة المذكورة وحله حتى لم يقصد المهدية لا لالحل تزوجه  
 بها باطلا او قصد المهدية للحل تزوجه بها فبرجه فيهما فان  
 قصد المهدية لا لالحل تزوجه بها فلا رجوع اه بين الايجاب  
 والعقد خرج الخطبة بين الخطبة وجوابها من مدونة والمندوب  
 تلات خطبة قد بكر ولو ادا بكر ونسب ان كان السب  
 فامل قد للاب ان وان لم ير الماء لطر وسفه هذا الموضع  
 على النفس لان المار عليه خلا قال في رجه ان ولاية تزويجها تابعة  
 لولاية ما لها كالعاقبة ثم راي فيكون للقافة كذا قال في حجر النكاح  
 اي تزويجها بغير اذنها هو نكاح امراد بالاجبار وهذا لا يصح  
 الاكراه قد من هذا البلد وحله في هذا اما لم يكونوا يولد بقاء  
 بقاء دون فيه الزوج بالوجار او بغير هذا البلد والامم شرط  
 ذلك جوابا لاقدام بر كوزا لاقدام على ذلك ثم روي ان حجر  
 السادس الا يزوجه ان نظر ان هو ضعيف وكذا السابع  
 عداوة ظاهره اي حيث لا يكون على اهل عداوة او عداوة في ذلك  
 وكل اولاد من عدم العداوة الظاهرة والباطنة وخوف بين الولي  
 وكذا لعدم روي ان حجر الثاني موصرا الى حقيقة او حكما  
 كالودع وفي الصيغة عنه امر قبل العقد او ملكه المهر كذا وقوله



كمال الصدق فاحمل ما في العادة بخلافه والاصح قوله قال الولي العراقي  
 والشيخ محمد انما العداوة اي ونباطنة ظهور العرف  
 وهو كونها مفارقة للوول ملازمة للزوج وادها وليكون في البكر  
 يكون ما بعد استبدانها وان لم يعلم كونه اذنا ولم يعلم الزوج خبر  
 ونزده تتخاف في حرم الاشارة لها معتمدة ولا كتابه ثم رجع انها كالحبرة  
 اه ثوبري وعبارة العباد واذ لم يكن ثيبا بالوطي كونهما  
 بعد استبدانها ولو لم يكن موافق لمين او جعلت كونه الصمت اذنا  
 او بك الاعم مباح ولو استأذنها بلامها او باقل منه فكلت  
 لم يكن اذنه واذ لا لهما لا يصح من ذكره اه نعم ولم  
 نزد بكارهما ويؤثر انهم بذلك الوطي كساي في الصداق  
 انها كاتيب معتمد عند المهر يبعث اليه وفجرها وكذا  
 في دعوى الشبهة اخطأ بكلامه انها تصدق في دعوى التبويبة  
 قبل العقد بلا يمين كما في دعوى البكارة وفي ثم الرمي انها لا تصدق  
 في دعوى الشبهة الا باليمين وعبارة الرجم في حاشية وتصديق  
 في دعوى الشبهة قبل العقد بيمين لا فسخا دعواها انما رجع  
 الولي من تزويجها غير اذنا قطعا اه فالتبويبة في قولنا وكذا  
 في اصل العقد لا في كونه بلا يمين فانهم ولا قيل عن الوطي  
 ولا يكسف عنها لانها اظهر بها رجائي فان ادعت الشبهة  
 بعد العقد اي ادعت بعد العقد انها كانت ثيبا قبله قال بل  
 استهدت اربع سنوة عند العقد اي تبويبتها عند العقد كاي  
 سهدت بانها كانت ثيبا عند العقد ووقعت تلك الشهادة بعد  
 العقد كما ذكره اذنا وري كمعتمد ولو كان لها زوجان فليان  
 فوطيت في احدهما وزالت فكان ما صار في ثيبا وكذا لو كان احدهما  
 اصليا والاخر ايدا او استبدت الصلح بالزائد فلا يصير ثيبا بزوال  
 البكارة بالوطي في احدهما لاحتمال ان يكون وتميز ووطي في الاصل

والث

واليكارهما فانما يصير ثيبا بخلاف ما لو وطى في الزائد المميز فانها  
 تستمر على بكارتها ولو كان احدهما اصليا والاخر ايدا او استبد  
 الاصل بالزائد فلا يصير ثيبا بزوال البكارة بالوطي في احدهما لا  
 حتم ان يكون الوطي في الزائد والولادة ثابتة فلا تروى بانك

**فصل في حرمان النكاح**

ومثباته نفع الموحدة لثياب مامعة اي اللاتي يثبت  
 لهن الخيار فيه ويحتمل انه يكرهها وعلى كل لو كان وما ثبت الخيار  
 لكان اولى اذ ثبت وصفا لاذان فصار قول اختلاف  
 احسن صيف وله اي للحرمة الموبد بالنسب والرضاع  
 في ادخال الرضاع في الغرابة المذكورة في المضابط الا وانظر ظاهر  
 كما قاله قال بعد الاصل الاول اي غير الاصل الاول فان اول  
 فصل من الاصل الاول هو الاخوة والاخوان واولادهم ولا يخفى ان  
 غير الاصل الاول هو اوله الاصل الثاني وما بعده وهم الاحد او طين  
 وان علوا واحتررت بقوله او لفضل عذنا في فضل فلا يخرج من وراثت  
 اولاد العمان والحالات الاول منها لو قال الاول منها كان  
 السب بالعلم واللفظ وكذا ما بعده في ثم ان قوله وهي مبتدأ  
 وحمل الاول منها الام خبر كالاخ اي يحرم العقد عليها  
 وكذا العقد في الباء بانه الرجم من ان تعلق الاحكام للافعال لا الهواك  
 لا للذوات كخو حرت عليكم المنة والدم اي تناولهما لا عنهما رجما  
 رجائي يترى اليها نكاحك بالعقوبة لا بالشرع لا يكونا لا  
 للاب كالاخ يترى اليك نسبا اي الاعم من الفوق والشرع  
 لثبانت النسب من جميع الجهات اي جهة الاب والام او  
 احدهما ويوقا لوان نذر اخاسين بدو وان سفلن لك انت  
 السب كما مر اي لان اصطلاح الرضخين في الاول بقولهم وان  
 سفلوا وسفل في الاخوة والاخوان بالترجي سواكفت



انه من مائة باحار مسموم كيسي عليه السلام فكيفه اي الذي  
 من الزنا فحيا به اخذها او المهر يرجع للزنا والاولى ان يقول فكيفه  
 المحلوقه من زناه فانه يومها انها كبت الشرعية التي حكم عليه وليس  
 كذلك فلا تحرم على صاحب الدين لا تتعايه عنه شرعا والثاني  
 في النكح والثالث وهو في اولي بما ذكر لاحاجة اليه بعد قوله  
 على ذلك فهو سواء سبق قلم ولا يخفى وهو ولد له الولد وثانيا  
 له ايضا حفيد واما الباطن فهو ولد البنت شوهره ولا ينفك الرضعة  
 اي ولا يحرم بنت مريضة وذلك هذه الاربع وهي منظومة  
 في قول الشيخ علا الدين القونوني  
 اربع هي في الرضاع حلال واذا ما التمسك من حرام  
 حدة ابن واخيه ثم ام لاجه وحافد والسلام  
 ورأيه عليه  
 ام وحمه واخ ابن ام خال وخالتيها هي ام  
 وقد نظمت الاربعة السابقة على الترتيب السابق فقلت  
 مريضة الاح او اخنا كحل او ولد الولد ولو اني جعل  
 كذا كذا ام مريضة الولد وبشرها وهي خاتم العدد  
 لم يلم يوجد في الرضاع وهي الامومة والبنية  
 والاختية وقوله كما قرينة اي في قوله ولو كانت ام لب كحل  
 فلا خيد اي لا خطية به كما حرم واذا وجد بينه ولد قريب حمه  
 وخاله وبلغ بالولد فيقات ما تعود في شخص قال لا خديا في  
 يا خالي كذا تزوج رجل بامرأة ومعه بنت من غيره ورزق منها  
 بابت سمها زيدا مثلا وله اي له هذا الرجل الذي غيرها فاذا تزوج  
 الابن الذي من غيرها بشرها التي من غير ذلك الرجل ورزق منها  
 بولد ورأيه حمه وخاله لانه اس حوايه واحوايه واحض من ذلك  
 ان يقال صور ما اذا خال زيد من ابيه تزوج باخت زيد من ابيه  
 كما استدل  
 او

او بالعمى اي اخو زيد من امه تزوج باخت زيد من ابيه كما اشارت  
 اليه بقوله قتال في النسب اي واولدها وولد ابي عمه وخاله  
 فلا خيد لانيه الاحد اسقاطا لانيه لانيه الاخ السقف اولاد  
 اولاد امه ميداني وهذا ظاهر لان هذه المرأة الرضعة لانيه ام  
 ام زيد من النسب فارضا عما لا يرد لانيه التحريم على غيره  
 من اخوته مطلقا اي الاستغناء اولاد اولاد امه فاما مل بلين اي  
 احبات بان ترضع امرأة شخص بعد ولادها منه صغيرة اجنية  
 ثم تزوج بامرأة لها ابن من غيره فقلد له ابنا فلان الذي من  
 غيره ان تزوج تلك الصغيرة ونصدق عليه انه تزوج باخت اي  
 من الرضاع لاجه لانه فقوله بلين اي احبب اي لانيه الحاصل في  
 زوجة اخرى غير امه كما هو ظاهرنا مل فاد في الحاصل  
 ان الوصف بقوله الذي دخلت من هاليد اللفظ الثاني الثاني  
 دون الاول لما ذكره ولا يخفى ما في عبارة من الساج فاسل قد  
 لا سمح دحو لا ولهد الاحد بوطي اليه ميداني نعم  
 اكسد رت قد وكل من وطئ امرأة مملوك هو الوطئ في القبل  
 او الدبر واستحار الخ ونوع الدبر كذلك وان اراد كوطئ  
 في الحياة كما روي في الامهات والجنات ما هو بالنسب والرضاع  
 كما في قوله ويوجب العدة اي فينت به التحريم والتحريم فلا  
 يحل للواطئ بشبهة النظر او ام الوطوء وبشرها ولا خلوة ولا  
 سافرة بها ولا مسها كالوطوء بل اولي فلو تزوج ما بعد ذلك  
 ودخلت المحرمية اجيب بان العتوم كذا فان قلت  
 العتوم هذا خاص والقاعدة تعم على العام قلت مع من  
 ذلك الاجماع على تحريم زوجة الابن رضاعا عما في الحج سن  
 فودق على التحريم من اصلكم خرج به زوج من ثناه او  
 البه من الرضاع اه وتعلمه سواء سبق قلم ولا يحرم بنت



روح الام او الشغل كلامه على الفارسيهما رجلان كل منهما في صورة  
 ذلك رجلان تزوج كل منهما الآخر فاولدها ابنا فكل من ابنيهما عدا الآخر  
 لانه ومما امر ان كان الشغل برجلين فقالا امرحبا يا بنيانا وزوجنا  
 وابي زوجنا وصورة رجلان تزوج كل منهما ام الآخر وسرنا  
 رجلان كل منهما خاد الآخر وصورة ان يتبع كل من رجلين بنت  
 الآخر فيولد لكل منهما ابن خاد الآخر وصورة ان يتبع كل من رجلين  
 اخا الآخر ويولد لكل منهما ابن وحكم واحدة ان يكونا في  
 واحدة عطف على اسم ويبدل من اربعة عشر وتقدیرا لغير  
 مسكن قال اخذ الزوجان كذا كذا حتى يظهر لي ان يسمي  
 اجمع بين امرأة واخوها وان تفاعها والدة لها بلعاب اذ هي غير  
 متعلمة قطعا بدليل ان مسمى استعملها لحنه وهذا باعس الدليلا  
 اما في الآخرة فلا مانع من جميع التحسين في اخيه لا تتفاعل المحرم  
 فيها كمن تزوج احداهما ثم ماتت في عصمة ثم تزوج الاخرى وماتت  
 في عصمة وماتت ولم تزوج بعده غيره قاله الشهاب الرمي سوري  
 وقال القليل يجوز نكاح المحرم في اخيه ما عدا الاصوة والمزوجة  
 او وتو اسما يعنى على ان اصوبها وخالاهم لا الكبري  
 فيه دفع توهم ان العدة والخاله هي الكبري غالبا قال قال وطع  
 ونوح الدبر رجلا واسد خال انثى مرحوي يا والله ملهيب  
 وتويعها بلا خيار او خيار لم يترك تزويجه قال او كناية  
 اي صحبة او بعد وطئها وظاهر كلامه ان الاسد خال  
 هنا اي في هذه الصورة لا فيما تقدم ليس كالوطي وهو ظاهر  
 ثم ر حرمت العادة اي حرم وطئها وكذا الاستجماع بها  
 لكن ظاهر عبارة الروضة والعباد حرمة الوطئ فقط حلي  
 او كناية عن ملكه او كذا الوكلاء الملك والنكاح حلت النكاح  
 دونها وكذا ذكره اذ يعلق به الطلاق كذا ويثبت

المسب فيه بالمكان كذا والمثل خيار فسخ كذا وفوايد الفسخ  
 ثلاثة لا ولا انه لا ينقص عدد الطلاق الثالثة اذ اعلم بالعييب  
 قبل الاخود وفسخ النكاح سقط المسمى ويلزمه مهر المثل وتوطئة  
 لزمه المسمى حتى لا يلزمه شي من امر رجلا فاما توطئة فانه يلزمه  
 نصف المهر العائنه انه اذا وطئها وبني بها عيب وفسخ النكاح  
 سقط المسمى ويلزمه مهر المسمى المثل وتوطئة لزمه المسمى حتى  
 واما الاغنام من او غيره ثبت به الخيار ان اسيد من  
 الاقامة منه كاطيون والافلا واجدام فهو كلام المصنف  
 وغيره الش الى الرفق وهو معيب وكذا اما عده وار الرض  
 بينه البوا والرا هذا اذا كانا مستحباين اذ بيع فيه المهر  
 وجرى عليه الرمي ليصح في المهر لكونه نكاح الزنا في حد ذاته  
 الرمي عدم اشتراط استحكامها حيث قال والمعهدة لا تشترط  
 استحكامها بل يكفي حكمها لغيره لكونه حراما او برضا  
 ربيع وجوز الاكفابا سوداده كمنه وخرج البول  
 من نفسه صفرة لاجابة الوعد الان يخرج البول غير مدخل الذكر  
 ولعل الش غراه ليخرج من عده فان شقته وامكن الوطئ  
 فلا خيار عبارة ابن قاسم فان زاد النكاح وتويعها غيرها فلا  
 رد له لروا الداع او لم يقام منه قد الحنفية اي خشفة  
 ذكره وطائره وان كانت رتقا او قرنا لموان النكاح المفسر  
 من النكاح كاخ اصل الروضة واعلمه م ر ولو حدث حب  
 وضيت به فحدث بها رتقا او قرنا ثبت له الخيار ويختل  
 عده نكاحا انما ينفذ م رماي والنفقة اي العجز عن الوطئ في  
 العمل وتويعا بسببه لما سلقا او كونهما بكر دون غيرها وان  
 حصل من يدوم وان علمت بها قبل العقد او بعده واسقط  
 حرمها قبل طرده لانه لم يجد والحرر وعلمه من قولنا او كونهما



الحرام لا يجوز ان لا يكاد بها صعب او نحوها اذ لو جاز ذلك لم يكن  
 غيره عدا ان الله تعالى قد رتب على الوطى بعد ازالة الكرامة ذلك  
 سم وهو عدم المهمة الا وادان بقوله ولا ان العتيق راجع لصفة  
 ودي مونة واخر وهو قوله علة مونت ايضا وانما قلت الاول لامكان  
 توجيه المكابر باعادة العتيق راجع لصفة عتيق المرض او باعتبار  
 كونها خاصا من العيوب فاقول لان ذلك اي المذكور من دعوى  
 العنة قال بعد لكونه ما لو حلف الله لانه به فان دعواه سقط  
 فلا يطالب بالتخفيف ما قاله بالوطى لان حرمها وان كان لها فيه  
 مصلحة كاستمرار الهوى والامن من سخطه بالطلاق ولا يمكن  
 ثبوتها بالبينة لعدم امكان اطلاع الشهود عليها كجدة الزوجية  
 بخلاف البينة الردودة لا مكان اطلاعها عليها بالقران  
 بخلاف حدوث الحب فتخير به وتله حدوث الرغف فيها والعرب  
 بعد الوطى في تخير به كحدوث اجله وقد صرح في الحديث  
 لا عدوي وقد جاء ايضا لا عدوي ولا طيرة ولا همام وفي المظن ولا  
 همام بالخفيف اذ بعضهم في رواية ولا صغر والمهمة هو انه  
 كان اهل الجاهلية يزعمون انه اذا قتل القتل ولم يؤخذ بثأره  
 خرج له طائر يقود عند قبره اسقود من دم قاتله اسقود من  
 دم قاتله ولا يزال يقود له حتى يؤخذ بثأره القاتل كانت العرب  
 تسمي الهامة بالخفيف واما الهامة بالتشد يد فواحدة الهوام  
 وهي احياء والمعارف وما تشاكلها وقوله ولا صغر ذكر الامام  
 النووي ان المراد به صغر الكون في خوف الانسان اذا  
 جاء بؤديه كذا كانت كزعم العرب ذلك قال وهذا الخبر  
 هو الصحيح الذي عليه عامة العلماء وقد ذكره مسلم عن  
 جابر بن ابي ابي الحديث فتبين اهتمامه به حلي في سرته وقد  
 جاء في انه صلى الله عليه وسلم اكل من العجوة ثم طعم ما في

العقصة

العقصة و قال كل لغير الله ثقة بالله وتوكل عليه واجيب  
 بان الامر باحتساب العجز وم ارشادي وموكلته لبيان الجواز او  
 جواز الخلف هو لعمري قوي اياه وعدم جوارها على من ضعف  
 ايمانه ومن ثم بالسر صلى الله عليه وسلم الصوران للعتدي بانه  
 فاحذر العوي الايمان بطريق التوكل والضعيف الايمان بطريق  
 الحفظ والاحصاء طمعا من الامير وسريره الخبي  
 وكذا اني لا حيا رتوني بمقارن حب الخ من اضافة العنة للموصوف  
 اي حب مقارن وعنه مقارن بالمعنى فاذا ارجها فبين الله  
 محبوبا وعين حالة العقد فلا خيار للولي بعد العقد انما الخيار  
 لهما فاقول بمقارن حب وعنه العقد استشكل تصوير مقارن  
 العنة للعقد بانها لا تثبت الا بعد واجيب بان مكان تصويرها  
 بما اذا تزوجها وعد عنها ثم طعنها واذا تزوجها بعد نكاحها  
 زيادي وبخبري اي الولي بعد العقد ولو سيد الخ امته  
 بمقارن جنون اي جنون مقارن كذا لانه لا مطلع للشهود  
 عليها عياره ثم الهام ولا يصور بنو ما بالبينة لانه لا اطلاع  
 للشهود عليها وقوله لانه اي الخيار وان كان وقوله عليها  
 اي العنة سنة سوا الخ او الرقيق والبد اوها من  
 وقت حرب الحاكم قال فان قال وطيت حلف فبذلك  
 ذلك في التهم بقوله وهي تريب او بكر عوراء وقال في شرحه  
 خرج ما لو كانت بكر اي عوراء فاحلف انه لم يوطها  
 واستقلت بانفسه لكن بعد قول القاطع ثبتت عنده  
 عتيق او ثبت حق النسخ او نحو ذلك فان بعد القاطع في  
 قلها النسخ وحيث وقع النسخ فان كان كجاذن بعد الوطى  
 وجب النسخ والامر بالمثاق وهو هذا المقتضى خارج عن غير  
 العقد اما قبل فلا نسخ بها بعد الوطى كما تقدم حاشا



حيث اختلف الزوجان وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال

القول قول واطي في سنة مبسوطة بالحفظ عند النكاح  
الخلف في الحمل والنيابة والوطع مع فرج الى وعنه  
ومثل ذلك الايلاء والتعليق بطلقة سنة خفيف  
الرابعة اذا علق طلاقها اذ كونه ان لم اطاقك في هذه  
الليلة فان طالع فانه علق طلاقها على عدم وطعها وقوله فادعه  
اي اوطعها لا على عدم الوقوع **فصل في الصدقات**  
مشتقة من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلابة وكان  
استدلاله على ان الزوجان من جهة عدم سقوطه بالترافع وفيه تم  
من الصدق بكسرهما لقوله لا شفاء بصدق رغبة ياذل في النكاح  
الشهر من كسرهما وقال الزحبي الكسر انقضاء عند اتمام  
المهر بين م روي بالصدق بفتح الصاد وفيه الدال وفيهم الصاد  
والسكان الدال وفتحهما وفيهم ما وبالفصح وسكون الدال  
لهذه سبع لغات وله تمايز اسماء جمعها في قوله  
ومهر صدق خلة وقرينة حيا واجز في غير علايق  
وراد آخر الخول في قوله

مهر صدق خلة وقرينة طوارجا عقرا جرحا على  
والعقرا بضم في الاصل اسم لذي فرج المرأة ثم استعمل في امرها  
في الصباح وقيل الصدق ما وجب بالمهر والمهر ما وجب بغيره  
كوطع الشهادة ما وجب بنكاح اذ هذا معناه الشرعي وما  
المعقود فهو ما وجب بالنكاح وعلى هذا فالعقار الشرعي اعم من  
المعقود ولا يرد على هذا التعليل التقويين لان الزوجين وان  
كان مبتدأ بالعرض لكن اهل اصل العقد تشمل قوله هذا بنكاح  
اي ما كان اهل النكاح وان انضم اليه شيء اخر بنكاح اي

عقد

عند لان النكاح متى اطلع لا يفسد الا بالخلل في النكاح فاما النكاح  
الا بالتمكين والمراد النكاح الصحيح اما الفاسد فيستقر بالوطع  
في مهر المثل فان ما كان احدهما قبل وطع فيه فلا استواء ولا ارت  
لحالي او وطع في شبهة او تقويضا او كان العقد فاسدا  
كرضاع ومذارضا احد ووجه الاخر فيجب عليها  
مهر تقويته نفسها ونصفه تقويته الرضعية كذا قاله في وابن  
سرف وخضر والعمد انه انما يجب عليها نصف مهر فقط للرضعية  
اماهي فلا يجب عليها مهرها لئلا يخلوا نكاحهما مع الوطع عن مهر  
وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما في السخ عبد  
الرحمن الاجموري عن ثم وروى من صور رجوع الشهود ان يشهدوا  
بان بين الزوجين رضعا عا محرم ما يعرف بينهما القاطن ثم يرجع  
في الشهادة فيعزم بان امره بالتقويته ولا يعود النكاح لان رجوعهم  
لا يخلل بالنسبة في صورته الرضاع وجب للمرأة على المرأة وفي  
الرجوع وجب للرجل على الرجل والواو في قوله ورجوع بمعنى او  
مبتدأ بالانصب صفة لعطية اي لا في مقابلة شيء لا في  
المرأة نسخت بالرجل اكثر مما يستعمل في ما قالها في نسخت  
او جرح خروج منها وتزداد الذكر وسريان من الرجل في زحمها ولما  
هو فليتب بالاولى فقط وانما وجب عليه لانه اقوى كسائر ما  
لان المرأة اذ قليل لتسمية خلة وقوله او اكثر اي بل اكثر  
لما تقدم فاو بمعنى بل كما في قوله وارسلناه الى امه الف او يزيدون  
اي بل يزيدون **التيسر** اي اطلب صداقا ولو كان المتكلم  
خائفا من حديد وهو خائف في القلة فقيه دليل من وجوب وجوب  
المهر ولو قليلا حين رضيت به وجوز الاستيلاء بالحكم بالحدود  
وسمى هذا هو الاصل ويكره اخلاوه عنه وقت  
يجب كالزوج القاهر ولها بالكثر من مهر المثل لانه لو سكت لوجب



مبرأ مثل وقد يحرم كالزوجها بدون مهر المثل ولو سكت لوجب مهر  
 المثل للزوج لو قال للمعاقد كان أولى اللهم الا ان يعار فريد  
 بالزوج لان الولي كاره ليحب في حمة وكاره يحب واعتر يوم الذي  
 فيه تفصيل لا يبرهن به قد في صلب النكاح او العقد فلا  
 اعتبار بالتوافق قبل النكاح او بعده في استحباب او التزام  
 حتى لو خالف المسمى في المتفق عليه قبله او بعده كان هو المتأثر  
 سم له بكل نكاح اعنه اي نكاحا غيره فلا ينافي في نكاح الواحدة  
 نفسها الا في ادفع للمضومة اي عند المنازع وهو العقد  
 خلافا لانه وبين ان لا يدخل بها اذ لم يعل في الصداق الحار  
 كلا او مضما ويحمل العموم اذ لا مانع من التعجيل قد ولو يكون ذلك  
 سببا للمحبة واللطف والودعة بينهما فان لم يسم جعله ان  
 سببا للمناعلة وصيرته عايد للزوج وهو غير مستقيم خصوصا  
 مع المسائل المذكورة بعد والاولى ما تقدم من رجوعه للمعاقد  
 او بناؤه للمنفول وصيرته عايد للصداق انه قد وقد  
 حب اذ وطأه برأنا اثر الوجوب الا ان بالمخالفة لا المطلان ابن  
 قاسم على النكاح عند جازية المقر فاحصا وجنون او  
 نفسه اي ورط في الزوج باكثر من مهر المثل ليل ينعوت عليها الرائد  
 على مهر المثل وكذا القائل في الثاني كما سيجب عليه ان غير  
 حائز المقر فاحصا وجنون او نفسه وجب هو جواب  
 قوله وان كانت مفوضة والواو في قوله وان كانت مفوضة من  
 المثنى واصل العبارة وجب المهر قبل ان تاشيا وقد اصلحه ان  
 الت فان طأه به ان العقد لا يوجب المهر اذ المهر لا يكره مع انه  
 يوجب مع انها مفوضة في غير المفوضة كما قد مر ان تاشيا  
 اشيا مع لو لم في الكف مفوضة ثم اسما واعطاءه ان لا مهر  
 للمفوضة جاز ثم وطى فلا تنافي لانه استحق وطيا بلا مهر

فأشبه

فاشبه ما لو زوج استعده ثم اعتمها او احدهما او باعها ثم وطئها الزوج  
 ابن قاسم فان لم يسمها وتوافقها النكاح كما قاله الرافعي وموضع  
 اخبر الصدوق ان السنيبه لابن الملقن ولها حسن بنتها يرض  
 لها استنكح باله اذا لا يجب الا بالوطي او الموت فكيف ساع لها طلب  
 الرض وحس نفسها التسامح ولهذا قال امام احمد بن حنبل عند ذكر هذا  
 الاستنكاح من طلب ان لا يخط وما وضعه الاستنكاح بما هو بين فقد طلب  
 مستحلا واجيب بان العقد سبب في طلب الرض واذا حبست  
 نفسها او جسمها اولى بسبب تسليم الصداق واستحققت النفقة  
 وغيرها وجوب امددة الحبس لان التفسير منه يكون على الضميمة  
 اي على نفقة مما قدره لها كالسعي في العقد اي كالمهر احسن نفسها  
 تسليم السعي الحار اما الزوج اي في الرض فليس له حبس  
 نفسها له اي لبقعه واذ حار ثانيا كالمسعى في المودة كما هو جلي  
 السعي الحار فان لم يرض به اي بما فرضه الزوج فكانه لم يرض  
 وم فلها مهر المثل ان وطئ ولو في الدبر وهذا اي محل الشرايط  
 رضاهما لله اي اهتبار رضاها عنها اي لا معنى له والله ولا يشترط  
 علم الزوجين بقدر مهر المثل هذا محل هذا القول اما بعده فلان  
 يقع بقدره الا بعد علم ما بقدره فولا واحد الله قيمة ستمها  
 قاله الماوردي واثرة الرمي وهذا ظاهر لانه لما وجب مهر المثل  
 بالوطي صار مستقينا لا يتأثر التراضي على غيره فاذا لم يكن معلوما  
 لهما لم يتأثر لهما ان طأه بقدره مينا ولا للزوج قيمة له  
 بقدر سلف علم الزوجين لانه اي ما تراضيا عليه ليس  
 بد لانه اي عن مهر المثل بالتراضي اي من الزوجين او بقرضه  
 الحاكم الذي يقع الدعوى بين يديه اذا استع الزوج من الرض  
 اي او رض بها شيئا ولم يرض به فصل الخصومة ان والزام  
 المعاد ولو من هذا البلد الذي وفقت الدعوى فيها وهي بلد







الدرهم لا غيرهما الرمي وجوز ان تزوجها على سنة اخوان  
تزوج البتة بالتكليف في هذه المسئلة والقياس انه يسقط الصداق  
ويوم يدفع مهر المثل لعدم تم تزويجها على هذا اما في الدرس  
ولا فعل فيها فاعلمت هكذا اقاله شيخنا ابو الرمي هو زياحم دي  
على سنة معلومة اي في غير الحيرة وكذا فيها ان كانوا يتعاملون  
بذلك فاما كونه ولو نشأ هذين كالكات كقوة واراد ان الاسلام  
اذ كان في تعليمها لم يكلفه والزم اي التكليف في الذمة جاز  
من حينها اي المتعة وانه لزم ان يبدل الكلام لا غاية  
ليصح اي عقد الصداق حيث لم يحسن اما السكاح فمصح مطلقا  
لانه لا يتاثر بذلك ولا بالشرط الفاسد المحمول كسكنى الدار  
مدة محمولة ولكن يجب مهر المثل اي على الزوج وله عليها احدة  
المثل في مقابلة سكنى الدار مثلا شامل لما يجب تعليمه ان لو  
كانت الزوجة بليدة بحيث لم تعلم بالتعليم او لتعلم لم ير المثل  
فملى الزوج واذا فقد التعليم لبلادة نادرة او طلاق  
او تعليم غيرها لها واجب مهر المثل كالتفاحة وغيرها اي  
من العلم الحاجة اليها واخره المضطرة اليها والتعليم ياتي  
اذا وشامل لتعليمها اي الواجب ان يباين كانت وصية  
عليه واولد غير مرحومي وكذا عيها اي وان لم يجب عليها  
تعليمه لا يترتب عليه بذلك خلاف ولدها فتشبه العبد بالولد  
ليس من كل وجه بل في مطلق الصحة فقد رفق عليه اي بشرط  
سنة احدها وانما ان يصيد بها تعليمه بنفسه لنفسها  
والثالث ان لا يصير محرمة كادها عما روجه الصغيرة والرا  
والرابعة ان لا يصير زوجة له بسكاح جديد والخامس ان يكون  
ذلك له وقع بان يتدبر تعليمه بجاس او بجاس والسكاح  
ان يكون كبيرة مطلقا او صغيرة بشرط كامل لانها صار

الدرهم

الدرهم وهو لا يعتبر من سبق محله اذا كان على صفاتها والامتن كا  
العدم حتى يتصل الى من بعده من كان اثار اليه صاحب اليد وان  
الى عمرو ناه فانه يخالفنا فندم عن المهر اذ مقتضاه الا فتا  
لم يتا بهما ولو من الاحابس ووافقة قولهم ولو لم يكن  
عصتها من نصبتها فكذلك عدم فلا يصح كما صرح به جمع واعنده الا  
ان دارجا اظهر بعصا بلدها ظاهرة وان بعد ذلك كان  
احد وكانت الفايضا اقربا كخوات وقد فعل ذلك ابن قاسم  
في حواشي المهر عن الرمي لكن فعل في حواشي ابن حجر اعتبار  
الفايضا حقه هو ضا او موصا فقم فيما صح مبيعا ولو  
فعل فيه زاد البيع موصا لا عوض وقد جاز بان البيع يصح كونه  
منا لانه لم يبررنا بيع بالمثل وهو قابل الكونه مضافا  
ولا يتقبل بمقول لا يجوز ان احد المثلين لازمة للآخرى الا ان يرد  
بالثاني نحو سنة وحد قد فخر وجه عن الموصية او ويرج  
مهر المثل والقاعدة ان السكاح لا يفسد فسادا تامي الا في صور  
احدهما كسكاح الشغار والثانية اذا زوج عبده كدة وحمل رقبته  
صداقها للدور ارا ركن مبدأ احدها ان اخطيه اي  
حلت ولا ازاله اي وحقق الماء الذي هو سر القورة معلق  
به وهذا اذا حل شامل فانه يقتضي صحة بيعه وقد قدم فيه  
المطلان فلا يصح لتعلق حق الله به ولو قال خارج كان اولى  
ويجوز بان له على حد في مضاف اي داخل في مضمون قولنا كوهو  
قوله والا فلا وعلى هذا فلا اعتراض على انه واعتز منه قلابا  
على حد في مضاف اي داخل في مضمون قولنا كوهو قوله الا  
او النوب يصح كونه مبيعا وان امتنع بعبه لما روى وانما يكون  
داخل لو قال ما صح ان يبيد الانسان صح ان يجعله صداق مع ان  
الاول هو المبرر فاما ما ان لا ينقص اي وان يكون من

نحو



محرمة عليه اي ولا يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لوجود  
 التعليل من ارجاء من غير خلوة او حوزة كمن يحرر من مثله  
 لان المحرم يدرج في حاجة فلا يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة  
 المحرمة فتأمل ويرج هذا السبكي ضيف كذا في الاحكام  
 صوابه خلاف الاضحية ويرج هذا الخلاف في ضيف  
 او صار في حاله برضا اي سب برضا وصورته ان يزوج  
 رجلا بامرأة كاملة على ان يعلمها النكاح بنفسه ثم ان يطلقها قبل  
 النكاح سواء كان ذلك قبل الوطء او بعده ثم انهما يرضع روجت  
 الصغيرة فان الكبر في هذه الحالة صار محرما له برضا لانها  
 صارت ام روجه فلا يدرى تسليمها له طوي كانا صغيرة  
 لا تستمي بان كانت الصغيرة التي لم تستمي امه وزوجها سيد  
 لرقيق كما سألنا ان يعلمها النكاح بنفسه وهذا الموقوف سبكي  
 طوي فرج نوا صدق حفظ القرآن لم يرد حفظه في السنة  
 نكاح خلاف النكاح ذكره في الجواهر في التنبيه لان المزمع  
 الملقن بالطلاق قال الرماي ولو رجعا بان استخلف  
 ما المحرم اي ووطء قبل وطئ مطلقا لم يرد ولو رجعا  
 والعدة هل تستمر في النصف او يصير كاللا وقة فتراجع  
 الزوج ورايت خط الديني اي وان رجعا اي يقطع النكاح  
 وان رجعا اه وعبارته في بالطلاق ولو توفيقه اليها  
 او بتعليقه على فعلها بان كان او رجعا اه او امه له وجه  
 كونه ليس منها ولا يسبها ان فعل امه لا يسب اليها في كل  
 ما ذكره مستلف بتعطف فكما به في العاصفة اي لان  
 المصحح يسبها وهو اوجر مستند بعموم قوله تعالى  
 علم الله لا فرق في الطلاق بين الرجعي والباين وان رجعا  
 قبل العضا المدة وتكرر بغيره كما افق به الرماي خلافا

لا ي

لان جرح حيث قال لا تنفع احدا من جعلهم الرجعية كالرفعة في الكز الاحكام  
 فلا الطلاق عن الجرح في رتبة ذلك بالتمتع والامع الجديد انما  
 يجب بالطلاق لا المدة ونظروا في ايد الخلف فيما لو طلق الامه  
 المروجة الموصفة قبل الوطء والدخول ثم انشأها فعلى الجديد  
 لا تنفع عليه اذ لا يستحق على نفسه وعلى مقابلة تلزمه لثبوتها  
 قبل الشرا في حرمها السيد وجزم الموقوف في السنة بغير الوجوب  
 اه في التنبيه لان الملقن سلم لها سلم نورا قدح من  
 السلامة و فرقة سيد احمره قوله كطلاقه وفي بعض النسخ  
 وجب فرقة اخذ اي فكما جري المنفعة و فرقة الطلاق كجرب  
 فرقة المصحح حتى لو انسخ بوطء ابنة او ابنة وجبت امته او  
 وعبارة المصحح ونسب يجب عليه لزوجه كجرب عليها لها نصف  
 مهر فقط بان وجب لها جميع المهر او كانت مفضلة له بوطء  
 لو من لها شي صحيح مئة براق اي طلاق او غيره هذا ان  
 كان العراف لا يسبها او يسبها او ملكه لها او مولا لها او  
 راجعه ان النسخ كل من هذه الاربعة بعد الدخول اما قبل  
 فيجب لها نصف مهر مردته و السلامه والعمالة وتعليقه طلاقا  
 بغيرها ففعلت ووطء ابنة او ابنة بنتها فكل هذا يجب  
 فيه المنفعة فان كان يسبها ملكها له ورد لها و سلامها و فسخها  
 ليس به و فسخه بغيرها اي واحد من العيوب المذكورة وفي امر  
 او يسبها لردتها معا او يملكها بغيرها او غيره او بغيره فلا تنفع  
 لها و طهرها ام لا يتصرف عن ثلاثين درهما قال شيخنا  
 المصنف ان لا يملك نصف مهر المثل فان تعارض مع المثل ثلاثين  
 بان يكون الثلاثون اصنافا مهر مثلها اعبر بالاقل منها  
 اه و قد سرور حادث من عرس واملاك كذا قاله  
 غالب السراج وفي ثم الرماي يحدد له حادثا من عرس سرور



او غيره عليه فليست له الوصية منها خلا فليصح ان لا  
 المروحين ان لو قاد لا اجتماع الناس لها كان ام لتسوية وليمة العرس  
 وغيرها الا ابتداء الدخول على بضائها وهى ام سلمة  
 فبدحا وقتها به اي بالعقد ولا نفوذ بطلاق ولا نفوذ  
 وقال بعضهم فليها بعدت اوسع فضا فاحمد قد بعد  
 الخود قال الدهيري والنظم انها تستري بمدة الرقاق للبكر سبعا  
 والتب ثلاثا اي فليها بعد ذلك بقية فضا تدعى لها الاغنيا  
 كما اي شاة ذلك ومن لم يجب الدعوة لك اي ان النفي ما ذكر  
 في اول الحديث برماوي فقد همل الله ولا يصح الا بترك  
 الواجب قالوا بترامه لان عقد الوليمة عام يشمل العرس  
 وغيره فهو عام مخصوص عندهم اي العرب ويوسف  
 اي هذا المراد واملعدها من الولايم لتكمل وليمة الشري  
 كما هو ظرماي كثره ذكر منه ما عشرين عذرا في فصلة  
 ان لا يحف الاغنيا لتمامه فيفصل ان تحف صا الفقرة  
 لا يمنع الوجود والنظم ما المراد بالاغنيا هنا هل على الزكاة او من  
 يسع غيا عرفا لتمامه هو قيد خرج ما لو دعاهم لكونهم  
 اهل حقة مثلا وكلام اغنيا فلا يسلط الوجود قد ان يكون  
 الداعي مسلما فلو كان كافرا لم يجب اجابته لكن سيد ادري اسلامه  
 او كان قريبا او جارا وكذا لا يلزم داهيا اجابته مسلم كذا قاله  
 مطلق الشرف فلا يجب غيره وان اذن له وليه لم يمانه  
 لذلك ثم ان اذن لعبده ان يؤلمه كان كالحركي بشرط ان ياذن  
 في الدعوة له ايهم قائم رواين محمد قال ابن قاسم هل اجعل اذنه  
 له والوليمة اذنا والدعوة اليه وهو اب او جد هل مثلها  
 الام الوصية فيه نظسم او بنائيه ولو مازال بعد عليه  
 الكتاب اجاب او بهما رجاء دارا قالا استويا اقرع قال

الرماني

٢٦٩  
 الرمان وطاهر قولهم اجاب الاقرع وقوله اقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر  
 فيه ان لو قيل بالندب فقط المتعارفين سقط للوجوب ليريبدها وخط  
 بعض المفضل قدم الاسبق اي وجوبها واما هذه الغيبة فيكون كندم  
 الاقرع رجحا على وجه النذب اي ومثله الاقرع دارا من الكرمالة  
 حرام اي والوليمة من ماله المذكور والا اي ان لم يعلم ان عليا  
 الطعام من احوام فلا حرم الاجابة بل تدره كاقدم وتباح الاجابة  
 ولكن لا بد احاسن راك في قول الرزك شي الغالب لعدم الوجوب  
 في زماننا حرمت اجابته وان لم يرد الاكل منه لان فيه اقرارا على  
 القصية وليس في موضع الدعوي محرم اي ليا من ماله الخلووة المحرمة  
 بهذا القيد قد بينا في قوله الاي وان لم يخل باو من قاقا قد وليس  
 في هذه الجمل كدفعه وافهم انه اذا توفرت هذه الشروط الامور وجب  
 الاجابة ووجهه انه يذنب للزوج والوليمة ان لم يؤلم الزوج رجحا  
 الزوج لهما كايذنب لولود ترك وليه الفاع عنه ان يفت عن نفسه بعد  
 لموعده وقد تقدم وقتها اي ان مبداهما من حيث العقد وبشرط  
 اذا هاب لا يسوع في التبر والثلث في الشيب ان لا يكون المدعو  
 قاضيا ولا وحا استن العاصه ونحوه قلزمه اجابته لعدم نفوذ  
 حكمه في ترك الجماعة اي ما يتاقي وما فلا يباح ان من جملة اعداء  
 الجماعة الجوع والعطش وليس هذا رايه لوجود ذلك في مقصده  
 امر اي جيلاد بل تقبيده خوف خو ريبه وسباني ان المرافة  
 المدعوه كذلك قال ريبه او ائمة الفرق بينهم ان الريبه هي التي  
 لا تكون بحد النوبة بخلاف التهمد قائما دون ممانا واما القالة فهي  
 ان يئيب اليه قول لا يلبق به كنية او نعمة ورايت في عبايق الاذرع  
 في النوسط ما يوافق هذا لانه قال لا يدعو امرأ احبته الا اذا كان  
 ثم محرم ان يئيب بها الى ان قال وان لا يكون عليه ريبه ولا نعمة وذلك  
 بان يكون الداعية من عرف بالسحق والقيادة وثمرتها بد لك



لثمة وهي رودة الاولى ومنها ان يكون المدعو قاصدا والا وحده  
 استناب الباطن وكونه قتل من اجابته لعدم نفوذ حكمه لم يوجب  
 اذ لا يكون هناك في محل الويل ولا يقطع احابه بصوم  
 اذا فرغ نودها في مزار رمضان لحضور ربه في محراب الاحابه  
 فان اراد فليدعم عند الغروب قاله الملقبي بصوم واجب  
 او مذوب لانه الواجب انما هو حضور لا الاكل كما في القسم فان  
 الواجب الحضور لا الدنيا لا يخرج من هذا بيان كلام الملقبي في  
 المخرج السابق حذره من الرعي وغيره بوصفه في ملكه  
 من رعي مائة اذ اكل اكل ملوكا ولا يملك الا بالارادة فلا يسوع  
 له ان يخرج من وقت الشرف فيه غير الاكل ويعزم على ذلك ان يوحلف  
 لا ياكل من طعام ربه فيضيقه واكل لم يثبت لانه الاضافة تقتضي  
 اكله وعند اخذ الاكل لم يكن طعامه خلافا لما لو حلف لا يشاور  
 طعامه فانه يثبت لانه وقت الشاؤن كاذم ملكه ومسله اختلف ذكرها  
 الشهاد الرعي في الايمان ففاد الحث من حلف لا ياكل طعام ربه  
 فاكله صيغ لانه لم ياكل طعامه ملكه اياه بوصفه في ملكه اقضى كلام  
 كلام ان الصغير يخرج من

في القسم والشور  
 عليهما مصدر فتح الشئ اي جرائه والراد به هنا العديدين  
 الزوجات خروج عن الطاعة اي من الزوج والزوج والزوج  
 او مطلقا دفا اذا الشور يعني في غير مخرج الزوج عن  
 الطاعة واصله الارتفاع سمي به الخروج عن الطاعة لانه في ارتفاع  
 عما اذا الحق الى العكس وتكون اما اي بان ترفع رقية اسنان  
 فيجب عليه القسم بينهما وتزوج حر بالشر وطامد فثبت في خروج  
 انه اخر فيجب عليه القسم بينهما في البيت فثبت بقوله للم  
 السوية لانه طامد في مقدار الزمان والافاقم واجب بها لانه

لحي

ربح السوية في الزمان ولو انقطع او عه لكان او في ما يوافق  
 الحراي سياتي محترزه وهو عدم السوية بين الحراي والامام كان الاسب  
 ان يريد قوله او الامام او ان يكون من كالحراي على الزوج نفسه  
 ان كان بالافاقم ولا واد كان به عنه او مرض او جرح على وفي الصبي الطم  
 للوفى وان جاز فالام على وليه وعلى وفي الجوف ان يدور به ان كان  
 له فيه مصلحة كان ينفذ اجاع بقوله اهل الجوفه وتل ذلك مطايع  
 بعض الزوجات بقضا حرمات من قسم وقه من ان قاسم ولا فضا عليه  
 وان اتم به الويل وحرام فرم لوبان هذا واحدة من او عند  
 واحدة حلا لا فند اذ في حرمات حضور الانس كالح الحرام  
 السيد بن الحسن وللمة ليل ولا يكون اقل من ذلك  
 ولا اكثر ولله ان كان المتعبر بما قاله مسكيا بخلاف من غير بقوله  
 والحرة لها ما وصاها وما ذق بان يجعل للمة ليلتين والحرة اربعة  
 مع انه لا يجوز الزيادة على الثلاثة الا بالرضا او قال في المخرج  
 وانما كلف غير اربعة القسم اذا سكنت المتعة بان كانت  
 مسمة للزوج ليل او نهارا كاخيه او لم يفتح له الباب  
 ليدخل لعل المراد انما لم تكن من الفتح لا افكان علق الباب بفتحها  
 والا فلا يلزم ما فتح الباب لانه من اخذ منه وهي لا يجب عليها عند  
 او بينه ففتح الباب من ثمة المسلم الواجب عليها ان ارض  
 عن روجانه اي بعد تمام دورهن ولا يجوز قبله قيا لانه به حيث  
 شرع في القسم فقطعه اما قبل المنيوع فلا يحكمه استخا  
 ود يحضر من اي بالوطي كونه مسكيا لحي وكوفها عليها  
 قبل او بعده اي لان المقصود حاصل بكل من تقدم المنسار  
 وكافيه لكن فقد لم يسل او في المخرج من خلافا من اوجبه لانه  
 الذي عليه الموارج الشرعية رمي فلو كان يجرى كذا قال  
 شيخنا فالعبرة في حذره وقت من لفته من ليله لكان او نهاره



قد وعبارهم وان كان تارة يعمل بيلا وكارة بماركهم بماره عن  
 ليل ولا عكس يدو الاصل في حقه وقت السكون لتفاوت الارض ونحو  
 كان بعض السيل وبعض النهار فالوجه ان محل السكون هو الاصل  
 والعمل هو السكون والله لا يجرى احدهما عن الآخر والله لو كان عليه في سيرة  
 حياته وكنا به فظاهر تسليمه باطاري والاقوي عدم الاحتياط  
 بهذا العمل فيكون السيل في حقه وهو الاصل اذا قصد الانس وهو  
 حاصره لا يدخل بمارا ما قيد به مع احكام عبارة الاصل  
 لا محل قوله لغير حاجة فان الدخول في الاصل في سيرة ضرورة فلو  
 كان لا بد من الاصل لكان لغير ضرورة اهـ فان قيل اي محل  
 لغير حاجة وطائفة اي عرفا فان لم يطل فلا قضاء وان  
 حرم عليه لتعديده اهـ قال لقد رد لك اي الزمان الذي دخل  
 منه من نوبة الدخول عليه وهذا من زمن القضاء لزم  
 الخروج نحو مسجدان من قال في ليس قوله من نوبة اي فليت  
 فينعمل ما ليس من نوبة واحدة من قال في ذلك فهو يومها  
 فيست هذا يقع ان كان جعل النهار التابع قبل السيل المتبوع  
 وج الزمان خلافة حيث قال في سائر النسخ ان نوبة ما فيبيت  
 عندها وان طار الزمان طاهره ونور ادعى قد راجحه  
 جد او يحل ان ينع وان طار واستغرقه اذ جاء به من الزمان  
 فانه قال ان طار من اذ جاء به من الزمان وعنده ما يخفى  
 فيجزم عليه ولو حاجة اي وانما يجوز الضرورة فان  
 طار مسنة عرفا فيصير طاهره وان كان بعد الضرورة قال ما  
 لو طوله فانه يقع من باب اولى والله من تعدي بالحدود  
 اي من دخل تعديا لا حاجة ولا ضرورة اي في الاصل والتابع  
 وان لم يطل مسنة لكن تقدم انه لا يقع غير الطول هذا اما ذكره  
 الله قال استخما الرسل انه لا يقع ما لم يطل مطلقا ولا يقضى

٢٧١ قد رز من احاجة والضرورة مطلقا ويقضى ما زاد على قدرها عادة  
 مطلقا قال استخما الربادي انه في الاصل اذا اراد على قدر الضرورة  
 يقع اجمع سوا طار او طوله والله في التابع يقع الزيادة على قدر  
 احاجة ان طوله لان اطار واجه ذلك قال وعنده ما يخفى  
 كلام الربادي وقد تضمنه بقوله  
 للزوج ان يدخل الضرورة لضره ليست لان التوسعة  
 في الاصل مع قضا كل الزمان ان طار او طاله فانقضى  
 وان يكن في تابع حاحه وقد طار وقت تلك الحاجة  
 قطع الذي زاد فقط ولا يجب تقاضيه في الطول هذا فانما يجب  
 ولو جازع من دخل عليها في نوبة غيرها اي في الاصل  
 او في التابع لم يجز لغيره من الاستتماعان في التابع فقط كما  
 م وكان اي الدخول ضرورة وهو من جملة الغاية  
 لا يوصف بالتحريم مستند اي من حيث خصوص كونه وطيا  
 واما من حيث حرمة صاحبه الوقت لغيرها فمعية توصف  
 بالتحريم ومن حيث الاقدام على الوطى فيحرر قوله ويرى التحريم  
 اذا يقع المعصية منها اما عرف الزمان اليها والاقدام وهو اورد  
 فلو ما ان الطول به بسبب الطرف مستلف بالطول  
 لا بات والبقدر الطول به بسبب ليلتها التي فاتها بوجهاه ليلتها  
 حر بها ليلتها لا قصا لها فليكن من وهذا التقدير الدقة قوله  
 بعضه انظر ما حكم ابرار الصبر في احوالهم كلام الله وضع الظن  
 موضع الضمير ولو قال في الطول به بعد ان مضى لكن  
 يجب عليه عودها للمعصية ولو بعد جديد اذا انكث منها  
 ويقع بها حرما وتقدم انه لو اكرهه حاكم على المعصية عليها  
 صحح الاكره لانه اكرهه كلف كما ذكره اهل البيت في احاطة  
 وقت نزوله اي ما لم تكن خوية في سيرة هو العباد وكما



قائم الادريجي بان كان في محنة او نحوها وحالة كثرولة الزوال كوت  
 مع اجاعة في حايه متد فيكون ان حصل في حمة حالة البر حتى تلزمه  
 السوية في ذلك وفي البرجة وعما دة في المحن ووقت اقامته  
 او وقت كان فيله كان او كثر اطاره الا كذا فيكون مرن  
 الزوال وان كان وقت حتى لو كان الزوال في نوبة واحدة  
 نصف يوم و في نوبة الاخرى ربع يوم وقد يوجب بان او كان الزوال  
 لا ينقطع وتنت مراعاة التفاضل فيسوي فيه ويجز هذا  
 وهو ظاهر في نزول في في المسم الواحد على التمام اما  
 نزول في في ذلك يومين بليته بما ومنه راجح ان يوجب  
 المسم من مكاله المسم واستحقاقه من احداهما في هذا الزوال  
 هو بان المسم فيكون على رضاه في بناء وجود المسم عليه على  
 الله عليه وسلم وهو الصحيح وهو المسم  
 فيرضاه وان تفرق في البلاد اتم جواز الزيادة في رضاه من  
 ونومنا هره وساكه في ذلك ارفع لا يبدل ان لا يترك  
 كان لا رة فيلغوا فيله في هذه حيلة في كلام المسم  
 فامل في ذلك في الروح وفي فلو غير لية العقل في العقل  
 غير هاهن ليعطيه العضا والانه برك او شق حركما  
 او ان يرجع الى الباقيات وجهان في الركن في نفس الاما  
 يعق في حرم بالشاح حرم ان يسمي بعض من ولو تفرقة  
 القيلة لما خذ احوال حرم في اثنين منها واما ان يسمي  
 بعض من ويؤ بعض من على عصمة او يترك اجمع ويجازي اعدا  
 ذلك وهو ما اذا استحق الكل واطلق الكل او استحق بعضا  
 واطلق بعضا ومن يكتفي بالطلاق الرجعي او تركه كونه بانها  
 لان الرجعية في حكم الزوجية وعموم كلامهم في كل الاول مسم ويوم  
 بان يسم من وجود العضا المترك على السر بوكله فلو  
 الوكيل

الوكيل الحرم فاد كان اجنبيا استع السبعة والوجه الاكتمال  
 بالسوة الشقان فممن مع الوكيل او لا من افراد السقاية  
 بعض دون بعض فيوجب العضا لغير المصحة المصحوبة له  
 واعراض في له في غير وجه كالكه ستمنا ولا يكون ان  
 ترك من اي هله من غير السقاية ولا طلاق وعارضه قد  
 بما تقدم فيما لو تفرق في البلاد من انه يسم على من ولا يجاوز  
 بان السوية ثلاثة ليا ادي الا برضا من فيجوز مشاهرة ومساكنة  
 في السكنين جواز سكناه في غير بلده المقصود منه ولا رده  
 بان ذلك موقوف فيما اذا سكنت واحدة ببلدها وبلد اخرى  
 فاقامها ببلدها وبقي هو ببلده وهذه فيا اذا كان وطن  
 اجمع واحد افا لا لا تغادر وحده في ذلك اي ترك من  
 من ارقاع في اجرام وفي في الاسفار او نحو  
 على اثنين الطويلة بان كانت يوما وليدة فالكث او القصيرة  
 بان كانت دون يوم و ليلة ثم التفرقة في الحمام الشرح سمي  
 تغير امر ابائ في العظم وهو معيب ولا يخفى وسواء  
 كان في السر فليس له الخروج فيلها فلو تفرق واحد  
 غير هاهن العضا واجب لظلمة فقط لا لخصا راحف بالفرقة  
 فلها وليس له ان يعيد الفرقة ايضا وله تركها اي ترك من  
 خرجت لها الفرقة فلا ياخذها ولا غيرها عمي ومضنا  
 اي ذهبا ويا با و اقامة ايضا كما لا وردي وكذا بعد  
 له صيف وعبارة م رة في له قيل سورها الرجوع وقول  
 الموردي بل قيل بوع مسافة الحرم بعيدة في جرح  
 فيصل اليها دفع به ان مسافة القمر لا تصور مجاورتها  
 الاخر لها فالمراد مجاورة اولها في والتم في في سقوط  
 العضا عنه لا يخلفان مع وجودها في الروح دائما ولو قام بها



بما قدّر ما يقابل ذلك من الصحة او التمتع حتمها من  
 الروح وهو الصحة والتمتع به فقد تقرر ان  
 الامران وهو احد في مقابلة راحة وشفعة في مقابلة شفعة  
 فان فعل جميعه ان تليظ عليه ومع ذلك يجب على الروح جهة طاعته  
 فتواستغنى شترت فان وصل المقصد هذ من يوم قوله  
 السابق واذا سافر بالقرعة لا يقصه للزوجات المتخلفات من  
 سوره وليس من بطايسه الاما هذا اي محلي وجوب العضا  
 لغيره خرجت المهرمة قال ابن قاسم هل هو كالنور وهب  
 لمن او كالنور وبه ينشئ فيه نظاه وجرم قد بالسلطان الى  
 وان خرجها بانا عندها وان لم يرض بذلك  
 وتضمن الزوجان اي مينا قسم ذلك على الزوجين فله  
 لو وهبه له ولين كان له ربع ليلة ولكل زوجة كذلك فيجعل الوا  
 كالمعدوميه عبارة بعضهم القياس ان يجعل الزوج كامراه فيجعل ما  
 خصه لزوجا اذا اذن بان عند كل واحدة ليلتها واما ليله الواحدة  
 فيخرج بينهما وبينه فان خرجت له نصف ما امرت وان خرجت  
 لواحدة باها عند هاتم بقرع احدها ويا هو في كل اربعة اوار  
 جميع ليله فيجمع بينه وبين من خرجت له القرعة خمسها وهكذا  
 كلما اجتمعت ليله وكذا بقية الصور هذ اذا واصلها اياها فان  
 وصلت ليله فقط جعلها ارباعا وافرغ النصف ويخص بربع من  
 شراجه ذلك فقيه نظرقا ولا يجوز للواحدة ان تأخذ  
 اكثر من هذه المهرمة ليست على قوا احد الهبات ولد ذلك قالوا  
 ليس لما مبه توفيقا على رضا غير الوهوب له الا هذه ويرى  
 ويرمها رد العوض ان كانت اخذته وتحت العضا قال شيخنا  
 ما لم يعلم بالعدا قد من هذه السيلة اي من يوم الطليل  
 المذكور فيها وهو قوله لا اله الا الله ليس بدين ولا منفعة لا سقاط

الحق

الحق انما وليس لما زاد العوض الرجوع فيه ان لم يغر الا ان بشرط  
 بشرط بان يقول في الرجوع في العوض ان لم يغر وكذا صاحب  
 الوظيفة الرجوع فيها ان لم يغر والمروك له الا ان بشرط بان  
 يعود السقط حتى من هذه الوظيفة هذه الدوام كعاد بشرط  
 ان يغر فيها فان لم يغر رجعت فان لم الرجوع هو ميداني اخذ  
 العوض جائز اي لا اله الا الله والعرفا بين وبين صاحبه السيلة بحيث  
 لا يأخذ عوضا في مقابلة ههنا بعض الزوجات ان حوتا من القسم  
 صنف يد ليل المال كجاء اليه الا برض الزوج فلم ينفذ احد لهما  
 حتى تأخذ العوض على السقاط وللواحدة الرجوع متى  
 شاءت اي لان المهرية لا تلزم الا بالقبض والسقط لم ينفذ ان  
 في التنبية ولا ترجع كما لا يقصه لهما ما يقع قبل علمه  
 بالرجوع وتوليها في الالبسة او غيرها من رجلين  
 في دوام تكا حلف المراد منه ان ينفذ غيرها من بان عند ها والاد  
 وجود في كل منهما اي احده والعبد وثلاث ليار لو  
 قال من الليالي بعثتوني ثلاث في كلام ائمه كان اولى قال  
 او كذا في كونه في ذبحها غيره وبين سبع بعضا  
 عبارة في الارشاد فان سبع بطلها فمضى لكل قال ابن حجر  
 في الصغير من الباكيا ان سباعا هو موضح في انه يقصه لكل  
 واحدة سباعا ان قاسم على ابن حجر اي فاذا كان كنه قبل احديده  
 ثلاث بان عند من واحدة بعد واحدة احدي وعشرين ليلة  
 هذ المروي كلامه ونافع فيه الشيخ سلطان فعلا ان شرط ان  
 يكون السبع من بونيه فقط كلفه التعبير بالحصن فادع  
 وكيفية العضا ان يقرع بينه وبينه ورفا السيلة الى خصها  
 بربعها عند واحدة منهن بالقرعة انض في الدورات في بيت  
 ليلتها عند الثالث وهكذا في بقية الادوار الى ان تكم



السبع وكما هما من اربعة وتماثلين ليل وذلك لانه يحصل لكل واحد من كل اثني  
 عشر ليلة فتحصل السبع باذكريه واذا ضرب سبع في اثني عشر وهو اقل  
 ما يحصل فيه المصالح والحد واحد بقله اربعة وتماثلين اه ولا يخلف  
 بسبب ذلك عند الخروج له صنف وانما عند فيه بعض الناس  
 خري وهذا الذي اعلمه استخفافا لخدمه عليه اخرج للجمه والجماعه  
 وعيادة الرمن وكو ذلك الا برضا من قال واذا اقامت عليه  
 ان الشافعي بين الزوجين اما ان يكون بسبب منها او بسبب منه  
 او بسبب منهما جميعا فاسبب منها ان يظهر اماره بتسورها كما ذكره  
 العم والسبب منه ما ياتي في التمه وهو ما يوسمها الزوج حوتا  
 كتم وان ادعى كسرهما فعدي صاحبه عليه ثوب القافح حالهما بقية  
 خير مما من جوارهما وخوفا كاسياده التمه ايضا بان ظهرت  
 امارا لتسورها كذا في النرج فتم ان الله لو عطف لكونه ظهروا  
 امارا لتسورها وما الهجروا لرب فيفتوا ان الى العلم بالتسور  
 ففوداهم فاداب الالاتو زمناه فان كتمت تسورها  
 باسم اربع السور بعد الوعظ بعد لطفه بوقيد ميبه  
 فلو كان ذلك عادة لهما لم يكونا تسورا بل بجر كلامهم قد يقضي  
 حرم طهرها في الصحيح في هذه الحالة ولا شك فيه ان قوله حقا  
 لهما من قسم او غيره والا فيظهر عدم تحريره كانه عليه جماعة من  
 السبكي والاذاعي شوبري والحاصل انه ان طهرها في الكلام  
 ثلاثة ايام فاقبل جاز مطلقا وان طهرها في الكلام ثلاثة ايام  
 فاقبل نظر ان تقدر ردها حظ نفسه فقط اوله والطاعة ورجع  
 عن الحميه حرم وان قصد ردها بالطاعة ورجعها عن الحميه  
 فقط جازا في الصحيح بفتح الجيم ويجوز كسر ها اي الوحي  
 او العرائش ويجوز بفتح كوفهم شوبري فوق ثلاثة قال  
 ابن حجر في فصل تعليق الطلاق بالجل وخوفا في بعض سراج  
 الجاري

٢٧٦ الجاري واما حرم طهرها من الثلاثة ان ولجهم ولم يكلمه حتى بالسلام  
 اما لو لم يواجهه فلا حرمه وان شئت سائق وهو طاهر اه  
 وصاحبه عاماره ابن الربيع بفتح الميم كما في الفتح المباري وهلا  
 ابن امية اه غير مبرح وهو ما يعظم انه بان كتمت منه  
 سبع بيم وان لم تخرج الابه فبحم البرج وغيره ويؤيد تفسيره  
 للمرج بما ذكره قول الامام ابو بكر بن محمد بن مفلح او بيده لا بسوط  
 ولا يعي ابن حجر ولو خروجهما وادعي انه بسبب تسور وادعت  
 عدمه فالقول قوله بالسبب جوار الفرد بالسبب تسوطا لطفه  
 والكسوه مرحومي وسيل الثماد البرمي عن ان الزوج لو ادعى  
 عدم كتمه من وطهرها فادعنا انه يريد وطهرها في الدبر او لطف  
 او اللطاس فاجاب بانها تصدق بيمينها اه والخوف منها  
 لمعنى العلم لا حاجة اليه مع جعل الاية على تقدير فادعنا  
 كذا فان معناه فان كتمت التسور لك فو خان من موص  
 محققا ومتفلا خفا اي ميلا عن الحق خطا وانما بان تعد ذلك  
 بالزيادة على الثلث او تخصيصه عن متلاجلين الاما في  
 لكر صنف جوار الفرد وان لم يكره معناه  
 وهذا خلافا اي كونه الاول للزوج الموعود عن الفرد بخلافه في  
 المعنى فادعنا الاول عدمه والخوف ما ذكره قول المتا وسيقت  
 بالتسور سياتي في كلام الله ان المراد بالسقوط عدم الوجود  
 لا السقوط بعد الوجود بصورة وعدم الوجود مصادق بما كان  
 قبل وجوبه وما كان بعده بمعها الزوج بالاسم جامع ولو  
 نحو حكمه بغيره او صناد مسجكم به او لا كل ذي روح كونه  
 كقوم وبصل واما لو كان ذلك لهما واراد ان لا يملكه الا بوقت  
 ان الله كونه صناد غير مسجكم وروح كونه واراد ان يملكه مع وجود  
 ذلك اجبت خوفا من ان يملكه ما بعد التسليم رجلا في كسيل



العلماء ان يخرجوا اذا استفتوا رغبة من تمكن الزوج يستعند وكثرة  
 او ساحة هل يكون ناشرة ام لا فاجاب بقوله لا يكون ناشرة بذلك  
 ومثله كل ما خبر المرأة على ان الله اخذ امام في البيان ان كل ما ينادي  
 به الاثبات يجب على الزوج ان الله اخذ امام في البيان ان كل ما ينادي  
 لا يكمل عادة ويعلم ذلك بغير الاحوال من اهل جيران الرجل  
 المذكور او من هو معاشرته ويوجد من ذلك جوابه حادثة وقع السوا  
 عنها وهي ان رجلا سلك طريقا بين يدي الميراث المعروف وهو ان  
 اخبر طبيب ان الله ما يهدي او لم يخبر بذلك لكونه قد نذر نذرا  
 لا يكمله عادة بل لا ريب مع ذلك على عدم كفاية ما يطفئ به بدنه  
 ولا يقصر ناله بامتناعها وان لم يخبر الطبيب ان المذكور ان  
 بما ذكره كان ملازم على النظافة بحيث لم يبق منه من العفونات  
 ما تشاؤ في به ولا غيره مما يفرغها وجب عليها ان تلبس به في هذا  
 الفصل العروج اليه وخواصها من كل ما لا يشب الحياة ولا يعمل  
 يومئذ في ذلك بل يشهد به من عرف حاله لكثرة عثرته لمع شرب  
 علم ر وسقط به اي بالمشور ايضا حيث لا يجد رفقته  
 اي حيث لم يكن يسكن بها والامر سقط مبدئي منها من  
 الصناعات واليونان وهو الرهال الشديد قد مراده من  
 لا يخرج ان هذا المراد غير ما يدل مراده من سقوط ما  
 وجب ومنه ما لم يجب والثالث الذي ذكره فيه الجمع بينهما لان  
 السقوط قبل العجز سقط نفقة اليوم المانع لانه حرامه كما ذكره  
 قبله ومنه وجود نفقة اليوم الذي طلق فيه لانه حرامه ايضا وان  
 رجب في الثانيه قالوا كانه هم المراد منه قبل الحصول وفيه بل  
 مراده الاحتمال وسياق الحديث يدل على حاصل ان السقوط اذا  
 صادق فعلى كسوة سقطت كسوة ذلك الفصل ولو عادت  
 او الطاعة فيه واذ اطرأ النافضل وجب عليها رد كسوة

الفصل

جميعه وان عاد الى الطاعة الرمد المانع توقيد اي ان كان مكافا وان  
 لازم وليه بما ذكره الاتفاق من مال الزوج زيادي خلع الخلع السجدة  
 والطبع لم يفرقه في المرة الاولى خلعها في ثوبها مطلقا والتوقيد  
 عليها ولا جملها نفقة ووعده او امره ولا يستتر طرده لعسر  
 فانه ادب عدد الرواية كما قاله ابن حجر خبره مما يقم اوله وفيه نالته  
 اي يبرأ احوالهما قد فان عدم اي الجار النفقة بان لم يكن جارا و  
 كان جارا غير نفقة منه الظاهر من ما قاله ابن الميراث وشرحه فان لم  
 يمسح احاد بلا طلاق اي كما هو معلوم من ما الى ان يرجع عن حالهما قال  
 زيادي فعلم من كلامه ان لا يحال بينهما ابتداء خلع فالفرق وانما احاد بينهما  
 اذا التين له الخلع وعلمها لطلقة ومنه الظاهر من ما قبله من مسخ  
 وهما وكلاهما اي لان الزوجين رسيد ان فلا يولي على من خلعهما في  
 البضع حقة وانما رجعتا وقيل حاكما في التسمية ما في الآية حكاه ابن  
 يولي على الرشد كالمفسر ويرد بان التولية على النفس في غير ذاته خلافة  
 هنا ويترك على الخلاف اشتراط الرضي بالبعث على الاول دون الثاني  
 ويعرف عطف على لفظه واسلام اي وان كان الزوجان قد كانا  
 فرقا في وقت رجوعهما فان رجعا عن توافقهما ادب الطالسم  
 واستوى في المظلوم حقا بحسب ما يقهر به

فصل في الخلع

وهو نوع من الطلاق وقد مر عليه لترتيبها على الشقاق لا تقدم  
 وهو محقق من الطلاق الثلاث نوع الخلع على المني مطلقا او مقيدا  
 وعلى الاتيان المطلق وكذا المقيّد سخا وغيره وهو الوجه وخالف  
 شيخنا الرمي في هذا الحكم قد وقوله وخالف شيخنا الرمي في هذا  
 الحكم اي قال كلفه بالطلاق الثلاثة ليدخل الدار في هذا الشهر  
 لا يخلص فيه الخلع اي انه وقع الخلع بعد التمكن من فعل الخلع عليه ولا  
 بان وقع قبل التمكن فينبغي ان يخلصه ثم على الجور في المني وقد اطلق



في ذلك فاحمد ما لم يكن كما يحل ان يكون من تشبيه محسوس بان  
نسبه هناك الرجل زوجته باصوات اللسان على اللسان كما قال الجدي  
احمد في شعره

اذا ما الصحيح في مظهرها فتت فكانت عليه لباسا  
وكماله تشبيه معقول محسوس لان كلاهما لباس رجل صاحب  
ويعبر عن العجور بيبصاوي وقد اي لفظ دال على وقت بين الزوجين  
جارية صحيح وان ذكره او حرم كالمبدع وضابط ما في الباب  
ان الطلاق اما ان يقع بالمسح باننا ان مسحت المصيفة والعوض او  
بمرا المثل ان قد العوض فقط او رجيا ان فك قد ان المصيفة  
كما انك على هذا الدنيا على ان في عليك الرجعة وقد جاز وعلمت  
بما وجد ولا يقع اصل ان علمت بما يوجد على هو من اي ولو  
منفعة او دينا او عينا او خلق الا في اذ اوقع على عين فلا ثبت  
المسح كما قاله الشيخ في الكلام على بيع الغائب فنظن لذلك ان في  
المصير معلوم ليس فيه الا من حيث روم المسح كما سيذكره فلو  
سكت عنه كان اوله وحده انما كالحشر ان قد بما ثبت  
لما من قودا غيره كدين واحد قدف مما لها على غيره فيصح رجيا  
وهي اية الاجبي والافلو حالي ايرايه وابراغره فابرايها  
براه صحيح بان كانت بالغة عاقلة زكية وكذلك هو عاقل عاقل  
بالقدر انما منه هل يقع باننا نظر الرجوع بعضه للزوج او رجيا نظر  
لرجوع البعض لا خفيته قال ابن حجر الاقرب الاول وعليه هل يبرأ  
كل من الاجبي والزوج او لا حر حلي ويرا على ما ذكره من الشروط  
تعلق بالقدرا من ركاه والا لم يصح البراه بان كان الصداق  
او الدين وهذه الصورة نصا بان كان التعلق بعد مضي سنة او اكثر  
وانما لم يصح البراه عدم وجود الصفة لانه علمت على برائه من اجم  
وهو لا يبرأ من قدر الزكاه لتعلق حق المحلوقين بالمال لتعلق

شركة

شركة كما في فتاوى الرملي فيصح رجيا لو كان فيقع كان اوله فيصح لغير  
مع كونه الطلاق رجيا لتأقن فاقول وخرج معلوم المحسوس  
ان ومثله ايضا لو طلقها على اسقاط حقها من الحصان ببيع ما لو  
خالها على رضاعه ولده شيخ سلام ما ان الولد قيل مضي المدة وهل  
له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقابل ببيع من المدة او بالعط من مبر  
المثل ما يقابل ببيع من المدة فيه نظر والاقرب الثاني لان ما يبي  
من المدة بمنزلة المحسوس والواجب جعل العوض مبرا مثل ما في علم  
فان طين لم عن شي منه فبا اي يزوج وتقبله فك العقيمة  
واخرج من هذا قوله ولا جناح عليهما فيما افكته به حلبي ان لا  
يقا حدود الله اي ترك احكامه الله تعالى من واجب الزوجية  
قاله ايضا ويؤسف كما قال بعضهم حالة الشقاق على فضل شيء  
ان كان صلب الطهر او حلت الدار شلقات طالت لثا  
محلها اي هو محسوس ويكون مستثنى من ترك هذه الطلاق قاله ابن  
حجر وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالوجه انه مباح لذلك  
لا مذوي ويصنع بصدق بالرجعية بخلاف الباين صححة  
طلاقه فلا يصح خلع فيه ويجوز سقوط قولها بسفه او فليس  
ويؤيد ان الولي قل العوض او كثر لما ذكره ما او لكل منهما  
بانه الا اذا قال السيد الرجعة الرشيدة اذا اعطيتي كذا قالت  
طالق فمحو رهما اعطاوه ويؤيد ان الولي وتطلق باطمان  
ولا سيما ان عليها قاله الماورى واوقعه وعلى الولي المبادرة لا خفيته  
من السيد قال اي بان بدأ الزوج بقوله طلقها عا الف  
في ذمتك فيقبل المثل ثم وان اعطيتي القامري طالق وان لم  
يقبل لان التعلق لا يفسد في القبول وقوله او طلقها كذا قالت  
طلقني عا الف في ذمتي فمحو طلقها على ذلك فلو اخلعت  
امه اي رشيدة ولو مكاتبه عفيف كما يعلم مما ياتي اي عفيف



بالسنة قوله قاله بن تين وعلمه عطف على صير ماله قد ابي  
فانما او ما يصير السبد ولكن في بعض النسخ من سار او غيره اي كان  
حقا او بدعا قاله بن تين محل في غير النسخ اما في قبيل  
بميراث مثل لا بالسبع خلافا لثابت بن زياد في اي فيكون في ذمة ما وانما اسم  
يجمع بالشيء لانه موجبا على جملته فيكون في ذمة ما وانما اسم  
بالسبع فانه في ذمة ما وانما اسم في ذمة ما وانما اسم  
زاد على ما عينه او قد رده فعلق الزائد به من حيث هو  
حرة ولو كان ذمها لانه ليس من اهل التزم وليس لوليها  
ما لها في متاد ذمها كغيره على ما لها من الزوج والحق في ذمة الابا  
والاجازة في ذمها على ذلك بعد الحول والافقعة بالذم  
بالاماد ولو كان ذمها لانه ليس في ذمة ما وانما اسم  
اي قبلت الخلع الا ان يكون في الطلاق بالخلع ولم يصير التام في قولها  
فمنع رجوعها في المدخول بها كما هو العرف والبدع في مهر مثل  
خلع مهر المثل فاقبل من غير ان يمس المهر المثل او بالبدع فانه  
يسعد المثل فسخ المهر ورجع مهر المثل في المهر وقال  
هو السبب في سقوطه ان اريد الرجعة اصطلاحا فان شرطها  
الرجعة وقع رجوعا ولا ماله ويصح عوض الخلع كما كان الاول  
لقد لم يعد عند قول ان من علو عوض معلوم وعينه المهر وش  
وشرط في عوض حتى يصداق فلو خالعها بفاسد فسد بابت  
بميراث ولا يقصد رجعي وخرج بزيادة في ميراثها فسد مع الا  
حتى في ذمها بالفساد الذي يقصد فيه رجوعا او بدعا  
ما لم يقبل بعد براءتها بالطلاق فان قال في ذمة فتارة يقصد  
الاخبار ولم يطالب فان قصد الاخبار عن الاول وطالب لم  
يقع شي وان قصد الاثا او الاخبار ولم يثبت الا في ذمها  
ان اداني فان طالع طلقه فابراه ففاد ان طالع طلع

طالع

٢٧٧ طالع او ثلثا واقع بالثاني وان قصد الاخبار لان عدم المطابقة سبب  
من حمله عليه وكذا ان طلع هذا كله اذا كان الزوج هو المسمى بالطلاق  
واما عكس مسئلة وفي ما اذا اثنى الرجعة بالطلاق بان قال  
ان طلعني فانني بري من صداقي ففاد رجوعها ان طالع فلا يقع  
شي لان البراءة لا تعلق لكن لو اعتقد صحة طلعها فانه يقع بانها براس  
المثل فان اعتقد الفاد وقع رجوعا وفي التوفي الصغير فصرح  
لو قال ان طلعني فانني بري من صداقي فطلق لخصيص الامر وصرح  
بانها غير المثل لانه طلعها طمعا وبعثت في الطلاق بالبراءة قاله  
التحان خاتم حياته بعد ذلك عند القاض الحارثي واقره وصرح  
اي قبلت الخوارزمي في الكلاخ فافاده في المهرات واقره كلامه في  
في حاشية الروضة فيمنع انه العمد ووكاله في ذمها  
المثل اي وان علم ان كرها حال على ما ياتي في قوله ولو كان  
هنا قبل كلامه في ووجدته كان اولي وعذره انه يقع في نسخة وفي  
المهر والفرق ظ له ذكره في النسخ والاسكرا في المتن  
لانه لم يرد في موضع على ان ماخذ المراجعة النكاح في ساد مجامع  
النكاح وقيل العبر وروى في الكتاب والسنة او الشهادة مع وروى  
معناه سوا لكرام لا اذكرهم ما اثنى وكذا في التوفي او توفي  
التام في قوله وقبلت في قوله او توفي في نسخة الاسلام  
في نسخة والمصدر ان ذلك كناية في الحالة المذكورة وعبارة في  
البرية والاصح انه ان صرح بالتوفي او نواه وقبلت بانني او عري عن  
ذلك وتوفي الطلاق واصغر الناس جوابها وقبلت وقع بانها فان لم  
يصبر جوابها وتوفي وقع رجوعا والا فلا ويصح قوله بانني ما  
ذكره انه ونواه وقوله او عري عن ذلك اي ذكر الماله والسنة وقوله  
وقع بانها اي مهر المثل وقوله وتوفي اي الطلاق وقوله والا فان لم  
يقول الطلاق في الذي جاءه فيه قيد به لانه الذي يكون له عيا







صدق بيمينه رايدي فيصح سعي ولو بكائية ان يولي بها الطلاق  
 خلا قالوا الرقة حيث قال لا يقع بكائية وان يولي به تقييظا  
 عليه على صحة منه ولا يقع من مكته اي بعد حرق فوج ما كانت  
 كفت كطلاق الولي واحده باكره القامي له بعد مضي المدة وتقدم  
 بغير برامه بالطلاق وذا الفسدة الروض اي وهو انه اذا قرب  
 له المدة فلم يبطا طابعه بالوحي فان امتنع طابعه بالطلاق فاذا  
 اكرهه عليه نفذ وهذا ما حرم عليه الرفع وصوله الركن من  
 الترتيب بين طابعه بالوحي بالطلاق والعمد انه خير بينهما  
 وجه فلا يصور فيه الاكراه وادله بور النورية كان تصد  
 غير روجه او تصد بالطلاق الحلي من وثاق او بطلت الاختار  
 كادناش المزمع في الاكراه كان المكروه اعلق الباب على المكروه  
 فقد رخص وجهه بغير مطالبة ما طبع منه وشروط الاكراه اي  
 مطلقا لا يقيد بكونه في الطلاق قد رخصه لكونه كذا في الاكراه  
 شروطا لا في وقوعه انما ان لا يظن منه رغبة اخيرا بان هذا  
 عند اللفظ المكروه عليه والثاني ان يكون قد علم على شئ مباح  
 فيلصق به في ربح الوقوع لانه المراد وان قبلناه اي لان قوله  
 السابق فلا يحتاج لبيان الاجماع لا يلازم لوقوله لم يولي الطلاق  
 لم يسل بل كناية لم يبيده وكفه فالمرح فلا في العاطا اكا  
 وكذا ما استغنى عن الخلع والعداة ان ذكر المال او نواه كانه  
 ويا مطلقه بفتح اللام مشدده ما لم يرها وكناية كايان  
 وكذا التوقف وسرخ او طلع ان قام ومن الكناية فارقت لا يما  
 ان استغنى عن العراف وهو مخرج لا ينفرد قد استده اليها والعراف  
 اما يكون منه فروع تامل على تقدير الصريح بما اذا لم  
 يتبعه بما رخصه من احواله خلاف ما لو امر ذلك قاله لغو ان  
 قصد ان ياتي اكا اي واللفظ بذلك اي فلا يقع فيه من وثاق وكفه



انتهى سوا اكا اي ساعلم ان الاكراه لا يلحق الكناية بلامرجه وهو  
 المعمد لم تطلق روجه ان لم يولي فلوراد وانما ياروجب  
 لم تطلق اي لمعطفه على من ليس بحلا لطلاقه مع حذف احدي  
 ركني الطلاق وهو طالق بعد قوله وانما ياروجب فهو من عطف  
 اجل الذي حذف بعض ما جلا وما لوقا لطلقت في العالين وز  
 وحيي فانه يقع سبط العامل على الزوج فهو من عطف العزوات  
 دون تزجته العراف والسراج مستند وكذا الوكيل  
 اكا فيه نظر لان المعبر فيه بنية الزوج لا بنية الطلاق كما يعلم من  
 كلامه قال النية اي بنية الزوجية لردده اي الطلاق  
 بين زوجين والظاهر انه لا يترط معتمد قصد  
 اللفظ لعنا من غير قصد معناه كالعنف فلو قلت لمن يحرر  
 عبدك ما هو لك حر منك لم ينفذ وكذا الوفاة الواعظ بقدر  
 منه وفهم روجه طلقتم لم تطلق لانه لم يقصد اللفظ لعنا ه  
 وهو حل العصمة وفيد في الروض بما اذا لم يعلم ان فهم روجه  
 والعمد انه ليس قيد الماهية ان العن المقصود به هو العراف  
 المعنوي لا الخاص الذي هو حل العصمة ومنه في عدم الوقوع  
 به ما لو عين الزوج الطلاق بلفظ لا يعرفها فاني بها جاهلا معناه  
 وان قصد بها حل العصمة فلا يقع كما لو قصد الطلاق للفظ لا يقع  
 له ولا رخصا ولا كناية في الطلاق كقوي او فقدي اذا قصد  
 به الطلاق لانه لم يقصد اللفظ لعنا وانما قصد مفعله اخر  
 لازم في اولى مني ومنه طلاق لازم في كائنه الشخات  
 واواه وقيل انه كناية وخزم به في الاوار وقيل لغو  
 بخلاف قوله ومن على العرف اي بذكره وكناية لانه الروض لا يعمل  
 في مثل ذلك عرفا بخلاف الواجب رايدي ان كناية لعماله  
 الطلاق واجب على من يقع به واحتماله الطلاق رخصا على ولا



يقع . وقاد المصير والفرح معتمد لا استتمار ما قد يوجد  
 من عدم طاعة على العراق او السراج سم وهذا هو الخط معتمد  
 لان النسخة هناك في كونه طلق الله قوته لا السكلا بها بانفس  
 بالانفسود لعدم توقفا على شئ كذا في صيغة البيع والاقالة فانها غير  
 مستلزمة بالتقصود لتوقفها على القبول فان كلام البيع والاقالة  
 يتوقف على الايجاب والقبول معا والاعادة ان كل ما يستعمل به  
 الشخص اذا اضاف الى الله كان مكرها وكل ما لا يستعمل به اذا اضاف  
 الى الله فهو كناية وقد نظم معهم هذه القاعدة في قول  
 ما في الاستقلال بالانسان وكان سند الذي الا  
 هو صرح صنده كناية فكذلك الصابط اذا رايه  
 مثل ان خلية كميل فيمن قادر وجهه كونه طاقا هاهنا  
 بطلان ام لا دعما لهذا اللفظ اذ لا الاستمرار وهل هو  
 صرح او كناية واذ قلتم بعدم وقوعه في الحار في يقع بمعنى خط  
 ام لا يقع اصلا لان الوقت منهم احدهما **احوال** الظاهر  
 ان هذا اللفظ كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحار طلق  
 او التلخيص اصح الى ذكر المصنف عليه والا فهو وعد لا يقع به  
 شئ على جمع شئ على الرمي فان قوي بذلك الامر على حدق اللام  
 اي تكون هو ان افطلق في الحار بل ان ابن قاسم وعلم منه  
 ان قوله كوني طاقا يقع به الطلاق في الحار لانه انما يدر  
 الجار والمزور يجمع لفظه في والاصح ان في نظر الله يجب  
 توقيها ما كان بمعنى الاحالة او لا بد واجبه ان كان وهو عجيب  
 في الصباح بته بياض باب ضرب وقتل قطعه وبث الرجل طلاق  
 امراته وطلعها طلقته بته وتلا ثابته اذا قطعها عن الرجعة  
 وابت طلاقا بالانكاح فالا ابن قاسم وخالفنا لا جرم فيه  
 لا افضل بته المصنوع منه فقد صرح بان معنى البتة وعدي

القطع

المقطع في طلاق الزوج وغيره وان كان فيما قبل عدا ان قارس  
 السكنا بدون توقيها **تذكرة** المصنف عينا اي وهو قوله  
 الا في العدي واذ هو فانما يجمع اعرفي **وهما** عدي اعرفي ويحمل  
 ان معناه صير عديا **كحي** برك الله فيك اي لانه لا يحمل الطلاق  
 بوجه خلاف برك الله لك فكناية ان قاسم واقعدى  
 وكو ذلك منه على السحام لا يحمل الطلاق عاينه ان من يذكرها  
 يريد بها التباعد عن لفظ الطلاق كذا ذكره في نزاع على م روات  
 قالكى والشرى هو كناية عن التمدد لان معناه كل ما لم يعرف  
 والشرى ستره او كل والشرى من كسك لان قد طلقته **اه**  
**تم التسمية** والذي رحمه الله العري هو التمدد قالهم  
 فاحصل الاكتفاء بقيل فراع لفظ ما وهو التمدد والا وحده على  
 هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظا كالكناية **تسمية**  
 اللفظ في هذا النوع على ما قبله وحاصله ان الاقوال اجازية  
 في اقتران التسمية باللفظ هو المراد به خصوص اللفظ الواقع  
 به الطلاق وهو السند الذي هو بان من التباين وتسمية  
 وتسمية من التسمية والتسمية او المراد اجلة بتمام سائر السند  
 والسند اليه **للا** تمام لكر الهمزة **و** يوقد رعاي  
 الكناية بالمشاة فوقيه اي الخط وهو صرح في ان كناية كناية  
 كالمصنف **ه** فلا يفتد بها ولا يثبت ان اي فلا يفتل ثماده  
 كان خيرا ما حال نظمة ثم طاع عليه الحرس فاحال انفسل منه بالاشارة  
 ولا يفتل صلاة بالاشارة فلو باع في صلاة بالاشارة انفسل منه  
 البيع ولا يفتل صلاة ومن ثم يفتل فبقا لنا ان البيع  
 في ترمي في الصلاة ما مداهما ولا يفتل صلاة فليسا  
 كاللزم من المصنف ولذا لو حلف اما بالاشارة وهو الحرس  
 او باللفظ قبل حرسه ان لا يفتل فاشارة الحرس لا يثبت



انك على انهم على النطق كما رأيت خطا الروي قوله ولا يجد  
 بها في الحلف على عدم الكلام اي وقد حلف وهو ناطق اما اذا حلف  
 بالاشارة على عدم الكلام في تكلم بالاشارة حتى على العهد الذي  
 استخاضت ونظم بعضهم هذه الاستنابات الثلاثة بقوله  
 الشارة الاخرى من حيث النطق فيما عدا الثلاثة لصحة  
 واحكام الصلوة والسرادة كذا في الايمان لا زيادة

وان اخص بطلاقة اي يوم طلاقه من الشارة فان لم  
 يعزم الشارة بالطلاق احد فلا يكون حركية ولا كتابية فتؤاخره  
 وليه لعدم اعتبار الشارة بمدة خلاف ذلك اي لان المهر  
 لم يجعل البراءة في مقابلة الطلاق اذ لا يظهر فيه عرض وتوضيح  
 هو ان لا يظهر اليه فحمل من باب التعليف الحنف وحاصل  
 العرف ان التعليف من الزوج ان كان مع الزوج فهو تعليف  
 بشروط معروفة لكونها لا تبرى الا بعد سلامة البصحة سيما  
 لان لها عرفا في ملكها لعمدة نفسها واما التعليف من علي  
 ابراهيم فان لا يكتفي ذلك لان المهر لا يعرف من له فيه نفس  
 تعليف محض فلو عرف غير ذلك كان جعله في ضمن التعليف  
 خطأ وعبارة بعضهم اذ اقال لها ان ابراهيم من صدقك فان  
 طالعنا براءة ترفع وقوع الطلاق على الزوج حين يقد  
 ابراهيم فان جهله او احدهما لم يقع وظاهر الدلالة بان  
 به حاله ان امكن العلم به بعد البراءة وكونها رشيده وان  
 تحبس قوله في محاسن الواجب وان لا يعلق بالمال ابراهيم  
 زكاة فان تعلقت به زكاة لم يقع لان السحبين لم يكونا  
 فلم يبرأ من كماله ولو ابراهيم اذ عكس جهله ببراءة فان روجت  
 صغيرة صدقت بيمينها وبالحمد ودال على جهلها لكونها  
 حرة لم ينادن وقد نكح والا صدق بيمينه بايدي وخطبه

ع من

ع من علمه فرجع يقع كثيرا ان يحصل من اجرة بين الرجل وزوجته  
 فتؤدبه اولا انك فيقول بها اذا صحت براءتك وانت طالق والذى يظهر  
 اليها ان ابراهيم من معلوم وهي رشيده وقع الطلاق رجعا التعليف  
 على مجرد صحة البراءة وقد وجدنا اي فقولها براءتك قبل ان يعلق  
 لا يبين لانه لم يحدد موضع مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل  
 وقوعه وان كان ابراهيم محمولا فلا براءة ولا وقوع فتشبه لقوله  
 دقيق كثيرا الوشوق اه هو باسطه من المهر بين هاتين  
 بعد الباعد بها براءة مضمومة وهما من كل ما يقدر كسره على  
 راسها فالزوج مثالا لم يعلق صنف والعهد وقوع  
 الطلاق حالا كالتعليف لغير محال كان لم يصعد السمت  
 وانت طالق فانه يقع حالا لا سيما انه هكذا العقد الرمي عن  
 افتاء والده قيل كتاب الرجعة في كتابه الكتاب لا يوثق  
 لا تفهم صنف او صنف طلاقا لتمامه ابن المفسر

فصل في المطلاق السري وغيره

او سري ويدعي اي يحلل الحشر الثاني الا في كلام النعم  
 وهو ما ليس سري ولا يدعي في القود المشهور من السري على هذا  
 القود فان المتن جري على نفسه ثلاثة اقسام لانه في مطلق من  
 كمين او سري ويدعي فان اوقعه على مخرجها فظهر له رجوعه فيه  
 ولا في حين قبل وكبر كمن حامل في وان اوقعه في الحين او في  
 ظهرها سري او في حين قبل فبدعي وطلاق من لا كمين لا سري  
 ولا بدعي وهي الصادرة والابيد والحامل والحضنة وهدي  
 اي فحرم وينفذ ضبط اي لانه لا يخلو اما ان يكرم او لا  
 في الشقاق اي اذ اري ذلك مصلحا اي وطلاق الموت ومثل ذلك  
 عاجز عن القيام حقوق الزوجية او بامر احدا بولي به لغير نفسه  
 وكذا اطلاق سمية الاطلاق بحيث لا يصير على عشرتها لا مطلقا



لا لعدم موطنها محاذ كانت اذ لم يصح اللد عليه وسلم بقوله الصالحة  
 من الكاثر ان لا يعمد اي الا يصف الجناحين او الرجاين او احدهما  
 غير عقيمة او غير مصلية اي لا تحريم في ذلك المراد بالسنة  
 الجواز لا حصرها ومن اي هذا الطرب وانما باعتبار حبره  
 وهو ذوان الحيض اما قاسم ليس كما في الكتاب في اطلاق  
 هو لا يكتف بسنة ولا بدعة ووجه ان مدته لا تختلف هذا البناء  
 على تقسيمه الى ثلاثة اقسام فان قسم فحين هذه الثلاثة من  
 السني وطهر اي لا يعمد اخره قول وذلك اي سبب كون  
 سنا ولا في حيض قبل اي ولا يجمع في حيض قبل اي قبل  
 الطهر غير انما مع فيه والا فهو من المدي كما سنبين في قوله وفي  
 طهر جامع فيه وفي من كمال او في حيض قبله وسيدكر انما اذا استحل  
 فيه المحرم كالجاء ولذلك راد ان قاسم عقب قوله ولا في حيض قبله  
 ولا استدخل ما في احدهما ان يوقع الطلاق في سوا كان  
 الطلاق رجيا ام باينا واعلم ان قوله انما يوقع فيخرج السني  
 والطلاق فيخرج الفسخ والحيض والطهر الوصفين بالجماع فيه وقد  
 خرج اجماع الطلاق في طهر جامع مع ما فيه يوسي وكذا في كلامه ان  
 وسالى ايضا ثالث التبرها انما يستثنى من الحكم على اجماع  
 الطلاق في الحيض بالبدعي سبع صور لا يكون فيها بدعي وترب  
 عليه احكام البدعي اي من تدب الرجعة وعليه ان لا يكون  
 الطلاق سنا الذي اعتمدته انما ان يكون بدعي لكن لا اتم فيه اه  
 ويرى ان يكون بدعي خلت ما هي المحرم كان الحكم كذلك في حين  
 كانها لم تستد خالها له والامر محرم زيادي وكذا الوطى في  
 الدبر هو من اجماع ولعله ذكره للخلاف فيقول لا يثبت  
 السنا الذي اعتمدته الرطب بله الاستدراك ان الوطى في الد  
 لا يثبت به السب ولا الاستدلال اي وان وجب به العدة ولا في

بين ادة والامة وهو من حد من الزوجان كقيا ومنه ما لو طلقها  
 حال مرضه طلاقا باينا قاصدا قاصدا الزمان الزكاة منها على حدس  
 طلي ولو كان حاملا من زنا اي وهي من حيض ولغيرها وبغال  
 لما اراه تزوجت وهي حامل ومع ذلك وصورة ما اشار اليه ان  
 بقوله ولو كان حاملا من زنا ووطئها لا يشرع في العدة الا بعد  
 الوضع فيه بقوله عظيم عليها كذا قاله وحله من لم يحض حاملا  
 كما هو الغالب اما من حيض حاملا فتتقن عدتها بالقرآن كما ذكره  
 في العدة فلا يحرم طلاقها اذ لا تطول له فالدفع ما اطار به في التوضيح  
 من الاعتراف على ما فيهم ذلك فبين انهما حاملا من الزنا قد يؤخذ  
 منه انها لو زنت وهي في نكاح فحلت جارية طلاقها وان طالت عدتها  
 لعدم صبر النفس على عشرتها وهو محرم غير ان كلامه في العدة  
 اه نظر ان لم يحض اي في حالة الحيض لو كانت لا تحض ابدا وطلعت  
 في هذه الحالة فلا يكون الطلاق بدعي لا عدتها بالاشهر وتتقن  
 مع وجود خلاف في هذه الصورة كذا في قوله بعض شيخنا ورفه نخنا  
 الطوي هو ديرك والافاد طلعها في الطهر طاهره وان  
 وطهر فيه قراجه واما الوطوء في بدعي فيعني اذا وطئت  
 الزوجة بشبهة فحلت من وطئ الشبهة وطلعت في الزوج طاهره  
 هو بدعي لانها لا يشرع في العدة لان عدتها الحمل سبعة مطلقا ويقتد  
 بالاشهر فيقال لما رجل طلق زوجته وطهره بجماعه معا فيه ولا في  
 حيض قبله وهو بدعي اه اذا حلت منه اي من وطئ الشبهة  
 المعلوم من المقام يستثنى من الطلاق في الحيض اي من  
 الحكم عليه بالبدعي طلاق الحامل في الحيض فان الحيض لا يشرع  
 لان العدة بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة امه ولغير ذلك  
 ويقال لما رجل طلق زوجته في الحيض ولا يحرم عليه بل ثياب عاي  
 ذلك ومثلها مسيلة الا لا وكوفا ميه الى فانك الزوج



بين قيد اهل الدار على اهل الزوج بالسلف المذكور طلاق النكحة  
فليس ببي ولا بدعي محكمهما ان اوقع طلاقهما او بالشرع او بالتأني  
وتعني ما يقع حضا وطرا كايان في العدد دو الا بدعي - فطلما  
في الخيف تأنيه وانما لا يكون هذا بدعي لانها لا تسكن العدة لطلاق  
الثاني لعدم زومها بدعي في عودها منها وهو وارد  
على قول المصنف وطرا لا يقدح في سبيل كراي الخلفه لان قول قيد على  
بالمخلفه قبل الاخذ فم تشمل هذه واقف عموم قوله السابق الخيف  
فطلما اما سبي واما بدعي فتكون بالمخلفه التي خيف وليس كذلك  
ليس في طلاقين سنة ولا بدعي في لا يوصف طلاقين بواحد  
منهما فلا يوصف بكونه سبي ولا بدعي وان كان جائزا - ومن اي  
هذا الطرح والله تعالى اعلم بالحق والصبره اي سوا طلما  
في ظاهرهما كونهما دعيه ام لا وكذا يقال في الاية والحامل هي  
بش التي طرحتها بغير قبضه بغيره ولا بدع والافلا  
يخدمه يقتد بذلك واحده في روجا بعض الامدة هذه بذكر  
لان طلاق الحامل التي لم يظهر حملها بدعي لما فيه من الدم باعتبار  
ان الزوج قد لا يسمي بطلاق الحامل والمرأة الحامل معه وخرج به كونها  
حاملة من غيره - ثم انما تقدم فان ايقاع الطلاق بدعي  
لتاخر الشروع في العدة عند الطلاق لانها لا تكون بعد وضع الحمل  
ومضى من النفاس ان كانت الحامل من الزنا خيف في كونهما  
بدعي لعدم كثر العدة لانها تسكن بالافراغ وجود حمل الزنا كما ذكره  
الشيخان الذي لم يدخل بها هذا العقد لا حجة اليه فان  
التي لم يدخل بها من هذا العقد مطلقا سواء كان بفوض ام لا كما  
مرحوبه قال ابن قاسم ومن قبل العدة كان حسن فغيره ان اخ والحامل  
ان كان الاولى ان يقول التي كثر قد باوا او ويقول حسن بدعي  
نكحة - سئل رحمه وقال ما لك يجب بعد تمام طهره

نظ

نظ والظاهر شروع في طهر وعبارة غيره ان جا وقت السكات  
تألف وان شام طلقا هو - ولو قال الخيف مسموسه  
اي بدعيه كما هذا الكذا اذا لم يكن يكون طلاقا سبي او بدعي  
ذكر السنة والبدعي في المصنف - فكأنه ان كان كافي في حال  
سنة وقوعه في الحال والافلا يقع في الحال بل بالنسبة كما في في المصنف  
وكذا ما بعد ما يقول للبدعي - فبما كذا الزوج حاكم او  
رفعا من الطلقات وهي ثلاث للحرة وتنت في المصنف وفي الاستئنا  
هي لا يقع ام لا والسلف هل يوقف على الخلف عليه ام لا والحمل  
الحاكم للطلاق ان يكون زوجة ولو جمعة لا يملوكه وفي شروط  
الطلاق من المكلف وعدم الكراهة والنوم هذا الفصل بقود  
حسن مایل - ويكاد اياها كما في الحرة ولو غير مسلم  
سواء كانت حرة او امه وخالف ابو حنيفة في حمل الاعبار بحال النساء  
كالبدعي واختاره ابن سريج في بقا - او شرح باحسان اي  
طلاق لا اثم فيه الطلاق بالرجاء اي معتبر به والرايهم المذكور  
ولو احتمل لا قيد في الخلف لانه مشكوك في الوقوع عليه وذلك فيما لو  
عقد الخلف على ان لا يزوجها ثم طلقها ثم طلقها بالذكورة فانه يبين صحة العقد  
فيقع الطلاق لصحة يبين صحة النكاح فامل في وقوله فانه يبين  
صحة العقد كذا هذا الكلام غير صحيح - غير صوابه عموم قوله في  
في الرض كذا في اي حركه في المصنف في في السيد وان شئت  
هو طلق طلقه او كثر من الاقل لان الاصل عدم الزايدة قال ق  
شروع بوطق احداهما دون ماله ثم رجع او جدد رجعت اليه بما يوافق  
السوق ماله ثم عادت له عادت بماله في الاستئنا في الطلاق  
وكذا في سائر العقود والحلول ولعل بعضه بالطلاق يدفع  
لكراره مع ذكره في باب الاقرار وايضا الكلام في الطلاق حسن  
ادعاه موفقه معناه وبعضهم عدم جميع المرفق في الاستفراق ق



به اي اليه لو قال اي بالشيء من هذه وفيما بعده كان المراد  
 عام واولها من قال كذا في ما اذا نواه قبلها اي قبل فاعلمها ولو قال  
 قبله او في ما من قال فخرج لو لم يعلم هل قصد الاستئذان ام لا فقلت  
 لان الاصل عدمه ولو خرج على نقال الفصل والظن لم يجد لان ظن النطق  
 بقصد ارادة الاستئذان هو ان يعلق او لم يقصد به كعطف  
 على او نواه بعد فخرج اليه والحق باطل اي ما لم يقصد به  
 والا فصح وقد قال ان يعلق في شيء التبيين وان قال ان يعلق  
 ثلاثة الاثلاث الا ان يعلق في شيء الثلاثة لان الاول فاسد بالاستحراق  
 والثاني فاسد فاعلم وفيما يقع طلقا في لانه لا يقبل الاستئذان بان  
 استخرج الاول عن الاستحراق فكانه قال ثلثا الا واحدة وهذا  
 هو الاصح وفيما طلقه كف الاستئذان الاول في شيء الثاني الاول  
 الكلام وكانه قال ثلثا الا اثنين واحدة ان الاستئذان في الاثبات  
 في وعكس ويصح بعد الاستئذان اي مع الشروط السابقة  
 كما هو ظاهر كلامه واحد قد كذا في لانه الطلق لا يتبع  
 وفي جانب البقاء لا يتضاده بالاستمرار وقد وكذا ان اطلق  
 هذا معلوم من ان ترافق قصد رفع الحكة المذكور وقد قالوا ان  
 الاطلاق يطل اليان لا غيرها وقد اشار اليه بقوله وكذا ان  
 قد والضابط ان السلف بالشيء يرفع كل علة وحال يطل  
 كل عبادة وان قصد التبرك لا يرفع مطلقا فان اطلق فان كان في  
 العبادة مع الاعتقاد وان كان في غيرهما فلا يرفع الاعتقاد اياه  
 عند قصد السلف لو قال عند عدم قصد التبرك كان  
 مستمرا لان الاطلاق مانع في هذه المذكور ان كان من الاشارة اليه  
 اهدق والاعتقاد اي وكذا يرفع الاعتقاد ان كان مع قصد السلف  
 في هذه المذكور لان الاطلاق ولا مع قصد التبرك وكذا قد  
 حاله في حاله المدا عند العرب من اي من الطلاق

ويصح

ويصح تعليقه كذا وتعتبر فيه شروط الاستئذان الا الاستمرار واعلم  
 ان السلف اما بالشرط كان دون الادنية واما بالصفة كوطلاقا  
 او في اي واحد طلاقا او فصح او بعد عيا وهكذا او ما بار وقات  
 نحو او شر كذا او نحو كذا او نحو ذلك وهذا يعلم ما ياتي في كلامه ان  
 من المطلق في اي من قال فطلق عند وجودها فاذا ايا لها  
 كمثل ان قال في تعليقه بالصفة بقوله كانت طالق طلاقا  
 او بعد عيا وليست في حال سنة في الاول ولا بدعة في الثاني فطلق  
 اذا وجدت الصفة كذا في ما اذا كانت في ذلك الحاد وقال سبعا  
 او بعد فطلق في حاله وفيه الطلاق اي في المسائل الاربعة  
 البقية باول اليوم الاحرمه سواء كان يوم الثلاثاء او  
 اليوم التاسع والعشرين وادوات السلف بالشرط والصفات  
 صرح بهذا ان الصفة والشرط واحد وعطفه مذكور وليس كذلك  
 كما عرفت فلا وجه لذلك اذ لا يسمى الشرط او طارفا او ما قد ورد  
 نظير ابن الوردي ضابطا وادوات السلف بقوله بعد ان قيل

بقوله القابل  
 ادوات السلف نحو عليا هل لكم ضابط لكتفها  
 فاجاب بقوله

كلما للكر او في وممن ان اذا اي من متى منها  
 للترجي مع الشبهة اذا لم يكن معها ان يثبت واعطاها  
 او فهاه والكر في جانب الموقوف لان قد اي سواها

وقال بعض

ادوات السلف في النوايا سواء ان وقع الشبهة او غيرها  
 للترجي الا اذا كان مع المالك وتثبت وكما كررها  
 كذا ان يثبت كذا وانما طارفا ان يثبت الدار الرمي  
 يكون بلا وصف كلامه ان يجمع ان وكذا الوالي ذكرها بعد ما قد



على عشرة أي مائة وعليه التبيين كذا في أنواع الخلف  
 غير كذا مروي ولو علق بكما في ولو في المروي الأولين فقط  
 كذا في الجواب **فصل** عشر لأن فيها صفة الواحدة أربع  
 مراد وصفه الآتين مروي وصفه الثلاثة مرة واحدة وصفه الأربعة  
 كذا في خروج بقولي في منتب النسخ في الأولين في العوار لا أن  
 فقط قد وقع في المروي الصغير وكل ما يفسد في العوار في طرف النسخ  
 اللفظة أن فقط وإنما في كذا إذا لم يفعل أو يفعل كذا  
 فأن طالع يقع في مكن فيه الفعل المعلق عليه ولم يفعل  
 طالع وكذا إذا قام مع لم أطلق أو لم يطق أو لم يجر أو لم يجر  
 لم يفعل أو يفعل كذا فأن طالع يقع في مكن يسع ولم يفعل طالع  
 على الذنب كلفظ إذا لم فأن طالع يقع بان كقولنا إذا لم يفعل أو يفعل  
 كذا فأن طالع فلا يقع الطلاق في كمال اليأس من الفعل وإنما  
 للمراخي كقدم هذا المحض ما في الروضة وتبين النطق بما يقع  
 من الأعيان من قولهم إذا لم يفعل أو يفعل كذا فأن طالع يصيغه  
 إذا وعني على ذلك وما يدين فيه الفعل من غير فعل مع التام  
 على العشرة في الحث طالع في عدمه هو **فصل** واحد بطلاق  
 الأول والخاص **فصل** في الأعداد وهي واحد واثنان  
 وثلاثة وأربعة ثم تزيد ثلاثة تكرار الواحد ثلاث مرات واثنين  
 تكرار مرة في طلاق أربع وأحده عشرة وستة كذا  
 أن تكرار بعد حصوله مرة أخرى ولا يجب المرة الأولى من  
 هليلج في الصور هو **فصل** واحد في الحد والحدود هو  
 قال ولا يعلق أي وإن وجد المعلق عليه بعد الكمال قال  
 الصبي خلا في الجواب **فصل** في المقتدي العالم  
 وإن قال بعد السبق طالع مرة أو واقعة دفع القليدي  
 فلو التكليف فلا يتم عليهم شيء وإن كانت الألفاظ مفسرة لانه

من باب ربط الأحكام بالأسباب **فصل** في هذا الجنون أو الواقعة في  
 السكر **فصل** الرسم هو من أصابه البرسام وهو مرض يترتب  
 الدماغ يخلط العقل **فصل** الناقص العقل أي من حيلة عن عدم  
 معرفة تصرفه **فصل** رفع عن أمي الخطأ أي الموحدة به والانهو  
 واقعة منهم والألفاظ مضمون **فصل** طفل واحد أي وإذا لم يملك  
 غيرها فاضابطا مع خالف وقع الطلاق أو واقعه ونوب  
 ما أكره عليه **فصل** في جراح ما لو قال إذا كنتي ما إذا ذكر  
 زنا فربما جرح العادة فإنه لا يخلط فيه فنج الباري  
 على الجاري كوصف الرمي **فصل** نعمة ذي في الدور وهو أنه  
 يلزم من وقوع المعلق عدم وقوعه هل يقع أم لا وهل يك ذلك  
 وقد يسم ذلك **فصل** كصعود السماء أي كقولنا أن يصعد السماء  
 لو قال أن لم يصعد السماء فأن طالع فأنما يطلق حال الحث  
 الحث على خطه والذي قاله الزاوي إنما لا يطلق خبر العالم  
 إلا باليأس في راجع **فصل** واليمين في ما ذكر من عقده كذا في قد تم  
 ونوع الطلاق بذلك لا يقع **فصل** في تربية عليه الكرامة  
 لم يثبت في أصح الوجوه هو المتمدن في الدين بالله **فصل** المكروه  
 يقع بالاحتكاك كذا في المولى ولو ادعى وقوع الطلاق منه حال صباه  
 أو صولته أو وولده أو راعه أو سكن كواله أو مدي كواله أو وجد  
 كواله أو صدق يمينه أو افلاق أو من الأكره ما لو حلف بطلاق قبل  
 يومه فقبله اليوم بحيث لم يسطع رده بشرط أن لا يملكه يمينه قبل  
 غلبته بوجه وكذا لو حلف بطلاق زوجته المسلم فوجدها حائضا  
 أو متوضعا من عذبة أو متوضعا في اليوم فوجدها حائضا  
 من لم يثبت في الرمي وإذا حلف بالطلاق أنه يقع لم يملكه حرم  
 يؤكد أنه يخرج عن الدقة فلا حث عليه إذا كان العجز من حث الخلف إلى  
 يقع اليوم المذكور كلفه النوبة في التمسير **فصل**



فصل في الرجعة وأصلها الإباحة وتقرر ما أحكام  
 النكاح قال فقبح الرجعة على من طلق حدي زوجته قبل أن يوفي  
 لها نكاحها وحكم فيما إذا ارتب عليه عدم قسم أو عجز عن الإنفاق  
 أو العائنة بالمعروف ونكوه حيث ساء الطلاق وتذهب حيث طلق  
 بدعيها أباهما وزوجها رمي قبل أن يملكه في الرمي  
 وهو لغة المرة من الرجوع يضافه قول ابن مالك وقيل  
 لغة كجاء وقيل لهية جلد فتأمل ثم رابطة الزوج ولا تقاوم  
 ما ذكره المحققون أن فعله للمرة وقيل بالسر لم يسهل لأن ذلك طار  
 اصطلاح مخوف وما هنا لم يوفى بأخبار ما نقل عن العرب  
 المرأة من أضاف المصدر إلى المفعول بعد حذف الفاعل أي رد الزوج  
 أو من قام مقامه من وكيل وود المرأة أو النكاح في الكامل والأصح في حكم  
 النكاح بدليل خوف الظهار والإيلاء والطلاق وشروط صحة الرجعة  
 كعبادة الله وشروط المحرك ونكاحه موطوءة معينة قابلة لكل مطلق  
 بما أنه سيؤلف بعد ذلك في ما وسيا في أن شرط الرجعة الاختيار وإهلية  
 النكاح بخلاف الخوف والمع عليه والصبي والمكره وشرط الصفة لم ينفذ  
 يشعر بالمراد من كونه أو كونه والتخيير وعدم التقييد بعد  
 الدخول بها ولو في الدبر كما سيذكره الله في الفصل الذي ستره  
 الخ ولو في الدبر قبل الفضا العدة وهو أحد من قوله غيره في  
 العدة ليدخل ما لو وطئت بشبهة فجلت منها فلهما الرجعة ما بعده العمل  
 وإن لم يكن في عدة وليلة أو فراق عدة فلهما الرجعة ما بعده  
 العمل إذا استغاثا أو طلع حيث يفرق بينهما وما لو وطئها طار الطلاق  
 ولم يبا عدة أخرى فلهما الرجعة ما بقيه الأولى والعاقبة عند العديين أي  
 خلاف ما في من عدة وصح الشبهة وهما الشهران الباقيان ثم يفرق  
 لو طلع الشبهة أو قال قبل الفضا العدة صادق بالمعيار سنة  
 وفي الحنفية مع الرجعة في هذه الحالة فيلزم الرجعة أو شؤ وليد خليف

أي ما لو طلق في الحيض قبل الرجعة فيه وإن لم يشر في العدة  
 وراجعتها في كونه لم يقع بوجوه أنه لو عاد إلى الاستلام بعد رجعتها  
 لم يقيد بها وإن كان قبل الفضا عدها وبه صرح في شرح فوطنة  
 أحدي زوجيه أو عبارة رمي في ثم واستفيد من كلامه عدم صحة رجعة  
 مرة كما لو طلق أحد زوجيه ثم قاد رجعت المطلقة لأن ما لا يقبل  
 التقييد لا يقبل الإيهام به ولو تقييدت ونسيت ثم تقع رجعتها  
 أي إذا قصد رجعة المطلقة أما إذا رجع معينة فبين أنها التي نسيت  
 فيه اعتبارا بما في نفس الأمر بخلاف العبادة لأن العدة فيها إيهام  
 أي بأن نفس الأمر وظن المكلف في فتاوى الرمي يسيل عن شك  
 هل رجع زوجته في العدة أم بعدها هل يحكم بالرجعة أم لا أحاط بأنه  
 يقيد بالرجعة لأن الأصل قبل العدة وصحة الرجعة وشك  
 في حصوله كما لو علق طلاقا على فعلها في ذلك هل فعلته  
 أم لا راجع احتياطاً ثم ظهر أنها فعلته صحة الرجعة الكار  
 سار بفتح السين المهملة وتشديد اللام فلفظ المحرقة  
 ففصل هو ما قطع بعض النكاح وهو الذي عنه الله فيما  
 مر لا السابق وإذا طلق واحدة أي طلقة واحدة أو اثنين  
 فلهما رجعتا ما لم تنقض عدها فخرج به عن قول السابق أن يكون  
 الطلاق دون ثلاث وإن يكون قبل الفضا العدة فيرجع عوقف  
 منها أي ومن غيرها لو استدخلت أي ولو في الدبر فله  
 ما رجعتا أي وإن كان شرط عدمها أو قال سقطت حق الرجعة  
 ابن قاسم فلا يفضلوه من تزوج متقل حين طلق أبو الدحداح  
 أخته ثم نكح فخطبها بعد عدها ونسيت وسوغها أخوها أن تزوج  
 أي لا تحبسونه ولا تمنعونه من أن ينكحن أزواجهن الذين يرفعن  
 فيهن ويصلحن ذلهن إذا تزوجوا أي النساء والمريدون نكاحهن  
 أهلهن أي إذا نفاسه لابن عبد الله الأبا سلوي في الجلاء



فلن اجلن انفسنا بعد من ولا نصلو من خطاب الاوليا او نغو ما  
من ان نكح من الزوجين المطلقين من لم يزل سبب زواجهما ان احب  
مطلقا ان سبب طهرها زوجهما فادان يدانها فمها مطلقا واداه الطاهر  
اذا اصابوا في الارواح والسا <sup>ووجهه اي على قوله</sup> راجعها  
ما لم تنقص عدتها فاد العاشرة لا تنقص عدتها بغير الاقرا او الاشرع ومع  
ذلك لا رجعة فيما راد على الثلاث منها قاق لا قد يقال لا يراد لان انقضا  
عدتها بالسبب لغير طهرها الطلاق سقط عليه انه ان قاسم بخط بمثل  
المقتضا فان العدة لا تنقص في السبب لغيره فلا يجوز لغيره ان  
ينزوجها ونها بالسبب للعارف حكم الزوجية وبالسبب للزوج في حكم  
الاجبية فيمنع عليه راجعها الا بعد جديد <sup>بلاوطى او وطى</sup>  
بغير طهرها من الطهر وشي وخطم رفاق وطهر الرجعية قبل الاولى من الخاطبة  
بلاوطى واما غير الرجعية فاد عاشرها ولم يطاها فان العدة تنقضي  
فان وطهرها فمكاد رجعية <sup>ودخل في كلامه اي في قوله</sup> راجعها  
ما لم تنقص عدتها <sup>وان توقف اي النكاح</sup> المستقل على اذن فلا توقف  
الرجعية من العبد والسبي عليه لان اسدانه فتنفر فيها ذلك  
وسفيه اي وعبد <sup>ومحم وشي من طهر</sup> انه ونحوه لانه دوام كابر  
وهما اهل النكاح في الجملة وان لم يصلح منهما ابتداء نكاح في الاحرام او للامة  
وولوي من جنه وكذا الولي صبي حكم حاكم بطلاقه مع المصاحبه  
قد <sup>وقد وقع عليه</sup> عطلاق في حال صحوه <sup>التي هو شرط في رد ذلك</sup>  
منطق فان المطلق بدونها يحمل الحمل انه ردها على اهلها فلم يقبلها فيحتاج  
للمسلك بخلاف باقي الصبي ومنه الى النكاح وعلم مما ذكره انه لا بد من  
الاضافة اليها باسم ظاهر او مفعول واسم اشاره <sup>وراجعت</sup>  
منه راجعت زوجة العقد نكاحي واستشكل ذلك مع ان الرجعية له كحج  
عقد نكاح بل هي زوجة حكم في العقد وفيها واجيب بان المراد  
راجعها النكاح كما مر غير صاير ليسونه بالانقضاء عدة زيادي

كزوجك

٨٨  
كزوجك انما هو سوا جري ذلك عقدام لا فانه يكون كناية فاذ جري بينه  
وبين الولي عقد النكاح بايجاب وقبول فهو كناية في الرجعية لانه كان مكرها  
فيها لا يكون مكرها في غيره كالطلاق والظهار فان نوي فيما اذا عقد  
على الرجعية بايجاب وقبول حصلت والا فلا ولا يلزم انما الذي عقد  
به <sup>وسن استما</sup> فعلها سوا اللفظ مخرج وهو واضح او كناية على  
اللفظ المستطوق <sup>ق</sup> به كاقاله اذ ركني <sup>وسن</sup> على الاقرار بها اليه وثباته  
على ذلك وان كان فيه ارباب لانه ليس لمحقق الارشاد قد <sup>لانها في حكم</sup>  
اسدانه النكاح اي في غالب الاحكام ولذلك لا يثبت بها من حلف لا يزوج  
على العقد ويوجب لا يراجح حيث رجعت بنفسه او وكل <sup>قد</sup>  
لا يحصل بفعل اي فلا يحصل بالوطى خلافا للاح حنفية فلو كانت ثاقفية  
فوطيها وهو ضيق فله الطلوع عليها المهر ببق <sup>و عليه</sup> بمر من النكاح  
كأنه من المهر وان راجع بعده لانها في حكمه الوطى كالبينة فله في المهر  
خلاف ما لو وطى زوجته في ردها او ردها ثم استأوى واستلم لان الاسلام  
يزيل اثر الردة والرجعية لا يزيل اثر الطلاق فانه في ثم المهر لنفسه  
الرجعية <sup>خلة</sup> زوجة في خمس ايات الاولى قوله تعالى فان طهرتها فلا حل  
له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الثانية ولكم نصف ما ترك ازواجهن الثالثة  
والاين يظهر من كتاب <sup>الربعة</sup> للذين يوفون في نكاحهم الخامسة  
والاين يرمون ارجحهم <sup>غير الكناية</sup> اما الكناية فيحصل بها  
الرجعية مع الميت ويومع القدرة على النطق <sup>كوطى</sup> من لا لا يحصل  
بالرجعية <sup>وان نوي به</sup> كما نفي <sup>لو صدر ذلك من كافر</sup> واقتد  
رجعية ثم اسماوا كرافقوا الميا اقر رانام ابن قاسم <sup>في القضاء</sup>  
العدة قبل اول وقوله بغير انهم ينفذون وقوله ان امكن فيد ثالث  
كسب اي فيما اذا قال الزوج هذا الولد <sup>سما</sup> بخلاف  
ما اذا وافق على انها ولده وامكن كونه منه فلا نكح عنه  
الانبياء ولعانه لها <sup>وخط بخط</sup> الميدي بان قالت هذا الرجل من



فلان وطبيته شهيرة واسيلا بتقويته مشكل اذا اسيلاد  
 2 الوطى على اليدين والكلام في الرعية وهي لا تصور فيها اسيلاد  
 بعد ان كان مراده افادة حكم الاسيلاد بقطعة النظر على الكلام فيه  
 فلا تنكاد او يصور بما وطى الله المزوجة شهيرة تصديق في الفضا عذ  
 عذرا ولا تصديق في الاسيلاد واذ انك من ذلك الوطى بولاد تمام  
 المدة التي يباينها او غيره اي بان ادعيت اقل من المدة التي يمكن  
 فيها الفضا وها الالبنة في قوله النكاح وكخط الميدا في كرتب  
 لمن الطلاق اي لو ادعت انها ولدت من سيد ها ولم تصدقها فان  
 السب لا يثبت حيث لم يوافقها على انه وطىها لاذ الحالك محقق فلا  
 يزول الا بيمين والامة تدعي بالولادة زوال ملك متيقن الالبنة  
 اي في اقراره وقوله فيصدق بيمينه واضح في الالبنة واما الصغيرة فكان  
 ينسخ الامكان لا سماح قولهم ان الاستفاد احد الياس ناقص وما دامت  
 المرأة حية فحضرها يمكن الا ان يقال الياس يقوم جانب الزوج فيصدق او  
 يستحق من اي يجب ان لا ان القراء والظاهر المختوش بدمين  
 فاذا لم يثبت تحصيل البعد في اوج فاذ ادعت البتة ان الفضا العدة  
 قائما تصديق اذ امضت تاليه واربعون يوما وخطه لا ينفذ ان الدم  
 طر بها عقب الطلاق فيمكن يوما وليلة وتظهر بعده خسة عن يوما  
 منذ اقر او لا والناك كذلك والثالث كذلك واما يتم الثالث بشروطها  
 في الحيض ومجموع ذلك ثمانية واربعون يوما وخطه هـ  
 نفاس باثنتين وثلاثين يوما وخطتين خطه للزوجة الاولى وخطه  
 للظن في حصة ثالثة وذلك بان يطلعا وقد يبع من الطهر خطه فيه  
 تحسن اقل الحيض ثم يظهر اقل الطهر ثم تحسن ويظهر كذلك ثم تطعن في  
 الحصة لخطه ثم المزج ووضعت ستة واربعين يوما وخطه  
 من حصة رابعة بان يطلعا اخرج من الحيض او يعلق طلاقها به  
 جزء من الحيض ثم يظهر اقل الطهر ثم تطعن في الحيض لخطه ثم المزج

بزيادة

بزيادة وليد حرة من امه او بعضه ثم المزج واذ انقضت  
 عدتها جدد نكاحها تكون معه كقوله تعالى ولا يكون منه شيء ولو ارجع  
 ولو ارجعها في الطلاق الرحي فلا يثبت بتجديد نكاحها فلعلم النفقة بذلك  
 لانه محل نفقة الاسلاد باعبار كونه نفقة جديدا وعبرة ان قام  
 واذ ارجعها او انكحها فبقيت جديدا وعلى وجود ما عدا الاول غيرها  
 فانه كمن نفق بها اي وان النسخ فيضد الزوجين كقوم وجنون منما  
 كما لا يحصل به التحصيل وقد نظم بعضهم صور الموق بقوله  
 الدير من قبل في الاثبات لالحول والتحليل والاحصان  
 وفيه الا لا يوقع العنة والاذن نقطاء وافر ان الفنة  
 ومدة الزفاف واختيار رد بعيب بعد وفاء الشاري  
 تصديق في الحيض في الرحم اذ ان المنور فاحفظ نظمي  
 تليق استعمل هذا السبب على اربعة شروط زيادة على  
 خمسة المائة وهي انكح الالة بالعلم قال الزكشي ثلثين لنا نكاح  
 يوقف على انكح الاله او صحة النكاح وكون الزوج ممن يمكن جماعه  
 وكونه غير رقيق صبي ولا ملك العيان اي فلو وطى السيد انطلقته  
 ثلاثا لم يحل مطلقا كما انه لو ملكها لم يحل وله وطىها ايضا كاسيالي  
 ولا وطى الشهنة بالرفعة عطف على الوطى لينسخ النكاح  
 اي صورة ولو قيل بصحة فاسل واعادها اي الى نكاحه بتمه  
 وقفت اي الشهنة في نكاح المحلل اي بان نكحها المحلل فوطيت بشهنة  
 من غيره قبل ان يطلعا المحلل فوطىها فعدت الشهنة حلت للزوج  
 الاول فاسل يظهر الزمان هو مجموع عموم قوله تعالى فان طلقها  
 فلا حلاله من بعد حتى تنكح زوجا غيره فيصدق بهذه الصورة  
 فصل في الالبلا والمعد انه صغيرة كما قاله الن  
 والربح خلاف الزيادة وازمة عن الرجعة بصحة من الرعية  
 وزوجان صوابه وزوجة ليل يلزم عليه التكرار مع طلق او طلاق



الاول منها الذي هو حالف كالحاج فليراجع او بالزام ما يلزم  
 بهذا كان وطيبك فليعتق رقبة او فليطعم عشرة مساكين او صوم او صلاة  
 ولو قال او التزم عطفاً على حلف كان اولى فان منعه يقتضي انه من  
 الحلف وليس كذلك وشبهه بغيره في قوله او تعلقك طلاق او عتق  
 عطف على ما يلزم اي او بالزام عتق مطلقاً فقد قصد محذوف  
 اي استناعاً مطلقاً غير مقيد بمدة ومثل المطلق الموبد زيادي  
 بان يطلق فيه تعبيراً لنفسه فلو قال بان لا يقيد بمدة كان  
 اولى على اربعة اشهر اي ولو قدر ان لا يسمح الرفع الى الحاكم على  
 المعتدق ولو قال بانه لا يذللها او يقطع صومها من الوطى  
 في تلك المدة ان قاسم او قيد بمدة الحصول ومثله لا طأوك  
 الا في الدبر بخلاف الا في الفاس والاذن في رضاء والاذن في طعن  
 او كحود ذلك كالا في المسجد فلا يكون موبداً في هذه المسائل لان المسح  
 فيها عارض بخلاف الدبر فان المسح لانه كالتفعل المبادي هو الرمي  
 وذكره في فيما في الاربعة اشهر بعد دخوله احترق  
 لقوله بعد دخوله اي واستدخا من الزوج المحرم مما قبل ذلك  
 فان النكاح ينقطع لا محالة فلا الاعتناء وبما ضعه في نسخ  
 ومضاجعة ولا مانع من كون كناية بخلاف المرحوم استخفا او  
 غيره كهيئة او بيع بخلاف الاستيلاء والتدبير وكحود ذلك كمن  
 التهمة لا بد فيها من القبض لانه لا يملك الا به والبيع لا بد ان يكون  
 لازماً او بشرط الخيار لمن تولى وحده لانه لا يلزمه الا في وان  
 ملكه بعد ذلك فهو من الخطاية اي لانه يتبع من الوطى لئلا تطلق  
 الطرة بوطئها بعد اي لا يخلو العيني بالوطى الذي حصل  
 ويقطع المدة اي الاشهر الاربعة رده الى بمسجد الحصول اي  
 فحقت عدم الحصول كصود السحاق وبعد المدة اي ولو بعد  
 المدة قال ولو رزوا اليها اي الردة يضرب له مدة ان يبع من زمن الايلا  
 قدرها

قدرها والا فلا لا ارتفاع النكاح اي اذا صار الى انقضاء المدة وقوله او  
 خلاله بها اي ان عاد للاسلام فليقطع المدة زيادي فليحجب  
 ربه من المدة اي واذا اسلم المرد في المدة في المخرج وما في وطى  
 اي ويقطع المدة ما في الحاشية فليقطع المدة ولا حرام لما  
 حلت المدة قد تعاد ولو توفقت على طئها فقتل المدة من غير طلب  
 خرج من حكم الايلا فقتلها اذا لا يتوهم احد يقا حكم الايلا بعد انقضاء المدة  
 والكثير ما نصب كذا بعض النسخ بقطب الفهم ولعله منصوب  
 على انه منقول من بعض النسخ على ذلك دفع توهم ان الكفر من غير فسه  
 وقوله او الطلاق كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق في انبات  
 القاضي الواووهي الاول من الصواب لان بين انما اتفاق مسند فامل  
 للمخوف عليه كذا في صحيح النسخ هو ما ذكره الرازي وشبه  
 عليه شيخ الاسلام في المنهج والذي اعتمدته نسخ كلام المنهج وهو انه  
 انما نزل في الطلب في بعضهم وما ادرى ما نزل في هذا الخلاف واجبه  
 الا ان يقال انه اذا قلنا بالرد فطلق الحاكم لا يقع كامل في  
 فاذا ذكره الرازي في صحيحه وما في المنهج هو المتمد بان يقول  
 اذا قدره قيت ويريد ان يذبحا وتدمت على ما فعلت وما في صحيحه  
 هنا هذا البيت  
 قد مر عندك كونه من رعدة ان فاقه الما فقتله الواووهي  
 او شرعي عطف على طمع ثم ان لم يبق لك هذا الترتيب  
 على طئ نفسه قد طلق عليه الحاكم اي بوطئ رجس او طلق  
 عليه القاضي ثم راجع عاد الايلا ان يبع مدة واستوفت المدة من  
 الرجعة لان حكم الايلا لا يرتفع الا بالطلاق البائن كما سأل في ذكره  
 في الروضة وفيها الا ان قلنا ان يبع مدة او توار او تورد  
 ولا بعد وطئها اي ولا بعد ايضا قد ان كان طلاق القاضي  
 رجس او بخلاف البائن كونه قبل الحود او بعد طئها



**فصل في الطهارة** لا يوضع الركوب في أحد أنه يقطع  
 النظر عن خصوصية الأوصاف وعبارته السببية وهي الطهارة ما هو من الطهارة  
 باعتبار السببية من يكتفى بالانتماء إلى ما هو ركوب فقط في  
 كلامه انما هو مع قطع النظر عن سببه كذا في قوله ليس  
 والاستغناء قد يكون من السبب وتوابعه في صدره ثم قال الطهارة  
 وذكر الطهارة كناية عن البطن الذي هو موعوده فان ذكره يعار بذكر  
 العرج انما قال الشهاد فان الارض هي عضو الطهارة محل الركوب والركاء  
 تركب اذا غلبت كناية عن كثرة استعمال الطهارة في الركوب ومنه  
 المعنى والمعنى ان محرم لا يركب في كل تركب الام كذا في الكثرة والشيء  
 الطهارة هو البطن والركوب هو الركوب كما ذكره الرخصي لانه قوامها  
 وعليه اعتمادها كما يعتمد الحظيرة على عمودها وقوله الذي يصفه البطن  
 وذكره وان كان مؤثرا في بعضه وخوفاً وهو الطهارة  
 للموصولة وقوله فان ذكره كذا في الكتاب وهو توحيد اختيارها  
 باسم السجود ذكر العرج وما يقرب منه سببا في الام وما نسب بها قلنا  
 عدد الوالكية هو وهو حرام وهو من الكمال قال الشهاب  
 الدمياطي في الطهارة حرام اجماعا بخلاف قوله ان حرام وانكره  
 وهو يصف القرآن عدد دكا وقد اشار الى هذا بعضهم بقوله  
 ما قور من فاق جميع النوري ودون العلم بافكاره  
 في اي شيء يصفه غيره ويصفه نفسه اشارة  
 كطهارة اليد والرجل والبدن والجمجمة والذات  
 والفتى والراس والعين واليد والرجل والصدر والبطن والعرج  
 والصف والرجل والشعر والاذن واللسان والاربع اذ ذكر  
 الأعضاء الباطنة كالقلب والكبد لا تكون طهارة قال الركني وهو  
 غريب وذكر ابو العرج الرازي ان كل ما يصفه اضافة الطهارة اليه مع انها  
 في الطهارة اي نعم ما يحتمل الكرامة كالراس والحيض والروح كناية

كحاج

كحاج الى نية الطهارة وكذا التكاوي او نحوها بدون اضافة الطهارة  
 غيره اليها لاحتمال الكرامة ومعنى نية الطهارة كما قاله صاحب الشامل  
 ان نية الطهارة هي التوجه الى ما هو ركوب او يدك انما هي اليه  
 لا رقيب احدا الذي يفتي بدونه وغيره لكن شرط ان يكون من  
 الاجزاء الظاهرة كما مر بخلاف الباطنة كاللبد وبخلاف ما لا يعد جزءا  
 كالفضلات كاللبن اهـ كراسها اي ورجلها كما مر عن ابن قاسم  
 او صفه اي لان الطهارة ليس مقصوده امتناع الوطء  
 حتى يكون كالليل ما يباح النكاح وهو ينفى العصمة عليها ليل انه  
 لو استمر بعده زمانا لم يسم الطلاق كان عايدا ففارق الا يلاحيث  
 شرط في الرجعة كونها قبل الوطء فيه اهـ وزوجه ابنة الخاوي  
 والرجعية الحاصلة بعد الدخول بامها بان ابنتها تزوجت بغيره  
 فانت منه بنت ابن قاسم التي نكحها قبل ولادته فبدلت  
 حتى يلازم قوله السابق لم يكن حلالا للزوج او معها في نظر بعضه  
 فان كانت ولادتها قبل ارضاعه فلا يصح اذ هي لا يباحكها كانت  
 حلالا له صار عايدا اقاله الدمياطي في التعليل وهو ان يسلمها  
 في النكاح رسا عليه ان يطلعها فيه فيجب الكفارة لكن لو كانت  
 رجعة امه فقط لم يمسها ثم استراها ثم جامع فانه لا كفارة عليه علي  
 الصحيح اهـ وقوله ان استراها الذي هو خير يرضخ الاسلام  
 خلافا وعبارته ولو طلق زوجته فلا اوطاها من قبل اولها ثم  
 ملكها بان كانت امه لم يطمح حتى يتحل في الاول ويكره في الثانية  
 واما الثالثة فلا يطأها املا لانها حرامت عليه اذ اهـ  
 صار عايدا اي وان طلعها بعد ذلك فالعود ان كنت غوطلاها  
 بعد ربطته بان طلق ولو جاءه لا اوطاها وهل المراد فراقها منه  
 باعتبار نطقه ويختلف بخلاف حاله بسرعة النطق وبطئه او المراد  
 بالامكان باعتبار رهاب الثاني الطاهر الاول بدليل انه لو حصل



له عارض منه من النطق لم يكن عايدا هذا في الطهارة او بدو النطق  
او انطلق احراز هذا الوقت لما ياتي اذا العود فيه بالوطني في السنة لا با  
سائر ما بعد الطهارة من اماكن العرق بالوطني للرجب الباردة  
او التزم حرمة الوطني قبل السفر او انقضا المدة كما سيأتي واسم هذا  
الوطني وطوي والوقت في ذلك المقيّد لما كان قال انه وطيات  
في امكن الغداني فانت على كظم ابي فلا يصير عايدا الا ان وطيا فيه  
كما تحت السنين قال ولا يكون عايدا الا ان وطيا في ذلك المكان فان  
قال وطيا فيه حرم وطيا مطلقا في كل اماكن على طريقته في الوقت بالزمان  
والاقياس ما في كونه ذكره فيه من عدم الخرج اذا انقضت المدة عدم  
الخرج في غير ذلك المكان ابن قاسم والموود في الرجعية الح  
واما الحائض في انقطاع الحيض ولهذا قال الرمي واعلم ان مراده  
اكان العرق شرا فلا عود في نحو حايض الا بالساك بعد انقطاع دمها  
هـ وقصد به التاكيد وكذا ان اطلق فان قصد الاستيفاء بعد الطهارة  
وصار عايدا بالسنخ كما في التمرج في ارجح اوضح نكاح وتوطان  
بأن سبق العرق والرافعة للمنافع طهارة كرده قبل الحدود او  
بحولك احدهما الاخر هو ابن قاسم فلم يحل كلام الدمياطي على ما انفصل  
بالطهار وكلام الخرج على اتمك بعد القود فليسا م مصلانا بها  
سقط بارئد اي اركد اذا مصلح العدة سقطت باسم صار  
عايدا بالرجعة ولا يعاد قد اكل الطهارة بالطلاق لا بانقضاء محل اخلاله  
اذ ادام عليه فان خالفه بالرجعة صار عايدا هـ وانما يحصل بعد  
اي فاحل كان له فيحصل عقبه ولا يحصل به هـ والكفارة عدل  
عن الصبر الذي هو الظاهر ايضا وانما انعدم اختصاص  
الكفارة بما ذكره هنا ليدخل هو المين في وخصا لهما لانه  
لقد هذا كله في الحر الرشد ومنه الذي قيل بالاعتاق والاطعام  
لمحرمانه واما الصوم فلا يصح منه لانه ليس من اهل السنة ولا

يتالي

يتالي اطعامه قد رتب على الصوم لانه يمكن ان يسلم وصوم فاما ان  
يترك الوطني واما ان يسلم ويصوم فاما ان يسلم فلا كراهية  
بالصوم لاهاره وليس للسيد منه اذا اضعفه عن الخدمة لمكرهه  
لدوام الخرجه والسبب في كراهية الاعتاق لانه ليس من اهل الو لا  
واما السيد فيجب الاسوي انه انما يكره بالصوم لانه من قولهم  
انه كالمسرح لو خرج في عيونه كره بالصوم لانه من قولهم  
ان السيد ان يكرهها بالدار كره القتل لكن الخرج له هو وليه والمناوي  
هو السيد ورفق بين هذا والايان يروق منها كره الايمان عادة  
فلم يلزم من جعل فيها كالمسرح جعل الطهارة كالمسرح لانه محرم والمكلف  
يخرج منه عادة ابن قاسم مع تحريف حق رقبته بيمين اعتاق رقبته  
ولو مضوية والبقية وموهنة والرهنة هي موهنة وحالية ومختصة  
فكل واحد حابة موهنة اي قبل العقد بخلاف من سلم بعد فلا يخرى  
ذلك قياسا عليها او محلا والوقت بينهما ان الاول يحتاج لجامع  
بينهما والثاني لا يحتاج اليه قاله في شئ الخلق قياسا لجامع حرمة بينهما  
من القتل والظهار كلا على نفسه وفي غيره اي عايدا او تملأ عايدا  
نفسه لا يبعثوا في شئ للتجاري الكمال من لا يستقيم بقية  
هـ ولا يخرى زمن ولا من حين الكراهية دمياطي اوافق  
المسلمين من غيره مما بخلاف المسلمين من غيرهم كما احدهما فلا خسر واما من  
كل منهما فخر فعبارة الدمياطي ويخرى سقوط الخسر من يد والنصر من  
اخرى والتجويد والامة الرق والرقاها حروفه ولا فائدة لاهام  
اي لكونها ذات المسلمين فقط فلو كانت ذات اربعة هل يقع فقد اتمت في  
محال فوط كلامهم انه لا يكره ولاعتاقه ولا اي ولا اثنتي عشرة  
العقاب ابن قاسم صححه بخلاف الفاسية ابن قاسم بالمر  
الفاسية كقوله الله وفيه دلالة على التسوية  
ولا يجب على الكفارة اي بالبعد الى الصوم فان فضل دخلها عن ذلك



لزم يومه مرحومي ولا يجب شرا فبين اي كان وجدر فيا لا يسجد ما كد  
 الا باكثر من ثمن مثله ولا يبدل الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يجده بتمن  
 المشقة الملهية بان يخرج عنها الكافي هذا الشروع في المكفر وهو  
 المراد بوقت الاداء المذكور في كلام الله اي وقت ارادة الاخراج ومن العجز  
 احياجه اليها بخوف من او زمانه او منصب والمراد العجز عنها في  
 نفس الامر فلو بان بعد صوم الشهرين اذله ما لا ورثه ولا يمكن عاينا  
 به يجب تبييت السنة اذا كان يكون السنة واقعة بعد الرقبة  
 لا قبلها مالم يكن كجود اي من نحو حيف ونفاس وانما مستغرق  
 مرحومي او كرض اي وسور مرحومي وحيث بطل التكليف فان  
 كان بعد انقضاء ما مضى فلا ولا فلا ان قاسم ولا النفس  
 اي ولا اطعام اقل من سبعمائة ولا اطعام سبعمائة الواحد في سبعمائة  
 يوما ان قاسم اي فلا تترك فقط وهذا هو الظاهر مستند  
 صفات الزكاة اي غالبا لان المكاتب لا يأخذ منها ويخط اليد  
 في صفات الزكاة اي في الفداء والمكاتب دون بقية الاصناف فلا  
 يكون دفعها اليهم فان بقا وتواهم بخبره اي ان كان قبل قبضه  
 له والاخر اقل والذين رجوعوا الى العتق احوه كما في الفطنة  
 قال اما يحصل العود فيه بالوطء في المدة وجب عليه الرجوع الى  
 ولو كثر الوطء بعد ذلك حتى يكون نوع المدة كما في قاله  
 اي انك الزوجه المطهر منها الى عدم طهرها بعتك الطهر بحيث  
 ان يكون لا ينظر الى حال بعد انقضاء المدة فيحل الطهر باحد مرتين  
 مفعلة المدة او الوطء فيها لكن ان وطء بعد انقضاء المدة لم يلزم شي  
 وكالتكثير مفعلة الوقت وذكر في الروضة في الوقت توقف الحل  
 على الكفر وانقضاء المدة فاذا انقضت حل الوطء لا دفع الطهر  
 وبعثت الكفارة في ذمته وهو مؤثر في ما اذا اعادة الوقت  
 بالوطء فيه فلا يباح قوله ان الكفر مفعلة الوقت لانه مفعلة من غير

وطء فلا ينظر الى حاله كونه هذا هو العتق نفسه ان خاف العتق  
 جاز له الوطء لكن بعد ما يدفع عنه خوف العتق حتى بالمعنى وما خاشع  
 قاله صنف فلما جدر وبيع الباقي من حبه في ذمته قد عاى التوب  
 فيلزم بقية الامداد ولا يلزمه الصوم بل يوقر عليه بعد ولا ينظر الى  
 توبته كونه فعل شي اي وهو اخرج ما قدر عليه من الطعام اي فلا  
 يلزمه ان السقط عنه بائع كما تقدم ان السيور لا يسقط بالسيور  
 ولكن قد يساد من غير ان له اذا قد رجع العتق او الصوم وجب  
 لان ما اخرج لا ينظر اليه ولعل ليس مراد ان ي

### فصل في العتق

بعد الزوجه من الزوجه اي بعد الكاذب منها وسبب  
 نزولها ذكرته اي مطولا فلا يباح ان ياتي في كلامه هذا ما خصا  
 بقوله لان المنع من الله عليه وسلم قال له لا ياتي فيه  
 صلتح المفسر ان لا اصل فيه ذلك فيجوز ولو عاى القدرة على البينة  
 كما يلى واحدا العار به عطف بغير اي قدوة العتق لغة  
 الرمي وشرا الرمي بالرائح نوع من البينة بخلاف ما لم يرم منه بغير  
 ولا يعقد به باد قطع كذبه كقوله ذلك كذب سنة او شهد عليه  
 نصاب او حجه به ثم ردت ما دته المحضة اي بالغة العاقلة  
 الحرة المسلمة العفيفة عن وطء حال كونهما واخيلا وعلمها  
 بالحرية ولو حال رقتها وكفرها كذبها كاسيل الذي يحذف  
 احترقه عن المحض الذي يلزمه الزوجه عن وطء كذبها بادله  
 يسفاته وطء كذبها اصلاحه لو سبق له ذلك حاد نفسه برفا او  
 كونه محملا لم يكن محضا على قياس ما ذكره ابو اسيم في المحضة  
 ولا المرفق بل دخولها بالعلم وجهه ان يقال كاذب دعواه بقرار  
 كذوق الصغرة التي لا تكمل الوطء كذوقه بغير هذا ما يلى  
 في كلامه لو قذف بكر او طلعها ثم تزوجها احر وقد نهى شيئا ولم



ولما تلاعن وجه عليا فخذ في الاول الحلد وهذا الثاني الرحم فخذ يد  
 على ان قد في البكر فخذ في الملام الا ان يصور ما هنا فخذ في الملام وما ياتي  
 بالصور ما كان في تهنيد الاسماء والمكان وقد يعظم من حيث يتقدم  
 الحاح في الملام والانداس **السنة اي كثر في السنة او حداث**  
 وان لم يكن بها كان النظم ولم يكن بها لانه اذا كان بها علم  
 ان الولد ليس من فخذ عليه النظم لانه الاسم ما على يداه الرحم  
 من ذلك انما فخذ في كونه ليس من لدفعه اليه لو ولد  
 يعلم انه ليس منه او لقطع النكاح حيث لا ولد على العواشي المطلق  
 حية صوته من ذلك النظم فخذ في كونه صوته وقد حصل في  
 الولد مع عدم العلم بان له ليس من فلا ياتي له نفسه للموت قد به والمكان  
 لاجل الزنا الذي لم يكن الولد منه مع حوقبه لغير الولد بسنة  
 ان الزنا الذي لم يكن الولد منه فخذ في كونه قال والحراق بالطلاق ممن  
 وهم مما تقرر موافقة عبارة لمباراة في الروض وهي لانه الممان حبة  
 حرويه انما يصار اليها لدفعه اليه لم لا ب او قطع النكاح حيث لا ولد  
 حوقا من ان حيدت ولا على العواشي المطلق وقد حصل الولد هنا  
 فلم ينفق فائدة ولان في اثبات انما هنا فخذ في الولد واطلاق الالة  
 فيه فلا يكمل ذلك لغيره في الاستقام مع امكان الوقت بالطلاق هو  
 اما اذا كان هناك ولد اي نفسه لعلمانه ليس من فلا بد من رضاه  
 بالتحكيم ولا يكتفى برضاهه وامر **الا ان يكون اي الولد مكلفا**  
 بناسه وعنده اذا زوجها منه قبل ذلك لم يزوج في ذلك والذي  
 في الكتاب لا بن قاسم والسيد ان يلعن بن عبده ورضاه وانه  
 وزوجها وان يسلم اليه هو بخر وفه قلب وهذا امر في جوار ذلك  
 وان كان احدا الزوجين او ليطر ما لو كان المبد لو احد في يتوفى  
 الممان هل سيد المبد او الامة او هما او يرفعان الامر للحاكم هو  
 بخر وفه قلت وهذا امر في ذلك جواز ذلك وان كان احدا الزوجين

وليطر

وليطر ما لو كان المبد لو احد والامة او زوجة لو احد في يتوفى الممان هل  
 سيد المبد او الامة او هما او يرفعان الامر للحاكم هو **والامر**  
 اولى وانما طلب عليه لا لكونه اشرف في نفع السجد لان مقامه عدلا كساق  
 في القضية بل لكونه محل حفظ وزجرا سب سموده في حفظ اولي  
 او لستهم بوايم اه زيا عدي كل يوم المراد اي يوم لانه لا يتكرر  
 فالكلمة غير مرادة بل قول الا في فان لم يكن الطيب حيا في عمر  
 الجسد وعدم رجلا فخطا حديث لانه لا يكلمهم الله ولا ينظر  
 يوم القيامة ولا ينظر اليهم رجلا فخطا على سبيله لقد اخطى بها اكثر مما  
 اعطى وهو كاذب ورجل حلف على عيني كاذبه بعد العلم لم يكلم بها  
 ما درجاسم ورجاسم فضل ما به فيعود الله اليوم امتعك فضل  
 ما لم يغلب يدك رواه الشيخان عن ابي هريرة هو اجماع الصوري  
 كاد هري بجم الدالوفحما وهو اعطى فخطا للماني والدمرية  
 طائفة بنسبوه المفل الى الدهر **احاج الى اعادة الممان نفسه**  
 طائفة انه سيد الممان جميعا ولو كان احدا ذكر او ولد في الممان الزانية  
 فكانت في بيته احيا فاصل بين الثالث والرابعة التي ياتي بها بدل  
 الرابعة التي احفل فيها ذكر الولد وعل وجبه ان الولد لا ينكح  
 الممان شرط كما سبق فاذا احفل ذكره في الرابعة فكان ما في بيته  
 فاصل بين الثالث والرابعة التي ياتي بها بدل الرابعة التي احفل فيها ذكر  
 الولد هو من **انه لا يكون ضيف** ولكن الرحم انه لو سجد  
 وقضت اي كلام المصالح **وهو الصحيح** معتمد  
 هذه الرابعة اي فيما رسمت به من الزنا من غير توقف على علمها  
 كما يقول مالك ولا فقه القاض في كيعود ابو حنيفة وهذا كله  
 اخذ الاشارة لقوله السابق فيما رسمت به من الزنا ولا سقط  
 حد فخذ الزاني اليه وتوبه عنه اي توب الملاحن **الا ان ذكره**  
 بالقياس يلزم على سقوطه اذا ذكره سقوط حد الفسق في غير محل



اللعان الذي لا ينفك عن سوطه من غير ان يشع فلا يضره او كونه عليه  
 منه ان وجود احد عليها لا يتوقف على وجود احد على العاد فقل لعانه  
 بل متى لاحنها تلتحقها وان لم ينفك ولدها ثبت عليها الحد وان كان  
 قد فقه غير هذا موجب له بالتفريق فقط **واذا زوال الغرائب**  
 الزوجية كما سيذكره بالتحقيق التام ظاهره وباطنه وان كان كذا  
 خصوصاً في لفظه فقد اهو اجماع بين وقت الرضا ووقت  
 اللعان لا يخفى ان الذي لا ينفك عن سوطه ولا ينفك عن الاخره حتى في الجذع  
 وفي الرضف ظاهره يتوقف ذلك على تلاحقهما وليس مراد  
 وكان الزوج صغيراً لا يولد له بل كان نكاحاً دون نكاح نكاح فيه  
 ان الصغير لا يصح طلاقه ولا ان يذكره في الحكم فكان الصواب ان  
 حد قوله او كان صغيراً فاحفظ **والنفي فور يولد المرد**  
 بالمرور كما قد مضى عليه باللعان فيجب العلم بالحق السبب باحضور  
 الملاحق عند القامع وقوله هذا الولد او اجل ليس مني بل بعد  
 ذلك اذا القى القامع **ان يفسر عليه فيه** انما في التاخير وفي  
 من المرجح ان الصغير راجع للمدر بان ولد امه باللعان المنصور  
 كالنكاح منها سقوط الحد ما ذكره حنيفة وكالات حرمه  
 الزوجية لاجل الرجل اي لان الزوج لم يلاعن الزوج حتى قد فقهها  
 فلم يكرهها ما تضمنه كايدها حرمه فادانها لغير الرجل المذوف بها  
 وكذا تقدم تدانها لغيره وهو الراجح فله اللعان لدفع الحد وضارها  
 كما يحكم عليه من حيث لانه فقط لعدم سبب لعانها **لاجل**  
 الرجل قبل اللعان لا يقطع سقاط الحد الظاهر ان المراد احد  
 للزوج وللأجنبي **سقطان** لهما اللعان فلما راجع ان  
 استغنى عن اللعان فان لا ينفك عن سوطه حتى انها وحده  
 ان قد فقه ما بعد ذلك ان كان قد انقضت بعد اللعان لان  
 قد فقهها او اطلق **تطير احد** لان الرقعة من جهته

قوله لا يثبت

لا يثبت كذا لان لعانه انما هو للرقعة اي لدفع الحد عن نفسه  
 لا لشوقه سخطاً هو الوقت بين الزوجين والاحب حيث ثبت عليها  
 الدنيا لعانه ولم يثبت على الاحب ولو كان اللعان لاجله فقط ان  
 الرجل يسكن عادة بعد تزوجه لدفع العار والسبب الفاسد خلاف  
 في الاجابي وان اللعان اقيم مقام البينة بالنسبة للزوج ولا كذلك  
 بالنسبة للاجنبي **بعد ان يامرها الحاكم** اي لغيرها كالمات  
 اللعان **ثم استحكم** ان المعتمد عدم وجود العكس وان لم  
 يستحكم كالمات في الاجابات **ففي العدد**  
 غالباً يرجع لقوله على عدد واحد انما اذا كانت تومض  
 الجمل فانه للعدد في صورته او للبعد وهو ما لا يعقل معناه  
 بمادة كان او غيرها هو حلي او لغيرها قال الجوهري  
 الخمسة الدرر ليه وقد فقهه المصنف اي اوجبه **وخصه**  
 بمقتضى **مؤيد** عن اللفظ مؤيد في التوفيق على صيغة التمسك  
 وبما يب التماسك عن ابن قاسم اي انقضت له كله الا الشرفان  
 في الجوف ليردوا بخلاف ما لو كان مسخلاً وقد انفصل منه ما عدا  
 الشرفان يؤثر مثل الطواهر وما يابن قاسم **وهو لو بعد**  
 الوفاة اي ولو وضعت الشاة من التوحيين فقط بعد الوفاة والاول  
 منها قبل الوفاة **سبعة** بالصفير فان الاشياء محل  
 التي اي احدها محل النكاح وهي المني على المعتمد والثانية وهي السار  
 لشعر الحية على المعتمد **ابن عبد** الزحر يوجب كذا في صحيح الشيخ  
 وكذا استولحها عبارة الرضا **حيث** **فنفق**  
 به المدة على الذهب **وقيل** لا ينفك لانه لا ماله ودفعه بما مروى في  
 الخصية التي هي للماء والميزان **لشعر** لعله باعتبار الغالب والافقد  
 وجد من له اليسر قوله ما ذكره وشعره كذا فيهم راجع **اربع**  
 الشهر وعشر من الايام **يليه** اي ان ينفق في حال ان كان مسخلاً



من شبهة لا عدة للرجل تقدمت او تأخرت فان كانت حاملا  
من زنا انقضت عدتها بغير الاشهر مع وجوده لانه لا حرم له ولم يرد الو  
لح حاملا من زنا صحيح كما هو قطعاً وجاز له الوطء قبل الوضع على الام  
ولو زنا في العدة وحلت من الزنا لم تنقطع العدة ولو زنا في حال الحمل  
حل على انه من زنا كما نقله الشيخان عن الرواية وفيه افي الفقه وجزم  
به صاحب التواريخ وقال الامام محل على انه من وطئ ثم تركها  
للظن وبه جزم صاحب المعجم قال شيخ متاخرنا وقد صح بغيره ما يحل  
الاول على انه كالزنا في انه لا تنقطع به العدة كما تقرر والثاني على انه  
من شبهة فلا تحل كحاشا على محل الا انه بغيره اركلام قائله انه بقاسم  
من الايام فشرع في الرابع عشر في الآية بقوله اي عشر ليال  
بايامها وكل صحيح لان العدة والحكم فيكون ذلك كبر عده وثانيه  
لعم الايام في المخرج والحكم ان الاربعه ما يخرج كذا في نسخ الروح  
وذلك في تدعي طيور محل ان كان ورثه من العشر استطاع  
لشاعوه الى وقد يصل الى العرج فيعزل الجراح كالا سحر فلا بد ان  
يكون ذلك وان لم يثبت انقضت العدة وفاته اي مع عدم  
حاشا ما تقدم العدة عن رقة طلاق اي وقد وطئها الروح  
ولو محوونا وبكرها وان كان الوطء في الدبر وكذا ان كان خلافه  
لما افي به البعوي وكالوطء استباح الى المحرم حال خروج ولو  
باعتبار الوافق فيما يطهر في خروج بوطء رجعة طائبا بها احسبه  
واستحلته زوجة اخرى واحسبه اعتبارا بالواقع دون اعتقاده  
وان عكسنا في العكس لان ذلك هو الاحصاء فيها وهل خروج  
بالسما يبدع خروج بالزنا كما هو حرمه كل من عاذا انه حتى لا تحب البينة  
بالاستدخاله ولا يلحقه الولد منه فيه نظر ابن قاسم ثم قال في سيرة المكو  
على الوطء بعد اطالة الكلام فيها ونقل عن الشهاب الدرامي بانه افي  
بعد خوف الولد لعدم احترام وطئه بدليل الامة لانه الاكراه لا يبيح

وتفصيله

وتفصيله عدم وجود العدة البتة ولا اشكال على هذا في عدم الحوق  
وعدم وجود العدة في سيرة الاسماء في الاخير فلو صح بنقض  
وسعد زوجة فهل تعد بعدة الوفاة ام تعد بعدة الحياة ينظر فان  
صح حراما او بعضا وكان ذلك البعض المضاف الاعلى اعتدت  
بعدة الوفاة وان صح حراما او بعضا وكان ذلك البعض المضاف  
الاعلى اعتدت بعدة الطلاق فان صح البعض كذا او البعض كذا  
قاله في المصنف الاعلى فلو اعتدت زوجة الممسوخ وتزوجت بغيره  
وانقضت تركته لبيك المال او لورثته وعاد ذلك الممسوخ او اصله  
لا يعود له زوجة ولا تركته بخلاف ما لو حرم القاطن بعود العفود  
واحد بزوجته وتزوجت وفتحت تركته ثم تبيى بعد ذلك عدم  
موته فان زوجته وتركته يعودان له او ميديا كقول بعض  
فان لا عند الحاصل ونحو اجل انقضت عدتها بوضع رقة الحياة لان  
الملازمة لا تعدد للوفاء رمي والكاوا استصا به لانه الكلام في رقة  
كما ان امان صحيح كونه نظير لا تحيل لان رقة الكلام في رقة  
الحياة مرجوح من النكاح المراد من امان الاحتزام او لم يوق  
اربع سنين من العرقه كذا في محل في مجرور النكاح اما اذا احتسنا النكاح  
باننا خبر بالحل مضموم ولم يوجد وضع ولا وطئ فانه ليس له  
وتنقض عدتها به كما قاله ابن قاسم وقال انه جف اذا نشأ الله ارج  
لكن لو ادعت في عبارة ابن قاسم في ثم لم لو كانت رجعية  
وادعت في الاخيرة على الوارث ان الزوج جدد في الشهاد برجعت  
او وطئها بنسبه وانما ولدته على العرائش المجدد وامكن ذلك  
النقض عدتها بوضع وان لم يثبت ما ادعته لعدم البينة  
مع انكار الوارث وحل على نفي القام لوجود الاحتمال كما منع بناء  
باللعان التي عبارة وفيها وصف من عبارة ان اذ ان  
في خط الولي ما ثبت باحراق العنق بالبيت والصواب اسما لها



كما في الروح مرحومي ويمكن ان توجه نكحة التوليد بانه لما جني عليها  
 ما تفتي ان الحين بسبب موته فاما وعبارته الاجموري ويمكن توجه  
 الثانية على بعد بان ماتت بالحياة عليها فان الولد وحده فان كانت  
 احية عند او توفى الشروط اقصى من وجبت دية للولد والا  
 عدت لها وللولد فليسا ما به ولو اختلف الزوجان فقالت كانت  
 القط الذي وضعه ما كتمض به العدة والكل الزوج وصانع  
 القط فالحول قولها يمينها لانها ما توفى العدة في التوفى في الصواب  
 والطاهر الثاني مستند ومراعاة به قوله ولا تنقض  
 والسفينة بالسالمين وقد تها ثلاثة في ابيواب  
 اختلف وكذا وما يبرها وكذا وكانت حامل من زنا او حمل الزنا  
 لاجرم له لان بعض الطهروا ان قل ادولانا لولده فده قر والكا  
 ابلغ في تطويل العدة عليها من طلائها في الحيض وسواها مع ما في ذلك  
 الطهروا لا وان لم يكن سواها وانما امر ان يجر بالطلاق في الطهر لم  
 معها ليعين انه السنة في الطلاق لا العدة لادستقوها البراءة  
 وهي حاصل بطيان الحيض بعد الطهر وان وجد الحيض فليكن ان  
 يكون الفيد لاجل السنة في الطلاق وصورة السيل اذا وقع من الطهر  
 بعد وقوع الطلاق فليكن ان يطبق على اخره انفا او قال انك  
 طالع اخر طهرتك لم تقيد به على الاصح هو السهاد الرومي في السنة  
 الخطيب القناري بطل ان الطهر كذا وعبارته من الشهر والفر  
 طهرين دمين او دى نفاس صورته ان تكون حامل من الزنا  
 ثم تطلق وهي حامل من ثم تنقض فلا تنقض به العدة بوصفها لا لايب  
 لصاحب العدة ثم انها حملت من الزنا ايها وصفت فالطهرين هما  
 بعد واما فقد بعد ذلك بمرتين اربعين رايدي وعده تحيرة  
 طقت اول شهر كان علق الطلاق به كذا او المخرج قال في انما لو طلق  
 في الثانية فان بقي منه اكثر من خمسة عشر يوما حب والاشتمال على

طهر

طهر لا يحال فكمال العدة بعده شهرين هلالين وان بقي منه خمسة  
 عشر فاقبل له تحسب ولا حتم ان له حيض فقد بعده ثلاثة اشهر  
 هلالية صغيرة المراد بها من لم تحض وان كانت كبره في السن  
 من حرة كذا في في المخرج بلحاظ المهمة كما مرادة تغيرها الامة  
 وفي خط التوليد من عدة قاتل الرحومي وهو يستعمل بلا شهرة  
 وفي كثير من النسخ من هذه يعني من النسخ حيزها لعارض او لعل  
 لرق وقوله وغيرها وهي من غير سيف لها حيض اصلا  
 الية اي بلغت سن الباسي سواها قبلها حيض او لا قل على الغري  
 كذا في اي حرة او غيرها فان حاضت بعد هيا اي بعد  
 الاشهر الاولى في التي لم تحض المشار اليها ما بقوله من لم  
 تحض او الثانية في الية المشار اليها بقوله او حاضت  
 الية وفي قولك كذا في السنة التي تنقض فكذا الصواب  
 حقه فامل واقصاه اثنان وستون سنة مستند فان  
 عنت في عدة رجعية ولذلك قال الخطيب القناري في عدمه  
 وعنه في عدة الرجعية كحلها حرة اصلية  
 اما لو عنت مع العدة كان علق طلائها وعقها باني واحد  
 فقد بعده حرة قطعا راي في عدة سنة او وفاة من  
 والما في اكثر من خمسة عشر سواها وابلح سنة عشر فاك  
 لان الصابط ما يسع حيا وطهرا فامل لو طلق زوجته حرة  
 كانت او امه واحا فليكن ان عاشها بعد وفاتها او بوط  
 فان كانت رجعية لم تنقض عدتها بالنسبة للحقوق الطلاق وحل  
 نكاح العز وانقضت بالنسبة للرجعية فلا رجعة بعد الاقرا والاشهر  
 والتوارث فلا توارث بينهما وان كانت بانية فلا عيرها بالمعاشرة  
 بعد الوطى خلوة ولا بوطى بلا شهرة اما ان عاشها بوطى شهرة  
 فكالرجعية وانما لا تزوج حتى تنقضي عدتها من النكاح المعاشرة



وليس كارجية مطلقا فلا يحكم بالطلاق وله ان يزوج نحو اخوها  
بلا وطع عبارة في النهج بوطع او غيره وعدة افتدا او الشهر وخرج  
بما ذكر عدة الخلف فتنقض بوضعه مطلقا اي عاشرام لم يعاشر  
لم تنقض عدتها بذلك لكن اذا رأت العاشرة انتم على ما مضى  
وذلك بشبهة العواشي كالنكاح جاهل بالعدة للجب زمن  
السفر ان شربها لم تنقطع من حي الخلو ولا يبطل ما مضى اي على  
ما مضى من عدة قبل العاشرة من زوج فصل الرجعة للمرجوعين  
العدة التي يحل لها النكاح بعد هاتين الخريقتين بين الزوجين فانظر  
بينه وبين كلامهم ولا رجعة له بعد الافراخ واجبة البلقين  
بعد جوار الرجعة عدم وجود النفقة والكسوة وقضية امتناع  
التوارث بينهما وان ترد فيه الركن في نكحته انه والحاصل  
انما بعد معنى الافراخ والاشهر كالباب الا في خوف الطلاق ونكح لها  
السكنى ايضا كما افترقه من نكح الرماي رحمه الله تعالى زيادي وافق اي  
بانه لا يحد بوفيهما وذكره ولده الرمي في ايض كائنه عند الترخ  
سلطان في حاشيته وليس له ان يزوج نحو اخوها او رعاها  
او سلطان واعمد الطوقي الجوار ونكحها الطلاق او وطقت  
استأنفت عدة واما لو كان قبل تنقل ورسخها انها لا تنقل  
لوفاء لانها لا تكون الا عن عقد صحيح جنائي ولا يقع منها الخلع  
وليس لنا امره يصح طلاقها ولا يقع طلعها الا بعد زيادي ولا  
يصح منها حم الا ولاظهار ولا لعان كقوله الرمي فليس هاه  
كالطلاق ففيه التفصيل الماراي ان كانت رجعية لم تنقض  
عدتها وان كانت بائنا انقضت

في السكنى دون النفقة والعقوبات بين السكنى ان السكنى  
لخصين ما به فالسكنى فيها حالة الزوجية وعدمها والنفقة  
للمكاتب وهو خاص بالزوجية هو في المنوع الا ان يكون البائن

حاملة

حاملة واخاصل ان السكنى في مطلقا للمعدة الا الناشرة والنفقة  
التي لا تطبق الوطع والامه التي لا تحق نفقتها على الزوج وبقية النون  
الا التخصيص في الرجعية والباين احاصل في وقت الحياة على اظهر  
القولين ومتايله انما التحمل ونزول على اخلاق انا ان قلنا للتحمل انا  
لواجبه ما يكفيه ولا سقط بنسورها كجلاها على الاظهر فانها  
سقط بنسورها ولا تقدر بالكفاية او شهد به اربعة  
نسوة اي اربعة رجال وام اثان او رجلان وكل ما قبله السابق فيه  
الرجاء فادى من فيها سقط ما وجب لها فله عادت هاد ذلك  
لعم ان عادت في انما يوم عادت السكنى دون النفقة ويحب  
على التوبة غيرها زوجها عبارة النهج ويجب الاحداد على مسئة وفاء  
قال الرماي في شوهه عن قول غيره التوبة عنها لثمل حاملة من  
شبهة حالة النون فلا يلزمها احداد حالة الخلو الواقع عن الشبهة  
بالحيد وضعه ولو اجملها بشبهة ثم تزوجها ثم ماتت اعتدت بالوضع  
عنها في اوجه الوحي ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما  
يقع انه عدة وفاء قلزمها الاحداد فيها وان شاركتها الشبهة انتهى  
بأخروفي من لها اما في الدامية والمأهنة والمستامنة  
وساوي الاحداد فالسكنى فيها اي يوجب فيه وقوله  
او لم ينع فيها اي لعيب فيها ولا يجب ذكره مع الاستفاعة  
بدل صحة التمسك ان تزيين لكونه موقوف على ما اذا رجت  
الرجعية ولم يتوهم انه تزوجها بوقته ويقال فيه احداد ويقال  
احد ادكر احم من جددت الشئ قطعه فله ثلاثة اسما من  
الزينة اي التزيين كالاسود الا ان كانت من قوم يزينون  
له كالاغراب فحرم في وقال القاسم لو كان في الاسود نقوش  
يزين بها او توج وكخط حرم كالمصوغ للرنية فله الما وردى وكحرم  
الاغص والامر الخلع مع صفا وما وشدة برينها وزيادة الزينة



فيه ما على المصوغ من غير خريد وما احسن قول الشيخ ابراهيم الزوري في  
 تعليل احوال الباب وعقد الباب ان كل ما قيل في تشويق الرجال الى  
 نفسها مع منة اهلها فانما سمع من نطق وهو قطعة من اجل  
 تفقد عليه المداة مناع البيت بان كثر بينهما بالواع الملبس  
 والاولى وكوهار ملي كاشيا بلباوتها راسمداي فانت  
 كانها كثرين به حرم والافلا والاشاع من اسوار الطيب  
 قد رلقت الانسكال لان الطيب عين ولا يفتح به احكم اليد  
 ولو فسر به بالطيب كفسرنا الرية بالترين كما مر كذا حصر وانسب  
 قد رلقت انما اسوار الطيب هو دخل في كلام المص فلو  
 عطفت على البدن والنبوي قبل لا استغني عن ذكره فان قيل هذا  
 قياس على البدن فمما رلقت قياسا على البدن فمما رلقت  
 خلاف المحرم في ذلك النوع ان الطيب قبل الاحرام سدا فاستدانه  
 لا يضر بائد وان لم يكن كذلك لوانسقط الواسم من تكراره مع  
 ما سبق قال والدمام لكان ابو حنيفة رضى الله عنه اذا ذكر

عنه احد سويته عن ذلك ويقول  
 حدوا الفاع اذ لم يبالوا سعيد فالك اعد له وخصوم  
 كثر ابراحا قلن لوجها حيا وبغضنا له لديم  
 بحنا الكبر المملوك ذكرنا ابا له عز و بالجمع واحدا  
 حاه بالذ الضيق والاشعاد اي تغفاته البط  
 سكون الباء اي الداعية الى الوطى فلا يباح اطلاق اسمها  
 على ذلك في صلاة الجمعة المزاج المصنعي الظاهر المصنعة  
 نعتا للارالة ولعله ذكرها لآثارها الذكر من المصنوع اليه  
 وشبهه بما رلقت قوله فممنع من اي الارالة بل ان رجل اي تشرح به من  
 اذا لم يحل بجر وتشرح به لادهن ولو بلغها وفاة اذ قال الرمي  
 في في فضل تعليل الطلاق بعد كلام ذكره وخطبه ما لوقا كانت

طائف

طائف قبل يولي باربعة اشهر وعشرة ايام فماتت فوق ذلك مات  
 فبين وقوعه من تلك المدة والعدة عليها ان كانت بالينا اولم  
 بياشرها ولا رلقت لها اهلها حرف ولها احدا دابة الرمي  
 في ولها اي المرأة مروجة او غيرها احدا على غير زوج من الموت  
 ثلاثة ايام فاقول وحرم الزيادة عليها بقصد الاحدا فلو تركت  
 ذلك لم تلتزم للحرين السابقين ولان في تغا طبع عدم الرضا بالرضا  
 والايضا بما التفتة جليا في الصبر وانما رخص للمعدة في عدتها  
 بحسب ما على المصنوع من العدة ولورها في الثلاث لان المقوس  
 لان قطع فيها الصبر ولذلك تن فيها التعرية وتكسر بعد هذا  
 اعلام احسن والاشبه كذا ذكره الادريجي عند اشارة القاض ان  
 المراد بغير الزوج الغريب فيمنع على الاحسية الاحدا على الاضي  
 مطلقا وتوسعة واحق الغري كجنا بالغريب المصديق والمأمر والما  
 والصاح والسيد والمملوك والمهر كذا اخوان ذكر به واعدا  
 اجمعه واجماعه وضابطه ان يخرجت لونه فلها الاحدا عليه ثلاثة  
 ايام ومن لا فلا يمكن حمل اطلاق الحديث والامحاج على هذا  
 وقطاعه ان الروح نوسنها ما ينقص به منع حرم عليها فله اهل  
 فلا يجوز له الاعداد على قربة ثلاثة ايام طاهرة ان يجوز له  
 الاحدا على قربة اقل من ثلاثة ايام وقد رلقت ما حنا  
 عدم اجواز واحد ويرى والمبسوقة اقتصاره عليها با على  
 الضعيف كما سيذكره الله ملازمة البيت اي الذي كانت فيه  
 عند الوفاة كذا اي او فو رقت في طرية بقصد النقلة اليه بان وقع  
 الفراق بعد خروجها باذن الزوج من سكنها او سكن اخر ولو  
 يملكه في النقلة بشرط مجاوزة العمر ان اي بحيث يجوز ان رخص كما  
 كنه جماعة وان عادت الى الاول لتعمل مناع وكوه خلاف ما لو  
 وقع قبل خروجها الى ما ذكر فليتها ملازمة ما هي فيه وكذا بعد خروجها



اليه بلا اذن الزوج فعملها العود الى الاول وملازمته والعبرة بنقل  
 بدنها دون متاعها وكلاهما لو سافرت باذنه حاجة له وليس  
 كحج وكجارة ولا كزهوة وزيادة فوجب العدة في الطريق فلا يجب  
 العود لكنه اولى وهي معتدة في سيرها مئة او عادت واذا مضت  
 فاذا كان حاجه اقامت الى انقضائها وان زادنا اقامتها على مدة  
 المسافر من غير زيادة على ذلك الا ان ياذن لهما في مدة معينة  
 فلما استغاثوها او غير حاجه كزهوة وزيادة فان قدر لها  
 مدة معينة انقضى عليها وان اطلعت اقامت مدة المسافر من  
 وهي ثلاثة ايام غير يوم اليهود واخرج ونوسا في مع الزوج  
 حاجه فطليها او مات لم تتم بحال العدة اكثر من مدة المسافر من  
 او حاجتها فكالوا ذن لهما وخرجت ولو اقصر على الاذن لهما ولم  
 يسر من حاجه او زهوة او اقامة او رجوع قل على سائر النكاح ونسب  
 لزوم العود في سائر الصور من الطريق ووجد ان الرفقة انقضى  
 وتوالت زعماء فادعت بالاعتدال باذنه والبر لا اذن هو وارثه  
 قالوا لقوله بمسئله لان الأصل عدم الاذن او ادعت انه اذن في النكاح  
 وادعى انه اذن لعمرها وان كان الزوج معه فهو المصدق ايضا  
 لان الأصل عدم الاذن للنكاح او مع الوارث في المصدقة لانها  
 امر فباجري منه وشغل البيت بيت البدوية من كوشة فعملها  
 ملازمته او انقضت العدة في معناه السفينة لزوجته الملاح اذا سلكها  
 اياها فوجب اعتدالها فيها ان الغردن عنه يمكن مع مراقة فيها  
 والا فانفصلها بحرم مملوكة سير السفينة وخرج الزوج منها  
 واعتدالها فيها والخرجت الى اقرب البلاد الى الشط واعتدت  
 فيه فانفصلت وخرج كل منهما الى شجرة وتحت عن بعد الامكان  
 الباق اسم تسمى جاز لها الخروج معتدة كذا في حط الوليف  
 ومساوية وجب عليها الخروج كما في من الروض مروي تقدم

الاحرام

الاحرام اي مع ان في خروجها يحصل انقضا العدة اي مع ان الروض قوله  
 فان قدر ان كعبارة الباق اسم نعم ان ادعت الاتفاق على ولدها لم  
 ترجع الا بعد ثبوت انها انقضت واستهدت او ان الحاكم اذن لها  
 في الاتفاق لرجوع عليه وقياس الظاهر يرفع اعتبار استهادها مع  
 القدرة على استئذان الحاكم اه وكذا في الحج الاجوري قوله فان  
 قدرت واستهدت احوالها اصل انها ان قدرت على استئذان  
 الحاكم فلا بد منه وان لم تقدر على الحاكم استهدت ان قدرت على الاستئذان  
 استهدت فان لم تقدر عليها فقلت بعصدا رجوع كظايرة فيقول  
 ان لم قدرت واستهدت ايمان قدرت على واحد منهما فبين او عليها  
 بين الترتيب **فصل في الاستئذان** وفيه  
 الامة قبل استئذانها كبرية كما ذكره ابن حجر في الزواج ثم قالت  
 وذلك غير بعيد ترخص الامة بغيره ثم التزم الترتيب بآراء  
 ورواهم فتعول الترتيب منها او من سيدها وتقول الحرة  
 فقد يطلب فيها الاستئذان لو مان ان روجه من غيره فترخص  
 بلا وفي لزوجته لاحتمال ان يكون حاملا بولد حرام موت استئذان  
 فترت من احمه الحديس نكحة مطلقا بترخص ولا يكون  
 لتفجع كالعدة لانه لا يتصورهنا بسبب حدوث ملك  
 اليمن اي كاستئذانها والارث او الوصية او رد يعيب او اقاله  
 او كالعاد وسعي او زواله اي فيما اذا اعتق موثوقه ويجب  
 عليها الاستئذان ويجب لملك الامة الموطوءة استئذانها قبل  
 بيعها ليكون على بصيرة او مروي او حدوث حل اي حل النكاح  
 اي اوزوم المملوك لزوج او غير ذلك كان وطع امه غيره طائفا  
 امه فانه يلزمها وواحد لانهما في نفسها مملوكة والشهيد بشهامة  
 ملك اليمن رماي اما لو وطع امه غيره طائفا امه لزوجته اخوة فيجب  
 ثلاثة اقران اهر يادي وموصف هذا النسب وهو كذلك



بل سيد تقدم وجه قد اذناه فاصل بين فضل العدد والفضل انما في  
 المتعلق بها اي حدث فيه تغير الفعل المنفدي بالدارم الذي فيه اخرج  
 كلام المصنف اخرج اعرابه او حذف الفاعل فامل في دو ان هذا المصنف  
 القبر او اذا لم يكن ليت للطلب بل لو دخلت في ملكه فتراك ثور وثة  
 كان احكم كذلك فامل او اقاله او كما قال اي رد باقائه او كما قال  
 اوسبي اي بشرطه من العتمة او اختيار العتمة كما يعلم مما سيذكره  
 في السير فلا اعتراض عليهم ر او كود ذلك كرجوع في الهبة  
 حرم عليه فيما عدا المسببة الاستماع بها اذ لا يلهي الوطى الحرم  
 ولا حمالا لمحامرا فلا يصح خويعها نعم الحلو جارية بما ولا  
 كذا بينه وبينها لتويع الشرع امر الاسير او اما فانه به فارق وجوب  
 الحيوة بين الزوج والوجة المقتد به عند شهادته كذا اطلقوه وقد يتوقف  
 فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسك وفي جملة تارخ البري  
 ما ياتي من وضع حمل او شهر او حيضة لاحتمال حملها هـ  
 التلخيص جري على الغالب لما تقدم من وجود الاسير او لو انشأها  
 من امارة او مسوح او كانت بكر لان الفصل فيه العقيد اما المسببة  
 اح ومثلها المشارة من حري كما قاله صاحب الاستقصا ونعت  
 الاذرع وغيره ابن قاسم غير وطى في فرج ولو شهوة  
 او طاس بضم الهمزة افصح من فتحها اسم واد من هو اذن عند جاني  
 قد خلوي لعله خلوي يدل على قوله على عري قاس لان هذا هو  
 الذي سمع من العرب كما قال العلامة الاسموي والقياس خلوي فامل  
 فاسير اوها حصصا بضم الكه واذا قالت مستراة حفت  
 صدق لانه لا يعلم الا من حرمها بلامن لانها لو نكحت لم يقدر السيد  
 على الخلف على عدم الحيض واذا صدقناها وطن كذاها قبل حملها  
 قاسا على ما لو ادعت التحليل فطل كذاها بل اولي اولي يعرف المحرم  
 الاول ولو نفت السيد من منع بها ففقدت حلالتي لانك احرم في

تمام الاسير اصدق بعينه وابحت له طاهره انما تعرف ان الاسير  
 موقوف لامانة ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما لمكن ما دامت تحت  
 نقاشي من رضى الاسير اما لو قال لها حضت فلكون صدقت كما  
 جرم به الامام ولو ورت امة فادعت حرمتها عليه بوطن مورث  
 فانكر صدق بعينه لان الاصل عدمه ولا يصير امة فانت السيدها  
 الابوطي منه قبلها او دعوى ما به المحرم فيه ويعلم ذلك باقراره  
 او بينة وبه يعلم ان المحرم بالحكم الولدان ثبت دعوى ما به والا  
 فلا وبذلك جمع بين القولين بالحقوق وعدمه وخرج بذلك محرم  
 ملكه لها فلا يجوزها بالحكم به ولذا جاء وان خلى بها وامكن كونه  
 منه لانه ليس بمقصوده الولد بخلاف النكاح كما مر اعتماده من تناقض  
 لما وقول الامام ان العود بالحقوق ضعيف لا اصل له مرخ في رد  
 الجمع بحمل الحقوق على احوه وعدمه على الامة ر ما يجرى من صيانة  
 لما به اي ما الساي وهذا جري على الغالب لما تقدم من ان القلب  
 فيه العقيد بعد انقائها اليه اي ملكه واد لم يقرب  
 ونسب اذ ان الاقرا الكاملة بنسب الكامل معقول لنظر  
 اي الحيضة الكاملة وعبارة الروض ونه وهو لان الاقرا يحصل  
 بخصه كاملة لا طبر ونسبها اي اذ ان الاقرا الحيضة الكاملة  
 الى سد الباس ثم يفتد بالاشهره ببقية الحيضة اي  
 اليه وجد السبب فيها ببقية الطهر الذي وقع الطلاق  
 فيه على الزوج لان بقية الطهر في العدة ليست ببقية اي ببقية  
 الحيضة وهذا اي الحيض في الاسير ولاد لانه  
 له اي الطهر على البراءة ولو من زنا كذا في معنى انكح اي سواء  
 كان من زنا او من غيره كسبية سبها حاملا من كذا لان ما له لعله  
 له لعدم احترامه فقط فود بعضهم كيف يصور ان الامة لو كانت  
 حاملا من غير الزنا يكون اسير اوها بوضع الحمل لانه ان كان من



من سيد هاضار تبه ام ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتعطي  
 العدة به ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب على المتري بها بعد انقضاء  
 عدتها ان يسهر بها ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من سهر  
 فذلك تنقض عدة السهر بوضعه ويجب على المتري بعد ذلك  
 ان يسهرها ويكون الولد في هذه حرا ويعزم الواطئ قيمته لسيد  
 الامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لان الحامل حر لا يباع فتبين ان  
 يكون الحمل من الرأاه بوصفه محلا اذا لم يكن من ذوات الحاصل  
 فان كانت من ذوات الحيف وحاصت حصة قبل الوطئ فانه يفتى  
 انها ان قامت قبل الاكتمال بوضع الحمل من الرأاه وجد الوطئ قبل الحيف او انهر  
 والظاهر ان استبراء الحامل من الرأاه لا ينافي من الوطئ وحصة بين  
 حيف وبلا لا ينافي من الوطئ وشهر في غيرها بدليل صحة بيعه اي  
 المملوك بالارث قبل قبضه وكذلك ان ملكه اي الامة بشر اي لا خيار  
 فيه وكوه كالتولية والبراجحة والمخاطة بعد لزومها اي الماوضاة  
 لان الملك لازم من حيث لا خيار فاشبه اي الاستبراء الواقع قبل  
 القبض ما بعد القبض فانه لا يفتى به اي ولو كان اختيارا لمتري على  
 الاصح كاصح به انه في بيع المهر في مكاتبة الحجارهم في  
 وفي الاستبراء مكاتبة محجدة وامها اذا انفخت كتابتها  
 بب ما ياتي في بابها كان عجرة وامة مكاتب ذلك عجز لموكل الا  
 تتماع فيه كالمزوجة وحدوثه في الامة بغير جهار او عجزت  
 بضم العين وتشد يد اجم بين المملوك ولو اشترى  
 زوجته او عبارة الرمي ولو اشترى حرة او جنة الامم فان كانها  
 السحب الاستبراء المسمى ولد الملك المنقذ حرا عن ولد النكاح المد  
 المنقذ فنانم يفتى فلا ياتي حرة اصلية ولا تصير به امه متولدة وقيل  
 لجدد الملك ورد بعدم العائدية فيه لان العلة الصحيحة فيه حدوث  
 حل التمتع ولم يوجد منها ومن ثم لو طلق زوجته القدر رجعتا ثم اشترىها

والعدة وجب حدوث حل التمتع وماله يمتنع عليه وطهرها من الحيض لانه لا يدرى  
 انما بالملك او الزوجية وخرج باخر المكاتب اذا اشترى زوجته ففك الكفالة  
 عن النصف ان لم يولد وطهرها بالملك فصف ملكه ومن ثم استع شريه ولو باء  
 السيد حرة وعدة اي من زوج النصفين لم تصور لها حق دفع  
 الاستبراء الزوجي لم يلزمها استبراء اي بالنسبة للزوج بخلاف  
 خلاف حل الوارث في صورة الموت في غير المتولدة كما هو ظاهره سم  
 تمت وجب استبراء اي على المتري في صورة البيع وعلى الكلي  
 في صورة الزوج لم يلزمها قبلها بان في الوطئ او سك  
 فانها اي البائع يسطر البيع وينت الاستبراء وكذا المتري  
 فالمرور قول المتري بميمه الله لا يعلمه من ايمن البائع اي فيستمر على  
 رقة وانت سب البائع الذي يقرض الشهادة ولو كان الملامه الرحوي  
 لصنفه والذي في الرمي خلافه وعبارته ولو بلغ لم يقر بوطئها فظاهر  
 بها حمل وادعاه صدق المتري بميمه الله لا يعلمه الله منه وح ثبوت نسب  
 من البائع خلاف الاصح منه عده انه فكلام ابن صغير اذا اضر  
 على المتري اي لثبوت رقة له وتصور ثبوت نسب كون الولد  
 رقيقا للمتري بان يطهرها البائع قبل ان يملكها على طين انها زوجة  
 الامة قائل في المالية اي لانه يجوز له بعد كون موكل البائع لا يقتل  
 فيه ويلزم البائع قيمته لمتري ولو باء المتري للبائع هتفا عليه  
 حتى لو مان البائع بعد هتفا الولد فانه يرثه طوفا عليه بان  
 ثبوت قطع ارث المتري بالولاد فانه اذا هتفا المتري الولد الذي  
 كورم مان عن معتق المذكور والبائع المذكور لانا لو قلنا بثبوت  
 النسب ليجب المقت المذكور لان عصبة الب قد سعى عصبة  
 الولد واقرن للسيد بوطئها كذا في خط المؤلف والذي في من  
 الرومن واقر السيد بوطئها الى اخر ما ذكره وهذا استبان لان الولد  
 لم يفت بالزوج بمجرد امكن الاجتماع وان لم يقر بالوطئ بخلاف السيد



كما قاله رحمه الله تعالى في الطهور وحمل بعضهم كلامه على ما إذا ألفت  
 المروج والسيد على الإطلاق قبل الدخول لكن أفت الأمة كاذبة بأن الدروج  
 وطهرها من أهانت بولد يمكن كونه منهما بأن انتبه بعد ستة أشهر وخطان  
 فيمكن كونه منهما فيحتد السيد ولا عبرة بأثر الأمة أولئك هذا خلاف  
 ظاهر قولهم وأفت السيد بوطيها فامل فض  
 في الرضاع اسم لص السيد إذا أملت ما ذكره انتم رايتم المعاي  
 العمومية اخذ من المعاي الاصطلاحي الاتيين كذا الخط وصوابه  
 الاتيان باللعن كما لا يخفى وإذا ارضعت له الفحل ليس بقيد طوقا  
 إذا ارضع طفلا كذا وإذا وصل إلى امرأة الحنك كان أولى حياة شدة  
 أي بأن لم يصل إلى حركة مدبوح فأن وصلت إليها من حرم لبنها أو جرحه  
 فلا قرار تقريباً لو قال تقريباً لمكان السب والمراد به ما في الحيض  
 بأن يفضل اللبن قبل تمام السبع بما لا يسع حياً وطهر أو هو حية  
 عشر يوماً قال لبنها أي ولو حركها أو غيرها فيدخل حية وقطة  
 وزبد لا سمنه الخالص عذ اللبن ولا يصله وحمل الخلط بخو  
 ما به حيث يقع طعمه أو لونه أو ريحه أو أفتان سرب الكل حرم والأقلاو  
 ودخل في الخلط لبن أمه أخرى ميتاً لمها التحريم ولو لم يوتر لبنها  
 الخارج من غير ثديها الأم على كذا في اليد أو سفع أو مطلقاً وعلى نحو تفصيل  
 الفحل خروج المني من غير طريقه المعتاد فيه نظر ولعل القائل الثاني  
 ابن قاسم في أنه إذا اللبن أحد الأركان فكان ينفذ لئلا يفسد على أنه  
 في كلام المائتين وإذا ما قبله أي قبل البيان وكذا كاختر  
 وهو الرجح صنف ثلثون أي يابسه من قبله  
 أي غير مكلف ولا ترد الصغيرة لأنها تنفع من فعل التحريم وتؤمر بالمبادأة  
 كما لا يخفى وكب النور الحلي أي صارتي غير مكلفة ولا يمكن عود  
 التكليف إليها عادة فلا ترد المحبونة هي فإذا أكلت وهل  
 العبرة في الأكل أن يجردها عن الطعام الذي يصبه مثلاً أو بوصول

شي

شيء من اللغة إلى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتصاق والمص مع الثدي  
 الشهير لكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره لا بعد مضي حرمه حصل الأكل سارق  
 نظر ولا يظهر أن المراد الثاني لأنه الوصول هو أن يوتر إلى ما ذكره الغير ابن قاسم  
 وهو الذهب وهو العبد ويكون هذا طاهر كلام المص غير ظم  
 بل طاهره عدم التحريم فامل قال فنحن أي لنقطة وحكمنا بحسن  
 علومنا ونسخت هذه الحجة أيضاً لنقطة الأحكام قال ليك لو حكم  
 حاكم بالتحريم برصعة أو رصعتين هل يفسد حكمه أو لا المتدلس  
 لا يفسد ابن قاسم فقد دأى وأفت لم يصل اللبن من الثدي إلى جوف  
 الرضيع أو دماغه أي من منفذ مفتوح الرضا عن العرج ولو جرحه وأفت  
 الرضا وأفت ثقبها في الحاد بمص أو إخراج أو إسقاط أو غير ذلك لو موله  
 أو حمل الثدي فلا أثر له لتقطيره في إذا أو أحليل أو لا سفع لهما  
 إلى ما ذكره ولا حصوله فيه بواسطة المسام بخوصه العين ولا بواسطة  
 تقطيره في اليد بل عدم التقذي بالتقطير فيه ومن هنا يظهر أنه لا أثر  
 لو موله لما هنا المعدة والدماغ وإذا كان في حد الباطن القطر للتمام  
 أو ابن قاسم ولو نكح المراد بذلك مطلق التردد فتشمل  
 ما لو غلب على الفحل حصول ذلك في الأضلاع كانا المجمعة  
 في بيت واحد وقد حرة العادة بالرضاع كل منهن أو لاد غيرهما وقلت  
 كل منهن الرضا عن كنهه لم يخف كونه حراً فليست له فانه يقع كثيرا  
 في زمانه شاع على الرمي وأفت شرع في حرمة الرضا عن المتكلمة  
 بالرضعة والرضع والغا وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
 وينتشر التحريم من رضع إلى أصوله فصوله وأحواله من الوسط  
 ومثله در الوهلة ومن رضع إلى ما كان من غيره فقط  
 أو وطئ شهده أو وطئ ملك شبيهه أو كان الأولو  
 أخذ من لبنه على أن المراد من ناسبه من بينه وبينها نسب فان  
 أريد من لبنه وبينها نسباً بشمل ما كان من الرضا عن فيأوي



انما المذكور انفق على اجهة النفقة لعل مراده بالجهة السببية  
 بالجهة وهو احوال المحرور اعني قوله في درجة وارادها النفقة كونه في حيز  
 دون او اعلى عطف على في درجة فكان اما زائدة او تامة بمعنى  
 وحد قد انحصرت في لفظ هذه الكلمة كما ان مستغنيا لافقنا  
 بما قبله شهادة رجل وامرأتين في احوال المذكورة وليس كذلك كما سيأتي  
 في كلامه في الشهادات **فصل في نفقة الغائب**  
 ولو تعدد النفقة من المولودين كالثلاثين فاد استويا كالبنين او امرأتين  
 فعليهما النفقة بالسوا فانها باحدهما اخذ فصطه من ماله فان لم  
 يكن له ما اذا قرض عليه فان لم يكن امر احدهما كافيا مثلا بالتقوى يقصد  
 الرجوع على الغائب او على ماله اذا وجدته وان اختلفا فعلى وكواني  
 غير واد ان فاد استويا في الغرض فعلى الوارث فان زوا ونفا وتا في الا  
 رث فوجهان احدهما وجه الميراث والركن الثاني ونقل بقضية عن  
 جمع ما عليه بالسوية وثانيها وجه الميراث في الا نوار انما عليها يجب  
 الارث وهو نظير ما روي في النفقة من له الوان وقلنا ان موثقة عليها  
 او من الوالدين في حق الابن اجد وان علام الام رخصه في  
 صوابه بغير ادراكه ثانيا لحرمة الميراث وولده من سببه  
 مبدا وخبر الوالدين اللذين يقع في المصلحة والمصلحة قد  
 اذا اجاب الاجرة كعبادة غيره لانا اذا اوجبت للزوجات النفقة  
 بسبب الولد فلان توجبها للولد بطريق الاول وهذا جاري على  
 الغالب والاضيقه الزوج واجبه مطلقا مستغنيا عليه بفتح  
 الفاء معقول وان عجزت نفقة العين وتعدد اجمع قد  
 كثره وحركي وتارك الصلوة بعد اتمام صلاة كذا في  
 المحض لغيره بعد قد رتب على عصيته خلاف اولئك اي باحد  
 شرطين تغييره باحد تغيير الميراث او بدفعه ان المراد بالشرط  
 مجموع امرين الفقرة مع احدا الامرين ولا يخفى ما في كلامه هنا وفيما

لغيره من السامع قد قد والعاقبة ومنها الرضا والحق وضربا من  
 الزمانه بما لا يقدر معه على الكسب اللائق به ويدل له كلام الشيخ اخاه قد  
 وعبارة ابن قاسم عقيب قوله الزمانه اي التي لا يقدر معها على الكسب  
 اللائق والحق بها البقوي الرضا والحق في حقها عليه الشيء اذا هو  
 وفي نفقته اي ماله لضعف رايه والاضيقه اي بوضيعة كرميا  
 له او نفقة لان المقصود سد احواله وقد حصل وهذا في الغار وجه  
 اذا ضيق وان كان لاجل الزوج ولا مطالبة لها والا فلها المطالبة  
 على ما هو مقرر في نفقة ما هو واج وقوله والا فلها احوال ان كانت الضيقة  
 لاجلها فان كانت لاجلها واجب القسط فقط اذا كانا ذوي  
 كسب اي بالفعل وقوله وكذا ان لم يكونوا اي بالفعل مع قدرتهم  
 على ذلك فقامل احدا ما بعده قد وان لم يكونوا ذوي كسب  
 اي بالفعل ونوع قدرتهم على ذلك ولو سرت الزوج على زوجها فهل  
 يجب لها نفقة على وجهها مدة نسوة زها ذكر الشيخ المناوي انما لا نفقة  
 لهما في فروعها لانه ان ذلك اعانه لها على المعصية اه اذا كانوا  
 كسب اي بالفعل وقوله وكذا ان لم يكونوا اي بالفعل مع قدرتهم  
 على ذلك فقامل مرحوي بشرط ان يكون لا تقا به والا وجب نفقته  
 على اصله ومثل ما لو كان له كسب لكان مستغنيا بالاعانة  
 والكسب يمنع قياسا على الزكاة والحق ان الرفعة لذلك الصحيح به  
 المستغل عن الكسب بالتقوى في مال الوالد ومصلحة شو لا أثر له  
 اليسار ومصلحة ان لو لم ملك ما فضل عن كفاية مونة من نفسه  
 وفيه وان لم يفضل عن دينه ولو مده وليته كفاية اصله  
 وفيه اه وعبارة في الدمياطح وبشرط طيب النفقة بفاصل  
 عن قوته وقوله عياله في يومه وليته وبيع فيها ما يباع في الدين  
 ويلزم كسوبا كسب ما يبيع في الواجب فيها الكفاية ولا يكون سد  
 الرفق ونفيها كعبارة ابن قاسم فيعتبر حاله في السن



والرغبة والإرادة فيجب للطفل مونة أرماع حولين ولغيره ما يليق به ولو  
قد راعى بعض كفايته وجب تقيمها أو مبيعها بما يشعرون سقطت نفقتهم  
لحصول كفايتهم بذلك ولو أنفقوها أو تلفت في أيديهم بعد نفقها وجب  
إبداءها أو مبيعها ومنعوا بالانكاح قال الذرعي وجب أن يعرف بين الرشد  
وغيره فضمن الرشد دون غيره لنقص الرشد بالدفع إليه وهو أن يضع  
وسيلة أن يظهر ويؤكل بأطعمته ولا يسهل ما كان ولا يحق أن الرشد  
لو أنفق غيره بها أو تصدق بها لا يلزم المنفق إبدائها قال شيخنا شيخنا وهو  
ظاهر أن كانت بأفقه وليد لهم الاعتناء من هذا لا سيما لا يملك ولو  
قال لهم كلوا مع كذا وليك تسليها اليهم قاله الإمام ابن قاسم  
وجب استئذان عدي شعا بقدر ميعه على التردد والسرقة لا ما زاد على  
ذلك ولا يجب المبالغة في استأذنه ولا يكره سد الرمي كما مر الأبا وأرض  
قاصد إذا قاذو في شئ المثلج وعدلت على تغيير الأصل يعرف في القاصد بالغا إلى  
تغييره بإقتراضه بالغا فلا يجرم على أنها لا تضيق ديناً بغيره خلافاً  
للغزالي في بعض كتبه قال لا يجرى ما ذكره الغزالي وأما في صحيح  
وموئيد أن يقدرها الحاكم ويأخذ الشخص في الاتفاق على الطفل  
فإذا التفت صارد يباح دمه الغائب أو أتمسوه وهو غير ميسر إلا  
قراضاً وأما إذا قال الحاكم قد رتب فلان على فلان كذا أو لم يقض  
شيء لم يرد يبال ذلك وهو غير مراد لهما هو واستوفيت الام  
أي وليت غنير قد ولا تأخذها الام من ماله أي الغرم الصغار  
أو المحبون وقوله ولا الأب أي لعدم ولائها وعبارة خرف وليس  
للأم أخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالأك كزوج حيث نفقت  
على أصل المحبون لعدم ولائها ويجب على الأم رضاع ولها  
البأخذ ويخرج ماله إلى أهل الخبرة وقبل يقدر بثلاثة أيام وقبل  
سبعة ولها أن تأخذ عليه أجرة أن كانا مثلاً أجرة على الصحيح كالمثل  
بذل الطعام للمضطرب يده وهي ملحوظة في الرضيع وكذا لو كانت

مفارقة منه كالحق المنقوي الكبر فإن كانت منكوبة غير أبيه فلا سنها  
فليس له سنها وجوب غيرها أي إذا استنوبت عدم الأجرة أو في طلبها  
فإن تبرعت الأحيية دون الأم أو كان ما طلبه الأحيية دون ما طلبه  
الأم فلا بد مع الأم التوقل ويجب ولو ذميا سراً ما طهره في أي  
رفقه وإن نفدي بنقضا كما يجب عليه إبداء النفقة وإن أنفقها غايه  
الأم إن لم تأد به على ذلك أو محققاً ما فقه بوضعه أو غيرها  
أي أو كان مستحق القتل بردة أو غيرها فلا تترك عصمته ووقوا  
بيده وبين الغريب المرند بتمكينه من أخرج الرقيق عن ملكه خلاف الغريب  
والقاي أي إلى محل يعرفه السيد وهذا ظاهر وأما إذا كانت  
السيد لا يعرفه فكيف يصور ويصور بما إذا كان ما رسيده محلي وله  
وكيل فأنفق العبد في ذلك المحل في الوكيل وقال له أنا عبد بوكلك  
القت ولم يصدق فبأخذه العبد ويرفعه إلى القاضي ويدعي عليه  
ويأخذ نفقته من الوكيل ابن قاسم بالتعني وقرر شيخنا الحنفية رحمه الله  
أن العبد لو أنفق وأنتهى إلى موضع لا يجد النفقة فيه لا يكتسب ولا  
تبرع ولا يغير ذلك وتعين بيده طريقاً له في ضرره يؤذي به نفسه  
وهو يتولى حفظ الثمن فيبعد حداً والأقرب أن الثمن يقع بيد  
الشرطي أو يقضه الحاكم هو نعم أن يحركه وكذا إذا احتاج  
بأن لم يكن الكسب ولو لم يجر نفسه كذا الرمي وكسب قطره  
المكاتب كتابه فأسسه على سيده تدم بكونه كل يوم عليها أي  
السيد بنفسه وكذا الأم المروجة أي أي لا يجب لها على السيد  
شي من جنس طعامه المهيمة هذا أو ما بعد معايد لما لك  
قال أي الشافعية والروافد عندنا أي لما فيه من الأدلاد  
أدغم إذا عسجد ويؤيدلادنا على الأجر كذا الكفره أو لم يحرك  
قلد ذلك هذا أي منه قوله من الغالب فلو كانوا الأيتامون



اصلا وجب ستر المودة خلف اللدغاي ويؤخذ من السليل اذا الواجب ستر  
ما بين السرة والركبة ثم ر فلا يقيد ببناء عبا فتم المنع فلا تصير  
دينا الامام في مونة الغريب انه وهذه ام ويبع الغاصب فيها ماله  
اي او يوجر ماله الغنم عليه من بيت ائمه اما في ماله الاوجه فان  
لقد ارعق سائر المسلمين في ضايق السقط بل تجلبها اي يجب  
عليه اي او يسترها او يكفها ولا يجوز حبسها لتموت جوعا فالدمر  
في ولو كان سحفت القتل اذ اوردته او نحوها لا تسقط كذا في  
ذلك لا فله تجويعه تعذيب يبيع منه جبر لم الذي ذكره ان  
الا لانه يؤخذ منه انه لا يذبحه لاحد جلدته او ريشه فلي بيت ائمه  
ثم في المسلمين ولا يكفون ان يجمع العقلا تسليم على غيرهم  
و لا تجلب بانه قتل ما يضر ولدها اي او يضرها وضابط  
الضرر هو ما يقع منه خوفا لهما بالجر كضاه وداري ووروع  
و ثمار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك اذا ضاعه اما حرام لان محلها  
اذا كان سيرا فله دون ما اذا كان تركا كما هي فاحاصل ان لا خلاف  
اما بالترك جابر كترك الاستجار بلا سحر والدار بالهارة وبالغسل  
لا يجوز كرمي درهم مثلا بلا عوق ففصل في نفقة الزوجة  
وقد جمع بينهم ما يجب للزوج  
حقوق على الزوجان يسع ترتب على الزوج فاحفظ عدها يسائر  
طعام وادم كسوة ثم سكن والديتظف منام لبيات  
ومن ثلها الاخد ام في بيت ائمه على زوجها فاحكم كخدمة انان  
واورد على اخصه واجيب بان ذلك ليسه املك ولذلك  
لا يرأسه الا بالسلهم فلا اراد وكتب الاجموري قد يقال لا يراد  
لان ما ذكر داخل في املك اي مملوك فيما نسب ومنها نصيب  
العقرا الك ومنها خادم الزوج نفقة لها على الزوج واجيب بانها  
من حلق النكاح دمياطه امكنه سو كانت مائة او ذمية

اواسه وخرج بها غير امكنه فلا نفقة لها وعدم التمكن بامور منها الشور  
وهو الامتناع من الوطء او غيره من الاستمتاعان حتى القبلة واذا  
سرت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم وكذا اذا سرت بعض  
الليل واذا سرت انما فصل سقطت كسوة الواجب من اوله وعلية  
من ذلك سقوطها بالبعد يوم وفصل الشور بالاول ولو جرحا لسقو  
طها بالشور بخالف رجوع عليها اذ كان مما يخفى من خوضها ذلك  
ومنها الصغر والصغيرة لا نفقة لها جلا في الكبره اذا كان زوجها  
صغيرا فلهما النفقة ومنها العبادان واذا جرح منسج او عورة  
بغير اذنه فلهما النفقة ما لم يخرج لانه قادر على حيلها او باذنه فان لم  
يخرج معها فلا نفقة لها وكذا اذا اصابته نطوة عا بغير اذنه وانسفت  
من الافطار وحل سقوط النفقة بالشور اذا لم يسمعها بعد  
كامر وباد القسم والشور بالتكليف التام خرج بالتام ما لو مكته  
ليلا فقط مثلا او في دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لهما ر فانظلم  
وجوبها بالقطط هذا في اليوم الاول واما لو سرت في يوم بعد  
ذلك ثم اطاعت فيه لم يجب قططه كاسياي قد ولو اختلف  
الزوجان في التمكن لم يخرج بذلك ما لو اختلفا في الانفاق والشور  
فانما المصدقة فاذا ادعى دفع النفقة والكسوة والكر صدقت  
بيمينها وكذا اذا ادعى الشور بعد النكاح على التمكن فانها  
المصدقة اي حاشية الزيادة اي صدق بيمينه فلو رد عليها  
اليمين فحلفت استحققت النفقة لانه اليمين الردودة كاليمين  
ايها لبقوت بلدها اي ما تقيت لكونه ايام النفقة  
وقد كلف الحاكمية ان لم يست واد من الادم وسفاد منها  
ان الواجب لا نفقة بالاك والادم بكل ما جرت به العادة يجب  
حتى خوفه وقطرة وكفك وسكن في اوقافها وساني قد والاد  
والاوجه كالحق الادري اي وجوب سراج لهما اول الليل في محاجرت



العادة باسمه في ولها البدالة بغيره اهراملي ومكتب اي مداس  
 وليجذب العشقان اذا جرت عادتهما في الروح مرحومي كوفية اي  
 عرقية منقط وهو افضل من الصوف ستحنا عملا بالعادة  
 واعتبر في الكفاية في الكسوة دون النقة لانها في الكسوة  
 حقيقة باروية كذا في النقة في المخرج كرية اي كبر الرائي  
 وتدين اليه من طرف صغير وقيل باطهر في المخرج الذي  
 في من المخرج الاقتصار في جانب المخرج في التنا والخصر  
 في الصفاء وحمل الرية على التوسط في التنا والصفا والنفقة  
 على التوسط في التنا ونطق في صيف كبر ما رية او حصر او حصر معروف  
 ولا يقال حصره بالتما وهو قليل على مفعول نطق في الصفا  
 ونفقة في التنا رية او حصر لانها لا يسطر واحدة  
 ملحقة بكسر الهمزة من الاتحاق اي ملاية وكما جمل ما يدلا عن الخاف  
 نطق بغيرها بغير ذلك واحتمل الكسوة الاحتياج للغير  
 لان الملاية ليس واضحة فيراد مقتضاها ان لا تنطق على السير  
 اذا لا سمعه واقهر والاصح ان اي قاسوا النقة على الكفاية  
 والسير هناك ما بين الركاة الكفاية هو الذي عنده ما  
 نكبه بغيره الغالب فقط او دونه فان راد على الغالب فان  
 كان مدين فاقبل متوسط او اكثر فوسر كذا الخط فمض لا مده قد  
 بهما في المخرج ومن فوق المسكن احوها فمنايط للشيخين  
 وهو اسهل وهو ان راد على خرج فوسر ومن استوي دخل  
 وخرج فوسط من راد خرج على دخل فمسير اخف  
 وجب لاني بالروح قد يقوم هناك الغالب لا يقترب في اللياقة  
 وليس في محله بل المراد لان المراد في باب قونا انحل ما يسجد اهل  
 اهل ذلك انحل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك في اللياقة بالروح في  
 طلوع العجا اي اذا كانت ممكنة والافضل رحله عجب القليلين وليم

الاداء عقب طلوعه ان قد رلا مشقة لكنه لا يحاصم فان مشقة عليه فله  
 الناحية على العادة وعليه مونة طمخه وعجزه واداءها بها  
 بنفسها في الحاجة اليها في نوبة ام اكلته حيا استخفت مونة ذلك  
 على العمد وفارق ذلك نظيره في الكفاية بان الروح في حبه  
 ولو اكلت مع الروح اكله حيا في المخرج وتقطت بالكلية  
 وهو رشيده او اذن ولها اي في اخره وسيدها في الامه وبه  
 اي بعد اليه وقول نفقة بعده اي بعد الاكل مع الروح لدفع  
 هناك كذا في المروج من غير ان تطلع في التوم وماله راحة كرية على الظهر  
 وله من غير ما يتناول السموم بل خلاف ولكل احد اتمه وكذا المروج  
 من غير ما كل ما كان منه حدود من على الاصح في التوم تمن ما  
 على وما وصوف بالمد ولو معها وكما برقت له قد واحلام  
 والحكمة استدخالها بالذكورة وهو نائم او في عليه كالتصاها فيعلم  
 لا تضايقه كمال زناها ولو لم يهه وولادتها من وطى شبهه في  
 هذه عليها دون الواطى وبه يعلم ان العلم مركب من كون روحا وبقا  
 رملي في ش وترب نفقة او له وفيه راد بعضهم وكسرة قد  
 ولا بد ان يكون السكن في القاعدة ان كل ما كان تملكها  
 كالنفقة والكسوة والاواني يباع فيه حال الروح وما كان اتما  
 كالسكن والخادم يباع فيه حال الروح هو تلك الروح اي  
 الحرة مسلمة كانت اولا في بيت ابيها فلما رقت بالانفصال  
 الى الانفصال الروح بحيث صار يلف كمالها في بيت الروح الخادم  
 ثم يخرج به البيع او حامد في نفقة وادفع الروح والواجب  
 خادما واحدا ولو ان نفقت مرتين او ثلث رط يكون الخادم امراه او صبا  
 او حرمانه المودة واعلم ان قول المص في بيت ابيها قيد فلو خدعت  
 في بيت زوج قبل فليج على الزوج الثاني اخذها ماحلا في القبلوي وقد  
 علم ايم من قول المص في السابق فلما رقت في لزمه نفقة



لو كان قد انا اخدمها بنفسي لم يلزمها ذلك دينا لمي على التوسط  
لكذا في حفظ المولى رحمه الله وليست ان يكون فيه سقط وهو غلط  
بعد قوله التوسط كما لم يحوي ولا يجب له سرا ولا هذا مبني  
على عرف قديم وقد اورد العرف الان بوجوده للحجامة وهذا هو  
المعتمد مع ام قيل ان دفعه يعقد ادا ما وجب عليه  
وبعبارة اخرى ان يكون لا ينفك بها وقال بعضهم الشرط عدم  
النصارى كما في الدين مرحوي وما دام نفعه مستداخرا تلك  
او لفصل ثانيا كذا في المراءى بالفصل هنا نصف العام والربع  
والنصف فصل والحق والاشياء فصل قد تم تلفت قد لا  
تقصير من عبارة في المزمع وتو بلا تقصير وعبارة في التوفيق وكذا  
لو انفقها او غرق قبل ان التمرق لكثرة ترددها فيها وكما ملها  
عليها لم يلزمه الابدال ايضا فان ما ان كان قوله لم ترد ان  
يحل ذلك بعد فقها فان وقع موت او فراق قبل قبضها وجب لها من قبضه  
الكسوة ما يقابل من القيمة على ما يحسنه الارتفاع ونقل عن الصمد في  
الكنة العقد كما افترق به المص وجوبها كلها وان ما انت اول الفصل وبعد  
الحجوة الا ذرعي واعتمده مع ما حروف كالاذرع والبطيحي واطار  
في الانصاف ربه قد ولا نقول عليه بانها كيف تجر كلها بعد من خطه  
من الفصل لان ذلك جعل وقتا لا يحجب فلم يفرق الحار بين قليل  
الزمان وطويله من روي وقال ايضا فان تارت اثنا الفصل سقط  
كونه كايان فان عادت للطاعة اجد عوده من اول الفصل الثاني  
ولا يجب ما يورث من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم السور وان  
اعسر اذا عرفت اوله والنفقة قيدان واصنافها للزوج قد  
ثالث والسقط قيد رابع كذا اشار اليه بقوله ما نواجر بنفقة  
ما من وقوله ولا فسخ بالاعراض بنفقة الحاد م وقوله ولا باسما  
موسر وقوله ولا فسخ باعارة عن الادم ويسعى ان يزداد قيد

خامس

خامس وهو كونه النفقة نفقة معسر قابل ويوم باحضاره مرة  
قال ابن حجر وقضية كلامه انه لو لم يدر احضاره هنا الخوف لم يفسخ  
وهو كمثل بذرة ذلك وهذا هو المعتمد زيادي انا او جدا ومثل  
السيد مع عبده وجب عليها القبول ووجهه ان المبرع به يدخل  
في ملك المودي عنه ويكون المولى كانه وقع وقيل بخلاف غير الالب  
المذكور والسيد فلا يلزمها القبول نعم بوسلها المبرع للزوج  
ثم سلمها الزوج لها لم يفسخ لانها المنة عليها بل المنة على الزوج لانه  
ملكها باخذها من المهر وقدره الزوج احوالها من المهر عن الك  
مرض يبري زواله في ثلاثة ايام فلا فسخ وانطاد فلها الفسخ دينا لم  
وان كان ضعيف والعمدان لهما الفسخ بالكل ان  
اعيد بالصداق اي كلاً او بعضا كما سببه ان عليه على المعتمد في اننا  
بالصداق اي الحاد بخلاف الموجه فلا يفسخ به وان حل لهما  
رضيت بذمته مع نفا الموهن وهو البضع ولا فسخ به  
بعد اية الدخول على سلم نفسها اليه في خطه ولو كف  
مع ان الاثبات ما سفين نفقة يجب اتماله ثلاثة ايام ويوفي  
المهر على المعتمد دار النفقة اي الراحة يفسخ الغامبي  
بقوله فخذت كاحك او هي باذنه بقوله ما فسخت كاحي فانها  
يبيني ولا يستأنف اذ والحاصل ان اذ البير توما او يومين  
ثم اعسر نبت بخلاف ما اذا البير ثلاثة ايام فانها كانت ولا يبيني  
مرحوي تسيل استجنا عن رجل ملك عصاة عليها ذهب وفضة  
ولو بود فضا الزوج حقه على الكسوة من غير ان يذكرها انها وذبحه  
او هبته قبل ملكها بمجد وضعه اليه كذا امد والجواب  
فاحاب بالنصف وامر بكتابته واملا من لفظه اجد له وحده انصافه  
المذكورة اما انه شره في بيد الزوج المذكورة للزوج نزعها منها فترا  
عليها اي وقت الادلة لانها ملكه ولم يحيد منه صيغة شرعية

٢٧



تقل ملكه عنها للزوجة وهي باقية على ملكه وما اشترى على السنة العامة من انت  
كل شيء يجمع فيه المرأة نصير ملكا له كلام باطل لا اصل له والله اعلم  
اه ما قاله كروفاه اج في حاشية فصل  
في الحضانة وتسمى كفاية وتسمى بالبلوغ والافاقه قد رويتم  
على من كثره النفقة ومن لم يذكر هنا من لا يكفل باموره له  
نصوه او جنونه فكل ذلك من الاثار المذكورة في المصداق وان ذكر  
الواجب على الحضانة الافعال واما الايمان فعلى من عليه نفقة  
قد وكله ففتح الكاف لكونه الايمان اليقين بما اكد هذه النونية  
لما بعده والافعال لا بد على التام كمن لم يكن فكل ما يشع ان تعال ثبت  
الحضانة للنساء والرجال ويقدم النساء على الرجال لعدم معانها  
ام كحلي واذا افاقا فكل واحد من بعد الفارقة عما اذا كان الاخوان  
على النكاح فان الولد يكون هو ما يقومان بكفايته الادب بالانفاق والام  
بالحضانة والزينة ان كان على دينها وهي اخذت حضانة ومونة  
الحضانة في ما لم تكن على الادب لا يملكها الا كفاية كاستغناء فيجب على من  
تكرمه نفقة غيره من وهي فتشغل العسر عايد على العسر وهو  
مذكر فكل حضانة ان يقول وهو كويحجاب بان العسر هنا مونة  
في العسر فكل الصحة احادة العسر الموت عليه ومن ثم فارق  
في حاشية قوله وهي اي الواحدة منهن اه كالاخت مع الاخ يور  
خدمه ان الاخ مقدم على الحالة وفي عبارة غيره فاخت فاخت في الحاشية  
اي كاصح به ابني الصلاح ومثل الزوجة الزوج فلا بد ان ياتي منه  
الوطي زيادي وبنيت عم وبنيت عم لغيره وان كانت غير محرم  
لغيره بالزواج وهذا التما الى الترتيب بالانثى بخلاف غير العربية  
كالسنة بخلاف من ادلت بوارث او بالانثى وكان المحضون ذكرا  
تسمى ثم المهر والمهر ان بنت الخالد ثبت لها الحضانة  
دون بنت العم لام ويقرب بان بنت الخالد اقرب للام من بنت العم

للام لان اباه الذي هو الخالد اقرب للام كذا قيل حلي ترتيب  
ولاية نكاح متعلق بثبت المقدار اي تثبت الحضانة لذكر وبن وارت  
على ترتيب ولاية قدمت الانثى فقدمت اخت على اخ وبنيت اخ على  
الباح ذكوة كغيره او الوثة كالمين انما صليها فاذ لست  
يصالح الا احدهما فالتين فلا خير ولو فضل احدهما الا احدهما  
اي بان كانا عدلين لكون احدهما ارحم عدله لاسيما ان الفاسق  
لا حضانة له ومقتضى القياس ان يحرم مثل ذلك غير المسلمين  
بان يكون احدهما اعداء في دينه وتقدم اليهودي والنصراني على  
الاخران كان حربيا او مجوسيا او مرتد اذ هو مملوم كالفلام  
في الانتساب كذا في خط المؤلف وفي في الرضى كذا في الانتساب مرحوي  
وهو اي حصول ذلك موكد في كبراي اعمى الذي  
لاب له ايض بين ام وان علت وجدوان علا او غيره اي بعد  
فقد الجد حلي كالحري حيث لا ام بين اب واخت لغير اب وتولام  
مع ان الاخت للاب مقدمة هي الاخت للام حلي الاول بعد  
من زيارتها اي الام لا في كل يوم هذا اي من منزلها بعيد  
لما من منزلها قريب فلا بأس بدخولها كل يوم فانه الماوردي ثم لا  
واذا اختارها اي الام ذكر في فندها لاي يكون ليل  
لان ذلك من مصالحه واجره ذلك مال الولد ان وجد ولا في  
فعل من عليه نفقة اهمر بقاء الادب على الابا والصلاح على  
الله وعلى في الاور للثالكيد وفي الناح للفضل والكرم قد  
ولم يخبر غيرها اي في حق صاحب الامر كيوم في سنة الح  
ويحرم نون الحضانة في ذلك اليوم لوليه ولما ربهم كلاما في الاغما  
والاقر بان الحاكم يستيب عنه زمانا غير ولو قيل نعم ما مر  
في النكاح لم يعدم فيشوش امر الولد كذا في خط الش  
وفي في الرضى فيشوش في مرحوي ما لم تخرج فلو نكحت قال الرافعي



صار الاب احدا بالولد الا ان يكون الولد ميراثا حتى ان يقتله من  
 دية فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور ان الحضانة  
 لكافر على مسلم فلا حضانة ههنا للاب **قوله** فلا حضانة لكافر على  
 مسلم احدا صرح ان الصور رابع مسلم على مسلم كافر على كافر مسلم  
 على كافر فعلى هذه الصور ثبت الحضانة كافر على مسلم وكذا في  
 هذه الصور للحضانة **قوله** ان وقع نزاع اي قبل ان يسلم الحاض  
 المحضون والافيا قود احاض في الاهلية مرجح في قول واخو من  
 الزوج فحقية اطلاقه انه لا فرق في حصوله لاخلو من الزوج بين اطلاق  
 الرجوع وغيره وهو المذهب المنصوص لانه انما سقط حقها بالنكاح  
 لا استغناء لها بالاستغناء وباطلاق الرجوع يحكم الاستغناء كالحكم  
 بالطلاق البائن في الزوج مع نفق **قوله** فلا حضانة لمن تزوجت  
 اي لامرأة تزوجت بعد اطلاقها في الحضانة **قوله** وعما بالنسب حذر الكاذب  
 وهو او سقا بالدم منسوب بين ابي واوذكر مكسور **قوله** ان يكون  
 الحاضنة مرضعة اذ هذا اراي ضعيف كما سنعلم من كلام البيهقي الذي  
 وسياي ان الله يعقده ايض **قوله** وقاد البيهقي لا يعتمد **قوله**  
 فالاصح لا حضانة لهما اذ وان رصيت باجرة ووجد الاب ممرض  
 فالحكم على جواد الاكثر من انه لا حضانة للام كذا افاده الامام البيهقي  
 دمياطح **قوله** وهذا هو الظاهر معتمد **قوله** ان لا يكون له مرضع  
 عبارة المؤرخ في ثبوتها فقد الرضا الذي لا يرجع زواله وان كان  
 في احدى من مرضع لا يرجع زواله كالسب والفاخ ان كان بحيث يولد  
 ويصلح الامر عن كفايته وتد ايرامه سقطت الحضانة وان  
 كان تأثيره بعد الحركة والمصرف سقطت الحضانة في حق من يباشرها  
 بغيره دون من يباشر بالمو روي بياشرها غيره ذكره في الروضة  
**قوله** ان لا يكون اعم اي ان كان محتاجا لمباشر ولم يجد من يتولى ذلك  
 عنه وعبرة الرمي في ثبوت والاوجه الوافق لكلام الراعي ما اشار اليه

احرون

احرون انما اذا احضرت للمباشره ولم يجد من يتولى ذلك عنه ان رواد  
 فلاح قوله سقطت حضانتها الاولى سقطت الحضانة لان كلام  
 ائمه شامل للمذكور والاني وقوله اي لم يتجدد حضانة اراد بهذا  
 التاويل دفع ما قد يقال ان السقوط فرع عن الوجود مع ان الكلام  
 في النفي الاستحقاق وتوابع كلام ائمه على امله وجعله شاملا للوطر  
 فقد شرط على الحاضن كذا اعم واو رفا ملق **قوله** على العتلا  
 اي او على حضانة الولد فقط و مرجح في قوله حضانة ولده  
 ولده الصغير سنة ابي وتزوجت في اثنا السنة فليس له ان يترأعه  
 منها وليس الاستحقاق ههنا بالترأه بل بالاجارة دمياطح وبه يعلم  
 ما في كلام ائمه من السقوط وقد نظمت شروط الحضانة بقولي  
 احضرت حضانة للجامع **قوله** تسع شرايط بلامنازع  
 بلوغه وعقله حريته **قوله** اسلامه **قوله** عدم عدالته  
 انه قاصد سلامة من ضرر **قوله** كبره وقننه للبصر  
 ومريض يدوم مثل الفالج **قوله** كذا اخلو بها من الزوج  
 الا اذا تزوجت باهل **قوله** حضانة وقد مرضى بالطفل  
 وعدم امتناع ذات الد **قوله** من الرضاغ لو باخذ احد  
**قوله** كان كملت اذ ذكرنا ثلث في ذلك نفا الى اهل الحضانة  
 اللاتان والافلا فيقيد **قوله** حضنت اي يمار يتولى حديده في حاكمه  
 كما في الاب والجد والناظر بشرط الوافق والخاص لهم **قوله** قل انقضا  
 العدة قاله الزوج وشي ولصاحب العدة الممنوع من ادخاله اي الولد  
 ببيته الذي يقيد فيه لكن اذا رضى به استجبت بخلاف رضى الزوج الا  
 جئته بذلك في اصل النكاح لان الممنوع لا يستحقه النكاح والهلاك  
 مضافها فيه وههنا للممكن فاذا اذن صار بعدا **قوله** انه كالصبي  
 مستند اي يجمع دوام ولاية الاب وان علا عليه بما ذكره النكاح والرق  
 لا يلزم ذلك وهو ضعيف **قوله** حضانة الحنفى الشكل اي كونه







وعرضها لغيره فبالمحكمات وان لم يظهر ان رد ما حال اقتضه عدم ولا  
 التفرغ لها فيما لا يولد كجدة غيب فلا يجب بوجهه فود ولا غيره  
 لعنا بانه لم يمت به والود غيب موافقة قد روي عن ابن عباس او النخعي  
 عليه حقه فان فلاقت في فيه بلدية شبه العهد وكذا الداهية  
 المعولانية على المذهب فان اخار الله غيب عفو عنهما وروى اخا  
 وجب قال ابن قاسم في حقه ما لو صاح بموضع فاسد سقط الفود  
 استقامت ثابت ولذا مع من النخعي وعليه بنسب او سفيان ومروان  
 من ائمة او وارتد من او عوفي على ما في النهج ونوعه على غير  
 خبرها ايم الدابة او على اكثر منها ثبت ان قبل جاز ذلك والاول  
 ثبت ولا سقط الفود اهـ سقط كل اي سقط الفود كله لانه  
 لا ينفق وهذا شامل لحواله وصحة وهل ذلك طوره وتعه  
 راجعه وقضية الحاقه بالطلاق انه كذلك قال والعمد انه من باب  
 السراية في شرط ان يكون المصنوع متصلا بالامر بالسير بالجزء من  
 الكل حتى لا شرط الانقضاء وعليه بالتدريج ولو عوفي  
 بعض المستحقين سقط اي حقه لو اقتضى بعض الورثة بعد عفو  
 البعض منه وان لم يعلم بموته في الجملة هو  
 ان قصد الفعل اقله مور كان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع  
 عدم قصد الشخص فسقط على غيره وعدم مقصده لا يمنع من  
 نسبه اليه فلا يقال اوجبت اليد ولا حقة للفظ اصل ولا حاجة  
 لا يراد هذه هي كلامه لان الذي في كلامه ما ان انار اليه بالكاف  
 ومن قبله وسأخطا المراد باخطا ما قبل العهد انما قد ثبت  
 العهد واحاسم ان المصدر اذا وقع جوا بالشرط واقترن بالفا  
 جري مجري الامر والتدريج هنا قل هو رتبة مخفية اي مخفية  
 على العاقلة اي والعاقلة لا تحل الا الخطا وشبه العهد لا تحل  
 عهد او الصلحا في فود ولا ايها باجناية روي ذلك عن ابن عباس

ثم انصدقت العاقلة اعترفت بالجناية حلت عنه ولو كانت العاقلة  
 من الاول او لبيت المال وهو الامام على اصل التماسه اي الا  
 حان ولا ينافيه كونها واجبة عليهم لما فيها من الرقة والتوسعة  
 كما في الزكاة والمكارة في ثلاث سنين اي في النفس الكاملة  
 لدكورة واسلام وحرية كايالي المسمى شبه العهد وجه تسميته  
 بذلك انه شبه العهد في اعتبار القصد او عصبه خفيفة اي بحيث  
 يسب العقل اليها لا خوف فله لانه موافقة قدر عونه كذا الصواب  
 استقامت لان موافقة القدر هدر فاما ما قال نفقدا لاله العاقلة  
 هذا ظاهر في قولي البدن اما لو كان نطفلا او هوما او نضوا خلفة فانه  
 يكون من العهد المتقدم لان الاله المذكورة تقتل عا لسان ذكر وهذا  
 ظاهر ما قبل في الابرة الواج لان لكسرة مرة ان لو قوعها بعد الا  
 الاستفصاح وقوله ما ية بالخصب اسم ان موخر اخرها في  
 قيل عمد لخطا ماما حرمان اي لا يخطو انه عفو بد كذا جازية  
 الاولى ولم يعف عنه الاخير كذا في الخطا ما في الاولى وهذا غير لازم  
 فاما ما قال ولا العريضة نسخة العديد والاول هي الخطا هذه  
 فيدخل من ادخل بعد منها بالبا المفقود القرب  
 قاله في وهم الاخوة ثم بنوهم ثم النعمان ثم بنوهم كالارث  
 المتوهم هو باقص العقل ويستفون اي عبارة التمايز  
 ويستفون وكل من عصبه ممتف كفت ويستفون في محكم  
 كفت فيهم نصف دينار اذا كانوا اقبيا والاربعة ويوزع عليهم  
 حسب ائلك لا اروس ولو كان لا امرأة بالشا عبد ولرجل ثلثة فاعماه  
 وهما غسان نصف في المرأة كاخوات ثلثة نصف الدينار وعلى الرجل  
 الرجل ثلثة فان اختلفا فلكل حكمه فان كان الرجل فسادا وولي  
 المرأة فعليه ثلث نصف الدينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا  
 قال وكل مستحق كذا والمخير جاز العاصب والباقي جاز  
 المقت في المثال المذكور يحكم مستحق من عصبه المرأة ثلث نصف



الا ان كان غنيا وان كانت توسطة وقلتي ربه ان كان متوسطا وان كان  
 في متوسطه وتلك ربه ان كان متوسطا وان كانت هي غنية وهكذا اقول  
 وصفان من عقل خسة هي في الحقيقة سبعة الذكوة وعدم الفقر  
 والحرية والمو والعتق والتفان الدين وان لا يكون اطلاقا ولا فرعيا فاعلم  
 فاضلا على سوية في الكفاية اي عن كفاية العلم والمال او  
 قد رهاها بخرعة على العشرين اي دون قد رهاها من العشرة وفوق  
 ربه دينار ثم جمع احوال وتترى به الواجب من الادب وهو تلك الدية  
 فان كان تقدم من العاقلة بحيث يريد الماحود منه على الواجب فمقدمه  
 على الواجب نقص منه بالقطب ان قاسم وانظر هل لا اكفوا برجع دينار  
 فقط اجالية على العبد واما جالية فتعلق برقبته والاطراف  
 كسدا وترايط وجود العتق من اربعة اذ عبارته الفهم ان كان  
 العود في النفس ثلاثة قتل وقاتل وقتل وشرط فيه ما من كونه عذائيا  
 وفي القتل عتمة على قاتله ثم قال وشرط في القاتل امرار الزام للحاكم  
 ومكافاة جالية بان لا يفضل قتل بالسلام او امان او حرية كاملة او  
 اصلية او سيادة والد اعني من الب فلا قصاص او قتل  
 ولد اياه وان كان الولد كافرا او ابنا له مسامحة ان قاسم والاشبه  
 انه لا يقتل به ضعيف والوجه انه لا يقتل به مطلقا معمد  
 فوري بعتنه ولده بعتنه معمود مقدم وولده فاعلم موخر  
 وهو ملكه قيد ويقتل العبد اي الولد اذ كان عبد او قتل عبدا  
 والدة قتل بانه اي كذا يقتل بوالده للعبد ولده كذا لا يقتل بولده  
 بتعبد العتمة اي في قوله او معصوم بالاسلام لا استباح  
 حد الله في آية الواقع وان لم يعرفه او عتقه قال لا يقتل  
 بالعتق اذ لا يقتل بالعتق للمعاقل بل قتل جميع على الدية  
 لو قاتل بده ذلك بعتنه من الدية كذا قال الشيخ الاسلام في التلخيص ان كان  
 اول ثم ان كان اذ راجع له ليس في التلخيص في التلخيص ثم روضة واما  
 كذا التلخيص عند الشارع وان رخصا بتقدم واحد منهم جازولهم الرجوع

الي

او التلخيص ولو ان سبق بعتنه اقصد منه وليه ولم يدر كذا ان كذا به  
 برماوي بالباقي له من الدية كان كذا ثلاثة حصل لكل من سبه  
 تلت حقه وله تلت الدية ثم التلخيص بعد التلخيص بعتنه  
 العتق في النفس تروط له في الطف وزاد عليها التلخيص ومع العتق  
 به عن تروط لا يدر اريد بها الجنس او اطلاقا جمع على اثنين مجازا او  
 حقيقة على قود رجالي في البدن اي في العتمة او وصفه كذا لوخذ  
 من امثلة العلوي او تلت له اي الجاني لا تلتا امثلة  
 اي حال الجانية بعد اذن الجاني ليس بعتنه بل مثله ما اذا اذن له  
 في قطعها فضاها واما اذا اذن له في القطع واطلق فقد استوفى  
 حقه ولا يلزم شي وان مان الجاني بالبرائة لانه اذن في القطع اذ  
 ترك الدم اي خرج كله نسخ اي ليس او العتق  
 صوابه كذا بعض النسخ او العتق متغور ليس بعتنه ومما  
 المتوقعة اي والمتوقعة من تلك الانسان الرواضع وسفران  
 صوابه وتوخي الا ان يقال هو غيظ العتق من يلزم التلخيص اللان  
 ولا تمي من غيره اي كما لوجه والعق لا يدرى الجانية مرحوي  
 خطا اي بغير اضطرار الجاني والاهد رمرحوي

### فصل في الدية جمعها ديانت

وها وها عوض عن قاتل الكمية فاعلم ما وديعت قاتل الواو وعوض  
 عنهاها التلخيص وهي ما خوزة من الودي وهو دفع الدية بقتل  
 وديت القتل بكسر الدية وديا وود من سبه عبد المطلب كذا في  
 السير على اخرج الرقيب والواجب فيه العتمة بالغة ما لم يفت  
 تشبهه بالدية او اب كذا في التلخيص كذا ياتي طائفة اي مملوكة  
 قال الجوزي طبع الانا طغوحا اذا املاحة بعتنه هو  
 البدا كذا في قاتل الولد ولده خلة ممد ومعلوم ان عبد رباب  
 البدين ممد بقوله اهل الخبرة بالام اي جابر بن عبد الله وان لم  
 تلت محمد سبي ولا تلت بدين خاص بكسر اللام اي والحا



كاقاله في نه الخرج اذا كان اهلا للمخرج خرج به غيره اذ لا يقيد برهنا  
 ومن لم يرد به اي من جان وعاقلة ولا يملكه اذ اي قلو تكلف  
 وحصل الاصل من غالب اهل محل قبل منه ذلك فهو يخرج بين الاخراج من اهل  
 او من غالب اهل محل مروي من غالب اهل بلدة اذ وان كان ذلك الغالب  
 من غير نوع اهل على امتداد فالاكثر في حيث قال يبين نوع اهل  
 سليمان واذا وجب نوع من الاصل كالتعالي بالبلد لا يعد له نوع او نوع  
 وان كان اهلا واخرج دون الحكومات النقل الى غيرها  
 هذا ان لم يرد من الدافع فان اهل بان قال له الحق انا اصرح  
 توجد الاصل لزم امتثال لادها الاصل فان اخذت الغلبة فوجدت  
 الاصل لم يرد ذلك لرد الاصل لانفسار الامر بالاخذ اه لانها  
 اي الاصل بدد مبلغه هو النفس ويرجع الى قيمتها عند احوال في وقت  
 اصله اي اصل البدن وهو الاصل لان قيمتها لا تدان وقرع عند الاصل  
 بقدر بلده اي العدم وهذا اي النقل الى العكس ولا  
 واصح مما اي بالنسبة لقول القليظ وان كان كل منهما ضيفا  
 اذ اقل في الحرم كسب له بلحق بما ذكره الحرم ما لو خرج في الحرم  
 فخرج من زمان في غيره بخلاف عليه في التوفي وسيا الى ان القليظ  
 بقدر ح الصيد القنود فيه اي فاذا اقلظ على الامر في شأنه فيه  
 وطهره بالضممان فالادي اول القليظ ام قطع اللحم في موره  
 هو الحرم بخلاف ما رواه ارسا كل ما في الكلب فيه وقطع هو اه وقوله  
 في الحل والمرسل خارج فلا يعلظ لان الكلب احكاما رايادي  
 وده ذوا القعدة كولا بلحق بها شهر رمضان وان كان سدا شهرا  
 لان الجمع فيها التوقيف في التوفي من الحرم ما اذا زحمه نوقا الحرم  
 رحم بالاضافة لكاذ احضروا ولو اخرج به بنت عم هي ام زوجة مثلا  
 كام ولا يخفى عدم دخول الذكور في ذلك اي قريب محرم صواب  
 اي قريب محرم لان قريب راد ان المصوب قائل كالابان في  
 العكس فلا يطلب فيها القليظ بالمكان والزمان كما في المعاتب

كل مناحته اما ما للحل مناحته فكأن جوسي كاسيد كره والنازك  
 وهو كذلك الان لعدم العلم بحل مناحته اه ومن لم يبلغ دعوة  
 الاسلام اي دعوة نبي او قتل فدينه اهل دينه فان كان كتابيا  
 فدينه كتابي او مجوسي فدينه مجوسي فان جمل قد ردية اهل دينه  
 بان علمنا تمكله لدين حقه كصنف شيت والراهم والتوراة والاد  
 كحل ولم يعلم عينه وجب احسن الديان لغير دينه المجوسي لانه المتقين  
 اه والابان تحت ما يد من دين اوله بمسك يتي بالاد  
 يبلغه دعوة في اصلا ولا يكون نقل من لم يبلغه الدعوة اي  
 قبل الدعاء الى الاسلام من الرقص وخرج بالرفض الكف  
 مع الاصابع الخمسة اضافهم الى السبوع وهو الاكثر فوق  
 الكف شامل للقطع من المنكس السمان على العدة من يلزم المنكس  
 الالف وهو نعت مقطوع اي وهما اسمان بالخرن اي عتلا  
 بياضها او سوادها كعلاقل ماضي وقاعله في المياض وبياضها  
 بالضب معوله وهو قريب اي البياض لا حرم له فان نقص  
 اي الكه البياض المصنوع فقلص اي ارتفع عدم كمال  
 الدية اي دية وانما يجب قط ما قطع فقط وهو الممد نظر ما ياتي  
 قريب في الش في الثمين سلم الذوق ليس بقدره الممد  
 كما سذكره فطعمها الاول وقطعه اذ الشارب على الشفة  
 العليا وهما عظمان تحت اذ كذا الخطه بان يروع  
 كذا الخطه اي يزع في عظمه لينظر ان يطق اولا كما يحل الاخر  
 اي بالاشارة ربه سبعا اي الدية وهو ثلاثة دعو واربعة اشباع  
 لان سبعا المائة اربعة عشر وسبعان فقل هذا وانما يطال بالحيات  
 بعض الحروف فانما يزع على ما يحسن عبارة الله وانه لا ان كان  
 عدم احسانه ذلك كحيات فلا دية فيه لانه لا يحسن العرف في القدر  
 الذي اراد الجاني هو قاتل الرمي وان كان الجاني الاول غير صاين



فوقها اي فوقها عند اكثر الفهم ما تقدم وهذا هو  
 الظاهر ان تلك الطبيعة اي البصر متقدمة بل لان مضط  
 نقصان اي السمع بالروح الحادة اي القوية من الطب والحيث  
 هي اي انبط وعين بالمرتب للاختلاف في  
 حكمة واعا سمها ليجب العكس في العالي الا في السه  
 السمع والبصر والبطن والدوق والتم واللام لانها محال  
 مضبوطة ولا هي الحرة طرف في ابطالها كما في المخرج وفي  
 العقل صاحب اي يسه اذا العمل المنع ووادع في الحجة عليه  
 ان كان المحذور لا يصح دعواه فانه ووادع في الحجة عليه  
 ان يسه عليه وخرج بالغريزة الى هذا امكر مع ما مر قاله  
 قال وقد يقال لا تكرار لان الذي ذكره او لا لا حذر اذ ما ذكره  
 هذا لا حذر نسبة القود الى قايده فامل وقد يقال انه اول السبب اليه  
 لما يله فانه قال في اللوردية وغيره هو محقق تكرار وفي التوضيح  
 اكلو قال المروج في التوضيح والسن نصف عشر في صلحها كان اولي  
 والتمل سو في في موضع تلك الحجة وفي موضع ذم حجة  
 اسداس في غير ذلك دلتما تلاته وتلك حشرها تلت بعد فضعف  
 الفرسد سن بعد اها كذا من السكاذن اي التوضيح والسن  
 وذلك انه قال في التوضيح والسن من الابل استثنى  
 اي صوابه ان يقول وخرج بالتمام التي وصف السن بها فاما  
 اذ لا يصح ان يكون مفهوم القيد استثنى فامل قال انه لا يجب  
 الخمس هذا هو مرجوح والراجح انه لا فرق بين الطويلة والقصيرة  
 في وجود الحجة الخطاة الشيخ عبد الرحمن الجبوري الجارحة  
 فير الشاعية فير الحكومة واما السن المتخذة من ذهب  
 وكوه فلادية في قلها ولا حكومة اهي في النوع فير  
 بالسن المنقول وفي جوابه يقول نظرنا في العجاة قال

وحدة

وحدة السن مبتدأ خبره جملة ان قلت فكم حجة وقوله لغيرها هو  
 مبتدأ وقد جعل بدلا وفيه بعد وفي بعض النسخ في حكمها واما  
 حجت المرأة بالالف في صحاح النسخ وهو ظم حرم من الدية والواجب  
 من الابل والقوية بالسن على ايراد احدي عشرة صورة وهي  
 البيان والرجلان والاذنان والعينان والجنون والالف والسن  
 والشفان والذكور والانشيان والاسنان واهل من صورته  
 تسعة وهي الذوق والضم والجراح وقوة الاسن وقوة الحبل  
 والافضا والبطن والشم والصوت اي والحياتية الخ على  
 حذف مضاف اي وواجب الحياية فقط اعراض الرحوي حيث  
 قال في خط الوفاء ولا يستعمل الا حياية قيمته عن الحياية في العجاة  
 ان يقول في الحياية على نفس الركن حقيقا فامل وليرجع  
 مع ذلك الكافي التابع للاصابع ولا يباع بالحكومة فيه الخ هذه  
 من البحار لان الحكومة من القيمة فكيف تبلغ القيمة كانه قد  
 على ما سبق في الحجة اهي توهمة انه ذكر مثله في آخر وليس كذلك  
 قد وان قدرت اي الحياية في الحياية فقط فقولك لا ولي  
 وان قدر لانا نسبة الحياية فامل بقوله وقوله ولا يسه  
 احرفا في الاحكام اي راجع لقوله وان قدرت في الحركو حجة  
 اي فامل ولو قطع بالنسبة لم ينفول فقوله وان شاء بالالف  
 صحيح على الجادة فقط الاعراض واذ اقطعت اطراف عبد  
 ثم خسر قسده اذ لم قيمة العبد ذاهبا لاطراف وفي دية الجنين  
 انه لا يخفى ان لفظ دية في كلام الحبر مفعول مضاف وفي الخط  
 الجار عليه فير اعراض الظم واذا جازع عن الاستدراك من ماسب  
 ح انه لا يستعمل كون الدية طرفا للقيمة فامل قال عبد اوامة  
 كما نطق به الخبر حرة العارم لا المستحق وعلم من ذلك امساع  
 الحني كما قاله الزركشي والدميري وبولده قولهم ليس بركون



ما من عيب الجرح والخنوثة عيب فدمر فاذا فعلت اي صامت  
 فاحرقت اي وصفت فتمت كذا في الرضع اذا صامت قبل اللبن او  
 القطع وماذا الرضيع فانه لا يمان عليها لانه لا يخذل فيه ضعا والو  
 اخذ طعام يستحق وشرا به فاذا ذلك استحق فلا ضمان ولا اند  
 لكونه طمعة حنيفة ان هذا محرم بقوله موثقة فيه اقامت  
 بعد ذلك اي كجيت لا لئيب الفالحين الى تلك الطريقة الموجودة  
 قال او ان فصل بعد موثقة الجناية في حيايتها فاستجب فيه الغرة  
 وكذا عكسه كما لو حن عليها وهي ميتة فاحياها الله سبحانه وكما في  
 والقسم في حيايتها فاستجب فيه الغرة اي كذا في قوله الميدي في وطاهير كلام  
 الت وغيره خلافة اي لا يجب فيه الغرة وهو كذا كما قاله التتبيتي  
 ولا من ليس بعبد بان حن اليه هي امته المتأخر  
 الحامل اي من روح بان كانت زوجة فحلت من زوجها ثم حن اليه  
 عليها ثم عقت واجرعت ولا يبر بالجنابة على امه ميتين  
 الاول او لم يظهر له لان الت جعل ما سلبين وهما اللذان عاتهما  
 بالاحرارين فاصل الاول في حنين حريم من حري والمراد  
 بالثالثة ان كذا الحائض الحين وانه ملكا للجاني والثالثة كذا ام  
 الحين ميتة والمراد بالاحرارين انهما عدم الانفصال وعدم طهور  
 التين بالجنابة على امه فلا ضمان على الجاني في الثانية لا تخفف  
 موثقة بالجنابة ثم الترخ فدية نفس كاملة اي ولو انفصل الحين  
 لدون سنة الشهران من الرضوخ مروي على الجاني هذه  
 العبارة لا الية على ما في الترخ وش الرمي والخيرة في الغرة  
 من كونه عيدا او امه او بيضا او سودا ميمز اي وان لم يلمع ببع  
 سنين كما قاله ر فلا يلزم قبوله غيره اي غير الميمز وظاهره  
 انه يجوز قبوله وكجيم ومثل غير السلم المذكور بعده فله حقه قال  
 وبشرط بلوغها اكله هذا الشرط لعدم لزوم القبول

او لعدم الاجراء حقه قال فاذا فقدت الغرة كذا فقدت الاسل  
 البموجب فتمها كذا في الدية مروي فيه عشر كذا في الخط المولى  
 لفظة فيه ثابته والصواب استقامها مروي وعناية الترخ عشر افقي  
 فتم امه من حيايتها او القايه وقد اشار الى ذلك الم في بيان  
 وخرج بالرفيق السعفي لو وانظر لو كانت الام مفعلة هل يعتبر  
 في فدية الغرة عشر قيمتها او عشر ديتها او عشرها ما في اجراء الا ان  
 ليعاد لاجابة الى ذلك لانه ان كان مفعلا فقدم في النجاسة  
 وان كان رفيقا والام مفعلة فقد رقيقة بالاولى ما ياتي في الت  
 من نقد يبرها رقيقة لو كانت حرة والولد رفيقا فاصل قال وقوله  
 وان كان رفيقا لعل المراد على طريقة ضعيفة اذا الرجح ان ولد المفعلة  
 مفعلة ويمن تصورهما لو اوصى بتحصن بما تحمله امته ما على التين  
 وقبل التوقع له الوصية واعتمها احدهما وهو مفعلا بها نصير  
 مفعلة والولد الحاصل بعد ذلك يكون رفيقا ملوكا للموقع له اذ  
 ويحل العشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر اي لانه لا عمد في  
 الجنابة على الحين اذ لا يخفف وجوده ولا جناية حن بعد الترخ

### فصل في القسامه

واول من قصص بها الوليد ابو الميرة في الجاهلية واقربها السار  
 في الاسلام وقال اسم الاوليا بغيره تنصير المضعف  
 لو ان هولاء القوه والمضعف وشرا قرينه توتع في الفل  
 صدقة المدعي وهو السطوح كان عرض المرام تاون بنيت  
 الى القتل في النوى بان يغلب بالتخفيف والتعا على صدقته  
 بقرينه حالية او معالية فالاولى كان وجد قتل الخ والثانية كانت  
 اخبر بقتله عددا وعبد او امه امراه او صبية او كفار او فقه  
 كذا في النظم انه في موضع الحال فبعد ان تراطكون الوجود مما  
 يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا الخويلد او طفر



عني او اختلفت مونة فيد في البعض قد في محله في حارة لا هاديه  
 فيد في جميع دالمة وكاعد ايه اعداء اول بايع في ش وتوقا عنه مع اي  
 محصورون على المند وعليه حجر المذار الذي ذكره القليوب فان كانوا  
 غير محصورين ولا في امه نعد ان ادعي على عدد منهم محصورين  
 مكن من الدعوة والكمامة حونا او لعنه في كذا وكذا الوعر  
 القاضية ولي خلاف ما لو ولي غيره او مان ولو بعد تمامها فيل  
 احالها في قاسم واما وارث المدي عليه اكل خاصا الفرق  
 بين المدي والمدي عليه من ثلاثة اوجه الاول ان وارث المدي لا يبي  
 بخلاف وارث المدي عليه الثاني ان المدي لا يبي اذا عول القاضية وول  
 قاض اخر خلاف المدي عليه فانه يبي الثالث ان المدي تورع الايمان على  
 عليه لو نفذ خلاف المدي عليه بل الخاص في جميعها اي يولخذ  
 حصصه واما الباقي فله ما سذكره اخر القصة من انه ينصب  
 القاضية كما ذكره الزياتي او عشرة اي الزوج من ثلاثة هي  
 خمس وعشر والواحد ان ان كان من خمس ولكل من الباقي واحد  
 هو عشر فلو لم من الخمس في هذه المدة فيختلف الزوج خمسة  
 عشر لان خمسة ثلاثة اقل من العشرة فيختلف ثلاثة اقل من الخمس وهو  
 خمسة عشر وكذا خلاف العشرة لان خمسة اقل من العشرة فيختلف  
 خمسة اقل من العشرة وكذا خلاف خمسة لان ثلاثة اقل من العشرة فيختلف  
 عشر اقل من العشرة ومنها الام فلو كان ثلاثة يبي بالرفق على ان كان  
 ثمانية وبالنصب على اربعة اقصه فلو كان الوارث ثلاثة يبي على الاول  
 نسخة او نسخة وارثه وول الثاني نسخة او نسخة وارثه  
 اي او كان الوارث نسخة وارثه ولا يجوز ان يسلط اي الكسر  
 لئلا ينقص نصيب القاضية اي هو اقل من اربعة من قوله لان الدية  
 لا تحق باقل منها تنبى بين مبداء حيرة محسوس  
 مرة ثانية وليس لثانيين ترد مرتين لا هذه قد على الاظم ومعتد

معتد ولا قصاص في الجدي في المعتد بغير كفا القصاص باليمين الردو  
 على المدي في قتل العمد لانها لا قرار او كالسنة وكل من يوجب القصاص  
 وكان حذات ان يبي على هذا الزياتي لقتل عده اي المكاسب  
 اقسام خبر كل وان لم يكن هناك بون بان تعد رانيا  
 ان يبي ان جواب كل واحدة من هذه المسائل الحقة قوله القصاص يبي  
 على المدي عليه او شهد عدلا كذا في الصحيح معاج السمع وفي  
 بعضها او شهد به عدلا لا وجه له او كذب بعض الورثة والاصل  
 انه لا قامة في است صور الاول كاذب الورثة الثانية بقدر اتيان  
 الموت الثالثة انكار المدي عليه الدية ظهور الموت في اصل القتل  
 بدون كونه عدا او خطأ او شبه عدا خاصة الشهادة من عدل  
 او عدلين ان يري قتل احد هذين القاتلين للايهام في هذه الصور  
 الايمان في المدي عليه والسادسة عدم الخوارق الخاص والبيان  
 حكمها واطرها ما سذكره كامة الاشارة اليه اي في قوله  
 تنبى من المدي عليه قتل بالذات في قوله حذات اما  
 اذا ارتد قبل موته اي ارتد الوكيل بون الخروج قد خاصصة  
 لوارث على محله قبل خروج لا ويجوز نصه لقائه على محله بعد دخوله  
 فيجب ان يوجب فيختلف او يوقا في حلف ترك وان اشر  
 احذ ان الدية على امر وهو اوجه معتد ولا تخرج وجو  
 الكفارة فكيف اذ والضابط ان يقاتل في غير حربي يقتل مصوم  
 عليه وان يكون قديما في عهد قور ان كالا لمة خلاف اخطار حربي  
 لكن يكون بالمصوم ان يباذن السيد او بعدا لقتل ما قبله وان اذن  
 لير في القتل صام لا اذن والا فوقف عليه وحار اليه عدوانا  
 فاهم كلامه ان حو اليه من قبيل السب مع انه شرط الا ان يري السب  
 القوي لا الاصطلاحي وقد يخرج من تركه لان الكفارة  
 حقة له كفاي ومن ثم يوقه ركا في المحض لم يجب فيه وان لم يقتل



نقه كما لو قله غيره افسا ناهي الامام رمي وخرج بذلك في تنبيه  
 النفس بالمحبة اي لذاتها كمال الكراهة لاضافة المصدر والمفعول  
 وشبه ما بعده لانها لا تضمنان بالبناء للجمهور ومرتد وان  
 محض وان قلا نفسهما فلا كفارة يصح ما لا يما لهما اليما فيقتضيه  
 الشروع وان كانا معصومين على نفسيهما بالنسبة لغير المساوي  
 اما بالنسبة للمساوي بانه قتل مرتد مثل اوزان محض مثل فعلهما  
 المكافاة والمكافاة عطف مبتدأ وحده لا كفارة ان ولادته هكي  
 من اصاب غيره بالعين اي فدا الله تعالى اليك استلزم فقتلهم  
 هذا اي كما لو لم يمتهم الا بيا عليهم السلام والسيدة قال  
 العطاء في البخاري في كتب وهب ان من استطاع ان يرفع لاه  
 فليأخذ سبع وثلاثين من صدر اخيه فدية بين حججهم ثم يضره بالثاوي واليد  
 الكري وذا قلا في حيواسه فلا تصواف ثم يقتل به فانه يذهب  
 عنه ما كان به وهو جلد الرجل المحبوس عن اهله **وكان**  
**احد** وهو على ثلاثة اقسام قتل وقطع وفرد نظر الخمر  
 وهو لغة الخمر وبمعنى بذلها من اركان الذنب وقيل لان الله تعالى  
 حدها وقد رهاقها فلا يراد عليها ولا ينقص واخرجها من المقتل  
 لانه دونه متدرة اخرج القذير وجت رجا اي بنا على  
 ان احدى درواجر والصحح ان في المسم جوارب سقوط عقوبتها في  
 الاخرة اذا استوفيت في الدنيا قال ما يوجه ذكر الصبي العايد على  
 العقوبة كاعبار مع احد حماي بصيغة الجمع حجازية وهي ارفع  
 لان الترادف بها وهذا باعتبار لفظه واما بابها فمناه هو لغة تطلق  
 الايلاج وشرها ايلاج الذكر في الايدي او في فرج الايدي او في الفرج  
 مطلقا وعبارة بعضهم وشرها الايلاج على وجه مخصوص  
 وهو من اخس الكبار اي بعد القتل على الامم وهو كماله  
 حاصل الشروط التي عند احد هذا ان يكون مكلفا ذاهبا واضحا الاثمة  
 فانها

فانها اوج جمع خففه باعها اصله المذكور خاصها انقاله سادسها  
 في قيل سابعها ان يكون الفعل واضحا الاثمة فانها ان يكون محملا سابعها  
 في نفس الامر عاشرها العين الايلاج حادي عشرها الخوف عن الشبه  
 ثاني عشرها ان يكون مشها طبعيا وان جعلها لغة والمليوي احد  
 عشر والخطيب 2 قيل اي قيل ادمية اصلي او حية خفت  
 البوثة ما كاجته العراقي لان الطبع لا يغير منها منهاج رمي ووعورا  
 يعني اذا اوج خففه بفعل الفور لم يورثا وان لم يورث البكارة بخلاف  
 ما اذا اطلقت فلا يورث اوج التحلل خففه ولم يورث البكارة فلا يحصل  
 التحلل والفرق ان يدار التحليل على اللذة الكاملة ولا توجد الا بالزاله  
 البكارة ومدار الزنا على مجرد ايلاج الخفة وان لم يحصل كاد اللذة  
 فلا حد عليها وكذا الاحد على من حصل حرم الزنا لقرب عهدته لا  
 سلام او لكونه نكاحا ياديه بعيدة عن التلويح ومنه ان التلويح  
 وقال به عليه التحريم لم يقبل قوله في النوق وتوقف اذ ان الله عليه  
 بالغ فبان انه بالغ فوجها ان احدهما وجود احدين اب قاسم  
 ونفس الامم عبارة مستقلة بغير جعلها مانعا اذ ان الله ادرجه  
 في السابع وذكر بعده الثالث وهو غير ظاهر شربه الطيف  
 وهو ما قال به عالم ككاح بلاوي وثمود قد كما هو مذهب داود  
 الطاهري فاما رد بالطريق المذهب والفاعل كان يظن امره احب  
 زوجته فيطأها وكوطع المكره والحمل اي وطئ شبهة الحمل كوطع  
 جارية ولده ووطئ امه الحرمه عليه من نسب او مناع او مصا  
 حرة كاخيه منها وبنته وامه من الزنا ووطئ امه او بنته  
 ووطئ امه له فيما ملك كالامه المتوكله في النوق ثم هو اب الرابي  
 وتطاف في نسخة ونظاهر حله ثم جعل الامم على  
 المعتد لانها عقوبتان مختلفتان احد الشرب والسرقة فيجمع بينهما  
 ويدخل التريب تحت الرحم او وارسل في نسخة واطلق اي ساق



اي ساق وتيت تحت وشي فلو قدم العزيب بالسالمعفور  
 او للفاعل اي قدم الامام او نائبه لفظ العزيب اي لا يستعمله علي  
 ضل فاعل وهو ذلكم بخلاف العزيب فانه لا يعينه فخرج بنفسه كاذ  
 حبله نفسه فلا يكو والوجه الثاني منه وقوله من خرج لغيره كذا في  
 الدام ولو ذبحها وادى باها فلو قطع الساقه ذهابا يكو فـ ان ثبت  
 الا ان مضطرا للمدة لئلا يدعي العزيب مضطرا قبل ان يخرج ولا يحتاج في عوده  
 الا اذن الامام الى مسافة العزيب من محل زفائه وقوله فافوق مسـ  
 عطف على قوله مسافة العزيب فاعلم ان عمله شروط العزيب  
 ستة احدها ان يكون من الامام او نائبه فانها ان يكون الى مسافة  
 العزيب فافوق ثلثها ان يكون الى المسعى وانما يكون الطريق والتمه  
 والمقصود انما خامسها ان لا يكون بالبلد طاعون حرمته وهو كاهو  
 ظاهر سادسها كونه عامدا وينبغي ان يراعى حق المراه والامر داجمـ  
 الخرج مع كونه محرم الخ جده خرج البلطغة انما له الى اخيه بغيرها او  
 البعد منها فادع ما سبذره الله لكثير صفيق فليس للمزبذخ  
 الراسخود المحرمات في الروضة لا يمنع له عبارة الرمي وشـ  
 ويلزمه الاقامة فيما قرب اليه ليكون له كاحس هو وهو حاله كلام  
 الله فكلام الله صفيق والاصل ان ادعى ان الامام جهة الـ  
 يدعيها او غيرها وادعى ان له بلد لا يسفل منها وتواجرها او اجود  
 وكذا ما راجع فيه مرجوح اهق والرمي في ثـ ولا يسفل  
 اي لا يبعد في الوضع اي فلو لم يبعد منه المرافقة او حتى سرفا دالسا  
 والعماد فانه يبعد كذا في الرمي غريب لبلد فلو لم يكن له بلد  
 هل ينظر نوطها ويؤوب حاله انظر الاول وهو الذي في ثـ الرمي  
 فلي راجع وثـ فلو ان يكون بينه وبين بلد مسافة العزيب  
 ظاهرة وان لم يكن يسمى بين البلد الذي زلها مسافة العزيب  
 مع مسـ وليست كذا في بيان وصل الودون مسافة العزيب من قـ

الاحصان اي احصان حدانها واما احصان حد العزيب فسيان ان شرطه  
 خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعنفه عن وطع محرم مملوكة  
 له وعن وطع زوجته في دبرها والابطلت حصانته ولو كانت  
 ذميا غاية على قوله احرية قد احصا الشيا بالباللفاعل او للمنفق  
 حتى لو عقدت له ذمة فربما اي بعد عقد الذمة بخلاف ما اذا رنا  
 حال حراية فلا يجد لانه لم يلزم الاحكام ولا يقطع احد بالاسلام  
 الذي الداعي رنا حاله ذميه ففاسل المان فادالانعم عليه  
 احد اي لانه لم يلزم بعد عقد بخلاف الذي من مكلنا اي وان  
 طركليفه انما الوطع فاسد امدم والكليف شرطه الحالين  
 فلو وطع زوجته قبل البلوغ ثم رنا بعد البلوغ او حاررقه ثم رنا بعد  
 عقده او حاررقه ثم رنا بعد افاقة فلا رجم عليه ولو لم يزد  
 البكارة ونصير محصنة بوطع زوجها وان لم يزد بكارةها فزجه  
 بخلاف التحليل فانها لا تحلل زوجها الا اذا اراد التحلل بكارةها  
 ولانه اي الوطع في النكاح يكل طريف الحل اي حل النكاح بدونه  
 المسؤونه بحده بل لابد من الغض العده ففهم من هذا ان الوطع من رية  
 يسف في الموقف عليه هيا فلا يلغ في العقد والعبارة بالكمـ  
 في الحالين سدر كقـ تناقص معلق بكامل وخبر ان محذوف  
 اي اذا اكمل الزوج بناقصه او وطع صار محصنا قد وفيه نظر  
 بل خبر ان منكورد وهو قوله محصن ففاسل بل مع زوج او محرم  
 ايما وشوة ففان مع امن المقصد والطريق وكجور واحدة ثقة  
 او مسوح كذا في او عيدها الامين ان كانت هي ثقة ايض بان حسن  
 حالها فامر في الحج من الاكتفاء في السر الواجب بذلك وقد تقرـ  
 2 بان الحج جواز سفرها وحدها مع الامن الحج الواجب وقياسه  
 جواز تزويجها وحدها والظن كذا في الادب ان الامر داجمـ  
 الذي يحاق عليه الشر كذا في الحج والحرم وكجوه ابن قاسم بـ



فتجب عليه ان قد رتب عليها والافضل بيت النار والافضل اقبيا المسلمين  
فان وعبرة مرفا فان كانت معصرة ففجيت النار فان لقد رتب التوب  
الى ان توتر كما من الطريق **قوله** المكلمين تحت مقطوع اي اعدى المكلمين  
**قوله** نصف جراح بيتي من اطلاقه ما لوزي ذي ثم نصف العهد  
ثم السرقة فان جرحه جرحا وان كان رقيقا الا ان يوقعه منه في حال  
اخرية ثم الموقى ولم يجده الا الامام لانه لم يكن مملوكا خارا لربا  
م **قوله** فاذا احسن اي تزوجن وفيد به ليل يتوهم ان حكم الارقا  
كالحرة في حالة الاحسان وليس المراد تنقيح الحكم كجالة الاحسان  
اي التزوج **قوله** حين حين كرهه مرتين لانه لو اقر على مرة لتوهم  
ان احسين بينهما **قوله** على نفسه وهذا تامل للزوج وبوجود بارها  
غير مكنت فلا نفقة لها فان مجربا ونسب بها فيسوغ وجوب نفقتها  
البن قاسم ولو لم يكن للمزوجة ما في نفقة من عليه الى ان يورث قال لم  
يجد من يورثه ففجيت النار **قوله** لا يورثها **قوله** وان زادت على مائة  
الخصوة **قوله** والاوجه انه اي الزوج حركا او رقيقا لا يورث  
اكتفى **قوله** لانه هو المفعول لا غاية **قوله** جميع اخرج الحكم وسياتي  
**قوله** ولو مرة غايه للزوجة على الخصة **قوله** والكيفية اي ويذكر  
الكيفية **قوله** من الوسخة من رتب **قوله** صفة في نسخة ففجيت  
**قوله** عند زوجه بصب **قوله** مطلقا لعل معنى الاطلاق سوا  
القبول والدبر كجرحه وجرحه حتى يوتر الاحسان اخلافا لحكم  
فيه ولا يتوهم ان من حشي الزنا وزوجه حاشي يباح له دبرها  
لذلك بطل قطعا بل يباح له دبرها في القبض مع الحيض للمرأة  
او **قوله** والزوج والامه في التوبير مثله هو التمسد **قوله** يورث بين  
الحصن وغيره اي قبض الاول ويجلد الثاني ويورث من الثاني  
عبارة الديار طم في ثم وتخرج البريمة اما كونه وتوكل عليه المتعاون  
ين فيهما حية ومذكاة **قوله** واظهرها لاحد فيه لكان الباقى

عليه

فله الاظهر للجواب قبله بل يجوز ان يورث في المذبح احد يتبدا الامر بمثلها  
فيحتاج للجواب عنه ويمكن ان يحل قتلها فيه على ذبحها كونه والامر على الاستحباب  
اذا جوزه بل يورث معمد وكذا الذكر الانثى فتقدر اذا مكنت من نفسها  
كقوله الاول ومن يباشر لا حقيقة الكوطع ايلاج قدرا خففة في فرج  
بما يراه الامام او من كلامه عدم السيف غير الامام له نفقة للاب  
والجد تاديب ولده الصغير والجنون والسفيه ومثلهما الام ومن حق  
الحي في كفالة كالحمة لرافع والسيد تاديب فنه ولو حقا للمدعى  
والمعلم تاديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج نفقة ليد  
زوجته خذ نفسه كنسور لاحقة تعالى اذا لم يبطا ويغص شيئا  
من حقوقه كالاجور مالي من فري اي غير مخرج او صنف  
وهو الخرب جمع الكف او سطره مالي او حسن اي اوقيا من  
من محاسن او كسرا سوا او شويدي وجده او حلق راسه كمن يقرقه  
في منس الحية وان قلنا بكرهه وهو الامم والكانه اجاز ملكوسا  
والدوران به كذلك بين الناس ويديده بانواع العقوبات وجوز  
المأورد في صلبه حيا من غير مجاوزة ثلاثة ايام ولا يمنع طما ما ولا شرابا  
ويومنه ويصلي لاموميا خلافا له على ان الحرة الذي استدل به غير  
موقوف وسفين على الامام ان ينفق لكل معز ما يليق به من هبات  
الانواع وحمايته وان يراعي في الترتيب والدرج ما سرف دفعه  
الصايل فلا يدخ لمربية وهو يدما دونها كافيا او للتويع ويصح  
ان يكون لطلق الجمع اذ الامام اتجه بين نوعين كالزنا راه ربي  
في ٣ وله الاقتصار على التويع اذا كان افاقا كالتويع  
اي بمكة خطا لغيره وشمهاده الدوراي الاحبار خلافا للواقع  
ولا يباع كالتويع في حكم التويع اي فلا يراى على اسع ولا  
لن جلد ولا المبد على صفة غير جلد واذ اخر ربيع او حش  
وجب ان ينفق عن سنة وفي الرقيق عن نصف سنة وفي الحديث



من بلغ حاد في عارجه فهو من المعتدين وسنم الزوج اي الزوج حرمها  
 او افقح الصابط كما المذكور اي وهو ان التويز يجري في كل معصية  
 لاحدهما ولا كفارة ومنها اذا كف اي ومنها ما لو وطئ الرجل  
 حليته في دبرها او مرة فلا يور ولا يباح ذلك فغيره على وطئ  
 الحائض لانه الحائض لا يجامع على كونه وكفر حمله مع ان الوطئ في الدبر  
 رديلة يسوغ عدم اداعتها هو رمي في شيء من بعض تصرف لا ينفذ  
 التاوية من العين من العود انما اعتك كفارة للصوم وقوله  
 فالبدن لا افاد النكاح في عورة وهو طاهر او حرم بانها ابر الاحرام  
 في غير انهم به يمنع من يكسب بالهوى اي ووسا حاكم يعاسم  
 الناس الشطح حتى ياخذ منهم فيدرب الحبيب الاخذ والقطر  
 اهكفة كالغاد بالعين العجوة وتشد يد اللام اي الحائض الغنمة  
 قد ولاوي شذقة لكسر الواس من اللوا والشذق حوائث  
 العرق في حكمه حكم الشئ للزير وقال الذي لو هي شذقة  
 حكت لابن عمك فمعه ولا يورعه على المعتد هو المعتد بل اذا  
 على الادبي عن حقه فللامام استيفاه نظرا لحد الله تعالى قال  
 وعبرة في السوفى ونوعه محقق العقوبة كمن انقضاه او احل  
 او التويز من الامام التويز فيه اوجه امحيا في الروضة ان على  
 عن احد فلا يور يروا عن غير غير عن احد مقتدر  
 لا نظرا لامام فيه فاذا سقط لم يبدل او غيره والتويز سقط  
 اصله بنظره فلم يور فيه اسقاط غيره اه فالحاصل انه اذا غفرت  
 انقضاه او حد العتق عنه سقط واذا غفرت التويز  
 عنه فلا يسقط لكن ياتي ما ينافيه وهو قوله الشئ في الفصل  
 الذي بعد هذا والحد في الروضة التويز ياخذ فعاد الله يسقط  
 بالعمو اي في قائل حد العتق هو سقوط لا يور اي في الاول  
 حقيقة العتق لانه ينقسم اوضح والكتابة بخلاف التويز

فليس

فليس ينفذ الثاني في شروط العتق وشروط العتق في الثالث في مقدار  
 حد العتق الرابع فيما يسقط به حد العتق في معرض التفسير اي في  
 تمام هو التفسير اي التويز يخرج به فنفذ طفلة لا يوطئ والعتاق  
 العتق ثلاثة في احوال الثالث تفتسب او كونه لانه ليس فاقول  
 فكان الاول ان يهود والعتاق التفسير ثلاثة في ويدا بالاولى وقال  
 ويدا بما يرد او يكتفى الاول لكان مستقيما قال يفتح المسا  
 وكثرها هو على العتق الرب وليس قد اكسب ذكره بقوله ولو قال  
 لرجل يا ابيك كذا كذا في خطه وصوابه كذا التفسير التفسير  
 يهدى بالاسماء والعتاق سحبا بخدم الحائض التيم وهي امه وابوه عينة  
 البوي وهو طيب الاضمار ولا يوطئ الحائض على ان لا يوطئ لانه  
 الثالث يا عينا بالنسبة والمذكر كبريا عينا بالشخص بحر ليم  
 مطلق نازع في الروض بان مطلق الخمر يصادق بالتويز  
 فخرض فلا يصير به حراما وقد كابد عن التيم بان قوله بحر ليم  
 مطلق معناه مقيد بالطلاق بان يرميه بالراح حشفة في فرج حرم  
 مطلقا اي في كاحار صرح خبر الرمي ومع ذلك اذا قال في الصورة  
 الثانية انه قد برز وجهه فانه يقبل قوله يمينه على الاوجه  
 فيعبر ولا يحده شئ الرمي بالعتق في باب العتاق بالهز وكذا  
 بابلها العتاق اجل الخلف في ثبات بالهز في البيت فصرح وان  
 كان فيه درج يصدق فيه على التيم والعتق انه كتابة معتمد  
 وهو الخط ممد وانظروا انه اي يا محنت كتابة هو  
 الممد نظر اذا التخت التكر والعود بطرحه نظر الاستهارة  
 فمن يصف بالعتق فيه وهو ضعيف كاعرف فان التكر شخص  
 او راجع لجمع الخط كتابة كايحج بقوله انه ارادة فنفذ بها  
 والا بان اراد العتق وانكر او كونه فلا يور والتيم سدا  
 خبره تفتي التويز لكن يور ان كذا قال اي قاسم ويسقط



بالبلوغ والافاقة فلا يجد اصل وان عدا لا يقبل به لكنه يعرف الغاية  
 انما قاسم فلا حد على مكره او ليسم فقصه لا يذبح على الصحيح واما  
 المكره كبر الا على حقيقته بل على الامع والرفق به وبين القتل انه  
 يكون حمل يذبحه على الاله بان يأخذ يده فيقتل بها ولا يمكن ان يأخذ  
 لسان غيره فيذبح به اوشى الموتى وازماني يخرج ما لو اذبحوا لكنه  
 يحرم ان الاذن في ذبح العذق كما قاله رمي والحجر فيذبح خلاف الاكره  
 قاله يبيع ما بعد القتل والذنا عمنها كما حصل له ان يبيع عفته  
 عن ثلثه عن وعده يذبحه وعن وطيه ودرج حليته وعن وطيه محرما وطوه  
 لم يملوكه الاكره له اية ولا كفر ليس من اهل الاكرام ولا يوطى  
 امه ولده مطلقا اي سوا حصل علقا ام لا وانما قيد الله بالاول لاجل  
 قوله فتبوء السب كالنحو وقوع ثلاثة الاول قوله بوزن  
 في مذكوف في الثاني قوله ولو اذبح لم يقطع في الثالث قوله  
 ومن زنا مرة ثم صلح اذ من قوله تعالى ولا تقبلوا منهم اذ لا قضاء  
 لهم فكل العذق كانت شهادة ثم يتولى في سكرهم حرمة اذ الرقيق  
 لا تقبل شهادته وان لم يذبح وانما يردون شهادةكم بالعذق لغتهم  
 به اذ هو كثيرة كما في الآية حيث قال واوليتهم العاقبات  
 وكذا الرقيق في ذبح العذق وكذا رده السرق والقتل  
 اي فاذا رماه بالزنا فثبت سرقته او قتل شخص مكافى لقتل  
 سبط عن قاذفه حد العذق قاله لا يقطع لان هذا نوع اخر  
 غير ما رماه به بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا وانما يدل على ما رماه به  
 بوزن جمله خبر قوله وحد وتزوير بوزن الردة قد يقول وارثه  
 دفع به توهم انه ليس بوارث الا ان مفصلة بكر الصادق  
 او عموا المذوف اي ولو اذبح وان لم يثبت المال بان قاسم  
 ولو عمى وارثا المذوف على ما اذا الوارث ليس بمذبح بل مثله  
 المذوف كما قلناه انما عدا انما قاسم فتعنه ثم قد قد يحد  
 ظاهره

طاهره ولو يذبح اخر غير ما سجد به لانه لما سجد صار عرضة بخلاف  
 بالسنة له فارجح ما لو ورد في اي ورد جميعه بان قد واحد  
 اخوان الاخره ما ان المذوف ولا وارث له غير العاقب وان اذبح  
 سبطا ما لو ورد بمحضه فليقضى الوارثه استيعا لحدله والا  
 سبطا عنه قاذف الاصل عن الاكثرين قالوا ولا تسمع الدعوى بالزنا  
 والتكليف على نفسه الا هذه السيلة في الروض وقد شارك  
 المكر من مروي غيره وكان المسلمون يشربونها حتى العذر  
 الذي يزيل العقل كما هو ط كلامه خلا فان من ما ذكره وسألي  
 الاشارة الى ذلك في كلامه وعبارة الرمي وكان شرها ما جازاوت  
 الاسلام بوجي وهو واحد يزيل العقل على الامع ولا يثاب فيه قوله  
 ان الكليات الخمس لم ينجح منه من المثل لان ذلك بالسنة المجموع  
 في السنة الثانية عبارة في الروض وتعلم بعضهم عن شمس  
 كما لم اقف عليه في السنة الثالثة ويمكن جمع بين الكلامين وان  
 كان بعيدا بان نزلوا اليها كان في السنة الثانية وكثر ما كان في السنة  
 الثالثة فمائل لان الاشتراك في الصفة وهي الاسكار  
 يقطع الاشتراك في الاسم به وهو الحرام في التخريم واحد ابي  
 والحجاسة ومن شرب اية او اكل حراما فقد جحد اية الكامل  
 اية ذكر كان او انى قد بوقد دان شره اي قبل اقامة الحد  
 كونه حد واحد كبره من حقوق الله تعالى كالسرق والرد فوكذلك  
 اذا شرب او لا وحد ثم تانيا فيحد وهكذا الكلام التي تامل للصوريين  
 وسبقوا في قطع السرق كالونى او شرب مرارا يكتفى بحد واحد  
 مشوخ بالاجماع كما في قتل السارق في المرة الخامسة  
 والخلوة بها ولا ينظر الى كبر او مرض او هل هم او صلب او غير ذلك  
 الحقة به فاعل خرج والسقوط بفتح السين وصفها  
 خرافيس لعلم مولد فليس هو في القاموس ولا الصحيح ولا اللطيف

مكر



كذا خط من الاقاصيل واحد فيها بل فيها التور بعارة ابن قاسم  
على ان يخذ من القدر بالشرب في الكلام في انكرا ما يع فرج السكر  
احامد كاحسنة واخوة فهو وان حرم الفكر انكر منه ليس فيه  
الا التوريز والذي يفرق في حرجه بالعلم ثم ووجه ان العلم ثم  
للحكام تسهل الذي فكيف يخرج به العلم الا ان يخرج للحكام التي  
منها نرك السكر انه خارج بذلك لانه يلزم اجمع في كل ما  
عص بفتح العين المعبر ويجوزهم ما وعلى كل معناه شرف كانه ان  
ولم يجد غير انما ما يقوم مقامها قد وهو قيد في نوع اخر من  
فلا حد عليه بل لا حرمه فان وجد غيرها فلا حد مع الحرمة قد  
لوجود شيء ما عليه اي حيث خشي هلاكه من تلك اللذة ان لم  
لن الجوفه ولم يكن من اخرجها كانه في الرمي والسلامة بذلك  
قطعية مستد او خيرة محل نصب حال او لا محل لها على الاستيفاء  
خلافا للدوافاة سيأتي لا يباح تناولها مرة للسداوي لعدم  
القطعة منها فيه بل نفع الدوا وهو ثمك لا يحصل بها الشفا  
وهذا رخصة واجبة قال الشيخ الرمي وظاهر ان خصوص الهلاك  
شرط للوجوب لا محذور الالبحة احد من حصوله لا كراهه المبيع بها  
بغيره من شديدي حرمي واجبة اي كالمية المضطر فان  
يكجب ذلك فان لم يقع ما ان يكون عامسا ووبولاي ووبون  
مطلق قد ووجبه رجوع وانعمه لاحد للشبهة ولذا  
يقال في الدوافاة ان لم يجد غيرها لا حرمه ولا حد وان وجد غيرها  
حرمه ولا حد والكلام في شربها مرة والافحور الساوي بما فيه هي  
فيه كصرف غيرها من الخاسا ان قد وانظر هل قوله ان لم يجد غيرها  
لحرمة ولا حد مناف لما سيأتي من اطلاق حرمة تناولها للسداوي  
ولا يلزمه فضا اي لم يعم تقديره بوزن العقل بعد الامكان صدر  
امحاه اذا فعل به ما يوجب العفو سكر كذا خط مع انجر  
ان

ان لان يقال هو مولى لحدوف هو الخبر تقديره يكون مكر لم يجد  
قال قد ووجبه حرم او وانما لم يذكره انتم لانه متى الحمل ولو كان ذبا فيل  
منه في دعوا لحدوا اما حرمة وعندهما فبني على صدقة وعدم صدقة في  
نفس الامر ففاضل بدردي سكر وهو ما يع اسفل انما سكر  
خينا ولا يجد تربيته اي السكر ما ياتعقر ثمل غير انما لكن  
يرد عليه عطف ولا كثر الا اذا ان يقال انه خاص بالامانات  
الكل انما يرفع فيه العيب في بل قال انه غير مستقيم ولعل وجه  
ان الباب متعلق على من السكر بخلاف مرقه اي مرق الحمد الجوخ  
باجر مرقه هو الخ كايده عليه قوله لم يفعليه او ثرا فيه  
ويجزم تناوذا حرما في المرقه لادوا اي ولا حد فيه وان وجد غيره للشبهة  
وقد كلام ان حرمة تناولها للسداوي ان لم يجد غيرها لانه لا نفع فيها  
وعطس كاد ان يفسد محل حرمة حرمة العطس ما لم  
يكن لدفع الهلاك والاجاز بل وجب كانه على الامام عند ارجاع الاصحاب  
وهو واضح ولا يبعد ان يحب الهلاك خوفا لعضو او منفعة اه  
قد الحلي على التراج وان كان لا يكن العطس بل يثبته قال ابن  
قاسم ويؤخذ من ذلك انه لو شتم الصغير را حدة وخيف عليه ان لم  
منه جواز سقيه منه ما يدفع الضرر وهو ظ اما التزيق ان  
هذا قد علم ما تقدم قال كالدواويج حسن انما في يجوز  
لا يجوز به لبيبة كذا في الروض قد شارحة في الاصل وكان ينبغي ان  
يجوز كالتوب السخس لا مكان طوره ينقصر الما واطراف ثياب  
اي ولا بد من شطف الثوب وقوله حتى لم يولد لم يولد اي ان الشارب  
شربه الصغير العابد او الجد لاجل الخلافة بعده وان كان صحيحا  
ففاضل قد في نسخة اي الشارب اظ في اخره اي حد الشارب  
اخره وكل سنة اي طرفة كافية وهذا اي الاربعون  
احب الى كانه المزايدي وقوله لانه اذا شرب سكر اذ يرجع لقوله







اذا اشار به الى المذلات وطى الصناد الكاد ما لك وان يكون خالصا  
عطف على قوله ان يقر ان يقره ان كان كفيه ان ياتي بقوله خالصا  
قوله ان يقره ان يقره ان يكون عطف على قوله ان ياتي المذكور ولا وجه  
له فاعلم لان الربيع المستوي انما فان قوم النفس وهم الى الخلف  
فبلغ المجموع بضابا قطع به هو الذهب الخالص اي الممزوج  
فوقه اي بالذهب ونسبه قيمته ربع دينار وقيمة التغير  
لا عرابين ومعناه فان جعله قيمته ربع دينار من المبداء او الخوصفة  
بضاب في محل نصب فبذره انه الى ان جعل قيمته ثلث قاعا محذوف  
وربع مضبوطا بفتح الخافض اي بربع دينار هذا وجه تغيير اعرابه  
وما معناه فلان كلامهم فيما ليس من الذهب الممزوج لعدم اعتبار  
القيمة في الذهب الممزوج ولم يذكره المحققون بانه عراب ان عابره  
ليوم به وان حمل الضاب او لا على الممزوج بقوله في بيان الضاب  
وهو ربع دينار فغير هذه الجملة وهي قيمته ربع دينار ليس لها  
ارتباط بما قبلها فلو اني جرد العطف بان يقول او ما قيمته ربع دينار  
لانظم الكلام هو والخاص لكان الذهب اذا كان ممزوجا بالغير  
وزنه بربع مثقال ولا طحة الى اعتبار الضام القيمة وان كان غير  
ممزوج قد يقدّر من الامرين جميعا الوزن وبلغ قيمته ربع دينار  
حتى لو كان وزنه اقل وبلغ بالصفة اكثر من ربع دينار لا قطع فيه  
ووبلغ وزنه ربعا ولم يبلغ قيمته ذلك فلا قطع ايضا واما غير  
الذهب فالغير فيه القيمة فقط فالصور ثلاثة اعتبار الوزن  
فقط اعتبار القيمة فقط اعتبارهما فاعلم وقت الاجراء من  
الحزب هو من قوله ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
فلو قالوا ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
بضابا يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
او ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره

اذا لم يخلص الاخذ على الاقل مسبوكا اي من الذهب كرامة اي  
من الذهب كرامة اي من الذهب كرامة اي من الذهب كرامة اي  
مدحود الغاية مع وزن السلعة في ربع دينار سبكه لكونها في  
يتالي بمحولة اذا لم يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
وسببه ايضا على انه يلزم من هذه الغاية ساواة النسخ لنفسه اي لا  
معنى ساواة المصروف من الذهب لربع دينار غير موزون كون وزنه  
ربع دينار سبكه وهو وزن السلعة فاعلم ان ترك الثاني  
خرج بان تراكت ما لو لم يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
مصرفه اقل لتبنيه محل ما ذكره لهم اذا كانا سبكين فلو كان  
احدهما ماضيا او محذوبا فالذي ذكره في بعض الاذرع في قاطع قطع  
المكلف وان لم يكن المخرج الاضداد بضابين لانه كما لا يدرك من  
التفصيل ان محله اذا كانه المكلف في المراجحة لانه قد اتي خلف  
اي باب في حبيبه تمام بضاب اي بضمها او قيمة الثوب وهذا استفاد  
من قوله تمام وبضاب اي ويقره بضابا لانه لا يقره اي  
البضاب لانه اي لانه اخرج بضابا ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
بل يقره اخرج من حرره جراه اي سبطه ولكنه بقلية  
عطف تغير على جراه والباقي من كانه بعض النسخ او بالاسم  
اي بسبب بقلية انما لا يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
صله ملكه محذوفه لكونه لا يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
اما بغير ما فخر العين المجازي للاذن اما المجازي للاذن فوف  
والخانات او يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
اي خزانة او صندوق وكيفية المولود وان انصب ثا  
فت او ان لم يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره ان يقره  
السائلة كما فيما اخرج اناه من اخرج فلان كلفه فيه منه ولا قطع  
لذلك اي لانه سرق بضابا من حرره علم المالك واعادته الحر



اي بقصد او بغيره فلا عبرة باعادة كلف ما اذا لم يحلل  
 علم ولا اعادة او خسر احدها فيقطع لان فعل الشخص ليس على فعله  
 وانما لا في علمه انما لم يقدر بعد تسليم التمن وكذا قبل ان كان التمن  
 موحدا لا يحصل بانواعه بل بالقبول لبعده او نقص في الحرز  
 عن نقصان بالقبول هذه تقدمت انما بدد من قوله السروق  
 فكذلك لا خلاف ما لو صدقه او سكت او قال لا ادري فلا يقطع  
 ايضا كما في اعيان الشبهة لغيره لا حكمه صدقه ولو لم يرد  
 البينة بان ملك السر وقصد ما لا من تركه خارج ما لو سرق غير  
 التترك فيقطع ان دخل الحرز بقصد سرقة فقط لا مناع دخول  
 هم سواء ذلك شبهة الملك كما ذكرنا ان الشبهة ثلاثة شبهة  
 الفاعل وشبهة المحل وشبهة الملك وهل هنا شبهة الطريق انظره  
 ومنها اي من حاجة الاخر ان لا يقطع به لسرقته ذلك انما  
 اي ما لا كلفه خارج لو سرق الاخر ما لا فيه شلقة ادعي انه ما لا فيه فلا  
 يقطع وان كان له الابن كان قال له ليس هذا مالي بل مالي احيات  
 تأمل ووقع في اربعة او بها تنوع على الشرف السادس  
 وهو ان لا يكون المارق شبهة في السرقة كما لا يه او انه قد ذكر  
 من الشبهة ما لو سرق طعاما من العلف وهو لا يقد رعاي نفسه  
 فلا يقطع شبهة وجود حفظ بقصد عليه وثابتها تنوع على  
 الشرف الرابع وهو الخد من حرز مثله فتذكر ان محله ما لا يكون  
 له وجود الحرز فان اذ ناله فلا يقطع لكونه صار غير حرز عنه وثابتها  
 تنوع على عموم اخذ ما لا يه نصا بان حرز مثله فتذكر انه لا يحل  
 الحيل من خط وحشش وان لم يخذ منها ما يسرولة  
 من ارض مباحه كصح او لا بها تنوع على ما تقدم من قوله ان  
 سرق ما قيمته نصا بوقت الاخراج فتذكر ان عموم الادلة تدل  
 على سقوط ذلك لانه هو من المتلف كالاطعمه والنفواك ونحوها

ونحوها

ونحوها ويقول الدليل ان عموم الادلة لما راي من عموم الادلة  
 قطع المكروه له لما راي من انه كلاله لكرهه ولعل ان تب في هذه  
 العبارة ما تقدم فيها التعليل بما ذكرنا ان لم يذكره هو ويقطع  
 مسلم وذوي عيال مسلم وذوي صورة اربع والثالث كونه محرزا  
 ولو اخرج حرزا اذ قال في شرف الروض وهذا علم من شرط كون السروق  
 نصا بالان ما لا قيمة له لا يكون نصا با على ان معنونه هذا الشرط ان  
 يكون ما لا يحترم ما يخرج بالمال الحرز ونحوه وبالحرم ما لا يحترق قال  
 حرار بالتحريم عن الحرز ظاهر فانه يقطع انظر هل لا كانت  
 طر والمالية فيه على حدود الحرز ما دفع من القطع الهم الا ان دعاه  
 هو ممنوع من دخول الحرز مطلقا لم ينظر لخطره والمالية فيه بعد  
 هلك الحرز لا يري من هلك حرز لا يستحق فيه في مال له ووضع  
 فيه ما لا فاخذه ذلك الذي هلك الحرز يقطع لكونه ممنوعا منه  
 كذا ما من خط بعض الفضلاء اما اذا قصد تغييرها اي الحرز  
 اذ اراهمها وسواخرهما في الاولى اي وفيها ما اذا قصد بدخوله  
 تغييرها اي الحرز فان ذلك يبيح دخوله فلا يصح الا ان يحرز اهلها  
 فلا يضره وقصد السرقة بعد اباحة الدخول واذا دخل في الثانية  
 وهي ما اذا قصد تغييرها لخراجها بقصد السرقة لا يقطع ايضا يقطع  
 بقصد الاول بقصد الثاني الخارج وهو قصد السرقة والحاصل انه  
 اذا دخل بقصد السرقة لا يقطع وان اخرجها بقصد السرقة واذا  
 دخل بقصد السرقة لكونها اخرجها بقصد السرقة لا يقطع ايضا فاما  
 في اخذ ما لا سلطان له في حاصله مع ما راي ان ان يسه  
 نصا يقطع ما لم يقصد بدخوله ابد القصة ولا فرق بين  
 ان يكون اي الاشياء المذكورة وهي سلطة الشارع على كونه  
 ويقطع سرقة ما لا يحل الانتفاع به من الكسب كخذه تقدمت هي  
 مكرهه من الشريعة ليس به بالسر اي ليطر اليه في ازالة





اشكر والطهور وكوه اي كالمزمار والصم والصليب  
حكم الصحيح اي اذا سرقة لا تقصد التقدير كالمزمار فلا يقطع مسلم اي  
يكافئ لغيره على معنوم كونه الملك كما في قوله تعالى ما سعى كونه الملك  
في هذا امر تام وعرف قوي اه فالمراد بالقوي ان يحسن به معنى  
ولا يترتب له في سباط وسجادة بلاط المسجد ورجامه  
الذي في ارضه اما في حذاره فيقطع به والكلام في غير البواب اما هو  
فلا يقطع اصلا لانه غير حرر عنه ويوجد عهده اي ما يعر عليه  
وقد اذيل زينة بالاضافة جمع قد اذيل بكسر الهمزة وفتحها اخذ ولا قطع  
بسرقه المسلب المبرور والذكة وكلمة الوافط وان لم يكن السارق خطيا  
ولا واعظا ولا مؤذنا ولا يقطع بسرقه كبره بغير مسلبة على المصنف  
كما في حاشية التمهيد المحامي ومثل قنديل الزينة ما هو في سلبه من  
كونه مسلبة على كمال المصالح هذه هي المسئلة الاولى وكهذه  
هي واحدة وهي الزكاة بدليل قوله او غارم لذات البين او غارم لان حرم  
في الزكاة لا صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية خلاف  
الذي يقطع بذلك اي ما سلف بالسجد وما سلف ببيت المال  
وتسقط الضمان اي لانه اذا ايسرجه عليه عاقبه له او سجنه  
وانشأه بالسباط والرباطان بالسبيبة اي ولا نظر السرج في  
الحد وهل نكل بما ياتي وما يوسر في مال موقوف فاعلى الوجوه العامة  
حيث لا يقطع ولو كان السارق دينا للسبيبة او لا ويرق بقوة  
السبيبة ثم باعتبار وقفه على نفس الجهة التي بها انتفاع التابع والتو  
خلاف ما هنا انه لم يخص بذلك الجهة بل لما كان قد يعرف فيما يقع  
به الموقوف كان سبيبه لهم بخلاف غيرهم لضعف الشهية لعدم تبيين  
في المرفق لما لا انتفاع وانما يحرم المرفق وحاصله ان السبيبة في  
مال المصالح ضئيلة والسبيبة في الموقوف على الجوان العامة  
قوية لتبين هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح اه فلا

قطع

قطع لما لا استحقاقه موقوف على الجوان العامة كطاسة السبل  
واما في الثانية وهي الصدقة اي الزكاة او على وجوه الخير  
كما كركب موقوف على من يركبها لانه يبع للمسلمين ليس فيه ما تقدم  
في سرقة مال بيت المال حيث يقطع به الذي ولا نظر للمرفق في  
المصالح العامة التي يقع بها تبعا لتبين هذا المصالح فيقول في حاشية  
الشبهة خلافا ذاك كما تقدم وتعلم هذا حكم على الاعلى هو وارد  
على المرفق المتقدم وحاصل الايراد ان احاد اي من ائمة المجدد وهو  
الانكار يتوصل اليه بالاختصاصية لتساوي المجدد في ولا يقصد الاخذ  
عينا وتقطع يده اي بعد الطلب اذا فرغ من الشر وطالب  
حيث يقطع والشبهة المسقطه شرع في الحكم المتركب على السرقة  
وهو العظم المعنى ولو شلحت من نزع الدم والا فجله  
السري وهذا حيث كان الشلل متقدما على السرقة ما لو سرق  
فشلت يمينه ولم يرم من نزع الدم او سقطت يافته او غيرها  
فقط العظم كما قال ابن قاسم التليل اي المختار  
وكالتيد المخرق ذلك اي في الاكتماء يقطع بعد السرقة مرارا وفي  
الاكتماء بالسبيبة غير اليد المخرق من باقي اعضاء القطع من مفصل  
مفصل يقطع في مفصل الكفا اي ما يصل بالزند كما في  
القابوس والمصباح فانهم قالوا الكوع بالضم والكاع  
طرف الزند الذي يلي الابهام فاذا قطعت كفه قالوا ياف لانه  
ما من السعد الذي يلي الابهام والكرسوع والرسع كذلك  
والاول ما يلي اخضر والثاني ما بين الكوع والكرسوع وقول  
التم والبوع هو العظم الذي عند اصل الابهام الرجل اي الفصل  
بالابهام ما ليس بنظر الكوع لانه اذا كسر راس الزند كما في المعظم  
وعظم في الابهام كوع وما يلي خضره الكرسوع والرسع ما ونسط  
وعظم في الابهام جل ملقب يوع في ذبالمع واحد من العظم



والبوع كت بعض الافاضل لم يوافق في كتب اللغة المشهورة كالصياح  
والقاموس والمصباح والاسانيد على ان يكون البوع بهذا المعنى ولا مانع  
من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وانما الذي في المصباح قولهم فلان  
ما يعرف كوعه من كرسوعه اي وهو اقوى في العبارة لقرب الكرسوع  
من الكوع وانما البوع على كل ما استعمله في المعنى المذكور فلا يسوغ  
الجهل به لان كونه عظمى في كل منهما الابهام بخلاف اسمها باعتبار  
محلهما لا يستوي الجملان الذي يند كل منهما لعل العندية  
باعتبار كونها في الابهام في الجهة لا الاتصاف به لما علم ان الكوع ظرف  
الشيء الذي في جهة الابهام فاحفظ ذلك فكلما ما يعلق فيه  
لما مر اي لا يعلق في التوالت والهلاك فان سرق ثوبا او مائة  
او لا ان السارق ان سرق في كسره مرة ان لان المراد انه روي  
هذا اللفظ عن محمد في كماله اي حقايقه وتوجيه  
وعلى كلا الامر في اي انه من نظر الفهم وان لم يبق سلف هو منصوب  
على المصدر اي صفة مصدر محذوف اي قلا صبرا وقيل صبرا  
صحة بصفة الفعل الناجية في الخليلين قتل فلان بالبناء  
للمحفوظ على الاقل اي لاجل ان يقتل انه لا يعطى بها وهو  
قياس ما قدمه في حد الزنا وشرب الخمر لا يثبت باليمين الردوة  
وهو اعتمد كما قاله الله والحاصل ان اليمين الردوة لا يثبت  
بها القطع ويثبت بها المال فيبين السرقه فينظر انه اخذه خفية  
والشخص المسروق منه ينظر فيما يكون احبلا او وعا او سيدا  
ومن اقر بمقتضى عقوبته بغير الضاد وقوله كما ان الزنا انما تارة  
له ونسبت اي السرقه ايضا كما لو كان قلو شهد رجل  
وامرأان او رجلان يمين شروط السرقه وان يقول لا اعلم  
له فيه بشرة كما في الاقرار اي فلا بد من التفصيل في الشهادة والا  
فقدار كما ان العقوبة ان غير الزنا اي لما مر ان الزنا لا يوقف

على

على اربع **فصل في قطع الطريق** اي قاطع  
الطريق في الطريق اي ما منهم سلوكها لاخذ فقط ما لا يقطع  
او مع قتل او ارباب او خوف مكابرة اي مجاهرة مع السعد  
عن الموت بعد عن العارة او لقرب منها مع ضعف اهلها عن العانة كذا  
ونبت اي قطع الطريق شهادة رجلين بغير طر ان يعصلا ويثبت الخارب  
ثبت الخارب شهادة رجلين بغير طر ان يعصلا ويثبت الخارب  
ومن قتله او اخذ ماله وان كان من الرفقة ان لم يوافقا لانفسهما  
وليس للعاصم الخاف انهما من الرفقة فان ساءل يلزم ما جوابه وان  
شهدا ثم طلبا حرم قبل حكم اسع او بعده لم يؤثر وان نوصلا لانفسهما  
كهنونا او مهنونا رفقتا لم يثبت الا هو بخلاف ساعد او ذميا ووجه  
في كلام الرازي المتخصص على ان شرط قاطع الطريق الاسلام اذ ان  
والذي يقتضيه القياس ان الذي اذا حارب في داره او اخاف السبل  
وقلتا بان لا يتحقق عنده ان يكون حكمه في قطع الطريق حكمه  
المسلمين واما فقير الشيخين بالاسلام فيجانب عنه بان جميع احكام  
البان لا تنافي الا في المسلمين اذ من حمله الاحكام الصلاة عليه  
وذلك لا ينافي الا في المسلم وقوله ما في الشيخين الكفار ليس لهم  
حكم القطع اي جميع احكامهم او يقال خرج بالاسلم الكافر فان كان  
ذميا فهو من القطع والافلا في مفهوم الاسلام تفصيل فلا  
يرداه من يرد قوله اي ابراهيم الصمد الذي هو الفاعل لان  
الصلح خرج على غير من هي له فاد من واقعه على الشخص المسموع  
من الطريق وصمد له عليه والبار ليس ذلك الشخص بل  
الناظم والقاعدة ان الصلة اذا خرجت على غير من هي له ابراهيم الصمد  
سواء كان ليس ام لا خلافا للكوفيين القائلين بان ابراهيم لا يجوز  
الا اذا خيف اليمن بحيث اي يمكن بعد سعة اي مع ذلك المكان  
قاله ما راجع حيث المسرة بالمكان عونا اي فلا ينعان اذا استغاث



او صنفوا اهلها اي بالنسبة للقطاع وان كانوا اقوياء وذاهبه  
 ولذلك لو دخلوا اذ او سقوا اهلها من الاستغناء ولو بالسلطان  
 ولوع قوتهم ثم قطع في حقهم كاسيالي في بيان الشئ فليس المقصود  
 بها اي باصداقها ولو ساقط هذا اي ومومنا وصبي اي ومن  
 صبي اي ومنه اي مع حمور بالعوت والاقطاع طرقت  
 تو قاطع طريق بالنصب خبر ليس وان شرط في المهادج  
 كاضل تقدم اجواب بان موقوفه فيه فضل ولا اعتراض بالليل  
 ليس قيدا المستضيء بالنصب بعد اخاف فلا يعطاني  
 يعفو العود ويسوقه الامام لانه حذ الله تعالى رمي اذا  
 فكلوا الاخذ المار واذ لم ياخذوه واذ كان قصدهم اخذ اقل من  
 بقاء السرقة بخلاف ما ياتي في الصلب والافلاكهم ويصدق  
 في ذلك لانه لا يعلم الا منه فان قتلوا واخذوا المار اكله ضمه  
 ان هذا الحكم يخص من باشر القتل منهم اما من اقرهم على القتل وعزم  
 عليه موم كمن يبرئ نفسه فلا يعقل لعدم مباشرته بل يبرز ولا تعار  
 ان القتل من بعضهم مسود الى الكوف في المهادج ومن اعلمهم وكثر  
 هجوم ولم ياخذوا الا اقل بقاء عز رجب ونفديا وعيها  
 اه وعناية الله في احاد القاطع او اخاف الطريق بلا اخذ نصيب  
 وقيل عزوه المقتدر بنصيب السرقة فان كان دونه فلا صلح  
 سوق وقياس ما سبق اخبار الخرز وعدم التهمة اي وهو  
 كذلك ثلاثا يام بلياليها فقط فلا يجوز الزيادة عليها ولا  
 لها اي للثلاثة ايام هذا اذا لم يخف المقتدر اي لا يفي الا بجزء  
 النسخ والا في حصة جنة استتلا لحصل المثلث غالب  
 الزد اي وجوبا بطلب من المالك اي المار كسرقة وهذا هو  
 المقتدر وقال بعضهم ان قياس عدم توقف القتل على تخرم على طلب  
 المكف عدم توقف القاطع هنا على طلب صاحب المار بخلاف

السرقة

السرقة ابن قاسم بان يقطع اليد اليمنى اذ كان خالفا امام وقطع  
 اليد اليسرى واليد اليمنى اساو وقع التوقيع خلاف ما وقطع اليد  
 اليمنى والرجل اليمنى فبعض من الرجل بالعود ان كان عانا والنفالدية  
 ولا تقع التوقيع فلا يخرج من قطع رجله اليسرى لخالفة قوله كفاي  
 من خلاف يقطع رجله اليسرى لانه السرقة وهو ان لا يعطل  
 عليه جنس المتفعة لانه لا يبيع ملاحظة المحاربة لما ساقا انه  
 لو كان قبل القدر عليه سقط قطعها ولو كان قطعها المار فقط  
 لم يقطع قال العوالي وهو انه مستند وللإمام تركه  
 اي التوجيه ان رآه مصاحبه هذا السيف من قوله الاي ولا يحكم  
 غير قتل وطلب فان التوجيه من حيلة الغير على اخذ المار للعهد  
 اي بنصيب السرقة ان اذ عني اي خوفوا محل اي ابن عباس  
 كافي قوله تعالى اذ يرجع لقوله على التوجيه اذ لم يجز  
 احد فاعلى مجزوا المراد لم يقع التحريم من احد من اليهود بين  
 اليهودية والمصرية ولم يقع كذلك من النصارى بل قال اليهود  
 ه كونوا هودا وقالوا لك النصارى كونوا نصارى وقيل  
 القاطع مبتدأ خبره فطلب فيه اذ واستفيد من قوله فطلب فيه  
 اذ ان فيه شائبة من اجابتي ومن ثم كان لا يسقط بالعمو نظرا  
 لتأية احد ويغير فيه المكافاه نظرا لتأية المقاصص فامل  
 ولانه لو قيل اي الشخص القبول بلا محاربة ثبت له اي القبول  
 العود على قائله وقوله فيها اي في المحاربة فوجب فيه مطلنا  
 اي سواما القائل ام لا اذ لا مكافاه وتراخي المأثلة فيما قبل  
 به اذ اي من محد وعرف وسيف لا ان قتل ما يحرم قتل كواط  
 والجار خرا وجود فلا يقتل به بل بالسيف ودليل المأثلة قوله صلي  
 الله عليه وسلم ومن حرق حرقاه ومن عرق عرقاه كان قطع  
 يده فاندمل اي اذ قطع قاطع الطرف يد شخص مكاله عمدا



واند من القطع وعنه المستحق له من حقه قطع يده بخلاف ما ذكره  
القطع وما ان المقطوع بذلك هو قاتل فالحق في قتل مجرمي  
كالغارة فانها خاصة بانفسهم كما في قوله الله وهو قاتل النفس المحرمه  
اي في الطوبى اي في فضل الامام او ناسبه عليه وقطع  
الرجل واليد فيه ان قطع اليد لا يحسد لان السرقة كانت ركنه ورد بان  
الذي يحسد مجرم قطع اليد والرجل فقط قطع اليد تباعفوط  
قطع الرجل فقوله من يد ورجل اي قطع مجرم ذلك حلي واخذ  
بما امره كما يد عليه قوله من الواحدة ولا يقطع عنه اي  
عز من تاب قبل القدرة وقوله ولا عن غيره هو من لم يقب قبل  
القدرة عليه وحده يعظم على ان المراد فلا يقطع عنه اي عن قاطع  
الطريق ولا عن غيره فيكون قوله ولا عن غيره زيادة حكم على ما  
الكلام فيه للاشارة الى ان التوبة لا يقطع احد ود الاما استثنى  
من حر رايان لما في الحدود وسرقه اي في غير الحاربه  
الوارده فيها اي في باقي الحدود ولم يتركه اي في غير الحاربه تفصل  
لكسر الصاد كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما  
ماه جلدته ولم يقطع الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم  
وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ان لهم ثوابا من قبل الله  
فاجلدوهم ثمانين جلده ولم يقطع الا الذين تابوا او هكذا  
تارك الصلاة اي السدرك على ما تقدم من عدم سقوط باقي  
الحدود بالتوبة فيلحق ايا فيكون احده قتل وليس المراد  
انه يحد بالجلد الا ان يموت كما قد يتوهم ثم اسلم قاله يقطع  
عنه احد ان يعوم ان يمشي في غيرهم ما قد سلف وهذا راي  
مرجوح والاعتماد عدم سقوط جلد او رجما كما افاده الرماي  
ولا يرد المراد لاجواء دعا فقال هل لا استثنى ايه  
المراد من امره لا يقطع احد بالتوبة فانه اذا تاب بالاسلام

قط

قط قبله فاجاد بان قد يكون كوا احد واصلا هذه التوبة  
وهي التي من غير ذلك وهي الرجوع من صالح الخلف للحق ونزها  
او هو مقابل قوله السابعة في لغة الرجوع الى في الصيار وما  
تلفه اليها في التوبة بعد عطف خاص على عام وفيها رفق  
لنقصي العائبة ونحوها الاستطالة العلو والعبر والوثوب العدو  
بقوة او كونه من صا يصوب اذا قدم بقوة وجراة وهذا معنى  
لقوي واما ستر عاينوا سطا له مخصوصة بالفتور الالة  
فاعدوا عليه ذكر للمقابل والتمسك والتمسك الى افضلية الالة  
الاستسلام فان في شميته اعتد الاشارة الى تركه وتركه استسلام  
وقوله تمامي اعني عليكم المشي في حيث الحبس دون الافراد شو  
من ادي او يهيم بيان للصاير لا للمصود عليه بل في قوله الذي  
او ما له فاللهمة ما دق للبيان او يهيم بالمر عطف على ادي  
وخرج بذلك ما توسط حرة من علو على انان ولم تدفع هذه  
الاكثرها فكريها حيث كانت موضوعه بحق على هسية  
لا يخفى سقوطها والعرف ان اللهمة لها اختيار بخلاف الجرة قال  
في الصاير ويهد راي الصاير فان كانت امراه حاملة وان حملها بالدف  
فكما كما وبسم في الحب او يهيم ما كونه واصاب مدح بها حلت  
اي بما يوديه اشارة الى ان ادي في الحبس من اطلاق المصدر  
على الالة كذا قاله في حلالا يودي على الالة التي يتوصل بها الصاير  
الافضل كالسيف والرمح وهو غير مراد لقوله ان كفا وقطع  
طرف وابطال منفعة فان بين ما يودي به هذه قد على انه ليس  
اسم الله وانما هو اسم للفعل نفسه من قطع وقتل وغيرها  
وقطع طرف اي اخرج وابطال منفعة عصو لو سكت عن  
عضو كان اعم ومنه قبيل اني او امر ذو ارادة فاحس  
او وما ادي او الخصاص كاسبية التعلية دون دمه



اي من احل دمه ووجنته المخرج من قبل دون دينه فهو شهيد ومثل دون  
دمه فهو شهيد اي اربعة ثم يدعى الغاصب والمستغفر فوج دلالة  
على انه يصيبه على سببه ثم يتعل الصمان فيمن الغاصب والمستغفر  
للسيد اذ لو انقل اليه لم يفتناه مع اهلها صامان ويستأني  
من عدم الصمان اذ حصل له استأني ثلاثة مايل سيلة المضطر  
وسيلة المكره على الثلاث المال وما اذا لم يربك مع الامكان وعصمة  
الصمان فيامل دفع اي لا يضطر عن الطعام فان عليه اي الدافع  
الغود الزم الا اذا كان صاحب الطعام مضطرا اليه كان له في هذه  
الدفع ولا قصاص عليه ولو صا لمكرها اي صا لصورة فانه  
ليس حقيقة صا بل بصورة ولو قاتل ولو اكره اكل كان اولى وقوله  
على الا فصلة مكرها لم يرد دفعه اي لعذره بل بالاكراه بل  
المكره المالك وهو انصود عليه ان يجر وحر اى المكره  
كاتب او المضطر بالنصب مفعول اول وطعامه مفعول ثان  
ولكل منهما اي من المكره وصاحب الماد دفع المكره لكرارا  
حرمة الروح على لوجود الدفع وعن نفسه اذ قصد هـ  
كافر مثل الزاني المحصن وعبارته المخرج ونفس يعني وجب الدفع في  
نفس ويوملوكه قصد هـ غير مسلم محقون الدم فادخ الش باب  
يكون كافرا او يما وسلم غير محقون الدم كذا ان محصن فانه  
قصد هـ مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بكونه الاسلام له اذ  
وجباته الزيادة اي ان يجب الدفع عند المالك اذا علف بـ  
الغير كما هو في وجباته احدى وجب شحنا فعلا عند الزاني  
واقره انه يجب الدفع عن ما لا يفر حيث لا مشقة اه  
لا يسبق من البقاء فيجب حيث يجب اذ اي يجب اذ قصد هـ  
غير مسلم محقون الدم ولا يجب اذ قصد هـ مسلم محقون الدم  
من اذ بالبا للمنفور فان امكن دفعه بسلام اذ في مثل هذه انه  
يبدأ

يبدأ بالمرء فاما لرجح فبالاستغفارة فالعذر باليد فالسوط فالعصم  
فالقطع فالقتل فذلك ثمانية لكن العمد انه مخبر من الزجر والاستغفارة  
نه كقوله الخاوي وعلى ركب الدالة اي لو كان بصيرا او اعرجي  
وقضية كلام النجم وغيره يقتضي الركب وان كان الامام بيد غيره  
وانه يقتضي اذ كان اعرجي معه بصير يفتوده وانه يقتضي وان علبت  
العلامة وهو قضية كلام الشيخ كالمكة التسيب من حيث  
انه اذ اقر صاحب الطعام بوصف طريق الطريق ولا يكون صاحب  
الدابة معها فلا ضرر ان على صاحبها كالمكة الغير المرتب بخلافه ما اذا  
كان معها كالمكة الذي يخرجه صاحبها الحرة الاولى وهذا اعتمد  
وقوله او حرهما الاول لان اليد لها ضعف والعمدان الصمان  
على الاول الا ان يكون غير مكلف فكل الردف كذاها شئ وعبارة  
التقاسم يقتضي ان تقدم المذكور حرم ر ووجهه بانها وان  
كانت في يدهما بحيث يقتضي لهما بانها لو تارعاها الا ان فعلها  
مسود للمقدم نعم ان كان المتقدم لا ان له بحيث لو كان سببها  
مسودا للمؤخر فقط كان ركبها ان وان احتقن من بضاعة حركة  
له فيكون ان يكون الصمان المؤخر اه ثم هذا الحكم اذ كانا على طريقها  
ولو كانا في جنبهما متجاذبين فالصمان علمها ولو كانتا في جنبها  
على الطريق فعلا العلامة الرمي يقتضي الدفع الوسط وحده وقار  
شيخ شيخنا كالمكة ان قاسم سبعا للعلامة الطبل او يفتنون  
سوا ولو تعدد احد الثلاثة مثلا وزع على الروس برماوي  
نوع العاقلة لانه خطأ من اطلاقه وهو قوله وعلى الدائب  
راكب الدابة كصمان ما ألفته وقوله بصور اي حمة صبا  
او محقونا اي لا يصعبها مثل ما هو مرحوي وهذه عبارته ثم المخرج  
والعمد الصمان مطلقا كخط الرمي ضمنه الراد ما لم يأت  
له الركب كما يعلم من الخ قبلها وما لم يخف على نفسه او ماله منها



سقوها برضا كضعفهم واحمد وان كانت الدابة وحدها  
 هذا ما قيل قوله المني وعلى ركب الدابة الى المراد منه من صاحبها فانه يخرج به  
 ما اذا كانت وحدها نكته مطلقا اي بلا او بها وقد افترق  
 البقي في احوالها في الرمي فسقط كضعفهم له ويؤاخذت  
 الهرة الخ ولا يجوز ان يتوجه لهما الا وقت صياهما لا بعده ولا قبله  
 على العمدة او صاحبها الذي يابوها اي اذا كان له يد عليها نعم  
 انما قلنت فترافا قلنت شيئا فلا يمتد فيه كمرافق الفواسق  
 الحسن والاسد والذئب وكهولها لا يقيمها الاقتناء ولا ملك ولا اند  
 للميد والخصام عليها احباب في قتال البغاة جمع باع  
 واصلة بغية تحكي البيا والفتح ما قبلها قبلت الفاء اية وان  
 طائفة ان قال الشيخ الامام السلي رحمه الله تعالى في تفسيره المسمى  
 بالدر المنظم ما حاصله وفي هذه الاية حكى عن عظيم من اهل البيت  
 قتال البغاة وعليها عود من الله عنه والصحابة وقتال صفين و  
 والنهروان وقد قتل عمار معه يوم صفين وقاد المنع صلى الله عليه  
 وسلم لعمار قتل تلك الغنم الباغية وهذا اهل من اعلام النبوة ولم يشر  
 احدهم الى حديث حتى ان القائلين لم يرضوا الله عنه لم يذكروه وانما  
 عدوا الى تاول بل لا يخفى ضعفه وهو قولهم انما قلته الذي اخرجهم  
 عليا ولما قلتم ان ارا حاد الذين كانوا على يقين واقداما على القتال  
 وعرفوا انهم الذين عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم باف  
 الغنم احد سياق الحكم السام في الآية ان اسم الايمان باق مع البغي  
 وانما الفاء ذلك الجوارح والآية رحمتهم وعلم الاسد رجوعه  
 تعالى فاصبحوا بين احوالكم فانه صريح في انما الايمان حتى البغي ولا  
 ذلك لا يمكن ان يقال وقوله تعالى بين احوالكم دليل ظاهر وهو قال  
 في الروضة قتال الباغية ويك قتال البغاة ولا لكم ولا باغ واذ ارجع  
 الباغ الى الطاعة قبلت توبته وترك قتاله ثم الموفق لعمومها

بما قيل

بما قيل الامام طائفة سقوله او تقصيده اي بطريق قياس الاول  
 كما اشار اليه بالعلمة وهم ما يكون احصاءه ان اليهود سنة  
 ان يكونوا مسلمين وان يحالفوا الامام وان يكون لهم كاول وان  
 يكون ذلك التاويل باطلا فلو وان يكون لهم توبة وان يكون لهم  
 مطاع وسيد كرات ان التوبة تستلزم المطاع فلا تفعل ولو  
 جابر لانه حكم الخروج على الامام ولو جابر او سياتي قوله ان وجب  
 طاعة الامام وان كان جابرا فيما يجوز من امره ونهيه في صفين  
 بكر اوله المملة وتايبه الشدة اسم بلد او اقليم وكذا النهروان  
 المذكور مع قوله يصدر عنه عن رايه اي يصدر رايه عن رايه  
 اي يحتمل اسم معنوي هو اطماعه اي اياه ففعلهم على  
 رضى الله عنه والله ما قلنت ولا ماليت وانما هيته هو فلسوا  
 بغاه اي فلا يفتدحكم ولا يفتدجف السوفوه ويقمونه ما القوه  
 مطلقا كقطاع الطريق في يادي على تفصيل ذي التوبة يعلم مما  
 ياتي وهو انه ان كان لهم تاول من البغاة والافلام حكمهم على العمدة  
 ثم يفران قوله ان هذا اعماره في النهروان وهو قد ذكر بعد ان ذكر  
 التوبة فسمان مرند ومن لا ياوله فكان يسوع له ان يذكر هذا  
 اكد في قوله على تفصيل كصومه مطلقا اي ويوحا بالاعتاد  
 ما لم يخالوا كحاصل ان الجوارح لا يقالون بسروط ثلاثة  
 ان لا يقالون وان يكونوا في قبضتها وان لا يظروهم وهم  
 في قبضتها خارجين التاويل فلا يقالون نعم ان يظروهم اي  
 بان اظهروا ما يستعدون به مرجوم ولا يحكم قتل الغائل منهم  
 اي لا يمكن قتلهم بعد الموعود على الدين فان قيد اي ماني  
 المماح فلا خلاف اي في اهرم قطاع طريق زيادة على كونهم جوارح غير  
 عليهم احكام قاطع الطريق وهذا كقوله التعبد هو العمدة  
 قال وتقبل توبته البغاة كحاصل ان توبته اياهم مقبولة



بشرط ان لا يكونوا من شهداء و ان يوافقهم بقصد نعمهم كذا والثاني  
 ان لا يسجلوا دما او اموالا بل ان يوافقوا وقضاةهم بقصد شرطين  
 اي الاول ان يكون فيما بينهم قضاة قاضيا فيخرج به ما اذا قصوا  
 بما خالفوا او اجازوا قضاة الثاني ان لا يسجلوا اكل كامل  
 يوافقهم في الاعتماد بقصد نعمهم كذا فيصح الشخ و في بعض  
 بقصد نعمهم ولا ياسب التمييز بل في قوله كذا في  
 اي بما لم يروه ولا يخص هذا اي بعدم قبول شرها دهم وقضاة  
 صيرهم حاي حين اذ ينو الب مقبولون رايها باعد او اقرض  
 لانهم باو لا يقبل المتود قضا قاضهم دما او اموالا  
 او او بمعنى اوف هذا اي الشرط المذكور في قوله الا ان يسجل  
 شافعا لغيره اهل الاهو اي المدع وما التفتة مسدا  
 وعكس عطف عليه وقوله عن كذا من مسلفه جره وفي التفسير بمسلف  
 وضع الظ موضع الضمير فصار ولا يوصف الا لهم بجل ولا حرمه  
 لا ينحط منوعه ثا ويلزم وبذلك فارق حرمه الا في الحري وان لم  
 يعني ايضا قد على الاصل في الاطلاق وهو الصمان  
 اصنافهم اي معنى الصمان كفاطع الطريق اي فانه يعني ما التفت  
 كجامع في الصمان وعدمه اي فلا يعني حار القتل لوجود الشوكة  
 فرع المرتدون ولم يشوكة لهم حكم البقاء على الراجح قد ولا يقال  
 ان شروع في حكم قتال البقاء اشاره الى انهم ليسوا بالكفار بل كالمسلمين  
 حتى يثبت لهم اي وجوبها وقوله ايضا قضا اي وجوبها ان كان  
 الميت للمناظرة والافند ما واحد قد في بعض  
 اذا كنت في حاد مرسل فابعت حكما ولا يوصف  
 وان باب امر عليك التوي قضا وحكما ولا نقصه  
 فامحوا لهم اي لاهل البلد كذا في بعضهم والمبادر لاهل  
 البغ فامل فان امروا اي بعد الدائر نعمهم ووعظهم

اي وامرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة قال تعالى  
 واعلموا ان الله جبار قهار ولا تعرفوا فان امروا اعلمهم بالمناظرة فان  
 امروا اعلمهم بالقتال هكذا في المخرج فانه ترك مرتبة اعلمهم  
 بالقتال وجه ثانيا لهم وان لم يريدوا فعل ما رآه صوابا بان  
 يعزقوا لهم ان كان اسمها لهم للتامل في رجوعهم ولا ينفيد الامهال  
 بدة ولا يؤخره ان طهر ان اسمها لهم ليعلم عدد او عدد اهوق  
 فيطلق قبل ذلك اي قبل انقضاء الحرب والخامس ان الاسير على ثلاثة  
 اقسام فان كان صيا او امرأة او رقيقا ولم يقابل اطلق بمجرد انقضاء  
 الحرب فان كان كاملا واطاع باختياره اطلق وان يعيث الحرب والا  
 اطلق بعد انقضاء الحرب وتوقف جمعهم وعدم توقع عودهم  
 ويحكم السجاري في وجب الاجرة وبعض ما لفت اهوق لا واعلم  
 ان السجل المقيده بعدم الخوارة ثلاثة اشياء كايوخذ من قوله  
 كالمخرج ومن غيره عام ملبوسهم واوانهم غير خيولهم  
 وجب اجرة مثل تلك المنفعة كاليلم المنفعة فبذ طعام غيره اذا التفت  
 وهذا ما حرم به ان الغري في تسميته وهو التسميم رزيادي  
 لانه يحرم تسلطه على المالك ولهذا يحرم جعله جلاد اعلم اخذ وح  
 على الماي رزيادي ولاه من يري اي ولا يستعان عليهم  
 من يري قتلهم مدبرين غير يجوز ان يستعان عليهم مدبرين عن  
 يد قتلهم مدبرين جاه وحسن اقدام وان تمكن من منعهم لو  
 التبعوا اهل البغ بعد برئهم فامل اعلمهم اي لهم وفي بعض  
 العبارات استفا اعلمهم قد بشرط الامام كاي في الامم  
 فلا يضر فقد شرط ما يمكن طووه في الانفاق اهل البغض بان  
 يكون بالغا عاقل ذا راي وسمع وحر ونطق  
 ثلاثة طرق اي بواحد من الثلاثة طرق اهل الحل والعقد اي حل  
 الامور وعقدها ووجه الناس اي الوجهان منهم المشير



اجتماع اي عرفا لا كلفه المباح بصفة اسم الفاعل بصفة  
 اليهود من عدائهم وغيرها لا عما دقوله وتترط القبول في  
 حياته بمعنى عدم الردة كالمدي قبله وان امر عليه بعد  
 حتى يجمع الاطراف المراد لخت على الطاعة وعدم مخالفة او  
 المراد بالبعد التخصيص ونواحيه قالوا لاجوه يري اجمع قطع الاذن  
 وقطع الاذن اليه وقطع اليد والشفة وهو بالدار المملوكة مرجوي  
 في الردة اعاذنا الله منها فليده من دعا ان يعود رضي  
 الله عنه اللهم اني اسئلك ان لا يردني ونعمي لا ينفذ وقهره عن  
 لا ينقطع ومراقبه بيبك صلى الله عليه وسلم في علاج حاله  
 وهي احدا كليات الحسن وتشرع حدها الحفظ الدين لغة الجوع  
 عند الشئ او غيره يقال اريدكم وعن معاشرة بكر او خاله مثلا  
 واعلظحك كما تترك عليها من تعليط الاحكام عليه من  
 عدم تقريره باخرية وعدم تامينه وعدم حل ما كنهه وذبحه  
 وغير ذلك قال بحجة العرف كان له عمل شيئا والاحط  
 لقائه ان لا عمله فلا يلزمه بعد اسلامه قضاء الصلاة متاخلا  
 في حقيقته وقد يعمم ذلك اي حط التواب بما وقع حال  
 التكليف لا قبله في احد قال قطع من يجمع طلاقه وهو  
 البائع انما يرد من سب لسانه اليه ولا يرد نحو تعلم قال  
 استرا لا اسلام خرج النفل لانه يملو المان وانزلت  
 والمنافق لعدم سبق الاسلام له ما وولاد الرتك كذلك وخرج انض  
 قطع غير الاسلام من العباد ان فصله وقصوم وجه فلا يكون  
 ذلك رده وتعدى استرا ان دفع الاعتراض بان الاسلام تعالى  
 من العالي فكيف يصور قطعه هو السر من صور الا  
 سر من اصابه من الطائفة عند ظهريهم في شفت الخروب  
 سيد الاولين والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول

خل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلصك وكوذلك اخصني  
 قد كرم بعد ايمانكم حيث حكم عليهم بالكفر باسمه من اسم  
 في نوع الصانع وليس هذا من السماء تعالى لانها توقيفية  
 على الصانع قال او نوع الرسل الحسن فيصدق بالواحد  
 او نوع نبوه نبي او صدق مدعي النبوة بعد نبيا صلى الله  
 عليه وسلم انما قاسم ولو ادعى انه توحى اليه وان لم يدع النبوة  
 او ادعى انه ليخل اجنه ويالك من ثمارها وانها نواف الحور الذين  
 هذا كبر بالاجماع في الحصى او كذب رسول الخلف من كذب  
 عليه او نبيا اياه او كذب الله بالاولى كان نوع صحيحة الى بكر  
 رضى الله عنه كما ياتي او سبه او قصد تحقيره ولو تفتت  
 اسمه او سب الملائكة او مثل الامم في جميعا على نبوتها  
 كجملة الغل الخبز وقسطها اما سبهم الفاحشة فلا كفر من  
 نفاها من الفلكة لعدم الاجماع عليها ومنه نوع صحيحة الى بكر  
 نبوتها في القرآن قال السرايد الرمي فيما علقه على الانفاط  
 الاممية الواقعة في ما بين الاثوار ما نصه لوقال ابو بكر لم يكن  
 من الصحابة كرو ووقال ذلك لغيره او بكر لم يكن وفيه نظرات  
 الاجماع مستفدة على صحابته غيره والنسب وارد تنابع قلبه وقل  
 الدرجات ان ينفذ ذلك الى عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم لان  
 صحابهم يعرفوا الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم  
 فنزل صحة احدهم مكد بالنبي صلى الله عليه وسلم ما هو جوفه  
 واقول انما نص القرع على اني بكر لنبوت صحبه بالقرآن وسلو  
 عن غيره لا يمنع الحق والماتون من كرم من انكر محمدا عليه معلوما  
 من الدين بالضرورة وصحة عمر لعثمان وعلى من هذا الفصل  
 اح قلم اظفارت او قص شاربك او قال لو امر في الله  
 ورسوله بكذ اما فعلته اي اولو جاني بالنبي ما فعلته ما يريد

م



المبالغة في تعبد نفسه او بطلت فان انما درمنه السعيد كما في ذلك  
 الوالد رحمه الله تعالى للسكنى في ان ليس من المتقين فلو لم يسئل شي  
 لو جازي جبريل والتمه ما فعلته رمل صدقاً بالحب خيرات  
 وفي نسخة بالرفع اسمها موخر لكون فيه انه لكره واخبار معرفة لمن  
 حوله موافق حوقل او لم يلق الا سلام طالعه منه حيث  
 لا كذا عذر في التأخير والابان كان له عذر كان كما يصلح الغرض  
 او المنع ولم يخش فوات اسلامه فان حنع فوات اسلامه  
 وجب عليه التكليف ويطلب به صلاته ان احاج الى خطاب به يجوز قل  
 والابان انصر على الشهادتين وقصد الذكرك فلا يطلان في عام  
 او هل يحرم ما بالاجماع اي اجماع الامة الاربعة ولا بد ان  
 يكون معلوما بالضرورة في اجماع ان ثبت الابن السادس  
 مع ثبت الصلح ككلمة التثنية فلا يكونه ويوم من عايد به خلافا  
 لعظم قدر وجود مجموع عليه لو اسقط وجوب كان اهم  
 من شئ من الاربعة وكيفية حلاله في زيادة ركعة اي او سجدة  
 او نرد فيه اي الكراهي هل يكفر او لا ويحرم جعله تاملا  
 للتردد في الجان فعل كلوا يصح كما لو تردد في الغامض في بقاورة  
 وهو ظاهر ما في المصنف وفيه نظر واحمد قال وهذا باب  
 لا ساحل تحته اي لكلامه ما له وقيل في عبارة بالكتابة حيث  
 شبه الباب بالبحر تسمى ما سمر في النفس وقوله لا ساحل  
 له ان عبارة كسيلة ولو قال لا ساحل له كان السب  
 بقاورة اي قد زو وطاهر الكساق ومحاط وماني علم وجه  
 الاستخفاف لا لاخذ كوكا فله وان حرم فكالمعاد لك على القدر  
 القادر عليه وكالمراد الحديث وكل علم نرى او ما عليه اسم  
 معظم ابن قاسم بالعلم وسجود الخلق عبارة ابن قاسم  
 وسجود غير اسير في دار الحرب كخبرهم لصم وخرج بالسجود والوع

لوقوع صورته الخلق عادة ولا لذلك السجود لم ينجبه ان كل ذلك عند  
 الاطلاق فان قصد تعظيم محلق بالركوع لا يطمع الله به فلا فرق بينهما  
 في الكراهة ابن حجر واخا صل انما الخلق الخلق كالفصل عند ملاقاته النظر  
 حرام عند الاطلاق او قصد تعظيم لا تعظيم الله وتكون قصد تعظيمهم  
 كتعظيم الله تعالى السب وجوباً بان يوم بالشهادتين فيا في  
 بهما مع نيتيهما وموالاهما وان كانا متواحدة ما وان كانا كراهة بانكا  
 سالنا في الاقرار بهما او باحدة ما كان قصدهم بآلة صلى الله عليه  
 وسلم بالعباد او محدد وهذا او قريما وجب مع الشهادة دلتين الامر  
 وبما الكراهة بان غير فخر الاول بان محمد رسول الله اوجب الحلف وقوله  
 انه يوجب الاختلاف برسالة الله الى الانس والجن لان رسالته الى اهل  
 مختلف فيها او يراى من كونه ديناً في الاسلام ويخرج جمع في الثاني  
 عن حجة واختلف في اشتراط لفظ الشهاد والوجه على اشتراط  
 انه لا يشترط تكريره عند المصنف هو ابن قاسم وعبارته الرماية في  
 ويؤخذ من كلام الشافعي انه لا بد من تكرير لفظ الشهاد في صحة الاسلام  
 وهو ما يدعيه كلام ما في الكراهة وغيرها وحال في جمع او حرة  
 وقال عليه السلام من شأني ما نصه قوله انه لا بد من تكرير لفظ الشهاد اي  
 وعليه فلا يصح السلام بدونها وانما الى بالواو وهو ما يدعيه عليه  
 كلام ما سجد ويعظم

شروط الاسلام بلا استثناء عقل بلوغ عدم الاكره  
 والنفذ بالشهادتين والولا كذلك الترتيب واعلم واعلم  
 ليس بالبالسقوط ولا يمارى هذا الى وجوب  
 الاستثناء في حق المرأة وقتها اذ لم تسلم لان ذلك اي الرمي محمول  
 اذ لان قوله الرب عليها احد تقدم في كلامه في فصل قاطع الطريق  
 انه يقتل كذا الاحاد وهو الصواب ودفع في هذا التعليل هذا نظراً  
 فالصواب انما هو من التأخير اي تأخير الاستثناء



بها وفيها اي في الاستتابة يدعي الى الاسلام يسايد في المحمود  
 هو ضيف وهو كذلك يستأب شهدين قال ابن قاسم  
 في تعلقه ان لو قيل ان الاستتابة لم يجب تقبل شيء اي غير التقدير  
 او تكدر لكن يزاد ان ذكره وتوبه ان كان من كونه له قطعة القبول  
 بخلاف غيرهما ان قاسم وان لم يثبت بان استتابة من النطق بالشهادتين  
 شروطه ويجب تقبل الشهادة بالردة ضيف وكذا ما رتب عليه من  
 قوله لم يكن ثامرا او شهدن اي البينة وقوله لم يقبل لما راي من وجوب  
 التقبل على ما تقدمه من وجوبه فان امر اي على عدم التقبل ولم يبين  
 شيئا لا وجه عدم حرمانه من ارثه وان اقبلنا التقصيل في الشهادة  
 بالردة على القول به ظهور الفرق بين ما هو رتبة واحد اصول راجع  
 لقوله او قبلها فقط والصحيح هو التمسك وانهم حذروا لاهل الجنة  
 على التمسك الذي عليه المحققون اهق لا يخط الراجح الصحيح انهما  
 في الجنة استقلالاً لا كآخرة من الخنا وحمل الخلافة كما قاله السيد عيسى  
 الصفوري في اولاد كمال هذه الامة اما اولاد غيرهما هم في النار قطعاً  
 في نارك الصلاة وان كان اي المدة في حال العيرة  
 ولعل الحق اي لما فيه من ضم احكام الصلاة بعضها لبعض وقد في  
 مقابر المشركين في نسخة يد المشركين المسلمين وعلى الاولى قد في عقد  
 على قبل اي وجوز قد في مقابر المشركين وجوز الامر الكلاب على جفد  
 وعلى الثانية قد في عقد على الصلاة اي وحرمة دفن في مقابر المسلمين  
 لا يضاهي اي لا يثابه سابقه اي على الحد كالحرق والرمي والسرقة من  
 الحد وهو طلب الصلاة في سقوطه اي القتل بالفعل اي الصلاة  
 ولا يخرج اي لا يتناس هذا الحد عند وقت الضرورة المراد  
 به وقت الضرورة وهو وقت الجمع يدلي بقوله في حاله وقت ضروريه لكان  
 لان وقت الضرورة في جميع الصلاة عام مخصوص اي بالمسلم  
 المصلي تقبل وهو انه اذا تركها عمداً وقار لا اصلها فانه  
 يقبل

١٢

تقبل خلاص ما اذا قار اصلها فلا تقبل هذا ما سجد ذكره الله تعالى  
 قد لا الا يكون التقصيل هو انه ان توعدها بالامر من الامام او نائبه قتل  
 والا فلا **قوله** او بلا عذر له العمد ان اذا وعدها بالامر من الامام او  
 نائبه قتل والا فلا وما ذكره الله غير مستقيم **قوله** في خلوده في النار  
 نظر لمن وجد انه قد سلك له امر خارج عن حكم الظاهر فيكون ذلك  
 مانعاً من اج احكام الكفار عليه والا فلو كان في احكام الدنيا ومقتضاه  
 خلوده في النار **كتاب احكام الجهاد** اي من انه كان قبل  
 الجبهة حراماً وعدها ما وفد كفاية او فرض عين وما سئل  
 ببعض احكامه اي الجهاد وقالوا المشركين كافة وهذه اليد  
 السيف وقيل قوله الغزو اخفا فافوا لا هم رعدوه الدم  
 للمسلم والعدوة بالفتح المرة الواحدة من العدو وهو الخروج في اي  
 وقت كان من اول النهار او المساء والروحة المرة الواحدة من الراح  
 وهو الخروج في اي وقت كان من رواد الشمس او غروبها من فتح  
 الباري تحت اي بالنبوة والرسالة على العمد وقيل بالنبوة فقط  
 وانما ارسل بعد فتره الوحي والصحيح الاول وهو ان اربعين اي  
 عند تمامها لا في ابتدائها وقيل زيد ابن حزنه وجه بان اول من  
 امن به من السابقين على الاطلاق خذخه من الميمان على ومن الرجال  
 الاحرار ابو بكر ومن الموالي زيد ابن حارثة واود مستدا وما در من  
 اي شيء ومن الوالي وهو فالحايد صيرته مستر يعود يعود على  
 ما وما ذكره خبر ومن قيام الليل بيان لما تقدم عليه من قيام  
 الليل اي صلاة الليل بما في اخوها وهو قوله تعالى علم ان من  
 خصوه اي الليل لتقوموا فيما وجهكم في القيام فيه الا قيام جميعه  
 وذلك شيف عليكم فتابع عليكم رجوعكم الى الخفيف فاقوا ما ليس من  
 العزاد في الصلاة بان يصوموا ما ليس من العلم ان اي الامم يكون منهم



رمى واخرون يضربون الارض او لا يتعمدون من فضل المنيطلو  
 من رزقه بالجاره وغيرها واخرون يتناولون في سبيل الله وكل من  
 الرزق الثلاث شيق عليهم ما ذكر في قيام الليل قافرا وما ليس منه كما  
 تقدم واقموا الصلاة المروضة والوا الذكاة اكرحلا لين  
 وجاهدوا كما اذا اوشحتم الله والى وجاهة تقدم باموالكم وانفسكم  
 على قولكم في سبيل الله والى في الصف وجاهدوا في الكرافل  
 الحما دج مبرور بفتح لام كوا وضم الكاف ولو ان السوءة المتددة  
 واجا وخر وخر مقدم وافضل الجهاد بعد اموالهم ورجاه هو ج  
 اذ ولا يصح الاستدلال اذا اذكري لكون الاستدلال كما ذكرنا وتسمية  
 جهاد من حيث الجهاد النفس والشفقة فيه او من باب اسكالمسألة  
 ليطالب الجواه السواد او معظم اصحابها بخلاف فاذا اقل  
 قضية كنهه انه يجب على فاقد الالهام والمسحة وعلى فاقد البوسطاني  
 والبشر لكونه الاذبح الظم انه لا يحيطرهما كالاخر بان في الكفاية  
 وقد يعرف بينهما روضه وشو فاهل ذلك او المركوب وما  
 ضله لم يحل الا بانه اذ اي لانه ذلك من اهل الدين فلهذا  
 شرط رفع جميع الامور لا البولي فقط فليس اشراطا في الج  
 احياج الاصل البديع كانه قد يؤمن لعدم فرق بين العرق العربي والع  
 والفقير وبين البعيد والغريب وبين اذ يتروك عنده ما يكتسب  
 العرا خالب او لانه اورد اليا دي وهو اوقع ولو وجد الاقرب  
 اذ غاية اي اذا اذن الاقرب لا يجوز السرحين مع الابد فرج  
 لا يبرأ من الاصل في السوط طلب علم شرعي ولو كان وضمن كفاية  
 او امكن في البلد ورجح بجهت زيادة فراغ او ارشاد شيخ او كود ذلك  
 وله ترك طلب العلم غير المسكين بعد شروع فيدوان فلهذا منع  
 لا في صلاة الميت ولا في الجارة او غيرها صاحب

لاخط

لاخط فيه كركوب جوا بادية محطاة واذ غلب الاسن اه عباد ولم  
 تنكسر ايا ولم يخرج مع الامام يجعل والا فلا يلزم الرجوع بل لا يجوز  
 من الرزق فلا يجب الرجوع الا بشرط اربعة اذ لا يحضر الصف وان  
 يامن وان لا تنكسر قلوب المسلمين برجوعه او خرج يجعل فلا يجب الرجوع  
 فاذا في ظاهره جواز الرجوع مع عدم الامن وغيره وليس مرداه  
 ايه فلو قال الله فلا يجوز ان اذ في قنابل اذ يدخلوا بلدة ثلثا اي  
 او يصيرهم ايسرهم وبينها دون مسافة المقدم بقوله اذ يدخلوا  
 ايا او يقرئوا وقوله بلدة ايه او صح النافا لبحود والبلدة يسا  
 بعد علم كل اى عبارة في المخرج او لم يكن لكونه اذ وفي اولى  
 وقوله من قصد بالسؤال المفعول انه اذ اخذ قتل فتبين المثال  
 لا مناع الاستسلام كما في وقوله ولم يعلم انه اذا منع من الاستسلام  
 قتل فيجب الدفع ايم لان عدم الدفع من ذدي من غير  
 خوف على النفس والعلم بها بغير الطن او لم يامن المرأة فاحشة  
 اناخذنا اي فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع ولو قتلت لكان  
 من اذره على الزنا لكان له المطاوعة لدفع القتل ثم الرض قال الاذ  
 في الظم ان المرء احمى وغيره حكمه انه اذ اعلم ان يعصده بالفا حنة  
 في الحال او بالحكم المرأة واو لو فوط انه لو استسلم لا تقبل وامر  
 المرأة فاحشة جاز الاستسلام فان حصل بعد ذلك خلاف حكم  
 ذلك فظن وجب الدفع عليهم بقدر الامكان فان ومن هو دون  
 مسافة فمراى هذا اوسم فونه فلهذا اهلها حكمه كاهلها اي فيجب  
 عليهم احضور اليهم والدفع عنهم على الفور واذ كان هذه غاية  
 لانه اي من هو دون مسافة النظر كالحار اذ اعلم  
 او ظن انه ان امنه من اي من الاستسلام قتل لان ترك الاستسلام  
 ح ليجل للقتل زيادي واهنت المرأة فاحشة ايا ان اخذت



والاشقياء اجسادهم وهم النساك ومثلين اخذنا منكم  
وتسميهم المعبودون في النسبة للشيخ الرقيق اما بعضه لا يجري فيه  
ما ياتي في قوله وطرب لا يرقى الى انقاسم وظاهره جوارا خييار  
فكله نظا لبعضه اذ ليس كذلك كما فيهم روعبارته وكالمعبد في  
ذكر المعبود تغليب الحقن الدم كذا اطلقوه وحله كما هو واقع  
بالنسبة لبعضه الحقن واما بعضه لا فيجوز فيه التحير بين الرق والرق  
والمداهة فاحاصل ان بعضه الرقيق سحر رقة وبعضه الحر  
حكم حكمه لا يجرى فيه القتل تغليب الحقن الدم وما ذكره قد  
من سر يان الرق على الحر  
شخص هذا هو الحكم لداخ من وحين قال الشوبدي وغيره ولا يبرر  
الرق لما فيه على الاصح لا ولا يجوز ان يرد ذلك وهو يجوز ردها  
باسرائل وجماطان او جهمما الجوار انقاسم لم يكن الامام فيه  
في صفته لقوله اسير وخرج به ما لو كان الاسلام بعد اخيار الامام  
في حقه غير انقاسم فانما استغنى كذا في التخرج وجوان لو فوله عدم  
الاسلام في قوله وبيع اخياره الباع عطية عليه وقوله فمد اي  
دون ما له بدليل قوله الا في ذكر المالك في الحديث يجوز على ما اذا و  
لوها قبل الاسرا يحدق من اسير بعده فامل وساحقها اي  
الشهادة لان المحرر بصفة اسم المصور في الكفاية او كذا  
اليمين حيث لا يبرر الا في اثنين بعد ان كان التحير بين ثلاثة  
ومن اسم اي اولد اخذ في وصار اولاده من اضافة الصفة  
للموصوف اي واولاده الصغار الاحرار اي ويحاليهم وان سفلوا  
هذا الاسم الرقيق لانهم يسعون في الاسلام وخرج الاراق فامه  
كأنهم سيدهم لانهم من امواله وكذا اولاده الاحرار لا يستقلونهم  
فيحكي الامام ايهم كبره انقاسم عبد السبي اي الرقيق  
واحد كذا اي كان فيهم اولاد ولده واد كان ولده كذا

نظ

نظا لبعضهم لحد في الدين لانه الاعلا  
ومثل قولنا ما رايه ونعمهم احل بالمال المفقود لان السرقة  
انه قبل اسلام الانا اذا السرقت بعد اسلام الاب فلا يسعها احل  
لعمومها بالاسلام اليه فلا سطل اسلام اي الاب بقية اي الحاصل  
كالسفل اذا السبي وحده وانكم بالاسلام اي احل لعمومها فان  
السرقة اي كونه على قولنا السابق لا تسبه روجه وفي التفسير بالسر  
فتما حله لا ياتر في بعض السبي فليس السبي لغيره انقاسم  
وكان الاول ان يقول فان رقت وتموت كذا استل لا على قوله  
السابق فان السرقة انقطع كذا فان قل هذا الخالف  
قوله كذا وجه الخالف انه اذا عدم روجه عن الاسترقاق كيف  
يلزم قوله نرق روجه الذي ليس بالاسير لهما وجوابه ان لا يعظم ما  
عند الوجوده عند الجزية له والى لا يعظم ما في الرق وكذا وجهها  
على هذا الجاية لان المعتد بها ونها او حل ما هناك على ما اذا  
كانت روجه داخل تحت العذرة حين العقد وما هناك ما اذا لم  
تلك كذا في الروح لان الاسلام الاصل اقوى تغليب اصل  
السبي لان الرق روجه اسم الاصل ووليت له  
يقول ورفق كذا في الروح لانها ترق بنفس السبي بخلافه  
واذا رقت في الحاي كذا حاصل انه لا يسقط الدين حتى على مثل بارفاق  
احد ما قال ان غنم كذا وان رال ملكه عنه بارق قياسا للرق على  
الموت فانه يعقبي الدين من التركة وان رال ملك الميت عنها فان غنم  
قبل رقة او سعة لم يعقبا منه لان المالكين ملكوه او تلفت حرم بعينه  
فكان اقوى فان لم يكن له مال او لم يعقبا منه بيع في ذمته او ان يشف  
شيطا له وورق رب الدين وهو على غير حركي لم يسقط بل  
يصير في ذمته من هو عليه حتى يشف فيعطيه او يموت فولييت المال  
فما ذن قاسم نفا عن الرمي ونقل الرجومي عن الروح وشم والرق



بين الحدي دانيا ودينا وبين غيره ان ما احدث غير محترم كذا في غيره  
 من مسلم وذوي اهل وجب تعريفه الخسوة التوفيق على من اذا التفت  
 لا يمكن ان يبعد التوفيق غيرة توبيا حدة التفتيل للاجوري  
 بان تعلق بيننا الى مقبول فلو اننا سلم احد ابويني في ابر  
 امهات كرها وكوا به وسائر اصوله سلم احد من اصوله قبل  
 انفصاله او بعده في ايمانه او بعده ما سلام اليهم ادم كذا في خط  
 التوفيق وعبارته في الروض جدهم وكذا في الاول للموت في التعبير بالحد  
 لكونه حقيقة وما ذكره محارم حوي حيث فيها التوارث ليس  
 مراد بل الدار على الانتساب ولو لم يولد في الام قد واما ابوه  
 هذا استدلال على كونها جديدة اي بدليا قوله صلى الله عليه وسلم  
 واما ابواه يودانه او ينم انه وهذا الصبح تبع فيه التبع الولائي  
 وواقع منه قوله في الروض حكم جديد خبر واما ابواه يودانه او ينم انه  
 واد احد للداي الكافر كوا لاء زعم قوله وصف  
 في الوصفين وان كان احد ابوي الصبي مسلما وقت علوقه فهو  
 سلم بغير هذا الا ان الا سلام الطاري الذي افتقر عليه اعم ليس  
 بشي او الجود لوقاد وشبه الجود لكانا ولي اذا لم يذعن في  
 كلام الم هو الصبي كالتقدم قد تقدم بالنسبة لمسلم وكذا  
 قوله واقترح اما اذا ساء اي هو حتى تر قوله في الم من ودا  
 مع احد ابويني او تقدم سبي الاصل اما اذا تقدم سبي الولد على  
 اصله فهو على دين السبي المسلم وسبي اصله بعد لا يغيره عما ثبت  
 له من الاسلام لان كونه اي الذي السبي من اهل دار الاسلام  
 في خوف من لا يعرف حاله اي بدليا في التبعة للدار على القبط  
 كما ذكره في اورد في اصوله ساء سلم وذوي حكم بالسلامة كليا  
 حكم الاسلام ذكره القامع وغيره في الروض او يوجد اي  
 الصبي حاله كونه قبطا في دار الاسلام اي بان يسكنها المسلمون

وان

وان كان فيها اهل ذمة او فخرها المسلموه واورها بيد الكفار او كانوا  
 يكونها ثم جلاهم الكفار عن ارض الروض وما احدث بها وهي  
 دار الكفار التي بها سلم كذا في حالي بلا يستر بشبه في الحق ولا  
 حكم بكونه به سلم تحت تحمل ومعه عايس عليه فامل  
 مشتراي غير محبوس ولكن لا يكون كعبارة الروض و  
 ولا ان له بالاسل من المسلمين كما لا بد للمحبوسين في المطاير  
 اه اجباراه اي مورو اسم بعد اركم اي بالصيانة والادب ان  
 كانت دارا اسلام واستولت عليها الكفار لان حكم بالسلامة حرمة  
 لها مع شوه هذا الا في قوله فيما سبق انفا ونحو هذا لان حكم  
 في دار الاسلام فامل والقياس على الصلاة وكونها اي على  
 محذ ذلك من اعمى لا يصح لا يفتل بالفا لسلامة صواب  
 لا يفتاه كذا في نود الروح المنصب ولم يفتوا بالاسلام اما  
 من قبط به فيدخل الجنة قطعا وان لم يصح اسلامه بالنسبة للحكام  
 الدنيا في قسم الغنمة لوقاد في الغنمة لكانا وواه ريان  
 وكذا في اسرارهم وهو عطف عام وقوله اي كانا ابوا وقوله  
 اخذ ذلك كرجال وسفن واحدا فاية حمل حاله وهي راجعة  
 للامرين قبلها عن الاهداء والصبح اي اذا احدثا اذ انفسا  
 من قذير صحيح لا من من موصولة مستدا واقع على القاتل واد  
 ظف او دف وان جيل شفا استقلالهم بفتح دخول اي القسرية  
 عليه ويلزم ان يكون قتل شرط ويكون من حذف الفاعل ويلزم  
 ان يكون اعطى جوابه ونصير من لا خبر لما في معنى الصلة فامل  
 قد تبيد يستثنى من اطلاق الذي اخذ اصله ان شرط اخذ  
 السلب ثلاثة ان يكون مسلما وان يكون مسلما وان لا يكون التتو  
 منيا عن قتل والحال وكذا كثرند لانه مستثنى له اي  
 بالنسبة كالارث فلا يصح الاعراض عنه كانا في القامع الا في كان

فصل



لهم فلوري من حصن ايربي وهو في حصن الكا القوي عليه ليس  
تفيد لان مثلها الشياخ المتعلم ما وقاتل عريانا جرحه او نحوه  
وكذا السوار بان كان القاتل امره ميدان ولحاحه اليد لان الكلاص  
في الحرف حية عبارة ابن قاسم وجنية واحد هو سلاح  
عليها على الاوجه من تردد للامام لا حقيبة ولا ولد مكر كونه  
التابع له ابن قاسم تدودة على الغرس فاستعملها فيها حمار  
تعارفت من اصلها التدودة على حنو العير اي عجزه فان كان في  
الحقيبة سلاح كجراح اليه للقتال اسخفه القاتل خلافا لما لا يحتاج اليه  
ام وتسم العتمة والافضل تسم ما يدار الحرب بالجب ان طلبوها  
ولو لبان الحار ولا يجوز شرط من فتم شيئا ولو خلا فاللزمة الثلاثة  
وما فعل الله عليه وسلم ففعله ثبت ويعرض ثبوتها المتبعة  
كانت لا يعرف فيها بما يراه قال ثم شهد الواقعة اي ولوع في الاثنا  
محمدي سواد السليبي اي جماعة السليبي لم يستحقوا  
ولا الدرع ونحوه لكون الغرس حم اي في اثنا القتال انه يستحق  
سهمها وهو كذلك كما قالوا الصبح تغرب انصايب الخ والافطر  
ان الاجير احصاه ان الاجير لا يسهم له بشرط ان يقابل الابتلاء  
بشرط ان يزداد الاجارة على عينه والا اعطى مطلقا اي وان لم يقابل  
حيث حربيية القتال وان يكون مدة عينة والا اعطى مطلقا اي  
وان يكون لا يجر ماد والام لم يعط شيئا اي لاجرة ولا سهمها ولا درعها ولا  
سلبا كما قالوا ويدفعه اي لا يخرج ان للغارس ثلاثة اسهم  
مبدأ وجبه في كلامهم بدد ما قبل وجعل ان الطبق متعلما  
مجدوف وثلاثة نايب فاعل به وهو يتكلم كونا جلة متانفة غير  
متعلمة بما قبلها وليس متعلما ونسب قيار في قوله الا في ويدفع  
للرجال سهم اي قامل للغارس اي من كان معه فارس صاحب  
القتال وان عصبه اذ لم يحضر ما لك والا فلما لك او مناع وقاتل  
عليه

عليه غيره او ما ان اخرج عن ما لك والاثنا ابن قاسم اذا كان يكسبه  
ركوبه بخلاف الاعجب والهمرم وما لا يقع فيه لعدم قايده وهو ما  
ابواه له قال بعضهم هذه الاوصاف تجوز في الادبي اي في قوله وعليه قور  
ابن الورد في ما ان اهل المفضل لم يقاسوا في قور او من على الاصل المتكلم  
ولا يعطى لغرس اعجب احصاه ان الشروط ثلاثة يجوزها قور  
المرج ولا يسهم الا لغرس واحد فيه نفع كالكاو والصبي الخ واذ  
كل من ذكره اعطى سهمها كاملا بالصاد والحق المجرى اي وبها هي  
الثانية في لغة اه قال تحفظ الجار بالحق المصلحة جمع رجل كما لا يخفى  
يستوي في القتال وغيره اي الذي يشبه القتال ولم يلقا كل اه  
ولو كان الدرع لغارس اي مقاتل على فارس من يرميهم لهم اه  
حضر بالاجرة جلة الشروط التي ذكرها ثلاثة ان يحضر بالاجرة وان ياذن  
له الامام وان لا يكون مكرها فله الاجرة طاهرة ولو زاد على  
سهم الرجل قد بل يورثه الامام لانه منهم بوالاة اهل دينه  
ثم انهم بعد ذلك اي بعد قسمة الارض الى الارض ثلثا وثلثا وثلثا  
لقد قسمته على قسمتها ولا بد من اقراره عنها قبل قسمتها بوجه ونحو  
ان احيى المياق في القسمة من خمسة وعشرين من طرف خمسة  
في ثلثها وهذا امر حث اقتضا الحاب لانه مطلوب قال  
والقاتل بكر الثا جمع متقابل والتماط اي الحسور  
خلود اي حياته لانه النطوب الحق بما يكون في الاموال الخاصة دون  
العامه وفي نسخة غلو والنو التفت في الدين لان الثا ليس  
متزكا اي كامل هذا السلب لانه لا ياسب الا الاول  
لان ذلك اي ما ذكر من القسمة وعمران وفضل الذكر كالارث  
اي قوله مثل حظ الانثيين وكذا الاذرع ان احسنه كالانثى والله  
لا يوفق له شي والحق وقف بقيت نصيب ذكر ابن قاسم  
في تفسيرهم اليهم اي بعد ان يذوق فيه شرفا فقوته ولا



ولا يسمو ذلك غير ما سب قال سبحانه ولا يرجع على التلبيط بما اخذه اذا  
عرف ابو له وج في ستمائة الرمي الرجوع ان ظهر له ان قد وسهم لابن  
السل الى اسم الغير والمراد به الجنس ويحي ان لم يلاحظ احاد  
كل صنف من هذه الاصناف الاربعة ولا يخص بالخاصة في كل ناحية من نواحيها  
منهم لكن يجوز التفاوت بين احاد غير ذي العرف بعد الحاجة وتوكل  
الحاصل بحيث لو وزع لم يد سد اقدم الاحوج فالاحوج ولا يستوعب  
للضرورة ان تقاسم الحاجة وح فالشرط ثلاثة الفقر والاسلام  
واباحة السفر غير الصدقة لا يخفى ان الكلام في حق الخس لا في  
الزكاة وكذا انما في انعام محل الزكاة ويصدق مدعي السكنة  
والفقير مواءم كالحروف والسفر ليدخل اليه السبل فامل  
وهو ظاهر متمد بلايينه العبارة ان تقاسم بلايين وان  
انهم نعم اذا ادعى كلف ما يعرف او عيالا فالتقاسم كالتقاسم لبينة  
اه في قسم الغنى وبجانبه جمع رجل اي ما شئ  
ومن قبل ان يعلل حذف مضاف اي وتركه من قبل ان يعلل من المثلع ومن  
ثانيه يد لما قوله تعالى لا وحي ونسخة ودليلنا وكان  
صلى الله عليه وسلم يقسم له ان قال في حق الروض فجل ما كان له  
من الغنى احد وهو شره وانه ستمائة من ماله لمصالح كالم والمراة ان كانت  
يجوز له ان ياخذ ذلك لكنه لم ياخذها وانما كان ياخذ من الخس  
كامر في حياته معلق بتركه ما كان ياخذها اي من وقف  
كان ياخذها وهذا هو الظاهر متمد في الجزية وهي  
لغة اسم خارج جموع على اهل الذمة وشرعا لا يلزمه الكافر متمد  
على وجه مخصوص وذكرها عقب الجزاء لان الله تعالى وعيا قائم  
بالخطايا في قوله تعالى حتى يبطوا الجزية تكلف اي ترفع  
عني اعمنا اي الاداء لهم يودونها او من انقضا عني الحكم لان  
الله قضى عليهم بها من جوس وجراي البحر البحرين وقال

سواء

سواء انهم البين والصيغة اظهر ما في محل الاضمار ليجابا خبر  
لتكون محذوفة اي تكونا احيانا وقولا عطف عليه وبما فهم ذلك  
على الاسلام اي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين وروية بحسن الشريعة  
ان تقاسم بالترامها اي وتوفيل الاعطاف فلفظهم اذا التزموها  
وانما تاذ عطاوهم لها فلا يخفى لدارنا مثلا يريد بدلا لا يتطرق  
الادامة بدارنا بل يورثها ابا خذيه وهم معتمدون لدار الحرب متى  
تم الدار بدارنا غير المحار ما سببا الى ابن قاسم حكنا مرفد مضاف  
مهم ولا من ولها ما واي ولا يرجع عقد هان ولها ما في الصبي  
والجنون وانما سبب لما قبل ان يتوب ولا مع ولها فلا صبح  
للفت رامن الافاقه العبارة الرمي فالامح كلفنا الافاقه ان  
امكن فاذا بلغت ايام الافاقه سنة وحب الجزية لسكناه سنة  
بدارنا وهو كما مر فان لم يكن احي عليه حكم الجنون في اجمع كما هو  
الحكم وكذا لو قلت بحيث لا يقابل مجموعها باجرة وطه جنونا اثنا  
اخو ر كط وموت اثنايه اهجر وقفه والحاصل انه اطلق جنونا  
اقلته مدة الافاقه بحيث لا يمكن لغيرها او لا تقابل باجرة ولا  
كذلك الجزية والالزمنة فاذا ثبت ذلك رتبه عقدت الجزية  
اي وقع العقد على الاوصاف وصورة واحد السبل بماذا عقدت  
له حال جنونه فاذا اتفق بين جهة العقد على ما في عقد الاسر  
ان تقاسم بالغير طائفة الجزية الذمة الماضية اي وان كان دفعها  
في راس الجنون لا يمتد بذلك لانه انما دفعها على صورته المستحقة  
على المخرج لاصل اهل الكتاب فكيف الجزية لاهل الكتاب  
وتعقد ايم وفي شكاك في وقت تهوده اما اذا علمنا ان  
الحج بالدين بعد تسخيره كن تهود بعد حجة عيسى عليه السلام  
فلا تعقد الجزية لفرقة تسخيره بدني سقط حرمته ثم يجوز عقد  
الامان لهم كما ذكره في باب الامان او سلع من الجزية

٢٢٢



واما الصابية الحاصية طائفة من الصابية الصابي  
عم نوح عليه السلام والسارة وفتة من اليهود نسبة للمسلمين عابد  
الحمل بواسط امرهم ان لم نعلمهم هل كثرتم اليهود الصابري  
ام لا في اصول دينهم وفي موسى والتوراة وعيسى والانجيل  
وان كان فيهم في الوقوع حاتم بن محمد بن ابي بليغ ويوبان او عدله  
اي بدله وهو منج العيون كما في ترمذي وحاشية قد  
قد بالعين ام حلة كما في ابن تيرف في الخبر وفي المصاح في حاشية  
في ترمذي حلة فتدقل الدار عن اهلها كما في نسخة الوصف  
وفي ترمذي في الوصف المذهب بضم الميم وتكون الدال النحوي وكسر الهمزة  
بضم الهمزة في حاشية بالفتح معتمد فان قلنا بالفتح  
لم تقط اي بل يوحى القسط من تركه كما سيذكره ويندب  
للإمام اي عند قوتنا بحيث يمكن الزيادة بالعلم او من اجابهم عليها  
وحث عليه الاصلية كما سيذكره الله مما كثر الكاف في غير التفسير  
واما كثر طلب الزيادة على الدنيا ولها حالتان احدهما ان يعتمد على  
الادوات فيستحب المالك عند الاخذ وعند المقدار ان  
تعتمد على الاشياء فلا يجوز انما كثر عند الاخذ وعند المقدار  
بل عند المقدار فقط فيجب ما عنده سواء استقر على حاله او لا وقد  
هي التي في كلام الله يوحى في من الرشد اما السفيه فلا يجوز  
عنده ولا عند وليه باكثر من دينه فلو عقد الرشد باكثر من  
سفه من يلزمه الزيادة وحيث ان اوجزها بالزوم انما قاسم وثلث  
م رباحين وضابط المنة والمتوسط انما كثر في حاشية الوحي  
فكن فعل الاجر هو من الرمي والزيادة في المعتمد كالمعتمد  
السيما بالراجع للمتوسط والعقل لا الفقير لان المتقن اقرب اليها  
فلا يرد عليه اذا اخذ الدنيا من الفقير واجب لزوم ما لا يرد  
اي من الرايد وله وارد سرف يرجع لانه فقط فان كان

غير سرف اخذ من نفسه قسطه ربي في اخذت جزيه اي  
الساكن الصيافة وتوصوحو على الصيافة بماد من ولا همل  
اي لا المطارقين م ر فعلا الهبارة المنهاج مع شرحها م ر زايد  
على اقل جزيه فلا يكون جعله من الاقل لان المقصد من اجزية التلميذات  
ومن الصيافة الاباحه انما كان قال ابن قاسم على انهم يجب قسمة  
كلام الرمي ويصح ان كل ما يمكن ان يعقد به اجزية مما زاد على الاقل وانما  
زيادة الصيافة عليه اسخ الفقص لانه مما كان مصلحة المسلمين  
وجب فعله هو لانما سببه على الاباحه انما هو فلا يصح ان يكون  
منها لتقاريرها ويجعل ذلك ثلاثة ايام فاقول وتبني اذا لا يزيد  
عليها ابن قاسم في حاشية رجل يفتح الدوا وسكان الجيم في الروض  
ايلة لاهمة مفتوحة فحاشية ساكنة فلام مفتوحة المعتمد المسمو  
من منار الدار الحاصري قد لكن لا يفتاد اي لا يجدع ويعقل  
وعليه اي الامام اجابهم اي اهل الكتاب لعقد اجزية ويصح فزانه  
بالسبب للمعتمد اي الامام لا يفتاد المعقود له من حرمه الاحاد بخاف  
شرهم كذا في خط الوصف وفي ترمذي ترمذي ترمذي فلابجب  
تقريره بما يلزمه ولا يفتاد واجب فيه التخيير بين اربعة امور غير ان  
عقد اجزية فيقول التخيير لكنه يختار الامام فيه غير التخييل الجار  
سبح بذلك لانه حرج ليس يجد ونهاية وبين الشام واليمن او الحجاز  
بالجبار والحجاز وهذا اولى قد واليما انه في مدينة بقراب  
اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وسبغت  
باسم جارية زرقا تنظر من مصبرة ثلاثة ايام كاد المتري  
سبحان من قسم الخطوط فلا عتاب ولا سلاية احم واعشى ثم  
دو بصر وزرقا اليماية وقراها اي الثلاثة كالمطائف  
وحده وخير والبع رمل الاصلية او ضرورة كما في حاشية  
رمل من شاعها التجاره كالفقر هذا اصلها المكن



المحرم قد لا ثلاثة ايام في غير يومي الدخول والخروج لان الاكثر منها  
وهو اربعة ايام مدة الإقامة وهو مجموع مهابم ثم يخرج فان مرض  
فيه ايجاج غير حرم مكة او خيف منه اي من نقله حوله الخ فان  
دفن فيه لبس ايام ثم يفتت بخير الشغل بالرفع ففت عقد ولسه  
التم على ذلك بقوله وقد قال البلقي الخ ثم بين اي اثم وعلل ان  
ذكر كلام البلقي اعترافا على ائمتن لكن قد قال بعضهم في كلامه ان  
معناه الاستكرام وجملة كلام البلقي معناه الاستكمال على ان البلقي  
غير بالاستكمال لا باليقين فيسأل ويضم بهر سية هذا حرم  
ضربه او لا حره ثم راي القسولي وهي حرام ان حمل بها اذا ولا  
كرهه اه مردودة خبره وكما تجوس عبادة ثم  
الخرج ونكاح تجوس محرم والاستسلام عطف خبره ووافد  
وان لا يذكر في عبادة ابن قاسم وان لا يذكر في الله او رسوله  
او القرآن او نبيا او دين الاسلام وكونها الابحار جبراما لا يدينون  
به كالطعن في نسب علي عليه وسلم ونسبه او الزنا فان شرط التمسك  
عندهم بذلك الشقاق والافلاما ما يدينون به كقولهم العزان ليس من  
عند الله واد الله ثالث ثلاثة فلا تتعاف به مطلقا اه جرو قد  
ولا يشبهه لهم خلافا ما اذا كان لهم بشيرة كان اسعادهم البقاء وقالوا  
فتا اثم محمونا واد لنا الهامة الحق من سقيم يملكون خسر  
لخ من احدا ان كسيرة وبيرة وكذا من نزمها اخم ولهم يعلم اصل  
الموجود منها اجازاتجاوه لاهتمامه وصحة جفت قد كالمسيرة قال  
م ر خ قال بعض الشراح كالمسيرة محل وقعة لانها من الجواز وهم منوهو  
من سكناه مطلقا كمرودهم وجوبا ما احدثوه ولو لم يشرط عليهم طهارة  
والصالح على غيرهم متباطل لا بين بالبنا للمعمود سواء الشرط  
عليهم ان يهدم امام لا ولو فتحا البلد صلحا كعبارة وسوم اي  
وترضا لهم احدا ان كسيرة وكونها وهدمها لا يهدم فتحها صلحا



او بشرط شام احدا منها وانما لهما اولهم اه فلو اطلق الصالح بشرط  
كونه شام لم يشرط ولا تقاوهما لا يخص تحت الدار كذا في خط الوفا  
وروي الروي لا يخص تحت الجار وهو واضح كمال محوي والكلام في بناء  
الجار المسلم الصالح ذلك للمساكن عادة والا فلا يمنع الكافر من ذلك وخرج ما  
صان ما يملك دمي دارا هائلة فلا يملك هدمها بل يمنع هو واولاده من  
الانتراف على المسلمين ومن يصود سيطر بلا جبر ولو اندمت هذه الدار  
فلا هم هادتها ولكن يمنع من الرفع والساواة وتوتير دارا هائلة او مساوية  
ثم باع المسلم ليرس خط المهدم كما يوجب ارضا وبني فهدمها فهدمها  
فانه لا يقطع المهدم خلاف ما هو السلم بعد انساؤه يعني ترغيبا في الاملا  
فما يظهره زيادي المكملون ففت مقطوع ايمهم المكملون  
في دار الاسلام فاد انغردوا بدم فاهم ترك الفيار والغاستد  
حذره كالحياطة خط غليظ في الوان ثم المخرج ولا ينعى اي  
لا يجوز تسمية اكله فقلع البار والفت عروقة وقوله اجل الجدر  
من حديث وكذا ان يتوسط في صيف والعتد انهم يومون  
بالركوب على ما طلقا ومن المجمع جامع اما السواصل  
اكتسابا بقوله ايا الدكور المكملون فاضطروهم كذا في خط  
الولف ورجع روفن فاضطروهم اه مرحوي على الصيد  
وهو اجواب قال تعالى واذا واد باسم المفعول ليناسب الذبايح  
ولا جرح قوله اذ فدر عليه اه قد ولا تتساو الصيد الملاوة  
خبر في الواو فاة صادوا والامر بالاصطيد وتنقضي حال الصيد  
وقوله الاما دلكم مستفي من الجمال في الآية كقيد حل المذكور اه شوي  
ذكر انهم اذ وجهه ان الجهاد تارة يكون فرضا كفاية وقد مر في  
كلامه وتارة فرض عين وطلب الخلافة فرض عين فاسبغهم فرض العين  
اذ فرض العين زيادي اركان الذبح بالمعنى الحاصل بالصدر راي  
وهو الاذباح الذي هو انرا الفعل الحاصل في الذبوح والمصاد

الطريق الى...



والمراد بكونها كماله انه لا بد لتحقيقها والا فليس واحد منها خارجا عن  
علم ر. قصد اي قصد المعين او الجسد بالاعتقاد في شئ فلو اجد بسيف  
فأصابه منخ صيد او رسل من معج ظلمة لا جاصد انقتل حرم انما قاسم  
لا تصيد كانا رسله الى عرض او اختار القوة في منج عقابت  
عن مع الصيد اي قبل حرم اما وبلغ من مبلغ الذبح وهو يراه ثم غاب عنه  
ثم وجده متاحا لقطعا لانه قد صار من ذبيحة هدية في حرم ما  
حدث بعده الحركة منبوع وغابت الذي في المرح وقاب بقطر مراد  
التم غابت الجار حرم الصيد هو ما عليه المرح ومعه قطبا باليد  
فأصاب غيرها ولو من غير الجسد حتى لو رمي صيد أو فاصا بغيره  
فانه يحل زيادي مع القدرة اي فيستباح به مع العجز خلاف الجارحة  
لا سيح بها الا في العجز زيادي وودخلت في محل اذا تكلنا  
هل صادقة حيا ام لا اما اذا اهلنا انما صادقة حيا وتكلنا هل  
بها او بقتل الجار الا على حل في الروح او حي اي ابرع قد والريقت  
الطقوم في مؤني والجرى منها قطع الطقوم والري ولا يترط كون  
القطع في دفقة واحدة باجوز التعد بشرط ان يجرى في الذبح حيا  
سنة عند ابتداء الوضع في اخر مرة وبه علم انما لو وصفا لكي  
من حلقه وامامه وتلافيا مع قطع هفة انه لا يحل قد وسيد كذا ان  
المسئلة الاخيرة كما لو قطع يد حيوان ثم ذكاه اي فانه يحل دون  
اليد وان لم يسرع قطعها اي لا يجب ان يسرع الذابح في الذبح  
فكوت في تحت ظهرا انما الشاة قبل تمام قطع الذبح الحركة مذبح لم  
حلاله زيادي فالسنة من الذر في الباب انما يشر اذا ذبح في حية  
ويشع السكين ثم اهادها سرعه من غير تاخير ولا قوة جازا كل ما تم ذكر  
بعد هاجوا زميلة القطع بعد ان كملت السكين وقطع بها كانت  
القطع بها بعد قبل ما من غير محل القطع الاول حرر وعارة له من  
على الرمي ولا يضر رفع السكين وانما غورا ولا فليها باخذ عليها

ما في

ما في من الطقوم والري ولا التماوها لياخذ غيرها ولا يترط فيها ذر  
حياة سرة وانما يترط في فصلها فاهو حرمه معار حرم  
للمصورين ولوعرفت اياه اجابة المسئلة شدة الحركة او انما  
اي غاية لقوله في الطن وعلم من تغييره باوان احده ما كاف وسيد  
في تشبيهه ان المعتمد لاكتفا شدة الحركة بعد قطع الطقوم والري  
ولو لم يجر الدم وطاهره انه لا يكف عكسه وهو جريان الدم دون  
الحركة الشديدة وفي حاشية القليوبي على الكتاب انه يكف ايضا  
وحل ذلك ايا لا لفتا باهد الارين وقد صار آخر من حل ايوان  
لم يلزم ولم يترك كما افاده الشيخ الزياوي في درسه اخطا الروي  
وانظر هل الطن يوجد في الحياة السرة موجودا واحدة هذه واعلم  
انه لا يترط اجابة المسئلة قطعا ولو من بالكلية ان مصر  
لا حجارة الحجر ولو كان رصه بسبب الكلب ان مضرك في ذبحه لانه  
لم يوجد ملجأ عليه الهلاك فلم اذا البان اعودي الكلب لجره والمرص  
لا يوتر خلفه اعودي للملأه فالباقيما نظروا به  
لكن سميت سكين لانها تكون الحارة الغريزية ومدية لانها تقطع  
مده اجابة سرة فيفتح السية سميت سرة لانه ذهابها  
اجابة من ذم شواها ذهب وبجته اي مذبحها فقط لا يثار  
ينبغي ان يكون لانه حالة اخرج نجاسة كما يقولون صوع الفرق بان هذه  
حالة عبادة يتقرب الى الله بها ومن ثم سن فيها ذكر الله تعالى خلاف  
تلك في لاهما من الشربك اي يجرم عليه ان يمشي ذلك في صوم  
بالحرمة في ثم المرح ومع ذلك لا حرم الذبيحة الا ان قصد الشربك كالحرم  
به الشيخ الزياوي في الحاشية انه كذا الخطا الروي واخره محمول على  
صورة الاطلاق اما اذا اراد وبكرت باسم محمد فليكره كما في ثم المراج  
اي والحامس ان الصور ثلاثة في صورة الاطلاق فحرم  
عليه حل الذبيحة وفي صورة ما اذا اراد الشربك بكونه حرم



وحكم الذبيحة وحسونة ما اذا ارادوا برك باسم محمد صلى الله عليه وسلم مع حل الذبيحة  
 لقوله تعالى مكلين بكسر اللام اسم فاعل حاد من تاكلتم اي حاد كونهم  
 من ساجد لها مؤمنين صفة جارحة وهو صفة صالحة مما يهدى اليها قال  
 ان تكون جارحة معاملة لو اسقطنا لفظ صالحة وانقي الخلق على  
 حاله كان صوابا اذا لم يترك داخل فيه الشروط الاربع لانه لو لم يترك  
 قائل قد وهذا هو المتدقيق في ذلك لم يترك اي ولم يترك  
 صاحبها دون ما اخذ منه ولم يترك وجهه كما جرت اجرة الرقعة  
 قبل قتله ولا يندرج في ذلك كون مسلم جارحة يجوز شيئا  
 رمي او عقبه اي لا يبعد النظر في طول الذي عرف ابن قاسم  
 وشرط جارحة الطير ترك الاكل فقط وشرط فيما انت  
 ايج عند الاخر وهذا هو المتدقيق في شرط ان ترك الاكل فقط وان  
 ايج عند الاخر اي لا يبعد مع تفصيل تقدم هو قوله وكل ذلك اذا  
 وعبرة الرحمان وشرط الذبيحة كونه ما كولا وفيه حياة مستقرة اول  
 ذبحه والا فلا يحل نعمه الحيوان اذا انتهى حكمه من ذبحه برص وذبح  
 في اخر مع حل وما يغيره نحو الكلبان من فلا يحل لوجود سبب يحار عليه  
 الهلاك فلو خرج سبع هبة او اشارة او اهدم عليه بنا او جرحه حتى لا  
 حاشية ذبحه وبها حياة مستقرة اول المقطع حل والافلام  
 سقط منه احترز به عما اذا لم يحكم بقطعه ولكن قد خرج من جنب  
 اوجب فانه يحل بلا خلاف وايداه افعلى في المصباح بان الرمي بالسند  
 جائز ولكن محله اذا كان الصيد لا يموت منه عابا كالركي فلو كان  
 يموت منه عابا كما نصا في وصار الوحد حرم كذا في قوله في المصباح  
 فانه احتراز واحتمل يعني ان يحرم في المصباح في قوله وهذا التفصيل في حذف  
 الطين واما الرصاص فيجوز الصيد به مطلقا لانه يدفع رحا  
 هو في مثل ان ترد لعدم حل ما كثر من او جعل ذلك في  
 الميرة والترتيب رحوي وكذا في غير ميرايم وكان فيه قوة

الصيد او الذبح رمي لانه المرمي مقصد ان يوحده عدم حل ذبح النائم  
 في الرمي ايج ودكاة الجنين المود او نقد ولا بد ان يظهر فيه  
 صوته الحيوان ولا يغير فيه نفع الروح كذا في المصباح وقله عنه  
 عنه ابن قاسم على المصباح ودكاة الجنين ذكاة اما رواية السهوية  
 برقة ذكاة ونصف الناس يصحبها ويحكمه بالنصب دلتا لا يحاب  
 الي حيفة في انه لا يحل ويقول بتقدير ذكاة ذكاة ما حذف الكاف فالتدقيق  
 وهذا ليس بشي لان رواية العروقة بالرفع على ان ذكاة الجنين  
 خبر مقدم وذكاة امه سبب مؤخر والتقدير ذكاة ام الجنين ذكاة  
 له وانما رواية النصب على تقدير محتمل فقتلها ذكاة الجنين لان الخبر  
 ما حصلته الغاية ولا يحصل الا بالذكاة واما رواية النصب على  
 تقدير محتمل فقتلها ذكاة الجنين حاصله وقد ذكاة امه قال  
 قد ويجوز ذكاة امه ان يكون ذكاة صوابا على نزع الحافض وهو  
 البال الموحدة عندنا والكاف عند الرمي حيفة فلا يحل عنده الاذبحه  
 كذا في المصباح واما قوله بتقدير ذكاة ذكاة امه فلا يصح عند الجوين بل هو  
 حل واما النصب بالقطر الحافض في نواضع مرفوعة عند الكوف  
 الكوفيين بشرط ليس وجودها في المصباح والاسماء واللغات للمؤيد  
 لم يجب ذبحه حتى يخرج هو كذا في المصباح ابن قاسم فقتل عن الرمي  
 وعبرة في الرمي وان خرج بعد ذبح امه ميتا واضطرب في نظرها بعد  
 ذبحها ما ناطو بلائح كذا في المصباح او كذا في قوله اذ ذكروه ابو  
 محمد وهو المتدقيق عليه لو اخرج باسمه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه  
 حتى يخرج المصباح ومثله في الروض وشبهه يعلم انه يفتي في  
 الكلام انه غير سديد في الاطعمة النائم للاشربة  
 قال جمع طعام بمنع مغموم ويجل اي يبين لهم الطيبان  
 اي الخلا لانه وتنفير رجل يبين الذبح ما يقال النادى بالطيب  
 الخلا في المصباح من نطق الحل به كحل الحاصل فتفهم المصباح

مصل في الاطعمة



بانها لم يرد ان لا يجمع الدليل لان الكلام وما يحل من الامور لا في الطاهر  
 من قائل ان الحيوان كذا الخط في الخط الموقوف مرفوع ومقتضى التواضع  
 ان يكون مقتضى الالفة مستثني من كلام عام موجب وكذا ما بعده كما مل  
 مرحومي ويكنى اجوابه عن التوقف بان يكون قوله او حيوان مقتضى باجاء على  
 لغة ربيعه لا يرد بموت العضوب بصورة او ان قوله انهم متوحدان يقتضي  
 الخ او لا يحرم فلا اعتراض قائل مادني حيي ودرج ارماد  
 فعمل التخييم له اي فان سموه باسم حيوان حلال حل او حرام حرم  
 اسم الروض والحار عطف على الفعل وكيفية الجوز ياد وكيفية  
 انهم الجوز ومن عاده انه اذا سمى راجحة الاسد التي فسر عليه من  
 الخوف ياوي الى عوايد اجنبية الموال الصباح وصاحبه  
 صباح الصبان والشر هو ففتح النون لعل من قه ما وكسرها  
 وتغ وحتي هو وما بعده مفتوح على الامغام اي ما ويرد  
 انهم باحل فتراد وتبيده بالوحشي لا يخرج الاهل من قدر  
 لفظ الجار عليه او وفي روضة انظر الى الخرج الجمع بينه ما دون  
 غير هاتين الحيوانان التخل والتكلم فانه التي يذكر لانه عند التخيير اذ  
 بارادة التخل لا التي هاتان لانه لو لم حل الذكر دون الانبياء من السبيد  
 صعدان بوزن ان قال الكا على ما يبدى وكان ومتشويا  
 فاجدوا افاذ اي احد نفسي تكلمه والكل غير المتقربا  
 والدي افاذه الذي لم يحرمت قتل الخفا انهم اوله مع فتح ثالثة انه  
 من صمد وبالد وحكمه ثالثة مع الكسرة كسديس وهو الميزان  
 اي يفتح اليه وهو المعروف بالليل بضم التوحيد بين قاره الخار  
 واور يفتح او كسر تالية هو تلي البطش المزج وهو الظاهر  
 مستند اي يجي اننا الى ان العلم كان حقا ان يبر بالوجوب  
 كما هو افع الوحش في السيرة موتا مفتوحا في ولم يجد حلا  
 خرج به ووجد ما للغير لم يبد له فانه تقدم المسبب لعدم صفاته واما لو

وجد

وجد ما لا غير فقط فساد في الفعل وهو ان الميزان كان مضطرا  
 وهو افع له والاك من صفاته بالقيمة فاذ سجد ما كذا فانه  
 فان قلنا انه يفسر قبل اضطاره واما الان فحلال بل واحد هو صوابا  
 من ما عار ما كان كذا في الاكراه على اكل ذلك اي على كذا في الاكراه على  
 خلاف الاكراه على غير الاكل من كذا في الاكراه على غير الاكراه على  
 عام ما بعده به  
 يستثنى الخ اي لان ابا حذائيه رجسته فلا تشارك  
 بالماضي وقوله حيي يتوب اي باذنه طاعة او يعظم  
 يخالف لانه قال ايضا في غير ما قبله ويخالف اليه بان ياكلها كذا  
 او يحار احد الرحمة لقوله غير باع ولا هاد لزم ان يكون ضعيف  
 والتمس حقه في ولا ينافيه ما ذكره بعده لانه ما يبيع له الا بالاكراه على  
 السيرة فان اكلها صباح له في الحالة المذكورة من الاكراه قائل فليس  
 ان يتقيا ياخذ هذا المحل اذ الميراث صاميا ومن والا فحرم عليه لان  
 اتمام صوم واجب فان كان في صوم فحل كان الاول ترك التي لانه  
 لكره قطعه قال فما لا يسلطوا اليكم مع شراج عند الياس  
 منها اي من العرفة فانه لا يجوز طاعته ولو لم يدا وهو كذلك  
 كذا في تيمم المني احب الي هذا الجواب فييد ان موافقهم حقيق  
 وان لم يطر لهم في العترة اياه كالكواخ الدنيا وفي كلام بعضهم ان  
 موافقهم ينبغي بعد انقضاء الروح باجده خاص بهم يستمر ذلك معهم  
 او البعث فلا فرق بين ما قبل البعث وما بعده لا يجوز طاعته  
 فانه الاذني بالحزم والاوجه الاخذ باطلا منهم وحله امتناع  
 محذور فيه من امكن ليا والاحار والمجابه اي في قطع الطرف  
 مرحومي حريص في صيا وبالع متطوع بتدبيره  
 فيما شبه الكهني بالعبدي وهو المرأة والختي والرفيق  
 ولو وجد مضطرا لحاصل ما اشار اليه اذ اوجد طعام الغير  
 فاما ان يكون ذلك الغير غائبا او حاضرا اذ كان حاضرا فاما



فاما ان يكون حيا الى ام لا فان كان ثانيا اكل منه وجوب باقرم المبدل  
 المقتضى والمنقوض والقتل في اكله سواء ذرعي المبدل ام لا اكله بالذمة  
 وان كان حيا وهو مضطرب اليه لم يلزم به ذلك لان الضرر لا يلزم  
 بالحرر الا ان يكون غير المالك لئلا يوجب بذله وان لم يطلبه لوجوب  
 قوله بالقتل ولما كان في الاوليات اشارة على نفسه بل ينافي  
 كان حيا على مضطر لم يذله لم يصوم بغيره مثل ونوع الذمة اذا  
 لم يحضر فلو سكت عن التمسك لم يجب حمله على المساحة برفق اذا سكت  
 المالك من اعطائه فله فنه واحده منه وان قل له بغيره ما لم يكن  
 المضطرب كذا مضطربا وانما لك مساهمة فيه اه وانما مضطرب  
 المضطرب من بذله اذ قلوا خلفا في الدام عوف الطعام فعلا افعلا  
 بوجوه فاعل الجبل حيا صك انما صدق انما لك بغيره لانه اعراف كغيره  
 بذله في الروض مع منه او وجد مضطرب منه وطعام غيره هذا  
 فلم قوله السابق ولو وجد طعاما في فقط وذلك فيما اذا وجد شيئا  
 واحد وهذا ايضا اذا سكت وطعام غيره عيانا في الروض وطعام  
 غائب لم يذله اما اذا بذله لم يجز انما او يمين مثله يفتان بغيره  
 ومع المضطرب منه او رضي بذله فلا يخل له اليه بقيت اما في الاولى  
 فلا نباحة اليه المضطرب بالنقص والجرم اكل مال الغير بلا اذونات  
 بالاحتماد واما في الثالثة ولان الحرم ممنوع من دمج الصيد مع ان  
 مذ بوجده منه اللحم واما في الثالثة فلا نصيد الحرم ممنوع من قتله  
 واما لو لم يجد الحرم الا صيدا او غير الحرم الصيد حرم فله ذكبه واكله  
 واكله القذية واما لو وجد الحرم صيدا او طعاما الذي يقتل به الصيد  
 على المقتضى من ثلثه اقوال لا لحق الله سبحانه على المساحة ثم التهمة  
 وكان خوف قطع اقل اي من خوف الترك او كان الخوف في ترك الاكل  
 فقط كما هم بالاولي خلاف ما اذا وجد حيو منه او كان الخوف في القطع  
 فقط او مثل خوف ترك الاكل او التمسك به يحرم القطع لما مر

وهو

وهو قوله لان قطع غيره حرم حرمي وبلغها وتوجين  
 حكم المرفوع اي لانه لا ينفك عن قبل الرأي يكون هذه الصيغة  
 مرفوعة اي بقوله اكلت لئلا ياكل ما الشارع وهو الذي يصلي السيد  
 عليه وسلم هو حرام بانها هيها وهو ليس تحت حاشي والحو  
 هدي واخصا من تحت معروف اي وهو المعروف بالي اليوم مرحوم  
 وحرم اكل الشوي الكمو رورسنا الخليف ان المصنف الكراهة  
 السط اي الالوان الخلفه وفي سورها بلارده اي اذا سكت ذلك  
 مطلقا او ربه البلاحة واول طلبها في السنة  
 من الهجرة قد تخرج ما يذبحه الجار للبيع من عمل اي يتوب  
 به اليه من المواقف فلا يرد ان اكل الفرض افضل احب عبود  
 بالفتحة تحت لعل مكان اي يتوب فاعلم ان يكون غني  
 الفاعل فليطلب نفوسكم بما في اقلوها من فليس تفتن عبي  
 المتخمة التي هي فعل المكلف الموصوف بالسنة لا الاممجة  
 اي لا يمتنع الاصححة اي العبد المصلي بها اذ لا يصح الاحبار بها سنة  
 في حاشا معاشه السلمية واجبة حقة على الله عليه وسلم  
 فكان له اصححة مندوبة اليه واكله صلى الله عليه وسلم يحولها  
 والواجب ها عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليها مندوب  
 ان تعد اهل البيت وهم اجمعوا في العترة والعشرة وقبل من  
 كرم لفقرهم الفاعل والتواب خاص بالفاعل فقط المطلوب  
 مع على يره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي كرمه النفقة او غيره  
 واسترطوا فيها اي في كاه الخط ان تكونه فاضله بعد ذلك اي  
 عن يوم العيد وليلته في شرط ان هذا ان يكون الواحد فاضلة  
 عن كاهيه وكاهيه مونية يوم العيد وايام الترتيق فيجوز فيها  
 ملكي الخوف ان كان له سيد حتى منه ووقت له كاهيه ذكره ان  
 اخ الفصل شمل كلام اعم اي في قوله والاصححة سنة

مصلح في الاصححة



لا ارضى من ارض رخص فريدها اي غير المحرم اي لا يذيل تسره ولو  
من علة او ابطا فكره الازالة لا تعدر وقال الامام احمد رحمه  
الارادة المذكورة قد وانظر ما وجدته في بعض النسخة عن ذلك  
فاجاب بان يحرم تنسبها بالخدمين او مبدائي وعشر ذنوبه ولو في يوم  
الجمعة حتى يمضي ويؤخر واحدة من ذنوبه في حقه ويخرج وقت  
عدم الازالة من نصي بنو اذ وقت الصبح او يخرج يوم العيد واما  
الشرع الثلاثة ولا يجب الا بالنداء او وما الخف به فليست بها  
المراد بالسبوت والحضور ولو اعيى واستهد بها اي احضرها قال  
عمر ان اي للبي صلى الله عليه وسلم هذا النواة المذكور لقائله من  
انه يعمرنا وادقطة منها ما سلف من الداف بلك يا رسول الله ولاهل  
بيك لانكم اهل به وحدكم للمسلمين عامة فقام صلى الله عليه وسلم  
بالتعمير في عامة قومه فاهل ذلك اتم حكمه لما حمل وقوله ام للمسلمين  
عطف على قوله لذلك وشرط الصبح نعم في وعندها عباس  
لكي اذ امة الدم ولو من حجاج او اوزاه مبدائي ولان الصبح  
لما اي وكما ان الزكاة قامة على النعم كذلك الصبح قامة على انظر  
القياس اي سقطت اسانه انظر ولو واحدة وقياس الاكفا  
بعكده في البلوغ بالصلام الاكفا بسقوط السن الواحدة اواج  
ويكون ذلك ايما ذكر من عام السن والاحد والاشي  
اذا في الصباح والتي الذي يلقي تنسبه من ذوان الطفل واحا في  
والسنة الثالثة اي في ابتدائها ومن ذوان الحف والسنة  
السادسة وهو بعد اربع اهـ خمس سنين اي كملها  
من البلوغ وما اجاموس والاشي قد ابروا لاني لا نغيره  
لا يوجد منه وحي نذوان الذكر اي طرقة لاني وحي  
البدن اي الواحد من الابلي ذكرا كان او انثى عذيمة ويظهر فيها  
لو فسد السبعة الاممية وجوب الصدق من حصة كل لاني عذيمة  
سبع

سبع ارج قائم من ابي اي هو من ان اشرك او عدا اداة عدم  
الاخر اذ فلا يدان الاشراك ليس يوجب التحديق الما وهو  
قوله ان اشرك في الابل والبقر وباشرة محطوران الاحرام  
وترك الدمي والمبييت وتلك السقاة واشرك غيره في توابعها  
جاء مع ذلك يحق النواذر ويحفظ الطلوع من  
مما طاهره سمعوا ذلك للفقراء والاعيا وقود بعض الحطاف قد  
خرباها الفخر قد مضى عنك البشارة الذي انسى لاحرقه وفا  
يد له سقوط الطلوع عنهم لكونها لا الطلب للتعليق بالفقراء فليست  
ومما سجد لذلك اي ان اشارة الواحدة في عشر وعندها  
اي ثباتها اي كفا في قسار من مباحة اي تعقيد و  
اي تعقيد ونذلك الذي لا ياتي بوضع ذلك لاني الذي فانه  
لا يصح اي اقصاء اهل ما ورد في خبره كذلك اي شافين  
لان كل واحد من خمسة سبع بدنه اذ يوحدهم الله لو اشترى  
ثلاثة اسباع بدنه او ثوبه من اهلها ثم اشترى خمسة باقية اشترى  
دخولها وفقد الثلاث الاول الاممية كبر ذلك ووقع في خمسة  
عدم في احدها لكونه الخط يسبق انه لا يخفى عن الكثر من  
واحد اي في خبري عن واحد وليس ير اهل السنين اهو مروي في رواية  
شعارها اي علامان الترتيب على استحباب السمن ويعدم السمن  
على اللون فسمينة سوا افضل من مزليه بيضا وقته زل بالاسيا  
للمنفور لانهم الافعال اللازمة للمحرم وقال الشاعر  
لقد هزلت حتى بدت من هذا الما كلا حتى استهأما كل منطلي  
بل هو اسم التولا او فيها من الحيوان لان الحيوان عدم العقل  
الخاص بالعقل الامميين والبلابة والجن والودك اي الدهن  
موجين كبر في مرة منوخته بين الواو والخيم من الواو  
كبر الواو اي القطر في جوارحه حضا اذ كود في صغره اهل



اعلم ان احصا جاز بشرط ثلاثة ان يكون ما كود وان يكون صغارا وان  
 يكون زمانا مقدرا والحرم غير مقصوده كما سيؤخذ ان  
 سقوط الذبح وهو كذلك قاله شيخنا في قوله وان شئتم من قوله  
 حج بل كرهه غير ما يعمد ان الوقت فلو ذهب الكل الى  
 المسجد ان فقد الانسان كلها او بعضها ان اذبح في الحرم والا فلا  
 هو ولا ولعله في بعض النسخ اهوق من كل الاذن ان يذبح سقط  
 كل الاذن وسقط الخلوقة بلا اذن كما وسكتوا عن بعض تفصيل  
 الاذن خلفه سم فكما جرى ذكره ايمه حله عن الصريح  
 والايه في قوله ان فاقدهما من الحن الذي يجب وجودهما فيه  
 في ايضه وقياس عليه فقد الثالث وهو الذب اما فقد ذلك  
 سقط له جوابه قوله الا في قوله في سائر خرج السيرة ولو  
 ترتب على جبايه طرهما بان يخرج من نفسه الكثير ايمه او لا عوم  
 كلامه فيمنع ان لا يفتقر ويدخل وقت الذبح للاصحية كدووقوا  
 في العاشر حسب الايام للذبح على حساب وقوفهم كما في حرم  
 صلاة العيد لغيره كوزيا سواد الصلاة في الحرم من الصلاة والخطبة  
 لا شرط في قوله الامر في جها ولم يذ اعطف الله على قوله من وقت من  
 قد صلاة ومفرد خطبتين وهو طلوع الشمس في صوابه من  
 من طلوع في اي معنى ذلك من طلوع الشمس خطبتين خفيفتين  
 والخفة بان يقيم على الواجب فيهما اي الخطبتين قال كذا على الاصحية  
 اي او جعلتها اصحية او هذه اصحية ومعلوم ان لا يحتاج اليه الكتاب  
 بالصفة وحده فيقع في السنة الثامن القوم من قوله ان سائرهم عما  
 يريدون المصحية به هذه اصحية يصير بواجب يمينه الكفا ولا يميل  
 قوله ان ردنا السطوع بها خلافا لعظمه قاله الشيخ الرمي في  
 وكل ايام الترتيب دمج وكذا في لياليه من شأنها ان يقيم مثلها جوا  
 فان الغرض اجبي لم يرد رفع قيمتها اي وقت التلذذ فان قيل ما الحكمة

في ان الاجبي من بالقيمة والمأذون لاكثر من قيمتها يوم التلذذ ومثلها  
 يوم الحرفا جوا ان المأذون لاكثر من القيمة بالقيمة التلذذ  
 في نفسه فام يذبح مثلها ان كان التلذذ اكثر من قيمتها يوم التلذذ او شرا  
 ما يذبحها بغيرها ان كانت اكثر لانها لو الرضاة لا أقل لكان الذاب  
 كانه راجع اليه لوجوب الالتزام منه فلم يفرقه الا القيمة فانه يفرقه  
 لكن هذا لا يسبب ما مر عن ان رجوي من ان المأذون لاكثر من قيمتها  
 مثلها يوم الحرفا وفيها وقت التلذذ فان لم يذبح فدونها  
 وان لم يكن اشترى بغيره فان لم يكن يصدق بان المأذون لاكثر من  
 اي لا يبعد الاصححة الا الكبر فانه خاص بالقيمة لا لصحية وشبهه انما  
 بالقيمة كذا قاله ابن قاسم واحمد بالقيمة في يوم التلذذ والايه  
 الله الرحمن الرحيم في يومه وما اشبهه من انه لا يطلو ذلك لان  
 الذبح لا يابس به فخر مردود والصلاة كما ان غيب التسمية وبكره  
 لزمها اي التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير ما يلهيها اي  
 الذبيحة ولا ياكل من الاضحية المذوية اي لوجوبها عليه وحرم  
 شكل عدم جواز الاكل بانه صلى الله عليه وسلم كذا في ذلك من  
 كذا اصحية مع وجوبها عليه والواجب من الاكل منه واحمد  
 بان الاكل ما زاد على الواجب اي ان الواجب عليه اصحية واحدة وهو  
 كذا يفي بكثره فان من غير الواجب كذا في الزيادة وهي حجاب بان  
 الغيب والكبد وباقي الاعضا الباطنة كالكرش لا يجب الصدق  
 بها حره المذوية لو قال الواجب كذا ان لم يشتمل الواجب  
 بقوله هذه اصحية او جعلتها اصحية كما مر قاله في اي يوم عليه ولعل  
 حكمه كونها تقع بها اكرام الله تعالى ولا هي اجنة لما ورد ان اول  
 اكرامهم بكذا الحوت لظاهر الآية لعله ليجب واما قوله لم يولد  
 تعالى فعله للتوفي اي الوجوب لظاهر الآية فيقول تعالى  
 يفتن خلاف ذلك حيث عبر بالجمع وحجاب بان لا للجنس ولكل







وحكم الله بدفعها لله وجار الله لهما ما أخذوا به ويجب تغيير الاسم  
 إذا كان على الأقرب كقوله الشهاب بن تميم ونزداد الرحمان وجوبه ونذبه  
 ويحكم التكني بأبي القاسم والأقرب إذا لم يلقه مطلقا فهو تزيين وتقلع  
 التكني بأبي القاسم وأجمعه كذا بخط الشيخ الديلمي  
 بأبي القاسم أي ولو تغير من اسم غيره ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم  
 قد وظهره أحسن ولو كان له ولد سماه قاسما ولا بأس بالتكني بأبي الحسن  
 لما توسم الناس فيه مما يضاف إلى الدين كبد الدين وعبد الدين وأمين  
 الدين وهو خلاف الوفاء أو مكروه قد عالج الجلال في قوله ولا بأس  
 ولا يكره كذا أي يكره وليسوا من أهلها وقد قال صلى  
 الله عليه وسلم إذا مدح الناسك عقيب الرب وإهترأ الناس  
 كقول من يرجع للتعريف والتكسية بأبي لمب التوفيق واسمه  
 أي إلى لمب عبد القوي كذا ويكون ذلك أي الخلف بعد زخم العفة  
 هو محمول على الأصل من التسمية أي بغير من إشارته كما قاله  
 سم فلا ينافي ما يأتي من قوله إمام مال المولود فلا سقط ما يقال  
 إذا كان المولود ماله في قوله من تلزمه تفتته عند العلم  
 وليفت به الحنفية أحسن طارمي خلافا لابن حجر ولكن الخط لا يمد  
 على أن التأتين أفضل فيه ولا يحكم على الواحدة بأنها خلاف الأصل  
 فضل لعدم كنف البس المقتضى كونه خلاف الأصل فضل  
 متساويين ليس قيد ابتداء أرجم ما حكى في الأصحبة أن  
 لعق بضم العين وكسر هاء إمام مال المولود فلا يجوز له هذا  
 مقابل قوله السابق وهو من تلزمه تفتته لو كان الولي عاجزا  
 أو العفيفة مطلوبة من الولي أو من المولود وبعبده تفتت الخط  
 للمولود ولا ينافي ذلك ما قاله أنه لعدم بياره في جميع المدة بخلاف  
 هذا والمسألة عطف خاص على عام أي الخلف أو عطف نفاذ  
 بناء على أن الأولي مكان بشار رجل الشاه إلى أصل العقد والأفضل

الدين

أي كفا ولا يأنه يعيش ويمشي برجله فإن كسره لم يكره بل هو  
 خلاف الأولى أي يذهب من عبا أي جميع البدن وهو طاهر لا يربط  
 البدن وهو أي البراح مع برجه بعض الرأس ومنه الشو  
 المستوية وما يفعله الخلق عند خضار الولاد قد وأما  
 خلق جميع ما أي الرأس ولو عجزها أو خلقها إلا في بعض المذكر كان  
 مستقيما فلا بأس به ولو لا بأس بترك ما يليه فها هو طرف  
 الشارب السوي إذا اراد الكيس قيد أو لو سقط كان  
 أولى قد أو لو طوعها ليس للتبديد بل مطلقا ولعله قيد  
 به لقوله أثار المرأة والسحر أو الشيب أي كره نعم أن  
 دعت ضرورة البرجاء السبق والرياسة  
 ذكر التام الذي تقرر به أحكام ثلاثة السنة بقصد الجهاد والاباحية  
 بقصد غيره وأخرى بقصد حرام كقطع الطريق وأما الوجوب  
 والكراهية فتحتمل أن يعرفها أيضا فليست بالمتأصلة  
 المتأصلة للمتأصلة أي الرماه فالجواب عن السؤال في المتأصلة  
 والرهان وأن أحضر كلام الأصل كما في السابق والمتأصلة قال  
 الأزهر في المتأصلة في الري والرهان في الخيل والسباق يعرف ما هو  
 كونه طاهر ترجمته اسم الحربي على ما في الرماح لأن العطف في قوله سبق  
 والري يفتي بما يره وأن أحتمل أن يكون الذي يعرف ما هو لفظ  
 السباق لا سبق ويقتضيه ظاهر حديث لا سبق إلا في خفاو  
 حافرا ونفلا فإنه يروي بلفظ المصدر كما في سابق الذي  
 أي على الأقدام وسيا في جوارحه لا عوض أو جاز أو فضل  
 كذا في صحاح الشيخ فدخل في الحف الفيلة والابل في الحافر  
 الفيل والبقار وأما هو المراد بالفضل السهام ونحوها  
 ولا يغيره راجع لغير الكلاب ما هي في نحو السباع عليها ما يروى  
 كصرح به شيخنا قد كذا بخط الرضا البطل هو الكتاب

ك



المشتمل على الحديد في طرفه والشاب هو الخافي عن الحديد اهـ  
 اي الكبار والابرار والبرابر ارجع الزمان هذا هو الصواب وفي خط  
 التمر الاحاد وهو سبق قلم فقد قد بعض الاقاصيل والطلاقة على الكفي  
 الذي ذكره لما قد عليه في كتب اللغة اهـ بان يري لك هي حرام لانها  
 تؤذي قطعا فمما كان عندهما حذف بحيث يعلب على ظنهما سلامتهما  
 من لم يحرم تنبيه كل اصطياد الخية خادق في صنعه غلب على ظنه  
 سلامتهما وقد ترجب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام  
 المؤيد في فتاويه ويؤخذ عن كلامه ايضا حل انواع اللعب الخطيرة  
 من الخادق بها اي كالبهاون حيث غلب على ظنه سلامته وحل الترمج  
 عليه اهـ والاشد جواز هذه عبارة ثم رالا وقد جوازها حيث  
 خلا عن الخصام الواقعة بين اهلها او قال ابن قاسم وعمومها يشمل  
 ما لو كان بعض من اهـ على ربي بدق قال الزياتي لملا عن الرماي  
 المراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد اما بدق الرصاص والطين فصح  
 المسألة عليه لانه كما يرخ الخبث في السهام من صورته ربي  
 البدق ان يدق فقه براس اصبعه على وجه الترمج في يترك الحجارة  
 من غير كفا وزنها ولا خاتم اي هي هوى اليمين او في السار  
 اقترن اسم منها على ذكر الثاني اي في كل من الرهان والماضلة  
 لان المسابقة والماضلة ذكر من شرطها علم حفرها وذكر من  
 شرطها ما استراطا المحلل اذا كان العوض من الجانبين او لعلها  
 هذا فكان يسوغ له ان يسقط قوله ما في مسافة او قائل  
 ويحيى ان بالتعيين ان اذا وقع العقد على غير ما باتساره ونحوها  
 تعيينا فيفسخ العقد فلا كرم او قوله فان وقع العقد على عوض  
 لقيمته فقامل كالجارة ان كجام استراط العلم بالمعقود  
 عليه من الجانبين وقيل بل جارية كالجامة كجام اذا عوض مبدور  
 في مقابلته لا يوثق به فكان كذا لا يفت وحسنه بالرفع مطلقا

على

على اسم كان ومعلومه بالنسب موقوف على خبرها كما ذكره  
 زيادة على ما مر به وهو ان يكون الماخذلة على نافع في الحرب كالرمح  
 والمارية وكخومها بان يدربهم الدار المشروط  
 اي اصابته كخنة من عدد معلوم كعشر يواخذ فادخ في ثم الترمج  
 فلو شرط ان من سجد خمسة من عشرين قبله كذا في كل عشرين  
 او عشرة فاصاب احدهما خمسة والاخر دونها فالاول فاضل واذا ما  
 كل منهما خمسة فلا فاضل وكذا اي لا فاضل لو اصاب احدهما خمسة من  
 عشرين والاخر اربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين جواز ان يصيب  
 في الباقي وان اصاب الاخر من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين  
 وصار موقوف لا يباين من الاسئلة في الاصابة مع الاستواء ربي  
 عشرين اهـ وفيه وقفية قوله في كل الوجود فالاول فاضل ان  
 الثاني لوربي من العشرة تسعة فلم يصيب فيها شاقفيا الاول  
 وان لم يستوف الثاني باق العشرة ولا مانع من التزام ذلك قال  
 الشرب عميره البرس وقوله وان اصاب كل منهما خمسة فلا فاضل  
 ظاهره وان كانت اصابة احدهما خمسة قبل اصابة الاخر خمسة فيكون  
 المراد بالمبادرة والسبق ان يصيب احدهما العدد المشروط قبل  
 الاخر كونه في الاواقف وقوله في الاول فاضل في مسيلة العشرة  
 لانه ليقتض ان المراد ان يصيب احدهما العدد المشروط قبل الاخر  
 والا اي لو كان المراد اصابته احدهما دون الاخر كان في مسيلة العشرة  
 لا فاضل لاحكامه ان يصيب في العشرة الباقي من العشرين فامل اللهم  
 اللان فاعلم انه او عشرة وكان العدد المعلوم عشرة فقط  
 عشرين اهـ ورايت بخط يمينه الشهاب في له قال ابن قاسم  
 المعروف من هذا النوع الذي هو نفس كلامه انه ليس بسبق  
 احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيب قبل الاخر حتى لو كان  
 الشرط سبق خمسة من عشرين فقد اصابته باصابة خمسة







الاسم او لا حمل الجبل فليس بيمين لا متناع الحث فيه بل انه الابدان في سجد  
الاسم المبادي لا والله قاضي بعد الاسم الشريف الدال على الذات العلي  
وقوله او باسم الحق كانه حق او الحق الذي لا يموت والاله ومالك يوم الدين  
المراد به ففت للذات وتوشتا كالحالف الذي يامل هذه الغاية مع  
اداء اسمائه مستعد او من غير اسمائه الحسن كصانه الموجودات قال شيخنا  
م روضة الجناب الرفيع والاسم الاعظم ومقام الاديان وفيه عدم الانقضاء  
بالجناب الرفيع وانه ليس كناية لان معناه قبا الماراه او لم يكن مراده به  
الموصولة او الموصوف كما مثل وان كان كل ما مستورا الا ان يريد به ايها  
القسم في جميع هذه الاسماء قد وهداه الارادة في جميع الاقسام فلو اوجه  
كان اولي قلتم ادهم العرف باني ما كان حيا فيه تعالى فلا يعمل العرف عنه ويعمل  
العرف عن اليقين كذا في الترتيب كذا في غيره فانه اذا كان عاليا باسم  
مراد اليه انما يتبع العمل بالحق غيره وان لم يعمل فيه بل كان استواء فيه وفي غير  
سواء فوقف انقضاء اليقين به على ارادته تعالى له دون غيره ما اذا اطلق او قصد  
غيره فالخامل له على جعل قوله الا ان يريد به غير اليقين فالمراد على النوع الاول  
اختصاصه على بعده باسمه استواء في غير الله فقصارا حاصل ان ما اخفى  
بالله من الاسماء لا يعمل العرف عن الله ويعمل العرف عن اليقين وما اخص به  
من الصفات يعمل العرف عن الصفات كانه كما اشار اليه انتم بقوله وبالله بغير  
ظهور آثارها ويعمل العرف عن اليقين اعم وما كان السواء في الله اغلب  
بغير فالمراد بالاطلاق ويعمل العرف عنه باسمه في غيره وما كان فيه وفي  
غيره على السواء فوقف انقضاء اليقين به على استواء له فله لكونه متكاملا كذا  
خطيبه بلامه قال غير اليقين اي بان قصد المبرك بذلك انما لم يكن  
كجبره العاقل والافلاسيق التورية ولا يعمل به ذلك اي ارادة غير  
اليقين والاطلاق اذ اي فيما نوقدا ان حلت بالله فانه طالع او السحر او  
لا طالع فوق اربعة اشرف في طبيعة مما تقدم اي كان قال بعد قوله السابق  
بالله لا يريد ان يمدح الله بل اراد به اليقين بل ارادنا بسبقت بالله فلا فائدة ليعلم  
منه في علمه على الخلق من الطلاق والصف والايلا ف ارادة غير اليقين كاره  
تقبل وتارة لا يعمل اوجه لتعلق حق غيره اي غير الله به اما اذا اراد  
حاصل ان الحالف اذا تولى اليقين بغيرها اما ان يريد اخرج ما صدر منه عن  
اليقين

اليقين مع استواء له في معناه كونه اردن بقوله الذي يفتنه بده الله مستدا خبره لعينه  
او اعتمد عليه او كونه ذلك واما ان يريد اخرج اللفظ عن استواء في اللفظ  
بقا ارادة اليقين فيقول قوله في الاول والثاني وقوله المنهاج لا يعمل قوله في  
اليقين كونه على الثاني دون الاول او باسمه كعطف على قوله او باسمه من  
اسمائه المختصة اي العاد اطلاقه عليه وعلى غيره مذكرا له الغير بسمائه و  
انما هي في الاطلاق اخرج عن الاعلى خلافا لما يوجهه صوابه ان يقال وتطلق  
لغايبا على غيره بامل والى اعرف من بانه مختص به تعالى بنوع القسم السابق  
واجب بانه بالنظر للصرف وصفه والغاية صفة لا قوة لها على العاقل المقصد بذلك  
فارق الاضافه في قوله رب العالين وخالف الافلاك والكذب سواء  
حال تقدير مستويين او مضمود برفع الحافض يعني السوا والاسم الاعظم  
يعني صريح خلاف القسم الاعظم فانه كناية او بصفة هذا مقابل الاسم الشامل  
للصفة بان يجعل بالصفة محبة عن الذات كوعظمة الله وقدرته من صفات  
ذاته اي الشوكة كذا ذكره ونرد استحقاق صفات ذاته السلبية كعدم جبره  
وعزيمته وعن القاطع صحة اليقين بها واما صفاته العقلية كلفه ورزقه فله  
تسعد اليقين بها خلافا للخفا فاقول وكلامه وسعير به ان صفات الذات  
لا تشارك اللفظ اي لها والجلد اي واللفظ كذا ذكره استخرج اذا اراد اللفظ  
المراد لا المعنى المقصود لم يكن يمينا انظر في والمظهر مطلقا اي هو اللفظ لجلده وغيره  
وكالمحمي ولا يستعد به اليقين ويقل هو كناية يحطم ولو قال الله اخرج  
فالصاحبه موقفة على النطق بحرف القسم وشيئة ودمه الذمة على الميثاق  
والمراد الله باللفظ لجلده خلافا لما لو اقرر على المحمدي وان تقدم لم يرجع  
فكناية ان اراد من نفسه اي ليس للمخاطب ابراره غير محمية او  
مكروه فان الى كذا خلافا وقال احمد بن الخطاب جرحا اما اذا لم يقصد عند  
اليقين نفسه بان قصده بالمخاطب او قصد الشفاعة في عمله او اطلق  
فليس يمينا لان ذلك حرجا في ما والاطلاق محمول على الشفاعة او ولا يكون  
به لكن الايمان بحرام ونور على ذلك مطلقا ولا يستعد بمسند مطلقا وان قصد  
اليقين والتفصيل انما يقو في الكفر وان ما لم يعلم يقصد به لم يكن كذا بيده  
كلام الادكار خلافا للاسوي في قوله كذا لان اللفظ بوجهه يقتضي وليس  
اي لا بالاله الا الله وحدهم انهم لا يلد على عدم وجوبه في الاسلام الحقيق







بعد وكيل له اي ما لم يقصد انه لا يتباطا العقد بنفسه فان قصد ذلك  
 لم يكن بفعل وكيله وهو المتمد معتمد لمقتضى بضم  
 الشافعي اي من حمله على فعل نفسه فلا يكون بمتمد وكيله اخذ العوم  
 لو ان الخلف لا يشمل فعل الغير فلو كان راجعاً اليه سواء قلنا الرجعة  
 ابتداءً كالحاج ام السدانة فالمتمد انه بحيث فعلى قول المكره  
 والمتمد فيه عدم الحث ويؤخذ منه ان الاخبار بالنكاح يعم مع  
 الامتناع وليس مخصوصاً بالسكون مع عدم الترخيص بالامتناع من كونه  
 اذن اذ اي فحينئذ على المتمد لا يكون اي عند الاطلاق جلفه  
 لم يكن معتمد لا يبيع ولا يذم ما لا يبيع من كونه لو حلف على زيد لا يبيع  
 ما له خلافاً للبليغي في فرقة بينهما وكان اللام للتحليل لا للتفدية  
 فان الرمي ومن ثم لم يثبت في دارا ان لا حالاً من دارا قد صر  
 عليها لكونها نكوة وليس متعلقاً بتدخل لان ذلك هو المتبادر من  
 هذه العبارة فحينئذ بدخوله دارا كالحلف وان لم يكن فيها ودخل غيره  
 لاداريته وان تدخله سواء علم زيد انه مال كالحلف علم منه  
 ان معنى العبارة لا يبيع ما لا كانا في فليس في متعلقاً يبيع بل بالمار  
 ولعل عند الاطلاق كعادته فان قصد غيره بان اراد لا يوقع  
 عقد البيع في عمله اما بقدره في المباشرة للفعل للمفعول اي في الحث  
 لف المباشرة للمفعول اي والمباشرة هنا غير الحلف ووقت العقد  
 اذ اي فيما لو حلف انه لا يتعدى بالمال المملوك فلا يكون الا اذا تبع  
 قول الرواية فليقل له روي ان جبريل علمه لادم وقال  
 فعملت كما امرت الروض ولو حلف بتصديق عليه صلى الله  
 عليه وسلم افضل الصلاة برونه بالصفة التي في الصلاة اي الا  
 براهيمه واستعمل عدم استمالها على السلام واجيب بانه اما التزم  
 الصلاة بين فعل واحد من ثلاثة اعراضه بان بين الاضاف  
 الا لمستند فلو اتى المان على ظاهره ولم يزد فعل واحد

كان

كان مستقيماً اهـ البيان بضم التاء المشارة فوق وتسدب الوحدة  
 سره الصغر سائر العورة فقط كذا في ثم انهم في الدار هرية  
 كالطعام المتيقن فالجزي في الكفارة ولكافة الغطر فاذ لم يكن  
 المكور سيد ابداً كما يحجوا راعيه بضم ومثل يحجوا الغطر فضاء  
 اي فلو اوجب صيام الخ بالاطعام والكسوة اي بالاعتاق لانه  
 لانه يستغفر الولائي عتق عن كفارته وليس هو من اهله  
 اما العاجز بغيره ماله ونوفوق مائة الفطر فلا يكون بالصوم بل ينظر  
 الحضور كما قاله ابن ولما يجد ما يغفل عن ذلك اي كفاية بغيره  
 العمر الغالب على المتمد ولو كان عليك نصاً او اكثر بين البائتين  
 اي باب الكفارة حيث قلتم اذ كان تغير الابلز من الاعتاق ولا لاطعام  
 ولا الكسوة وان قد رعى احدهما بما لا يزيد على كفاية بغيره العمر الغالب  
 فله ان يكون بالصوم وبين باب الكفارة حيث قلتم بكتاب الكفارة في  
 المصناب الذي عنده فداد بالباين ما ذكر في قوله فغيره الكفارة وله  
 اخذها سنخ فسا بها اي منها سنخ كلاوة للحكا  
 فيه نظراً لما روي في شافعه ولا نسخ فيها فكان الاول في الفرق ان  
 يقال تلك سنخ لو فرض وان ترها بخلاف اية السرة فانه لو تواتر  
 لم ينفخ في احدهما اي الحلف واخذت  
 في الذود وجمعها لا خلافاً او ايهما قال الوعد بخبر او شر  
 والى ان الوعد بالشر لعله من باب المشاكلة ولا ينافيه ان الوعد  
 في الخبر والابعاد في الشر كما في قوله  
 والى وان اوعدته او وعدته بمخلف ايادي ومخبر موعدى  
 وشرعاً الوعد بخبر خاصة هذا المصنف التوكيد وخبره بالتوفيق الاتي  
 الدار والماعدة ان ما قلعت به حذو روي او تحققت خبر كان يميناً  
 والحاصل ان هذا المباح ناره يكون حثاً لارادته الزام نفسه بالفعل  
 فقط بهذا لا ينفق لكن لم يزم فيه الكفارة لانه بين متعلق الحث به

١٠٤

فصل



وتارة لا قيل به شيء من القلابة المتقدمة كما ان بطلت في الصفة هذا لا يستند  
 ولم نذكر فيه كرامة وطود فانه صلاة اي من غير امام يقوم لا يرمون  
 بالكلية لان البقرة في الطلب وعدم بحال الله كما يعلم مما ياتي في قوله  
 لو علمت تذراعية زيد لم يصح الا ان قصد شيئا زيدا بها فغير متفردة  
 فيصح المذراع ان قدوم زيد في حد ذاته لا يكون قرينة بان صحها اي  
 الثلاثة ولو سئلت والمتمم انه ان عين اعلاه صح نذره ام ادناها  
 فلا كما في الشهادة الذي هو زيادة على اقل واجب الشريعة وهو الجمع  
 وانما واجبه بالشريعة هي ركعتان وفي الصدقة ما يتقوله ولا يستند  
 بحجة كما ينبغي ان لا يقال كحاشا الصلاة على اقل ما يجب وهو ركعتان كذلك  
 حاشا الصدقة على اقل ما يجب وهو ما خذ دالاهم او نصف دينار لان اقل  
 بعد ان الفضل ما يتاخره وفيما خذ دالاهم واقل نصاب الذهب  
 عشر وزن متعالا وفيها نصف دينار لان النظر لا يلزم ما يجب لا يخصر  
 فيما ذكر بل قد يكون اقل مما هو بوضوئه في الشريعة فانما تجزي في التهود  
 انما فانما وجب الزكاة في نصاب ربع العشرة وكان تركها بغير ما يلزم  
 متلاويك على الامم سواء اقل مما هو لان ذلك اي اقل مما هو  
 فتع ويحصل الثغابا في ذهب اصل الرض ويوجد في امر بعض بعض  
 قوه اه ولا يصح نذرك فيه تغير اعراب المتك لان نذره مبني على  
 المنع في محل نصب اسم لا اضافة للجنس فيحتمل ان فاعلا لفعال محذوف  
 فلو قال كافا الذي قاله العبادي ولان نذره يستند في فعل معصية الاسلام  
 من ذلك نقول اي على وجه التحليل والنصب ان قلنا ان  
 قلنا فلان ما لم يكن قبل قرينة فان كانا كالحري وان لم يلزم ما يلزم وهذا  
 ظاهر اورد في التوضيح اي على قولهم لان نذره في معصية الله  
 ان نذره لا يثبت في الحد بان موسر عند الله وقوله وهذا اذا مال  
 اي اذا كان غير عند الله وهذا صفي والمتمم انه يلحق المذرع  
 واما الموسر فاعتاقه جاز فيستند نذره فلا يراد وعبارة في الرمي

ولا يستند في ذلك صحة اعتاق الرمان الموسر لانه جاز كما مر في باب ما  
 وعليه فيستند نذره كما مر اما المعسر فلا يصح اعتاقه له وانما سر بعد  
 ذلك او يري من الدين كما حواه في باب الدهن وعليه فلا يستند نذره  
 لانها الشرط في النادر وهو نفوذ نذره فيما نذره وهذا المقرر  
 تعلم صحة الايراد المذكور كما تقدم فليعلم وانتم الكلام ان قد  
 هات اهلنا ليرى باعتبار ان اعتاق الرمان الموسر جاز فيقول له وذكرها  
 في الدهن ان الاقدام على عقد الموهوب لا يجوز غير تمام فكل ان يكون  
 المذرع في المعصية مستندا مستندا بالنصب في صحاح النسخ ولا  
 وجه للرفق الموجود في نسخ الاعلى جعله خبر مستند محذوف  
 واستانته قوله اي على قول صفي والمتمم عدم استنايه كانه  
 سيذكره وهذا هو الظاهر مستند وسواء قصد باليوم  
 الشاه يوخذه ان كل ما وضعه الاباحه لا يكون في صحة نذره عرف  
 من اطلب له في القسم الاول هو قصد العبارة بالمباح كحو الشاه  
 على التمسك باليوم ينفي الانقضاء لا يقتضي في اللزوم الذي هو بغيره  
 التحريم من مال الزم وكفارة اليمين وليس ما اذا المعلوم منه بال  
 وفي ما ذكرنا في المعصية في اللزوم وفي نسخ ما ذكره ولا يلزم عقد  
 النكاح بالنذر اي لما تقدم ان ما وضعه الاباحه لا يستند نذره اذا  
 عرف من طلبه اذا كان مندوبا بان كان تابعا وجداه  
 لموسر صفي والمتمم الصحة كما سيذكره لان المباح كالمبهم هنا  
 والا وحده هو المتمم وهو من نذر المباح وقيل من نذر  
 التبرر يصح اي وجه ذكر هذه المسئلة انه يباح للمرأة ان تترك  
 لذورها محقوقا فكان القياس ان لا يصح نذره لا باحثة في حقها  
 خاصة فيهما ما يابل جملتها ستة عشر سيلة لزوم اي لزوم اقامه  
 اذا شرع فيه اما نفس الفعل فلا يلزم بل هو باق على نفيته وقالبية  
 نذر امام حرمة ابطاله في نفيها عليه نواب الفعل كما هو ظاهر كلامهم



كلامهم واجبه او مني من اي من المحرم وكذا من غيره من اجرامه كذا  
 العباس من سكنه سقط بالفتح لا بالسك قد لا تذر ان يحاو  
 لفتح كذا في خطه وسقط منه فخط ما تيسر هو وقوله او عكسه اي  
 تذر ان يمشي حاشا وسقط كذا في المخرج وش قد تركه اي حيث لمسه  
 للشيء والمراد به غير وقت نزوله او ذهابه نحو السقاء وغيره قد  
 وادرك بعد رعايته او شمعاً بفتح الميم او وقف اي تذر  
 وقف ما تيسر بان اي الرتبة والسمع من غلته بان قال تذر على ان اقف داري  
 على شرايت او سمع يوقد في المسجد الفلاني او الرباط الفلاني تذر  
 ان قوله وقف حمد عليه عطفا على تذييل ولو وقف ما تيسر بان اك  
 والا لم يجمع هو باق على ملكه ماله لا يصر فيه من دفعه له  
 فادمان دفعه لو ارته ان علم والاصار للمصالح العامة ان لم توقع مرفعة  
 والا وجب حفظه حتى يدفع له ام  
 والتمهات ان تلاثة وجه الخطر اما ان يكون عارفا ولا والعارفين  
 اما ان يحكم باخذ او يعذر عنه فان عرف الحق وحكم به فهو في اخذ وان عرف  
 وحكم بالباطل او لم يعرف الحق من الباطل ففهم على جهل منها في السار  
 وجه الصالحين المراد بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق المتوردين  
 ومن عيني وهو ان يقول في التورداق قد في النجاة اي ساقفة  
 عدوي وامسك ان العضا اي تولية تقريته الاحكام الا بالاجرة فيجب  
 اذا التبع في الناحية ويندب ان لم يتبعين وكان افضل من غيره فيسأ  
 له م طلبه وقبوله ويكره ان كان مستغفلا ولم يسمع الا فضل فليكره له  
 حم الطلب والقبول ويحكم بغير لصاح له وله مفعولا وبطل عدله الطالب  
 حصلين هما كونه لظفا على صغيفهما الكتابه والسقطه  
 وسكت عن حصلين هما كونه ذافعا وكفايته في القيام بامر الحق  
 ولو ياله فيه شهيد كثير المثلث العام هو لفظ شرف  
 الصاح له من غير حصر واخاص خلافه والمطل هو ما كل دلاله

والجمل  
 فكلية مأكلة

والجمل ماله سفع دلالة ومنه المسابه وانسي بخلاف والمطل  
 ما خلا عن قيد والعين بخلافه امه والحق هو ما دل دلالة قطعية  
 كاسم العدد والظن ما دل دلالة ظنية اه زو وقاد قيل وانطو وما دل  
 عليه السقط محل السقط وهو نص ان او اد معني لا يكمل غيره كريد  
 وظن ان احتمل مرجوحا كادسد كالاخذ باقل ما قيل من اقوال  
 العار حيث لا دليل سواد فانه مختلف فالتساقط لانه محتمل  
 ولا يجمع عليه لانه في معنى الاكثر وسقط غيره فاخذ بالاكثروما قيل  
 احسبوا و ذلك اخلاف العلماء في ذية الذي الكسائي قيل كذية السلم  
 وقيل كضغها وقيل كضها فاخذ الشافعي لذلك فانه دد دليل على وجوب  
 الاكثر اخذ به كغلاذ ولوع الكلب في المثلث وقيل به ودل عليه  
 حبر المصححين فاخذ به هو واليسيل بسوطه في الاصول من يصر  
 ليلا فقط المقتد انه كمن يصر ليلا فقط ايض زيادي كبحر في الرماني على  
 ما قاله الشافعي الاذري كذا ايها مشي بخط بعض الفضلاء دون  
 اد وبقا لا ايها كانت رعاة ورياسة لا امامة قاله علي الغزي ولا يكت  
 اي ولا يجب كذا في الحديث الصحيح قد سيقط قال الغزي  
 فلا يصح انه تولية مغل بالاحتمال نظره وفكره اما الكبر او مرض او غيره  
 قال في هذا الصحيح كلام المح وهو سلوم محامر واما تيسر السقط  
 بتولي النظمة واخذق والضبط فهو مذوب كاقاله الشافعي لا شرط على  
 الدراج فان تذر راعا المقتد ليس بقيد وقوله له شكه ليس بقيد  
 م سلطان او من له شكه فتولية السلطان محجة مطلقا اي  
 لو اكان له شكه ام لم يكن كان زالة شكه بجواسر وحسن ولم  
 ليزد مرفعة فاما المقتد انه لا يشرط ويند حكم للمفردة  
 ولذا قال الرماني ولو جازها فان اطلق التولية اي عن الاستحلال  
 وعدمه او اجتهاد مقلده بفتح اللام ان كان مقلدا لكسرهما  
 اهلا من رجلا اهلا في غير عقوبة الله تعالى اما في



فلا يجوز التحكيم فيها اذا طالب لها مدين واخذ منه ان حلف الله تعالى  
 الذي الطالب له مدين لا يجوز التحكيم فيه وخرج بالاehl غيره  
 اكد والتمس الا ان اشاع التحكيم لوجود القضاء ولو قضاه  
 ضرورة يفي زياد من حوي اي الا اذا كان يأخذ ما لا يوقع  
 فلا يجوز تحكيم مع وجود الاهل والاجاز ولو كان يحكم مع لا يجوز  
 تحكيم غير محدد مع وجود قاض ولو قاض ضرورة لم يله الا اذا كانت  
 يأخذ ما لا يوقع كالمسند ولا ينفذ حكمه اي التحكيم والابواب  
 كان احدهما قاضيا فلا يتطرق رضاهما بناء على ان ذلك تولية منه  
 ولا يكسر رضاهما ان لا يفراره لا يسري على العاقلة فلا يكسر رضا  
 بل لا بد من رضاهما ايضا والنسوة كما ياتي في الفقه امسح اي التحكيم  
 قبل بلوغه عزله بالرفع فاعل بلوغه اي عزله نفسه فله الحكم  
 قبل بلوغه وبالبغ الآخر وبقراته عليه اي لا نقول ان اقرات  
 كتابي سناه اذا بلغت العزلة ولا شهادة عطف على قول اي  
 ولا يعمل بشهادة الا ووادعي بالنسبة للمنفود ويجوز تأليب  
 الفاعل بشي لا يتعلق بحكمه كدين عليه بوسط بفتح  
 السين على الاظهر تساوي اهل في الغرب سكتا على قوله  
 فاد ان قاسم وكان المراد بهذا تساوي كل مع نظيره فاهل الاطراف  
 تساوي ونكذ ان يلمر وهكذا هو اي لان الساكن بالقرب من  
 وسط البلد ليس مساويا لمن سكت في اطرافها فالتساوي ان التساوي  
 لمن في طرف بالسبب لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا مترجحين لان  
 في تبليغهما العاطية كلام الخصمين شهادة فذلك شرط لثبوت خلاف  
 الباعث في كلام العاطية لخصم لان شرطه لا يتقدم دونه بغير  
 الدال المهملة وفتح الدال المستدرة واول من اخذها الامام عمر رضي  
 الله عنه وكانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ضرب بها احدا  
 على ذنب وعاد اليه بعد هاقا وعليم الخطاب اي ويسهل  
 عليهم

عليهم الخطاب  
 اصل او اصل بينا الاول للمعلوم والنسبة للمجهول وكذا  
 ما يله بالذات او بالدال المهملة على الخلاف في ضبط  
 فاعطاه على الدرع لعل المصير تركه له مع قدرته على اخذ ما يشاء والا فعلى  
 لم يترعه منه ولا الله فليس خفي اي جيد جواز رفعه اكد  
 المراد به الوجود لانه ما جاز بعد اشاع وجب لكثرة ضرب المسلمين  
 كذا في خطه ونواصوا به كل في الروضة ووقعها لكثرة ضرب الناحية  
 والصحيح اكد اي فرفع الذي على المراد هنا اذا كان له اهل  
 ومنازعة للغير فيقيد ان لا جامع بين العاقلة والقصاص ووجوبه  
 الاكرام في الدعوى بدليل انه لا يرفع الوالد على الولد ولا اهل على العبد  
 مع عدم المكافاة بينهما لرفع اهل على العبد اي تقدم اهل المسبوق على  
 العبد السابق في الدعوى والوالد على الولد مثل ذلك وامان  
 يقوم بظاهرة وان لم يكن اهلا للقيام بضرورة النسوة فان سلم  
 احدهما انظر الاخر لا يستل بان القصاص عدم عدم انظاره صلا  
 على ان السلام سنة كفاية لكن الافضل تقدمه ودفع الاحتمال اقول  
 يري الا في به لنفسه مزية على الآخر او قال له سلم هذا يرد على من  
 قال منى ما وقع فحصل بين السلام وجوابه ووجهه سلامه بطل الجواب  
 كالفضل بين الايجاب والتبعية في البيع فهذا يرد فلا يبر الفضل بذلك  
 في حقه لو قال السلام عليكم يا مولاي لم يكن زيادة مولا فاما ما في من  
 وجود الجواب كذا اليه من ولكن الذي في المرمى وترط السلام  
 الصالح بالرد كالنصار الايجاب والمبوء هو وما هنا لا ينافيه لغو  
 التمكن وانهم احتملوا ان من له خصوصية او من عليه طاعة الله  
 سبحانه ولو بعضا فياخذ بولي لا يتبع من الحكم عليهم والاولي  
 اذا قبلها اكد اذا الاول استقام قوله اذا قبلها كذا في عبارات غيره مرحق  
 مرجوح اي لانه لا ينافي في قولنا يرد بها لكن ينافي في انه وليت عليها  
 فانه من القبول محرم اجمع اي جملتها لا القدر الذي يرد على العتاة



فقط وقوله عن الهدى كذا في خطه وصوابه كما في الروي عن الهدى  
لأن الروي يأتي أقدم من البيع إلى السيق صاحب الهدى ولقد تم له نظري  
هذا أو حاصل ما أشار إليه الهدى إذا زاد على العادة بعد نصب  
ففيه احتمالان الأول أن يكون مطلقا سواء كانت الزيادة من  
أحسن أم لا والثاني أن كانت الزيادة من أحسن جاز قول الجميع  
والثالث التفصيل بين أن تكون الزيادة حضا أو قدرا فمحرم  
وحدها ولا يعم على جميع وهو المتيقن أن كانت الزيادة بب  
بغير تغيير حسنت الهدى بأن كانت عادتها ينادي بالمتن فماداه  
بعد النصب بأحر من قبل جميع أو معالين ما زاد على قيمة المتن من  
أحر احتمالان ربح السنوي من الأول وفيه ما إذا كان للزيادة  
وقع والأفلا حرم قالوا وحاصلة أنه إذا كانت الهدى بعد رمكان  
بهدي اليد قبل العطاء قدرا وحضا وصفت جاز قولهما وتثبت  
العادة مرة والأفلا حرم والغاية أن كانت مما تعاقب بأجرة سكن  
دار أو كركوب دابة أو الصدقة كالمهبة فيها الفصل المذكور  
في الهدى من أنه إذا كان تصديقا عليه قبل النصب بما تصدق به عليه  
جاء والأفلا الرتبة بثلثة الزام للحكم بغير الحق إذ  
أهم أنه لو رتب الحكم بأحق جاز وهو ظاهر فليس من الرتبة المحرمة  
وأحوال من جرمة الدافع أما العاطف فلا يجوز له أن يأخذ ما لا يحل الحكم  
مطلقا أي لو أعطى من بيت المال أم لا ولو ذكر أحد أي لفظ  
أحد أو سال الحكم عما ثبت عنده والاشهاد به هكذا في صحاح الشيخ  
وهو كذلك في الترمذي وفي بعض النسخ السماع أو أو من والاشهاد وهو  
سبقت فلم يخرج بتفصيل السؤال بالحكم ما لو سأل أن يكتب له فوطا  
من أحمره محض ما جاز من غير حكم وإذا كتب سجلا بما جازي مع الحكم  
به فإنه لا يلزم إحاطته بل ثبت لا في ذلك لقوله في حقه وأما لم يجب  
كالاشهاد لأن الكتابة لا تثبت حضا بخلاف الاشهاد

شروط

شروط نظام ما بعض المعاصرين يقولون  
لكن دعوى شروط خمسة تمت تفصيلها مع الزام وتبين  
أن لا يلقاها دعوى كفايرها تكليفها ولو في الحرب للذات  
غالب ومن غير الغالب أن لا تكون معلومة كالدعوى بالشفقة  
والشفقة والكسوة والأوراق والرفق والقيمة من العقاب  
المتضمنة أي ولا يجب عليه ذلك وهل يردده أم لا فربما  
أخفى رحمه الله تعالى أن يردده إذا من الشفقة من قال عاود  
وفضل الدعوى سمعت مرة بصفة السم الغافل ولا  
دعوى عليهم محلة في الصبي والمجنون إذا لم يكن مع المدعي بينة فإن  
كان مع المدعي بينة سمعت الدعوى عليهم وكذلك الغائب والبيت  
لا سمع الدعوى عليهم إلا أن كان مع المدعي بينة والأفلا نسهم  
وقيل أحلاف العاطف في الصباح يقاتل أحلفه أحلafa وحلفته حلفا  
أه قد علم أي تطيق الاستشارة من قوله ولا يحلفه إلا بعد  
سؤال المدعي لما رأي لا طراره خصمه وقد يكون أن  
وقد تكلف العداوة أو العشق وترد شيئا منه مطلقا ولا يقبل شيئا  
منه على قاذفه ولو قبل طلب أحد لظهور العداوة ولو شهد عليه  
ولو شهد عليه بعد استرويه عليه لم يوثق حكم بما أحكم  
ولو عادي من سيده عليه وبالغ في خصامه ولم يجب ثم شهد عليه  
قبلت شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى رد هاتين قاسم ولا  
شهادة من يدعي الثاني أن حلفه والتمس القول من الداعية  
فإذا قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للثمن من بعد زيادي  
ولا شهادة خطائي مثل وأخطأ بنية طائفة من الروافض مسبوقة  
أولى الخطأ بمحمد بن أبي وهب الأسدي الأجرع ليدلوا بشهادة الزور  
لما أقدم في العقيدة إذ حلف على صدق دعواه صباح أو شهد  
مخالفة أي لو رخطائي لم يفع شهادته للهمة رجحه







الشركة من غير الحكماء شيئا في حوزة بقوله اما حكمها كذا اما المشرک  
معمولا بحكمها كاتوه او الشروط المذكورة لو قادت الى المذكور من  
الشروط كما كان مستقيما قد لا تسترط فيه التكليف اي لان الوكيل  
شروط التكليف لان وكيلها في حوزة كونه رفيقا وامراة وفاسقا  
والحاصل ان شرط عدم الاضطرار لانه رضاهما وان يكون مطلقا فيكون  
وعدم حكمها اياه لم يقتر بالباللعمق فبدا في التفرقة  
باعتبار القوم نعم والعموم بصيغة التعميم لانه اذا رضى  
اذا في القوم بعموم الحكمي بخبر بنية الشيء في كاتاهد فهذا هو  
العرف يعلم ان احسن المتوفين فالاجرة اي السماة في الحقيقة  
واجبه المثل في الفاسدة على قدر اخصص الماخوذة خرج باناخوذة  
الخصص الاصلية في قسمة التقديرات فان الاجرة ليست على قدر مساحتها  
بل على قدر مساحة الماخوذة قلة وكثرة لان العرف في الكثرة كثر من القليل  
ثم انما كان كانت الشركة في ارض نصيبين وعدل لثمنها فبشراها فانها  
يراليد المثلان يعطى من اجرة التام بشراها والامر يعطى ثلثها ورجح  
البلقياني ان كلامهما يعطى النصف كان نقص النصف اي وبقى له وقعة  
حلي في هذه المقصود منه هي حالة التي هو عليها لا ما يطرأ عليه  
حلي لم يعمم اي لان احسنه ولو يحكم لما فيه من الضرر فالاول  
وهو ما نقص النصف كسيف الكسر والثاني اي ما بطل بقية المقصود  
صغيرين فيه فغلب المذكور الذي هو اجرام لانه مذكور والطاحون  
موتنة هو الاول اي قسمة التثايات وهي قسمة الافراد  
واللهذا النوع كذا لم يدخل في النوع الثالث في كلامهم لانه  
انما يكون بالترافع فلا يدخل في قول المسمى لزم الترتيب الاخر اجابته  
سبعة الا بنية بان يكون في جانب الدار صفة وابيت في اجا  
ب الاخر كذا في ذلك اجا بالنصب سئل يعطى وبفيل  
كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على اجا الثاني او على السهم و ان

كانت الرقعة ثلاثة وتبين من يبداه من الشركا والآخر اسوط ينظر  
القاسم وهو في المثال السادس فيكون ستة اجزا او اربع كذا ويكتب  
اذا كتب الاجر العرفي حصه واحدا بان لا يبداه صاحب السادس لانه  
اذا بداهه من ربحا خرج له اجا الثاني او الخامس فيعرف ملك من له  
النصف او الثلث فيبداهن له النصف مثلا فان خرج على اسمه لجزا الا  
ول او الثاني اعطاهما والثالث ويبداهن له الثلث فان خرج على اسمه  
اجا الرابع اعطيه والخامس ويبداهن السادس من له السادس في لا  
وفي كتابة الاسماء في ثلث رقع او ثلث والآخر لانه لا يحتاج فيهما الى  
اجتناب ما ذكرت المخرج اي يخرج رقعة منهما على اجا الاول فان  
صادف اسم صاحب السادس اخذه او الثلث اخذه والذي يليه  
او النصف اخذه والذي بعده كن قاد ان قاسم لك ان تقول  
اذا كتبت الاسماء يدي بالآخر اجا على اجا الثاني مثلا واما خرج اسمه  
صاحب السادس فليزم تعريف حصه غيره فيحتاج الى اجتناب البداية  
بالآخر اجا على اجا الثاني مثلا في قوله لانه لا يحتاج الى كامل فليسا من  
له الحاليين عن ذلك يتامل مع ما قبله وروجهما لا يناسب  
الصورة التالية فان الارض يعطى لكل وبعضها عيب فتأمل  
ويلزم ترتيب اجابته اي يدخلها الاجار للحاجة كما بينه الحاكم دين  
الديون خيرا وانما لم يدخل قسمة الرديع ان كلامه مما ليس لانه فيه  
دفع ما غير مشترك لم يختلف صفة نوع كما يوجد في المخرج  
كأرضين اي جيدة ورديئة يمكن قسمة كل منهما الى  
مستوفيه هو صفة المستوفيان فيروي بالجر والتوفين كما مضى  
الواعظ بخطه والحاصل ان الشروط اربعة ان يكونا المقسوم  
مستوفيان وان يكونا نوعا واحدا وان لا يختلف ذلك النوع وان  
لزوم الشركة بالقسمة وانما عذر ما مستوفيه قيدا للشروط خمسة  
فما لم يخرج بالمستوفيان العقارات كدارين او حاليين كبريد



وخرج منقولاً في الواع كعبيد تركي وهندي وورج وخرج ما اذا الخلف  
 النوع كذا في ناسية ومعرفة هو وخرج ما اذا ترك تركه كعبيد  
 وكيفية تلقا احدهما نقد في قيمة نفسه مع الاخر فلا اخبار فيها كذا في المخرج  
 فان قلت هل لا يستحق بقوله ويلزم تركه الاخر اجابة عن قوله ويجوز  
 على صحة احدهما نقول ذلك مؤوض في الارض التي تختلف اجزاءها  
 فنحن في هذا الحجاج الى ذكر كيفية الصور فنذكر ما لا يختلف في كل منهما اي  
 ما لا يملكها وكيفية القسمة وعبرة في المخرج ما يجب لكل منهما القسمة  
 لكونه واحد واحد اعياناً اي مستوية القيمة حلبي وطاهره ان  
 حال من ذلك كين ان اثار الشراكة بها باذا يأخذ كل واحد من الشراكا  
 واحد على الواحد ولا اختلاف تلك الدكاكين في الصورة حيث من  
 صفة التقدير لامن قسمه الا في اثار ظاهر من انها في السوادة اجزاء  
 صورة وفيه خلافاً كذا في الكبار اي فلا اخبار اي فان  
 كانا في صوابه فان كانا اي قيمة كذا في البر كذا قال هو قد  
 لا لا شركة فيه وهو المال المدفوع ان اثار الحق لا يبيع المراج انما  
 يبيع فيما لا يملك من نصيب صاحبه اذ انما فيما يملك قبل القسمة مرحومي  
 على الاول وهو قسمه التقدير فان لم يكن اي الى بالترافي  
 فله كليف تركه ولا يخطف المقاسم الذي يصبه اذ اكره كذا في الخلف  
 الحاكم انه لم يطهر مرحومي وليس سواها باذا خضع احدهما  
 به او اصابه منه اكثر شامياً او مميئاً سو كذا في السمانين  
 من الغنم لكل منهما خمسة عشر فادعي شخص على كل منهما خمسة مائة  
 مما يبدى فانه يقطع من خمسة كل خمسة وفيه القسمة ليربح سهم  
 اعتمده شيخنا في الدعوى في الدعوى والبيان  
 الدعوى تجمع على الدعاوي والدعاوي كبر الواد ونحوها كذا في  
 قال في الخلاصة  
 وبالغنى والغنى جميعاً عجزاً وعذراً والقيس اتباعاً  
 واوردنا

دعه

واوردنا لا حقيقتهما واحدة وهي الاخبار رجت له على غيره وحسن البيان  
 لا خلا فيواعها اخبار وقيل في شرعاً مطابقة لارام حار عند  
 قاض على سكر او غير متع بشرط في ذلك اي في الدعوى والبيان  
 فقوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله دليل للدعوى وما بعده  
 دليل للبيان واما الاربع وهي جواب الدعوى والبيان  
 والبيان والنكول فذكره اي داخله مما قد من خالف  
 قوله الطاهر وقيل هو من لو ترك ترك والمدعي عليه من لو ترك ترك  
 يترك من وافقه اي لكونه الاصل عدم ما يدعيه المدعي ومن  
 ثم الكون في جانبه باليمين لقوته وكلف المدعي بينة بضعف جانبه  
 فهو مدعي وهو مدعي عليها لان وقوع الاسلامين معا خلاص  
 الظن ومقتضاه انه حيث لا يبينه مع تصديق يمينها وليس كذلك  
 فالقول قوله لان الاصل نفا النكاح قاله وقد هو المعتمد وصرح به  
 الشيخان في نكاح المترك فيما لو قال لا سلمنا وقالنا بل مرتباً بخلاف  
 عكسه وهو ما لو قالت السامنا معاً فادعي مرتباً فلا نكاح لا غير اذ  
 بالنساق اذ مر حجاج الشرحين والروضة بان القود قولها في  
 المسئلة الاولى من هذا الباب فهو ضعيف وعلى المتقدم كون  
 اليمين فيها من جانب الزوج نصير المسائل التي يكون اليمين فيها  
 من جانب المدعي فلان هذه واللعان والعتامة في غير عين ودين  
 اي الدعوى بالحقائق المحضة ونكاح اي فيما ادعي روجه امرأة  
 او راجعها فالكره فلا بد في ثبوت ذلك من الرقة الى الحاكم او زبدي  
 ورحمة فلما لو ادعاهما بعد انقضائها عدة والكره ما حلبي  
 اي ادعي بعد انقضائها ان راجعها قيل فلا يسقط صاحب  
 بالسيطرة اي فليس لها ان تخرجه مدة الايلا تسقط به وليس له  
 بعد قد رما ان يسقط بغيرها حلبي والاسحق في شخص  
 عينا ان كان لغيرها السحق قال في المساج والوقوف عليه والوقوف



له بمنفعة بلحلي للضرورة اي موته ومنتفع الرفع الى القاملي حلي  
 للضرورة اي موته على منع من ادائه وان لم يكن امتناعه عند احكام  
 ومنه الصبي والحق بلحلي طالبه به اي استمر على طائفة لانت  
 الامتناع يدور على تقدم المطالبة مرحوي بينه اي ولائها هه  
 وبين سم ولكن يميز بعد طلب خصمه وخليف القاملي ويكون  
 العين على حب جوابه حتى لو ادعى عليه ما لم يضاف الى سبب كافر  
 كالفك كذا فان اجابته سبب حلفه كذا او بلا سبب  
 على شيئا او بلا يلزم في تسليم شئ حلفه كذا ولا يلزم المقرض لئ  
 السبب فان تقرضه لغيره وحل حلفه الذي عليه ما لم يجر به المدعي  
 من القبي والالير كلفه الا يجديده هو سقوط حقه منها في الدعوى  
 الاولى انما قاسم وله حق اي حين اذ كان متعاضدا اياه المتقدم  
 في اول المسئلة سواء كان مؤبدا حلف ام لا للمدعي حجة ام لا ان كان  
 بصفته والافكي الجنس وسائر في المنع وقوله والا اي بان كان  
 اجود في الصفة دون الاول بلحلي فيسببه في سبب البلاء  
 وان كان غير جنس حقه ثم يتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس  
 وما ذكره محله ودين ادى اما دين الله تعالى كذا كان امتنع المالك  
 من ادائها وطه المستحق بحبسها من ماله وليس له الاخذ سؤقها  
 على البينة بخلاف دين الادبي واما المنفعة فالحكم كافي انما كالحق  
 انما وردت على عين قبل اسعافها منها نفسها بنفسه ان لم  
 يحسن فمرا وكالدين ان وردت على راسه فان قدر على كسبها  
 باخذ شئ من ماله قبل ذلك بشرطه هو ثم المنع هذا اي جوار  
 بغير استقلال لا محل حيث لا حرج له او اما اذا لم يقدر على اخذ شئ  
 من ماله عزه فبقي ما علم من انه اذا كان له بينة بعد له اقامها والا حلف  
 المدعي عليه اي وفي جاز له الاخذ فعلى كذا فبقي على ما حقه الخير  
 لعين احمر انما جاز له الاخذ لا لو كلفه في ذلك فان فعله من  
 ولقب

ولقب جدد او قطع ثوب فلا يضمن ما قوله ثم المنع قال ان ركبه لاحلاف  
 ان من له حلف على صفة لا خلاف في ليس له ان ياخذ من ماله ان طر حنسه اي حقه  
 حكا في الدخاير عن الخالي وراية من قال حلف ذلك وهو غلط ومال  
 الطلاوي الى ان الصغير كغيره سم كانت ام من حيث اصل النضام  
 ولا ينافي ان هذا النضام باقضي فيه والمسام بنية وقت التلف  
 وان كان لا ينافي على غير منع هذا فيسم قوله السابق واذ السمت دينا على  
 منع من ادائه ويضمنه التلف عنده اي ضمان المعصوب لا لك  
 هه وطبارة فان كان سكونه لغيره هه وطبارة شرح له القاملي  
 اي ثم حكم عليه او قال للمدعي احلف انك انك المنع والطبارة ان لا يترتب  
 ما يقال له ردة اي ردها القاملي عليه فلو حلف قبل امر القاملي لفتا  
 وكذا فعل عمر اذ ذكر فعل عمر عتب قبل صلح الله عليه وسلم اشارة  
 الى ان ردها على المدعي ثبت بالنقض وبالاجماع السكون وقوله القاملي  
 للمدعي احلف انك فيه اشارة الى انه قول المصنف اي حقيقة او حكما  
 وان لم يكن حكم كذا في خط التمس بالرفق فاعلا يمكن على انما تامة اي وان لم  
 يوجد حكم سلوكه حقيقة او ضمنا ومع ثم المنع حكما بالنقض على هذا  
 ناطقة وكيفية الرجوعي للمنفعة ليست في محلها الا بوجه المدعي فلو  
 رضي جاز له العود اليه لكن ان نكل لم يحلف المدعي يمين الرد لسقوط  
 حقه برضا به بين الخصم ولو اراد العود اليه بعد المثلوث لكان  
 عن الحكم ولو بعد ماله وعوده ممكن منه سم ويبين القاملي  
 اي وجوب البينة من السابق الدقيقة التي ربما افق القاملي حلفها ونقض  
 حلفها الصم ما لو ادعى على شخص مالا فانكر وطلب منه اليمين فقال  
 لا احلف لم يلزمه قوله من عراقر اذ لو حلفه لانه لا يمين اذ ادعى  
 عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين واراد المدعي ان يحلف بين  
 الرد فقال الخصم انما ابدل المالك بغير يمين فليزمه احكامه بان يمين  
 ولا حلف المدعي ثم راجح هو رده حاشية الحلبي على قوله ويبين



القاضي ايضا على التعمد هو ويبيح الرد مستداه كما قررنا ختم  
وقوله كالبينة اي وان ثبت على ذلك ان الحلف ثبت بحدها ولا يفتقر الى حكم  
خلاف ما لو حلفت كالبينة فيحتاج للحكم ويثبت عليه ايضا عدم سماع حجة  
من الذي عليه سقطت فثبتنا الاقرار بالحلف خلاف ما لو حلفت كالبينة  
فثبتت وكذا سمع حجة اي ولو ثبت هذا وعينا وليس رد البينة  
على الذي لا الرد ووجه لا يرد ان قاسم بان حلف الذي اذ هذا  
بحر قوله ان اقرار ذلك امهل ثلاثة ايام اي فيحتاج غير يوم  
الا بما باجره ويومي الاية وبعد ذلك لا يمكن من الحلف حيث  
يستخلف كذا في خط المؤلف وصوابه ان يستخلف كافي من المزاج مروي  
واسم من الحلف السعي والطلب اي طلب الامهال الى احد  
المجلس او اخرها لان جميع مجلس القاضي وحلف فذلك ليقط  
عنه البعض انه والادب توافق الظن او وافقه عبارة في  
المزاج او وافقه اي وافقه الدعوى ونكل الى قوله بها اي الاية وبعد  
ذلك لا يمكن من الحلف وليس ذلك فقي بالكلية لان مطابقة باقية  
اذا نكل بهل يلزم عليها الصفا بالكلية فاجاب بان ليس قضا بالكلية  
ولا يحتاج ما قدمه في الدعوى الخاصة بحكم مدين الدلائل الحث  
الا بيمين الرد فلا يثبت بالكلية قبلها والعرف ان الحلف هنا ثابت  
وهو يدعي سقطا والاصل عدمه فليس فيه قضا في الكور  
لانها اي اليمين مستحبة لم حلف الاول اي على السجدة الحث  
وحلف على مباشرة العقد ونيت ليعاقب على النقص اي  
لكيف ذلك وهو ان حلف على نية السجدة صاحب النصف ولا  
يكفي اجمع بين النية والاثبات بان حلف ان اجمع له واحد للآخر فيه  
او يورد لاحقا في النصف الذي يدعيه والنصف الاخر في كمال  
قال فالحالف ليس على حقيقة اي لان حقيقة ان حلف كايما  
جمع نية وانباتا لتوافق موجبه بفتح اجم اي ما توجبه

فان يثبت كالتوجب كليم النبي المزارع فيه له ومالكه وبين المسلمين  
لتأقفا اذ لا يفتقر الى اتمامها او بعدهما او لا يبد احد اي وفيه بينه  
لكل منهما كما هو في المسئلة او لا يبد احد وصورها فغير  
لتقار او متاع منق وظيف وليس المذهب ان عندهما سم  
هذا اي محل ترجيح بينه اذا قاما اي الداخل ولو بعد نقد  
بها خلاف ما لو قاما قبلها لانها اي بينه الداخل انما سمع بعد هذا  
اي بعد بينه الخارج لان الاصل في حلفه اليمين اي لانه مدعي عليه اي  
عنها اي عن اليمين ولو ازيلت يده حثا بان سلم المار خصمه  
او حكما بان حكم عليه به فقط لم تقوته ولو ازيلت يده في حلفه في الخارج  
فالية لقوته رجعت بينه اي الداخل والسند الخارج بذات  
ما لو شهدن بملك من غير اسناد ولا تسمع روعبارة في المزاج  
خلاف ما اذا لم تستند بينه الى ذلك فلا ترجح لانه الا ان مدعي خارج  
واحد ركة للحاجة اليه وهو هو صيف والعتد انه ليس بشرط  
واعذر بيمينها اي واعذر عن اقامتها حال الدعوى بيمينها او  
مرضا او حضا ولذا فاقاد مثلا فانها اي بينه الداخل ترجح وتلد  
ظهور فينقض المقام المزاج لكن لو فاد خارج اي السدراك  
على قوله رجعت بينه اي الداخل استر فيه منك او عصيته  
او استرته او اكرهته في المزاج فلو ازيلت يده باقر حقيقة او  
حكما او هذا مقابل قوله ولو ازيلت يده بينه لانه موافق  
باقراره فيستحب الى الانقطاع فاذا ذكر سمعت في وقاد وهبه  
اي جوارا عفا عنه اي المقر ولا يرجح بزيادة فهو عدد  
او صفة اي الا ان يلغوا عدد المواعين بغير رماي ولا بينه  
مورخه على بينه مطلقة لانا المورخه وان افقت الملك قبل  
الحاد والمطلقة لا تنفع في بوسه من احد اي بالخط والاحدا  
للابراج بينه الا ببالا لانها انما تكون بعد الوجوب لان



الشهادة بالادلة الشرعية فيكون الحق ثم سقوطه فلهذا رايده هلم  
 لتاريخ سابق فلو شهدنا بنية واحد بملك من سنة الى الان وبينة اخرى  
 لاحد بملك من اكثر من سنة الى الان كشيء واحد في المذبح  
 والعين بيده ما اذا وجدنا مالوكات اليد لاحدهما فقط فانهما ترجح  
 عميرة ورجح بنية ذي الاكثر كذا في بعض النسخ بالواو وخ بغيرها  
 كذا فاما هو الصواب لكونه السقط من ثم المذبح وهو ما نقلناه انما  
 من فلو شهدنا كذا ذي الاكثر او الاكثر اكد من ذي الاقل  
 تاريخ لعدم المعارفة في الرايد على الخيرة ونو توجيه لقوله ورجح  
 لتاريخ سابق لان الاخرى لا تغارضها فيما في الاثر فليست صحيحة  
 ايها ما حقتنا على الاكثر وهو السنة الرايدة السابقة فيصحب  
 هذا الاجماع بالشهادة اي بغيرها لانها اي الاخيرة والرايا  
 دة اجارية ومن حلف اي اراد الحلف انباتا نحو والله دفعت  
 او نفيما نحو والله ما اخذت منك اي بيد اليايع اي لانها  
 معقولة عليه فاما نعتد ونو من السطلان بالتلف قبل القبض فلا  
 يقين المنفعة كانه يفتد في خطه او خط مورته فيه انه لا يلاسم  
 قوله ومن حلف على فعل نفسه لا يخط المورث لا يكون في فعل نفسه  
 ويمكن الجواب بان الكافي في قوله كان نظيره لا غشلية فاد كان  
 فعله اي الفاعل انما بان اراد البائة سم حلف على التبع اي بعد  
 نكود حخته على الحلف فيقول والله ان موثي دفع لك كذا مثلا  
 نفسا مطلقا بان اراد نفسه سم وليس المراد ان يهدم اي الى  
 محصورا وليس المراد بالطلاق النعم وانما المراد بالطلاق تقايل  
 الحصر فاطلق مثلا ما ادعي دينا مورثه على اخر فقال الاخبار ان  
 مورثك قال ان اراد اليمن عليه قال والله ما ابراك مورثي او قال  
 والله لا اهدم ان موثي ابراك اما لو قال ابراك مورثك من كذا يوم  
 كذا وقت الروايتين الحلف على التبع فيقول والله ان يبرك

من كذا لانه في محصوره فامل وتقر بنية القام في المحلف  
 المحلف بعد الطلب له ولم يكن المدعي طالما في دعواه والشروط اربعة وان  
 استقر شرط منها فتنفذ التورية سطلت لاد التورية لو نفذت لم  
 يكون التايعين فاجرة فلا مان الاقدام على اليمن فسطل الغالبية  
 المذكورة في الشهادات وهذا اخبار عن شئ  
 بلطف خاص وهو حفظ العهد فلا يكون ابداله بغيره ولو كان ابلغ وهذا  
 الكيف لشموله لخواهلا رمضان او من التعريف لانها اخبار عن  
 للغير خط كلام الصم ان التعريف المذكور هو معناها لغة وشرها معا  
 بمقام الشهادة لغة الروية وشرها ما ذكره ان او يمينه اي الحلف  
 واركابا فخذ اي في غير هلال رمضان ونحوه مما هو قوله منه  
 حثيت الاخبار لا مشهور عليه ولا فيه عند الاداسيا في محذرته  
 في كلام الله فلا تقبل شهادة الكافر وما قوله تعالى واخوان من  
 غيركم احبب عنه بان معناه من غير غيركم او هو منسوخ بقوله  
 تعالى واسئدوا في وعد شوبري في الوصية اي في السفر  
 لا في غيره للايه ولو بالدار اي بان كان لم يخط ابدار الاسلام او ابدار  
 كره باذي بخلاف لخط دار حرب لاسلم بها والذي قاله رقيق كابر  
 صياهم ولبايم كذا في الملقاني وهو اي البعض او المكاتب  
 مملوك من ابي من الولاية ولو قال ودي مملوكه من كان او في  
 وكما في العمير وهو معنى الولاية وقوله منها راجع للثلاثة الرقيق  
 والبعض والمكاتب والعدالة وسمي الشاهد بالعدالة لانه  
 لا عدل احواله دينا ومروءة وحكما فلا يكون ناقص الحكم بصبى او  
 سعة او حذو او رق شوبري مروءة هي بضم الميم وفصحها كذا  
 ضبط الاجهوزي انما كى وهي لغة الاستقامة وشرها ما ذكره الصم  
 فيما ياتي بقوله بان يحلف اذ قال الله

قال الله

نص

دة



مررت على المروة وهي تنكي فقلت عاي م تنكب القفاة  
فقلت كيف لا ابكي واهلي جبار ود خلف الله ما نوا  
منزل اي لا يفيط والياحة وتعالج هذا ما قاله  
الشيخان وجرى ان جرحي انما من الكبار لا يكر ولا ينف يدعه  
ليس واقفا صفة شدة وان كان هو المتبادر لعلنا انفس عليه  
بل هو بدد بعض من كل اي بان لا يكر ولا ينفق فاستقام جعل بياننا  
للذي نقبل شهادته بخلاف ما لو جعل وصفا فبشعر بان يحل القول  
لشرطه ان لا يكون مبتدعا يكر او ينفق وهو غير مراد لان ذلك هو  
الذي لا نقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي نقبل شهادته اه  
وعلم من لم يقبله جوع او عطش ثم لو اكل داخل جوفه حيث لا ينظره  
احد وهو من يبيعه او كان نصايها وقصد الجارة كسنة القطر كجذره  
ثم روم ما يحل بالمروة بغير قصد يكره لانه لا عدم بحابة الصدق  
محل بالمروة عبد البر فقلنا ان الركني اذا جاب قد بان ذلك كان  
عذرا ما دولد له واقفه عليه اه وقد يوقف فيه من حيث ان الخادم  
لا يدخل الاجرة لانه عدم الخلف كخلف امثاله مكانه ومكانه مع كونه  
مباحا فبقل استحيان بمعنى انه المستحسن ذلك لاجل اعطاء العار  
وقلنوه اي فاقوا وفق وحده واكبان على شطرح وان لم يقر  
به ما يكره في حاشية الاجروري ان الاكباب ليس فيها نقلا عن الريادي  
فليراجع اما اصل لب الشطرح فوجه التبع انه اقر به ما يكره وهو  
استراط المال من الجانبين او احدهما يصير صغيره لاحار ما فقط قال  
لانه مع المال من الجانبين فاقروا من احدهما سابقا على غير ذلك ففما  
عليها سقاط نفقة فاسد وكل منهما حرام قال وان لم يشرط فيه ما ذكره  
لان فيه صرفا الى المال كيدي فان لم يشرط غير مقتضى التخييل اه  
فما يخص الشطرح فلا تحالات الا في الحرم اذا كان فيه مال الثابت

الكراهة

الكراهة اذا حكي عن مال الثابت اخلا المروة المقتضي رد الشهادة  
اذا البطلية والتمسك كالشرح وما الزد والطاب في امان وان لم  
يكلمه ماله رايدي او غنا بالمد اي بلا الذوالحرم واكثر  
دقق اي بلا تكسر والحرم مع حصول الكفاية اي من الكفاية بغيره  
ومن شروط القبول ان هذا امر مع قوله السابق السابق ان  
يكون غير مهم في شهادته غاية ان هذا القليل في غير ذلك ولو  
قال وما تقدم من كونه غير مهم ان لا يجد اليه شهادة نفقة امكن لولي  
والعرف كشيوخ في البلدان واخذ في المكوس والكاهن  
اي من غير من المنيان او قاسقاي او اعادها قاسق  
افلاح كذا الاقلع بغير بلال والدم بالما في العزم بالسفيل  
والاسباب اياها فذكر النفع ودفع الضرر واسقط  
ذكره ففصل في بعضها هو متاثر قوله السابق كذا في بعض النسخ  
وهو معنونه من ذكره نصح بما عليه او وصفا كذا كونه والبقوة  
فانه الغلب وقوعا على قوله ان لا يبره ويوجب نفقة  
الكلام عليه مع كونه حقا لله منه ومقدما في المقام اه فبقل  
ونشر مشوش كمنوبة لله هو نظير فلا ينافي ان الكلام في  
حق الادبي اولادي كقصاص كطلاق اي بموفا وبغيره  
ان ادعت الزوج فان ادعاه الزوج بموفا ثبت بشاهدين  
ريادي ونكاح اي لاجل اثبات المصحة فان ادعت المرأة لاثبات  
المهر او شرطه او الارث فيثبت بشاهدتين في المعنى المذكور  
وهو ما لا يقصد منه المال ولا يطاع عليه الرجال غالبا ان رام  
اي طلب كالمكيل اي فلا بد من رجلين برجلين وامرأتين اي  
او جل ويبيح كل الزوج الا في ابن قاسم ويؤثر منه اي من هذا  
المقتضى صدق شاهده اي واستحقاقه ما ادعاه فيقول والله

خص



ان شاهدني لصادق والى الحق كذا كذا ذكره في التلخيص كبري  
 ليطالب بالحق وشبه الاجارة وهذا مثله للعقد المأذون وقوله مثال  
 للفتح ومما ان العطاء من ان من انشأ العقد المأذون وقوله  
 وخياره اجل مثله لان الحق المأذون ككارة وثبوت وحين صرح  
 في امكان اقامة البينة عليه وهو المأذون ورضاع اي من الذي  
 كاسيذكره تحت نوبة اي فيما بين يديها وركبتها خضرا في  
 جاحة احوال ورقف ورقن العيب وجرحه والامة اي عدم قبول  
 التاخير فلا يثبت التفصيل السابق بينهما من انه واحد لا يثبت  
 الا برجلين وفي الامة يثبت برجل واحد في امر اي ان المقصود منه  
 انما في قوله العارح الا بالرجل اي وكونه معي يرون من اعطى القوا  
 حسن اي اعطى ما بعد الكفر والقتل ولا احيى عن شرطه وهي  
 ان يكون له شوكه رمضان ومثل رمضان الحجز بالنسبة للوقوف  
 وكذلك استواء بالنسبة للحرام باج كما قاله ابو نوح وكذلك التمسك  
 المذود ومما اذا السيد يروي هلاله واحد فيثبت الواحد على التمسك  
 خلا في الشيخ الاسلام او يراي المسمع للحكم كلام القاطع في لانه  
 محال للشاهد كلف الذي يترجم للقاضي كلام الحكم فلا بد من التاخير  
 قوله او القاطع في كلام الحكم مصور بالقاضي الاسم لا المترجم له لما تقدم  
 انه يشترط فيه اثبات ولا يقبل شهادة على فعل الحاصل اذا الشهود  
 به ان كانه فلا يشترط ان شاهد به الا بصار فقط فيكون الحكم وان كان  
 قوله الشرط فيه امر ان الا بصار السمع وكذا اليد على ما انظر ما المراد  
 يكونها على ما هو بطريق الولاية الشرعية وهو امر حوي في كلام الله  
 ضيف بالنسبة لكونه اليد على المال اذ كونه في الاستعانة كاي  
 فلا يكون فيه السماع من الغير لكنه معترض في كونه اليد على المال كونه في  
 الاستعانة في الروض حوي من غير اضافة لما لك معين كذا

في خط المولى وهو غير ظاهر وعبرة ابن قاسم العبادي باذنه  
 لب وهذا ظاهر كما هو مرحوي فان اضاف الملك لسب فان كان ارضا  
 لسب وكونه مما يكون فيه الاستعانة قبلت شهادته وان كان بيعا  
 فلا اذا لم يكن مزارع خرج به ما اذا الكرايسود اليه لسب او طعن  
 بعض الناس فيه فتمسك الشهادته به لاحلاد الطن ح كاي في التلخيص  
 وامانه وطه اي الوقف سيجد اي السووي وعله بواسطة  
 فاذا السووي لم يربا بن الصلاح والادب بان يشهد شاهدان  
 بالسمع ان فلانا وارث فلانا لا وارث له غيره كما نص عليه في البويطي  
 ولا يثبت الدين بالسمع كما نقله ابن القزويني في الروض في يادي  
 لا يثبت الصداق انظر هذا المراد المسمى في التلخيص من التلخيص  
 صداقا ايضا وانظر هذا في كلام ابن الصلاح في الوقف ام لا تامل  
 مرحوي وقد رتبنا ان المراد لا يثبت الصداق المدعي ويثبت  
 من التلخيص للشيخ اه ولو مرج بذلك اي يستند بشهادته  
 مع كماع او روي يد او ترقف في الروض مرحوي من كذب  
 يوين توافقهم على الكذب ولا تشرط عدالتهم وحرمتهم وذكرهم  
 كالتشرط في التواتر لكن يشترط اسلامهم ولا يشترط الاسلام في عدد  
 التواتر بان التواتر يفيد الحكم الشرعي في كلامه هنا فانه ضعيف  
 لا فائدة الطن القوي فقط م من موقوف الشرط وقوله ان كان  
 المسترود له ان موقوفه انه لا بد من العلم بالاسم والنسب  
 ويدها كذا والحاصل ان المصلحة لها اربعة احوال لانه اما ان يكون يداها  
 جميعا في يده او لا يكون في يدها في يده او يكون في يده فقط او  
 يد اقرنه فقط في الاول وقبل شهادته مطلقا وفي الثانية قبل ان  
 كان مفرد في الاسم والنسب هذه وهذه من قبل ما شهد به قبل المعنى  
 وفي الثالثة ان كان التواتر موقوف الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان التواتر



مروفا الاسم والسمعه ولا بد من جميع ذلك من روي في اللفظ حاله  
قبل الخ كالتقدم في الشهادة على الاقوال في يده اي الامم فيشهد عليه  
في الاول في قوله ويدهما في يده وقوله مطلقا في سواهما فانه وسببه  
ام لا وقوله مع غيره اي يكون مقرأ او مترانه وفي الثانية اي فيما اذا كانت  
يد الشهود عليه في يد الامم فيقبل كما في ادومه يده على فله حال  
السلف والا فلا فيقبل لاحتمال ان غير المصوب تكلم في اذنه بالسمعه او تخفا  
ولا الوطع يجوز بالظن اي ومبني الشهادة على العلم ما لم يكن في  
الروح وبهذا حصل الفرق بين الوطع والشهادة قبل الدماها  
خلافه بعد هذه ففهم عدم الرتبة انما جاز لتشد يد ا من اجر  
اي التحصيل اي محصيا لا وتوهم عطف على بعده وقوله ميت  
لغير غير تركته معنوه والديون فاعلم بما هو وذا ووهي  
او وكل فيه لغير ان شهد به بعد غرضه ولم يكن خاضع له قبلت في التراجيح  
قبل الادامه اي بعده بالاولي انه شخذا الخلفي لا قبل شهادة  
مقبل كما قد افسر شهادته وبين وقت الخجل ومكانه قبلت كروا  
الترتبة من الروح في وقت والاعلم في الخط والضبط هكذا  
في صحيح الشيخ وفي بعضه او الاعلم وهو خريف ولا شهادته  
مبادرا وهو من قاعده من السجل شيا قبل او انه عوقب  
بحرمانه حيا العود اي المصور قد في اعظم ولا يستشهد  
وتعنه ويؤفون ولا يؤمنون ويندرون ولا يؤفون مجموع  
على شهادة الحسبة وعلى ما اذا السبي صاحب الحق انه شاهد فيد كرو  
انه شاهد انه باا شهد بموجب ذلك اي احداي بمقتضيه  
وتحريم مصاهره اي التحريم بسبب مصاهره لان خصت  
جهتها اي الوصية والوقف حقوق الادميين اي فلا يقبل فيها  
شهادته الحسبة لا تسمع في الكفا بشهادتها ولا لا حقه  
اي في الروح ومن له الحق وهو الله تعالى لم يزل في الطلب

لا فيجب ان يحمله كالمستند العتق بغير  
الاعتاق اي هو اسم مصدر لا عتق لا بعد عتق مطاوعه بقرينة عود  
صريح يصح اليه كذا في ابي دوي في تصوير في الترجمة لا من الشري  
بعضه عتق عليه بلا اتفاق وقد ذكره الصم بقوله ومن ملك او  
ماخوذ من قوله ان هو لفته الاستقلال والاطلاق كما عر به غيره  
لا في ماله خرج به البيع وكونه وانظر البيع بماذا لانه في معنى الشوب  
وهو حرام نعم ان رسلوا كوما كولا بقصد اباحته لا يلحظه جاز ولاخذ  
الملك فقط ولا على الجلال وقوله تعالى اي في حقه لا يد حارسة  
لما عتقه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بومر للفتاب  
قال فلا معروف له من الاصل العالم بحكم الدين واما بكرها فهو  
العتق في المصدر قد يختلف اي كيف الامر من الرجل وعتق العبد من  
امرأة مع اختلاف فرجهما قالوا انظر لو كان العتق وامرأ والعق  
حتى هل عتق العتق الزايد منه بعام لا راجحه واجاب بغير  
بانه يفتق لا لا حتى في نفس الامر ما ذكرنا وانني اهو بوليه الرواية  
الثانية في كلام الشئ الذي ذكرها عن سنن ابى دودم ان الجواب  
الثاني في كلام الشئ احسن من الاول لمقتضى الاول باللسان فانه  
يحمل في الكفر الذي هو انحن الكفا برحمة من الرضا سمعة  
السمعة الانساب جوهرية اهلا للبرع لم يفتق بقوله  
جاءه المرق في ملكه ومن وكل عطف على قوله من كل مالك  
لزم ما موليه اي بسبب قل فقط في اليه اي وفي الولي عن  
الحبي في كفارة القتل ان قاسم بشرط العتق اي اشترطه  
شروط الاعناق فلم يعتقه فاكره على اعتاقه فاعتقه مكرها  
فانه يصح ونثبت ولا وهاد في فائدة ثبوت الولاه ان السيد  
لو اسلم ورثه بالولا ما لم كان من الموقوف وهو ما عتقه  
ولا يصح عتق موقوف كان المناسب ذكر هذه المسئلة في الكلام



على الدرك الثاني وهو المتف ولا بد ان يكون اي المتف كالتدبير  
 مثله في اللغة الوقوع وشا غير هذا كقول الدار موقنا كافتك  
 لغيره امثلا ويلقوا النافيت اي وليفت حلا والحرير اي  
 وفك الرقبه وما نعرف منها عبارة انما قام وهو ما نعرف منها  
 كان عتفا او اما نفس المتف والحرير وفك الرقبه كانت اعماؤ  
 او حرير او فك رقبه فكما به لوروده هي اي فيه نظر بالنسبة  
 للمنف فليسطح اي انه ورد فيها قد كملوك الرقبه اي او  
 فليك الرقبه او فليكت رقبك اسم فروع لوك كذا اسم امته  
 اذ هذا خارج باستراط فقد اللفظ منها اذ لم يقصد الدار  
 لها باسمه القديم بان قصد المتف او اطلق فان كان اسمها او اطلاق  
 حرة كدركت او سوا قصد الدار او اطلق وقصد الاخبار اي  
 كان با اما اذا قصد الانا او اطلق فانه ليعتبر محوي  
 ليعتق باطنا اما ظاهرا صفتا وهذا هو التمدد في في الرمي  
 فبات اسم نصب اسمه اذ افعالها كانت بصارت عتفا اي اذ كان  
 ملكا له كما هو من السيل وان قال الاسوي كدركت الاسوي  
 صفت لا اذ قال له انت تظن او تزي او ان عبد يحرق فلا يفت  
 ويغافل الاول بان له لولير لكن حراما لم يكن الخاطب عاملا في ذلك وقد  
 اعترف بعبثه والظن وكو كخلافه قال الادري ولبس الاستفاره  
 في صوتي تظن وتزي ويعمل بتفسيره هو في الروض محوي  
 والصرح لا يحتاج الى ليه لا فنيا عه اي لكن لابد من قصد اللفظ ثمانية كما  
 سيذكره لا ملك لي عليك انت احقاق او حرير او فك رقبه كما  
 مر ومنه ما اذا قال وهب لك نفسك فاقوا يا المتف فيفت واذله  
 قيل او ناو يا المليك فيفت اذ قيل قولا وعبارته في الرمي ولو  
 قال وهب لك نفسك وتوفي المتف عتفا وليجج لقبول او  
 المليك عتفا ان قيل مولا في ملكك نفسك قال انما قام

ولو

ولو اوصاه برقبته استرط المتولد بعد التولد كالمسالك في الصوم لانه  
 كجمل العادة والعبادة ولا يمين بينهما الا بالنسبة ليعتق ان ياتي بالنسبة  
 اي وجز من اللفظ وهو انظم معتمد من السورده اي العبادة  
 والشرق اي فيها هو صاحب فيه اي في العتف انما كانت حركة احم  
 في الترخ واعد حرما بغيرهم بان بان الصوت بان انما كانت طالع وهو ما  
 في الترخ السمع منه اه فلا يفتد به العتف او فيكون لغوا عتف  
 جسمه بان كان المتأثر ليعتق انما كان الترخ كذا فاذ كان وكيلا احيا  
 فاعتق حرا تايما سعيها كعصف عتف والا فلا يفتد منه ذي وعارة  
 الاحزوري فان كان الترخ كذا عتف ما اعتق وسري والفرق انه  
 كان يملك الاعناق عن نفسه لانه فعلة مؤثره فعل تريكه ولا كذلك  
 الاحياي فيعصر فيه على ما اعتق لا وفق بين ان يوكي في الكل او البعض  
 اه وهو موثر هذا من شروط الترابية الاية ويصير في  
 ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون اي لانه قيمة تضيق تريكه نفس  
 كادني ليزد الاعناق منزلة الاكل في الروح وكان عليه  
 فكمية نصيب تريكه اي الاخ سيلبي الاصل والنفق فان العتف  
 لسري ولا قيمة كما سيذكره يوم اي وقت الاعناق من  
 اعتق شركا له اي نصيبا من ترك في عبد او امره فالرأد الرقيق  
 عن العبد اي عن بغير العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن  
 ما اشترى به العبد واللازم هنا القيمة لان الثمن يوم بالسنا  
 للمجهول العبد اي بامته قيمة عدد نصيب على المفعول المطلق  
 والعدد بفتح المعين الاسوي اي قيمة الاسوي لزيادة فيه ولا نفق  
 بقيمة يوم الاعناق فاعطى شركاه حصصهم كذا لاكثر عاي  
 البنا للفاعل وبعضهم فاعطى على البنا للمفعول وشركاه بالضم  
 وقوله حصصهم اي قيمة حصصهم اهو والا اي بان كان معسرا  
 فقد عتف عليه منه ما اعتق قال في فتح قول عتف منه ما عتف



عند سماعتك قال داود في هونفخ الدين في الاول ويجوز الفسخ والضم  
 في الثاني ونقته الخالين بانه السند غير واما نقاد عتق بالضم  
 وعتق بالضم لم يره ولا يعرف عتقا بضم وانه لا نقاد غير مستند  
 هو عتق اي عتق بفتح المثانة اسم مفعول فلو عتقت  
 وهو معسر ثم ليس فلا تقوم اي لعدم السراية حالا وهو كذا في  
 ولا يجمع الدين وهو مستوف السراية كما لا يجمع عتق الزكاة في امره  
 وهذا الواسع في اي يباح له عبد الخ وسيأتي من السراية اي  
 المذكورة في المتن فلا سراية اي على العتق الذي هو غير المستولد  
 لان السراية مقفون النقل اي والمستولدة لا يملك وكري  
 اخلاف العتق عدم السراية لما تقدم من النقل كما في هونفخ الخليفة  
 ثم اعلم اي في عتقها احدهما اي في احد المستولدين واما  
 عتق نصيب الاخر بالتخيير او بالوفاة ولا قيمة عليه اي لا يترتب  
 لاعتاقه من ثمره رجوعه في الهبة ثم حجر على المشتري اي قبل  
 اد الفسخ فاعتق البائع نصيبه اي الذي يبيد بشرط ايار  
 هو قيد للسراية في الصورتين وان لم يلزم عزم لتوقف السراية  
 على ايار وان تخلف العزم لما في من فاعلم انه لو كان معسر لم يسر  
 لما فيه من عتق بوقف الرجوي وذلك لان عتقه في هذا  
 التخييل يلحق بكل من المستولين نعم كذا السدراك على قوله  
 المعسر ليس بامتلاكه اي ما لم يكن اصلا المستولد مشتركا بينه  
 وبين ولده وهو غير مكسر كما لو استولد الامة التي كلها امراء  
 ولده كما لو استولد اي الاصل الامة التي كلها له اي لو عزم  
 من مهر مثل خلاف فيه حصته الولد لان امه صارت ام ولد حالا فيكون  
 الموقوف في ملك الولد فلا يجب القيمة من مهر ومن ويجوز ذلك  
 ارستى الكارة اي حصته شريكه في الارض باختياره اي  
 بالنسبة كالمسيد كره الرابع ان عتق من عتق شريكه نصيبه

وقوله

وقوله ليعتق بفتح او لم ينفق حمل على المصنف اي وليس في الثاني  
 بشرط ومن ملك واحدا في هذا المحل اذا كان المالك حاكما فلا يخرج المالك  
 المكاتب والسيف حتى لو ملك السيف بنية او امره لا ينفق عليه وان  
 ما ان يورث عنه لا ينفق انما ينفق بموته لانه ان ينفق للوارث بمحرد  
 بموته ولا يملك له بعد الموت حتى ينفق بفتنة عليه وليست مسئولة  
 له فقامل كالارث بان ورث امره من اخيه لانيه او وارثه اباه وامه  
 من عمه لانه حكم منطلق بالغراية اي احاصه لانه لانه اي  
 من عدا من ذكره يرد فيه نص اي دارم هذا هو الصواب  
 وكذا ان ذم رحم سقا قلم فصيف اي او منكر فلا دلالة فيه  
 ويوضح دلالة يراد في الرحم الصود والعروج حلا لمطلق على  
 انقيدها هو قد ولو هو هب من ذكره او وحي له به او بقرينة اي جميع  
 فان كان بحسبه لم يقبل مطلقا لظهوره بالسراية وزوم العتق في  
 فان كان هو اي الولد عليه معسر فاعلى قوله فان  
 اي قبل هو اذا بلغ التوسية دون الهبة لطلانها بترامي العتق  
 اه سم وهذا هو العتق مستد كما قال في الامانة اي الملك  
 نقض من قيمة والحيابة في الاصل الرعاية والمراد ههنا ان يشترط بنية  
 كما ذكره لانه اي المالك فون الخ ولا يبرهن لانه ان خلاف  
 من عتق من راحي المالا اذ لا يتوقف ارثه على اجارته في المهر فان  
 كان المربعين مدينا اخ فيعبد لقوله سابق لو ملك اصلا في مرض  
 موه محانا عتق في راسي المالا في بحابة كان الشراء الحسين  
 مايا ويماية ابن قاسم ولو هو ببالسالمين  
 قبيل اي الرقيق قال في المراج وليس بضعيف وهذا  
 هو الظاهر عند والولا لو ورث بالسا  
 للمنفرد وكان حقا للمقبل ان يقول لانه لو ورث لم يشك للمنفرد  
 في حياة المقت من حقوق المقت اي من اثاره المرتبة عليه



مصلح



ثبت على النقيض ولو كان لا يلزم منه الالزام في خلاف الدين وهو  
 كما في ولايته المباشرة وهو الذي ثبت على من لم يرد من جهة اصوله لان  
 النعم على الاصل نعم على غيره وهو رحلي فلا ينسب اليه الولاء بغيره  
 بالعاره ومجده **قوله** الله احق اي حكم الله احق بالاتباع والامانة  
 من ان الولاء لمن اعتق وشرطه اي الله عز وجل وثق اي اوقو  
 ثبت له اي لما اختلف **قوله** الرقيق نفسه فانه محقق انظر  
 لو عجز عن الثمن هل يعود رقيقا او يستحق نفسه الى البائس لان عتق  
 بغيره العقد يظهر الخارج **قوله** من مناعطف على محله اما اذا  
 اعتق غيره عبده عنه بغير اذنه اي بان قاده عبده اعتقك عن فلان  
 ولم يكن فلان اذن له في اعتقك عنه فان الولاء للمسلم للعتق خلافا  
 لما في اصل الروضة من ثبوت الولاء لمن عتق عنه لانه مالك وعبارة ثم الروض  
 ولا يثبت الولاء بسبب اذنه الا عتاق ففقط عبدك عن غيرك باذنه  
 صحيح ايضا لانه لا يثبت له اولا وانما يثبت للمالك خلافا لما وقع في  
 اصل الروضة انه وبذلك عام ان الصواب في عبارة الله ان يقول  
 اما اذا عتق عبده عن غيره بغير اذنه كقائل **قوله** خلافا لما وقع  
 في اصل الروضة والعتق عند تنجس ما في اصل الروضة قال والمعتق  
 كلام الله **قوله** ما لو اخرجك من عبدا وامة ولا يكون ولا وه له اي للمعتق  
 وهو ان يري **قوله** لانه الملك بغيره يثبت له اي وانما هو ائذ  
 له من يستجد به **قوله** عبد من عبد بيت المال فيه نزع بجملة  
 عتق العام عبد بيت المال وجري عليه الرمي وان كان المستولى اليه  
 هب واستفخ العق اعدان لا يصح اعتاقه لانه لا مصلحة فيه للمالك  
 وبما عدا ذلك بطلان اوقاف احرار كسب لانه ارقا لم يقع عتقه  
 بطريق صحيح **قوله** فانه من مال بيت المال لعدم صحة ما ذكره في الحديث  
 فان بيت المال لا يملكه الا كرامتها ومن لفلان وقد علمت ان العتق محقق  
 العتق فذلك **قوله** بين السلم والكفر اذا الزوج مسلم  
 بكافة

بكافة او كالمسلم قريب كافر او عكس **قوله** بمجناه وممانه اي باحكام حايه  
 من ولاية النكاح عتق والعقد منه وممانه اي قيصلي عليه ويرد  
 اختلفوا في صحة اي فلا يحكم به **قوله** اي الارث اذ في نفسه  
 التي للغير بالارث قصور مع انه لا يناسب قوله حكم المقصود بالسب  
 في الية احكام والصواب ان يقال وحكمه اي الولاء في التقدير في صلاة  
 الجارة والارث به كقائل **قوله** وحدت خود بالحا اتمه  
 ضعفه الشافعي وغيره وجد تضعيفه ان تقطعها تركته ليست  
 المال لاحق لها فيها واما ولدها الذي لا عتق عليه ولم يكن له اب  
 معروف لاني لها من تركته الا انما اذ لم يحجب او السدس ان  
 حجب **قوله** في صلاة الجارة كل وجه ما يتعلق بالميت من غسل  
 ودفن كاح في الروض **قوله** دون سائر الورثة كلاما وار وجه والاخ  
 للم **قوله** من اي ودون من يعصرهم العاصب **قوله** ظاهر كلامه  
 اي حيث قال ويستقل لكونه قال ابن قاسم قوله ويستقل اي من حيث  
 فايدته كالارث به والافاقول انفسه لا يستقل كما ان سب الانسان  
 لا يستقل عنه **قوله** الامن عتقها او منجيا اليه بالسب والاول  
 يسمى ولا مباشرة وهو الذي ثبت على من سبه بقدر وقوعه عنه  
 عتق والثاني يسمى ولا سراية وهو الذي ثبت على من لم يرد رقت  
 لكنه من احد اصوله فيريه الولاء عليه منه لان النعم على الاصل نعم  
 على الغريم **قوله** او منجيا اليه بسب لعل مع الانتماء اليه اي الى القريب  
 بالسب ان يكون من روعه لا ما شئ الحواشي لانه غير منجيات  
 اليه وانما هو وغيره ممنون بالخروج عتقه الشئ ولو كان يثبت  
 الولاء على القريب المذكور الا اني يثبت على اولاده واحفاده وعلى  
 عتقه وعلى عتق عتقه كقوله **قوله** الم او منجيا بالسب  
 مع انه مستوفى على عتقها انما وبين نفسه عبارة من الزوج الا عتقها  
 او منجيا بالسب فان كان حذو من او يقول او منجى



الباء هو ظاهر **سلب** اي كانه او لا ليقينه كما عرفت لما مر انما لا يثبت  
 اي لم يثبت الارث على المصوبة بالنفس وهي لا توجد فيها من حيث هي بل  
 من حيث كونها مستقلة مستقلة **فقالوا** اذا الميراث للثبت اي للاخ ولا  
 ان الميراث المتقدم للثبت اي من قبلها وعقلوا ان اذ حرمه القرب شرط الارث  
 بها وجوب المصوبة فيها وهي من حيث كونها مبنية على المصوبة بها وانما  
 عصبها من جهة كونها مستقلة بنفسها وهي من هذه الحيثية متاخرات  
 الدنية عن الاخ وان الميراث **فكان** اي العاصب كالاخ والعم والابن  
 الميراث على مقتضى مقتضى وهو في هذه المسئلة بنية **ولاشي** لها  
 اي البنية وجوبه اي العاصب اخ واخوتهم وصورهم انما  
 بما اذا اشتهر بالاخت فخط ايها هم مات الادم المستف عنها وعن  
 اخيهما فيكون الميراث ميراث الاخ فقط وعن ما نقله الشرح جري السابقي  
 في قناويه نظاما فقال

اذا ما اشتهر ببنية ابن اباهما وصار له بعد الاتفاق موالى  
 تواعظم ثم اشتهر ببنية عليه وما توابعه ببنية  
 وقد خلفوا اما لا يحكم ما لهم من هذا لان جويهم وليس ياتي  
 ام الاخت بغير اخيهما تركية وهذا من المذكور رجل سوى

**واحكام**  
 لابن جميع المال اذ هو عاصب وليس له من الميراث مولى  
 واعاقل ما تدعى به بعد عاصب لداخلة قائم حديث سوى  
 وقد غلطت فيه طوائف اربع **سبب** قصاصة ما وعوه بيا لي  
 اهما في قناويه السكي **فقالوا** اي المصاه للاخ وحده اي  
 اخ البنت وهو الجاني **منه** اي الاعاقل **نحو** اي بغير هذا  
 هذا الابن وقوله دون من مات اه وان كان هو اي الا  
 بن الوارث لابيه فلو مات الاخ اي ابن هذا المصنف وهو عم الولد  
 الموجود **فكل** منهما اي المصنف واي مستند الولاء على الاحرام المصنف  
 فانه

فانه مقتضىه واما **ابو المصنف** فانه عصبه مقتضى **فلا ولا**  
 لواحدة منهما على الاخرى اي لان على كل منهما ولا مباشرة فاذا ماتت  
 احدهما فلا خري نصف مالها بالاحوة والباقي لمصنفها بالاولاد والباقي  
 صل ان هذه لا تقاس على التي قبلها وهي ما اذا اختلفت با مقتضىه  
 فان الولا ليس من الابن فكل من كان لكل منهما المولى اعلى الا حرم  
 خلافة هذه فلا ولا من ابهما اليهما حتى يصير لكل منهما على الاخرى  
 فلا يقال منهما حقوي للاخرى **انما** بنية عصبى فانك لما مر من قوله  
 لا تترك امرأة بوط الا من عصبها او من منتم اليه **سلب** او ولا وجوابه  
 ان ما مر في عصب الكل لا البعض اي وكل واحد له نصف الا للنفذ  
 هكذا قرره بعضهم وفي الجواب وقتة فخره **ولو** ما ان اي المصنف  
 في حياة مقتضىه **فكان** لبيت المال اي لقيام المانع بالمصنف وكذا  
 انقال الولا لانه المساوي للمصنف في الاسلام لا دلالة من قام به  
 المانع وهذا مبني على رأي صنف لما تقدم في الغرائف ان المصنف بوصف  
 قام بالاقرب لا يمنع انقال الارث للامد فستقل الارث لابن المصنف  
 في هذه الصورة في حياة المصنف الكافل لان من قام بوصف مانع  
 من الارث يصير به كالمندوم ويستقل الارث لمصنفه **لو** كان عند  
 خرج به اخر فلا ولا على اولاده من ما حله من عبارة الروض وش **ولا ولا**  
 على من ابوه حراسي ولم ير من الرق احد ابائه وامه عصبه الام حرمه  
 الاب اذ لا ولا عليه وان كانت حرة غير مقيمة بان كانت مقيمة  
 على ظاهر الدار وان اهل في الناس احرية ولا من حرم الام لان لا  
 سبب الى الاب ولا ولا عليه فكذا العزم اه **مقتضى** اسم مشول  
 وهو مشمول كالمصنف بالمصنف والتسوية **فلا ولا** هو قوله في الام  
 كذا في صحيح الشيخ باخر ادمولي وهو المالك لقوله وهو النعم  
 عليه اي لان مولى الام اي منتم ما هو المنع على الولد فان الولد  
 مقتضىه **وانما** لبيت اي الولا لبيت المولى الام لعدم مراه الولا



من جهة الاب وسد الاخر اشارته الى انه ليس معنى الاخر انه ينفط  
على ما قبل الخواص حتى يستدبره ميراثه من الخواص انه يادى بل يكون  
الحيران ليست المادى لعدم المعصية بالولا لان قاذفت احد الناس  
للمنفعة وكذا في قوله قاذفت الاباء الى اى هذا الولد  
لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولا واد المذبحه بى مؤمنه لو الى الام  
على المتدوكل تعبير الاصل لا ولا عليه لاحد في التدبير  
بالكون اي بكون السيد وحده او مع منة قبله لانه ولا بعده  
مؤثقت عتف بصفه اي فلا يحتاج الى قول ولا يصح الرجوع عنه بالتقوى  
ما تقدم وانما يصح ما ثالث لانه وكله فلو وكل في التدبير فثبته لانه  
يصح لان التدبير يشبه الايمان والايان لا توكل فيها خبر عما اسم  
العلام مذكور واسم سيده يعقوب انه ما قاله بعضهم والصواب  
ان السيد هو مذكور بالانصاري والعلام التدبير يعقوب انه اج  
فباعه النبي صلى الله عليه وسلم اي في دينه كان على الرجل وهو مذكور  
الانصاري بحكم الولاية الشرعية والنظر في مصالحه ثلاثا في دينه  
ثم الرسل منه اليه وقاد افقت دينك الخاها اي لفرق او انت  
مدبر اي او دبر بصفك واراد في هذه عتف ذلك الخلف  
ولا يبرى في ذبوت يدك وجهان اصحهما انه تدبير صحيح لجميعه لان  
كل طرف قبل التلقيب مع اضافته الى بعض محله اي قائم بعد  
الدين اي وبعد المآعان الخيرة وان وقع الخاية لو وقع  
من التلقيب بحكم الوصية وان وقع في الصحة هي من التلقيب  
في استوفى الدين التركة وهو منها او نضعها اي  
استوفى الدين نصف التركة وهي اي التركة هو وعتف  
ثلث الباقي منه وهو سدس وان لم يكن دين اي او حصل  
فيه ابرا وخوة ولا ما غيره اي وهي هو عتف ثلثه قاذف  
ما بعد التلقيب اي كما يوجد من قول المدعي لا يخفى ان هذا

ظاهر

ظاهر في صورة موت الحاجة دون صورة موت المرض قاذف يرد عليه ما بعد  
تذبه المرض قبل مضي يوم من التلقيب واستمر المرض اكثر من يوم ثم مات  
قاذف يصدق عليه انه مات بعد التلقيب باكثر من يوم مع انه لا يفت في هذه  
الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض منزلة الموت فسماء تسمية للاب  
باسم السب واصل العبارة في من المرض ما ساءه ولا سبيل  
لاحص عليه اي واد له يكن له غيره ولو كان عليه دين سرق لان عتفه  
وقع في الصحة قاذف او جنة الصحة اي قبل الموت وما عتف والا  
بان لم يدخل او دخل بعد الموت فلا عتف قاذف اذ انما دخلت  
الدار اذ اما لو كان ودخلت الدار فكل ذلك الا ان يريد النحر وقبل  
تعلقه الشيخان عن القوي فها وهو اعمد وان قال في ايمان انه  
ميت على ان العاقل للزيب كايه اي واد كرمه عليه قال ارمي  
ليس له ابطال تعلق الميت وان كان الميت اذ يبطي كما لو اوصى لرجل  
بشيء ثم مات ليس للوارث بغيره وان كان للموصي ان يبيعه ولو حذر  
عتفه هل يفت او لا ذهب بعضهم الى ذلك اي الواسف والادع  
حين كان خرج كلف من الثلث لما يلزم عليه من ابطال الولاية الميت وهو  
مكسوداه ولا مع شيء قبله هذا المبدأ لو عتف على الموت  
مع شيء قبله كان تدبير او منة قوله السابق ومعلقا كان اسم  
على المخرج فورا اي بان ياتي بالتسمية في مجلس الواجب ثم اتم  
ان التلقيب اما اذا اضاف له لم يترك قوله ان شاذ او اذا  
شاذ لم يترك المورث في شاذ حياة السيد صار مذكورا  
ولو على التراجي كما نقله الرمي وافرده ورفق بين التبيين  
اذ اقدم التسمية فان اخرها في اصل الوصية لو قاذف اذ مات  
قانت حاد التلقيب وهي تمل ارادة التسمية في الحياة ويكمل التسمية  
بعد الموت فيكون اذ يراجع ويحل مقتضى ارادته قاذف اذ اطلقت  
ولها نوصيا قاذف على التسمية بعد الموت وبها اجاب الاكثر

171



ومنهم الرافضون ومنعوا ان يكون الشئ بعد الموت على العوار  
 بصيرة نحو ما باضافة صيغة نحو هذا وفي موتهما مربيا نصير نصيب  
 المتأخر موتا مدبر اي لانه لم يمتلف بالوقت وحده وكأنه قال اذا مات  
 شريك في غيبتي منك مدبر يادي ويحيي محمد بن ديرة له  
 وصورة كونا جرحا له مدبر يد انا ان يدخلها بامان فلو وحصل  
 دارنا بغير امان فليس له حمله لان جميع ما طوينا به من ماله صار ملكا لنا  
 اه وكذا الرجل ام ولده بشرط ان يكون في المدبر وام الولد كافر  
 اصلها اما لو كانا مرتدين فيمنع من حملها معه كما قاله الرمي  
 بيع عليه ان لا يولد اذ وبابيع بطل المدبر وان لم ينقض  
 ان لم يولد ملكه عند اي بيع يتوقع الحرة والولا ونحو ذلك  
 من انواع الشر فان كان الوقف الارض فلا يصح وتوها حاد لاحمال  
 موت السيد فجاءه فيقوت الارض بقية كما سيذكره الله فلا  
 يعود اي لا يتجدد بطلان في عدم هو الحنف في اليقين اي فيما  
 لو حلف على شئ ثم خلع زوجته ثم فعله وقعه عليها لم يعد اخت لان  
 لان الزاير العايد كالذي لم يعد ويبطل اي اي المدبر ايضا  
 بايلا داي لا يهي نه اي الابلاد اقوي من المدبر يد لئلا انه اي الابلاد  
 كما يرفع ملك اليقين النكاح اي فيما اذا مات زوجة  
 فمقت موت السيد واكنا ما مرتدين اي لان هذا دوام فلا ينافي ما  
 تقدم من ان تدبر المرتد موقوف ولا رجوع عطف على رده السيد  
 فمقت انه ما دبره اذ هو توبع على ان لا تكا ريس رجوعا  
 اي فيوقف بطلانه على حمله عليه حيث لا يسهل لاحدهما ويصح  
 تدبر المكاتب من اضافة المصد رتقوته ويصح تعلق  
 كل منهما اي من المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جار مصان  
 فالتحر والمكاتب مثل ذلك فان مات السيد في الاولى قبل رمضان  
 عتق بالتدبير واذا ادي الخوم في الثانية قبل رمضان عتق

بالكتاب

بالكتاب من دبرن في حاملا اي ولم يستد وخرج بالحامل الحامل  
 قاداد برهانم حلت فان افضل قبل موت السيد فغير مدبر ولا  
 عتق لئلا يسهل ليعلمها في تلات هو باذا كان حلا عند التدبير  
 او عند الموت او عندها فرجوع عنه اي عن تدبير الرجل لسببته  
 لها في البيع فله ان يطل تدبيره مدبرا او ذكر كما علم من  
 قوله وانما يبع امه اي حيث يبعها في الحرة يبعها في اسبها  
 وانما يبع امه اي مطلق الولد لا يبيد ولد الدبرة مرحومي  
 بخلاف المدبر اي فلا يسمى قنا سواء كان اذ هو نقيم في القن  
 سواء كان اي القن اي او كونه كاختصاص خلاف  
 ولد الدبرة ومثلها المستولدة اذا اختلفا قبل ولده قبل الاستيلاء  
 او بعده والحر لا يدخل تحت اليد اي خلاص اليد المملو في  
 المسئلة السابقة على ما والاها من المملو او الولد لكن قوله  
 لا يختصا دها باليد اما بالنسب المملو المملو ان لا يدخل تحت اليد  
 ونصفها ان تاخر عن مقت الحنف ولا  
 يلزمه نصف قيمة الولد ولا يسهلها ولدها اي لا لا خطاب  
 معها فقط فلا يسهل عليه وقوله في حكم الصفة اي في ان شرطه في  
 المدة لمقتة قد تقاد اما نصير حرة بعد مقت المدة فانظره مع  
 السنه ولو قبل مقتي المدة اه الا ان تدبر بعد موت السيد  
 اي لانه لما يسهلها في الحرة باعبار لا قبل الاخران يسهلها في الصفة  
 وان لم يشمل قوله المرحرة بعد موت المدبر يسهلها في مقت  
 من راس المملو اي واما امه في التلث مرحومي والوقف انه كذا بعد  
 الموت كايلا في كلامه فلا يجب من التلث اذ قاتله كذا  
 في نسخ وهو انساب وفي خط الولف ارقاها بضمير الموصف  
 اذ الكلام في الولد فمقت المدبر هو الواقف كما ذكرنا في  
 قرات بفتح التاومت بضمها والعرق العريق والمكاتب



علي هذا القدر 2 الرضوي وثم ولي يرد على ذلك شياء وهذا هو المقصد  
وما بعده صغير رحوي واجب على السواء اي اجيب بان ياتل النص  
حرفه فان الذي نص فيه على الجمع انما هو ان لا يلازم لكونه عنده اسم  
جمع بخلاف انهم عور في طلب على القليل والكثير كما نكره  
في الكتابة على الاثر من قبل انما يتبعها كالمثاقفة للعرف الجاري  
اي تقدم قوله لما فيها من ضم اي فذلك سمية على ان الكتابه ذلك اي  
مضمون ذلك المعنى كتاب يوافق اي يوافق ذلك اي مضمون  
اي يلحقها اي الكتابة مع اي موقت يجرى اي يوقتن  
داعية اليها اي لا لا السيد قد لا تسمع لقمه بالمتفحان والاعمال  
لاستعمل الكتاب تشييره اذا عطف عنه بالحصيل والادافا حتم  
فيها ما لا يحتمل في غيرها كما جعلت الجماله في ربح الغرض وعملا  
اجعله للمحتاج وانما يرد واجابة داعية اليها الى انه يدعيها  
القيام ايضاً من جهة سيالي في كلام الله اليها لكون مباحة  
اذا فقد شرط من الشروط المذكورة للاستحباب ومكروهة اذا كان  
عاجز عن الكسب وكانت تعقني بالحصيل بطريق منقاه كاد  
البلقيسي وقد يرمى الحال الى التحريم حيث يقتضي لمكينه من الحرمة  
وذكره غيره بخلافه ويجب بالذلل ان ما كان مستحباً فيقصد نذره  
فمنعها الاحكام احسن قياسها على التدبير اي في عدم وبه لا في  
استحبابه قلت منسبة عليه فيه لان استحبابها بالنسب وهو  
قوله تعالى فكلوا مما اذن لكم ان لم تعلمتم فم حرام والتدبير ليس بسنة كما  
قاله الزيادي لكن بخط الميداني فان التدبير مستحب لا واجب فحرمه  
اذا سالها العبد اي الرقيق ولو اني والعذرة اي  
واعبر في القدرة على الكسب اي وكما روي في الكتابة الايت  
اي وجوبها اي التواضعة اي كسب بغير اي خيرا كان  
وجله كان خيرا اي ولو كسب قليلا كجبت لا في رجا المتقربا

اي بالكتابة ولا تكون كجاء اي لا انما فلا ياتي انما نكره لغرضه كما توهمه  
الاكتساب بالمتف كرهته كما قاله لا ذري اي انما نكره لم كرهته  
ولم يحكم بعدم كتم الوقوع في احرام لكونه مستقبلا فالعلم  
الواقعة في كلامه بغير العلم او بغير الكراهة لكرهه التحريم  
والعقود اي التي يغير فيها اتصال القبول بالاجاب ولا من  
من بعض خلاف الابداد والتدبير لان الولاد فيها يحصل بالوفا  
الذي يورثه الرق ويحبو لا اي قورا لاد الاعيان اي  
اي انما لم يضع على عيني لوقوف اي ايراد الفقد عليها على ملكها والرقيق  
لا ملك له الى اجاب اي وقت ولو كان امكانه بعضها وان  
كان ملك لبعضه اذ ما يورثه وانما يورث مباحا حرمه انما هو انسا  
جبل مع اخلاق الاعراب اي في الملاك من الصبر وعدمه  
تنبه لو كان العوض منفعة اذ اعلم انه لا بد ان يكون العوض دينا  
او منفعة عني او منفعة في الذمة بخلاف الاعيان فلا تصح الكتابة  
عليها كما نرى انه لا ملك الاعيان حتى يكتب عليها وانما المنفعة  
المكتسبة في الذمة كما حاكم لزام ذمة خياطة ثوبه موصوف بعد  
بشره مثلا بخلاف المنفعة بالاعيان كخدمته ثوبا فيسوي جعلها  
من الاله لا استراط انصافا لخدمته وانما في المنفعة بالاعيان  
بالعقد ولذا قال الله لو كانت قبلة عبيد ثمرين وجعل  
كل ثمرين كما يصح لانما حكم واحد كما انه لو كانه على خدمه رجب  
ورمضان لم يصح للمتناف بين شرط المنفعة بالمنع وهو  
انصافا بالالعقد وبين لخدمته لان رعاية العقد بما رخصها  
استراط انصافا بالمنفعة بالوفا بالعقد وخدمته رمضان لم  
تصل للمضلي بين الخدمتين بتعيين كما لا يخفى ففقد ذلك  
اهم انه اذا كان العوض منفعة عني شرط من غيرها لهما  
لحصول الحد وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما



كقولك كما سبقت على ما دارين في ذمتك في شهر كذا في شهر كذا  
 مما كقولك لعلك هذا التوب سكن دارك سنة واجرة كقولك  
 اجرت هذه الدار سنة بخدمه عبدك هذه اشهر اي فيقول ان  
 كجاء عوضا في الكتابة قاله لا يصح كاجلها كقولك كما سبقت علي  
 ان كخدم في السنة العايلة بعد الغضايه اي الشهر اي وفي  
 اننا به كما يعلم من اش الرمي فليراجع وعبارة المهر ولو كانت  
 على خدمه شهر وديار وروي في اننا به صحت قاله في شهر هو وفي  
 من قوله عند الغضايه هو والحاصل ان الشروط ان يتاخر  
 اعطى الديار عن الخدمه فلو قدم زمن اعطى الديار على زمن  
 الخدمه لم يصح لما علم من استراط الصدا المنفعة المستقلة  
 بالدين بالاعتد وفيما ذكره هنا وجه بين المنقذ بالعلم والزمان  
 وقد سقوا ذلك في الاجارة فالعمل بالدارين والارمان هو  
 الوقتان المعلومان وقد يجاب كحل الوقتين هنا في وقت اتيك  
 الشروع في كذا ار لا على جميع وقتها انظر اب قاسم على المهر  
 المستقلة بالاعيان كقولك هذا في المصنف لانه يجوز ان يجعل  
 منفعة عين من اعيانه المملوكة له عوضا مرحومي وهو جواب عما  
 يقال الرقي لا يملك شيئا فكيف يورد العقد على منفعة مستقلة بين  
 متصل تلك المنفعة بالعمد واقله اي الاجل كجاء في الختان  
 اي وكان كما سيذكره انه بان يوجب بعضه الى وقت معلوم وبعضه  
 الى وقت اخر كذلك ساوا المصنفان او ثنائيا كما سبقت على ما به  
 يودي بعضهما في وقت كذا او يودي ثلثها في وقت كذا او ثلثها  
 في وقت كذا هو سم ثم سم المودي في الوقت كجاء من سمينة  
 الحار باسم المحل ووزع الموضع على قيمته ان كان كانت  
 قيمة احدهم ما به والاخر والثاني ما بين والثالث ثلاثية  
 فعلى الاول سدس الموضع وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث

نصفه

نصفه في المهر في ادي حصه منهم عتق قاله في المهر ولا يبو  
 قف عتقه على ادا الباع انه ولا يبا فيه ما تقدم من قوله وعتق عنهم  
 با داله مع لانه من باب ركب القوم وواهم واذن اي ذلك الغير  
 له في الكتابة كقولك لو كانت في مرضه بعض رقيق والسيف ثلث ماله  
 صنف وقوله او وفي الكتابة اذ سبقت وقوله عن الصد والسفوي  
 صحة التوسية بكتابة بعض عبده صنف ووجه الصنف في الاول  
 والآخره ان الضعيف كذا فيما ابتدأ بجد في الثانية فان الضعيف  
 فيما عارضه كذا قاله الزبدي ان التفت الخوم اي بان كانت  
 ما جعل على المكاتبه لاحدهما من حيث ما جعل للاخر وصنفه وعدد  
 الخوم اي الاوقات والاجل قال اخطي ولم يقل وقد رالاسد  
 لا تترك الساع في مقدار انما اده فقولك وعدا اي في الاوقات  
 لا في ائتد ار المودي فيما والمراد عدد الاوقات والقرينة على ذلك  
 قوله وجعلت على نسبة ملكهما اي خرج به او اطلق ان السر  
 وعاد الرق اي والخال ان الرق قد عاد للمكاتب بان عود فخره الاخر  
 كالاول فان اعسر ولم يعد الرق وادي المكاتب في الضورين  
 نصيب الترتيب من الخوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة  
 وكان الاولان كما في المهر اذ ليس بخصص احدهما  
 بالعتق اي فاقبض احدهما كان مشتركا بينهما فتراعليه كما ان  
 ما قبضه احد الورثة مشترك لا يخص به من جهة السيد  
 سبقت بقوله لازمه سم عند ذلك اي عند المحل او  
 عابا كحل محله كذا ما به ياذن له السيد دون مائة فقد  
 اي وفوق مائة الهدوي وهذا هو المعتمد ونقد هو اللفظ  
 صنف بل يمكن اي اياها السيد لانه لا يجر  
 لغرضه اي والحاكم لا يقوم مقام الشخص الا في المزمع ولا  
 يمكنه الخلاص منه قاله في المهر اما اذا عجز عن الواجب

قوله



في الاثبات فليس للسيد منحه ولا يحصل النفاذ للسيد ان يوديه من غيره  
 لكن يرفع المكاتب المحاكم يرفع فيه رايه وتفصل الامر بينهما هو السيد كبر  
 التمس ذلك من جهة العبد المكاتب متعلق بقوله انا عاجز عن كتابة  
 مع ذكره الادا وحمل السيد الفسخ كائنا لمع انها عاجز فان عجز نفسه  
 فللسيد الصبر والتمنع بنفسه وان شاكها كماله وهو صريح  
 في عدم انقضاءها بحكم التجرع اياه انما قائم وله فسخها  
 اي وان لم يعجز نفسه اياه انما قائم فلا فسخ فيها اي في الثلاثة  
 ايام يجوز ان يهرما او من احدهما معا فيفسخ فلا يفتق  
 يعقد السيد بفساده واذ لم يعجز ففسخ المالك فله المكاتب المسترداده  
 لانه على ملكه فان تلف فلا ضمان بتقصيره بالادفع الى سيده ثم ان لم  
 يكن بيده شيئا من يوديه فله ان يعجز في المهرج ان واحد  
 ما لا تخجله ما ذكر من الشروط فانه في التمس فان لم يجد  
 له ما لا يمكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه  
 مونسه فان افاق وطهره مال كان حصله قبل الفسخ دفعه الحاكم  
 الى السيد وحكم بفسخه ونفق الحاكم بعزله وفيما في بالاقا فتر  
 في ذلك ان كان الفسخ ووجهي تمتلج الجانية القتل والفسخ  
 بالاعمال فله منعه لان واجبا حيا يتعلم اي هي السيد  
 وهذا صلبه حيا لا يتلف له اي للمواجب المذكور برقية لوجود  
 المانع وهو ملك السيد لانه لا يثبت له على عبده مال  
 وهذا افاق الا حيا فيا اذا اوجبت الجانية مالا وهذا جواد  
 مما يقال له لم يجب الاقل من قيمته والاربعين بالواجب الاربعين  
 بالاعمال فله لا يتلف له برقية بل يتلف بد منه عاق  
 ما سعه ان يكون الاربعين مما سعه وما يسكنه لانه مقد الا  
 حيا كما مر ويصح ان يتلف قوله مما سعه بقوله لزم دفعها  
 للمرأة هذا اي لان لم يجد عجزه طوبى بما الجانية التي كفل

منه لكونه قوله بما ابقى للمنفق اذ لو لا ذلك لبيع فيها وسبوا السيد لو  
 ابر المكاتب من الخوم وكان قد جبو لزمه العذاب في اطلاق الاربعين  
 في قوله لزمه فودا واربعين ان ارادة قيمته على الاربعين وعلى المنفق  
 قبول العذاب فله المنفق ولو اعتقه اي السيد او ابراه من الخوم  
 ولزمه اي السيد لانه قوله ان اي كالموكل بخلاف ما لو عتق باد الخوم  
 بعد اجابته فلا يلزم السيد منه وهذا محذور فله اعتقه او ابراه من الخوم  
 كامل ولو قيل بالسلم لزمه وان رقيقا انظره مع قولهم الرق ينقطع  
 بالكون ولزمه فودى فانه ان كافاه والافاقية له لبقا به عاب  
 ملكه ولو قيل هو اي السيد سيده فلا شيء عليه الا الكفارة مع الائمة  
 اذ لم يرد ولو قطع طرفه ضمنه بالان يرفع فيه ولا خطر قيدان في صحة  
 الخوف واخطر فسخ الطلاق الاشراف على الملاك والمواد بالحواف وان  
 استوفى برهنا او كميل لاحتما لا تلف الرهن وهرب الكميل فبغوت  
 المال اي اقل موقوف انظر لو كان مال الكتاب اقل موقوف فاذا يكون  
 حكمه في روم الاثبات قد تقيلا لا يلزم فلا بد فيه من اذنا سيده  
 اي لانه احكام الرق جارية فيه مما انفق وبالسلم لم ينفذ له اهداؤه  
 كغيره اي المكاتب هو اذ عن نفسه خرج بر ما لو اعتقه عن غيره باذن  
 سيده فانه يصح في اعتماج للمع وكما به اي لا يصح كتابته لرقيقه ولا يصح  
 اعتاقه له اي او يدفع له اذ فاد دفعه اليه من امانا القبول من مزا  
 من جسد وجب القبول او من غير جسد جاز القبول وهو يجب اهرسم  
 جاز اي ان رقي به المكاتب اهر رقي بالتمني والخط او الدفع  
 قبل الفسخ فاذا اخذ عناءه وكان دفعا ورومان السيد في الخروج عما الواجب  
 لزم الوارث او وليه ثم اذ لمع الموقوف يتلف بفسخه بغير حاد ينفذ  
 مود البحر والاقدم اليه اجب على الوصايا اياه قاله الحنفية في اخصاص  
 وليس لها عقد معا ومنه يجب الخط منه لا هذا اسم على المنع بما ذكر  
 وهو الوضوء او الدفع والتمني اذ لم يلزم وجب مخرج الا واذ اعتقه

٢٧٥



اما بحقيقة باقية لا اعتبار بالثبوت وقت فلا يتأثر فيه الايقان في الثانية ان  
المنفعة لا يتأثر فيها الاثنا وبقيت اليها ما لو كان كل شيء قبل منقذ فلا حظ  
فيها ما لو كانت احدى وما لو ابراه عن الخوم او باعد من نفسه او اقمه  
وتوبع من اهلها من قاسم على نفسه اي ان كانت واخطا ولي من  
الدفع قال المناوردي ولو اراد السيد ان يطيحوا راد العبد اخطا احب  
العبد لانه يروم الجعل المصا ابا قاسم وفي هذا القدر الموع على امله  
اذ لا يرد له على الدفع فلو لم يخال وانما هو من مال الله الذي اياكم  
الله اول ما غيره اي من هودونه ويحكم على السيد المصا مطلقا  
ولو بالنظر لهما لا خيبه مبرها وان طاعة له شبهة الملك في  
المراج ولا يكره تكرار الوطى الا اذا وطئ بعد ادا امره وحلي واحد  
وراه علم التحريم لكنه بعد رحلي مسئولة مكاتبه فان عجزت  
نفسها عتقت بموت الخوم السيد عن الاسلاد وان سقادت الخوم  
عتقت عن المكاتبه فان ما السيد قبل الخوم يزوجاد الخوم عتقت عن  
المكاتبه كما قاله ر الحاد بعد المكاتبه اي المنفصل بدينه ولو  
جلب به بعد ها فلو قيل اي قبل اداها الخوم فان السيد يتهمه  
وكسبه ومن كسبه صدق اي في خلاف المكاتب انه ليس بحرام فيد  
او بغيره عبارة المزمع او ابراه فان اي السيد ضمه  
القائم عنه وعتت المكاتب اي ان ادرك الكل حلفا لبيده انه حرام  
صدق اي السيد يمينه لا الصلح ولا وطى لانه لا خوف  
من هلاك الامه في الطلق فتفهم من الوطى كسبه الراهن من وطى السر  
هونه فلا حد عليه ولا مبر لانه لو ثبت كانه قبل عتق ابيه  
اي لم يمت بغيره رقا وعتقا اي وان عجز نفسه بغيره في الرقا وان  
اعتقت عتقت منه ووطئها مع العتق مطلقا اي في الصور ليس اعني  
صورة الوضعية المسنة وصورة الوضعية للآخر فهي ام الولد لظهور  
العلوق بعد احراره ولا نظر الواحتمار العلوق قبلها اي احراره قبلها

بها

بها والولد حرقا ان لم يطمع به الفتى ولا بعده او ولدته لودتة الشهر  
من الوطى لم يهرم ولد في المراج قبل حملها بغير احوال قبل حملها  
لمونة تحفظه اي ما الخوم اذ حمله او علفه كانه حرر وما قبله يعني عنه لانه  
مناذر  
والا بان استمع لالفر من اجبر على العتق او على الابرا كما  
ليست وجه م ر ح ح وعتت المكاتب ان ادرك الكل بطل اي العتق  
والا بان لانه ذلك يشبه ربا جاهلية من حيث جلب المنفعة فقد كان الرجل  
اذا حل دينه فيقول لمدنيته افقن اورد فان قضاءه والاراد مع الدين  
والاجل فان تعالى بانيها الذين اسوا الاكلوا الموالكم بينكم بالباطل الربا  
اصنافا صاعفة وعاي السيد رد المتبوض ولا عتق في المراج قاله ح ح  
فم لو ابراهما لما عتق اذ الدفع مع وعتت كجته المبرر شي كالا ذري  
احد من كلام المص ويحيى ذلك في كل دين على هذا الشرط ولا يبيع ببيع  
الخوم لانه يبيع ماله يقين وماله يبيع على كماله اذ العبد ينقل  
باعطائه وباعطاه م ر ولا الاعتصاف عنها لعدم استقارها  
وان جري بعض المتأخرين راد به شيخ الاسلام فانه قال في المراج  
ومع اعتصافه عن خوم لبيها ولو باع السيد الخوم اي اليه يمينه  
بيها فلا يرد اذ البيع باطل لم يفتقن فان قلت اذ وكل السيد يقين  
الخوم مع قبض الوكيل وعتت المكاتب هل لا جعل المشتري كالوكيل يقين  
البيع الا ان له في القبض عتقت فرق بينهما بان المشتري يقين الخوم  
لنفسه جلا وان الوكيل قال في المراج نفسه لو باعها واذ قال في  
في قمرها مع علمها فساد البيع عتق يقضاهه وبطل السيد  
المكاتب اي بالخوم فان رضي اي قبل ابراد البيع اما بعده فلا يقضي  
صحته البيع لانه ما وقع باطلا لا يثبت محجبا وهبته كسبه اي فلا  
يبيع الا برضاها ويصح بيعه من نفسه لانه عقد عقاقه كاي ام الولد  
عتت اي عن السيد وكره اي الرجل الذي قال للسيد عتق اخذ وهذا القدر  
منه فانه لا يفتقن من المصا اي لانه يبيع ضماني لانه افساقه عنه يقين



دخوله في ملكه والمكانة المستولدة لا تنصرف فيه السيد بما تضمنه ملكه للعقار  
 لان هذا القدر له فقط عنه اي لانه لا ينفك الا بالابتداء والابواب  
 ليع واحد منهما لانه اي للمكانة مثل بالنصب اسم ان  
 لكن يرفع في السيد المكانة او بالحوالة اليه بان احاد المكانة  
 سيده بما في الكتابة على اخر فثبت بالحوالة وقوله ولا تنفع الحوالة عليه اي  
 المكانة وجهه لان مال الحوالة شرطه اللزوم وهذا غير لازم  
 المكانة في اي مكانة مراد الفاعل هو الذي الرقيق الذي لم يصل به في  
 من احكام الفتق بالصفة وهي ادا الخوم هنا في ليرتود جميعها  
 بغير ذلك اي في غير ذلك كذا في النقص واختلاف  
 السيد والمكانة في الخوم ونحوها الا في تعلق مسير الكا  
 كقوله ان اعطيتي دما او ميتة فانت حرة عنائي على الفرج مديح  
 تعلق اي بالبيع العاقا وهي كالصحة اذ حامل ما انار اليه ان  
 الكتابة الفاسدة في التسمية ان تشبه بالصحة في اربعة النسخ  
 المكانة بكسر واسمها بارس جاية عليه وقته بالاداء وتعبه كسبه ونه  
 بالتعليق في ثمانية اشياخ انه لا ينفك بالاداء والاداء العبر عنه تليبا بغير  
 التعلق باعطائه ولو عطينا جانب العمل وصحة لفتق بدلت في بطلانها  
 عود السيد قبل الاداء لان التعلق حقة بصفة يقطع حكم التعلق له  
 بانما لم يملك غيره وفي صحة الوصية به لان التعلق حقة بصفة كصح  
 الوصية به وفي انه لا يبر فله اسم الكا بين لانه خاص بالصحة وفي العاقبة  
 عن الكفاية لان التعلق حقة بصفة بصفة عاقبة عنها وفي جواز تملكه به وغيره  
 لان التعلق حقة بصفة بصفة ذلك وفي منعه من السؤل ان التعلق حقة لانه  
 ولاية السيد عنه وفي جواز وطى لانه لان التعلق حقة بصفة بصفة  
 في استقلا للمكانة بكسر وليس لنا عقد فاسد مملوك به الا المكانة  
 في الفاسد رجائي وفي اخذ ارش جاية اي اخذ المكانة ارش  
 جاية عليه اذ اعتت كسبه او الحاصل بعد التعلق في الفاسد

لا ينفك

لا ينفك بغير ادا المكاتب اي لعدم حصول التعلق عليه بغير عا ليس قيد ابل  
 لا ينفك بغير ادا الفاسد بكونه وفي اذ كتابة تطل بعود سيده اذ لم ينفك  
 ان ادبت الى ارضه او في رجائي وتملكه اي ان يملكه سيده للغير بيع او  
 غيره منها الخ اذ فالح تطل بالردة ونفسه بالجماع فيجب التعلق في  
 الفاسد دون الباطل وصورة الفاسد فاسد او عفى فيه او واما  
 الفاسد فصوره بعاره الدارهم والدنا برفند العراق فاسد  
 فتقن والارادة في باطله فلا ينفك لعدم قبولها الا عاقبه ومثل هذه  
 الاربع الا حارة والهمية ولو كان العقد فاسد لم ينعكس لان فاسد  
 العقد حكمه حكم صحته في الضمان وعدمه في حله والكتابة الباطلة والجماع  
 الباطل ما كان منهما على عوف غير مفقود كالدم او رجوع الى الخل في العاقبة  
 كالصور الفاسد والفاسد خلافه وحكم الباطل انه لا يثبت عليه ما ياتي  
 والفاسد يثبت عليه العقب والطلاق ويرجع السيد والزوج بالقيمة  
 اه في ان السيد فسخها بالمواد في حله والصحة الصحيحة والتعلق  
 فلا رجوع عنها بالعود يرجع باذنه ان يبيع اي لعدم ملك السيد  
 له لفساد العقد فان اكد واجب السيد والمكانة كان كانه على  
 دينارين مثلا في رجوعه من السيد وفيه المكانة ديناران فانه حصا  
 النقص كما ذكر فلو كانت على عشرة دنانير واحاله ما ذكر رجوع السيد تمام  
 وحكم عليه علس اه اجوري هذا في النقص نقصا  
 وحاصلا وجود النقص في المتارين في الكتابة دون غيرها

كالحاويين بالبعد لقوة جانه  
 في امان الاولاد لانه فهو اي وما كان تهر يادون ما كان  
 اختياريا في الرتبة قلنا قد قدم الله به والكتابة عليها فلا تعلق لان  
 هذا لا يصح نوحه للتأخر واصلها اهدى لعل في اختياره  
 سقط بعد قوله وكسر ها وهو جمع ام قاي امة هذا بيا على ان  
 الهما اصلية والراجح انما ارادة حاله لهما ليس قيد بولي

نقص



مباح ان يمتنع بعلقت او ما يجب فيه عره صادق بانفعاله بغيره كيد  
 قائم لو انما لا يمتنع حالاً وماتت حالاً وجب عره خلافاً اذا ماتت ولم  
 تلق نفسه فالواجب نصف عره كواجبة الزيادة في باب العره بل في كلام  
 الموعظة هناك ولو انما لم يمتنع او رجلا وماتت وجب عره لاد العالم  
 قد حصل بوجوه اخرى اما لو ماتت الام ولم تلق حياً فلا يجب  
 الا نصف عره كذا في الام لا يجب فيها الا نصف دية ولا يصح ما قيل  
 لانها لم تخطت تلكه انما والتمسها انما لا تكفي الامونة الا اذا ماتت  
 حية كذا في المني وغيره وهو ما فيه تغيير المراءى الذي انما  
 ادى فيه كصفة الكافي استقصا يسوق له على الجلال  
 حرم عليه بيعها الى وفرض المهر هذه فيما بعد الوضوع لا يباح حياً حال  
 الحمل اجماع عبيد السامعي في بيع الام ويسكنونها افضوا البكر  
 وهذه الوضوع عند الابد امتلأ من عره الا ان عهدها في الامم مكسوبة  
 وانما مفعولها نسبة الواو والاصل اقصوا وامشوا استكت اليك الا ان  
 استقامت ثم حذف لا التما السالكين ومقتضى الوضوع حاشية الواو  
 وسلم من العقب يا وان لم يمت قلت استغنى الفقه على ما مضى  
 منها او ما مضى بعد سلب حركتها ما مضى وحذف لا التما السالكين والفقه  
 على الاطلاق الاول بحكمه للناسية وهي انما في سقوطه او قاله ان  
 اخالف الجاهل لعل هذا ليس مستنده فلا يباح انه يجزئ قائل  
 من نفسها وكذا همها نفسها وفرضها نفسها فانما هي حية وليزمنها في  
 القرض ان ترد امه مثلاً بصورة ويمنع ان يرجع في المتراض لغير نفسها  
 لقدره بغيرها قائل وبسيرة الوافقها ولا يلزمها فية ما سري بل  
 لا يلزمها الا ما اقره الطوحي والميداني وكذا الرواوي احدى  
 ومحل الشك اي منه بيعها وتساير الفرقان الخليل كبايع  
 وهو مفسر ببايع ما لم يكن الجاني عليه فعه فلا يباع وهو اي السيد  
 مفسر بالام انما الجاني عليه فعه فلا يباع وهو السيد مفسر  
 ومن

ومن لازم اعباره ان لا يكون في ما ذونه وقا واما نفس الماذون فلا  
 نظر لوقا به او وليست في من عقود الاستيلاء كمال هذا المبيع مع  
 السابق ويصح بيع المستولدة في صورة ثابت الاستيلاء وجوز البيع  
 وهما في الاستيلاء والجواب انما ثبت لهما الاستيلاء هذا لان  
 شرطه الملك وهذه يخرج عن ملكه بغيره انما بحت بوعاده في ملكه بغيره  
 اذ لم يكن مستولدة ح ما تولد بالصدق بينهما وشمل ما اذا نذر  
 المصدق بها او بغيرها هو اي بشرط المستولدة ان يكون ملكاً للمستولد  
 وقت الاستيلاء وهذا هو الوضوع لغيره ام لا وهل يلزم فيه الولد  
 وهل يصدق بها اجماع لا يرجع والذوي صوبها احكم بلو عنه  
 ونون الاستيلاء امة ضيف فخرج بقوله ضيف  
 ورجح السكوت خلافه مدد وكونه كذا في المراءى كسند  
 وسيفاد من هذا التشبيه انما اذا لم يبع في دين النفس باذنت  
 مالا وروى الدين بغيرها او بغيره ومثلها في الاستيلاء وهو كذلك  
 ثم ما نرى في وكذا لو مان حراً في حرم المهر المستقل في حال  
 حياته قد فهم ان الله يفضل بعد الموت اي اذا الفصل في السيد  
 منه بعد موته لا يفتن خوف الولد به وقال الشافعي حرمه ولو ان فصل  
 من بعد موته واستدخله امرأة هل يقاد هو محترم ونسب نسبه  
 بذلك او لا ينبغي ان نسب اذ يبعد عليه المحترم ولم ار من ذكره ابو علي  
 فلا يرد لا فقال التركة لغيره قبل خروج المظنة التي خلفت هذه بخلاف  
 ما خرج في حياته كمن جرم في باستطراد خروج المني في الحياة للحقوق  
 خلافه بعد الموت فلا يثبت الحقوق خروج من حتم متغلب على الحل والحر  
 اجماعاً انما انما الصور ثلاثة ان يفضل في حياته ويستدخل في حياته  
 ثبت النسب والاستيلاء ان يفضل في حياته ويستدخل بعد ماته  
 فيه تردد واستطراد خط ثبوت النسب وقاد عدمه او امته  
 التي انشأها اكم هي مستولدة وان شرطها فقامت عليها عند الشرا



كذا في ما لو ولد وارثا من امة اشتراها مورثة بشرط الاعناق فانه لا ينفذ الا لولد  
 لان نفوذه مانع من الوفا بالشروط عن جهة مورثه انه هناك لذختر  
 قيا من امة بغير امان ما لنفسها وخالف استخرا الرماي في ذلك في دعوى البيع  
 عبد الرضا قوله انه هناك كذلك لعدم خلاصه روي في الفرق ان اخر الاجر  
 اهل لا سكاية فتمسروا قبل تلك اثناء فضلا عن الاستخار كذا في اتم  
 الولد فانه رقيقه فلا يصح اعاره ما لعدم محله ما كذا اوجب بان السيد  
 ان الفرق الواقع ان كان له اذ اجرها فاجلها فاستحقاق المنفعة متى  
 على استحقاق المنفعة كذا في عكس ذلك الفسخ الحارة فيه فالاول  
 نص الفرق بين هاتين الصورتين لا يبيح التسوية والعبد اذ الفرق  
 بينهما لا التسوية بل حب تقدم الايجار على الاجار في عدم الفسخ  
 الاجارة بالفسخ ولما اذ في ان الفرق انه لا يجدي نفعا فهو بيان  
 ان الفسخ في الصورة يبيح تعلق بقاء في الزوجية في اعناق العبد فلم  
 يفسخ الاجارة فيه ولم يورث في التسوية فالفسخ لا يملك منفعة  
 الاجارة بل ملكها المستاجر ملكه نفسها اي بما فيها عنت اي  
 من حين الموت وان تاجر الوضع عند رجه بغيره وهو انما انما  
 وهذا اي الحكم بغيرها مع فسخها السيد قبل الديون والوصايا  
 هو معلوم من قوله من راي المال فان ساءه ان لا يكتسب فبها من  
 التركة ولذا اذ في انه لا حاجة اليه فامل لا يستوفى ان موافق  
 لا ينفذ اي وعنته هو بيع ورهطه على من لانه من جملة ما دخل  
 في منزله في ان فكذا في نسيبه عبارة غير في نسيبها اي اذ هو  
 لا السيد لا فاعلم ان ذكر ضمير اذ يد على معنى العتق وقوله اللازم  
 اعترضه القليوبي فقال ليكن ان السبب ملزم لا لا لزوم له  
 نعت ولدها اي بغيرها بان موت السيد وهو اي المكيل بالوطي جري  
 على الغالب نكت اعم اي بيا على احوال اللفظ حقيقة اما على  
 احوال حقيقة ومجازه فلا سكون لكن الاول الاول الثاني اولاد الاولاد



من السبيل الذي ذكره بقوله ان كانوا من الاناث تسبوا والاطفال تامل  
 وكذا اذا اكرها بشرط ان اولادها الخ صنف فان عدم صحة  
 الشرط لانه بخلاف صحة العقد بفساد العقد فكذا في الشرط الفقد  
 احراز الظنه هو كذا في قوله ان كان حره هو يقيم اذ يميل  
 قوله من اولاد مملوك كولد له بغير مسوودة اذ الميراث ملك على كذا  
 الاب والميراث اعقد على كذا حرها والامر يثبت الاستيلاء على  
 المكاح ورضاه بفق اولاده او تيار محال قوله من اولاد امه فزعه  
 صابة مسوودة اذ الميراث كذا في قوله ابه الاولاد هذا وما  
 بعده ولده او فزعه لانه اعم الفسخ كذا في قوله ان ملكها سيده  
 اي لان المكاتب عبد ما في طيه در عهد فكان الملك سيده وهو  
 الزوج فلهذا الفسخ كذا في بغيره بوطيه بعد ذلك ام ولد السيد  
 في الحائض حيث اولد السيد امه مكانه ثبت فلهذا لا يملك  
 لغيره ولا يدخل في ملكه قبل العلوق وعليه فبها المكاتب والطلاق  
 امه اي ان وطى امه الميراثية تسببه تسبى حرية الولد مع تسوية لما اذا  
 ظهرا زوجا الام مع ان هذا الظن ينع اذ في فسخ الام على غير هذه الصور  
 الصورة بشرط هو سبق كذا في الامه لغيره طولا اذ في وحذف  
 الفسخ فان المدرة الطارية لا تنفي النكاح الامه هو اي بعد  
 ولادها عبارة ابن قاسم بعد تظليها كذا في الحكم كذا في قوله  
 ام له حامله امه ولده امه وولاه عليه او دون الكثرة  
 الاول او دون الكثرة لان الظن راجع لعدة احوال لا قل مدبو  
 احوال الا ان يقال انه اكتسب التذكير من انصاف السيد ولفظ  
 هي الشرط وجوده هو الاستيفاء عن انصاف تامل وقوله من غير  
 وطى بملك هذه هي الصورة ان خلاف مع خط من حين  
 دون اولاد موافق لستة الشرفا اكثر من الملك الواقع بعد الملك فان  
 دون الاول هو دون الستة الشرفا وتقدم انها حينئذ لا ينفذ



ام ولد لاد هذه في اميله الاول في اميل  
 ام ولد **خاتمة** تستعمل على نبوت الاسلاد مع كون  
 المسودة ليست ملكا للواطي بل له فيها نوع علقه تقي الى ملكه لكن ذكر  
 الدماء ان بعد انتفاذ الملك فيها قيل العلوق وحمل ما في الحاء عند  
 حمة ووع في نفسه خاصة اي واولاد بعض على الدراج وقيل حر  
 كله اذ كان الاصل هو سر اي بضاعه الاجابي لا يصب ابناء  
 اي كاعلم مما مر وحكم به اي بالايلاذ لم يضر هاتيا اي  
 الان ولا فية لهما اي بالانفراد هاتيا اي لهما لا تفر دبال بعد  
 فانه في عمده ممان يده اذ اي خلاف الشاهد فانه لم يصنع يده على  
 ام الولد بعلقة خرجت الشهادته بوجود الصفة الشابة  
 بظريف اخر فلا عزم على **م** وعليه فية فان  
 احاد بين السدو بين رقة بطنه كما لا يرفع ملك اليمين  
 ربا لغيره اذ انظر ما الجامع او مروي اي ما الجامع بين الانفاق  
 والاستماعة فاذا الاتفاق يجب بالكتاب وود الاستماعة فينبغي الجبل  
 بان حقيقته الصفة كمن يخرجه العتق والتزويج حقيقي بر  
 على احده ما بل يكون خلتها المكسب او ايجارها لا حارسه  
**واختصاص** ان كلام معنى كلام الله ان العجز عن الاتفاق  
 لا يرفع ملك اليمين كالعجز عن الاستماعة وتوقف المروي في العتق  
 الجامع بينهما وقد يقال مطلق العجز او مطلق تفردها بعد  
 بعد ملكها **ولا** يحبر على عتقها او تزويجها ومعلوم  
 انه يمنع بيعها فلا ينفاد ولا يحبر على بيعها خلافا لما غفل ولها  
 اقتصر على الاعطاء عتاق والتزويج في بيت المال فانه قد  
 فعلى مياسر المسلمين **فان** من الاقتاع اي الارض ما من  
 رام شرعا على هذا الكتاب من قنع كره في ورننا ومضي  
 فذلك السم فقل بغيره **ولا** تسلب جملة دهانية اي لا يطل  
 هملها



علمها فيما عسى وي للاسماء من القطار بكر الدين  
 بو عونه اي بقبولته بنبوة قلم اصاب الغيرة للقاتم للايا الامم  
 اذ اوقت ليست عن قصد قاصدا اي معدوما قبود  
 القبود انت للقبود قبول ما لفته لارادة اعظم انواع القبود  
 والحمد لله على حصول الامور وصلى الله على النبي  
 رسول وعلى اله واصحابه والتابعين صلاة وسلاما  
 دايما في اليوم الدين امين تمت وكذا الفذاع من كتابه  
 هذه الحاشية الشريفة يوم السبت المبارك تسعة عشر  
 يوما مضت من شهر رجب الذي هو من شهر ربيع الثاني  
 الف ومائتين واحد وسبعين من الهجرة النبوية على صاحبها  
 افضل الصلوات **لا اله الا الله**  
 على يد الفقير **م**  
 لربه القوي مضطو  
 الفقير غفر الله له  
 وكوالديه  
 والعلماء  
 امين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله ومحبيه وسلم